کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
مؤسسهٔ ۱۳۰۲
۲۷۶
اسم کتاب حاشیه بر مغنی اللبیب
مؤلف شیخ مصطفی محمد دسوقی
موضوع تألیف
۱۵
۱۶۳
شمارهٔ دفتر ۴۷۰۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
مؤسسهٔ ۱۳۰۲
۲۲۰
اسم کتاب حاشیه بر مغنی اللبیب
مؤلف شیخ مصطفی فخر دسوقی
موضوع تألیف
۱۵
۱۶۳
شمارهٔ دفتر ۴۷۰۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۹
۵۴۰

کتابخانهٔ
مجلس شورای ملی
۱۳۳۲

(الجزء الثانى)

من حاشية العالم العلامة المحقق الفهامة الشيخ
مصطفى محمد عرفة الدسوقى على متن
مغنى اللبيب للامام القدوة ابن
هشام الانصارى تغمدهما
الله برحمته وأسكنهما
فسيح جنته
آمين

(وبهامشه متن مغنى اللبيب المذكور)

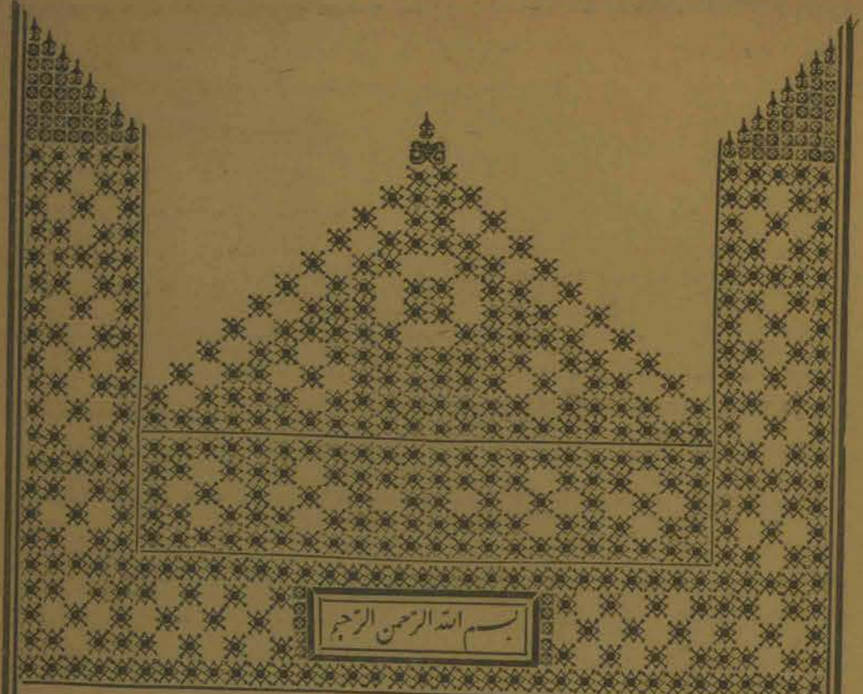

(حرف النون)

(قوله النون المفردة) اعترض بأن هذا لا يتناول نون التوكيد الثقيلة وحينئذ فهو من تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره وأجيب بأن المراد بالنون المفردة ما لم ينضم اليها شئ من غير جنسها وحينئذ فيصدق بنون التوكيد الثقيلة لانها لا ينضم اليها شئ من غير جنسها بل من جنسها أو يقال أراد بالمفردة المفردة في الخط (قوله الثقيلة أصل) أي والخفيفة فرع عنها بالحذف وقوله الثقيلة أصل اى ولا مانع من عكسه (قوله أبلغ) أي لان زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى (قوله ويختصان الخ) أي فلا يدخلان الاسم وأما قوله الخ (قوله ويختصان بالفعل) أي بجنس الفعل لان الماضي لا يدخلانه أصلا وأما الامر فيدخلانه مطلقا الا أفعل في التعجب على أنه فعل أمر وأما المضارع فيدخلانه على تفصيل (قوله أقائلن الخ) . قال الدماميني يمكن انه غير مؤكد بل أصله أقائل أناحذفت الهمزة تخفيفا وأدغم التنوين في النون على حد لكاهو الله ربي وفيه أن معنى التكلم غير مراد في البيت وانما هو خطاب لمن جاحد حليلته في مولود وقبله

أرأيت ان جاءت به أملودا * مرجلا ويلبس البرودا

المرجل حسن الشعر والاملود بضم الهمزة الناعم والشهود من يشهد أنه ولده وفي الشواهد أحضري بياء المخاطبة ثم ان التخريج الذي قاله الدماميني لا يتأتى في قوله

يا بيت شعري عنكم حنيفا * أشاهرن بعدنا السيوفا

وحنيفا مرخم حنيفة قبيلة وحرف النداء محذوف ثم ان اسم الفاعل معرب مع نون التوكيد لعراقة الاسماء في الاعراب (قوله شبه الوصف) اى اسم الفاعل وقوله بالفعل اى الفعل المضارع (قوله مطلقا) أي من غير تقييد بشرط ولا نعل (قوله كقوله) أي قول النبي عليه السلام وهو ليس بنظم وقيل انه من كلام عبد الله بن رواحة اه تقرير دردير (قوله الا أفعل) الاستثناء من صيغ الامر باعتبار الصورة وهذا الاستثناء بناء

على

معناه كمعنى الفعل الماضي وشذ قوله * فأحربه بطول فقر وأحريا * ولا يؤكد بهما الماضي مطلقا ٣ وشذ قوله دامن سعدك لو رحمت متيما *

على مذهب المصنف والكوفيين من أنها فعل أمر وأما على مذهب البصريين من أنها فعل ماض جئ به على صيغة الامر فلا معنى للاستثناء الا أن يقال الاستثناء من صيغ الامر باعتبار الصورة (قوله فأحربه) صدره * ومستبدل من بعد عضي صريمة * العضي المائة من الابل وهي معرفة لا تنون ولا تدخلها أل والصريمة تصغير صرمة بكسر فسكون نحو الثلاثين (قوله وأحريا) بالحاء وقف عليها بالالف والشاهد فيه لان الاصل وأحرين وأبدلت نون التوكيد ألفا لوقوعها بعد فتحة في حالة الوقف قال ابن مالك وأبدلنها اثر فتح الفا * وقفا (قوله متيما) المتيم هو الذي ذلله الحب وعبده لمحبوبه والصبابة رقة الشوق وحرارته وجانحا مائلا (قوله بمعنى افعل) أي بمعنى الطلب لانه دعاء والمعنى دم ياسعدها وقال الدماميني لو قال بمعنى ليفعل كان أولى لان فاعل دام في البيت اسم ظاهر وهو سعدك ولا يرفعه افعل فلا يحل دم هنا محل دام بخلاف ليدم وقد يقال أراد بافعل ما يدل عليه وهو الامر لا خصوصية الصيغة فكأنه قال بمعنى الامر فيصدق على مثل ليدم (قوله فان كان حالا) نحو قوله تعالى لأقسم بيوم القيامة على قراءة بعض بالاثبات (قوله في نحو قوله تعالى وتالله) المراد به كل فعل مضارع مثبت واقع جوابا للقسم ولم يفصل بينه وبين اللام فاصل فلو كان منفيا لم يجز توكيده نحو تالله تفتؤ اذ المعنى لا تفتؤ وقوله ولم يفصل احترازا مما اذا فصل بينه وبين اللام فاصل فلا يجب التأكيد نحو لالى الله تحشرون (قوله وقريبا من الوجوب) أراد بالقريب من الوجوب ما كثر استعماله بحيث لا يعثر على تركه الا نادرا وبريد بنحو اما تخافن أن يكون المضارع شرطا لان المؤكدة بما الزائدة (قوله ولا تحسبن الله الخ) أي فهو طلب لوقوعه بعد لا الناهية (قوله وقليلا في مواضع كقولهم الخ) اى من كل مضارع وقع بعد ما الزائدة الغير المؤكدة لان وغير الواقعة بعد رب ومثل ما الزائدة ما النافية أما لو وقعت بعد اداة الشرطية فهو قريب من الوجوب وبعد رب فلا يجوز فلا تقول ربما تضربن زيدا وشذ قولهم

ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبي شمالات

(قوله ومن عضة الخ) العضة شجر توالشكير ما ينبت حول الشجر من أصله (قوله نفرج) أي بزائدة وأما قوله نون فهو كالجنس لم يخرج به شئ (قوله ونون ضيفن) أي النون الاولى التي قبل التنوين فهي زائدة لالحاق ضيف بجعفر (قوله لانها متحركة) أي وان كانت زائدة لان أصله ضيف (قوله لانها غير آخر) الانسب أن يقول لانها غير لاحقة للاصل لان القيد المخرج به تلحق الآخر (قوله تنوين التمكين) من اضافة الدال للمدلول اى التنوين الدال على تمكن الاسم من الاسمية وأنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وفي هذه التسمية نظر لاقتضائها أن الممنوع من الصرف غير متمكن مع أنه متمكن الا أنه غير أمكن (قوله ويسمى تنوين الامكنية) أي الدال على زيادة تمكن الاسم من الاسمية قيل هذه التسمية أولى لان الممنوع من الصرف متمكن غير أمكن (قوله وتنوين الصرف) اضافة تنوين للصرف من قبيل اضافة العام للخاص فالاضافة بيانية لان الصرف هو التنوين وأما قولهم تنوين التمكين أو الامكنية فهو من اضافة الدال للمدلول (قوله فرقا بين معرفتها ونكرتها) أي فما نون منها كان نكرة ومالم ينون كان معرفة فاذا قلت صه بالسكون فالمعنى اسكت عن هذا الكلام بخصوصه وأما لو قلت صه بالتنوين كان المعنى اكفف عن كل كلام لانه حينئذ نكرة واذا قلت ايه بالتنوين كان المعنى زدني من أي حديث كان وايه بلا تنوين معناه زدني من حديث خاص (قوله كما قد يتوهم بعض الطلبة) نظر الكون ذلك المنون نكرة فالتنوين الذي فيه يكون للتنكير وردذلك بان الذي للتنكير هو الدال على التنكير كما في صه وهذا بخلاف رجل فان التنكير حاصل بدون التنوين قال الرضي وأنا لا أرى تنافيا بين كون التنوين للتمكين وكونه للتنكير وقد تدل الكلمة على معنيين فرجل تنوينه للتمكين والتنكير معا وبعد العلمية يتخصص للتمكين (قوله مع زوال التنكير) لا يقال ان ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كصه ومه وايه وفي العلم المختوم بويه بقياس نحو جاءني سيبويه وسيبويه آخر وأما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكين لا تنوين تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة ولهذا لو سميت به رجلا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير

(حرف النون)

(النون المفردة)

تأتي على أربعة أوجه * أحدها نون التوكيد وهي خفيفة وثقيلة وقد اجتمعتا في ليسجنن وليكونا وهما أصلان عند البصريين وقال الكوفيون الثقيلة أصل ومعناهما التوكيد قال الخليل والتوكيد بالثقيلة أبلغ ويختصان بالفعل وأما قوله

أقائلن أحضروا الشهودا

فضرورة سوغها شبه الوصف بالفعل ويؤكد بهما صيغ الامر مطلقا ولو كان دعائيا كقوله فانزلن سكينة علينا الا أفعل في التعجب لان

*وتنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات ٤ جعل في مقابلة النون في مسلمين وقيل هو عوض عن الفتحة نصبا ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني وقيل هو تنوين التمكين ويرده ثبوته مع التسمية به كعرفات كما تبقى نون مسلمين مسمى به وتنوين التمكين لا يجامع العلمين ولهذا لو سمي بمسلمة أو عرفة زال تنوينهما وزعم الزمخشري أن عرفات مصروف لان تاءه ليست للتأنيث وانما هي والالف للجمع قال ولا يصح أن يقدر فيه تاء غيرها لان هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث تأبى ذلك كما لا تقدر التاء في بنت مع أن التاء المذكورة مبدلة من الواو ولكن اختصاصها بالمؤنث يأبى ذلك وقال ابن مالك اعتبار تاء نحو عرفات في منع الصرف أولى من اعتبار تاء نحو عرفة ومسلمة لانها لتأنيث معه جميعة ولانها علامة لم تتغير في وصل ولا وقف *وتنوين العوض وهو اللاحق عوضا من حرف أصلي أو زائد أو مضاف اليه مفرد أو جملة فالاول كجوار وغواش فانه عوض من الياء وفاقا لسيبويه والجمهور ولا عوض من ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد اذ لو صح لعوض من حركات نحو جبلي ولا هو تنوين التمكين والاسم منصرف خلافا للاخفش وقوله لما حذفت الياء التحق

التنوين أولا قبل العلمية كان للتنكير والآن صار للتمكين لان الاصل ابقاء ما كان على ما كان حتى يقوم الدليل على التغير (قوله جعل في مقابلة النون في مسلمين) أي لان جمع المؤنث فرع عن جمع المذكر والاصل قد وجد فيه النون متمكنا بها ولم توجد في جمع المؤنث الذي هو فرع بل وجد متمكنا بنفسه فقد وجدت في الفرع مزية عن أصله فعوض عنها التنوين لمعادلة الفرع لاصله (قوله ثم الفتحة) ردتان (قوله لا يجامع العلمين) أعني العلمية والتأنيث لان تنوين التمكين انما يكون في الاسماء المعربة المنصرفة الخالية عن العلتين (قوله لا يجامع العلتين) أي المانعتين من الصرف فان وجد التنوين معهما كان لغير التمكين (قوله ولهذا) أي لكون تنوين التمكين لا يجامع العلتين (قوله لو سمي بمسلمة وعرفة) أي ونحوهما من كل ما كان تنوينه للتمكين وقوله زال الخ أي لوجود العلمية والتأنيث فهما تانك العلتان مقتضيتان لعدم التنوين (قوله وزعم الزمخشري أن عرفات مصروف) أي عند التسمية به وحينئذ فتنوينه تنوين تمكين وانما لم يزل عند العلمية لانه لم توجد فيه العلتان لان التاء ليست للتأنيث (قوله أن عرفات) أي مسمى به مصروف أي فتنوينه للتمكين (قوله ليست للتأنيث) اي ولو كانت للتأنيث لمنع من الصرف لوجود العلتين (قوله وانما هي والالف للجمع) لكن هي مع ذلك ليست للتأنيث كما ذكر ابن مالك (قوله تأبى ذلك) اي تابى تقدير تاء أخرى لانه لا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث للدلالة على تأنيث شيء واحد كالجمع هنا (قوله كما لا تقدر التاء الخ) هذا تنظير وحاصله أن التاء في بنت مختصة بالمؤنث فلا يصح أن تقدر معها تاء أخرى دالة على المؤنث لانه لا يجتمع تا آن دالان على مؤنث وقوله مع أن التاء الخ أي لان أصل بنت بنو (قوله وقال ابن مالك الخ) هذا رد لكلام الزمخشري أي انا لا نسلم أن التاء ليست للتأنيث بل هي للتأنيث اللفظي وهو كاف وحينئذ فعرفات ومسلمات مسمى بهما ممنوعان من الصرف وحينئذ فتنوينهما ليس للتمكين بل للمقابلة (قوله نحو عرفة) لان عرفة وجد فيه العلمية والتأنيث وأما عرفات علما ففيه تأنيث وعلمية وجمعية والجمعية لها دخل في منع الصرف في صيغ منتهى الجموع فلها دخل في منع الصرف في الجملة (قوله ولانها علامة لم تتغير في وصل) أي لان التاء في عرفات علما لا تتغير وصلا ولا وقفا بخلاف تاء عرفة ومسلمة فانها تتغير في الوقف وتصير هاء واذا لم تتغير تاء عرفات فهي أقوى من الذي يتغير في منع الصرف (قوله فالاول) وهو ما كان عوضا عن حرف أصلي (قوله فانه عوض من الياء) أي بناء على أن الاعلال مقدم على منع الصرف فاصله جواري وغواشي على صيغة منتهى الجموع أعني مفاعل استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار فحذف التنوين لانه ممنوع من الصرف لانه على زنة مفاعل تقديرا اذ المحذوف لعلة كالثابت فصار جوارفأتي بالتنوين عوضا عن الياء المحذوفة تخفيفا عودها في اللفظ لزوال الموجب لحذفها وهو التنوين هذا مذهب سيبويه والجمهور وأما المبرد فيقول ان منع الصرف مقدم على الاعلال فالاصل عنده جواري ومررت بجواري بتقديم منع الصرف فيقول استثقلت الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء فحذفت وأما الفتحة الاصلية فهي خفيفة فهي ظاهرة وحينئذ فصار جواري ثم عوض التنوين عن تلك الحركة أعني الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة فصار جواري فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار (قوله وفتحتها النائبة عن الكسرة) هذا اشارة لجواب من استشكال بعضهم استثقال الفتحة على الياء مع انها في نفسها خفيفة وذلك لانها هنا نائبة عن الكسرة التي حق هذه الكلمة ان تعرب بها والكسرة على الياء ثقيلة بلا شك فاء على نائبها وهو الفتحة حكمها في الاستثقال فحذفت (قوله اذ لو صح) أي اذ لو صح أن التنوين عوض عن الحركة لعوض التنوين عن حركة حبلى بحيث يقال حبلا لان أصله حبلى بل قد يقال ان التعويض في حبلى أولى لان حركة حبلى متعذرة لا يمكن النطق بها بخلاف حركات جوار فان حركاتها انما هي ثقيلة يمكن النطق بها اذا تغلبت وخوف الثقل (قوله ولا هو) أي وليس التنوين في جوار للتمكين (قوله خلافا للاخفش) أي فالاصل عنده جواري بالمنع من الصرف

لصيغة منتهى الجموع فاستثقلت الحركة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء للتخفيف فالتحق الجمع بأوزان الآحاد فتنون للتمكين (قوله عارض) أي والعارض لا يعتد به (قوله وهي) أي الياء منوية أي فكأنها موجودة وقوله بدليل ان الحرف الذي بقي آخرا لم يحرك المراد بالحرف الاخير الراء من جوار والشين من غواش وعدم تحريكه لكونه غير آخر بنية الياء بعده وحيث كانت الياء منوية لم يلتحق الجمع بأوزان الآحاد (قوله وقد وافق) أي الاخفش (قوله لم يجز صرفه) أي بل يمنع من الصرف لانه محرك الوسط اصالة وقوله كما جاز في هند أي الثلاثي الساكن الوسط اصالة فيجوز فيه الصرف وعدمه والحاصل أن المؤنث اذا كان رباعيا امتنع صرفه واما اذا كان ثلاثيا ساكن الوسط جاز فيه الامران لان كان محركا لان تحرك الوسط منزل منزلة حرف رابع (قوله لم يجز صرفه) أي نظرا الى أن الحركة مقدرة وهذا السكون عارض للتخفيف والعارض لا يعتد به (قوله جبأل) هو اسم لمؤنث الضبع وأما مذكره فيقال له ضبعان كسرحان (قوله بالنقل) أي نقل حركة الهمزة للياء وحذف الهمزة (قوله انصراف قدم) اي لانه ثلاثي مسمى به مذكر بخلاف زينب وسعاد وجبأل اذا سمي به مذكر لانه رباعي فيمتنع للتأنيث الاصلي (قوله ولهذا لم تقلب) اي ولاجل كون همزة جبل منوية الثبوت لم تقلب الخ (قوله لتحركها) أي بحركة عارضة (قوله من ألف جندل) أي فهو ممنوع من الصرف لوجود صيغة منتهى الجموع فالالف فيه زائدة لاجل الجمع ثم انه حذف منه الالف فصار جندل ثم انه نون عوضا عن الالف فصار جندل فالمراد من جندل الجمع لا المفرد لانه لم يوجد مفرد على هذه الصيغة (قوله وليس ذهاب الالف الخ) هذا جواب عما يقال أي فرق بين جوار وجندل حيث جعل تنوين جوار تنوين عوض وجعل تنوين جندل تنوين صرف مع أن كلا منهما صيغته في الاصل صيغة منتهى الجموع وحاصل الجواب ان الالف في جندل علامة الجمعية فذهابها مخل بها خصوصا وحذفها اعتباطا والمحذوف اعتباطا كالعدم فاختلفت الصيغة فصرف بخلاف حذف الياء في جوار فانها ليست علامة الجمعية على أنها محذوفة لعلة فالصيغة لم تختلف فكان التنوين لغير الصرف (قوله وكلا ضربنا الخ) أي كل طائفة وقوله على بعض أي على بعضهم (قوله اللاحق لاذ) المراد منها جنس الجملة ولو تعددت كما في سورة الزلزلة (قوله الساكنين) لان اذ مبنية على السكون والتنوين نون ساكنة (قوله المضاف اليه) أعني اذ فاذ عنده معربة لا مبنية وقد تقدم رده بقوله

نهيتك عن طلابك أم عمرو * بعافية وأنت اذ صحيح

فليس قبلها ما تضاف اليه (قوله المطلقة) اي الذي آخرها حرف اطلاق أي مد وهي الحروف الثلاثة (قوله وذلك) أي لحوق التنوين للقوافي المطلقة بدلا من حروف الاطلاق في انشاد اي تغني بني تميم (قوله للترنم) أي التغني (قوله والذي صرح به سيبويه) أي فقد وقع خلاف في تسميته قبل لانه يحصل قطع الترنم (قوله انه جيء به لقطع الترنم) أي فقولهم تنوين الترنم على حذف مضاف أو على حد قولهم قدرية للذين ينفون القدر ويقولون ان الله لم يقدر الاشياء في الازل وقد انقرضوا وصار القدرية الآن لقبا للمعتزلة لاسنادهم أفعال العبد لنفسه واثباتهم تأثير القدرة الحادثة (قوله ولا يختص الخ) أي بخلاف الاقسام الثلاثة قبله فانها مختصة بالاسم (قوله وقولي ان أصبت الخ) صدره * أقلي اللوم عاذل والعتابن * وعاذل مرخم وهو لجرير من أبيات القصيدة

اذا غضبت عليك بنو تميم * وجدت الناس كلهم غضابا

الجمع بأوزان الآحاد كسلام وكلام فصرف مردود لان حذفها عارض للتخفيف وهي منوية بدليل ان الحرف الذي بقي أخيرا لم يحرك بحسب العوامل وقد وافق على انه لو سمي بكتف امرأة ثم سكن تخفيفا لم يجز صرفه كما جاز في هند وانه ○ اذا قيل في جبأل علما لرجل جبيل بالنقل لم ينصرف انصراف قدم علما لرجل لان حركة تاء كتف وهمزة جبيل منويا الثبوت ولهذا لم تقلب ياء جبيل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والثاني كجندل فان تنوينه عوض من ألف جندل فالله ابن مالك والذي يظهر خلافه وأنه تنوين الصرف ولهذا يجر بالكسرة وليس ذهاب الالف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من نحو جوار وغواش والثالث تنوين كل وبعض اذا قطعتا عن الاضافة نحو وكلا ضربناله الامثال فضلنا بعضهم على بعض وقيل هو تنوين التمكين رجع لزوال الاضافة التي كانت تعارضه والرابع اللاحق لاذ في مثل وانشقت السماء فهي يومئذ واهية والاصل فهي يوم اذ انشقت واهية ثم حذفت الجملة المضاف اليها للعلم بها وجيء بالتنوين عوضا منها وكسرت الذال للساكنين وقال الاخفش التنوين تنوين التمكين والكسرة اعراب المضاف اليه * وتنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا من حرف الاطلاق وهو الالف والواو والياء وذلك في انشاد بني تميم وظاهر قولهم انه تنوين محصل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش كما سيأتي والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جيء به لقطع الترنم وهو التغني يحصل بأحرف الاطلاق لقبولها المد الصوت فيها فاذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤا بالتنوين في مكانها ولا يختص هذا التنوين بالاسم بدليل قوله وقولي ان أصبت لقد أصابن

وقوله * لما تزل برحالنا وكان قدن * وزاد الاخفش والعروضيون تنوينا هو سادسا وسموه الغالي وهو اللاحق لآخر القوافي المقيدة كقول
وذبية * وقاتم الاعماق خاوي المخترق ٦ ويسمى غاليا لتجاوزه حد الوزن ويسمى الاخفش الحركة التي قبله غلوا وفائدته الفرق بين الوقف

(قوله لقد أصابن) أي فقد لحق الفعل وقوله قدن لحق التنوين فيه الحرف (قوله لما تزل الخ) هذا عجز بيت
للنابغة صدره * أفد الترحل غير ان ركابنا (قوله القوافي المقيدة) أي التي آخرها حرف ليس من حروف
الاطلاق (قوله وقاتم الاعماق) تمامه مشتبه الاعلام لماع الخفق * القاتم شديد السواد والاعماق جمع
عمق بفتح العين المهملة وضمها وهو ما بعد من أطراف المفازة أي مغبر النواحي والخاوي بالخاء المعجمة الخالي
والمخترق بالخاء المعجمة وفتح التاء المثناة والراء الطريق الواسع والاعلام جمع علم الجبل وما يستدل به على
الطريق والخفق بفتح الفاء وأصله السكون مصدر خفق البرق اضطرب (قوله لتجاوزه حد الوزن) أي
فهو من الغلو بمعنى الزيادة لان هذا زائد على الوزن (قوله الحركة التي قبله) هي كسرة القاف لانه مضاف
اليه وجرى على الالسن فتحها كانه اتباع للراء (قوله الفرق بين الوقف والوصل) أي فاذا أتى به الشاعر علم
أنه وقف ولم يوصل البيت بما بعده بخلاف لو لم يأت به فيحتمل أنه واصل ويحتمل انه واقف وان كانت القاف
ساكنة لاجل توافق الروي مطلقا والحاصل أن اسكان القاف لاجل توافق الروي لا يمنع تردد السامع من
كون المنشد واصلا أو واقفا ألا ترى أنك تنشد الابيات الساكنة الآخر موصولا بعضها ببعض من غير وقف
مع المحافظة على سكون الآخر من كل بيت فعلم أن ذلك السكون لاجل الوزن لا لاجل الوقف (قوله وجعله
ابن يعيش) هذا هو الذي وعد به فيما سبق فتنوين الترنم عنده لا يختص بالقوافي المطلقة (قوله أغن)
أي خارج من الخيشوم الذي هو مخرج الغنة التي هي صوت يخرج من الخيشوم (قوله لانه يغن صوته) ومنه
الروضة الغناء المورقة الممرة لتغني الطير عليها (قوله والاصل) أي أصل مغن (قوله فابدلت الاخيرة ياء)
أي وحذفت الياء (قوله وأنكر الزجاج والسيرافي ثبوت هذا التنوين) أي اللاحق للقوافي المقيدة
(قوله عوض من المدة) الظاهر أنه يثبت تنوين الغالي لانه ليس عوضا عن شئ (قوله وليس بتنوين)
أي لان التنوين نون زائدة لغير توكيد وما كان بدلا عن حرف أصلي فليس بزائد (قوله وزعم ابن مالك)
هذا غير اختياره لمذهب السيرافي والزجاج فله قولان (قوله ويثبت في الوقف) فيه ان الزمخشري كلامه
يفيد أنه لا يثبت في الوقف وعبارته حيث أشار الى تنوين الترنم هو التنوين الذي يقع في انشاد الشعر مكان
حرف الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يقف فهذا نص في انه لم يثبت في الوقف (قوله وهو اللاحق لما لا ينصرف)
أي فتنوينه تنوين ضرورة لا تنوين تمكين لوجود العلتين في الممنوع من الصرف وتنوين التمكين
لا يجامعهما وحينئذ فقولهم ان الممنوع من الصرف يجوز صرفه للضرورة معناه أنه يجوز أن يؤتى فيه
بتنوين مشابه في الصورة لتنوين الصرف وان كان ليس تنوين تمكين لوجود العلتين (قوله ويوم دخلت الخدر الخ)
تمامه * فقالت لك الويلات انك مرجلي * الخدر هو الهودج ويستعار للستر ومنه قولهم جارية
مخدرة أي مصورة في خدرها لا تبرز منه ومعنى بعين مهملة مضمومة فنون فياء تصغير فزاي فهاء تأنيث
اسم محبوبته وهي ابنة عم الشاعر امرئ القيس وقيل هو لقب لها واسمها فاطمة وقيل بل اسمها عنيزة وفاطمة
غيرها والويلات جمع ويلة والويلة والويل شدة العذاب وزعم بعضهم ان هذا منها له في معرض الدعاء عليه
والعرب تفعل ذلك صرفا لعين الكلال عن المدعو عليه ومنه قولهم قاتله الله ما أفصحه وقوله انك مرجلي أي
مصيرني راجلة أي ماشية لعقر لك ظهر بعيري (قوله عنيزة) اي فقد نون ما فيه العلمية والتأنيث (قوله
وللمنادى المضموم) أي المبني على الضم (قوله وبقوله) أي وهو كون التنوين اللاحق لما لا ينصرف وللمنادى
المبني على الضم تنوين ضرورة (قوله أو باحث الصرف) أي لما لا ينصرف اي وباحث بمجامعة العلتين
لتنوين التمكين (قوله لان الاسم مبني على الضم) أي وتنوين التمكين انما يكون في الاسماء المعربة

(قوله
فلا يكون تنوين تمكين ولا تنوين صرف * وثامنا

(قوله لما لا ينصرف) أي ولا يكون الا في الاسماء المبنية (قوله كما قيل في الف قبعثرى) فالالف ليس
القصد منها التأنيث بل مجرد التكثير (قوله سماه تنوينا) أي ولم يعتد بذلك الا لكونه سمعه في الوصل أي
ويحذف في الوقف ومن المعلوم أنه لا يثبت في الوصل الا اذا كان تنوينا حقيقيا ولو كان نونا لثبتت فيه وصلا
ووقفا (قوله ونون ضيفن) اي النون الاولى أما الثانية فهي تنوين وقوله ليست كذلك اي بل تثبت وصلا
ووقفا (قوله وهذا) أي قوله فانك تحكي اللفظ المسمى به وقوله بأنه اي التنوين المحكي تنوين الصرف أي
تنوين التمكين وقوله لان الذي كان قبل التسمية يحكى بعدها أي والذي قبل التسمية تنوين تمكين فيكون
الحاصل بالحكاية بعد التسمية تنوين تمكين وحينئذ فلا وجه لجعل تنوين الحكاية زائدا وقد يقال لا نسلم أن
تنوين الحكاية تنوين تمكين لانك اذا سميت رجلا بعاقلة لبيبة اجتمع العلمية والتأنيث وتنوين التمكين
لا يجامعهما فالحق أن تنوين الحكاية ليس للتمكين وان كان المحكي للتمكين ونظير هذا قولك من زيد في حكاية
من قال ضربت زيدا بالفتحة على الدال في لفظ من حكيت لفظه حركة اعراب وأما في لفظك فليست حركة
اعراب والا لزم نصب خبر المبتدا بلا ناسخ وانما هي حركة حكيت بصورة الحركة الاعرابية والحاصل أن حكاية
الصرف ليست صرفا كما ان حكاية الاعراب ليست اعرابا (قوله خلافا للمازني) أي القائل انها حرف فالفاعل
عنده ضمير (قوله خلافا لمن زعم الخ) هذا مقابل قوله في لغة وذلك أن كون قوم يلتزمون الابدال أو تاخير
المبتدا بعيد انما التأويل اذا وقعت فلتة من غيرهم (قوله خلافا لمن زعم انها اسم) أي لان هذا التخريج
انما يكون لو جاء هذا الكلام في غير لغة هؤلاء القوم وأما في لغتهم فلا تخريج اصلا (قوله وتلحق قبل ياء
المتكلم) أي وجوبا وجوازا فالوجوب في الفعل واسم الفعل ومني وعني وما عداه فهو جائز هذا ظاهر المصنف
(قوله المنتصبة) أي الكائنة في محل نصب وفي نسخة المتصلة (قوله أو جامد النحو هاتي الخ) فلا يعترض
هذا بان نون الوقاية انما تدخل في الفعل لتقي آخره من الكسر وذلك لا يتأتى في الفعل الذي آخره ألف فهلا
الكسر مع عدم النون (قوله اذ ذهب القوم الكرام الخ) صدره * عددت قومي كعديد الطيس *
والطيس هو الكثير من الرمل (قوله ليسي) أي فهو فعل جامد ولم تلحقه نون الوقاية قبل ياء المتكلم
(قوله يجوز فيه الفك والادغام) أي وعليهما قارئ مرون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل
والنون الثانية للوقاية والياء مفعول (قوله فقيل النون الباقية نون الرفع) * هذا قول الجزولي ووجهه أن
الثقل جاء من نون الوقاية لا من نون الاعراب لانها واقعة أولا فيحذف ما حدث فيه الثقل (قوله وقيل نون
الوقاية) هو قول سيبويه (قوله وهو الصحيح) أي لان نون الرفع وان سبقت عهد حذفها في الجملة عند
الناصب والجازم فحذفها ما لوف بخلاف نون الوقاية وما عهد حذفه أولى بالحذف من غيره (قوله اسم الفعل)
ظاهر هذا الكلام أنه لا بد من نون الوقاية مع اسم الفعل ونص الرضي على خلافه فقال ويجوز الحاقها اسماء
الافعال لادائها معنى الفعل ويجوز تركها أيضا لانها ليست أفعالا أصالة في الاصل اه دماميني (قوله
الحرف) المراد ان وأخواتها (قوله وغالبة الحذف مع لعل) نحو لعلي أبلغ الاسباب لعلي آتيكم منها
بقبس ومن ثبوتها قوله

فقلت أمير اني القدوم لعانى * أخط بها قبر الابيض ماجد

(قوله وقليلة مع ليت) أي وقليلة الحذف وظاهره أن الحذف مع ليت جائز بقلة فظاهر نثرا وهو قول الفراء

وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه أبو زيد وفائدته مجرد تكثير اللفظ كما قيل في ألف قبعثرى وقال ابن مالك الصحيح أن هذا
نون زيدت في آخر الاسم كنون ضيفن وليس بتنوين وفيما قاله نظر لان الذي حكاه سماه تنوينا ٧ فهذا دليل منه على أنه سمعه في الوصل دون
الوقف ونون ضيفن ليست كذلك وذكر ابن الخباز في شرح الجزولية أن أقسام التنوين عشرة وجعل كلا من تنوين المنادى وتنوين صرف ما لا ينصرف قسما برأسه قال والعاشر تنوين الحكاية مثل أن تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصرف لان الذي كان قبل التسمية يحكى بعدها (الثالث نون الاناث) وهي اسم في نحو النسوة يذهبن خلافا للمازني وحرف في نحو يذهبن النسوة في لغة من قال أكلوني البراغيث خلافا لمن زعم أنها اسم وما بعدها بدل منها أو مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبره (الرابع نون الوقاية) وتسمى نون العماد أيضا وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلاثة * أحدها الفعل متصرفا كان نحو أكرمني أو جامدا نحو عساني وقاموا ماخلاني وما عداني وحاشاني ان قدرت فعلا وأما قوله

اذ ذهب القوم الكرام ليسي

فضرورة ونحو تأمرونني يجوز فيه الفك والادغام والنطق بنون واحدة وقد قرئ بهن في السبعة وعلى الاخيرة فقيل النون الباقية
نون الرفع وقيل نون الوقاية وهو الصحيح * الثاني اسم الفعل نحو دراكني وتراكني وعليكني بمعنى أدركني واتركني والزمني * الثالث الحرف
نحو انني وهي جائزة الحذف مع ان وأن ولكن وكأن وغالبة الحذف مع لعل وقليلة مع ليت

وتلحق أيضا قبل الياء المخفوضة
يمن وعن الا في الضرورة وقبل
المضاف اليه المدن أو قد أو قط
الا في قليل من الكلام وقد
تلحق في غير ذلك شذوذا
كقولهم بجلى بمعنى حسبي
وقوله
أمسلمي الى قومي شراحيل
يريد شراحيل وزعم هشام
أن الذي في مسلمي ونحوه
تنوين لا نون وبنى ذلك على
قوله في ضاربني ان الياء
منصوبة ويرده قول الشاعر
وليس الموافيني ليرفد خائبا
وفي الحديث غير الدجال
أخوفني عليكم والتنوين
لا يجامع الالف واللام ولا
اسم التفضيل لكونه غير
منصرف ومالا ينصرف
لا تنوين فيه وفي الصحاح انه
يقال بجلي ولا يقال بجلى
وليس كذلك * (نعم) * بفتح
العين وكناية تكسرها وبها
قرأ الكسائي وبعضهم يبدلها
حاء وبها قرأ ابن مسعود
وبعضهم بكسر النون اتباعا
لكسرة العين تنزيلا لها منزلة
الفعل في قولك نعم وشهد
بكسرتين كما تزلت بلى منزلة
الفعل في الامالة والفارسي لم
يطلع على هذه القراءة
واجازها بالقياس وهي حرف
تصديق ووعد واعلام فالاول
بعد الخبر كقام زيد اوما قام
زيد والثاني بعد فعل ولا
تفعل وما في معناهما نحو
هلا تفعل وهلا لم تفعل
وبعد الاستفهام في نحو هل تعطيني

ونص سيبويه على أن الحذف مع ليت ضرورة وهو ظاهر كما في المفصل ومثال الحذف قول زيد الخيل

كتنبة جابر اذ قال ليتي * أصادفه وأفقد بعض مالي

(قوله وتلحق أيضا) أي وتلحق وجوبا نون الوقاية ياء المتكلم المخفوضة (قوله الا في الضرورة) مثال عدم اللحاق فيها للضرورة قول الشاعر

أيها السائل عنهم وعني * لست من قيس ولا قيس مني

وهذا بيت واحد مقفى من بحر الرمل (قوله وقبل المضاف اليه المدن) يعني قد تلحق نون الوقاية قبل الياء المضاف اليه المدن نحو قد بلغت من لدني عذرا بالتشديد كما قرأ الاكثرون وقرأ نافع وأبو بكر لدني بالتخفيف قال ابن مالك وزعم سيبويه ان عدم لحاق نون الوقاية للمدن من الضرورات وليس كذلك لهذه القراءة الثابتة في السبع وأما قد وقط المضافان الى الياء فقدني وقطني بالنون فيهما أعرف من قدي وقطي بتركها كذا قال ابن مالك وظاهره وظاهر المصنف جواز الوجهين في الاختيار وقد نص قوم على أن الحذف فيهما ضرورة (قوله أمسلمي) الهمزة للاستفهام ومسلمي اسم فاعل مبتدأ والنون للوقاية والياء في محل جر بالاضافة لمسلم وشراحي فاعل أغنى عن الخبر ونون الوقاية لا تمنع من الاضافة وهذا الاعراب هو المشهور وقال هشام الهمزة للاستفهام ومسلم مبتدأ والياء مفعول لمسلم وليست مضافة لمسلم لان التنوين يمنع من الاضافة والاصل عنده أمسلم لي ثم حرك التنوين بالكسر لمناسبة الياء وليس فيه نون وقاية (قوله وبنى ذلك الخ) أي ان مذهبه أن الياء في ضارب بني في محل نصب وليست هناك اضافة فهو بمنزلة زيد ضارب بمرا واذا لم يكن اضافة فالذي قبل الياء تنوين لا نون وقاية لانها تجامع الاضافة والغرض الفرار منها (قوله أن الياء منصوبة) أي لان الجر انما يكون بالاضافة والتنوين مانع منها وانما حرك التنوين عنده بالكسر لمناسبة الياء (قوله ويرده قول الشاعر * وليس الموافيني ليرفد خائبا) * أي فانه لو كان ذلك تنوينا لا نون وقاية لزم عليه الجمع بين آل والتنوين فتعين أن النون للوقاية والياء في محل جر بالاضافة (قوله الموافيني) أي الجائي الي وقوله ليرفد أي ليعطي ويعان والخائب الذي لم ينل مطلوبه (قوله غير الدجال الخ) الاصل خوف غير الدجاج أخوف اخوافي أي أشدها فظهر كون أفعل بعض ما أضيف اليه غايته أنه أسند للمصدر مجازا فاندفع ما يقال ان الحديث يقتضي أن غير الدجال مخاوف مع أن المراد أن غير الدجال يخوف منه وان أفعل التفضيل انما يضاف لبعضه والياء لا تقبل ذلك (قوله لكونه غير منصرف) أي للوصفية والوزن (قوله وليس كذلك) أي بل يقال وان كان شاذا * (نعم) * (قوله بفتح العين) المراد بها العين الهجائية لا التصريفية كما قدمتوه لان ذلك انما يقال فيما يدخله التصريف ونعم هذه حرف لا حظ لها في ذلك وقوله بفتح العين اي وبفتح النون أيضا (قوله وكناية تكسرها) كأنهم أرادوا بذلك التمييز بين الحرفية والاسمية وآثروا أشرف اللفظين بأخف الحركتين فقالوا نعم بالفتح في واحد الانعام وقد جمع بين اللغتين من قال

دعاني عبيد الله نفسي فداؤه * فيالك من داع دعاني نعم نعم

الرواية بفتح عين الاولى وكسر الثانية اه دماميني (قوله وبعضهم) اي بعض كناية وقوله وبعضهم اي بعض كناية أيضا (قوله تنزيلا لها منزلة الفعل) أي لان الفعل الثلاثي اذا كانت عينه مكسورة يجوز اتباع فائه لها وقوله كما تزلت بلى منزلة الفعل في الامالة أي لان الاصل في الامالة أن تكون في الفعل (قوله لم يطلع على هذه القراءة) أي قراءة ابن مسعود (قوله وأجازها بالقياس) فقال مقتضى القياس جواز قراءة ابن مسعود لكن لم أسمعها (قوله وهي حرف تصديق) أي للمخبر بكسر الباء وقوله ووعد أي للطالب وقوله واعلام أي للمستخبر (قوله بعد افعل) أي بعد الامر والنهي (قوله وما في معناهما) أي وهو التحضيض لانه في الحقيقة طلب فعل أو ترك (قوله في نحو هل تعطيني) أي فتقول نعم سأعطيك فهو وعد

ويحتمل أن تفسر في هذا بالمعنى الثالث والثالث بعد الاستفهام في نحو هل جاءك زيد ونحو فهل وجدتم ما وعدربكم حقا أن لنا لاجرا وقول صاحب المقرب انها بعد الاستفهام للوعد غير مطرد لما بيناه قبل قيل وتأتي للتوكيد اذا وقعت بعد صدر نحو نعم هذه أطلالهم والحق أنها في ذلك

حرف اعلام وأنها جواب لسؤال مقدر ولم يذكر سيبويه معنى الاعلام البتة بل قال وأما نعم فعدة وتصديق وأما بلى فيوجب بها بعد النفي وكأنه رأى أنه اذا قيل هل قام زيد فقيل نعم فهي لتصديق ما بعد الاستفهام والاولى ما ذكرناه من أنها للاعلام اذ لا يصح أن تقول لقائل ذلك صدقت لانه انشاء لا خبر * واعلم أنه اذا قيل قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه لا ويمتنع دخول بلى لعدم النفي واذا قيل ما قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه بلى ومنه زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي ويمتنع دخول لا لانها لنفي الاثبات لا لنفي النفي واذا قيل أقام زيد فهو مثل لم يقم زيد فتقول ان أثبت القيام بلى ويمتنع دخول لا وان نفيته قلت نعم قال الله تعالى ألم يأتكم نذير قالوا بلى ألست بربكم قالوا بلى أولم تؤمن قال بلى ولكن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه لو قيل نعم في جواب ألست بربكم لكان كفرا * والحاصل أن بلى لا تأتي الا

منك له وقوله في نحو هل الخ أي من كل استفهام عن مطلوب فعله وأما بعد نحو هل قام زيد فهو حينئذ اعلام فقط (قوله ان تفسر) أي نعم (قوله في هذا) أي في هذا المثال نحو هل تعطيني من كل استفهام عن مطلوب فعله فتكون للاعلام به (قوله أئن لنا لاجرا) الظاهر أن هذا من باب هل تعطيني فهي محتملة لان تكون للوعد والاعلام (قوله وقول صاحب المقرب) هو ابن عصفور (قوله غير مطرد) أي لانها بعد الاستفهام قد تكون للاعلام اذا كان المستفهم عنه غير مطلوب حصوله وقد تكون للوعد اذا كان المستفهم عنه مطلوبا حصوله (قوله وتأتي للتوكيد) أي تقوية الكلام (قوله نعم هذه اطلالهم) أي هذه اطلالهم قطعا ولا بد (قوله جواب لسؤال مقدر) أي فكان قائلا قال له هل هذه اطلالهم فقال نعم هذه اطلالهم وحينئذ فيخرج على هذا ما اذا قيل لك يا فلان فقلت نعم فهي من هذا القبيل فكانه قال لك يا فلان أنت صاغ لي فأجبته بقولك نعم أي صاغ لك وكذا اذا طرق عليك انسان الدار فقلت نعم فهي واقعة في جواب سؤال فكانه حين دق الباب قال أأنت حاضر فأجبته نعم أنا حاضر ومن ذلك ما يقع في كلام المؤلفين بعد الاعتراض نعم يصح لو كان الامر كذا فهو جواب سؤال كانه قيل هل لهذا صحة يمكن التماسها وما يقوله الشيخ لمن يقرأ بين يديه نعم فكان القارئ يسأل الشيخ هل ما قرأته صحيح (قوله معنى الاعلام) الاضافة للبيان (قوله وأما بلى الخ) من كلام سيبويه (قوله من انها للاعلام) أي لان المتكلم بها يعلم المخاطب بجواب استفهامه (قوله قام زيد) أي ونحوه من كل كلام موجب (قوله لانه انشاء) أي ولو كانت في ذلك للتصديق لصح ذلك (قوله لعدم النفي) أي لان بلى لا تكون الا جوابا للنفي (قوله فتصديقه نعم وتكذيبه بلى) علم منه أن نعم يجاب بها كل من الايجاب والنفي فتقرره وأما بلى فانما يجاب بها النفي تكذيبا له فيكون الجواب بها مثبتا (قوله ومنه) أي من تكذيب النفي بلى زعم الذين كفروا الخ (قوله أقام زيد) ما تقدم كان الكلام المجاب خبرا أي مجردا عن الاستفهام سواء كان موجبا أو منفيا والكلام الآن فيما اذا كان الكلام المجاب استفهاما موجبا أو منفيا (قوله ويمتنع) اى لعدم النفي لانها لا تقال الا في جوابه (قوله واذا قيل ألم) أي والحال ان مراده الاستفهام عن النفي لا تقرير النفي (قوله ويمتنع دخول لا) أي لانها لنفي الاثبات لا لنفي النفي (قوله قالوا بلى) اى جاءنا النذير وقوله قالوا بلى اى أنت ربنا وقوله قال بلى اى آمنت (قوله لكان كفرا) أي لان نعم تقرر ما قبلها سواء كان ايجابا أو نفيا فقالوا نعم كان المعنى نعم لست ربنا (قوله بعد نفي) أي فتفيد الايجاب وقوله الا بعد ايجاب أي وتصيره منفيا وقوله بعدهما أي فتقررهما (قوله يدل الخ) أي لان لو للامتناع والامتناع منفي (قوله أي قد أرشدتك) اى فمعنى قوله بلى قد جاءتك آياتي بلى قد هديتك أي بلى قد ارشدتك وليس المراد بالهداية التوصيل كما هو أصل معانيها والا نافاه قوله بعد فكذبت بها الخ (قوله بذلك) أي بمجيء الآيات (قوله وأما ثمود فهديناهم) فالمراد بالهداية الارشاد لا التوصيل (قوله وقال سيبويه) القصد من ذكر كلام سيبويه المعارضة به لما سبق لان حاصله ان نعم تقرر ما قبلها فاذا كان اثباتا صيرته اثباتا وان كان نفيا صيرته نفيا وكلام سيبويه الذي حكاه يقتضي أن نعم بعد النفي تفيد الايجاب (قوله فيقال) هذا مقول القول فقوله فيقال القائل هو سيبويه وقوله له أي لذلك الخصم المناظر وقوله فانه لا يجد أي ذلك الخصم مفرا من أن يقول نعم والحاصل ان سيبويه حكى واقعة حصلت له وذكر فيها نعم بعد النفي والقصد منها الاثبات لان قول الخصم نعم معناه قام مع ان مقتضى ما سبق ان معنى قوله نعم أني است قلته (قوله أفلست تفعل) أي تقول ذلك فهو بمعنى ما قبله (قوله فانه قائل نعم) اى فعله (قوله

(٣ - دسوقي) بعد نفي) بعد نفي وأن لا لا تأتي الا بعد ايجاب وان نعم تأتي بعدهما وانما جاز بلى قد جاءتك آياتي مع انه لم يتقدم أداة نفي لان لو أن الله هدائي يدل على نفي هدايته ومعنى الجواب حينئذ بلى قد هديتك بمجيء الآيات أي قد أرشدتك بذلك مثل وأما ثمود فهديناهم وقال سيبويه في باب النعت في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين فيقال له ألست تقول كذا فانه لا يجد بدا من أن يقول نعم فيقال له أفلست تفعل كذا فانه قائل نعم

فزعم ابن الطراوة ان ذلك لحن وقال جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم الشلوبين اذا كان قبل النفي استفهام فان كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد وان كان مراد به التقرير ١٠ فالاكثر أن يجاب بما يجاب به النفي رعيا للفظه ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الايجاب رعيا لمعناه ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد ولا الاستثناء المفرغ لا يقال أليس أحد في الدار ولا أليس في الدار الا زيد وعلى ذلك قول الانصار رضي الله تعالى عنهم للنبي صلى الله عليه وسلم وقد قال لهم ألستم ترون لهم ذلك نعم وقول جدر

أليس الليل يجمع أم عمرو
وإيانا فذاك بنا تدانى

نعم وأرى الهلال كما تراه

ويعلوها النهار كما علاني

وعلى ذلك جرى كلام سيبويه والمخلئ مخطئ وقال ابن عصفور أجرت العرب التقرير في الجواب مجرى النفي المحض وان كان ايجابا في المعنى فاذا قيل ألم أعطك درهما قيل في تصديقه نعم وفي تكذيبه بلى وذلك لان المقرر قد يوافقك فيما تدعيه وقد يخالفك فاذا قال نعم لم يعلم هل أراد نعم لم تعطني على اللفظ أو نعم أعطيتني على المعنى فلذلك أجابوه على اللفظ ولم يلتفتوا الى المعنى وأما نعم في بيت جدر فجواب لغير مذكور وهو ما قدره في اعتقاده من أن الليل يجمعه وأم عمرو وجاز ذلك لامن اللبس لعلمه ان كل احد يعلم ان الليل يجمعه وام عمر وأو هو جواب لقوله وأرى الهلال البيت وقدمه عليه (قلت) أو لقوله فذاك بنا تدانى وهو أحسن قال وأما قول الانصار فجاز لزوال اللبس

(قوله فزعم ابن الطراوة ان ذلك لحن) اى زعم أن قول سيبويه نعم في حكايته لحن منه وكان الاولى له ان يقول بلى بدل نعم وقد شدد على ابن الطراوة في كلامه هذا (قوله فان كان على حقيقته) أى فان كان الاستفهام على حقيقته بان كان الاستفهام عن النفي (قوله فجوابه كجواب النفي) أى فتدخله نعم وبلى لكن تدخله نعم لتقرير النفي وتدخله بلى لتكذيب النفي وافادة الاثبات (قوله وان كان مراد به التقرير) اى لما بعد النفي اى جعل المخاطب على الاقرار بمدخول النفي فهو في الحقيقة ايجاب (قوله فالاكثر ان يجاب بما يجاب به النفي) اى وحينئذ فيجاب ببلى لابنعم ليحصل الاقرار بما بعد النفي (قوله ان يجاب بما يجاب به الايجاب) اى وحينئذ فيجاب بنعم لا ببلى (قوله انه لا يجوز بعده دخول أحد الخ) اى ولو كان معناه نفيا لجاز دخول أحد والاستثناء المفرغ بعده لان احدا والاستثناء المفرغ لا يقعان الا بعد نفي (قوله ألستم ترون) أى تعرفون (قوله نعم) اى فامن اللبس جاء من علمهم أن النبي عليه السلام يعلم أن مرادهم بقولهم نعم انا نرى لهم ذلك فقد أجابوا النفي المسبوق بالاستفهام التقريري بما يجاب به الايجاب وهو نعم نظرا للمعنى لعدم اللبس (قوله بجدر) بوزن جعفر (قوله فذاك) اى جمع الليل له ولام عمر وتدان وتقريب لنا منها (قوله نعم الخ) اى فالمعنى الليل يجمعنا مع ام عمرو (قوله وعلى ذلك) اى على ما ذكر من جواز اجابة النفي المسبوق بالاستفهام التقريري بما يجاب به الايجاب اذا امن اللبس مراعاة للمعنى جرى الخ والحاصل أن ما تقدم من ان نعم بعد النفي تقرره تحمل على ما اذا كان النفي غير مسبوق باستفهام تقريري بان لم يسبق باستفهام اصلا أو سبق باستفهام حقيقي وكلام سيبويه فيما اذا وقع قبل النفي استفهام تقريري فهو ايجاب معنى فلا معارضة (قوله جرى كلام سيبويه) أى فقول سيبويه للخصم ألست تفعل كذا معناه أنت تفعل كذا وقول الخصم له نعم معناه افعل كذا (قوله وقال ابن عصفور) كلام ابن عصفور توضيح لما سبق وليس زائدا عليه (قوله التقرير) اى الاستفهام التقريري المسبوق بالنفي (قوله في الجواب) أى من حيث الجواب وقوله مجرى النفي المحض أى في جواز اجابته بنعم وببلى (قوله في تصديقه نعم) اى لم تعطني (قوله وفي تكذيبه) أى تصييره ايجابا لانه لنقض نفيه فقوله بلى أى أعطيتني (قوله وذلك) أى وبيان كونهم اجروه مجرى النفي المحض وان كان ايجابا في المعنى (قوله فيما تدعيه) أى من الاعطاء (قوله وقد يخالفك) اى بان يكون معترفا بعدم الاعطاء (قوله هل أراد نعم) اى فيكون مخالفا (قوله أو نعم أعطيتني) أى فيكون موافقا لما يدعيه (قوله فلذلك) أى لاجل الاحتمال أجابوه على اللفظ اى أناطوا الجواب بمراعاة اللفظ ولم يلتفتوا لمراعاة المعنى بحيث يكون معنى نعم الايجاب (قوله على اللفظ) أى مراعاة للفظ السؤال (قوله ولم يلتفتوا للمعنى) أعني الايجاب (قوله وأما نعم في بيت جدر الخ) هذا جواب عما يقال حيث أناطوا الجواب بمراعاة اللفظ فمقتضاه أن يكون معنى نعم في بيت جدر أن الليل لم يجمعه مع أم عمرو مع أن المراد أنه يجمعهما فلم يكن الجواب منوطا بمراعاة اللفظ بل بمراعاة المعنى وحاصل الجواب أن نعم ليست جوابا للسؤال المتقدم حتى يكون مراعى فيه المعنى بل جواب لمقدر (قوله فجواب لغير مذكور) أى فهو جواب لقوله في نفسه الليل يجمعنا وأم عمرو فاجاب بقوله نعم فقوله نعم ليس جوابا لقوله المذكور الليس الليل الخ ومن هذا يعلم أن قول المجيب للطارق للباب نعم جواب لسؤال مقدر فكان الطارق حين طرق قال أ أنت حاضر فاجابه بقوله نعم انا حاضر (قوله في اعتقاده) أى في نفسه (قوله وجاز ذلك) أى اجابة غير المذكور (قوله قلت الخ) هذا الاحتمال منقول عن الشيخ أبي حيان فلعل المصنف لم يطلع عليه (قوله أو لقوله) اى جواب لقوله (قوله قال) اى ابن عصفور (قوله وأما قول الانصار الخ) هذا جواب عما يقال ان قول الانصار قد أناطوا فيه الجواب بمراعاة المعنى لا باللفظ وحاصل الجواب

ان

أن محل اناطة الجواب باللفظ وعدم مراعاة المعنى اذا لم يؤمن اللبس فان أمن جاز مراعاته كما في كلام الانصار (قوله لانه) اى النبي صلى الله عليه وسلم وقوله انهم يريدون أي بقولهم نعم (قوله وعلى هذا يحمل الخ) اى على مراعاة المعنى في الجواب لامن اللبس يحمل استعمال سيبويه لان فيه قرينة مزيلة للبس وكون القصد الزام الخصم (قوله لان الله سبحانه وتعالى الخ) قد يقال ان الله عالم بالقصد من قولهم نعم اى أنت ربنا فحينئذ يكون ذلك كافيا كما أن لا اله الا الله يكون كافيا بالنسبة لما عند الله حيث كان قصده نفي الجنس الا ان يقال ان وجوب العبارة الصريحة من حيث انها قاطعة لبعض الاحتمالات التي يعتقدها بعض الكفرة تامل (قوله غير المعنى المراد) أي ونعم جوابا لألست بربكم تحتمل احتمالين يحتمل أن يكون المعنى لست ربنا نظرا لكون الجواب منوطا باللفظ ويحتمل أن المعنى أنت ربنا نظرا لكون الجواب منوطا بالمعنى (قوله لنفي الوحدة) أي بخلاف لا اله فانها لنفي الجنس وقوله لنفي الوحدة أي فيحتمل انه انما نفى الاله الواحد غير الله ولم ينف الهين فاكثر (قوله ولعل ابن عباس الخ) جواب عما يقال قد علم من كلامك انهم لو قالوا نعم كان اللفظ غير كاف في الاقرار لكون اللفظ محتملا للكفر وعدمه ومن المعلوم ان المحتمل لا يوجب الردة والكفر فكيف يقول ابن عباس لو قالوا نعم لكفروا (قوله انما قال الخ) أي ولم يصدر منه أنهم لو قالوا نعم كفروا لكن يرد على المصنف بانه بمجرد الاحتمال العقلي كيف يرديه على العلماء الناقلين ذلك عنه (قوله مراده) أي مراد ابن عباس أي على تسليم انه قال لو قالوا نعم لكفروا (قوله جوابا للملفوظ) أي قاصدين اجابة اللفظ (قوله اذ الاصل) علة لكون اجابة اللفظ أفصح (قوله لا يكون بالاحتمال) اى لانهم اذا قالوا نعم يحتمل أن يكونوا أناطوا الجواب باللفظ ويحتمل ان يكونوا أناطوه بالمعنى وفيه أن الموضوع أنهم أجابوا بنعم قاصدين اجابة اللفظ فتأمل

(حرف الهاء)

(قوله الهاء مفردة) اى التي لم يتصل بها ألف ولا واو نحوله وبه وفيه واياه (قوله أن تكون ضميرا) أي فالضمير الهاء والواو مقويه للحركة وقال الزجاج مجموعهما هو الضمير وهذه الواو انما تكون اذا وقعت الهاء بعد متحرك نحو قال له صاحبه اما ان وقعت بعد ساكن معتل فالمختار فيه اختلاس الحركة نحو فيه وعليه وكذا ان كان صحيحا على الاصح نحو منه وعنه وقرأ ابن كثير بالاشباع فيهما وكذا حفص في قوله تعالى فيه مهانا (قوله للغائب) اى دالا على ذات الغائب (قوله قال له صاحبه وهو يحاوره) أي فالاول مجرور باللام والثاني بالاضافة والثالث مفعول (قوله للغيبة) أي حرف يؤتى به ليدل على غيبة مرجع الضمير الذي هو ايا وهذا بناء على أن الضمير ايا وحدها (قوله واصلها) اى هاء السكت اى الغالب ان يوقف عليها (قوله لبيان حركة) اى لانه لو وقف بدون الهاء لحذفت الحركة وأما الحرف فلعل المراد ببيانه امتداده لسكون الهاء أو المراد ببيان حاله من أنه ألف الندبة فلربما توهم مع حذفها ان الالف مبدلة من تنوين مثلا (قوله نحو ماهيه) اراد بنحو هاما كان محركا بحركة غير اعرابية ولا شبيهة بها فلا تتصل بنحو لا رجل لان حركته وان لم تكن اعرابية الا انها شبيهة بالاعراب من حيث العروض وكذا المبني لفظه عند الاضافة كقبل وبعد (قوله وربما وصلت بنية الوقف) اى يؤتى بها في الوصل كحالها في الوقف اى بان ينطق بها ساكنة لكن توصل الكلام بعضه ببعض ولا تقف في السكون انما هو بنية الوقف عليها (قوله واتى صواحبها الخ) يحتمل ان يكون صواحبها مرفوعا على انه فاعل يأتي ويحتمل ان يكون منصوبا على انه مفعول به والفاعل ضمير يعود على الشخص المحدث عنه بهذه القصة ومنع اعلى ومضارعه يمنع ويمنع بالفتح والكسر والمودة مفعول ثان قدم لان ذكرها هم وغيرنا مفعول اول وجفانا هجرنا وتركنا مودتنا (قوله هذا الذي) أي فالاصل أذا الذي (قوله أن لا تعد هذه) أي الهاء الموجودة هنا من أقسام الهاء المفردة لانها ليست باصل بل مبدلة والكلام في المفردة اصالة وقد يقال ان المصنف قد ذكر في

لانه قد علم أنهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك وعلى هذا يحمل استعمال سيبويه لها بعد ١١ التقرير اه ويشعر على هذا انه لو اجيب الست بربكم بنعم لم يكف في الاقرار لان الله سبحانه وتعالى اوجب في الاقرار بما تعلق بالربوبية العبارة التي لا تحتمل غير المعنى المراد من المقر ولهذا لا يدخل في الاسلام بقوله لا اله الا الله برفع اله لاحتماله لنفي الوحدة فقط ولعل ابن عباس رضي الله عنهما انما قال انهم لو قالوا نعم لم يكن اقرارا كافيا وجوز الشلوبين ان يكون مراده أنهم لو قالوا نعم جوابا للملفوظ به على ما هو الافصح لكان كفرا اذ الاصل تطابق الجواب والسؤال لفظا ومعنى وفيه نظر لان التكفير لا يكون بالاحتمال

(حرف الهاء)

الهاء المفردة على خمسة أوجه أحدها أن تكون ضميرا للغائب وتستعمل في موضعي الجر والنصب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره والثاني أن تكون حرفا للغيبة وهي الهاء في اياه فالتحقيق انها حرف لمجرد معنى الغيبة وان الضمير اياه وحدها والثالث هاء السكت وهي اللاحقة لبيان حركة أو حرف نحو ماهيه ونحوها هنا ووازيداه واصلها أن يوقف عليها وربما وصلت بنية الوقف والرابع المبدلة من همزة الاستفهام كقوله

وأتى صواحبها فقلن هذا الذي * منع المودة غيرنا وجفانا والتحقيق أن لا تعد هذه

لانها ليست باصل على ان بعضهم زعم أن الاصل هذا فحذفت الالف والخامس هاء التأنيث نحو رحمة في الوقف وهو قول الكوفيين زعموا انها
الاصل وأن التاء في الوصل بدل منها وعكس ذلك ١٢ البصريون والتحقيق ان لا تعدو لو قلنا بقول الكوفيين لانها جزء كلمة لا كلمة *(ها)*

على ثلاثة أوجه أحدها
أن تكون اسما للفعل وهو
خذ ويجوز مد ألفها
ويستعملان بكاف الخطاب
وبدونها ويجوز في الممدودة
ان يستغنى عن الكاف
بتصريف همزتها تصاريف
الكاف فيقال هاء للمذكر
بالفتح وهاء للمؤنث بالكسر
وهاؤما وهاؤن وهاؤم ومنه
هاؤم اقرؤا كتابيه والثاني
أن تكون ضميرا للمؤنث
فتستعمل مجرورة الموضع
ومنصوبة نحو فاها لهمها
فجورها وتقواها والثالث
ان تكون للتنبيه فتدخل
على أربعة أحدها الاشارة
غير المختصة بالبعيد نحو هذا
بخلاف ثم وهنا بالتشديد
وهنالك والثاني ضمير الرفع
المخبر عنه باسم اشارة نحو
ها أنتم أولاء وقيل انما كانت
داخلة على الاشارة فقدمت
فردبنصوها أنتم هؤلاء فاجيب
بانها أعيدت توكيدا والثالث
نعت اي في النداء نحو يا أيها
الرجل وهي في هذا واجبة
للتنبيه على انه المقصود
بالنداء قيل وللتعويض عما
تضاف اليه اي ويجوز في
هذه في لغة بني اسد أن تحذف
ألفها وان تضم هاؤها اتباعا
وعليه قراءة ابن عامر أيه
المؤمنون ايه الثقلان بضم
الهاء في الوصل والرابع اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف يقال هاء الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع اثبات (قوله
الف ها وحذفها *(هل)* حرف موضوع

حرف الالف مجيء ألف للاستفهام وهمزته بدل من الهاء الاصلية فيرد عليه اه دماميني (قوله لانها ليست
باصل) اي بل هي مبدلة من الهمزة التي للاستفهام (قوله ان الاصل هذا) أي فالهاء للتنبيه داخلة على اسم
الاشارة وقوله فحذفت الالف اي الواقعة بعد الهاء وقبل اسم الاشارة (قوله زعموا انها) اي الهاء (قوله وعكس
ذلك البصريون) اي لان الاصل في الكلام عدم الوقف فابدلت التاء في الوقف هاء فالتاء أصل والهاء فرع
لان الوصل أصل بالنسبة للوقف (قوله أن لا تعد) أي هاء التأنيث من أقسام الهاء المفردة (قوله لانها جزء كلمة)
نص الرضي على أن هاء التأنيث كلمة ركبت مع ما دخلت عليه فصارا لشدة الامتزاج كلمة واحدة ومثلها ياء النسب
(ها)

(قوله ويجوز مد ألفها) أي مدا متصلا كما أن فيها ان مكانكم فيه منفصل وقوله ويجوز أي يجوز ذلك
كما يجوز القصر فتقول هاوهاء زيدا وقوله ويستعملان أي المقصورة والممدودة فتقول هالك وهالك فهذه
أربع لغات (قوله وهاؤما) اي للمثنى مذكرا أو مؤنثا (قوله وهاؤم) اي لجمع المذكر فهاء اسم فعل وم حرف
دال على جماعة الذكور وكذا يقال في الباقي (قوله وهاؤن) اي بتشديد نون النسوة العلامة كضربكن (قوله
فتدخل على أربعة) حكى الزمخشري في المفصل أنه يقال هاء ان زيدا منطلق وهاافعل كذا وهذا ليس شيأ من
الاربعة التي ذكرها المصنف لكن قال الرضي لم أعثر لذلك على شاهد وهو يجب فان الزمخشري أنشد في
المفصل قول النابغة

هاان تاعذرة ان لم تكن قبلت * فان صاحبها قد تاه في البلد

وهذا شاهد على دخولها على الجملة الاسمية مثل هاان زيدا منطلق الا أن المسند اليه في البيت اسم اشارة فلعل
الرضي يقول ان هذا لا يصلح شاهدا للدخول على الاسمية الخالية من اسم الاشارة تأمله والعذرة بكسر العين
المهملة نوع من الاعتذار وتاه ذهب متحيرا اه دماميني (قوله بخلاف ثم وهنا) المدار على التشديد في النون
وأما الهاء فيجوز فتحها وضمها (قوله بالتشديد) اي فلا يقول هاثم ولا هاهنا ولا هاهنالك لانها كلها للبعيد (قوله
فرد بنصوها أنتم) أي فانه لو كانت ها الداخلة على الضمير المرفوع داخلة في الاصل على اسم الاشارة للزوم أن
اسم الاشارة دخل عليه ها ان وهو لا يصح (قوله نعت أي في النداء) اي فاي منادى مبني على الضم والهاء للتنبيه
والرجل نعت اي وقوله واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء أي فالمقصود بالنداء انما هو النعت لا أي ولكن
لما كان لا يمكن مناداته لما فيه من الجمع بين ياء وأل أتى باي توصلا لندائه (قوله يا أيها الرجل) قال الاخفش
الرجل ليس نعتا لاي بل هو خبر لمحذوف وأي موصولة والجملة صلة ووجب حذف هذا المبتدا لمناسبة التخفيف
للمنادى كذا في الرضي ونقله ملا علي قاري والاشموني عنه وزاد الاشموني وعن ابن كيسان والكوفيين أن
اسم الاشارة مقدر بعد الهاء (قوله قيل وللتعويض) أي ان الهاء تدخل على نعت اي في النداء للتنبيه
وللتعويض فهي للامرين (قوله وان تضم هاؤها) هذا هو محط الجواز واما حذف الالف فهو واجب اتفاقا
لساكنين وقوله اتباعا اي لضمة أي (قوله بضم الهاء في الوصل) أي واما في الوقف فتسكن الهاء ولا تضم
(قوله عند حذف الحرف) اي حرف القسم أعني الواو والباء والتاء فاذا حذفت الحرف أتيت بالهاء وظاهر
كلام الشيخ خالد في شرح الآجرومية أن الهاء هنا حرف قسم وانها بدل من التاء وهو أولى لسلامته من حذف
الجار وابقاء عمله وان كان ماذكره المصنف أولى لان الالتباس بالحروف عدم التصرف (قوله بقطع الهمزة)
أي بان تقول ها الله أو ها ألله وقوله ووصلها اي بان تقول ها الله أو تقول ها الله هذه هي الاربعة أحوال
(هل)

(قوله التصديق الايجابي) اي طلب ادراك وقوع النسبة أو لا وقوعها (قوله ودون التصديق السلبي) يعني انها
لا تدخل على سلب فلا ينافي أنها عند دخولها على الايجاب لطلب التصديق مطلقا اذ يصح جوابها بالنفي بلا مثلا
تدبر فان هنا وهما نبه عليه المحلي في شرح جمع الجوامع (قوله يشعر بحصول التصديق) أي فهو عالم بانه حصل
منك ضرب ولكن لم يعلم وقوعه على من الاشخاص وقوله يشعر بحصول الخ أي وهل لا يطلب بها التخصيص
وانما يطلب بها حصول النسبة فهو من طلب تحصيل الحاصل وهذا ممنوع والذي قاله في متن التلخيص ان هذا
قبيح لا ممنوع قال بعض شراحه ولذا لم يمنع لاحتمال ان زيدا مفعول لمحذوف هو المستفهم عنه تصديقا وان
الاصل هل ضربت زيدا ضربت ولكنه لما كان احتمالا مرجوحا لما فيه من حذف عامل المعمول الاول
وحذف معمول العامل الثاني كان ذلك قبيحا وقيل انما لم يمتنع لامكان أن التقديم لمجرد الاهتمام ورده السعد
بانه لا وجه للقبح حينئذ والالزم قبح وجه الحبيب أتمنى على أن التقديم لمجرد الاهتمام ولا قائل به (قوله اذا أريد
بام المتصلة) أي لانها لطلب تعيين أحد الامرين وذلك انما يكون بعد التصديق بالنسبة وحينئذ فلا يصح
معادلتها لهل التي يطلب بها التصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المنافاة وانما تعادل الهمزة التي لطلب
التصور (قوله اذا أريد بام المتصلة) أي وذلك لان أم المتصلة لتعيين أحد الامرين فهي خاصة بالتصور بمنزلة أي
وذلك لا يكون الا بعد تصديق باصل الحكم والتردد في تعيين شيء من الاجزاء فيجب أن تكون معادلتها للهمزة
الطالبة للتصور دون هل الطالبة للتصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المنافاة ويصح مقابلة هل بام
المنقطعة لانها اضراب عن حكم وطلب لحكم آخر فلا تنافيها هل الطالبة للتصديق وعلى هذا اذا أردت المنقطعة
في المثال وقدرت ما بعدها جملة تجاز وهذا كله مبني على أن هل مقصورة على طلب التصديق وقد أسلفنا في
الكلام على الالف المفردة أن ابن مالك قال ان هل تأتي بمعنى الهمزة لطلب التصديق والتصور وحينئذ
فتعادلها أم المتصلة نحو هل تزوجت بكرا أم ثيبا اه دماميني (قوله أم المنقطعة) أي فهي من
أدوات الاستفهام الحق انها حرف اضراب وانها ان أفادت استفهاما حقيقيا فهو اما من الادوات الموجودة
أو المقدرة وليست أداة استفهام أصلا (قوله لا غير) قد سبق له أن لا غير لحن ولكن قد وقع له ذلك كثيرا
(قوله وأعم من الجميع الهمزة) خرجت الهمزة لانها حرف وسيأتي أنها مشتركة (قوله اختصاصها بالايجاب)
اي بخلاف الهمزة فانها تدخل على الايجاب والسلب (قوله بخلاف الهمزة) اي فلا يمنع دخولها على المنفي
(قوله الاطعان الافرسان الخ) تمامه *الا تجشؤكم حول التنانير *(قوله بخلاف الهمزة) أي فانها ليست
بلازم أن تخلصه للاستقبال (قوله نحو أتظنه قائما) أي في الحال لان الظن حالي ولا يصح أن تقول هل تظنه
لان هل للاستقبال والظن حالي لا استقبالي (قوله بالاستقبال) كانه توهم ان الاستفهام عن جهل والمستقبل
مجهول وأما الماضي والحال فقد وقعا وعلما وفيه انه لا يلزم أن يعلمهما كل أحد (قوله فسهو) اي لان
المستفهم عنه قد يكون ماضيا وقد يكون حاليا نحو أتظن زيدا قائما (قوله الاحلاف) جمع حلف وهو
المعاهدة أي الذي يعاهدك على التعاضد والتناصر وذبيان بذال معجمة مضمومة وقد تكسر أبو قبيلة من
قيس ومقسم بضم الميم اي كل اقسام فهو مصدر ميمي من الرباعي وهو أقسم يقول أبلغ قبيلة ذبيان وحلفاءها
هل حلفتم على ابرام حبل الصلح والتناصر كل حلف فتخبروا من الحنث وبعد هذا البيت

فلا تكتمن الله ما في صدوركم * ليخفى ومهما يكتم الله يعلم

يريد ان الله عالم بالخفيات والسرائر ولا يخفى عليه شيء من ضمائر العباد فلا تضمروا الغدر ونقض العهد
فانكم ان أضمرتموه علمه الله وفي هذا البيت تعدية كتم للمفعول الثاني بنفسه (قوله ولا على اسم الخ) اي فلا
تقول هل زيدا ضربت وان كان على تقدير الفعل لانها اذا رأت الفعل في حيزها لم ترض الا بمعانقته في صريح
اللفظ عند سيبويه (قوله أثن ذكرتم) كرر المثال اشارة الى أنه لا فرق بين عدم فصلها من الشرط وفصلها

لطلب التصديق الايجابي دون التصور ودون التصديق السلبي فيمتنع نحو هل زيدا ضربت ١٣ لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق
بنفس النسبة ونحو هل زيد
قائم ام عمرو اذا أريد بام
المتصلة وهل لم يقم زيد ونظيرها
في الاختصاص بطلب
التصديق ام المنقطعة
وعكسهما أم المتصلة وجميع
أسماء الاستفهام فانهن
لطلب التصور لا غير وأعم
من الجميع الهمزة فانها
مشتركة بين الطلبين وتفترق
هل من الهمزة من عشرة
أوجه أحدها اختصاصها
بالتصديق والثاني اختصاصها
بالايجاب تقول هل زيد قائم
ويمتنع هل لم يقم بخلاف
الهمزة نحو ألم نشرح ألن
يكفيكم ألبس الله بكاف
عبده وقال
الاطعان الافرسان عادية
والثالث تخصيصها المضارع
بالاستقبال نحو هل تسافر
بخلاف الهمزة نحو أتظنه
قائما وأما قول ابن سيده في
شرح الجمل لا يكون الفعل
المستفهم عنه الا مستقبلا
فسهو قال الله سبحانه وتعالى
فهل وجدتم ما وعد ربكم
حقا وقال زهير
ثمن مبلغ الاحلاف عني رسالة
وذبيان هل أقسمتم وكل
مقسم *الرابع والخامس
والسادس أنها لا تدخل على
الشرط ولا على ان ولا على
اسم بعده فعل في الاختيار
بخلاف الهمزة بدليل أفتن
مت فهم الخالدون أئن
ذكرتم

أئنك لانت يوسف أبشرامنا واحدا نتبعه ١٤ والسابع والثامن انها تقع بعد العاطف لاقبله و بعد أم نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون

وفى الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع وقال

ليت شعرى هل ثم هل آتينهم
أو يحولن دون ذاك حمام

وقال تعالى قل هل يستوى الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور * التاسع أنها ترادبالاستفهام بها النفى ولذلك دخلت على الخبر بعدها الافى نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان والباء فى قوله

ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم
وصح العطف فى قوله

* وان شفائى عبرة مهراقة *

وهل عند رسم دارس من معول اذلا يعطف الانشاء على الخبر (فان قلت) قدمر لك فى صدر الكتاب ان الهمزة تأتى لمثل ذلك مثل أفأصفاكم ربكم بالبنين ألا ترى أن الواقع انه سبحانه لم يصفهم بذلك (قلت) انما مر انها للانكار على مدعى ذلك ويلزم من ذلك الانتفاء لأنها للنفى ابتداء ولهذا لايجوز أقام الازيد كما يجوز هل قام الازيد فهل على الرسل الا البلاغ هل ينظرون الا الساعة وقد يكون الانكار مقتضيا لوقوع الفعل على العكس من هذا وذلك اذا كان بمعنى ما كان ينبغى لك أن تفعل نحو أتضرب زيدا وهو أخوك ويتلخص أن الانكار على ثلاثة أوجه انكار على من ادعى وقوع الشئ ويلزم من هذا النفى وانكار على من أوقع الشئ ويختصان بالهمزة وانكار لوقوع الشئ وهذا هو معنى النفى وهو الذى تنفرد به هل من الهمزة

منه بالفاء مثلا (قوله أئنك لانت يوسف) دخلت هنا على ان واما فيما قبلها من المثالين فقد دخلت على الشرط (قوله انها) أى هل تقع بعد العاطف أى بخلاف الهمزة فليست مثلها بل تقع قبل العاطف نحو أفاصفاكم ربكم وقبل أم (قوله وفى الحديث الخ) قالته صلى الله عليه وسلم وهو متوجه لمكة عام الحديبية وقيل له أين المنزل (قوله وهل ترك لنا عقيل) هو أخو سيدنا على شقيقه وكذلك طالب وجعفر الطيار واكبر الاربعة طالب ثم عقيل ثم جعفر ثم على وكلهم صحابة الا طالب فقد مات كافرا (قوله ليت شعرى) أى ليتنى أشعر وأعلم هل آتينهم ثم هل آتينهم وهذا توكيد للاول (قوله انها يراد بالاستفهام بها) الباء فى بالاستفهام للبدل اى انها تارة للنفى بدل ما وضعت له أعنى الاستفهام فاستعمالها فى النفى حينئذ مجاز لانه استعمال فى غير ماوضع له وسيأتى مايخالفه (قوله ولذلك دخلت على الخبر) أى لان الاداة الباء لايدخلان على الخبر الا فى حيز النفى (قوله والباء فى قوله) ظاهر هذا انه لولا أن النفى يراد بها لم تزد الباء فى الخبر وعلى هذا فلا تزاد فى نحو قولك هل زيد قائم اذ أردت الاستفهام الحقيقى وفيه نظر فقد قال المصنف فى حرف الباء ان زيادتها فى الخبر الغير الموجب ينقاس والاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب اه دماميني قال الشمني ليس الاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب فى كل موضع وانما هو من قبيله فى مواضع صرحوا فيها بذلك ولم يصرحوا منها هنا بشئ فالاصل انه ليس منه الا بدليل (قوله الا هل اخو عيش الخ) هو للفرزدق يرثى جريرا وقومه بانيان الاتن وصدره * يقول اذا اقلولى عليها وأقردت * اقلولى ارتفع وأقردت سكنت وقبل البيت

وليس كلبيى اذا جن ليله * اذا لم يذق طعم الاتان بنائم

(قوله اذلا يعطف الخ) علة للمعلل مع علته أو علة لمحذوف أى وانما قلنا بصحة العطف حينئذ (قوله اذلا يعطف الانشاء على الخبر) أى فلما جعلت هل للنفى كان ذلك من عطف الخبر على الخبر (قوله لمثل ذلك) اى المعنى فيراد بالاستفهام بها النفى (قوله لم يصفهم) اى لم يخصهم بالبنين اى فهو نفى (قوله على مدعى ذلك) اى اصفائهم بالبنين (قوله لانها للنفى ابتداء) اى وانما النفى لزومى بخلاف هل فانها تستعمل للنفى ابتداء وهذا يخالف قولهم سابقا ان استعمال هل فى النفى مجاز و يجاب بانه لامنافاة أصلا لان هل موضوعة للاستفهام ثم فصلت واستعملت فى النفى ابتداء من غير واسطة انكار بخلاف الهمزة فانها جعلت أولا للانكار ويلزم ذلك النفى والحاصل أن الهمزة تستعمل فى الانكار ويلزمها النفى فدلالتها على النفى بواسطة استعمالها فى الانكار بخلاف هل فانها تستعمل فى النفى ابتداء بدل الاستفهام فدلالتها على النفى بلا واسطة وهذا لايقتضى ان هل موضوعة للنفى ولا يخالف قوله ان هل يراد بالاستفهام بها النفى المفيد أن دلالتها على النفى ليس ابتداء بل بواسطة لما علمت ان الباء للبدل كذا أجاب الشمنى عن اعتراض الدمامينى بالمنافاة ولعل الاظهر حمله على ظاهره هنا وان الاصل فيها الاستفهام وقد يراد بالنفى الاستفهام مجازا أى ان النفى متفرع على الاستفهام وهذا كقولهم المراد بالاستفهام الانكار ولا ينافى قوله انها للنفى ابتداء لان معناه بقرينة المقابل من غير واسطة الانكار على من ادعى وقوع الفعل وهذا لاينافى التفرع على الاستفهام (قوله ولهذا) أى لكون الهمزة للانكار لا للنفى وانما هو لزومى لايجوز الخ أى لان الاستثناء المفرغ انما يكون بعد النفى (قوله مقتضيا لوقوع الفعل) اى بخلاف ماسبق فانه مقتض لعدم وقوع الفعل (قوله على العكس) اى بان كان الاستفهام للتوبيخ وذلك لانه لا توبيخ الا على ماحصل وقوله من هذا اى المذكور سابقا وقوله من هذا اى الانكار على دعوى الثبوت (قوله انكار على من ادعى وقوع الشئ) اى كالانكار على من ادعى ان الله خصهم بالبنين (قوله انكار على من ادعى الخ) اى كما فى قوله تعالى افأصفاكم ربكم (قوله وانكار على من أوقع الشئ) اى كالانكار على من ضرب أخاه أو شتم اباه ويلزم من هذا ثبوت الفعل (قوله وانكار) اى نفى لوقوع الشئ اى نفى ذلك الشئ كما فى هل جزاء الاحسان

العاشر انها تأتى بمعنى قد وذلك مع الفعل و بذلك فسر قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر جماعة منهم ابن عباس رضى الله عنهما والكسائى والفراء والمبرد قال فى مقتضبه هل للاستفهام نحو هل جاء زيد وتكون بمنزلة قد نحو قوله جل اسمه هل أتى على الانسان اه و بالغ الزمخشرى فزعم أنها ابدا بمعنى قد وأن الاستفهام انما هو مستفاد من همزة مقدرة معها ونقله ١٥ فى المفصل عن سيبويه فقال وعند سيبويه ان هل بمعنى قد الا انهم تركوا الالف قبلها لانها لاتقع الا فى الاستفهام وقد جاء دخولها عليها فى قوله

سائل فوارس يربوع بشدتنا
أهل رأونا بسفح القاع ذى الاكم * اه ولو كان كما زعم لم تدخل الا على الفعل كقد وثبت فى كتاب سيبويه مانقله عنه ذكره فى باب أم المتصلة ولكن فيه أيضا ماقد يخالفه فانه قال فى باب عدة ما يكون عليه الكلام مانصه وهل وهى للاستفهام لم يزد على ذلك وقال الزمخشرى فى كشافه هل أتى اى أقد أتى على معنى التقرير والتقريب جميعا اى أتى على الانسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيأ مذكورا بل شيأ منسيا نطفة فى الاصلاب والمراد بالانسان الجنس بدليل انا خلقنا الانسان من نطفة اه وفسرها غيره بقد خاصة ولم يحملوا قد على معنى التقريب بل على معنى التحقيق وقال بعضهم معناها التوقع وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الانسان وهو آدم عليه الصلاة والسلام قال والحين زمن كونه طينا وفى

الاحسان الا الاحسان اى ماجزاء الاحسان شئ الا الاحسان (قوله أنها تأتى بمعنى قد) اى بخلاف الهمزة فلا تأتى لذلك (قوله هل أتى على الانسان) اى قد أتى فلا يصح جعلها للاستفهام الحقيقى لان الله تعالى عالم بكون الانسان أتى عليه حين من الدهر كان فيه غير مذكور (قوله قال) اى المبرد (قوله أنها أبدا) اى سواء دخلت على فعل أو دخلت على اسم (قوله ونقله) اى نقل الزمخشرى كونها بمعنى قد دائما وحاصل كلامه أن هل بمعنى قد دائما وأن الاستفهام انما هو مستفاد من همزة مقدرة وانما حذفت تلك الهمزة لان هل لاتدخل الا على شئ مستفهم عنه فحينئذ تسومح فى الهمزة فحذفت والقرينة عليها هل (قوله لانها) اى هل لاتدخل الا على شئ مستفهم عنه (قوله لانها لاتقع الا فى الاستفهام) اى فى الكلام الذى فيه الاستفهام بهمزة لا بهل كما يتوهم (قوله سائل) اى اسأل والباء فى قوله بشدتنا بمعنى عن والشدة بالفتح الجلة الواحدة فى الحرب (١) وسفح الجبل أعلاه حيث يسفح فيه الماء والقاع المستوى من الارض والاكم جمع أكمة وهى التل من حجارة واحدة (قوله ولو كان الخ) اى ولو كان الواقع كما ذكره الزمخشرى (قوله وثبت الخ) كذا فى نسخة وفى نسخة أخرى ولم أر فى كتاب سيبويه مانقله عنه انما قال فى باب عدة الخ قال الدمامينى وأظن أن الصحيحة من النسختين الثانية بدليل قوله فى الدليل الثانى الآتى وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك اه لكن الواقع هو النسخة الاولى فان سيبويه ذكر فى باب أم المتصلة مانصه وكذلك هل انما تكون بمنزلة قد الا أنهم تركوا الالف اذا كانت لاتقع الا فى الاستفهام فكأن المصنف رأى الصواب فابدل النسخة الثانية بالاولى وغفل عما يأتى فى الدليل الثانى (قوله مانقله عنه) أى مانقله الزمخشرى عن سيبويه (قوله ولكن فيه أيضا) اى ولكن ثبت فى كتاب سيبويه (قوله فانه قال فى باب عدة) اى فانه قال فى باب عدة مايتركب منه الكلام من الكلمات (قوله ولم يزد على ذلك) اى بحيث يقول وهى للاستفهام وبمعنى قد (قوله ولم يزد) اى سيبويه على ذلك اى وهذا يخالف ماذكره فى باب أم المتصلة الذى نقله عنه الزمخشرى وقد يقال معنى قوله وهى للاستفهام أى ان الكلام معها على الاستفهام وذلك لتقدير الالف فلا تنافى (قوله اى أقد أتى) أتى بالهمزة اشارة للاستفهام التقريرى فقوله على معنى التقرير اى المستفاد من الهمزة المقدرة دائما على كلام الزمخشرى وقوله والتقريب المستفاد من قد (قوله التقرير) اى حمل المخاطب على الاقرار بما بعد الاداة ولما كان التقرير ظاهرا فى الآية والتقريب فيها خفى تعرض لبيانه بقوله اى أتى على الانسان الخ ولو أريد بيان الامرين لقيل قرروا عترف بانه أتى الخ (قوله قبل زمان قريب) اى أتى عليه قبل وجوده بزمن قريب طائفة الخ (قوله من الزمان الطويل الممتد) اى فى الماضى والحاصل أن وجوده بولادته والمراد بالزمان القريب زمن حمله وزمان كونه نطفة فى أصلاب الاباء طائفة من الزمان الممتد فى الماضى (قوله والمراد الجنس) اى والمراد بالانسان الجنس المتحقق فى الافراد اى فى بعضها لخروج آدم فانه ليس من نطفة (قوله بدليل الخ) اى فان المخلوق من النطفة بعض أفراد الانسان لا كلها ألا ترى آدم عليه الصلاة والسلام (قوله وفسرها غيره بقد) اى وهذا يوافق ماسيأتى عليه المصنف اولا فى قوله العاشر ولما ذكره المبرد فى المقتضب من أن هل تارة تكون للاستفهام وتارة تكون بمعنى قد (قوله بل على معنى التحقيق) اى فالمعنى قد أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن فيه شيأ مذكورا تحقيقا وهذا أقرب فى الحل مما قاله الكشاف (قوله وقال بعضهم معناها) اى هل فى هذه الآية (قوله يتوقعون) أى ينتظرون (قوله لاتتعين لذلك) أى لمرادفة قد بل قد تكون مرادفة لها وقد

تسهيل ابن مالك انه يتعين مرادفة هل لقد اذا دخلت عليها الهمزة يعنى كما فى البيت ومفهومه أنها لاتتعين لذلك اذا لم تدخل عليها بل قد تأتى لذلك كما فى الآية وقد لا تأتى له

(١) قوله سفح الجبل المناسب سفح القاع وفى الصحاح سفح الجبل أسفله لا أعلاه فاضافته للقاع لادنى ملابسة اه

وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري فزعموا ان هل لا تأتي بمعنى قد أصلا وهذا هو الصواب عندي اذ لا منافاة بين أن يثبت ذلك الا أحد ثلاثة امور
احدها تفسير ابن عباس رضي الله عنهما ولعله انما أراد أن الاستفهام في الآية للتقرير وليس باستفهام حقيقي وقد صرح بذلك جماعة من
المفسرين فقال بعضهم هل هنا للاستفهام التقريري والمكرر به من أنكر البعث وقد علم أنهم يقولون نعم قد مضى دهر طويل لا انسان فيه
فيقال لهم فالذي أحدث الناس بعد أن لم ١٦ يكونوا كيف يمتنع عليه احياؤهم بعد موتهم وهو معنى قوله تعالى ولقد علمتم النشأة الاولى

فلولا تذكرون اي فهلا
تذكرون فتعلمون انه من
أنشأ شيأ بعد أن لم يكن قادر
على اعادته بعد عدمه اه
وقال آخر مثل ذلك الا انه
فسر الحين بزمن التصوير
في الرحم فقال المعنى ألم يأت
على الناس حين من الدهر
كانوا فيه نطفا ثم علقا ثم مضغا
الى ان صاروا شيأ مذكورا
وكذا قال الزجاج الا انه حمل
الانسان على آدم عليه الصلاة
والسلام فقال المعنى ألم
يأت على الانسان حين من
الدهر كان فيه ترابا وطينا الى
ان نفخ فيه الروح اه وقال
بعضهم لا تكون هل للاستفهام
التقريري وانما ذلك من
خصائص الهمزة وليس كما
قال وذكر جماعة من
النحويين أن هل تكون بمنزلة
ان في افادة التوكيد والتحقيق
وحملوا على ذلك هل في ذلك
قسم لذي حجر وقد رده
جوابا للقسم وهو بعيد
والدليل الثاني قول سيبويه
الذي شافه العرب وفهم
مقاصدهم وقد مضى أن
سيبويه لم يقل ذلك والثالث
دخول الهمزة عليها في البيت
والحرف لا يدخل على مثله في المعنى وقد رأيت عن السيرافي أن الرواية الصحيحة أم هل وام هذه منقطعة بمعنى بل فلا دليل وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين بمعنى واحد على سبيل التوكيد كقوله * ولا للما بهم أبدا دواء * بل
الذي في ذلك البيت أسهل لاختلاف اللفظين وكون احدهما على حرفين فهو كقوله فاصبح لا يسأل عنه عن بمابه * أصعد في علوا لهوى أم تصوبا
(هو وفروعه) تكون اسما وهو الغالب وأحرفا في نحو زيد هو الفاضل اذا أعرب فصلا وقلنا لا موضع له من الاعراب وقيل

لا تكون (قوله وقد عكس قوم) هذا رابع الاقوال في هل وحاصلها أن هل تارة تكون بمعنى قد وتارة لا من غير
تعيين أن تكون داخلة عليها الهمزة أولا الثاني انها تكون بمعنى قد دائما الثالث انها يتعين كونها بمعنى قد ان
دخلت عليها الهمزة والا فلا يتعين كونها بمعناها بل تارة تكون وتارة لا تكون الرابع انها لا تكون بمعنى قد
أصلا (قوله ولعله الخ) حاصله أن تفسير ابن عباس هل بقد لا يدل على أن قد بمعنى هل لانه يمكن انه انما فسر هل
بقد لانه أراد ان هل للاستفهام التقريري والتقرير معناه التحقيق وهو معنى قد فقصد طرق الدليل الاحتمال
فسقط الاستدلال به (قوله والمقرر به) أي والمأمور بالاقرار به (قوله من أنكر البعث) أي حيث قالوا أئذا
متنا وكنا ترابا أئنا لفي خلق جديد وهم عالمون بانه قد مضى على الانسان دهر لم يكن شيأ مذكورا فقال لهم هل
أتى على الانسان الخ فيقولون نعم ثم تنقلهم من تقريرهم ذلك الى أن يقال لهم ان الذي أحدث الناس بعد ان لم
يكونوا كيف يمتنع عليه احياؤهم بعد موتهم فقد علمت أن فائدة تقريرهم بما هم عالمون به الانتقال الى
اقرارهم بالبعث (قوله فيقال لهم) اي في الجواب (قوله مثل ذلك) اي ان هل للتقرير والمقرر من أنكر البعث
(قوله الا أنه فسر الحين بزمن التصوير الخ) أي لا بزمن كونه نطفة في أصلاب الآباء (قوله وكذا قال الزجاج)
أي قال انها للاستفهام التقريري الا انه حمل الانسان على آدم كما ان الاول حمله على غيره كما علمت وفسر الزجاج
الحين بزمن الكون ترابا بخلاف الاول فانه فسره بزمن التصوير في الرحم (قوله وقال بعضهم الخ) القصد من
نقل ذلك الكلام الرد على من قال من المفسرين ان هل للاستفهام التقريري (قوله وذكر الخ) الاولى تأخيره
آخر الباب اذ لا مدخل له في الدليل (قوله هل في ذلك) أي ان في ذلك (قوله جوابا للقسم) هو قوله والفجر
وهو بعيد) أي لفظا لانه لم يعهد أن هل بمعنى ان ومعنى لانه لا يصلح ان يكون جوابا اذ لا تتم به الفائدة لان المعنى
اقسم بالفجر ان في ذلك القسم قسما لذي عقل فالحق ان هذه الجملة معترضة لتقوية القسم بانه كاف لكل ذي
عقل أو جواب القسم محذوف دل عليه سياق الكلام أي والفجر الخ انكم لتعذبون يا أهل مكة بدليل ألم تر
كيف فعل ربك بعاد الخ (قوله هل في ذلك) أي لم يقل ان هل بمعنى قد وفيه ان هذا يخالف ما ذكر مسابقا من أن
ما نقله الزمخشري في المفصل عن سيبويه من ان هل بمعنى قد لا انهم تركوا الالف قبلها الخ قد ثبت في كتاب
سيبويه ذكره في باب ام المتصلة (قوله لم يقل ذلك) اي دائما هذا على نسخة وثبت فيما تقدم وأما على نسخة
ولم أر في كتاب سيبويه الخ فيرد عليه انه لا يلزم من عدم الرؤية انه لم يقل ذلك فهذه النسخة يرد عليها هذا الايراد
وان وافقها قوله وقد مضى الخ (قوله والحرف لا يدخل على مثله) اي بان يكون حرف الاستفهام دخل على حرف
الاستفهام (قوله في المعنى) اي فوجب حملها على معنى قد (قوله بمعنى بل) أي وهي ليست للاستفهام وهذا القول
هو الحق خلافا لما سبق له من أن أم المنقطعة تكون للاستفهام (قوله فلا دليل) اي في البيت على ان هل
بمعنى قد (قوله فيمكن تخريجه) الاولى ان يقول فالبيت شاذ لما فيه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد نظير قوله
ولا للما بهم أبدا دواء * وظاهر قوله ويمكن تخريجه أي تأويله اي فيكون ليس شاذا مع انه حينئذ شاذ (قوله بل
الذي في البيت) أي بل الجمع بين الحرفين اللذين بمعنى في البيت السابق أسهل منه في هذا البيت (قوله
لاختلاف اللفظين) أي وهما الهمزة وهل (قوله عن بمابه) أي فالباء بمعنى عن وهي مؤكدة لها من (قوله وأحرفا)

هي مع القول بذلك اسماء كما قال الاخفش في مخصوصة ونزال اسماء لا محل لها وكما في الالف ١٧ واللام في نحو الضاب اذا قدرناهما اسمين

أي وتسميته ضمير امجاز للصورة كما يأتي بيانه (قوله هي مع القول بذلك) اي كونه ضمير فصل لا محل له من
الاعراب (قوله في نحوصه) قيل هي مبتدأ سد مرفوعها مسد الخبر وقيل مفعول مطلق كما انه قيل لضمير الفصل
محل باعتبار ما قبله أو ما بعده (قوله اذا قدرناهما) اي الالف واللام وقوله اسمين اي فلا منافاة
بين كونه لا محل له من الاعراب وكونه اسما

*(حرف الواو * الواو المفردة)*

(قوله الواو المفردة) هي التي لم يقع قبلها ولا بعدها ألف (قوله أحد عشر) قال الدماميني ان أراد بمجموع
ما ذكر ما ذكره هنا ففيه أنه ذكر هنا خمسة عشر وان أراد مجموع ما ذكروا بافيه أنه ثمانية لانه أبطل من
الخمسة عشر سبعة وهي واو الصرف التي ينصب المضارع بعدها وواو رب وواو الثمانية والواو الداخلة على جملة
النعت وواو الانكار وواو التذكر والواو المبدلة من همزة الاستفهام فما وجه قوله أحد عشر وأجاب الشمني
بان غرض المصنف عد غير الواو التي ينصب المضارع بعدها لانه قال فيها الحق انها للعطف والواو التي للانكار
والواو التي للتذكر والواو المبدلة من همزة الاستفهام لانه قال الصواب ان لا تعد هذه الثلاثة من أقسام الواو
وما عداها هذه الاربعة فهو أحد عشر فلا اشكال (قوله مطلق الجمع) اي للجمع لا بقيد معية ولا لاحقية ولا سابقية
(قوله وأصحاب السفينة) اي فهم مصاحبون لنوح وعطفهم عليه (قوله وابراهيم) اي فقد عطف ابراهيم
الذي هو لاحق على السابق الذي هو نوح (قوله والى الذين من قبلك) هو عطف على الضمير في البلغ مع
أن الذين من قبله اعني الانبياء سابقون على نبينا (قوله وقد اجتمع هذان) اي عطف السابق على اللاحق
والعكس وهذا بناء على أن كل واحد عطف على ما قبله وقيل الجميع عطف على الاول وعليه فليس في الآية
الا عطف السابق على اللاحق وتظهر فائدة الخلاف في اعادة الخافض في زيد مررت به وبعمرو وبكر ولبعض
اذا كان العاطف مرتبا فتكل على ما قبله قطعا (قوله فعلى هذا) اي فعلى ما ذكر من انها تعطف الشيء على
مصاحبه وعلى سابقه وعلى لاحقه (قوله ثلاثة معان) اي المعية والترتيب وعكسه (قوله راجح) اي أكثر
فهو فوق الكثير (قوله تقارب) نحو جاء زيد طلوع الشمس وعمرو غدوة فبينهما تقارب (قوله نحو انا
رادوه اليك) هذا مثال لقوله أو تراخ (قوله وانما هي للجمع لا بقيد) والحق ان الجمع المطلق ومطلق الجمع
في اللغة شيء واحد وانهما عبارة عن الماهية لا بقيد شيء لا هي بقيد لا شيء وأما قول الفقهاء فرق بين الماء المطلق
ومطلق الماء فهو اصطلاح طارئ ومن هذا الاصطلاح نشأ هذا الوهم أي قوله غير سديد فالحق ان كلام هذا
البعض سديد (قوله لا تفيد الترتيب) بل هي لمطلق الجمع فهي محتملة للترتيب وعكسه والمعية (قوله على انها
لا تفيد الترتيب) أي فقط أي انها غير موضوعة لذلك (قوله والشافعي) أي فقال ان ترتيب أعضاء الوضوء
واجب أي فرض وأخذ ذلك من كون الواو للترتيب (قوله ونقل الامام في البرهان) أي امام الحرمين لان
البرهان كتاب له وامام الحرمين هو أبو المعالي عبد الملك الجويني ضياء الدين (قوله أنها للمعية) أي لا للترتيب
ولا لمطلق الجمع فهو قول ثالث فيها (قوله للمعاني الثلاثة السابقة) أي الترتيب وعكسه والمعية وأورد على هذا
حتى فانها على كلام الجمهور تحتمل المعاني الثلاثة فاذا قلت قدم الحجاج حتى المشاة احتمل المعية والسبقية
والترتيب وحينئذ فلا يصح الانفراد وأجيب بان كلا منهما وان احتمل معطوفه للمعاني الثلاثة لكن الترتيب
في الواو ذهني وخارجي بخلاف حتى فان الترتيب فيها ذهني (قوله ولم تقصد المعية) أي ولم يقصد نفي الحكم
عنهما على سبيل المعية أما اذا قصد ذلك فلا يصح الاتيان بلا لانها توهم نفي الحكم مطلقا والغرض نفيه على
سبيل المعية اه دماميني (قوله لتفيد) أي الواو وحدها انه لا اشراك ما قبلها فيما بعدها ولا ما بعدها انما هي
لتوكيد النفي (قوله ومنه) أي ومن افتران الواو بلا لعدم قصد نفي الحكم عن المتعاطفين على سبيل المعية (قوله

(٣ - دسوقي ني) بخمسة عشر حكما احدها احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة والثاني اقترانها بلا ان سبقت بنفي ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو لتفيد ان الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق

الواو المفردة انتهى مجموع
ما ذكر من اقسامها الى احد
عشر الاول العاطفة ومعناها
مطلق الجمع فتعطف الشيء
على مصاحبه نحو فانجيناه
وأصحاب السفينة وعلى سابقه
نحو ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم
وعلى لاحقه نحو كذلك يوحى
اليك والى الذين من قبلك
وقد اجتمع هذان في ومنك
ومن نوح وابراهيم وموسى
وعيسى فعلى هذا اذا قيل قام
زيد وعمرو احتمل ثلاثة معان
قال ابن مالك وكونها للمعية
راجح وللترتيب كثير ولعكسه
قليل اه ويجوز أن يكون
بين متعاطفيها تقارب أو تراخ
نحو انا رادوه اليك وجاعلوه
من المرسلين فان الرد بعيد
القائه في اليم والارسال على
رأس اربعين سنة وقول
بعضهم ان معناها الجمع المطلق
غير سديد لتقييد الجمع
بقيد الاطلاق وانما هي للجمع
لا بقيد وقول السيرافي ان
النحويين واللغويين اجمعوا
على انها لا تفيد الترتيب
مردود بل قال بافادتها اياه
قطرب والربعي والفراء
وثعلب وأبو عمرو الزاهد
وهشام والشافعي ونقل
الامام في البرهان عن بعض
الحنفية أنها للمعية وتنفرد
عن سائر حروف العطف

من عطف المفردات واذا فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز نحو قام زيد ولا عمر و انما يجوز ولا الضالين لان فى غير معنى النفى انما جاز قوله

فاذهب فأى فتى فى الناس أحرزه * من حتفه ظلم ذيح ولا حيل * لان المعنى لا فتى أحرزه مثل فهل يهلك الا القوم الفاسقون ولا يجوز ما اختصم زيد ولا عمر ولا نه للمعية لا غير وأما ويستوى الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لا من اللابس والرابع افترانها بلكن نحو ولكن رسول الله والخامس عطف المفرد السببى على الاجنبى عند الاحتياج الى الربط كمررت برجل قائم زيد وأخوه ونحو زيد قائم عمر و وغلامه وقولك فى باب الاشتغال زيدا ضربت عمرا وأخاه والسادس عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون والسابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله

بكيت وما بكار جل حزن * على ربعين مسلوب وبالى

والثامن عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو قول الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها

فقدان مثل محمد ومحمد وقول أبى نواس أقفا بها يوما ويوما وثالثا * ويوما به الترحل خامس وهذا البيت يتساءل عنه أهل الادب فيقولون كم أقاما والجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد وصف بان يوم الترحل خامس له وحينئذ فيكون يوم الترحل هو الثامن

والحكاية

والحكاية ان جماعة من جلتهم ابو نواس مروا بمدائن كسرى فرأوا فى ايوانه مجالا ظريفا فمكثوا فيه اربعة ايام يأكلون ويشربون ثم رحلوا فى الخامس فقال بعض الناس منهم لابى نواس اذكر هذه الوقعة فى قصيدة ففعل ذلك فقوله و يوما به يوم الترحل خامس معناه و يوما موصوفا بأن يوم الترحل خامس منسوب لهذا اليوم من حيث انه يلصقه ثم انه قد ينازع فى اختصاص الواو بهذا اذ لا مانع من نحو أقمت يوما فيوما (قوله على عدم افادتها الترتيب) أى لانه لا يعقل الفعل هنا الا معا وفيه أن القائل بأنها موضوعة للترتيب له أن يقول انها تفيد الترتيب ما لم تقم قرينة على خلافه كما هنا (قوله جلست بين زيد وعمرو) أى لان البينية لا تعقل الا بين شيئين (قوله ولهذا) أى لاجل كون الواو اختصت بعطف ما لا يستغنى عنه (قوله لا فيومل) أى لان العاطف هنا عطف ما لا يستغنى عنه والعامل بين والبينية لا تعقل الا بين متعدد وعطف ما لا يستغنى عنه من خواص الواو (قوله بين نواحى الدخول) أى أطرافه القريبة وقوله أو بأن الدخول الخ الاولى تقديمه على قوله فهو كقولك جلست لانه صحيح أيضا فى قولك جلست بين الزيدين فالعمرين (قوله فهو كقولك جلست بين الزيدين فالعمرين) أى فالمعنى جلست بين أماكن الزيدين والعمرين (قوله أو بأن الدخول مشتمل) أى من غير تقدير مضاف فغاير ما قبله (قوله و يشاركها فى هذا الحكم أم الخ) فيه أن الموضوع فى الكلام على انفراد الواو ومع هذا الاشتراك لا يعقل الانفراد وأجاب الشمنى بان قوله التاسع الخ على مذهب الجمهور وقوله و يشاركه الخ اعتراض منه عليهم وهو بعيد اذ لو كان قصده الاعتراض عليهم لقال وفيه نظر لان أم الخ وهذا السؤال والجواب بعينه يتأتى فى قوله قريبا و يشاركها فى هذا حتى (قوله و يشاركها الخ) أى فعده من المختصة بالواو اما بالنسبة لغير أم نظير الحصر الاضافى أو انه تبع غيره ثم بين ما فيه وهذان الجوابان يأتيان فى مشاركة حتى لأم فى عطف الخاص على العام كما يأتى (قوله رب اغفر لى ولوالدى) المثال باعتبار غير الوالدين وكل واحد عطف على ما قبله (قوله ولمن دخل بيتى مؤمنا) أى فهذا أعم من والديه وكذلك المؤمنين والمؤمنات أعم ممن دخل بيته (قوله ومنك ومن نوح) هذا محل الشاهد أعنى قوله ومنك وكذا ما بعده بناء على ان الكل عطف على الاول (قوله و يشاركها فى هذا الحكم) أعنى العكس وهو عطف الخاص على العام (قوله حذف) أى ذلك العامل (قوله وكحان العيونا) أى فالعامل المحذوف المعطوف هو كحان ومعموله الثانى هو العيون وانما احتجنا لتقدير عامل معطوف ولم نجعل المعطوف العيون لانه يكون الكلام فاسد الان المعنى حينئذ وزججن العيون مع أن العيون لا تزجج أى لان الترجيح هو التدقيق مع الاستطالة ولا يقال يقدر مضاف أى هدب العيون لانا نقول لا يصح أيضا لان هدب العيون اذا نتف كان ذلك تقبيحا للعين مع أن المراد تحسينها (قوله ولولا هذا التقييد) أى بقولنا يجمعهما معنى واحد لورد الخ وحاصله أن الفاء فى هذا المثال عطفت عاملا حذف وهو ذهب وبقى معموله وهو صاعدا على العامل الاخير وهو اشتريت لكن لما قيد الاول بأن العاملين يجمعهما معنى واحد خرج هذا المثال اذ الاشتراء وذهاب الثمن صاعدا لا يجمعهما معنى واحد بخلاف التزجيج والتكحيل فانه يجمعهما أمر واحد وهو التحسين (قوله فذهب الثمن) أى فقد عطف بالفاء عامل حذف وبقى معموله على عامل مذكور لكن له معنى يجمعهما وقوله صاعدا حال معمولة للمحذوف عامل صاحبها (قوله وحزنى الى الله) أى فالحزن هو البث (قوله صلوات من ربهم ورحمة) أى فالصلوات والرحمة بمعنى (قوله ليلينى) أى فى الصلاة (قوله ذو والاحلام) جمع حلم بضمتين أى العقل وقوله النهى هو جمع نهية وهو العقل لانه ينهى عما لا يليق (قوله وألفى) أى جذيمة الابرش أى وجد وضمير قولها للزباء والبيت لعدى بن الابرش وصدره * وقددت الادیم لراهشيه * (قوله وزعم بعضهم أن الرواية الخ) قال الشيخ بهاء الدين بن السبكى وهو الاوفق ببقية القصيدة لان أبياتها كلها مكسور فيها ما قبل الياء

انما أشكو بثى وحزنى الى الله ونحو أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ونحو عوجا ولا أمتا وقوله عليه الصلاة والسلام ليلينى منكم ذوو الاحلام والنهى وقول الشاعر * والفى قولها كذبا ومينا * وزعم بعضهم أن الرواية كذبا ومينا فلا عطف ولا تأكيد ولك أن

تقدر الاحلام فى الحديث جمع حلم بضمتين فالمعنى ليلينى البالغون العقلاء وزعم ابن مالك ان ذلك قد يأتى فى أو وأن منه ومن يكسب خطيئة أو اثما والرابع عشر عطف المقدم على متبوعه ٣٠ للضرورة كقوله ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام والخامس عشر عطف

بخلاف مارواه الجمهور فالظاهر أنه وهم (قوله بضمتين) أى والمراد بالحلم البلوغ لا العقل كما يقول الاول (قوله أن ذلك) أى عطف الشئ على مرادفه وقوله قد يأتى فى أو أى فليس من خصوصيات الواو (قوله عطف المقدم) أى التابع المتقدم على متبوعه (قوله نخلة) كناية عن المرأة وبعده

سألت الناس عنك فخبرونى * هنالك ان ذلك يكرهونى الكرام

وليس بما أحل الله بأس * اذا هو لم يخالطه الحرام

ولا يعلم قائله ونسبه بعضهم للخوص وفى التفتازانى على المفتاح ان هذا غير خاص بالواو قال تقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة وكون العاطف أحد خمسة الواو والفاء وثم وأو ولا وجعل بعضهم العطف على الضمير فى متعلق عليك بلا فصل (قوله ورحمة الله السلام) أى فالاصل عليك السلام ورحمة الله (قوله وأرجلكم) بالجر أى فهو معطوف على وجوهكم لانها هى التى تغسل وجره لمجاورته للمجرور ورفا عراب أرجلكم منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجوار أى الحركة الناشئة عن الجوار (قوله وفيه بحث) حاصله أن الجر على الجوار انما يكون فى النعت كثيرا وفى التوكيد قليلا وأما فى النسق فلا يكون فيه ذلك لان العاطف يمنع من المجاورة فالاولى حمل قراءة الجر على مسح الخف أو أن المسح بالنسبة للارجل الغسل الخفيف دفعا للسرف لانها مظنته (قوله سيأتى) أى فى القاعدة الثانية من الباب الثانى (قوله على أوجه) أى ثلاثة اما بمعنى أو أو باء الجر أو لام التعليل (قوله على أوجه ثلاثة) الاباحة والتخيير والتقسيم (قوله اسم وفعل وحرف) أى فالواو بمعنى أو التى للتقسيم (قوله بمجرور ومنصوب وجارم) أى اما مجرور ومنصوبه وجارم فالناس قسمان فالواو هنا بمعنى او التى للتقسيم (قوله على معناها الاصلى) أى وهو مطلق الجمع (قوله تحت الجنس) الحاصل انك اذا ذكرت جنسا وعددت أنواعه فان لاحظت ان تلك الانواع مجتمعة تحت ذلك الجنس أتيت بالواو كما فى الكلمة اسم وفعل وحرف والحال انك قصدت دخولها تحت الكلمة وان لاحظت انها أنواع متباينة أتيت بأو فتقول اسم أو فعل أو حرف وهذا فى تقسيم الكل وأما تقسيم الكل فتتعين فيه الواو (قوله لكان استعمالها فيه أكثر) اى مع انه ليس كذلك (قوله بمعناها فى الاباحة) أى التى يجوز فيها الجمع بين الطرفين (قوله اى احدهما) أى فالمأمور به بحالسة احدهما وان كان الجمع بين مجالستهما جائزا (قوله لهذا) علة مقدمة على المعلول وهو قوله قيل أى لاجل اتيان الواو للاباحة (قوله ارادة الاباحة) أى فيتوهم ان المراد صيام ثلاثة أيام فى الحج فاذا لم تصوموها فصوموا سبعة اذا رجعتم مع انه ليس المراد بل المراد صيام كل من الثلاثة والسبعة (قوله ارادة الاباحة) اى والا كان لاحاجة لذكر قوله فتلك عشرة كاملة لان ذلك معلوم (قوله بمجالسة كل منهما) اى الا لقرينة تدل على ان القصد ان لا يخرج عنهما (قوله وجعلوا ذلك) اى الامر بمجالسة كل (قوله والعاطف بأو) اى فان القصد الامر بمجالسة واحد منهما لا بعينه (قوله وقالوا نأت) اى المحبوبة من الوصال وقوله فاخترلها اى لاجلها (قوله اذ لا يجتمع الخ) اى لان الصابر لا يبكى والباكى ليس بصابر (قوله ونقول يحتمل الخ) اى ويحتمل ان المعنى اختر الصبر ساعة والبكا اخرى على اتباعها وطلبها ويحتمل ان يكون البكاء مفعولا لفعل محذوف والتقدير واترك البكاء يدل عليه السياق والسباق فان الامر باختيار الصبر امر فى المعنى بترك البكا وقوله فقلت البكا اشفى اذا الغليلى يشير لذلك والغليل حرارة العطش واستعماله هنا فى مطلق الحرارة مجازا (قوله اى احدهما) اى فالاصل اختر من الصبر والبكا احدهما فيكون حذف من والمفعول فقوله ثم حذف من اى والمفعول (قوله رداً بمن) اى بدل لها (قوله المراد التخيير) اى لانه لا يتأتى الجمع بين الوصل والسلوان ولما كان المتبادر من الواو التخيير مجازا والثانى أن تكون بمعنى باء الجر كقولهم أنت أعلم ومالك وبعت الشاة شاة ودرهما فالباء جاءت وهو ظاهر والثالث أن تكون بمعنى لام التعليل قاله الخازن وحمل عليه الواوات الداخلة على الافعال المنصوبة فى قوله تعالى أو يوبقهن بما كسبوا ويعف عن كثير ويعلم الذين أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين بالتتابع ولا تكذب بآيات ربنا ونكون والصواب أن الواو فيهن للمعية كما سيأتى * الثانى والثالث من أقسام الواو واوان يرتفع ما بعدهما احدهما واو الاستئناف نحو لنبين لكم ونقر فى الارحام ما نشاء ونحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فيمن رفع ونحو من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم فيمن رفع أيضا ونحو واتقوا الله ويعلمكم الله اذ لو كانت واو العطف لانتصب نقر ولانتصب أو انجزم تشرب وجزم يذرهم قرأ الآخرون وللزم عطف الخبر على الامر وقال الشاعر على الحكم المأتى يوما اذا قضى قضيته أن لا يجور ويقصد وهذا متعين للاستئناف لان العطف يجعله شريكا فى النفى فيلزم التناقض وكذلك

ثم قال محققوهم ليس ذلك من قبل الواو بل من جهة أن المعنى وصل ان شئت واسكت ان شئت ٣١ قال أبو شامة وزعم بعضهم أن الواو تأتى

من هذا الكلام ان التخيير مستفاد من الواو مع انها لمطلق الجمع أتى بكلام المحققين من الشراح وأتى بكلام ابى شامة اشارة الى جواز ان يكون التخيير من الواو لانها قد تستعمل فيه مجازا (قوله ثم قال محققوهم) القصد من نقل كلام المحققين وكلام ابى شامة الرد على من قال ان الواو تستعمل للتخيير كأو (قوله أن المعنى) اى فالتخيير من فحوى الكلام (قوله قال ابو شامة) هو من شراح الشاطبية وكلامه مقابل لكلام المحققين كأنه مقابل للقائل بانها للتخيير (قوله والثانى) اى من الاوجه الثلاثة التى تخرج الواو عن معناها الاصلى وتستعمل فيها (قوله أنت اعلم ومالك) اى فالواو حرف عطف ومال عطف على انت لكن ليس العطف هنا للشريك بل للواو فى الحقيقة بمعنى باء الجر متعلقة باعلم وردهذا بانه يحتمل أن الاصل أنت أعلم بمالك فانت ومالك اى مقترنان فانت ومالك بمنزلة كل رجل وضيعته وعلى هذا ففى الكلام حذف متعلق اعلم وحذف المبتدا والخبر معا (قوله الشاء) اسم جنس وقوله شاة اى كل شاة بدل مما قبله وقوله ودرهما اى بدرهم اى بعت الشاء كل شاة بدرهم وفيه ان النكرة لا تبدل من المعرفة الا اذا كانت موصوفة نحو بالناصية ناصية كاذبة الخ وخرجه الدمامينى على تقدير العامل اى دفعت شاة واخذت درهما (قوله وهو ظاهر) أى لعدم الحذف بخلاف ماذكر من التخريج فى كل من المثالين فانه محوج لارتكاب الحذف وهو خلاف الاصل (قوله والثالث) اى من الاوجه الثلاثة التى تخرج الواو عن معناها وهو مطلق الجمع وتستعمل فيه (قوله الخازن نجى) بخاء معجمة فالف فراء مهملة مفتوحة فزاى معجمة مفتوحة وسكون النون وكسر الجيم نسبة لخازن بلدة قاله الدمامينى (قوله للمعية) اى والنصب بان مضمرة بعد واو المعية فى الاجوبة الثمانية (قوله احدهما واو الاستئناف) تدبر قال الاستئناف ابتداء الكلام وهذا حاصل اتى بالواو ام لا فما معنى اضافته للواو بل ربما اوهمت هى العطف فلا تخرج عن الزائدة عند التدقيق (قوله ونقر فى الارحام) اى فقراءته بالرفع على ان الفعل قبله منصوب بان تقتضى الاستئناف (قوله فيمن رفع ايضا) اى وأما على قراءته بالجزم فالعطف على الجزاء باعتبار محله (قوله لانتصب نقر) اى عطفا على نبين وقال الدمامينى يمكن ان الواو عاطفة والرفع صحيح للعطف على ما تعلق به لنبين اى نفعل ذلك لنبين لكم القدرة الباهرة ونقر ولك ان تجعل لنبين متعلقا بخلقنا كم المذكور ونقر عطف على جملة الخبر (قوله ولا تنصب) اى اذا اريد النهى عن الجمع والعطف بين المصادر المؤولة (قوله أو انجزم) اى اذا اريد النهى عن كل واحد (قوله وجزم يذر) اى عطفا على الجزاء وقد يقال الواو عاطفة والرفع صحيح عطفا على الجملة الشرطية بتمامها لا على الجزاء وحده حتى يجب الجزم (قوله وللزم الخ) يعنى لو كانت الواو فى هذه الآية عاطفة للزم ماذكر لكن اللازم باطل فكذا الملزوم فتعين انها للاستئناف (قوله وللزم عطف الخبر) اعنى قوله ويعلمكم الله على الامر اعنى اتقوا الله (قوله المأتى) صفة للحكم وقضيته مفعول قضى وقوله ويقصد الواو للاستئناف لانها للعطف والا كان عطفا على يجور وحينئذ فيكون المعنى على الحكم أن لا يجور وأن لا يعدل مع أن المراد أنه لا يجور ويعدل (قوله فيلزم التناقض) لان نفى الجور يقتضى ثبوت العدل وقد نفاه ثانيا قال الدمامينى يمكن أن الواو عاطفة وان الاصل وان يقصد فالواو عاطفة على أن لا يجور ثم حذفت أن فارتفع الفعل على حد ومن آياته يريكم البرق وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه وتقدم أن ابن مالك حكى خلافا فى كون هذا مقيسا أولا ولك أن تجعل جملة ويقصد عطفا على جملة على الحكم الخ كما تقول على زيد الصلاة ويزكى (قوله وكذلك قولهم) أى قول من كان موثوقا عنده وأراد تأديبه (قوله دعنى) أى اترك عقوبتى (قوله لانه لو نصب) اى بان مضمرة بعد واو المعية التى هى عاطفة (قوله كان المعنى ليجتمع الخ) أى لان الواو حينئذ للمعية عاطفة للمصدر المؤول من أن والفعل بعدها على المصدر المتصيد من الكلام قبلها فالاجتماع مأخوذ من كون الواو للمعية (قوله فاذا تقيد الخ) اى لانه اذا جعلت للعطف كان ترك المنهى عنه أيضا مقيدا بالحال ولا يحصل

قولهم دعنى ولا أعود لانه لو نصب كان المعنى ليجتمع تركك لعقوبتى وتركى لما نهانى عنه وهو باطل لان طلبه لترك العقوبة انما هو فى الحال فاذا تقيد

ترك المنهى عنه بالحال لم يحصل غرض المؤدب ولو جزم فاما بالعطف ولم يتقدم جازم أو بلا على أن تقدر ناهية ويرده أن المقتضى لترك التأديب

انما هو الخبر عن نفى العود لانهيه نفسه ٢٢ عن العود اذ لا تناقض بين النهى عن العود وبين العود بخلاف العود والاخبار بعدمه ويوضحه

غرض المؤدب من ترك ما نهاه عنه فى المستقبل واعترض بانا نسلم ان طلب ترك العقوبة حالى لكن لا نسلم أن متعلقه المطلوب وهو ترك العقوبة حالى بل هو مستقبل فيمكن أن يقيد به ترك المنهى عنه وان يجتمعا فيحصل غرض المؤدب والمعنى أطلب منك فى الحال أن تترك ما تقوم بى فى المستقبل فيحصل فيه ترك لما نهانى عنه (قوله لم يحصل غرض المؤدب) اى وهو ترك المنهى عنه مطلقا (قوله اذ لا تناقض بين النهى عن العود) فيمكن أن تنهاه عن العود ويعود والعود مقتض لتأديبه (قوله بخلاف الخ) أى فان ذلك متناقض (قوله ويوضحه) أى ويوضح التناقض وعدمه (قوله ويوضحه) أى من الواوين التى يرتفع ما بعدهما (قوله وتسمى واو الابتداء) أى لنحولها على مبتدا (قوله والاقدمون باذ) فيقولون فى تقدير المثال السابق أى اذ طلعت الشمس (قوله ولا يريدون أنها) أى واو الحال بمعنى اذ (قوله كما ان اذ كذلك) اى قيد للفعل قبلها (قوله لانها لا تدخل على الجملة الاسمية) اى بخلاف اذ فلذا اختار واذ دون اذا (قوله لانها لا تدخل الخ) اى لان اذا لا تدخل على الجملة الاسمية التى تدخل عليها واو الحال (قوله فى قوله فى وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) قبلها ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نعاسا يغشى طائفة منكم (قوله وقيل بمعنى اذ) اى فظاهره ان كونها بمعنى اذ غير كونها بمعنى واو الحال مع انها نفسها (قوله وزاد عليه) اى وزاد مكى على أبى البقاء فى الخطا (قوله الواو الخ) هذا مقول قول مكى (قوله والثلاثة) الخ علة لغلط مكى (قوله فان أراد الخ) اى وظاهره انها متغايرة (قوله فان أراد الخ) اى انه ان أراد بواو الابتداء والاستئناف التى تبتدأ بعدها الجمل ولم يرد بها واو الحال كان قوله سواء (قوله فقوله سواء) اى فى الخطا أى من حيث كون كل ذكر أمرين بمعنى واحد ولم يرد أحدهما على الآخر فى الغلط (قوله ومن أمثلتها الخ) أى من أمثلة الواو التى للحال وفيه أن الكلام فى الواو التى يرفع الاسم بعدها وهذا خروج عن الموضوع أى كونها داخلة على الفعل والموضوع دخولها على الاسم المرفوع وأما كونها تدخل على الجملة الفعلية أو لا تدخل فشئ آخر (قوله ومن أمثلتها) أى واو الحال مطلقا لا بقيد الداخلة على الاسمية السابقة (قوله لم يشيموا) أى لم يغمدوا سيوفهم اى لم يدخلوها فى أغمدتها حال عدم كثرة القتلى اى انتفى الادخال حال عدم كثرة القتلى بهم فانا ثابت لهم ادخالها فى الاغمدة حال كثرة القتلى بها هذا على جعل الواو للحال وأما على جعلها عاطفة فالمعنى انتفى اشامتهم اى ادخالهم السيوف فى الاغمدة وانتفى كثرة القتلى منهم بها وهذا يشعر بذمهم لجبنهم وخوفهم وأجاب بعض بان المعنى ولم يكثر والخ أى بحيث يقتلون أرادل الناس بل انما يقتلون أكفاءهم وهم قليلون فعدم الكثرة لكونهم لا يقتلون الا الكفء (قوله لم يشيموا) يقال شمت السيف بالكسر غمدته ويطلق على السل ايضا فهو من أسماء الاضداد كذا فى ملا على قارى (قوله واذا سبقت) أى الواو (قوله عند من يجيز تعدد الحال) أى وأما عند من يمنعه فيقول انه يتعين الابتدائية ولا يصح العطف كذا قرر (قوله تعدد الحال العاطفة) اى فتكون الجملة بعدها حالا (قوله والابتدائية) أى كونها للاستئناف كذا قرر (قوله والابتدائية) الاشهر حلها على الحالية الداخلة على الجملة الاسمية ليكون من تعدد الحال بلا عطف واما من منع تعدد الحال فيتعين العطف والخلاف فى تعدد الحال من غير عطف اما معه فلا خلاف فى جوازه (قوله اهبطوا بعضكم الخ) الجملة حالية (قوله وليس النصب بها) اى بل بالعامل السابق بواسطتها من فعل أو شبهه (قوله خلافا للبحر جانى) مما رد به عليه انها لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير فى نحو سرت وايانى كما يتصل بالحرف الجر (قوله ولم تأت) اى واو المعية (قوله فتحتمل الواو فيه ذلك) اى المعية (قوله وموجب التقدير) اى فى وجه العطف وقوله وموجب التقدير اى تقدير المضاف

فى الوجهين أن أجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعانى كقولك أجمعوا على قول كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل جمع كيده الذى جمع مالا ويقرأ فاجمعوا بالوصل فلا اشكال ويروى برفع الشركاء عطفا على الواو للفصل بالمفعول * والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول فالاول كقوله ولبس عباءة وتقرعينى * أحب الى من لبس الشفوف والثانى ٢٣ شرطه أن يتقدم الواو نفى أو طلب ويسمى الكوفيون هذه واو الصرف وليس النصب بها خلافا لهم ومثالها وما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقوله

لا تنه عن خلق وتأتى مثله

والحق أن هذه واو العطف كما سيأتى * السادس والسابع واو ينجر ما بعدهما احداهما واو القسم ولا تدخل الا على مظهر ولا تتعلق الا بمحذوف نحو والقرآن الحكيم فان تلتها واو أخرى نحو والتين والزيتون فالثانية واو العطف والا لاحتاج كل من الاسمين الى جواب الثانية واو رب كقوله

وليل كموج البحر أرخى سدوله * ولا تدخل الا على منكر ولا تتعلق الا بمؤخر والصحيح انها واو العطف وان الجر برب محذوفة خلافا للكوفيين والمبرد وحجتهم افتتاح القصائد بها كقول رؤبة * وقاتم الاعماق خاوى المخترق * وأجيب بجواز تقدير العطف على شئ فى نفس المتكلم ويوضح كونها عاطفة أن واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم قال * ووالله لولا تمر ما حبيته * والثامن واو دخولها

فى الاول والفعل فى الثانى وقوله فى الوجهين اى عطف المفردات وعطف الجمل (قوله لا يتعلق بالذوات) نقل الدماميني عن ابن سيده ان الاجماع كالجمع يتعلق بالذوات والمعانى وحينئذ فيصح جعل الواو للعطف من غير تقدير ثم قال لكن يلزم استعمال المشترك فى معنييه وفيه خلاف ولك منع أن هذا من المشترك اللفظى (قوله بجمع كيده) اى فالكيد معنى بخلاف المال (قوله ويقرأ) هى قراءة ورويس من العشرة (قوله فلا اشكال) اى فى جعلها عاطفة أو للمعية لان كلا منهما لا يحوج لتقدير (قوله ويروى برفع الشركاء) وهى قراءة روح من العشرة (قوله عطفا على الواو) اى فى أجمعوا وقوله للفصل أى وانما صح العطف على ضمير الرفع المتصل للفصل وصح رفع فعل الامر للظاهر لانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع (قوله لعطفه على اسم صريح الخ) قد يرى على المصنف التحقيق والاولى عند من عدها مستقلة بجعلها غير عاطفة (قوله لعطفه على اسم صريح الخ) قال الدماميني جزمه هنا بانها للعطف مع قوله بعد والحق انها واو العطف فيه تناقض لان قوله والحق ان هذه واو العطف يشعر بان الواو المتكلم فيها ليست كذلك وقد جزم أولا بانها للعطف ثم لو قال اولا انها واو الصرف لا العطف ثم قال والحق انها واو العطف لالتأم الكلام وانتسق النظام (قوله أو مؤول) عنى به المصدر المتصيد من الكلام السابق اذ لا سابك قبل بل متوهم (قوله كقوله) اى القائل اعنى ميسون زوجة معاوية (قوله واو الصرف) اى لانها صرفت المضارع من الرفع الذى كان يستحقه الى النصب ارشادا بصرفه عن سنن الكلام الى انها غير عاطفة (قوله والحق أن هذه واو العطف) اى الواو الداخلة على المضارع المنصوب للعطف الا انها فى الاول عطفت مصدرا على مصدر صريح وفى الثانى عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم واضمار أن فى الاول جائز وفى الثانى واجب (قوله كما سيأتى) اى فى الباب الرابع فى مبحث العطف على المعنى (قوله ولا تتعلق الا بمحذوف) أى وجوبا بتقدير أقسم ولا تجاب بانشاء لما سبق أن القسم الاستعطافى من خواص الباء نحو بالله افعل كذا (قوله والا لاحتاج) أى والا بان كانت للقسم أى كالقسم الاول فى كونه مستقلا بخلاف ما اذا جعلت للعطف فانه وان كان المعطوف قسما الا انه غير مستقل (قوله لاحتاج كل من الاسمين الى جواب) أى مع انهم انما يذكرون جوابا واحدا ويمكن ان يقال انهم للقسم وحذف جواب أحدهما لدلالة جواب الآخر عليه على انه لا مانع من توارد قسمين على مقسم به واحد (قوله ولا تتعلق) اى على القول بانها تتعلق والحق ان رب حرف جر شبيه بالزائد لا يتعلق وتقدم تحقيق ما فيه وقوله الا بمؤخر أى فى البيت المذكور (قوله افتتاح القصائد) اى فلم يتقدم عليها ما تعطف عليه (قوله فى نفس المتكلم) اى وحينئذ يكون الاصل ورب هول اقتحمته وقاتم الاعماق الخ واما احتمال كون الراوى حذف من اول القصيدة شيأ كما فى الشمنى فبعيد (قوله لانها لا تدخل عليها) اى لان حرف العطف لا يدخل على مثلها (قوله كما تدخل على واو القسم) اى لانه لا يمنع دخول حرف على آخر يخالفه فى المعنى وان اتحدا لفظا واما لو اتحد لفظا ومعنى فانه يمتنع (قوله وفتحت أولها) اى فهى زائدة فى جواب اذا وقوله والزائدة اى فى الجواب وقوله والجواب أى جواب اذا (قوله كيت وكيت) كناية عما يناسب المقام أى رأوا نفعا منها أو سلمت عليهم الملائكة أو حياهم الله (قوله وكذا البحث) أى القول (قوله وتله للجبين) أى قيل ان هذه الواو زائدة فى جواب لما وقيل ما بعدها (قوله على القول الاول) أى القائل بالزيادة وان كان القائل بالزيادة مختلفا الا ان بعضهم يقول الاولى هى الزائدة وبعضهم يقول الزائد الثانية فالمراد بالقول بالزيادة ما عدا من يقول انها عاطفة (قوله لأجبر عظمه) جبر العظم اصلاحه

كثر وجها وهى الزائدة أثبتها الكوفيون والاخفش وجماعة وحمل على ذلك حتى اذا جاؤها وفتحت أولها بدليل الآية الاخرى وقيل هى عاطفة والزائدة الواو وفى قال لهم خزنتها وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف أى كان كيت وكيت وكذا البحث فى فلما أسلما وتله للجبين وناديناه الاولى أو الثانية زائدة على القول الاول أو هما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثانى والزيادة ظاهرة فى قوله فما بال من أسعى لأجبر عظمه *

حفاظا وينوى من سفاهته كسرى وقوله ٢٤ ولقد رمقتك فى المجالس كلها * فاذا وأنت تعين من يبغينى * والتاسع واو الثمانية ذكرها

جماعة من الادباء كالحريرى ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه ومن المفسرين كالثعلبى وزعموا أن العرب اذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية اذا بانا بان السبعة عدد تام وان ما بعده عدد مستانف واستدلوا على ذلك بآيات احداها سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم الى قوله سبحانه وثامنهم كلبهم وقيل هى فى ذلك لعطف جملة على جملة اذ التقدير هم سبعة ثم قيل الجميع كلامهم وقيل العطف من كلام الله تعالى والمعنى تم هم سبعة وثامنهم كلبهم وان هذا تصديق لهذه المقالة كما أن رجما بالغيب تكذيب لتلك المقالة ويؤيده قول ابن عباس رضى الله عنهما حين جاءت الواو انقطعت العدة أى لم تبق عدة عاد يلتفت اليها (فان قلت) اذا كان المراد التصديق فما وجه مجىء قل ربى أعلم بعدتهم ما يعلمهم الا قليل (قلت) وجه الجملة الاولى توكيد صحة التصديق باثبات علم المصدق ووجه الثانية الاشارة الى أن القائلين تلك المقالة الصادقة قليل أو أن الذى قالها منهم من يقين قليل أو لما كان التصديق فى الآية خفيا لا يستخرجه الا مثل ابن عباس قيل ذلك ولهذا كان يقول أنا من ذلك القليل هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل هى واو الحال وعلى هذا فيه در المبتدا اسم اشارة أى هؤلاء سبعة ليكون فى الكلام ما يعمل فى الحال ويرد ذلك ان حذف عامل الحال اذا كان معنويا (١) قوله الا ابن عباس اى وأمثاله هكذا فى خطه ونسخ المتن التى بايدينا الا مثل ابن عباس اه

وحفاظا مفعول لاجله والحفاظ المراقبة اه دماميني (قوله وينوى) الواو زائدة لان المضارع الواقع حالا اذا كان مثبتا لا يربط بالواو فقوله ينوى حال اى ما بال الخ فى حال كونه ناويا الخ قال الدماميني ويمكن العطف على محذوف أى يهمل حقي وينوى الخ (قوله ولقد رمقتك) الزيادة فيه ظاهرة (قوله وأنت) الواو زائدة والمعنى فاذا أنت فاذا فجائية وأنت مبتدا وجملة تعين خبر وقوله يبغينى اى يقصدنى بسوء أو يظلمنى وقوله رمقتك اى نظرت اليك (قوله واو الثمانية) هى الداخلة على لفظ الثمانية حالة سرد العدد فتى أتى لفظ ثمانية حال سرد العدد أتى هؤلاء القوم بواو (قوله وزعموا أن العرب الخ) فى الدماميني ان هذه لغة فصيحة لبعض العرب (قوله اذا عدوا) اى من الواحد (قوله عدد تام) يقال كذلك غير السبعة فلا خصوصية لها وفى الدماميني توجيه تمام السبعة بان العدد اما فرد او مركب من فردين وهو الزوج او من زوج وفرد ومن زوجين والثلاثة الاول من الثلاثة فان فى ضمنها الواحد والاثنين والاخير من الاربعة ومجموع الثلاثة والاربعة سبعة فتمت بها الاحوال وما يأتى تكرار فالثمانية زوج وزوج وقد مضى والتسعة زوج وفرد وهكذا (قوله وأن ما بعده عدد مستأنف) اى فهذه تشبه واو الاستئناف من حيث ان ما بعدها مستأنف لكن لما كانت لا تدخل الا على لفظ ثمانية ويصح سقوطها تجعل واو الاستئناف (قوله لعطف جملة الخ) اى فقوله وثامنهم كلبهم جملة عطف على جملة وسبعة (قوله الجميع) اى جميع الجمل التى فيها الواو والتى ليست فيها (قوله وقيل العطف) اى بالواو وقوله وان هذا اى قوله وثامنهم كلبهم وقوله لهذه المقالة اى اعنى هم سبعة (قوله لتلك المقالة) اعنى سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة سادسهم كلبهم (قوله ويؤيده) اى يؤيد كون العطف أى الكلام المعطوف من كلام الله (قوله انقطعت العدة الخ) هو مقول لقول ابن عباس (قوله يلتفت اليها) أى فيكون قوله وثامنهم كلبهم من مقول الله تعالى (قوله اذا كان المراد) اى من جملة وثامنهم كلبهم (قوله الجملة الاولى) أى قوله قل ربى أعلم بعدتهم وحاصله أنه لما كان يتوهم أن هذا التصديق أعنى قوله وثامنهم كلبهم ليس بصحيح وان الذى صدقتهم وقال لهم صدقتم ليس عالما بالواقع قال الله تعالى قل ربى أعلم أى أن المصدق بذلك هو العالم بكل شئ واذا كان المصدق بذلك عالما بكل شئ تأكد التصديق (قوله توكيد صحة التصديق) الاولى حذف صحة أو أنه من اضافة الصفة للموصوف (قوله باثبات علم المصدق) اى وهو الله (قوله ووجه الثانية) أعنى قوله ما يعلمهم الا قليل الاشارة الخ فكأن المولى قال انهم صدقوا فى هذه المقالة ولكن هذه المقالة الصادقة قلم يقل بها الا قليل لقلة العالمين بالعدد (قوله تلك المقالة) اى وهى سبعة (قوله أولما كان الخ) أى أو يقال فى وجه الجملة الثانية انه لما كان التصديق أى من الله لهم وقوله لا يستخرجه الا ابن عباس أى وأمثاله (١) من الراسخين فى العلم الذين يعلمون مواقع الكلام بان يقولوا هذه الواو لا بد لها من نكتة والنكتة فيها أنها دخلت على محذوف تصديق لهم أى نعم هم سبعة وثامنهم الخ (قوله خفيا) أى لانه يتوهم أن قوله وثامنهم الخ من كلامهم لان قبلها كل من أثبت عددا ذكر الكلب سادسا أو رابعا واعلم أن قوله ما يعلمهم الا قليل معناه على هذا الجواب ما يعلمهم الآن وأما على الجوابين الاولين فالمعنى ما يعلمهم فيما مضى الا قليل (قوله قيل ذلك) لان العالم بالتصديق لما كان قليلا لزم أن يكون العالم بهم وهو العالم بالتصديق قليلا (قوله واو الحال) أى وسبعة خبر لمبتدا محذوف (قوله اسم اشارة) اى وتكون الاشارة لهم لجريان ذكرهم (قوله ليكون الخ) هذا وجه تقديره اسم اشارة (قوله ما يعمل فى الحال) أى وهو اسم الاشارة لان فيه معنى الفعل وهو أشير والحال يكفى فى العمل فيها رائحة الفعل (قوله ويرد ذلك) قد يقال انا نقدره اسم اشارة ولكن نجعل العامل غير معنوى بل اسم مفعول والاصل هؤلاء معدودون والحال أن ثامنهم كلبهم ولا مانع ولا شئ لكن هذا وان كان جائزا الا أنه بعيد من الكلام كأن تقدير اسم الاشارة كذلك (قوله اذا كان معنويا) المراد به ما فيه معنى الفعل دون حروفه كاسم الاشارة والجار والمجرور

ممتنع ولهذا ردوا على المبرد قوله فى بيت الفرزدق واذ ما مثلهم بشرا ان مثلهم حال ناصبها خبر محذوف أى واذ ما فى الوجود بشرا مماثلا لهم الثانية آية الزمر اذا قيل فتحت فى آية النار لان أبوابها سبعة وفتحت فى آية الجنة اذ أبوابها ثمانية وأقول ٢٥ لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية

وليت ولعل وكان لان فيها معنى الفعل دون حروفه (قوله واذ ما فى الوجود) خبره مقدم وبشرا مبتدأ ومماثلا لهم حال (قوله لو كان لواو الثمانية حقيقة) أى لا نسلم أن لها حقيقة ولو سلمنا ذلك فالآية ليست من ذلك القبيل (قوله اذ ليس فيها ذكر عدد) أى واو الثمانية عند هؤلاء الجماعة القائلين بها هى الداخلة على لفظ ثمانية حال سرد العدد (قوله لا يدل على عدد خاص) أى لا على سبعة ولا على ثمانية ولا على أقل ولا على أكثر (قوله ثم الواو الخ) هو ترق فى الاعتراض أى سلمنا أنه دال على عدد خاص وأن المراد بالجميع عدد خاص فالواو ليست داخلة على ذلك الجمع الذى أريد منه العدد الخاص على التسليم (قوله وقيل هى واو الحال) أى فجملة الاقوال فى هذه الواو ثلاثة غير القول بانها واو الثمانية (قوله حالا من جنات عدن) أى حال كون مفتحة حالا (قوله وانما فتحت الخ) هذا الكلام انما هو على جعلها للحال فقوله قبل أى على جعلها للحال (قوله اكراما) أى بخلاف النار فانها سجن لا تفتح الا عند الادخال كما هو عادة السجن لا يفتح الا للداخل فيه أو الخارج منه (قوله الثالثة) أى من الآيات التى استدل بها على وجود واو الثمانية (قوله فانه الوصف الثامن) اى من الاوصاف المذكورة فى المجاهدين فى سبيل الله (قوله من حيث هما أمر ونهى) احتراز به عن حيثية تعلق الامر بالمعروف وتعلق النهى بالمنكر فانهما من هذه الحيثية متلازمان لا متقابلان كما قال بعد (قوله متقابلان) اى متضادان فقد امتاز عن الصفات السابقة بالتضاد فناسب أن يمتاز فى الظاهر بواو وليست تلك الواو شرطا فى صحة العطف ولا فى حسنه (قوله وهو) اى المنكر وقوله ناه عن المنكر أى لان الامر بالشئ نهى عن ضده (قوله فاشير) أى بالواو وقوله الى الاعتداد الخ أى انه أشار بالواو الى ان كل واحد منهما معتد به فى ذاته وأنه لا بد من وجود كل منهما ولا يكفى الوجود الضمنى وذلك لان شأن العطف المغايرة فلو ترك الواو لتوهم أن أحدهما يغنى عن الآخر لان كل واحد منهما يستلزم الآخر (قوله على امامته) أى مع كماله فكانه استعلى على الامامة وملكها (قوله انما دخلت) أى الواو (قوله عدد تام) أى وأن ما بعدها عدد مستأنف (قوله ولذلك) أى لكون السبعة عددا تاما صح ضربهم السبعة فى الثمانية وجعلوا الثمانية ظرفا للسبعة وما ذلك الا لكون السبعة عددا تاما وفيه ان كل عدد يضرب فى غيره سواء كان تاما أو غير تام ألا ترى أن الثلاثة وغيرها تضرب فى الثمانية وفى غيرها فهذه العلة لا تفيد شيأ تأمله ويمكن أن يقال ان قولهم سبعة فى ثمانية اشتهر منهم على انه مثل أو شبه مثل ولما اختاروها ضربوها كان ذلك دليلا على أن تلك السبعة عدد تام تأمل ذلك (قوله وانما دخلت الخ) هذا من كلام المصنف رد لكلام أبى البقاء بانها واو الثمانية (قوله على ذلك) أى الوصف الثامن (قوله لان وضعها) أى الاتيان بها أى بالواو وقوله على مغايرة أى لاجل مغايرة ما بعده لما قبلها فلما امتاز عن تمت الصفات بالتضاد ناسب امتيازهما فى الظاهر بالعطف (قوله ذكرها القاضى الفاضل) أى فقال انها دخلت على الوصف الثامن فهى واو الثمانية وقوله القاضى الفاضل اشتهر بذلك عبد الرحيم بن على بن الحسين العسقلانى مولدا المصرى موتا (قوله وتبجح) أى فرح وافتخر باستخراجها اى لانها زائدة مما استخرجه غيره من الآيات الثلاثة المشهورة وهى آية براءة وآية الكهف وآية التنزيل (قوله وقد سبقه الى ذكرها الثعلبى) أى ولم يطلع القاضى على ما قاله الثعلبى والا لما تبجح باستخراجها زيادة على ما استخرجه النحاة من الآيات (قوله الصفات السابقة) اى لان النساء اللاتى تزوج بهن عليه السلام المسلمات القانتات التائبات العابدات السائحات لا يخلوا اما أن يكن ثيبات أو أبكارا (قوله فلا يصح اسقاطها) أى فلو أسقط الواو لتوهم اجتماع الامرين (قوله صالحة للسقوط) أى لانها التى جاءت

منها اذ ليس فيها ذكر عدد البتة وانما فيها ذكر الابواب وهى جمع لا يدل على عدد خاص ثم الواو ليست داخلة عليه بل على جملة هو فيها وقد مر أن الواو فى وفتحت مقدمة عند قوم وعاطفة عند آخرين وقيل هى واو الحال اى جاؤها مفتحة أبوابها كما صرح بمفتحة حالا من جنات عدن مفتحة لهم الابواب وهو قول المبرد والفارسى وجماعة قيل وانما فتحت لهم قبل مجيئهم اكراما لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم الثالثة والناهون عن المنكر فانه الوصف الثامن والظاهر أن العطف فى هذا الوصف بخصوصيته انما كان من جهة ان الامر والنهى من حيث هما أمر ونهى متقابلان بخلاف بقية الصفات أو لان الآمر بالمعروف ناه عن المنكر وهو ترك المعروف والناهى عن المنكر آمر بالمعروف فاشير الى الاعتداد بكل من الوصفين وأنه لا يكفى فيما يحصل فى ضمن الآخر وذهب أبو البقاء على امامته فى هذه الآية مذهب الضعفاء وقال انما دخلت فى الصفة الثامنة اذ انا بان السبعة عندهم عدد تام ولذلك قالوا

(٤ - دسوقى ثانى) سبع فى ثمانية أى سبع اذرع فى ثمانية اشبار وانما دخلت الواو على ذلك لان وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها الرابعة وابكارا فى آية التحريم ذكرها القاضى الفاضل وتبجح باستخراجها وقد سبقه الى ذكرها الثعلبى والصواب ان هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة فلا يصح اسقاطها اذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط

واما قول الثعلبي ان منها الواو في قوله تعالى سبع ليال وثمانية أيام حسوما فسهو بين وانما هذه واو العطف وهي واجبة الذكر ثم ان ابكارا صفة تاسعة لا ثامنة اذ اول الصفات خير امنكن ٢٦ لامسلمات فان اجاب بان مسلمات وما بعده تفصيل لخير امنكن فلهذا لم تعد قسيمة له قلنا

وكذلك ثيبات وابكارا تفصيل للصفات السابقة فلا نعدهما

معهن (العاشر) الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وافادتها ان اتصافه بها امر ثابت وهذه الواو اثبتها الزمخشري ومن قلده وجعلوا على ذلك مواضع الواو فيها كلها واو الحال نحو وعسى ان تكرهوا شيأ وهو خير لكم الآية سبعة وثامنهم كلهم أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها واما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم والمسوغ لمجيء الحال من النكرة في هذه الآية امران احدهما خاص بها وهو تقدم النفي والثاني عام في بقية الآيات وهو امتناع الوصفية اذا الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها نحو في الدار قائما رجل وعند جودها نحو هذا خاتم حديد او مررت بماء قعدة رجل ومانع الوصفية في هذه الآية امران احدهما خاص بها وهو اقتران الجملة بالا اذ لا يجوز التفريغ في الصفات لا تقول ما مررت باحد الا قائم نص على ذلك ابو علي وغيره والثاني عام في بقية الآيات وهو اقترانها بالواو (الحادي عشر) واو ضمير الذكور نحو الرجال قاموا وهي اسم وقال الاخفش والمازني حرف والفاعل مستتر وقد تستعمل لغير العاقل بجريانه لغير العاقل ولهذا جاز تأنيث فعله نحو والا الذي آمنت به بنو اسرائيل مع امتناع قامت ٢٧ الزيدون (الثاني عشر) واو علامة المذكرين في لغة طيء أو ازدشنوءة أو بلحارث ومنه الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وقوله يلومونني في اشتراني النخيـ ـل اهلي فكلهم ألوم وهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة كما ان التاء في قالت حرف دال على التانيث وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل ان ما بعدها بدل منها وقيل مبتدأ والجملة خبره مقدم وكذا الخلاف في نحو قاما اخواك ومتى نسوتك وقد تستعمل لغير العقلاء اذا نزلوا منزلتهم قال ابو سعيد نحوا كلوني البراغيث اذ وصفت بالا كل لا بالقرص وهذا سهو منه لان الاكل من صفات الحيوانات عاقلة وغير عاقلة وقال ابن الشجري عندي ان الاكل هنا بمعنى العدوان والظلم كقوله

أكلت بنيك أكل الضب حتى ... وجدت مرارة الكلأ الوبيل

اي ظلمتهم وشبه الاكل المعنوي بالحقيقي والاحسن في الضب في البيت ان لا يكون في موضع نصب على حذف الفاعل اي مثل اكلك الضب بل في موضع رفع على حذف المفعول اي مثل اكل الضب أولاده لان ذلك ادخل في التشبيه وعلى هذا فيحتمل الاكل الثاني ان يكون معنويا بالحقيقي ان يكون بدلا من الواو

بها لمجرد الايذان بان السبعة عدد تام (قوله فسهو) اي لانه لا يتأتى اسقاط الواو هنا لان الايام الحسومات ثمانية أيام بلياليها السبعة (قوله ثم ان ابكارا الخ) هذا زيادة في الاعتراض على القول بانها واو الثمانية (قوله تفصيل للصفات) أي فالصفات السابقة ستة وهذان الامران تفصيل فيها أي أن ما يتزوجه النبي اما ثيبات أو ابكارا (قوله لتأكيد لصوقها بموصوفها) اي لتفيد ان الصفة التصقت بموصوفها زيادة لصوق بمعنى أنها ثبتت له ثبوتا مؤكدا لازما فالمراد باللصوق اللصوق المعنوي لا اللفظي والا فقد وجد الفصل بين الصفة والموصوف بالواو ويتضح المقام أن تقول ان الجملة اذا كانت صفة فلا بد من ضمير يربطها وقد وجد زيادة عليه الواو التي عهد الربط بها كما في الحال لان من معانيها الجمع والجمع من ناحية الضم واللصوق فقد أفادت زيادة اللصوق وتأكيده (قوله أثبتها الزمخشري) الحامل له على ذلك انه لما نظر لقاعدة الجمل بعد المعارف أحوالا وبعد النكرات صفات قال ان هذه الجمل صفات وقد وجد رابط زائد على الرابط الاصلي اعني الضمير فليكن ذلك الرابط انما هو لتأكيد لصوقها بالموصوف لان الصفة ملصوقة بالاسم والواو مفيدة لزيادة ذلك اللصوق فالزمخشري لم ينظر لقولهم انه لا يفصل بين الصفة والموصوف ولو نظر لذلك لم يعل بها (قوله الواو فيها كلها واو الحال) أي بناء على المشهور من ان الواو في تلك الآيات واو الحال وأما عند الزمخشري ومن قلده فقالوا في ذلك واو اللصوق وكان الانسب أن يحذف قوله الواو فيها كلها واو الحال من هنا ويذكرها بعد قوله الا ولها كتاب معلوم تأمل (قوله وهو خبر لكم) أي لجملة خير لكم صفة لشيء على ما قاله الزمخشري ومن قلده وكذلك وثامنهم كلهم صفة لسبعة وكذلك قوله وهي خاوية صفة لقرية وكذلك قوله الا ولها كتاب معلوم (قوله والمسوغ لمجيء الحال) أي اذا جعلت الجملة حالا بناء على القول المشهور من أنها حال (قوله ولسهو اجاءت) أي الحال منها عند تقدمها أي الحال عليها أي لانه اذا تقدمت عليها لم يصح جعلها صفة (قوله وعند جودها) أي الحال (قوله هذا خاتم حديدا) أي لجودة حديد اجامدة فلا يصح كونه صفة فتعين كونه حالا (قوله قعدة رجل) في ضبط بفتح القاف وفي آخر بالكسر وقوله قعدة رجل أي نقعدة جامدة والمراد أن الماء قد يمايجلس فيه الرجل (قوله في هذه الآية) وهي وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم (قوله اذ لا يجوز التفريغ الخ) أي خلافا لما في السعد على المفتاح (قوله اذ لا يجوز التفريغ) أي ولو جعلت الا ولها كتاب صفة لزم التفريغ في الصفات فتعين جعلها حالا (قوله وهو اقترانها بالواو) أي فالتحقيق كما قال ابن مالك وغيره أن الصفة لا يجوز اقترانها بالواو خلافا للزمخشري (قوله حرف) أي دال على جمعية الفاعل (قوله والفاعل مستتر) تقديره هم (قوله وذلك) أي وبيان ذلك أي التنزيل في الآية (قوله لتوجيه الخطاب اليهم) أي في قوله يا أيها النمل فان النداء خطاب وهو لا يتوجه الا للعقلاء فاتى بالواو لذلك التنزيل (قوله وشذ الخ) أي لانه لم يوجد فيه خطاب حتى ينزل منزلة العقلاء وقد يكتفى في ذلك باسناد الدنو والتصوب قال الدماميني ويروى تمزرتها والديك والتمزر تخصص الشراب قليلا قليلا وبنات نعش سبع نجوم أربع نعش وثلاث بنات وبنات نعش ثنتان كبرى وصغرى العقاب من جانبها والتصوب النزول والمراد هنا النزول الى جهة الغروب (قوله جزاه) أي جمله على ذلك أي على ترجيح الواو في قوله فتصوبوا للغير العقلاء وقوله قوله بنو أي لانه لا يستعمل الا للعقلاء فعبر بالواو لاجل المشاكلة وقوله لا بنات أي مع أنه المشهور فيها والشائع (قوله سوغ ذلك) أي سوغ الاتيان بينو دون بنات (قوله أن ما فيه) خبر الذي والضمير عائد على بنو وقوله من تغيير بيان لما (قوله شبهه الخ) حاصله ان جمع السلامة هو ما سلم فيه بناء الواحد وهو مختص

بالعاقل بخلاف جمع التكسير فانه لا يختص به وبنو جمع سلامة لكنه تغير فيه بناء الواحد فأشبه جمع التكسير فلما ألحق بجمع التكسير سهل مجيء بنو لغير العاقل فلما أتى ببنو سائغا له الاتيان بالواو التي للعاقل في قوله تصوبوا للمشاكلة (قوله ولهذا) اي لاجل شبهه بجمع التكسير وقوله جاز تأنيث فعله أي كما يجوز تأنيث الفعل لجمع التكسير (قوله مع امتناع الخ) اي لان الزيدون جمع سلامة لم يشبه جمع التكسير فهو باق على أصله (قوله بلحارث) أي بني الحرث وأشار بالواو الى أنهار وايات ثلاثة (قوله يتعاقبون) أي فهو فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم والواو علامة الجمع وملائكة فاعل والاولى تخريجه على غير هذه اللغة لانها ضعيفة بان تجعل الواو فاعلا وملائكة بدلا أو مبتدأ مؤخرا والجملة خبر (قوله يلومونني الخ) جعل هذا من هذه اللغة ظاهر لانه من كلامهم وشعار البيت الياء من النخيل لانه من بحر المتقارب فهو مرفوع لتجرده من الناصب والجازم والواو علامة الجماعة وأهلي فاعل (قوله في اشتراني النخيل) يروى البيت باضافة الاشتراء للفاعل الذي هو ياء المتكلم كما أنشدناه ويروى بترك الياء والاضافة للمفعول الذي هو النخيل وألوم أفعل مأخوذ من المبني للمفعول أي وكلهم أكثر ملومية (قوله وقيل الخ) هذا كلام ضعيف لان تواطؤ أهل هذه اللغة على الاتيان بالواو والالف بعد جعلهم لها فاعلا علات بل الغرض انما أرادوا العلامات ولو أرادوا غير العلامات لربما نطقوا بدون الالف أو الواو مع أنهم لم ينطقوا أصلا بدونها والحاصل أن الذي يحسن تخريجه على هذا القليل انما هو نحو آية أو حديث أو كلام شاعر فصيح وأما كلام قوم التزموا ذلك في لغتهم فلا يخرج على هذا القليل بل هو في هذه اللغة قطعا خلافا للمخرج لكل كلام على اللغة الجيدة (قوله وقد تستعمل) أي الواو العلامة (قوله وهذا) أي قول أبي سعيد ان التنزيل اذا وصفت بالا كل لا بالقرص سهو منه (قوله بمعنى العدوان والظلم) تفسير أي والظلم من صفات العقلاء (قوله بمعنى العدوان والظلم) اي فالكلام اعني اكلوني البراغيث فيه استعارة تبعية حيث شبه الظلم والعدوان بالاكل واستعار الاكل للظلم واشتق من أكل أكلوا بمعنى ظلموا والقرينة الواو في أكلوني لانها لا تستعمل الا في العقلاء (قوله أكلت بنيك) استعار الاكل لفظ البنين أو لازم استعارلهم الكلأ من حيث كان المظلوم بمنزلة المأكول في الاستهلاك والاستئصال مما كان ذلك مستفحا وخيم العاقبة جعله وبيلا وشبه ما ينشأ منه من الفساد الذي تنفر منه الطبائع السليمة بمرارة العشب المر الذي يرعى اه دماميني وقوله أكلت بنيك الخ بعده

ولو كان الاولى غابوا شهودا * منعت فناء بيتك من بجيل

وهذه الابيات في رجل طرد بنيه فعلم رجل يقال له بجيل بيوته بماشيته فأقبل بعض أولاده من الشأم فنصره واحتقر الباقي عليه ثم رجع للشام ولم يأكل لابيه طعاما (قوله الكلأ) بالقصر العشب وقوله الوبيل أي الوخيم المر الذي لا توافق المزاج (قوله وشبه الاكل المعنوي) أي وهو الظلم المعبر عنه بالاكل مجازا (قوله والاحسن الخ) هذا تحقيق للكلام وتورك على ابن الشجري لانه قال شبه الاكل المعنوي بالحقيقي وهو اكل الضب اولاده واكلك للضب لا يجوز ان يشبه الاكل المعنوي بالمعنوي (قوله اي مثل اكلك الضب) بيان للمنفي (قوله ادخل في التشبيه) اي لانه قد شبها اكل الرجل اولاده باكل الضب اولاده فالمشبه به والمشبه كل منهما اكل اولاده بخلاف المعنى الاول فانهم ما ليسا متحدين (قوله الثاني) اي كما ان الاول اكل معنوي فقد شبه اكل معنوي باكل معنوي (قوله ظالم لاولاده) اي لان اكل الاصل لاولاده ظلم منه لهم (قوله على هذه اللغة) اي لغة طيء التي تلحق الفعل علامة تثنية الفاعل وجمعه (قوله ثم عموا وصموا كثير الخ) اي فقد جعل ذلك البعض ان الواو في الفعلين علامة جمع وكثير فاعل للثاني عند البصريين وفاعل الاول محذوف اي هم وقوله واسروا النجوى الذين اي فاسروا فعل مضارع والواو علامة والذين فاعل (قوله ان يكون بدلا من الواو

لان الضب ظالم لاولاده باكلها ياهم ففي المثل اعم من ضب وقد حمل بعضهم على هذه اللغة ثم عموا وصموا كثير منهم واسروا النجوى الذين ظلموا رجلهما على غير هذه اللغة أولى لضعفها وقد جوز في الذين ظلموا ان يكون بدلا من الواو

في وأسروا أو مبتدأ أخبره اما واسروا أو فعل محذوف عامل في جملة الاستفهام اي يقولون هل هذا وان يكون خبر المحذوف اي هم الذين اوفاعلا ياسروا والواو علامة كما قدمنا أو بيقول ٢٨ محذوفا أو بدلا من واو استمعوه وان يكون منصوبا على البدل من مفعول يا تيهم او على اضمار أذم او اعني وان يكون مجرورا على البدل من الناس في اقترب للناس حسابهم أو من الهاء والميم في لاهية قلوبهم فهذه احد عشر وجها واما الآية الاولى فاذا قدرت فيها الواو ان علامتين فالعاملان قد تنازعا الظاهر فيجب حينئذ أن تقدر في احدهما ضميرا مستترا اجعا اليه وهذا من غرائب الاربية اعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين ويجوز كونه كثيرا مبتدأ وما قبله خبرا وكونه بدلا من الواو الاولى مثل اللهم صل عليه الرؤف الرحيم فالواو الثانية حينئذ عائدة على متقدم رتبة ولا يجوز العكس لان الاولى حينئذ لا مفسر لها ومنع ابو حيان أن يقال على هذه اللغة جاؤني من جاءك على أنها لم تسمع الا مع ما لفظه جمع واقول اذا كان سبب دخولها بيان ان الفاعل الآتي جمع كان لمجيئها هنا اولى لان الجمعية تخفية وقد اوجب الجميع علامة التانيث في قامت هند كما أوجبوها في قامت امرأة وأجازوها في غلت القدر وانكسرت القوس كما أجازوها في طلعت الشمس ونفعت الموعظة وجوز الزمخشري في لا يعلمكون الشفاعة الا من اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة واذا قيل جاز يد وعمرو لقد الخ) اي وعلى جميع الاوجه فالواو فاعل اسروا والاعلى جعل الذين ظلموا فاعلا (قوله او مبتدا خبره اما واسروا الخ) اشار بذلك الى ما قيل فيهما من الاعراب سواء كان على هذه اللغة او غيرها (قوله او بيقول محذوفا) اي يقول الذين (قوله من مفعول يا تيهم) اي من قوله قبل ما يا تيهم من ذكر من ربهم محدث الا استمعوه وهم يلعبون (قوله فهذه احد عشر وجها) حاصلها ان الذين ظلموا اما في محل رفع او في محل نصب او في محل جر فان كان في محل رفع فهو اما بدل من واو اسروا او من واو استمعوه واما مبتدا خبره اما جملة واسروا او قول محذوف واما فاعل بأسروا والواو علامة او بقول محذوف واما خبر لمحذوف فهذه سبعة أوجه على ان الذين ظلموا في محل رفع واما على انه في محل نصب ففيه وجهان وكذا اذا كان في محل جر (قوله وأما الآية الاولى) اي وهي نعم عمروا وصمو الخ وحاصل ما ذكره فيها ثلاثة أوجه (قوله في فعل الغائبين) اي لانه انما يستتر وجوبا في فعل المخاطب وفعل المتكلم وكذا في فعل الغائب المفرد كما في فعل التعجب والاستثناء (قوله مثل اللهم صل عليه) هذا تنظير في كون الاسم الظاهر بدلا من ضمير الغائب وقوله الرؤف بدل من ضمير عليه (قوله فالواو الثانية حينئذ عائدة الخ) اي فهي على هذا الاعراب اسم بخلافها على الاعراب الاول (قوله على متقدم رتبة) أي وان كان متأخرا لفظا (قوله ولا يجوز العكس) اي جعل كثير بدلا من الواو الثانية (قوله لامفسر لها) اي لم يتقدم لها مرجع لا لفظا ولا حكما ولا معنى ولا رتبة وليس هذا من باب التنازع حتى يغتفر عوده على المتأخر لفظا ورتبة (قوله لانها) اي الواو الآتية علامة للجمع (قوله الامع ما لفظه جمع) اي واما اذا كان الفاعل جمعا في المعنى كمن فلم يسمع الاتيان بها (قوله وأقول) اي في الرد على أبي حيان (قوله اذا كان سبب دخولها) اي في الواقع وفيه ان هذا لا يرد عليه لانه استند للسماع والقياس لا يرد وايضا لفظ الجمع يشاكل بالعلامة (قوله لان الجمعية تخفية) أي لانه لا يعلم الجمعية الا من الواو (قوله في قامت هند) اي مع أن لفظها مذكر وانما اوجبوها نظرا لكونها مؤنثة في المعنى (قوله في قامت امرأة) اي التي هو مؤنث لفظا والحاصل أنهم قاسوا على قامت امرأة قامت هند لكونه مؤنثا في المعنى فقد نظروا للمعنى وقاسوا وحينئذ فمقتضاه أن يجوز قياس جاؤني من جاءك على قاموا الرجال وأجيب بان الكثير الغالب مراعاة لفظ من لا معناها حتى انه يصح القياس والرد عليه (قوله غلت القدر) في نسخة القدور وقوله وانكسرت القوس وفي نسخة النفوس (قوله وأجازوها في غلت القدر وانكسرت القوس) أي فهذان لم يسمعا لكن أجازوهما قياسا على طلعت الشمس ونفعت الموعظة لتانيث الفاعل في كل وان كان التأنيث في الاولين معنويا وفي الاخيرين لفظيا اما في الموعظة فظاهر واما في الشمس فلانه يقال في تصغيرها شميسة برد التاء (قوله وجوز الزمخشري الخ) هذا سند للرد على أبي حيان وفيه ان هذا لم يفده لان المصنف يرى ان هذه اغة ضعيفة لا يخرج عليها التنزيل واذا وجد تخريج على هذه اللغة فهو غير مقبول كذا قيل والحق أنه يفيد لان كلام الزمخشري في الرد على أبي حيان وان كان بعد ذلك يبحث في كلام الزمخشري (قوله لم يجز الخ) أي فيتعين جعل الواو فاعلا وزيد بدل أو مبتدأ (قوله لم يجز عند ابن هشام) أي الخضراوي أي وأجاز غيره (قوله لم يجز عند ابن هشام) أي لان الفاعل مفرد وهو زيد وما بعده عطف عليه وحينئذ فلا يصح الاتيان بالواو فهو قد نظر للظاهر من حيث كون الفاعل لفظه وزيد فقط وأما غيره لما نظر الى أن الفاعل في المعنى جمع وهو زيد وما عطف عليه صح الجمع عنده فغيره راعى المعنى فاجاز وهو نظر للفظ فمنع (قوله ببيان المعنى) أي بيان كون الفاعل جمعا أو مثنى في المعنى والفاعل في المعنى متعدد لان المعطوف على الفاعل فاعل في المعنى (قوله وقد أسلماه الخ) صدره * قولي فتال المارقين بنفسه * وبعد البيت الذي أوردت المصرين حزنا وذلة * قتيل بدير الجاثليق مقيم

والابيات لعبيد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير بن العوام والمارقين الخارجين والمبعد بفتح العين الاجنبي والحميم القريب الذي يهتم بامره يعني أنه تبرأ منه القريب والبعيد وأسلماه لما يراد منه والمصرين البصرة والكوفة ودير الجاثليق بجيم ومثلثة مفتوحة ولام مكسورة وتحتية وقاف موضع بالعراق قتل به مصعب (قوله لانه) أي ابن هشام الخضراوي انما يمنع التخريج أي على هذه اللغة ولا يمنع التركيب في ذاته وذلك بجعل الواو فاعلا والاسم الظاهر بدلا أو مبتدأ والجملة قبله خبر ولا يتأتى الرد عليه الا لو كان يمنع التركيب في ذاته (قوله في قام أخواك أو زيد) أي لان الفاعل واحد لان اولا أحد الشيئين (قوله فمن زعم أنه من ذلك) أي مما جاءت فيه الالف علامة على تثنية الفاعل (قوله ضمير الوالدين) أي فهو الفاعل (قوله بتقدير يبلغه أحدهما الخ) أي فهو فاعل لفعل محذوف (قوله أو أحدهما بدل بعض) أي من الالف وقوله ومابعده اي وهو أو كلاهما (قوله لان بدل الكل لا يعطف على بدل البعض) أي وأما عكسه فالظاهر جوازه (قوله على ان الاخ هو زيد) أي وأما قولك أعجبني زيد أخوك وجهه فانه يجوز (قوله لانك لا تعطف المبين الخ) أي لان عطفك الشيء على الشيء يقتضي أنه شاركه من كل وجه أي في الحكم وان اقتضى أن ذات هذا غير هذا فعطفك على الخبر يكون المعطوف خبرا وكذلك العطف على الفاعل فاعل وعلى الحال حال وهكذا اذا عطفت بدل الكل على بدل البعض اقتضى أن بدل الكل مخصص كأن المعطوف عليه كذلك مع انه في الواقع مبين لا مخصص (قوله ان قدرته من عطف الجمل) أي وان زيد فاعل لمحذوف أي وقام زيد واما ان قدرته من عطف المفردات فلا يصح لان قاما بالالف لا يصح تسلطه على زيد لافراده (قوله كما قال السهيلي) هذا تنظير في قوله في عطف الجمل فقد جعل السهيلي قوله ولا ينوم فاعلا لمحذوف والجملة عطف على جملة لا تاخذه سنة ولم يجعله عطفا على قوله سنة ويكون من عطف المفردات لان نوما لا يصح تسلط تاخذه بالتاء عليه بل انما يدخل عليه يأخذه بالياء لا بالتاء كما هو الموجود في الكلام (قوله واو الانكار) في الحقيقة الواو انما أفادت زيادة الانكار لان أصل الانكار استفيد من همزة الاستفهام (قوله آلرجلاه) أي فقد أنكرت عليه كون القائم رجلا بل القائم انما هو امرأة (قوله لانهم الشباع) اي فليست كلمة موضوعة لمعنى بل جزء كلمة وهذا الباب انما هو معقود للكلمات المستقلة الموضوعة لمعان (قوله لانها الشباع) اي لتتمة الحرف الذي قبلها (قوله ونظيرها) أي في كونهم الشباعا (قوله حوثما) لغة في حيث وصدر هذا البيت * وانني حيثما ينبي الهوى بصري * من حوثما سلكوا أدنو فانظور

ولا يكون معطوفا لان بدل الكل لا يعطف على بدل البعض لا تقول أعجبني زيد وجهه وأخوك على ان الاخ هو زيد لانك لا تعطف المبين على المخصص فان قلت قام أخواك وزيد جاز قاموا بالواو ان قدرته من عطف المفردات وقاما بالالف ان قدرته من عطف الجمل كما قال السهيلي في لا تأخذه سنة ولا نوم ان التقدير ولا يأخذه نوم * (الثالث عشر) واو الانكار نحو آلرجلاه بعد قول القائل قام الرجل والصواب أن لا تعد هذه لانها الشباع للحركة بدليل آلرجلاه في النصب وآلرجليه في الجر ونظيرها الواو في منو في الحكاية وفي أنظور من قوله

من حوثما سلكوا أدنو فانظور

وواو القوي في كقوله

سقيت الغيث أيتها الخيام

(الرابع عشر) واو التذكر كقول من أراد أن يقول يقوم زيد فنسي زيدا فاراد مد الصوت ليتذكر اذا لم يرد قطع الكلام يقوموو والصواب ان هذه كالتي قبلها (الخامس عشر) الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءة قنبل واليه النشور وأمنتم قال فرعون وآمنتم به والصواب أن لا تعد هذه أيضا لانها مبدلة ولو صح عدها لصح عد الواو من أحرف الاستفهام

* (وا) * على وجهين أحدهما أن يكون حرف نداء مختصا بايات الندبة نحو واز يداه

٢ قوله فلم يبق الأحد عشر الخ اي مع اسقاط الواو التي ينصب المضارع بعدها كما تقدم للشمني اه

وأجاز بعضهم استعماله فى النداء الحقيقى ٣٠ (والثانى) أن يكون اسما لا عجب كقوله وابابى أنت وقوله الاشنب كأنما ذر عليه الزرنب

أو تحبيل وهو عندى أطيب وقد يقال واها كقوله
واها لسلمى ثم واها واها
وروى كقوله
وى كان من يكن له نشب يحـ ـبب ومن يفتقر يعش هيش ضر * وقد تلحق هذه كاف الخطاب كقوله
واقد شفى نفسى وأبرأ سقمها قيل الفوارس ويك عنتر أقدم وقال الكسائى أصل ويلمه ويلك فالكاف ضمير مجرور وروأما ويك أن الله فقال أبو الحسن وى اسم فعل والكاف حرف خطاب وأن على اضمار اللام والمعنى أعجب لان الله وقال الخليل وى وحدها كما قال وى كأنى حين أمسى لا تكلمنى متيم يشتهى ما ليس موجودا أى اننى حين أمسى على هذه الحالة *(حرف الالف)*
والمراد به هنا الحرف الهاوى الممتنع الابتداء به لكونه لا يقبل الحركة فأما الذى يراد به الهمزة فقد مر فى صدر الكتاب وابن جنى يرى أن هذا الحرف اسمه لا وأنه الحرف الذى يذكر قبل الياء عند عد الحروف وأنه لما لم يمكن أن يتلفظ به فى أول اسمه كما فعل فى أخواته اذ قيل صاد جيم توصل اليه باللام كما توصل الى اللفظ بلام التعريف بالالف حين قيل فى الابتداء اللام ليتعارضا وأن قول المعلمين

ألف الندبة فى محل نصب والالف للندبة والهاء للسكت (قوله واجاز بعضهم استعماله فى النداء الحقيقى) اى فيجوز أن تقول لمن رأيته وأردت نداءه وازيد قوا حرف نداء وزيد منادى مبنى على الضم فى محل نصب (قوله اسما لا عجب) اى اسم فعل مضارع معناه أتعجب (قوله وابابى) التعجب هنا للاستحسان أى أتعجب من حسنك (قوله وابابى) أى أتعجب وقوله بابى متعلق بمحذوف أى أفديك وأنت مبتدأ وبابى خبره قدم عليه وفوك مبتدأ والاشنب صفته من الشنب بفتحتين وهو حدة الاسنان وقيل برد وعذوبة وقوله كأنما خبره وذر بالمعجمة من ذريت الحب فرقته والزرنب نبت طيب الرائحة (قوله وقد يقال) أى فى وا التى هى اسم فعل لا عجب (قوله واها لسلمى) فى الصحاح اذا تعجبت من طيب الشئ قلت واهاله ما أطيبه قال أبو النجم

واها لريا ثم واها واها * يا ليت عيناها لنا وفاها * بثمن نرضى به أباها

(قوله وى) أى ويقال فى وا التى هى اسم فعل لا عجب وى وهذا أى ما ذكره المصنف من أن وى اسم فعل بمعنى أعجب هو المشهور وقيل ان وى حرف تنبيه للردع والزجر على وقوع فى محذور ومكروه كما اذا وجد رجل يسب أحدا أو يوقعه فى مكروه أو يتلفه أو يأخذ ماله أو يعرض له بشئ من ذلك فيقال لذلك الرجل وى ومعناه تنبه وانزجر عن فعلك (قوله كقوله) هو من الخفيف (قوله وى كأن الخ) هذا البيت مدرج من بحر الخفيف فاعلاتن متفعلن فعلاتن آخر صدره الحاء من يحبب والنشب المال وبعد البيت

ويجنب سر النجى ولكن أخا المال محضر كل سر

(قوله هذه) أى وهى وى بمعنى أعجب (قوله قيل الفوارس يا عنتر اقدم فيتعجب لك فى تأخرك وعدم قدومك على الحرب (قوله قيل الفوارس الخ) يريد أن تعويل أصحابه عليه والتجاءهم فى هذا المقام الصعب اليه قد شفى نفسه ونفى سقمه والقيل القول وعنتر منادى مرخم أى يا عنترة (قوله وقال الكسائى) هذا مقابل لمن يقول ان الكاف فيه حرف خطاب (قوله حرف خطاب) قد يتكاف أن الكاف جارة للتعليل على حد واذكروه كما هداكم (قوله فكان للتحقيق) أى لا للتشبيه أى فالكاف على هذا مفصولة ممن روى بخلافها على القول الاول (قوله كما قال) أى عمر بن أبى ربيعة وقيل يزيد بن الحكم (قوله كأننى الخ) ليس غرضه أن يشبه نفسه بمتيم موصوف بما ذكر وانما غرضه أن يخبر بأنه فى حال امساته غير مكالمة له متيم يشتهى أمرا غير موجود وهو كالمه فمن ثم جعلت كأن للتحقيق لا للتشبيه (قوله لا تكلمنى) أى المحبوبة وقوله متيم خبر كان فالقصد التحقيق لا التشبيه أى انه اذا أمسى ولم تكلمه متيم لا أن المراد انه كمتيم (قوله ما ليس موجودا) أى وهو الكلام منها (قوله على هذه الحالة) أى غير مكالمة لى متيم

(حرف الالف)

(قوله والمراد به هنا) اى وأما فى غيرنا هنا كقوله فى أول الكتاب حرف الالف فالمراد به الهمزة (قوله الحرف الهاوى) فى نسخة الهوائى اى الصوت الممتد فى الهواء المعدود من حروف العلة كالف موسى (قوله فأما الذى) أى الالف الذى يراد به الهمزة أى بدلوله الهمزة والحاصل ان الالف على هذا مشتركة بين الحرف الهاوى وبين اسم الهمزة فاذا قيل على هذا انهم سموا قاما أى قطع حروفها قالوا ألف قاف ولام وميم وهذا مذهب الجمهور وأما ابن جنى فيقول ان الالف الهاوى انما يعبر عنه بلا فاذا قيل تهجوا قاما قلت قاف ولا وميم فالحرف الهاوى عنده لا يعبر عنه الا بلا لكونه لا يعبر به فى أول اسمه لعدم تأتى ذلك (قوله أن يتلفظ به) أى بالالف الهاوى وقوله كما توصل الى اللفظ أى التلفظ (قوله كما فعل فى أخواته) أى فصاد اسم اصه وجيم اسم جه فعند نطق بكل حرف فى أول اسمه (قوله ليتقارضا) اى فلام التعريف توصل لها بالف والالف توصل لها باللام فكل منهما قارض الا خر وفيه ان الذى توصل به لام التعريف اليابسة يعنى الهمزة لا الالف اللينة يعنى الحرف الهاوى فهذه الالف المتوصل بها اللام غير الالف المتوصل باللام لها لانها الالف اللينة فلا

تقارض الا أن يقال اكتفى باتحاد الاسم واطلاق الالف (قوله لام ألف خطأ) أى وانما الصواب أن يقولوا لا لان الالف الهاوى انما يلحق بلا لا بما ذكر وهو لان كلا الخ (قوله قد مضى ذكره) فيه ان الذى مضى ذكره انما هو الهمزة ولام ألف حرف مركب من اللام والالف اللينة اى الهاوى ولم يمر ذكر هذا فلعل المراد سرد أسماء الحروف البسيطة لا المركبة اللهم الا أن يكون أهل الخط اصطلحوا على أن لام ألف اسم للالف اللينة فقط ولا مشاحة فى الاصطلاح (قوله بيان كيفية تركيب الحروف) أى لان كيفية تركيب الحروف غير هذه الطريقة وهى بالف بى بوبه اب وهكذا (قوله أسماء الحروف) أى بان يقال ابت ثج الخ (قوله بقول أبى النجم) الاوضح أن يعترض بالحديث الذى ذكره النبى حين عد الحروف وقال لام ألف الا أن يقال ان الحديث لم يبلغه (قوله كالحرف) بفتح الحاء وكسر الراء وذلك لان أبا النجم قدم على زياد يمدحه ويطلب منه الجائزة فأراد زياد قتله فعرفها بأنشاده ذلك (قوله وأجاب الخ) اعترض هذا الجواب الدمامينى بانه كيف ان العربى الفصيح التى تتلقى اللغة عنه يخطئ فى اللفظ تبعا للعامة وقوله لان الخطأ الخ فيه أن أبا النجم انما صدر منه لفظ لا خط فلعل مراد ابى النجم لام والف اللذان هما حرفان فحذف العاطف وهمزة القطع للضرورة فليس مراده لام ألف الذى هو اسم واحد مركب ومراده انه يمشى تارة مستقيما فيخط رجلاه خطا شبيها بالالف وتارة يمشى معوجا فيخط رجلاه خطا معوجا شبيها باللام أو قد يقال الظاهر ان ما ذكره الدمامينى لا يرد وذلك لان العرب معصومون عن الخطأ فى اللغة العربية كحركات الكلام ونحوها ونطقهم بلام الف تبعا للعامة لا يمنع اذ تسمية العامة لهذا الحرف بلام الف بمنزلة ما لو سمى انسان ابنه بديزة فلو زيد وظاهر ان العرب تناديه فى ذلك الحال بالمهمل واجاب الشمنى بان ابا النجم لما دخل الحاضرة ووجد العامة يقولون ذلك كثيرا شائعا سائغا له تلقيه وجعل قوله لان الخط الخ جوابا عما يقال كيف يسوغ للعربى الفصيح أن يتلقى ذلك الخطأ عن العامة وحاصل الجواب أن الذى صدر من العامة انما هو متعلق بالخط لا بالفصاحة ولكن هذا كلام بعيد فالحق أن كلام ابن جنى مشكل تأمل (قوله وقد ذكر للالف) اى الحرف الهاوى (قوله أعمرا) الاصل أعمر اى أنت لغيت عمرا أو أنت لم تلقه لكون مثلك لا يراه وقوله للانكار اى لزيادته والا فالهمزة لاصل الانكار لانها للاستفهام الانكارى (قوله للتذكر) اى اذا نطقت بالكلمة ولم تدر شيأ بعدها بل نسيته فتأتى بالالف حتى تتذكر ما بعده (قوله وقد مضى) اى فى تغايره فى مبحث الواو (قوله أن لا يعد هذان) اى من الاوجه التى تاتى لها الالف لان الباب معقود للحروف الاصلية الموضوعة لمعان والالف فى هذين الوجهين غير أصلية بل حاصلة من اشباع الفتحة (قوله هى حرف) اى دال على التثنية (قوله عينالك) فاعل ألفيتا والالف حرف علامة التثنية (قوله وعليه الخ) انما لم يقل وقال المتنبى اشارة الى أنه ليس من العرب العرباء المعتد بكلامهم بل هو مولد (قوله وروى الخ) يعنى أنه نظر اليه فرمى بطرفه سهما أصاب فؤاده ولم ترم يداه على أن هذا السهم الصائب لم يجر على عادة السهام التى ترميها الايدى لانها تقتل فترجع من تعب الحياة وأما هذا السهم الصائب فانه يعذب دائما التهيجه لوعة الغرام اه دمامينى (قوله يداه) فاعل رمتا والالف علامة التثنية (قوله وروى) اى بلحظه سهما وقوله فصابنى سهم اى من لحاظه وقوله والسهام اى التى ترمى باليد (قوله الكافة) اى عن الاضافة ومن هذا القبيل قوله بيننا نحن جلوس عند رسول الله (قوله قد اضيفت الى المفرد) اى وظهر أثرها فى الاضافة للمفرد (قوله تعانقه) مضاف لبينا (قوله مسهلة) اى كما فى قراءة قالون وأبى عمرو وقوله ومحققة اى كما فى قراءة هشام (قوله وهذه واجبة) اى لانك لو لم تات بها لتوالى الامثال (قوله أو المتعجب منه) ظاهره أو المنادى المتعجب منه مع أن المنادى فى البيت نفس التعجب فالاولى أن يقول

لعله تلقاه من أفواه العامة لان الخطأ ليس له تعلق بالفصاحة وقد ذكر للالف تسعة أوجه (أحدها) أن تكون للانكار نحو أعمراه لمن قال لغيت عمرا (الثانى) أن تكون للتذكر كرأيت الرجلا وقد مضى أن التحقيق أن لا يعد هذان (الثالث) أن تكون ضمير الاثنين نحو الزيدان قاما وقال المازنى هى حرف والضمير مستتر (الرابع) أن تكون علامة الاثنين كقوله

ألفيتا عينالك عند القفا

وقوله

* وقد أسلماه مبعد وحميم *

وعليه قول المتنبى

ورمى ومار متا يداه فصابنى سهم يعذب والسهام ترجح

(الخامس) الالف الكافة كقوله

فبينا نسوس الناس والامر أمرنا
اذا نحن فيهم سوقة لبشر

ننصف * وقيل الالف بعض ما الكافة وقيل اشباع وبين مضافة الى الجملة ويؤيده أنهم قد أضيفت الى المفرد فى قوله

بينا تعانقه الكماة ورغة

يوما أتيح له جرى سلفع

(السادس) أن تكون فاصلة بين الهمزتين نحوا أنذرتهم ودخولها جائز لا واجب ولا فرق بين كون الهمزة الثانية مسهلة أو محققة (السابع) أن تكون فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد فى نحو اضربنان وهذه واجبة (الثامن) أن تكون لمد الصوت بالمنادى المستغاث او المتعجب منه او المندوب

كقوله * يايزيد الآمل نيل عز * وغنى بعد فاقة وهوان ٣٢ وقوله * ياعجبا لهذه الفليقه * هل تذهبن القوباء الريقه وقوله

اوالملتى به للتعجب لا لحقيقة النداء (قوله كقوله الخ) أورد الابيات الممثل بها على ترتيب الاقسام الممثل لها فقوله يايزيد امثال للمنادى المستغاث والآمل الراجي اسم فاعل من أمل يامل بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع (قوله يايزيد) الاصل يايزيد بدلان المنادى المفرد يبنى على الضم (قوله ياعجبا) مثال للمنادى المتعجب منه (قوله الفليقه) بالفاء والقاف اى الداهية والمنكر (قوله القوباء) بضم القاف وفتح الواو وقد تسكن و بالمد داء يعالج بالريق وهى فى البيت بناء الوحدة فاعل مؤخر (قوله القوباء) هى القوبة المعروفة أى القوبة التى تداوى بالريق وسبب ذلك أن اعرابيا أصابه قوبة فقيل له كل يوم ضع عليها الريق فوضع عليها فصحت فقال ذلك (قوله وقوله) مثال للمندوب (قوله حملت أمرا عظيما) هو لجرير فى عمر بن عبد العزيز وقبله

الشمس طالعة ليست بكاسفة * تبكى عليك نجوم الليل والقمرا

ويروى الشمس كاسفة ليست بطالعة ويجوز أن يكون نصب نجوم على الظرفية أى مدة نجوم الخ أى الشهر والدهر فعبر عن الشهر بالقمر وعن الدهر بالنجوم وقيل المعنى تقلبها فى البكاء او تجعلها باكية أو نجوم فاعل والقمر مفعول معه أو أن نجوم مفعول لكاسفة (قوله ياعمرا) أصله ياعمر فزيدت الالف للندبة (قوله لنسفعا وليكونا) أى فتقول لنسفعا وليكونا (قوله من باب الخ) أى فيكون خاطب المفرد بخطاب المثنى (قوله والثانى) أى المبدلة من تنوين المنصوب (قوله فى لغة غير ربيعة) أى وأما هم فيقفون على المنون المنصوب بالسكون (قوله ولا ألف التكثير) أى وهى الزائدة فى الكلمة لمجرد تكثير حروفها (قوله ولا ألف الالحاق) هى التى تزاد فى كلمة لاجل الحاقها بكلمة أخرى لتثنى تثنيتها وتجمع جمعها فارطى ملحقة بجعفر (قوله ولا ألف الاطلاق) هى الالف اللاحقة للقوافى المطلقة نحو * أقلى اللوم عاذل والعتابا * الخ (قوله كالأتحمى) بفتح الهمزة وسكون المثناة فوق وفتح الحاء المهملة وشد الياء نوع من البرد وأنهج بلى فصار كالعاريق وصدره * ماهاج أشواقا وشجوا قد شجا * وهو للحجاج ومنها * وفاحما ومرسنا مسرجا * (قوله أوفى فيرها فى الضرورة) أى أو الواقعة فى غير الحكاية (قوله أعوذ بالله الخ) تمامه * الشائلات عقد الاذناب * وانما وصف العقرب وهى مفرد بالجمع لان الالف واللام للاستغراق فالافراد مرادة فيجوز مراعاة المعنى فيجمع الوصف (قوله عندهم) أى فالالف عندهم زائدة لاجل بيان حركة ان وأما الكوفيون فيقولون انها من جملة الضمير لا أنها زائدة فالضمير عندهم أنا بتمامها (قوله لما قدمنا) أى فى حرف الهاء من قوله والتحقيق أن لا تعد هاء التانيث من نحو رحمته من ذلك لانها جزء كلمة والاولى ان يقول لما ياتى قريبا لانه على يمثل ذلك التعليل قريبا (قوله لما قدمنا) أى فى هاء التانيث من أنها جزء كلمة وياتى بعد أسطر فى الياء ومما لا ينبغى عده أيضا الالف المبدلة من همزة أل عند دخول همزة الاستفهام نحو آلآن

*(حرف الياء * الياء المفردة)*

(قوله هى حرف تانيث) أى فهى مثل تاء قامت هند وقوله والفاعل مستتر أى تقديره أنت (قوله أتريدينه) يصح بكسر الدال وفتحها وضمها لانه يقال فى الاحوال الثلاثة وهذا بخلاف الرجل فانه يقال فى حالة الرفع آلرجل وفى حالة النصب آلرجلا وفى حالة الجر آلرجليه وذلك لان زيدا محرك فتنوينه بالكسر لاجل التقائه ساكنا مع الياء فهذا انكاره فى أحواله الثلاث بخلاف مالا تنوين له كالرجل فانكاره تابع لحركته فحال الرفع بالواو وحال النصب بالالف وحال الجر بالياء (قوله وقد تقدم البحث فيهما) أى فى الواو (قوله وياء الاطلاق) أى كما فى وكأن قدى وقوله وياء الاشباع أى اذا أشبعت الحرف المكسور بحكاية كنى أو غيرها وقوله ونحوهن أى كالتثنية والجمع المذكر السالم فى حالة الجر والنصب (قوله لا كلمات) أى والباب انما هو معقود لبيان أحوال الكلمات المستقلة * (يا)* (قوله أو حكما) اى كما اذا نادينا بها الساهى أو النائم

حملت أمرا عظيما فاصطبرت له وقت فيه بأمر الله يا عمرا

*(التاسع) أن تكون بدلا من نون ساكنة وهى امانون التوكيد أو تنوين المنصوب فالاول نحو لنسفعا وليكونا وقوله

ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا * وبحثوا هل أن يكون هذا من باب ياحرسى اضربا عنقه والثانى كرأيت زيدا فى لغة غير ربيعة ولا يجوز أن تعد الالف المبدلة من نون اذن ولا ألف التكسير كقبعثرى ولا ألف التانيث كألف حبلى ولا الف الالحاق كالف أرطى ولا الف الاطلاق كالالف فى قوله من طلل كالأتحمى أنهجا ولا الف التثنية كالزيدان ولا ألف الاشباع الواقعة فى الحكاية نحو منا او فى غيرها فى الضرورة كقوله

* أعوذ بالله من العقراب *

ولا التى تبين بها الحركة فى الوقف وهى ألف أنا عند البصريين ولا ألف التصغير نحو ذيا والمذ بالما قدمنا

(حرف الياء)

(الياء المفردة) تاتى على ثلاثة أوجه وذلك أنها تكون ضمير المؤنثة نحو تقومين وقومى وقال الاخفش والمازنى هى حرف تانيث والفاعل مستتر وحرف انكار نحو أتريدينه وحرف تذكار نحو قدى وقد تقدم البحث فيهما والصواب أن لا يعدا كالا تعد ياء التصغير وياء المضارعة وياء الاطلاق وياء الاشباع ونحوهن لانهن أجزاء الكلمات لا كلمات * (يا)* حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بها القريب

توكيدا وقيل مشتركة بين القريب والبعيد وقيل بينهما وبين المتوسط وهى أكثر أحرف النداء ٣٣ استعمالا والوالهذا لا يقدر عند الحذف سواها

أو الغافل القريب (قوله توكيدا) المراد بالتوكيد الاشارة الى أن ما يلقى للمخاطب أمر عظيم شانه أن يعتنى به حتى نزل القريب وان كان منتبها لذلك منزلة الغافل لكونه لم يات بالا كمل المناسب (قوله وقيل مشتركة) اى اشتراكا معنويا لانها موضوعة للامر الكلى وهو طلب الاقبال سواء كان المطلوب بعيدا او قريبا (قوله أو بونا) اى فلما لم يشاركها الا البعض فى بعض الاحوال ضمت الكثرة لها (قوله أحرفا) اى حال كونها أحرفا كما قال بعض انها أحرف والناصب للمنادى هى (قوله أسماء) اى اسماء أفعال لا أدعو فياعنده اسم فعل مضارع (قوله بل بادعو محذوفا) اى لقيام حرف النداء مقامه (قوله وأدعو اخبر) اى وكيف يقوم الانشاء مقام الخبر (قوله المقدر) اى المحذوف الذى قام حرف النداء مقامه (قوله غارة) مضافة لبعد (قوله سنجال) اسم موضع باذربيجان اى اسقياني بعد غارة هذا الموضع اى بعد الوقعة الحاصلة فيه قبل أن يحصل لى الموت و ينقضى أجلى فالشاعر كان مطعونا وقال ذلك حال ضعفه (قوله وقبل منايا عاديات) فى نسخة وقبل صروف عاديات وهى نوائب الدهر وأوجال اى خوف وفى نسخة وآجال (قوله كاسية) اى ذات مكسوة (قوله بالعنة الله) لعنة مبتدأ وقوله على سمعان خبر وقوله من جار تمييز مجرور بمن (قوله والصالحين) يروى والصالحون بالواو اما على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والاصل ولعنة الصالحين واما على العطف على المحل اذ المجرور قبله لفظا مرفوع محلا على أنه فاعل المصدر (قوله سمعان) بكسر السين وفتحها وكأنه رجل نصرانى (قوله محذوف) اى والاصل ياهؤلاء اسجدوا الخ (قوله لئلا يلزم الاجحاف) اى لو جعلت يا للنداء لان أدعو محذوف وكذلك المنادى لان فضلات الجملة منها كما هو القول فيما ياتى للمصنف (قوله والا) اى بان لم يلها الادعاء ولا فعل أمر بل فعل غير أمر نحو

ياحبذا جبل الريان من جبل * وحبذا ساكن الريان من كانا

وحرف نحو ياليتنا نرد

(الباب الثانى من الكتاب فى تفسير الجملة)

(قوله الباب) مبتدأ والثانى نعت وقوله فى تفسير خبر وقوله من الكتاب صفة ثانية او حال من المبتدا على مذهب سيبويه ومن الخبر لكن يرد عليه أنه قد تقدم الحال على عاملها المعنوى (قوله وذكر أقسامها) اى من كونها اسمية أو فعلية صغرى أو كبرى اوذات وجهين (قوله وأحكامها) اى من كونها انشائية ان وقعت جوابا للقسم استعطافى أو خبرية ان وقعت صفة او صلة او حالا ومثله عروض الاعراب لها بحسب المحل رفعا ونصبا وجزما (قوله شرح الجملة) اى هذا باب شرح الجملة فحذف المبتدأ والخبر اعنى المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله هو القول) انما لم يقل اللفظ لان القول جنس قريب لانه عبارة عن اللفظ المستعمل بخلاف اللفظ فانه جنس بعيد لصدقه على المهمل والمستعمل وأخذ الجنس القريب فى التعريف أولى لاجل أن يصيره تاما بخلاف البعيد فانه يصيره ناقصا فان قلت ان القول كما يطلق على اللفظ يطلق على الاعتقاد وعلى الرأى فهو مشترك او كالمشترك وأخذ المشترك فى التعريف ممنوع قلنا نحمل ذلك اذا لم توجد قرينة على أن المراد واحد من أفراد ذلك المشترك وهنا وجدت قرينة على ارادة اللفظ وهو الوصف بالافادة اذ المفيد انما هو اللفظ المستعمل لا الرأى والاعتقاد (قوله المفيد) خرج الجملة الاستئنافية وجملة الشرط وقوله المفيد بالقصد الخ اعترض بان المفيد يغنى عن القصد لان النائم اذا أخبر بخبر فانه لا يفيد شيأ وكذلك المجنون اذ هو كالهذيان وأصوات الحيوانات ولو فرض افادته كما لو قال قام زيد ووافق ذلك قيامه فالفائدة لم تحصل من اخباره بل انما حصلت من خارج كالمشاهدة وردبان المستفاد من المشاهدة صدق الخبر اى مطابقته للواقع وأما الفائدة فالكلام متصف بها غايته أنه غير مقصود بالافادة والحاصل أن كلام النائم والمجنون فى حد ذاته مفيد اى دال على معنى

فى تفسير الجملة وذكر اقسامها واحكامها * (شرح الجملة وبيان ان الكلام اخص منها لا مرادف لها) * الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى

يحسن السكوت عليه وهو ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه لكنه غير مقصود بالافادة وحينئذ فلا يسمى كلاما عند النحاة فلذا أخرجه المصنف بقوله بالقصد (قوله يحسن السكوت عليه) اى من المتكلم بمعنى قطع كلامه ومن السامع بان لا يطالب زائدا على ما سمع والاول أولى لان الكلام صفة الفاعل فيكون منعه وهو السكوت صفة له وفى الحقيقة هما متلازمان لانه متى ذكر ركنا الاسناد حسن السكوت من كل منهما والا فلا (قوله يحسن السكوت عليه) خرج ما دل على معنى لا يحسن السكوت عليه كزيد على الدار وان قام زيد على تعليق شئ ما على القيام فهو ليس بمفيد (قوله وما كان بمنزلة أحدهما) أى منزلة الفعل مع فاعله أو منزلة المبتدا مع خبره (قوله ضرب اللص) اى فهو منزل منزلة الفعل مع الفاعل لان اللص نائب فاعل ونائب الفاعل بمنزلته (قوله وأقائم الزيدان) أى فهو أيضا بمنزلة الفعل مع الفاعل لان الزيدان فاعل بقائم الذى هو اسم فاعل لا أنه فعل ويحتمل انه منزل منزلة المبتدا مع الخبر وذلك لان قائم وان كان مبتدأ الا أن الزيدان كالخبر لا أنه خبر (قوله وكان زيد قائما) يحتمل انه منزل منزلة الفعل مع الفاعل لان زيد كالفاعل لانه اسم كان لا انه فاعل ويحتمل انه منزل منزلة المبتدا والخبر نظرا الى أن أصل معمولى كان المبتدا والخبر والآن لا يطلق عليهما ذلك لكن الظاهر قصره على الاول لان الجملة كان مع معموليها وأما معمولاها فلا يقال لهما الآن جملة فى قواعد النحو (قوله وظننته قائما) ايراده فيما ينزل منزلة احدهما مشكل لانه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح وليس مما نزل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدا والخبر (قوله انهما ليسا مترادفين) أى بل الجملة أعم (قوله انهما ليسا مترادفين) اى لانه لا يشترط فى الجملة الافادة (قوله كما يتوهمه الخ) فيه ان النحاة فرقنان احداهما اصطلحوا على الترادف والاخرى اصطلحوا على عموم الجملة فتوهيم المصنف للقائلين بالترادف نظر الاصطلاحه لا يصح والا كان للغير ان يوهموه ايضا نظر الاصطلاحهم اذ ليس توهيمه لهم اولى من توهيمهم له واجاب الشمنى بانا لا نسلم انهم اختلفوا فى الاصطلاح بل انما اختلفوا فى نقل الاصطلاح فالمصنف وجماعة نقلوا عموم الجملة وغيره نقل الترادف وعلى هذا فالتوهيم ظاهر (قوله وهو) اى الترادف قول صاحب المفصل هو الزمخشرى (قوله ويسمى جملة) وفى نسخة بالجملة وفى نسخة الجملة اى فهو ظاهر فى الترادف ووجه ظهوره ان الشئ لا يسمى باسم شئ الا اذا كان مرادفا له وانما قال وهو ظاهر ولم يقل وهو صريح الخ لاحتمال ان معنى قوله ويسمى جملة اى من حيث انه من افرادها وان الجملة تنفرد عنه الا انه خلاف الظاهر (قوله انها اعم منه) اى لانه أخذ فى مفهوم الكلام قيد ليس مأخوذا فى حد الجملة (قوله اذ شرطه الافادة) اى المقصودة وقوله بخلافها اى فلا يشترط فيها الافادة قصدا (قوله ولهذا) اى لاجل عدم اشتراط قصد الافادة (قوله وكل ذلك ليس مفيدا) اى ليس مقصودا بالافادة لان المقصود من قولك جاء الذى قام الاخبار بالمجئ لا بالقيام وانما ذكرت قام لتعيين الموصول (قوله صحة قول الخ) فى نسخة وجه قول ابن مالك وهى أحسن لما يأتى ان كلام ابن مالك ليس صحيحا وان كان له وجه فى نفسه (قوله ثم بدلنا) اى اعطيناهم مكان السيئة العذاب الحسنة اى الصحة حتى عفوا اى كفروا وقالوا كفر النعمة (قوله ان الزمخشرى الخ) ظاهره ان هذا كلام ابن مالك وليس كذلك بل كلامه قال الزمخشرى ان قوله وهم لا يشعرون ولو ان اهل القرى الى قوله يكسبون اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه ثم انه زاد وقال فالاعتراض هنا بسبع جمل ثم ان بعضهم اعترض على ابن مالك كيف يقول ان الاعتراض بسبع جمل مع ان الاعتراض هنا بار بع جمل وحاصل الجواب عن ابن مالك ان كلامه مبنى على ان الجملة اعم من الكلام والمعترض رأى القول بالترادف فكلام ابن مالك وجيه ولا اعتراض عليه (قوله بسبع جمل) الاولى وهم لا يشعرون والثانية ولو ان اهل القرى آمنوا والثالثة واتقوا والرابعة لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض والخامسة ولكن كذبوا والسادسة فاخذناهم والسابعة بما كانوا يكسبون (قوله اذ زعم) اى الزمخشرى وقوله أن أقامر اى فالفاء مزحلقة عن محلها فيها معنى السببية (قوله أن أقامر

معطوف على فاخذناهم ورد عليه من ظن ان الجملة والكلام مترادفان فقال انما اعترض

معطوف على فاخذناهم) اى أخذناهم الاولى أعنى قوله فاخذناهم بغتة وفى هذا العطف شئ وذلك لان أخذناهم خبر وقوله أفامن انشاء مع انه لا يصح عطف الانشاء على الخبر الا أن يقال انه مجوز لذلك تأمله وأجيب بان الاستفهام انكارى بمعنى النفى اى لا يامن فهو خبر معطوف على خبر (قوله معطوف على فاخذناهم) ضمير أخذناهم عائد على أهل القرية المكذبين لنبيهم والهمزة فى أفامن للاستفهام الانكارى بمعنى النفى اى لا يامن اى أخذنا المكذبون لانبيائهم بغتة وهم لا يشعرون فتسبب عن ذلك عدم أمان أهل القرى من العذاب والمراد بالقرى قرى مكة الساكن فيها العرب (قوله معطوف الخ) اى وليس العطف على مقدر بعد الهمزة اى أيقولون فامن الخ لان هذا مذهب سيبويه والزمخشرى يخالفه فى ذلك (قوله انما اعترض) اى فى الآية بار بع لا بسبع كما قات يا ابن مالك (قوله وبعد) اى وبعد ان عرفت كلام ابن مالك وكلام المعترض وأن كلام ابن مالك له وجه فاقول الخ (قوله أما قول ابن مالك) اى أما الاعتراض على قول ابن مالك (قوله على الخلاف الخ) فيه أن الكلام حينئذ فى كلام الزمخشرى وهو يقدرها ثابت فحينئذ لا يتأتى هذا الخلاف (قوله على الخلاف الخ) ينبغى الجزم بان المقدر ثبت لان المصنف بصدد ما لزم كلام الزمخشرى وهو يرى أن الجملة الواقعة بعد لو فعلية وحينئذ فان وصلتها فاعل لفعل محذوف بعد لو (قوله فان قلت) اى جوابا عن ابن مالك فى عده الجمل سبعة ولم يعدها ثمانية (قوله ونقله عن سيبويه الخ) حاصله أن سيبويه يقول ان المعنى ولو أن ايمانهم فقيل له أين الخبر فقال انه لما طال الكلام وجرى الاسناد فى ضمنه لم يحتج للخبر (قوله وذلك) اى الاستغناء المفهوم من المقام (قوله فاعل يثبت) اى فيلزمه أن يكون أن وصلتها مع ثبت جملة ثانية وقد يجاب بان ابن مالك والزمخشرى لم يعدا قوله وهم لا يشعرون معترضا لانها جملة حالية فهى مرتبطة بالكلام قبلها وصرحا بان مبدأ الاعتراض قوله ولو أن اهل القرى الى قوله يكسبون وحيث صرحا بذلك فيعلم أن مقصودهما بالجملة المعطوف عليها مجموع قوله فاخذناهم بغتة وهم لا يشعرون غير أنهما تركا بعض الجملة اعتمادا على فهم المقصود من مبدأ الاعتراض ومنتهيه وحيث كان وهم لا يشعرون لم يعداه من الاعتراض صح ما قالاه من ان الاعتراض بسبع جمل وقد يقال بل هى ثمانية غيرها والثامنة جملة يكسبون وهى غير كان مع خبرها ألا ترى انهم ما عدا آمنوا التى هى خبر أن جملة غير جملة أن مع خبرها (قوله واما قول المعترض) اى واما التنظير الوارد على قول المعترض (قوله وهذا هو التحقيق) يعنى عدم عد جملة وهم لا يشعرون وعد جمل الاعتراض فى هذه الآية ثلاثة وفى الدماميني وهذا لا تحقيق فيه والتحقيق ان يقال ان قوله تعالى ولو أن اهل القرى آمنوا الى قوله يكسبون جملة واحدة باعتبار كونه معترضا فان جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما تاما والكلام التام هنا هو المجموع لارتباط بعضه ببعض وأما كل واحد من قوله تعالى ولكن كذبوا وقوله تعالى فاخذناهم بما كانوا يكسبون فهو جزء كلام لا كلام تام ضرورة اقترانه بالعاطف المفيد لمعنى مقصود يفوت بترك اعتباره وأقول لا نسلم أن جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما تاما لما سيأتى فى الاعتراضية أن وان شطت نواها من قوله * لعلى وان شطت نواها أزورها * جملة معترضة اه شمنى (قوله لان الكلام هنا ليس فى مطلق الجملة) فيه نظر لانه يقتضى أن من قال الاعتراض بسبع جمل مراده من الجمل المعترضة وهو ممنوع وانما مراده مطلق الجملة

(انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية)

(قوله الى اسمية وفعلية وظرفية) هذا تقسيم أصلى للجملة ولكن فى الحقيقة أن الظرفية ترجع لما قبلها من الاسمية والفعلية لانك اما ان تقدر عامل الظرف كائن أو استقر فعلى الاول تكون اسمية وعلى الثانى تكون فعلية (قوله التى صدرها اسم) اى غير ظرف بدليل ما يأتى (قوله وقائم الزيدان) اى بدون اعتماد وانما مثل بذلك بدون أقائم الزيدان لان كلامه فى الجملة التى صدرها اسم لم يسبقه حرف وأما ما سبقه حرف فسيأتى فى

هو التحقيق ولا ينافى ذلك ما قدمناه فى تفسير الجملة لان الكلام هنا ليس فى مطلق الجملة بل فى الجملة بقيد كونها جملة اعتراض وتلك لا تكون الا كلاما تاما (انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية) فالاسمية هى التى صدرها اسم كزيد قائم وهيهات العقيق وقائم الزيدان

القرى الى والارض جملة لان الفائدة انما تتم بمجموعه وبعد ففى القولين نظر أما قول ابن مالك فلانه كان من حقه ان يعدها ثمانى جمل احداها وهم لا يشعرون واربعة فى حيز لو وهى آمنوا واتقوا وفتحنا والمركبة من ان وصلتها مع ثبت مقدرا او مع ثابت مقدرا على الخلاف فى انها اسمية او فعلية والسادسة ولكن كذبوا والسابعة فاخذناهم والثامنة بما كانوا يكسبون (فان قلت) لعله بنى ذلك على ما اختاره ونقله عن سيبويه من كون أن وصلتها مبتدأ لاخبر له وذلك لطوله وجريان الاسناد فى ضمنه قلت انما مراده أن بسين ما لزم على اعراب الزمخشرى والزمخشرى يرى أن أن وصلتها هنا فاعل بثبت وأما قول المعترض فلانه كان من حقه أن يعدها ثلاث جمل وذلك لانه لا يعد وهم لا يشعرون جملة لانها حال مرتبطة بعاملها وليست مستقلة برأسها وبعد لو وما فى حيزها جملة واحدة اما فعلية ان قدر ولو ثبت أن اهل القرى آمنوا واتقوا او اسمية ان قدر ولو أن ايمانهم وتقواهم ثابتان وبعد ولكن كذبوا جملة وفاخذناهم بما كانوا يكسبون كله جملة وهذا

فمنه من جوزه وهو الاخفش والكوفيون والفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد وضرب اللص وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد
وقم والظرفية المصدرة بظرف او مجرور نحو ٣٦ أعندك زيد أو في الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار

التنبيه (قوله عند من جوزه) اي جوز الابتداء بالوصف من غير اعتماد (قوله التي صدرها فعل كقام زيد
الخ) المثال الاول للفعلية التي فعلها ماض مبني للفاعل والثاني لما فاعلها ماض مبني للمفعول والثالث لما فعلها
ناسخ مختلف الاثر والرابع لما فعلها ناسخ متفق الاثر والخامس لما فعلها مضارع والسادس لما فعلها أمر
وكلام المصنف يقتضي ان كان مسندة لاسمها وهو الصحيح بناء على قول الجمهور ان لها دلالة على الحدث
والزمان وأما قول البيانيين انها قيد للخبر فعنى كان زيد قائما ثبوت اتصاف بالقيام المتصف بالحصول في الزمن
الماضي وحينئذ فالاسناد بين اسمها وخبرها كما كان قبل دخولها فهو مبني على أنه لا دلالة لها على الحدث وهو
مشكل اذ لم يعهد فعل يقع في التركيب غير زائد ولا مؤكد ولا مسند (قوله فعل) اي لانه جملة فيصح أن
النائب عنه جملة والا كان مفردا (قوله لا بالاستقرار) اي والا كانت فعلية ان قدرت فعلا واسمية ان قدرت
اسما (قوله ولا مبتدأ) اي والا كانت اسمية (قوله ومثل الزمخشري لذلك) اي لما ذكر من الظرفية
(قوله زيد في الدار) اي فالجملة الواقعة خبرا عن زيد ظرفية وأما جملة زيد في الدار فهي اسمية (قوله بعد أن
عمل) اي الظرف وقوله فيه اي في ذلك الضمير لان الضمير لا يتصل الا بعامله فلا بد من ملاحظة العمل بعد
الاستتار وتوضيحه أنك اذا قلت زيد استقر في الدار كان في استقر ضمير مستتر معمول له فلما حذف الفعل وهو
استقر صار الضمير خاليا عن عامل فعمل فيه الظرف فانتقل الضمير اليه واستتر فيه لانه لا يتصل الا بعامله وقرر
الشمني أن قوله بعد أن عمل اي الاستقرار فيه اي أن الضمير بعد أن كان الاستقرار عاملا فيه لما حذف
الاستقرار انتقل للظرف واستتر فيه بعد حذف الاستقرار ووجد العمل فيه للظرف بعد أن كان للاستقرار
(قوله الجملة الشرطية) اي الواقعة فعل الشرط فجعلوا أقسام الجملة أربعة (قوله مرادنا بصدر الجملة) اي
في قولنا ان صدرت باسم فهي اسمية وان صدرت بفعل فهي فعلية (قوله المسند) الاولى أن يقول مرادنا بصدر
الجملة المسند والمسند اليه سواء كان ملفوظا أو مقدرا فخرجت الفضلات المصدر بها كما خرجت الحروف
وهو ظاهر ودخل نحو يا عبد الله الخ ولو قال هكذا الا غناء عن قوله وأيضا ما هو صدر في الاصل الخ لانه يفيد
حينئذ أنه غير ما سبق مع أنه ليس كذلك لان قولنا المسند اليه أو المسند يخرج هذه الاشياء لانها فضلات
(قوله اسمية) اي لانها مصدرة باسم وهو المسند اليه (قوله في نية التأخير) اي لانها فضلات (قوله وان أحد
الخ) اي أن ان داخلة على فعل محذوف لان أدوات الشروط لا تدخل الا على فعل (قوله أدعو زيدا) صوابه
أدعو عبد الله (قوله وأقسم والليل) في نسخة بالليل والمناسب الموجود هنا لان نسخة الباء حل معنى فقط

(باب ما يجب على المسؤل في المسؤل عنه)

(قوله باب) كذا في نسخة وفي نسخة حذفه (قوله باب) خبر لمحذوف وهو مضاف لما و يجب فعل مضارع
وقوله أن يفصل فاعل والجملة صلة ما أي هذا باب ما يجب على المسؤل التفصيل فيه اي التفصيل في جوابه (قوله
ما يجب) ما واقعة على الكلام اي باب الكلام الذي يجب على الشخص المسؤل التفصيل في جوابه وقوله في
المسؤل عنه اي حال كون وجوب التفصيل على الشخص المسؤل في حال القاء المسؤل عنه (قوله لاحتماله)
اي وانما وجب على المسؤل التفصيل في الجواب اذا ألقى له المسؤل عنه لاحتماله اي المسؤل عنه الخ (قوله
ولذلك) اي المسؤل عنه المحتمل للاحتمالات المذكورة أمثلة (قوله أحدها) اي احد الامثلة صدر
الكلام الخ فاذا سئل انسان وقيل له هل صدر قولنا اذا قام زيد فانا أكرمه جملة اسمية أو فعلية فلا ينبغي له أن
يقتصر في الجواب على قوله اسمية ولا على قوله فعلية بل يجب عليه التفصيل بان يقول ان كان اذا معمولا للجواب
فالصدر جملة اسمية وان كان معمولا للشرط فالصدر جملة فعلية (قوله وهذا) اي واحتمال صدر هذا

الكلام للاحتمالات المذكورة مبني الخ (قوله فان قلنا جوابها) اي فالمعنى أنا أكرم زيدا وقت مجيئه
(قوله جوابها) أي ما في حيز جوابها من فعل أو شبهه كأنا أكرمه أو أنا مكرمه وهذا أي كون العامل ما في حيز
الجواب هو التحقيق عند غير المصنف والتحقيق عند المصنف أن العامل شرطها وعلى كلام غير المصنف يلزم
عليه أن ما بعد الفاء عمل فيما قبلها مع أنه ممنوع فالمناسب أن يقدر أكرمه مقدما يفسره أكرمه المذكور
وحينئذ فالجملة فعلية ولو قلنا العامل ما في حيز الجواب وقولهم ما لا يعمل لا يفسر عاملا مخصوص بباب الاشتغال
كذا بحث الدماميني وأجاب الشمني بان عمل ما بعد الفاء فيما قبلها غير ممنوع عند ذلك القائل (قوله ونظير ذلك)
أي في كون الظرف مضافا لجملة فعلية ومقدما من تأخير وصدر الكلام جملة اسمية (قوله يوم) ظرف منصوب
بقوله أنا مسافر (قوله وعكسه) اي من حيث ان الظرف مضاف لجملة اسمية والكلام جملة فعلية (قوله اذا
قدرت الخ) بيان للعكس (قوله العامل في اذا فعل الشرط) أي وان المعنى اذا جاء زيد في الزمان المستقبل فانا
أكرمه (قوله مبتدأ) أي والخبر في الدار وقوله أو مر فوعا بمبتدا محذوف أي على أنه فاعل أغنى عن الخبر (قوله
وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية) جرى على ما يقول كثيرون من أن الفاعل مغن عن الخبر في مثل أقائم
الزيدان والتحقيق ان هذا المبتدا الاخبر له أصلا ولا يتصور ان يكون مخبرا عنه وكيف وهو في نفسه مسند الى
ما بعده فهو في المعنى خبر ومنشأ الغلط تسميته مبتدأ فظن ان كل مبتدا مخبر عنه وليس كذلك اه دماميني
(قوله نحو يومان) فيه أن يومان في الاعاريب الآتية اما مبتدأ أو فاعل أو مخبر وعلى كل فهو مفرد لا جملة وكان
الاولى ان يقول الثالث مذ يومان في نحو الخ لانه هو الذي يتأتى فيه الجملة الاسمية أو الفعلية والجواب ان
المراد يومان مع ما ينضم لها بحيث يصير جملة وانما لم يقل منذ يومان لانه لا يصح لان يومان تارة ينضم لها منذ
فيكون جملة اسمية وهذا على القولين الاولين وعلى القول الثالث أن الذي ينضم لها كان وعليه فهي جملة فعلية
والقول الرابع المنضم لها هو فالجملة اسمية صلة الموصول (قوله بيني الخ) أي فمنذ خبر مقدم و يومان مبتدأ
مؤخر (قوله أمدا انتفاء الرؤية يومان) أي فامد مبتدأ وقوله انتفاء الرؤية أخذ من قوله ما رأيته (قوله
وعليهما فالجملة اسمية) قد يقال هي على الاول تحتمل الفعلية ان جعلت المرفوع فاعل استقر محذوفا نعم
لا تكون ظرفية لان الظرف اذا لم يعتمد لا يعمل (قوله فالجملة) أي جملة منذ يومان وهي جملة ثانية وأما
الجملة الاولى فهي ما رأيته (قوله ومنذ خبر) اي عن يومان على الاول وقوله ومبتدا على الثاني أي لانها
مؤولة بامد فهي مبتدا (قوله منذ كان) أي وجد (قوله لما قبلها) أي كعدم الرؤية في المثال (قوله
في محل خفض) أي بالاضافة للظرف وهو منذ (قوله واقعة على الزمن) اي فالذي صفة للزمن (قوله قدم
خبرها) اي وهو ما الاستفهامية (قوله اي شيء) أي وعلى هذا فما مركبة مع ذا وجعلا اسما واحدا للاستفهام
بخلاف الوجه الاول فان ذا عليه موصولة وعائدها محذوف (قوله فعلى التقدير الاول) أي من ان ما اسم
استفهام خبر مقدم او مبتدا وذا اسم موصول خبرا ومبتدا مؤخر وقوله بحالها اي من كونها اسمية
وعلى الثاني) اي من ان ما مركبة مع ذا وجعلا اسما واحدا للاستفهام (قوله ما ذا مبتدأ) اي والمعنى اي
شيء صنعته (قوله له الصدر) والتقدير اي شيء صنعت صنعته هذا وقد ذكر بعضهم ان ما ذا من بين ادوات
الاستفهام تخرج عن الصدرية اه دماميني (قوله فالارجح الخ) اي لان الاصل في الاستفهام ان يدخل على

فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية واذا مقدمة من تأخير وما بعد اذا مبتدأ لها لانه مضاف اليه ونظير ذلك قولك يوم يسافر زيد أنا مسافر
وعكسه قوله * فبينا نحن نرقبه أتانا * اذا قدرت ألف بينا زائدة وبين مضافة للجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية والظرف مضاف
الى جملة اسمية وان قلنا العامل في اذا فعل الشرط واذا غير مضافة فصدر الكلام جملة ٣٧ فعلية قدم ظرفها كما في قولك متى تقم فانا أقوم الثاني
نحو أفي الدار زيد وأعندك
عمرو فانا ان قدرنا المرفوع
مبتدأ أو مر فوعا بمبتدا
محذوف تقديره كائن أو
مستقر فالجملة اسمية ذات
خبر في الاولى وذات فاعل
مغن عن الخبر في الثانية وان
قدرناه فاعلا باستقر ففعلية أو
بالظرف فظرفية (الثالث)
نحو يومان في نحو ما رأيته
منذ يومان فان تقديره عند
الاخفش والزجاج بيني وبين
لقائه يومان وعند ابي بكر
وأبي علي امد انتفاء الرؤية
يومان وعليهما فالجملة اسمية
لا محل لها ومنذ خبر على
الاول ومبتدا على الثاني
وقال الكسائي وجماعة المعنى
منذ كان يومان فمنذ ظرف
لما قبلها وما بعدها جملة فعلية
فعلها ماض حذف فعلها وهي
في محل خفض وقال آخرون
المعنى من الزمن الذي هو
يومان ومنذ مركبة من حرف
الابتداء وذو الطائية واقعة
على الزمن وما بعدها جملة
اسمية حذف مبتدؤها ولا
محل لها لانها صلة * الرابع
ما ذا صنعت فانه يحتمل معنيين
احدهما ما الذي صنعته
فالجملة اسمية قدم خبرها عند
الاخفش ومبتدؤها عند سيبويه والثاني اي شيء صنعت فهي فعلية قدم مفعولها فان قلت ما ذا صنعته فعلى التقدير الاول الجملة بحالها وعلى
الثاني تحتمل الاسمية بان تقدر ما ذا مبتدأ وصنعته الخبر والفعلية بان تقدر مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد
ما ذا الان الاستفهام له الصدر * الخامس نحو أبشر يهدوننا فالارجح تقدير بشر فاعلا بيهدي محذوفا والجملة فعلية

ويجوز تقديره مبتدأ وتقدير الاسمية فى أأنتم تخلقونه ارجح منه فى ابشر يهدوننا للمعادلتها للاسمية وهى أم نحن الخالقون وتقدير الفعلية فى قوله
* نقلت أهى سرت ام عادنى حلم * أكثر بحثا من تقدير هما فى بشر يهدوننا للمعادلتها الفعلية * السادس نحو قاما اخواك فان الالف ان قدرت
حرف تثنية كان التاء حرف تانيث فى قامت ٣٨ هندا واسما واخواك بدل منهما فالجملة فعلية وان قدرت اسما وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية

الافعال (قوله ويجوز تقديره مبتدأ) اى ويهدوننا خبرا فالجملة حينئذ اسمية (قوله أأنتم تخلقونه)
اى فالهمزة للاستفهام وأنتم مبتدأ وتخلقونه خبر (قوله ارجح) اعلم انه قد وجد فى هذه الآية لكل من
الاسمية والفعلية مرجح فقدر بحث الفعلية بغلبة ايلاء الفعل للهمزة والاسمية بمعادلة الاسمية لها وحينئذ فهما
متساويان وهذا لا يعارض ما ذكره من ترجيح الاسمية لان الارجحية بالنسبة الى شئ خاص وهو قوله ابشر
يهدوننا فلا تعارض (قوله لمعادلتها الخ) اى فقدر بحث الاسمية فيها بالمعادلة المذكورة بخلاف الاسمية فى
أبشر يهدوننا فانها لم ترجح وانما رجحت الفعلية فيها بغلبة ايلاء الفعل للهمزة (قوله اكثر رجحانا الخ) اى
واما جعل الجملة فى هذا اسمية فهو ضعيف جدا لوجود أمرين يقتضيان الفعلية الهمزة والتعادل بخلاف
الاسمية (قوله لمعادلتها الفعلية) اى فقد وجد للفعلية فى هذا البيت مرجحان غلبة ايلاء الفعل للهمزة والمعادلة
للفعلية بخلاف الفعلية فى ابشر يهدوننا فانها لم يوجد فيها الا مرجح واحد وهو الاول فى الآيتين المذكورتين
(قوله فعلية واسمية) اى وكذا ان قدر مبتدأ خبره محذوف وتركه لضعفه وقوله فجملتان اى جملة نعم الرجل
وجملة هو زيد (قوله مؤخرا) اى لاجل افادة الحصر وقوله الا انه اى الا ان الاولى انه أى الحال والشان
يقدر الخ (قوله ومناسبا الخ) انما كان تقديره مناسبا اولى لانه اوفى بتأدية المطلوب لدلالة ذلك المقدر حينئذ
على تلبس الفعل كله بالبسملة على وجه التبرك والاستعانة (قوله ربى) فى نسخة اللهم (قوله التاسع الخ)
فيه انه فى حالة الرفع لا يحتمل الاوجها واحدا وهو الفعلية وكذا فى حالة النصب لا يحتمل الاوجها واحدا وهو
الاسمية وحينئذ فعد هذا المثال مما ينبغى ان يفصل فى الجواب عنه لوجود الاحتمال مشكل اه دماميني
(قوله بمعنى صار) اى فهو من اخوات كان يرفع الاسم وينصب الخبر (قوله واسمها) اى اسم جاء اى
وخبرها الجاجة (قوله على معنى ما) اى لان ما واقعة على حاجة ولوراعى اللفظ لذكر (قوله الا ان الرفع
على الابتدائية) اى وانت خبر (قوله على خلاف سيبويه) اى فسيبويه يقول انهما مبتدا والاخفش
يقول انها خبر مقدم وحينئذ يكون انت خبرا على الاول ومبتدا على الثانى وموسى عطف على انت
وذلك) اى ما ذكر من الرفع بقوليه (قوله والنصب) اى نصب ما على الخبرية اى لتكون او المفعولية
اى لتصنع (قوله اذا قدرته) اى قدرت موسى فالاعراب حينئذ ما خبر مقدم او مفعول وانت فاعل او اسم
يكون وموسى مفعول معه (قوله اذ لابد من تقدير فعل حينئذ) اى حين اذ جعل موسى مفعولا معه لان
العامل فيه ما سبق من فعل او شبهه لا الواو (قوله فى الوجهين) اى الرفع والنصب (قوله الا انها لا تكون
مبتدا) اى لان كيف معناها على اى حالة وحينئذ فلا يصح وقوعها مبتدا (قوله فليس للرفع الا توجيه واحد)
اى وهو الخبرية فتكيف خبر مقدم وانت مبتدا مؤخر وموسى عطف على انت (قوله واما النصب فيجوز
كونه على الخبرية او الحالية) كونه على الخبرية بتقدير أن يجعل انت اسما لتكون محذوفة اى كيف تكون
فلما حذف تكون وحدها ابرز الضمير المستكن فيها وقوله او الحالية اى بتقدير توجد وموسى على وجه
النصب مفعول معه (قوله فالارجح الفعلية) اى يجعل زيد قاما لمحذوف يفسره المذكور (قوله ومما
يرجح فيه الفعلية) هذا خارج عن المعطوف فلو جعله تسعا حادى عشر كان اولى لان هذا محتمل للوجهين
(قوله موسى اكرمه) اى فاكرمه جملة طلبية لضعف كونها خبرا عن موسى فالراجح حينئذ جعل موسى

قدم خبرها * السابع نحو نعم الرجل زيد فان قدر نعم الرجل خبرا عن زيد فاسمية كما فى زيد نعم الرجل وان قدر زيد خبر المبتدا محذوف فجملتان فعلية واسمية * الثامن جملة البسملة فان قدر ابتدائى باسم الله فاسمية وهو قول البصريين أو ابدأ باسم الله ففعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور فى التفاسير والاعاريب ولم يذكر الزمخشرى غيره الا انه يقدر الفعل مؤخرا ومناسبا لما جعلت البسملة مبدأ له فيقدر باسم الله اقرأ باسم الله أحل باسم الله ارتحل ويؤيده الحديث باسمك ربى وضعت جنبى * التاسع قولهم ما جاءت حاجتك فانه يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية وبنصبها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثانى ما مبتدأ واسمها ضمير ما وانت جملا على معنى ما وحاجتك خبرها ونظير ما هذه ما فى قولك ما أنت وموسى فانها أيضا تحتمل الرفع والنصب الا أن الرفع على الابتدائية او الخبرية على خلاف سيبويه والاخفش وذلك اذا قدرت موسى عطفا على أنت والنصب على الخبرية او المفعولية وذلك اذا قدرته مفعولا معه اذ لابد من تقدير فعل حينئذ أى ما تكون أو ما تصنع ونظير ما هذه فى الوجهين على اختلاف التقديرين كيف فى نحو كيف أنت وموسى الا انها لا تكون مبتدأ ولا مفعولا به فليس للرفع الا توجيه واحد وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية * العاشر الجملة المعطوفة من نحو قعد عمرو وزيد قام فالارجح الفعلية للتناسب وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين ومما يرجح فيه الفعلية نحو موسى اكرمه

ونحو زيد ليقم وعمرو لا يذهب بالجزم لان وقوع الجملة الطلبية خبرا قليل واما نحو زيد قام فالجملة اسمية لا غير لعدم ما يطلب الفعل هذا قول
الجمهور وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الاضمار والتفسير والكوفيون ٣٩ على التقديم والتاخير فان قلت زيد قام

مفعولا لفعل محذوف (قوله زيد ليقم) اى فليقم جملة طلبية وجملة لا يذهب طلبية فلا يجعلان خبرا فيعرب
زيد وعمرو فاعلان لمحذوف (قوله وعمرو لا يذهب) اى فالتقدير لا يذهب عمرو لا يذهب وكذا ما قبله (قوله
فالجملة اسمية) اى فزيد مبتدا وقام خبر (قوله والكوفيون الخ) اى لانه يجوز عندهم تقدم الفاعل
(قوله عند الجمهور) اى ويجرى فيها خلاف الكوفيين وابن مالك ومن معه (قوله محتملة لهما) اى لان
جملة وعمرو قعد يحتمل جعلها فعلية ان عطف على جملة قام ويحتمل جعلها اسمية ان عطف على جملة زيد قام
(قوله الى الصغرى والكبرى) فى نسخة الى صغرى وكبرى وهى المناسبة لقوله فيما يأتى وانما قلت صغرى
وكبرى الخ (قوله والصغرى الخ) على هذا زيد قائم وقام زيد ليست صغرى ولا كبرى فالقسمة غير حاصرة
(قوله المبنية) أى التى هى خبر عنه (قوله فى المثالين) ففى المثال الاول وقعت الصغرى فعلية وفى الثانى
وقعت اسمية (قوله كبرى لا غير) أى لان الخبر فيها جملة (قوله صغرى لا غير) أى لانها مبنية على المبتدا
اى مخبر بها عنه (قوله باعتبار غلامه منطلق) أى باعتبار ان الخبر فيها جملة وهى غلامه منطلق (قوله صغرى
باعتبار جملة الكلام) المناسب باعتبار وقوعها خبرا عن المبتدا الذى هو زيد (قوله لكن أنا هو الله ربى)
أى فلكن حرف استدراك وأنا مبتدأ أول وهو مبتدأ ثان والله مبتدأ ثالث وربى خبر الثالث
والثالث وخبره خبر الثانى والثانى وخبره خبر الاول وليس فى الله ربى رابط لانه عين المبتدا فالجملة بتمامها
كبرى لا غير والله ربى صغرى لا غير وهو الله ربى كبرى بالنظر لالله ربى وصغرى نظرا للمبتدا الاول (قوله اذا
لم يقدر الخ) أى فان قدر كذلك فهى جملة كبرى فقط والخبر جملة صغرى فقط ولا يتاتى أن تكون محتملة
للصغرى والكبرى لان ذلك لا يكون الا اذا وجد ثلاث مبتدآت (قوله اعتباطيا) أى لا لعلة (قوله وقيل
حذفا الخ) قدر دهذا المصنف سابقا بان ما حذف لعلة كالالف هنا كالثابت فيمنع من ادغام ما قبله فيما
بعده بخلاف ما لو كان الحذف اعتباطيا فكأنه لم يوجد أصلا (قوله ما فسرت به الجملة الكبرى) أى بانها
الاسمية التى خبرها جملة (قوله بالفعل) أى وحينئذ فالكبرى يصح أن تكون فعلية نحلا فالظاهر كلامهم
(قوله بالفعل) أى الفعل الناسخ اذا كان الخبر فى الاصل جملة ويلى هذا فنعرفها بانها ما كان الخبر فيها جملة
ولو بحسب الاصل او نقول هى الجملة الاسمية التى خبرها جملة والفعلية التى فعلها ناسخ والخبر فيها بحسب الاصل
جملة (قوله فعلى أفعل) أى الذى هو مؤنث افعل وحاصل الكلام أن أفعل التفضيل ان جرد من ال والاضافة
يجب افراده وتذكيره وجرا لمفضل عليه بمن ولا يجوز فيه المطابقة فلا يجوز أن تقول امرأة فضلى ولا امرأتان
فضليان ولا نساء فضليات ولا رجلان أفضلان ولا رجال أفضلون بل تقول رجل أو امرأة أو رجلان أو امرأتان
أو رجال أو نساء أفضل من كذا فان عرف أو أضيف طابق موصوفه فتقول بالمرأة الفضلى أو فضلى النساء
والمرأتان الفضليان والنساء الفضليات وكذا الباقى اذا علمت هذا تعلم أن قولهم جملة صغرى أو كبرى مثل
امرأة فضلى وهو ممنوع وأجاب المصنف عنه (قوله كأن صغرى الخ) اى فحقه كان الصغرى والكبرى (قوله
فواقعها) جمع فاقعة وفى نسخة فقاقعها جمع قفاعة والمراد بها النفاخة التى تكون على وجه الماء من شدة
تحركه أو غليانه بالنار اى كان القفاع الصغيرة والكبيرة على وجه الخمر درر على ارض من ذهب (قوله وقول
بعضهم) اى فى الجواب عنه (قوله وانهما مضافان) اى فالاصل صغرى فواقعها وكبرى فواقعها فحذف من
الاول لدلالة الثانى ومن الثانى لدلالة الاول وانهما معا مضافان للموجود كما قيل بكل من ذلك (قوله لا تقحم فى
الايجاب) اى وهنا موجب ومجرور هما معرفة (قوله ولكن الخ) جواب عن البيت وعن كل كلام مثله

وعمرو قعد عنده فالاولى اسمية عند الجمهور والثانية محتملة لهما على السواء عند الجميع

(انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى)

الكبرى هى الاسمية التى خبرها جملة نحو زيد قام أبوه وزيد أبوه قائم والصغرى هى المبنية على المبتدا كالجملة الخبر بها فى المثالين وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو زيد ابوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير لانها خبر وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام ومثله لكنا هو الله ربى اذ الاصل لكن أنا هو الله ربى ففيها أيضا ثلاث مبتدآت اذا لم يقدر هو ضمير الله سبحانه ولفظ الجلالة بدل منه أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب بل قدر ضمير الشأن وهو الظاهر ثم حذفت همزة أنا حذفا اعتباطيا وقيل حذفا قياسيا بأن نقلت حركتها ثم حذفت ثم أدغمت نون لكن فى نون أنا
*(تنبيهان) * الاول ما فسرت به الجملة الكبرى هو مقتضى

كلامهم وقد يقال كما تكون مصدرة بالمبتدا تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم أبوه * الثانى انما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم وانما
الوجه استعمال فعلى افعل بأل أو بالاضافة ولذلك لحن من قال كان صغرى وكبرى من فواقعها * حصباء درعلى ارض من الذهب وقول بعضهم
ان من زائدة وانهما مضافان على حد قوله * بين ذراعى وجبهة الاسد * يرده أن الصحيح ان من لا تقحم فى الايجاب ولا مع تعريف المجرور ولكن

ربما استعمل أفعل التفضيل الذى لم يرد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا قال اذا غاب عنكم أسود العين كنتم * كراما وأنتم ما أقام الأعاظم

أى لئام فعلى هذا يخرج البيت وقول النحويين وكذلك قول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها

ولهذا النوع أمثلة أحدها نحو أنا آتيك به ٤٠ اذ يحتمل آتيك أن يكون فعلا مضارعا ومفعولا وأن يكون اسم فاعل ومضافا اليه ممثل

وانهم آتيهم عذاب وكلهم آتيه يوم القيامة فردا ويؤيده أن أصل الخبر الافراد وان جمزة تميل الالف من آتيك وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من الهمزة الثانى نحو زيد فى الدار اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر الثالث نحو انما أنت سير اذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر وينبغى أن يجرى هنا الخلاف الذى فى المسئلة قبلها الرابع زيد قائم ابوه اذ يحتمل أن يقدر أبوه مبتدأ وان يقدر فاعلا بقائم * (تنبيه) * يتعين فى قوله

ألا عمر ولى مستطاع رجوعه تقدير رجوعه مبتدأ ومستطاع خبره والجملة فى محل نصب على انها صفة لالف الا التى للتمنى لاخبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا فاذا قيل الاماء كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم وانما تم الكلام بذلك جملا على معناه وهو أتمنى ماء وكذلك يمتنع تقدير مستطاع خبرا ورجوعه فاعلا لما ذكرنا ويمتنع أيضا تقدير مستطاع صفة على المحل أو تقدير مستطاع رجوعه جملة فى موضع رفع على انها صفة على المحل اجراء لا لا مجرى ليت فى امتناع مراعاة محل اسمها وهذا أيضا قول سيبويه فى الوجهين وخالفه المبرد فى المسئلتين المازنى

(قوله مع كونه مجردا) اى من أل والاضافة (قوله الاتم) الشاهد فيه انه جمع الام على غير بابه لاجمع لتميم وجمعه مع انه مجرد من ال مراعاة لقوله اتتم لعدم قصد المفاضلة (قوله فعلى هذا يتخرج البيت) اى بحيث يقال انه ليس مرادا بى نواس فى البيت التفضيل بل مراده فقاعة صغيرة من الخمر وفقاعة كبيرة من الخمر (قوله وقول النحويين) اى جملة صغرى وكبرى (قوله ان يكون فعلا مضارعا) اى والاصل أأتيك ابدلت الهمزة الثانية الفا لوقوعها ساكنة اثر همزة وعلى هذا الاحتمال تكون جملة كبرى بخلاف الاحتمال الذى بعده فانها تكون جملة لا صغرى ولا كبرى (قوله مثل الخ) تنظير فى الاحتمال الثانى (قوله ويؤيده) اى يؤيد كون آتيك اسم فاعل (قوله وان جمزة تميل الالف) اى فهذا دليل على انه اسم فاعل لان عليه الالف تكون اصلية ولا يجوز زلة الالف الا اذا كانت أصلية وأما على جعله فعلا تكون الالف بدلا عن الهمزة والالف المبدلة لانتمال (قوله نحو زيد فى الدار) اى فعلى الاحتمال الاول يكون الكلام جملة كبرى وعلى الثانى لا يكون جملة كبرى ولا صغرى بل غيرهما وكذا يقال فى المثال الثالث (قوله وينبغى ان يجرى هنا) اى فى الاولوية (قوله الخلاف الذى فى المسئلة قبلها) وهو انه هل يقدر المحذوف اسم فاعل لان الاصل فى الخبر الافراد او يقدر العامل فى سير افعلا لانه الاصل فى العمل وقوله فى المسئلة قبلها اى مسئلة عامل الظرف الواقع خبرا وانما احال عليه ولم يتقدم له لشهرة هذا الخلاف فى تلك المسئلة (قوله فى المسئلة قبلها) وهى قوله الثالث نحو زيد فى الدار (قوله ابوه مبتدا) اى مؤخرا وقائم خبره مقدم وحينئذ فيكون الكلام جملة كبرى (قوله فاعلا بقائم) أى وحينئذ فليس الكلام جملة كبرى ولا صغرى بل غيرهما (قوله تنبيه الخ) انما أتى بهذا التنبيه عقب ما قبله لتوهم ان قوله ألا عمر ولى الخ جملة كبرى لان عمرا فى الاصل مبتدأ وقوله مستطاع رجوعه خبر فحينئذ يكون مستطاع رجوعه جملة صغرى وقوله ألا عمر الخ جملة كبرى فدفع المصنف هذا التوهم بانها ليست جملة كبرى أصلا (قوله ألا عمر الخ) الهمزة للاستفهام ولا اصلها النافية للجنس ثم لما دخلت عليها همزة الاستفهام صارت للتمنى فحينئذ يكون لها اسم وليس لها خبر وعمرا اسمها مبنى معها على الفتح وقوله مستطاع رجوعه جملة فى محل نصب صفة لعمر نظرا للفظا فى الحالة العارضة لا صفة على المحل والا كانت فى محل رفع (قوله والجملة فى محل نصب) أى والاصل أتمنى عمرا موصوفا بكونه رجوعه مستطاع (قوله لا فى محل رفع) أى حتى تكون الجملة كبرى (قوله فاعلا) الاولى نائب فاعل لان مستطاع اسم مفعول (قوله صفة على المحل) أى ورجوعه نائب فاعل (قوله جملة) أى من مبتدا وهو رجوعه وخبر وهو مستطاع (قوله فى امتناع مراعاة محل اسمها) أى قبل دخول الناسخ وانما امتنع مراعاة المحل لكون الناسخ هنا أزالها عن حالها الاصلى بالمرة من الاعراب وهو ظاهر وصيرا الكلام انشاء بعدان كان خبرا فالمحل قد زال بالا والحاصل أن سيبويه راعى أمورا ثلاثة فراعى معنى الا وهو أتمنى فقال لا خبر لها واعتبر اصل لا وهو أنها نافية للجنس فجعل لها اسما ونظر لكونها فى معنى ليت وان لها اسما فمنع الوصف مراعاة لمحل اسمها (قوله فى الوجهين) أى وجهى الوصفية على المحل (قوله وخالفه فى المسئلتين الخ) أى فجوز جعل مستطاع رجوعه جملة فى محل رفع خبرا للا والكلام حينئذ جملة كبرى وجوز جعل مستطاع صفة لعمر على المحل ورجوعه نائب فاعل اوان الجملة فى محل رفع صفة على المحل وخبر لا محذوف على الوجهين (قوله اسمية الصدر فعلية العجز) أى فاذا نظرت اصدرها وجدته جملة اسمية واذا نظرت لعجزها وجدته جملة فعلية (قوله فى نحو ظننت زيدا أبوه قائم) اى وهى فعلية الصدر اسمية العجز (قوله وذات الوجه نحو زيد أبوه قائم ومثله على ما قدمنا نحو ظننت زيدا يقوم أبوه * (الجمل التى لا محل لها من الاعراب) * وهى سبع وبدأ بأولها

لانم الم تحل محل مفرد وذلك هو الاصل فى الجمل * فالاولى الابتدائية وتسمى أيضا المستأنفة وهو أوضح لان الجملة الابتدائية تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدا ولو كان لها محل ثم الجمل المستأنفة نوعان أحدهما الجملة المفتتح بها النطق كقولك ابتداء زيد قائم ومنه الجمل المفتتح بها السور والثانى الجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله وقوله تعالى قل سأتلو ٤١ عليكم منه ذكرا انا مكنا له فى الارض ومنه جملة العامل الملغى لتأخره نحو زيد قائم أظن فاما العامل الملغى لتوسطه نحو زيد أظن قائم فجملته أيضا لا محل لها الا انها من باب جمل الاعتراض ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قوله تعالى هل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام قوم منكرون فان جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره فماذا قال لهم ولهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف عليها وفى قوله تعالى سلام قوم منكرون وان جملتان حذف خبر الاولى ومبتدأ الثانية اذ التقدير سلام عليكم أنتم قوم منكرون ومثله فى استئناف جملة القول الثانية ونبئهم عن ضيف ابراهيم اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال انا منكم وجلون وقد استوفيت جملتا القول فى قوله تعالى ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام ومن الاستئناف البيانى ايضا قوله

زعم العواذل انتى فى غمرة

الصدر اسمية العجز (قوله وذات الوجه) اى وهى التى كل من صدرها وعجزها اسم او فعل

* (الجمل التى لا محل لها من الاعراب) *

(قوله تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدا ولو كان لها محل) أى وهذا غير مراد وذلك كما فى جاءنى زيد وبيده على رأسه فان جملة بيده على رأسه ابتدائية بهذا المعنى ولها محل (قوله تطلق أيضا) اى كما تطلق على الجملة التى ابتدئ بها الكلام سواء صدرت بمبتدأ أو بفعل ولا محل لها من الاعراب وبهذا المعنى هو المراد والحاصل أن الابتدائية تطلق على أمرين أحدهما مراد والثانى غير مراد فلذا كانت التسمية بالاستئنافية أوضح لانها نص فى المعنى المراد (قوله تطلق أيضا الخ) وأيضا الابتدائية يتوهم قصرها على المفتتح بها النطق (قوله المفتتح بها النطق) وهذه تسمى مستأنفة استئنافا تاما (قوله المفتتح بها السور) نحو انا أنزلناه فى ليلة القدر انا فتحنا لك (قوله المنقطعة) اى لفظا ومعنى فمثال المنقطعة لفظا ما مثل به المصنف فان رحمه الله منقطعة لفظا لانه ليس هنا حرف يوصلها بما قبلها وأما فى المعنى فان الرحمة مرتبطة بالموت ومثال المعنى ثم يعيده من قوله أولم يروا كيف يبدأ الله الخلق ثم يعيده فان الاعادة منقطعة عما قبلها لفظا لان الاعادة لم تقع حتى يحملوا على الاقرار برؤيتها ولم يس انقطاعا لفظيا بل متصلة فيه لان ثم للعطف والضم (قوله المنقطعة عما قبلها) المراد بانقطاعها عما قبلها عدم تعلقها بما قبلها تعلقا صناعيا باتباع أو اخبار او حالية سواء كان هناك انقطاع فى المعنى أو فى اللفظ فقط فلا يضر الارتباط معنى بغير ذلك فيدخل فى ذلك جملة آمن الناس من قوله تعالى كما آمن الناس وان ارتبطت من حيث التشبيه فالارتباط معنى لا يستلزم تخلية الاعراب الا من جملة الصلة (قوله رحمه الله) اى فجملة رحمه الله منقطعة عما قبلها لانها انشائية (قوله الا لانها من باب جمل الاعتراض) أى لا من جمل الاستئناف التى كلامنا فيها فلا ترد هنا (قوله ويخص البيانيون الاستئناف الخ) أى واما النحاة فقالوا هى المقتطعة عما قبلها سواء كانت جوابا عن سؤال ام لا فالاستئناف عندهم اعم (قوله فان جملة القول الثانية) وهى قال سلام (قوله ولهذا) اى لاجل انقطاعها (قوله فلم تعطف عليها) تفسير لقوله فصلت لما بين الجملتين من شبه كمال الانقطاع وامتداخول واو الاستئناف على الجملة المستأنفة فلا يمتنع على الاظهر نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا آية بعدما كان للنبى الآية فانه جواب عما يقال كيف استغفر ابراهيم لابيه ومن منع دخول الواو مطلقا على الجملة المستأنفة قال الاستئناف البيانى ما كان جوابا لسؤال عن شئ مصرح به فى الجملة الاولى وليس هذا منه تامل (قوله قال انا منكم وجلون) هذا محل الشاهد فانه جواب عما يقال ماذا قال لهم حين سلموا عليه (قوله قالوا سلاما) اى ماذا قالوا له فاجاب وقال قالوا سلاما ثم سأل وقيل ماذا قال لهم فاجاب وقال قال سلام (قوله العواذل) جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة واذا ذكر الضمير لجمع عاذل لان فاعلا يجمع على فواعل (قوله رجال) فاعل لمحذوف اى يسبحه رجال وهو جواب عن سؤال تقديره من يسبح (قوله فمن فتح باء يسبح) اى وهو شعبة وامامن كسرها فرجال فاعل يسبح المذكورة فليس قوله رجال جملة (قوله انه صفة) اى فتكون الجملة فى محل جر وقوله أو حال اى فتكون فى محل نصب (قوله انه صفة) أى على قاعدة الجمل بعد النكرات وقوله او حال أى لوجود المسوغ وهو الوصف بمجرد (قوله من شيطان لا يسمع) أى موصوف بكونه

(٦ - دسوقى نى) صدقوا ولكن غيرنى لا تجلى فان قوله صدقوا جواب لسؤال تقديره أصدقوا أم كذبوا ومثله قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال فيمن فتح باء يسبح * (تنبيهات) * الاول من الاستئناف ما قد يخفى وله أمثلة كثيرة أحدها لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملا الاعلى فان الذى يتبادر الى الذهن انه صفة لكل شيطان أو حال منه وكل منهما باطل اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع وانما هى

للاستئناف النحوي ولا يكون استئنافا بيانيا لفساد المعنى أيضا وقيل يحتمل أن الاصل لئلا يسمعوا ثم حذفت اللام كما في جئتك أن

تكرمني ثم حذفت أن فارتفع الفعل كما في قوله

* ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى * فيمن رفع أحضر واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين (فان قلت) اجعلها حالا مقدرة أي وحفظا من كل شيطان مارد مقدرا عدم سماعه أي بعد الحفظ (قلت) الذي يقدر وجوده معنى الحال هو صاحبها كالمرور به في قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا أي مقدرا حال المرور به أن يصيد به غدا والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه الثاني انا نعلم ما يسرون وما يعلنون بعد قوله تعالى فلا يحزنك قولهم فانه ربما يتبادر للذهن انه محمي بالقول وليس كذلك لان ذلك ليس مقولا لهم الثالث ان العزة لله جميعا بعد قوله فلا يحزنك قولهم وهي كالتي قبلها وفي جمال القراء للسخاوي أن الوقف على قولهم في الآيتين واجب والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب الرابع ثم يعيده بعد قوله أولم يروا كيف يبدأ الله الخلق لان اعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها ويؤيد الاستئناف فيه قوله تعالى على عقب ذلك قل سيروا في الارض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة * الخامس زعم أبو حاتم ان من ذلك تثير الارض فقال الوقف على ذلول جيد ثم يبتدئ تثير الارض على الاستئناف ورده أبو البقاء بأن ولا انما تعطف على النفي

الواو من ولا عاطفة على مثبت وفيه تسمح لان العاطف الواو وحدها فالاولى الواو الداخلة على لا لا تعطف الا على منفي (قوله و بانهم الو أثارت الارض) أي أثارت غبارها وهيجتها وقوله كانت ذلولا أي مذللة للحرث لانها لا تثير الغبار من الارض الا اذا علفت في المحراث ومتى علقت فيه كانت مذللة وقد حكم أولا بانها ليست ذلولا فجعلها استئنافا فتناقض (قوله ولا يلتفت) أي وكذا زيد يصوم ولا يقعد والاولى أن يمثل بهذا الظهور أن الواو عاطفة بخلافها في المثال الذي ذكره فانها تحتمل أنها للحال (قوله والثاني الخ) أي ويرد اعتراضه الثاني ويرد أيضا بان المعنى أنها تثير الارض من بطرها في قوة المشي (قوله وانما وجه الرد) أي على أبي حاتم وحاصل الرد انا لا نسلم ان ذلك من عجائبها لعدم ورود ذلك في خبر أي حديث ولكن اعترض على المصنف بانه لا يلزم من كونه لم يبلغك خبر بان ذلك من عجائبها انه لم يرد خبر بذلك في الواقع اذ أبو حاتم ثقة في النقل فلا يفسر الا بسند (قوله من عجائبها) أي فهي تثير الارض وليست مذللة للحرث وهذا بخلاف غيرها من البقر فانه لا يثير غبار الارض الا اذا كان مذللا (قوله و بانهم انما كافوا بامر موجود الخ) حاصله انه يلزم على قوله بالاستئناف ان البقرة التي أمر وا بذبحها متصفة بامر خارق للعادة وهو جعلها بين كونها غير ذلول و بين اثارتهم الارض فيلزم عليه تكليفهم بامر خارق للعادة مع أنهم انما كافوا بامر موجود ويرد هذا الاعتراض بانهم كافوا بذبح بقرة موجودة الا انها متصفة بامر خارق للعادة لانهم لما شددوا شدد عليهم فالتكليف ليس بامر خارق للعادة وهو الجمع بين الوصفين (قوله و بانه كان يجب الخ) هذا رد للاستئناف في حد ذاته وقوله في ذلول في نسخة لا ذلول أي بعده (قوله تكرارا لا في ذلول) أي تكرارا لا الواقعة في ذلول أي الداخلة عليه فقوله في ذلول صفة للا لا تعلق بتكرار (قوله بعد الاستئناف) أي فهو كلام منقطع عما قبله وقد يقال هو جار على كلام الكوفيين وصرح به السخاوي من أن لا قد تستعمل بمعنى غير فلا يجب تكرارها نحو غضبت من لا شيء وجئت بلا زاد أو على قول المبرد ومن وافقه أن لا لا يجب تكرارها في الصفات (قوله الثاني) أي من التنبيهات (قوله وهو نوعان) أي واللفظ المحتمل نوعان (قوله نعم الرجل زيد) فان جعلت زيدا مبتدأ وما قبله خبرا كان زيد لفظا غير مستأنف وان جعلته خبر المحذوف أي هو زيد كان مستأنفا وعبر المصنف باللفظ لان المحتمل قد لا يكون جملة كزيد في المثال المذكور فانه على الاحتمال الاول مفرد و جملة على الثاني (قوله والثاني ما) أي لفظ أو جمل على الاستئناف (قوله الى ذلك) أي تقدير (قوله لا تتخذوا بطانة) أي أصفياء تظهر ونهم على سركم وهو الاقرب أي لا يتبعونكم (قوله وما تخفي صدورهم أكبر) كان عليه ان يزيد قد بينا لكم الآيات لان قول الزمخشري أن تكون مستأنفات أي الجمل الثلاث أعني لا يألونكم خبالا وقد بدت البغضاء من أفواههم وقد بينا لكم الآيات وأما قوله وما تخفي صدورهم فجملة حالية لا تعد والحاصل أن الزمخشري بعد أن ذكر ان الجملتين يصح أن تكونا صفتين ذكر أن الاولى أن تكون الجمل الثلاث مستأنفات وانما لم يعدوا واما عنتم جملة منها لانها بيان لقوله لا يألونكم خبالا (قوله والابلغ أن تكون مستأنفات) أي استئنافا نحويا أو بيانيا ووجه الابلغية أن بيان التعليل أكثر فائدة وأيضا الوصفية توهم أن البطانة من الذين قد تتصف بهذه الصفة وقد لا مع أنها كذلك دائما (قوله على وجه التعليل) اي لانهم لا يألونكم خبالا أي لا يمنعونكم من الخبال اي من الفساد بدليل انهم يودون عنتكم أي شدة ضرركم ولانه قد بدت البغضاء من أفواههم لكم والحال أن ما تخفيه صدورهم من البغضاء أعظم مما أبدته أفواههم فقوله وما تخفي صدورهم أكبر جملة حالية وقوله وداوا عنتم بيان لما قبله وأما قد بينا لكم الآيات فيحتمل أنه استئناف كلام وانه علة للنهي أيضا أي لانا بينا لكم الآيات الدالة على وجوب معاداة من عادانا والحاصل أن الزمخشري جوز أن تكون الجملتان الاوليان صفتين وهما قوله لا يألونكم خبالا وقوله قد بدت البغضاء وجوز جعلهما مستأنفتين علة للنهي وأما قوله قد بينا لكم الآيات الخ فهو مستأنف على كل حال اما علة للنهي أو منقطع عما قبله لفظا ومعنى (قوله على

وبانهم الو أثارت الارض كانت ذلولا ويرد اعتراضه الاول صحة مررت برجل يصلي ولا يلتفت والثاني ان أبا حاتم زعم أن ذلك من عجائب هذه البقرة وانما وجه الرد ان الخبر لم يأت بان ذلك من عجائبها وبأنهم انما كافوا بامر موجودا لا بامر خارق للعادة وبأنه كان يجب تكرار لا في ذلول اذ لا يقال مررت برجل لا شاعر حتى تقول ولا كاتب لا يقال قد تكررت بقوله ولا تسقي الحرث لان ذلك واقع بعد الاستئناف على زعمه * الثاني قد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيره وهو نوعان احدهما ما اذا احتمل على الاستئناف احتيج الى تقدير جزء يكون معه كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد والثاني ما لا يحتاج فيه الى ذلك لكونه جملة تامة وذلك كثير جدا نحو الجملة المنفية وما بعدها في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر قال الزمخشري الاحسن والابلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل

للنهى عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين ويجوز أن يكون لا يألونكم وقد بدت صفتين اى بطانة غير مأمونة فسادا بادية بغضاؤهم ومنع الواحدى هذا الوجه لعدم حرف العطف بين الجملتين وزعم انه لا يقال لا تتخذ صاحبا يؤذيك أحب مفارقتك والذى يظهر ان الصفة تتعدد بغير عاطف وان كانت جملة كما فى الخبر نحو الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان وحصل للامام فخر الدين فى تفسير هذه الآية سهو فانه سأل ما الحكمة فى تقديم من دونكم على بطانة ٤٤ وأجاب بان محط النهى هو من دونكم لا بطانة فلذلك قدم الاهم وليست التلاوة كما ذكر

وجه التعليل للنهى) ليس المراد أن المجموع علة واحدة للنهى بل كل واحد علة مستقلة وترك العاطف تنبيها على الاستقلال ويجوز أن يكون كل واحد علة لما قبله (قوله بطانة) أى أولياء وترك المصنف ردوا ما عتم لما علمت أنها توكيد وبيان لما قبله (قوله من دون المسلمين) أى من غيرهم (قوله ويجوز الخ) هذا هو الذى صدر به الزمخشرى فقال يجوز أن يكون لا يألونكم وقد بدت صفة والاحسن الخ فقد ذكر فى جانب الصفة الجملتين الاولين وذكر فى الاستئناف الثلاثة (قوله أحب) اى بدون العاطف أى وانما يقال وأحب بالواو (قوله كما فى الخبر) أى لان الصفة محكوم بها فى المعنى (قوله كما ذكر) أى بل التلاوة تقديم البطانة على قوله من دونكم (قوله وانما هى فى سورة المؤمنون) اى واما سورة الانبياء فليس فيها الفظ زبرا بل التلاوة وتقطعوا أمرهم بينهم كل الينا راجعون (قوله وترك تفسيرها الخ) أى اعتقادا أنها انما هى فى الانبياء لا فى المؤمنون (قوله لخصا من تفسيره اعرابا) أى لخص كل منهما اعرابا وهما السفاقسى وشهاب الدين الحلبى المعروف بالسمين (قوله من نحو قولك) أى من كل تركيب وقع الفعل المضارع فيه مرفوعا بعد الشرط (قوله على اضمار الفاء) أى وجوبا والتقدير فانا أقوم فالجملة اسمية فترتبط بالفاء وليست مستأنفة لانها جواب الشرط (قوله وسيبويه يرى الخ) قال الرضى لا تحتاج لاحد هذين المذهبين اصلا بل نجعل نفس يقوم جوابا لان ولا تقديم ولا تأخير ولا حذف وانما رفع الجزاء لضعف أداة الشرط بحيلولة فعل الشرط غير معمول لفظا بينها وبين الجواب فلما لم تعمل فى الشرط لفظا مع أنه بلصقها لم تعمل فى الجزاء اصلا لبعده عنها فالاداة لم تعمل الا فى فعل الشرط محلا (قوله مؤخر من تقديم) أى فهو فعل مضارع مرفوع وهو دليل الجواب لان حقه التقديم والجواب محذوف أى أقم دل عليه أقوم المذكور فالجملة على هذا مستأنفة (قوله ويؤيده) وجه التأييد ان معنى الشرط يكثر معه حذف الجواب (قوله وينبنى على هذا) أى الخلاف من كون أقوم جواب الشرط وانه ليس مستأنفا وانه ليس جواب الشرط بل دليل الجواب وانه مؤخر من تقديم فهو مستأنف (قوله كما يجوز الخ) أى لان محله التقديم فهو منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور (قوله لا يجوز الجزم) أى لان محله التقديم فهو مرفوع وليس محله التأخير على أنه جواب حتى يجزم (قوله على محل الفاء المقدرة وما بعدها) فيه تسمح حيث جعل المحل للجملة والفاء وأدخل الفاء فى المحل مع أن المحل انما هو للجملة التى بعدها فقط كما يدخلون حرف الجر مع المجرور مع ان المحل للمجرور فقط (قوله الثانى) أى من أمثلة الجمل التى اختلف فى كونها مستأنفة أولا (قوله وليس بشئ لعدم الرابط) أى فى قولك مذ يومان لان معنى الجملة المذكورة مدة انتفاء الرؤية يومان أو بينى وبين لقائه يومان وعلى كل حال فالجملة ليس فيها رابط لا واو ولا ضمير وقول بعض ان فيه رابطا بحسب المعنى اذ الاصل بينى وبين لقائه فقد وجد ضمير فالظاهر أنه لا يكفى وأنه لا بد من الرابط اللفظى (قوله لعدم الرابط) يعنى رابط جملة الحال المعهود وهو الواو أو الضمير فيها (قوله ما أمد ذلك) أى انتفاء الرؤية (قوله جملة افعال الاستثناء) أى فى نحو قولك قام القوم ليس زيدا أو خلا زيدا الخ (قوله ليس ولا يكون الخ) بدل من افعال الاستثناء (قوله حال) أى لان الجمل بعد المعارف كالقوم أحوال (قوله اذا المعنى) أى فى الجميع (قوله

واوجبه ابن عصفور فان قلت جاء فى رجال ليسوا زيدا فالجملة صفة ولا يمتنع عندى أن يقال ٤٥ جاؤنى ليسوا زيدا على الحال الرابع الجملة

وأوجبه ابن عصفور) أى لعدم الرابط فى الجملة الحالية (قوله فالجملة صفة) أى لان الجمل بعد النكرات صفات (قوله فى موضع جر بحتى) اى بناء على ان حتى الابتدائية كما هو موضوع الخلاف تكون جارة خلافا للجمهور القائلين ان حتى متى كانت ابتدائية امتنع ان تكون عاملة للجر فى الجملة وعلى كلام ابن درستويه فالفرق بين حتى الجارة والابتدائية اذا اجتمعت الجر مع كون كل عاملا للجر ان الاولى الداخلة على المفرد والثانية الداخلة على الجملة وأما على كلام الجمهور فالابتدائية لا تعمل جرا لا لفظا ولا محلا

(الجملة الثانية المعترضة)

(قوله المعترضة بين شيئين) أى متلازمين لافادة الكلام المعترضة فى اثنائه تقوية أى توكيدا وقوله وتسديدا مرادف لما قبله (قوله أو تحسينا) أى فهى لمجرد تزيين اللفظ ولا تفيد تقوية أى توكيد لما قبلها (قوله بين الفعل ومرفوعه كقوله الخ) أى بناء على أن شجا فعل ويحتمل انه مصدر مضاف مبتدأ وربع خبره (قوله شجا) فعل ومفعول وربع فاعل وتمامه * ولم تعبأ بعذل العاذلينا * (قوله أظن) هذه جملة معترضة بين الفعل والفاعل أفادت التقوية لانه حين يقال شجا ربع الظاعنين يحتمل أن ذلك مظنون أو متوهم فأخبر انه مظنون (قوله وشجا مفعوله الثانى) أى هذه الجملة مفعول ثان وقوله وفيه اى فى شجا (قوله راجع اليه) اى الربع وعلى رواية النصب هذه لا اعتراض فى البيت (قوله والحوادث) الواو للاعتراض وتسمى استئنافية لان هذه الجملة منقطعة عما قبلها (قوله ولا عزل) أى ليسوا خالين من السلاح وقبله

وقائلة ما باله لا يزورنا * وقد كنت عن تلك الزيارة فى شغل

أسر رجل من بنى عجل رجلا من دارم فقال هذه الابيات فأطلقه وتمامها

لعلهم وان يمطرونى بنعمة * كما صاب ماء المزن فى البلد المحل

فقد ينعش الله الفتى بعد عثرة * ويصطنع الحسنى سراة بنى عجل

(قوله وهو الظاهر) اى الاعتراض بين الفعل ومرفوعه هو الظاهر فى قوله الخ (قوله ألم يأتيك والانباء تنمى الخ) بعده

وبجلسها على القرشى تشرى * بادراع واسياف حداد

وبنو زياد الربيع بن زياد واخوته أخذوا القيس درعا فاستاق قيس ابل الربيع بمكة وباعها لعبد الله بن جدعان وهو مراده بالقرشى بدروع وسيوف (قوله والانباء) اى الاخبار (قوله على أن) اى بناء على أن الباء زائدة فى الفاعل أى فما مرفوع الحل على الفاعلية ومجرور بالباء الزائدة (قوله فاعمل الثانى) أى بدليل انه قرنه بالباء (قوله فلا اعتراض ولا زيادة) اى لان تنمى يتعدى بالباء (قوله اذ الانباء) اى الاخبار وقوله تنمى اى تخبر وقوله بهذا وبغيره اى ولو جعل بما لاقته معمولا لتنمى لافاد ان الاخبار لا تخبر الا بما لاقت لبون الخ مع انها اى الاخبار كما تخبر بما لاقته اللبون تخبر بغيره (قوله بينه) أى بين الفعل وبين مفعوله (قوله وبدلت) نائب الفاعل ضمير يعود على الريح (قوله هيفا) أى ريحا حارة (قوله بالصبا) الباء داخلة على المتروك وهو الاشهر وقوله هيفا اى ريحا هيفا أى محرقة وهى ريح تأتى من قبل اليمن حارة لا تمر بشئ الا يبسته وتسمى بالنكباء والصبا هى ما يهب من المشرق عند استواء الليل والنهار والشمال هى الريح التى تأتى من ناحية القطب المسماة بالطياب والباء فى بالصبا داخلة على المتروك وهو الاشهر من دخولها على المأخوذ (قوله وفيهن الخ) خبره مقدم أى فى البنات السابقات فى البيت السابق وقوله نوادب مبتدأ أى ملازمات للندب وقوله ونوائح أى وفيهن نوائح أى نائحات (قوله لا يملنه) أى لا يرغبن عنه (قوله وفيهن الخ) قبله

رأيت رجالا يكرهون بناتهم * وفيهن لا تكذب نساء صوالح

(قوله ومنه الاعتراض الخ) اى من الاعتراض بين المبتدا والخبر الاعتراض الخ (قوله وبجملة الاختصاص)

بعد حتى الابتدائية كقوله حتى ماء دجلة اشكل *فقال الجمهور مستأنفة وعن الزجاج وابن درستويه انها فى موضع جر بحتى وقد تقدم *(الجملة الثانية)*

المعترضة بين شيئين لافادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا وقد وقعت فى مواضع (احدها) بين الفعل ومرفوعه كقوله

شجا أظن ربع الظاعنينا * ويروى بنصب الربع على انه مفعول أول وشجا مفعوله الثانى وفيه ضمير مستتر راجع اليه وقوله

وقد أدركتنى والحوادث جمة * أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

وهو الظاهر فى قوله

ألم يأتيك والانباء تنمى * بما لاقت لبون بنى زياد

على ان الباء زائدة فى الفاعل ويحتمل أن يأتى وتنمى تنازعا ما فاعمل الثانى وأضمر الفاعل فى الاول فلا اعتراض ولا زيادة ولكن المعنى على الاول أوجه اذ الانباء من شأنها أن تنمى بهذا وبغيره (الثانى) بينه وبين مفعوله كقوله

و بدلت والدهر ذو تبدل * هيفا دبورا بالصبا والشمأل

(والثالث) بين المبتدا وخبره كقوله

وفيهن والأيام يعثرن بالفتى * نوادب لا يملنه ونوائح

ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى فى نحو زيد أظن قائم وبجملة الاختصاص فى نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن

معائر الانبياء لانورث وقول الشاعر * نحن بنات طارق ٤٦ نمشي على النمارق وأما الاعتراض بكان الزائدة في نحو قوله أو نبي كان موسى

فالصحيح انها لا فاعل لها فلا جملة (والرابع) بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله

وافى لرام نظرة قبل التي
لعلي وان شطت نواها أزورها

وذلك على تقدير أزورها خبر لعلي وتقدير الصلة محذوفة أي التي أقول لعلي وكقوله

لعلك والموعود حق لقاؤه
بدا لك في تلك القلوص بداء

وقوله

يا ليت شعري والمنى لا تنفع
هل أغدون يوما وأمري مجمع

اذا قيل بان جملة الاستفهام خبر على تاويل شعري بمشعوري لتكون الجملة نفس المبتدا فلا تحتاج الى رابط وأما اذا قيل بان الخبر محذوف أي موجود أو أن ليت لا خبر لها هنا اذ المعنى ليتني أشعر فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذي علق عنه بالاستفهام وقول الحماسي

ان الثمانين وبلغتها
قد أحوجت سمعي الى ترجمان * وقول ابن هرمة
ان سليمى والله يكلؤها
ضنت بشيء ما كان يرزؤها
وقول رؤبة
انى وأسطار سطرن سطرا
لقائل يا نصر نصر نصرا

وقول كثير

وانى وتهيامي بعزة بعدما * تخليت مما بيننا وتخلت
قال أبو علي تهيامي بعزة جملة معترضة بين اسم ان وخبرها وقال أبو الفتح يجوز أن تكون الواو للقسم كقولك انى وحبك لاضنين بك فتكون الباء

في المطول هي في محل نصب على الحال وكذا قال الرضي ومعنى الحديث نحن لا نورث مخصوصين من بين الناس ولعل ماذكره المصنف أظهر (قوله وقول الشاعر الخ) أي قول الشخص الشاعر وذكرها باعتبار انها شخص والا فهو لهند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس أم معاوية زوج أبي سفيان بن حرب تحرض به المشركين يوم أحد قبل اسلامها وأرادت بالطارق النجم شبهت أباها بالنجم في علوه وشهرة مكانه وقيل للنجم طارق لانه يطلع ليلا وكل آت ليلا فهو طارق وبعد البيت

والمسك في المفارق * والدر في المخانق * ان تقبلوا نعانق * ونبسط النمارق
أو تدبروا نفارق * فراق غير وامق

والنمارق فرش والمقة الحب (قوله نحن) مبتدأ وقوله نمشي خبره وقوله بنات اي أخص بنات فهو منصوب بالكسرة لانه جمع مؤنث سالم وقوله بنات طارق جملة اختصاصية لا محل لها من الاعراب لانها اعتراضية وذهب بعض الى ان جملة الاختصاص في محل نصب على الحال (قوله فالصحيح انها لا الخ) اي فلا تعد من هذا القبيل أي من جمل الاعتراض لان الصحيح انها لا فاعل لها (قوله على تقدير أزورها خبرا لعلي) اي لا على ان أزورها هو الصلة وخبر لعل محذوف والا كان من القسم الثاني اي الاعتراض بين الصلة والموصول (قوله وتقدير الصلة محذوفة) لانها انما تكون خبرية والترجي انشاء ويجوز أن أزورها صلة وخبر لعل محذوف وهذا هو المحترز عنه بقوله وذلك على تقدير الخ اي فعلى هذا الاحتمال لا تكون من الاعتراض بين ما أصلهما المبتدا والخبر (قوله القلوص) بفتح القاف هي الشابة من الابل والبداء ما يحدث من الآراء يخاطب من وعده قلوصا فاخلفه (قوله يا ليت شعري الخ) شعري اسم ليت وجملة الاستفهام خبر وقوله والمنى أي التمني لا تنفع جملة معترضة بين اسم ليت وخبرها (قوله بمشعوري) أي يا ليت مشعوري ومعلومي جواب هذا الاستفهام (قوله وأما اذا قيل بان الخبر محذوف) أي وان المعنى ليت شعري أي علي بجواب هذا الاستفهام موجود (قوله لا خبر لها هنا) أي بناء على ما ذكره بعض من ان ليت اذا دخلت على لفظ شعري كانت لا تحتاج الا الى الاسم وكان لا خبر لها الا ان المعنى ليتني أشعر كما ان لا التي لنفي الجنس اذا دخل عليها همزة الاستفهام صارت لا تحتاج لخبر وصار معناها أتمنى (قوله فالاعتراض بين الشعر ومعموله) أي فهو من باب الاعتراض بين العامل أي المصدر ومعموله لا من باب الاعتراض بين ما أصله المبتدأ والخبر (قوله وبلغتها) بالخطاب جملة دعائية أي اللهم بلغها اياها فهو دعاء له ببلوغه الثمانين (قوله ترجمان) بفتح التاء مع ضم الجيم وبضمهما وفيه لغة ثالثة كزعفران وهو من يبلغ الكلام بلغة أخرى والمراد هنا مطلق مبلغ (قوله ان سليمى الخ) بعده

ولا أراها تزال ظالمة * تحدث لي نكبة وتنكؤها

من نكأ الجرح (قوله انى) الياء اسمها ولقائل خبرها وقوله واسطار جملة قسمية معترضة بين اسم ان وخبرها (قوله واسطار) يعني الكتب أي أقسم بالكتب التي سطرت سطرا بعد سطر انى لقائل الخ (قوله يا نصر) منادى مبني على الضم ونصر هذا ابن سيار أمير خراسان والاخير بمعنى المعونة فهو معمول لمحذوف وأما الثاني فهو اتباع على اللفظ وقيل الثاني والثالث اتباع على اللفظ والمحل (قوله وانى الخ) مطلع القصيدة

خليلي هذا ربع عزة فاعقلا * قلوصيكما ثم ابكيا حيث حلت
وما كنت أدري قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت

(قوله لكالمرتجى) خبر ان أي انى كالمرتجي أي الطالب (قوله جملة معترضة) اي فتهيامي مبتدأ وبعزة متعلق بمحذوف خبر تهيامي (قوله وخبرها) اي لكالمرتجى (قوله يجوز أن تكون الواو للقسم) أي كما يجوز الاعراب

الاول

متعلقة بالتهيام لا بخبر محذوف (الخامس) بين الشرط وجوابه نحو واذا بدلنا آية مكان آية والله اعلم بما ينزل قالوا انما أنت مفتر ونحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ونحو ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى قاله جماعة منهم ابن مالك والظاهر ان الجواب فالله أولى بهما ولا يرد ذلك تثنية الضمير كما توهموا لان او هنا للتنويع وحكمها حكم الواو في وجوب ٤٧ المطابقة نص عليه الابدي وهو الحق واما

الاول فهو مجوز للامرين (قوله الواو للقسم) أي فهي جملة فعلية معترضة واما ما قاله أبو علي فالاعتراض بجملة اسمية (قوله والظاهر ان الجواب فالله أولى بهما) في الحقيقة هو دليل الجواب والجواب محذوف أي ان يكن المشهود عليه غنيا أو فقيرا فلا تكتموا الشهادة رافة به لان الله أولى وأرحم بهما (قوله ولا يرد الخ) حاصله أن أولا حد الامرين أي واذا كان كذلك فالضمير معها انما يعود مفرد الامثى (قوله للتنويع) أي والضمير معها يطابق بخلاف أو التي ليست للتنويع فانه يفرد معها (قوله مثل ذلك) أي أنه قال ان افراد الضمير في هذه الآية شاذ والقياس التثنية وقوله وفيه أي فيما ذكر من الآية أو في تخريج الافراد في هذه الآية ثلاثة أوجه (قوله والله ورسوله أحق الخ) صدر الآية يحلفون بالله لكم ليرضوكم أي يحلف المنافقون بالله لكم انهم لمنكم وان ما بلغ النبي عنهم من الايذاء لم يقع منهم لاجل ان يرضوكم والحال أن الله ورسوله أحق أن يرضوهما بالطاعة (قوله وفيه) أي وفي تخريج افراده ثلاثة أوجه (قوله أن أرضاء الله الخ) في الكشاف وحواشيه ان الضمير للرسول وحده وانما ذكر اسم الله جل اسمه تقوية للرسول صلى الله عليه وسلم على حد ان الذين يؤذون الله ورسوله وهم انما يؤذون الرسول (قوله ان الذين يبايعونك) هذا دليل للعكس أي كون ارضاء الرسول ارضاء لله وأما كون ارضاء الله ارضاء لرسوله فظاهر لا يحتاج لدليل (قوله افراد أحق) أي فلما كان مفردا سهل ذلك افراد الضمير وحاصله أن الخبر لما سبق الضمير وكان مفردا كانه لوحظ الافراد في المبتدا فساغ افراد الضمير العائد عليه (قوله ووجه ذلك) أي وجه افراد أحق الذي هو الخبر الموجب افراده لافراد الضمير في يرضوه (قوله أو بالعكس) أي فالضمير انما هو راجع لله أو لرسوله (قوله بان يرضوه) أي على الخلاف المذكور أوائل الكتاب من ان الذي حذف منه حرف الجر هل محله نصب أو جر (قوله وما عمري على يمين) العمر بفتح العين هو بمعنى ضمها أي الحياة والذي يقع في القسم مفتوح العين (قوله الاقارع) جمع أقرع صفة رجل أي لقد نطقت الرجال القرع على باطلا (قوله لعمري الخ) عمر الرجل بابه فرح اذا عاش طويلا الا أن مصدره خالف القياس فاتى بسكون الميم مع فتح العين وضمها والمستعمل في القسم الاول والبعال مصدر بعل الشيء والبيت للنابغة الذبياني من قصيدة يعتذر فيها للنعمان ابن المنذر منها

على حين عاتبت المشيب على الصبا * وقلت ألما أصح والشيب وازع
أتاني أبيت اللعن أنك لمتني * وتلك التي تستد عنها المسامع
مقالة أن قد قلت سوف أنالها * وذلك من تلقاء مثلك رائع
فبت كأني ساورتني ضئيلة * من الرقش في أنيابها السم ناقع
فانك كالليل الذي هو مدركي * وان خلت أن المنتأى عنك واسع

(قوله أقسم بالحق) أي فقد أقسم المولى سبحانه باسمه والاولى أن يقول فاقسم ليشير الى الفاء الموجودة (قوله بعد اسقاط الخافض) أعني حرف القسم وهو الباء نحو ان على الله أن تبايعا * وقوله باقسم متعلق بانتصب (قوله فالحق قسمي) أي فالحق مبتدأ وخبره محذوف وأما الحق الثاني فهو مبتدأ وخبره مذكور الا أنه حذف منه العائد وعلى هذا فالاعتراض بجملة اسمية بخلاف الاول فان الاعتراض بجملة فعلية (قوله على تقدير واو القسم) اي فالمعنى قال فوالحق والحق أي فاقسم بالحق وأقسم بالحق لاملأن الخ وعلى هذا فالاعتراض بجملة

لعمري وما عمري على يمين * لقد نطقت بطلا على الاقارع وقوله تعالى قال فالحق والحق أقول لاملأن الاصل أقسم بالحق أقول لاملأن وأقول الحق فانتصب الحق الاول بعد اسقاط الخافض باقسم محذوفا والحق الثاني باقول واعترض بجملة أقول الحق وقدم مفعولها للاختصاص وقرئ برفعهما بتقدير فالحق قسمي والحق أقوله ويجر هما على تقدير واو القسم في الاول

قول ابن عصفور ان تثنية الضمير في الآية شاذة فباطل كبطلان قوله مثل ذلك في افراد الضمير في الله ورسوله احق ان يرضوه وفيه ثلاثة اوجه احدها ان احق خبر عنهما وسهل افراد الضمير امران معنوي وهو ان ارضاء الله سبحانه ارضاء لرسوله عليه الصلاة والسلام وبالعكس ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله ولفظي وهو تقديم افراد احق ووجه ذلك ان اسم التفضيل المجرد من ال والاضافة واجب الافراد نحو ليوسف واخوه احب قل ان كان آباؤكم وابناؤكم واخوانكم وازواجكم الى قوله تعالى احب اليكم والثاني ان أحق خبر عن اسم الله سبحانه وحذف مثله خبرا عن اسمه عليه الصلاة والسلام او بالعكس والثالث أن ان يرضوه ليس في موضع جر أو نصب بتقدير بان يرضوه بل في موضع رفع بدلا عن أحد الاسمين وحذف من الآخر مثل ذلك والمعنى وارضاء الله وارضاء رسوله احق من ارضاء غيرهما (والسادس) بين القسم وجوابه كقوله

والثانى توكيدا كقولك والله والله لافعلن وقال الزمخشرى جر الثانى على أن المعنى وأقول والحق أى هذا اللفظ فاعمل القول فى لفظا واو القسم ومجرورها على سبيل الحكاية قال وهو وجه

أقول (قوله والثانى توكيدا) أى قالاعتراض حينئذ انما هو بجملة أقول مع فاعلها أى فالحق والحق لاملأن فاعترض باقول فقط (قوله وقال الزمخشرى) اى بعد ان ذكر ما قاله المصنف فى وجه النصب والرفع وأما ما قاله المصنف من الجر فلم يذكره الزمخشرى (قوله على ان المعنى وأقول والحق) الاولى حذف الواو ومن قوله واقول لان الموجود انما هى واو واحدة داخلة على الحق فالمعنى اقسم بالحق اقول فى قسمى فى هذا المقام الهائل والحق اى اقول هذا اللفظ اى لا اقول فى قسمى الا هذا اللفظ و بقولنا فى هذا المقام اندفع ما يقال ان كثيرا ما يقسم بغير هذا اللفظ (قوله فاعمل القول فى لفظا واو القسم ومجرورها) اى لتأويلها بهذا اللفظ (قوله على سبيل الحكاية) اى اللفظ المقسم به مع حرف القسم (قوله وهو وجه حسن) اى لافادته الحصر وتوكيد القسم بالحق والتنويه بان ذلك القسم امر عظيم (قوله وهو وجه حسن الخ) يعنى ان حكاية اللفظ وتسليط العامل عليه محلا وتقديرا وجه حسن وكما جاز فى المجرور كهذه الآية كذلك يجوز فى المرفوع والمنصوب فيحكى رفعهما ونصبهما وتسليط عامل غير الرفع والنصب عليهما (قوله جائز فى الرفع) اى لانه تقدم ان المعنى الحق قسمى واقول الحق فالحق مفعول اقول وحكاه بالرفع ففيه حصر بتقديم المفعول اى الحق قسمى ولا اقول الا هذا اللفظ وقوله والنصب اى نصبهما والمعنى اقسم بالحق والحق اقول اى لا اقول الا هذا اللفظ فتحصل ان الحق محكى سواء رفع او نصب او جر (قوله انتهى) اى كلام الزمخشرى لكن المصنف حذف من عبارته بيان الحصر وحذف بيان التوكيد وقد علمته وقدم قوله وجه حسن على قوله جائز فى الرفع والنصب مع ان الزمخشرى اخره وزاد فى عبارته قوله فاعمل القول فى لفظا واو القسم ومجرورها تامل (قوله ومن ذلك) اى من الاعتراض بين القسم وجوابه (قوله فلا اقسم الخ) اى لان الامر واضح لا يحتاج لقسم او فاقسم ولا مزيدة للتاكيد كما فى لئلا يعلم او فلا نافية قسم حذف المبتدا واشبع فتحة لام الابتداء و يدل له انه قرئ فلا أقسم اولا رد لكلام مخالف للمقسم عليه اى ليس الامر كما تزعمون من كون القرآن شعرا أو أساطير الاولين (قوله فى حد جملة الاعتراض) أى لانه قال فيما سبق الاعتراضية هى الواقعة بين شيئين متلازمين للتوكيد أو للتحسين (قوله ذلك الذى الخ) تمامه

والحق يدمغ تزهات الباطل * اناتزيد على الحلوم حلومنا * فضلا ونجهل فوق جهل الجاهل

(قوله وأبيك الخ) جملة معترضة قسمية بين الموصول وصلته أعنى يعرف (قوله بين أجزاء الصلة) جمع جزء والمراد بالاجزاء أحد ركنى الاسناد وليس هنا كذلك بل الاعتراض هنا بين جملتين معطوفتين فالاولى أن يقول بين جملتين غير مستقلتين لعطف احداهما على الاخرى وقد يقال ان المعطوف على الصلة صلة فجميع الجملتين صلة وكل واحدة منهما جزء منها (قوله الآيات) الاولى الآية ولعله جعلها آيات نظرا لما فيها من الاوفاف (قوله فهى من الصلة) أى بعض منها فالصلة مجموع المتعاطفين فالعطف ملاحظ قبل الوصل فصح قول المصنف التاسع بين اجزاء الصلة وسقط ما ذكره الشمنى (قوله بين به قدر جزائهم) أى وهو ان قدر الجزاء المثل لا الاقل ولا الاكثر وحينئذ فالمعنى جزاء كل سيئة كائن بقدرها (قوله خبر) أى عن المبتدا وهو قوله والذين كسبوا (قوله لان الظاهر أن ترهقهم الخ) انما كان ذلك ظاهر الان الشأن أن الموصول والصلة يؤولان باسم الفاعل مع صحة المعنى تقول الذى جاء أبوه زيدا ى الجائى أبوه وهنا يصح أن يقال الكاسبون السيآت فى تعيين هؤلاء القوم ولا يقال فى تعيينهم المرهقون بالذلة اذ الارهاق بالذلة انما يصيبهم جزاء على كسبهم للسيآت يوم القيامة وحينئذ فلا يعرفون به الآن (قوله فيعطف) بالنصب فى جواب النفى أى حتى يعطف (قوله بل جىء به) أى وحينئذ فهو عطف على جملة جزاء سيئة بمثلها الواقع اعتراضا لا على جملة الصلة حتى يكون بعضا منها (قوله أن يكون الخبر) أى وحينئذ فقوله وترهقهم عطف على الخبر

(قوله لاملأن الخ) قاله ابن عصفور وهو بعيد لان الظاهر أن ترهقهم لم يؤت به لتعريف الذين فيعطف على صلته بل جىء به للاعلام بما يصيبهم (قوله جزاء على كسبهم السيآت ثم انه ليس بمتعين لجواز أن يكون الخبر

(قوله جزاء سيئة بمثلها) اى جملة جزاء سيئة بمثلها على ان جزاء مبتدأ والباء متعلقة بمحذوف خبر أو ان الخبر مثلها وزيدت الباء فيه كما يأتى ما فيه (قوله لجواز أن يكون الخبر جزاء سيئة بمثلها) أى وما لهم الخ خبر ثان (قوله جملة النفى) أى وهى ما لهم من الله من عاصم (قوله جملتان معترضتان) أى بين المبتدا والخبر لا بين اجزاء الصلة (قوله أو أولئك) أى وأن يكون الخبر أولئك الخ (قوله فالاعتراض) أى بين المبتدا والخبر (قوله بل معطوف على الذين) أى فهو فى محل رفع خبرلا أنه فى محل رفع مبتدأ وقوله جزاء سيئة مبتدأ عطف على الحسنى (قوله أى للذين) هو خبر مقدم والحسنى مبتدأ وأحسنوا صلته (قوله ونظيرها) أى نظير هذه الآية بتمامها (قوله الاما كانوا يعملون) كأنه قيل ومن جاء بالسيئة فله شر مثل عمله (قوله وفى اللفظ) أى ونظير هذه الآية فى اللفظ بناء على هذا الظاهر من أن الواو عاطفة شيئين على شيئين (قوله وفى اللفظ الخ) هذا استطراد لان الكلام فى الاعتراض وعدمه أتى به ليبين أنه غاية ما يلزم على هذا الاظهر الذى اخترناه العطف على معمولى عاملين مختلفين وهو جائز عند الاخفش أو على تقدير اللام عند سيبويه (قوله من العطف على معمولى عاملين) أى لان عمرو عطف على زيد والعامل فيه الابتداء والحجرة عطف على الدار والعامل فيه فى وكذلك الآية فان جزاء سيئة عطف على الحسنى والعامل فيه الابتداء والذين عطف على الذين والعامل فيه اللام (قوله عند الاخفش) متعلق بمحذوف اى وهو جائز عند الاخفش (قوله وعلى اضمار الجار) أى اللام فى الآية وفى المثال (قوله عند سيبويه والمحققين) أى المانعين لذلك (قوله ومما يرجح هذا الوجه) أى كون الذين ليس مبتدأ بل عطف على الذين السابق (قوله متعلقة بالجزاء) أى لان المعنى الجزاء بالمثل (قوله وهو) أى تقدير الخبر لهم وقوله أحسن أى من تقديره واقع وانما تظهر الاحسنية عند جعل جملة جزاء سيئة بمثلها خبرا عن الذين لا عند جعلها معترضة فأبو البقاء راعى الثانى والحوفى راعى الاول (قوله لاغنائه) أى وأما على تقدير واقع فلابد من تقدير رابط أى واقع لهم (قوله فلا يحتاج الى تقدير) أى ومما يرجح أولى (قوله فلا يحتاج الى تقدير) أى لا للمبتدا ولا للخبر لوجود كل منهما فى اللفظ (قوله وأما قول أبى الحسن الخ) جواب عما يقال انه على جعل جزاء سيئة مبتدأ يمكن أن يجعل خبره مثلها ولا تقدير فيكون مساويا لما اختاره المصنف (قوله فرد ود) أى لان الباء عندهم لا تزاد فى الخبر بل فى المبتدا الا اذا كان الخبر منفيا (قوله وقد يؤنس) أى من حيث ان مثلها جرد من الباء وهو صفة لسيئة فقوله بمثلها اى سيئة مثلها فالباء زائدة (قوله ولا أخافا علم لزيد) أى فلا نافية وأخا اسمها منصوب بالالف وأخا مضاف ولزيد مضاف اليه وقوله فاعلم اعتراض بينهما واللام فى لزيد زائدة والخبر محذوف اى موجود وانما عملت لانى المضاف لمعرفة لكونه على صورة غير المضاف بواسطة ظهور اللام (قوله هو الاسم) أى اسم لا وقوله والظرف اى لزيد وعلى هذا فاللام أصلية وحينئذ فلا اعتراض بين اسم لا وخبرها لانه بين المتضايفين (قوله وان الاخ الخ) جواب عما يقال انه اذا كان الاخ اسما للاكان الواجب أن يقول ولا أخ (قوله جاء على لغة القصر) أى فهو مبنى على فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر (قوله كقوله) أى قول القائل وهو عمرو بن العاص يخاطب على بن أبى طالب (قوله فهو كقولهم لا عصالك) أى انه نظيره من جهة أن اسم لا مفرد وربما بنى على فتح مقدر على الالف وخبرها ظرف (قوله بأرى) أى باظن فالاصل اشتريته أرى أى أظن بألف درهم فاعترض بأرى بين الجار والمجرور (قوله أثافيها) جمع أثفية بضم الهمزة وتشديد الياء وتخفيفها حجارة القدر والمثول من أسماء الاضداد يطلق على المنتصبات والملتصقات بالارض وهو لابى الغول الطهوى وقبله

(٧ - دسوقى ثانى) كقولهم هذا غلام والله زيد ولا أخافا علم لزيد وقيل الاخ هو الاسم والظرف الخبر وان الاخ حينئذ جاء على لغة القصر كقوله مكروه أخال لا يطل فهو كقولهم لا عصالك (الحادى عشر) بين الجار والمجرور كقوله اشتريته بأرى ألف درهم (الثانى عشر) بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله كان وقد أتى حول كميل * أثافيها حماما مثول كذا قال قوم

على الذين الاولى اى للذين أحسنوا الحسنى وزيادة وللذين كسبوا السيآت جزاء سيئة بمثلها هنا فى مقابلة الزيادة هنالك ونظيرها فى المعنى قوله تعالى من جاء بالحسنة فله خير منها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الذين عملوا السيآت الا ما كانوا يعملون وفى اللفظ قولهم فى الدار زيد والحجرة عمرو وذلك من العطف على معمولى عاملين مختلفين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين ومما يرجح هذا الوجه ان الظاهر أن الباء فى بمثلها متعلقة بالجزاء فاذا كان جزاء سيئة مبتدأ احتيج الى تقدير الخبر أى واقع قاله أبو البقاء أو لهم قاله الحوفى وهو أحسن لاغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها وهو الذين وعلى ما اخترناه يكون جزاء عطفا على الحسنى فلا يحتاج الى تقدير آخر وأما قول أبى الحسن وابن كيسان ان بمثلها هو الخبر وان الباء زيدت فى الخبر كما زيدت فى المبتدا فى بحسبك درهم فمردود عند الجمهور وقد يؤنس قولهما بقوله وجزاء سيئة سيئة مثلها (والعاشر) بين المتضايفين

ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها وهو اسم كان على حد الحال في قوله كأن قلوب الطير رطبا ويابسا * لدى وكرها العناب والحشف البالي * (الثالث عشر) بين الحرف وتوكيده كقوله ليت وهل ينفع شيأ ليت ليت شبابا بوع فاشتريت (الرابع عشر) بين حرف التنفيس والفعل كقوله وما أدرى وسوف اخال أدرى أقوم آل حصن أم نساء وهذا الاعتراض في اثناء اعتراض آخر فان سوف وما بعدها اعتراض بين أدرى وجملة الاستفهام (الخامس عشر) بين قد والفعل كقوله أخالد قد والله أوطأت عشوة (السادس عشر) بين حرف النفي ومنفيه كقوله ولا أراها تزال ظالمة وقوله فلا وأبي دهماء زالت عزيزة (السابع عشر) بين جملتين مستقلتين نحو فأتوهن من حيث أمركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فان نساؤكم حرث لكم تفسير لقوله تعالى من حيث أمركم الله اى ان المأتى الذى أمركم الله به هو مكان الحرث ودلالة على أن الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا محض الشهوة وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض باكثر من جملة ومثلها في ذلك قوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك وقوله تعالى رب اني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم فيمن قرأ بسكون تاء وضعت اذ الجملتان المصدرتان بأني

من

أتنسى لاهداك الله سلمى * وعهد شبابها الحسن الجميل

(قوله ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية) قال الدماميني منع بعضهم تقديم الجملة الحالية المقترنة بالواو وحينئذ فيتعين الاعتراض عندهم (قوله على حد الحال) أى في مجيئها من اسم كان بقطع النظر عن التقدم فان قوله رطبا حال من قلوب السابق (قوله كأن قلوب الطير الخ) هذا في وصف العقاب ومشهور أنها تأتى كل القلوب والبيت لامرئ القيس وقد ضمن ذلك جمال الدين بن نباتة وقد دنا من امرأة مخضبة البنان

دنوت اليها وهو كالفرخ راقد * فيا خجلتي لما دنوت واذلالي
نقلت أمسكه بالانامل فالتقى * لدى وكرها العناب والحشف البالي

(قوله ليت الخ) ليت الثانية فاعل ينفع لان المراد لفظها والثالثة توكيد للاولى وجملة وهل ينفع معترضة بين الاولى والثالثة (قوله وما أدرى) أى الآن وقوله وسوف الخ أى وأظن الآن أنى سوف أدرى في المستقبل (قوله وسوف اخال) الاصل واخال سوف أدرى فاعترض باخال بين سوف وأدرى وليست سوف داخلة على اخال لان الظن واقع الآن لان المعنى وما أدرى فيما مضى وأظن الآن انى سوف ادرى في المستقبل جواب هذا الاستفهام (قوله وهذا الاعتراض) أى الواقع بين حرف التنفيس والفعل (قوله اعتراض بين أدرى الخ) اى انه اعتراض بين الفعل وبين ما سد مسد مفعوليه (قوله وجملة الاستفهام) اعنى أقوم آل حصن ام نساء * (قوله أخالد الخ) تمامه * وما قائل المعروف فينا يعنف * (قوله ولا اراها تزال ظالمة) تمامه * تحدث لى نكبة وتنكؤها * فالاصل وأراها لا تزال ظالمة فاعترض بجملة اراها بين لا وبين منفيها (قوله فلا وابى دهماء) تمامه * على قومها ما دام للزند قادح (قوله بين جملتين مستقلتين) اى ليست احداهما معطوفة على الاخرى بحيث تكون محكوما عليها بحكمها فان المعطوفة على الصلة صلة وعلى الخبر خبر وعلى الحالية حال (قوله بين جملتين مستقلتين) اى بينهما تلازم (قوله من حيث أمركم الله) اى من المكان الذى امركم الله بالاتيان فيه (قوله تفسير الخ) ليس المراد أن اللفظ الثانى معناه معنى الاول بل المراد أن المحل المأمور بالاتيان فيه الذى هو معنى قوله من حيث أمركم الله مجمل بينه بقوله نساؤكم حرث لكم اى ان المحل المأمور بالاتيان فيه هو محل الحرث والزراعة ومن المعلوم ان محل الحرث والزراعة انما هو الفرج لا الدبر فكان بيانا له بهذا المعنى (قوله اى ان المأتى) اى محل الاتيان الذى امركم الله به اى بالاتيان فيه الذى هو معنى قوله من حيث أمركم الله (قوله ودلالة) عطف على تفسير اى وذو دلالة اى انه دال على ما ذكر (قوله على أن الغرض) اى على انه ينبغى للشخص أن يكون الغرض الخ (قوله فى الاتيان) اى من اتيان النساء (قوله باكثر من جملة) اى بل بجملتين اعنى ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين وفيه أن قوله يحب التوابين فى قوة المفرد لانه خبر ان وقوله ويحب المتطهرين عطف عليه وحينئذ فهو فى قوة المفرد فليس معنا الا جملة واحدة والظاهر ان المصنف انما جعلهما جملتين نظرا للصورة من كون كل واحدة فيها مسند ومسند اليه وأجاب بعض بأن قوله ويحب المتطهرين يحتمل انه خبر لمحذوف اى وهو يحب المتطهرين وهذه الجملة عطف على جملة ان الله يحب التوابين فحينئذ هما جملتان وهذا بعيد بل الظاهر ان قوله ويحب عطف على يحب لكن المثال يكفى فيه رائحة الاحتمال (قوله ومثلها فى ذلك) اى فى الاعتراض باكثر من جملة (قوله ووصينا الانسان بوالديه) اى أمرناه بالشكر لهما فقوله ان اشكر لى ولوالديك تفسير لوصينا او بدل من والديه بدل اشتمال وذكر الجملتين فى البين اعتراض وفائدة الاعتراض التنويه على حق الوالدين (قوله حملته امه وهنا) اى فوهنت بسببه وهنا على وهن اى انها ضعفت للحمل وضعفت للطلق والولادة (قوله فيمن قرأ الخ) وهو ما عدا شعبة واما على قراءته بضم التاء وسكون العين فلا اعتراض بجملة واحدة (قوله

من قولها عليها السلام وما بينهما اعتراض والمعنى وليس الذكر الذى طلبته كالانثى التى وهبت لها وقال الزمخشرى هنا جملتان معترضتان كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم اه وفى التنظير نظر لان الذى فى الآية الثانية اعتراضان كل منهما بجملة لا اعتراض واحد بجملتين وقد يعترض باكثر من جملتين كقوله تعالى ألم تر الى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يشترون الضلالة ويريدون أن تضلوا السبيل والله أعلم باعدائكم وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا من الذين هادوا يحرفون الكلم ان قدر من الذين هادوا بيانا للذين أوتوا وتخصيصا لهم اذ كان اللفظ عاما فى اليهود والنصارى والمراد اليهود أو بيانا لاعدائكم والمعترض به على هذا التقدير جملتان وعلى التقدير الاول ثلاث جمل وهى والله أعلم وكفى بالله مرتين وأما يشترون ويريدون فجملتا تفسير لمقدر اذ المعنى ألم تر الى قصة الذين أوتوا وان علقت من بنصير مثل ونصرناه من القوم أو بخبر محذوف على أن يحرفون صفة لمبتدا محذوف اى قوم يحرفون كقولهم منا ظعن ومنا أقام أى منا فريق فلا اعتراض البتة وقدمر أن الزمخشرى أجاز فى سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ماذكر ابن مالك وزعم أبو على أنه لا يعترض باكثر من جملة وذلك لانه قال فى قول الشاعر

أرانى ولا كفران لله آية * لنفسى قد طالبت غير منيل

ان آية وهى مصدر أويت له اذا رحمته ورققت به لا ينتصب بأويت محذوفة لئلا يلزم الاعتراض بجملتين قال وانما انتصابه باسم لا أى ولا أكفر الله رحمة منى لنفسى ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول وهو قول البغداديين أجازوا لا طالع جبلا أجروه فى ذلك مجرى المضاف

من قولها) اى قول حنة امرأة عمران (قوله والمعنى) اى معنى الجملة الثانية من جمل الاعتراض وقصد المصنف ببيانه دفع ما يقال ان مقتضى القاعدة من دخول اداة التشبيه على الاقوى ان يقال وليس الانثى كالذكر يعنى فى الفضل والشرف فاجاب المصنف بأن المعنى ليس الذكر الذى طلبته لتتقرب بخدمته لبيت المقدس كالانثى التى وهبت لها فى الفضل والشرف بل تلك الانثى افضل من كثير من الذكور الاترى لقوله تعالى يا مريم ان الله اصطفاك الآية (قوله وفى التنظير) اى جعل هذه الآية وهى قالت رب انى وضعتها انثى الى آخرها نظيرا لقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم نظر لان مقتضى كونها نظيرة لها ان يكون الاعتراض فى الاولى كالاعتراض فى الثانية من كل وجه وليس الامر كذلك لان الذى الخ (قوله اعتراضان) اى اعتراض فى اثناء اعتراض واما ما نحن فيه فانه اعتراض واحد بجملتين وأجيب عن الزمخشرى بان قصده التنظير بالاعتراض بجملتين لكن لا من كل وجه على ان الاعتراض فى الاعتراض لا ينافى ان المجموع اعتراض بل هو لازمه (قوله بيانا) اى فمن بيانية مشوبة بتبعيض كما يدل عليه قوله اذا كان اللفظ الخ (قوله اذا كان اللفظ) أى لفظ الذين أوتوا نصيبا من الكتاب عاما وفى نسخة اذ كان اللفظ وعلى كل من النسختين فهو علة لقوله ان قدر من الذين هادوا تخصيصا لهم (قوله أو بيانا لاعدائكم) ظاهره انه عطف على قوله بيانا من قوله ان قدر بيانا للذين الخ وحينئذ فيفيد انه اذا كان بيانا للاعداء يكون الاعتراض باكثر من جملتين مع انه ليس كذلك كما قال فالاولى أن يتمم الكلام على جعله بيانا للذين ثم يقول ويصح أن يجعل بيانا للاعداء والمعترض الخ وقد يجاب بان قوله أو بيانا معمول لمحذوف وانه من عطف الجمل اى او يجعل بيانا (قوله فجملتا تفسير) اى والمفسرة غير معترضة (قوله الى قصة الذين الخ) أى الى حالهم كأنه قال ألم تر الى الذين يشترون الضلالة (قوله أو بخبر محذوف الخ) اى قوم يحرفون كائنون من الذين الخ فالخبر لم يذكره فى تقديره وانما ذكر المبتدأ (قوله أى قوم الخ) أى فقد حذف الموصوف وابقى صفته والشرط فيه موجود وهو كونه بعض اسم مجرور بمن اعنى من الذين الخ (قوله لانه قال الخ) اشار بهذا الى انه لم يصرح بما زعمه فقوله وذلك اى وبيان الزعم لانه قال الخ ومصب الاخذ منه قوله لئلا يلزم الاعتراض اى الذى هو ممنوع كما هو ظاهر عبارته وان كان يمكن ان مراده ان ذلك خلاف الاصل (قوله قد طالبت الخ) هذه الجملة مفعول ثان لارانى والاول هو الياء أى أرانى قد طالبت شخصا غير منيل ومنيل اسم فاعل من انال اذا أعطى (قوله ان آية) مقول القول وقوله وهى مصدر جملة حالية وقوله لا ينتصب خبر ان وقوله مصدر أويت أى فاصل اية أوية فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (قوله لئلا يلزم الاعتراض بجملتين) قد يقال هذا الكلام لا يؤخذ منه منع الاعتراض باكثر من جملة مطلقا لاحتمال أن يكون الباعث فى هذا البيت على منع الاعتراض بجملتين ما يلزم على ذلك من تكثير خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض على خلاف الاصل والحذف كذلك وهذا لا يلزم منه المنع مطلقا على انه لا يلزم من تقدير آية معمولا لاويت الاعتراض بجملتين لاحتمال أن تكون هذه الجملة المقدرة مفعولا ثانيا لارانى وقوله قد طالبت غير منيل حال من فاعل أرى أو من مفعوله الاول اه دمامينى (قوله باسم لا) أى وهو المصدر أى لا كفران (قوله ولزمه من هذا) أى من أجل هذا (قوله ترك تنوين الاسم المطول) يعنى الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه بان كان مصدرا كما هنا واسم فاعل او اسم مفعول اى مع ان تنوين الاسم الشبيه بالمضاف واجب اذ لا يمنع من تنوين المعرب المنصرف الا أل او الاضافة وهنا ليس مضافا ولا محلى بال (قوله وهو قول البغداديين) أى فانهم قالوا بجواز ترك تنوين اسم لا المطول وخالفوا البصريين (قوله اجروه) أى الاسم المطول فى ذلك اى فى ترك التنوين والمراد بالاسم المطول

ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين وقد اعترض ابن مالك قول أبى على بقوله تعالى وما أرسلنا من قبلك الا رجالا يوحى اليهم فاسئلوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر وبقول زهير لعمرى والخطوب مغيرات وفى طول المعاشرة التقالى لقد بالیت مظلعها أم أوفى ولكن أم أوفى لا تبالى وقد يجاب عن الآية بأن جملة الامر دليل الجواب عند الاكثرين ونفسه عند قوم فهى مع جملة الشرط كالجملة الواحدة وبأنه يجب أن يقدر للباء متعلق محذوف أى أرسلناهم بالبينات لانه لا يستثنى بأداة واحدة شيأ آن ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا اذا كان مستثنى نحو ما قام الا زيد أو مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا أحد أو تابعا له نحو ما قام احد الا زيد افاضل *(مسئلة)* كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية ويميزها منها أمور أحدها أنها تكون غير خبرية كالامرية فى ولا تؤمنوا الا لمن تبع دينكم قل ان الهدى هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم كذا مثل ابن مالك وغيره بناء على ان ان يؤتى أحد متعلق بتؤمنوا وأن المعنى

الشبيه بالمضاف (قوله كما أجرى) اى الاسم المطول مجراه اى مجرى المضاف فى الاعراب وهو النصب (قوله يخرج الحديث) اى فلا فيه نافية للجنس ومانع اسمها منصوب وترك تنوينه اجراء له مجرى المضاف وقوله لما متعلق بقوله مانع وخبر لا محذوف وكذا يقال فى ولا معطى (قوله ولكن الرواية) اى فى الحديث انما جاءت بغير تنوين أى وهذا مما يرد على البصريين وقد يقال للبصريين أن يجعلوا مانع اسم لا مفردا مبنيا التركيبه معها تركيب خمسة عشر أو لتضمنه معنى من الاستغراقية والخبر محذوف اى لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية ذلك أن تجعلها متعلقة بالخبر المحذوف وان تجعلها غير متعلقة كما سبق فى بحث اللام وكذا تقول فى ولا معطى لما منعت وسهل الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار فظهر من ذلك أن التنوين على رأى البصريين ممتنع لا واجب فظهر لك ان الحديث يخرج عند البصريين على وجه جائز وهو التعلق بمحذوف وهذا مناف للحصر المفاد من تقديم المعمول فى قوله وعلى قولهم يخرج الحديث (قوله قول ابى على) انه لا يعترض باكثر من جملة (قوله الا رجالا) أى لا ملائكة (قوله فاسألوا أهل الذكر) اى عن ذلك فانهم يعلمونه والمراد بهم العلماء بالتوراة والانجيل (قوله بالبينات) اى الحجج الواضحة والزبر أى الكتب اى فان قوله بالبينات متعلق بارسلنا واعترض بقوله فاسألوا اهل الذكر وبقوله ان كنتم لا تعلمون (قوله والخطوب) اى الامور الصعبة الشديدة أسباب لتغير الانسان وانقلابه عما يعهد منه (قوله وفى طول المعاشرة التقالى) أى التباغض لان طولها موجب لمل المتعاشرين وسآمة كل منهما من الآخر وذلك مظنة وقوع البغضاء (قوله لقد بالیت الخ) جواب القسم أعنى لعمرى وقد اعترض بقوله والخطوب الى آخر البيت (قوله لقد بالیت) اى اهتممت واكترثت والمظلع مصدر ميمى اى ظلعها اى سيرها وارتحالها وأم أوفى زوجته طلقها وقوله لا تبالى اى لم تكترث ولم تهتم بفراقى لها (قوله وقد يجاب عن الآية) اى وانما لم يجب عن كلام زهير لان الاعتراض فيه باكثر من جملة ظاهر (قوله بان جملة الامر) اى اسألوا أهل الذكر (قوله دليل الجواب) اى جواب الشرط من قوله ان كنتم (قوله وبأنه) عطف على قوله بأن جملة الخ فهو جواب ثان (قوله متعلق محذوف) أى وحينئذ فقوله بالبينات مستأنف لا من جملة ما قبله فلا اعتراض حينئذ وعلى هذا فيجوز الوقف على قوله لا تعلمون (قوله متعلق محذوف) أى جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل بم أرسلوا (قوله متعلق محذوف) أى لا بارسلنا المذكور بحيث يكون داخلا تحت حكم الاستثناء مع رجالا أى وما أرسلنا الا رجالا بالبينات (قوله لانه لا يستثنى الخ) علة لقوله فانه يجب أى انما وجب ذلك ولم يجعل قوله بالبينات متعلقا بارسلنا المذكور داخلا فى حيز الاستثناء لانه لا يستثنى بأداة واحدة شيأ آن أى بدون عطف نحو ما قام الا زيد عمرو ولا جاز وما ذكره من المنع فهو أحد قولين وقد أجازه الزمخشرى فى لا تدخلوا بيوت النبى الا أن يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه (قوله ولا يعمل الخ) جواب عما يقال نجعله معمولا لارسلنا المذكور غير داخل تحت حكم الاستثناء (قوله ولا يعمل ما قبل الا) أى ولا يسلط العامل بنفسه على ما بعد الا فقوله الا زيدا فاعل قام وقوله الا زيدا أحد فاعل قام (قوله فاضل) صفة لاحد فالعامل هو قام لكن يلزم عليه الفصل بين النعت والمنعوت بالا وهو ممنوع والجواب ان القائل بالمنع هو الاخفش وقيد ذلك بكون الصفة واقعة فى مركزها الاصلى كما اذا وقع التفريغ فى النعت نحو ما مررت باحد الا قائم بالجر وأما اذا كانت الصفة منزلة عن المحل الذى تستحقه بطريق الاصالة فلا يضر لان اصالة المحل تجذبها الى التقدم والصوق بالموصوف فكأنه لم يقع فصل فى الحقيقة نظرا للاصل كما نحن فيه فان الصفة من قولنا ما قام احد الا زيدا فاضل محلها أن تقع الى جانب الموصوف والفصل عرض لغرض فلا يكترث به *(مسئلة)* (قوله بالحالية) اى بان توجد الجملة متمرنة بالواو فاصلة بين أمرين متلازمين فلا يدرى حينئذ ان الواو للحال او للاعتراض (قوله انها) اى الاعتراضية تكون الخ أى وأما

الحالية فلا تكون الاخبرية فمتى وجدت جملة غير خبرية بين أمرين متلازمين علم انها اعتراضية لا حالية (قوله ولا تظهروا تصديقكم) هذا معنى قوله ولا تؤمنوا وقوله بان أحدا يؤتى أشار بتقدير الباء الى ان قوله أن يؤتى على حذف الجار (قوله ولا تظهروا تصديقكم الخ) اعلم أن علماء اليهود يعلمون و يصدقون انه يأتى آخر الزمن رسول اسمه محمد ويؤتى كتابا كما أوتيت رسلهم وانه يحاجهم يوم القيامة عند ربهم و يغلبهم ثم انهم تواصوا على أنهم لا يظهرون تصديقهم بذلك الا لمن كان يهوديا مثلهم ولا يظهرونه للمسلمين لئلا يزدادوا ثباتا على التصديق بالنبى ولا يظهرونه للمشركين لئلا يسلموا (قوله بان أحدا) أى محمدا (قوله و بان ذلك) أى فالمراد لا تظهروا تصديقكم بالامرين الا لمن كان على دينكم وفى هذا اشارة الى ان أو فى قوله أو يحاجوكم بمعنى الواو (قوله لغير ذلك) أى لغير الاعتراض الذى قاله ابن مالك (قوله والمراد الخ) أى ان اليهود تواصوا مع بعضهم أن يؤمنوا بمحمد أول النهار و يكفروا آخر النهار لأجل ان المسلمين يرجعون عن الايمان و يقولون ان اليهود رجعوا لعلمهم أن هذا ليس هو النبى الموصوف عندهم فى التوراة ثم ان رؤساءهم أوصوهم أنهم لا يظهرون هذا الايمان الكاذب الا لمن كان منهم وأسلم (قوله ثم أسلم) عطف على كان منكم أى كان منكم ثم أسلم كعبد الله (قوله وذلك) أى وسبب ذلك أى تواصيهم انهم لا يظهرون هذا الايمان الكاذب الا على من كان منهم ثم أسلم أن اسلام بعضهم أغيظ و رجوع من أسلم منهم عن الاسلام أقرب أى يحصل رجوعه بحيلة مسهلة (قوله وهو متعلق بمحذوف) لعل الاولى وهو معمول لمحذوف متعلق بمحذوف وقوله مؤخرا أى لافادة الحصر (قوله دبرتم هذا الكيد) اى الاسلام أول النهار والكفر آخره (قوله أن يؤتى بهمزتين) أى ثانيتهما ممدة اى فالاستفهام يقتضى ان قوله أن يؤتى ليس معمولا لما قبله للان الهمزة تمانعة من ذلك فيؤيد الوجه الارجح (قوله قلتم ذلك) اى قلتم لا تظهروا ايمانكم الكاذب الا لمن كان منكم وأسلم لاجل أن يرجع من اسلامه (قوله مع انه ليس من المسائل الثلاث الخ) فى هذا التعليل نظر لان المدعى أولا ان الوجهين صحيحان وان الثانى منهما أرجح من الاول وهذا التعليل يقتضى تعين الثانى و بطلان الاول لاشتماله على المحذور والذى اشار اليه والحاصل ان هذا التعليل يفيد فساد الاول لا مرجوحيته الا ان يقال انه لاحظ الخلاف فى ذلك (قوله فليس من المسائل) أى وهى المستثنى منه والمستثنى والتابع للمستثنى منه (قوله وكالدعائية) عطف على قوله كالامرية وكذا قوله بعد وكالقسمية (قوله ولهم ما يشتهون) اى فان لهم عطف على لله وقوله ما عطف على البنات اى وقد فصل بجملة تنزيهية اعنى سبحانه (قوله ولم يصروا) أى فانه عطف على استغفر والذنوبهم وقد فصل بقوله ومن يغفر الذنوب الا الله (قوله فاما الاولى الخ) أى وهى و يجعلون لله البنات الآية وقوله فلا دليل فيها أى على الاعتراض (قوله لا عاطفة جملة على جملة) أى فلا اعتراض حينئذ أصلا (قوله لا عاطفة جملة على جملة) أى لعدم تناسبهما لاختلافهما بالاسمية والفعلية (قوله وقدر الكلام تهديدا) أى فالمعنى حينئذ أجازيهم على كلامهم ذلك أى جعلهم البنات لله (قوله لك عندى ما تختار) أى فالمراد من هذا التهديد لا اخباره بانه يعطيه شيأ يختاره (قوله ابعاده) أى تهديده (قوله بل اذا قدر) أى بل انما تكون ما للاعتراض اذا قدر الخ (قوله وذلك ممتنع) المناسب ولكنه ممتنع الخ (قوله فعل الضمير المتصل) أى الفعل المسند الى الضمير المتصل (قوله الى ضميره المتصل) أى بان يكون الفعل متعديا الى فاعل ضمير ومفعول ضمير ومعنى الضميرين شئ واحد كما فى ظننتنى وفقدتنى وعدمتنى فلا يجوز ضربتنى

والمراد ولا تظهروا والايمان الكاذب الذى توقعونه وجه النهار و تنقضونه آخره الا لمن كان منكم كعبد الله بن سلام ثم أسلم وذلك لان اسلامهم كان أغيظ لهم ورجوعهم الى الكفر كان عندهم أقرب وعلى هذا فان يؤتى من كلام الله تعالى وهو متعلق بمحذوف مؤخر أى لكراهية أن يؤتى أحد دبرتم هذا الكيد وهذا الوجه أرجح لوجهين أحدهما انه الموافق لقراءة ابن كثير أأن يؤتى بهمزتين أى الكراهية ان يؤتى فلتم ذلك والثانى ان فى الوجه الاول عملا ما قبل الا فيما بعدها مع انه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفا *وكالدعائية فى قوله

ان الثمانين وبلغتها
قد احوجت سمعى الى ترجمان

وقوله

ان سليمى والله يكلؤها
ضنت بشئ ما كان يرزؤها

وكالقسمية فى قوله

وانى واسطار البيت *

وكالتنزيهية فى قوله تعالى و يجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون كذا مثل بعضهم وكالاستفهامية فى قوله تعالى فاستفتهم ربك

على جعل مصدوق الضميرين شيأ واحدا (قوله ظن) المراد ما أفاد الرجحان أو اليقين وقوله وفقد عطف على باب ظن وكذا عدم (قوله فيمن ضم الباء) أى فى قراءة من ضم الخ وأما من فتحها فالفاعل عائد على النبى (قوله فيمن ضم الباء) أى مع ياء الغيبة فالفاعل الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين والهاء مفعول والضمير ان لشئ واحد (قوله زيد ضربه) أى فالفاعل ضمير مستتر والهاء الموجودة مفعول ومصدوق الضميرين أريد منه شئ واحد (قوله فانما يصح الخ) الفاء فاء الفصيحة أى اذا علمت أنه يمتنع فى الظاهر فاقول انما يصح الخ (قوله ولا نفسهم) اى فحينئذ فعل فاعل الضمير المتصل انما تعدى الى ظاهر لا الى ضمير متصل (قوله وذلك تكلف) أى والاولى ان لا يركب بل تجعل الآية من غير الاعتراض (قوله العطف المذكور) أى عطف المفردات وهو جعل لهم عطفا على لله ومايشتهون عطفا على البنات (قوله وأما الثانية) أى وهى قوله فاستغفر والذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصروا الخ (قوله فنص هو) أى ابن مالك (قوله فالجملة خبرية) أى وحينئذ فهى محتملة للحالية والاعتراضية والاستئنافية لا تخرجها عن الاحتمال لتعين الاعتراض (قوله فالجملة خبرية) أى فمن مبتدأ و يغفر فعل مضارع والذنوب مفعوله والا الله بدل من فاعل يغفر لا فاعل والا لزم عدم الرابط بالمبتدا (قوله مما أوردته من ان المعترضة تقع طلبية) الاولى أن يقول وقد فهم مما أوردته من ان التمييز يكون بكونها غير خبرية أن الحالية لا تقع الا خبرية والا فكلامه يفيد انه قال ان المعترضة تقع طلبية مع انه لم يقل ذلك على انه لا يلزم من كونها طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية اذ مقابل الطلبية غير طلبية وهى قسمان انشائية كبعت واشتريت وخبرية وأجيب بان مراده بما عدا الطلبية الخبرية فقط تأمل (قوله ان الحالية لا تقع الا خبرية) اى لان بقية الانشاآت كالطلب اذ لا فارق فاندفع ما يقال انه لا يلزم من كون الاعتراضية طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية لان مقابل الطلبية غير الطلبية وهى قسمان خبرية وانشائية ولو قال الشارح وقد فهم مما اوردته من ان الطلبية تكون غير خبرية ان الحالية لا تكون الا خبرية لكان اولى (قوله وذلك بالاجماع) فالطلبية لا تقع حالا الا على اضمار القول نحو * جذب الليالى أبطئ او اسرعى * (قوله اطلب الخ) صدر بيت تمامه * فاقة الطالب ان يضجرا *

ألم تر الجبل بتكراره * فى الصخرة الصماء قد أثرا

ومراده بذلك البعض الامين المحلى العروضى (قوله من ان والفعل) اى لان الواو بعد الطلب ينصب الفعل بعدها بان مضمرة وجوبا (قوله وادعو ان أندى الخ) الواو للمعية وادعو منصوب بان مضمرة بعد واو المعية فى جواب الامر والمصدر المنسبك من ان والفعل عطف على مصدر متوهم اى ليكن دعاء منك وندعاء منى (قوله اندى لصوت) اى أبعد ذهاب لصوت (قوله وعلى الثانى) اى وهو كون الواو عاطفة لجملة على جملة (قوله للتركيب) اى انهما فتحة بناء لتركيب الفعل مع النون تركيب خمسة عشر (قوله ولا ناهية) اى وتضجر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة للضرورة (قوله والعطف) اى على هذا الاحتمال الثانى فى البيت (قوله مثله فى قوله تعالى) اى من جهة انه فى كل عطف جملة طلبية على مثلها (قوله الثانى) اى من الامور التى تميز الجملة الحالية من الاعتراضية وقوله انه يجوز الاولى ان يقول الثانى تصديرها وكذا بحذفه من الثالث وذلك لانه لا يعبر بالجواز الا فى مقام الفرق بين أمرين والكلام فى مقام أمور يميز بها بين أمرين (قوله يجوز تصديرها) أى الاعتراضية واما الحالية فلا يجوز لامتناع الجمع بين حال واستقبال (قوله بدليل استقبال) أى وأما الحالية فلا يجوز لان الاستقبال ينافى الحال ولا يقال انه قد تكون الحال منتظرة فيجوز فيها لانها مقدر وقوعها فى الحال وان كان الوقوع فى المستقبل (قوله وسوف اخال ادرى) الشاهد فى دخول سوف على أدرى فان ذلك اعتراض بين ما أدرى ومعموله وهو جملة الاستفهام (قوله فمردود) اى

أى لتصديرها بعلم استقبال (قوله وانما جاز لاضربنه ان ذهب) اى مع انهم جعلوا ان ذهب وان مكث جملة حالية وهذا وارد على كون الجملة الحالية لا تقترن بعلم استقبال (قوله لان المعنى الخ) حاصل هذا الجواب ان ان هنا تجردت عن الشرطية والتعليق المقتضى ذلك للاستقبال اذ ليس المعنى عليها اذ لا يصح أن يكون المعنيان المتضادان أى الذهاب والمكث سببين لشئ واحد وهو الضرب فالمراد حينئذ العموم أى لاضربنه على كل حال فان هذه وصلية لا تمنع الحالية فقوله لان المعنى الخ فى قوة لان ان تجردت عن الشرطية والمضرفى اقتران الجملة الحالية بان الشرطية المقتضية للاستقبال لا الوصلية وقوله اذ لا يصح علة للعلة اى وانما تجردت عن الشرطية لانه لا يصح الخ (قوله والثالث) أى من الامور التى تميز الاعتراضية من الحالية (قوله يجوز اقترانها) أى الاعتراضية وأما الحالية فلا يجوز اقترانها بالفاء (قوله واعلم) الاصل واعلم أن سوف وقوله فعلم المرء معترضة بدليل اقترانها بالفاء وقوله فعلم المرء الخ وجه كون هذه الجملة المعترضة تفيد تأكيدا هنا ان الاخبار بان علم المرء ينفعه فيه باعث وتقوية لامتثال الامر فى قوله واعلم (قوله أن سوف) أن هذه مخففة من الثقيلة واسمها محذوف اما ضمير شأن على مذهب الجمهور وهو الظاهر أو ضمير مخاطب للمأمور بالعلم أى انك سوف يأتيك كل ما قدر لك اجازه سيبويه وجماعة فى ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا فالمراد أن المقدور آت البتة وان وقع فيه تأخر وفى هذا تسلية وتسهيل للامور (قوله فى قول) أى والقول الثانى أنها جواب الشرط فلا اعتراض (قوله بين ومن دونهما جنتان) أى وبين صفتهما وهو قوله مدهامتان أى سوداوان من شدة خضرتهما وقوله وبين فيهن خيرات حسان أى وبين صفتها وهى خور رفقوله وبين صفتيهما على التوزيع فيهما (قوله فيهن) أى الجنتين المذكورتين سابقا بقوله ولمن خاف مقام ربه جنتان وقوله خيرات أى أخلاقا حسان وجوها وقوله حور أى شديدات سواد العيون وبياضها (قوله ويحتملان تقدير مبتدا) أى هن حور وهما مدهامتان وقوله صفة أى لخيرات وجنتان (قوله فتكون الجملة) أى جملة هما مدهامتان وجملة هن حور (قوله يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها الخ) أى بخلاف الحالية فانها اذا صدرت بمضارع مثبت امتنع اقترانها بالواو لان المضارع المثبت على زنة اسم الفاعل لفظا و بتقديره معنى فيجب أن تكون مثله فى ربطه بذى الحال بالضمير فقط وأما نحو قول بعض العرب بثث وأصل وجهه وقول الآخر

فلما خشيت أظافيرهم * نجوت وأرهنهم مالكا

فقد اعتذروا عنه بوجوه أحدها أنا لا نسلم ان الواو للحال بل هى للعطف والمضارع بمعنى الماضى والاصل وصككت ورهنت لكن عدل الى المضارع لحكاية الحال الماضية سلمنا انها للحال لكن لا نسلم ان الحال جملة فعلية بل جملة اسمية باعتبار حذف المبتدا اى وانا أصل وانا أرهنهم كما فى لم تؤذونى وقد تعلمون اى وأنتم قد تعلمون الخ (قوله عيرها) بكسر العين اى ابلها وليس بفتحها اى حمارها اذ فيه ذم لها وقوله عيرها مجرور بالاضافة (قوله على اضمار أن) والاحسن الرفع بعد حذفها كما فى تسمع بالمعيدى (قوله يروى بالرفع) أى على ان لا النفى الوحدة (قوله والنصب) أى على أن لا نافية للجنس (قوله اصطلاحات) اى ثلاثة فعرفه بعض بانه الاتيان فى اثناء الكلام أو فى آخره أو بين كلامين متصلين معنى بجملة فاكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة أهم من أن تكون لدفع الالباس أو غيره وهذا الذى مشى عليه الزمخشرى والاصطلاح الثانى خص النكتة بغير دفع الالباس والاصطلاح الثالث أن يؤتى فى اثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة تما (قوله حالا من فاعل نعبد) اى نحن وقوله او من مفعوله اى الهاء (قوله على ضمير الهاء) اى لان ضمير له للاله ونحن عائد على الفاعل (قوله و برده عليه) هذا تعريض من المصنف بشيخه أبى حيان لانه قرأ عليه ديوان زهير (قوله من لا يعرف) فاعل يرد وقوله هذا العلم أى علم البيان وقوله كما بى حيان اى فانه قال

كقوله فى قوله تعالى ونحن له مسلمون يجوز أن يكون حالا من فاعل نعبد أو من مفعوله لاشتماله على ضمير يهما وأن تكون معطوفة على نعبد وان تكون اعتراضية مؤكدة أى ومن حالنا أنا مخلصون له التوحيد و يرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابى حيان توهما منه انه لا اعتراض

كنتم غير مدينين ترجعونها وانما جاز لاضربنه ان ذهب وان مكث لان المعنى لأضربنه على كل حال اذ لا يصح ان يشترط وجود الشئ وعدمه لشئ واحد * والثالث انه يجوز اقترانها بالفاء كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه

أن سوف يأتى كل ما قدرا * وكجملة فالله أولى بهما فى قول وقد مضى وكجملة فبأى آلاء ربكما تكذبان الفاصلة بين فاذا انشقت السماء فكانت وردة و بين الجواب وهو فيومئذ لا يسئل عن ذنبه انس والفاصلة بين ومن دونهما جنتان و بين فيهن خيرات حسان و بين صفتيهما وهى مدهامتان فى الأولى وحور مقصورات فى الثانية و يحتملان تقدير مبتدا فتكون الجملة اما صفة واما مستأنفة * الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبى

ياحادبى عيرها وأحسبنى * أوجد ميتا قبيل افقدها

فقاقليلا بها على فلا * اقل من نظرة أزودها

قوله أفقدها على اضمار أن وقوله أقل يروى بالرفع والنصب * (تنبيه) * للبيانيين فى الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين والزمخشرى يستعمل بعضها

وساذكر لها أمثلة توضحها
* أحدها وأسروا النجوى
الذين ظلموا هل هذا الا بشر
مثلكم فجملة الاستفهام
مفسرة للنجوى وهل هنا للنفى
ويجوز أن تكون بدلا منها
ان قلنا ان مافيه معنى القول
يعمل فى الجمل وهو قول
الكوفيين وان تكون معمولة
لقول محذوف هو حال مثل
والملائكة يدخلون عليهم من
كل باب سلام عليكم * الثانى
ان مثل عيسى عند الله كمثل
آدم خلقه من تراب ثم قال له
كن فيكون فخلقه ومابعده
تفسير لمثل آدم لا باعتبار
مايعطيه ظاهر لفظ الجملة من
كونه قد رجسدا من طين ثم
كوّن بل باعتبار المعنى أى ان
شأن عيسى كشان آدم فى
الخروج عن مستمر العادة
وهو التولد بين أبوين والثالث
هل أدلكم على تجارة تنجيكم
من عذاب أليم تؤمنون بالله
فجملة تؤمنون تفسير للتجارة
وقيل مستأنفة معناها الطلب
أى آمنوا بدليل يغفر بالجزم
كقولهم اتقى الله امرؤ وفعل
خيرا يثب عليه أى ليتق
وليفعل يثب وعلى الاول
فالجزم فى جواب الاستفهام
تنزيلا للسبب وهو الدلالة
منزلة المسبب وهو الامتثال
* الرابع ولما يأتكم مثل
الذين خلوا من قبلكم مستهم
الباساء والضراء وزلزلوا
وجوز أبو البقاء كونها حالية بتقدير قد والحال لا تاتى من المضاف اليه فى مثل هذا * الخامس حتى اذا جاؤك يجادلونك

المضاف

لا يصح ان تكون معترضة لان الاعتراض لا يقع فى الآخر

(الجملة الثالثة التفسيرية)

(قوله وهى الفضلة) اى التى لا محل لها من الاعراب كما يؤخذ من كلامه كذا قال الشمنى فاندفع كلام الشارح المعترض به على الحد من ايراد الجملة الحالية من قولك أسررت الى زيد النجوى وهى ما جزاء الاحسان الا الاحسان فجملة وهى الخ حالية لا تفسيرية ولا شك انها فضلة كاشفة لحقيقة ماقبلته من النجوى فيلزم أن لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل والحاصل ان الحد غير مانع لكن هذا الجواب فيه نظر لانه دورى لان غرض المصنف تعريف الامور التى لا محل لها من الاعراب فالاحسن ان يقال فى الجواب ان المفسر فى هذا المثال الخبر لا الجملة الحالية كلها ان قلت ترد جملة الخبر هذه قلنا مراد المصنف تعريف الجملة المفسرة بذاتها أو بحرف موضوع للتفسير وحينئذ فلا يرد جملة الخبر هنا لان تفسيرها بواسطة جعلها على ضمير النجوى (قوله الكاشفة لحقيقة ماتليه) خرج جملة الصلة فانها كاشفة لحال ماتليه لا لحقيقته على انها ليست فضلة لتوقف المعنى عليها فهى خارجة من الجنس (قوله مفسرة للنجوى) أى ان الكلام الذى تناجوه وأسروه هو هل هذا الا بشر الخ (قوله ويجوز أن تكون) اى جملة الاستفهام وقوله بدلا منها اى فالمحل على هذا كما أن لها محلا على الحال (قوله ان قلنا الخ) اى لان البدل على نية تكرار العامل فيكون العامل فى جملة البدل اسروا (قوله وهو قول الكوفيين) اى وقال البصريون لا تعمل (قوله وان تكون) اى جملة الاستفهام معمولة اى وهو اسروا لان معناه قالوا قولا سرا (قوله لقول) اى قالوا او قائلين (قوله سلام عليكم) اى قائلين اوقالوا سلام عليكم (قوله ان مثل عيسى) اى صفته وحالته الغريبة كمثل آدم أى صفته وحالته الغريبة (قوله لا باعتبار الخ) مرتبط بمحذوف اى وهذا التشبيه لا باعتبار الخ لان ظاهر اللفظ ان التشبيه فى ان عيسى خلق من تراب كآدم وليس مرادا بل المراد ان مثل عيسى كمثل آدم فى كون كل مخالفا للعادة وبهذا التقرير اندفع مايقال ان قوله لا باعتبار ظاهره انه متعلق بتفسير فيرد عليه انا لا نسلم انه تفسير لا باعتبار الخ بل هو تفسير باعتبار اللفظ قطعا انما هذا الذى يقوله فى الجامع بين مثل عيسى ومثل آدم (قوله عن مستمر العادة) اى عن العادة المستمرة (قوله وهو التولد بين ابوين) اى وهذا قدر مشترك بينهما (قوله وقيل مستأنفة) اى وقال الزجاج انها مستأنفة فلا محل لها وقوله معناها الطلب والاستئناف عند هذا القائل بيانى كأنه لما قيل هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم قالوا كيف نعمل فقال تؤمنون بمعنى آمنوا كذا نقل عن سيبويه ويؤيده قراءة ابن مسعود آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا وعلى هذا فى بناء الامر على لفظ الخبر للايذان بوجود الامتثال وكانه امتثل فهو يخبر عن ايمان وجهاد موجودين كما يقول الداعى غفر الله لك ويغفر الله لك جعل المغفرة لقوة الرجاء كانها موجودة (قوله بدليل يغفر بالجزم) اى فان جزم المضارع عند اسقاط الفاء انما يكون فى جواب الطلب (قوله وعلى الاول) اى وهو كون الجملة مفسرة للتجارة (قوله تنزيلا الخ) جواب عن اعتراض الزجاج بان يغفر لا يترتب على الدلالة فكيف يكون قوله يغفر لكم جوابا للاستفهام وحاصل الجواب ان الدلالة سبب للامتثال والغفران مسبب عن الامتثال فاقام السبب الذى هو الدلالة مقام المسبب الذى هو الامتثال (قوله منزلة الخ) اى فكانه قال هل تمتثلوا يغفر الخ (قوله مستهم) هذا تفسير لمثل بمعنى الحال والشأن اذ هو مبهم (قوله وجوز ابو البقاء الخ) وجعلها الزمخشرى مستأنفة استئنافا بيانيا كانه قيل ماحالهم وشأنهم قيل مستهم الخ وقوله ولما يأتكم اى ولما يصبكم ثم لا يخفى ان الذين يصيبهم مثل حالهم وشبهه لا نفسه ففى الكلام حذف اى ولما يصبكم مثل مثل الذين اى مثل حالهم (قوله كونها) اى جملة مستهم وقوله حالية اى من الذين (قوله على اضمار قد) لان الجملة الماضوية اذا وقعت حالا يجب اقترانها بقد لتقرب الماضى من الحال (قوله والحال) اعتراض على ابى البقاء كانه قيل وكلامه غير مسلم لان الحال لا تاتى من المضاف اليه كالذين الا اذا كان

يقول الذين كفروا ان قدرت اذا غير شرطية فجملة القول تفسير ليجادلونك والا فهى جواب اذا وعليهما فيجادلونك حال * (تنبيه) * المفسرة ثلاثة أقسام مجردة من حرف التفسير كما فى الامثلة السابقة ومقرونة بأى كقوله ٥٧ وترمينى بالطرف أى أنت مذنب * ومقرونة بان نحو

المضاف يعمل عمل الفعل أو كان جزأ من المضاف اليه او مثل جزئه فى صحة السقوط فكان عامل المضاف العامل فى الحال عاملا فى المضاف اليه صاحب الحال والمضاف هنا ليس كذلك وحينئذ فلا يصح جعلها حالا من المضاف اليه (قوله تنبيه الخ) لا وجه للاتيان به فى خلال الامثلة فكان الاولى ان يقدمه أو يؤخره (قوله اى انت مذنب) تفسير لقوله وترمينى بالطرف وتمامه وتقلينى لكن اياك لا اقلى * (قوله ومقرونة بان) اى التفسيرية التى بمعنى اى وهى الواقعة بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه (قوله ان لم تقدر الباء قبل ان) يعنى وان قدرت الباء خرج التركيب عما نحن فيه لان الكلام فى الجملة المفسرة وعند دخول الباء تكون ان مصدرية ويلزم ان يكون مابعدها فى تأويل مفرد فلا يكون من قبيل ما الكلام فيه (قوله والتحقيق) اى بدليل اللام والتوكيد بالنون (قوله بمجموع الجملتين) اى جملة القسم وجملة جوابه (قوله ولا يمنع الخ) جواب عما يقال ان القسم لا خارج له حتى يجعل تفسيرا وحاصل الجواب ان جعله تفسيرا نظرا للمعنى المتحصل فى الجواب فقط اذ هو خبر له خارج هذا حاصل كلام المصنف واعترض بانه اذا كان المفسر هو المعنى المتحصل من الجواب فلم يكن جملة القسم وجوابه هو المفسر فكلامه فيه تناف واجيب بان قوله والمفسر بمجموع الجملتين اى بحسب الظاهر وهذا لا ينافى ان المفسر فى الحقيقة جملة الجواب لانه المقصود وجملة القسم تأكيد له وحينئذ فلا تناف (قوله واسروا النجوى) اى فالنجوى فى المعنى عبارة عن كلام مسرور به فقوله هل هذا الخ مفسر لذلك المفرد اعنى النجوى (قوله واسروا النجوى الخ) لا يتعين فى هل هذا الا بشر مثلكم ان يكون جملة مفسرة للنجوى لا محل لها من الاعراب بل يجوز ان تكون فى محل نصب على انها بدل من المفعول به الذى هو النجوى فان قلت ليس هذا من الابواب التى يصح وقوع الجملة فيها مفعولا قلت الجملة مرادبها اللفظ فهى على تقدير البدلية فهى فى حكم المفرد فكانه قيل اسروا هذا الكلام (قوله مرادبه النفى) اى وهذا يفيد انه خبرى لا انشائى (قوله وأوجبته الصناعة الخ) أى اقتضته الصناعة من ان الاستثناء المفرغ انما يكون بعد النفى وهذا الاينافى أن الاستفهام باق على حقيقته وأن الجملة باقية على انشائيتها فى المعنى هذا كلامه وفيه أنه لا يصح أن يكون الاستفهام هنا باقيا على حاله لانهم جازمون بأنه بشر مثلهم وحينئذ فالاستفهام مرادبه النفى قطعا فلا يصح أن يكون مثالا لما اذا كان الانشاء مفسر المفرد (قوله بانى عن زيد كلام والله لافعلن كذا) يحتمل أن الجملة الاخيرة ذات محل من الاعراب على انها بدل من الفاعل الذى هو كلام وذلك لانه أريد بها لفظها فهى كالمفرد والمعنى بلغنى عن زيد هذا اللفظ وهو والله لافعلن فان قلت يلزم على ماذكر حكاية الجمل بما ليس فيه أحرف القول والبصريون يأبونه قلت يمكن أن يقدر قول مضاف للجملة وحذف وأقيمت مقامه والاصل بلغنى عن زيد قول والله لافعلن وأما اذا قلنا بالمذهب الكوفى فلا اشكال ولا حاجة الى التقدير (قوله والله لافعلن كذا) أى فهذه الجملة مفسرة للكلام (قوله لان افعال القلوب) أى التى لا تفيد التردد (قوله لافادتها التحقيق) أى كالقسم (قوله تجاب بما يجاب به القسم) أى وهو الجواب المقرون باللام المؤكد بالنون لان القسم يدل على التحقيق وكذلك افعال القلوب (قوله ولقد علمت الخ) تمامه * ان المنايا لا تطيش سهامها (قوله يجوز ذلك) أى كون الجملة فاعلا أى أو نائبه فى كل جملة قال الدمامينى لا أظن أحدا ينازع فى أن المسند اليه لا يكون الا اسما فحينئذ يجب حمل كلام هشام ومن معه على أن الجملة مؤولة بمصدر فاعل غايته أنه سبك بدون سابك وله نظائر (قوله بكون المسند اليها قلبيا) أى أن يكون الفعل المسند الى الجملة (قوله ظهر) فعل ماض مبنى على الفتح وقوله أقام زيد فاعل وقوله علم فعل ماض مبنى للمجهول وقوله هل قعد

فاوحينا اليه أن اصنع الفلك وقولك كتبت اليه أن افعل ان لم تقدر الباء قبل ان السادس ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه فجملة ليسجننه قيل هى مفسرة للضمير فى بدا الراجع الى البداء المفهوم منه والتحقيق أنها جواب لقسم مقدر وان المفسر مجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك كون القسم انشاء لان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهو خبرى لا انشائى وذلك المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام فهذا هو البداء الذى بدا لهم ثم اعلم أنه لا يمتنع كون الجملة الانشائية مفسرة بنفسها ويقع ذلك فى موضعين أحدهما أن يكون المفسر انشاء أيضا نحو أحسن الى زيد أعطه ألف دينار والثانى أن يكون مفردا مؤديا معنى جملة نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا وانما قلنا فيما مضى ان الاستفهام مراديه النفى تفسيرا لما اقتضاه المعنى وأوجبته الصناعة لاجل الاستثناء المفرغ لان التفسير أوجب ذلك ونظيره بلغنى عن زيد كلام والله لافعلن كذا ويجوز أن يكون ليسجننه جوابا لبدا لان افعال القلوب

(٨ - دسوقى ثانى)

لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم قال * ولقد علمت لتاتين منيتى * وقال الكوفيون الجملة فاعل ثم قال هشام وثعلب وجماعة يجوز ذلك فى كل جملة نحو يعجبنى تقوم وقال الفراء وجماعة جوازه مشروط بكون المسند اليها قلبيا وباقترانها بادا معلقة نحو ظهر لى أقام زيد وعلم هل قعد عمرو وفيه نظر لان أداة التعليق

بان تكون مانعة أشبه من أن تكون مجوّزة وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء وبعد فعندى أن المسئلة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلى أن الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة الاخرى ألا ترى ان المعنى ظهر لى جواب أقام زيد أى جواب قول القائل ذلك وكذلك فى علم اقعد عمرو وذلك لابد من تقدير مدفعا للتناقض اذ ظهور الشئ والعلم به متنافيان للاستفهام المقتضى للجهل به فان قلت ليس هذا مما نصح فيه الاضافة الى الجمل قلت قد مضى ٥٨ لنا عن قريب أن الجملة التى يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات * السابع واذا قيل لهم لا تفسد وازعم ابن عصفور ان البصريين يقدرون نائب الفاعل ضمير المصدر وجملة النهى مفسرة لذلك الضمير وقيل الظرف نائب الفاعل فالجملة فى محل نصب ويرد بانه لا تتم الفائدة بالظرف وبعدمه فى واذا قيل ان وعد الله حق والصواب ان النائب الجملة لانها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول فكيف انقلبت مفسرة والمفعول به متعين للنيابة وقولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائبا عنه جوابه أن التى يراد بها اللفظ لها يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع مبتدأ نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وفى المثل زعموا مطية الكذب ومن هنا لم يحتج الخبر المفرد الجامد * الثامن وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم لان وعد يتعدى لاثنين وليس الثانى هنا اللهم مغفرة لان ثانى مفعولى كسا لا يكون جملة بل هو محذوف والجملة مفسرة له وتقديره خيرا عظيما أو الجنة وعلى الثانى فوجه التفسير اقامة السبب مقام المسبب اذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والاجر وقولى فى الضابط الفضلة احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالاجماع لانها خبر فى الحال أو فى الاصل ومن الجملة المفسرة فى باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كما سيأتى وهذا القيد أهملوه ولا بد منه * (مسئلة) * قولنا ان الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين فزعم أنها بحسب ما تفسره فهى فى نحو زيد اضربته

عمرو نائب فاعل (قوله بأن تكون الخ) أى كونها مانعة من العمل أشبه من كونها مجوّزة له لانها تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها أى انها مانعة من العمل فكيف تكون مجوّزة للعمل (قوله وكيف يعلق الفعل الخ) نظر ثان حاصله سلمنا أن التعليق يقتضى جواز كونها فاعلا لكن لا نسلم تأتى التعليق هنا أى جوازه لانه كيف يعلق الفعل عن الفاعل الذى هو كالجزء منه تأمل (قوله وبعد فعندى الخ) أى وأقول بعد ما تقدم تنبه فعندى كذا ويمكن أن يكون مراد الفراء ومن ذهب الى قوله أعنى أن الاسناد فى التحقيق الى مضاف محذوف لا الى الجملة لكن لما حذف المضاف وأقيمت الجملة مقامه جعل الاسناد اليها وتقدير ذلك المضاف مع كون المعلق استفهاما مما ذكره المصنف وأما اذا كان غير استفهام نحو ظهر لى ما قام زيد فيقال الاصل ظهر لى مضمون ما قام زيد أى ظهر لى انتفاء قيام زيد لان ذلك هو مضمون تلك الجملة وجعل كلامهم على هذا خيرا من حمله على ما يؤدى الى الخروج عن القاعدة المقررة وهو أن المسند اليه لابد أن يكون اسما أو ما فى تأويله (قوله أن المسئلة) أى وهى وقوع الجملة مسندا اليها فى الصورة وظاهر اللفظ (قوله ان المسئلة) أى جعل الجملة فاعلا أو نائب فاعل (قوله خاصة) أى لانه الموجب لتقدير المضاف المسند اليه (قوله وعلى ان) أى وبناء على ان الخ أى فلا بد من وجود الامرين فى جواز هما ولكن بعد هذا تجد المسئلة قد خرجت عن الموضوع وهو جعل الجملة فاعلا أو نائب فاعل لان الفاعل هنا مفرد (قوله الاسناد) أى اسناد الفعل الذى هو قلبى (قوله الى مضاف محذوف) أى الى مضاف للجملة محذوف (قوله لا الى الجملة الاخرى) أى جملة هل قام زيد (قوله وذلك) أى المضاف (قوله ليس هذا) أى المضاف المحذوف (قوله مما يصح الخ) أى بل الذى يضاف للجمل انما هو بعض الظروف المبهمة كيوم وحيث واذا (قوله يحكم لها بحكم المفردات) أى وحينئذ فذلك المضاف المقدر انما هو مضاف لمفرد لا لجملة (قوله ضمير المصدر) أى العائد على القول (قوله وبعدمه) أى ويرد بعدم الظرف فى قوله واذا قيل الخ فانه ليس فيها ظرف ولو كان الظرف نائب الفاعل لوجب ذكره وقوله ويرد بانه لا تتم الفائدة أى لا تتم الفائدة الا بالمقول فلا يكون نائب الفاعل الا مقول القول وقوله بانه لا تتم الخ أى وشان نائب الفاعل كالفاعل أن تتم به الفائدة (قوله وفى المثل الخ) فى هذا اشارة لطيفة الى التعريض بابن عصفور بانه كذب فى مقالته (قوله زعموا مطية الكذب) أى هذا اللفظ مطية الكذب أى انك اذا أردت التوصل الى نسبة الكذب لقوم قلت القوم زعموا كذا فالتعبير بالزعم اشارة الى نسبتهم للكذب فشبه الزعم بالدابة التى هى المطية التى يتوصل الى المطلوب بها كما ان زعموا موصلة لنسبة الكذب لقائله (قوله اقامة السبب) أعنى المغفرة والاجر العظيم مقام المسبب أعنى الجنة (قوله ولها الخ) أى فليست فضلة لان لها موضعا الخ أى فيؤخذ من هذا أن المراد بالفضلة ما لا محل له من الاعراب (قوله لانها خبر فى الحال) أى كما فى قل هو الله أحد أو هو زيد قائم فزيد قائم خبر فى الحال ومفسر لضمير الشان (قوله أو فى الاصل) أى كما فى ظننتنى زيد قائم فزيد قائم جملة مفسرة لضمير الشان الذى هو مبتدأ فى الاصل وهى خبر عنه (قوله كما سيأتى) أى قريبا عن الشلوبين فى قوله انا كل شئ خلقناه بقدر (قوله وهذا القيد) أعنى قوله الفضلة * (مسئلة) * (قوله بحسب ما تفسره) أى فان فسرت ما له محل كان لها محل والا فلا (قوله

لا محل لها) أى لانها فسرت جملة ابتدائية (قوله فى محل رفع) أى فى الآية والمثال وذلك لان خلقناه مفسر لخبر ان وهو فى محل رفع اذ الاصل انا خلقنا كل شئ خلقناه وحينئذ فلا يكن المفسر كذلك فى محل رفع وقوله يا كله مفسر لخبر المبتدأ اذ الاصل زيد يا كل الخبز يا كله والخبر فى محل رفع فما فسره كذلك (قوله ولهذا يظهر الرفع) أى لاجل كون الجملة فى محل يظهر لان معنى كونها فى محل أنها لو حل محلها مفرد لكان معربا (قوله فمن نحن نؤمنه الخ) تمامه * ومن لا نجره عيس منا مفزعا * (قوله فظهر الجزم) أى فى الجملة المفسرة أعنى نؤمنه لكون الجملة المفسرة مجزومة اذ الاصل فمن نؤمنه نحن نؤمنه فحذف الفعل الاول فانفصل الضمير وجزم المفسر لانه تابع للمفسر (قوله عطف بيان أو بدل) أى والبدل وعطف البيان تابعان للمبدل منه والمبين فان كان له محل فيكون له محل والا فلا (قوله ولم يثبت الخ) حاصله اعتراض آخر وهو انه يلزم على كلام الشلوبين حذف المعطوف عليه عطف البيان ولم يثبت ويلزم عليه حذف المبدل منه وهو الجملة المفسرة وهو ممنوع (قوله ولم يثبت الجمهور) هذا رد على الشلوبين المثبت لعطف البيان والبدل فى الجمل (قوله ولم يثبت الجمهور) أى وخلافهم أثبته ومنه قوله

فقلت له ارحل لا تقيمن عندنا * والا تكن فى السر والجهر مسلما

فجعلوا جملة لا تقيمن عندنا بدل اشتمال من قوله ارحل لان النهى عن الاقامة يستلزم الامر بالرحيل وكما فى قوله تعالى أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين الخ فان جملة أمدكم بانعام الخ بدل بعض وقوله الجمهور أى جمهور العلماء وخلاف الجمهور هم البيانيون (قوله وقد بينت الخ) اعتراض على الشلوبين حيث جعلها منها (قوله وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى الخ) أى واذا كانت فى الاصطلاح لا تسمى بذلك فلا يصح اعتراض الشلوبين على الجمهور فى قولهم ان الجملة المفسرة لا محل لها وقوله بل الجملة المفسرة قد يكون لها محل أى كالاشتغالية اذا فسرت خبرا مثلا (قوله ان الجزم فى ذلك) الاولى فى نحو ذلك لان الآتى فى البغداديات انما هو فى لا تجزعى ان منفسا البيت لا البيت السابق وان كان كل من العلتين الآتيتين فى كلام أبى على تأتيان فى هذا البيت أعنى فمن نحن نؤمنه من كونهم اتسعوا فى من بدليل ايلائها الاسم أعنى نحن ويكون تقدمها دالا عليها اذ الاصل عند أبى على من نؤمن نؤمنه وليس نؤمنه بدلا كما يقول الشلوبين (قوله بأداة شرط مقدرة) أى لا على البدلية من الفعل المحذوف (قوله فى التقدير) أى لا فى اللفظ لانهما فعلان ماضيان لا يجزم لفظه (قوله وساغ اضماران) أى للضرورة وقوله وان لم يجز اضمار لام الامر أى مع أنها ما جازمان (قوله للضرورة) أى الحاجة اليه لاضرورة الشعر وهذا نظير لما نحن فيه بجامع الخروج عن الضعف (قوله بدليل ايلائهم اياها) أى فى الظاهر بخلاف لام الامر (قوله ولان تقدمها مقو للدلالة الخ) أى ولان ذكر ان فى أول الكلام يدل على انها محذوفة ثانيا (قوله ولهذا) اى ولاجل كون التقدم فى الذكر مقويا للدلالة أجاز سيبويه يمن تمر رامر وفى بعض النسخ بفك الادغام ومقتضاه أنه يجوز وهو شرطية الشاهد فى حذف متعلق الشرط أى به لتقدم الباء فى الذكر (قوله ومنع من تضرب أنزل) أى فالمعنى من تضرب أنزل عليه فلا يجوز حذف عليه (قوله حتى تقول) غاية لقوله منع وقوله تقول أى حتى تذكر ذلك (قوله بالخفض) أى بحرف جر مقدر أى مررت برجل صالح ان لا تمرر بصالح فطالح (قوله من اضمار رب بعد الواو) أى كما قالوا فى * وقاتم الاعماق خاوى المخترق * حيث قالوا ان الاصل ورب قاتم الخ وانما كان المثال أسهل من هذا لانه لم يدل على رب دليل بخلاف الباء فانه دل عليها دليل وهو الباء المذكورة أولا (قوله ورب شئ) أى لحذف أداة الشرط فى البيت فانه ضعيف فى نفسه وقوله يحسن للضرورة المراد بها الحاجة لا الواقعة فى الشعر فالحاجة كالاختصار وكاستقامة الوزن (قوله فانه ضعيف جدا) أى لعود الضمير فيه على متأخر لفظا ورتبة (قوله وحسن فى نحو الخ) أى فى باب الاشتغال

فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن فظهر الجزم وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وقد بينت ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى فى الاصطلاح جملة مفسرة وان حصل فيها تفسير ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلف فى المبدل منه وفى البغداديات لابى على أن الجزم فى ذلك باداة شرط مقدرة فانه قال ما ملخصه ان الفعل المحذوف والفعل المذكور فى نحو قوله لا تجزعى ان منفسا أهلكته مجزوم فى التقدير وان انجزام الثانى ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير ان أى ان أهلكت منفسا ان أهلكته وساغ اضماران وان لم يجز اضمار لام الامر للضرورة لاتساعهم فيها بدليل ايلائهم اياها الاسم ولان تقدمها مقو للدلالة عليها ولهذا أجاز سيبويه يمن تمرر أمرر ومنع من تضرب انزل لعدم دليل على المحذوف وهو عليه حتى تقول عليه وقال فيمن قال مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح بالخفض انه أسهل من اضمار رب بعد الواو ورب شئ يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة

كما فى ضرب غلامه زيدا فانه ضعيف جدا وحسن فى نحو ضربونى وضربت

قوله واستغنى بجواب الاولى عن جواب الثانية كما استغنى فى نحو أزيدا ظننته قائما بثانى مفعولى ظننت المذكورة عن ثانى مفعولى ظننت المقدرة *(الجملة الرابعة المجاب بها القسم)* ٦٠ نحو والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين ونحو وتالله لاكيدن أصنامكم ومنه لينبذن

فانهم جوزوا عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة لان الفعل لابد له من فاعل (قوله واستغنى الخ) مربوط بأول الكلام وهو قوله وان انجزام الثانى ليس على البدلية بل على تكريران والمراد بالجواب هو قوله لانجزى على مذهب الكوفيين الذين يرون تقديم الجواب أوالمراد الجواب ولو مقدرا بناء على مذهب البصريين من أن لانجزى دليل الجواب (قوله واستغنى) أى الشاعر بجواب الاولى أى بجواب أداة الشرط الاولى وهى ان فى بيت لانجزى الخ ومن فى بيت فمن نحن نؤمنه وجواب ان فى بيتها لانجزى وجواب من فى بيتها بيت وهو آمن (قوله كما استغنى الخ) هذا تنظير وان كان فى الاول استغنى بما للاول وفى هذا الثانى بالعكس (قوله فى نحو أزيدا الخ) أى فالاصل أظننت زيدا ظننته قائما فحذف ثانى مفعولى ظن المقدرة استغناء عنه بثانى مفعولى ظن المذكورة وقد يقال ان قائما ثانى مفعولى الاولى المحذوفة لانها مقصودة بالذات والثانية ذكرت لضرورة التفسير

(الجملة الرابعة المجاب بها القسم)

(قوله نحو والقرآن الحكيم انك الخ) الاولى نحو انك لمن المرسلين من قوله والقرآن الحكيم انك الخ (قوله لينبذن) جواب لقسم مقدر ويدل لذلك اللام والتوكيد بالنون (قوله ومما يحتمل جواب القسم) أى ويحتمل الاستئناف والاولى أن يذكر هذا فى التنبيه الآتى لانه معقود لما احتمل كونه جوابا واحتمل عدمه (قوله أجوبة الخ) أى ومن المعلوم أن العطف على الجواب جواب فحينئذ تكون تلك الجملة جوابا فلا محل لها (قوله أى هو جواب قسم) أى فكلام ابن عطية على حذف مضاف فقوله هو قسم أى جواب قسم (قوله المحملة لذلك) أى لكون الجملة جوابا وقوله لانها عطفت أى تلك الجملة على ما هو جواب (قوله عليه) أى من أجله أى من أجل كلامه الذى قاله وقوله على صغار الطلبة أى من صغار الطلبة أى ان أبا حيان توهم من أجل كلام ابن عطية توهما لا يحصل من صغار الطلبة أو أنه ضمن توهم معنى تقول فعداه بعلى (قوله وهو) أى التوهم وقوله ان الواو الخ أى ان قوله هو قسم يفيد ان الواو واو قسم وجروا المجرور محذوف والجار باق وهو غير جائز ويلزمه كون القسم محذوفا والحال أن الجواب منفى بان وهو لا يجوز لكن رد الالزام الثانى بانه جائز قال تعالى وايمن زائدة أمسكها فقد حذف القسم مع أن الجواب منفى بان (قوله أم لكم أيمان علينا بالغة الى يوم القيامة) أم بمعنى بل الاضرابية ولكم خبر مقدم وأيمان مبتدأ مؤخر وبالغة صفة لايمان وقوله ان لكم جواب القسم اعنى أيمان (قوله لا تعبدون الا الله) هذه الجملة المنفية جواب القسم اعنى اخذ الميثاق لانه فى معنى حلفناهم (قوله بمعنى الاستحلاف) اى وكانه قال حلفناهم لا تعبدون الا الله وأخذنا ميثاقهم وحلفناهم على أن لا يسفكوا الخ (قوله و يوضحه) اى ويقويه و يدل له لان قوله ليبيننه ظاهر فى أنه جواب القسم اعنى أخذ الميثاق بدليل اللام والتوكيد بالنون (قوله بان لا تعبدوا الخ) اى فهو منصوب بان مضمرة والجملة فى تأويل مفرد معمول لأخذنا وخرج عما نحن فيه (قوله الاصل النهى) اى معمول لحال محذوفة اى قائلين لا تعبدوا الا الله كما هو المعنى ثم عدل الى الخبر فهى جملة خبرية لفظا انشائية معنى فهو مثل قولك لتذهبن الى فلان بعطيك كذا فالمراد اذهب وعلى هذا فالجملة ليست جوابا للقسم لانه خبر لفظا ومعنى وانما خرجت الى الخبر مبالغة فى الحث على الامتثال حتى كأنه تحقق وأخبر عنه (قوله ثم أخرج) اى النهى (قوله تعش الخ) قبله

فقلت له لما تكشر ضاحكا * وقائم سيفى من يدى بمكان

وبعده

تعرض له ذئب فى بعض الصحارى * أخيين كنا أرضعا بلبان

فى الصحبة (قوله ليوافقن) اى فهو جواب القسم اعنى عاهدت والدليل على ذلك اللام والتوكيد بالنون فاذا كان هذا جوابا لعاهدتنى فلتكن جملة النفى فى البيت قبله جوابا لعاهدتنى (قوله او حال من الفاعل) اى عاهدتنى حال كونك غير خائن لى وقوله او المفعول اى والمعنى حال كونى غير مخون لك فى المعاهدة (قوله أوكليهما) الظاهر انه أراد ملاحظتهما معنى والا فالحال النحوية انما تكون من واحد (قوله والمعنى شاهد للجوابية) أى شاهد لكون الجملة جوابا وذلك لان المعاهدة انما هى على ترك الخيانة نفسها بدليل البيت الذى ذكره بعد لا أن الحالف فى حال ترك الخيانة على شئ آخر كما هو ظاهره على الحال (قوله شاهد على الجوابية) اى لان المراد كما يأتى فى البيتين بعد فان عاهدتنى على نفس عدم الخيانة لا على شئ آخر فى حال عدم الخيانة وهذا بناء على أن المراد لا تخوننى فى الصحبة فان كان المراد لا تخوننى فى المعاهدة فالمعنى على الحال (قوله وقد يحتج للحالية بقوله) اى بقول الفرزدق أيضا فايضا راجع لقوله أى ان البيتين للفرزدق لما تاب عن الهجو (قوله بقوله أيضا) أيضا راجع لقوله اى أن هذين البيتين للفرزدق أيضا لما تاب عن الهجو وحبس نفسه على القرآن قال الدمامينى كيف يقال وقوع لفظ حالا فى تركيب يدل على وقوع آخر حالا فى تركيب آخر والجواب أن القصد مطلق وقوع الحال بعد المعاهدة كما استدل بالبيت الاول على اجرائه مجرى القسم فان الشئ يحمل على نظيره (قوله لبين) خبر ان أى وانى لمكانى بين رتاج الكعبة ومقام الخليل وقوله قائما حال من الضمير فى الخبر المذكور وقوله على حافة متعلق بعاهدت ربى (قوله رتاج) هو الباب العظيم اى باب الكعبة وقوله ومقام اى مقام ابراهيم الخليل (قوله لا أشتم الخ) هذه الجملة تحتمل أن تكون جوابا للقسم وتحتمل الحال لكن لما عطف عليه ولا خارجا بالنصب عين ذلك كونه حالا فان قلت كيف تعين الحالية فى هذا البيت يدل على أرجحية الحال فى البيت السابق مع أنهما تركيبان متغايران وجوابه أنهما اشتركا فى أن كلا مضارع منفى بلا ودل دليل على الحال فى هذا البيت فليكن كذلك فيما سبق لان الشئ يحمل على نظيره (قوله والذى عليه المحققون) اى واما ما ذكره من توجيهه الحالية فهو كلام ظاهرى اى منفلو رقيه للظاهر اى حيث تفسر خارجا الذى هو وصف منصوب فلما عطف دل على أن ما قبله منصوب (قوله ولا يخرج خروجا) اى وجلة ولا يخرج خروجا المحل لهما من الاعراب لعطفها على لا أشتم الذى هو جواب القسم فهو لا احتجاج فيه للحالية (قوله ان أصبح ماؤكم غورا) اى فالاصل غائرا فحذف الوصف وأناب المصدر منابه *(مسئلة)* (قوله فقيل فى تعليله) اى فقال بعضهم فى تعليل منع تعلب (قوله لان نحو الخ) هذا المعلل فهم أن قوله لا تقع جملة القسم اى جملة جواب القسم وسيأتى أن الشارح رده عليه بان المراد بقوله جملة القسم الجملة القسمية وهى القسم والجواب لا الجواب فقط (قوله فاذا بنى) اى اذا حصل ذلك الجواب على مبتدا (قوله صار له موضع) اى وهو ليس له موضع فحينئذ يصير له محل ولا محل له وهو تناقض هذا مراده (قوله لا جلة هى جواب القسم) اى حتى يتم التعليل المذكور (قوله ومراده) اى مراد ثعلب بقوله لا تقع جملة القسم خبرا وكان الاولى أن يعبر بالغاء (قوله اذ لا تنفك الخ) علة لكون المراد المجموع اى خلافا لهذا المعلل فان كلامه يقتضى انفكاكهما (قوله يمكن أن يكون لهما محل) اى وحينئذ اذا وقعا خبرا فلا يحصل تناقض (قوله قال زيد) مقوله المجموع وأما جملة القسم وحدها فهى ابتدائية فى غير هذا المثال وهنا يخرج الخلاف فى جزء المقول (قوله اما كون جملة القسم لا ضمير فيها) اى الجملة الاولى وأما جملة الجواب فان فيها ضميرا كما فى زيد والله لاضربنه فان قلت ان الضمير فى الجملة الاخيرة وهذا يكفى فى الربط ألا ترى أن جملة الشرط الاولى لا ضمير فيها والثانية فيها ضمير وصح الاخبار بها نظرا لذلك الضمير وأجاب عن هذا المصنف بقوله لان الجملتين الخ فهو

وبعده

تعش فان عاهدتنى لا تخوننى * نكن مثل من يا ذئب يصطحبان

لجملة النفى

أوكليهما فمحلها النصب والمعنى شاهد للجوابية وقد يحتج للحالية بقوله أيضا

ألم ترنى عاهدت ربى وانى

لبين رتاج قائما ومقام

على حلفة لا أشتم الدهر مسلما

ولا خارجا من فى زور كلام

وذلك أنه عطف خارجا على قائما على محل جملة لا أشتم فكانه قال حلفت غير شاتم ولا خارجا والذى عليه المحققون ان خارجا مفعول مطلق والاصل ولا يخرج خروجا ثم حذف الفعل وأناب الوصف عن المصدر كما عكس فى قوله تعالى ان أصبح ماؤكم غورا الان المراد انه حالف بين باب الكعبة وبين مقام ابراهيم انه لا يشتم مسلما فى المستقبل ولا يتكلم بزور لا انه حالف فى حال اتصافه بهذين الوصفين على شئ آخر *(مسئلة)* قال ثعلب لا تقع جملة القسم خبرا فقيل فى تعليله لان نحو لافعلن لا محل له فاذا بنى على مبتدا فقيل زيد ليفعلن صار له موضع وليس بشئ لانه انما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جلة هى جواب القسم ومراده ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا اذ لا تنفك احداهما عن الاخرى وجعلنا القسم والجواب يمكن ان يكون لهما محل من الاعراب كقولك قال زيد أتسم لافعلن وانما المانع

عنده اما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا

لان الجملتين ههنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء لان الجملة الثانية ليست معمولة لشئ من الجملة الاولى ولهذا امتنع بعضهم وقوعها صلة واما

كون الجملة أعني جملة القسم انشائية ٦٢ والجملة الواقعة خبرا لابد من احتمالها للصدق والكذب ولهذا امتنع قوم من الكوفيين

منهم ابن الانباري ان يقال زيدا ضربته وزيدهل جاءك وبعد فعندي ان كلا من التعليلين ملغى اما الاول فلان الجملتين مرتبطتان ارتباطا صارتا به كالجملة وان لم يكن بينهما عمل وزعم ابن عصفور ان السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها وذلك قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم قال فما موصولة لازائدة والا لزم دخول اللام على اللام اه وليس بشئ لان امتناع دخول اللام على اللام انما هو لأمر لفظي وهو ثقل التكرار والفاصل يزيله ولو كان زائدا ولهذا اكتفي بالالف فاصلة بين النونات في اذهبنان وبين الهمز تين في آ أنذرتهم وان كانت زائدة وكان الجيد ان يستدل بقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فان قيل يحتمل من الموصوفة أي لفريقا ليبطئن قلنا وكذا ما في الآية اي لقوم ليوفينهم ثم انه لا يقع صفة الا ما يقع صلة فالاستدلال ثابت وان قدرت صفة (فان قيل) فما وجهه والجملة الاولى انشائية (قلت) جاز لانها غير مقصودة وانما المقصود جملة الجواب وهي خبر به ولم يؤت بجملة القسم الا لمجرد التوكيد لا للتأسيس واما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الكلام وعلى جواز أين زيد وكيف عمرو وزعم ابن مالك أن السماع (قوله تعليل لمحذوف حاصله وانما لم يصح الاخبار بها نظرا للاضمير الموجود في الجملة الثانية كالجملة الشرطية لان الجملتين الخ وحاصله أنه فرق بين الجملتين هنا وبين جملتي الشرط (قوله لان الجملتين الخ) جواب عما يقال جملة القسم وان لم تكن محتوية على عائد المبتدا لجواب القسم محتوى عليه فهلا اكتفي به كما اكتفي بعائد جملة الجواب في زيدان جاء عمرو اكرمه (قوله لان الجملة الثانية) اعني جملة جواب القسم ليست الخ اي بخلاف جملة جواب الشرط فانها معمولة للاداة (قوله ولهذا) اي لعدم احتوائها على الضمير منع بعضهم وقوعها اي وقوع جملة القسم (قوله ولهذا منع الخ) اي لاجل كون الجملة الواقعة خبرا لابد من احتمالها للصدق والكذب منع الخ (قوله وبعد الخ) أي وأقول بعد ما تقدم تنبه فعندي الخ (قوله ملغى) اي باطل اي وحيث بطل كل من التعليلين بطل المعلل وثبت صحة وقوع الجملة القسمية خبرا عن المبتدا كما قال العلامة الرضي (فوله أما الاول) أي أما وجه بطلان التعليل الاول (قوله كالجملة) أي بدليل قولهم ان جملة القسم انما ذكرت توكيد الجملة الجواب ومن المعلوم ان المؤكد والمؤكد كالشئ الواحد (قوله وزعم الخ) هذا معارضة لقوله ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة (قوله فما موصولة) أي والاصل وان كلا والله الذي ليوفينهم (قوله والا لزم الخ) أي لان الحرف الزائد في نية الطرح (قوله وليس بشئ) أي وليس ما زعمه ابن عصفور بشئ لجواز أن تكون ما في الآية زائدة وجملة ليوفينهم خبران وامتناع الخ (قوله والفاصل) أي كما الزائدة يزيله (قوله في اذهبنان) أي على أن الفاصل هنا حرف واحد والامثال ثلاثة وما في الآية بثلاث والفاصل حرفان (قوله في آ أنذرتهم) أي فالجمع بينهما في قولك أأنذرتهم فيه ثقل والالف الفاصلة بينهما مزيلة لذلك وان كانت زائدة (قوله أن يستدل) أي ابن عصفور على جواز وقوع الجملة القسمية صلة (قوله لمن ليبطئن) اللام للابتداء ومن موصولة في محل نصب اسم ان وجملة ليبطئن قسمية صلة لمن ومن لا تحتمل الزيادة وحينئذ فالدليل لم يطرقه الاحتمال حتى يسقط به الاستدلال بخلاف ما في الآية التي استدل بها ابن عصفور فانه يطرقها احتمال الزيادة (قوله يحتمل من الموصوفة) أي فتساوى الدليلان لان ذاك احتمل الزيادة وهذا احتمل الموصوفية وكل منهما خلاف المدعى (قوله قلنا وكذا ما الخ) حاصله ان ما تحتمل الزيادة والوصفية ومن تحتمل الوصفية فقط وما يحتمل شيأ واحدا أجود مما يحتمل شيئين هذا على ان احتمال الوصفية مضر ولنا أن نقول هو لا يضر واليه أشار بقوله ثم انه الخ (قوله فما وجهه) أي ما وجه كون الجملة القسمية تقع صلة وصفة والصلة والصفة اشترطوا فيهما أن يكون لهما خارج تطابقه أو لا تطابقه لانه أتى بهما للتعيين فلا بد أن يكون معناهما معهودا بدون النطق بهما والجملة الاولى أعني جملة القسم انشائية ليس لها خارج (قوله والجملة الاولى) أي والحال ان الجملة الاولى وهي جملة القسم انشائية أي والصلة والصفة اتى بهما للتعيين فلا بد ان يكون معناهما معهودا بدون النطق بهما (قوله لانها) أي الجملة الاولى غير مقصودة أي لانها للتأكيد الجواب الذي هو مقصود بالافادة (قوله الا لمجرد التوكيد) أي فقولك جاءني الذي والله قام أخوه مثل قولك جاءني الذي قام أخوه وانما زادته الاولى التأكيد فقط (قوله وأما الثاني) أي وأما بطلان التعليل الثاني (قوله للاتفاق على ان أصله) أي خبر المبتدا الافراد أي حقه ذلك لانه منسوب للمبتدا والاصل في المنسوب أن يكون شيأ واحدا ويحتمل أن المراد بالاصل الغالب (قوله على أن أصله الافراد) أي ولا يقال في المفرد انه يحتمل الصدق والكذب أي وحينئذ فما كان فرعا مالا يوصف بذلك لا يشترط فيه ذلك والذي هو فرعه الجملة (قوله أين زيد وكيف عمرو) فاين وكيف خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهذا تأسيس والا فأداة الاستفهام مفرد لا يوصف بانشاء نعم الكلام انشائي

(قوله ورد بما منعه ثعلب وهو قوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم وقوله * جشأت فقلت اللذ خشيت لياتين انتهى وعندي لما استدل به تاويل ٦٣ لطيف وهو ان المبتدا في ذلك كله ضمن

(قوله ورد بما منعه ثعلب) أي من مجيء الجملة القسمية خبرا للمبتدا (قوله خشيت) بكسر الشين من خشي وتمامه * واذا أتالك فلان حين مناص (قوله لياتين) خبر عن قوله اللذ (قوله لما استدل به) أي ابن مالك على الجواز اي عندي تاويل يخرجه من الاستدلال فمنع ثعلب مسلم وقد علمت أن الحق الجواز وهذا تاويل بعيد لا يمنع من الاستدلال (قوله أن المبتدا في ذلك كله الخ) مثلا والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنهدينهم الخ تقديره ان آمنوا وعملوا الصالحات لنهدينهم فاذا قدر القسم قبل الشرط كان المعنى والله ان آمنوا وعملوا الصالحات لنهدينهم فلنهدينهم جواب القسم المقدر والمبتدأ المضمن معنى الشرط خبره محذوف وحينئذ فلم تقع الجملة القسمية خبر المبتدا (قوله كان الجواب له) أي لان القاعدة انه اذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق ويحذف جواب المتأخر فكذا يقال في المبتدا المنزل منزلة الشرط مع القسم (قوله المجرد) صفة للشرط (قوله لئن لم ينتهوا) الصواب ان لم ينتهوا لان أداة الشرط مجردة من اللام الا أن يقال انه قدر اللام هنا مع أداة الشرط ليكون من الشرط المقرون بلام التوطئة التي تدل على القسم المحذوف قطعا والا فلا معنى لها (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط وأما بسكونها فهو توجه القوة الواهمة الى شئ وليس مرادا هنا (قوله في جملة الجواب) أي جواب القسم (قوله بدل من الرحمة) أي التي هي مفعول كتب فمقتضاه ان جملة ليجمعنكم لها محل مع انها جواب لقسم مقدر فلا محل لها (قوله ولكنه) أي ذلك الغير (قوله بمعنى أن المصدرية) أي فالمعنى كتب ربكم على نفسه جمعكم فالبدلية حينئذ ظاهرة الا ان هذا الكلام يعيد جدا من حيث ان اللام لم يثبت أنها مصدرية (قوله وأن من ذلك) اي كون اللام بمعنى ان المصدرية وهي وصلتها بدل (قوله اي ان يسجنوه) وهو بدل من ضمير بدا العائد على البداء (قوله ولم يثبت الخ) أي وان كان المعنى على كونها مصدرية ظاهرا وهذا رده على غير مكي الخ) أي لانه يلزم على كلامه التناقض السابق أي كون الجملة لها محل ولا محل لها (قوله وأنها منقطعة مما قبلها) أي وهو الرحمة في الآية الاولى والضمير في بدا في الآية الثانية اذ ليست الرحمة خصوص الجمع (قوله ان قدر قسم) أي قبلها بحيث تكون اللام موطئة للقسم والاصل ثم بدا لهم والله ليسجننه وكتب ربكم على نفسه الرحمة والله ليجمعنكم الخ (قوله أو متصلة الخ) هذا خاص بقوله ثم بدا لهم لانه انما يتاتى فيها (قوله ان أجرى الخ) أي لانه من أفعال القلوب وهي لتحققها تجاب بما يجاب به القسم كما سبق (قوله لما آتيتكم الخ) حاصل معنى الآية ان الله أخذ ميثاق النبيين وقال لهم ان آتيتكم الكتاب والحكمة أي التوراة والانجيل وغيرهما من الكتب ثم جاءكم رسول في آخر الزمان بكتاب مصدق لتلك الكتب أتؤمنون به وتنصرونه قالوا نعم قال اشهدوا بذلك وأنا معكم من الشاهدين ولكن تخريج الآية على القواعد النحوية على هذا المعنى فيه أوجه منها ما ذكره أبو البقاء هنا (قوله أتم ما موصولة الخ) حاصل هذا الاعراب ان ما موصولة مبتدأ واللام لام الابتداء وآتيتكم صلة والعائد محذوف أي آتيتكموه وقوله ثم جاءكم عطف على آتيتكم فهو من تمام الصلة لعطفه على الصلة والعائد محذوف أي ثم جاءكم به وقوله لتؤمنن خبرا وأن الخبر من كتاب وسيأتي للمصنف ان جعل الخبر من كتاب يلزم عليه الاخبار قبل تمام الصلة وكأن لتؤمنن خبر هو جواب القسم أعني قوله أخذ الله ميثاق الخ (قوله من الكتاب) أي كائن من الكتاب (قوله عطف على آتيتكم) أي وحينئذ فجملة ثم جاءكم رسول صلة لان المعطوف على الصلة صلة (قوله ثم جاءكم به) أي بنظيره من عندنا (قوله او الاصل مصدق له) أي لما آتيتكم من الكتاب والحكمة (قوله ثم نابذ الظاهر) أعني قوله ما معكم مقام الضمير أعني الهاء في له (قوله أو العائد ضمير استقر) أي والتقدير للذي استقر معكم فضمير استقر هو العائد

واقد علمت لتاتين منيتي وأما أبو البقاء فانه قال في لما آتيتكم من كتاب وحكمة الآية من فتح اللام ففي ما وجهان أحدهما انها موصولة مبتدأ والخبر ما من كتاب أي للذي آتيتكموه من الكتاب أو لتؤمنن به واللام جواب القسم لان أخذ الميثاق قسم وجاءكم عطف على آتيتكم والاصل ثم جاءكم به فحذف عائد ما أو الاصل مصدق له ثم نابذ الظاهر عن المضمر أو العائد ضمير استقر الذي تعلقت به مع

معنى الشرط وخبره منزل منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدا المشبه لجواب الشرط محذوفا للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة نحو وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن التقدير والله ليمسن لئن لم ينتهوا ليمسن * (تنبيه) * وقع لمكي وأبي البقاء وهم في جملة الجواب فاعربا ها اعرابا يقتضي أن لها موضعا فاما مكي فقال في قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة ليجمعنكم ان ليجمعنكم بدل من الرحمة وقد سبقه الى هذا الاعراب غيره ولكنه زعم أن اللام بمعنى أن المصدرية وأن من ذلك ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه أي ان يسجنوه ولم يثبت مجيء اللام مصدرية وخلط مكي فأجاز البدلية مع قوله ان اللام لام جواب القسم والصواب أنها لام الجواب وأنها منقطعة مما قبلها ان قدر قسم أو متصلة به ان اتصال الجواب بالقسم ان أجري بدا مجرى أقسم كما أجري علم في قوله

والثانى انها شرطية واللام موطئة وموضع ما نصب باتيت والمفعول الثانى ضمير المخاطب ومن كتاب مثل من آية فى ما ننسخ من آية انتهى ملخصا وفيه أمور * أحدها ان اجازته كون من كتاب خبرا فيه الاخبار عن الموصول قبل كمال الصلة لان ثم جاءكم عطف على الصلة * الثانى أن تجويزه كون لتؤمنن خبرا مع تقديره اياه جوابا ٦٤ لأخذ الميثاق يقتضى أن له موضعا وانه لا موضع له وانما كان حقه أن يقدره جوابا بالقسم محذوف

وبه أتى أن ضمير استقر عائد على ما الثانية فلا يربط الاولى (قوله والثانى انها شرطية) أى والمعنى واذ أخذ الله ميثاق النبيين والله أى شئ آتيتكم من كتاب الخ (قوله مثل من آية) أى فى كونها بيانية (قوله عطف على الصلة) أى والمعطوف على الصلة صلة وأجيب بان ثم جاءكم كمال للصلة لكونه تابعا ويغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع أى ان الممنوع الاخبار قبل تمام الصلة الاصلية نحو جاء الذى قام هو الفاضل أبوه على أن المعنى الذى قام أبوه هو الفاضل لا قبل تمام الصلة من حيث ان التكميل لها بالمعطوف (قوله الثانى) هذا الاعتراض هو المقصود من التنبيه (قوله ان له موضعا) أى من حيث جعله خبرا وقوله وأنه لا موضع له أى من حيث انه جواب للقسم وهذا تناقض (قوله ويقدر الجملتين) أى جملة القسم وجوابه (قوله خبرا) وعلى هذا فضمير به راجع لما آتيتكم لا للرسول لئلا تخلو جملة الخبر عن عائد (قوله أن أخذ الميثاق) هذا معمول لقوله أراد (قوله ومجموع الجملتين الخبر) أى والمجموع له محل (قوله وانما سمى لتؤمنن خبرا) اى مع انها جزء الخبر لما علمت أن الخبر مجموع جملة القسم وجوابه لا جوابه فقط (قوله وانه لا قسم مقدر بل أخذ الله الخ) هذا الكلام كله حتى الاضراب فى حيز النفى أى ليس هذا مراده حتى يرد الاعتراض (قوله لم يحصر الدليل) أى لان الاقتصار فى مقام البيان يفيد الحصر (قوله لم يحصر الدليل الخ) الاولى لم يقتصر على الدليل الذى ذكره والمراد بالدليل الذى ذكره هو قوله لان أخذ الميثاق قسم أى لو أراد هذا لم يقتصر على دليل ظنى (قوله الى شيئين) أى الى موصولين وهو ما فى قوله لما آتيتكم وما فى قوله لما معكم وقوله فانه عائد أى مع أنه عائد الى الموصول الثانى فقط وهو لما معكم (قوله جوز حذف العائد المجرور) الاولى أن يجعل هذا الاعتراض ثانيا لانه المذكور فى كلامه قبل الثالث (قوله ولو أن) لو شرطية وأن توكيدية وما اسم موصول اسم أن وعالجت صلة الموصول والعائد محذوف أى ما عالجت به فحذف للدلالة به الآتية عليه وقوله لين معمول عالجت وفؤادها مضاف اليه وقوله استلين خبر ان وقوله للذان جواب لو والجندل فاعل لان أى لو أن الذى عالجت به لين فؤادها استلين به الجندل للذان الجندل (قوله ولو أن الخ) بنقل حركة الهمزة للواو الساكنة قبلها والبيت من الكامل (قوله قد جوز على هذا الوجه) أى الاول وهو جعل ما موصولة والدليل اذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال ويمكن رد هذا بان هذا تجويز بعيد لان حذف به لدلالة الثانى قرينة (قوله لا الى ما) أى بخلاف الضمير فى به فى البيت فهو عائد على ما وليست الآية كالبيت فى حذف به الاولى لدلالة الثانية (قوله وانما هو مفعول أول) أى لان الفاعل فى المعنى الآخذ ولعله أراد الثانى عدد الارتبة (قوله وانما هو مفعول أول) أى وما الشرطية مفعول ثان * (مسئلة) * (قوله اذا قال) أى الضيف وقوله قدنى أى يكفينى ما شربت من اللبن وقوله قال أى رب المنزل بالله لابد أن تشرب ما فى الاناء جميعا هذا معناه وقد سبق هذا للمصنف ولكن بلفظ اذا قلت قدنى قال الخ فعلى كل حال قال الثانى ضمير راجع للمضيف (قوله وليس فيه ما يكون الخ) أى وحينئذ فاللام للقسم جارة للقسم به محذوف ولتصفى جواب لذلك القسم (قوله وليس فيه ما يكون الخ) قال الدمامينى يمكن انه عطف على غرورا باعتبار المعنى أى ليغرا ولتصفى الخ (قوله واما ما استدل به) أى من انه ليس فى الكلام السابق ما يصلح لكون ولتصفى عطفا عليه فلا ينتج مدعاه

لان متعلق الخ (قوله مطلقا) أى اقترن بالفاء أولا (قوله ولم تقترن الخ) أما لو اقترنت بالفاء أو باذا كان محلها جزم نحو ان جاءنى فانا أكرمه أو فاذا زيد يكرمه والحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا كان الشرط جازما أو غير جازم كان ذلك الجواب غير مقترن باذا أو الفاء أو كان مقترنا باحدهما وذلك لان كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها كما يأتى توضيحه فى الجملة الخامسة مما له محل (قوله اما الاول) أى اما المثال الاول وهو ان يقم أقم أى أما وجه كون جملة الجواب فيه لا محل لها (قوله وأما الثانى) أى وأما المثال الثانى وهو ان قمت قمت أى واما كون جملة الجواب فيه لا محل لها (قوله لا الجملة باسرها) لا مانع من هذا خصوصا والاعراب فرع فى الفعل ويكون العطف فى نحو ان قام زيد قمت ويقم بكر على محل الجملة فتأمله

(الجملة السادسة الواقعة صلة)

(قوله الواقعة صلة) ظاهره ولو لأل نحو * ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ونحو * من القوم الرسول الله منهم * فالمحل لأل وقال الدمامينى ينبغى ان لها محلا لوقوعها موضع المفرد وقال الشمنى الظاهر انه لا محل لها لان المفرد ليس فى مكانه الاصلى اذ أصل الصلة أن تكون جملة واعراب الصفة عارية عن أل لكونها على صورة الحرف فلا يظهر فيها اعراب فظهر على ما بعدها من الوصف (قوله ما قدمت لك) أى من أن الصلة لا محل لها والموصول له محل واما مجموعهما لا يقال ان له محل أو ليس له محل (قوله وقال الطائى) أى قال الشاعر الكائن من بنى طئ والمراد به هنا منظور بن سحيم الفقعسى شاعر اسلامى وقبل البيت

ولست بهياج فى القرى أهل منزل * على زادهم أبغى وأبكى البواكيا

فاما كرام موسرون أتيتهم * فحسبى الخ وبعده

واما كرام معسرون عذرتهم * واما لئام فادخرت حيائيا

وعرضى أبقى ما ادخرت ذخيرة * وبطنى أطويه كطى رداثيا

يتمدح بالقناعة والكف عن أعراض الناس (قوله وقال العقيلى) أى الشاعر الكائن من عقيل والمراد به هنا أبو حرب الاعلم وقبله نحن قتلنا الملك الجحجاحا * دهرا فهيجنا به أنواحا

لا كذب اليوم ولا مزاحا * نحن اللذون الخ واعلم انه على هذه اللغة يكتب اللذون بلا مين وأما على لغة من يلزمه الياء فيكتب بلام واحدة والسر فيه ان أل معرفة أو على صورتها ان قلنا انه معرفة بالصلة والمعرفة لا تدخل على الحرف ولا على شبهه من المبنيات فحذفت منه شطا بخلاف المعرب (قوله اذا قلنا الخ) أى وانما يكون المثال الثانى من القسم الثانى اذا قلنا الخ أى واما اذا قلنا باسميتها كان المثال الثانى من القسم الاول (قوله وفى هذا النوع) أى صلة الموصول الحرفى فالموصول الحرفى لا محل له وكذا صلته واما مجموعهما فله محل وهو المصدر المنسبك منهما (قوله فى موضع كذا) أى ولا يقال الموصول فى موضع كذا الان الخ (قوله واما قول ابى البقاء) وارد على ما قدمه من ان صلة الموصول وحدها لا محل لها ولو كان الموصول حرفا وحاصل الايراد ان أبا البقاء جعل صلة الحرفى لها محل (قوله وحكمه الخ) عطف على قول أى وحكم أبى البقاء مع قوله ان ما موصول حرفى صلتها يكذبون (قوله فظاهره متناقض) أى لان مقتضى كون يكذبون صلة انه لا محل لها فينافى انها فى محل نصب خبر لكان (قوله ولعل مراده) أى بقوله صلتها يكذبون (قوله ولعل مراده الخ) أى أن الصلة مجموع كانوا يكذبون فاطلق على يكذبون الذى هو جزء الصلة صلة من حيث ان سبك المصدر من ذلك الجزء ففى عبارة أبى البقاء مجاز (قوله من ما ويكذبون) أى وان كانت الصلة فى الحقيقة جملة كان لكنه اقتصر على محل الفائدة (قوله لا مصدر لها) أما على القول بان لها مصدرا فالمصدر منسبك منها (قوله التابعة لما لا محل له) أى الواقعة بعد ما لا محل له اعترضه الدمامينى بانه كيف تعقل التبعية لما لا اعراب له مع

مطلقا أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية فالاول جواب لو لا ولو ولما وكيف * والثانى نحو ان تقم أقم وان قمت قمت أما الاول فلظهور الجزم فى لفظ الفعل وأما الثانى فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة باسرها

(الجملة السادسة) الواقعة صلة لاسم او حرف فالاول نحو جاء الذى قام أبوه فالذى فى موضع رفع والصلة لا محل لها وبلغنى عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا ان الموصول وصلته فى موضع كذا محتجا بانهما ككلمة واحدة والحق ما قدمت لك بدليل ظهور الاعراب فى نفس الموصول فى نحو ليقم أيهم فى الدار ولا لزمن أيهم عندك وامرر بايهم هو أفضل وفى التنزيل ربنا أرنا اللذين أضلانا وقرئ أيهم أشد بالنصب وروى فسلم على أيهم أفضل بالخفض وقال الطائى فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا * وقال العقيلى نحن اللذون صبحوا الصباحا وقال الهذلى هم اللذون فكوا الغل عنى

والثانى نحو أعجبنى أن قمت او ما قمت اذا قلنا بحرفية ما المصدرية وفى هذا النوع يقال الموصول وصلته فى موضع كذا لان الموصول حرف فلا اعراب له لا لفظا ولا محلا واما قول ابى البقاء فى بما كانوا يكذبون ان ما مصدرية وصلتها يكذبون وحكمه مع ذلك بان يكذبون فى موضع نصب خبرا

(٩ - دسوقى نى) لكان فظاهره متناقض ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ما ويكذبون لا منها ومن كان بناء على قول ابى العباس وابى بكر وابى على وابى الفتح وآخرين ان كان الناقصة لا مصدر لها * (الجملة السابعة) * التابعة لما لا محل له

لان

(مسئلة) زعم الاخفش فى قوله اذا قال قدنى قال بالله حلفة *

تعريفهم التابع بالثاني المعرب باعراب سابقه من جهة واحدة فان أريد التابع اللغوي قلنا هذا مع كونه خروجا عن التكلم باصطلاح الفن لا يظهر في قولهم الجملة الثانية في جاءني زيد وذهب عمر ولا محل لها من الاعراب لكونها معطوفة على ما لا محل له من الاعراب فاستعملوا العطف الذي هو خاص بالتابع الاصطلاحي ولك ان تجيب بانه ليس المراد بالاعراب في التعريف ما قابل البناء بل التطبيق على القواعد العربية فيشمل جهات ثبوت الاعراب ونفيه (قوله اذا قدرت الواو عاطفة) أي ان الجملة الثانية لا محل لها اذا قدرت الواو عاطفة لانها اعطفت الثانية على الاولى والاولى لا محل لها لانها ابتدائية فتكون الثانية كذلك (قوله لا واو الحال) أي والا كان محل الثانية نصبا

(الجمل التي لها محل من الاعراب)

وهي التي يحل محلها المفرد بخلاف التي لا محل لها فانه لا يحل المفرد محلها (قوله الواقعة خبرا) أي من مبتدا في الحال أو بحسب الاصل (قوله وموضعها رفع) أي موضع ذي رفع (قوله واختلف في نحو زيد اضربه) أي الجملة الانشائية الواقعة بعد المبتدا واعلم أن الجملة الصغرى انشائية قطعا والكبرى خبرية لان مدلولها لا يتوقف على النطق بها من حيث هي كبرى (قوله رفع) أي محل ذي رفع أو محل اسم مرفوع على الخبرية أي على أنها خبر (قوله وهو الصحيح) أي بناء على تجويز الاخبار بالجملة الانشائية (قوله وقيل نصب بقول مضمر الخ) بحث فيه الدماميني بانه لا يلزم من تقدير القول النصب لجواز أن يقدر زيد مقول فيه اضربه فيكون في محل رفع على انه نائب الفاعل ولك أن تجيب بأن المصنف لاحظ ان تقدير فعل المتكلم هو الدال على المراد من أنه الطالب أي أقول فيه اضربه ولبعض المتأخرين أنه اذا وقع الانشاء خبرا فلا يكون الامع التأويل بخبر فنحو زيد اضربه معناه زيد مطلوب ضربه (قوله وقدر مرابطاله) أي لان الخبر المحتمل للصدق والكذب انما هو المقابل للانشاء لا خبر المبتدا على ما مر (قوله تستكثر) حال من فاعل تمنن أي لا تمنن في حال كونك مستكثرا لما تعطيه (قوله وأنتم سكارى) حال من الواو (قوله من ذكر) فاعل ومن زائدة والضمير في يأتي مفعول مقدم (قوله وقرئ محدثا) أي بالنصب على الحال وقوله لان الذكر الخ جواب عما يقال ان صاحب الحال نكرة والحال صاحبها معرفة واجاب بانه وجد مسوغ أي وانما صح مجيء الحال من النكرة لوجود مسوغين (قوله فالحالان) أعني محدثا واستمعوه (قوله مالقي الزيدين عمرو) أي فالزيدين مفعول مقدم وعمرو فاعل مؤخر ومصعدا حال من عمرو وقوله الامنحدرين حال من الزيدين فهو مثل الآية في كون الحال الاولى أعني محدثا حالا من الفاعل المتأخر أعني الذكر واستمعوه حالا من المفعول المتقدم (قوله وعلى الثاني) أي والحالان على الثاني (قوله مثلهما الخ) أي في كون الحالين مترادفين على شئ واحد وهو الفاعل أعني الذكر (قوله فالحالان) أي استمعوه وهم يلعبون وقوله متداخلتان أي لدخول صاحب الثانية في الاولى (قوله متداخلتان) الحال المتداخلة هي الداخل صاحبها في حال أخرى بان يكون ضميرا وأما الحال المترادفة فهي الحال الواقعة هي وغيرها من شئ واحد ويقال لها حال متعددة (قوله فيكون) اي لاهية مع يلعبون وقوله من التعدد اي لتعدد الحال من شئ واحد (قوله لامن التداخل) اي اذا نظر لها والحال التي قبلها أعني قوله وهم يلعبون وأما اذا نظر لها مع قوله استمعوه فهي متداخلة (قوله أقرب الخ) أي أشد أكوانه أي أحواله قربا من ربه حاصل وهو ساجد (قوله وهو من الخ) اي ان الحديث من أقوى الخ وبيان ذلك ان أقرب أفعل تفضيل وهو بعض ما يضاف اليه وقوله ما يكون أي أكوان فقد أضيف أقرب للمصدر فيكون مصدرا بمنزلة ضربي وقوله وهو ساجد بمنزلة قائما (قوله لا على أنه خبر لكان محذوفة) أي كما يقوله الكوفي والاصل اذا كان اذا كان (قوله اذلا يقترن الخبر بالواو) حاصله انك لو أتيت بدل قائما في المثال بجملة لقلت وهو قائم فاتيانك بالواو في الجملة يدل على انه حال من أقوى الادلة على ان انتصاب قائما في ضربي زيدا قائما على الحال لا على انه خبر لكان محذوفة اذ لا يقترن الخبر بالواو

اذا الخبر لا يقترن بالواو على الحق وفي الدماميني عن الرضي أن الافعال الناقصة يجوز اقتران خبرها بالواو قليلا (قوله وقولك) عطف على قوله قوله عليه الصلاة والسلام (قوله الا قال خيرا) الجملة حال أي ما تكلم الا في حال كونه قائلا خيرا وقوله من أحوال عامة الاولى من حال عامة لان الاستثناء انما هو من شئ عام لا من أشياء والاصل ما تكلم بكلام في حال من الاحوال الا حال كونه قائلا خيرا (قوله لم يشيموا) اي لم يغمدوا السيوف بل أخرجوها من غمدها وأظهروها وقوله ولم تكثر الخ هذه الجملة حالية أي أنهم لم يغمدوها في حال عدم كثرة القتلى بل في حالة كثرتها وقوله مفسد للمعنى أي لان المعنى ان السيوف بأيدي رجال لم يغمدوها ولم تكثر القتلى واذا انتفى الاغماد والكثرة كان ذلك ضد ما نحن بصدده وهذا بخلاف المقصود الذي هو المدح وقد يجاب عن صحة العطف أي أنه لم تكثر القتلى لعلو همتهم من حيث انهم لا يقتلون الا الشجعان ولا يقتلون رعاع الناس (قوله لان تقدير العطف) أي وانما كانت الجملة هنا حالية لان الخ (قوله صاف الخ) صدره شجت بذي شبم من ماء محنية *صاف الخ وقبله

نجلوه وارض ذي ظلم اذا ابتسمت * كانه منهل بالراح معلول

الظلم بالفتح الريق وقوله كأنه أي الظلم وقوله منهل بالضم من أنهل سقاه الشراب والمعلول مكرر الشرب أي كأن ذلك الظلم ريق من سقي الراح سقيا معلولا أي مكررا وقوله شجت أي مزجت تلك الراح وقوله شبم بفتح الباء برودة الماء أي مزجت بماء ذي برودة والمحنية منعطف النهر وقوله مشمول أي هذبته ريح الشمال (قوله وأنتم سكارى تامة) أي وحينئذ فقوله وهو مشمول حال لا أن أنتم ناقصة والجملة بعدها خبرها الثاني يلزم عليه اقتران خبر أنتم بالواو مع أنه لا يجوز (فان قلت) انه ورد على قلة فلم يجعل هذا منه (وأجيب) بأن الكلام الفصيح يبعد عن مثل هذا في التخريج

(الجملة الثالثة الواقعة مفعولا)

اعترضه الدماميني بأن كلا من في الجملة الباقية على جليتها والتي أريد لفظها في قوة المفرد ورده الشمني بان الكلام في مطلق الجملة وفيه انه كان يعد الواقعة مبتدأ نحو لا حول ولا قوة الا بالله كثيرا الخ (قوله لم تنب عن فاعل) أي فان نابت عن فاعل كانت في محل رفع (قوله وهذه النيابة) أي نيابة الجملة عن الفاعل (قوله لما قدمنا الخ) علة لمحذوف أي وانما صح وقوع الجملة مفعولا به ونائبا عن الفاعل مع أن كلا منهما انما يكون اسما مفردا لما قدمنا الخ (قوله قيل وتقع) هذا مرتبط بقوله الواقعة مفعولا (قوله قيل وتقع الخ) هذا مقابل لقوله مختصة بباب القول (قوله علم أقام زيد) فجملة أقام زيد في محل رفع نائب فاعل (قوله وأجاز هؤلاء) أي أصحاب هذا القول وقوع هذه أي الجملة المقرونة بتعلق فاعلا أي لانها اذا وقعت نائبا عن الفاعل صح وقوعها فاعلا فجملة كيف فعلنا فاعل تبين وجملة كم أهلكنا فاعل يهد وجملة ليسجننه فاعل بدا (قوله والصواب خلاف ذلك) أي وأن الفاعل ضمير مصدر بين وضمير مصدر يهد وضمير مصدر أهلكنا (قوله فتزاد الخ) اي فتكون الجمل حينئذ ثمانية (قوله على أن) أي بناء على ان المسند اليه مضاف محذوف والمعنى ظهر لي جواب هذا الاستفهام وقوله لا الجملة أي وحينئذ فلا تزاد على السبع (قوله قال اني عبد الله) أي قال هذا اللفظ (قوله وهل هي) أي الجملة المحكية بالقول (قوله اذهبي دالة الخ) أي لان الاصل قال فولا تبين نوع هذا القول بقوله اني عبد الله كما أن القعود يحتمل لكونه تربعا أو قرفصاء أو تمددا فبين نوعه بقوله القرفصاء (قوله الا كثرين) أي في قولهم انه مفعول به (قوله أن تعلق الخ) أي انهم ظنوا أن هذه الجملة تعلق بها القول بحيث صارت مقولا كما أن العلم اذا تعلق بأمر صار ما تعلق به معلوما (قوله نفس القول) أي لانه يطلق عليها قول (قوله انتهى) اى كلام ابن الحاجب (قوله والصواب الخ) حاصله أن

نوعي كالقرفصاء في قعد القرفصاء اذ هي دالة على نوع خاص من القول فيه مذهبان ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال والذي غر الاكثرين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتعلقها بالعلم في علمت لزيد منطلق وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى والصواب

بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بهن حين سلت

لان تقدير العطف مفسد للمعنى وقول كعب رضي الله عنه صاف بأبطح أضحى وهو مشمول * وأضحى تامة

(الجملة الثالثة الواقعة مفعولا) ومحلها النصب ان لم تنب عن فاعل وهذه النيابة مختصة بباب القول نحو ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون لما قدمنا من ان الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الاسماء المفردة قيل وتقع أيضا في الجملة المقرونة بتعلق نحو علم أقام زيد وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلا وحملوا عليه وتبين لكم كيف فعلنا بهم أولم يهد لهم كم أهلكنا ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه والصواب خلاف ذلك وعلى قول هؤلاء فيزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلا (فان قلت) وينبغي زيادتها على ما قدمت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبي المعلق بالاستفهام فقط نحو ظهر لي أقام زيد (قلت) انما أخرت ذلك على أن المسند اليه مضاف محذوف لا الجملة وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة أبواب أحدها باب الحكاية بالقول أو مرادفه فالاول نحو قال اني عبد الله وهل هي مفعول به أو مفعول مطلق

قول الجمهور وإذا يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بأنه مضروب بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة لأنها نفس القعود وأما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا وانما الحقيقة أنه مقول ومافوظ * والثاني نوعان مامعه حرف التفسير كقوله وتريبني بالطرف ٦٨ أي أنت مذنب * وتقليني لكن اياك لا أقلي * وقولك كتبت اليه أن افعل اذا لم تقدر باه

قول ابن الحاجب هو الذي لا يسلم اذ تمسكه باطلاقهم القول على الجملة تسامح اذ الجملة مقولة وحينئذ فقد ساوى تعلق القول بالجملة تعلق العلم بها فكما يقال لما تعلق العلم بهم معلومة يقال لما تعلق القول بها مقولة (قوله وأما تسمية النحويين الكلام) أي الجملة وقوله فكتسميتهم اياه أي في كونه تجوزا (قوله والثاني) أي وهو الحكاية بمرادف القول (قوله اذا لم تقدر الخ) أي والا لم تكن أن مفسرة بل مصدرية (قوله مفسرة للفعل) أي مبينة له من حيث انها تصرفه لمفعول معين بعد ان كان محتملا لامور كثيرة (قوله فلا موضع لها) اعترض بأن هذا مناف لقوله وتقع الجملة مفعولا في ثلاث أبواب أحدها باب الحكاية بالقول أو بمرادفه فان هذا يقتضي أن الجملة المحكية بالقول أو بمرادفه لها محل وأنها مفعول والجواب أن المراد بقوله وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة أبواب معناه انه يوجد ويتحقق وقوعها مفعولا في الابواب الثلاثة لا في كل فرد منها بل فيها على الاجمال ثم فصل بعد ذلك فذكر أن ما حكي بمرادف القول وقرن بحرف التفسير لا محل لها وما حكي بالقول أو بمرادفه ولم يقرن بحرف التفسير لها محل (قوله ووصى بها) أي بالملة وقوله ويعقوب عطف على ابراهيم أي ووصى بها يعقوب بنيه (قوله بكسر الهمزة) أي وأما بفتحها فتكون مصدرية (قوله رجلان) بسكون الجيم لاجل الوزن (قوله روي بالكسر الخ) اما على الفتح فالجار محذوف أي بأنا (قوله فهذه الجمل) أي جملة يابني الخ في الآيتين الاولتين وجملة انى مغلوب وانا رأينا (قوله ان الجملة الثانية) أي قوله للذكر مثل حظ الخ (قوله على قول الكوفيين) أي وأما على المذهب البصري فيقدر القول (قوله وهو الظاهر) أي عند المصنف واعترض بأن هذا يجري في كل جملة وقعت محكية بما فيه معنى القول وتجردت عن حرف التفسير فتكون لا محل لها وحينئذ فلا يكون هناك جملة محكية بمرادف القول لها محل سواء كان معها حرف التفسير أم لا فكان الاولى للمصنف اسقاط هذا القسم الثاني بنوعيه ويمكن أن يجاب بان المصنف وان كان يرى ذلك الا انه ذكر هذا القسم لاجل حكاية كلام غيره من البصريين والكوفيين وغيرهما (قوله ما قد يخفى) أي على النظر فلا يدري هل هو محكي أولا وفي الواقع انه محكي (قوله ثم عدل) أي عن الخطاب أي فالذي اوجب خفاء الحكاية العدول (قوله لانهم تكاموا بذلك) أي بقوله انا لذا ثقون عن أنفسهم أي والشان ان المتكلم اذا حكى من نفسه انما يذكره بالخطاب مثلا اذا قال زيد أضرب عمرا فيحكي عمرو ذلك ويقول زيد يقول يضربني فالاصل اضربه (قوله جوسوبقة) بالواو اسم مكان وهذا مطلع قصيدة للفرزدق وهي أول قصيدة هجابها جريرا وبعده

فقلت لها ان البكاء لراحة * به يشتفي من ظن ان لا تلاقيا
قفي ودعينا ياهنيدة فانني * أرى القوم قد ساموا العقيق اليمانيا

(قوله والاصل مالك) أي ثم لما تكلم عن نفسه عدل عن الخطاب الى التكلم (قوله ومنه) أي من الجمل المحكي حكايتها (قوله أم لكم كتاب الخ) قبله مالكم كيف تحكمون أي هذا الحكم الفاسد وقوله لما تخيرون أي تختارون (قوله أي تدرسون فيه هذا اللفظ) أي فالدراسة فيها معنى القول (قوله أي تدرسون) أي تقرؤن وتقولون هذا اللفظ فصح كسر الهمزة (قوله أو تدرسون الخ) أي فالجملة محكية بقول محذوف فهي مكسورة الهمزة (قوله أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام) هذا لا يناسب ما نحن فيه وهو الحكاية

(تنبيهات) * (الاول) من الجمل بعد

بعد ما فيه معنى القول لانه على هذا محكية بقول مقدر الا ان يريد بقوله محكية بعد ما فيه معناه ولو بقول مقدر فتدبر وقد يقال الاداعي لذلك بل التقدير الاول مبني على قول الكوفيين والثاني على قول البصريين من ان المحكي بعد ما يراد بالقول اذا لم يكن معه حرف التفسير هل العامل فيه الفعل المتقدم أو قول مقدر وقوله أو الاصل ان لهم الخ أي ان حق المنزل في الكتاب ان لهم بالغيبة ثم لما واجههم قال انكم الخ ألا ترى انك اذا كتبت ورقة فيها فرضت لزيد عشرة فاذا كلمته قلت له كتبت ورقة فيها فرضت لك عشرة (قوله وذلك) أي ماذكر من الحكاية على الوجهين ويحتمل أنه بيان للوجه الاول الذي يناسب ما نحن فيه (قوله اما على أن يكونوا خوطبوا بذلك) أي بقوله ان لكم فيه لما تخيرون (قوله أو الاصل الخ) أي واما على أن لا يراعى خطابهم على ما يزعمون بل روعي ان أصل الكلام غيبة أي أم لهم الخ ثم عدل للخطاب عند مواجهتهم وحاصله ان جملة ان لكم فيه لما تخيرون محكية بعد ما فيه معنى القول سواء روعي ما يزعمونه من انهم خوطبوا في كلامهم أولم يراع ما يزعمونه من الخطاب بل روعي ان أصل الكلام غيبة (قوله في معنى يقول) أي وقيل بمعنى يزعم فيتعدى لمفعولين وتكون اللام معلقة عن العمل في المفعولين (قوله في معنى يقول) أي فيه هو بمعنى يقول أي يقول هذا اللفظ (قوله عنتر) هو منادى مرخم على لغة من لا ينتظر وأما من رواه بالفتح فيحتمل أنه منادى على لغة من ينتظر ويحتمل ان عنتر مفعول ليدعون ولا شاهد فيه (قوله أشطان) جمع شطن وهو الحبل (قوله لبان) بفتح اللام هو الصدر (قوله وان من مبتدأ) أي وهي واقعة على الصنم (قوله أي الهه) الاصل اضافته لضمير المتكلم لكن المصنف استبشع التصريح به (قوله فالاصل) أي ان الكافر في الدنيا يقول الوثن الهي و يعتقد ذلك (قوله بمن ضره) أي الضر المسبب عنه وافعل على غير بابه فلا ينافي ما لا يضره لان معناه ما لا يؤثر في الضر (قوله الثاني) أي من التنبيهات وكذا يقال فيما بعده من الثالث والرابع (قوله كما في قوله تعالى أم تقولون الخ) تنظير في قوله وذلك ان تقدرها فالآية يتعين فيها الحكاية (قوله استوفى شروط) أي على قراءة تقولون بالتاء وشروطه أن يكون مضارع عمد وأبا الخطاب وسبقه استفهام وهل القول الملحق بالظن معناه خصوص الظن أو الاعتقاد مطلقا ظنا أو علما قولان (قوله ومع هذا جي بالجملة بعده) أي بدليل كسر ان لان الشروط انما اعتبرت لجواز اجراء القول مجرى الظن لا لوجوب ذلك وقد ألغز الاخ الفاضل الشيخ أحمد السجاعي

أيها الحاذق الذي حاز فهما * في علوم كالشمس نورا أضاء
ما حكوه من بعد قول ولم يعـ * ـمل له ما الذي يزيل خفاء

وأجاب الاخ الفاضل الشيخ محمد الامير

يا مريا محمي بنظم كدر * زاد حسنا نظم له وبهاء
بد قولي اني حميد لربي * مخبرا بالمحكي يجلو العماء
قال هذا المحقق ابن هشام * في كتاب يعطى اللبيب غناء

(قوله جملة محكية) أي بالقول معنى الحكاية بالقول أن تكون الجملة المذكورة عين المقول وان لم يكن القول عاملا فيها كما هنا اذ لا شك أن جملة أني أحمد الله هو عين أول المقول ولا عمل للقول فيها أي ليس في محل نصب للقول بل هو خبر عن أول والمبتدأ عين الخبر في المعنى فالمجموع لا رابط في الجملة (قوله اذا كسرت ان) أي لان الكسر دليل على الحكاية بالقول (قوله موجود الخ) أي فالاصل أول قولي اني أحمد الله موجود (قوله يستغنى عنه) أي لان المعنى تام بدونه بجعل الجملة خبرا عن أول (قوله لان أول قولي الخ) حاصله أنه لو قدر الخبر ثابت أو موجود لكان الاخبار في المعنى عن الهمزة أو ان لان أول القول باعتبار الحرف الهمزة وباعتبار الكلمات ان اي أول حروف هذا القول أو اول كلماته موجود وليس هذا مراد المتكلم بل غرض

وذلك اما على أن يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم أو الاصل أن لهم لما يتخيرون ٦٩ ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم وقد قيل في قوله تعالى يدعو لمن ضره أقرب من نفعه أن يدعو في معنى يقول مثلها في قول عنترة يدعون عنتر والرماح كانها أشطان بئر في لبان الادهم فمن رواه عنتر بالضم على النداء وان من مبتدأ ولبئس المولى خبره وما بينهما اعتراضة جملة اسمية صلة وجملة من وخبرها محكية بيدعو أي ان الكافر يقول ذلك في يوم القيامة وقيل من مبتدأ حذف خبره أي الهه وان ذلك حكاية لما يقوله في الدنيا وعلى هذا فالاصل يقول الوثن الهه ثم عبر عن الوثن بمن ضره أقرب من نفعه تشنيعا على الكافر (الثاني) قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو أتقول موسى في الدار فلان أن تقدر موسى مفعولا أول وفي الدار مفعولا ثانيا على اجراء القول مجرى الظن وذلك ان تقدرهما مبتدأ وخبرا على الحكاية كما في قوله تعالى أم تقولون ان ابراهيم واسمعيل واسحق الآية ألا ترى ان القول قد استوفى شروط اجرائه مجرى الظن ومع هذا جي بالجملة بعده محكية (الثالث) قد يقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها وذلك نحو أول قولي اني أحمد الله اذا كسرت ان لان المعنى اول قولي هذا اللفظ فالجملة خبر لا مفعول خلافا لابي علي فمفعول القول محذوف اي هذا لان أول قولي

زعم انها في موضع نصب بالقول فبقي المبتدأ بلا خبر فقدر موجود أو ثابت وهذا المقدر يستغنى عنه بل هو

انى أحمد الله باعتبار الكلمات ان وباعتبار الحروف الهمزة فيفيد الكلام على تقديره الاخبار بأن ذلك الاول ثابت و يقتضى مفهومه ان بقية الكلام غير ثابت اللهم الا ان يقدر أول ٧٠ زاد والبصريون لا يجيزونه وتبع الزمخشري أبا علي في التقدير المذكور والصواب خلاف

أن يخبر بأن أول أفعاله حمد الله بهذا اللفظ فالصواب ان القول علم يشمل الحمد وغيره واخبرت بان أول ذلك قولك انى أحمد الله أى أول أفعالى هذا القول وهو انى أحمد الله وعلى هذا فلا حاجة لتخبر محذوف بل الخبر انى أحمد الله ووجب أن يكون جملة لانك أخبرت به عما معناه جملة اه دماميني (قوله لا يجيزونه) اى لا يجيزون زيادة أول اى لانهم لا يجيزون زيادة شئ من الاسماء (قوله وتبع الزمخشري) اى في المفصل (قوله فالمعنى حمد الله الخ) اى فان وما دخلت عليه مؤول بمفرد خبر ولا حكاية فالحاصل ان جملة ان خبر كسرت الهمزة او فتحت الا انه على الاول الجملة محكية بالقول دون الثاني (قوله ثم عند قوله من ارضكم) وفي نسخة ثم عند قوله بسحره وهي النسخة المنقولة عن المصنف وهي غير صواب لان آية الاعراف التي تلاها المصنف ليس فيها بسحره وانما هي في آية الشعراء وليس فيها قال الملأ من قوم فرعون وانما فيها قال للملا حوله (قوله فقال فرعون) اى قال فرعون فماذا تأمرون (قوله بدليل الخ) اى لان قوله قالوا ارجه أى أنزله واخاه جواب لفرعون حين قال لهم ماذا تأمرون (قوله وهو بعيش الخ) حال من ضمير له (قوله لحذف المحكية) وهي قوله اتذكر قولك لي وقوله وانت المحكية وهي قوله لا تتكثري لانها مقولة للمحذوف اعني قولك (قوله لحذف) اى المتكلم ولو قال لحذفت اى يا متكلم القول أى مقول زيد لكان انسب بقوله أولا كقولك و بقوله بعد التي هي من كلامك وقوله دونه اى دون زيد (قوله وغير محكية) عطف على قوله محكية بقول آخر محذوف (قوله كقولك قال زيد الخ) أى كقولك يا أيها المتكلم حاكيا مقالة زيد لعمرو قال زيد لعمرو في شأن حاتم ايظن حاتما بخيلا فيظن بالياء وضميره راجع لزيد وهو انكار من المتكلم على زيد وفي نسخة أتظن بالتاء خطاب لزيد اذ كان حاضرا بالمجلس ولو تنزيلا (قوله لحذف المقول) اى مقول قال زيد وقوله من كلامك أى ايها المتكلم (قوله وليس من ذلك) اى من وقوع الجملة بعد القول غير محكية الا انها دالة على المحكية (قوله حذفت مقالتهم) اى وهي هذا سحر وقوله مدلولا عليها بجملة الانكار اى وهي أسحر هذا (قوله لان جملة الانكار هنا محكية) اى فما سبق الجملة الواقعة بعد القول الدالة على المحكي غير محكية اصلا وهنا محكية لقول آخر وان لم تكن محكية للقول الدالة على محكيه (قوله بالقول الاول) اى وهو قال موسى فقال موسى جملتان الاولى اتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر والجملة الثانية أسحر هذا (قوله بالقول الثاني) وهو اتقولون (قوله وغير دالة عليه) اى على المحكي (قوله عطف على قوله دالة على المحكية) (قوله ان العزة لله الخ) اى فجملة ان العزة ليست مقولا لهم ولا دالة على المقول (قوله قد يوصل بالمحكية غير محكي الخ) اى كقولك قال صلى الله عليه وسلم كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل واذا أصبحت فلا تنتظر المساء واذا أمسيت فلا تنتظر الصباح فان قولك واذا أصبحت الخ غير محكي لانه ليس مقولا للنبي صلى الله عليه وسلم بل من كلام ابن عمر (قوله غير محكي) أى كلام غير محكي (قوله مدرجا) اى وهو ان يأتي المحدث في المتن بكلام من عنده فيوهم انه ليس من عنده بل من الحديث وهذا نوع من الادراج وهناك نوع آخره وهو ان يذكر حديثين بسند واحد على انهما حديث واحد ويحذف سند الثاني والفرض ان لكل سندا في الواقع وهذان النوعان حرام عند عدم بيان الادراج واما اذا كان يريد كلمة في المتن لكن هناك ما يدل على انها ليست منه فلا حرمة بل جائز وقد وقع في البخاري (قوله بعد حكاية قولها) اى قول بلقيس وهو ان الملوك اذا دخلوا قرية افسدوها وجعلوا أعزة اهلها اذلة فقال الله مصدقا لها وكذلك يفعلون وقيل ان قوله وكذلك يفعلون من جملة كلامها اراد وهذه عادتهم

المستمرة الثابتة التي لا تتغير لانها كانت في بيت الملك القديم فسمعت نحو ذلك ورأت (قوله وذلك) اى وبيان صحة وقوعها مفعولا لان اصلها الخبر أى والخبر يقع جملة فقوله و وقوعه اى الخبر من تتمة العلة (قوله لان اصلهما) أى المفعول الثاني لظن والثالث لعلم (قوله اجهل) فعل مضارع وهذه الجملة خبر كان وجملة كان وخبرها واسمها مفعول ثان لتزعم والاول الياء وقوله فاني شريت الياء اسم ان وقوله شريت اى اشتريت هذه الجملة خبران (قوله باب التعليق) اى فكل جملة علق الفعل عن العمل في لفظها المعلق فهي في محل نصب على المفعولية (قوله فعل قلبي) أى كل فعل دل على معنى قائم بالقلب كعلم وتفكر ونظر وعرف وقوله ولهذا أى ولاجل كون التعليق فيه جائزا في كل فعل قلبي (قوله هذه الجملة) أى التي علق الفعل عن العمل فيها (قوله في موضع مفعول مقيد الخ) يعني ان الجملة حلت محل الجار والمجرور فمن ثم كان معنى الجار ملاحظا فيها كما سيقول ولا يلاحظ ان الاصل كان جار داخلا عليها حتى يرد قول الدماميني يستلزم النصب بنزع الخافض وهو سماعي لا يخرج عليه هذا التركيب الشائع أو حذف حرف الجر وابقاء عمله وهو أشد واختار تقدير العلم أي يسألون ليعلموا أيان يوم الدين الخ (قوله بالجار) أي يتعدى اليه الفعل بواسطة الجار ومعلوم أن المفعول بواسطة الجار في محل نصب فتكون الجملة في محل نصب (قوله ما بصاحبهم) ما نافية و بصاحبهم خبر مقدم ومن جنة مبتدأ مؤخر والجملة في محل نصب معمول ليتفكر واعلى معنى في أى أولم يتفكروا في عدم جنة صاحبهم (قوله أيها أزكى الخ) ايها مبتدأ وأزكى خبر وطعاما تمييز والجملة في محل نصب معمول لينظر على معنى في أى فلينظر في جواب هذا الاستفهام (قوله لانه يقال) علة لقوله مقيد بالجار (قوله ولكن علقت) أى تلك الافعال والتعليق منع العامل عن العمل في اللفظ بواسطة الاداة وهذا ظاهر في قوله تعالى أيان يوم الدين وفي قوله أيها أزكى وأما قوله ما بصاحبكم فالظاهر أن ما نافية لا استفهامية وحينئذ ففي كلامه اكتفاء والاصل بالاستفهام أو بما النافية (قوله وهي) أى تلك الافعال (قوله طالبة له) أى لذلك المفعول (قوله غير علم وظن الخ) أى وحينئذ فالافعال الثلاثة في الآيات السابقة مضمنة معنى علم (قوله وعلى هذا) أى ما زعمه ابن عصفور وسيأتي رده بأن باب التضمين غير مقيس (قوله سادة مسد المفعولين) أى لان الشئ حمل على ما تضمنه (قوله واختلف في قوله تعالى) أى واختلف في العامل في أى من قوله تعالى (قوله فقيل التقدير الخ) أى فجملة أيهم يكفل معمولة لمحذوف فيتعدى الى مفعول بالجار فهي مما نحن فيه (قوله وقيل يقولون) وعلى هذا فهو حكاية بالمعنى لانهم يقولون أينا يكفل الخ (قوله المسرح) كأنه شبهه بالذات غير المقيدة (قوله والثاني) أى من الاقسام وقوله المسرح أى المطلق الغير المقيد (قوله وذلك) أى و بيان كون الجملة هنا في موضع المفعول المسرح (قوله بمعنى عرف) أى اما لو كانت بمعنى علم اليقينية فالجملة سادة مسد المفعولين (قوله ومنه) أى ومن وقوع الجملة في موضع المفعول المسرح (قوله الاسم المعلقة) أى المرتبطة باسم عين اى المقيدة به (قوله وقيل الى واحد) هذا هو التحقيق فاصل سمعت زيدا يقرأ سمعت قراءة زيد فلما حذف المضاف جيء بالجملة الحالية مبينة للمحذوف ولا يجوز حذف هذا الحال قال السعد ويجوز جعل الجملة مؤولة بمصدر بدل اشتمال وفيه انه يلزم عليه حذف ان الناصبة ورفع الفعل أو سبك المصدر من غير سابك في غير الابواب المعروفة وهو غير مقيس عند المحققين اه دماميني لكن الذي ذكره الناصر الثاني ان مذهب المغاربة ان حذف ان المصدرية مع رفع الفعل جائز لا شذوذ فيه بخلاف بقاء النصب بعد حذف ان وحيث كان كذلك فلا بعد ان يختار (قوله فان علقت) اى تلك الكلمة وهي سمع (قوله وليس من الباب) اى باب التعليق الذي تكون فيه الجملة في

البصرية وسائر أفعال الحواس انما تتعدى لواحد بلا خلاف الا سمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرأ فقيل متعدية لاثنين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال فان علقت بسمع فمتعدية لواحد اتفاقا فنحو يوم يسمعون الصيحة وليس من الباب ثم لفز عن من كل شيعة أيهم اشد

٧١ باب التعليق وذلك غير مختص بباب ظن بل هو

جائز في كل فعل قلبي ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلاثة أقسام (أحدها) أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظروا أيها أزكى طعاما يسألون أيان يوم الدين لانه يقال فكرت فيه وسألت عنه ونظرت فيه ولكن علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف وزعم ابن عصفور انه لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مسد المفعولين واختلف في قوله تعالى اذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم فقيل التقدير ينظرون أيهم يكفل مريم وقيل يتعرفون وقيل يقولون فالجملة على التقدير الاول مما نحن فيه وعلى الثاني في موضع المفعول به المسرح أى غير مقيد بالجار وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة (والثاني) أن تكون في موضع المفعول المسرح نحو عرفت من أبوك وذلك لانك تقول عرفت زيدا وكذا علمت من ابوك اذا أردت علم بمعنى عرف ومنه قول بعضهم اما ترى أي برق ههنا الان رأى

خلافا لليونس لان تنزع ليس بفعل قلبي بل صلة (والثالث) أن تكون في موضع المفعولين نحو ولتعلمن أينا أشد عذابا للعلم أي الحزبين أحصى ومنه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون لان ايا مفعول مطلق لينقلبون لا مفعول به لبعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ومجموع الجملة الفعلية في محل نصب بفعل العلم ومما يوهمون في انشاده واعرابه ستعلم ليلى اي دين تد اينت

وأي غريم للتقاضي غريمها

والصواب فيه نصب اي الاولى على حد اتصابها في اي منقلب الا انها مفعول به لا مفعول مطلق ورفع اي الثانية مبتدأ وما بعدها الخبر والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية واختلف في نحو عرفت زيدا من هو فقيل جملة الاستفهام حال وردبان الجمل الانشائية لا تكون حالا وقيل مفعول ثان على تضمين عرف معنى علم ورد بان التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس وقيل بدل من المنصوب ثم اختلف فقيل بدل اشتمال وقيل بدل كل والاصل عرفت شان زيد وعلى القول بان عرفت بمعنى علم فهل يقال ان الفعل معلق أم لا قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا ابوه قائم او ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في مجملها النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة

موضع المفعول المسرح أو المقيد (قوله خلافا ليونس) أي القائل انه من باب التعليق بناء على ان التعليق عنده لا يختص بافعال القلوب فاي اسم استفهام مبتدأ وأشد خبر والجملة في محل نصب واي استفهامية معلقة (قوله بل اي موصولة) هذا تقرير لمذهب الجمهور ولا يرد فيه على يونس فلو قال لان تنزع ليس بفعل قلبي واي ليست استفهامية ويكون الرد بقولنا اليست الخ كان أولى والا نتهذه العلة التي ذكرها الا ترد على يونس لان مذهبه ان التعليق ليس خاصا بافعال القلوب (قوله والثالث) اي من اقسام الجملة الواقعة مفعولا في باب التعليق (قوله ولتعلمن) اللام موطئة للقسم والفعل بعدها مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الامثال والواو المحذوفة فاعل وجملة أينا اشد في محل نصب سدت مسد مفعولي يعلم وأينا مبتدأ وأشد خبر (قوله أي الحزبين احصى) أي مبتدأ وأحصى خبره وجملة أي الحزبين احصى في محل نصب سدت مسد مفعولي نعلم (قوله ظلموا) صلة الذين الواقعة فاعلا وقوله اي مفعول مطلق ومنقلب بمعنى انقلاب مضاف لأي وجملة ينقلبون معلقة اي ينقلبون اي انقلاب (قوله لان ايا مفعول مطلق) علة لمحذوف اي وانما كانت كذلك لان ايا الخ (قوله لا يعمل فيما قبله) اي لان له الصدارة (قوله بفعل العلم) أي سادة مسد مفعوليه (قوله ومما يوهمون) هو كيغلطون وزنا ومعنى وماضيه وهم كغلط وانما لم تحذف واو المضارع اذ ليس أصل عينه الكسر بخلاف يهب وانما فتحت الهاء في يهب لكونها حرف حلق (قوله في انشاده) اي برفع اي الاولى وقوله واعرابه اي حيث جعل اي مبتدأ والجملة معلقة وعطف اعرابه عطف مسبب على سبب (قوله والصواب فيه نصب اي الاولى) اي لان رفعها على انها مبتدأ فيه قطع العامل عن العمل بعد تهيئته له وذلك لانه لما اتى بتدا ينتمن غير ضمير مفعوله كان ذلك تهيئة لعمله في اي ورفعها قطع له عن العمل فيها (قوله الا انها مفعول) اي لان اي مضافة لدين وهو ما يكون بالذمة فليست مضافة لمصدر بخلاف اي منقلب فاي مضافة لمصدر لان منقلب بمعنى انقلاب فاذا كانت مفعولا مطلقا ولك ان تقول ان الدين بمعنى التدا ين مصدر الخ فذف منه الزوائد فتكون أي مضافة لمصدر فهي مفعول مطلق (قوله ورفع) عطف على نصب ولا دخل لاي الثانية في الوهم (قوله وما بعدها) اي وهو غيرها (قوله معلق عن الجملتين) اي بالاستفهام فيهما (قوله لا ينقاس) اي بل هو سماعي والمراد بالتضمين الذي لا ينقاس النحوي وأما البياني على القول بمغايرته له فهو حذف لدليل ينقاس ولعل القول بعدم قياس النحوي مع ان بعضهم يجعله مجازا وهو يكفيه سماع النوع أنه يزيد الا لحاق في العمل والتعدية وقيل انه حقيقة ملحج بغيره معنا وقيل انه جمع بينهما وقد اشتهر انه اشراب الكلمة معنى أخرى مع انه قد يتحد المعنى نحو احسن بي أي اطف بي فالاولى ان يقال فيه انه الحاق مادة باخرى لاتحاد المعنى أو تناسبه (قوله ثم اختلف) اي ثم اخبرنا بان القائلين بانها بدل اختلفوا الخ (قوله بدل اشتمال) اي لان من يسأل بها عن الشخصات وزيد مشتمل عليها فكانه قيل عرفت زيدا مشخصاته (قوله والاصل عرفت شان زيد) الاضافة للعهد والا كان بدل بعض وهذا راجع لبدل الكل واما بدل الاشتمال فلا يحتاج لتقدير ومن يسأل بها عن الشخصات وهي شان من شؤنه فصح كونه بدل كل وقد يقال معنى عرفت زيدا من هو عرفت زيدا جواب من هو وجواب من هو التاجر او ابن عمرو أو نحو ذلك وهو نفس زيد فيتعين حينئذ بدلية الكل بدون حذف ولا يظهر غيرها اصلا (قوله فهل يقال ان الفعل معلق) اي وان تلك الجملة في موضع المفعول به المسرح (قوله علمت زيدا ابوه قائم) اي اوقلت ما مثال هذا التركيب من كل جملة اقترنت بمعلق واقعة بعد المفعول الاول فدخل عرفت زيدا من هو على القول بان عرف بمعنى علم (قوله فالعامل معلق عن الجملة) اي عن العمل في لفظ الجملة (قوله وخالف في ذلك بعضهم) اي وهو الحق وحاصله ان بعضهم يقول الجملة اذا اقترنت بمعلق ووقعت بعد المفعول الاول لا يكون العامل معلقا عنها لان الجملة في مثل هذا

حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وأن لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا أبوه قائم واضطرب في ذلك كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى ليبلوكم أيكم أحسن عملا في سورة هود انما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول انظر ايهم أحسن وجها واسمع أيهم أحسن صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم انتهى ولم أقف على تعليق النظر البصري والاستماع الا من جهته وقال في تفسير الآية في سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق أن يوقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت أيهم احمر وألا ترى أنه لا يفترق الحال بعد تقدم أحد المنصوبين بين مجيء ماله الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت أزيد منطلق *(تنبيه)* فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهور ذلك في التابع فتقول عرفت من زيد وغير ذلك من أموره واستدل ابن عصفور بقول كثير

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا

ولا موجعات القلب حتى تولت

بنصب موجعات ولك ان تدعي ان البكاء مفعول وان ما زائدة أو ان الاصل ولا أدري موجعات فيكون من عطف الجمل او ان الواو للحال وموجعات اسم لاي وما تكون في محل نصب مفعولا ثانيا ولا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق واذا كان العامل لا يؤثر في لفظها عند عدم المعلق فلا يقال ان العامل معلق عنها عند وجود المعلق (قوله أن تكون في موضع نصب) اي على انها مفعول ثان (قوله علمت زيدا ابوه قائم) أي لجملة ابوه قائم لم يعمل العامل في لفظها ولم يوجد معلق (قوله واضطرب) أي اختلف رأيه فتارة جعلها معلقة وتارة لا (قوله ليبلوكم أيكم) الكاف مفعول أول وجملة أيكم أحسن معلقة (قوله لما في الاختبار) بالباء الموحدة أي الذي هو البلوى (قوله طريق اليه) اي فيكون من جملة الفعل الغائي (قوله أيهم أحسن) فانظر يتعدى لمفعول مقيد بحرف الجر فجملة أيهم أحسن في محل نصب مفعول لانظر والنظر هنا بالبصر لا انه بمعنى العلم وكذا يقال فيما بعده فقوله كما تقول الخ تنظير في كون التعليق يتأتى في الفعل المؤدى للعلم وان لم يكن أصل الفعل يتعدى لمفعولين (قوله ولم أقف الخ) ذكر الرضي أن افعال الحواس تعلق لانها طرق للعلم ولم ينقل كلام الرضي للقاهرة الا بعد موت المصنف كذا ذكره عبد القاهر البغدادي في شرح شواهده على الكافية وقد سبق للمصنف نحوه آنفا في اما ترى أي برق ههنا (قوله ولا يسمى هذا) أي وقوع الجملة المقرونة بالمعلق بعد المفعول (قوله أن يوقع بعد العامل) أي بلاصقه من غير فصل بالمفعول الاول وقوله ان يوقع الخ هذا الحصر بالنظر لما يتعدى لمفعولين أو بالنظر لتضمين جميع العوامل معنى علم وقد حاول بعضهم التوفيق بين كلاميه بحمل التعليق المثبت على اللغوي (قوله الا ترى انه لا يفترق الحال) أي حال جزأي الجملة من وفقهما (قوله بعد تقدم احد الخ) كقولك عرفت زيدا الا بوه قائم او عرفت زيدا ابوه قائم وقوله الا ترى الخ راجع لقوله ولا يسمى هذا تعليقا اي لعدم افتراق الحال بين مجيء ماله الصدارة وغيره (قوله ولو كان) هذا اشارة الى قياس استثنائي وحاصله لو كان مجيء الجملة المقرونة بالمعلق بعد المفعول تعليقا لافترق الحال بين مجيء ماله الصدر وغيره لكن الحال لا يفترق وحينئذ فلا يكون مجيء الحال على الوجه المذكور تعليقا (قوله لافترقا) أي حال جزأي الجملة (قوله كما افترقا الخ) فالاول لا تعليق فيه والثاني فيه معلق وهو الهمزة (قوله وغير ذلك) بالنصب عطفا على محل الجملة وقوله من أموره أي من امور زيد (قوله واستدل ابن عصفور) أي على ان محل الجملة التي علق عنها العامل نصب وعلى ظهوره في التابع لها بقول كثير وهو من التابعين وكثير بالتصغير هو أبو صخر بن عبد الرحمن بن أبي جمعة الخزاعي أحد عشاق العرب المشهورين وانما قيل له كثير من اسماء الاضداد لانه كان شديد القصر وكان اذا دخل على عبد العزيز بن مروان يقول له طالما رأسك لثلا يؤذيك السقف لما زحه بذلك (قوله عزة) هي بنت جميل بن حفص التي في طريق مصر متوجهة لها وجرى بينهما كلام وقدمت مصر ثم بعد ذلك عاد كثير لمصر فوجد الناس منصرفين من جنازتها (قوله ما البكا) ما استفهامية مبتدأ والبكا خبر والجملة سدت مسد مفعولي أدري وموجعات عطف على محل تلك الجملة (قوله ولك ان تدعي) أي لاجل أن ترد استدلاله بانه يحتمل غير مدعاه والدليل اذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال وقوله ان البكاء مفعول اي وحينئذ فلم يكن في البيت تعليق وقوله أو ان الاصل الخ أي وحينئذ فلم يظهر النصب في التابع (قوله أو ان الواو للحال) أي من التاء في كنت (قوله ورأيت الخ) هذا انما يبد لما ذكره المصنف في أول التنبيه ولما قاله ابن عصفور غاية الامر انه يعترض على ابن عصفور من حيث الدليل بانه طرقه الاحتمال (قوله أقول القياس جواز العطف الخ) أي من غير اطلاع على نص مصرح بذلك الجواز

(الجملة الرابعة)

(١٠ - دسوقي ني) كنت أدري قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا ورأيت بخط الامام بهاء الدين بن النحاس رحمه الله ما نصه قال القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب ثم رأيته منصوصا انتهى وممن نص عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم ان المعلق عامل في المحل *(الجملة الرابعة)

(قوله المضاف اليها) قال الدماميني لا ينبغي عد هذه الجملة لانها في معنى المفرد لان قولك زمن قام زيد في معنى زمن قيام زيد لان المضاف اليه محكوم عليه معنى وانما يحكم على الاسماء فالكلام في الجمل الباقية على جليتها وخرج الدماميني على ذلك اللغز الذي نظمه

أيا علماء الهند دانى سائل * فسروا بتحقيق به يظهر السر
ارى فاعلا بالفعل اعرب لفظه * بجر ولا حرف يكون به الجر
وليس بمحكى ولا بمجاور * لدى الخفض والانسان للبحث يضطر
فهل من جواب عندكم أستفيده * فمن بحركم مازال يستخرج الدر

وجوابه بيت طرفة بجفان تعترى نادينا * من سنام حين هاج الصنبر

الجفان جمع جفنة آنية كالقصعة وتعترى نادينا تاتى مجلسنا والسنام أعلى ظهر الجمل والصنبر بكسر الصاد وفتح النون المشددة وكسر الموحدة وسكون الراء فاعل هاج فحقه الرفع لكنه جره نظرا الى ان الفعل وهو هاج لكونه مضافا اليه في قوة مفرد مضاف لما بعده ثم نقل جره لما قبله وسكن آخره للروى والاصل حين هيجان الصنبر وهو البرد الشديد وقوله بالفعل أي في صورة اللفظ وهو احتراز عن المصدر فجره فاعله معهود نحو ولولا دفع الله الناس (قوله أسماء الزمان) أي فهي تضاف للجملة لكن بعضها وجوبا وهو اذا واذ وما عداها جوازا (قوله ظروفا) أي اسماء منصوبة على الظرفية أي مضمنة معنى في وقوله أو أسماء اي اسماء زمان غير منصوبة على الظرفية (قوله لينذر يوم التلاق) يوم مفعول ثان والمفعول الاول محذوف أي لينذرهم يوم التلاق والكلام في يوم الثاني (قوله الا ترى الخ) تعليل لما ذكره من ان أسماء الزمان تضاف للجملة مطلقا سواء كانت ظروفا أو غير ظروف (قوله ومفعول ثان في الثانية) أي انذر الناس يوم ياتيهم الخ أي انذرهم وخوفهم الآن من ذلك اليوم وليس المراد خوفهم في ذلك اليوم حتى يكون ظرفا (قوله أن يكون ظرفا لينذر) وعلى هذا فالوقف على التلاق أي لينذرهم ذلك اليوم لا يخفى على الله منهم شئ يوم هم بارزون (قوله واذا عند الجمهور) أخذ من قولهم خافضة لشرطها منصوبة بجوابها وهذا القول هو التحقيق خلافا لما صححه المصنف سابقا من انها معمولة لشرطها (قوله المبهم) أي كحين وزمن ووقت ونحوها (قوله في اختصاصه بالجمل الفعلية) أي واب كانت اضافة اذا اليها واجبة واضافة اسم الزمان لها جائزة ويجوز عدم اضافته لها بان يضاف لمفرد أو يقطع عن الاضافة رأسا وأما اضافته لجملة غير فعلية فلا (قوله الى الجملتين) أي لان اذ تضاف لهما قال تعالى واذكروا اذ كنتم قليلا الآية وقال الشاعر * واذهم قريش واذ ما مثلهم بشر * (قوله اختصاص المستقبل) أي الزمن المبهم المستقبل (قوله بقوله تعالى يوم هم بارزون) أي قال اليوم هنا بهم مستقبل وقد أضيف للجملة الاسمية (قوله وبقول الشاعر) أي سواد بن قارب (قوله يوم لا ذو شفاعة) أي فذو اسم لا النافية للوحدة وقوله بمغن أي نافع خبرها والجملة في محل جر باضافة يوم اليه ولا شك ان اليوم مبهم ومستقبل ومع ذلك أضيف للجملة الاسمية (قوله فتيلا) بالفاء والتاء وهو الخيط الابيض الذي يكون في نواة البلحة اي يوم لا صاحب شفاعة مغنيا قدر فتيل (قوله عن سواد بن قارب) هو صحابي جليل كان له اجتماع ببعض الجن فاخبر ببعث النبي صلى الله عليه وسلم (قوله على اذا اذا كان ظرفا الخ) حاصل هذا الجواب ان قول سيبويه ان الزمن المبهم اذا كان مستقبلا يختص بالفعلية مشروط بما اذا كان الزمن المبهم ظرفا وفي الآية ليس ظرفا بل بدلا وهذا جواب عن الاحتمال الاول في الآية لا على الاحتمال الثاني من كونه ظرفا (قوله ولا يتاتى هذا الجواب في البيت) أي لان المعنى كن لي شفيعا في ذلك اليوم فهو ظرف قطعا قال الدماميني يمكن تخريج البيت باضمار يكون وزيادة الباء في خبرها أي يوم لا يكون ذو شفاعة مغنيا وحينئذ فيوم قد أضيف للجملة الفعلية (قوله على حد ونفخ في الصور) أي فقد عبر عن

النفخ الاستقبالي بالفعل الماضي لتحقق وقوعه (قوله الثاني) أي من الاسماء الثمانية التي تضاف للجملة (قوله وتختص بذلك) أي باضافتها للجملة عن سائر أسماء المكان اذ هي انما تضاف لمفرد (قوله كونها ظرفا) أي بل هي مضافة للجملة ولو خرجت عن الظرفية (قوله وزعم المهدوي) نسبة للمهدية قرية من بلاد المغرب نسبة على غير قياس والقياس المهدى (قوله شارح الدريدية) قصيدة لابن دريد مقصورة القصر أو اخر أبياتها (قوله ثمت) أصلها ثم العاطفة لحقتها التاء لتأنيث الكلمة واذا دخلت عليها التاء اختصت بعطف الجمل (قوله في الملبين) أي الذين يقولون لبيك (قوله تحجى) أي أقام وقوله المأزمان اسم محل ضيق بين مزدلفة وعرفة فالمعنى ثم راح الرجل مع الملبين الى مكان موصوف بانه حل فيه هذان المكانان وهما المأزمان ومنى فالمكان الموصوف كبير تحته افراد من الامكنة من جملة ذلك المأزمان ومنى وقوله المأزمان فاعل تحجى (قوله بدخول الى عليها) أي ومن المعلوم ان اسم الزمان أو المكان اذا جر بغير من خرج عن الظرفية (قوله لما قدمنا في أسماء الزمان) أي وهو ان ما بعدها من الجمل في محل جر سواء كانت تلك الاسماء ظروفا أو خارجة عن الظرفية فيقاس حيث على ما سبق بجامع اسمية الظرف في كل هذا مراده ورد بانه لا يلزم من كون الاولى تكون مضافة للجمل سواء كانت ظروفا أو أسماء أن تكون اسماء المكان كذلك الا ترى ان أسماء الزمان كلها تضاف للجمل ولا يضاف من اسماء المكان للجمل الا حيث فاضافتها للجمل خلاف الاصل فلو لزم جريان الحكم الذي في أسماء الزمان في أسماء المكان لكانت أسماء المكان كلها مضافة للجمل تأمل (قوله باية يقدمون الخ) تمامه * كأن على سنابكها مداما * وقبله

ألا من مبلغ عني تميما * باية ما يحبون الطعاما

وهذا هجو لبني تميم لانهم عرفوا بحب الطعام ويقال لهم أسرى الدخان أي بعلامة ما يحبون الطعام و بعلامة يقدمون والسنابك جمع سنبك بضم أوله وثالثه مقدم الحافر شبه ما يصيب من عرقها ودمعها من الجهد والتعب بالمدام (قوله باية ما كانوا ضعافا الخ) أي لان ما هنا نافية لا مصدرية والا لزم العطف على مثبت وهو غير جائز فهذا زيادة في الاعتراض وقد يقال انه يتاتى ذلك فيه بأن تجعل ما مصدرية والحرف الثاني مقدر بعد كانوا وقبل ضعافا أي بعلامة كونهم لا ضعافا قاله الدماميني وهو بعيد لان لا النافية انما تحذف اذا كانت داخلة على مضارع جوابا للقسم (قوله باية ما كانوا الخ) صدره * الكنى الى قومي السلام رسالة * ألا لا يبلغ أبلغ عني بلغ عني الى قومي الخ وبعده

ولا سيئ زى اذا ما تلبسوا * الى حاجة يوما مخيسة بزلا

سيئ جمع سيئ من السوء والزي بكسر الزاي اللباس والهيئة وتلبسوا بمعنى ركبوا ومخيسة صفة لمحذوف أي رواحل مخيسة بضم الميم وفتح الخاء المعجمة والياء المشددة وبالسين المهملة أي مذللة بالركوب والبزل بضم الموحدة وسكون الزاي الحسنة جمع بازل قال المصنف وهو جمع غريب (قوله هذا قول سيبويه) المشار له كون آية بمعنى علامة تضاف للجملة أو اضافة آية بمعنى علامة للجملة (قوله آية ملكه) آية مضاف وملكه مضاف اليه (قوله وقال الاصل الخ) أي وقال مجيبا عن البيتين أي الاصل في البيت ذلك (قوله أي باية اقدامكم) هذا يناسب رواية تقدمون بالتاء والمناسب لرواية الياء باية اقدامهم (قوله كما قال) أي ان هذا نظير ما فيه مصدرية ولا شك ان ما المصدرية مع صلتها في قوة المفرد لسبكها بمصدر (قوله وفيه حذف الخ) هذا اعتراض على أبي الفتح (قوله غير أن) أي وهو غير جائز بخلاف أن فانها تحذف وجوبا في الاجوبة الثمانية وبعد لام كي وبعد كي المصدرية (قوله هو مظنة السلامة) أي او مظنة الاكل او العلم فيقدر ذلك بما يناسب المقام كما اذا قلت اذهب بذي تأكل أو تعلم (قوله فلا محل لها) أي وحينئذ فجعل ذي مضافة للجملة بعدها انما هو على القول الاول من أن ذي بمعنى صاحب فالموصوف بها نكرة (قوله

الدريدية وليس بالمهدوي المفسر المقرى أن حيث في قوله * ثمت راح في الملبين الى حيث تحجى المأزمان ومنى لما خرجت عن الظرفية بدخول الى عليها خرجت عن الاضافة الى الجمل وصارت الجملة بعدها صفة لها وتكلف تقدير رابط لها وهو فيه وليس بشئ لما قدمنا في أسماء الزمان * الثالث آية بمعنى علامة فانها تضاف جوازا الى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتا أو منفيا بما كقوله باية يقدمون الخيل شعثا

وقوله

باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا

هذا قول سيبويه وزعم أبو الفتح أنها انما تضاف الى المفرد نحو آية ملكه أن يأتيكم التابوت وقال الاصل باية ما يقدمون أي باية اقدامكم كما قال

باية ما يحبون الطعاما

انتهى وفيه حذف موصول حرفي غير أن وبقاء صلته ثم هو غير متأت في قوله * باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا * الرابع ذو في قولهم اذهب بذي تسلم والباء في ذلك ظرفية وذي صفة لزمن محذوف ثم قال الاكثرون هي بمعنى صاحب فالموصوف نكرة أي اذهب في وقت صاحب سلامة أي في وقت هو مظنة السلامة وقيل بمعنى الذي فالموصوف معرفة

ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم وأن الغالب عليها في لغتهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وأن حذف العائد المجرور وهو الموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون والمتعلق هنا مختلف ولان هذا العائد لم يذكر في وقت وبهذا الاخير يضعف قول الاخفش في يا أيها الناس ان اياما موصولة ٧٦ والناس خبر لمحذوف والجملة صلة وعائد أي يا من هم الناس على أنه قد حذف العائد

ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم) أي فحينئذ تعين أن تكون بمعنى صاحب لا بمعنى الذي كما يقوله أهل طيئ (قوله ولم يسمع هنا الا الاعراب) أي ولو كان ذو بمعنى الذي لوجدت ولو في بعض التراكيب مبنية (قوله متحد المعنى) أي والا لفظ ففي كلامه اكتفاء (قوله ويشرب مما تشربون) أي منه فكل من من الجارة لما والعائد متعلق بيشرب (قوله والمتعلق هنا مختلف) أي لان الباء الجارة للموصول متعلقة باذهب والجارة للعائد متعلقة بقوله تسلم (قوله ولان هذا العائد لم يذكر الخ) أي فلو كانت ذو موصولة لذكر عائدها في بعض الاوقات لان العائد لا يكون واجب الحذف أصلا (قوله والناس خبر لمحذوف) أي يضعف بان ذلك العائد لم يصرح به في تركيب أصلا (قوله على أنه قد حذف العائد) العلاوة هنا بمعنى نعم استدراك قصد به الجواب عما يقال انه قد حذف العائد حذفا لازما في نحو ولا سيما يوم في رواية الرفع فانه لم يصرح به في نظائره فتحمل الآية على ذلك وحاصل ما أجاب به نعم ورد ذلك لكنه نادر وحينئذ فلا يحمل القرآن عليه (قوله لمبدأ الغاية) أي لابتداء المغيا بالغاية تأمل وحاصله انها اسم لمبدأ المغيا بالغاية من زمان أو مكان (قوله سالمتمونا) أي من وقت مسالمتكم أي تركككم الحرب أي نحن لزمنا الوفاق من ابتداء مسالمتكم الى هذا الوقت وهذا شاهد لاتيانها اسما لمبدأ الغاية الزمانية (قوله فهي مصدر راث الخ) أي وحينئذ فهي منصوبة نصب المصادر لان أصل معناه البطء فقولك ريث أتضى لبانة معناه أمهل امهال قضاء لبانة أي حاجة (قوله رفقا) أي ترفق بي في السير ترفقا وقوله ريث نصب على المصدرية أي أبطئي بطء قضاء حاجة فاللبانة بالضم معناها الحاجة (قوله من العرصات) جمع عرصة وهي البقعة التي تكون امام الدار (قوله على اضمار أن) أي وأنهما لا يضافان الا الى مفرد وحاصل كلامه في الكافية وشرحها ان لدن وريث لا يضافان الا لمفرد فان وقع بعدهما جملة فانه يقدر قبل الجملة أن لاجل أن تكون تلك الجملة في قوة المفرد وهذا خلاف كلامه في التسهيل وشرحه من أنهما يضافان للجمل فقوله والاول أي والقول الاول وهو ما صدر به المصنف (قوله وقد يعذر) أي ابن مالك أي قد يسلم له ذلك في ريث لانهم لما كانت ليست زمانا وما كان غير زمان لا يضاف للجمل فحينئذ يقدر أن بخلاف لدن فانهم لما كانت زمانا والزمان يضاف للجملة لم يقدروا (قوله وقد يجاب) أي عن لدن أيضا بحيث يقدر فيها أيضا ان (قوله بانهما) أي لدن (قوله لم تخلص) أي فلذا قدر أن (قوله وفي الغرة الخ) هذا موافق لما في الكافية فهو معتمد للجواب (قوله من لدن شولا) بفتح فسكون جمع شائلة على غير قياس وهي الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها وقيل التي رفعت ذنبها للقاح وتمامه فالتي اتلاثها مصدر اتلأت الناقة اذا تلاها ولدها وروى الجرمي شولا بلا تنوين على ان أصلها المد ونصر للضرورة (قوله ولم يقدر من لدن كانت) اي ولو قدر كانت فقط بدون ان لزم عليه اضافة لدن للجملة وهي لا تضاف لها (قوله قول يا للرجال الخ) اي قول القائل يا للرجال مضاف اليه واعترض بان المقصود منها لفظها فهي في قوة المفرد وكذا قوله قائل كيف الخ اي قائل هذا اللفظ فهي مفرد والجواب ان المراد بالجملة ولو بحسب الظاهر اي ولو كانت في المعنى مفردا كذا اجاب الشمني اه تقرير شيخنا دردير (قوله بصالح) متعلق باجبت وكثر مني ذلك حتى ملت ومللني عوادي كناية عن طول مرضه ومللت بابه علم.

(الجملة الخامسة)

(قوله الواقعة بعد الفاء) أي ومحلها جزم وقوله أو اذا أي الفجائية (قوله جوابا للشرط جازم) أي جوابا لاداة شرط جازمة واستظهر الشارح ان جملة الجواب لا محل لها سواء كان الشرط جازما أم لا سواء وقعت بعد الفاء أو اذا أم لا لان جملة الجواب لا يحل محلها المفرد اذا المضارع لا بد له من فاعل كما هو قاعدته ماله محل من الاعراب وجعل جزم المعطوف باضمار شرط أي وان يضلل يذرهم وقس (قوله لانها لم تصدر الخ) أي حتى لا تكون الجملة في محل وقوله لانها لم تصدر بمفرد أي بفعل مفرد أي قابل للجزم في اللفظ بان كان مضارعا أو محلا بان كان ماضيا (قوله كما في قولك ان تقم أقم) هذا مثال للمنفي وكذلك قوله ان جئتني أكرمتك مثال للمنفي (قوله ولهذا قرئ) أي ولاجل أن الجملة الواقعة جوابا الجازم في محل جزم اذا قرنت بالفاء قرئ الخ (قوله يجزم يذر) أي وقرئ بالرفع على الاستئناف (قوله عطفا على المحل) هذا على ما قاله المصنف تبعا لغيره من كون الجملة الواقعة جوابا للشرط جازم في محل جزم اذا قرنت بالفاء وقد علمت أن الدماميني قد خالف في ذلك وجعل جزم المعطوف باضمار شرط (قوله الله يشكرها) أي فالله يشكرها فالجملة في محل جزم وحذف الفاء ضرورة (قوله ومنه عند المبرد) أي مما حذف فيه الفاء عند المبرد نحو ان تقت أقوم أي فالاصل فانا أقوم فالفاء مقدرة مع مبتدا وقوله أقوم خبر والجملة في محل جزم جواب الشرط (قوله وقول زهير) بالرفع عطف على المضاف أي نحو والاوجه الجر عطف على المضاف اليه أعني ان تقت وقوله في قول زهير أي في مدح هرم (قوله وان أتاه خليل) من الخلل اي الذي اختل حاله وهو الفقير او من الخلة بالفتح وهي الحاجة اي انه اذا اتاه الفقير يعطيه المال مطلقا اي كان زمن مجاعة اولا ولا يقول له ان مالي غائب ولا يقول له انا جوم اي محروم اي ليس عندي مال (قوله والوجه الآخر) اي المشهور عنه (قوله وحينئذ) اي حين اذ كان على التقديم والتاخير فلا يجزم الخ اي واما عند المبرد فيجزم بالعطف على محله وقوله فلا يجزم ما عطف عليه اي لانه ليس في محل جزم بل لا محل له (قوله ويجوز) اي عند سيبويه بناء على الوجه الثاني له اما عند المبرد فلا يجوز ان يفسر لان الجواب لا يعمل فيما قبل الاداة فلا يفسر عاملا (قوله ان تجوز يدا ان اتاني اكرمه) اي فالاصل زيدا اكرمه ان اتاني فزيدا مفعول لمحذوف دل عليه اكرمه الموجود وقوله ان اتاني ان اداة شرط وقوله اتاني فعل الشرط وحذف جوابه لدلالة اكرمه عليه فاكرمه مفسر لعامل في زيد ودال على الجواب المقدر لانه وان تاخر لفظا فهو في نية التقديم على الاداة فلا محذور في تفسيره للمحذوف (قوله لا ينوى به غيره) يقال الرفع دليل على نية تقديمه واضمار مبتدا مع الفاء خلاف الاصل (قوله والا لجاز ضرب غلامه زيدا) اي مع انه لا يجوز لما فيه من عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وردّ ذلك اللزوم بانه فرق بين الامرين وذلك لان ضرب غلامه زيدا المفعول واقع في محله اذ الاصل فيه التاخير وهو منصوب فلا دليل على نية تقديمه بخلاف ما نحن فيه فان اقوم لما وقع مرفوعا دل ذلك على انه ليس واقعا في محله والا لجزم فرفعه دل على نية تقديمه (قوله وكذا القول في فعل الشرط) اي فاذا كان غير مجزوم لفظه فالمحل للفظ الفعل (قوله على اعمال الاول) اي ولذا اضمر في الثاني ما يناسبه وهو الفاعل (قوله العطف) اي عطف يقعدا (قوله قبل ان تكمل) اي وهو لا يجوز لانه حينئذ قد عطف وفصل بين ما هما كالجزأين اعني الفعل والفاعل ويمكن ان يقال يجوز العطف على الجملة قبل كمالها في باب التنازع لانهم يغتفرون فيه ما لا يغتفر في غيره الا ترى انهم جوّزوا فيه عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة ولذا حكاه المصنف بقيل (قوله وجزم اصدق) اي باداة شرط مقدرة او بنفس الطلب لنيابته عن الشرط (قوله على المعنى) اي ان تؤخرني اصدق واكن (قوله على التوهم) اي بان يتوهم ما ليس موجودا وهو اشتراط الفاء وكون اصدق بالجزم موجودا وقوله غير أبي عمر ولولا أخرتني الى أجل قريب فاصدق واكن بالجزم فقيل عطف على ما قبله على تقدير اسقاط الفاء وجزم اصدق ويسمى العطف على المعنى ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها

مثال المقرونة بالفاء من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم ولهذا قرئ بجزم يذر عطفا على المحل ومثال المقرونة باذا وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون والفاء المقدرة كالملفوظة كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها* ومنه عند المبرد نحو ان تقت أقوم وقول زهير وان أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم وهو أحد الوجهين عند سيبويه والوجه الآخر أنه على التقديم والتاخير فيكون دليل الجواب لا عينه وحينئذ فلا يجزم ما عطف عليه ويجوز أن يفسر ناصبا الماقبل الاداة نحو زيدا ان أتاني أكرمه ومنع المبرد تقدير التقديم محتجا بان الشيء اذا حذف في موضعه لا ينوى به غيره والا لجاز ضرب غلامه زيدا واذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء واذا نحو ان قام زيد قام عمرو فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة وكذا القول في فعل الشرط قيل ولهذا جاز نحو ان قام ويقعدا اخوك على اعمال الاول ولو كان محل الجزم للجملة باسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل *(تنبيه)* قرأ

*(الجملة

وهو أصدق ومحله الجزم لانه جواب التحضيض ويجزم بان مقدرة وأنه كالعطف على من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم وعلى هذا فيضاف الى الضابط المذكور أن يقال أو جواب طلب ولا تعيد هذه المسئلة بالفاء لانهم أنشدوا على ذلك قوله فابلوني بليتكم لعلي * أصالحكم وأستدرج نويا وقال أبو علي عطف أستدرج ٧٨ على محل الفاء الداخلة في التقدير على لعلي وما بعدها فاك فكان هذا هنا بمنزلة * من يفعل الحسنات الله يشكرها * في باب الشرط وبعد فالتحقيق ان العطف في الباب من العطف على المعنى لان المنصوب بعد الفاء في تاويل الاسم فكيف يكون هو والفاء في محل الجزم وسأوضح ذلك في باب أقسام العطف * (الجملة السادسة التابعة لمفرد) * وهي ثلاثة أنواع أحدها الممنوع بها فهي في موضع رفع في نحو من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ونصب في نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله وجر في نحو ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ومن مثل المنصوبة المحل ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لاخذ من أموالهم صدقة تطهرهم الآية فجملة تكون لنا عيدا صفة لمائدة وجملة تطهرهم وتزكيهم صفة اصدقة ويحتمل أن الاولى حال من ضمير مائدة المستتر في من السماء على تقدير صفة لها لا متعلقا بانزل أو من مائدة على هذا التقدير لانها قد وصفت وأن الثانية حال من ضمير خذوا نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني أي وليا وارثا وذلك فيمن رفع يرث وأما من جزمه فهو جواب للدعاء ومثل ذلك أرسله معي ردأ يصدقني قرئ برفع يصدق وجزمه والثاني المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وابوه ذاهب الخبر ان قدرت الواو عاطفة على الخبر فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها أو قدرت الواو واو الحال فلا تبعية والمحل نصب وقال أبو البقاء في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة في غير القرآن اي واما في القرآن فلا يقال فيه ذلك لبشاعة اللفظ وان كان المعنى صحيحا اي توهم ما ليس موجودا موجودا (قوله في بعض النسخ وهو اصدق) هذا تفسير لما بعد الفاء (قوله وانه كالعطف على من الخ) اي في ان كلا فيه العطف على محل الجواب (قوله فيضاف الى الضابط) اي المذكور في قوله الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء الخ فيقال الواقعة بعد الفاء واذا جوابا للشرط جازم والواقعة جوابا للطلب سواء كانت مقترنة بالفاء اولا (قوله ولا تعيد هذه المسئلة) اي مسئلة جواب الطالب (قوله انشدوا على ذلك) اي على العطف على محل الجملة (قوله فابلوني) اي اعطوني بليتكم اي ناقتكم لان البلية هي الناقة التي تعقل على قبر صاحبها الميت بلا طعام ولا شراب حتى تموت (قوله لعلي) هذا هو محل الشاهد وأستدرج عطف على محل لعلي من غير تقدير فاء واما على كلام أبي علي فيقدر الفاء (قوله نويا) بفتح الواو كهوى وأصله نوى اي كعصا قلبت الالف ياء وأدغمت الياء في الياء على لغة هذيل والشاعر منهم والنوى هي الجهة التي ينويها المسافر (قوله على محل الفاء الداخلة) أي ان الفاء محذوفة من قوله لعلي والجملة جواب الشرط أي فان تبلوني فلعلي فالفاء مقدرة فعند الجملة الواقعة جوابا للطلب انما تكون في محل جزم اذا اقترنت بالفاء (قوله هذا) أي تقدير الفاء وقوله قلت الخ هذا كلام أبي علي الذي يقدر الفاء وعلى كلامه فتقييد المسئلة بالفاء ولو تقديرا (قوله هنا) أي في الطلب (قوله وبعد فالتحقيق ان العطف الخ) هذا ترجيح للقول الاول الذي قدمه (قوله ان العطف في الباب) أي باب العطف على جواب الطالب وقوله من العطف على المعنى أي ففي الآية المعنى كما قدمته ان تؤخرني لاجل قريب أصدق وأكن وفي البيت على ان الاصل ان تبلوني بليتكم (قوله من العطف على المعنى) أي في الآية وكذا البيت (قوله لان المنصوب) أي في الآية (قوله في تاويل الاسم) والتقدير ليكن منك تأخير وتصديق مني

(الجملة السادسة)

اعلم أن الجمل بعد النكرات المحضة صفات وأما بعد النكرات غير المحضة فيجوز في الجملة أن تكون حالا وأن تكون صفة فقوله ومن مثل الخ اشارة للمحتمل وما قبله اشارة للمتعين للصفة وهذا هو النكتة في الفصل في قوله ومن مثل والمراد بغير المحضة أن تكون موصوفة (قوله ثلاثة أنواع) أي لان الجملة لا تؤكد المفرد وأما نحو زيد قائم قام فلا شاهد له فلينظر (قوله ثلاثة أنواع) أي لانها اما أن تكون نعتا للمفرد أو معطوفة عليه بالحرف أو بدلا منه (قوله ومن مثل الخ) فصله للاحتمالات الآتية (قوله ربنا أنزل علينا مائدة من السماء) هذا بناء على ان من السماء متعلق بأنزل فهو ظرف لغو (قوله أي وليا) أي مهيأ للايحاء فيصير نبيا والا فالنبوة لا تورث (قوله وارثا) أي بالقوة لا بالفعل لانه مات قبله (قوله فيمن رفع) أي على انه صفة وقوله وأما من جزمه أي جوابا للطلب (قوله جواب الدعاء) وهو قوله فهب لانه دعاء ولا يقال أمر نادبا (قوله فتصبح الارض مخضرة) فتصبح فعل والارض فاعل وهذه الجملة ان جعلت مفسرة لضمير القصة أي فهي تصبح كان لها محل من الاعراب وهو الرفع وان جعلتها عطفا على انزل فهي أصبحت فلا محل لها هذا حاصل كلام أبي البقاء لكن يرد على الاول شيء وهو ان حذف ضمير القصة المبتدأ يلزم عليه حذف ما لم يعلم وهو ممنوع كالعائد الذي تصلح الجملة بعده لكونها صلة بخلاف ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون فان عمل ان يقتضيه (قوله فتصبح) بالرفع بناء على ان الاستفهام بمعنى الخبر أي أنت قدر أيت انزال الله الماء من السماء فتصبح الخ واذا كان الاستفهام بمعنى الخبر فلا يكون له جواب فلا ينتصب حينئذ الفعل وأيضا انما لم ينصب الفعل لان ما بعد الفاء لا ينتصب الا اذا كان المستفهم عنه سببا له ورؤيته لانزال الماء لا توجب اخضرار الارض وانما يجب عن الماء والماء ليس مستفهما عنه (قوله فهي تصبح) اعلم ان ضمير القصة والشأن المراد منهما شيء واحد من حيث ان ضمير الشأن هو ما بعده جملة تخبر بها عنه مفسرة له وكذلك ضمير القصة لكن يختلفان من حيث ان الجملة ان كان فيها مؤنث ليس فضلة أتى بالضمير مؤنثا ويقال له ضمير القصة كما هنا فان الارض مؤنث وفاعل ونظيره هي هند المليحة ولا يرد فانها لا تعمى الابصار فانه ليس ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد (قوله وتصبح خبره) أي فالجملة لها محل (قوله أنه لا محوج) اذ لا يتوقف عليه (قوله والثاني تقديره) أي جعله فالمفعول الاول قوله الفعل وقوله لا محل له مفعول ثان وقوله الفعل أي تصبح وفيه ان الذي جعل معطوفا الجملة بتمامها وقوله على الفعل المخبر به الخ المراد بالفعل المخبر به أنزل فانه خبر أن ولكن فيه تسامح اذ الخبر جملة أنزل وقوله لا محل له أي فلا ظاهر لان المعطوف على الخبر خبر فتكون الجملة لها محل حينئذ وهذا الاعراب الثاني هو محل مناسبة كلام أبي البقاء للقسم الثاني وذلك ان أبا البقاء جعل الجملة المعطوفة على الجملة التي لها محل وهو الخبر لا محل لها وان كان كلامنا في عطف الجملة على المفرد وكلام أبي البقاء مناسب في الجملة (قوله فمن رفع) أي وأما على النصب فهو منصوب بان مضمرة بعد واو المعية واذا جزم فهو مجزوم عطف على تأكل (قوله وذلك) أي ووجه ذلك أي تقديرهم المبتدأ (قوله ايضاح الاستئناف) أي من غير توقف الاستئناف عليه (قوله أو لانه لا يستأنف الخ) أي لا يصح استئناف المضارع الا على تقدير المبتدا لانه لو لم يقدر المبتدأ للزم العطف والعطف مع رفعه لا وجه له (قوله والا لزم الخ) في قوة العلة وكأنه قال لانه لو لم يقدر للزم العطف واللازم باطل فكذا الملزوم وانما بطل اللازم وهو العطف لانه ليس في الكلام ما يعطف عليه المضارع المرفوع واعترض بان العطف صحيح بان يعطف وتشرب على جملة النهي بتمامه وهي لا تأكل السمك والمعنى صحيح على أنا لا نسلم لزوم العطف بل قوله وتشرب مستأنف وكأنه كلام ابتدئ به وحده (قوله منزلة الجملة الواحدة) أي لان الفاء لمجرد السببية فهي للربط فقط فالمحل حينئذ محكوم به للمجموع وكل واحد لا محل له على انفراده (قوله ولهذا) أي ولاجل التنزيل (قوله اكتفى فيهما بضمير واحد) أي لان الله في الاصل مبتدأ والضمير الذي اكتفي به في أنزل وأما فتصبح فلا رابط فيها ولما كانت الجملتان بمنزلة جملة واحدة اكتفى بضمير واحد فيهما (قوله كما في جملتي الشرط الخ) نحو زيدان جاءني أكرمته فزيد مبتدأ وان شرط وجاءني فعل الشرط وأكرمته الجزاء وجملة الجواب والشرط الاثنين في محل رفع خبر من زيد وليست احداهما في محل (قوله زيد) مبتدأ و يطير فعل مضارع والذباب فاعل فيغضب الفاء لمجرد السببية وليس فيها رائحة العطف و يغضب فعل مضارع والفاعل ضمير يعود على زيد وكل من الجملتين أعني يطير الذباب و يغضب في محل رفع خبر من زيد بدليل أنا اكتفينا فيهما بضمير رابط (قوله وأخرجت عن العطف) أي فلا يصح جعلها للعطف لانه يقتضي المغايرة والتشريك في الاعراب فيفيد أن كلا من الجملتين له محل مع انه ليس كذلك (قوله كذلك) أي لمعنى السببية وأخرجت عن العطف لان العطف على فعل الشرط يدل على انه فعل الشرط والفرض انه جوابه وهذا تناقض (قوله فاحسن اليه) يجب ان تكون الفاء للسببية لا للعطف لانه يلزم عطف الانشاء على الخبر وهو لا يجوز (قوله ويكون الخ) كلام مستأنف (قوله تجوزا) أي لكونها على صورة العاطفة وان لم تشرك في الاعراب (قوله لان المقول بجموعهما) يحتمل كما في الدماميني ان كل واحدة لها محل كما لو اقتصر عليها وجزء المقول مقول (قوله جزء) أي للجملة أعني عبد الله ومنطلق (قوله ما يقال لك الا ما قد قيل) أي الا الاولى في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معا في موضع نصب ولا محل لواحدة منهما لان المقول بجموعهما وكل منهما جزء للمقول كما ان جزء الجملة الواحدة لا يحل لواحد منهما باعتبار القول فتأمله * الثالث المبدلة كقوله تعالى ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك على أن أنزل فلا محل له اذا انتهى وفيه اشكالان أحدهما أنه لا محوج في الظاهر لتقدير ضمير القصة والثاني تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له وجواب الاول أنه قد يكون قدر الكلام مستأنفا والنحويون يقدرون في مثل ذلك مبتدأ كما قالوا في وتشرب اللبن فيمن رفع ان التقدير وأنت تشرب اللبن وذلك اما لقصدهم ايضاح الاستئناف أولانه لا يستأنف الا على هذا التقدير والا لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر وجواب الثاني أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفي فيهما بضمير واحد وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع وأما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له فافهمه فانه بديع ويجب على هذا أن يدعى أن الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو زيد يطير الذباب فيغضب قد أخلت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف كما ان الفاء كذلك في جواب الشرط وفي نحو أحسن اليك فلان فاحسن اليه ويكون ذكر أبي البقاء للعطف تجوزا أو سهوا وانما يلحق بهذا البحث انه اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة

الذى قد قيل للرسل من قبلك فأبدل من ما الذى هى مفردة لانها موصولة قوله ان ربك الخ (قوله من ما وصلتها) فيه تسمح لما سبق أن المحل للموصول الاسمى وحده (قوله وجاز اسناد الخ) أى مع ان المسند اليه انما يكون مفردا (قوله الى الجملة) أعنى قوله ان ربك الخ فان قوله الا ما قد قيل الخ نائب فاعل والجملة بدل منه (قوله كما جاز الخ) أى وانما جاز لكون الجملة أريد لفظها وحينئذ فيحكم لها بحكم المفرد (قوله واذا قيل ان وعد الله حق) أى فجملة ان وعد الله حق نائب فاعل قيل (قوله هذا) أى ماذكر من أن الجملة بدل من ما وأن يقال مسند للجملة (قوله الا ما قد قال) أى الا القول الذى قاله للرسل من قبلك (قوله ومن ذلك) أى من ابدال الجملة من المفرد (قوله هذا) أى ماذكر من قوله هل هذا الا بشر مثلكم (قوله بدلا من النجوى) أى بدل كل أو بعض لان المراد بالنجوى الكلام الذى يقال سرا مخفيا أى قالوا قولا مخفيا وهو ما هذا الا بشر مثلكم (قوله ويحتمل التفسير) أى وحينئذ فلا محل لها (قوله جملة الاستفهام الخ) مقول القول واعلم أن الاستفهام الانكارى معناه النفى وكأنه قال لا يلتقيان أى أشكو عدم التقائهما وهذا معنى قول المصنف تعذر الخ وقوله بدل من حاجة أى بدل من الحاجتين ولا شك ان الحاجتين مفرد ليس بجملة فلا يناسب أنه مثنى

(الجملة السابعة)

(قوله والبدل خاصة) أى ولا يقع فى النعت لان الذى ينعت انما هو المفرد كما انه لا يثنى الا ما كان مفردا ولا يقع ذلك فى التوكيد لانه لا يؤكد بالالفاظ المخصوصة أعنى أجمع وتوابع أجمع الا المفردات واعترض بانه يقع فى التوكيد اللفظى نحو زيد قام أبوه قام أبوه وأجاب الشمنى بأنا لا نسلم ان هذا توكيد لفظى بل هو تكرير للجملة وفيه نظر ولعل الاولى أن المصنف لم يعتبر ذلك لان الثانية لما كانت تكريرا للاولى كأنها عينها (قوله اذا لم تقدر الواو للحال) أى والا لم يكن هنا تابعية وان كان محلها نصبا (قوله ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى) أى والا لم يكن لها محل (قوله والثانى) أى الوقوع فى باب البدل (قوله بما تعلمون) أى من النعم (قوله بخلاف الاولى) أى فان دلالتها على نعم الله غير مفصلة واعترض بان الجملة الاولى صلة الموصول لا محل لها وحينئذ فلتكن الجملة الثانية أيضا كذلك وهذا بخلاف الموضوع أعنى الجملة التابعة لما لها محل واعتذر عنه بان الغرض بالمثال كون الجملة الثانية أو فى من الاولى وبدلا منها بقطع النظر عما نحن فيه من كون الاولى لها محل (قوله ارحل) فى محل نصب مقول القول وقوله لا تقيمن بدل من ارحل فيكون فى محل نصب واعترض بان قوله لا تقيمن من جملة المقول وقد سبق أن جزء المقول لا محل له وحينئذ فلا يصح جعله بدلا والجواب ان ما هنا مبنى على ما قاله غيره من البيانيين وبعض النحاة ان جزء المقول له محل وأما ما سبق فهو الذى حققه هو أو ان ما تقدم مخصوص بما اذا استقل كل جزء بمعنى أما اذا اتحد المراد منهما فيكل له محل لصلاحيته لتمام المقولية أو يجاب بان الغرض التمثيل لكون الثانية بدلا من الاولى لكونها أو فى منها بقطع النظر عما نحن فيه من كون الاولى لها محل (قوله من اظهار الكراهية) بيان لما أراده واعلم أن مدلول ارحل المطابقى طلب الرحيل وعدم الاقامة فى هذا المكان ويلزمه الكراهية لاقامته وأما قوله لا تقيمن فيدل مطابقة على اظهار الكراهية لاقامته مطابقة هذا كلامه ورد بان مدلول لا تقيمن المطابقى النهى والكف عن الاقامة ويلزمه كراهية الاقامة والجواب ان لا تقيمن يدل عرفا مطابقة على اظهار الكراهية بخلاف ارحل والاعتراض مبناه النظر للمعنى اللغوى لا العرفى (قوله بالمطابقة) خبر ان والمراد بالمطابقة العرفية فانه اشتهر فى اظهار الكراهية عرفا (قوله بخلاف الاولى) أى فان دلالتها على ذلك بالالتزام (قوله والخطى) بفتح الخاء وكسر الطاء مشددة أى الرمح المنسوب الى خط هجر بلدة باليمامة يقوم فيها الرماح الجيدة من الهند وقوله يخطر بكسر الطاء من خطر يخطر كضرب يضرب معناه يهتز وقوله نهلت بكسر الهاء أى شربت اذا النهل الشرب أولا وأما ثانيا فيقال له عال والمراد شربت من الدم بسبب الطعن والمراد بشربها تلطخها وقوله المثقفة السمر أى الرماح المعتدلة (قوله من قوله والخطى

يخطر

يخطر بيننا) أى والشرط موجود فان قوله وقد نهلت أو فى بتأدية المعنى المراد وهو انه وقع الطعن بخلاف يخطر أى يهتز فلا يدل على ذلك لاحتمال انها تهتز بدون طعن (قوله بدل اشتمال) أى وعلى هذا فالواو زائدة وقوله بدل اشتمال أى لان اهتزاز الرمح يشتمل على شرب الدم ويصاحبه (قوله الواو) أى فى قوله وقد نهلت وقوله للعطف أى على جملة يخطر بيننا فتكون الثانية تابعة لجملة لها محل (قوله على المذهب الصحيح) وعلى هذا فالمعنى ذكرتك حال كونى فى هاتين الحالتين (قوله ومن غريب هذا الباب) أى باب بدل الجملة عن الجملة التى لها محل ووجه غرابته ان المتبادر فى المثال بدل المفرد وان لم يتساط عليه عامل الاول لانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى الاوائل (قوله زعم ابن مالك الخ) أى وأما غيره فجعل الامثلة الثلاثة من بدل المفرد من المفرد ومن عطف المفرد وقال انه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع (قوله ان التقدير ليقم الخ) أى فالاصل قوموا ليقم أولكم وآخركم فنقوله أولكم وآخركم معمول لمحذوف وهذه الجملة بدل من جملة قوموا (قوله لا المفرد من المفرد) أى لان أولكم وآخركم بدل من الواو فى قوموا والان البدل على نية تسليط العامل ولا يصح تسليطه هنا فلا يقال قم أولكم (قوله اسكن أنت وزوجك الجنة) أى وليسكن زوجك الجنة فهو من عطف الجمل لان زوجك فاعل لمحذوف ولا يصح عطفه على أنت اذ لا يقال اسكن زوجك (قوله ولا أنت) أى ولا تخالفه أنت اذ لا يقال لا تخالفه أنت (قوله ولا مولود) أى ولا بذار مولود (قوله على ما قرره النحاة) (قوله الجملة المستثناة) أى استثناء منقطعا لان الا فيه بمعنى لكن وهى لا تدخل الا على جملة وانما كانت فى محل نصب لان حق المستثنى بالا من كلام موجب أن ينصب (قوله بمسيطر) هو المساط المتولى أى لست مساطا عليهم ولا متوليا عليهم لكن من تولى وكفر فالله المتولى عليه ويعذبه العذاب الاكبر فلا يتوهم تركه فالاستثناء منقطع وقيل الاستثناء متصل والمعنى الا من تولى وكفر فأنت مساط عليه بالجهاد (قوله من مبتدا) وقوله تولى صلة من وقوله فيعذبه خبر أى وجملة المبتدا والخبر فى محل نصب وهى حالة محل مفرد أى لكن تعذيب الله من كفر قال ابن مالك فى التوضيح على الجامع الصحيح حق المستثنى بالا من كلام موجب أن ينصب مفردا كان أو مكملا معناه بما بعده نحو انا لمتجوهم أجمعين الا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين فى هذا الا النصب وقد أغفلوا وروده مرفوعا ثابت الخبر ومحذوفا فمن الاول قول أبى قتادة أحرموا كلهم الا أبو قتادة فلم يحرم فالا بمعنى لكن وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبر ومن الثانى قوله صلى الله عليه وسلم ولا تدرى نفس باى أرض تموت الا الله أى لكن الله يعلم ذلك (قوله على الاستثناء المنقطع) أى لان الجملة لا يعقل دخولها فى غيرها حتى يحكم على الاستثناء بانه متصل (قوله والجملة بعده خبر) أى والجملة من المبتدا وخبره فى محل نصب على الاستثناء (قوله لان الجملة هنا حال) وذلك لان قوله باحد جار ومجرور متعلق بمزرت وقوله الا أداة استثناء وقوله زيد مبتدأ وخبر منه خبر والجملة حال من أحد أو صفة له لا فى محل نصب على الاستثناء (قوله باتفاق) أى حتى الاخفش وقوله عند الاخفش أى فقط واعترض بانه سيأتى أن الاخفش لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالا وأجيب بان الضمير فى قوله أو صفة له أى للاحد لا بقيد كونه السابق على حد عندى درهم ونصفه بل هو صفة لاحد مقدر بعد الا بدل من أحد المذكور قبلها أى ما مررت باحد الا أحد زيد خير منه فالفصل انما هو بين البدل والمبدل منه لا بين الصفة والموصوف لكن فيه انه يلزم عليه حذف الموصوف بالجملة وهو ليس بعض اسم مجرور بمن أو فى وهو غير جائز عند الاخفش وغيره (قوله فانها حال) أى من المرسلين لا فى محل نصب على الاستثناء (قوله فانها مفعول) أى لا فى محل نصب على الاستثناء (قوله وأما الثانية) أى الجملة المسند اليها (قوله وأنذرتهم مبتدأ) أى هذه الجملة مبتدأ مؤخر فى محل رفع وانما صح ذلك لقيامها مقام المفرد

(١١ - دسوقى ثانى) له عند الاخفش وكل منهما قد مضى ذكره وكذلك الجملة فى الا انهم ليأكلون الطعام فانها حال وفى نحو ما علمت زيدا الا يفعل الخير فانها مفعول وكل ذلك قد ذكروا أما الثانية فنحو سواء عليهم أأنذرتهم الآية اذا اعرب سواء خبرا وأنذرتهم مبتدأ ونحو

مبتدا داخلتين والرابط على هذا الواو واعادة صاحب الحال بمعناه فان المثقفة السمر هى الرماح ومن غريب هذا الباب قولك قالت لهم قوموا أولكم وآخركم زعم ابن مالك أن التقدير ليقم أولكم وآخركم وانه من باب بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد كما قال فى العطف فى نحو اسكن أنت وزوجك الجنة ولا تخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده *(تنبيه)* هذا الذى ذكرته من انحصار الجمل التى لها محل فى سبع جار على ما قرروا الحق أنها تسع والذى اهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند اليها أما الاولى فنحو لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله قال ابن خروف من مبتدا ويعذبه الله الخبر والجملة فى موضع نصب على الاستثناء المنقطع وقال الفراء فى قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم ان قليل مبتدأ حذف خبره أى لم يشربوا وقال جماعة فى الا امرأتك بالرفع انه مبتدأ والجملة بعده خبر وليس من ذلك نحو ما مررت باحد الا زيد خير منه لان الجملة هنا حال من أحد باتفاق أو صفة

تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اذا لم يقدر الاصل ان تسمع بل قدر تسمع فائما مقام السماع كان الجملة بعد الظرف في نحو ويوم تسير الجبال وفي نحو أأنذرتهم في تأويل المصدر وان لم يكن ٨٢ معهما حرف سابك واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا فالمشهور المنع مطلقا وأجازه

هشام وثعلب مطلقا نحو يعجبني قام زيد ونحو فصل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا ان كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لي أقام زيد صح والا فلا وحملوا عليه ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين ومنعوا يعجبني يقوم زيد واجازهما هشام وثعلب واحتجا بقوله

وما راعني الا يسير بشرطة ومنع الاكثرون ذلك كله وأولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا في بدا ضمير البداء وتبسم ويسير على اضمار ان وأما قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله عليه الصلاة والسلام لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وقول العرب زعموا مطية الكذب فليس من باب الاسناد الى الجملة لما بينا في غير هذا الموضع (حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات) تقول المعربون على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال وشرح المسئلة مستوفاة أن يقال الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها ان كانت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها أو بمعرفة محضة فهي حال عنها أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع (مثال النوع الاول) وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة قوله تعالى حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه ولم تعطفون قوما الله مهلكهم أو معذبهم من قبل ان يأتي يوم لا بيع فيه ومنه حتى اذا أتيا اهل قرية استطعما اهلها وانما أعيد ذكر الاهل لانه لو قيل استطعماهم مع ان المراد وصف القرية يلزم خلو الصفة

أي انذارك وعدمه سواء (قوله تسمع بالمعيدي) أي فتسمع فعل مضارع مرفوع والفاعل مستتر فيه جوازا تقديره أنت والجملة في محل رفع مبتدأ (قوله اذا لم يقدر الخ) أما اذا قدرت الاصل ذلك فيكون المصدر المؤول هو المبتدأ لا نفس الجملة (قوله مقام السماع) أي مقام المفرد وهو السماع (قوله ويوم تسير الجبال) أي فيوم مضاف والجملة مضاف اليها وانما جعلت الجملة مضافا اليها لانها فائمة مقام مفرد أي يوم تسيير (قوله في تأويل المصدر) الاولى فائمة مقام المصدر لان الفرض ان المبتدأ نفس الجملة واما على كلامه فيوهم ان المبتدأ المصدر الذي في تأويلها (قوله واختلف في الفاعل الخ) لما أفادان الجملة قد تكون مبتدأ أفادان في وقوعها فاعلا أو نائبا عنه خلافا (قوله يعجبني قام زيد) أي فجملة قام زيد فاعل عنده (قوله معلق) أي أي معلق وقد سبق للمصنف مختارا له قصره على الاستفهام (قوله ومنعوا الخ) أي لانه لم يوجد معلقا وان كان الفعل قلبيا (قوله وأجازهما هشام وثعلب) كرر هذا ليرتب عليه الاحتجاج (قوله واحتجا الخ) قال الدماميني الاحسن ان جملة يسير حال فاعلها راجع لما يرجع له ضمير راعني (قوله وما راعني الخ) تمامه * وعهدي به قينا يسير بكير والقين الحداد والجمع قيون والبكير كبير الحداد وهو زق أو جلد غليظ ذو حافات وهو المنفاخ وأما الحفرة التي يوضع فيها الفحم فيقال لها كور اه شمني (قوله الا يسير) فعل مضارع والفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو والجملة في محل رفع فاعل راع بمعنى أفاجئني والشرطة كالغرفة واحد الشرط كالغرف وهي علامة الولاة ويقال للواحد من الولاة شرطي كتركي وشرطي كمهني سموا بذلك لانهم جعلوا لانفسهم علامات يميزون بها (قوله ومنع الاكثرون ذلك) أي كون الجملة مسندا اليها سواء كانت مبتدأ أو فاعلا أو نائب فاعل (قوله وتسمع ويسير على اضماران) قال الدماميني الاحسن في المصراع أن يقال ان فاعل راعني ضمير يعود الى ما يعود اليه ضمير يسير وهو الشخص وقوله يسير جملة في محل نصب على أنها حال من فاعل راعني والاستثناء مفرغ أي ما راعني هو في حال من الاحوال الا في حال كونه يسيرا قال الشمني ويمكن أن يخرج البيت أيضا على تقدير معلق أي الا اليسير كما في قوله * الم تر ان السيف دلاك الشيمة الادبا * أي الملاك اه شمني (قوله على اضمار ان) أي وحذف ان ورفع الفعل جائز لا شذوذ فيه بخلاف حذفها مع نصب الفعل فانه شاذ لا ينقاس الا في مواضع معلومة (قوله لما بينا في غير هذا الموضع) أي من ان الجملة اذا قصد لفظها يحكم لها بحكم المفرد فيجوز وقوعها مبتدأ وفاعلا ونائبا عنه

(حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات)

(قوله أو بغير المحضة) أي وان كانت مرتبطة بغير المحضة منهما أي من المعرفة والنكرة والمراد بالمعرفة الغير المحضة المعرفة بال الجنسية والمراد بالنكرة الغير المحضة النكرة الموصوفة (قوله وجود المقتضي) أي وهو صحة عمل العامل في صاحب الحال أو في الموصوف في الحال وفي الصفة (قوله وانتفاء المانع) أي الذي يمنع من الوصفية أو الحالية (قوله ومنه الخ) انما فصله لاحتمال أنه ليس منه كما يأتي (قوله وانما اعيد ذكر الاهل) اي الواقع بعد استطعما أي ولم يأت بالضمير بدل الاسم الظاهر (قوله مع ان المراد وصف القرية) لان الحديث مسوق فيها الا ترى فوجدا فيها جدارا (قوله لزم خلو الصفة) اي لانه ليس فيها ضمير عائد على الموصوف وهو القرية ورده الدماميني بان الضمير في استطعماهم عائد على الاهل المقيد بالقرية لاضافته لها فالربط المعنوي حاصل والجواب انه لا يكفي في الجملة الواقعة صفة الا الربط اللفظي وهو الضمير العائد على نفس الموصوف وقوله كان مجازا اي وهو خلاف الاولى وردبان المجاز بالغ من الحقيقة والقرآن مشحون به فلا مانع من المجاز حينئذ واجاب بعض

من ضمير الموصوف ولو قيل استطعماها كان مجازا ولهذا كان هذا الوجه أولى من ان تقدر الجملة جوابا لاذا لان تكرار الظاهر يعرى حينئذ عن هذا المعنى وايضا فلا جواب في قصة الغلام قال اقتلت لاقوله فقتله لان الماضي المقرون بقد لا يكون جوابا فليكن قال في هذه ايضا جوابا (ومثال النوع الثاني) وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ولا تمنن تستكثر ٨٣ لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى (ومثال النوع الثالث) وهو المحتمل لهما بعد النكرة وهذا ذكر مبارك انزلناه فلك ان تقدر الجملة صفة للنكرات وهو الظاهر ولك ان تقدرها حالا عنها لانها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة حتى ان ابا الحسن اجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان ان الاوليان صفة لآخران لوصفه بيقومان ولك ان تقدرها حالا عن المعرفة وهو الضمير في مبارك الا انه قد يضعف من حيث المعنى وجها الجمال اما الاول فلان الاشارة اليه لم تقع في حالة الانزال كما وقعت الاشارة الى البعل في حالة الشيخوخة في وهذا بعلي شيخا واما الثاني فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الانزال وتقول ما فيها احد يقرأ فيجوز الوجهان ايضا لزوال الابهام عن النكرة لعمومها (ومثال النوع الرابع) وهو المحتمل لهما بعد المعرفة كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المعرف الجنسي يشرب في المعنى من النكرة فيصح تقدير يحمل حالا او

بان المجاز خلاف الاصل على كل حال وايضا حيث قيل أولا أتيا اهل قرية بني الكلام على الحقيقة والتجوز بعد من الرجوع للشيء بعد الانصراف عنه (قوله كان مجازا) لان اسناد الاستطعام للاهل هو الحقيقة اي ولا يجوز الاتيان بضمير الاهل والقرية معا بان يقول استطعماهموها (قوله ولهذا) اي ولاجل تعليل اعادة الذكر بما سبق كان هذا الوجه أي وهو جعل الجملة صفة (قوله لان تكرار الظاهر الخ) علة لمحذوف أي وانما كان جعل الجملة جوابا لاذا الا أولويا فيه لان تكرار الخ وحاصله أنه على جعل الجملة صفة يكون للاتيان بالاسم الظاهر في محل الضمير نكتة بخلاف جعلها جوابا لاذا فانه لا يكون للاتيان بالظاهر محل الضمير نكتة وأيضا يلزم على جعلها جوابا لاذا مخالفة النظير (قوله المقرون بقد) وفي نسخة بالفاء أي الدالة على قد الدالة على تحقق الماضي فلا يكون جوابا للشرط اذا المستقبل وانما احتيج لقد لان الماضي بدونها صالح للشرطية فلا يقترن بالفاء (قوله بقد) أي المقدرة بعد الفاء وفي نسخة لان الماضي المقرون بالفاء ووجه عدم صحة الجواب عنها ان الماضي صالح للجوابية لجواز كونه مستقبلا في المعنى وحينئذ فلا يقترن بالفاء ودخول الفاء عليه مع الصلاحية يدل على أنه لا يصلح للجواب وعدم الصلاحية له لاقترانه بقد فالفاء دالة على قد محذوفة وقد تدل على تحقق الماضي فلا يكون الفعل جوابا لاذا اذ لا يكون الا مستقبلا (قوله لا يكون جوابا) أي لانها تدل على تحقق الماضي وجواب اذا لا يكون الا مستقبلا (قوله قال الخ) أي ان الجواب من اذا قال اقتلت لان الجواب قتله من قوله لقيا غلاما فقتله لان الماضي الخ (قوله بعد المعارف المحضة) ان قلت هي في يا حليما لا يعجل ونحو وصفة مع أنه معرفة محضة بتعيين النداء كما نص عليه ابن السيد والجواب انه صفة له قبل النداء وهو اذ ذاك نكرة فهو من نداء الموصوف لا من وصف المنادى (قوله تستكثر) جملة حالية من ضمير تمنن وكذلك وأنتم سكارى حال من ضمير لا تقربوا (قوله فآخران يقومان مقامهما) أي في توجه اليمين عليهما وقوله من الذين استحق عليهم أي الوصية وهم الورثة وقوله الاوليان بالميت أي الاقربان اليه بدل من آخران أو صفة له كما قال أبو الحسن (قوله ولك ان تقدرها) أي جملة أنزلناه والمراد بتقديرها جعلها (قوله وجها الجمال الخ) بالتثنية لان الحال اما من النكرة أو من ضمير مبارك (قوله أما الاول) أي أما تضعيف الوجه الاول وهو انه حال من ذكر وحاصله ان الحال قيد في عاملها والعامل هنا الاشارة فيفيد ان الاشارة تقيده بالانزال مع ان الاشارة اليه ليست في وقت انزال جمعه (قوله وأما الثاني) أي وأما تضعيف الثاني وهو انه حال من ضمير مبارك ويكون العامل مبارك فالحال قيد فيه (قوله يحمل أسفارا) أي فهو حال من حمار وان كان مضافا اليه لكون المضاف كالجزء في صحة السقوط اذ يقال مثله كالحمار والضمير حينئذ راجع للمضاف اليه وهو كثيرا منه كمثل آدم خلقه أهل قرية استطعما أهلها نعم اذا احتمل عود الضمير للمضاف أو المضاف اليه فالاولى عوده على المضاف لانه المحدث عنه والمضاف اليه قيد لتعيينه الا ان يكون المضاف لفظ كل او بعض لانهما سور والمقصود ما بعدهما (قوله وقد اشتمل الضابط) اي السابق عند الترجمة وهو قوله الجملة الخبرية الخ (قوله كذلك) اي نريد الانشاء واما لو اريد الخبر كانت الجملة حالا لوقوعها بعد معرفة (قوله لا يكون نعتا ولا حالا) أي لانه لا يعلم مدلولها الا بعد النطق بها وكل من الحال والنعت لا بد ان يعلم مدلوله من قبل لان القصد منهما تعريف الموصوف (قوله ويجوز ان يكون) اي جملتا بعتكه في المثالين وقوله خبرين اي عن اسم الاشارة وقوله آخرين اي والخبر الاول العبد المنكر في المثال الاول والمعرف في المثال الثاني

وصفا ومثله وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله * ولقد امر على اللئيم يسبني * وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود احدها كون الجملة خبرية واحترزت بذلك من نحو هذا عبد بعتكه يريد بالجملة الانشاء وهذا عبدي بعتكه كذلك فان الجملتين مستأنفتان لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا ويجوز ان يكونا خبرين آخرين الا عند من منع تعدد الخبر

مطلقا وهو اختيار ابن عصفور وعند من منع ٨٤ تعدده مختلفا بالافراد والجملة وهو ابو علي وعند من منع وقوع الانشاء خبرا وهم طائفة من

(قوله مطلقا) اى سواء كان الثانى مفردا أوجملة كان انشاء اوخبرا (قوله تحتمل الدعاء) اى فهى جملة انشائية (قوله فتكون معترضة) اى بين القول والمقول (قوله من حيث المعنى) اى لانه ليس المعنى على التقييد (قوله أن تكون حالا) اى لان جعلها حالا يقتضى ان قولهم فى وقت انعامه عليهم فقط مع ان قولهم لا يتقيد بذلك والحاصل ان الحالية تقتضى تقييد العامل مع ان المعنى ليس على التقييد (قوله أوجاؤكم) عطف على قوله يصلون أى الا الذين يصلون الى قوم موصوفين بكونهم بينكم وبينهم ميثاق أى فلا تقتلوهم والا الذين جاؤكم حصرت صدورهم فلا تقاتلوهم وهذا بناء على أن حصرت جملة خبرية (قوله أوجاؤكم حصرت صدورهم) قبله ودوا لو تكفرون أى ودا لمنافقون لو تكفرون كما كفروا فتكونون أنتم وهم مستوون فى الكفر فلا تتخذوا منهم أولياء تو الونهم حتى يهاجروا هجرة صحيحة محققة لايمانهم فان تولوا وأعرضوا واستمروا على ماهم عليه فخذوهم بالاسر واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا تتوالونه ولا نصيرا تنصرون به على اعدائكم الا الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق أى عهد على الايمان وترك قتالهم وقتال من أتى اليهم كهلال بن عويمر الاسلمى فلا تأخذوهم ولا تقتلوهم أوجاؤكم حصرت صدورهم أى ضاقت صدورهم عن قتالكم مع قومهم وعن قتال قومهم معكم أى ممسكين عن قتالكم وقتال قومهم فلا تتعرضوا اليهم باخذ ولا بقتل وقد نسخت هذه الآية بآية السيف (قوله على اضمار قد) اعلم ان اضمار قد واجب عند البصريين فيقولون ان الجملة الماضوية اذا وقعت حالا لابد من اقترانها بقد ظاهرة أومقدرة وأما الاخفش فلا يرى وجوبها مع الماضى اذا وقع حالا فيقول ان الجملة الماضوية تقع حالا وتقترن بقد ان وجدت فان لم توجد فلا تحتاج الى تقديرها اذا علمت هذا فقول المصنف منهم الاخفش على اضمار قد الخ لا يظهر فالاولى أن يقول ثم اختلفوا فقال الجمهور هى حال من فاعل جاؤا على اضمار قد خلافا للاخفش القائل لا تحتاج لتقدير (قوله قراءة الحسن حصرة) أى ضيقة أى حال كون قلوبهم ضيقة (قوله أى قوما حصرت صدورهم) أى أوجاؤكم حال كونهم قوما موصوفين بهذا الوصف (قوله وقيل مخفوض) أعنى الموصوف (قوله وهم قوم المتقدم ذكرهم) فالقوم المتقدم ذكرهم موصوفون بوصفين الاول قوله بينكم وبينهم ميثاق والوصف الثانى قوله حصرت صدورهم وقوله أوجاؤكم اعتراض هذا هو كلام أبى البقاء الذى هذه عبارته وليس مابين القوم وقوله حصرت كله اعتراض كما هو ظاهر المصنف (قوله ويؤيده) أى يؤيد جعله صفة لقوله المذكور لا حالا من فاعل جاؤكم (قوله ومابينهما اعتراض) هو أوجاؤكم وأما بينكم وبينهم ميثاق فصفة لقوم وانما كان جاؤكم اعتراضا لان أو تمنع من جعله صفة ثانية والواقع بين الشيئين المتلازمين كالموصوف وصفته اعتراض (قوله ويكون حصرت صفة ثانية) فتعين حصرت للوصفية على قراءة اسقاط أو ويؤيد جعلها صفة لا حالا على قراءة اثبات أو لان الاصل التوافق بين القراءة وعدم اختلافها تأمل (قوله ثانية) أى بالنسبة لجاؤكم فلا ينافى انه صفة ثالثة بالنظر لبينكم وبينهم ميثاق (قوله لان المجىء) اى فى تلك الحالة مشتمل على الحصر اى ضيق الصدر (قوله لان الحصر من صفة الجائين) اى فهو صفة ثانية لا لانه من صفات المجىء حتى يكون بدلا منه قال الدماميني وقد يقال كون الحصر صفة للجائين لا ينافى اشتمال المجىء عليه من حيث ان سبب المجىء حصر الصدور فتأمل (قوله من صفة الجائين) أى لا من صفة المجىء وشرط بدل الاشتمال انما يكون من صفات المبدل منه ودلالة اجمالية حتى اذا ذكر المبدل يكون كالملغى لما ذكر اجمالا (قوله وقال أبو العباس المبرد الجملة) اى جملة حصرت صدورهم (قوله معناها الدعاء) أى فالمعنى أوجاؤكم اللهم ضيق صدورهم كراهية أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم (قوله مثل غلت الخ) أى فالمعنى اللهم ضيق صدورهم (قوله لا يتجه) أى لا يظهر وحاصل الرد أن المعنى على هذا القول اللهم ضيق صدورهم عن قتالنا وعن قتال قومهم أى الكفار والدعاء عليهم بضيق الصدور بالنظر لقتال المسلمين ظاهر وأما الدعاء عليهم بالنظر لقتال قومهم فلا يظهر اذ المطلوب اتحاد الكفر

ومن ذلك قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فانه يجوز أن تقدر لا ناهية ونافية وعلى الاول فهى مقولة لقول محذوف هو الصفة أى فتنة مقولا فيها ذلك ويرجحه أن توكيد الفعل بالنون بعد لا الناهية قياس نحو ولا تحسبن الله غافلا وعلى الثانى فهى صفة لفتنة ويرجحه سلامته من تقدير القيد الثانى صلاحيتها للاستغناء عنها وخرج بذلك جملة الصلة ٨٥ وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول فانها لا يستغنى عنها

الكفر ولو باهله وأجيب بان المراد الدعاء عليهم بسلب أهلية القتال بالمرة تحقيرا لهم فتأمل (قوله لا ناهية) تقدم أن فيه اقامة المسبب مقام السبب فالمعنى لا تتعرضوا لها فتصيب (قوله قياس) أى وأما التوكيد بعد لا النافية فهو شاذ (قوله صلاحيتها للاستغناء) هذا القيد مأخوذ من قوله فى الضابط لم يستلزمها ماقبلها لانه اذا لم يستلزمها ماقبلها كانت صالحة للاستغناء عنها (قوله وخرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر) أى فاذا قلت جاء الذى قام ابوه أو زيد قام ابوه فلا تكون جملة قام ابوه حالا من المعرفة قبلها وكذا يقال فى قال زيد عمرو قام ابوه لا تكون جملة عمرو قام ابوه حالا من المعرفة قبلها ولا صفة للنكرة فى قولك قال رجل عمرو قام أبوه لعدم الاستغناء عنها (قوله بمعنى ان معقولية القول) أى تعقل القول بمعنى المقول فاذا قلت قال زيد لا ترض فلا يتعقل كون زيد قال لا ترض الا بهذه الجملة اى جملة لا ترض (قوله بمعنى ان معقولية الخ) أى لا بمعنى انها عمدة (قوله وجود المقتضى) اى وهو صحة كون العامل فى صاحب الحال عاملا فيها بان كان قويا كالفعل وما شابهه لا ان كان ضعيفا كالابتداء فانه لا يصح حينئذ ولذا قالوا لا يصح الحال من المبتدا (قوله فانه صفة الخ) اى والمعنى وكل شئ مفعول لهم ثابت فى الزبر (قوله أو لشئ) اى والمعنى الشئ المفعول لهم كله ثابت فى الزبر (قوله مع جواز الوجهين) هما جعل الجملة صفة لرجل أو حالا منه (قوله لعدم مايعمل فى الحال) علة لقوله لا يصح فان الابتداء لا يعمل فيها لانه عامل ضعيف فلا يعمل الرفع والنصب وانما كان ضعيفا لانه معنوى لا لفظى ولما اجاز سيبويه الحال من المبتدا جعلها معمولة للاستقرار فى نحو

* لميسة موحشا طلل * ولم يبال باختلاف عاملها وعامل صاحبها والقوم يجعلونها من ضمير الاستقرار (قوله لعدم مايعمل فى الحال) اى فقد عدم المقتضى للحال (قوله ونظيره) أى فى امتناع الحال لعدم المقتضى وامتناع الخبر وتعين الصفة (قوله ولا من الضمير المستتر فى الخبر) اى وجود المقدر اى لولا كتاب من الله موجود حال كونه سابقا (قوله ولا يكون خبرا) أى لكتاب وقوله لما أشرنا اليه اى بقول ابى الحسن ان الخبر لا يقع بعد لولا (قوله ولا ينقض الاول) اى كون الحال لا تقع بعد لولا (قوله مدهونا) أى فان مدهونا حال من المبتدا (قوله ولا الثانى) اى كون الخبر لا يقع بعد لولا (قوله بقول الزبير) بن العوام وكان ضرابا للنساء وكان لاسماء الصديقية زوجته أولاد يحولون بينه وبين ضربها (قوله لخبطتها) من الخبط اى لخبطتها فى الارض وهو جواب لولا وقوله حولها نصب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر عن المبتدا وتمام البيت * كخبطة صفور ولم أتلعثم * (قوله والخبر محذوف) اى موجود (قوله لولا وجوده) اى المانع (قوله ويتعين حينئذ) اى حين اذ وجد المانع (قوله حال) اى يتعين كونها حالا (قوله بدليل استقبال) أى لان الحال منافية الاستقبال (قوله حال) اى من ربى (قوله فسهو) اى لان هذا لا يصح جعله نظيرا لان السين فى هذا المثال المنظر به داخلة على عامل الحال وفى الآية داخلة على الحال وفرق بينهما وقد يقال ان ذلك القائل لاحظ فى التنظير انه يلزم من استقبال الحال استقبال عاملها وبالعكس لاتحاد زمنهما فصح التنظير (قوله بعد ان كانت ممتنعة) قبل المانع لان الجملة الخبرية بعد النكرة المحضة يتعين جعلها صفة ويمتنع كونها حالا (قوله وهو خير لكم) اى فالواو معينة للحال اذا الصفة لا يفصل بينها وبين موصوفها بالواو وأى عسى أن تكرهوا شيأ فى حال كونه خيرا لكم وفى حال كونه شرا لكم جزما فالترجى

متعينة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستئناف نحو زارنى زيد سا كافئه أولن أنسى له ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين وان مانعان لان الحالية لا تصدر بدليل استقبال وأما قول بعضهم فى وقال انى ذاهب الى ربى سيهدين ان سهدين حال كما تقول سأذهب مهديا فسهو (والثانى) مايمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع ويمتنع فيه الاستئناف لان المعنى على تقييد المتقدم فتتعين الحالية بعد ان كانت ممتنعة وذلك نحو وعسى أن تكرهوا شيأ وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيأ وهو شر لكم أو كالذى مر على قرية

بمعنى أن معقولية القول متوقفة عليها واشباه ذلك القيد الثالث وجود المقتضى واحترزت بذلك عن نحو فعلوه من قوله تعالى وكل شئ فعلوه فى الزبر فانه صفة لكل أولشئ ولا يصح أن يكون حالا من كل مع جواز الوجهين فى نحو اكرم كل رجل جاءك لعدم مايعمل فى الحال ولا يكون خبرا لانهم لم يفعلوا كل شئ ونظيره قوله تعالى ولولا كتاب من الله سبق يتعين كون سبق صفة ثانية لا حالا من الكتاب لان الابتداء لا يعمل فى الحال ولا من الضمير المستتر فى الخبر المحذوف لان أبا الحسن حكى أن الحال لا يذكر بعد لولا كما لا يذكر الخبر ولا يكون خبرا لما أشرنا اليه ولا ينقض الاول بقولهم لولا رأسك مدهونا ولا الثانى بقول الزبير رضى الله عنه

ولولا ينوها حولها لخبطتها

لندورهما وأما قول ابن الشجرى فى ولولا فضل الله عليكم ان عليكم خبر فمردود بل هو متعلق بالمبتدا والخبر محذوف القيد الرابع انتفاء المانع والمانع أربعة أنواع (أحدها) مايمنع حالية كانت

وهى خاوية وقوله مضى زمن والناس يستشفعون بى والمعارض فيهن الواو فانها لا تعترض بين الموصوف وصفته خلافا للزمخشرى ومن

فى كلام الله بمعنى الجزم أى قد تكرهوا شيأ الخ (قوله وهى خاوية) اى فى حال كونها خاوية (قوله وقوله) اى قول قيس بن ذريح وتمامه * فهل لى الى ليل الغداة شفيع *

يقولون صب بالنساء موكل * وهل ذاك من فعل الرجال بديع

(قوله والمعارض) اى والمانع من الوصفية والمعين للحالية فيهن الواو (قوله ومن وافقه) اى كابى البقاء (قوله والثالث ما يمنعهما) أى ما يمنع من الوصفية والحالية بعدان كانا جائزين لولا المانع (قوله من كل شيطان) اى فهو نكرة فمقتضاه صحة أن يكون لا يسمعون بعده صفة واذا نظرت لوصفه بمارد صح جعلها حالا منه لكن منع مانع معنوى من كل من الامرين وهو انه لا معنى للاحتراس من شيطان موصوف بعدم السماع ولا من شيطان فى حال عدم سماعه وحينئذ فجملة لا يسمعون الخ مستأنفة لبيان حال الشيطان بعد التحفظ منه على ما مر (قوله وقد مضى البحث فيهما) اى الكلام فيها (قوله الا ان قيل خبرا) اى فاحد نكرة ويصح جعل قوله قال خبرا صفة له وأيضا اذا نظرت له من حيث انه نكرة فى حيز النفى فيعم فيصح جعله حالا لكن منع من الصفة مانع وهو الا (قوله امتنعت الوصفية) اى وبقيت الحالية (قوله ولم يرد) وفى نسخة ولم يسم (قوله مانعا) اى من الوصفية فجوزا فى الجملة المذكورة كونها صفة وحالا (قوله وكلام النحويين بخلاف ذلك) أى لان كلامهم يقتضى ان الامتنع من جعل ما بعدها صفة لما قبلها وقوله قال الاخفش الخ أتى بكلام الاخفش وكلام الفارسى دليلا لما ادعاه من ان كلام النحويين مخالف لما قاله الزمخشرى وابو البقاء وهو ان الامتنع من كون ما بعدها صفة لما قبلها (قوله فالتقدير) اى المجوز لذلك التركيب وهذا الا ينفى قبحه (قوله وفيه قبح) اى ويلزم شئ آخر لهذا التقدير فى ما جاءنى احد الا قال خيرا أى الا احد قال خيرا وهو ان فيه حذف الموصوف بجملة والشرط غيره وجودا لانه ليس بعض اسم مجرور بمن أوفى (قوله لجعلك الخ) اى قبل التقدير (قوله فى ايلائك اياها العامل) اى مع ان العامل لا يليه الا الاسماء لا الصفة (قوله فى ايلائك اياها العامل) مراده بالعامل الا اذ شأنها العمل اى والعامل انما يليه الموصوف فيعمل فى الصفة بالتبع (قوله لا يجوز الخ) أى مطلقا سواء جعلت الا قائم صفة لاحد الموجود لانه يلزم عليه الفصل بالاجنبى الصفة والموصوف أو جعلته صفة لاحد محذوف بدلا من أحد المذكور لانه لا يجوز عنده خلافا للاخفش الذى يقبحه فقط لفاصل كلامه منع ما قبحه الاخفش (قوله الا قائم) أى بالجر على التبعية (قوله جاز) أى على الحالية (قوله ومثل ذلك) أى مثل ما تقدم من قولك ما جاءنى احد الا قال خيرا وقوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون وأما وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فللوصفية تمانعان الواو والا ولم ير الزمخشرى وأبو البقاء واحدا منهما مانعا وكلام النحويين بخلاف ذلك قال الاخفش لا تفصل الا بين الموصوف وصفته فان قلت ما جاءنى فى رجل الا راكب فالتقدير الا رجل راكب يعنى أن راكبا صفة لبدل محذوف قال وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم يعنى فى ايلائك اياها العامل وقال الفارسى لا يجوز ما مررت باحد الا قائم فان قلت الا قائما جاز ومثل ذلك قوله

وقائلة تخشى على أظنة ستردى به ترحاله وجعائله

فان جملة تخشى على حال من الضمير فى قائلة ولا يجوز أن يكون صفة لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل والله اعلم (الباب الثالث) من الكتاب فى ذكر أحكام ما يشبه الجملة (قوله أو ما يشبهه) أى وهو الاسم المشتق العامل عمل الفعل (قوله أو ما أول بما يشبهه) وهو الاسم الجامد المؤول بالمشتق (قوله او ما يشير الى معناه) اى بان كان علما مشتهرا باسمه بوصف فيشار به حال العلمية للوصف كحاتم فانه يشير الى معنى الفعل وهو الجود (قوله او ما يشير الى معناه) أى الى معنى الفعل (قوله

(ذكر حكمهما فى التعلق) لا بد من تعلقهما بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه او ما يشير الى معناه فان

فان لم يكن شئ من هذه الاربعة موجودا قدر كما سيأتى وزعم الكوفيون وابن طاهر وخروف انه لا تقدير فى نحو زيد عندك وعمرو فى الدار ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وخروف الناصب المبتدا وزعما أنه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه اذا كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب أمر معنوى وهو كونهما مختلفين للمبتدا ولا معول على هذين المذهبين * مثال التعلق بالفعل وشبهه قوله تعالى أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وقول ابن دريد واشتعل المبيض فى مسوده مثل اشتعال النار فى جزل الغضى * وقد تقدر فى الاولى متعلقة بالمبيض فيكون تعلق الجارين بالاسم ولكن تعلق الثانى بالاشتعال يرجح تعلق الاول بفعله لانه أتم لمعنى التشبيه وقد يجوز تعلق فى الثانية بكون محذوف حالا من النار ويبعده ان الاصل عدم الحذف ومثال التعلق بما أول بمشبه الفعل قوله تعالى وهو الذى فى السماء اله أى وهو الذى هو اله فى السماء ففى متعلقة باله وهو اسم غير صفة بدليل أنه يوصف فتقول اله واحد ولا يوصف به لا يقال شئ اله وانما صح التعلق به لتأوله بمعبود واله خبر لهو محذوفا ولا يجوز تقدير اله مبتدا خبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله بدلا من الضمير المستتر فيه وتقدير

(قوله فان لم يكن الخ) أى كما فى زيد عندك أو فى الدار (قوله فى نحو زيد عندك) أى بل نفس عند خبر وليس هناك متعلق مقدر (قوله ثم اختلفوا) أى فى العامل فى الظرف وقوله الناصب اى للظرف وقوله وينصبه اذا كان غيره أى كما هنا فالمبتدأ عندهم تارة يكون ناصبا وتارة يكون رافعا (قوله نحو زيد أخوك) فان زيدا نفس الاخ (قوله اذا كان غيره) أى كما هنا فان العند والدار غير زيد (قوله كونهما مخالفين) لان الخبر مخالف للمبتدا معنى اذ معنى العند ليس هو زيدا وهذه المخالفة المعنوية تعمل عندهم المخالفة اللفظية فى الاعراب فتنصب الخبر (قوله مخالفين للمبتدا) أى لان المخالفة عندهم من عوامل النصب فيقولون فى الاستثناء انه منصوب على المخالفة (قوله ولا معول على هذين المذهبين) اى والمعول عليه ما تقدم فى عامل الظرف فى المثالين مقدرا (قوله انعمت عليهم) على متعلقة بأنعم وهو فعل وقوله عليهم الثانية متعلقة بالمغضوب وهو اسم مفعول (قوله الغضى) بالغين والضاد المعجمتين ففى الاولى فى البيت متعلقة باشتعل والثانية متعلقة بالاسم وهو اشتعال (قوله وقد تقدر) اى تجعل (قوله لمعنى التشبيه) اى لانه شبه اشتعال شئ فى شئ وهو البياض فى السواد باشتعال شئ كالنار فى شئ وهو جزل الغضى (قوله بكون محذوف) اى حال كون النار كائنة فى جزل (قوله أى وهو الذى هو اله) اشار بذلك لتقدير المبتدا المحذوف العائد على الموصول (قوله ولا يوصف به) وهذا حقيقة الاسماء واما الاوصاف فيوصف بها ولا توصف (قوله لهو محذوفا) اى وانما جاز حذف العائد لطول الصلة بالمعطوف والجار والمجرور والمعمول (قوله ولا يجوز تقدير اله) اى والمعنى حينئذ وهو الذى اله كائن فى السماء (قوله مخبرا عنه بالظرف) اى والجملة صلة (قوله أو فاعلا بالظرف) اى والظرف صلة (قوله لان الصلة حينئذ) اى حين اذ جعل اله مبتدأ مخبرا عنه بالظرف او جعل اله فاعلا بالظرف وقوله خالية من العائد اى لانه على الاول يكون الضمير فى الظرف عائدا على المبتدا وهو اله لا على الموصول وعلى الثانى يكون الظرف خاليا عن الضمير لرفعه الظاهر (قوله خالية من العائد) اى لان ضمير كائن انما يعود على المبتدأ أى اله (قوله من الضمير المستتر فيه) والتقدير وهو الذى فى السماء اى يكون هو فى السماء ثم ابدل من الضمير المستكن فى يكون اله (قوله معطوفا كذلك) اى معطوفا على ان فى الارض صلة وقوله اله بدل من الضمير المستتر فى الظرف أى وهو الذى يكون هو فى الارض ثم أبدل من هو اله (قوله لتضمنه الخ) علة لقوله ولا يحسن (قوله وفيه) أى فى الابدال من ضمير العائد مرتين (قوله حتى قيل الخ) لانه لا يعرف تكرار البدل الا فى بدل الاضراب كما مر للمصنف فى لزوم اذا الاضافة واعترضه ابن الصائغ بنحو لاغرر بهم الا الفتى الا العلا فان الاول يختار فيه الابدال والثانى بدل واجيب بان مراده منع تكرار البدل والمبدل منه والفتى بدل من الضمير والعلا بدل من الفتى (قوله على الوجه البعيد) مراده بالوجه البعيد الابدال من ضمير العائد (قوله ان يكون سيبويه الخ) اى ولا محذور هنا فى الآية حتى يحمل على هذا الوجه (قوله واما أن يكون الخ) اى ان عدم الحسن لهذين الامرين وأما كون عدم حسن هذا الاعراب لما يلزم عليه من ارتكاب محذور وهو محذور فى تصحيح الكلام الى تأويلين (قوله واما ان يكون) اى واما كونه موقعا فى شئ اى محذور يحوج فى تصحيح الكلام الى تأويلين فقوله فيما يحوج اى فى محذور يحوج الى تأويلين حتى يصح الكلام والمحذور هو ان الضمير اذا كان مبدلا منه كان فى نية الطرح وحينئذ فيلزم خلو الصلة من عائد وحاصل التأويلين انه وان كان فى نية الطرح الا ان الخلو عن العائد فى المعنى واما فى اللفظ فلم تخل عن العائد وهذا التأويل فى الظرف الاول ومثله يقال فى الثانى فهما تأويلان بالنظر لكل مثال والا فالتأويل واحد (قوله واما ان يكون هو) اى هذا الاعراب (قوله فلا) اى فلا نقول ان هذا هو سبب عدم الحسن وفى الارض اله معطوفا كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه ولان الحمل على الوجه البعيد ينبغى أن يكون سببه الخاص به من مجرور وأما أن يكون هو موقعا فيما يحوج الى تأويلين فلا

ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفى الارض الله مبتدأ وخبر الثلا يلزم فساد المعنى ان استؤنف وخلوا الصلة من عائد ان عطف ومن ذلك أيضا قوله وان لسانى شهدة يشتفى بها * وهو على من صبه الله علقم ٨٨ أصله علقم عليه فعلى الحذف وفقه متعلقة بصبه والمذكورة متعلقة بعلقم لتأوله

(قوله ولا يجوز على هذا) أى كون فى السماء صلة والله بدل من الضمير المستتر فى الظرف (قوله فساد المعنى) اى لانه يلزم عليه التعدد فى الآلهة كأنه قيل وهو الذى يكون فى السماء اله وأخبركم ان الها فى الارض (قوله وخلو الصلة) أى لان جملة وفى الارض اله صلته لعطفها على الصلة فهى صلة ولا ضمير فيها فقوله لخلو الصلة أى بالنظر للمعطوف وأما المعطوف عليه ففيه رابط وهو الضمير المبدل منه اله (قوله ان عطف) أى ان عطفت تلك الجملة على الصلة (قوله ومن ذلك) أى من المتعلق بما يشبه الفعل (قوله علقم عليه) المناسب ان يقول الاصل علقم على من صبه الله عليه لاجل مناسبة ما بعده (قوله ومن هنا) أى من أجل ماذكر هنا من الاصل (قوله بما فيه رائحته) وهو المراد بقوله سابقا أو بما يشير الى معناه (قوله بعض الاحيان) بعض ظرف لان لها حكم ما تضاف اليه وهى هنا مضافة للظرف والاصل فى بعض الاحيان كما أن اذ ظرف (قوله العلمين) وهما أبو المنهال وابن ماوية وهو علم على الشاعر (قوله النقر) وقف بنقل ضمة الراء للقاف الساكنة وهو صوت تنزعج به الفرس للمشى وذلك بأن يلصق اللسان بأعلى الحنك ثم يفتح بنبرة (قوله لا لتأولهما) أى لان العلمية مانعة من تأويل الاسم بالمشتق (قوله لا لتأولهما الخ) حاصل ما قاله المصنف ان العلم اذا اشتهر مسماه بوصف كان فيه معنى المشتق كحاتم وأبو المنهال لانه مؤول بالمشتق وهذا بخلاف النكرة كما فى أسد على فانها تؤول بالمشتق أى صائل أو مجترئ على (قوله بما فى حاتم الخ) الاولى بحاتم لما فيه من معنى الجود (قوله ومن هنا) أى من كون الظرف يكتفى برائحة الفعل (قوله وسويرا) تصغير سائر وقد عمل فى قوله فرسخا (قوله وعلى سيبويه) أى ورد على سيبويه (قوله شاكها) بألف بعد الهمزة على وزن قلاها (قوله حتى شاكها) أى السحاب أى حتى سبقها كليل أى برق كليل أى كثير الكل أى التعب وقوله موهنا اسم لنصف الليل أى فى نصف الليل وقوله عمل أى مطبوع على العمل أى صار العمل طبعه وسجيته والمعنى حتى سبق السحاب برق كليل فى نصف الليل وعمل صفة ثانية لبرق (قوله كليل) هو على وزن فعيل وقد عمل فى موهنا (قوله وذلك) أى وبيان ذلك أى الرد على الكسائى وسيبويه (قوله وموهنا ظرف زمان) أى لانه نصف الليل وما قاربه (قوله بخلاف المفعول به) أى فانه لا يكتفى برائحة الفعل ولا يتم الاستدلال الا لو كان فرسخا وموهنا مفعولا به (قوله وفعله لا يتعدى) أى فلا ينصب المفعول به (قوله بمعنى مكل) أى من أكل بمعنى أتعب لا من كل وحينئذ فيكون متعديا والمعنى حتى سبقها برق أكل أى أتعب نصف الليل وايقاع الاتعاب على نصف الليل مجاز عقلى فى النسبة الايقاعية كأن اسناد الاكلال أى الاتعاب للبرق مجاز عقلى وحقه أن يسند للعاقل فعلى هذا الجواب فيه مجازان عقليان (قوله وكأن البرق الخ) أى وايقاع الاكلال على الوقت مجاز عقلى وكأن البرق يتعب الوقت أى الى نصف الليل بسبب دوامه أى زداده فيه (قوله وهذا أقرب) أى الجواب الثانى وهو أنه استشهد به على أن فاعلا يعدل به الى فعيل (قوله فان فى الاول) أى فى الجواب الاول (قوله حمل الكلام على المجاز) أى بخلاف الثانى فانه ليس فيه مجاز واعترض بأن المجاز لازم مطلقا اذ التعب والاتعاب لا يسندان للبرق ولا يقعان على الوقت الا مجازا والجواب انه على الجواب الاول فيه مجازان عقليان الاول اسناد الاتعاب للبرق والثانى ايقاع الاتعاب على الوقت بخلاف الثانى فان فيه مجاز اعقليا فقط وهو اسناد التعب للبرق ووقوعه فى الوقت لانه عليه لا مجاز فيه قال الشمنى والاحسن أن يراد بالمجاز خلاف الاصل لان كون كليل بمعنى مكل من أكل خلاف الاصل لان الاصل أخذ فعيل من الثلاثى لا من غيره والاصل كونه من كل والمراد بالحقيقة الاصل اه تقرير دردير (قوله مع امكان حمله على الحقيقة) أى كما فى الجواب الثانى (قوله خبره هو أخرى مقدرة) أى والجملة

صلة وقوله وفى متعلقة بالمقدرة هذا هو محل الشاهد (قوله والاولى أن يكون الخ) أى الاولى أن يفسر هو الثانية بملازم لحالة واحدة أى ليس عنده نفاق وانما كان أولى لان مشهور لا يناسب السر وعلى كل حال فالظرف متعلق بهو والثانية لانها هى التى فيها معنى الفعل (قوله والفاعل مستتر) أى وهو مبتدأ محذوف خبره والظرف متعلق بذلك الخبر أى والمعنى نعم هو شخصا أى نعم الممدوح شخصا هو ملازم لحالة واحدة فى سر واعلان (قوله على معنى) متعلق بقوله تعلقه أى انه متعلق به لتضمنه لمعنى ما يشير للفعل وليس مؤولا بمشتق لان العلم عند المصنف لا يؤول بالمشتق (قوله الثانى) أى تعلقه بسركم وجهركم (قوله تقديم معمول المصدر) أى لان فى السموات معمول للمصدر وهو سركم وقد تقدم ذلك المعمول عليه (قوله عاملين) أى سركم وجهركم وقوله فى متقدم أى مع ان شرط التنازع أن يكون فى معمول متأخر نحو قام وأكل زيد (قوله وليس بشئ لان المصدر الخ) أى ومحل المنع لتقديم معمول المصدر عليه اذا كان المصدر يقدر بأن وهنا ليس كذلك لان المعنى حينئذ وهو الله يعلم أن تسروا وتجهروا فى السموات والارض فيفيد أن الاسرار والجهر مستقبل وليس كذلك (قوله لان المصدر الخ) رد لقوله تقديم معمول المصدر وقوله ولانه قد جاء الخ رد لقوله وتنازع عاملين الخ (قوله لان المصدر هنا ليس مقدرا) رده الشارح بأن من الجائز أن يقدر ما المصدرية وهى لا تدل على الاستقبال وأجاب الشمنى بأن السر والجهر المراد منهما الكلام الخفى والكلام الجهر لا نفس الاسرار والاجهار (قوله والظرف متعلق بأحد الوصفين) أى وحذف متعلق الآخر للدلالة عليه فكذا هنا أى فلا يلزم التنازع بين عاملين فى معمول متقدم وحاصله انه من باب الحذف من أحد الموضعين للدلالة الآخر لا من التنازع (قوله لا تدل على عالم الخ) أى وانما تدل على كون عالم (قوله وكذلك رد) أى أبو حيان (قوله مستقبلات) حال (قوله للدليل المعنوى) أى للدليل عقلى كما قالوا وحذف ما يعلم جائز للدليل العقلى عليه (قوله فكيف يمنع) أى الحذف مع وجود ما يسد أى وهو الجار والمجرور والدليل لفظى (قوله ولكن ذكر النبى) أى صالح وقوله والمرسل اليهم هم ثمود (قوله ومنه) أى من المتعلق بمحذوف

(هل يتعلقان بالفعل الناقص)

أى هذا مبحث هل يتعلقان الخ (قوله أنه لا يدل الخ) أى وادعى أن هذا هو معنى النقصان أى انه الآن صار لا يدل الا على مجرد الزمان ولا يدل على الحدث فقد نقص مدلوله الحدث ودل على الزمان وأما على المختار من أنه يدل على الحدث والزمان فسمى ناقصا لانه لا يكتفى بمرفوعه بل لا بد فى تمام الفائدة من ذكر المنصوب (قوله والصحيح أنها كالها دالة) أى فكان تدل على حدث وهو كون مطلق والمقيد له خبرها فمعنى كان زيد حصل زيد وقولك فائما أفاد أن المراد حصول قيام زيد وتدل أيضا على زمن لكن خاص وهو الزمن الماضى وأما خبرها وهو قائم فيدل على زمن مطلق فيفيد ويعين بالزمن فى كان أو يكون فتحصل أن كان تدل على حدث مطلق يقيد بالخبر والخبر يدل على زمن مطلق يقيد بالزمن المستفاد من كان فتعاوضا فان قلت ان الخبر وهو قائم حقيقة فى الحال نعم دال على الحال قلت ان هذه دلالة عرفية وقولنا انه دال على زمن مطلق أى بحسب الفعل لان الحدث لا بد له من زمن وأما قولك فى كان زيد أخاك فمعناه كان زيد محكوما له بالاخوة فهو مؤول باسم الفاعل وأما بقية الافعال كصار الدالة على الانتقال وأصبح الدالة على الدخول فى الصباح الخ فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر فى غاية الظهور وبه استدل على بطلان القول بأنها لا تدل على الحدث بامور منها أن الاصل فى الفعل الدلالة على الحدث والزمان اذ الدال على الحدث وحده مصدر وعلى الزمان وحده اسم زمان ولا يخرج الفعل عن اصله الا بدليل ومنها أن الافعال المتساوية فى الزمان انما تمتاز بالاحداث فاذا زال مابه الافتراق

والاولى أن يكون المعنى الذى هو ملازم لحالة واحدة فى سر واعلان وقدر أبو على من هذه تمييزا والفاعل مستتر وقد أجيز فى قوله تعالى وهو الله فى السموات وفى الارض تعلقه باسم الله تعالى وان كان علما على معنى وهو المعبود ٨٩ أو وهو المسمى بهذا الاسم وأجيز تعلقه بيعلم وبسركم وجهركم وبخبر محذوف قدره الزمخشرى يعلم ورد الثانى بان فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين فى متقدم وليس بشئ لان المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدرى وصلته ولانه قد جاء نحو بالمؤمنين رؤف رحيم والظرف متعلق باحد الوصفين قطعا فكذا هنا ورد أبو حيان الثالث بان فى لا تدل على عالم ونحوه من الاكوان الخاصة وكذلك رد على تقديرهم فى نطلقوهن لعدتهن مستقبلات لعدتهن وليس بشئ لان الدليل ما جرى فى الكلام من ذكر العلم فان بعده يعلم سركم وجهركم وليس الدليل حرف الجر ويقال له اذا كانت تجيز الحذف للدليل المعنوى مع عدم ما يسده فكيف تمنع مع وجود ما يسدها وانما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف لا لجوازه ومثال التعلق بالمحذوف والى ثمود أخاهم صالحا بتقدير وأرسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبى والمرسل اليهم يدل على ذلك ومثله فى تسع آيات الى فرعون فنبى والى متعلقان باذهب محذوفا وبالوالدين احسانا أى وأحسنوا بالوالدين احسانا مثل وقد أحسن بى أو

وصيناهم بالوالدين احسانا مثل ووصينا الانسان بوالديه حسنا ومنه باء البسملة *(هل يتعلقان بالفعل الناقص)* من زعم أنه لا يدل على الحدث منع من ذلك وهم المبرد فالفارسى فابن جنى فالجرجانى فابن برهان ثم الشلوبين والصحيح انها كالها دالة عليه

الا لبس واستدل لذلك بقوله تعالى اكان للناس عجبا ان أوحينا فان اللام لا تتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر ولا باوحينا لفساد المعنى ولانه
صلة لان وقد مضى عن قريب أن المصدر الذى لبس ٩٠ فى التقدير حرف موصول ولا صلته لا يمتنع التقديم عليه ويجوز أيضا أن تكون

وبقى مابه التساوى فلا فرق بين كان زيد غنيا وصار زيد غنيا والفرق حاصل فيطل مابوجب خلافه ومنها انه
لو كان معناها الزمن لجاز أن ينعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كما ينعقد منه ومن اسم زمان وفى شرح
الآجرومية للشيخ خالد أن الذى يقول بعدم دلالتها على الحدث يريد انها لا تدل على الحدث التام الذى يفيد
مجرد اسناده الى فاعله فلا ينافى انها تدل على حدث ناقص لاتم فائدته الا بالمنصوب فكان التامة للوجود ضد
العدم والناقصة للحصول على صفة فما تتعين بالخبر فقد رجع الخلاف لفظيا (قوله الا لبس) فى الرضى أن ليس
تدل على حدث أيضا وهو الانتفاء وانما سميت ناقصة لانه لا يتم بالمرفوع بها كلام بل بالمرفوع مع المنصوب
بخلاف الافعال التامة فان الفائدة تتم برفوعها (قوله واستدل الخ) وجه الاستدلال ان معنا امورا ثلاثة
صالحة للتعلق بها عجبا وأوحينا وكان فلا يصح تعلقه بعجبا لما ذكره وكذا لا يصح تعلقه باوحينا فتعين تعلقه
بكان (قوله مؤخر) أى ومعمول المصدر لا يتقدم عليه (قوله لفساد المعنى) أى لانه حينئذ يكون المعنى أكان
عجبا لايحاء نا للناس فيقتضى أن الايحاء للناس مع أن الايحاء للنبى (قوله لفساد المعنى) قد يقال الفساد منتف
ان جعل الجار والمجرور بدلا من للناس أو جعلت اللام فى للناس تعليلية اى لاجل اهداء الناس (قوله ولانه صلة لان)
أى ومعمول الصلة لا يتقدم عليها (قوله وقد مضى عن قريب) يحتمل أنه رد لمنع تعلقه بعجبا اى أن القول بمنع
تعلقه بعجبا لئلا يكون معمول المصدر مقدما على المصدر وهو ممنوع لا يسلم لانه انما يمنع تقدم معمول المصدر
عليه اذا كان ذلك المصدر مؤولا من أن والفعل وعجبا ليس كذلك ويحتمل أنه تقوية لقوله ولانه صلة لان
لكن بحسب المفهوم فحينئذ يكون قوله لا يمتنع التقديم عليه أى ومفهومه ان ما كان مقدرا بان وصلتها فلا
يجوز التقدم فاولى اذا كانت أن ملفوظة لا يجوز التقدم (قوله ويجوز أيضا) أى كما يجوز تعلقه بعجبا على
الاحتمال الاول أو بكان على الاحتمال الثانى (قوله حال من عجبا) أى فالناس فى الاصل صفة لعجبا فقدم عليه
فبعرب حينئذ حالا كما ان موحشا كان صفة لطلل فقدم فأعرب حالا الا أن الاول فى الخبر والثانى فى المبتدا
(قوله فى مامن نحو الخ) أى فالضمير الواقع بعد من فى البيت وبعد ما فى الآية مخصوص بالمدح (قوله وان
الظرف متعلق بنعم) هذا هو محل الشاهد (قوله وزعم ابن مالك) هذا الكلام لا تعلق له بما هنا وانما ذكره
لتتميم الكلام المتعلق بالبيت (قوله على حد) أى فيكون بعد التقدير على حد شعرى شعرى أى ان شعرى الآن
هو شعرى المعروف فى زمن الصبا أى لم يتغير من حاله وكذلك قولك نعم هو هو أى ان بشرا المشهور الآن
هو بشر المعروف سابقا أى انه باق على حاله لم يتغير (قوله من هو هو) هو مبتدأ وهو الثانية خبر وهو
الثالثة هو المخصوص بالمدح وعلى تقدير أن المخصوص بعد خبر يقدر له مبتدأ هو رابعة

(هل يتعلقان بأحرف المعانى)

أى هذا مبحث جواب هل يتعلقان الخ وقوله المعانى أى الحروف الذى وضعت لمعان كان حقها ان يدل عليها
بالفعل واحترز عن حروف المبانى كزاى زيد وبائه (قوله منع ذلك مطلقا) أى سواء كان الحرف نائبا عن فعل
حذف أو كان غير نائب عن فعل (قوله وقيل يجوز مطلقا) أى لما فيها من معنى الفعل وقوله منع مطلقا
أى لعدم الاشتقاق (قوله متعلقة ببيا) أى لنيابتها عن الفعل المحذوف وهو أدعو (قوله ان النصب بيا)
أى لا بالفعل الذى نابت عنه وهو ادعو كما قاله الجمهور (قوله نظير قولهم الخ) وذلك ان ما زيدت عوضا
عن كان (قوله الرافعة) أى لانت وقوله الناصبة أى للنافر وأما الجمهور فيقولون الناصب والرافع انما هو كان
المحذوفة الذى نابت ما عنها (قوله غداة البين) الغداة البكرة أو ما بين طلوع الفجر طلوع الشمس ويحتمل أنه

استعمله

الا اغن غضيض الطرف مكحول * غداة البين ظرف للنفى أى انتفى كونها فى هذا الوقت ٩١ الا كاغن وقال ابن الحاجب فى ولن ينفعكم
اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفى واما المسافى لن من معنى
النفى أى انتفى فى هذا اليوم النفع فالمنفى نفع مطلق وعلى الاول نفع مقيد باليوم وقال
أيضا اذ اقلت ما ضربته للتاديب فان صدقت نفى ضرب معلل بالتاديب فاللام متعلقة بالفعل والمنفى ضرب
مخصوص وللتاديب تعليل للضرب المنفى وان صدقت نفى الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفى والتعليل له أى
ان انتفاء الضرب كان لاجل التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومثله
فى التعليق بحرف النفى ما اكرمت المسى ء لتاديبه وما أهنت المحسن لمكافأته اذ
لو علق هذا بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون
الباء متعلقة بالنفى اذ لو علقت بمجنون لافاد نفى جنون خاص وهو الجنون الذى
يكون من نعمة الله تعالى وليس فى الوجود جنون هو نعمة ولا المراد نفى جنون
خاص انتهى ملخصا وهو كلام بديع الا ان جمهور النحويين لا يوافقون على صحة
التعلق بالحرف فينبغى على قولهم ان يقدر ان التعلق بفعل دل عليه النافى اى انتفى
ذلك بنعمة ربك وقد ذكرت

استعمله فى مطلق الوقت والمراد بالبين هنا الفراق ورحلوا انتقلوا من مكانهم (قوله الا أغن) أى
الا كاغن أى الا كظبى أغن أى يخرج صوته من خياشيمه وقوله غضيض الطرف أى فاتر الطرف اى
ناعسه وسيبله (قوله أى انتفى كونها فى هذا الوقت الا كاغن) أى انتفى كونها فى هذا الوقت متصفة بأى
صفة الاوصفها بكونها كظبى أغن وانما خص هذا الوقت بالذكر مع أنه لا مدخل له فى التشبيه لانها تشبه الظبى
المذكور مطلقا فى وقت الذهاب وفى غيره لان الرحيل يقتضى مهنة وابتذالا فاذا كانت شبيهة بالظبى فى تلك
الحالة فأولى غيرها واعلم أنه ليس الجامع بين سعاد والظبى الاوصاف المذكورة فى البيت من كونه أغن الخ
لانها لا تختص بهذا الوقت وحينئذ فالتقييد بالظرف على هذا التقدير يعد لغوا بل يضر لاقتضائه انتفاء
الشبه عند انتفاء هذا القيد وذلك مناف للغرض من المدح بل الجامع النفور والذهاب وحذفه اما للاشتهار
الظبى به واما للاشارة لقيده اليه لان حالة البين والرحيل حالة نفور وذهاب فيكون المعنى ان سعاد تشبهه عند
رحيلها وذهابها عن محبها الظبى النافر عمن يريد الانس به وانما ذكر هذه الصفات مع انه لا مدخل لها فى
التشبيه لمزيد التلهف والتأسف على فوات ذلك الظبى وعدم الظفر به ليعتبر ذلك فى جانب سعاد (قوله للنفع
المنفى) أى فالمعنى انتفى نفعكم فى هذا اليوم الذى هو وقت ظلمكم (قوله واما المسافى ان الخ) أى واما ظرف
للنفى الكائن فى لن (قوله فالمنفى) أى على هذا الاخير (قوله فاللام متعلقة بالفعل) أى ضربت اى انتفى
الضرب الكائن لاجل التاديب اى بل الصادر ضرب لغيره (قوله ما أكرمت المسى ء لتاديبه) أى انتفى
اكرامه لاجل تاديبه اى لاجل أن يتادب وانتفت الاهانة لوجود المكافأة (قوله فسد المعنى المراد) أى لان
المعنى حينئذ اكرام المسى ء لاجل تاديبه منفى واهانة المحسن لاجل مكافاته منفية وهذا لا ينافى أن الاكرام
والاهانة ثبتا لغير ذلك وهذا خلاف المعنى المراد لان المعنى المراد انتفاء الاكرام المتعلق بالمسى ء لاجل أن
يتادب وانتفاء الاهانة المتعلقة بالمحسن لاجل المكافأة وقوله المعنى المراد اى وأما المعنى فى نفسه فهو صحيح
غايته انه خلاف المراد (قوله بنعمة) هى صفة ذات اى انتفى جنونك بسبب ارادة الله أو صفة فعل اى انتفى
جنونك بسبب انعام الله (قوله الباء) أى من قوله بنعمة ربك وأما الباء من بمجنون فهى صلة لانها تشبه الظبى
فى الخبر (قوله بكون من نعمة الله) هذا مبنى على أن الباء بمعنى من الابتدائية وقوله وليس فى الوجود الخ
مبنى على ان الباء بمعنى من البيانية ففيه تلفيق الا أن يقال ان الاول حمل معنى (قوله اى انتفى ذلك) أى
فالاصل ما أنت بمجنون انتفى ذلك بنعمة ربك (قوله بمعنى التشبيه) الاضافة بيانية أى بالتشبيه لا بالنفى كما مر
(قوله بمعنى التشبيه) أى بالحرف الحامل لمعنى التشبيه (قوله وذلك على ان الخ) أى وذلك مبنى على ان الخ
وقوله على التشبيه الخ أى حالة كون ذلك الاصل آتيا على التشبيه المعكوس (قوله وما كسعاد الاظبى) أى
وما يشبه سعادا فى وقت ارتحالها وذهابها عن محبها الا ظبى اغن فالظبى مشبه وسعاد مشبه به وفى الواقع العكس
فهو تشبيه مقلوب (قوله لئلا يكون الظرف متقدما فى التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه) أى واللفظ
الحامل لمعنى التشبيه لا يصح تقدم معموله لانه واقع بعد الاو هى تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها هذا مراده
(قوله لئلا الخ) علة لمحذوف أى وانما جعلناه من باب التشبيه المقلوب بحيث جعلنا الكاف المقدرة داخلة على
سعاد لا على الظبى لئلا الخ ونافشه الدمامينى بان هذا جائز فى الظرف فقال لزوم تقديم الظرف على اللفظ
الحامل لمعنى التشبيه لا يضر ذلك بمجرده اذ الظرف يجوز ان يتقدم على عامله المعنوى نعم ان أريد خصوصية
العامل هنا من حيث هو واقع بعد الاو قد علم انها مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها استقام وانتفى الاعتراض
(قوله فى التقدير) أى فى هذا التقدير أى تقدير جعل التشبيه غير معكوس فليس المراد بالتقدير تسليم اللفظا
لان تقدم الظرف فى هذا الوجه على عامله ملفوظ به لا مقدر اه دمامينى (قوله ابن عمرون) هو على وزن

فى شرحى لقصيدة كعب رضى الله تعالى عنه ان المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذى تضمنه البيت وذلك على ان الاصل وما كسعاد الاظبى
أغن على التشبيه المعكوس للمبالغة لئلا يكون الظرف متقدما فى التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرون واذا

جاز لحرف التشبيه أن يعمل فى الحال فى نحو قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا * لدى وكرها العناب والحشف البالى مع أن الحال شبيهة بالمفعول به فعمله فى الظرف أجدر فان قلت ٩٢ لا يلزم من صحة اعمال المذكور اعمال المقدر لانه أضعف قلت قد قالوا زيد زهير شعرا وحاتم

جوادا وقيل فى المنصوب فيهما انه حال أو تمييز وهو الظاهر وايا كان فالحجة قائمة به وقد جاء أبلغ من ذلك وهو اعماله فى الحالين وذلك فى قوله تعيرنا أننا عالة ونحن صعاليك أنتم ملوكا اذ المعنى تعيرنا اننا فقراء ونحن فى حال صعلكتنا مثلكم فى حال ملككم فان قلت قد أوجبت فى بيت كعب رضى الله عنه ان يكون من عكس التشبيه الثلاثة تقدم الحال على عاملها المعنوى فما الذى سوغ تقدم صعاليك هنا عليه قلت سوغه الذى سوغ تقدم بسرا فى هذا بسرا أطيب منه رطبا وان كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه فى نحو لهو كفؤهم ناصرا وهو خشية اختلاط المعنى الأن هذا مطرد ثم لقوة التفضيل ونادر هنا لضعف حرف التشبيه وهذا الذى ذكرته فى البيت أجود ما قيل فيه وفيه قولان آخران احدهما ذكره السخاوى فى كتابه سفر السعادة وهو ان عالة من عالنى الشئ اذا أثقلنى وملوكا مفعول أى اننا نثقل الملوك بطارح كلنا عليهم ونحن أنتم أى مثلكم فى هذا الامر فالاخبار هنا مثله فى وأزواجه أمهاتهم والثانى قاله الحربرى وقد سئل عن البيت وهو أن التقدير اننا عالة صعاليك نحن وأنتم وقد خطئ فى ذلك وقيل انه هم كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو منجه على بعد فيه وهو أن يكون صعاليك مفعول عالة اى اننا نعول صعاليك ويكون نحن توكيد الضمير عالة وأنتم توكيد الضمير مستتر فى صعاليك وحصل فى البيت

جدون والمشهور فيه الصرف والفارسى يمنعه من الصرف للعلمية وشبه العجمة (قوله لدى وكرها) أى العناب (قوله شبيهة بالمفعول به) أى من حيث ان الفعل يتسلط على بعضها من غير توسط ظرف ملفوظ به ولا مقدر المعنى (قوله أجدر) اى أولى لانه يكتفى فى العمل فيه برائحة الفعل (قوله من صحة اعمال المذكور) أى اعمال حرف التشبيه المذكور ككاف هذا البيت وقوله اعمال المقدر أى كما فى بيت كعب على الوجه الذى ذكره المصنف فى شرح بانت سعاد (قوله اعمال المقدر) أى فالقياس حينئذ لا يصح لوجود الفارق (قوله زيد زهير شعرا) أى زيد كزهير شعرا وقوله وحاتم جودا أى وزيد كحاتم جودا (قوله وقيل فى المنصوب) أى وهو شعرا وجودا (قوله وهو الظاهر) أى لان المعنى على تبين وجه الشبه لا على القيد (قوله وهو الظاهر) أى لان شعرا وجودا مصدران يقل وقوعهما حالا (قوله وايا كان) أى ومتى جعل حالا أو تمييزا (قوله فالحجة) أى على اعمال حرف التشبيه المقدر قائمة أى بذلك القول (قوله فالحجة قائمة) أى لان العامل فى تلك الحال أو التمييز انما هو حرف التشبيه المقدر لما فيه من معنى الفعل واعترض الدماميني بأنه لا يلزم من العمل فى من عمل حرف التشبيه فى التمييز العمل فى الظرف اذا التمييز معمول ضعيف يعمل فيه حتى الجامد بلا تأويل كعشرين درهما وقد يجاب بانه يتعين معدود ونحوه وان كان جامدا الا أن فيه معنى الفعل لانه مؤول به (قوله وهو اعماله) أى حرف التشبيه المقدر المحذوف (قوله تعيرنا) أى تنسبنا للعار والعيب (قوله اننا) اى من أجل اننا عالة أى فقراء (قوله ونحن) مبتدأ وأنتم خبر على التشبيه وصعاليك وملوكا حالان والعامل فيهما حرف التشبيه المقدر (قوله فى حال صعلكتنا) أى فقرنا مثلكم فى حال الشرف والكرم فى حال ملككم (قوله لئلا يتقدم الحال) المناسب الظرف لان غداة البين ظرف لا حال اللهم الا أن يقال انه رأى ان الظرف له حكم الحال لانه يؤول بها أى فى حال كذا وقوله عليه أى على العامل المعنوى المقدر فى قوله أنتم (قوله قلت سوغه الخ) حاصله انه سوغه وحسنه اختلاف المعنى لانه لو قيل نحن أنتم صعاليك وملوكا لا يدرى الحال من المبتدا والحال من الخبر أيهما الحالين قد يأتيان على طريق اللف والنشر المشوش وهو عكس المراد (قوله هذا بسرا) هذا مبتدأ وبسرا حال من ضمير اطيب الواقع خبرا ورطبا حال من ضمير منه والعامل فى الحالين هو أطيب فقد تقدم الحال على أفعل التفضيل وهو لا يجوز بحسب الاصل (قوله وهو) أى الذى سوغ تقدم بسرا (قوله اختلاط المعنى) أى لانه لو قيل هذا أطيب منه بسرا رطبا لا يدرى الحال المفضلة من المفضل عليها على سبيل الجزم فيوهم أن رطبا حال من ضمير أطيب وذلك ان الحالين يأتيان على طريق اللف والنشر المشوش وهو عكس المعنى المراد فان قلت يمكن التخلص بتقديم رطبا على بسرا تقول هذا أطيب منه رطبا بسرا قلت ان المسموع من العرب هكذا وهذه نكات بعد الوقوع والنزول (قوله الا أن هذا) أى التقديم وهو اعمال العامل فى حالين متقدمة ومتأخرة (قوله ثم) أى فى أفعل التفضيل (قوله ونادرهنا) أى فى حرف التشبيه المقدر المحذوف (قوله وهذا الذى ذكرته فى البيت) أى قوله تعيرنا أننا عالة (قوله وملوكا مفعول) أى لعالة أى تعيرنا أننا مثقلون للملوك بطارح تعيناعليهم ونحن كأنتم صعاليك أى مثقلين للملوك فعلى هذا الوجه يكون صعاليك حال من المجموع مقدمة على عاملها المعنوى فاذا جعل المصنف القول الاول أجود من هذا (قوله بطارح كلنا) أى تعيناعليهم من حيث المؤنة (قوله فى هذا الامر) أى وهو كوننا صعاليك أى مثقلين فصعاليك حال (قوله مثله فى واز واجه الخ) أى فى انه على معنى التشبيه اى مثل أمهاتهم فى التحريم والاحترام (قوله انا نعول) اى نطعم (قوله توكيد الضمير مستتر) أى فالمعنى اننا نعول اى نطعم نحن الصعاليك هم وأنتم اى نطعم الصعاليك الذين

تقديم وتاخير للضرورة ولم يتعرض لقوله ملوكا كأنه عنده حال من ضمير عالة والاولى على قوله أن يكون صعاليك حال من محذوف اى نعولكم صعاليك ويكون الحالان بمنزلتهما فى اقتبته مصعدا منحدرا فانهم نصوا على أنه يكون الاول ٩٣ للثانى والثانى للاول لان فصلا أسهل من فصلين

هم أنتم (قوله تقديم) أى تقديم الواو على نحن وحقها الدخول على أنتم والتأخير لمفعول عالة وهو صعاليك اذ حقه عدم الفصل بينه وبين عامله ووجه البعد فى ذلك أنه عطف توكيدا على آخر مع اختلاف المتبوع (قوله حال من ضمير عالة) أى وحينئذ فالمعنى تعيرنا من أجل أننا نعول نحن فى حال كوننا ملوكا الصعاليك الذين هم أنتم (قوله والاولى على قوله) هذا مقابل لقوله وصعاليك مفعول عالة وقوله على قوله أى على تقديره الذى ذكره سابقا من ان الاصل اننا عالة صعاليك نحن وأنتم وحاصله أن المناسب لتقديره ان الاصل تعيرنا اننا عالة تعولكم صعاليك ملوكا نحن وأنتم ففى الكلام حذف جملة فنحن توكيد لفاعلها المستتر وأنتم توكيد لمفعولها وقوله صعاليك حال من المفعول المحذوف وملوكا حال من الفاعل على سبيل اللف والنشر المشوش لان الكثير فى الحالات المتوالية أن يرتكب فيها ذلك لانه أسهل من اللف والنشر المرتب لان فيه فصلا واحدا بخلاف المرتب فان فيه فصلين أى تعولكم فى حال كوننا ملوكا وفى حال كونكم صعاليك ووجه بعد هذا ما فيه من عطف توكيد على توكيد مع اختلاف المتبوع (قوله لانه ضمير غيبة) أى وهو لا يؤكد بضمير المخاطب

*(ذكر مالا يتعلق من حروف الجر)

(قوله فى كفى بالله) اصله كفى الله شهيدا فجر اسم الجلالة وهو الفاعل بحرف الجر الزائد (قوله هل من خالق غير الله) اى هل خالق فجر المبتدا وهو خالق بحرف الجر الزائد (قوله وذلك) أى وبيان الزيادة (قوله الارتباط المعنوى) اى ارتباط العامل بالمجرور أى تعلق معنى العامل بالمجرور (قوله والاصل) اى أصل الارتباط (قوله على ذلك) اى على الوصول للاسماء (قوله تقوية له وتوكيدا) العطف للتفسير وقوله ولم يدخل للربط اى المعنوى وهو تعلق معنى الفعل بالمجرور (قوله وهم) أى لانها زائدة فى خبر ليس (قوله فى اللام المقوية) وهى الداخلة على معمول الفعل المتقدم عليه أو على معمول العامل الذى هو فرع فى العمل (قوله انها متعلقة بالعامل) أى وهو ما كان فرعا فى العمل أو قدم معموله عليه (قوله لان التحقيق) علة لصحة القول بأنها متعلقة بالعامل المعنوى (قوله لما تخيل فى العامل من الضعف) أى بسبب فرعيته فى العمل أو تقدم معموله عليه (قوله فلها منزلة بين المنزلتين) أى بين منزلة الزائد المحض والمعدى المحض اى فلذا صح القول بتعلقها بالعامل الذى قوته (قوله فى لغة عقيل) اى الذين يجرون بها اى وأما فى لغة غيرهم فلا تجر بل ترفع الاسم وتنصب الخبر (قوله لانها بمنزلة الحرف الزائد) اى وليست بزائدة محضة لافادتها الترجى والزائد لا يفيد معنى غير التوكيد ولا أصلية محضة لان مجرورها فى محل رفع مبتدا والحرف الجار الاصلى مجروره فى محل نصب (قوله الا ترى الخ) علة لكونها شبيهة بالزائد وليست حرفا أصليا (قوله فى موضع رفع) اى والحرف الاصلى مجروره فى موضع نصب على المفعولية (قوله ولانها لم تدخل) عطف على المعنى أى لان مجرورها ولانها الخ وهما علتان لقوله لانها بمنزلة (قوله ثم انهم) اى عثيلا (قوله منهبة) اى تنبيها أى جروا بها الاجل التنبيه فهى مفعول لاجله ويصح أن تقرأ منهبة اسم فاعل اى حال كونها منهبة الخ (قوله فيمن قال) اى فى قول من قال (قوله ان لولا جارة للضمير) اى وهى بمنزلة الحرف الزائد وليست حرف جر أصلى لانها بمنزلة الخ (قوله جارة للضمير) اى فيقول ان لولا حرف جر والياء والكاف فى محل جر والدليل على ذلك أن لولا ليست من الحروف الناصبة للاسم بالاجماع اذا الناصب انما هى ان وأخواتها ولولا ليست منها وأيضا الياء والكاف والهاء ليست ضمائر رفع هنا لان العامل للرفع فى الضمير انما هو الفعل ونائبه فتعين انها جارة (قوله فانها

فى موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية قال * لعل أبى المغوار منك قريب * ولانها لم تدخل لتوصيل عامل بل لافادة معنى التوقع كما دخلت ليت لافادة معنى التمنى ثم انهم جروا بها منبهة على أن الاصل فى الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الاعراب المختص به كحروف الجر (الثالث) لولا فيمن قال لولاى ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير فانها

ويكون أنتم توكيدا للمحذوف لا لضمير صعاليك لانه ضمير غيبة وانما جوز رتاه أولا لان الصعاليك هم المخاطبون فيحتمل كونه راعى المعنى

(ذكر مالا يتعلق من حروف الجر) يستثنى من قولنا لابد لحرف الجر من متعلق ستة أمور احدها الحرف الزائد كالباء ومن فى كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوى والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر والزائد انما دخل فى الكلام تقوية له وتوكيدا ولم يدخل للربط وقول الحوفى ان الباء فى أليس الله بأحكم الحاكمين متعلقة وهم نعم يصح فى اللام المقوية ان يقال انها متعلقة بالعامل المقوى نحو مصدقا لما معهم وفعال لما يريد وان كنتم للرؤيا تعبرون لان التحقيق انها ليست زائدة محضة لما تخيل فى العامل من الضعف الذى نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين (الثانى) لعل فى لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزائد الا ترى أن مجرورها

أيضا بمنزلة لعل فى أن مابعدهما مرفوع المحل بالابتداء فان لولا الامتناعية تستدعى جملتين كسائر ذوات التعليق وزعم ابو الحسن ان لولا غير جارة وان الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعار واضمير الجر مكان ضمير الرفع كما عكسوا فى قولهم ما انا كأنت وهذا كقوله فى عساى و بردهما أن نيابة ضمير عن ضمير يخالفه فى الاعراب ٩٤ انما ثبتت فى المنفصل وانما جاءت النيابة فى المتصل بثلاثة شروط كون المنوب عنه منفصلا

أيضا) هذا علة لكونهم الاتتعلق وقوله فان لولا علة للعلة قبلها (قوله وان الضمير بعدهما مرفوع) أى فى محل رفع بالابتداء (قوله ولكنهم استعار واضمير الجر) اى وهو الياء والكاف والهاء وقوله ضمير الرفع اى وهو أنا وانت وهو (قوله ما انا كأنت) أى فالاصل كنت لكنهم عدلوا عن ضمير الجر الى ضمير الرفع للاستثقال (قوله وهذا) أى ماتقدم من قوله استعار واضمير الجر لضمير الرفع كقوله الخ (قوله كقوله) أى كقول الحسن فى عساى اى فالاصل عسا أنا فقد استعار ضمير الجر بدل ضمير الرفع (قوله و بردهما) أى بردقوله فى لولاى وفى عساى (قوله فى المنفصل) أى فى النائب المنفصل (قوله وانما جاءت النيابة فى المتصل) أى فى النائب المتصل (قوله أن لايجاورنا الخ) صدره * وما بالى اذا ما كنت جارتنا * والشروط الثلاثة متوفرة فى البيت أما انفصال المنوب عنه والتوافق فى الاعراب فلان الاصل الا ايانا ضرورة أنه استثناء مقدم وان الكاف ضمير نصب وأما كونه فى الضرورة فواضح (قوله الا لك ديار) أى فالاصل الا ايانا فقد عدل عن ضمير النصب المنفصل الى ضمير متصل منصوب وانما لم يكن أصله أنت لانه مستثنى والمستثنى منصوب فتعين أن الاصل ضمير منفصل منصوب (قوله وعليه) أى على انابة الضمير المتصل بالشروط الثلاثة خرج الخ ووجه توفرها فيه أن الاصل أعلم نحن فقد أقيم ضمير متصل مكان المنفصل وكلاهما محله رفع وكون البيت ضرورة واضح (قوله بغرس الودى) صغار النخل المسمى بالفسيل واحده ودية والسدف بضم السين وفتح الدال جمع سدفة يطلق على الظلمة والضوء فهو من أسماء الاضداد والمعنى ان علمنا بغرس الودى أكثر من علمنا برءوس الجيادفى السدف (قوله وهو نائب عن نحن) أى التى كانت مؤكدة للضمير المستتر فى أعلم بحسب الاصل (قوله ليتخلص بذلك من الجمع) أى مع أنه لايجمع بين اضافة أفعل التفضيل ومن فلا تقول أفضل الناس زيد منهم (قوله أشكل على أبى على) أى من حيث انه جمع فيه بين الاضافة ومن (قوله و يقدر الناصب) أى لمجرورها على أنه مفعول فى المثال الاول (قوله لاقبل الجار) أى ولا بعده وقبل المجرور لانه لايفصل بين الجار والمجرور بمثل هذا (قوله لان رب لها الصدر) أى ومن المعلوم أنه اذا كان لها الصدارة لاتتعلق بشئ (قوله لالتعدية عامل) اى وحينئذ فلا تتعلق بشئ (قوله هى) أى رب وقوله فيهما اى فى المثالين المذكورين (قوله لانه يتعدى بنفسه) أى وحينئذ فلا يحتاج لمعد بعديه (قوله ولاستيفائه معموله) اى وحينئذ فلا يتعدى الزائد عليه (قوله تقديره حصل) اى فالاصل رب رجل صالح حصل لقيته (قوله من نحو زيد فى الدار) اى وذلك لان فى الظرفية شعر باستقرار ما قبلها فيما بعدها (قوله وان كان) اى المتعلق (قوله فهو متعد بنفسه لا بالحرف) اى وحينئذ فلا يصح أن يقدر المتعلق فعلا مناسبا (قوله ونحوه) أى الحال والصلة والصفة (قوله تدل الخ) أى وحينئذ فكاف التشبيه فى هذا المثال متعلقة باستقرار محذوف أى كائن أو مستقر كعمرو (قوله اذا خفضن) اى فانهن فى هذه الحالة حروف جر غير متعلقة لانهن الخ (قوله للتحية) اى ابعاد الفعل عما دخلن عليه (قوله وذلك) أى ماذكر من التحية وقوله عكس الخ اى لان التحية عكس الايصال و يمكن أن يقال ان التعدية هى ايصال معنى الفعل الى الاسم على معنى ما يقتضيه الحرف من اثبات أو نفى وحينئذ فهذه الافعال تعدى الفعل وتوصله على جهة النفى فقولك قام القوم غير زيد أو خلا زيد مثل قولك ما قام زيد فقد عدى الفعل بهما على جهة النفى وأما قام القوم الا زيدا فالا معدية له على

جهة

الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك فى الا وانما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا لئلا يزول الفرق بينهن افعالا واحرفا

(حكمهما بعد المعارف والنكرات) حكمهما بعدهما حكم الجمل فهما صفتان فى نحو رأيت طائرا فوق غصن او على غصن لانهما بعد نكرة محضة وحالان فى نحو رأيت الهلال بين السحاب او فى الافق لانهما بعد معرفة محضة ٩٥ ويحتملان لهما فى نحو يعجبنى الزهر فى اكمامه والثمر

جهة الثبوت (قوله وانما خفض الخ) جواب عما يقال اذا كانت هذه الاحرف لتنحية معنى الفعل مما دخلت عليه كالا فما وجه خفض المستثنى بها ولم ينصب كالمستثنى بالا (قوله فى أكمامه) جمع كم وهو وعاء النور كالكمامة والثمر بالمثلثة واليانع النضيج الطيب

(حكم المرفوع بعدهما)

أى هذا مبحث حكم المرفوع بعدهما (قوله أو موصوف الخ) أى والوصف والصلة والخبر والحال هو الظرف (قوله ما فى الدار أحد) هذه أمثلة على سبيل اللف والنشر المرتب (قوله و يجوز الخ) هذا يقدح فى قولهم انه متى أوقع تقديم الخبر فى اللبس المبتدا بالفاعل وجب تأخره نحو زيد قام (قوله والثالث أنه يجب الخ) وذلك لان أصحاب هذا القول يقدرون المتعلق فعلا فقط وحينئذ لو جعل المرفوع مبتدا وأخبر عنه بالظرف لزم عليه تقديم الخبر الفعلى مع أن الخبر الفعلى يجب أن يؤخر فتعين أن يكون فاعلا (قوله وحيث اعرب) اى المرفوع بعد الظرف فاعلا أى على جهة الوجوب أو الراجحية أو المرجوحية أى وحيث أعرب على أى وجه كان (قوله لاعتمادهما) انما كان الاعتماد مقربا من الفعل لانه معتمد على المسند اليه خصوصا ونحو الاستفهام الغالب دخوله على الافعال (قوله امتناع تقديم الحال فى نحو زيد فى الدار جالسا) أى فزيد مبتدا وفى الدار خبر وقوله جالسا حال ولا يصح أن تقول زيد جالسا فى الدار لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها المعنوى وهو الجار والمجرور وهو ممنوع ولو كان العامل الفعل لجاز التقديم لان الفعل لفظى والعامل اللفظى وهو الفعل والوصف يجوز أن يقدم الحال عليه (قوله ولو كان العامل الفعل لم يمتنع) قد يجاب عن هذا بانه لايلزم من جواز تقديم الحال على العامل الملفوظ به جواز تقديمها عليه اذا أضمر لضعفه بالاضمار ووجوب حذف (قوله ولقوله) عطف على معنى قوله امتناع تقديم وكأنه قال لامتناع ولقوله وقوله ولقوله الخ هو الدليل الثانى وكأنه قال أحدهما لامتناع الخ وثانيهما القوله الخ (قوله فان فؤادى الخ) صدره فان يك جثمانى بأرض سواكم * فان فؤادى الخ (قوله فاكد الضمير المستتر فى الظرف) أى وهو عندك بقوله أجمع (قوله الا فى عامله) أى وحينئذ فالظرف هو العامل فى الضمير فان لم يكن فيه ضمير لوجود المرفوع بعده كان هو العامل فى ذلك المرفوع الذى هو خلف عن الضمير (قوله متنافيان) لان التوكيد للاعتناء والحذف لعدمه اه تقرير دردير لكن سيأتى فى خاتمة الباب الخامس ان الخليل وسيبويه أجازا الجمع بين الحذف والتوكيد نحو جاءنى زيد ومررت بعمر وانفسهما برفع انفسهما بتقدير هما صاحبى انفسهما و بنصبه بتقدير أعنيهما (قوله على محله) اى قبل دخول الناسخ وهو الرفع بالابتداء وقوله لان الطالب أعنى الابتداء قد زال بوجود الناسخ (قوله لان الطالب للمحل قد زال الخ) يأتى فى اقسام العطف من الباب الرابع ان فى الاتباع على المحل خلافا فى اشتراط بقاء الطالب للمحل فالقول بالمنع مبنى على اشتراط بقائه (قوله المذهب الاول) أعنى كون العامل فى المرفوع بعد الظرف الفعل المحذوف (قوله مع اعترافه بان الضمير) اى الذى فى متعلق الظرف وقوله مستتر فى الظرف اى عند حذف المتعلق (قوله الا فى عامله) اى فهذا يفيد أن العامل فى الضمير الظرف فان وقع بعد الظرف اسم مرفوع كان فاعلا بالظرف لخلوه من الضمير (قوله وان لم يعتمد) هذا مفهوم قوله سابقا فان تقدمها نفى أو استفهام الخ لان ذلك معناه ان اعتمد على واحد من الامور الخمسة (قوله

الفعل لم يمتنع ولقوله * فان فؤادى عندك الدهر اجمع * فاكد لضمير المستتر فى الظرف والضمير لا يستتر الا فى عامله ولا يصح ان يكون توكيدا لضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم آن على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال واختار ابن مالك المذهب الاول مع اعترافه بأن الضمير مستتر فى الظرف وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا فى عامله وان لم يعتمد الظرف أو المجرور نحو فى الدار أو عندك زيد فالجمهور يوجبون الابتداء والاخفش والكوفيون يجيزون الوجهين

على اغصانه لان المعرف الجنسى كالنكرة وفى نحو هذا ثمر يانع على اغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة

(حكم المرفوع بعدهما)

اذا وقع بعدهما مرفوع فان تقدمهما نفى او استفهام او موصوف او موصول او صاحب خبر او حال نحو ما فى الدار احد وأفى الدار زيد ومررت برجل معه صقر وجاء الذى فى الدار ابوه وزيد عندك اخوه ومررت بزيد عليه جبة فنى المرفوع ثلاثة مذاهب (أحدها) ان الارجح كونه مبتدا مخبرا عنه بالظرف او المجرور ويجوز كونه فاعلا (والثانى) ان الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك وتوجيهه ان الاصل عدم التقديم والتأخير (والثالث) انه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين وحيث اعرب فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف او الظرف او المجرور لنيابتهما عن استقر وقرينهما من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف والمذهب المختار الثانى بدليلين احدهما امتناع تقديم الحال فى نحو زيد فى الدار جالسا ولو كان العامل

لان الاعتماد عندهم ليس بشرط) اقول حتى صاحب الضوء عن سيبويه انه يفصل فى الاسم الواقع بعد الظرف بين ان يكون حدثا وان يكون غيره فان كان حدثا فارتفاعه عنه بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف وذلك نحو قولهم يوم الجمعة الحر و ج واما مالك الوقوف ومنه قوله تعالى ومن آياته أنك ترى الارض اذا التقدير ومن آياته رؤيتك وأما عند الخليل فلا فرق بين الحدث وغيره فى اشتراط الاعتماد وارتفاع هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو الاقرب الى القياس هذا كلامه ولم اقف على نقل هذا التفصيل عن سيبويه فى غيره وهو غريب اذ ظاهر قوله فارتفاعه عند سيبويه بالفاعلية انه لا يرتفع عنده بالابتداء ومن ذهب الى ان الاعتماد ليس بشرط لم يوجب الفاعلية دون الابتداء بل جوز الوجهين اه دماميني (قوله قائم زيد) اى اسم الفاعل غير المعتمد (قوله على التقديم) أى تقديم الخبر على المبتدا (قوله الاول) فى بعض النسخ يحتمل بدون الاول (قوله ظلت) بكسر التاء يخاطب به النافثة و بفتحها خطابا لمن جرد من نفسه وقوله بها أى الدار وتنطوى خبر ظل وهى بمعنى صار والباء فى بها بمعنى فى أى صرت فيها وفاعل تنطوى ضمير المخاطب (قوله ظلت) أصله ظللت بلامين أولاهما مكسورة فحذفت الاولى فصار ظلت وهذه لغة تميم ويجوز عندهم فتح الظاء وكسرها وتحريكهم انهم يجوزون حذف عين الفعل المضاعف المتصل بتاء التضعيف نحو ظلت قائما أو نونه نحو النساء ظلن متبرجات وينقلون حركة العين على الفاء وجوبا ان سكنت نحو احست بكذا أصله أحسست وجوازا ان تحركت العين بغير الفتح نحو ظلمت وحينئذ فلك فى ظلت عندهم كسر الظاء وفتحها واما ان كانت العين مفتوحة نحو هممت فلا تكون الفاء بعد التخفيف بحذف العين الا مفتوحة نحو همت (قوله نضيجة) من نضج اللحم وهو تكامل طبخه والمراد بها شدة الحرارة وافراطها (قوله فاعلة بنضيجة) أى والظرف حال (قوله أو بالابتداء) اى والظرف خبره مقدم وقوله أو بالابتداء عطف على فاعلة أى أو مرفوعة بالابتداء (قوله لانه اشد) اى لانه يفيد زيادة شدة الحرارة فى الكبد (قوله فانهما فى الشخص) اى لانهما فى الشخص والاولى ان الملابسة من حيث وضع يده عليها اى انه دائما واضع يده على كبده فانشوت يده من حرارة الكبد وانما كان هذا الاولى لان ما قاله يلزم عليه ان يقال لرجل الكبد ورأس الكبد وغير ذلك لان كلا فى الشخص (قوله ولا خلاف الخ) هذا هو التنبيه الثانى من التنبيهات الاربع (قوله لئلا يعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة) اى ولو جعل مبتدأ لعاد الضمير على متقدم رتبة وان تاخر لفظا ولا يقال انه يلزم تقدم الخبر الفعلى لانا نقول انما يكون كذلك على طريقة قليلة تعين تقدير المحذوف فعلا ونحن لا نقول بالتعين (قوله فلما قدمنا) أى من عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة (قوله انما هو المبتدأ) اى لانما اضيف اليه (قوله واجازه) أى هذا التركيب (قوله لانها علا) اى والا لزم عود الضمير على متاخر لفظا و رتبة (قوله لقولهم) اى العرب (قوله فى أكفانه) خبره مقدم ودرج مصدر مبتدأ مؤخر فالمراد بالدرج اللف اى لف الميت فى اكفانه (قوله واذا كان الاسم فى نية التقديم) اى كالمبتدا وهذا هو محط العلة فى الجواز وهو رد على الكوفيين القائلين فى علة المنع لان الضمير لم يعد الخ (قوله ماهو من تمامه) اى وهو المضاف اليه وقوله كذلك أى فى نية التقديم (قوله والارجح الخ) هذا هو التنبيه الثالث وقد ذكره المصنف هو والذى بعده استطرادا لان كلا منافى المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور لا فى المرفوع بعد اسم التفضيل (قوله تعين الابتدائية) اى ابتدائية الاسم المتاخر (قوله على هذا الحد) اى على هذا الوجه وهو غير مسئلة الكحل اما على هذا الحد وهو مسئلة الكحل فيجوز ان يكون كل فرع فاعلا (قوله فى لغة) حكاها يونس عن جماعة من العرب ونقلها سيبويه فى كتابه فتقول عليها مررت برجل أكرم منه ابوه باتباع اكرم لرجل ورفع ابوه على انه فاعل باكرم فكانهم اجازوا ذلك لانه بمعنى مررت برجل فائق فى الكرم ابوه فحذف (قوله ومن المشكل) هذا هو التنبيه الرابع (قوله ولم يثبت) أى لم

فحير نحن عند الناس منكم لان قوله نحن ان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت

يرد فى ذلك دليل يفيد الجواز وأما قوله خبير بنو لهب فلا تلك ماعنيا * فان خبير وصف و بنو لهب فاعل به وهو غير معتمد فقد أجابوا عنه بانه على لغة التقديم والتاخير فى خبير خبر مقدم و بنو مبتدأ مؤخر وفيه انه كيف يخبر عن الجمع بالواحد وأجيب بان خبيرا على وزن فعيل يستوى فيه الواحد والاكثر نحو والملائكة بعد ذلك ظهير (قوله فى الظاهر) اراديه ماسمع التلفظ به فشمل الضمير المنفصل كنحن لا قسيم الضمير مطلقا (قوله وهو اجنبى) انما كان المبتدأ أجنبيا من الخبر لان المبتدأ ليس معمولا للخبر اى والفصل بينهما باجنبى ممنوع (قوله على ان الوصف) اى وهو خبير وقوله خبر لنحن محذوفة اى والاصل نحن خبير نحن الخ

(مايجب فيه تعلقهما بمحذوف)

أى هذا باب بيان المواضع التى يجب فيها تعلقهما بمحذوف اى يوجب الحذف اخذا مما يأتى فاو اقعة على مواضع وذكر الضمير نظرا للفظ ماوانما كان واجب الحذف لكونه كونا عاما والظرف حينئذ مستقرا لاستقرار الضمير فيه بعد حذف المتعلق وقيل لاستقرار معنى العامل العام فيه بحيث يفهم بداهة عند سماعه واذا وجب حذفه كان ذكره عبثا بخلاف الخاص فانه يجب ذكره الا لدليل فيجوز وقد يجب حذفه كما يأتى فى الامثال والاحوال والقسم ومقابل المستقر اللغو لانه عن تحمل الضمير لذكر المتعلق لكونه خاصا واجب الذكر او جائزه للدليل والحاصل ان الظرف باعتبار متعلقه اما مستقرا و لغو فالاول ما كان متعلقه عاما واجب الحذف نحو وعنده علم الساعة والثانى ما كان متعلقه خاصا سواء واجب الذكر نحو زيد جالس فى الدار أو جائزه كما اذا قيل هل صمت يوما فقلت يوم الجمعة (قوله أن يقعا صفة) اى ذوأن يقع اى أحد المواضع وضع صاحب الوقوع صفة (قوله من السماء) اى كائن أو حصل من السماء فالمدار على تقدير المتعلق عاما سواء كان اسما أو فعلا (قوله واما قوله سبحانه الخ) هذا جواب عن سؤال وارد على ماذكره من ان الظرف اذا وقع حالا كان متعلقا به واجب الحذف وحاصله ان الظرف فى هذه الآية قد وقع حالا وذكر متعلقه (قوله فهو كون خاص) اى وهو واجب الذكر الا لدليل اى وكلامنا فى الاستقرار العام لا فى الخاص فلا يرد (قوله وله من فى السموات والارض) اى يكون أو يوجد (قوله ومن عنده) اى ومن ثبت أو استقر (قوله وربما ظهر) اى الاستقرار العام الذى هو متعلق الخبر (قوله لك العز) الخطاب لعبد وقوله ان مولاك اى سيدك ايها العبد وقوله عز اى عزه الناس وقوله يهن اى ان يذل فانت الخ ويهن من هان يهون ضد عز فاذا دخله الجازم صار يهون فتحذف الواو لالتقاء الساكنين فهو بفتح الياء وضم الهاء كذا ضبطه الشارح والحشى ولكن ضبطه السيوطى فى الشواهد بانه بالبناء للمفعول (قوله كائن) اى فكائن متعلق لدى الذى هو ظرف مخبر به عن انت وقد يقال لا نسلم ان لدى متعلق بكائن لجواز ان كائن اسم فاعل من كان الناقصة وخبرها محذوف ولدى متعلق بذلك الخبر المحذوف اى وان يهن فكائن انت مستقر الذى بحبوحة الخ سلمنا تعلق لدى بكائن فلم لا يجوز أن يكون الكون خاصا بجعل كائن اسم فاعل من كان التامة فهو بمعنى الثبوت الاستمرارى وعدم التزلزل وهو خاص اى انت ثابت دائما عند بحبوحة الخ وكلامنا فى الكون العام لا الخاص اه تقرير دردير (قوله بجواز اظهاره) اى اظهار ذلك المتعلق بناء على نسخة متعلق الظرف وفى نسخة الظرف الواقع الخ وحينئذ فقوله بجواز اظهاره اى الظرف أى متعلقه وقوله بجواز اظهاره أى سواء نقل الضمير الى الظرف أم لا (قوله فاما ان ذكرته أولا) اى ان ذكرت اولا المتعلق وذكرت الظرف بعد فلا مانع اى لان ذكر المتعلق أولا يدل على انه لم ينقل الضمير الى الظرف بل مستتر فى العامل وقوله انتهى اى كلام ابن يعيش وقوله وهو اى كلام ابن يعيش غريب لانه لم يوافقه عليه احد (قوله فلا يمنع مانع منه) اى من اظهاره والاتيان به (قوله ان يرفعا) اى ذوأن يرفعا اى الخامس موضع يقعان رافعين للاسم الظاهر فيه (قوله أفى الله شك) اى أثبت فى الله أو استقر فى الله (قوله أو كصيب من السماء) اى كائن أو حصل

ابن خروف على ان الوصف خبر لنحن محذوفة وقد رنحن المذكورة توكيد الضمير فى أفعل *(مايجب فيه تعلقهما بمحذوف)* وهو ثمانية أحدها أن يقعا صفة نحو أو كصيب من السماء *الثانى أن يقعا حالا نحو فخرج على قومه فى زينته وأما قوله سبحانه وتعالى فلما رآه مستقرا عنده فزعم ابن عطية ان مستقرا هو المتعلق الذى يقدر فى أمثاله فدظهر والصواب ماقاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص *الثالث أن يقعا صلة لكو نحو وله من فى السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون الرابع أن يقعا خبرا نحو زيد عندك أو فى الدار ورب ما ظهر فى الضرورة كقوله

لك العز ان مولاك عز وان يهن

فانت لدى بحبوحة الهون كائن *وفى شرح ابن يعيش الظرف الواقع خبرا صرح ابن جنى بجواز اظهاره وعندى انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار أصلا مرفوضا فأما ان ذكرته أولا نقلت زيدا مستقرا عندك فلا يمنع مانع منه انتهى وهو غريب *الخامس ان يرفعا

ونحو أعندك زيد * السادس أن يستعمل المتعلق محذوفا في مثل أو شبهه كقولهم لمن ذكر أمرا قد تقادم عهده حينئذ الآن أصله كان ذلك حينئذ
واسمع الآن وقولهم للمعرس بالرفاء والبنين بالضمار ٩٨ أعرست * والسابع أن يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو أيوم الجمعة

من السماء وقوله فيه ظلمات اى استقر فيه ظلمات والشاهد فيه وأمامن السماء فقد سبق (قوله اعندك زيد) اى استقر (قوله ان يستعمل المتعلق محذوفا في مثل) لعل الانسب ان يقعا في مثل (قوله كقولهم) أي وكقولهم الكلاب على البقر فلا يجوز ذكر ساط لان الامثال لا تغير (قوله حينئذ الآن) هذا مقول قولهم مثلا اذا قيل لك انه وقع في زمن السلطان فايت اى كذا وكذا فتقول حينئذ الآن أي كان الذي ذكرته واقعا حين اذ كان ذلك السلطان موجودا واسمع الآن ماهو أغرب وأعجب من ذلك (قوله للمعرس) من أعرس الرجل اتخذ عرسا بالكسر أي زوجة وهذا شبه مثل لكثرة دورانه على الالسن ولكن لا يقال الا في شيء خاص بخلاف المثل فانه كلام شبه مضربه بمورده فلا يقال في شيء خاص فقوله كقولهم مثال للمثل وأما مابعده فهو مثال لشبه المثل (قوله أعرست) أي تزوجت بالرفاء أي ملتبسا بالرفاء أي الالتئام والتوافق مع الزوجة (قوله والاكثرون يوجبون في ذلك اسقاط الجار) أي لان في بقائه توكيدا لحرف باعادته داخلا على ضميره مادخل عليه المؤكد وهو ممنوع عند الاكثر (قوله وبالوجهين قرئ في الآية) يريد بالآية قوله تعالى يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعدلهم عذابا أليما بالوجهين رفع الظالمين وهي قراءة شاذة ونصبه وهي قراءة السبعة (قوله العطف على الجملة الفعلية) أي وهي قوله يدخل من يشاء في رحمته (قوله أي ويعذب) انما قدره من جنس العذاب لانه مناسب للاستقبال بخلاف الاعداد فانه ايس مستقبلا وقوله أي وعذب انما لم يقل وأعد مع انه المفسر لان أعد لا يتعدى الا باللام لا بنفسه (قوله لمناسبة المفسر) أي وهو أعدلهم وقوله فيه نظر أي تردد (قوله والرفع بالابتداء) عطف على قوله والنصب قراءة الجمهور (قوله ولا يكون الجار والمجرور توكيدا) أي وأعد فاصلة بين المؤكد والمؤكد ولا يضر ذلك لانه من متعلقاته وقوله توكيد الجار والمجرور أعني للظالمين (قوله ولا يكون المجرور) أي الضمير في لهم (قوله لان العرب لا تبدل مضمرا من مظهر) أي وفاقا لابن مالك فقد قال ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر (قوله بعض النحويين) مراده به ابن عصفور فقد صرح في قراءة والظالمين اعدلهم بان اللام الاولى متعلقة باعد ولهم بدل من الظالمين وهو عين ما منعه المصنف وبالجملة فالخلاف في المسئلة ماثور (قوله بغير الباء) اى وأما بها فلا يجب تعلقهما بمحذوف بل تتعلق بالمذكور والمحذوف (قوله ولو صرح في ذلك بالفعل) أي بأن قيل أقسم وقوله لوجبت الباء أي لانها هي التي يجوز أن يصرح بفعل القسم معها بان يقال اقسم بالليل اذا يغشى واقسم بالله لاكيدن الخ

* (هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف) *

(قوله بتقدير مستقر) أي ملتبسا بتقدير مستقر (قوله على انه خبر لمحذوف) أي جاء الذي هو مستقر في الدار وتجعل تلك الجملة صلة (قوله بالرفع) أي على انه خبر لمبتدا محذوف أي هو أحسن (قوله لقلة ذلك) أي حذف العائد المرفوع كما في قوله تماما على الذي أحسن وأشار بالكاف الدالة على البعد لانها بعيدة باعتبار انها ليست مما نحن فيه وقوله واطراده هذا أي اطراد قوله جاء الذي في الدار الخ فلا يقاس المطرد على النادر ولك أن تقول انه لا يجوز الحذف في قوله جاء الذي في الدار لان الباقي صالح للصلة بدون الصدر كما قال ابن مالك * وأبوا أن يختزل * ان صلح الباقي لوصل بخلاف الآية وانما منع حذف صدر الصلة اذا صلح الباقي للوصل لانه لا يدرى المحذوف اصلاحية الباقي (قوله وكذلك يجب) أي تقدير الفعل (قوله في نحو رجل في الدار) أي من كل نكرة موصوفة بظرف وقعت مبتدا وخبرها مقرون بالفاء وهو جملة (قوله لان الفاء تجوز الخ) علة ذلك ان الفاء انما دخلت على الخبر لشبهه الخبر بجواب الشرط ولا يشبه الخبر

الجواب

في نحو رجل يأتيني فله درهم وتمتنع في نحو رجل صالح فله درهم فما قوله كل أمر مباعد أو مدان فمنوط بحكمة المتعالى * فنادر واختلف
في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل في الخبر والحال والنعت الافراد
ولان الفعل في ذلك لابد من تقديره بالوصف قالوا ولان تقليل المقدر أولى وليس بشيء لان ٩٩ الحق انا لم نحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف

الجواب الاذا كان وصف المبتدا جملة لاجل أن يكون مثل فعل الشرط ولا يكون الوصف جملة الا اذا كان
المتعلق فعلا اه تقرير دردير (قوله في نحو رجل صالح) أي في خبر المبتدا النكرة الموصوف بمفرد (قوله
مباعد) بكسر العين أي متباعد (قوله فمنوط) خبر عن كل امر وهو نكرة و وصفت بمفرد وهو قوله مباعد
أو مدان اى متدان والمنوط المعلق والمراد بالحكمة العدل وهو من جملة معانيها لغة أو يريد ان كل أمر مباعد
من شيء أو مقرب منه معلق بعدل الباري سبحانه لا يعطى الا بارادته (قوله واختلف في الخبر) أي واختلف
في الاولى في الخبر الخ وقوله فمن قدر الفعل أي فمن قال الاولى ان يقدر فعلا الخ وكذا يقال فيما يأتي وانما قلنا ذلك
لانه يجوز تقدير المتعلق فعلا و وصفا في هذه المواضع باتفاق والخلاف انما هو في الاولى منهما كما صرح بذلك
بعضهم (قوله فلانه) أي فقد نظروا الى انه الخ (قوله ولان تقليل المقدر أولى) تعليلهم بذلك ظنا ان
الفعل قد حذف مع فاعله وهو جملة والوصف مع مرفوعه في قوة المفرد (قوله فيقدر) أي المتعلق بحسب
المفسر أي لاجل المشاكلة لكن انت خبير بان المشاكلة لا تقتضي الوجوب (قوله في نحو أيوم الجمعة تعتكف
فيه) أي أتعتكف يوم الجمعة وقوله أنت معتكف فيه أي أم معتكف يوم الجمعة (قوله بل بحسب المعنى) أي
فكل ما اقتضاه المعنى من اسم أو فعل يقدر (قوله كيفية تقديره) أي تقدير المتعلق وهذا هو الذي وعد به
حيث قال يقدر له عامل بحسب المعنى كما سنبينه (قوله كالمنطوق) أي مالم يمنع من تقدير مثل المنطوق مانع
صناعي أو معنوي والا قدر مناسب له في المعنى (قوله أو معنوي) أي أو حصل مانع معنوي (قوله اذ تقدير
الخ) أي وانما كان لتقدير المذكور في المثال الاول مانع صناعي وفي المثال الثاني مانع معنوي لان تقدير
الخ (قوله اذ تقدير المذكور) أي وهو مررت في الاول بان تقول مررت زيدا وضربت في الثاني بان تقول
ضربت زيدا (قوله لخلاف الواقع) أي ومخالفة الواقع مانع معنوي (قوله لم يقع بزيد) أي عليه (قوله
وليس المانعان) أي المانع الصناعي والمانع المعنوي (قوله مع كل متعد بالحرف) راجع للمانع الاول
أي انه ليس المانع الصناعي موجودا في كل فعل متعد بالحرف (قوله ولا مع كل سببي) راجع للمانع الثاني
أي انه ليس المانع الثاني وهو كون الكلام خلاف الواقع متأتيا في كل سببي (قوله كل سببي) نسبة للسبب
وهو الضمير لانه تربط به الصلة ونحوها أي ولا مع كل اسم مضاف للسبب (قوله لان العامل لا يتعدى) أي
فلا يقدر صمت يوم الجمعة صمت فيه (قوله وكذلك الخ) رجوع للمانع الثاني (قوله وأما في المثل) أي
وشبهه أو تقول ان مراده بالمثل ما يشمل الشبه وقوله بحسب المعنى أي فيقدر قبل حينئذ كان وقبل بالرفاء
أعرست (قوله وأما في البواقي) وهي خمسة الحال والصفة والخبر والصلة والرافع للاسم الظاهر لان ماذكره
ثمانية وقد ذكر تفصيلا القسم وما كان على شريطة التفسير والمثل (قوله وهو كائن أو مستقر) الاولى
الكون أو الاستقرار أي هذه المادة ثم يقول مضارعا ان أريد الحال أو الاستقبال وماضيا أو وصفه ان اريد
المضي فان جهلت المعنى فقدر الوصف فانه صالح للازمنة كلها او ان كانت حقيقته الحال واعلم أن الكون
المقدر تام لا ناقص والا كان الظرف خبره فيحتاج لمتعلق آخر ويتسلسل كما أفاده السعد (قوله أو وصفهما)
يعني وصف المضي أي اسم الفاعل مرادا به المضي لكن الاولى الاقتصار على الفعل لان المضي لا يتبادر من
الوصف (قوله ولا فرق الخ) أي لا فرق بين هذه الامور الخمسة وبين الظرف في اذ كان أو اذا كان وحيث

نحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لا يتعدى الى ضمير الظرف بنفسه مع أنه يتعدى الى ظاهره بنفسه وكذلك لا مانع في نحو زيدا أهنت أخاه
لان اهانة أخيه اهانة له بخلاف الضرب وأما في المثل فيقدر بحسب المعنى وأما في البواقي نحو زيد في الدار فيقدر كونا مطلقا وهو كائن أو مستقر
أو مضارعهما ان اريد الحال أو الاستقبال نحو الصوم اليوم أو في اليوم والجزاء غدا أو في الغد ويقدر كان أو استقر أو وصفهما ان أريد المضي
هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضربي زيدا قائما أن التقدير اذ كان ان أريد به المضي أو اذا كان ان أريد به المستقبل ولا فرق

واذا جهات المعنى فقد رالوصف فانه صالح فى الازمنة كلها وان كانت حقيقته الحال وقال الزمخشرى فى قوله تعالى أفأمنت تبقدمن فى النار انهم جعلوا فى النار الآن لتحقق الموعود به ولا يلزم ماذكره لانه لا يمتنع تقدير المستقبل ولكن ماذكره أبلغ وأحسن ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس الا بدليل ويكون الحذف ١٠٠ حينئذ جائزا لا واجبا ولا ينتقل ضمير من المحذوف الى الظرف والمجرور وتوهم جماعة

ذكر واهذا فى اذ واذا كان عليهم أن يذكروه فى هذه الامور الخمسة (قوله وان كانت حقيقته الحال) فيه أنه اذا كان كذلك لا يقدر الا اذا علم الحال لان الشئ اذا أطلق انما ينصرف لحقيقته (قوله انهم جعلوا فى النار) أى انه يقدر المتعلق ماضيا لاجل افادة انهم جعلوا فى النار لتحقق الموعود به (قوله ولا يلزم ماذكره) أى من تقدير المتعلق ماضيا لاجل افادة انهم جعلوا فى النار لتحقق الموعود به لانه لا يمتنع تقدير المستقبل) أى المضارع لانه صالح للحال فاذا قدر المتعلق مستقبلا افاد الجعل المذكور (قوله أبلغ) أى لانه نزل الاستقرار المستقبل منزلة الواقع فعبر بالماضى بخلاف تقدير المضارع فلا تنزيل فيه (قوله ولا يجوز) أى فى البواقى (قوله الا لدليل) أى لفظى أو معنوى فعلم من هذا ان حذف الكون الخاص لدليل جائز لا واجب (قوله الا لدليل) أى كما اذا قيل هل احد جالس فى الدار فقلت فى جوابه زيد فى الدار أى جالس فيها فذكر جالس فى السؤال دليل على ذلك المتعلق المحذوف (قوله ولا ينتقل الخ) عطف لازم على ملزوم (قوله ولا ينتقل ضمير من المحذوف) أى ولا ينتقل ضمير من الكون الخاص المحذوف لدليل الى الظرف الخ أى ولعدم الانتقال سمى ظرفا لغوا فالظرف اللغو هو ما كان متعلقه خاصا وانما سمى لغوا لان الظرف عن تحمله الضمير وانما المتحمل له ذلك المتعلق وأما الذى متعلقه عام فهو الظرف المستقر أى الذى استقر فيه الضمير لان العامل لما حذف وجوبا انتقل الضمير للظرف وصار متحملا له (قوله وتوهم جماعة) أى عند وجود الدليل أما اذا لم يوجد فلا خلاف فى المنع (قوله وعدم وجود معمول) فاذا قيل أقائم أحد فقيل زيد فالسؤال دليل على الخبر المحذوف وهذا جائز والحال انه لم يذكر لذلك الخبر معمول (قوله فكيف يكون وجود المعمول مانعا الخ) وهو الظرف فى قولك زيد فى الدار جوابا لمن قال هل أحد جالس فى الدار (قوله واشتراط النحويين الخ) هذا وارد على قوله ولا يجوز أن يقدر الكون خاصا مع ان النحاة اشترطوا الكون العام (قوله واشتراط النحويين) أى فى متعلق الظرف فى المواضع الثمانية (قوله انما هو لوجوب الحذف) أى فاشتراط الكون العام ليس الا لوجوب الحذف لا لجوازه فلا ينافى انه يجوز أن يكون كونا خاصا ويحذف جوازا (قوله ومما يخرج على ذلك) أى على حذف الكون الخاص لدليل هذه الامثلة وهذا شروع فى الامثلة التى حذف فيها الكون الخاص (قوله ان الخاص) أى الكون الخاص (قوله لاستقبال) أى عند استقبال أى وقت استقبال لان لام التوقيت هى التى يحل محلها وقت (قوله تلك الشبهة) أى وهى كون الكون الخاص لا يجوز حذفه وقوله وقد بينا فسادا الخ أى حيث قال ومما يبطله أنا متفقون الخ (قوله مع ذلك) أى مع تقدير كائن (قوله بل تقدير نحسة) أى لان المعنى قتلكم الحر بقتله الحر أى قتلكم الحر الجانى بقتله الحر المجنى عليه (قوله ومما يبعد ذلك) أى تقدير كائن فى هذه الآية (قوله الا بعد تمام الكلام) أى بعد تمام الكلام بالمعلومية مثل ذلك فى الخاص الا أن يقال الخاص يقدر فى نفس الخبر لا قبله فى المبتدا على أنه قد يدعى دليل وهو القصاص فى القتلى (قوله أن يعلم) أى المقدر اى أن يعلم تعيينه وقوله عند موضع تقديره مراده بموضع التقدير الكلمة الذى يقدر بعدها كقوله واسأل فمن المعلوم انك اذا قلت واسأل ولم تكمل الكلام تعلم أن السؤال انما هو للاهل (قوله ونظيره هذه الآية) أى فى كون المقدر كونا خاصا (قوله مجدوع) بالدال المهملة أى مقطوع (قوله

أن يقدر يجريان فان قدرت الكون قدرت مضافا أى حريان الشمس والقمر كائن بحسبان وقال ابن مالك فى قوله تعالى قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله ان الظرف ليس متعلقا بالاستقرار لاستلزامه اما الجمع بين الحقيقة والمجاز فان الظرفية المستفادة من فى حقيقة بالنسبة الى غير الله سبحانه ومجاز بالنسبة اليه تعالى واما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهى ابدال ١٠١ المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشرى فانه

(قوله أن يقدر يجريان) أى وهو كون خاص وقوله فان قدرت الكون أى المطلق (قوله لاستلزامه الخ) هذا بناء على أن من فاعل أى ان من فى السموات والارض لا يعلم أحد منهم الغيب الا الله فانه يعلمه (قوله فان الظرفية المستفادة من فى حقيقة) اى لان غير الله فهو مستقر فى السموات وفى الارض قطعا (قوله ومجاز بالنسبة اليه تعالى) أى لان الله ليس مستقرا فى السموات وفى الارض وقوله ومجاز بالنسبة اليه تعالى الخ لزوم الحقيقة والمجاز اذا جعل الاستثناء متصلا (قوله ابدال المستثنى المنقطع) هذا اذا جعلت الاستثناء منقطعا (قوله ابدال المستثنى المنقطع) أى وابداله لغة ضعيفة وهى لغة تميم وأما لغة غيرهم فيجب النصب فى المنقطع على الاستثناء سواء وقع بعد ايجاب أو بعد نفى وشبهه فيقولون ما فى الدار احد الا حمارا بالنصب على الاستثناء ولا يقولون الا حمار بالرفع على انه بدل من أحد ووجهه انه ليس داخلا فيما قبله فكيف يبدل مما قبله (قوله قل لا يعلم من يذكر الخ) أى فيقدر كونا خاصا ولا شك ان من يذكر فى السموات والارض الله وغيره (قوله أحد اللسانين) أى فقد أريد بهما اللسان بمعنى الجارحة وهو حقيقة واللسان بمعنى القلم وهو مجاز (قوله ونحوه) أى كالحال أحد الابوين فشبه الحال بالاب على سبيل المجاز وأطلق عليه وعلى الاب أبوين وكذا تقول فى القلم أحد اللسانين (قوله والاستثناء مفرغ) أى والمعنى قل لا يعلم غيب من فى السموات والارض أحد الا الله وقوله والاستثناء مفرغ الخ هذا آخر كلام ابن مالك ولكن هذا الكلام نقله المصنف بالمعنى (قوله الاصل أن يقدر) أى متعلق الظرف والجار والمجرور (قوله ايجابه) أى ايجاب تقديره مؤخرا (قوله واصله أن يتأخر الخ) لكن قد يقال ان مقتضى كونه عاملا أن يقدر مقدما واعلم أن الارجح تقديمه فى التقدير وسيأتى هذا للمصنف فى الباب الآتى (قوله لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا) أى لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فان قلت ان علة منع التقديم خوف الالتباس وهنا محذوف فلا يحصل التباس قلت ان المقدر عندهم كالثابت فلو قدر مقدما لزم عليه أن الجملة فعلية فيوقع فى لبس اذ يحتمل أن المبتدا فاعل (قوله بنحو قوله تعالى الخ) أى فى نحو قوله الخ أى ان بعضهم قدر الفعل فى هاتين الآيتين فرد عليه ابن مالك بانه لا يصح تقدير الفعل هنا لان اذا الفجائية لا يليها فعل وأما لا يليها الفعل الا مقرونا بحرف الشرط ورد المصنف على ابن مالك بان هذا الرد غير وارد لان الفعل يقدر مؤخرا لا قبل الجار والمجرور بعد اذا وبعد اما حتى يتم اعتراض ابن مالك (قوله وهذا) أى الرد عليه فى تقدير الفعل أى وهذا الرد غير وارد بناء على ما بيناه من انه قد يعرض ما يوجب تقدير المتعلق مؤخرا (قوله يقدر مؤخرا) أى عن الجار والمجرور لما مقدما عليه كما فهم ابن مالك فاعترض بما علمت

(الباب الرابع من الكتاب)

(قوله يكثر دورها) أى دور متعلقاتها فالاحكام مثل المعلومية والتعريف والتنكير الى آخر ما يأتى والمتعلق هو المبتدا والخبر والفاعل الخ فالذى يقبح الجهل به أحكام هذه المتعلقات كحكم المبتدا فالمبتدا يعرف بالمعلومية فيقبح الجهل به هذا الحكم اى بكون المعلوم مبتدا وقوله فمن ذلك أى فمن الاحكام التى يكثر دور متعلقها (قوله على وجهها) أى بأن لا يعرفها أصلا أو يعرفها على خلاف الواقع فهو صادق بالجهل المركب والبسيط فعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص (قوله تساوت رتبتهما) أى فى التعريف (قوله الله ربنا) انما كانا متساويين بناء على أن الله فى رتبة غيره من الاعلام ورب مضاف للضمير والمضاف له فى رتبة العلم وأما

زعم أن الاستثناء منقطع والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر قل لا يعلم من يذكر فى السموات والارض ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز فى كلمة واحدة واحتج بقولهم القلم احد اللسانين ونحوه لم يحتج الى ذلك وفى الآية وجه آخر وهو ان يقدر من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ تعيين موضع التقدير الاصل ان يقدر مقدما عليها كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضى ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضى ايجابه فالاول نحو فى الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا والثانى نحو ان فى الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا فى جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا (تنبيه) رد جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل بنحو قوله تعالى اذا لهم مكر فى آياتنا وقولك اما فى الدار قز يد لان اذا الفجائية لا يليها الفعل واما لا يقع بعدها فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من المقربين وهذا على ما بيناه غير وارد لان الفعل يقدر مؤخرا *(الباب الرابع من الكتاب)* فى ذكر احكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها فمن ذلك ما يعرف به المبتدا من الخبر يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين فى ثلاث مسائل (احداها) ان يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا

أو اختلفت نحو زيدا الفاضل والفاضل زيد هذا ١٠٢ هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدا وخبرا مطلقا وقيل المشتق خبر وان

على ان لفظ الجلالة أعرف المعارف فلم يحصل تساو (قوله زيد الفاضل) أى فزيد مبتدا أعرف من الخبر وقوله والفاضل زيد بالعكس أى والحامل على جعل الفاضل هنا مبتدأ تقدمه لا كونه أعرف (قوله مطلقا) أى سواء تساوت رتبتهما فى التعريف أولا كان أحدهما مشتقا أولا (قوله المشتق خبر) هو الرازى محتجا بان المبتدا هو المسند اليه والخبر هو المسند فالمشتق هو المنسوب لانه صفة تؤدى بالصفة تؤول بالذات مجردة والجامد بالصفة أى صاحب هذه الصفة يسمى بهذا الاسم (قوله ما كان أعرف) أى والغرض انهما معلومان وقوله أو كان هو المعلوم اى والخبر هو المجهول فعلى هذا لو كان المجهول أعرف يجعل خبرا وكان على المصنف أن يقول والتحقيق انهما يتساويان فى التعريف أولا فان صورت فان تساويا علما أو جهلا فان كان أحدهما أعرف فهو المبتدا تقدم أو تأخر وان لم يكن أحدهما أعرف فالمقدم هو المبتدا وان اختلفا فى العلم والجهل فما كان معلوما هو المبتدا أو جهلا معا فالمبتدا الاعرف تقدم أو تأخر وقوله أو كان هو المعلوم أى والثانى مجهول فالمعلوم مبتدأ تقدم أو تأخر سواء تعريفا أولا (قوله اوكان هو المعلوم عند المخاطب) المراد بكونه معلوما عنده انه مقرر عنده وهو بحسب زعمه كالعالم بالآخر فلا ينافى انه يعلم الطرفين لان الحكم على الشئ وبالشئ فرع عن تصوره (قوله من القائم) اى فتجعل القائم مبتدأ ولو تأخر (قوله كم مالك) فكم مبتدا عنده وخبر عند الجمهور وقوله وحسبنا الله حسب بمعنى كاف فهو بمعنى اسم الفاعل وهو لا يتعرف باضافته فلهذا صح جعله نكرة فهو مبتدأ عند سيبويه وخبر عند الجمهور لكن اعترض على المصنف بان سيبويه خص النكرة الموصوفة بكونها مبتدا فى كم وفى أفعل التفضيل ويوافق فى غيرهما فالاولى للمصنف الاقتصار على المثالين الاولين (قوله كم مالك) المسوغ هنا ملازمة الصدارة لكم (قوله ووجهه) أى ووجهما قاله سيبويه من جعل النكرة الموصوفة المتقدمة مبتدأ والمعرفة بعد خبرا عنها وما قاله الجمهور من أن النكرة الموصوفة المتقدمة تجعل خبرا (قوله وأنهما شبيهان بمعرفتين الخ) أى لان النكرة الموصوفة قريبة من المعرفة لعدم الشيوع فى كل (قوله تأخر الاخص منهما) اى فالمبتدا الاخص المؤخر فهذا دليل الجمهور راعقب به دليل سيبويه (قوله اعما الادليلين) اى دليل سيبويه ودليل الجمهور وهو أن الاصل عدم التقديم والتأخير وبعد فما ذكره من الاتجاه يرده ما قاله من التحقيق من ان الذى يجعل مبتدأ ما كان معلوما ومن البين ان المعلوم هو المعرفة لا النكرة أو ما كان أعرف وأجيب بان ماذكر من التحقيق لغيره واما ما ذكره من الاتجاه فهو لا ضرر حينئذ وماذكره من الاتجاه هو التحقيق أى ان كلا منهما يجوز أن يكون مبتدا ويجوز أن يكون خبرا (قوله ويشهد لابتدائية النكرة) (قوله ولا ينصب بها الا ما كان مبتدا وكذا تقول فيما بعد (قوله ولخبريتها) اى كما هو قول الجمهور (قوله ما حاجتك) فما نكرة خبر مقدم وحاجتك مبتدا مؤخر (قوله فدخل الناسخ) أى جاءت لانه بمعنى صار وحينئذ فما خبر مقدم وحاجتك اسمها مؤخر (قوله لم يدخل) أى الناسخ أصلا فى الكلام لانه لو جعل ما مبتدا مقدما وحاجتك هو الخبر لكان الناسخ اذا دخل انما يدخل على المبتدا وهو ما فيلزم أن يكون ما قيل أداة الاستفهام عمل فيها وهو باطل هذا توضيحه (قوله وأما من نصب) اى الحاجة بان قال ماجاءت حاجتك بالنصب (قوله فالاصل ما هى حاجتك) اى وعليه فما مبتدأ أول وهى مبتدأ ثان وحاجتك خبر الثانى فلما دخل الناسخ على هى استتر فيه وانتصب الخبر وهو الحاجة وحينئذ فتقول فى اعراب ماجاءت حاجتك ما اسم استفهام مبتدا وقوله جاءت فعل ناسخ واسمها مستتر وحاجتك خبر والجملة خبر ما (قوله فاستتر فيه) اى فانتصبت

الحاجة

هو مبتدا ثانيا لا فاصلا ولا تابعا فيجوز ذلك حينئذ ان تدخل عليه كان فتقول زيد كان الفاضل ويجب الحكم بابتدائية المؤخر فى نحو أبو حنيفة أبو يوسف وبنو تابنو أبناء تارعيا لمعنى ويضعفه ان يقدر الاول مبتدأ بناء على انه من التشبيه المعكوس للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول اللهم الا ان يقتضى المقام المبالغة والله اعلم *(ما يعرف به الاسم من الخبر)* اعلم ان لهما ثلاث حالات احداها ان يكونا معرفتين فان كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد أخا عمرو ١٠٣ لمن علم زيدا وجهل اخوته لعمرو وكان

الحاجة حينئذ على انها خبر (قوله ولا تابعا) اى لزيد على أنه توكيد له (قوله ويجب الحكم الخ) هذا كالمستثنى من قوله سابقا يجب أن يكون الاول مبتدا اذا تساويا فى التعريف فكأنه قال الا أن تقتضى مراعاة المعنى خلاف ذلك (قوله للمبالغة) اى تنويها بان ابا يوسف بلغ غاية من الشرف والفضل حتى كان ابو حنيفة مثله (قوله للاصول) اى اصول النحو لان اصول النحو انما ينظر فيها لما يفيد صحة المعنى المراد ولا ينظر فيها للمبالغة والذى يتقرر اها النحاة واصول علم المعانى (قوله ما يعرف به) اى اسم الناسخ من خبره (قوله كان زيد القائم) أى وزيد كان القائم فتخبر عن الضمير بغيره ويمنع الاخبار بالضمير عن غيره على المختار (قوله نحو هذا) اى كل اسم اشارة قرن بادات التنبيه نحو هؤلاء وهذان وهاتان (قوله فانه يتعين الخ) اى ولو كان غيره اعرف (قوله لمكان) اى لمكون اى لوجود التنبيه اى فالتنبيه اداته تستحق الصدارة تفيده قوة (قوله فلا يتأتى دخول التنبيه عليه) اى بل يدخل على اسم الاشارة الواقع خبرا فتقول كنت هذا بجعل مدخولها التنبيه خبرا فلم يتعين للاسمية فمن ثم استثناه (قوله على انه سمع قليلا) هذا هو خلاف الافصح السابق (قوله واعلم انهم حكموا الخ) تقدم ان المخاطب اذا كان يعلم الطرفين ويجهل النسبة بينهما فان كانا مختلفين فى التعريف جعل الاعرف منهما اسما للناسخ وغير الاعرف خبره على المختار فعلى هذا المختار لا يخبر عن الضمير بما دونه فى التعريف فتقول زيد كان القائم لمن عرفهما ولا تقول زيد كان القائم هو وذكر هنا ان المصدر المعرف بالاضافة المنسبك من ان والفعل كالضمير لا يجوز يخبر عنه بما هو دونه فى التعريف على المختار والاخبار بما دونه عنه ضعيف (قوله حكموا لأن وأن) الاولى حكموا للمصدر المعرف المنسبك من ان وان وقوله معرف اى بالاضافة تأمل (قوله معرف) يقتضى انهما لو كانا نكرتين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما اذا قيل أعجبنى ما صنع رجل حسن على ان نجعل الصفة للمصدر المقدر اى صنع رجل حسن (قوله بحكم الضمير) اى فى كون كل لا يخبر عنه بما هو دونه على المختار ثم على يقوله لانه الخ وفى هذا التعليل شئ وهو ان ظاهره ان كل ما لا يوصف يحكم له بحكم الضمير مع ان هناك امورا لا توصف ولا يحكم لها بحكمه تأمل (قوله قرأت السبعة ما كان الخ) اى بنصب الحجة وجواب قومه على ان كلا منهما خبر مقدم وان والفعل بعدهما مؤول بمصدر اسم للناسخ فقدا خبر بذلك المصدر عما هو دونه فى التعريف (قوله والرفع ضعيف) اى رفع الحجة والجواب على انه اسم للناسخ وان والفعل بعده خبره ضعيف لما فيه من الاخبار بذلك المصدر عما هو دونه فى التعريف كضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه فى التعريف كقولك زيد كان القائم هو (قوله او تعكس) اى بان تقول كان خيرا من زيد شر من عمرو بتقديم الخبر على الاسم (قوله ولا يعكس) اى بحيث تجعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر كأن تقول كان قائم زيد الا فى الضرورة وهذا اذا لم يكن للنكرة مسوغ واما ان كان لها مسوغ جاز جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا وبالعكس ولو فى غير الضرورة فيجوز أن تقول كان زيد خيرا منك وكان خير منك زيدا على ما اختاره المصنف فيما مر (قوله ولا يلى موقف الخ) موقف نكرة لا مسوغ لها ومنك متعلق بالوداع والوداع خبرها وهو بكسر الواو وفتحها والبيت للقطامى وصدره * قفى قبل التفرق يا ضباعا * مر خم ضباعة بنت زفر بن الحرث كان سره ثم أطلقه واعطاه مائة من الابل وبعده

قرأت السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا انما كان جواب قومه الا ان قالوا والرفع ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما دونه فى التعريف (الحالة الثانية) ان يكونا نكرتين فان كان لكل منهما مسوغ للاخبار عنها فانت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر فتقول كان خير من زيد شرا من عمرو أو تعكس وان كان المسوغ لاحداهما فقط جعلتها الاسم نحو كان خير من زيد امرأة (الحالة الثالثة) ان يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر نحو كان زيد قائما ولا يعكس الا فى الضرورة كقوله * ولا يلى موقف منك الوداعا * وقوله

أخو عمرو ويجهل ان اسمه زيد وان كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما الى الآخر فان كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الاسم فتقول كان زيدا القائم لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم فعرف كلا منهما بقلبه ولم يعلم ان أحدهما هو الآخر ويجوز قليلا كان القائم زيدا وان لم يكن أحدهما أعرف فانت مخير نحو كان زيد أخا عمرو وكان أخو عمرو زيدا ويستثنى من مختلفى الرتبة نحو هذا فانه يتعين للاسمية لمكان التنبيه المتصل به فيقال كان هذا الخالك وكان هذا زيدا الامع الضمير فان الافصح فى باب المبتدا أن تجعله المبتدا وتدخل التنبيه عليه فتقول ها أنا ذا ولا يتأتى ذلك فى باب الناسخ لان الضمير متصل بالعامل فلا يتأتى دخول التنبيه عليه على أنه سمع قليلا فى باب المبتدا هذا انا واعلم انهم حكموا الان وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك فلهذا

*يكون مزاجها عسل وماء * وأما قراءة ابن عامر أولم تكن لهم آية أن يعلمه بتأنيث تكن ورفع آية فان قدرت تكن تامة فالملام متعلقة بها وآية فاعلها وان يعلمه بدل من آية أو خبر لمحذوف اى ١٠٤ هى أن يعلموان قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة وان يعلمه مبتدا وآية خبره والجملة خبر

قفى فاقدى اسيرك ان قومى * وقومك لا أرى لهم اجتماعا
اكفرا بعد رد الموت عنى * وبعد عطائك المائة الرتاعا

(قوله يكون مزاجها الخ) مزاجها خبر مقدم وعسل اسمها مؤخر فقد اخبر عن النكرة بالمعرفة ضرورة وصدره *كان سبيئة من بيت رأس * يقال سبأت الخمر أسبؤها اشتريتها ويروى خبيئة بمعنى مخبأة والخبأة المصونة ويروى سلافة وهو أول ما يسيل من الخمر وبيت الرأس موضع بالاردن معروف بالخمر وقيل المراد من بيت رئيس الخمارين والبيت من قصيدة لحسان قبل تحريم الخمرة (قوله واما قراءة ابن عامر) هذا جواب عن سؤال وارد على قوله ولا يعكس الا فى الضرورة وحاصله انه قد ارتكب العكس فى الآية وهى من غير الضرورة (قوله فالملام متعلقة بها) أى فقد خرجنا عن باب الاسم والخبر (قوله وآية فاعلها) اى والمعنى اولم توجد لهم آية هى علم علماء بنى اسرائيل به (قوله او خبر لمحذوف) اى فلم يلزم الاخبار بالمعرفة عن النكرة (قوله والجملة خبر كان) اى واسم حال من آية والمعنى اولم تكن هى اى القصة علم علماء بنى اسرائيل له آية كائنة لهم (قوله لماذكرنا) اى من لزوم الاخبار عن النكرة بالمعرفة (قوله بان النكرة قد تخصصت بلهم) اى فصارت قريبة من المعرفة (قوله ما يعرف به الفاعل من المفعول) اى عند الالتباس (قوله واكثر ما يشتبه الخ) ومن غير الاكثر ما يأتى فى الفروع وهو ان يكونا اسمين غير ناقصين لكن أحدهما اسم ذات عاقلة والثانى اسم معنى كما قال فى المثال (قوله ناقصا) هو ما لا يتم الا بصلة وصفة وقوله تاما المراد به هنا ما كان لمن يعقل كما هو المتبادر من تمثيلهم (قوله وطريق معرفة ذلك) اى ما ذكر من الفاعل والمفعول (قوله ان تجعل فى موضع التام) وهو اسم الذات العاقلة (قوله ان كان مرفوعا) اى واردت ان تختبر صحة الرفع وعدمها (قوله فى العقل وعدمه) اى ان كان الاسم الموصول لمن يعقل تقدر اسما يعقل وان كان اسم الموصول لمن لا يعقل فتقدر اسم ما لا يعقل وان كان اسم الموصول يصلح لمن يعقل ولمن لا يعقل فان أردت به من يعقل قدرا سما يعقل وان اردت به من لا يعقل قدرا سما لا يعقل (قوله بعد ذلك) اى الجعل وقوله فهى صحيحة قبله أى قبل الجعل المذكور (قوله ويجوز النصب) اى نصب زيد بان تقول أعجب زيدا ما كره عمرو واثبات الجواز لاجل مقابلة نفيه السابق والا فنصب زيد واجب اه تقرير دردير (قوله فان اوقعت ما على انواع من يعقل) فى بعض النسخ فان اوقعت ما على انواع النساء الاضافة بيانية اى على النساء وذلك لان ما كما تستعمل فى غير العاقل تستعمل فى العاقل (قوله جاز) اى الرفع كما يجوز النصب لانه يصح ان تقول أعجبنى النساء (قوله أو الذى) صوابه أو الذين لانه هو الذى لا يقال الا لمن يعقل واما الذى فهو مثل ما يطلق على من يعقل وعلى ما لا يعقل (قوله جاز الوجهان) اى رفع زيد ونصبه فتقول أعجب زيد من كره عمر ولا تجعل مكان من خالدا مثلا فتقول أعجبت خالدا وتقول أعجب زيدا من كره عمرو لانه يصح ان تجعل مكان من خالد فقوله جاز الوجهان اى عربيتان اختلف المراد (قوله فروع) اى ثلاثة اولها مسئلة السفر والثانى مسئلة الخروج والثالث زيد فى رزق عمرو الخ (قوله امكنت السفر) اذ لا معنى لكونك صيرت السفر ذا مكنة (قوله مادعا) ما اسم استفهام مبتدأ ودعا فعل ماض وزيد مفعول والفاعل ضمير ما مستتر وهو الرابط للجملة الواقعة خبرا وكذا تقول فيما كره زيدا الا ان الضمير المستتر فيهما مفعول (قوله وما كره زيد) اى شئ كره زيد من الخروج (قوله ويمتنع العكس) اى وهو رفع زيد فى الاول ونصبه فى الثانى (قوله لانه لا يجوز دعوت الثوب) هذا بدل ضمير النصب المستتر العائد على ما (قوله وكره من الخروج) الاولى وكره هنى الثوب من الخروج لانه يجعل مكان زيد المنصوب ياء المتكلم والثوب مكان ما الواقعة مفعولا مقدما ولا يقال ان ما اسم استفهام فكيف يجعل بدلها الثوب قلنا لان القصد حينئذ بيان المعنى قاطعين النظر عن الاعراب السابق ولا

شك

وتقول زيد فى رزق عمرو عشرون دينارا برفع العشرين لا غير فان قدمت عمرا فقلت ١٠٥ عمرو زيد فى رزقه عشرون جاز رفع العشرين

شك ان ما معناها ما لا يعقل (قوله وتقول الخ) استطراد لتمييز نائب الفاعل عن غيره (قوله لا غير) تقدم ان غير تعين رفع العشرين لانه المفعول به فى الاصل وهو اذا اجتمع مع المصدر أو مع الظرف أو مع الجار والمجرور لا ينوب مناب الفاعل الا المفعول به فالاصل زاد السلطان فى رزق عمرو عشرين (قوله فان قدمت عمرا الخ) اعلم ان زاد تارة يتعدى لمفعولين وتارة يتعدى لواحد فان لم يقدم عمرو فهو متعد لواحد وان قدمته يحتمل أنه متعد لمفعول واحد ويحتمل انه متعد لاثنين فان رفعت كان متعديا لواحد وان نصبت عشرين كان متعديا لاثنين (قوله جاز رفع العشرين) أى على انه نائب فاعل زيد ونصبه على أنه مفعول ثان (قوله فيجب توحيده مع المثنى والمجموع) أى فتقول الزيدان زيد فى رزقهما عشرون والزيدون زيد فى رزقهم عشرون (قوله ويجب ذكر الجار والمجرور) أى لاجل أن يتصل به ضمير مطابق للمبتدا المثنى والجمع فتقول فى رزقهما أو فى رزقهم (قوله لاجل الضمير) أى لاجل أن يتصل به الضمير الراجع للمبتدا مطابقا له تثنية وجمعا (قوله فالفعل متحمل للضمير) فالفعل متعد لاثنين على هذا فتقول الزيدان زيد فى رزقهما او الزيدون زيد وفى رزقهم عشرين

(ما افترق فيه عطف البيان والبدل)

(قوله لا يكون مضمرا ولا تابعا) أى لا يكون المتبوع ضميرا وعطف البيان مبين له فكما يقال الضمير لا ينعت ولا ينعت به تقول الضمير لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه غيره بيانا له (قوله لانه فى الجوامد الخ) أى فكما ان النعت يخصص متبوعه النكرة يوضح متبوعه المعرفة فكذلك عطف البيان والضمير لا يخصص ولا يبين وحينئذ فلا يكون نعتا ولا عطف بيان وأنت خبير بان هذا التعليل انما يقتضى منع كون عطف البيان ضميرا ولا يقتضى منع كون متبوعه ضميرا مع أنه من جملة المدعى فالدليل أخص منه (قوله فقد مضى رده) أى فى أن المفسرة (قوله نعم الخ) استدراك على قوله نظير النعت المفيد أن الضمير لا ينعت أصلا كما أنه لا يعطف عليه عطف بيان أصلا (قوله الرحمن الرحيم الخ) فهذه الامور كلها عند غيره بدل وأما هو فيجعلها نعتا (قوله علام الغيوب) نعت لفاعل يقذف (قوله الرؤف الرحيم) نعت للضمير فى عليه (قوله فلا تلمها الخ) صدره قد أصبحت بقرقرى كواسا* والشاهد فى قوله البائسا صفة للهاء فى تلمها أى لا تلم البائس ان ينام وقرقرى بقافين على وزن فعلل موضع والكوانس جمع كانس وهو الظبى يدخل فى كناسه أى موضعه (قوله وقال الزمخشرى الخ) قصده بيان أن الزمخشرى عنده عطف البيان لا ينحصر فى كونه للتوضيح والتخصيص خلافا للجمهور وقصده بنقل كلام الكسائى قبله أن الضمير عنده ينعت (قوله ان البيت الحرام عطف بيان) أى وأما الجمهور فيقولون انه بدل (قوله كما فى الصفة) أى كما ان الصفة تخرج عن اصلها وهو التخصيص والتوضيح وتأتى للمدح (قوله فعلى هذا) أى كلام الزمخشرى (قوله لا يمتنع مثل ذلك) أى مثل ما سبق فى النعت وهو اتيانه نعتا الضمير على سبيل المدح أو الذم أو الترحم وقوله فى عطف البيان أى فيكون عطف البيان على كلام الكسائى بعد الضمير على طريق الترحم والذم لان الذم ضد المدح والترحم مثلهما وتوضيحه أن العلماء قالوا ان النعت للتخصيص وللتوضيح وقد يخرج للترحم والمدح والذم فقال الكسائى ان هذه الثلاثة الخارجة قد تكون بعد الضمير ثم ان الزمخشرى قال ان عطف البيان قد يكون للمدح ولكنه سكت عن كونه بعد ضمير ثم انك اذا نظرت تجد ان مثل المدح الذم لانه ضده والترحم لانه لا فرق بينهما أى فيكون عطف البيان قد يخرج عن التوضيح الى هذه الثلاثة ثم انك اذا نظرت لكلام الزمخشرى والكسائى تأخذ منهما انه يعطف بعد الضمير للمدح وللذم وللترحم لان الضمير كغيره عند الكسائى وقد أجيزت الثلاثة بعد الضمير عند الكسائى فى النعت ووجدت هذه الثلاثة فى العطف فى غير الضمير فيكون الضمير حينئذ كذلك (قوله بخلاف بعائد الموصول) أى لان المبدل منه فى نية الطرح (قوله وقد مضى رده) أى بأن المضر خلو الصلة من العائد فى

(١٤ - دسوقى فى) امتنع الزمخشرى من تجويز كون أن اعبدوا الله بدلا من الهاء فى به توهما منه ان ذلك يخل بعائد الموصول وقد مضى رده

ونصبه وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب توحيده مع المثنى والمجموع ويجب ذكر الجار والمجرور لاجل الضمير الراجع الى المبتدا وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير فيبرز فى التثنية والجمع ولا يجب ذكر الجار والمجرور (ما افترق فيه عطف البيان والبدل) وذلك ثمانية أمور أحدها ان العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لانه فى الجوامد نظير النعت فى المشتق وأما اجازة الزمخشرى فى ان اعبدوا الله ان يكون بيانا للهاء من قوله تعالى الاما امرتنى به فقد مضى رده نعم اجاز الكسائى ان ينعت الضمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم فالاول نحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم ونحو قول ان ربى يقذف بالحق علام الغيوب وقولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم والثانى نحو مررت به الخبيث والثالث نحو قوله * فلا تلمه أن ينام البائسا * وقال الزمخشرى فى جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت الحرام عطف بيان على جهة المدح كما فى الصفة لا على جهة التوضيح فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك فى عطف البيان على قول الكسائى وأما البدل فيكون تابعا المضمر باتفاق نحو ونوبته ما يقول وما أتسانيه الا الشيطان ان اذكره واتما

وأجاز النحويون أن يكون البدل مضمرا تابعا لمضمر كرأيتـه اياه أو الظاهر كرأيت زيدا اياه وخالفهم ابن مالك فقال ان الثانى لم يسمع وان
الصواب فى الأول قول الكوفيين انه توكيد كما فى قمت أنت (الثانى) ان البيان لا يخالف متبوعـه فى تعريفه وتنكيره وأما قول الزمخشرى ان
مقام ابراهيم عطف على آيات بينات فسهو وكذا ١٠٦ قال فى انما أعظكم بواحدة أن تقوموا ان آن تقوموا عطف على واحدة ولا يختلف

اللفظ الا فى التقدير (قوله وأجاز النحويون) هذا مقابل لقوله أولا ان العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر
(قوله أن الثانى) أى ابدال الضمير من الظاهر (قوله قول الكوفيين انه توكيد) فتحصل أن ابن مالك يمنع
ابدال الضمير من الضمير ومن الظاهر فعلى مذهبه كل من البيان والبدل لا يكون ضميرا ويكون البدل تابعا
لمضمر دون البيان (قوله لا يخالف متبوعه فى تعريفه وتنكيره) أى بل يجب موافقته فيهما (قوله فسهو)
سيأتى فى الجهة السادسة الجواب عنه بأنه أطلق العطف وأراد البدل بجامع أن كلا مبين فهو مجاز (قوله ان
أن تقوموا عطف على واحدة) أى مع أن أن تقوموا مؤول بمصدر معرف أى قيامكم (قوله ولا يختلف فى
جواز ذلك فى البدل) أى اختلافه مع متبوعه فى التعريف والتنكير (قوله انه) أى عطف البيان لا يكون
جملة (قوله ما يقال لك) أى ما يقول الله لك (قوله ان ربك) بدل من ما قيل للرسل (قوله الا بشر مثلكم)
بدل من النجوى (قوله أبو من هو) هو مبتدأ وأبو خبره ومن مضاف اليه والجملة بدل من زيد (قوله أتصبر يوم
البين الخ) بدل من كلمة والمراد هنا لفظ الجملة وسبق الكلام فى أنم فى قوة المفرد (قوله أنه لا يكون) أى
عطف البيان (قوله بخلاف البدل) أى فانه يكون تابعا لجملة أى والغرض انه جملة اذا لا يبدل مفرد من جملة
وفيه أنه قد سبق له فى الجملة الثالثة مما لا محل له من الاعراب أن البدل والبيان لا يكون واحد منهما جملة
وهذا ينافيه وقد مر التنبيه على أن الاتباع انما يكون فى الاعراب اثباتا ونفيا وحينئذ فلا محذور فى ابدال
الجملة من الجملة (قوله اتبعوا من لا يسألكم أجرا) بدل من قوله اتبعوا المرسلين (قوله أنه) أى البيان
لا يكون الخ (قوله بضاعف) بدل من ياتى بدليل الجزم لا أنه من بدل الجملة من الجملة (قوله أنه لا يكون بلفظ
الاول) أى سواء اتصل بالثانى زيادة بيان أو لا هذا صريحه لان الشئ لا يبين بنفسه وقد اعترضه الدمامينى بانه
اذا اتصل بالثانى زيادة بيان كان بها غير الاول فلا مانع من كونه يجوز أن يكون بيانا ولا أظنهم يختلفون فيه
والذى لا يكون بيانا ما اذا لم يتصل بالثانى زيادة بيان فحينئذ لا فرق بين البدل وعطف البيان اه تقرير دردير
(قوله بنصب كل الثانية) أى على انها بدل لا على انها عطف بيان لان الشئ لا يبين بنفسه هذا مراده وأما بالرفع
فيكون جملة مستأنفة (قوله رويد بنى شيبان الخ) فى رواية بتنوين رويد وهو اسم فعل أمر وبعض وعيدكم
مفعوله و بنى شيبان منادى فهو جملة معترضة بين اسم الفعل ومعموله أى أمهلوا بعض وعيدكم يا بنى شيبان
(قوله تلاقوا) فعل مضارع مجزوم بحذف النون فى جواب الامر (قوله على سفوان)) بالسين والفاء المفتوحتين
ماء على اميال من البصرة والبيت من قصيدة لبعض بنى مازن من شعراء الحماسة وبعد البيت

خليها الكماة الغر من آل مازن * ليوث طعان عند كل طعان
مقادیم وصالون فى الروع خطوهم * بكل رقيق الشفرتين يمان
اذا استنجدوا لم يسألوا من دعاهم * لأية حرب أولأى مكان

وفى قوله وصالون خطوهم قلب لان السيف اذا قصر وصل بخطوة أقدام (قوله فى المأزق) أى المضيق والشاهد
فى تلاقوا الثانى والثالث فانه بدل من الاول (قوله تلاقوهم الخ) من الطويل لكن دخله القبض تلاقوفعولن
هموقتع مفاعلن رفوا كفعولن فصيرهم مفاعلن (قوله وفيه) أى فى هذا القول نظر (قوله ان البدل ليس
مبينا للمبدل منه) أى لانهم منعوا فى البيان أن يكون بلفظ الاول لان الشئ لا يبين بنفسه وجوزوا فى البدل

كونه

وليس كذلك ولهذا منع سيبويه مررت بى المسكين وبك المسكين دون به المسكين وانما ١٠٧ يفارق البدل عطف البيان فى انه بمنزلة جملة

كونه بلفظ الاول ففائدة كلامهم أن البدل لا بيان فيه (قوله وليس كذلك) أى لان فيه بيانا للمبدل منه وقوله
ولهذا أى لاجل كونه فيه بيان (قوله مررت بى المسكين) أى لان المسكين أقل تعريفا من الضمير وما كان أقل
تعريفا لا يكون بدلا لانه ليس فيه بيان والبدل لا بد أن يكون فيه بيان وضمير الغيبة وان كان كذلك لكن
لما كان الضمير فى حد ذاته مبهما لصدقه بمتعدد وكان المحلى أقل أفرادا لان الـ فيه للعهد صح البيان فيه (قوله
دون به المسكين) أى لصدق ضمير الغيبة على متعدد بخلاف المتكلم ومن يوجه اليه الخطاب (قوله بمنزلة
جملة استؤنفت الخ) أى لانه على نية تكرار العامل ويلزم فى نحو مررت بزيد أخيك اعمال الجار محذوفا
(قوله والثانى) أى من أوجه النظر الثلاثة (قوله بما فيه) أى بسبب ما فيه من زيادة الفائدة اذ لا معنى للبيان
الا التوضيح بزيادة الفائدة فالحق انه لا فرق بين البدل والبيان فى انه ان اتصل اللفظ الثانى بما لم يتصل بالاول
صح كونه بيانا وبدلا والا فلا يصح أن يكون واحدا منهما (قوله وعلى ذلك) أى وينبنى على ذلك أى على
ما ذكر من صحة كون اللفظ المكرر بيانا بسبب ما فيه من زيادة الفائدة (قوله يا زيد زيد اليعملات الذبل)
تمامه * تطاول الليل هديت فانزل * (قوله اليعملات) بفتح الميم لانه جمع يعملة بفتح الميم وهى الناقة المتمرنة
على العمل (قوله يا تيم تيم عدى) تمامه لا أبا لكم * لا يوقعنكم فى سوأة عمر و والبيت لجرير من قصيدة
يهجو بها عمر بن لحى التيمى أى انهوه عن شتمى لئلا أهجوكم (قوله اذا ضمت الخ) ظرف لقوله أجازوا
الوجهين فالمنادى مبنى على الضم فى محل نصب فما بعده منصوب اما بدل أو عطف بيان باعتبار المحل لما فى الثانى
من زيادة الفائدة وبعضهم جعل الثانى منادى مضافا أو توكيدا أو مفعولا لاعنى ففى الثانى خمسة أعاريب
وقوله اذا ضمت المنادى مفهومه انك لو فتحت الاول ففى فتحه مذاهب ثلاثة الاول لسيبويه وهو أن زيد الاول
مضاف لليعملات وزيد الثانى مقحم وهو توكيد لفظى بين المضاف والمضاف اليه الثانى مذهب المبرد ان زيد
الاول مضاف لليعملات محذوفة فهو من الحذف من الاول لدلالة الثانى والاصل يا زيد اليعملات زيد اليعملات
ومفاد المصنف انه لا يجوز فى الثانى على هذا المذهب أن يكون بيانا ولا بدلا لانه بلفظ الاول بدون زيادة وقد
قيد جواز الوجهين بضم الاول وحينئذ فيجعل الثانى على هذا المذهب اما منادى بيا محذوفة أو مفعولا لاعنى
أو انه توكيد لفظى المذهب الثالث ان فتحة الاول فتحة بناء فزيد الاول مركب مع زيد الثانى تركيب خمسة
عشر فهو مبنى على الفتح لتركيبه واضافته لليعملات فمركب زيد الاول والثانى وأضيفا لليعملات كقولهم
باسيبويه القوم (قوله والثالث أن البيان الخ) أى ان كلام ابن مالك ومن معه يفيد المنع فى البيان سواء كان
فى الثانى زيادة أم لا اما اذا كان زيادة فقد تقدم واما اذا لم يكن زيادة فاشار له بالثالث فعلى كل حال البيان جائز
أن يكون بلفظ الاول خلافا لمنع ابن مالك مطلقا (قوله يا زيد زيد) بتنوين الثانى ولا يصح أن يكون بالرفع
فقط والاصح أن يكون بدلا لصحة حلوله محل المبدل منه وكلامنا فيما يتعين فيه البيان (قوله واقبال عليه)
قد يقال ان الاقبال والمواجهة هنا زيادة مع الثانى فالزيادة اما لفظية أو معنوية اه تقرير دردير (قوله
على اللفظ) ناظر للاول وقوله وعلى المحل ناظر للثانى (قوله وخرجه) أى ابن مالك وابنه وابن الطراوة (قوله
أو فى الاول) أى من الاثنين الاخيرين (قوله مثل سقيا لك) أى فالمعنى انصر نصرا (قوله على أن المراد اغراء نصر
ابن سيار) أى فالمعنى يا نصر بن سيار عليك نصرا أى الزم نصرا حاجبك (قوله وقيل) اى فى الرد على ابن
الطراوة وابن مالك وولده وحكاه بقيل لامكان رده بأن التوكيد قد يأتى على المحل كالنعت والبيان (قوله لو
قدر أحدهما) هكذا فى نسخة بذكر الاحد وعليها فالصواب أن يقال لضم بالافراد وفى نسخة ولو قدر توكيدا
لضما وهى ظاهرة (قوله انه) أى البيان (قوله فى نية احلاله) أى ليس على نية تكرار العامل (قوله
بخلاف البدل) أى فانه فى نية احلاله محل الاول من حيث تكرار العامل (قوله وتعين البيان فى نحو يا زيد)
أى لان البدل فى نية احلاله محل الاول ولو جعل بدلا للزم عليه نداء ما فيه أل وهو لا يجوز لان بالا تباشر أل (قوله
نحو يا زيد الحرث وفى نحو يا سعيد كرز بالرفع

استؤنفت للتبيين والعطف
تبيين بالمفرد المحض والثانى
أن اللفظ المكرر اذا اتصل
به ما لم يتصل بالاول كما قدمناه
اتجه كون الثانى بيانا بما فيه
من زيادة الفائدة وعلى ذلك
أجازوا الوجهين فى نحو قوله
الذبل يا زيد زيد اليعملات
ويا تيم تيم عدى اذا ضممت
المنادى فيهما (والثالث)
ان البيان يتصور مع كون
المكرر مجردا وذلك فى مثل
قولك يا زيد زيد اذا قلته
وبحضرتك اثنان اسم كل
منهما زيد فانك لما ذكر
الاول يتوهم كل منهما أنه
المقصود فاذا كررته تكرر
خطابك لاحدهما واقبالك
عليه فظهر المراد وعلى هذا
يتخرج قول النحويين فى قول
رؤبة

لقائل يا نصر نصر نصرا

ان الثانى والثالث عطفان
على اللفظ وعلى المحل وخرجه
هؤلاء على التوكيد اللفظى
فيهما أو فى الاول فقط فالثانى
اما مصدر دعائى مثل سقيا لك
أو مفعول به بتقدير عليك
على أن المراد اغراء نصر بن
سيار بحاجب له اسمه نصر
على ما نقل أبو عبيدة وقيل لو
قدر أحدهما توكيدا لضما
بغير تنوين كما مؤكد (السابع)
أنه ليس فى نية احلاله محل
الاول بخلاف البدل ولهذا
امتنع البدل وتعين البيان فى

أوكرزا بالنصب بخلاف ياسعيد كرز بالضم فانه بالعكس وفى نحو أنا الضارب الرجل زيد وفى نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء أو النساء والرجال وفى نحو يا أيها الرجل غلام زيد وفى نحو أى الرجلين زيد وعمرو جاءنى كلا أخويك زيد وعمرو (الثامن) أنه ليس فى التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل ولهذا ١٠٨ امتنع أيضا البدل وتعين البيان فى نحو قولك هند قام عمر وأخوها ونحو مررت برجل

قام عمر وأخوه ونحو زيد ضربت عمرا أخاه (ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة) وذلك أحد عشر امرا (أحدها) انه يصاغ من المتعدى والقاصر كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر وهى لا تصاغ الا من القاصر كحسن وجميل (الثانى) أنه يكون للازمنة الثلاثة وهى لا تكون الا للحاضر أى الماضى المتصل بالزمن الحاضر (الثالث) انه لا يكون الا مجازا بالمضارع فى حركاته وسكناته كضارب ويضرب ومنطلق وينطلق ومنه يقوم وقائم لان الاصل يقوم بسكون الثاف وضم الواو ثم نقلوا وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر بدليل ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضى لا تصريفى وهى تكون مجازية لانه كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض وغير مجازية وهو الغالب نحو ظريف وجميل وقول جماعة انها لا تكون الا غير مجازية مردود باتفاقهم على أن منها قوله من صديق أو أنحى ثقة * أو عدو شاحط دارا (الرابع) أن منصوبه يجوز أن يتقدم عليه نحو زيدا عمر ضارب ولا يجوز زيد وجهه حسن والحال

أوكرزا (بالنصب) أى لانك لو جعلته بدلا لكان على نية تكرار العامل فيلزم عليه نصب المنادى المفرد او رفعه منونا وهو لا يجوز (قوله فانه بالعكس) أى فهو بدل لانه يجوز يا كرز (قوله أنا الضارب) يتعين أنه بيان ولا يصح أن يكون بدلا والا لزم اضافة ما فيه أل للمعرى منها وهو لا يجوز (قوله الرجال والنساء) يتعين انه بيان لا بدل لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه والبدل يحل محل المبدل منه فيحل المعنى زيد أفضل النساء فيفيد أنه من النساء وليس كذلك (قوله غلام زيد) أى أنه يتعين ان يكون بيانا ولا يصح أن يكون بدلا والا لحل محل الرجل فيفيد ان نعت أى فى النداء يكون معرفا بالاضافة مع انه انما يكون محلى بال أو اسم اشارة (قوله أى الرجلين زيد) أى فيتعين أن زيدا وعمرا بيان لا بدل والا لحلا محل الرجلين فيلزم اضافة أى الى مفرد معرفة مع فقد شرطه وهو نية الاجراء أو تكرير أى (قوله كلا أخويك زيد وعمرو) أى فزيد وعمرو بيان لاخويك لا بدل منه اذ لو حلا محله لزم اضافة كلا للمتعدد مفرق من غير ضرورة وهى انما تضاف الى معرف دال على اثنين بكلمة واحدة من غير تفرق (قوله انه) أى البيان ليس (قوله هند قام عمر وأخوها) أى فهند مبتدأ وقام عمر وخبر وأخوها بيان لا بدل والا لاقتضى أن أخوها من جملة أخرى فيلزم حينئذ خلو الجملة الاولى من رابط يعود على المبتدا وفى المثال الثانى يلزم خلو جملة الصفة عن ضمير يعود على الموصوف وفى المثال الثالث يلزم اشتغال العامل عن الاسم السابق باجنبى منه مع انه انما يشتغل عنه بالعمل فى ضميره أو فى الملابس لضميره (قوله ما افترق فيه اسم الفاعل الخ) اما أوجه الاجتماع فلم يذكرها وهى ثلاثة الاول ان كلا يدل على حدث وصاحبه والثانى ان كلا يثنى ويجمع والثالث انهما يؤنثان ويذكران (قوله الامن القاصر) أى ولو تنزيلا كما قيل فى رحيم وانما كان صوغهما من القاصر لانهم انتصب المفعول به (قوله أنه يكون للازمنة الثلاثة) أى انه صالح لان يكون للازمنة الثلاثة وقوله الا للحاضر أى الا للدلالة على الزمن الحاضر أى زمن التكلم واما قول المصنف أى الماضى الخ أتى به للوفاق بين قولين وبيان ذلك أن السيرافى ذهب أنها للماضى وابن مالك ذهب الى انها للحال فأشار المصنف للوفاق بأن من قال بالماضى مراده المتصل بالحال ومن قال بالحال فمراده المتصل به الماضى فلا دلالة لها على الحدوث ولا الثبوت فى جميع الازمنة وانما تدل على الحدث الحاضر (قوله لان الاصل الخ) أى فقائم مجار لقيوم باعتبار أصله (قوله ولهذا) أى لاجل كون مجاراة اسم الفاعل للصفة فى الحركات والسكنات لا فى أعيان الحركات (قوله هو) أى موافقة اسم الفاعل للمضارع فى الحركات الخ (قوله وهى) أى الصفة المشبهة (قوله وطاهر العرض) مجارية ليطهر (قوله من صديق) قبله

انى رمت الخطوب فنى * فوجدت العيش أطوارا

ليس يغنى عيشه أحد * لا يلاقى فيه اقوارا

(قوله شاحط) أى بعيد وشاحط مجار ليشحط فاتفقت الصفة مع المضارع فى الوزن (قوله سببيا) اى اسما متصلا بضمير يعود على الموصوف وهو أى السببى نسبة للسبب وهو لغة الحبل وسمى الضمير سببيا مجازا وشبه الضمير بالحبل استعارة مصرحة بجامع الربط فى كل فاذا نسبت المضاف للسبب بمعنى الضمير قلت هذا سببى أى متصل بالضمير الرابط (قوله وعمرا) عطف على غلامه فغلامه سببى وعمر وأجنبى فقد اجتمعا فى تركيب واحد (قوله أو الوجه) أل بدل من الضمير والمراد معمولها بطريق الشبه باسم الفاعل فلا يرد زيد بك فرح

خلافا لبعضهم فاما الحديث ان امرأة كانت تهراق الدماء فالدماء تمييز على زيادة أل قال ١٠٩ ابن مالك أو مفعول على أن الاصل تهريق ثم

والحال والتمييز نحو زيد حسن وجها أو رأيا كيا (قوله خلافا لبعضهم) أى فانه جوز كون القاصر الذى يكون فيه صفة مشبهة ينصب على التشبيه بالمفعول به (قوله فاما الحديث) جواب عما يرد على قوله ويمتنع الخ وحاصل الايراد أن تهراق فعل مبنى للمفعول والفعل اذا بنى للمفعول صار قاصرا لا ينصب ما بعد نائب الفاعل أى اذا كان لا يتعدى الا لواحد وهنا قد نصبه فهب ان الفعل القاصر الذى تصاغ منه الصفة المشبهة كالفعل الذى بنى للمفعول يجامع ان كلا منهما لازم وحاصل الجواب أن الدماء تمييز لا مفعول أو ان الفعل غير مبنى للمفعول بل هو فعل مضارع (قوله فاما الحديث) هذا وارد على قوله ويمنع حسن وجهه بالنصب وحاصله أن يقال هو لا يمتنع لورود الحديث بنظيره فان تهراق بفتح الهاء وسكونها مبنى للمفعول ونائب الفاعل ضمير المرأة وقد نصب الدماء وهو نظير الوجه مع أن ذلك الفعل قاصر عنها اذ لا يتعدى الا لواحد ينوب عن الفاعل فانه مضارع أهراق زيد الدم اى أراقه (قوله تمييز) أى والاصل ان امرأة كان الغير يهريقها من جهة الدم فالمرأة مقتولة على هذا الجواب بخلاف الجواب الثانى فانها عليه قاتلة (قوله تمييز) قال ابن الحاجب أو منصوب بفعل مقدر أى تريق الدماء أو على التشبيه بالمفعول به قال الدمامينى وفيه أن أكثر النحاة لا يقول بالتشبيه مع الافعال (قوله كقولهم جاراة) أى فى جارية وفى ناصية وفى بقى (قوله لان شرط ذلك) أى قلب الكسرة فتحة والياء الفا تحرك الياء أى والياء فى تهريق ساكنة لا متحركة (قوله تحرك الياء) اى بنقل حركتها لما قبلها فتحركت بحسب الاصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن فتقلب الفا (قوله كجارية) أى تحركت الياء فتحركت حركتها لما قبلها فقلبت الفا وكذا تقول فى ناصية وحاصل ايضاح المقام أن من المقرر أن الياء اذا تحركت وانفتح ما قبلها انقلبت الفا ثم انه وجد ألفاظ نطق فيها بالالف كجاراة والحال ان ما قبل الياء ليس مفتوحا وحاصل ما قالوا ان فيه الياء اذا تحركت وكان ما قبلها ليس مفتوحا فانه يقدر نقل حركة الياء لما قبلها فتقلب الياء ألفا وتهريق ليس من هذا الان ياءه ساكنة (قوله عند من شرط وجود المحرز) المراد بالمحرز الطالب للحمل والطالب للحمل ليس بموجود هنا وذلك لان الاسم لا يعمل عمل الفعل أى بان ينصب المفعول الا اذا كان بال أو منونا وهنا ليس بواحد منهما فلا يكون عاملا فى محل زيد النصب واذا كان ليس محل زيد النصب فلا يصح حينئذ العطف على محله بالنصب (قوله عند من شرط) أى للعطف على المحل أى فى ذاته أى لا بقيد كونه مجرورا أى ان بعضا اشترط فى العطف على المحل أمورا ثلاثة أحدها وجود المحرز أى الطالب للحمل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب فقاعدا عطف على محل قائم العامل فيه ليس ولا مانع من ذلك بخلاف مثاله هذا فان هنا ما نافية وهو عدم تنوين ضارب الموجود وقوله كما سيأتى أى فى أقسام العطف (قوله ونصب الفعل) هذا وزان المثال الثانى فى اسم الفاعل وهو هذا ضارب زيد وعمرا وقوله ولا مررت برجل الخ هذا وزان المثال الاول وهو أنا زيدا ضاربه (قوله بنصب الوجه) أى بصفة محذوفة على طريق الاشتغال وقوله وخفض الصفة هذا لا حاجة له لان الصفة لا تكون الا مخفوضة اذا كان الموصوف مخفوضا (قوله ولان معمولها) علة للمنع فى المثال الثانى وما قبله علة للمنع فى المثال الاول والثانى (قوله موصوف اسم الفاعل) أى الموصوف به (قوله الى ضميره) أى الى ضمير الموصوف المحذوف (قوله بقاتل أبيه) أى برجل قاتل أبيه (قوله ويقبح مررت بحسن وجهه) أى برجل حسن وجهه واعترض بان اسم الفاعل لا قبح فيه أصلا ذكر الموصوف أو حذف وأما فى الصفة فانه يقبح فيها اضافتها الى ضمير الموصوف سواء ذكرت الموصوف أو حذفته وليس القبح قاصرا على حالة الحذف (قوله أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه) أى منه (قوله رفعت) أى الوجه أو نصبته (قوله بجميع التوابع) بان تصفه كقولك هذا ضارب زيدا الظريف أو أخاك اذا أبدلت أو نفسه اذا أكدت أو عمرا على العطف (قوله ولا يتبع معمولها) أى لانه لما اشترطت سببيته ألحق بالضمير وهو لا يوصف (قوله ويشكل الخ) قد يجاب بان اليمنى خبر لمحذوف أى وهى اليمين وهذه الجملة جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل أى عين فقيل هى اليمنى أو انه مفعول لمحذوف أى أعنى

قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كقولهم جاراة وناصاة وبقاوهذا مردود لان شرط ذلك تحرك الياء كجارية وناصية وبقى (السابع) أنه يجوز حذفه وبقاء معموله ولهذا أجازوا أنا زيدا ضاربه وهذا ضارب زيدا وعمرا بخفض زيد ونصب عمرو بإضمار فعل أو وصف منون وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من شرط وجود المحرز كما سيأتى ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب الوجه وخفض الصفة لانها لا تعمل محذوفة ولان معمولها لا يتقدمها وما لا يعمل لا يفسر عاملا (الثامن) أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف الى ضميره نحو مررت بقاتل أبيه ويقبح مررت بحسن وجهه (التاسع) أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب فى الدار أبوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن فى الحرب وجهه رفعت أو نصبت (العاشر) أنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة ويشكل عليهم الحديث فى صفة الدجال أعور عينه اليمنى (الحادى عشر)

أنه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز ويحتمل ان يكون منه وجاعل الليل سكنا والشمس ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن
بجر الوجه ونصب البدن خلافا للفراء أجازه وقوى الرجل واليد برفع المعطوف وأجاز البغداديون اتباع المنصوب بمجرور فى البابين كقوله
فقال طهاة اللحم ما بين منضج * صفيف شواء أو قدير معجل ١١٠ القدير المطبوخ فى القدور وهو عندهم عطف على صفيف وخرج على

اليمنى (قوله اتباع مجروره) أى فقط أما المرفوع والمنصوب فلا يتبع بمجرور خلافا للبغداديين فى الثانى
(قوله عند من لا يشترط) أى فى الاتباع على المحل وجود المحرز أى وأما من يشترط فى الاتباع على المحل وجود
المحرز فيمنع اتباع مجروره على المحل لعدم وجود المحرز (قوله المحرز) أى الطالب للعمل وهو هنا اسم الفاعل
منونا اومع أل لانه لا ينصب الا كذلك (قوله ولا يجوز الخ) أى لانها ضعيفة فلا تعمل جرا ونصبا لانها حملت عليه
فى العمل (قوله برفع المعطوف) اى أونصبه (قوله فى البابين) أى اسم الفاعل والصفة المشبهة وقوله كقوله
مثل للصفة وأما اسم الفاعل فمثاله هذا ضارب عمرا وزيد (قوله فقال) أى صار وقوله طهاة اللحم جمع طاه وهو
الطباخ لانه يطهو اللحم أى يصلحه بالطبخ والشى (قوله منضج) صفة مشبهة (قوله صفيف) أى مصفوف أى
ما بين منضج شواء مصفوفا فهو من اضافة الصفة للموصوف وقوله قدير هو المطبوخ فى القدر (قوله صفيف
شواء) هو اللحم الذى يصف على الجمر أو الرقعة حتى يشوى (قوله أو قدير معجل) أى ومنضج قدير معجل (قوله
أو طابخ قدير) أى بحر قدير أى ما بين منضج وما بين طابخ فالطهاة قسمان (قوله ثم حذف المضاف الخ) قد يقال
انا لا نخرجه على الشاذ بل انه لما حذف المضاف جر المضاف اليه بجر المضاف وان المضاف اليه لم يبق على حاله
وهذا شائع وأجاب الشمنى بان محل كون المضاف اليه يعرب اعراب المضاف اذا حذف اذا كان مخالفا له فى
اعرابه لا ان وافقه كما هنا تأمل (قوله كقراءة بعضهم) أى فهو من القليل لان الشرط فى ابقاء المضاف اليه على
حاله ان يكون ما حذف مماثلا لما عطف عليه لكن هذا الشرط انما هو فى الكثير اذ قد يوجد كذلك بدون شرط
(قوله خفض على الجوار) أو على التوهم لا بالعطف على المحل (قوله ولا سابق) أى بالجر عطف على مدرك فى قوله
بدا لى أنى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيأ اذا كان جائيا
فقد توهم ان الباء داخلة على مدرك أى بمدرك ولا سابق

(ما افترق فيه الحال والتمييز)

(قوله للابهام) أى وان كان الحال رافعا لما انهم من الهيآت والتمييز للابهام فى الذوات (قوله والتمييز
لا يكون الا اسما) أى لا جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا (قوله بخلاف التمييز) اعترض هذا بقولك ما طاب
محمد الا نفسا الا نك لو قلت ما طاب محمد لم يتم الكلام وأجيب بان كلا منا فى التمييز بقطع النظر عن ما والا كان
الحال يتوقف عليها المعنى بدون ما والا فالتمييز لا يتوقف عليه معنى الكلام اذا كان بدونهما (قوله أن الحال
مبينة للهيآت) أى وأما نحو جاء زيد والشمس طالعة فهو فى تأويل مقارنا لطلوع الشمس ولا شك ان هذا
مبين لهيئة صحبته وان كان القصد الزمان (قوله ان الحال يتعدد) أى لانه مبين لهيئة الشئ والهيآت تتعدد
ولانه صفة فى المعنى لصاحبه والشئ يوصف باوصاف متعددة والتمييز أى المفرد مبين للذات والمبين للذات
لا يتعدد (قوله رجلان) حال من الياء فى على وكذا حافيا حال من ياه على فقد تعددت الحال ويحتمل ان حافيا حال
متداخلة وحينئذ فلا تكون متعددة فلا يكون فى البيت شاهد (قوله ولذلك) أى لاجل كون التمييز لا يتعدد
(قوله لانعت له) أى لانه معرفة بالعلمية ولا ينعت بالنكرة (قوله لان الحق الخ) ومقابله أنهما صفتان وهما
قولان والمشهور الثانى وهو الذى عليه كلام المؤلفين فى البسملة وعليه فيجوز جعل رحمانا حالا أو تمييزا وجعل
رحيما نعتا له (قوله ليس بصفة) أى لا يدل على معنى وصاحبه بل انما يدل على مجرد الذات (قوله بل علم) أى
وحيث كان معرفة بالعلمية فلا يجوز وصفه بالنكرة (قوله وبهذا) أى بكون الرحمن علما يبطل كونه تمييزا

* زيارة بيت الله رجلان حافيا بخلاف التمييز ولذلك ويبطل
كان خطأ قول بعضهم فى تبارك رحمانا رحيما وموئلا * انهما تمييزان والصواب ان رحمانا بانا ضمار أخص أو أمدح ورحيما حال منه لا نعت
له لان الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم وبهذا أيضا يبطل كونه تمييزا وقول قوم انه حال

وأما قول الزمخشرى اذا قلت الله رحمن أتصرفه أم لا وقول ابن الحاجب انه اختلف فى صرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين لانه لم يستعمل
صفة ولا مجردا من أل وانما حذفت فى البيت للضرورة ويبنى على علميته انه فى البسملة ١١١ ونحوها بدل لا نعت وان الرحيم بعده نعت له

ويبطل كونه حالا لان شرطها التنكير وهو علم وقوله أيضا أى كما بطل بكونه علما جعل رحيما نعتا له (قوله وأما
قول الخ) هذا جواب عما يقال كيف تقول ان الرحمن ليس بصفة قبل علم مع ان كلام الزمخشرى وابن الحاجب
يقتضى انه صفة (قوله أتصرفه) أى بحيث يقال رحمن وحينئذ فيكون مؤنثه رحمانة وقوله أم لا أى بان يقال
رحمن وحينئذ فمؤنثه رحمى (قوله لانه لم يستعمل) أى فى لغة العرب صفة كما هو كلام الزمخشرى وابن الحاجب
وانما يستعمل فى اعتقدهم علما (قوله لم يستعمل صفة) أى حتى يقال يختم مؤنثه بالتاء أو لا وان كان العلم أيضا يمنع
للزيادة (قوله ولا مجردا من أل) هذا وجه ثان والاول ما قبله (قوله فى البيت) أى بيت الشاطبية (قوله لانعت)
أى لان العلم جامد والنعت لابد ان يكون مشتقا أو مؤولا به (قوله ساله) أى وأجاب عنه بان الرحيم جعل
كالتتمة والردف ولم يعكس لان الشان ان الشريف يجعل متبوعا لا تابعا (قوله لم قدم الرحمن) أى الذى هو
أبلغ من الرحيم لزيادة معناه (قوله غير متجه) أى لان الرحمن غير صفة والعادة المذكورة انما هى فى الصفات لا فى
العلم (قوله أو وصفا يشبهه) أى لان كان العامل معنويا أو فعلا جامدا فانها لا تتقدم (قوله خاشعا) حال من
فاعل يخرج أى يخرجون فى حال كونهم قوما خاشعا أبصارهم (قوله خاشعا الخ) المثال يكفى فيه الاحتمال ولا
يضر تجويزهم أنه مفعول يدعو أى يدعو الداعى قوما خاشعا (قوله محمولا لك) أى حال كونه محمولا لك فجملة
تحملين حال من الضمير فى طليق (قوله ولا يجوز ذلك فى التمييز) أى ولو كان العامل فعلا متصرفا (قوله بمثل
السيد) أى رددت العدو عن نفسى بفرس مثل السيد أى مثل الذئب وقوله نهد صفة لفرس معناه الجسيم
الضخيم وقوله مقلص أى طويل القوائم وقوله تميش أى حاد فى عدوه (قوله ماء تحلبا) أى فالاصل تحلب ماء أى
عرقا فقدم التمييز (قوله عينا قر) الاصل اذا المرء قر عينا بالعيش وقوله مثريا أى حال كونه مثريا أى غنيا
فقدم التمييز أعنى عينا على عامله وهو قر (قوله فسهو) فيه نظر لان مذهب ابن مالك ان اذا تدخل على الاسماء
موافقا لابن جنى اذ قد قال فى التسهيل وقد يغنى عن وقوع الفعل بعد اذا الاسم كما فى اذا السماء انشقت وحينئذ
فالتمييز مقدم وحينئذ فقوله مرفوعان بمحذوف جزم به ذلك لا يظهر فالاولى فى الرد على ابن مالك أن يقال له
ان التمييز هنا محتمل لان يكون منصوبا بفعل محذوف يدل عليه المذكور ويحتمل نصبه بالفعل بعده فالدليل
قد طرقه الاحتمال (قوله يفسره المذكور) أى وهو تحلبا وقرلان اذا انما تدخل على الافعال (قوله هو
المحذوف) أى وهو متقدم على التمييز (قوله فضرورتان) فيه أنه لا معنى لادعاء الضرورة مع امكان انتصاب
التمييز بفعل محذوف دل عليه المذكور والاصل وما ارعويت وقد استعمل شيبا رأسى اشتعل وأتطيب نفسا
تطيب الخ (قوله ذهبا) حال من الخبر أى هذا مالك حال كون المال ذهبا وقوله بيوتا أى حال كون الجبال بيوتا
وأما قوله الجبال فهو مفعول وأما سفنا من الجبال بيوتا فلا تصح لان البيوت فيها مفعول لان نحت يتعدى الى
مفعول بنفسه (قوله فارسا) أى فهو لا يصح ان يكون حالا لانها لا تصح ان تكون مقيدة ولا مؤكدة أما الاول
فلان المقصود التعجب من فروسيته دائما لا التعجب منه فى حال كونه فارسا فقط أى را كبا للفرس وأما الثانى
فلانه لم يستفد معناها بدونها لان قولك لله دره يحتمل ان التعجب منه من جهة العلم أو من جهة فروسيته ولكن
الظاهر انه يصح ان يكون حالا مقيدة اذ لا يتعجب من الفروسية الا اذا كانت موجودة اذ لو لم تكن موجودة
لا يقال له فارس حتى انه يتعجب من فروسيته الا أن يقال انه يصح بالنظر للوصف الذى شانه القيام به سواء كان
موجودا معه أو لا ولذا قال الرضى ان التمييز والحال هنا مآلهما واحد وعلى انه تمييز فهو تمييز نسبة مبين لجهة
التعجب غير محول من شئ ويصح ان يكون محولا عن المضاف والاصل لله در فروسيته ثم حذف المضاف وأوصل
الضمير بالدر فصار دره ثم أتى بفارسا بدل فروسيته (قوله كرم زيد ضيفا) أصله كرم ضيف زيد فهو تمييز محول

* وداعى المنون ينادى جهارا فضرورتان (والسادس) ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو
هذا مالك ذهبا وتحتون الجبال بيوتا ويقع التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا وقولك كرم زيد ضيفا اذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم فان

كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز والاحسن عند قصد التمييز ادخال من عليه واختلف في المنصوب بعد حبذا فقال الاخفش والفارسي والربعي حال مطلقا وأبو عمرو بن العلاء تمييز ١١٢ مطلقا وقيل الجامد تمييز والمشتق حال وقيل الجامد تمييز والمشتق ان أريد تقييد المدح به

عن الفاعل (قوله الحال) أي كرم زيد حال كونه ضيفا أو من جهة كونه ضيفا (قوله والاحسن) اى في المثال الثاني المحتمل للحال وللتمييز اذ قصد التمييز ان تأتي بمن البيانية لانها تدل على ان ما بعدها تمييز لا حال فحينئذ تقول من ضيف (قوله ادخال من عليه) أي بان يقال من ضيف (قوله بعد حبذا) نحو حبذا زيد (قوله حال مطلقا) اى سواء كان جامدا أو مشتقا نحو حبذا زيدا وحبذا را كبا أي أتعجب من حب هذا حال كونه مسمى بزيد أو حال كونه راكبا (قوله تمييز) اى مبين لابهام الذات أي سبين لاسم الاشارة الواقع فاعلا وقوله مطلقا اى جامدا أولا (قوله ياحبذا المال الخ) يا حرف تنبيه أو للنداء والمنادى محذوف أي يا هؤلاء حبب فعل ماض وذا فاعل والمال مخصوص ومبذولا حال قصد به تقييد مدح المال بكونه مبذولا من غير سرف (قوله والا فتمييز) أي والا يرد تقييد المدح به بان كان المراد المدح المطلق فهو تمييز (قوله حبذا را كبا زيد) حب فعل ماض وذا فاعل ورا كبا تمييز مبين للفاعل وزيد مخصوص بالمدح أي أتعجب من حب هذا الراكب الذي هو زيد فليس القصد مدحه في حالة الركوب فقط (قوله ولي مدبرا) أي لان معنى ولي أدبر فمعنى مدبرا وهو الادبار مستفاد من قوله ولي فقد صدق تعريف الحال المؤكدة عليه وهي التي استفيد معناها بدونها (قوله فشهرا مؤكد الخ) حاصل هذا ان شهرا مستفاد من المبتدا وهو عدة لانك اذا قلت ان عدة الشهور اثنا عشر يعلم من المبتدا انها أشهر فهو مؤكد للمبتدا أي بحسب الاصل وهو عدة وأما بالنظر للخبر الذي هو عاملها وهو اثنا عشر في حد ذاته يقطع النظر عن الخبر عنه فلا يفهم منه التمييز وهي كونها أشهرا وحينئذ فهو مبين للعامل لا مؤكد له بخلاف الحال فانها تكون مؤكدة للعامل (قوله من نعم الرجل) اى من جواز وقوله فرد ودا اى لانه لا يجوز لان النكرة لا تبين المعرفة لان التمييز مبين وهنا لا تبيين فلا يصح ذلك التركيب (قوله رجلا زيد) أي فهو أوقع رجلا مؤكدا لعامله وهو الرجل (قوله زادا) اى فهو تمييز لزاد فقد ميز المعرفة بالنكرة فهو شاهد للمبرد فأجاب بقوله والصحيح الخ اى واذا كان معمولا لا تزود فلا يكون مبينا للنكرة فلا ينتج مدعى المبرد (قوله فالصحيح الخ) أي ومقابله أنه تمييز لفاعل نعم وأما زاد أبيك فهو مخصوص بالمدح على كل حال (قوله نعت له) أي لزاد فالاصل زاد مثل زاد الخ (قوله فصار حالا) أي مثل *لمية موحشا طلل* فالاصل طلل لمية موحشا فوحشا صفة لطلل فلما قدم عليها أعرب حالا لان نعت النكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا وأعربت هي بحسب العوامل

(أقسام الحال) (قوله باعتبارات) أشار بذلك الى أنه يمكن تداخل الاقسام وانما تختلف بالاعتبار (قوله منتقلة) نحو جاء زيد راكبا (قوله وملازمة) نحو دعوت الله سميعا (قوله وذلك) أي لزوم معناها (قوله مالك ذهبا) فان الذهبية لا تنفك عن المال المعين وكذلك الخزية لا تنفك عن الجبة المعينة (قوله بعته يدا) هذا هو الحال وقوله بيد جار ومجر ورصفة للحال وموضح لها أي مقرونة بيد وقوله بمعنى متقابضين هو معنى الحال والجار والمجرور وهو بشير الى أن قوله بيد منضمة للحال معنى ومثل هذا المثال في كون الذي بعت حالا الاول والثاني صفته قولك جاؤا رجلا رجلا وعلمته الحساب بابا بابا فان الثاني صفة عند ابن جني على حذف مضاف أي ذا باب مفارق باب ومن قدره قبل باب لم يشمل الاخير أو بعد باب لم يشمل الاول وعن الزجاج أن الثاني توكيد للاول ورد بانه غير معنى والجواب أنه يرى أن الاول بمعنى مرتبا وقيل هو على حذف الفاء وقيل المجموع حال على حد الرمان حلو حامض (قوله بخلافها في الثاني) اى فان المراد ليس خصوص التقابض (قوله وليس كذلك) أي بل تارة تكون مؤولة وتارة لا تكون مؤولة (قوله مدبرا) حال لازمة لان التولية لا تكون الا على وجه الادبار فقولك ولى زيد مستفاد منه انه مدبر فهي حال لازمة (قوله

*ومكذبا) اى للباطل وقوله وغيرهما كالانشائيات ورد بان كون الحق وهو القرآن مصدقا ومكذبا بالنظر لذاته وان اتفق انه هنا لا يكون الا مصدقا لما معهم وهو التوراة والنسخ ليس تكذيبا والمصنف لم ينظر لتمام الكلام وهو قوله لما معهم بل نظر لقوله مصدقا فقط فاعترض (قوله اذا قيل هو الحق صادقا فهي مؤكدة) أي لان الحق والصادق معناهما واحد وهو المطابق للواقع (قوله الزافية) بضم الزاي وفتحها (قوله مفصلا) حال لازمة أي مبينا أحكامه (قوله لان الكتاب قديم) أي فالتفصيل ليس لازما له وفيه أن المراد بالكتاب المكتوب أعني الالفاظ الحادثة بقرينة أنزل وليس المراد به الصفة القائمة بالمولى فلا اعتراض لان الالفاظ المنزلة ما فيها من الاحكام مبين (قوله بالقسط) اى العدل (قوله اذا أعرب حالا) اى الضمير في لا اله الا هو وأجاز الزمخشري نصبه على المدح أو صفة لاله على المحل بناء على جواز الاتساع في الفصل بين الصفة والموصوف (قوله انها مؤكدة) أي فتكون لازمة (قوله لان معناها غير الخ) أي لان القيام بالقسط لا يستفاد من قوله شهد الله ورد بان الله وصوف بكل كمال ومن جملة ذلك القيام بالقسط فالقيام بالقسط مستفاد بدونها ويمكن الجواب عن المصنف بان المراد أنه لا يستفاد معناها مما قبلها بحسب الوضع والمطابقة اذ هو المعتبر في المؤكدة ولا يفهم من لفظ الجلالة وضعا انه قائم بالقسط اه تقرير شيخنا دردير (قوله الثاني) اى من الانقسامات (قوله مقصودة) أي لذاتها وقوله وموطئة اى ممهدة لغيرها (قوله فانما ذكر بشرا) أي الذي هو حال لذكر سويا الذي هو صفة لبشرا (قوله الثالث) اى من الانقسامات (قوله مقارنة) اى لعاملها في الزمان (قوله شيخا) حال من الخبر والعامل فيه ما في المبتدا من الاشارة اى وحينئذ فالشيخوخة مقارنة للاشارة اليه (قوله ومقدرة) ويقال لها منوية (قوله معه صقر) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة صفة لرجل (قوله أي مقدرا) هذا بيان لحاصل المعنى لا بيان لمعنى الحال وهو صائدا اذ لو كان بيانا لمعناه لكانت الحال مقارنة (قوله خالدين) أي مقدرين الخلود وليست مقارنة لان الخلود ليس مقارنا للدخول (قوله محلقين) ليس حالا مقارنة بل مقدرة اى ادخلوا المسجد الحرام حال كونكم مقدرين الحلاق اذ الحلاق لا يكون في حال دخول المسجد واما قوله آمنين فهو حال مقارنة فلا شاهد فيه (قوله جاء زيد أمس راكبا) فيه ان هذه الحال مقارنة لعاملها الان المجيء والركوب زمنهما واحد وهو الماضي والاوضح في المثال جاء زيد اليوم فائقا بكرا أمس لانا ننظر لذات الوصف من كونه ماضيا أو مستقبلا نظير ما أشرنا اليه في المقدرة انظر الدماميني (قوله والرابع) أي من الانقسامات (قوله وتسمى مؤسسة) أي وهي التي لا يستفاد معناها بدونها لانها أسست وبينت معنى غير مفاد من غيرها (قوله نحو ولى مدبرا) اى فالادبار مستفاد من ولى (قوله طرا) أي جميعا ولا شك أن الجمعية تستفاد من القوم لانه جمع (قوله كلهم جميعا) أي لان الجمعية تستفاد من من لانها من صيغ العموم (قوله ومؤكدة لمضمون الجملة) أي وهي التي يستفاد معناها من مضمون الجملة قبلها والمراد أنها لمؤكدة لما يستفاد من الجملة لان أبوة زيد يستفاد منها العطف فليس المراد بالمضمون حقيقته وهو المصدر المأخوذ من الجملة (قوله عاطفا) حال عاملها وصاحبها محذوفان أي أحقه أو أعرفه عاطفا (قوله بتلك الامثلة) أي التي مثلنا بها للمؤكدة لصاحبها وقوله للمؤكدة أي المذكورة للمؤكدة (قوله مع انها الخ) بيان للاشكال (قوله لا تنحل الى مفرد) أي لان الجملة الحالية لها محل وكل ما له محل ينحل لمفرد (قوله ولا تبين الخ) أي والحال المبينة لا بد أن تبين هيئة واحدة منهما (قوله ولا هي حال مؤكدة) حتى انها لا تبين هيئة (قوله فقال ابن جني) أي في الجواب عنه وحاصله انا لا نسلم أنها لا تنحل لمفرد

(١٥ - دسوقي ثاني)

من في الارض كلهم جميعا ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد أبوك عطوفا واهمل النحويون المؤكدة لصاحبها ومثل ابن مالك ولده بتلك الامثلة للمؤكدة لعاملها وهو سهو ومما يشكل قولهم في نحو جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي حال مؤكدة فقال ابن جني تأويلها جاء زيد

ومكذبا وغيرهما نعم اذا قيل هو الحق صادقا فهي مؤكدة *الثالثة التي دل عاملها على تجدد صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفا ونحو خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها الحال أطول ويديها بدل بعض قال ابن مالك بدر الدين ومنه ١١٣ وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا وهذا سهو منه لان الكتاب قديم وتقع الملازمة في غير ذلك بالسماع ومنه قائما بالقسط اذا أعرب حالا وقول جماعة انها مؤكدة وهم لان معناها غير مستفاد مما قبلها (الثاني) انقسامها بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها الى قسمين مقصودة وهو الغالب وموطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو فتمثل لها بشرا سويا فانما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا وتقول جاءني زيد رجلا محسنا (الثالث) انقسامها بحسب الزمان الى ثلاثة مقارنة وهو الغالب نحو وهذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا أي مقدرا ذلك ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد أمس راكبا (والرابع) انقسامها بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة وهو الغالب وتسمى مؤسسة أيضا ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها وهي لا نهة مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ونحو ولا تعثوا في الارض مفسدين ولا يقع التمييز كذلك فأما ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور وأما بالنسبة الى عاملها وهو اثنا عشر فمبين وأما ما اختاره المبرد ومن وافقه من نعم الرجل رجلا زيد فرد ود وأما قوله

تزود مثل زاد أبيك فينا
فنعم الزاد زاد أبيك زادا

فالصحيح ان زادا معمول لتزود اما مفعول مطلق أن أريد به التزود أو مفعول به ان أريد به الشيء الذي يتزود به من أفعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا وأما قوله

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت
رد التحية نطقا أو بايماء

ففتاة حال مؤكدة *(أقسام الحال)* تنقسم باعتبارات (الاول) انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين منتقلة وهو الغالب وملازمة وذلك واجب في ثلاث مسائل *احداها الجامدة غير المؤولة بالمشتق نحو هذا مالك ذهبا وهذه حبتك خزا بخلاف نحو بعته يدا بيد فانه بمعنى متقابضين ومكذبا وهو وصف منتقل وانما لم يؤول في الاول لانها مستعملة في معناها الوضعي بخلافها في الثاني وكثيرا يتوهم ان الحال الجامدة لا تكون الا مؤولة بالمشتق وليس كذلك * الثانية المؤكدة نحو ولى مدبرا قالوا ومنه وهو الحق مصدقا لان الحق لا يكون الا مصدقا والصواب انه يكون مصدقا

طالعة الشمس عند مجيئه يعني فهي كالحال والنعت السببي كمررت بالدار قائما سكانها او برجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون هي مؤولة بقولك مبكرا ونحوه وقال صدر الافاضل تلميذ ١١٤ الزمخشري انما الجملة مفعول معه وأثبت مجيء المفعول معه جملة وقال الزمخشري في تفسير

بل تحل له وانما تبين هيئته لان المفرد الذي تحل له حال سببية (قوله طالعة الشمس الخ) أي فقد انحلت الى مفرد وهو حال سببية أي جارية على غير من هي له بغير رافعة لضمير صاحب الحال بل لاسم أجنبي ملابس لضمير صاحب الحال وان لم تبين الهيئة لانها لحال سببية لان المفرد الذي تحل له حال سببية لا تبين هيئة وانما تبينها الحقيقية (قوله مبكرا) أي وهو اسم مفرد مبين لهيئة الفاعل وهي مؤسسة (قوله ونحوه) أي كمقاتلا بالنسبة لقوله والجيش مصطف أو شجاعا بالنظر له لان المراد أن تأويله بكلمة من قوة الكلام (قوله مفعول معه) أي قالوا وحينئذ واو المعية (قوله وأثبت مجيء المفعول معه جملة) أي وهذا لم يقل به أحد من النحاة فالحق أنها جملة حالية (قوله وقال الزمخشري) حاصله أن الجملة الاسمية يؤول لها بظرف والمعنى وقت طلوع الشمس الخ أي مقارنا لطلوعها فقد انحلت لمفرد وبينت هيئة مجيء الفاعل (قوله وقد اغتدى) أي ذهب غدوة والحال أن الطير في أعشاشها أي وقت كون الطير في أعشاشها أي مقارنا لذلك وقوله والجيش مصطف أي وقت اصطفاف الجيش أي مقارنا لذلك وقوله والبحر يمده أي وقت مد البحر وقوله فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال أي الموجود في الكلام اكتفاء بالضمير الموجود في متعلق الظرف المأخوذ من المعنى (قوله وكناتها) بفتح الواو والكاف وضمهما جمع وكنة هو عش الطير (قوله التي حكمها حكم الظروف) أي لانها في قوة وقت اصطفاف الجيش (قوله ويجوز أن يقدر ويحرها) أي يجوز أن يقدر في الجملة ضمير ولكن فيه أن الضمير انما يعود على الارض وهي ليست صاحب الحال اذ صاحب الحال انما هو ما من قوله ولو أن ما في الارض تامل الا أن يقال ان عود الضمير للارض بمنزلة عوده على صاحب الحال وهو ما في الارض كذا قاله الشمني

(اعراب أسماء الشروط والاستفهام)

أي ان أسماء الشروط والاستفهام يكثر دورها على الالسن ويقبح بالمعرب جهل أحكامها وكذا تقول في كل ترجمة في هذا الباب مما سبق أو مما سيأتي تقول في مسوغات الابتداء ان النكرة من حيث الابتداء بها كثير في الكلام ويقبح بالمعرب جهل مسوغاتها التي هي من جملة أحكامها تأمل اه تقرير دردير (قوله ان دخل عليها جار أو مضاف الخ) من هذا يعلم أن قولهم ان أسماء الشروط وأسماء الاستفهام لا يعمل فيما قبلها محلا اذا لم يكن جارا أو مضافا والا عمل (قوله فمحلها الجر) هذا اذا كان مبنيا أما اذا كان معربا كأي فهو مجرور لفظا نحو صبيحة أي يوم سفرك (قوله والا) أي والا تكن واقعة على زمان أو مكان أو حدث (قوله مفعولا فيه) راجع لما اذا وقعت على زمان أو مكان وقوله أو مفعولا مطلقا راجع لما اذا وقعت على حدث (قوله ولا يقع هذان النوعان الخ) أي لانه لا يقع بعدها الا الافعال (قوله والا) اي والا يقع بعدها اسم نكرة أو معرفة بل وقع بعدها فعل أي والموضوع أنها لم تقع على مكان أو زمان أو حدث (قوله فان وقع بعدها) اي بعد كل من أسماء الشروط والاستفهام (قوله فعل الشرط) أي جملة الشرط لا الفعل وحده (قوله أو متعلقها) أراد به المتصل بضميرها (قوله بعدها) أي لا قبلها لان لها الصدارة (قوله المذكور) اي الفعل المتعدي المذكور بعدها (قوله فعل الشرط) أي جملة الشرط هذا هو المراد (قوله لانه) أي اسم الشرط (قوله وفعل الشرط) أي واذا وقع اسم تام ووقع بعده فعل مشتمل على ضميره كان الاسم مبتدأ والفعل خبره (قوله معنى الشرط) أي التعليق واضافة معنى للشرط بيانية (قوله لكان بمنزلة الخ) أي لان من من صيغ العموم فهي بمعنى كل الناس ويقوم باق على حاله (قوله أو فعل الجواب) يعني جملته وعلى

صفة مقدرة فيكونان من القسم الثاني (والثاني) ان تكون عاملة اما رفعا نحو قائم الزيدان عندي أجازه أو نصبا نحو أمر بمعروف صدقة وأفضل منك جاءني

الفائدة ثمت ولا التزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح ولان نظيره هو الخبر في قولك الذي يأتيني فله درهم أو نحوه عما الان قولك من يقم أقم معه بمنزلة قولك كل من الناس ان يقم أقم معه والصحيح الاول وانما توقفت الفائدة على الجواب ١١٥ من حيث التعلق فقط لا من حيث الخبرية

هذا القول فقد يجتمع فيها محلان باعتبارين نحو من يقم فاني أكرمه فجملة الجواب في محل جزم باعتبار كونها جوابا للشرط وفي محل رفع باعتبار كونها خبرا واذا قلت أكرمته كان لها محل فقط ولا محل لها باعتبارين فهي في محل رفع باعتبار كونها خبرا وليست في محل جزم لان الجواب الماضي لا يعمل فيه الشرط لا لفظا ولا محلا على ما سبق للمصنف (قوله عود ضمير منه) اي من الجواب وقوله اليه أي الى اسم الشرط الواقع مبتدأ (قوله على الاصح) راجع لقوله أو فعل الجواب (قوله كل من الناس ان يقم أقم معه) ظاهره ان كون ان يقم أقم معه خبرا هذا محل اتفاق مع أنهم قالوا أيضا هل الخلاف المجموع أو الشرط أو الجواب تأمل

(مسوغات الابتداء بالنكرة)

(قوله الاعلى حصول الفائدة) أي فان حصلت الفائدة عند الابتداء بها صح جعلها مبتدأ والا فلا فاذا اعتقد المخاطب أنه ليس في الدار رجل فيصح أن يقال له رجل في الدار من غير مسوغ كما قال الرضي (قوله فمن مقل) الاصل فهم من مقل الخ وفي العبارة قلب اي ففهم مقل (قوله فمن مقل) من تبعيضية خبر لمحذوف اي فهم بعض فريق مقل فقل بالجر صفة لمحذوف ويصح أن تكون من بمعنى الى اي فهم قد انقسموا الى فريق مقل نحل اه تقرير دردير (قوله مالا يصلح) اي ان يكون محلا للفائدة (قوله فالاول) اي فالقسم الاول (قوله وأجل) مبتدا وعنده خبر (قوله ولعبد الخ) هذا هو المشهور وقال ابن الحاجب المسوغ فيه العموم (قوله بقرملة) القرملة شجر ضعيف لا شوك له وهو مثل يقال لمن التجأ لشخص ضعيف قال جرير

ان الفرزدق اذ يعوذ بخاله * مثل الذليل يعوذ تحت القرمل

فقوله عاذ اي التجأ فحين الاعراب تقول ضعيف صفة لموصوف محذوف سوغ الابتداء به الوصف (قوله وهو موصوف) اي وذلك الوصف هو المسوغ للابتداء به (قوله اذا كانت موصوفة) أي نحو رجل صالح جاءني وقوله أو بدلا الخ اي كما في ضعيف لاذ بقرملة (قوله والصواب ما بينت) اي من ان المبتدأ في المثال المذكور محذوف وسوغ الابتداء به الوصف المذكور لا أن المبتدأ ضعيف المذكور وسوغ الابتداء به كونه خلفا عن موصوف كما يقول النحاة (قوله لم يجز) أي لان من المعلوم ان الرجل من الناس فالوصف لم يفد شيا (قوله والثاني) اي من اقسام النكرة الموصوفة وهي الموصوفة تقديرا (قوله السمن) مبتدأ اول ومنوان مبتدأ ثان مرفوع بالالف لانه مثنى منا كعصا و بدرهم خبر الثاني والجملة خبر الاول وسوغ الابتداء بالنكرة في منوان الوصف المقدر (قوله شر أهر ذا ناب) ذو الناب هو الكلب وهرير تصويته بخلاف العادة وهذا مثل يقال لكل من خرج من الناس بسلاحه هار با أو صوت مستغيثا بغيره (قوله ذا النجاز) اسم مركب علم على محل بمنى كان سوقا في الجاهلية أي تقدير من الله أحلك في هذا المكان و يروى ذا النجيل وتمامه وقد أرى * وابى مالك ذو المجاز بدار * وقوله ابى بتشديد الياء و بعده

الابدار كم بذي نفر الحمى * هيهات ذو نفر من المزدار

(قوله اذا المعنى شر اي شر) أي أو بمعنى شر عظيم (قوله وليس في هذين النوعين) الاولى المثالين وقد يقال جعلهما نوعين باعتبار التصغير والتعجب (قوله فيكونان) أي حتى يكونان (قوله والثاني) أي من المسوغات العشرة (قوله قائم الزيدان) أي فقائم مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر وسوغ الابتداء بالنكرة عملها الرفع وأما قائم الزيدان فلا بتداء بها مسوغ آخر وهو وقوعها بعد الاستفهام (قوله قائم الزيدان) قال الدماميني هذا المبتدأ مسند في المعنى وقالوا المسند لا يجوز تقريفه وحينئذ فلا يطلب له مسوغ فالاولى التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن (قوله وأفضل منك الخ) مقتضى كلامه السابق أن هذا من الوصف

(مسوغات الابتداء بالنكرة)

لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك الا على حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي الى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصلح أو معدد لامور مندا خلة والذي يظهر لي انها منحصرة في عشرة أمور (أحدها) أن تكون موصوفة لفظا أو تقديرا أو معنى *فالاول نحو وأجل مسمى عنده ولعبد مؤمن خير من مشرك وقولك رجل صالح جاءني ومن ذلك قولهم ضعيف عاذ بقرملة اذ الاصل رجل ضعيف فالمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف وهو موصوف والنحويون يقولون يبتدا بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا من موصوف والصواب ما بينت وليست كل صفة تحصل الفائدة فلو قلت رجل من الناس جاءني لم يجز *والثاني نحو قولهم السمن منوان بدرهم أي منوان منه بدرهم وقولهم شر أهر ذا ناب وقد أحلك ذا المجاز اذا المعنى شر أي شر وقد لا يغالب *والثالث نحو رجيل جاءني لانه في معنى رجل صغير وقولهم ما أحسن زيدا لانه في معنى شيء عظيم حسن زيدا وليس في هذين النوعين

اذا الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف أو بخبر نحو غلام امرأة جاء في وخمس صلوات كتبهن الله وشرط هذه ان يكون المضاف اليه نكرة كما
مثلنا أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة ١١٦ نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود واما ما عدا ذلك فان المضاف اليه فيه معرفة لا نكرة

اذ الاصل رجل أفضل منك (قوله اذا الظرف) اى الجار والمجرور في المثالين (قوله بالمصدر) اى في المثال
الاول وقوله والوصف أي في الثاني (قوله وشرط هذه) أي النكرة العاملة للجر وفيه أن الموضوع في
النكرة ومتى أضيف لمعرفة كان معرفة فالشرط محرز له الموضوع فلا حاجة له تأمل (قوله ما عدا ذلك)
أي وهو ما اذا كانت النكرة مضافة لمعرفة وتتعرف نحو غلام زيد (قوله مما يسوغ الابتداء به) أي لو
انفرد فاذا كان المعطوف نكرة محضة والمعطوف عليه نكرة اتفاقا مسوغ فان المعطوف يجوز الابتداء به
والعطف مسوغ له وكذا اذا كان المعطوف له مسوغ والمعطوف عليه لا مسوغ له فالعطف مسوغ حينئذ
للابتداء بالمعطوف عليه فان قلت لا نسلم ان مجرد العطف مسوغ مع وجود المانع اذا النكرة لو انفردت
لا يجوز الابتداء بها وكيف العطف يصيرها مفيدة قلنا حرف العطف المباشر لبين المتعاطفين ما يصح الابتداء به
وما لا يصح صيرهما كالشيء الواحد فكان المسوغ في أحدهما بمنزلته في الآخر (قوله طاعة) هو مبتدأ
وقول عطف عليه ومعروف صفة لقول ولو لا عطف قول معروف على طاعة ما صح الابتداء بها (قوله أي أمثل
من غيرهما) أي فالخبر محذوف ولك أن تجعلهما خبرا والمبتدأ محذوف أي المطلوب منا قول معروف (قوله
قول معروف) هذا مثال لما اذا كان المعطوف عليه له مسوغ وعطف عليه ما لا مسوغ له عكس المثال
الاول (قوله قول معروف) هو مبتدأ والمسوغ للابتداء به الوصف بمعروف ومغفرة عطف عليه
والمسوغ للابتداء به العطف ويحتمل ان المسوغ للابتداء بكل منهما قصد الجنس نحو رجل خير من امرأة
أو العموم لان النكرة في الاثبات قد تعم ويأتي للمصنف في الباب الخامس أن قول خير لمحذوف اى الامثل قول
وعلى هذا فقوله ومغفرة خير من صدقة جملة مستأنفة وسوغ الابتداء فيها بالنكرة قصد الجنس أو العموم
(قوله واهمال الشرط) أي كون احد المعطوفين لا بد ان يكون له مسوغ (قوله عندي اصطبار) اى انه
صابر على هجر محبوبته وهي تشكو منه وهذا عجيب (قوله وشكوى) عطف على اصطبار وهو مبتدأ
والمسوغ له عطفه على اصطبار هذا ما قاله ابن مالك (قوله ان ذلك مسوغ) اى فالمسوغ حينئذ واو الحال
لا العطف فلم يصح حينئذ أن يكون مثالا لما نحن فيه (قوله وان سلم أن الواو للعطف
(قوله ثم صفة مقدرة) اى والصفة المقدرة من جملة المسوغات فتكون هي المسوغة لا العطف (قوله بمجرده)
اى من غير افتقار الى انضمام شيء اليه كوصف أو عطف (قوله كما قدمنا) الاولى كما سيأتي قريبا في الرابع
وقوله وقد اسلفنا الخ لم يسلفه بل سيأتي له ايضا (قوله وكانه) اى ابن مالك وقوله مشروط بتقدمه اى بتقديم
الظرف المختص (قوله أن التقديم انما كان الخ) اى فالذي سوغ الابتداء انما هو كونه ظرفا مختصا ولا
علاقة لتقدمه في التسويغ (قوله لدفع توهم الصفة) اى توهم كون الظرف صفة وانما توهم ذلك لان
احتياج النكرة للوصف أشد من احتياجها للخبر ولو قدم لاحتمل غير الخبر (قوله وانما لم يجب) اى التقديم
هنا اى في قوله وشكوى عندي قاتلي لدفع توهم الوصف (قوله لحصول الاختصاص بدونه) اى فتستغني
النكرة عن الوصف فينتفي اللبس (قوله وهو ما قدمناه من الصفة الخ) هذا الكلام يفيد أنا نحتاج للحال
أو للصفة المقدرة فيما في قوله سابقا على أنا لا نحتاج الخ الا ان يقال قوله انا لا نحتاج اى من حيث التسويغ واما
آخرة الامر فالاحتياج من حيث عدم التقديم فلا تنافي (قوله فيكون العطف هو المسوغ) فيصح حينئذ
استدلال ابن مالك (قوله الجملة) اى جملة وشكوى عندي قاتلي على جملة عندي اصطبار (قوله اسما) اى
شكوى وقوله وظرفا اى عندي قاتلي (قوله على مثليهما) وهو عندي واصطبار (قوله معمول للابتداء)

اى والابتداء عامل مغير للاستقرار (قوله وهو معمول للمبتدا نفسه) وهو اصطبارا اى والمبتدأ معمول
للابتداء والابتداء والمبتدأ عاملان مختلفان واذا عطف الاستقرار الثاني على الاول كانا معمولين للمبتدا
واذا عطف المبتدأ الثاني على الاول كانا معمولين للابتداء (قوله قال ابن مالك او جملة) في نسخة قبل قوله
قال ابن مالك عند سيبويه وعليها فقوله قال ابن مالك أو جملة معناه او يكون جملة وهو من عند نفسه انفرد به ولم
ينقله عن سيبويه (قوله وقصدك الخ) قصد فعل ماض والكاف مفعول وغلامه فاعل والجملة خبر رجل
(قوله فيهن) اى فيما اذا كان ظرفا أو مجرورا أو جملة (قوله الاختصاص) المراد بالاختصاص ان
يكون ما اضيف اليه الظرف او المجرور أو المسند اليه في الجملة يصح الابتداء به ولا شك ان نافي الدينا يصح
الابتداء به لانه معرفة وكذا كل أجل لان القصد منه العموم وكذا غلامه لانه معرفة لاضافته للضمير فاندفع
اعتراض الشارح الفاهم أن المراد بالاختصاص اختصاص النكرة بامر ولا شك ان اضافة النكرة مطلقا
يفيد تخصيصها وحينئذ فيلزم عليه جواز الابتداء بكتاب من قولك عندي رجل كتاب لان النكرة مخصصة
بكونها عندي رجل مع انه لا يجوز (قوله فلو قيل في دار رجل لم يجز) أي بخلاف في الدار رجل فانه جائز (قوله
وأقول الخ) هذا هو الذي ادعى انه قدمه وقال وقد أسلفنا الخ (قوله انما وجب التقديم) أي تقديم الخبر الظرفي
وقوله هنا اى فيما اذا كان المبتدأ نكرة (قوله واشتراطه) اى تقديم الظرف الواقع خبرا وقوله هنا أي في
المسوغات (قوله في التخصيص) الاولى في التسويغ اى تسويغ الابتداء بالنكرة (قوله وقد ذكروا في
المسئلة) أي مسئلة تقديم الخبر الظرفي على المبتدا اذا كان نكرة (قوله وذا لم توضعها) أي فحق الاشتراط
المذكور هنا أن يذكر هناك (قوله أن تكون عامة) أي ان يكون القصد منها العموم لان الاصل عدم العموم
وقصدك للعموم حيث أوقعتها بعد ما يفيد العموم أو اتيت بها عامة مسوغ الابتداء بها (قوله عامة) يعني العموم
الشمولي وهو تام الفائدة وأصل المنع في النكرة من عمومها البدلي وهو مبهم الفائدة حيث لم يتعلق بالابهام
غرض (قوله نحو ما رجل) أي ليس فرد من افراد الرجال في الدار لان النكرة في سياق النفي تعم وقوله أ اله الخ
الاستفهام للانكار فهو في معنى النفي والنكرة في سياق الاثبات الذي في معنى النفي تعم وقوله وهل رجل في الدار
فيه انما النكرة في سياق الاثبات فلا تعم ودخول الاستفهام الحقيقي عليها لا يخرجها عن ذلك وأجاب الشمني بان
النكرة لما كان مدلولها فردا مبهما صادقا بأي فرد ولم يخص الاستفهام بواحد منها جاء الشيوع (قوله وليس
كما قال) أي بل وقوع النكرة بعد الاستفهام مسوغ للابتداء كان الاستفهام بالهمزة أو بهل كانت الهمزة
معادلة بام أولا (قوله صاحب الحقيقة) الاولى حذف صاحب ورجع ابن الحاجب هذا للعموم (قوله عجب
لزيد) أي أتعجب من زيد وقوله وضبطوه أي النحاة أي ضبطوا نحو عجب بان يرادبها أي بالنكرة (قوله الدعاء)
أي فالاول بمعنى ادعو لهم والثاني ادعو عليهم واحترز بذلك عن كونه مرادا به عجب الاخبار وكذا ليس المراد
الاخبار بان السلام على آل يس وأن الويل للمطففين (قوله ونحو قائم الخ) يعني أن كون النكرة في معنى
الفعل شامل لنحو قائم الزيدان عندمن جوز هذه الصورة وهو الاخفش والكوفيون ولا يخفى أن في هذه
الصورة عندهم مسوغين أحدهما العمل والآخر معنى الفعل واذا قيل ما قائم الولدان كان فيه ثلاث مسوغات
الاثنان المذكوران والنافي فقوله مسوغان الاولى ثلاثة (قوله عندمن جوز ها) اى جوز هذه المسئلة وهو
الابتداء بالنكرة بدون اعتماد (قوله كما في قوله تعالى الخ) أي كما ان في قوله تعالى ولدينا كتاب حفيظ مسوغين
الوصف وكون الخبر ظرفا مختصا (قوله فليس لانه الخ) اى لان فيه مسوغا وهو العمل لتأتي معنى الفعل بل المنع
لشيء آخر (قوله اما الفوات شرط العمل الخ) اى لانه لم يعتمد فمنعه من حيث فقد شرط العمل واذا فقد الشرط
فقد المشروط (قوله وهو الاعتماد) اى على نفي أو شبهه وهو الاستفهام أو على موصوف أو يكون مسندا

لا بين الظرفين قلنا الاستقرار الاول خبر وهو معمول للمبتدا نفسه عند سيبويه ١١٧ واختاره ابن مالك فرجع الامر الى العطف على
معمولي عاملين (والرابع) أن يكون خبرها ظرفا أو مجرورا قال ابن مالك أو جملة نحو ولدينا مزيد ولكن أجل كتاب
وقصدك غلامه رجل وشرط الخبر فيهن الاختصاص فلو قيل في دار رجل لم يجز لان الوقت لا يخلو عن
أن يكون فيه رجل ما في دار ما فلا فائدة في الاخبار بذلك فالواو والتقديم فلا يجوز رجل
في الدار وأقول انما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة واشتراطه هنا لتوهم أن له
مدخلا في التخصيص وقد ذكروا المسئلة فيما يجب فيه تقديم الخبر وذا لم توضعها (والخامس) أن تكون عامة
اما بذاتها كاسماء الشرط واسماء الاستفهام أو بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار وأ اله مع الله
وفي شرح منظومة ابن الحاجب له ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو أ رجل في الدار
أم امرأة كما مثل به في الكافية وليس كما قال (والسادس) أن تكون مرادا بها صاحب
الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة (السابع) أن
تكون في معنى الفعل وهذا شامل لنحو عجب لزيد وضبطوه بان يرادبها التعجب ونحو
سلام على آل يس وويل للمطففين وضبطوه بان يرادبها الدعاء ونحو قائم الزيدان عندمن جوز ها وعلى هذا ففي نحو ما قائم الزيدان مسوغان كما في قوله تعالى وعندنا كتاب
حفيظ مسوغان واما منع الجمهور لنحو قائم الزيدان فليس لانه لا مسوغ فيه للابتداء بل اما لفوات شرط العمل وهو الاعتماد

اولفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفي والاستفهام وهذا أظهر لوجهين أحدهما أنه لا يكفي مطلق الاعتماد فلا يجوز في نحو
زيد قائم أبوه كون قائم مبتدأ وان وجد الاعتماد على المخبر عنه والثاني ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو للعمل
في المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين أحدهما أنه ١١٨ يصح زيد قائم أبوه أمس والثاني أنهم لم يشترطوا الصحة نحو أقائم الزيدان كون الوصف

الخ (قوله أو لفوات شرط الخ) أي لا يكون الفاعل سادا مسد الخبر الا اذا تقدم الوصف نفي أو استفهام وهنا
في قوله قائم الزيدان لم يوجد ذلك (قوله انه لا يكفي) اي في جعل الوصف مبتدا مطلق الاعتماد اذ قد يوجد الاعتماد
ولا يصح الابتداء وظاهر التعليل الاول انه متى وجد الاعتماد صح الابتداء (قوله كون قائم مبتدا) اي بل
يتعين جعل قائم خبرا عن زيد وابوه فاعل الوصف (قوله وان وجد الاعتماد) اي والحال انه قد وجد الاعتماد
على المخبر عنه لان المسند معتمد على المسند اليه (قوله انما هو للعمل) اي ان اشتراط الامرين معا للعمل في
المنصوب لا للعمل الرفع لانه يكفي في عمل الرفع الاعتماد خاصة واستدل على ان عمل الرفع يكفي فيه الاعتماد خاصة
بدليلين (قوله لا لمطلق العمل) أي لانه يكفي في عمل الرفع الاعتماد فقط أي وظاهر التعليل الاول ان الاعتماد
مع كون الوصف الخ شرط في مطلق العمل هذا كلامه وفيه نظر بل التعليل الاول يفيد ان الاعتماد شرط في الرفع
ولا شك ان الامر كذلك فقوله في التعليل الاول انما لفوت شرط العمل أي عمل الرفع وهذا لا ينافي ان العمل في
المنصوب لا بد فيه من الاعتماد مع كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله أبوه مرفوع بقائم
لوجود الاعتماد وهو تقديم المبتدا وهو زيد (قوله انهم لم يشترطوا الصحة الخ) أي بل مجرد الاعتماد كاف في الرفع
(قوله ذلك) أي السجود في الاول والكلام في الثاني (قوله فهي الاخبار به عنها فائدة) أي لكونه ليس معلوما (قوله
بخلاف نحو رجل مات) أي فان وقوع الموت وقيامه بافراد هذا الجنس معتاد فلا فائدة في الاخبار به (قوله اذ
لا توجب العادة أن لا يخلو) اي لا توجب عدم الخلو الذي هو الوجود بل تجوزه ففي الاخبار فائدة وقوله أن لا يخلو
الحال من أن يفاجئك الخ أي بل يجوز ان تخرج ولا يفاجئك رجل ولا أسد فالاخبار حينئذ له فائدة (قوله
ماذكرناه في المسئلة قبلها) وهو قوله اذ لا توجب العادة الخ فيه قال هنا اذ لا توجب العادة ان لا يخلوا الحال من اضاءة
نجم في السرى أي بل قد يخلو السرى من اضاءة نجم فصح الاخبار حينئذ (قوله بطرقها) أي الغنم وقوله في الدهر
أي في العمر مرة واحدة وقوله وكل يوم اي فهي تخاف مني أكثر من خوفها منه لانها كل يوم ترانى ومعى مدية
(قوله وكل يوم) بالنصب على الظرفية لاضافته للظرف (قوله مدية) مبتدأ والمسوغ للابتداء بالنكرة وقوعها
أول جملة حالية (قوله وبهذا) اى البيت وقوله ليس بلازم أي بل اللازم وقوعها في أول جملة حالية وان لم تقترن
بواو الحال (قوله في اول جملة حالية) اى سواء تقدمتها واو الحال اولا (قوله ولا يحسن ان يكون بدلا) اى بدل
اشتمال لانه المتوهم وعدم الحسن لان شرطه ان تتشوف النفس اليه وتفهمه أولا من المبدل منه فهما اجماليا
وهنا ليس كذلك لانك لو قلت الغنم كل يوم ترانى لم تتشوف النفس لذكر المدية (قوله بدلا من الياء) أي لانه
لا يحسن ابدال الظاهر من ضمير الحاضر الا بشرط أن يكون بدل بعض كاعجبتني وجهك أو بدل اشتمال
كاعجبتني كلامك أو بدل كل مفيد للاحاطة نحو قوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا ويمتنع ان لم يفدها
خلافا للاخفش أجاز رأيتك زيدا وذكر أن الاولى ما علمته سابقا في علة عدم الحسن وقوله ولا يحسن أن يكون
بدلا الخ أي من الياء أي لانه لا يصح هنا الابدال الاشتمال وضابطه وهو انتظار النفس للبدل غير موجود (قوله
ولا دليل فيهما) كأنه رأى ان المثال هذا في حكم الاستدلال ولو قال وفيما مثل به نظر كان أولى لانه انما ذكرهما
مثالا لا دليلا (قوله ومما ذكر والخ) منه أيضا الوقوع بعد لولا كقوله * لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة *
والمقة الحب وكان المصنف يرى المسوغ وصفا مقدرا (قوله رجل) مبتدأ والمسوغ التفصيل بعد الاجمال

واكرمته الخ (قوله أو لفوات شرط الخ) أي لا يكون الفاعل سادا مسد الخبر الا اذا تقدم الوصف نفي أو استفهام وهنا
في قوله قائم الزيدان لم يوجد ذلك (قوله انه لا يكفي) اي في جعل الوصف مبتدا مطلق الاعتماد اذ قد يوجد الاعتماد
ولا يصح الابتداء وظاهر التعليل الاول انه متى وجد الاعتماد صح الابتداء (قوله كون قائم مبتدا) اي بل
يتعين جعل قائم خبرا عن زيد وابوه فاعل الوصف (قوله وان وجد الاعتماد) اي والحال انه قد وجد الاعتماد
على المخبر عنه لان المسند معتمد على المسند اليه (قوله انما هو للعمل) اي ان اشتراط الامرين معا للعمل في
المنصوب لا للعمل الرفع لانه يكفي في عمل الرفع الاعتماد خاصة واستدل على ان عمل الرفع يكفي فيه الاعتماد خاصة
بدليلين (قوله لا لمطلق العمل) أي لانه يكفي في عمل الرفع الاعتماد فقط أي وظاهر التعليل الاول ان الاعتماد
مع كون الوصف الخ شرط في مطلق العمل هذا كلامه وفيه نظر بل التعليل الاول يفيد ان الاعتماد شرط في الرفع
ولا شك ان الامر كذلك فقوله في التعليل الاول انما لفوت شرط العمل أي عمل الرفع وهذا لا ينافي ان العمل في
المنصوب لا بد فيه من الاعتماد مع كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله أبوه مرفوع بقائم
لوجود الاعتماد وهو تقديم المبتدا وهو زيد (قوله انهم لم يشترطوا الصحة الخ) أي بل مجرد الاعتماد كاف في الرفع
(قوله ذلك) أي السجود في الاول والكلام في الثاني (قوله فهي الاخبار به عنها فائدة) أي لكونه ليس معلوما (قوله
بخلاف نحو رجل مات) أي فان وقوع الموت وقيامه بافراد هذا الجنس معتاد فلا فائدة في الاخبار به (قوله اذ
لا توجب العادة أن لا يخلو) اي لا توجب عدم الخلو الذي هو الوجود بل تجوزه ففي الاخبار فائدة وقوله أن لا يخلو
الحال من أن يفاجئك الخ أي بل يجوز ان تخرج ولا يفاجئك رجل ولا أسد فالاخبار حينئذ له فائدة (قوله
ماذكرناه في المسئلة قبلها) وهو قوله اذ لا توجب العادة الخ فيه قال هنا اذ لا توجب العادة ان لا يخلوا الحال من اضاءة
نجم في السرى أي بل قد يخلو السرى من اضاءة نجم فصح الاخبار حينئذ (قوله بطرقها) أي الغنم وقوله في الدهر
أي في العمر مرة واحدة وقوله وكل يوم اي فهي تخاف مني أكثر من خوفها منه لانها كل يوم ترانى ومعى مدية
(قوله وكل يوم) بالنصب على الظرفية لاضافته للظرف (قوله مدية) مبتدأ والمسوغ للابتداء بالنكرة وقوعها
أول جملة حالية (قوله وبهذا) اى البيت وقوله ليس بلازم أي بل اللازم وقوعها في أول جملة حالية وان لم تقترن
بواو الحال (قوله في اول جملة حالية) اى سواء تقدمتها واو الحال اولا (قوله ولا يحسن ان يكون بدلا) اى بدل
اشتمال لانه المتوهم وعدم الحسن لان شرطه ان تتشوف النفس اليه وتفهمه أولا من المبدل منه فهما اجماليا
وهنا ليس كذلك لانك لو قلت الغنم كل يوم ترانى لم تتشوف النفس لذكر المدية (قوله بدلا من الياء) أي لانه
لا يحسن ابدال الظاهر من ضمير الحاضر الا بشرط أن يكون بدل بعض كاعجبتني وجهك أو بدل اشتمال
كاعجبتني كلامك أو بدل كل مفيد للاحاطة نحو قوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا ويمتنع ان لم يفدها
خلافا للاخفش أجاز رأيتك زيدا وذكر أن الاولى ما علمته سابقا في علة عدم الحسن وقوله ولا يحسن أن يكون
بدلا الخ أي من الياء أي لانه لا يصح هنا الابدال الاشتمال وضابطه وهو انتظار النفس للبدل غير موجود (قوله
ولا دليل فيهما) كأنه رأى ان المثال هذا في حكم الاستدلال ولو قال وفيما مثل به نظر كان أولى لانه انما ذكرهما
مثالا لا دليلا (قوله ومما ذكر والخ) منه أيضا الوقوع بعد لولا كقوله * لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة *
والمقة الحب وكان المصنف يرى المسوغ وصفا مقدرا (قوله رجل) مبتدأ والمسوغ التفصيل بعد الاجمال

ورجل اهنته وقوله فأقبلت زحفا على الركبتين * فثوب نسيت وثوب اجر وقولهم شهر ترى وشهر مرعى او بعد فاء الجزاء نحو
* ان مضى عير فعير في الرباط * وفيهن نظرا اما الاولى فلان الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجيء انما وأما الثانية فلاحتمال رجل الاول للبدلية
والثاني عطف عليه كقوله وكنت كذي رجلين رجل صحيحة * ورجل رمى فيها الزمان فشلت ١١٩ ويسمى بدل التفصيل ولاحتمال شهر

وأكرمته خبر (قوله فثوب) مبتدأ ونسيت خبر والمسوغ التفصيل بعد الاجمال لان الاصل على الركبتين
في ثوبين فثوب الخ (قوله ترى) بالتاء المثلثة وهو بلا تنوين لمناسبة ما بعده وكذلك مرعى بلا تنوين (قوله
شهر ترى) أي الاشهر شهر ترى فالاشهر مبتدأ أول وشهر مبتدأ ثان وترى خبر وسوغ الابتداء بشهر التفصيل
بعد الاجمال اه تقرير دردير (قوله فعير) بالفتح أي حمار وعلى هذا يناسبه نسخة الرباط وعلى نسخة
الرهط يناسبه ضبط عير بالكسر أي جمل (قوله أما الاولى فلان الابتداء الخ) فيه ان هذا انما هو قدح في
المثال لا في القاعدة وهو لا يضر فيها ولك ان تمثلها بقولك انما قائم رجل فاعتراض المصنف على هذا غير ظاهر
بخلاف ما بعده (قوله والثاني عطف عليه) أي بحسب الظاهر من اللفظ والا ففي نفس الامر مجموع الامرين
هو البدل وهذا مثل الرمان حلو حامض فقد جعلوا هذا من تعدد الخبر نظر اللظاهر وأما في المعنى ونفس الامر
فالخبر مجموع الامرين (قوله فشلت) هذا من الالفاظ التي سميت مبنية للمفعول مثل حب (قوله الخبرية)
أي وليس مبتدأ كما هو أصل الدعوى (قوله ند) أي مبلول بالماء (قوله للوصفية) أي ولا تجعل خبرا كما
هو قول المدعي (قوله أي فيها) في نسخة فمن أثوابي ثوب (قوله لعوب) أي امرأة لعوب أي كثيرة اللعب
(قوله وانما جر الآخر) أي وانما جر الثوب الآخر وقوله ليعفى الاثر أي ليخفى الاثر على القافة الذين
يعرفون أقدام من مشى (قوله ولهذا) أي ولاجل اخفائه الاثر على القافة زحف على ركبتيه ولم يمش
مبالغة في اخفاء الاثر (قوله ممنوع من الصرف) أي فلا تصرفه وتقول ابن حبيب وما قاله المصنف قول
الاكثر وقال الاقل انه مصروف لانه اسم أبيه (قوله لانه اسم أمه) أي وانما نسب اليها لان أباه لا عنها وكان
عالما بالنسب واللغة توفي رحمه الله لسبع بقين من ذي الحجة سنة خمس وأربعين ومائتين وقيل ان حبيب اسم
أبيه فيصرف (قوله ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدا) الذي هو المطر أي أشهر المطر شهر ترى أي ذو ثراء
أي أشهر الارض الممطورة شهر ذو ثراء

(أقسام العطف)

(قوله امكان توجه العامل) هذا يقتضي أن مولود في لا تضار والدة بولدها ولا مولود له ليس عطفا على والدة
وقد سبق أن ابن مالك قدر في مثل هذا عاملا لوجهه عطف جمل وغيره يقول يغتفر في التابع (قوله لا تعمل)
الا أنسب لادخل وقوله في المعارف أي اذ لا تزاد الا في النكرات وقوله وقد يمتنع أي لمانع في كل من الامرين
(قوله وعلى المحل) أي محل قائم ومحله رفع على الخبرية لانه خبر في الاصل (قوله نحو ما زيد قائما) ما حجازية
وزيد اسمها وقائما خبرها (قوله لان في العطف على اللفظ اعمال ما) أي لان بل ولكن بصيران ما بعد
النفي موجبا وما بعد الموجب منفيا وقوله في الموجب أي مع ان من شروطها ان يكون معمولها منفيا (قوله
اعتبار الابتداء) أي الذي هو الحرز وقوله مع حرز واله الخ أي وسيأتي ان من جملة شروط العطف على المحل
وجود الحرز أي الطالب للرفع كالابتداء (قوله على اضمار مبتدا) أي لا عطفا على المحل (قوله العطف
على المحل) أي وهو المسمى بالموضع (قوله ليس زيد بقائم) قد استوفى في هذا المثال الشروط الثلاثة
المذكورة للعطف على المحل أعني امكان ظهور المحل في الفصيح لانه يمكن حذف الباء والمجرور فيه موجود وهو
ليس لان خبر ليس منصوب والموضع هنا بحق الاصالة لان قائما حقه النصب لان خبر ليس حقه النصب (قوله

ما جاء في من امرأة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزائدة لا تعمل في المعارف وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد
قائما لكن أو بل قاعد لان في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع حرز واله بدخول الناسخ والصواب
الرفع على اضمار مبتدا (والثاني) العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد بالنصب وله عند المحققين ثلاثة شروط أحدها

الاول الخبرية والتقدير اشهر الارض الممطورة شهر ذو ثرى أي ذو تراب ندو شهر ترى فيه الزرع وشهر ذو مرعى ولاحتمال نسيت واجر للوصفية والخبر محذوف اى فمنها ثوب نسيته ومنها ثوب اجره ويحتمل انهما خبران ونعم صفتان مقدرتان أي فثوب لي نسيته وثوب لي اجره وانما نسى ثوبه لشغل قلبه بها كما قال

لعوب تناسيني اذا قمت سربالي

وانما جر الآخر ليعفى الاثر على القافة ولهذا زحف على ركبتيه وأما الثالثة فلان المعنى فمير آخرهم حذفت الصفة ورأيت في كلام محمد ابن حبيب وحبيب ممنوع من الصرف لانه اسم أمه قال يونس قال رؤبة المطر شهر ترى الخ وهذا دليل على أنه خبر ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدا لتصحيح الاخبار عنه بالزمان *(أقسام العطف)* وهي ثلاثة احدها العطف على اللفظ وهو الاصل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد بالخفض وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف فلا يجوز في نحو

قبل مجيء الخبر لانهما اتفقا على ذلك وان كان الفراء زاد شرطا وماذكر فيه حجة للفراء فى اشتراط الشرط لان الذى سمع فى القرآن والامثلة فيه خفاء اعراب الاسم مثل انك وزيد ومثل الآية فان الاسم مبنى (قوله وأجيب) أى من طرف البصريين (قوله أى مأجورون الخ) أما آمنون فلدلالة لاخوف عليهم وأما فرحون فلدلالة ولاهم يحزنون وأما مأجورون فالاولى حذفه لان هذه الآية التى فيها الصابئون فى المائدة وليس فيها فلهم أجرهم (قوله والصابئون مبتدأ) الاولى ان المبتدأ والذين هادوا ليكون مخصصا بقوله من آمن الخ فالذين هادوا ليسوا بمثابة الذين آمنوا فى الفرح لجميعهم (قوله ومابعده الخبر) أى قوله من آمن منهم بالله الخ (قوله ويشهد له) أى من حيث ان خبران محذوف وذكر بعده المبتدأ وخبره وحذف خبران لدلالة خبر المبتدا عليه (قوله فانى) أى دنف وأنتما مبتدأ خبره دنفان وقوله وان لم تبوحا الجملة حال (قوله وانما الكثير) أى فى كلامهم (قوله ان الخبر المذكور) أى وهو من آمن أوقوله فلاخوف (قوله وخبر الصابئون) الاولى وخبر الذين هادوا وما عطف عليه محذوف (قوله أى كذلك) أى والمعنى حينئذ ان الذين آمنوا من آمن منهم أى من استمر منهم على الايمان أوكان ايمانه على هذا الوجه لاخوف عليهم الخ والذين هادوا وما عطف عليه كذلك أى من آمن منهم الخ لكن بمعنى حصل الايمان (قوله ويشهد له) أى من حيث ان الخبر للاول والمبتدأ خبره محذوف (قوله فمن يك أمسى الخ) قبله

دعاك الهوى والشوق لما ترنمت * هتوف الضحى بين الغصون طروب

تجاوبها ورق الحمام لصوتها * فكل لكل مسعد ومجيب

(قوله فانى وقيار) هو غلام الشاعر أوفرسه وهو ضابى بالعجمة وكسر الموحدة ابن الحرث اليربوعى بضم الموحدة والجيم فان قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء لايربط الا بالضمير ولاضمير فى قوله * فانى وقيار بها لغريب * قلت المعنى فمن يك بالمدينة مقيما فلست على صفته فانى وقيار الخ (قوله حتى يقدم) أى حتى يتقدم ذلك الخبر له المبتدا (قوله تقديم الجملة المعطوفة الخ) هذا بناء على تقدير خبر المبتدا وهو قيار قبل خبران وهو لغريب والافصلت كل جملة بجزء الاخرى (قوله بأمرين) أى ويصح ان يجرى فى الآية فيصح أن تجعل الصابئون عطفا على تابع محذوف أى والذين هادوا هم والصابئون ويصح أن يكون الصابئون معطفا على الذين على توهم ان لم توجد وأما الجوابان المذكوران فى الآية فسيأتيان فى المثال (قوله على توهم الخ) أى والعطف على التوهم لايشترط فيه وجود المحرز (قوله تابع لمبتدا محذوف) أى انه معطوف على مبتدا محذوف (قوله انهم أجمعون) حاصله ان أجمعون لايصح أن يكون توكيد الاسم ان لانه منصوب اذا راعيت اللفظ ولاعلى المحل لانه لابد من وجود المحرز والمحرز قد زال والجواب انه توكيد لمبتدا محذوف أى انهم هم أجمعون أوانه توكيد له على التوهم أى توهم ان ان لم تذكر اه تقرير دردير (قوله بالرفع) أى اذا لاحظت ان اضافة ضرب لزيد من اضافة المصدر لفاعله وقوله أوعمرا أى ان لاحظته من اضافة المصدر لمفعوله (قوله لان الاسم) أى سواء كان وصفا كالولا وقوله لايعمل أى لانصبا ولارفعا وقوله فى اللفظ أى لفظ المعطوف عليه حتى يكون بال أومنونا الخ فالاول نحو جاءنى الضارب زيدا أوالمجيبنى الضرب عمرا وزيدا وقوله أومنونا نحو هذا ضارب عمرا والمجيبنى ضرب زيدا وقوله اومضافا اى لان المضاف اليه يقوم مقام التنوين نحو أعجبنى ضرب زيد عمرا وجاءنى ضارب القوم زيدا وقوله لايعمل فى اللفظ أى والغرض انه للحال والاستقبال (قوله لايعمل فى اللفظ) يعنى لفظ المعطوف عليه لان وجود المحرز بالنسبة له (قوله حتى يكون بال) أى ويعمل مطلقا (قوله حتى يكون الخ) أى وقولك ضارب زيد بالاضافة لم يتحقق عمله النصب لانه لم يأت اسم آخر منصوب بعد المضاف اليه فطلبه العامل للنصب ليس موجودا ومفاد ذلك ان قولك هذا ضارب زيد بالاضافة من اضافة اسم الفاعل لمفعوله لايقال لزيد انه فى محل نصب وكذا اذا قلنا ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون الآية وقولهم انك وزيد ذاهبان واجيب عن الآية بأمرين احدهما ان خبر ان محذوف اى مأجورون وآمنون او فرحون والصابئون مبتدا وما بعده الخبر ويشهد له قوله خليلى هل طب فانى وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان

ويضعفه انه حذف من الاول لدلالة الثانى عليه وانما الكثير العكس والثانى ان الخبر المذكور لان وخبر الصابئون محذوف اى كذلك ويشهد له قوله

فمن يك امسى بالمدينة رحله * فانى وقيار بها لغريب

اذ لاتدخل اللام فى خبر المبتدا حتى يقدم نحو لقائم زيد

على بعض الجملة المعطوف عليها وعن المثال بامرين احدهما انه عطف على توهم عدم ذكر ان والثانى انه تابع لمبتدا محذوف اى انك انت وزيد ذاهبان وعليهما خرج قولهم انهم اجمعون ذاهبون (المسئلة الثالثة) هذا ضارب زيد وعمرا بالنصب (المسئلة الرابعة) اعجبنى ضرب زيد وعمرو بالرفع او وعمرا بالنصب منعهما الخفاش لان الاسم المشبه للفعل لايعمل فى اللفظ حتى يكون بال

امكان ظهوره فى الفصيح الاترى انه يجوز فى ليس زيد بقائم وماجاءنى من امرأة أن تسقط الباء فتنصب ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جنى لانه لايجوز مررت ١٢٠ زيدا واما قوله * تمرون الديار ولم تعوجوا * فضرورة ولاتختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل فى اللفظ زائدا كما مثلنا بدليل قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا

ودون معد فلتزعك العواذل

واجاز الفارسى فى قوله تعالى واتبعوا فى هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة ان يكون يوم القيامة عطفا على محل هذه (والثانى) ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفى الشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لاتصافه بالفعل واجازه البغداديون تمسكا بقوله منضج صفيف شواه اوقدير مجدل * وقد مر جوابه (والثالث) وجود المحرز أى الطالب لذلك المحل وابتنى على هذا امتناع مسائل * احداها ان زيدا وعمرو قائمان وذلك لان الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان * والثانية ان زيدا قائم وعمرو اذا قدرت عمرا معطوفا على المحل لامبتدأ وأجاز هذه بعض البصريين لانهم لم يشترطوا المحرز وانما منعوا الاولى لمانع آخر وهو توارد عاملين ان والابتداء على معمول واحد وهو الخبر واجازهما الكوفيون لانهم لايشترطون المحرز ولان ان لم تعمل عندهم فى الخبر شيأ بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها ولكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجىء الخبر خفاء اعراب الاسم لئلا يتنافر اللفظ ولم يشترطه الكسائى كما انه ليس بشرط بالاتفاق فى سائر مواضع العطف على اللفظ وجهتها قوله تعالى

امكان (قوله امكان الخ) اعترضه الدمامينى بجواز رب رجل صالح لقيت وامر أشنع أنه لايجوز رب رجلا صالحا لقيت ومنع بعضهم الجواز (قوله لانه لايجوز) أى فى الفصيح لما فيه من تعدية القاصر بنفسه (قوله وأما قوله تمرون الديار) أى فان فيه تعدية مر بنفسه وتمام البيت * كلامكموعلى اذاحرام * (قوله كما مثلنا) راجع لقوله زائد لانه مثل بالباء الزائدة ومن الزائدة (قوله من دون عدنان) أى بمن هو أنزل منه من أولاده أى ان لم تجد والدا من ذرية معد ولا من ذرية عدنان الخ (قوله ودون معد) عطف على محل دون الاول ويظهر النصب لان وجد كما يتعدى للمفعول الثانى بنفسه يتعدى له بمن تقول وجدت العلم نافعا و وجدت الخير من العلم (قوله فلتزعك) أى تمنعك العواذل من الفخر لان الفخر قاصر على عدنان وقوله فلتزعك وجد بخط المؤلف بفتح الزاء مضبوطا لانه يقال زعته أو زعه وزعا أى كففته (قوله واجاز الفارسى) هذا دليل لما قبله لان فى من قوله فى هذه ليست زائدة (قوله وأتبعوا فى هذه الدنيا لعنة) أى ولو كانت الدنيا ظرف مكان اذلا مانع من عطف الزمان عليه لاشتراكهما فى الظرفية كما حققه ابن المنير ردا على الكشاف (قوله عطفا على محل هذه) أى لان قوله فى هذه جار ومجرور ومتعلق باتبعوا فهو عامل فى محله النصب (قوله بحق الاصالة) أى ان يكون الموضع هو الاصل لان الاصل فى خبر ليس النصب وفى الفاعل الرفع (قوله فلا يجوز) أى لايجوز عطف الاخ على محل زيد لان محله خفض بالاضافة وهو خلاف الاصل ومفاد كلامه ان زيدا فى محل خفض حالة نصبه وليس كذلك والجواب أن مراده ان زيدا ثبت له الخفض فى تركيب آخر فلا يجوز العطف مراعاة له لانه ليس أصليا (قوله أوتقدير مجدل) أى فتقدير عطف على محل صفيف المنصوب (قوله وقدمر جوابه) وهو ان قدير عطف على صفيف وجر للجوار بناء على جواز مع العاطف أولانهو هم أوانه معمول لمحذوف أى اوطابخ قدير وطابخ عطف على منضج اه تقرير دردير (قوله ووجود المحرز) أى كما فى ليس زيد بقائم ولاقاعدا (قوله على هذا) أى على اشتراط هذا (قوله احداها ان زيدا الخ) أى وضابطها العطف للمرفوع على منصوب ان قبل ان تستكمل وهذا بخلاف ما قاله ابن مالك من الجواز لانه لايشترط عنده فى العطف على المحل ذلك الشرط قال فى الخلاصة

وجائز رفعك معطوفا على * منصوب ان قبل ان تستكملا

وأما الثانية فالعطف للمرفوع بعد الاستكمال (قوله على المحل) أى محل زيد وقوله لامبتدا أى ويكون من عطف الجمل (قوله وهو توارد الخ) أى بخلاف المسئلة الثانية فان العامل فى عمرو الابتداء الذى كان والعامل فى خبر عمرو المحذوف الابتداء الذى عمل فى نفس عمرو فلم يرد على قائم المقدر الاعامل واحد وهو الابتداء الذى كان (قوله وهو الخبر) أى لان قائمان خبر عن زيد وعن عمرو العامل فيه نظرا لزيد ان والعامل فيه نظرا العمر والابتداء المؤثر فى عمرو هذا كله بناء على ان المبتدأ والخبر العامل فيهما الابتداء لاعلى المشهور وهو ان الرافع للمبتدا الابتداء وللخبر المبتدا وأما عليه فالعاملان ان وعمرو وهو المبتدأ ويمكن أن يعتنى المصنف عليه فقوله والابتداء أى وذوالابتداء (قوله لانهم لايشترطون المحرز) تصحيح للمسئلتين وقوله ولان ان لم تعمل الخ أى فصحت المسئلة الاولى (قوله الفراء) هو كوفى (قوله لصحة الرفع) أى لصحة عطف المرفوع على محل اسم ان قبل الاستكمال (قوله لخفاء اعراب الاسم) أى بان كان مبنيا نحو ان هذا وعمرو ذاهبان أو يكون منصوبا بحركة مقدرة نحو ان موسى وعمرو قائمان (قوله لئلا يتنافر اللفظ) أى لو لم يكن خفيا اعرابه (قوله وجهتهما) أى الفراء والكسائى فى عطف المرفوع على المنصوب قبل

أومنونا أومضافا وأجازهما قوم تمسكا بظاهر قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا وقول الشاعر * فلم تخل من تمهيد مجد وسوددا * وأجيب بان ذلك على اضمار عامل يدل عليه المذكور أى وجعل الشمس ومهد سوددا أو يكون سوددا مفعولا معه ويشهد للتقدير فى الآية ان الوصف فيها بمعنى الماضى والماضى ١٢٢ المجرد من أل لا يعمل النصب ويوضح لك مضيه قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه الآية وجوز الزمخشرى كون الشمس معطوفا على محل الليل وزعم مع ذلك ان الجعل مراد منه فعل مستمر فى الازمنة لا فى الزمن الماضى بخصوصيته مع نصه فى مالك يوم الدين على انه اذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلته اذا حمل على الماضى فى أن اضافته محضة وأما قوله قد كنت داينتهم احسانا مخافة الافلاس والليانا فيجوز أن يكون الليان مفعولا معه وأن يكون معطوفا على مخافة على حذف مضاف أى ومخافة الليان ولولم يقدر المضاف لم يصح لان الليان فعل لغير المتكلم اذا المراد انه داينهم احسانا مخافة افلاسهم وليانهم ولابد فى المفعول له من موافقته لعامله فى الفاعل ومن الغريب قول أبى حيان ان من شرط العطف على الموضع ان يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع بفعل صورة المسئلة شرطها ثم انه أسقط الشرط الاول الذى ذكرناه ولابد منه (والثالث) العطف على التوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباء فى الخبر وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هنالك ولهذا حسن قول زهير بدا لى انى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيأ اذا كان جائيا وقول الآخر ما الحازم الشهم مقدما ولا بطل * ان لم يكن للهوى بالحق غلابا ولم يحسن قول الآخر وما كنت ذا نيرب فيهم ولا ممش فيهم مثل لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبر ليس وما والنيرب النميمة والمثل الكثير النميمة والممش المفسد ذات البين وكما وقع هذا العطف فى المجرور

ضرب زيد من اضافة المصدر لفاعله لا يقال له انه فى محل رفع وكذا اذا أضيف للمفعول فهو ليس فى محل نصب وهذا خلاف المشهور وحرر وانما قلنا المحرز ليس موجودا لان المسئلتين متفرعتان على عدم وجود المحرز وان قلنا ان المحرز موجود والمنع لعدم الاضافة وأل والتنوين وان وجد المحرز خرجنا عن الموضوع وصار تفرع المسئلتين لا يسلم فتأمل ذلك وانصف اه تقرير شيخنا دردير (قوله أو مضافا) اى الى غير ذلك المعمول الذى يعمل فيه النصب اذا اضافته له فاضية بأن عمل الفعل فى محله (قوله فلم تخل الخ) صدره وبت ثناء مستطابا مجددا * وهذا شاهد للمسئلة الثانية وأما الآية فشاهد للمسئلة الاولى (قوله والماضى المجرد من أل لا يعمل الخ) ظاهره انه ان كان مستقبلا يعمل مع تجرده من أل لوجود المحرز فيخالف ما قدمه اه تقرير دردير (قوله مع نصه فى مالك يوم الدين على انه الخ) أى ففى كلامه تناقض وحاصل الجواب ان المحمول على الزمن المستمر أى المراد منه ذلك اما ان يلاحظ من حيثية المعنى فالاضافة محضة فلا يعمل ومن حيث الاستقبال والحال فالاضافة لفظية فيعمل فمالك وان حمل على الاستمرار الا انه ملاحظ فيه المضى وجاعل الليل ملاحظ فيه الاستقبال والمضى فان قلت ما الحامل على ان مالك ملاحظ فيه المضى دون الاستقبال قلت لاجل ان يكون مالك اضافته محضة تفيد التعريف فيصح جعله صفة لله على ان المقصود انه صفة لابدل لانه خلاف الاصل لانه قد سبق صفتان والاصل جعل الكلام على وتيرة واحدة وانما لوحظ الاستقبال فى جاعل للعطف عليه بالنصب ولان الجعل متجدد شيأ فشيأ وانما أريد به جميع الازمنة ابتداء لانه كذلك فى الواقع اه تقرير دردير (قوله فى ان اضافته محضة) اى فيكون المضاف اليه غير معمول فيناقض جعل الليل فى محل نصب المقتضى ان الاضافة غير محضة وانها لفظية (قوله وأما قوله) هذا جواب عما يرد على قوله سابقا منعهما الحذاق (قوله قد كنت داينتهم) أى بالقينة أى بعتها بالدين مخافة افلاس غيره ومطله (قوله والليانا) أى المطل (قوله ولولم يقدر المضاف لم يصح) أى عطفه على مخافة (قوله ان يكون للمعطوف عليه لفظ) احترازا من الضمير المستتر فلا يقال للعطف عليه انه عطف على المحل على هذا بل هو عطف على ما يقتضيه العامل صريحا اذ ليس له محلان فتأمل (قوله وموضع) هذا هو الموضوع وجعله شرطا (قوله فجعل صورة المسئلة) أى موضوعها وهو العطف على الموضع (قوله أسقط الشرط الاول) أى وهو ظهور الموضع فى الفصيح (قوله العطف على التوهم) اى بسبب التوهم وكذا تقول فى قولهم على المعنى أى العطف بسبب ملاحظة المعنى (قوله العطف على التوهم) أى توهم ان العامل الموجود معدوم أو توهم ان المعدوم موجود فالاول كما فى انك وزيدا ذاهبان فزيد عطف على الكاف على توهم عدم ان والثانى نحو ليس زيد قائما ولا قاعد على توهم دخول الباء على قائما وهذا هو المسمى بالعطف على المعنى والاولى فى القرآن ان يقال العبارة الثانية (قوله المتوهم) أى على المعطوف عليه وقوله كثرة دخوله أى ذلك المتوهم وقوله دخوله هنالك أى فى المعطوف عليه (قوله ولا سابق) عطف على توهم ان الباء داخلة على مدرك وكذا تقول فى ولا بطل (قوله ولا سابق الخ) لكثرة دخول الباء الزائدة فى خبر ليس المعطوف عليه (قوله الشهم) أى ذو الشهامة أى القوة وقوله ولا بطل الخ لكثرة زيادة الباء فى خبرما (قوله ولا ممش) الشاهد فى قوله ولا ممش فانه عطف على ذا نيرب على توهم دخول الباء على المعطوف عليه (قوله ذات البين) أى الحالة صاحبة البين أى التى تكون بين الناس كالصحبة (قوله وكما وقع هذا العطف) أى

وقع فى أخيه المجزوم ووقع أيضا فى المرفوع اسما وفى المنصوب اسما وفعلا وفى المركبات ١٢٣ فأما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه فى قراءة

العطف على التوهم (قوله وقع فى أخيه) انما جعله أخاه لانه نظيره فى كونه مختصا بقبيل فالجر مختص بالاسم والجزم مختص بالفعل (قوله ومعنى ان أخرتنى أصدق الخ) اى فان كان عطف على أصدق على توهم دخول ان فهو عطف عليه باعتبار المعنى لان أصدق فى المعنى جواب للشرط (قوله واحد) أراد اتحادهما عرفا وانما كانا واحدا وان كان الشرط لا يدل على الطلب وضعا بخلاف التحضيض لان الشرط دال هنا عليه بقرينة وهى انه لما كان التصدق أمرا محبوبا وتد علق على التأخير فليكن المراد الطلب فحينئذ استوى معنى التركيبين فى الدلالة على الطلب وان كان أحدهما وضعا والآخر بقرينة (قوله عطف على محل فاصدق) أى لانه فى محل جزم جوابا للشرط مقدرا أى ان تؤخرنى اليه أصدق (قوله الاخوين) أى حمزة والكسائى (قوله ويذرهم) عطف على محل قوله فلا هادى له والعطف فى الآيتين على جواب الشرط وان كان الشرط فى الآية الاولى مقدرا وفى الثانية محققا (قوله ويرده) أى يرد كون العطف هنا على المحل لا على التوهم وقد ذكر الدماميني هنا كلاما رد به كلام المصنف لكن آل الى العطف على المعنى فلا وجه للرد فانظره تعلمه اه تقرير دردير (قوله ويرده الخ) حاصل الرد انه اذا وجدت الفاء بعد الطلب فالفعل منصوب بان مضمرة واذا سقطت الفاء وقصد الجزاء فيجزم الفعل بشرط مقدر واذا كان الشرط حالة سقوط الفاء ملحوظا فليكن الشرط حالة وجود الفاء ملاحظا لكن على سبيل التوهم لا على سبيل التحقيق وانما لم يكن ملاحظا تحقيقا لان الفاء تقتضى انها من عطف المفردات كما أشار لذلك بقوله فليست الفاء الخ أى خلافا لهما حيث زعما ان الشرط مقدر تحقيقا اه تقرير دردير (قوله انهما) أى السيرافى والفارسى (قوله فى نحو الخ) أى وهو ما اذا سقطت الفاء بعد الطلب وقصد الجزاء (قوله باضمار الشرط) أى لسقوط الفاء أى وحينئذ فليكن الجزم بعد الفاء على تقدير شرط متوهم لا محقق فليست الخ فالفاء مفرعة على محذوف (قوله معطوف على مصدر متوهم) لهما ان لا يجعلا المصدر محذوفا بل هو خبر لمحذوف والجملة جواب شرط مضمر والفعل معطوف عليه والتقدير ان تؤخرنى فتصدق ثابت فاكن فالفاء رابطة للجواب (قوله فكيف تكون الفاء مع ذلك) أى مع ما بعدها وقوله وليس الخ حال (قوله القولان) أى قول الفارسى والسيرافى ان العطف على المحل وقول سيبويه والخليل ان العطف على التوهم (قوله لعلى) جواب الطلب أعنى قوله فأبلونى أى اعطونى فهو على تقدير الفاء أى فلعلى اصالحكم وقوله واستدرج بالجزم عطف على التوهم أى ان تبلونى استدرج أو عطف على محل الجملة أعنى لعلى اصالحكم فانها فى محل جزم على قول الفارسى جوابا للشرط مقدرا أى ان تبلونى لعلى أصالحكم (قوله نويا) بفتح الواو ولذا أشار المصنف بقوله أى نواى فقلبت الالف ياء وأدغمت الياء فى الياء والنواجهة السفر (قوله انه على التوهم) أى توهم ان الاداة داخلة على المعطوف عليه وهو زيد (قوله وانه مذهب سيبويه) أى والصواب انه مذهب سيبويه خلافا لمن قال ان هذا عطف على المحل لان غير زيد حل محل الازيد وانسب هذا السيبويه (قوله فاسنابا الجبال) صدوره * معاوى انا بشر فأسجح * والشاهد فى الحديد انه عطف على محل بالجبال لا على التوهم وقوله من انشاده أى من انشاد سيبويه لهذا البيت وهذا البيت من انشاد عقبة بن الحرث الاسدى يخاطب معاوية وبعده

أديروها بنى حرب عليكم * ولا ترموا بها الغرض البعيدا

(قوله ولو أراد ذلك) أى ولو أراد نفى العطف على الموضع أى المحل لم يقل سيبويه أنهم شبهوه لان هذه اللفظة تقتضى انه ليس من قبيله ولو كان من قبيله لاتى به شاهدا وقال على حد قولهم فلسنا الخ (قوله وقال به الفارسى) أى وقال بالعطف على التوهم فى الجزوم الفارسى (قوله على معنى من) أى على المعنى المستفاد من من الشرطية أى انه عطف على يتق مراعى فيه توهم ان من شرطية فقد توهم ان ما ليس موجودا وهو من

غير أبى عمر ولولا أخرتنى الى أجل قريب فاصدق واكن فان معنى لولا أخرتنى فأصدق ومعنى ان أخرتنى اصدق واحد وقال السيرافى والفارسى هو عطف على محل فأصدق كقول الجميع فى قراءة الاخوين من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم بالجزم ويرده انهما يسلمان ان الجزم فى نحو ائتنى أكرمك باضمار الشرط فليست الفاء هنا وما بعدها فى موضع جزم لان ما بعد الفاء منصوب بان مضمرة وان والفعل فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم فكيف تكون الفاء مع ذلك فى موضع الجزم وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر ويأتى القولان فى قول الهذلى فأبلونى بليتكم لعلى أصالحكم وأستدرج نويا أى نواى وكذلك اختلف فى نحو قام القوم غير زيد وعمرا بالنصب والصواب انه على التوهم وانه مذهب سيبويه لقوله لان غير زيد فى موضع الازيد ومعناه فشبهوه بقولهم فلسنا بالجبال ولا الحديدا وقد استنبط من ضعف فهمه من انشاده هذا البيت هنا انه يراه عطفا على المحل ولو أراد ذلك لم يقل انهم شبهوه به

* (رجع القول الى المجزوم) * وقال به الفارسى فى قراءة قنبل انه من يتق ويصبر فان الله بإثبات الياء فى يتق وجزم يصبر فزعم ان من موصولة فلهذا أثبتت ياء يتق وانها ضمنت معنى الشرط ولذلك دخلت الفاء فى الخبر وانما جزم يصبر على توهم معنى من

وقيل بل وصل يصبر بنية الوقف كقراءة نافع ومحياى ومماتى بسكون ياء محياى وصلا وقيل بل سكن لتوالى الحركات فى كلمتين كما فى يأمركم
ويشعركم وقيل من شرطية وهذه الياء اشباع ولام الفعل حذفت للجازم أوهذه الياء لام الفعل واكتفى بحذف الحركة المقدرة وأما
المرفوع فقال سيبويه واعلم ان ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم أجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذلك على ان معناه معنى الابتداء فيرى انه قال هم كما قال * لست مدرك مامضى البيت * انتهى ومراده بالغلط ماعبر عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه ويوضحه انشاده البيت وتوهم ابن مالك انه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بانا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم وامتنع ان نثبت شيأ نادر الامكان أن يقال فى كل نادر ان قائله غلط وأما المنصوب اسما فقال الزمخشرى فى قوله تعالى ومن وراء اسحق يعقوب فيمن فتح الباء كأنه قيل ووهبنا له اسحق ومن وراء اسحق يعقوب على طريقة قوله

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة
ولا ناعب الابين غرابها

انتهى وقيل هو على اضمار وهبنا أى ومن وراء اسحق وهبنا يعقوب بدليل فبشرنا لان البشارة من الله تعالى بالشئ فى معنى الهبة وقيل هو مجرور عطفا على باسحق أومنصوب عطفا على محله
ويرد الاول أنه لايجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كمررت بزيد واليوم عمرو وقال بعضهم فى قوله تعالى وحفظا من كل فهو
شيطان انه عطف على معنى انا زينا السماء الدنيا وهو انا خلقنا الكواكب فى السماء الدنيا زينة للسماء كما قال تعالى ولقد زينا السماء الدنيا
بمصابيح وجعلناها رجوما ويحتمل أن يكون مفعولا لاجله أومفعولا مطلقا وعليهما فالعامل محذوف أى وحفظناها من كل شيطان زيناها بالكواكب

الشرطية موجود (قوله بل وصل يصبر) أى وصلها بما بعدها حال كونها ملتبسة بنية الوقف المقتضى لسكونها (قوله وقيل بل سكن الخ) أى وهو الذى ينبغى تخريج القرآن عليه (قوله لتوالى الحركات) من باء يصبر الى همزان (قوله كما فى يأمركم ويشعركم) أى بسكون الراء فيهما تخفيفا لثقل توالى ثلاث حركات (قوله بحذف الحركة) وهو الرفع المقدر الذى كان على الياء فلما دخل الجازم حذفه وحينئذ فيتقى مجزوم بسكون مقدر على آخره فالرفع والجزم كل منهما فيه حاصل بالاعتبار على هذا القول (قوله وأما المرفوع) أى وأما وقوع عطف التوهم فى المرفوع (قوله وانك وزيد الخ) هذا محل الشاهد فقد عطف على توهم ان الضمير المعطوف عليه مبتدأ وأما ماقبله فلا شاهد فيه اذ لاعطف أصلا وان كان فيه تأكيد على توهم ان الضمير المؤكد مبتدا وان ان غير موجودة (قوله وذلك) أى وذلك الغلط مبنى على ان معناه الخ (قوله فيرى) أى المتكلم انه قال هم فلذا أكد بأجمعون (قوله انتهى) أى كلام سيبويه (قوله ماعبر عنه غيره بالتوهم) أى لا الخطأ وقوله وذلك ظاهر من كلامه أى حيث ذكر توجيهه (قوله ويوضحه) أى يوضح كون مراده بالغلط التوهم انشاده البيت أى الذى فيه العطف على التوهم (قوله متى جوزنا ذلك) أى الخطأ وقوله عليهم اى على العرب وقوله الثقة أى التوثق (قوله وأما المنصوب) أى وأما وقوع عطف التوهم فى المنصوب حال كونه اسما (قوله فيمن فتح الباء) أى وأما فيمن رفعها فيعقوب مبتدأ ومن وراء خبر مقدم (قوله كأنه قيل الخ) حاصله انه عطف على اسحق من قوله فبشرناها باسحق وصح عطف المنصوب على المجرور لتوهم عامل يصح أن يكون ناصبا وهو وهبنا والاصل فوهبنا لها اسحق ويعقوب أى ووهبنا لها يعقوب من وراء اسحق وقول الشارح كأنه قيل ووهبنا الاولى فوهبنا وقوله له صوابه لها لان المبشر امرأة فى الآية وكذا الآية فيها فاء لا واو وانما كانت البشارة لها لان النساء أشد تأثرا بالسرور ولانها لم يكن لها ولد وكان لابراهيم ولد من غيرها (قوله على طريقة الخ) اى من حيث ان العطف على المعنى فى كل والا ففى البيت قد عطف مجرور على منصوب عكس الآية (قوله ولا ناعب) عطف على عشيرة على توهم ان الاصل مصلحى عشيرة (قوله فى معنى الهبة) أى لان وعد الكريم لايتخلف (قوله عطفا على باسحق) أى فهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة والمانع له من الصرف العلمية والعجمة (قوله عطفا على باسحاق) المراد على اسحق من باسحق ولعله أتى بالباء اشارة الى ان المراد اسحق الاول (قوله أومنصوب الخ) أى فجملة الاحتمالات أربعة (قوله على محله) أى لان محل المجرور نصب بالفعل (قوله ويرد الاول) أى من هذين الاخيرين وهذا رد للاول حقيقة أيضا فانه يلزم عليه الفصل بين العاطف والمعطوف المنصوب بالعامل المتوهم (قوله بين العاطف) أى الواو والمعطوف هو يعقوب (قوله على المجرور) أى وأما الفصل بين العاطف والمعطوف على المنصوب فلا ضرر فيه هذا ظاهره وانظره (قوله واليوم عمرو) أى وكذا يرد الثانى لانه لايظهر ذلك الحل فى الفصيح اذ لايجوز فى الفصيح أن يقال فبشرناها اسحق وقد سبق ان من جملة الشروط فى العطف على المحل انه لابد من صحة ظهور المحل فى الفصيح ولعل المصنف لم يرده استغناء برده هنالك اه تقرير دردير (قوله عطف على معنى الخ) أى عطف على زينة من قوله انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب بسبب ملاحظة معنى الكلام وحاصله انه عطف على زينة على توهم انه منصوب بعامل يصلح لنصبه (قوله مفعولا لاجله) أى مستقلا فلا ينافى انه فى الوجه الاول مفعول لاجله الا انه عطف على مفعول لاجله متوهم وأيضا العامل فى هذا مقدر بخلاف الاول فانه متوهم اه تقرير دردير (قوله زيناها بالكواكب) هذا هو العامل فى المفعول لاجله وأما قوله حفظناها

أووحفظناها حفظا وأما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم ودوا لوتدهن فيدهنوا حملا على معنى ودوا أن تدهن وقيل فى قراءة حفص لعلى أبلغ
الاسباب أسباب السموات فأطلع بالنصب انه عطف على معنى لعلى أبلغ وهو لعلى ان أبلغ فان خبر لعل يقترن بأن كثيرا نحو الحديث
فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ويحتمل أنه عطف على الاسباب على حد للبس عباءة وتقر عينى * ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفى ان هذه القراءة حجة على جواز النصب فى جواب الترجى حملا له على التمنى وأما فى المركبات فقد قيل فى قوله تعالى ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم انه على تقدير ليبشركم وليذيقكم ويحتمل أن التقدير وليذيقكم وليكون كذا وكذا أرسلها وقيل فى قوله تعالى أو كالذى مر على قرية انه على معنى أرأيت كالذى حاج أو كالذى مر ويجوز أن يكون على اضمار فعل أى أو أرأيت مثل الذى فحذف لدلالة ألم تر الى الذى حاج عليه لان كلاهما تعجب وهذا التأويل هنا وفيما تقدم أولى لان اضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى وقيل الكاف زائدة أى ألم تر الى الذى حاج أو الذى مر وقيل الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على الذى أى ألم تنظر الى الذى حاج او الى مثل الذى مر * (تنبيه) * من العطف على المعنى على
قول البصريين نحو لالزمنك أو تقضينى حقى اذ النصب عندهم باضمار ان وان والفعل فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم أى ليكونن
لزوم منى أو قضاء منك لحقى ومنه تقاتلونهم أو يسلموا فى قراءة أبى بحذف النون وأما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ تقاتلونهم أو على
القطع بتقدير أوهم يسلمون

فهو العامل فى المفعول المطلق (قوله وأما المنصوب) اى وأما وقوع عطف التوهم فى المنصوب حالة كونه فعلا (قوله فيدهنوا) عطف على تدهن وصح عطف المنصوب على المرفوع لتوهم وجود ان المصدرية فى الكلام بدل لو (قوله انه) أى أطلع (قوله على معنى لعلى أبلغ) الاولى حذف لعلى ويقول على معنى أبلغ أى انه عطف على أبلغ باعتبار معناه (قوله ألحن) أى أقوى (قوله على حد للبس عباءة) فهو من عطف الفعل على اسم خالص من التأويل بالفعل المشار له بقول ابن مالك

وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه أن ثابتا أو منحذف

(قوله على جواز النصب) أى بأن مضمرة بعد فاء السببية أو واو المعية (قوله وأما فى المركبات) أى وأما وقوع عطف التوهم فى المركبات (قوله انه على تقدير ليبشركم الخ) أى فقد عطف المركب وهو ليذيقكم على مبشرات بسبب توهم انه فى معنى ليبشركم (قوله وليكون كذا وكذا) كناية عن قوله تعالى ولتجرى الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون وقوله أرسلها اشارة لتقدير المتعلق الذى تعلق به الجار وقدر ذلك المتعلق مؤخرا للاهتمام بمعموله وعلى هذا فالواو فى قوله وليذيقكم للاستئناف لا عاطفة (قوله أو كالذى مر الخ) حاصله انه عطف على الذى حاج بسبب ملاحظة معنى الكلام وتوهم ان الاصل أرأيت كالذى حاج وكالذى مر (قوله انه على معنى أرأيت الخ) اى أرأيت مثل الذى حاج وأرأيت مثل الذى مر فعطف أو كالذى مر على الذى حاج لتوهم ان الاصل أرأيت كالذى حاج وفيه ان هذا عطف مفردات فهو خارج عن قوله وأما فى المركبات وأجاب شيخنا بأننا أولنا ألم تر الى الذى بأرأيت كالذى فأول مركب بمثله وان كان العطف فى المفردات فقول المصنف وأما فى المركبات معناه وأما وقوعه فى المركبات وهو صادق بكونه فى المفردات التى هى أجزاء المركب أو ان المعطوف نفس المركب تأمل اه تقرير دردير (قوله على اضمار فعل) أى ويكون من عطف جملة ماضوية على جملة مضارعية (قوله لان كليهما تعجب) أى لان الاستفهام فيهما للتعجب فصح الحذف أى تعجب من هذين الاول ادعى المشاركة لله والثانى استبعد ان الله يحيى الموتى اه تقرير دردير (قوله وفيما تقدم) وهو ومن آياته أن يرسل الرياح الخ (قوله وقيل الكاف زائدة) أى وعليه فالذى مر عطف على الذى حاج وقوله زائدة المناسب صلة وهذا القول بعيد لان دعوى الزيادة فى القرآن خلاف الاصل (قوله وقيل الكاف اسم بمعنى مثل) وعلى هذا فالتعجب الاول من الاول فقط والتعجب الثانى من الثانى وأمثاله لان له نظائر لان استبعاد احياء الموتى واقع من أشخاص كثيرة بخلاف محاجة ابراهيم فانما وقع من نمرود فقط (قوله نحو لالزمنك الخ) المراد بنحوه كل فعل مضارع وقع بعد أو التى بمعنى الى أو الا أو وقع بعد فاء السببية أو واو المعية فى الاجوبة الثمانية أو وقع بعد الواو أو الفاء أو ثم وكانت مسبوقة باسم خالص من التأويل بالفعل فالبصريون يقولون ان الفعل فى هذه المواضع منصوب بأن مضمرة والحرف المذكور عاطف للمصدر المنسبك من ان والفعل على مصدر متوهم والكوفيون يقولون ان الناصب الحرف المذكور ولا عطف أصلا فالحرف المذكور غير عاطف (قوله باضمار ان) أى وأما الكوفيون فالناصب عندهم نفس أو فلا يتأتى هذا (قوله تقاتلونهم أو يسلموا) أى ليكن منكم قتال لهم أو اسلام منهم (قوله أو على القطع) أى على قطع الفعل عن عطفه على الفعل قبله بتقدير مبتدا مخبرا عنه بذلك الفعل والجملة عطف على الجملة قبلها فهو من عطف جملة اسمية على فعلية وعلى كل من الوجهين فقوله تقاتلونهم أو يسلمون وان كان خبرا الا انه فى معنى الطلب والا لزم الكذب للتخلف لان بعض الكفار لم يقاتل ولم يسلم بل يكتفى منه بأداء الجزية فتعين أن يكون

ومثله ما تأتينا فتحدثنا بالنصب أى ما يكون الحديث فقط حتى كانه قيل ما تأتينا محدثا أى بل غير محدث وعلى المعنى الاول جاء قوله سبحانه وتعالى لا يقضى عليهم فيموتوا أى فكيف يموتون ويمتنع أن يكون على الثانى اذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتون ويجوز رفعه فيكون اما عطفا على تأتينا فيكون كل منهما داخلا عليه حرف النفى أو على القطع فيكون موجبا وذلك واضح فى نحو ما تأتينا فتجهل أمرنا ولم تزل تأتنى فتجهل أمرنا لان المراد اثبات جهله ونسيانه ولانه لو عطف لجزم تنسى وفى قوله غير انام تأتنا بيقين فنرجى ونكثر التأميلا اذ المعنى انه لم يأت باليقين فنحن نرجو خلاف ما اتى به لانتفاء اليقين عما اتى به ولو جزمه او نصبه لفسد معناه لانه يصير منفيا على حدته كالاول اذ الجزم ومنفيا على الجمع اذا نصب وانما المراد اثباته وأما اجازتهم ذلك فى المثال السابق فشكلة لان الحديث لا يمكن مع عدم الاتيان وقد يوجه قولهم بأن يكون معناه ما تأتينا فى المستقبل فأنت تحدثنا الآن عوضا عن ذلك وللاستئناف وجه آخر وهو ان يكون على معنى السببية وانتفاء الثانى لانتفاء الاول وهو أحد وجهى النصب وهو قليل وعليه قوله

فلقد تركت صبية مرحومة * لم تدر ما جزع عليك فتجزع أى لو عرفت الجزع لجزعت ولكنها لم تعرفه فلم تجزع وقرأ عيسى عليه

المعنى لكن منكم قتال لهم أو اسلام منهم وأو للتنويع أو بمعنى الا فلا يلزم الشك (قوله ومثله) أى مثل لازمنك او تقضينى حقى فى العطف على المعنى (قوله فينتفى الحديث) اى فهو من باب انتفاء السبب فينتفى المسبب (قوله او نفى الحديث فقط) اى فالنفى منصب على القيد دون المقيد وقوله كانه قيل الخ اى ما تأتينا محدثا فلا ينافى انك تأتى غير محدث واعلم ان الاصل فى نصب الفعل المضارع انما هو على المعنى الاول لانه لا يكون صلة الا بعد فاء السببية والوجه الثانى الفاء فيه للعطف ونصب الفعل بعدها تنزيلا لها منزلة فاء السببية وان كان الغالب انصباب النفى على القيد اه تقرير ردير (قوله او نفى الحديث الخ) اى فهو نفى المسبب دون السبب اى ان الاتيان المسبب عنه منفى فالفاء على هذا للسببية ايضا لكن وقعت بين المثبت والمنفى وعلى الاول بين المنفيين وفى الدماميني عن الرضى انكار السببية على الثانى فاذا جعل القياس الاول (قوله أو على القطع) أى عدم عطف الفعل على الفعل قبله بتقدير مبتدا ويسمى هذا استئنافا وللاستئناف وجه آخر نبه عليه المصنف (قوله وذلك) أى القطع واضح (قوله ما تأتينا فتجهل أمرنا) أى أنت لم تأتنا فأنت تجهل أمرنا فتحصل منه ان الواقع بعد الفاء المسبوقة بنفى ان جعلتها للسببية نصبت الفعل الواقع بعدها وكان الكلام محتملا لامرين نفى كل من السبب والمسبب ونفى المسبب فقط وان لم تجعلها سببية رفعت الفعل وهو محتمل لامرين عطف الفعل الواقع بعد الفاء على الفعل قبله والقطع الواقع بعد الفاء عن العطف بتقدير مبتدا والواو حينئذ للاستئناف (قوله بيقين) أى بخبر يقين (قوله فنرجى) أى فنحن نترجى ونكثر التأميل بخلاف ما أتيت به (قوله فنحن نرجو) أى فلرجاء ثابت (قوله ولو جزمه) أى نرجى (قوله على حدته) أى فالمعنى انتفى الاتيان باليقين فانتفى ترجينا (قوله ومنفيا على الجمع) أى فالمعنى انتفى الجمع بين الاتيان بخبر يقين وبين ترجينا (قوله ومنفيا على الجمع) هذا صادق بوجهى النصب لان النفى اذا تسلط على الجمع اما أن ينفى الامرين معا او ينفى احدهما وهو الثانى فقط وعلى كل من نفيهما او نفى الثانى فالمعنى فاسد لان المراد اثبات الثانى فقط (قوله وأما اجازتهم ذلك) أى القطع وقوله فى المثال السابق أى وهو ما تأتينا فتحدثنا أى فأنت تحدث على عدم الاتيان حديثك وهو فاسد اذ المترتب على عدم الاتيان عدم الحديث لا الحديث لان الاتيان سبب فى الحديث وقد انتفى فينتفى المسبب ولا ينافى وجود المسبب مع انتفاء سببه (قوله فى المثال السابق) أى وهو ما تأتينا فتحدثنا وقوله فشكلة أى لان المعنى يصير أنت ما تأتينا فانت تحدثنا فالحديث مسبب وسببه الاتيان والاتيان منفى ولا يمكن أن يوجد مسبب بدون سبب وحينئذ فالقطع لا يصح فى هذا المثال (قوله وقد يوجه) أشار بقد لبعد السببية فيه وقوله يوجه قولهم أى بجواز القطع فيه (قوله فأنت تحدثنا الآن) أى فالمراد اجلس شيأ من الزمن تحدثنا فيه لانك لم تأت فى المستقبل (قوله وللاستئناف وجه آخر) أى وهو جعل الفعل مرفوعا لكن ليس لعطفه على الفعل قبله كما هو الوجه الاول من وجهى الرفع ولا مقطوع بتقدير مبتدا بل هو فعل مضارع مقتضب مستقل غير معطوف على شئ مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وليس الفعل عطفا على مصدر متوهم لان هذا وجه النصب والحاصل ان رفع الفعل اما على العطف أو على القطع أو على هذا الوجه وهو جعل الفعل مستقبلا غير معطوف على شئ وللنصب وجهين وهو من عطف المعنى فيهما (قوله آخر) أى غير القطع وهو المفيد لاثبات الثانى (قوله وانتفاء الثانى لانتفاء الاول) هذا بيان لمعنى السببية أى ولا يلاحظ على هذا المعنى عطف الفعل على الفعل بل الفعل الآخر مستقل برأسه ومقتضب (قوله لانتفاء الاول) أى فتسبب عن انتفاء الاتيان انتفاء الحديث (قوله وهو) أى معنى السببية (قوله وهو قليل) أى الوجه الآخر من أوجه الاستئناف قليل لا يرتكب الا عند الحاجة اليه والحاصل أن أوجه الرفع ثلاثة (قوله وهو قليل) أى والاكثر النصب عند ارادة السببية (قوله ولكنها لم تعرفه فلم تجزع) أى فقد انتفى الجزع لانتفاء معرفتها الجزع وانما ارتكب هذا الوجه لان المعنى

العذر منهم بعد ذلك وزعم ابن مالك بدر الدين انه مستأنف بتقدير فهم يعتذرون وهو مشكل على مذهب الجماعة لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الاذن كما فى قولك ما تؤذينا فتحبسك بالرفع والصحة الاستئناف يحمل ثبوت الاعتذار مع مجىء لا تعتذروا اليوم على اختلاف المواقف كما جاء فيومئذ لا يسئل عن ذنبه انس ولا جان وقفوهم انهم مسؤلون واليه ذهب ابن الحاجب فيكون بمنزلة ما تأتينا فتجهل أمورنا ويرده أن الفاء غير العاطفة للسببية ولا يتسبب الاعتذار فى وقت عن نفى الاذن فيه فى وقت آخر وقد صح الاستئناف بوجه آخر يكون الاعتذار معه منتفيا وهو ما قدمناه ونقلناه عن ابن خروف من أن المستأنف قد يكون على معنى السببية وقد صرح به هنا الاعلم وانه فى المعنى مثل لا يقضى عليهم فيموتوا ورده ابن عصفور بان الاذن فى الاعتذار قد يحصل ولا يحصل اعتذار بخلاف القضاء عليهم فانه يتسبب عنه الموت جزما ورد عليه ابن الضائع بأن

عليه لانه لا يمكن توجيهه الرفع على نفى الامرين الا بهذا الوجه (قوله على معنى السببية) أى فالمعنى انتفا الموت لانتفاء القضاء ولا يصح القطع لانه يجعل المعنى انتفى القضاء وثبت الموت (قوله ممكنا مثله الخ) أى لان المعنى انتفى الاعتذار لاسيما الاذن لهم فيه أى لا يؤذن لهم فكيف يعتذرون وانتفى القضاء عليهم بالموت فلا يموتون وقوله عدل عنه أى عن النصب وقوله لتناسب الخ أى وهو خلاف المشهور (قوله لتناسب الفواصل) كذا قيل فى التوجيه (قوله بل الى مجرد الخ) أى فالمراد مجرد العطف اشارة الى أن كلا منهما منفى بذاته أما نفى الاذن فلقوله لا يؤذن لهم وأما نفى الاعتذار فلانهم نهوا عنه ومن نهى عن شئ فى يوم القيامة فهو منفى لعدم امكان المخالفة فيه والمعنى لا يؤذن لهم فى الاعتذار وهم لا يعتذرون لكونهم نهوا عنه يوم القيامة (قوله نفى الاذن فى الاعتذار) أى وهو ظاهر من قوله لا يؤذن (قوله وقد نهوا عنه) أى عن الاعتذار أى ومن نهى عن شئ يوم القيامة فهو منفى فلا يتأتى العذر منهم اه تقرير ردير (قوله بتقدير فهم يعتذرون) أى والاذن منفى والاعتذار ثابت (قوله على مذهب الجماعة) أى جماعة المفسرين القائلين ان كلا من الاذن والاعتذار منفى (قوله ولصحة الاستئناف الخ) أى ويحمل ثبوت الاعتذار الذى قصده بدر الدين لاجل صحة الاستئناف على اختلاف الخ وقوله مع مجىء متعلق بيحمل وقوله على اختلاف كذلك متعلق بيحمل وقوله ولصحة الخ جواب عن ابن مالك وحاصله أن ما ذكره الجماعة من انتفاء الامرين هذا بالنظر لبعض المواقف وهذا لا ينافى اعتذارهم فى بعض آخر (قوله على اختلاف المواقف) اى ان المواقف تختلف يوم القيامة فتارة لا يؤذن لهم فى الاعتذار فلا يعتذرون وتارة يؤذن لهم فيعتذرون وتارة لا يسئل أحد عن ذنبه وتارة يسئل كل أحد (قوله واليه ذهب ابن الحاجب) أى الى كون فيعتذرون مستأنفا بتقدير فهم ذهب ابن الحاجب اعترضه الدماميني بان ابن الحاجب ذكر وضعفه وحينئذ فلا يصح نسبته لابن الحاجب وانما ضعفه لما يلزم عليه من عدم الصحة وهو كون الاعتذار مرتبا على عدم الاذن فلا يصح حمل القرآن عليه الا أن يقال لعل المصنف اطلع على عبارة لابن الحاجب فى بعض كتبه مطلقة لم يقل فيها وهو ضعيف وان ضعفه فى بعض كتبه تأمل (قوله ان الفاء غير العاطفة) أى كما هنا وأما العاطفة فتأتى للسببية ولغيرها (قوله ولا يتسبب الخ) أى فكيف يصح الحمل على اختلاف المواقف فالاعتراض على ابن مالك مازال باقيا (قوله وقد صح الخ) اى ان الاستئناف بمعنى القطع لم يصح وقد صح الاستئناف الخ الذى هو مذهب ابن خروف (قوله قد يكون على معنى السببية) وفى نسخة قد يكون منفيا على السببية (قوله وانه فى المعنى الخ) أى انتفى الاعتذار لانتفاء الاذن فحصل أن قوله لا يؤذن الخ اما رفعه للتناسب واما للمجرد العطف واما للاستئناف على معنى السببية (قوله ورده) أى رد قوله وانه مثل لا يقضى الخ وحاصل الرد أنا لا نسلم المثلية لان السبب فى قوله لا يؤذن الخ غير مساو بخلافه فى قوله لا يقضى الخ فانه مساو فلا تتم المثلية وحاصل ما رد به ابن الضائع انه لا يشترط أن يكون السبب مساويا نصح قوله مثل لا يقضى الخ لوجود مطلق السببية فالمدار على تسبب الثانى على الاول (قوله والذى أقول الخ) هذا رد لقوله وقد صح الاستئناف بوجه آخر والحاصل ان ثبوت النون فى يعتذرون اما للتناسب او للعطف على اللفظ ولا يحمل على الاستئناف بتقدير مبتدا كما قال ابن مالك ولا على الاستئناف على معنى السببية وانتفاء الثانى لانتفاء الاول لقلته (قوله عند الجميع) من البصريين وغيرهم لان الواو للمعية فهى معية الجمع أى سواء كان العطف على المعنى كما قال البصريون أم لا (قوله مع شرب لبن) أى والتفريق جائز

النصب على معنى السببية فى ما تأتينا فتحدثنا جائز باجماع مع انه قد يحصل الاتيان ولا يحصل التحديث والذى أقول ان مجئ الرفع بهذا المعنى قليل جدا فلا يحسن حمل التنزيل عليه (تنبيه) لا تأكل سمكا وتشرب لبنا ان جزمت فالعطف على اللفظ والنهى من كل منهما وان نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى والنهى عند الجميع عن الجمع أى لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن وان رفعت فالمشهور انه نهى عن الاول واباحة

للثانى وان المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه انه مستأنف فلم يتوجه اليه حرف النهى وقال بدر الدين بن مالك ان معناه كمعنى وجه النصب ولكنه على طريق لا تأكل السمك وتشرب اللبن انتهى وكانه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها فى اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم اذ جعلوا الكل من أوجه الاعراب معنى ١٢٨ *(عطف الخبر على الانشاء وبالعكس)* منعه البيانيون وابن مالك فى شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور فى شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين وأجازه الصفار بالفاء كتلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات فى سورة البقرة وبشر المؤمنين فى سورة الصف قال أبو حيان وأجاز سيبويه جاء فى زيد ومن عمرو والعاقلان على ان يكون العاقلان خبر المحذوف وتؤيده قوله

(عطف الخبر على الانشاء وبالعكس)

(قوله منعه البيانيون) قيد بعضهم المنع بالجمل التى لا محل لها وأما الجمل التى لها محل فيجوز فيها اتفاقا نحو زيد أبوه قائم وما أفسقه فما أفسقه جملة انشائية عطف على الاولى ولذا جاز وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل على ان الواو من الحكاية لا من المحكى لان الجملة التى لها محل فى قوة المفرد فكان الانشائية والخبرية غير معتبرين (قوله و بشر الذين آمنوا الخ) أى فان هذا انشاء عطف على خبر وهو قوله أعدت للكافرين ونصر من الله وفتح قريب (قوله على ان يكون العاقلان خبرا الخ) أى لا على انه صفة لهما فانه لا يجوز كما سيأتى آخر المبحث (قوله شفائى) ضد الضر والعبرة الدموع والمهراقة المصبوبة ولا شك ان هذه جملة خبرية وقوله وهل عند الخ جملة انشائية عطفا على الخبرية وقوله وهل الخ أى وليس عند الخ لانه استفهام انكارى ورسم الدار هو أثرها والدارس البالى وقوله معوّل اسم مفعول أى مصرخ ومصوت (قوله من معول) مبتدأ مؤخر خبره الظرف قبله ومن زائدة والمعول اسم مفعول بمعنى العويل أى البكاء والصراخ (قوله تناغى) أى تلك المرأة أى تناغى المرأة صبيا أى تكلمه بما يحبه ويعجبه (قوله أماقيل) هذا هو الشائع على الالسنة والذى فى الشراح ماقيل جمع موق وهو طرف العين مما يلى الانف (قوله هذه خولان) أى فهى جملة خبرية عطف عليها الانشاء بقوله فانكح وتمام البيت *وأكرومة الحيين خلو كما هيا* (قوله وأقول) أى فى رد الاستدلال للجواز بهذه الآيتين والشواهد (قوله ليس المعتمد) أى ليس المراد وقوله بل المراد عطف جملة ثواب ليس المراد جملة الانشاء وجملة الخبر بل المراد أنه عطف جملة المعنى المتحصل من الجملة الثانية على جملة المعنى المتحصل من الاولى أى ان المراد ضم معنى الكلام المفيد للثواب على المعنى المفيد للعقاب وانما لم نرد بالجملة الجملة الانشائية والخبرية لانا لو أردناه لكان فيه دليل على القائل بالجواز مع ان المراد الرد عليه (قوله عذاب الكافرين) أى فكانه قيل الذين كفروا أعدت لهم النار والذين آمنوا أعدت لهم الجنة فبشر عطف على أعدت لكن نظر لعطف المعنى على المعنى فلم يكن حينئذ عطف انشاء على اخبار بل خبر على خبر هذا حاصل ما نسبه السيد لكلام الزمخشرى (قوله كقولك زيد الخ) أى فالقصد أن فلانا حاله سيئ وفلانا حاله حسن فقد عطف جملة هذا المعنى على جملة هذا المعنى (قوله وجوز الخ) هذا جواب ثان فهو عطف انشاء على انشاء (قوله ويزاد عليه الخ) فيه انه لا زيادة وان مراد الزمخشرى بجملة ثواب المؤمنين المعنى المتحصل منها فهو عطف لمعنى المعطوف وأما ان حمل كلام الزمخشرى على نفس الجملة كان صريحا فى عطف الانشاء على الخبر فينا فى غرض المصنف (قوله ويزاد عليه الخ) فيه ان هذا هو مراد الزمخشرى أى ان العطف انما هو جملة معنى على جملة المعنى لا جملة الكلام فان كنت أيها المصنف أردت ان المراد بالجملة فى كلام الزمخشرى الجملة الانشائية والجملة الخبرية فكلام الزمخشرى لا يرد حينئذ على من قال بالجواز فالحق أن الاولى حذف قوله ويزاد الخ (قوله لانه لا يصح أن يكون جوابا) حاصل هذا النظر انه لو عطف على اتقوا الكان جوابا للشرط لان العاطف ولى الجواب وهذا لا يصلح أن يكون جوابا لانه لا يتسبب عن الشرط حتى يكون جوابا اذا المعنى فان عجزوا فبشر الخ فيكون التبشير مسببا عن العجز المذكور (قوله ويجاب الخ) الذى أجاب به السعد عن الزمخشرى انه جواب فى الظاهر وان كان الجواب محذوفا والمذكور مترتب على الجواب المحذوف أى وان لم تفعلوا أيها الكفار فاعلموا أنه رسول بحق وحينئذ فاتقوا النار أى لا تفعلوا الافعال الموجبة للنار و بشر المؤمنين بان لهم الجنة وهذا الجواب أظهر اه تقرير دردير (قوله

قد علم انهم غير المؤمنين فكانه قيل فان لم يفعلوا فبشر غيرهم بالجنات ومعنى هذا فبشر هؤلاء المعاندين بانه لا حظ لهم من الجنة وقال فى آية الصف ان العطف على تؤمنون لانه بمعنى آمنوا ولا يقدح فى ذلك أن الخاطب بتؤمنون ١٢٩ المؤمنون و يبشر النبى عليه الصلاة والسلام ولان يقال فى تؤمنون انه تفسير للتجارة لا طلب وان يغفر لكم جواب الاستفهام تنزيلا لسبب السبب منزلة السبب كما مر فى بحث الجمل المفسرة لان تخالف الفاعلين لا يقدح تقول قوموا واقعد يا زيد ولا نؤمنون لا يتعين للتفسير سلمنا ولكن يحتمل انه تفسير مع كونه أمرا وذلك بان يكون معنى الكلام السابق التجروا تجارة تنجيكم من عذاب أليم كما كان فهل أنتم منتهون فى معنى انتهوا أو بان يكون تفسيرا فى المعنى دون الصناعة لان الامر قد يساق لافادة المعنى الذى يتحصل من المفسرة يقول هل أدلك على سبب نجاتك آمن بالله كما تقول هو ان تؤمن بالله وحينئذ فيمتنع العطف لعدم دخول التبشير فى معنى التفسير وقال السكاكى الامران معطوفان على قل مقدرة قبل يا أيها وحذف القول كثير وقبل معطوفان على أمر محذوف تقديره فى الاولى فانذر وفى الثانية فبشر كما قال الزمخشرى فى واهجرنى مليا ان التقدير فاحذرنى واهجرنى لدلالة لأرجمنك على التهديد وأما *وهل عند رسم دارس من معول* فهل فيه نافية مثلها فى فهل يمهلن

الا القوم الظالمون وأما هذه خولان فتعناه تنبه خولان أو الفاء لمجرد السببية مثلها فى جواب الشرط واذ قد استدلا بذلك فهلا استدلا بقوله تعالى انا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر ونحوه فى التنزيل كثير وأما وكل أماقيل فيتوقف على النظر فيما قبله من الابيات وقد يكون معطوفا على أمر مقدر يدل عليه المعنى أى فافعل كذا وكمل كما قيل فى واهجرنى مليا وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه

وانما قال واعلم انه لايجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لانك لاتثنى الاعلى من أثبته وعلمته ولايجوز ان تخاطب من تعلم ومن لاتعلم فتجعلهما بمنزلة واحد وقال الصفار ١٣٠ لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها فتصرف أبو حيان فى كلام

ليس كلام سيبويه وانما هو كلام الصفار بتصرف من أبي حيان فيه (قوله وانما قال) أى سيبويه (قوله رفعت) أى الرجلين أو نصبتهما على القطع فى كل من الرفع والنصب فان نصبت على اضمار أعنى أو رفعت على اضمار مبتدا وكذا يمتنع الرفع على الاتباع لان العاملين مختلفان وهما من وهذا فلا يتواردان على النصب (قوله لانك لاتثنى الاعلى من أثبته وعلمته الخ) فهم الصفار من هذا التعليل انك اذا لم تأت بالنعت أصلا بل قلت هذا عبد الله ومن زيد جاز والى هذا أشار المصنف بقوله وقال الصفار لما منعها أى لما منع سيبويه هذه المقالة الخ وقوله علم أن زوال النعت أى من أصله وقوله يصححها أى هذه المقالة (قوله ومن لاتعلم) أى وهو المستفهم عنه لانه مجهول (قوله من جهة النعت) أراد به الصفار ما يشمل المقطوع فالزوال بحذف الرجلين الصالحين رأسا وغلط أبو حيان فى فهم أن المراد النعت التابع وزواله بالقطع (قوله ان زوال النعت) أراد بالنعت التابع وبزواله سقوطه أصلا (قوله يصححها) أى وحينئذ فيجوز عطف الخبر على الانشاء (قوله فتصرف أبو حيان الخ) أى حيث فهم من قول الصفار علم أن زوال النعت يصححها ان المراد بالنعت الصناعى وزواله بقطعه فاذا أتى به مرفوعا على انه خبر أو منصوبا على انه مفعول لفعل محذوف فانه يجوز والحاصل انه فهم ان المراد بزوال النعت زوال النعت الصناعى بالقطع لان المراد بالنعت ما يشمل المقطوع فقد فهم كلام الصفار على وجه ليس بحق بل وهما فقوله مالم يقله فهو غلط منه (قوله ولاجه) أى لعطف الانشاء على الخبر وقوله فيما ذكر أى من قوله لما منعها من جهة النعت علم أن زوال النعت بحذف الرجلين الصالحين يصححها

(عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس)

(قوله ان نصب عمرا) اى بفعل محذوف يفسره المذكور (قوله أرجح) أى من رفعه على انه مبتدأ والجملة بعده خبر والجملة الاسمية عطف على الفعلية قبلها (قوله لان تناسب الجملتين) أى الحاصل عند نصب عمرو وقوله أولى من تخالفهما أى الحاصل عند رفعه أى فهذا يدل على الجواز (قوله عاضه الله) أى زوجها الله بعد أن كبرت وصارت فى هذا السن (قوله نقد) بالقاف من باب فرح أى تأكل وتكسر (قوله ان الضرس الخ) فيه انه لا يؤخذ من هذا الوجوب اذ يحتمل ان ذلك على جهة الاولوية لا على سبيل الوجوب وهذا الاعتراض وارد على نسخة انه قال واما على نسخة وانه قال فلا يرد لان المعنى والثانى المنع وحكى عن ابن جنى وأنه قال الخ أى وحكى أنه قال هذا فى البيت وانه أوله بان الضرس فاعل الخ (قوله فاعل بمحذوف) أى ونقد الضرس أى بعد ما شابت وبعد ما نقد الضرس فهو عطف جملة فعلية على فعلية (قوله وليس بمبتدا) أى مخبر عنه بما بعده (قوله فى مسئلة الاشتغال السابقة) وهى قام زيد وعمرا أكرمته أى مع انهم صرحوا بجواز الرفع (قوله أقدر الواو) أى عند الرفع (قوله فقط) أى لانها أصل حروف العطف والاصل يخص بمزايا لا توجد فى غيره (قوله فى سر الصناعة) اسم كتاب (قوله عاطفة) أى لما يلزم عليه من عطف الجملة الاسمية على الفعلية بالفاء وقوله منع كونها عاطفة أى وجعلها للمجرد السببية أى فتسبب من خروجى مفاجأة حضور الاسد (قوله بجعل أكل متروك التسمية) أى سهوا أو عمدا واغتفر بعضهم النسيان وهو مشهور مذهب مالك وقال بعضهم بعدم الاكل مطلقا وهو ظاهر الآية (قوله ليست للعطف) أى على تأكلوا (قوله ان تكون للحال) فيه ان التأكيد يقتضى قصده استقلالا رداً على مخالف على ان الحال قد تأتى للعلة نحو لا تضرب زيدا وهو أخوك ولا تشرب الخمر والله نهى عنه (قوله أن تكون للحال) اعترض بانها لو كانت للحال لقال وهو فسق من غير توكيد بان واللازم لان التوكيد انما يناسب المنكر حقيقة أو حكما والقرآن فى أعلى درجات البلاغة ولا منكر هنا وأجيب بان المشركين أنكروا ذلك فرد عليهم وفيه ان الخطاب انما هو للمؤمنين بدليل تمام الآية وحينئذ فلا يناسب التوكيد للكفار الا أن يقال انه وان كان الخطاب للمؤمنين الا ان فيه تعريضا بالكفار أى كلوا منه خلافا للكفار وفيه انه وان كان

فيه تعريض الا ان هذا لا يساوى كون الواو للاستئناف لانه الاصل فيها سلمنا انها للحال فلا نسلم انها مقيدة لان الاكل مما ذبح للاصنام واضح فى كونه فسقا فلا حاجة لبيانه فيبقى ان الحال مبينة لمعنى النهى مثل لا تضرب زيدا وهو أخوك وهى مسوقة لبيان العلة أى لا تضرب زيدا لانه أخوك وهى أى تلك الحال لا تقيد المفهوم أى لا يستفاد منه عدم الاكل فى حال كونه فسقا كما لا يستفاد منه عدم ضرب زيد فى حال كونه أخا (قوله مقيدة للنهى) أى لان الحال مقيدة لعاملها (قوله والفسق قد فسره الله الخ) هذا يشير الى أن الفسق مجمل وفسره بقوله أهل الخ وفيه ان الفسق ظاهر فى الشريعة هو العصيان سلمنا انه مجمل فلا نسلم تفسيره بخصوص ما قال لاحتمال أن يكون الفسق أعم أو أخص مما قال فى التفسير ولا يعدل الى هذا التفسير الا لدليل ولا دليل هنا (قوله اذا لم يسم عليه غير الله) أى أعم من أن يذكر اسم الله عليه أو لم يذكر (قوله بتخالف الجملتين بالانشاء والخبر) أى لان جملة ولا تأكلوا انشائية وجملة وانه لفسق خبرية وقوله لكان صوابا فيه ان للخصم أن يلتزم خلاف مذهب المعترض بان يقول بمذهب الصفار اذ كل مسئلة خلافية للمعترض أن يلتزم فيها خلاف مذهب المعترض

(العطف على معمولى عاملين)

(قوله وقولهم على عاملين) أى قولهم عطف على عاملين وقوله تجوز أى فيه مجاز بالحذف لان العطف ليس على العاملين كالابتداء والجار مثلا (قوله وعمرا جالس) جالس عطف على ذاهب وعمرا عطف على زيدا والعامل فى الكل ان والعطف فى الباب من عطف المفردات (قوله ان زيدا ضارب أبوه لعمرو) اللام للتقوية مقوية للوصف لاجل أن يعمل (قوله وأخاك غلامه بكر) أخاك عطف على زيدا وغلامه عطف على أبوه وبكر عطف على عمرو والعامل فى الثالث لام التقوية وفى الثانى ضارب وفى الاول ان (قوله اجماعا) أى باجماع سيبويه وغيره (قوله آكلا) خبر كان وطعامك معمول لآكل وعمرا اسم لكان مؤخر (قوله وتمرك بكر) عطف على طعامك وبكر عطف على عمرو والعامل فى طعامك آكل وفى عمرو كان فاختلف العامل (قوله الجواز مطلقا) أى جواز العطف على معمولى عاملين ولو كان أحد العاملين ليس حرف جر (قوله مطلقا) أى سواء كان احد العاملين حرف جر أم لا سواء كان حرف الجر متقدما أو متأخرا (قوله والحجرة) عطف على الدار وعمرو عطف على زيد والعامل فى الاول الابتداء وفى الثانى الجار فاختلف العامل (قوله انه ممتنع) أى سواء ارتكب فى العطف طريق اللف والنشر المشوش أو المرتب كما أشار له المصنف (قوله عندمن ذكرنا) أى من الاخفش والفارسى (قوله ان ولى المخفوض العاطف) أى بان كان الاول من المعطوفات للاول والثانى للثانى (قوله كالمثال) أى وهو فى الدار زيد والحجرة عمرو (قوله تعادلت المتعاطفات) أى جاءت على ترتيب واحد (قوله تعادلت المتعاطفات) أى تناسبت أى من حيث تقدم الجر ورفى كل من المعطوفات والمعطوف عليها وقوله والا امتنع أى لعدم السماع وعدم التعادل (قوله وعمرو الحجرة) أى لان عمرا راجع لزيد والحجرة عطف على الدار والعامل فى الاول الجار وفى الثانى الابتداء (قوله فى السموات) خبر مقدم وقوله لآيات اسمها مؤخر منصوب بالكسرة لانه جمع مؤنث سالم (قوله وفى خلقكم الخ) لا شاهد فيه لذكر فى وقوله واختلاف الليل الخ حذف فيه فى قطيه الشاهد كما يأتى ايضاحه وانما لم يكن فى الثانية شاهد لانه اذا رفع آيات كان مبتدأ وفى خلقكم خبر وهو عطف جمل وان نصبت فان عطف على اسم ان وفى خلقكم على خبران فهما معمولا عامل واحد (قوله قرأهما الاخوان) هما حمزة والكسائى (قوله فعلى نيابة الخ) هذا يفيد أن الواو عاملة بطريق النيابة وهو قول

فتكون جملة الحال مقيدة للنهى والمعنى لا تأكلوا منه فى حالة كونه فسقا ومفهومه جواز الاكل اذا لم يكن فسقا والفسق قد فسره الله تعالى بقوله أو فسقا أهل لغير الله به فالمعنى لا تأكلوا منه اذا سمى عليه غير الله ومفهومه كلوا منه اذا لم يسم عليه غير الله انتهى ملخصا وضحا ولو أبطل العطف بتخالف الجملتين بالانشاء والخبر لكان صوابا *(العطف على معمولى عاملين)* وقولهم ١٣١ على عاملين فيه نجوز أجمعوا على جواز العطف

على معمولى عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل نحو اعلم زيدا عمرا بكرا جالسا وأبو بكر خالدا سعيد امنطلقا وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر وأما معمولا عاملين فان لم يكن أحدهما جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك بل نقل الفارسى الجواز مطلقا عن جماعة وقيل ان منهم الاخفش وان كان أحدهما جارا فان كان الجار مؤخرا نحو زيد فى الدار والحجرة عمرو أو وعمرو والحجرة فنقل المهدوى انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار مقدما نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائى والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولى المخفوض العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعادلت المتعاطفات والا

امتنع نحو فى الدار زيد وعمرو والحجرة وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه كقوله تعالى ان فى السموات والارض لآيات للمؤمنين وفى خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فاحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون آيات الاولى منصوبة اجماعا لانها اسم ان والثانية والثالثة فمن أهمها الاخوان بالنصب والباقون بالرفع وقد استدل بالقراءتين فى آيات الثالثة على المسئلة أما الرفع فعلى نيابة الواو

مناب الابتداء وفي وأما النصب فعلى نيابتها مناب ان وفي وأجيب بثلاثة أوجه أحدها ان في مقدرة والعمل لها ويؤيده أن في حرف عبد الله التصريح بفي وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل ١٣٢ واحد وهو الابتداء أو ان الثاني ان انتصاب آيات على التوكيد للاولى ورفعها على

تقدير مبتدأ أي هي آيات وعليهما فليست في مقدرة والثالث يخص قراءة النصب وهو انه على اضمار ان وفي ذكره الشاطبي وغيره واضمار ان بعد وبما يشكل على مذهب سيبويه قوله

هوّن عليك فان الامور
بكف الاله مقاديرها
فليس بآتيك منهيها
ولا قاصر عنك مأمورها

لان قاصر عطف على مجرور الباء فان كان مأمورها عطفا على مرفوع ليس لزم العطف على معمولي عاملين وان كان فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالخبر عنه اذا التقدير حينئذ فليس منهيها بقاصر عنك مأمورها وقد أجيب عن الثاني بانه لما كان الضمير في مأمورها عائدا على الامور كان كالعائد على المنهيات لدخولها في الامور واعلم ان الزمخشري ممن منع العطف المذكور ولهذا اتجه له ان يسأل في قوله تعالى والشمس وضحاها والقمر اذا تلاها الآيات فقال فان قلت نصب اذا معضل لانك ان جعلت الواوات عاطفة وقعت في العطف على عاملين يعني ان اذا عطف على اذا المنصوبة بأقسم والمخفوضات عطف على الشمس المخفوضة بواو القسم قال وان جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه يعني انهما حذف استكرهها ذلك لئلا يحتاج كل قسم الى جواب يخصه ثم أجاب بان فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هي الناصبة الخافضة فكان العطف على معمولي عامل قال ابن الحاجب وهذه قوة منه واستنباط لمعنى دقيق ثم اعترض

شاذ (قوله مناب الابتداء) هو ظاهر ان عطف آيات الثالثة على آيات الثانية المرفوعة على انها مبتدأ فالعامل في آيات الابتداء وعطف اختلاف على خلقكم والعامل في ففيه العطف على معمولي عاملين (قوله وأما النصب) أي بناء على عطف آيات الثالثة على آيات الاولى والعامل ان وعطف اختلاف على السموات والعامل في ويحتمل ان قوله أما الرفع الخ اي بناء على عطف آيات الثالثة على محل آيات الاولى بناء على انه لا يشترط المحرز (قوله وأجيب) أي من طرف سيبويه (قوله ان في مقدرة) أي وفي اختلاف الليل فقد عطف في اختلاف على الجار والمجرور أعني وفي خلقكم أو في السموات والعامل فيهما ان أو الابتداء بناء على انه عامل في المبتدا والخبر وحاصله انه اذا قدر نافي داخلة على اختلاف الليل فعلى قراءة الرفع يجعل عطفا على قوله وفي خلقكم وآيات عطفا على آيات الثانية والعامل فيهما الابتداء فهو من العطف على معمولي عامل واحد وعلى قراءة النصب يجعل قوله وفي اختلاف الليل عطفا على في السموات وآيات الثالثة عطفا على آيات الاولى والعامل فيهما ان (قوله أن في حرف عبد الله) الحرف يطلق على القراءة اي وفي قراءته (قوله وهو الابتداء) أي بناء على انه العامل في المبتدا والخبر معا والا كان عطفا على معمولي عاملين (قوله الابتداء) ان جعل العطف على ما قبله وهو وفي خلقكم وقوله وآيات أي ان جعل عطفا على في السموات وقوله الابتداء منظور فيه لقراءة الرفع وقوله وآيات منظور فيه لقراءة النصب (قوله على التوكيد) أي فالمعطوف هو اختلاف فقط فهو نظير في الدار زيد والحجرة عمرو ويكون زيد توكيدا للاول والمعطوف هو الحجرة فقط (قوله يخص قراءة النصب) أي ولا يجري في قراءة الرفع (قوله واضماران بعيد) أي فيكون الجواب الثالث بعيدا (قوله على مذهب سيبويه) أي القائل بمنع العطف على معمولي عاملين مطلقا (قوله منهيها) اسم ليس وآتيك مجرور بالباء وقوله قاصر عطف على آتيك ومأمورها عطف على منهيها فاختلف العامل وهو وليس والباء (قوله اذ التقدير حينئذ فليس الخ) اي لانه ليس هناك ضمير في الجملة الخبرية يعود على اسم ليس وهو منهيها (قوله وقد اجيب الخ) حاصله انا نختار ان مأمورها فاعل بقاصر لكن لا نسلم عدم ارتباط الخبر بالخبر عنه لان ضمير مأمورها عائد على الامور ومن جملتها المنهيات التي هي المخبر عنه (قوله لدخولها في الامور) أي الذي هو مرجع الضمير وقوله لدخولها أي لان الاضافة تفيد اضافة الخاص للعام (قوله الآيات) الشاهد في قوله والنهار اذا جلاها فقد عطف النهار على الشمس والعامل فيه الواو التي هي حرف جر لانها حرف قسم وعطف اذا من اذا جلاها على اذا من قوله اذا تلاها والعامل فيه أقسم المحذوف وهو ظاهر أيضا في والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى (قوله معضل) أي مشكل من أعضل اذا أشكل وصعب (قوله ان جعلت الواوات) أي في قوله والقمر والنهار والليل الخ (قوله وقعت في العطف على عاملين) أي على معمولي عاملين (قوله يعني ان اذا) أي من اذا جلاها وقوله عطف على اذا المنصوبة بأقسم الاولى من اذا تلاها وقوله والمخفوضات أي من القمر والنهار ومابعده (قوله وان جعلتهن) أي الواوات الداخلة على القمر والنهار والليل ومابعده وقوله للقسم أي كان واو والشمس كذلك (قوله وقعت فيهما) أي في تعدد القسم الذي اتفق الخ (قوله الى جواب يخصه) اي ولا يقال ان الجواب عن واحد منها وحذف من الباقي لدلالة المذكور لان الحذف خلاف الاصل وهذا هو سبب الاستكراه (قوله ثم أجاب) أي انا نختار الاول وهو كون الواوات عاطفات ونمنع لزوم العطف على معمولي عاملين (قوله كأنها هي الناصبة) أي لانها قامت مقام الفعل الناصب ومن حيث نفسها هي الجارة فكأنه عامل واحد عمل عملين جر ونصبا (قوله ثم اعترض الخ) أجاب عنه الرضي بان الكلام فيه

حذف مضاف أي وعظمة الليل اذا عسعس فعظمة عاملة في الليل وفي اذا وعاملة فيهما عطف عليهما فهو من العطف على معمولي عامل (قوله والصبح اذا تنفس) أي فالصبح والليل عطف على الخنس واذا عطف على اذا من اذا عسعس والعامل في الاول الباء وفي الثاني أقسم وكل منهما مصرح به (قوله منزلة الناصبة الخافضة) وحينئذ يلزم في الآية المذكورة العطف على معمولي عاملين (قوله في نحو في الدار الخ) أي فيما اذا كان أحد العاملين جارا تقدم وولي المخفوض العاطف وهذا مذهب الاعلم السابق (قوله ولا اشكال حينئذ في الآية) أي آية والشمس وضحاها الخ وذلك لانم انظير المثال أحد العاملين فيها جار تقدم وولي المخفوض العاطف (قوله فهو كالمعدوم) أي وكان العطف على معمولي عامل واحد (قوله وما أظنه وقف في ذلك على كلام غير الزمخشري) أي حتى يقال انه أطلق في حذف أحد العاملين تبعا له (قوله فينبغي له أن يقيد الخ) أي لاجل أن يكون كلامه موافقا لما قاله الزمخشري (قوله أن يقيد) أي بأن يقول اذا كان محذوفا وجوبا

(المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة)

(قوله ولا يفسر) أي ذلك الضمير المرفوع بنعم أو بئس الا بالتمييز اي بنكرة منصوبة على التمييز وانما فسر وه لاجل ان يحصل في النفس انبساط به لان ذكر الشيء مجملا ثم تفصيله بعد اوقع في النفس من كونه يذكر أولا مفصلا لان النفس تتشوف لتفصيله بعد ذكره مجملا والحاصل بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب وقوله ولا يفسر الا بالتمييز اي وأما اذا كان فاعلها محلى أو مضافا للمحلى فليس كذلك فلا يميز فاعلها الا اذا كان ضميرا (قوله ويلتحق بهما الخ) أي بنعم وبئس أي في وجوب تفسير الضمير المرفوع به بتمييز (قوله نحو ساء) أصله سوأ تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا والقوم مخصوص (قوله مثلا) تمييز للضمير في ساء وقوله وكبرت كلمة اي فكلمة تمييز للضمير في كبرت والجملة بعدها صفة كلمة (قوله ان المخصوص) أي ما يجعله القوم مخصوصا (قوله نعم رجلا كان زيد) أي وكان لا تدخل على فاعل بل على المبتدا فان قلنا ان الزيادة خلاف الاصل (قوله وانه قد يحذف) أي المخصوص الذي جعلوه فاعلا اي والفاعل لا يحذف الا في مواضع ليس هذا منها عندهم (قوله ان يكون) اي الضمير مرفوعا كما في ضربني وضربت زيدا ففاعل ضربني ضمير عائد على زيد المتأخر لفظا ورتبة (قوله جفوني الخ) الواو فاعل جفا وهو عائد على الاخلاء المتأخر (قوله من ذلك) اي من كون الضمير من اول المتنازعين عائدا على متأخر ثم اختلفوا فقال الكسائي الخ (قوله بحذف الفاعل) اي فاعل اول الفعلين المتنازعين فالفاعل عنده اسم ظاهر محذوف فالاصل في ضربني وضربت زيدا ضربني زيد وضربت زيدا فاعترض عليه بانه قد حذف الفاعل وهو لا يحذف فاجاب انما فعلت ذلك خوفا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ورد عليه بان عود الضمير على المتأخر وارد وانما حذف الفاعل فهو شاذ جدا وانظر ما ذا يقول في البيت المذكور اذ لا يتأتى كلامهم فيه الا ان يدعوا ندوره أو شذوذه او يقولوا ان الواو علامة الجمع تأمل اه تقرير دردير (قوله بضمر) أي فاعل اول الفعلين المتنازعين ويؤخر في ضربني وضربت زيدا تقديره ضربني وضربت زيدا هو وانما أخر عن المفسر ولم يتقدم عليه فرارا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله فاعل بهما) اي وحينئذ فلا يضمر للاول ضمير الرفع بخلاف البصريين فانهم يوجبون أن يقال قاما وقعدا أخواك وقوله فاعل بهما اعترض بانه يلزم عليه ورود عاملين على معمول واحد وهو ممنوع ولعله يجيزه فرارا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله مخبرا عنه) اي بمفرد فمفسره مفرد وهذا بخلاف ضمير القصة والشان فانه لا يخبر عنه الا بجملة فمفسره

الآية وأخذ ابن الخباز جواب الزمخشري فجعله قولا مستقلا فقال في كتاب النهاية وقيل اذا كان أحد العاملين محذوفا فهو كالمعدوم ولهذا جاز العطف في نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وما أظنه وقف في ذلك على كلام غير الزمخشري فينبغي له ان يقيد الحذف بالوجوب

(المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة)

وهي سبعة (أحدها) أن يكون الضمير مرفوعا بنعم أو بئس ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ويلتحق بهما فعل الذي يراد به المدح والذم نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة تخرج وظرف رجلا زيد وعن الفراء والكسائي ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل ويرده نعم رجلا كان زيد ولا يدخل الناسخ على الفاعل وانه قد يحذف نحو بئس للظالمين بدلا (والثاني) أن يكون مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما نحو قوله

جفوني ولم أجف الاخلاء انني
لغير جميل من خليلي مهمل

والكوفيون يمنعون من ذلك فقال الكسائي يحذف الفاعل وقال الفراء يضمر ويؤخر عن المفسر فان استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو ونحو قام وقعدا أخواك فهو عنده فاعل بهما (الثالث) أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره

نحو ان هي الاحياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه وأصله ان الحياة الاحياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها وبينها قال ومنه * هي النفس ١٣٤ تحمل ما حملت * وهي العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ولكن في

جملة (قوله ان هي الاحياتنا) ان نافية وهي مبتدأ وقوله الاحياتنا الدنيا خبره (قوله واصله الخ) اي وانما فعل ذلك لان التفصيل بعد الاجمال أوقع في النفس (قوله هي النفس) اي فالاصل النفس النفس وكذلك العرب العرب ثم عدل الى الضمير لما في التكرار من التنافر فهي مبتدأ والعرب خبر والضمير عائد على العرب المتأخر (قوله النفس والعرب بدلان الخ) اي فهو ليس من الضمير المفسر له خبره بل هو القسم السادس المفسر له بدله (قوله وفي كلام ابن مالك ايضا ضعف) أي كما ان في كلام الزمخشري ضعفا فالمراد بالضعف الاعتراض وحاصل الكلام ان الزمخشري ان كان قصده الحصر فيما قال فيرد عليه انه يصح فيه هذا الثالث كما يصح فيه الثاني الذي اعترض به ابن مالك ويرد على ابن مالك ان ظاهره أنه لا يعترض على الزمخشري الا بما قال مع أنه يرد عليه هذا الاخر أيضا وان أراد الزمخشري عدم التعيين بما قال فلا يرد عليه اعتراض وانما يعترض على ابن مالك بان ظاهره أن المثال انما يتخرج على ما قاله الزمخشري أو على ما قاله هو مع أنه يرد عليه هذا الاخر أيضا وقد يجاب عن ابن مالك بأن القادح في أمر لا يلزمه أن يقدح بكل قادح يقدح في ذلك الامر فيكفي أن يقدح فيه بواحد (قوله وجه ثالث) حاصله انه يمكن أن يجعل هي ضمير القصة مبتدأ وقوله العرب مبتدأ ثان وقوله تقول خبر الثاني والجملة خبر لهي ومميز قله وعلى كل من الاوجه الثلاثة فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله ضمير الشأن والقصة) هما واحد وهو الضمير المخبر عنه بجملة مفسرة له وانما يختلفان من جهة ان ذلك الضمير اذا كان ضمير مذكر قبل له ضمير الشأن وان كان مؤنثا قيل له ضمير القصة وضابط تذكيره وتأنيثه انه ان كان في الجملة المفسرة مؤنث عمدة أنث نحو هي هند قام أبوها والا ذكر فلا يجوز هي بنيت غرفة أو تقول في ضابط تذكيره وتأنيثه ان كانت الجملة بعدهما المبينة لهما محتوية على مسند اليه مذكر افيذكر الضمير وان كان مؤنثا فيؤنث الضمير وضابط ضمير القصة والشان هو الضمير المبين بجملة عائدا على متأخر لفظا ورتبة (قوله والكوفي يسمى) أي هذا الضمير المفسر بالجملة وفي نسخة يسميه (قوله ولا شيء منها عليه) أي مع ان شان الضمير أن يفسره مرجعه المتقدم عليه (قوله في قوله) أي الفرزدق (قوله ابن المراغة) هو جرير والمراغة لقب لامه لقبها به الاخطل اشارة لتمرغ الرجال عليها أي انها محل المرغ والتمعك أي انها زانية لا تصون نفسها من أحد وسبب هذا البيت ان جريرا هجا تميما قبيلة الفرزدق وكانوا حينئذ في الشام ثم ان هذا الشاعر الذي هو الفرزدق قال في جرير أكان سكران جرير أم متماسكرا حيث هجا تميما مع ثبوت المناقب لهم (قوله مبتدأ وخبر) أي فابن المراغة مبتدأ مؤخر وسكران خبر مقدم والجملة خبر كان واسمها ضمير الشان ويفسره تلك الجملة (قوله والصواب ان كان زائدة) أي على رواية الرفع وحينئذ فابن المراغة مبتدأ مؤخر وسكران خبر مقدم وكان زائدة بين المبتدا والخبر (قوله نصب سكران) أي على انه خبر كان مقدم وقوله ابن المراغة اسمها (قوله فارتفاع الخ) أي وعلى هذا فارتفاع الخ (قوله على انه خبر لهو) أي لا بالعطف على سكران لانه منصوب خبر الكان ولا يعطف المرفوع على المنصوب (قوله ويروى بالعكس) أي برفع سكران ونصب ابن وعليه فارتفاع متماسكر عطف على سكران المرفوع (قوله فاسم كان مستتر فيها) أي والجملة خبر سكران (قوله ولا يشاركه في هذا ضمير) اذ كل ضمير غيره يفسره مفرد (قوله تفسيره) أي ضمير الشان (قوله بمفرد له مرفوع) أي لانه في معنى الجملة (قوله كان قائما زيد) كان شانية واسمها ضمير وقائما خبرها وزيد فاعل بقائم (قوله وظننته) الهاء ضمير الشان مفعول أول وقائما مفعول ثان مفسر وعمرو فاعل بقائم (قوله وهذا ان سمع الخ) هذا رد من البصريين القائلين ان مفسر ضمير الشان لا يكون الا جملة على الكوفيين المجوزين تفسيره بمفرد له مرفوع (قوله على

على أن المرفوع مبتدا واسم كان وضمير ظننته راجعان اليه لانه في نية التقديم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسمها وأجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل أو للمفعول وفيه فسادان التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل * والثالث انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه * والرابع انه لا يعمل فيه الا الابتداء ١٣٥ أو أحد نواسخه * والخامس انه ملازم

على ان المرفوع) وهو زيد في الاول وعمر وفي الثاني فاصل الاول زيد كان قائما وأصل الثاني عمر وظننته قائما (قوله ويجوز كون المرفوع بعد كان اسمها) هذا التأويل لا يتأتى الا في ظننته (قوله مبنيا للفاعل الخ) لف ونشر مرتب فقوله مبنيا للفاعل راجع لقام وقوله أو للمفعول راجع لضرب (قوله فسادان الخ) أي بخلاف غيره من الضمائر فانه يجوز توكيده والعطف عليه والابدال منه تقول القوم مررت بهم كلهم ومررت بك وبزيد وتكون لنا عبيدا لا ولنا وآخرنا (قوله لا يعمل فيه الا الابتداء الخ) اي بخلاف غيره من الضمائر فانه يكون مجرورا ومنصوبا اي في محلهما بسبب عاملهما (قوله وان فسر بحديثين أو احاديث) أي قصتين او نصوص نحو هو زيد قائم وعمرو منطلق ونحو هو عمرو قائم وبكر منطلق وخالد جالس (قوله واذا تقرر هذا) اي مخالفته للقياس من اوجه خمسة (قوله اذا لم يكن غيره) أي وكان الغير موافقا للقياس اما ان كان مخالفا للقياس ايضا فيجوز الحمل عليه كما سبق له في جواز الوجه الثالث والاعتراض على ابن مالك (قوله ومن ثم) اي ومن اجل انه لا ينبغي الحمل عليه اذا أمكن غيره ضعف الخ (قوله وضمير الشان لا يعطف عليه) قال الدماميني يمكن النصب على انه مفعول معه (قوله وقول كثير) عطف على قول الزمخشري اي قول الزمخشري وقول النحاة (قوله والاولى ان يعاد الخ) اي ولا يجعل ضمير شان (قوله ويؤيده) أي يؤيد عدم جعل اسم ان ضمير الشان قول سيبويه الخ (قوله تقديره انك) اي فلما جعل امام الصناعة اسمها ضمير المخاطب يعلم ان جعله ضمير الشان ضعيف (قوله وفي كتبت الخ) أي وقول سيبويه في كتبت الخ (قوله ان لا يفعل) بالياء التحتية فهو من نهي الغائب وهو قليل (قوله انه يجزم) اي يفعل على النهي اي والجازم لا الناهية وان مفسرة (قوله وينصب على معنى لئلا الخ) اي فان من النواصب لكن الكلام على اضمار اللام قبلها فالفعل منصوب بأن (قوله ويرفع) اي الفعل على انه خبر لان الخفقة (قوله على انك الخ) هذا هو محل الشاهد فلم يقدر الا ضمير الشان (قوله ان يجر) اي الضمير (قوله ويقال نعمت الخ) اي فضمير نعم لا بد أن يكون مفردا الا انه يوافق مميزه في التذكير والتأنيث بخلاف ضمير رب فلا يكون الا مذكرا (قوله واجاز الكوفيون مطابقته للتمييز الخ) اي فيجوز عندهم ان يقال ربه رجلا وربها امرأة وربهما رجلين أو امرأتين وربهم رجالا وربهن نساء (قوله وعندي ان الزمخشري الخ) اي واما غيري فلا يجعله مفسر الضمير في غير بابي نعم ورب بالتمييز بل يؤول ما جاء من كلامه هو هما الذلك والحاصل ان الضمير لا يفسر بالتمييز الا في بابي نعم ورب عند الجمهور وقد وقع في كلام الزمخشري ما ظاهره أن الضمير يفسر بالتمييز في غير البابين المذكورين فاختار المصنف ابقاء كلامه على ظاهره وغيره المصنف أول كلامه (قوله في غير بابي الخ) أي ولا يقتصر عليهما كما قال الجمهور (قوله في تفسير فسواهن) أي الواقعة في سورة البقرة (قوله وقيل راجع الى السماء) أي المذكورة قبله في قوله ثم استوى الى السماء (قوله والسماء في معنى الجنس) أي فصح حينئذ جمع الضمير (قوله وتؤول) أي وتأول غيري كلام الزمخشري وجعله لا يخالف غيره من كونه لا يفسر الضمير بمميز الا في بابي نعم وبئس (قوله بدل) أي فهو من أفراد الوجه السادس فمراد الزمخشري بالتفسير البدل لا حقيقة التفسير وحينئذ فلم يكن الزمخشري مخالفا للجماعة في أن الضمير لا يفسر بمميز الا في البابين وقوله وظاهر الخ رد من المصنف للتأويل وكأن المصنف لم يطلع على كلام الزمخشري في سورة فصلت

للافراد فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بحديثين أو أحاديث واذا تقرر هذا علم انه لا ينبغي الحمل عليه اذا أمكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشري في انه يراكم هو وقبيله ان اسم ان ضمير الشان والاولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده انه قرئ وقبيله بالنصب وضمير الشأن لا يعطف عليه وقول كثير من النحويين ان اسم أن المفتوحة المخففة ضمير شأن والاولى أن يعاد على غيره اذا أمكن ويؤيده قول سيبويه في أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا ان تقديره انك وفي كتبت اليه ان لا يفعل انه يجزم على النهي وينصب على معنى لئلا ويرفع على انك (الخامس) أن يجر برب مفسرا بتمييز وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تمييزا وكونه هو مفردا قال

ربه فتية دعوت الى ما
ورث المجد دائبا

فاجابوا ولكنه يلزم أيضا التذكير فيقال ربه امرأة لا ربها ويقال نعمت امرأة هند وأجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التأنيث

والتثنية والجمع وابن بمسموع وعندي ان الزمخشري يفسر الضمير بالتمييز في غير بابي نعم ورب وذلك انه قال في تفسير فسواهن سبع سموات الضمير في فسواهن ضمير مبهم وسبع سموات تفسيره كقولهم ربه رجلا وقيل راجع الى السماء والسماء في معنى الجنس وقيل جمع سماءة والوجه العربي هو الاول انتهى وتؤول على أن مراده ان سبع سموات بدل وظاهر تشبيهه بربه رجلا يأباه (السادس) ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور أجازه الاخفش ومنعه سيبويه

على

وقال ابن كيسان هو جائز باجماع نقله عنه ابن مالك وتمما خرجوا على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وقال الكسائي هو نعت والجماعة
يأبون نعت الضمير وقوله ١٣٦ قد أصبحت بقرقرى كوانسا * فلا تلمه أن ينام البائسا وقال سيبويه هو باضمار اذم وقولهم فاما الخوا

فانه قال ان سبع سموات نصب على انه تمييز للضمير المبهم وقيل الضمير عائد على سماء باعتبار المعنى فان قلت
ما الفرق بين النصب على الوجهين قلت النصب على الاول على أن سبع تمييز والنصب على الثاني على الحال
هذا كلامه فهو يبعد التأويل كل البعد فكيف يقول المصنف وظاهر تشبيهه الجمع أن هذا يفيد الجزم برده
وكيف يقول المصنف وعندي الا ان يقال لعل المصنف لم يطلع على كلامه في سورة فصلت أو اطلع وغفل عنه
(قوله جائز باجماع) أي من سيبويه وغيره خلافا لما قاله ابن عصفور (قوله ومتماخرجوا) خبر مقدم
وقولهم مبتدأ مؤخر (قوله الرؤف الرحيم) بدل من الضمير المجرور ومفسره له (قوله وقوله) بالرفع عطف
على قولهم السابق لانه مبتدأ وكذا تقول فيما بعد (قوله قد أصبحت الخ) قد سبق هذا البيت في الفرق بين
البدل وعطف البيان (قوله أن ينام البائسا) أي فلا تلم البائس في أن ينام فقوله البائس بدل من الضمير في
تلمه (قوله هو) أي البائس باضمار أي منصوب باضمار اذم ويجعل الضمير عائدا على شيء معلوم من الكلام
(قوله باضمار أذم) الاولى باضمار ارحم لان البائس هو المسكين ويدل عليه أيضا قوله فلا تلمه فالاولى
لسيبويه اذا لم يقل بالبدلية وجعله نعتا مقطوعا أن يقدر الفعل ارحم لان الرحمة أليق بالبائس (قوله أحرف)
كما في لغة أكلوني البراغيث (قوله وهو المختار) فيه انه لا يحمل على انها أحرف الا اذا صدر هذا ممن لغتهم
ذلك أما الوصدر من غيرهم فلا يحمل على أنها أحرف لانهم الغة ضعيفة كما قاله سابقا (قوله ضرب غلامه زيدا)
أي ضرب غلام زيد سيده زيدا (قوله أجازه الاخفش) أي ومنعها الجمهور وجعلوها شاذة قال ابن مالك
* وشذ نحو زان نوره الشجر * (قوله مطعما) اسم رجل وهو والد نجيبر بن مطعم مات ولم يسلم أي لو كان
المجد يخلد واحدا من الناس لابقى مطعما مجده مخلدا لانه أكثر الناس مجدا (قوله حلمه) فاعل بكسا وضميره عائد
على المفعول المتأخر أعني ذا الحلم أي كسا صاحب الحلم حلمه أثواب سودد وكذا الشاهد في قوله ورقى نداه لان نداه
فاعل برقى وضميره عائد على المفعول أعني ذا الندا (قوله في ذلك) أي في الضمير المتصل بالفاعل العائد على
المفعول وقوله في النثر متعلق بيوجبون أي وأما في النظم فلا يجب تقديم المفعول بل يجوز تأخيره للضرورة
(قوله صاحبها) الضمير عائد على جزء الخبر أعني الدار وكذا غلامها فان الضمير فيه عائد على المضاف اليه والفرق
بين ما هنا وبين ما سبق حيث قال الاخفش بالجواز فيهما دون هذه ان الفعل المتعدي يستلزم مفعولا فكأنه
في رتبة التقديم فاذا ذكر الفعل وذكر فاعله وذكر فيه ضمير وعاد على المفعول المتأخر فكأنه عاد على متقدم
(قوله تقديم الخبر) أي في المثال الاول بأن يقول في الدار صاحبها وقوله والمفعول أي في الثاني بأن يقول ضرب
عبد هند غلامها (قوله ولا خلاف في جوازالخ) أي لان الضمير عائد على متأخر لفظا متقدم في الرتبة (قوله
نحو ضرب الخ) أي وهو ما اذا كان المفعول متصلا بضمير عائد على الفاعل المتأخر (قوله بالغيبة) أي في
الفعلين أي يحسبن ويحسبنهم وقوله وضم آخر الفعل أي الثاني وأما الاول فهو مبني على الفتح لاتصاله بنون
التوكيد الثقيلة (قوله ان الفعل مسند الخ) أي الفعل الاول أي فالفاعل الذين والمفعول الاول الهاء المحذوفة
والمفعول الثاني محذوف أيضا أي فائزين هذا بالنظر للفعل الاول وأما بالنظر للثاني ففعوله الثاني بمفازة تقول
المصنف والاصل لا يحسبنهم بفتح الباء حال للاول وأشار به الى أن المفعولين محذوفان وقوله بمفازة اشارة الى
المفعول الثاني المحذوف ولو حذفه ماضر وقوله فلا يحسبنهم بضم الباء توكيد ويحتاج لمفعولين مذكورين
بخلاف مفعولي يحسبن الاول فانهما محذوفان اه تقرير دردير (قوله وهذا) أي الرد غريب وقوله ووقع
له نظير هذا أي الرد (قوله ذاهبة) صفة لرجل جرت على غير من هي له وفرسه فاعل بذاهبة ومكسورا حال

وسرجها

* أحدهما كونه مبتدأ في الحال أو في الاصل نحو أولئك هم المفلحون وانا نحن الصافون وانا لنحن
الرقيب عليهم تجدوه عند الله هو خيرا ان ترني انا أقل منك مالا وأجاز الاخفش وقوعه بين الحال وصاحبها كجاء زيد هو ضاحكا وجعل منه هؤلاء

فقال تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة ممتنع لان فيه تقديم الضمير على مفسره ولا شك ١٣٧ انه لو قدم لكان كقولك غلامه ضرب زيد
وسرجها معمول للحال (قوله تقديم الحال) أي مكسورا (قوله ولا شك) رد على أبي حيان وحاصل الرد
أنه لو قدمه لكان مثل قولك غلامه ضرب زيد فضمير غلامه عائد على زيد وهو جائز اتفاقا لان ضرب عامل في
غلامه ورتبة العامل مقدمة على المعمول وكذا زيد فاعل ورتبة الفاعل مقدمة على المعمول وعود الضمير على
متقدم رتبة جائز اتفاقا وهو هنا لو قدم وقال مررت برجل مكسورا سرجها ذاهبة فرسه لقيل ان ذاهبة عامل
ومكسورا معمول والعامل مقدم على المعمول وفرسه فاعل ومرتبة الفاعل مقدمة على المعمول فالضمير في
سرجها عائد على فرس المؤخرة لفظا المقدمة رتبة (قوله منع من التقديم) أي من تقديم الحال وقوله لكون
العامل أي العامل فيها صفة أي ولا يجوز تقديم معمول الصفة عليها (قوله ولا خلاف) رد على ابن مالك
(قوله بدون الموصوف) أي دون أن يتقدم على الموصوف (قوله هذه المقالة) أي المردود عليها وهي منعه
عود الضمير على ما تأخر لفظا وتقدم رتبة في نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها (قوله الى ما تأخر
لفظا ورتبة) هذا الشق الثاني هو محل الغرابة بالنظر لما نحن فيه وأما بالنظر للكلام في حد ذاته فكل من
الشقين يتجنب منه لانه جوز ما منعوه ومنع ما جوزوه (قوله أما الاول) أي أما القسم الاول وهو منعه عود
الضمير على ما تقدم لفظا (قوله فيكون في نية التقديم) أي لان دليل الجواب محله التقديم عند سيبويه (قوله
فيكون حينئذ الضمير في بينه الخ) أي لانه من متعلقات تود وتود رتبته التقديم فليكن أيضا بينه كذلك فينحل
التركيب تود لو أن بينه وبينها أمدا بعيدا ما عملت من سوء وضمير بينه عائد على ما فقد عاد على متأخر لفظا ورتبة
(قوله وهذا عجيب الخ) أي انه لا يسلم أن الضمير عائد على ما تأخر لفظا بل هو عائد على متقدم لفظا وان كان
متأخرا رتبة (قوله الآن) أي في هذا التركيب على هذا الكلام (قوله ولو قدم تود) أي لو فرض أنه
أريد تقديمه لغير التركيب بتركيب لا محذور فيه بأن يقال يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا تود لو أن
بينها وبين ما عملت من سوء أمدا بعيدا (قوله ضرب زيد غلامه) أي فضمير غلامه عائد على زيد المتقدم لفظا
المتأخر رتبة (قوله وفرق الخ) حاصله أن بين الفاعل والمفعول ارتباطا بعمل الفعل فيهما حتى كان أحدهما
طالب للآخر فاذا قدم المفعول وتأخر الفاعل وفيه ضمير عائد على المفعول جاز للارتباط بينهما ولا كذلك
بين الشرط ودليل الجواب لان دليل الجواب غير معمول لعامل الشرط فلو عاد ضمير من دليل الجواب على
الشرط للزم التدافع لان جملة الدليل من حيث انها دليل لا يقتضيها الشرط ومن حيث ان في الدليل ضميرا
عائدا على الشرط يكون مقتضيا للدليل فيلزم أن الشرط مقتض للدليل وهو ليس مقتضيا للدليل وهذا تناقض
ووجه رد هذا الفرق أن لا نظر للارتباط وعدمه مع التقدم اللفظي على أنا لا نسلم انه لا ارتباط بين الدليل
والشرط بل هناك ارتباط من حيث ان الدليل دال على الجواب المرتب على الشرط سلمنا عدم الارتباط فلا
نسلم التناقض اه تقرير دردير (قوله وأما الثاني) أي وأما القسم الثاني وهو تجويزه عود الضمير على متأخر
لفظا ورتبة (قوله المفهوم من ليسجننه) أي المتأخر عن الضمير لفظا ورتبة

(شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا)

(قوله وذلك) أي وبيان ذلك (قوله كونه مبتدأ في الحال) أي حال التكلم وقوله أو في الاصل أي بان يدخل
على المبتدا الذي قبله ناسخ (قوله أولئك هم المفلحون) أولئك مبتدأ وهم ضمير فصل والمفلحون خبر (قوله
وانا لنحن الصافون) ان حرف توكيد ونا اسمها ولنحن ضمير فصل والصافون خبر ان (قوله كنت أنت الرقيب
عليهم) التاء اسم كان وأنت ضمير فصل والرقيب خبرها (قوله تجدوه) الهاء مفعول أول وخيرا مفعول
ثان وهو ضمير فصل (قوله ان ترني) الياء مفعول أول وأقل مفعول ثان وأنا ضمير فصل ومالا تمييز (قوله هو
ضاحكا) هو ضمير فصل وضاحكا حال من زيد (قوله هؤلاء) مبتدأ وبناتي خبر وهن ضمير فصل وأطهر

ووقع لابن مالك سهو في
هذا المثال من وجه غير هذا
وهو انه منع من التقديم
لكون العامل صفة ولا خلاف
في جواز تقديم معمول الصفة
عليها بدون الموصوف ومن
الغريب ان أبا حيان صاحب
هذه المقالة وقع له انه منع عود
الضمير الى ما تقدم لفظا
واجاز عوده الى ما تأخر لفظا
ورتبة أما الاول فانه منع
في قوله تعالى وما عملت من
سوء تود كون ما شرطية لان
تود حينئذ يكون دليل
الجواب لا جوابا لكونه
مرفوعا فيكون في نية التقديم
فيكون حينئذ الضمير في بينه
عائدا على ما تأخر لفظا ورتبة
وهذا عجيب فان الضمير
الآن عائد على متقدم لفظا
ولو قدم تود لغير التركيب
ويلزمه أن يمنع ضرب زيدا
غلامه لان زيدا في نية التأخير
وقد استشعر ورود ذلك
وفرق بينهما بما لا معول
عليه وأما الثاني فانه قال في
قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد
ما رأوا الآيات ليسجننه ان
فاعل بدا عائد على السجن
المفهوم من ليسجننه (شرح
حال الضمير المسمى فصلا
وعمادا) والكلام فيه في
أربع مسائل (الاولى) في
شروطه وهي ستة وذلك انه
يشترط فيما قبله أمران

بناتي هن أطهر لكم فيمن نصب أطهر ولحن أبو عمر ومن قرأ بذلك وقد خرجت على ان هؤلاء بناتي جملة وهن اما توكيد لضمير مستتر في الخبر أو مبتدأ ولكم الخبر وعليهما فاطهر حال وفيهما ١٣٨ نظر أما الاول فلان بناتي جامد غير مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين وأما

حال ولكم متعلق بالحال (قوله ولحن أبو عمر ومن قرأ بذلك) أي بنصب أطهر لما يلزم عليه من توسط ضمير الفصل بين الحال وصاحبها وهو ممنوع عربية وقوله من قرأ الخ أي فهي قراءة شاذة والذي قرأ بهذه القراءة ابن مروان وكم قرأ بها ابن مروان نقلت عن سعيد بن جبير والحسن البصري وزيد بن علي (قوله وقد خرجت) أي هذه القراءة على وجهين كل منهما جائز عربية وحينئذ فلا تكون لحنا (قوله جملة) أي فهؤلاء مبتدأ وبناتي خبر وهن توكيد للضمير المستتر في الخبر واطهر حال من الضمير المستتر في الخبر والجواب الثاني ان هن مبتدأ ولكم خبر وأطهر حال من ضمير الخبر أعني لكم فهو على كل حال من ضمير الخبر (قوله أما الاول) أي أما النظر في التخريج الاول (قوله جامد غير مؤول الخ) فيه انه لا يسلم بل هو مؤول بالمشتق لانه في معنى مولوداتي وهو مشتق ويدل له النعت به في قولهم مررت بنساء بنات لفلان فبنات صفة ولا يجعل صفة الا اذا كان مؤولا بالمشتق وماذكرناه من الجواب والاستدلال عليه هو كلام المجيب بالجواب الاول الذي رد عليه المصنف وهو ابن عصفور واذا كان ابن عصفور قال ذلك فالعجب للمصنف كيف يعترض عليه (قوله عند البصريين) أي وأما الكوفيون فانهم يقولون ان الجامد يتحمل الضمير (قوله وأما الثاني) أي وأما النظر في التخريج الثاني (قوله على عاملها النظر في) أي لانه عامل معنوي والعامل المعنوي لا يتقدم الحال عليه عند الاكثر بل عند الاقل وتخريج القرآن على القول الضعيف لا يصح ولو كانت القراءة شاذة وانما يخرج القرآن على الاقوال المشهورة (قوله والثاني) أي من الامرين المشترطين فيما قبله (قوله كونه نكرة) أي كون السابق على ضمير الفصل نكرة (قوله كان رجل) رجل اسمها والقائم خبرها وهو ضمير فصل لا محل له (قوله أن تكون أمة) أمة اسمها وأربي خبرها وهي ضمير فصل فقوله فقد رووا أربي منصوبا أي لاجل أن يكون خبرا لكان والحق ان هي مبتدأ وأربي مرفوع خبرها والجملة لكان (قوله كما تقدم في خير أو أقل) أي لان أفعل من لا يقترن باللام سواء كانت من ظاهرة كما في أقل أو مقدرة كما في خيرا (قوله وخالف في ذلك) أي في اشتراط اسميته وقال يجوز أن يكون فعلا مضارعا كما يجوز أن يكون اسما (قوله لتشابههما) أي لان الفعل المضارع مشابه لاسم الفاعل (قوله انه هو يبدئ ويعيد) خرجه القوم على أن هو توكيد لاسم ان وجملة يبدئ في محل رفع خبران وليس هو ضمير فصل اوان هو مبتدأ وجملة يبدئ خبره والجملة خبران فعلى كل حال لم يجعلوا الضمير ضمير فصل (قوله أولئك هو يبور) أي فهو ضمير فصل ويبور خبر أولئك عندهم والقوم يخرجونه على ما علمت في انه هو يبدئ ويعيد (قوله لا فرق بين كون امتناع أل) أي في المشابه للمعرفة (قوله كافعل من) أي الذي يقترن بمن كغير من كذا وأقل منه أي فان المانع من أل من (قوله كذلك) أي فالمانع من أل الاضافة (قوله وغلام زيد) فيه أن غلام معرفة وليس من أقسام المشبه للمعرفة على أن المتبادر من قوله أو لذاته كالفعل شامل للماضي والمضارع فلا خصوصية لقصره على المضارع فكلامه في حد ذاته شامل للماضي الذي يقول به السهيلي والمتبادر من كلامه أنه لم يقل بالماضي لانه تابع للجرجاني وهو لم يقل به (تنبيه) في بعض النسخ وتمثيله بغلام زيد مردود لانه معرفة وقد يقال انه يلزم اجازة ذلك مع الماضي وهذه النسخة هي المعول عليها لان قوله وهو قول السهيلي انما يترتب على هذه النسخة لان الماضي على النسخة غيرها لم يذكر فيها حتى يعود عليها الضمير تأمل (قوله قد يثبت هذه الافعال لغير الله) أي واتى بضمير الفصل لافادة قصرها على الله ونفيها عن غيره رداعلى ذلك الجاهل (قوله انتهى) أي كلام السهيلي (قوله وقد يستدل الخ) قد يقال يحتمل أن قوله يهدي معمول لمحذوف أي ويرونه يهدي فليس معطوفا على الحق بل هو عطف جمل سلمنا أنه عطف عليه فيحتمل في التابع ما لا يغتفر في المتبوع

ولذا

هو الحق ويهدي فعاطفه يهدي على الحق الواقع خبرا بعد الفصل انتهى * ويشترط له في نفسه أمران احدهما أن يكون بصيغة المرفوع فيمتنع

ولذا أشار المصنف لضعف هذا الاستدلال بقوله وقد الخ (قوله هو الحق) هذا هو المفعول الثاني والاول هو قوله الذي أنزل وقوله هو الحق الضمير للفصل (قوله انتهى) هكذا وقع في نسخة ولكن لا معنى لهذا الاستدلال من كلام المصنف تأمل (قوله فيمتنع الخ) أي لانه في هذه الامثلة بصيغة المنصوب وانما التزم أن يكون بصيغة المرفوع لان الاصل فيه أن يكون بعد المبتدا فتكون صيغته صيغة مرفوع للتناسب ثم استعمل كذلك بعد دخول الناسخ ليكون حاله على وتيرة واحدة (قوله على البدل) أي لا على أنه ضمير فصل اذ لا يصح أصلا لانه باتفاق لا يكون الا بصيغة المرفوع (قوله أن يطابق ماقبله) أي في التكلم والخطاب والغيبة وفي التذكير والتأنيث وفي التثنية والجمع والافراد (قوله كنت هو الفاضل) أي لعدم مطابقة ضمير الفصل لما قبله في الخطاب (قوله جرير بن الخطفى) بفتح الفاء هو الشاعر المعلوم المعادل للفرزدق قال الدماميني الذي رأيته في أكثر النسخ اثبات ألف ابن وحينئذ فينون جرير بناء على القول الضعيف المشترط في العلم المضاف اليه ابن أن يكون علم أبيه لا علم جده كما هو هنا لان جرير ابن عطية بن حذيفة الخطفى فهو لقب جده وحينئذ فينون العلم الاول ولا تحذف ألفه والمشهور أن المدار على وقوعه بين علمين وان لم يكن الثاني اسم أبيه اه تقرير دردير (قوله وكائن الخ) على وزن فاعل وبعده

اذا سعر الخليفة نار حرب * رأى الحجاج أنقعها بمائها

(قوله فقيل) أي في توجيه عدم مطابقته لما قبله (قوله فقيل لما كان) أي جرير وقوله بمنزلة نفسه أي نفس الصديق وقوله حتى كان اذا أصيب أي جرير وقوله بجعل أي جرير وقوله لانه نفسه في المعنى أي بحسب المعنى المقصود له لا أنه في الواقع كذا (قوله أي يرى مصابي) أي يرى الصديق مصابي فعاطفا يرى يعود على الصديق ومصابي هو المفعول وهو اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة فصح كون الضمير ضمير فصل لمطابقته لما قبله في الغيبة فان قلت ان الحمل لا فائدة فيه اذ المعنى يرى الصديق مصيبتي هي المصيبة ولا فائدة لذلك فأجاب المصنف بان الكلام على حذف الصفة أي يرى مصيبتي هي المصيبة العظيمة (قوله مصدر) أي مبني أي وليس اسم مفعول لانه يحتمل المعنى يرى الشخص المصاب المضاف الى هو الشخص المصاب ولا معنى له (قوله والا) أي والا يكن المعنى هكذا (قوله بمفهوم الظرف) أي بسبب مفهوم الظرف أي الآن لان مفهومه انك قبل الآن لم تأت بالحق ولا شك أن هذا كفر بموسى وحاصل الجواب أن الكلام على حذف الصفة أي الحق الواضح (قوله والا لم يفد) اذ لا فائدة لقولك سير بزيد سير (قوله اذ لا يقول عاقل الخ) علة لمحذوف أي ولا يصح اسناده لضمير المتكلم اذ لا يقول الخ وحاصله أنه لو كان ذلك الفعل مسند الضمير المتكلم والمصاب اسم مفعول كان المعنى اذا أصبت أي اصابتني مصيبة يراني الصديق مصابا وهذا لا يقوله عاقل لعدم الفائدة فيه فضلا عن هذا الشاعر البليغ واذا قدر مضاف قبل الياء لزم اتحاد المبتدا والخبر ولا فائدة فيه فتعين أن الفعل مسند لضمير الصديق اي انه اذا أصيب بمصيبة يرى انني المصاب بها الا نني نفسه في المعنى (قوله اذ لا يقول عاقل الخ) ورد بأن الذي في البيت المصاب خبر معرف بأل فيفيد الحصر أي يراني الصديق عند اصابتي محصورا في الاصابة فالمصيبة المتعلقة بغيري كالعدم وهذا معنى صحيح (قوله لا يتجه الاعتراض) أي اعتراض ابن الحاجب من أن هذا التركيب لا فائدة فيه لانه معلوم وحاصل جوابه انا نقدر الصفة فالمعنى يرى مصابي مصابا عاليا (قوله بان ما بعده خبر) أي ان ضمير الفصل هو الدافع ابتداء توهم أن ما بعده تابع وأن الخبر سيأتي فاذا

ولا تقدير والمصاب حينئذ مفعول لا مصدر ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال ولو أنه قال يراه لكان حسنا أي يرى الصديق نفسه مصابا اذا أصبت * (المسئلة الثانية) * في فائدته وهي ثلاثة أمور * أحدها الفطي وهو الاعلام من أول الامر بان ما بعده خبر لا تابع ولهذا سمي فصلا

ترني أنا اقل منك فقيل ليس هو فصلا وانما هو توكيد للفاعل وقيل بل هو فصل فقيل لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان اذا أصيب كان صديقه هو قد أصيب فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره لانه نفسه في المعنى وقيل هو على تقدير مضاف الى الياء اي يرى مصابي والمصاب حينئذ مصدر كقولهم جبر الله مصابك اي مصيبتك أي يرى مصابي هو المصاب العظيم ومثله في حذف الصفة الآن جئت بالحق أي الواضح والا لكفروا بمفهوم الظرف فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا أي نافعا لان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الآية وأجازوا سير بزيد سير بتقدير الصفة أي واحد والا لم يفد وزعم ابن الحاجب ان الانشاد لو أصيب باسناد الفعل الى ضمير الصديق وأن هو توكيد له أو لضمير يرى قال اذ لا يقول عاقل يراني مصابا اذا أصابني مصيبة اه وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض ويروى يراه أي يرى نفسه ويراه بالخطاب ولا اشكال حينئذ

لانه فصل بين الخبر والتابع ونحماد الانه يعتمد ١٤٠ عليه معنى الكلام واكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة وذكر التابع أولى

من ذكر أكثرهم الصفة لوقوع الفصل فى نحو كنت أنت الرقيب عليهم والضمائر لاتوصف * والثانى معنوى وهو التوكيد ذكره جماعة وبنوا عليه أنه لايجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة لانه يدعم به الكلام أى يقوى ويؤكد * والثالث معنوى أيضا وهو الاختصاص وكثير من اليائيين يقتصر عليه وذكر الزمخشرى الثلاثة فى تفسير أولئك هم المفلحون فقال فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لاصفة والتوكيد ويجاب أن فائدة المسند اليه المسند ثابتة له دون غيره * (المسئلة الثالثة فى محله) * زعم البصريون أنه لامحل له ثم قال أكثرهم انه حرف فلا اشكال وقال الخليل اسم وتظيره على هذا القول اسماء الافعال فيمن يراها غير معمولة لشئ وآل الموصولة وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائى محله بحسب مابعده وقال الفراء بحسب ماقبله فجعله بين المبتدا والخبر رفع وبين معمولى ظن نصب وبين معمولى كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائى وبين معمولى ان بالعكس

دخل ضمير الفصل رفع ذلك التوهم لانه لايكون قبله الامبتدأ ولايكون بعده الاالخبر (قوله لانه فصل) أى مميز بينهما (قوله وعمادا) أى ويسمى أيضا عمادا (قوله لانه يعتمد عليه) أى يعتمد عليه من أول الامر من حيث افادته أن مابعده مسند لماقبله ويخبر به عنه فافاد التسميتين وما لهما واحد ولكن الاولى تسميته بالفصل لان الفصل معناه المطابق للتمييز وأما العماد فمعناه المطابق مايعتمد عليه وافادته لماقلناه باللزوم (قوله على ذكر هذه الفائدة) وهى الاعلام المذكور (قوله كنت أنت الرقيب عليهم) أى فالضمير رافع لتوهم أن الرقيب صفة لان الضمائر لاتوصف وظاهره أنه يحتمل أن الكلام بدونه يحتمل أن يكون بدلا أو توكيدا مع أنه لايتوهم لان التوكيد انما يكون بألفاظ ليس هذا منها ولا نسقا وهو ظاهر ولا بدلا لانه لايبدل الظاهر من الضمير الااذا كان مفيدا للاحاطة والشمول والرقيب ليس كذلك ولا بيانا لانه مشتق والبيان لايكون الاجامدا نقوله وذكر التابع أولى لهذه العلة لايسلم فتأمل (قوله وهو التوكيد) أى توكيد النسبة أى تقويتها وليس المراد التوكيد النحوى لانه ليس توكيدا لفظيا ولامعنويا وبهذا اندفع قول ابن الحاجب لايظهر كونه للتوكيد لانه ليس توكيدا معنويا ولانحويا وهو وهم أن المراد التوكيد النحوى (قوله وبنوا عليه) أى على افادته التوكيد وقوله انه لايجامع التوكيد أى اللفظى لئلا يجتمع مؤكدان وهو تحصيل الحاصل (قوله وبنوا عليه الخ) لانسلم ذلك البناء وذلك لان التوكيد المستفاد من ضمير الفصل توكيد للنسبة والثانى توكيد للمسند اليه وهو زيد فليس المؤكد بالامرين شيأ واحدا سلمنا أنهما واردان على شئ واحد فنقول ما المانع من توكيد الشئ الواحد بمؤكدين قال تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون (قوله وعلى ذلك) أى ولاجل هذه الفائدة (قوله الاختصاص) أى قصر الحكم على المذكور ونفيه عما عداه (قوله يقتصر عليه) أى على هذا الامر فى فائدته (قوله ويجاب أن فائدته المسند ثابتة الخ) قد بحث فى هذه الفائدة الثالثة السعد وقال لانسلم هذه الفائدة الالو كان نحو قولك زيد هو أفضل من عمر ومما الخبر فيه نكرة يفيد الحصر مع انه لايفيد وأما ماذكره من الآية فقد يقال ان الحصر جاء من تعريف الطرفين لان الجملة المعرفة الطرفين تفيد الحصر اه تقرير دردير (قوله انه حرف) أى وتسميته بضمير مجازا نظرا للصورة ومن اجل كون صورته صورة الضمير ثنى وأفرد وجمع (قوله وقال الخليل) هو بصرى وقوله ونظيره الخ جواب عن سؤال وارد عليه وحاصله ان كل اسم لابد له من محل فكيف نقول انه اسم ولامحل له من الاعراب فأجاب المصنف عنه بأن الكلية ليست مسلمة بل بعضها لامحل له كاسماء الافعال وآل الموصولة واعترضه الدماميني بأن هذا الجواب انما زاد الاشكال ولم يدفعه لانه يقال أيضا كيف تكون أسماء الافعال أسماء ولامحل لها وكذا يقال فى آل وأجاب الشمنى بأن المصنف ليس مراده الجواب بل التنظير وحاصله ان الخليل يقول بالاسمية ولامحل لها ولايستبعد كلامه لان لذلك نظيرا كاسماء الافعال ولكن هذا جواب لايرد شيأ تأمل (قوله فيمن يراها الخ) أى وبعضهم يجعلها مبتدآت أغنى مرفوعها عن الخبر وبعضهم جعلها مفعولات مطلقة (قوله وآل الموصولة) أى بناء على انها اسم والاولى حذفه لان اعرابها على هذا القول نقل لما بعدها لكونها على صورة الحرف فحينئذ لها محل تأمل اه تقرير دردير (قوله بحسب مابعده) اعترض بانه يقتضى أن يكون تابعا لما بعده ولم يعهد فى التوابع أن تكون تابعة لما بعدها بل لماقبلها تأمل (قوله بحسب ماقبله) أى لان ضمير الرفع يؤكد الضمير الذى قبله المرفوع والمنصوب والمجرور تقول ضن نفسك أنت ومررت بك أنت فهو مؤكد لما قبله لان ضمير الفصل عنده ضمير رفع ولاغرابة فى توكيد ضمير الرفع للضمير المجرور والمنصوب لكن يرد على هذا شئ وهو انه اذا تقدمه اسم ظاهر لايصح أن يكون مؤكدا له لان الضمير لايؤكد الظاهر عند الجمهور ومنهم الفراء (قوله فجعله بين المبتدا والخبر رفع) أى باتفاق الكسائى والفراء وقوله وبين معمولى ظن نصب اى باتفاقهما (قوله وبين معمولى كان رفع) أى بحسب

ماقبله

(المسئلة الرابعة فيما يحتمل من الاوجه) يحتمل فى نحو كنت أنت الرقيب عليهم ونحو ان كنا نحن الغالبين الفصلية والتوكيد دون الابتداء لانتصاب مابعده وفى نحو أنا نحن الصافون ونحو زيد هو العالم وان عمرا هو الفاضل الفصلية والابتداء دون التوكيد لدخول اللام فى الاولى ولكون ماقبله ظاهرا فى الثانية والثالثة ولايؤكد الظاهر بالمضمر لانه ضعيف والظاهر قوى ووهم أبو البقاء فأجاز فى ان شانئك هو الابتر التوكيد وتقدير يد أنه توكيد لضمير مستتر فى شانئك لا النفس شانئك و يحتمل الثلاثة فى نحو أنت أنت الفاضل ونحو انك أنت علام الغيوب ومن اجاز ابدال الضمير من الظاهر اجاز فى نحو ان زيدا هو الفاضل البدلية ووهم ابو البقاء فأجاز ١٤١ فى نحو عند الله هو خيرا كونه بدلا من الضمير المنصوب ومن مسائل الكتاب قد جربتك فكنت انت انت الضمير ان مبتدا وخبر والجملة خبر كان ولو قدرت الاول فصلا او توكيدا لقلت انت ايالك والضمير فى قوله تعالى ان تكون أمة هى اربى من أمة مبتدأ لان ظهور ماقبله يمنع التوكيد وتنكيره يمنع الفصل وفى الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه ان قدر فى يكون ضمير الكل فأبواه مبتدأ وقوله هما امامبتدأ ثان وخبره اللذان والجملة خبر أبواه واما فصل واما بدل من أبواه اذ اجوزنا ابدال الضمير من الظاهر واللذان خبرا بواه وان قدر يكون خاليا من الضمير فأبواه اسم يكون وهما مبتدأ أو فصل أو بدل وعلى الاول فاللذان بالالف وعلى الاخيرين هو بالياء

(روابط الجملة بما هى خبر عنه) وهى عشرة أحدها الضمير وهو الاصل ولهذا

ماقبله وقوله ونصب عند الكسائى أى بحسب مابعده (قوله فيما يحتمل من الاوجه) أى بالنظر له فى حد ذاته بقطع النظر عن كونه ضمير فصل أو غير فصل والا لما تأتى أوجه (قوله لدخول اللام الخ) أى لان اللام تدخل على المبتدا وتدخل على ضمير الفصل ولاتدخل على التوكيد (قوله التوكيد) أى فظاهر كلام أبى البقاء أن الضمير توكيد لشانئك ولاشك انه وهم لان الاسم الظاهر لايؤكد بالضمير (قوله وقدير يد الخ) جواب عنه (قوله مستتر فى شانئك) أى لان شانئ اسم فاعل بمعنى مبغض واعترض على المصنف بأنه اذا كان كلامه يحتمل وجها صحيحا فلا معنى للاعتراض على أبى البقاء من اول الامر (قوله البدلية) أى وعلى كل حال فالتوكيد ممنوع والجائز أمور ثلاثة وهى الفصل والبدلية والمبتدا ويمتنع التوكيد (قوله ووهم أبو البقاء) أى لان ابدال الضمير من ضمير وافقه فى الغيبة والحضور لايصح لان المبدل منه فى نية الطرح والمقصود البدل واذا توافقا فلا معنى للاعتراض على أبى البقاء من اول الامر (قوله واللذان خبرا بواه) أى والجملة خبر كان

(روابط الجملة بما هى خبر عنه)

(قوله بما هى خبر عنه) أى بالمبتدا حالا أو فى الاصل (قوله وكل وعد الله الحسنى) أى فالتقدير وكل وعده الله الحسنى وحذف الضمير اذا كان المبتدا فيه كلة كل متنازع فيه فحكى ابن مالك فى التسهيل الاجماع على منع حذفه ونقل غيره أن مذهب البصريين المنع ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن أبى الربيع فقال جاء فى الشعر وفى قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصفار عن الكسائى والفراء اجازة ذلك اه دماميني (قوله وهذا) أى الترجيح باعتبار مابعد على الجملة مما أغفلوه أى لانهم انما تكلموا على الترجيح باعتبار ماعطفت عليه الجملة (قوله ولم يذكروا مثل ذلك الخ) أى لم يقولوا بترجيح النصب على الرفع فى نحو زيدا ضربته واكرمت عمرا للتناسب (قوله ولافرق) أى والحال أنه لافرق بين المثال الاول والثانى فى أن النصب فى كل منهما يؤدى لعطف فعلية على فعلية (قوله وقول أبى النجم) عطف على قراءة ابن عامر وصدره * قد اصبحت ام الخيار تدعى * على ذنبا كله الخ فكله مبتدا وجملة لم اصنع خبره والرابط محذوف وهو الضمير الواقع مفعولا اى لم أصنعه (قوله لان ذنبا نكرة) اى غير محدودة وهى لايجوز توكيدها باتفاق بخلاف المحدودة فأجازه السكوفيون دون البصريين نحو صمت شهرا كله (قوله كان فاسدا) وذلك لان نصب كل يقتضى دخولها فى حيز النفى فيتوجه النفى حينئذ للشمول خاصة ويفيد بعارض المفهوم ثبوت الفعل لبعض الافراد فيكون ابو النجم على هذا التقدير معترفا ببعض الذنوب التى ادعتها ام الخيار عليه وليس لغرض ذلك (قوله فى فصل كل) هذه النسخة هى الصواب وفى بعض النسخ فى فصل لو وهى غير صواب لانه لم يبين شيأ من ذلك فى الكلام على لو (قوله الا توكيدا ومبتدأ) أى وهنا لايصح التوكيد لما قاله ولا مفعولا لفساد

يربط به مذكورا كزيد ضربته ومحذوفا مرفوعا نحو ان هذان لساحران اذا قدر لهما ساحران ومنصوبا كقراءة ابن عامر فى سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى ولم يقرأ بذلك فى سورة النساء بل قرأ بنصب كل كالجماعة لان قبله جملة فعلية وهى فضل الله المجاهدين فساوى بين الجملتين فى الفعلية بل بين الجمل لان بعده وفضل الله المجاهدين وهذا مما أغفلوه أعنى الترجيح باعتبار مابعد على الجملة فانهم ذكروا رجحان النصب على الرفع فى باب الاشتغال فى نحو قام زيد وعمرا أكرمته للتناسب ولم يذكروا مثل ذلك فى نحو زيدا ضربته واكرمت عمرا ولافرق بينهما وقول ابى النجم كله لم أصنع ولو نصب كل على التوكيد لم يصح لان ذنبا نكرة أو على المفعولية كان فاسدا معنى لما بيناه فى فصل كل وضعيفا صناعة لان حق كل المتصلة بالضمير ان لاتستعمل الا توكيدا او مبتدا

نحو ان الامر كله لله قرئ بالنصب والرفع وقرأ جماعة أفحكم الجاهلية يبغون بالرفع ومجرورا نحو السمن منوان بدرهم أي منه وقول امرأة زوجي المس مس أرنب والريح ريح زرنب اذا لم تقل ان آل نائبة عن الضمير وقوله تعالى ولمن صبر وغفران ذلك لمن عزم الامور أي ان ذلك منه لابد من هذا التقدير سواء أقدرنا اللام للابتداء ومن موصولة أو شرطية أو قدرنا اللام موطئة ومن شرطية أما على الاول فلان الجملة خبر وأما الثاني فلانه لابد في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من أن يشتمل على ضميره سواء قلنا انه الخبر أو ان الخبر فعل الشرط وهو الصحيح وأما على الثالث فلانهم اجواب القسم في اللفظ وجواب الشرط في المعنى وقول أبي البقاء والحوفي ان الجملة جواب الشرط مردود لانها اسمية وقولهما انها على اضمار الفاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر ويجب على قولهما أن تكون اللام للابتداء لا للموطئة

*(تنبيه) *قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط وذلك في ثلاث مسائل *احداها أن يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو فهو أو ثم هو *والثانية أن يعاد العامل نحو زيد قام

المعنى كما قال واضعفه صناعة فتعين الرفع على انه مبتدا اه تقرير دردير (قوله كله) توكيد ان قرئ بالنصب ومبتدأ على قراءته بالرفع (قوله أفحكم) مبتدأ و يبغون خبر (قوله ومجرورا) عطف على قوله سابقا مرفوعا ومنصوبا (قوله أي منه) اي منوان كائنان منه بدرهم فالسمن مبتدأ اول ومنوان مبتدا ثان وبدرهم خبر الثاني والجملة خبر الاول والرابط محذوف وهو الضمير المجرور والكائن في الصفة المحذوفة المسوغة للابتداء بالنكرة وهو المبتدا الثاني (قوله وقول امرأة) بالجر عطفا على السمن وهذه المرأة احدى النساء اللاتي اجتمعن وتعاقدن على ان يصفن ازواجهن بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وهن احدى عشرة امرأة و يعرف هذا الحديث بحديث ام زرع والارنب واحد الارانب دابة معروفة وهذا اللفظ قيل يطلق على الذكر والانثى وقيل انما يطلق على الانثى و يقال لذكرها خزز بمعجمات على وزن صرد والزرنب بزاي فراء فنون فباء موحدة نبت طيب الرائحة وقيل شجر طيب الرائحة تريد أن زوجها كالارنب في نعومة الجسد ولينه وكالزرنب في طيب الرائحة (قوله زوجي) مبتدأ أول والمس مبتدأ ثان وقوله مس أرنب خبر المبتدا الثاني والجملة خبر الاول والرابط محذوف أي المس منه مس ارنب وكذا يقال في زوجي الريح ريح زرنب (قوله نائبة عن الضمير) اي والافهي الرابط (قوله ولمن صبر) اللام لام الابتداء ومن موصولة مبتدا و جملة ان ذلك لمن عزم الامور خبره والرابط محذوف اي أن ذلك منه (قوله اي ان ذلك منه) هذا بناء على ان الاشارة للصبر المأخوذ من صبر والغفران ويحتمل أن الاشارة لمن والاصل من ذوي عزم الامور وعلى هذا فالرابط الاشارة لا الضمير (قوله ومن موصولة) حاصله أن اللام في قوله ولمن صبر ان جعلت للابتداء فمن اما موصولة أو شرطية وان جعلت موطئة للقسم فمن شرطية لا غير (قوله فلان الجملة) أي جملة ان ذلك لمن عزم الامور وقوله خبر أي عن المبتدا وهو من الموصولة في من صبر والجملة الواقعة خبر الابد لها من رابط (قوله وأما الثاني) أي وهو كون اللام للابتداء ومن شرطية وفيه أنه اذا كان كذلك فالجملة التي يقدر فيها الضمير وهي قوله ان ذلك لمن عزم الامور هي الجواب وهي اسمية فكيف تكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها بالفاء والمصنف قد قال باثر هذا الكلام وقول أبي البقاء والحوفي ان الجملة جواب الشرط مردود لانها اسمية وقولهما انها على اضمار الفاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر فما هذا الذي فعله المصنف وجوابه انه لم يجزم بان من شرطية كما جزم أبو البقاء والحوفي وانما قال ان قدر كونها شرطية فلابد من تقدير الضمير في الجواب ثم أبطل الجوابية بعدم الاقتران بالفاء و يلزم من ذلك ابطال كونها شرطية مع جعل اللام للابتداء فتأمله اه دماميني (قوله وأما على الثالث) أي وهو أن اللام موطئة ومن شرطية وقوله فلانها أي جملة ان ذلك لمن عزم الامور وقوله وجواب الشرط في المعنى أي وجملة الجواب يجب اشتمالها على ضمير الشرط الواقع مبتدأ (قوله لانها اسمية) أي والجملة الاسمية اذا وقعت جوابا وجب اقترانها بالفاء (قوله وقولهما) أي جوابا عن عدم اقترانها بالفاء (قوله لا للموطئة) أي لان القاعدة أنه اذا اجتمع قسم وشرط حذف جواب المتأخر منهما وهو هنا الشرط وهما قد حكما على أن الجملة جواب الشرط فتعين أن تكون اللام للابتداء (قوله ولا يحصل الربط) أي وحينئذ يكون الكلام فاسدا (قوله أن يكون) أي الضمير معطوفا على شئ في الخبر (قوله بغير الواو) أي وأما اذا كان العطف بالواو نحو زيد قام عمرو ووهو جازت المسئلة وذلك لان الواو مطلق الجمع فالاسمان معها أو الاسماء بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير المبتدا اه دماميني (قوله فهو) اي فزيد اي فقام زيد أو ثم قام زيد (قوله ان يعاد العامل) أي مع العطف بالواو فان لم يعد حصل الربط وانما اشترط عدم اعادة العامل عند العطف بالواو لانها ليست للجمع في الجمل بل في المفردات فايست للواو خصوصية في عطف الجمل والخصوصية للفاء لانها تنزل الجملتين بالسببية منزلة جملة واحدة ولذا منعوا الزيدان قاما و يقعد وأجازوا قاما وقاعد وأما قول بعض المعربين في هذا من شيعته وهذا من عدوه ان الجملتين صفة ثانية لرجلين فمردود (قلت) و ينبغي أن

يكون

عمرو قام هو *والثالثة أن يكون بدلا نحو حسن الجارية أعجبتني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى وقياس قول من جعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه أن تصح المسئلة ونحو ذلك مسئلة الاشتغال فيجوز النصب والرفع في نحو زيدا ضربت عمرا وأباه و يمتنع الرفع والنصب مع الفاء وثم ومع التصريح بالعامل واذا أبدلت أخاه ونحوه من عمرو لم يجز واحد على ما مر من الاختلاف في عامل البدل فان قدرته بيانا جاز باتفاق و يجوز بالاتفاق زيدا ضربت رجلا يحبه رفعت زيد أو نصبته لان الصفة والموصوف كالشئ الواحد * الثاني الاشارة نحو والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها أولئك أصحاب الجنة ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤلا و يحتمله ولباس التقوى ذلك خير وخص ابن الحاج المسئلة بكون المبتدا موصولا أو موصوفا والاشارة اشارة البعيد فيمتنع نحو زيد قام هذا لما تقرر ابن عصفور (قوله المسئلة) أي مسئلة الربط بالاشارة للمبتدا (قوله لما تقرر) هما كون المبتدا ليس موصولا ولا موصوفا والاشارة ليست للبعيد (قوله لما مر) هو كون المبتدا ليس موصولا ولا موصوفا (قوله في الآية الثالثة) أي وهي ان السمع والبصر والفؤاد فان المبتدأ فيها ليس موصولا ولا موصوفا وقد ربط خبره به بالاشارة له (قوله ولا بحجة) أي عليه (قوله كونه) أي ذلك صفة للمبتدا وهو لباس (قوله لا تكون أعرف) لعله بالسماع أو أن التابع لا يكون أشرف والا فكونها مخصصة أو موضحة أنسب بكونها أعرف (قوله وأكثر وقوع ذلك الخ) اعلم أن وقوع الظاهر موضع المضمر في معرض التفخيم والتعظيم جائز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد ما زيد و زيد قام أبو طاهر اذا كان أبو طاهر كنية زيد كذا في عباب اللباب اه دماميني (قوله يسبق) في نسخة يشبه (قوله يسبق الموت شئ) الجملة مفعول ثان وهي خبر بحسب الاصل والرابط اعادة المبتدا بلفظه (قوله نغص) من التنغيص وهو التكدير (قوله اعادته) أي المبتدا (قوله كنيته) أي لزيد (قوله

يكون هشام قائلا بصحة هذه المسئلة فقد حكى المصنف عنه بعد هذا أنه اجاز نحو زيد قامت هند وأكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند وانه بناه على أن الواو للجمع فالجملتان كالجملة اه دماميني (قوله وهو في التقدير) أي لانه في التقدير الخ فهو علة لعدم الربط (قوله كأنه من جملة أخرى) أي لان البدل على نية تكرار العامل على الصحيح (قوله ونحو ذلك) أي ما ذكر من منع المسائل الثلاث في باب الخبر لعدم الرابط للجملة الواقعة خبرا (قوله وأباه) أي لان الواو للجمع فالاسمان معها بمنزلة اسم فيه ضمير وحينئذ فان رفعت الجملة الخبر احتوت على ضمير المبتدا وان نصبت كان الفعل المفسر لعامل الاسم السابق قد اشتغل بالعمل في سببي الاسم السابق (قوله مع الفاء وثم) أي لانهما ليسا مطلق الجمع وقوله ومع التصريح أي وامتنع مع العطف بالواو مع التصريح الخ لما علمت أن الواو اطلق الجمع في المفردات لا في الجمل وحينئذ اذا رفعت فالجملة الواقعة خبر خالية عن ضمير المبتدا وان نصبت كانت الجملة المفسرة لعامل الاسم السابق ليست مشتملة على ضمير الاسم السابق (قوله من الاختلاف في عامل البدل) اما على قول من يقول العامل في البدل هو العامل في المبدل منه فيجوز (قوله فان قدرته بيانا جاز باتفاق) هذا الاتفاق انما يتم لو ثبت أن العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه اتفاقا وكيف يثبت هذا وقد صرحوا بالخلاف في عامل التابع هل هو العامل في المتبوع أو غيره من غير تفصيل أو يفصل بين البدل وغيره فاذا كان من النحاة من يقول ان العامل في التابع ليس هو العامل في المتبوع وانما هو عامل مقدر سواء كان التابع عطف بيان أو غيره لم يتأت القول بجواز هذه المسئلة على تقدير كون التابع فيها بيانا على سبيل الاتفاق اه دماميني (قوله جاز باتفاق) لعل المراد اتفاق طائفة والا فهناك من يقول عامل التابع معلقا مقدر وحينئذ فقياس قوله المنع (قوله كالشئ الواحد) وحينئذ فالجملة الخبرية أو المفسرة مشتملة على ضمير المبتدا أو على ضمير الاسم المشتغل عنه (قوله الثاني) اي من روابط الجملة (قوله أولئك أصحاب الجنة) مبتدا وخبر والجملة خبر ان عن قوله والذين آمنوا والرابط الاشارة وقوله لا نكلف نفسا خبر أول والرابط ضمير مقدر أي لا نكلف منهم (قوله كل أولئك) مبتدأ وجملة كان عنه مسؤلا خبره والجملة خبران والرابط الاشارة (قوله و يحتمله) أي و يحتمل أن يكون بيانا أو بدلا من لباس وخير خبر لباس فالخبر مفرد (قوله و يحتمله ولباس التقوى الخ) ظاهر تخصيصه الاحتمال بهذه الآية يقتضي أن الآيتين اللتين تلاهما أولا متعينان لما استشهد بهما عليه وليس كذلك بل احتمال البدل والبيان جار فيهما أيضا اه دماميني (قوله ذلك خير) فذلك مبتدأ خبره خير والجملة خبر لباس (قوله وخص ابن الحاج) أي في شرحه لمقرب ابن عصفور (قوله المسئلة) أي مسئلة الربط بالاشارة للمبتدا (قوله لما تقرر) هما كون المبتدا ليس موصولا ولا موصوفا والاشارة ليست للبعيد (قوله لما مر) هو كون المبتدا ليس موصولا ولا موصوفا (قوله في الآية الثالثة) أي وهي ان السمع والبصر والفؤاد فان المبتدأ فيها ليس موصولا ولا موصوفا وقد ربط خبره به بالاشارة له (قوله ولا بحجة) أي عليه (قوله كونه) أي ذلك صفة للمبتدا وهو لباس (قوله لا تكون أعرف) لعله بالسماع أو أن التابع لا يكون أشرف والا فكونها مخصصة أو موضحة أنسب بكونها أعرف (قوله وأكثر وقوع ذلك الخ) اعلم أن وقوع الظاهر موضع المضمر في معرض التفخيم والتعظيم جائز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد ما زيد و زيد قام أبو طاهر اذا كان أبو طاهر كنية زيد كذا في عباب اللباب اه دماميني (قوله يسبق) في نسخة يشبه (قوله يسبق الموت شئ) الجملة مفعول ثان وهي خبر بحسب الاصل والرابط اعادة المبتدا بلفظه (قوله نغص) من التنغيص وهو التكدير (قوله اعادته) أي المبتدا (قوله كنيته) أي لزيد (قوله

* والثالث اعادة المبتدأ بلفظه وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين وقال لا أرى الموت يسبق الموت شئ *نغص الموت ذا الغنى والفقيرا * والرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاءني أبو عبد الله اذا كان أبو عبد الله كنيته

جازه أبو الحسن مستدلا بنحو قوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لانضيع اجر المصلحين واجيب بمنع كون الذين مبتدأ بل
المجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن ١٤٤ سلم فارابط العموم لان المصلحين أعم من المذكورين أو ضمير محذوف أى منهم وقال الحوفى

الخبر محذوف أى مأجورون والجملة دليله * والخامس عموم يشمل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وقوله
* فاما الصبر عنها فلا صبرا *
كذا قالوا ويلزمهم أن يجيزوا زيدمات الناس وعمر وكل الناس يموتون وخالد الرجل في الدار واما المثال فنقيل الرابط اعادة المبتدا بمعناه بناء على قول أبي الحسن في صحة تلك المسئلة وعلى القول بان أل في فاعلى نعم وبئس للعهد لا للجنس وأما البيت فالرابط فيه اعادة المبتدا بلفظه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها الا أنه لا صبر له عن شئ * والسادس أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقوله
وانسان عيني يحسر الماء تارة
فيبدو وتارات يجم فيغرق
كذا قالوا والبيت محتمل لان يكون اصله يحسر الماء عنه اى ينكشف عنه وفي المسئلة تحقيق تقدم في موضعه
* والسابع العطف بالواو اجازه هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسئلة الفاء وانما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذا ان قائم وقاعد دون هذا ان يقوم ويقعد * الثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمر وان قام * التاسع ال النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه

أجازه أبو الحسن) اى ومنعه غيره (قوله والذين يمسكون بالكتاب) الذين مبتدأ وجملة انا لا نضيع أجر المصلحين خبر والرابط اعادة المبتدا بمعناه لان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب (قوله وأجيب) أى من طرف المانعين الربط باعادة المبتدا بمعناه (قوله على الذين يتقون) أى من قوله تعالى والدار الآخرة خير للذين يتقون أفلا تعقلون (قوله ولئن سلم) أى أنه مبتدا (قوله أو ضمير محذوف أى منهم) يفيد أن المصلحين أخص فيناقى ماذكره أولا من عمومه ويمكن الجمع بينه وبين الاول بالعموم الوجهى وبعد هذا فيرد على هذا الثانى أن الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة لا ينقسمون الى مصلحين وغير مصلحين حتى يقال لا نضيع أجر المصلحين منهم اللهم الا أن تجعل من المحذوفة بيانية لا تبعيضية (قوله والجملة) أى جملة انا لا نضيع أجر المصلحين (قوله دليل) أى دليل ذلك الخبر المحذوف (قوله عموم) أى في الجملة (قوله نحو زيد نعم الرجل) أى فالرجل أعم من زيد لان أل في فاعل نعم للجنس (قوله نعم الرجل) أى فان اللازم لما كانت للجنس وان لم يكن على سبيل الاستغراق للقطع بان المتكلم لم يقصد مدح جميع من في العالم والجنس مشتمل على كل أفراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظى (قوله فلا صبرا) أى فلا صبر لى عن شئ وقوله فأما الصبر الخ * صدره * ألا ليت شعرى هل الى أم جندر *
سبيل فاما الخ (قوله ويلزمهم أن يجيزوا زيدمات الناس وعمر والخ) أى واللازم باطل لتفكيك الكلام وعدم التئامه (قوله في صحة تلك المسئلة) أعنى الربط باعادة المبتدا بمعناه وفيه أن أكثرهم على خلاف أبي الحسن وعلى أن أل في فاعل نعم للجنس (قوله أو بالعكس) متعلق بمحذوف والعطف من قبيل عطف الجمل أى أو يقع العطف ملتبسا بالعكس (قوله نحو ألم تر الخ) التمثيل وقع على طريق اللف والنشر الغير المرتب فالآية مثال للصورة الثانية وهى عطف الجملة الخالية من الضمير على المشتملة عليه والبيت مثال الصورة الاولى بكل من شطريه وهى عطف الجملة ذات الضمير على الخالية منه (قوله وانسان عيني الخ) انسان العين هو المثال الذى يرى في سوادها ويحسر بضم السين مضارع حسر بفتحها أى انكشف وقوله يجم بضم الجيم وكسرها أى يكثر ويغرق بفتح الراء مضارع غرق بكسرها (قوله يحسر الماء) أى ينكشف الماء وقوله يجم أى يكثر الماء وقوله يحسر الماء الخ الجملة خبر والرابط عطف الجملة المحتوية على خبر المبتدا عليها بفاء السببية المصيرة للجملتين كالشئ الواحد (قوله محتمل الخ) لكن ما قالوه أظهر لان الحذف خلاف الاصل ولا ضرورة تدعو اليه فما في البيت كقولهم الذى يطير الذباب فيغضب زيد (قوله وفي المسئلة تحقيق تقدم في موضعه) وهو الجملة السادسة من الجمل التى لها محل وحاصل ما قدمه من التحقيق أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتى الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع وأما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له ويجب على هذا أن يدعى أن الفاء في ذلك بمعنى في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وفي نظائره من نحو الذى يطير الذباب فيغضب زيد قد أخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف (قوله العطف بالواو) أى العطف على جملة فيها ضمير خالية من ضمير أو العكس كما سبق في الفاء (قوله وأكرمها) الرابط هنا في الثانية وأما قوله ونحو زيد الخ الرابط في الجملة الاولى أعنى قام والواو صيرت الجملتين كشئ واحد (قوله بناء) أى هشام (قوله وانما الواو الخ) رد على هشام (قوله هذان قائم وقاعد) أى لان الواو في المفردات تصيرهما بمنزلة المثنى في المعنى وان كان لا يمكن ذلك في اللفظ فلذا صح الاخبار وتصيير الاسماء بمنزلة الجمع وأما في الجمل فلا تكون لمطلق الجمع فلذا لم يصح الحمل (قوله زيد يقوم عمر والخ) زيد مبتدأ وجملة يقوم خبر والرابط الشرط أعنى قوله ان قام الدالة على جوابه جملة الخبر

* واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هى المأوى الاصل مأواه وقال المانعون ان التقدير هى المأوى له * العاشر كون الجملة نفس مبتدا في المعنى نحو هجيرى أبى بكر لا اله الا الله ومن هذا أخبار صبر الشان والقصة نحو قل هو الله أحد ونحو فاذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا * (تنبيه) * الرابط في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن ١٤٥ اما النون على ان الاصل وأزواج الذين واما كلمة هم مخفوضة محذوفة هى وما أضيف اليه على التدريج وتقديرهما الماقبل يتربصن أى أزواجهم يتربصن وهو قول الاخفش واما بعده اى يتربصن بعدهم وهو قول الفراء وقال الكسائى وتبعه ابن مالك الاصل يتربص ازواجهم ثم جىء بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير اقائم مقام الظاهر المضاف للضمير * (الاشياء التى تحتاج الى رابط) * وهى احد عشر * احدها الجملة المخبر بها وقد مضت ومن ثم كان مردودا قول ابن الطراوة في لولا زيد لاكرمتك ان لاكرمتك هو الخبر وقول ابن عطية في والحق والحق أقول لاملأن ان لاملأن خبر الحق الاول فيمن قرأه بالرفع وقوله ان التقدير أن أملأ مردود لان أن تصير الجملة مفردا وجواب القسم لا يكون مفردا بل الخبر فيهما محذوف أى لولا زيد موجود والحق قسمى كما في لعمرك لأفعلن الثانى الجملة الموصوف بها ولا يربطها الا

وفي الحقيقة الرابط انما هو الضمير لا الشرط واعلم أن هذا غير الربط بالضمير السابق لان الربط هناك بضمير في جملة الخبر وهنا في جملة شرطية خارجة عن الخبر الا أنها شرط فيه (قوله من خاف) من مبتدأ وجملة ان الجنة هى المأوى اما خبر على جعل من اسم موصول مبتدأ أو جواب الشرط بناء على ان من شرطية وعلى كل حال لابد من ضمير لما تقدم أن جواب الشرط لابد فيه من ضمير عائد على اسم الشرط اذا كان الشرط مرفوعا بالابتداء فأل نائبة عن الضمير (قوله وقال المانعون) أى المانعون لكون أل تنوب عن الضمير وهم البصريون (قوله كون الخبر نفس المبتدا في المعنى) عد هذا من الروابط لا ينافى ما يأتى في تنبيه ما لا يحتاج لرابط لان المراد لا يحتاج لرابط زائد عن ذات الجملة وهذا لا ينافى أن هناك رابطا في ذاتها (قوله هجيرى) بكسر الهاء وتشديد الجيم وفتح الراء أى دأبه وعادته التى كان يستمر عليها في الهاجرة لان شأن أبي بكر كان يقول في الهاجرة لا اله الا الله فالدأب والعادة له في ذلك الوقت هو لا اله الا الله وفيه أن لا اله الا الله المقصود منه اللفظ فهو مفرد لا جملة فالاخبار انما هو بمفرد لا جملة وحينئذ فهذا خارج عما نحن فيه (قوله والذين) مبتدأ وجملة يتوفون منكم صلة الموصول وقوله يتربصن خبر والرابط النون بناء على أن الاصل وأزواج الذين لان النون انما تعود على الازواج لا على الذين ويحتمل أن الخبر محذوف والذين هو المبتدأ أى يذرون أزواجا أزواجهم يتربصن وحينئذ فيتربصن خبر لذلك المحذوف والجملة خبر للذين والرابط هو الضمير وقيل ان يتربصن خبر الذين ولكن العائد محذوف أى يتربصن بعدهم فالضمير عائد على الذين وقيل ان يتربصن خبر عن الذين والرابط حصل بالضمير أعنى النون القائمة مقام الظاهر المضاف للضمير (قوله الاصل يتربصن ازواجهم) أى فجملة يتربصن أزواجهم خبر عن الذين (قوله ثم جىء بالضمير) وهو النون وقوله فامتنع ذكر الضمير أى الذى كان في أزواجهم ثم حذف وبقى ذلك الضمير (قوله مكان الازواج) أى وحذف الازواج وبقى الضمير المضاف اليه الازواج (قوله لكونها ضميرا) أى لحذف الضمير وقوله وحصل الربط بالضمير أعنى النون
* (الاشياء التى تحتاج الى رابط) *
أى سواء كانت جملا أولا (قوله ومن ثم) أى ومن أجل أن الجملة المخبر بها تحتاج الى رابط (قوله هو الخبر) انما كان مردودا الخلو تلك الجملة عن رابط يربطها بالمبتدا فيتعين جعل هذه الجملة جواب الشرط وخبر المبتدا محذوف (قوله فالحق والحق أقول) برفع الحقين على أن الاول مبتدأ خبره محذوف أى فالحق قسمى وجملة لاملأن جواب القسم والحق الثانى مبتدأ وجملة أقول خبر وجملة والحق أقول معترضة بين القسم وجوابه وقال ابن الطراوة الحق الاول مبتدأ خبره جملة لاملان والتقدير فالحق أن أملأ (قوله خبر الحق الاول) انما كان مردودا لانه لا ضمير في تلك الجملة والجملة الخبرية لابد لها من رابط (قوله وقوله ان التقدير الخ) فيه أنه يقتضى ان لاملأن خبر وحينئذ فتقديره لاملأن بالمفرد مسلم لان الاصل في الخبر أن يكون مفردا فالاولى في الاعتراض عليه أن يقال انه لا يسلم ان لاملأن خبر لانه لا رابط فيها وحينئذ فيتعين ان يكون لاملأن جواب القسم وحينئذ لا يصح تقديره لاملأن بأن املأ لان جواب القسم لابد ان يكون جملة لكن هذا الاعتراض الثانى نظرا للواقع والا فهو لا يسلم انه جواب القسم حتى يرد عليه به تأمل (قوله ورب قتل عار) هذا خبر محذوف اى هو عار والجملة صفة لقتل (قوله وماشئ حيث بتباح) صدره * حيث حمى تهامة بعد نجد
(قوله واتقوا) فعل امر مبنى على حذف النون ويوما مفعول وقوله لا تجزى ولا تقبل ولا يؤخذ ولا هم

الضمير اما مذكور أو نحو حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه أو مقدر اما مرفوعا كقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار أى هو عار أو منصوبا كقوله وماشئ حيث بتباح اى حيثه أو مجرورا نحو واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيأ ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فانه على تقدير فيه اربع مرات

ينصرون صفات ليوم (قوله وتراءة) بالجر عطف على واتقوا المجرور باضافته نحو (قوله على تقدير فيه) أى فالاصل تمسون فيه وتصبحون فيه (قوله فانتصب الضمير) اى بالفعل بسبب حذف الخافض (قوله ويوما شهدناه سليما وعامرا) تمامه * قليلا سوى الطعن النهال نوافله * (قوله شهدناه) اى حضرنا فيه حرب هاتين القبيلتين والنهال جمع نهل كجمل وجمال ونهل جمع ناهل كطالب وطلب والناهل من أسماء الاضداد يطلق على الريان وعلى العطشان والنوافل جمع نافلة وهى العطية المتطوع بها التى لا يجب فعلها ومنه نافلة الصلاة وقليل هنا للنفى اى ما اعطيانى فى ذلك اليوم سوى الطعن المذكور والنهال صفة للرماح وثم مضاف محذوف هو بدل من الطعن اى قليل به النوافل سوى الطعن طعن الرماح النهال للدم اى العطاشى له لشدة الحيف على العدو أو الريان منه لكثرة ما وقع من القتل بهما (قوله اى شهدنا فيه) اى لحذف الجار وانتصب الضمير واتصل بالفعل (قوله ثم حذف) عطف على قوله واتصل وقوله منصوبا حال من ضمير حذف (قوله الاول) أى وهو ان الحذف دفعى وقوله والثانى أى وهو ان الحذف تدريجى (قوله الالهاء) اى وحدها اى انه اولا حذف الجار ثم حذف الضمير فالذى نسبناه لسيبويه نسبه ابن الشجرى للكسائى (قوله وقال آخر الخ) اى فانسبناه لابى الحسن الاخفش نسبه ابن الشجرى لرجل آخر وجعل سيبويه والاخفش ممن يجوز الامرين فقد عكس ابن الشجرى فى النقل (قوله الاقيسه) أى الجار والمجرور معا (قوله والاقيس عندى) الضمير لابن الشجرى لان هذا من كلامه وقوله انتهى اى كلام ابن الشجرى (قوله وهو مخالف لما نقل غيره) اى وهو ما علمته سابقا (قوله وزعم ابو حيان الخ) اعترض على المصنف بان ابا حيان قال وقد يجوز على مذهب الكوفيين ان لا تقدر ضميرا بل نجعل الجملة مضافة ليوم محذوف وحذف لدلالة يوما عليه ومراده بمذهب الكوفيين الذى بنى عليه تجويز حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على جره واذا علمت ذلك فابو حيان لم يقل ان الاولى الخ وانما قال وقد يجوز على مذهب الكوفيين واما عند البصريين فهو ممتنع وحينئذ تعلم ان قول المصنف ثم ان ادعى الخ لا يتم هذا الترديد اذ حيث بناه على المذهب الكوفى كان جاريا على النسق الاول اه تقرير دردير (قوله فى الآية الاولى) اى وهى واتقوا يوما الخ (قوله بابدال يوم الثانى من الاول) أى والبدل من المفعول مفعول والجملة مضاف اليه فلا تحتاج لرابط (قوله ولا يعلم الخ) هذا رد من المصنف على ابى حيان (قوله فشاذ) أى لان حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على جره شاذ الا اذا كان المحذوف مماثلا لما عطف عليه (قوله أو أنهم النبيت الخ) أى وحينئذ فالجملة منصوبة بدل من يوما والبدل على نية تكرار العامل فيحل المعنى واتقوا الانجزى أى فقد وقعت الجملة مفعولا فى موضع ليس من المواضع التى تقع فيه الجملة مفعولا لانها ليست محكية (قوله وفيهما تشتهى الانفس) هذه الآية فى سورة الزخرف وفيها قراءتان سبعيتان فقرأ باثبات الهاء نافع وحفص وابن عامر كما أورده المصنف أولا وقرأ الباقون بحذفها كما ذكرهنا وفى سورة فصلت ولكم فيها ما تشتهى أنفسكم بحذف الهاء باجماع القراء (قوله أقوى) حاصله أن شدة الارتباط تغنى عن وجود الضمير (قوله أقوى) أى أحسن وذلك لان الموصول مع صلته كالشئ الواحد بدليل أنه لا يوجد موصول بدون صلته فاستغنى بالربط اللفظى عن الالتزام لذكر الضمير بخلاف الصفة مع الموصوف فانه وان كان كالجزء من الجملة الا أنه قد يفارق اذ قد يوجد موصوف بدون الصفة فليست الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من ضروريات الموصول ولوازمه فلذا جعلت الصفة حالة وسط بين الخبر والصلة وأما جملة الخبر فهى مستقلة بذاتها لا تعلق لها بالمبتدا (قوله أقوى منه) أى أقوى من نفسه (قوله وتدير بطنها) أى من غير الغالب (قوله وهو قليل) بل قال أبو على فى النذكرة من الناس من لا يجيزه هذا وقال بعضهم هذا لم يجزه سيبويه فى خبر المبتدا فأحرى ان لا يجيزه

فى الصلة وصرح المصنف فى أوائل الجهة الثالثة من الباب الخامس بأن ذلك مختص بالشعر وليس فى التسهيل ما يدل على قلته ولا على اختصاصه بالشعر فانه عرف الموصول بأنه ما افتقر أبدا الى عائد أو خلفه والى جملة صريحة أو معنوية غير طلبية ولا انشائية فأشار بقوله أو خلفه الى ما أنشده المصنف ومنه فى النثر قولهم أبو سعيد الذى روينا عن الخدرى أى عنه وقولهم الحجاج الذى رأيت ابن يوسف بنصب ابن اى هو الذى رأيته (قوله وتقديره الخ) أى فالظاهر قد خلف ضمير الغيبة (قوله وقد كان يمكنهم الخ) أى بحيث يجعلوه ضمير مخاطب ويكون الظاهر قائما مقام ضمير الخطاب وقوله كقوله الخ أى فان الربط فيه بضمير الخطاب (قوله بناء) أى خلاف (قوله قليل على قليل) وذلك أن الربط بضمير الخطاب قليل والربط بالاسم الظاهر أقل منه وأما الربط بضمير الغيبة فهو الكثير فلو قدروه فى رحمتك لكان فيه نيابة الظاهر الذى هو قليل عن ضمير الخطاب الذى هو قليل بخلاف ما لو قدر ضمير غيبة لكان فيه بناء قليل على كثير (قوله اذ الغالب الخ) حاصله ان المبتدأ اذا كان ضمير متكلم أو مخاطب وأخبر عنه بموصول جاز ربط الصلة بضمير الغيبة نظرا للموصول لانه اسم ظاهر من قبيل الغيبة وبضمير التكلم أو الخطاب نظرا للمبتدا وكلا الوجهين مقيس الا أن الاول أكثر من الثانى فان كان المبتدأ ضمير خطاب أو اسم ظاهر وأخبر عنه بموصول ربطت صلته باسم ظاهر بدلا عن الضمير كان قليلا غير قياسى (قوله يجوز كون العطف بثم) اى ودخول المعطوف فى سياق الحد من حيث حمله على من عدل به غيره مع انفراده بخلاف ما ذكر (قوله على الجملة الفعلية) اى جملة الصلة (قوله ضعيف) خبر عن قول الزمخشرى (قوله ان يكون من هذا) أى القليل الغير المقيس (قوله فلا بد من رابط) اى فلا بد من ضمير رابط وليس هنا رابط موجود فتعين ان يكون الاسم الظاهر الذى هو الرب هو الرابط خلفا عن الضمير فقد خرج القراءة على القليل الغير المقيس وهذا لا يصح أصلا (قوله وأما اذا قدر العطف على الحمد لله) اى وجعلت ثم للترتيب الاخبارى اى الذكرى (قوله وراابطها) أى والرابط لها بصاحبها (قوله وأنتم سكارى) اى والحال أنكم سكارى فالرابط الواو وأنتم (قوله وأنتم سكارى) ذكر عبد القاهر الجرجانى أن الفرق من جهة المعنى بين قولنا جاء القوم سكارى وجاؤا وهم سكارى أن معنى الاول جاؤا وهم كذلك والثانى جاؤا وهم كذلك باستئناف الاثبات (قوله ونحن عصبة) أى فالرابط الواو اذ الضمير يعود على صاحب الحال وهو الذئب أو الهاء من أكله اى صاحبا لكونا عصبة (قوله وجوههم) جملة حالية الرابط فيها الضمير العائد على الذين الذى هو صاحب الحال (قوله انه لا بد من تقدير الضمير) أى لان الواو لا تكفى فى الربط بل اما الواو والضمير أو الضمير فقط وهو غير قول الزمخشرى لانه يقول ان الربط بالضمير وحده نادر (قوله اى طالعة وقت مجيئه) أى ونحن عصبة وقت أكله (قوله اهبطوا بعضكم لبعض عدو) أى فهذه جملة حالية والرابط الكاف (قوله فنبذوه) صوابه نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون لان هذا هو التلاوة فقوله كأنهم لا يعلمون حال والربط من فريق بالهاء من كأنهم وأما آية فنبذوه فليس فيها كأنهم لا يعلمون بل هى فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلا فبئس ما يشترون وقوله كأنهم لا يعلمون فى هذه الآية تعريض بالزمخشرى فانه مفسر فكيف يخفى عليه هذه المواضع (قوله لا معقب لحكمه) أى نافذ حكمه (قوله وجوههم مسودة) حال والرابط الهاء (قوله تفيض بدرهم) أى تفيض منه بدرهم أى حال كونه مسعرا كل تفيض منه بدرهم (قوله نصف النهار) أى انتصف والماء غامره الجملة حال من النهار ولا واو فيها وهو ظاهر ولا ضمير يعود على صاحب الحال اذ الضمير الملفوظ به عائد على الغائص فاحتيج لتقدير الواو (قوله الماء غامره) اى والماء غامره

كذبوا على الله وجوههم مسودة وقد يخلو منهما لفظا فيقدر الضمير نحو مررت بالبر تفيض بدرهم أو الواو كقوله يصف غائصا الطالب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدرى ما حاله نصف النهار الماء غامره * ورفيقه بالغيب لا يدرى

فقول الزمخشرى فى قوله تعالى الحمد لله الذى خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون انه يجوز كون العطف بثم على الجملة الفعلية ضعيف لانه يلزمه أن يكون من هذا القليل فيكون الاصل كفروا به لان المعطوف على الصلة صلة فلا بد من رابط وأما اذا قدر العطف على الحمد لله وما بعده فلا اشكال * الرابع الواقعة حالا ورابطها اما الواو والضمير نحو لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى أو الواو فقط نحو لئن أكله الذئب ونحن عصبة ونحو جاء زيد والشمس طالعة أو الضمير فقط نحو ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وزعم أبو الفتح فى الصورة الثانية أنه لا بد من تقدير الضمير أى طالعة وقت مجيئه وزعم الزمخشرى فى الثالثة أنها شاذة نادرة وليس كذلك لورودها فى مواضع من التنزيل نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو فنبذوه وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون والله يحكم لا معقب لحكمه وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا أنهم ليأكلون الطعام ويوم القيامة ترى الذين

واعترض بأن الربط يحصل بالواو وبالضمير فحيث لاواو ولاضمير يقدر أحدهما وكل من المثال والبيت يحتمل الواو والضمير فيحتمل وتفيز بدرهم ويحتمل تفيزه منه بدرهم وكذلك يحتمل البيت والماء غامره ويحتمل الماء غامره فيه فتخصيص المصنف المثال بحذف الضمير والبيت بحذف الواو تحكم

الخامس المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيد أضربته أو ضربت اخاه اوعمرا واخاه وعمرا أخاه اذا قدرت الاخيرا فان قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم على الاشتغال ولا رفعه على الابتداء وكذا الوعطفت بغير الواو وقوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم الذين مبتدا وتعسا له صدر لفعل محذوف هو الخبر ولا يكون الذين منصوبا بمحذوف يفسره تعسا كما تقول زيدا ضربا اياه وكذا لا يجوز زيدا جدعا له ولا عمرا اسقيا له خلافا لجماعة منهم ابو حيان لان اللام متعلقة بمحذوف لا بالمصدر لانه لا يتعدى بالحرف وليست لام التقوية لانها لا تزمة ولام التقوية غير لازمة وقوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية ان قدرت من زائدة فكم مبتدا او مفعول لآتينا مقدرا بعده وان قدرتها بيانا لكم كما هي بيان لما في ما نشخص من آية لم يجز واحد من الوجهين لعدم الراجع حينئذ الى كم

(قوله المشتغل عنه) أي بالعمل في ضميره أو بالعدل في سببيه أي المضاف لضميره فالاول نحو زيدا ضربته أي ضربت زيدا ضربته والثاني زيدا ضربت أخاه اي أهنت زيدا ضربت اخاه (قوله أو عمرا واخاه) أي زيدا ضربت عمرا وأخاه لان الواو تجمع المفردات فمكان الضمير واقع في الجملة المفسرة وقوله اذا قدرت الخ راجع لقوله أو عمرا أخاه (قوله لم يصح نصب الاسم على الاشتغال) أي لعدم اشتمال الجملة المفسرة على ضمير الاسم المشتغل عنه وقوله ولا رفعه على الابتداء أي لعدم اشتمال الجملة الواقعة خبرا على رابط يربطها بالمبتدا (قوله لم يصح نصب الخ) أي بناء على القول الصحيح ان البدل على نية تكرار العامل وأما على قيل ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه مجازا أيضا (قوله وكذا لو عطفت) أي وكذا يمتنع الرفع والنصب لو عطفت الخ (قوله بغير الواو) أي كالفاء لانها لا تجمع المفردات بخلاف الواو نحو زيدا ضربت عمرا فاخاه (قوله الذين مبتدا) أي الذين فيه مبتدا وهذا خبره قوله (قوله لفعل محذوف هو الخبر) أي والفاء في قوله فتعسا داخلة على الخبر المحذوف أي فأتعسهم الله وانما دخلت الفاء في خبر الموصول مع كون صلته ماضوية لكونه أشبه الشرط لكن هذا قليل والكثير فيما اذا كانت الصلة مضارعية وأما لو كانت الصلة جملة اسمية فلا يجوز قرن الخبر بالفاء فلا تقول الذين أبوهم قائم فاكرمتهم والرابط في الآية الضمير في الفعل المحذوف (قوله ولا يكون الذين منصوبا بمحذوف الخ) أي فليس من باب الاشتغال (قوله زيدا ضربا اياه) نز يدا مفعول لمحذوف أي ضربا زيدا ضربا اياه والفرق بين الآية وبين هذا المثال أن ضربا بالمفسر في المثال اشتغل بضمير الاسم السابق بخلاف تعسا في الآية لان لهم ليس متعاقبا بالمصدر فلا اشتغال (قوله خلافا لجماعة) هذا راجع للآية وللمثالين وهما زيدا جدعا له وعمرا الخ لانهم قالوا الآية من باب الاشتغال وكذلك يجوز زيدا جدعا له وعمرا اسقيا له على الاشتغال (قوله لان اللام) علة لعدم الجواز في الآية والمثالين ان قلت هلا علل بان الفاء في قوله فتعسا مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت انما اقتصر على ذلك لعمومه بخلاف الفاء فهي قاصرة على الآية فان قلت ان المانع فاء جواب الشرط لا فاء الخبر قلت ان فاء الخبر نزلة منزلة فاء الشرط فهي مانعة وبهذا التقرير اندفع ما قاله الشارح ان ظاهره أن الفاء ليست مانعة والا لذكرها (قوله بمحذوف) أي غير العامل في المصدر تقديره في الآية ارادتي لهم وتقديره في المثالين ارادتي له وهو مستأنف جواب عما يقال من تريد بالنعش والجذع والسقي (قوله لا بالمصدر) أي فلم يشتغل المصدر بضمير الاسم السابق فلا يفسر عاملا فيه واعترض بان ابن مالك جعل اللام متعلقة بالمصدر واللام للتبيين وحينئذ صح النصب على الاشتغال في المثالين ولا يصح في الآية لمانع وهي الفاء (قوله لانها لازمة ولام التقوية الخ) معارض بقول ابن الحاجب قد تحذف اللام نحو جدعا لزيد وسقيا زيدا (قوله لانها الخ) جواب عما يقال نسلم أنها ليست للتعدية لكنها للتقوية (قوله سل بني اسرائيل) سل يتعدى لمفعولين الاول بني اسرائيل وكم اسم استفهام مبتدأ وجملة آتيناهم خبرها والرابط الهاء من آتيناهم وهي مفعول أول لآتينا والثاني قوله آية ومن زائدة والمميز محذوف أي كم جماعة آتيناهم آية اي أي جماعة آتيناهم وجملة كم الخ مفعول ثان لسل معلق عنها بالاستفهام هذا على اعراب كم مبتدا واما مفعول لمحذوف أي أي جماعة آتيناهم آتينا آية فهو من باب الاشتغال والجملة مفعول ثان لسل معلق عنها بالاستفهام (قوله سل الخ) تقدم أن الآية الاولى ليست من الاشتغال لان الفاء مانعة على ما تقدم وكذلك المصدر ليس مشتملا على ضمير الاسم السابق وأما هذه الآية فتحتمل الاشتغال والمبتدا (قوله مقدر بعده) أي لان الاستفهام له الصدر وآية مفعول ثان على كل حال (قوله لعدم الراجع حينئذ الى كم)

وانما هي مفعول ثان مقدم مثل اعشر من درهما اعطيتك وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل وجوز به ضهم زيادة من كما قدمناه وانما تزاد بعد الاستفهام بهل خاصة وقد يكون تجويزه ذلك على قول من لا يشترط

اى لان كم واقعة على آية وضمير آتيناهم لبني اسرائيل (قوله وانما هي مفعول ثان) أي لا آتيناه وقوله مقدم أي والجملة مفعول ثان لسل (قوله وجوز الزمخشري الخ) أي ان ما سبق كله بناء على أن كم اسم استفهام وهذا مقابله (قوله في كم) أي المذكورة في هذه الآية (قوله ولم يذكر النحويون أن كم الخبرية تعلق الخ) اعترض بانه سيأتي في الباب الخامس أن كم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم فانظره مع ما هنا سلمنا أن كم الخبرية تعلق فلا نسلم أن سل هنا تعلق بل مفعوله الثاني محذوف أي سل بني اسرائيل عما آتيناهم من الآيات ثم استأنف لافادة أنها كثيرة قوله كم آتيناهم ولا تجعل كم مفعولا ثانيا لسل لان لها الصدر (قوله أن كم الخبرية تعلق) أي وكم هنا علقت سل عن مفعوله الثاني على كل من الاحتمالات الثلاثة (قوله وجوز بعض زيادة من) أشار بهذا الى أن كلامه السابق مبني على قول ضعيف كما أشار له بقوله وانما تزاد بعد الاستفهام بهل لا بكم (قوله أو على قول من يشترطه) أي كون الكلام الذي تزاد فيه غير موجب وقوله في غير التمييز أي وأما في التمييز فلا يشترط كون الكلام غير موجب والاولى حذف هذا القيل لان من آية ليس تمييز الكم بل مفعول ثان لآتيناهم عند جعل من زائدة كما مر تأمل (قوله كثير منهم) بدل بعض لان الكثير بعض والرابط ضمير منهم (قوله قتال فيه) بدل من الشهر الحرام والرابط ضمير فيه (قوله من استطاع) بدل من الناس بدل بعض (قوله النار) بدل اشتمال من الاخدود (قوله خلف عن الضمير) اي نقوله الا الضمير أي أو خلفه (قوله نواء) بالمثلثة أي لقد كان في اقامة حول أقتها تقضي الخ فنواء بدل اشتمال من حول وقوله ثويته جملة فعلية صفة لقوله نواء وفيها الرابط لها بالموصوف (قوله تقضي) اسم كان أي فراغ لبانات أي حاجات (قوله ويسأم) منصوب بان مضمرة جوازا وهي مع صلتها مؤولة بمصدر معطوف على المصدر المذكور أي تقضي لبانات وسآمة سائم (قوله للحول) أي والاصل ثويت فيه ثم حذف الجار فاتصل الضمير بالفعل أي ثويته وقوله للحول أي فهي رابطة للبدل وليس الرابط مقدرا (قوله وليس بشئ) الاولى أن فيه تكلفا والا فهو صحيح لان الرابط التقديري كاف اذ لا فرق بينه وبين البدل والا لكان أيضا كلامه لا يصح لانه أيضا يقدر ضمير المبدل وابن سيده يقدر للصفة رابطا نعم ابن سيده يلزمه تكلف حذف الجار وخلو الصفة (قوله وليس بشئ) لخلو الصفة حينئذ من ضمير الموصوف) ان أراد خلوها من الضمير لفظا وتقديرا فممنوع وان أراد خلوها لفظا فسلم ولا يضر والحاصل أن في البيت موصوفا وبدلا منه بدل اشتمال وكل منهما يحتاج الى ضمير وليس في البيت الا ضمير واحد فان قدر رابطا للصفة احتيج الى تقدير ضمير آخر يربط البدل اي ثويته فيه كما فعل المصنف وان قدر رابطا للبدل احتيج الى ضمير آخر يربط الصفة اي ثويته اياه فالمتصل يعود للحول والمنفصل يعود للثواء فيران تقدير المصنف أولى من هذا التقدير الذي رآه ابن سيده لسلامته من الاتساع الذي هو خلاف الاصل هذا ان قلنا ان الجار والمجرور حذفا معا وان قلنا على التدريج فالاتساع لازم على تقدير المصنف أيضا (قوله وجب القطع) محل ذلك اذا لم تستوف أفراد المجمل اما ان نويت استيفاء افراده بحذف معطوف أو استوفيت أفراده بذكرها بعده فانه يجوز البدل ويكون بدل مفصل من مجمل ولا يحتاج الى رابط (قوله القطع) فاعل وجب (قوله بتقدير منهم) أي على انه خبر وقد يقال بصحة البدل ويقدر منهم رابطا والرابط كما يكون مذكورا يكون مقدرا (قوله لا تحتاج الى رابط) أي زائد عن ذات الجملة (قوله الا الضمير) أي العائد على الموصوف بالصفة المشبهة (قوله وجهه) فاعل بحسن وقوله أو وجها نصب على التشبيه بالمفعول به (قوله بالرفع) أما بالنصب أو الجر نحو حسن الوجه او الوجه فانه حينئذ لا يفتقر الى رابط لوجود الضمير في الصفة والحاصل ان الصفة ان وجد فيها ضمير كفى

كون الكلام غير موجب مطلقا او على قول من يشترطه في غير باب التمييز ويرى انها في رطل من زيت وخاتم من حديد زائدة لا مبينة للجنس (السادس والسابع) بدلا البعض والاشتمال ولا يربطهما الا الضمير ملفوظا نحو ثم عموا وصموا كثير منهم يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه أو مقدرا نحو من استطاع اي منهم ونحو قتل اصحاب الاخدود النار اي فيه وقيل ان الخلف عن الضمير اي ناره وقال الاعشى لقد كان في حول ثواء ثويته تقضي لبانات ويسأم سائم اي ثويته فيه فالهاء من ثويته مفعول مطلق وهي ضمير الثواء لان الجملة صفته والهاء رابط الصفة والضمير المقدر رابط للبدل وهو ثواء بالمبدل منه وهو حول وزعم ابن سيده انه يجوز كون الهاء من ثويته للحول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة في وليس بشئ لخلو الصفة حينئذ من ضمير الموصوف ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك مررت بثلاثة زيد وعمر والقطع بتقدير منهم لانه لو أتبع لكان بدل بعض من غير ضمير *(تنبيه)* انما لم يحتج بدل الكل الى رابط لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدا لا تحتاج الى رابط لذلك (الثامن) معمول الصفة المشبهة ولا يربطها ايضا الا الضمير اما ملفوظا به نحو زيد حسن وجهه او وجها منه او مقدرا نحو زيد حسن وجها اي منه واختلف في نحو زيد حسن الوجه بالرفع فقيل التقدير منه

وقيل ألف خلف عن الضمير وقال تعالى وان للمتقين لحسن ما ٰب جنات عدن مفتحة لهم الابواب جنات بدل او بيان والثانى يمنعه البصريون لانه لايجوز عندهم ان يقع عطف البيان ١٥٠ فى النكرات وقول الزمخشرى انه معرفة لان عدنا علم على الاقامة بدليل جنات عدن التى وعد الرحمن

والا لابد من كونه فى معمولها ولكن فيه انه يرد حسن وجهان فان فى الصفة ضمير امع أنهم قدروا الضمير فى معمولها تأمل (قوله خلف عن الضمير) اى وهو مذهب الكوفيين وعلى هذا فقوله الا الضمير أى أو خلفه (قوله لحسن ما ٰب) أى لما ٰب حسن (قوله بدل) أى من حسن ما ٰب ولا شك أن البدل يقع فى النكرات وقوله أو بيان أى على الراجح من أن البيان كالنعت مخصص فى المعارف وموضح فى النكرات وأما على قول البصريين ان البيان انما يكون مخصصا فلا يصح أن يكون بيانا (قوله والثانى يمنعه البصريون الخ) قالوا النكرة غير مبينة فى ذاتها فلا تبين غيرها وجوابه ان النكرات تتفاوت فتبين بما كان واضحا منها فتبين به غير الواضح قال تعالى من ماء صديد (قوله انه معرفة) اى ان جنات معرفة لاضافته الى عدن الذى هو معرفة (قوله لانه عدنا) اى الذى اضيف اليه (قوله علم على الاقامة) اى فهو علم جنس للمعنى كسبحان وبرة والمضاف للعلم معرفة (قوله بدليل الخ) وجه الدليل انه وصف جنات عدن بالاسم الموصول الذى هو معرفة فيفيد انه معرفة اذ لا يوصف بالمعرفة الا المعرفة (قوله لوضح) خبر عن قوله وقول الزمخشرى (قوله اذ لا تبين الخ) اى بل لابد من التوافق فى التعريف والتنكير (قوله ولكن قوله) اى الزمخشرى ممنوع استدراك على قوله لوضح الخ فالخط الامر على ان جنات بدل باتفاق او بيان على المذهب الكوفى (قوله والتى فى الآية) اى ولفظ التى الواقع فى الآية (قوله ومفتحة الخ) عطف على قوله جنات بدل او بيان (قوله بالاضافة) اى اضافتها لعدن وقوله لانه اى الحسن مذكر ومفتحة مؤنث ولابد من تطابق النعت للمنعوت (قوله ولان البدل الخ) أى ولانا اعربنا جنات بدلا من حسن فلو جعل مفتحة صفة له لزم تقدم البدل على النعت وهو لا يجوز اه تقرير دردير (قوله او بدل من ضمير مستتر) اى فى مفتحة (قوله حسنة الوجه) حسنة نعت لامرأة الوجه بدل من ضمير حسنة بدل بعض من كل وابدال ذى اللازم من ضمير مستتر فى اسم يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين ولا شك ان حسنة يشترط فيه الضمير لكونه صفة (قوله وعليهما فلابد الخ) اى على انه بدل او مفعول فلابد الخ اما على كونه بدلا فلان بدل البعض او الاشتمال لابد له من ضمير ولانه على جعله نائب فاعل صار معمولا للصفة لان اسم المفعول اذا اريد به الدوام كان صفة مشبهة وهو لابد فيه من ضمير (قوله الابواب منها) اى فالرابط محذوف (قوله او ابوابها) اى فأل عوض عن الضمير (قوله وهذا البدل) اى بدل الابواب من ضمير مفتحة (قوله بدل بعض) اى لان الباب جزء من الدار (قوله لا اشتمال) اى بناء على ان الجنة مشتملة على الباب اى مستلزمة له وليس الباب جزأ منها و بعضهم قال الحق ما قاله الزمخشرى لان الباب هو الفرجة فليس بعضا من الجنات لان الجنات هى البساتين والباب ليس جزأ منها وقد يقال ان الباب هو الفرجة والجنات شامل لها وللاشجار وغيرذلك وحينئذ فيكون ما للمصنف ارجح تأمل اه تقرير شيخنا دردير (قوله فمن فرض فيهن الحج) اى من قدر الحج على نفسه فى هذه الاشهر واوجبه على نفسه بالاحرام به فيها فلا يرفث منه اى لا ينبغى ان يصدر منه ذلك فيه (قوله واما قوله تعالى) هذا جواب عما يقال ان من فى الآيتين شرطية مبتدأ وجواب الشرط خال عن الضمير العائد عليها (قوله الحاضرة) بفتح الحاء وكسرها ضد البداوة بكسر الباء وفتحها والحضارة تسكنى الحاضرة كما ان البدا وتسكنى البادية واى مفعول ثان لترانا ونا مفعوله الاول والفاعل ضمير المخاطب واى للتمام والتعجب اى ترانا تامين فى الكمالات من رجال البادية اى من اهلها وبعد البيت

ومن ربط الجاش فان فينا * فتاسلبا واقراسا حسانا

وقوله سلبا اى طوالا والبيتان للقطامى (قوله يحبه الله) مجزوم لانه جواب الشرط وقوله فان الله دليل الجواب

وكذا

فلسنا على صفته (العاشر) العاملان فى باب التنازع فلا بد من ارتباطهما اما بعاطف كما فى قاما وقعدا خوالتا وعمل اولهما فى ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا على الله شططا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله أحدا أو كون ثانيهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو آتونى أفرغ عليه قطرا الوجوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم ١٥١ فى الكلالة أو نحو ذلك مما أوجه الارتباط ولا يجوز قام قعد زيد ولذلك بطل قول الكوفيين ان من التنازع قول امرئ القيس كفانى ولم اطلب قليل من المال وانه حجة على رجحان اختيار اعمال الاول لان الشاعر فصيح وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثانى وترك اعمال الثانى مع تمكنه منه وسلامته من الحذف والصواب انه ليس من التنازع فى شئ لاختلاف معطوبى العاملين فان كفانى طالب القليل واطلب طالب للقليل لتلا يلزم فساد المعنى وذلك لان التنازع يوجب تقدير قوله ولم اطلب معطوفا على كفانى وحينئذ يلزم كونه مثبتا لانه حينئذ داخل فى حيز الامتناع المفهوم من لو واذا امتنع النفى جاء الاثبات فيكون قد اثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله ولو أن ما أسعى لادنى معيشة وانما يجوز ان يقدر مستأنفا لانه لا ارتباط حينئذ بينه وبين كفانى فلا تنازع بينهما (فان قلت) لم لا يجوز التنازع على تقدير الواو للحال فانك اذا قلت لو دعوته لاجابنى غير متوان افادت لو انتفاء الدعاء والاجابة دون انتفاء عدم التوانى حتى يلزم اثبات التوانى (قلت) اجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب فى شرح المفصل ووجهه قول الفارسى والكوفيين ان البيت من التنازع واعمال الاول وفيه نظر لان المعنى حينئذ لو ثبت انى اسعى لادنى معيشة لكفانى القليل فى حالة انى غير طالب له

وكذا بعده (قوله فلسنا على صفته) اى لانك ترانا تامين فى الكمالات من اهل البادية (قوله كما فى قاما وقعدا) اى اذا اعملت الثانى والرابط الواو (قوله فى ثانيهما) يعنى فى جملته فاندفع الاعتراض (قوله وانه كان يقول الخ) فسفيهنا تنازعه كان و يقول واعمل الثانى واسم كان مستتر عائد على السفيه ولا شك ان العامل الثانى وهو يقول معمول كان لانه خبرها وفيه تسمح لان خبر كان جملة يقول سفيهنا (قوله أن لن يبعث الخ) تنازع انهم ظنوا وظننتم واعمل الثانى واضمر فى الاول وحذفه لكونه فضلة وكما ظننتم معمول لظنوا وما موصولة أو مصدرية وفى جعل ظننتم معمولا لقلنوا تسمح بل المعمول كما ظننتم (قوله رسول لله) تنازعه تعالوا على تضمينه معنى ائتوا و يستغفر وأعمل الثانى واضمر فى الاول وحذفه لكونه فضلة والثانى وهو يستغفر جواب للاول لان المعنى ان تأتوا يستغفر (قوله قطرا) تنازعه آتوا وأفرغ وأعمل الثانى واضمر فى الاول وحذفه لكونه فضلة وأفرغ جواب آتونى (قوله يستفتونك) اى يسألونك عن الكلالة قل الله يفتيكم فيها (قوله فى الكلالة) تنازعه كل من يستفتونك و يفتيكم وقوله قل الله الخ جواب السؤال (قوله من أوجه الارتباط) أى كأن يكونا معمولين لعامل واحد كما فى القائم والفاضل أبوه وكان يكون العامل الثانى حالا من العامل الاول على ما سيقول (قوله ولا يجوز قام قعد زيد) أى لعدم الارتباط بين العاملين (قوله ولذلك) أى لاجل وجوب الربط بين العاملين بطل الخ لان الواو فيه متعينة للاستئناف لا للعطف حتى يكون ارتباط اذ لو جعلت للعطف لزم فساد المعنى (قوله وانه حجة الخ) أى انهم قالوا ان قليل تنازعه كفانى وأطلب واعمل الاول واضمر فى الثانى وحذفه وعدوله عن اعمال الثانى مع امكانه وسلامته من الحذف دليل على رجحان اعمال الاول (قوله وقد ارتكبه) أى اعمال الاول (قوله لاختلاف معطوبى العاملين) أى لعدم الرابط لاختلاف الخ فالعلة فى الحقيقة فى عدم التنازع هو عدم الربط (قوله للدليل) أى وهو البيت الذى بعده وهو * ولكننا أسعى لمجد مؤثل * الخ (قوله معطوفا على كفانى) أى لاجل ان يحصل الربط بين العاملين (قوله وحينئذ) اى وحين اذ كان معطوفا على كفانى كان اى لم أطلب مثبتا (قوله كونه) أى لم اطلب وقوله لانه أى لم اطلب داخل فى حيز الامتناع أى الذى نفى فى المعنى اى ونفى النفى اثبات (قوله بعد ما نفاه الخ) فيحصل المعنى ان سعيى لادنى معيشة وطلبى للقليل من المال منفى بل اطلب الكثير وانتفاء طلبى للقليل منفى بل اطلب القليل والسعى للادنى (قوله وانما لم يجز أن يقدر مستأنفا) ويكون العاملان تنازعا فى قليل (قوله فلا تنازع بينهما) أى لان شرط التنازع الارتباط بين العاملين ولو بالعطف (قوله افادت الخ) اى افادت انتفاء الاجابة لانتفاء الدعاء وكذلك البيت انتفى كفاية القليل لانتفاء السعى لادنى معيشة ولكون عدم طلب القليل مستمرا (قوله لان المعنى حينئذ) اى واما فى المثال السابق فالقيد ليس نقيضا للشرط لان عدم التوانى لا ينافض الدعوة وانما المناقضة فى البيت وفى قولك لو جاءنى لاكرمته غير جاء فان القيد مناقض للشرط فلا يصح التعليق (قوله فيكون انتفاء الخ) اى أنه علق كفاية القليل المقيدة بعدم الطلب على السعى ومن المعلوم أن القيد جزء فى المعنى وان السعى لادنى معيشة هو طلب القليل فيؤل الامر الى أنه علق عدم طلب القليل على طلب القليل فاذا أدخلت لو صارت مفيدة لعدم عدم الطلب وهو ثبوت الطلب لانتفاء الطلب فقد توقف الشئ على عدمه فقول الشارح فيتوقف عدم الشئ أى عدم الطلب وهو القيد وقوله على وجوده وهو وجود الطلب وهذا كله قبل دخول لو

فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفا على طلبه له فيتوقف عدم الشئ على وجوده ولهذه القاعدة ايضا بطل قول بعضهم فى قلما
تبين له قال اعلم ان الله على كل شئ قدير ١٥٢ ان فاعل تبين ضمير راجع الى المصدر المفهوم من ان وصلتها بناء على ان تبين واعلم قد تنازعاه

واما بعد دخول لو فيكون فيه توقف وجود الشئ على عدمه فقول الشارح فيكون انتفاء كفاية الخ الاولى
حذف انتفاء لان كلا منافى التعليق بقطع النظر عن لو وما جاء الفساد الا من جعل الواو للحال وحينئذ
فتعين جعلها للاستئناف اه تقرير دردير (قوله فيكون انتفاء كفاية الخ) الاولى حذف انتفاء لان
التعليق بين الجواب والشرط نفسه لا بين الشرط وانتفاء الجواب وقوله موقوفا على طلبه أى على طلب
القليل الذى هو السعى لادنى معيشة (قوله فيتوقف عدم الشئ) أى عدم الطلب ووجه التوقف ان قيد
المعلق معلق أيضا (قوله فيتوقف عدم الشئ) أى عدم الطلب للقليل (قوله ولهذه القاعدة) أى وهى
وجوب الربط بين عاملى التنازع (قوله ولهذه القاعدة) أى لاجل ارتباط جملتى التنازع بطل قول بعضهم
الخ (قوله قول بعضهم) هو الزمخشرى (قوله ضمير راجع الى المصدر الخ) أى فلما تبين هو اى اقتدار
الله على كل شئ (قوله بناء على أن تبين الخ) أى فالاصل فلما تبين له أن الله على كل شئ قدير قال أعلم أن
الله الخ فاعمل الثانى فى قوله أن الخ على انه مفعول له وأضمر فى الاول ما يحتاجه وهو ضمير الرفع (قوله اذ لا
ارتباط الخ) علة لبطلان قول بعضهم قال الدمامينى قد يقال ان الربط موجود لان لما تربط بين الشرط
والجواب وأعلم معمول للجواب فبينه وبين الشرط ارتباط (قوله لوضح) أى التنازع وفرضنا وجود
الارتباط بين العاملين (قوله لضعف الخ) قال الشارح لا يسلم الضعف وسيأتى للمصنف المرور عليه قريبا
فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون فيمن فتح بين حيث قال ان بعضهم ذكر أن بين
ظرف والفاعل ضمير راجع الى مصدر الفعل أى لقد وقع التقطع بينكم أو الى الوصل لان ومانرى معكم
شفعاء كم يدل على التهاجر وهو يدل على عدم التواصل اوالى ما من قوله ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تقطع
وضل تنازعاه فعلى التنازع يكون الاضمار قبل الذكر وهو مثل مافى هذا المحل (قوله لضعف الاضمار الخ)
اى اذا اعمل الثانى واضمر فى الاول فيلزم الاضمار قبل الذكر وهو لازم لما قاله الزمخشرى وأما قوله وضعف
الخ اى اذا أعمل الاول واهمل الثانى وهذا على غير ما قاله الزمخشرى (قوله وضعف الخ) جواب عما يقال نجعل
العامل الاول فلا يلزم الاضمار قبل الذكر ومعمول الثانى محذوف (قوله كضربنى وضربت زيد) الفصيح
كضربنى وضربته زيد (قوله لا يجيزونه) أى لما فيه من تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه (قوله ان مفعول
أطلب الملك محذوفا) أى أو أنه منزل منزلة اللازم أى لم احتج لطالب (قوله اما للمصدر) أى المفهوم من الفعل
(قوله فلما تبين له تبين) أى فلما حصل له تبين (قوله كما قالوا فى ثم زيدا لهم) أى فى فاعله ضمير البداء (قوله ونظيره)
أى فى كون الضمير راجعا لما دل عليه الكلام (قوله ما نحن عليه من سلامة) أى صحة وغدا خبر كان (قوله
ألفاظ التوكيد الاول) أى التى يؤكد بها أولا وبدون تقدم شئ عليها (قوله الاول) أى وهى النفس والعين
وكلا وكل وأجمع (قوله ومن ثم) أى ومن أجل أن ألفاظ التوكيد يجب ربطها بالضمير (قوله وجميع على
التوكيد) فقد جعل جميع مؤكدا مع كونه خاليا عن الرابط وهذا محل الشاهد (قوله وقول بعض من
عاصرناه) هو الامام بهاء الدين قاضى القضاة أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الاسمدى المصرى
الشافعى تلميذ أبى حيان وكان ابن عقيل تولى القضاء فى محكمة باب الفتوح عن القزوينى ثم تولى قضاء مصر
العتيقة عن ابن جماعة وكان يقول عليه العبادى شيخ الكل فى الكل ثم ولى قاضى القضاة أى قاضى العسكر
قال السراج البلقينى سمعت أبا حيان يقول ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل ولد سنة سبع وتسعين
وستمائة ولازم أبا حيان اثنتى عشرة سنة وتوفى سنة تسع وستين وسبعمائة ودفن بقرب الامام الشافعى (قوله
ولو كان الخ) هذا اعتراض أول على ابن عقيل وقوله ثم التوكيد الخ اعتراض ثان (قوله والصواب أنه حال)

اى

وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز لكل أن تلى
العوامل اذا لم تتصل بالضمير نحو جاءنى كل القوم فيجوز مجيئها بدلا بخلاف جاءنى كلهم ١٥٣ فلا يجوز الا فى الضرورة فهذا أحسن

أى من ما (قوله وابدال الظاهر) جواب عما يقال انه لا يجوز ابدال الظاهر من الضمير (قوله اذا كان)
أى ذلك الظاهر (قوله اذا لم تتصل بالضمير) أى وأما ان اتصلت به فلا تباشرها العوامل فلا تقع الا مبتدأ
أو مؤكدة (قوله وبدل الكل الخ) جواب عما يقال انه ليس هناك ضمير (قوله ويجوز الخ) جواب عما
يقال كيف البدل مع أنه على نية تكرار العامل فيلزم ايلاء كل العوامل والعامل لا يلى كلا (قوله وهو نادر)
أى اذ الغالب اضافتها لفظا ومعنى أو معنى فقط فهى معرفة فى الغالب (قوله فانها انما تؤكد بعد كل) يعنى
لاقبالها اذا اجتمعت معها فلا ينافى انها يؤكد بها وحدها نحو لمجيئهم أجمعين (قوله فانها انما تؤكد بعد كل)
قال الدمامينى هذا سهو ظاهر فقد قال تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وجنود ابليس أجمعون وقال تعالى
حكاية عن ابليس لأغوينهم أجمعين وقال تعالى لاقطعن أيديكم وأرجلكم من خلاف ثم لاصلبنكم أجمعين
وقال انا لمنجوهم أجمعين وان جهنم لموعدهم أجمعين فقد أكدت هذه الآيات كلها بأجمعين دون الاتيان بكل فى
حالات اعراب الاسم وأجاب الشمنى بان قول المصنف انما تؤكد بعد كل أى لاقبالها اذا اجتمعت معها فلا ينافى
انه يؤكد بها وحدها

(الامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة)

(قوله الاسم) أى المضاف من المضاف اليه وقوله بالاضافة أى بسبب الاضافة (قوله عشرة) الاولى أحد عشر
(قوله والمراد بالتخصيص الخ) قال الدمامينى فيه نظر فان مقتضاه أنه لو أطلق التخصيص لدخل فيه التعريف
وليس كذلك فان التخصيص فى عرفهم تقليل الاشتراك العارض فى النكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص
بخلاف زيد فانه فى اصطلاحهم معرفة ولا يقال له مخصص اه وقد يقال ليس مراد المصنف بقوله والمراد
الاحتراز بل بيان ما اصطلحوا عليه فى التخصيص (قوله الذى لم يبلغ الخ) أى التمييز الذى لم يبلغ الخ وقوله
درجة التعريف أى التعيين (قوله فان غلام رجل) أى وكذا غلام امرأة وقوله أخص من غلام أى من
مطلق غلام وقوله كما يتميز غلام زيد أى المفيد للتعريف (قوله كضارب الخ) أى من كل وصف بمعنى الحال
أو الاستقبال مضاف لمعموله وتسمى اضافته لفظية لانه لم تفد شيأ غير التخفيف فى اللفظ ولانها فى نية
الانفصال بالاعمال مع النون أو التنوين لا بمجرد الضمير لوجوده مع المضى مع ان اضافته معنوية (قوله أخف
منه) أى من حيث انه يترتب عليه حذف التنوين والنون فالخفة بالحذف لا أن ذات الخفض أخف من النصب
لان الامر بالعكس (قوله اذ لا تنوين) أى فى الوصف المفرد وقوله ولا نون أى فى الوصف المثنى أو المجموع
(قوله ولا يجتمع على الاسم تعريفان) قال الدمامينى هذا منقوض بأى الموصولة المضافة لمعرفة نحو جاءنى
أيهم أكرمته فان تعريفها على المشهور بصلتها باعتبار ما فيها من العهد واضافتها معنوية قطعا فقد التعريف
فيجتمع تعريفان وقال الرضى وعندى أنه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يمتنع اجتماع التعريفين اذا
اختلفا (قوله ولا يجتمع فى الاسم تعريفان) أى وهو تعريف الموصولية والاضافة فان قلت ان المعرف
بالموصولية أل والمعرف بالاضافة صلتها فلم يتوارد المعرفان على شئ واحد أجيب بان أل لما كانت فى صورة
الحرف ولازمت الدخول على الاسم وظهر اعرابها فيما بعدها صارا كالشئ الواحد فكان الاضافة المتعلقة بالصلة
كضارب متعلقة بأل وكان الموصولية القائمة بال قائمة بالصلة (قوله بالغ الكعبة) نعت لهدايا لان اضافة بالغ
للكعبة لم تفده تعريفا والا لامتنع الوصف اذ لا توصف النكرة بالمعرفة (قوله ثانى عطفه) أى فانه حال من من
فى قوله تعالى ومن الناس من يجادل فى الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير والحال واجبة التنكير (قوله
حوش الفؤاد) أى ذكيه والبطن ضامر البطن وهو وصف محمود فى الرجال وتمامه * سهد اذا ما نام ليل الهوجل

عطفه وقول أبى كبير فأتت به حوش الفؤاد مبطنا ولا تنتصب المعرفة على الحال

وقول جرير يارب غابطنا لو كان يطلبكم ولا تدخل رب على المعارف وفي التحفة ان ابن مالك رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الا التخفيف فقال بل تفيد أيضا التخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب وهذا سهو فان ضارب زيد أصله ضارب زيدا بالنصب وليس أصله ضار بافقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تأتي الاضافة فان لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فاضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص لانهما ليست في تقدير الانفصال وعلى هذا صح وصف اسم الله ١٠٤ تعالى بمالك يوم الدين قال الزمخشري أريد باسم الفاعل هنا الماضي كقولك هو مالك عبيده أمس أي مالك الامور يوم الدين على حد ونادى أصحاب الجنة ولهذا قرأ أبو حنيفة ملك يوم الدين واما الزمان المستمر كقولك هو مالك العبيد فانه بمنزلة قولك مولى العبيد انتهى ملخصا وهو حسن الا أنه نقض هذا المعنى الثاني عند ما تكلم على قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر فقال ترئ بجر الشمس والقمر عطفا على الليل وبنصبهما باضمار جعل أو عطفا على محل الليل لان اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضي فتكون اضافته حقيقية بل هو دال على جعل مستمر في الازمنة المختلفة ومثله فالق الحب والنوى وفالق الاصباح كما تقول زيد قادر علم ولا تقصد زمانا دون زمان انتهى * وحاصله ان اضافة الوصف انما تكون حقيقية اذا كان بمعنى الماضي وانه اذا كان لافادة حدث مستمر في الازمنة كانت اضافته غير حقيقية وكان عاملا وليس الامر كذلك الرابع ازالة القبح أو التجوز كررت بالرجل الحسن الوجه فان الوجه ان رفع قبح الكلام بخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب حصل التجوز باجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدي الخامس تذكيرا لمؤنث كقوله أنارة العقل مكسوف بطوع هوى * وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا ويحتمل ان يكون منه ان رحمة الله قريب من المحسنين ويبعده لعل الساعة قريب فذكر الوصف حيث لا اضافة ولكن ذكر الفراء انهم التزموا التذكير في قريب

والسهد بضم السين والهاء قليل النوم أو السهران والهوجل الاحمق واستاد النوم لليل مجاز عقلي والشاهد في قوله حوش الفؤاد فانه حال وهو صفة مشبهة مضافة لمعمولها (قوله يارب الخ) تمامه * لاقى مباعدة منكم وحرمانا * (قوله يارب غابطنا) أي فاضافة غابط للضمير لفظية لا تفيد تعريفا ولا امتنع دخول رب عليه اذ لا تدخل على المعارف (قوله ولا تفيد) اي اضافة الوصف بمعنى الحال والاستقبال لمعموله (قوله أخص من ضارب) اي من مطلق ضارب (قوله قبل أن تأتي الاضافة) وحينئذ فلم تفد الاضافة الا مجرد التخفيف كما قال ابن الحاجب (قوله فان لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال) أي بل كان بمعنى المضي (قوله فاضافته محضة) أي خالصة من نية الانفصال (قوله تفيد التعريف) أي ان كانت الاضافة لمعرفة وقوله والتخصيص أي ان كانت الاضافة لنكرة (قوله ولهذا) أي لاجل كون مالك بمعنى المضي (قوله ولهذا الخ) أي فنزل المالك الاستقبالي منزلة المالك في الماضي لتحقق الوقوع واستعمل اللفظ الدال على المضي فيه فاللفظ مستعمل في ملك مات لكن تنزيلا وكذا يقال في نادى أصحاب الجنة (قوله وأما الزمان المستمر) أي المتناول للماضي والحال والاستقبال فباعتبار تناوله للماضي كانت الاضافة حقيقية مفيدة للتعريف فلذا جعل وصفا لاسم الله (قوله مالك العبيد) أي مالكهم على سبيل الاستمرار في الحال والاستقبال والمضي (قوله فتكون) أي حتى تكون وهو تفريع على المنفي وقوله ليس في معنى المضي أي فقط وقوله في الازمنة المختلفة أي المتناولة للماضي والحال والاستقبال أي فباعتبار تناوله للحال والاستقبال كانت الاضافة غير حقيقية فحاصله أنه جعل هنا الوصف المراد منه الحدث المستمر في الازمنة اضافته غير حقيقية وفي الكلام على قوله مالك يوم الدين جعل اضافته حقيقية وقد يجاب بان الاستمرار حاصل في الماضي وغيره فيسوغ حمله على كل منهما فهنا لاحظ اعتبار الاستمرار في الاستقبال وفي مالك يوم الدين اعتبر الاستمرار في الماضي (قوله وليس الامر كذلك) أي بل تكون اضافته حقيقية ولا يكون عاملا مثل مالك من كان بمعنى الماضي كما ذكره في مالك يوم الدين (قوله كررت بالرجل الحسن الوجه) أي فالحسن يكتسب بسبب الاضافة زوال القبح والتجوز تارتكاب خلاف الاصل (قوله بخلو الصفة لفظا) أي وان كان في المعنى لا بد من تقديره ويكون الوجه المرفوع بدلا من الضمير أو عطف بيان (قوله باجرائك الوصف القاصر) أي لان الصفة المشبهة قاصرة لصوغها من اللازم فاذا نصب الوجه كان منصوبا على التشبيه بالمفعول به لا انه مفعول به (قوله باجرائك الوصف) أي وهو خلاف الاصل (قوله تذكير المؤنث) أي أن المضاف المؤنث يكتسب التذكير من المضاف اليه المذكر بسبب الاضافة (قوله مكسوف) خبر انارة ومقتضاه أن يقول مكسوفة لكنه جرده من التاء لاكتساب المضاف التذكير من المضاف اليه (قوله حيث لا اضافة) أي فهذا يفيد ان تذكير قريب في الآية الاولى ليس للاضافة بل ذكر في الآية الاولى لان قريب فعيل بمعنى مفعول وهو يستوي فيه المذكر والمؤنث أو أن قريب صفة لمحذوف أي شئ قريب وكلام الفراء جواب ثالث (قوله ولكن ذكر الخ) استدراك على محذوف حاصله وحيث ذكر الوصف حيث لا اضافة كان ذلك مشكلا لكن ذكر الفراء في الجواب الخ (قوله اذا لم يرد قرب النسب) أما ان أريد به قرب النسب طابق نحو هند قريبة لعمرو وزيد قريب لعمرو وهنا لم يرد قرب النسب فاذا ذكر لا لتزام التذكير

اذا لم يرد قرب النسب قصد الفرق وأما قول الجوهري ان التذكير لكون التأنيث مجازيا فوهم ١٠٥ لوجوب التأنيث في نحو الشمس طالعة

التذكير حينئذ (قوله قصد الفرق) أي بين المراد بها قرب النسب والمراد بها غيره (قوله وأما قول الجوهري) أي في الصحاح جوابا عن تذكير الخبر في قوله تعالى ان رحمة الله قريب (قوله لوجوب التأنيث) أي تأنيث الخبر فيما ذكر من المثالين مع أن المبتدا فيهما من مجازي التأنيث (قوله لوجوب التأنيث في نحو الشمس طالعة) أي كما يجب في نحو هند قائمة (قوله وانما يفترق الخ) أي فمجازي التأنيث الظاهر يجوز فيه التذكير والتأنيث وحقيقي التأنيث الظاهر يجب فيه التأنيث (قوله الظاهرين) كالهنا في الشمس والموعظة (قوله لا المضمرين) أي لان الضمير العائد الى مجازي التأنيث فان ذلك الضمير يجب تأنيثه كما أن العائد على حقيقي التأنيث كذلك فالحاصل ان مجازي التأنيث ان كان ظاهرا جاز فيه التذكير والتأنيث فتقول طلع الشمس وطلعت الشمس وأما حقيقي التأنيث فيجب التأنيث معه نحو قامت هند وان كان ضميرا عائدا عليه وجب فيه التأنيث بحيث يؤنث الفعل أو الوصف المسند له ذلك الضمير نحو الشمس طلعت أو طالعة كما ان العائد على حقيقي التأنيث كذلك نحو هند قامت (قوله تأنيث المذكر) أي ان المضاف المذكر يكتسب التأنيث من المضاف اليه المؤنث بسبب اضافته له (قوله قطعت بعض أصابعه) أي فهو انما أنث الفعل مع كون الفاعل وهو بعض مذكرا لاكتساب الفاعل المذكر التأنيث من المضاف اليه المؤنث أعني الاصابع والسيارة في الآية (قوله عشر أمثالها) أي انما لم يقل عشرة أمثالها مع ان المعدود أمثال وهي مذكر لاكتساب المعدود التأنيث من المضاف اليه أعني الضمير العائد الى الحسنات (قوله على شفى) أي على طرف وجانب وقوله أي من الشئ أي فانث الضمير العائد على الشئ مع أنه مذكر لاكتساب المضاف أعني الشفى التأنيث من الحفرة (قوله ويحتمل أن الضمير للنار) أي بناء على ان الكون على شفاها كالكون فيها (قوله فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف) أي فقد جاء على الاصل (قوله طول الليالي الخ) البيت للاغلب العجلي وقيل للعجاج ويروى عجزه * أخذن بعضي وتركن بعضي * وبعده

حنين طولي وطوين عرضي * أقعدنني من بعد طول النهض

(قوله أسرعت) انما لم يقل أسرع أي الطول لاكتساب الطول التأنيث من الليالي (قوله شغفن) أي فلم يقل شغف الحب لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه وهو الديار وتمام البيت * ولكن حب من سكن الديارا * وقبله

أمر على الديار ديار ليلى * أقبل ذا الجدار وذا الجدارا

(قوله وتشرق الخ) البيت للاعشى يصف رجلا بافشاء السر وقبله

فلو كنت في جب ثمانين قامة * ورقيت أسباب السماء بسلم

ليستدرجنك القول حتى تهزه * وتعلم أني لست عنك بمفحم

(قوله وتشرف) اي تغص بالقول الذي فشيته كما ان صدر القناة يغص بجمود الدم الذي عاينها (قوله شرقت) بكسر الراء أي كما غصت صدر القناة أي الرمح من الدم والشاهد في شرقت فلم يقل شرق أي الصدر لاضافة الصدر للقناة (قوله صدر القناة) أي ان صدر الذي هو مذكر لما اضيف للقناة التي هي مؤنثة حسنه واكتسب التأنيث منها بسبب الاضافة (قوله ومراده بما الكناية) اراد الكناية اللغوية وهي ما عبر به عن المعنى لان الواقع هنا تشبيه (قوله ومراده بما الكناية) الاولى ومراده بما الموصولة ومراده بالصديق الذي يكون مثل ما الصديق الناقص شبههم من حيث انهما مفتقر فلما يكملها وهو العائد والصلة وأما كلامه فلا يظهر لان كلامه حينئذ يكون تجنب صديقا يكون كناية عن رجل ناقص وكذا تقول في قوله عمرو الخ فالمراد بعمرو لفظا عمرو والمرسوم الذي رسم فيه ما ليس حقه وشبه الرجل به من حيث ان كلا يأخذ ما ليس مستحقا له (قوله المريد أخذ) في نسخة المتزيد الآخذ (قوله وهذه المسئلة الخ) يعني السادس والخامس (قوله فلا يجوز أمة زيد جاء) لانه لو حذف أمة لم يعلم اسناد المجيء للامة بل لزيد وكذا في غلام هند وهذا بخلاف قطعت بعض

والموعظة نافعة وانما يفترق حكم المجازي والحقيقي في الظاهرين لا المضمرين * السادس تأنيث المذكر كقولهم قطعت بعض أصابعه وترئ تلتقطه بعض السيارة ويحتمل ان يكون منه فله عشر أمثالها وكنتم على شفى حفرة من النار فأنقذكم منها أي من الشفى ويحتمل ان الضمير للنار وفيه بعد لانهم ما كانوا في النار حتى ينقذوا منها وان الاصل فله عشر حسنات أمثالها فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف وهو مؤنث وقال

طول الليالي أسرعت في نقضي * نقضن كلي ونقضن بعضي

وقال

وماحب الديار شغفن قلبي * وأنشد سيبويه * وتشرق بالقول الذي قد أذعته * كما شرقت صدر القناة من الدم

والى هذا البيت يشير ابن حزم الظاهري في قوله

تجنب صديقا مثل ما واحذر الذي * يكون كعمرو بين عمرو وأعجم * فان صديق السوء يزري وشاهدي

كما شرقت صدر القناة من الدم

ومراده بما الكناية عن الرجل الناقص كنقص ما الموصولة و بعمرو والكناية عن الرجل المريد أخذ ما ليس له كأخذ عمرو الواو في الخط

وشرط هذه المسئلة والتي قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه فلا يجوز أمة زيد جاء ولا غلام هند ذهبت

ومن ثم رد ابن مالك فى التوضيح قول أبى الفتح فى توجيه قراءة أبى العالية لا تنفع نفسا ايمانها بتأنيث الفعل انه من باب قطعت بعض أصابعه لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذى ناب عن الايمان فى الفاعلية ويلزم من ذلك تعدى فعل الضمير المتصل الى ظاهره نحو قولك زيد ١٥٦ أظلم تريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز * السابع الظرفية نحو تؤتى أكلها كل حين وقوله

أصابعه لانك لو قلت قطعت أصابعه لعلم قطع البعض فى الجملة بأن يكون على سبيل التجوز مثلا تأمل (قوله ومن ثم) أى من اجل هذا الشرط رد الخ وقوله لان المضاف الخ علة لقوله رد الخ (قوله انه) مقول القول وقوله من باب قطعت بعض أصابعه اى ان الفعل أنث مع كون الفاعل مذكرا لاكتساب الفاعل التأنيث من المضاف اليه (قوله بتقديم الخ) اى لان الضمير يعود بعد الحذف على النفس وحينئذ يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فالخلص أن يقدم نفسا وجوبا (قوله الذى ناب عن الايمان) أى الذى كان مضافا اليه (قوله الى ظاهره) أى بأن يكون الظاهر مفعولا للفعل الرافع لضميره المتصل (قوله كل حين) أى فكل منصوب على الظرفية لا كتسابه الظرفية من المضاف اليه وكذا بعض فى بعض الاحيان وأى فى بيت المتنبى وان كانت كل وبعض وأى ليست أسماء زمان ولا مكان (قوله لم تسؤنى) تقدم للمصنف انشاده لم ترعنى وسيأتى له ذلك فى التقدير (قوله المعنى) أى المراد الذى هو أنت ما سرتنى يوما بوصل الا وقد أسأتنى وعاقبتنى ثلاثة بفراق وصدود أى فالمعنى أنى معذب معك على طول الدوام ولو جعل المعنى على الشرط لكان المعنى ان سرتنى بوصال يوما لم تحصل لى الاساءة بالفراق لحصول السرور الاول بالوصال فأنا دائم منعم (قوله لا يقال الخ) حاصله أنه يلزم على جعل أى للاستفهام الانكارى فساد وحاصله أنه يلزم عليه أن تكون الجملة المنفية اعنى لم ترعنى مستأنفة لعدم الرابط لها بما قبلها وجعلها استئنافا يلزم عليه فساد فى الكلام وذلك لان قوله أى يوم سرتنى بوصال معناه سلب كلى أى لم يحصل منك سرور أصلا وقوله لم تسؤنى الخ معناه ايجاب جزئى أى لم تحصل منك اساءة فى بعض الاوقات واذا اتفقت الاساءة فى بعض الاوقات ثبت السرور فى بعض الاوقات والايجاب الجزئى يناقض السلب الكلى ولا جاء النقض الا من جعل اى استفهامية فتعين جعلها شرطية والاوضح فى العبارة انه كان يقول انه على جعل اى للاستفهام تكون الجملة الثانية مستأنفة لعدم الرابط وجعلها للاستئناف يلزم عليه فساد المعنى اه تقرير شيخنا دردير (قوله لا يقال الخ) فيه انه استدل قبل هذا على انها غير شرطية بأنه لو قيل مكان ذلك ان سرتنى انعكس المعنى فبعد تقريره لفساد المعنى على تقدير الشرطية لا يتجه هذا السؤال وكيف يستدل بالاستئناف على انها شرطية مع ما تقدم من ان كونها شرطية يوجب انعكاس المعنى (قوله ثم حذفا) اى المضاف والمضاف اليه (قوله بقاء محذوفة) اى فاء السببية وهى تربط ما بعدها بما قبلها (قوله اى سرتنى غير معذر الخ) راجع لجعلها حالية فالاولى ان يقدمه عندها (قوله فالحالية ممتنعة لعدم الرابط) قد يقال ان الربط يحصل بتقدير ضمير اى يصدود منك فلا تمتنع الحالية حينئذ اه دماميني (قوله واى غريم) اى مبتدا وغريمها خبره (قوله لا مفعول مطلق) قد تقدم صحته بحمل الدين على التداين وعلى ما ذكره المصنف فالبيت ليس مما الكلام فيه اذ لم يكتسب المضاف فيه شيأ من المضاف اليه (قوله لانها لم تضف لمصدر) أى وانما أضيفت لاسم ذات (قوله غلام من عندك) غلام مبتدا ومن مضاف اليه وعندك خبر (قوله صبيحة) خبر مقدم منصوب على الظرفية وهو واجب التصدير لاضافته لواجب التصدير وسفرك مبتدا (قوله من غلام أيهم الخ) الجار والمجرور متعلق بأفضل الواقع خبرا عن أنت وتقديم من ومجرورها هنا على عاملها واجب لاضافة المجرور لواجب التصدير (قوله أيهم) مبتدأ مقدم وزيد خبر أو العكس ووجب رفع أيهم لاضافته لواجب الصدارة فاذا علق علم عن العمل ولم يقل أيهم والجملة فى محل نصب سادة مسد مفعولى علم (قوله والى هذا) اى الى ما ذكر من وجوب التقديم والرفع هذا هو الاتم معنى ويحتمل والى الرفع (قوله بعض الفضلاء) هو الشيخ أمين الدين العروضى المحلى (قوله فرفع ابوهن) أى من قولك علمت أبوهن زيد فلما أضيف لواجب التصدير وجب رفعه وان كان اصله النصب (قوله يبين قولى الخ) فيه انه لا يصح ان يكون خبرا عن المبتدأ بين المتعاطفين ولا عن أحدهما اما الاول فلعدم المطابقة اذ لم يقل يبينان وأما الثانى فلاشتمال الجملة على قيد لا يصح تعلقه بكل منهما وذلك لان رفع أبوهن لا يبين قوله مغريا ومحذرا بل مغريا فقط وكذا خفض مزمل لا يبينهما بل يبين محذرا فقط فكيف السبيل الى تصحيح الكلام والجواب أن يجعل قوله مغريا ومحذرا قيدا المحذوف لا للمذكور ويجعل قوله يبين بلا قيد خبرا عن أحدهما وخبر الآخر محذوف والتقدير على ان يكون الحذف من الثانى مثلا فرفع ابوهن يبين قولى وخفض مزمل كذلك هما يبينان قولى مغريا ومحذرا (قوله مغريا) اى فى قوله عليك بأرباب الخ وقوله ومحذرا اى فى قوله واياك ان ترضى الخ (قوله ابانا) هو جبل ويروى ثبيرا وهو جبل بمكة وقوله عرانين جمع عرنين معظم الانف او كله شبهه أول المطر لتقدمه على بقية الوجه واستعاره له وقوله وبله أى مطره اى كان هذا الجبل ملفوف فى بجاد اى كساء مخطط حال نزول المطر عليه اى كائنه بين الجبال حال نزول المطر كبير اناس ملفوف فى بجاد اى كساء (قوله الاعراب) اى اذا كان المضاف اليه معربا هذا كلامه وفيه ان ارباب هذه اللغة يقولون المضاف ولو كان مضافا للمبنى نحو خمسة عشرك فالموجب لاعراب المضاف الاضافة لا المضاف اليه كما هو ظاهر كلامه لان الموضوع ان المضاف اليه موصوف بوصف فيكتسبه المضاف من المضاف اليه بسبب الاضافة (قوله هذه خمسة عشر زيد) أى فلما اضاف عشر لزيد المعرب أعرب عشر ورفع مع أنه مبنى على الفتح وأما خمسة فهى على حالها مبنية على الفتح (قوله البناء) أى اذا كان المضاف اليه مبنيا (قوله بهما) أى وغير اسم زمان كما يؤخذ مما يأتى فى المصنف (قوله وحيل بينهم) أى فبين مبنى على الفتح وحقه الرفع لانه نائب فاعل لاضافته للمبنى (قوله ومنادون) أى فلم يقل دون بالرفع مع أنه مبتدأ ومنا خبر لاضافته للمبنى فاكتسب منه البناء (قوله وخواف) لاحاجة لهذا مع قوله وأجيب (قوله أى وحيل هو الخ) المراد بالحول الحجز أى حجز الحجز بينهم أى ثبت الحجز بينهم كما يؤخذ مما يأتى فى المصنف (قوله كما فى قوله) أى فهذا نظيره فى كون نائب الفاعل ضمير المصدر العائد على الفعل (قوله متى يخل عليك) أى بالوصل وقوله ويعتلل أى يعتذر لذلك من تركه وقوله يسؤك أى يحزنك (قوله تذرب) بفتح الراء من ذرب لسانه أى متى يخل عليك بالوصل ويعتذر لذلك فى تركه تصر حزينا وحينئذ تخضع وتذل وان كشف غرامك بالوصال صار لسانك حادا طلقا كثير الكلام (قوله ولا بد الخ) أى لاجل ان تحصل فائدة لان الفعل يدل على مصدره فلم يحصل بهما فائدة فاذا أتيت بالحال أفاد فائدة (قوله ولا بد عندى الخ) لاحاجة الى هذا الذى ذكر أنه لا بد منه عندهما فان الضمير النائب عن الفاعل راجع للمصدر المعهود أى الاعتلال وقد صرح به المصنف معرفا فقد أفاد المصدر فائدة لم يفدها الفعل ضرورة انه انما يدل على مصدر نكرة والنائب هنا مصدر معرف معهود وقد قال المصنف فى توضيحه على الالفية المعنى ويعتلل الاعتلال المعهود أو اعتلال ثم خصصه بعليك أخرى محذوفة للدليل كما تحذف الصفات لفوز الامرين ولم يجعل أحدهما متعينا لا بد منه وهذا الذى قاله فى التوضيح هو الحق اه دماميني (قوله مدلولا عليها) اى بحيث يكون الاصل متى يخل عليك ويعتلل هو عليك (قوله لينقيد) أى المضمر بها أى بالحال لان الحال فى المعنى وصف لصاحبها والوصف مقلل للاشتراك وفيه ان تقدير الاعتلال بأل العهدية كاف ومغن عن تقدير عليك ولا يحتاج لتقديرها الا لو قدر اعتلال منك أى متى يخل عليك ويعتلل الاعتلال المعهود بكونه عليك لا على غيرك (قوله على حذف الموصوف) أى فدون منصوب على الظرفية صفة لموصوف محذوف هو المبتدأ ومنا خبر وليس دون هو المبتدأ حتى يتأتى كلامه (قوله ومنها) أى من الامور التى استدل بها على اكتساب المضاف البناء من المضاف اليه (قوله فمين فتح الخ) اى

قوله تعالى لقد تقطع بينكم فيمن فتح بينا قاله الاخفش ويؤيده قراءة الرفع وقيل بين ظرف والفاعل ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل

أبوهن ثم خفض مزمل يبين قولى مغريا ومحذرا والاشارة بقوله ثم خفض مزمل الى قول امرئ القيس

كأن أباانا فى عرانين وبله
كبير أناس فى بجاد مزمل

ذلك ان مزملا صفة لكبير فكان حقه الرفع ولكنه خفض لمجاورته للمخفوض * والعاشر الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن اعربه والاكثر البناء * والحادى عشر البناء وذلك فى ثلاثة أبواب (أحدها) أن يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون وقد استدل على ذلك بأمور منها قوله تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون ومنا دون ذلك قاله الاخفش وخواف وأجيب عن الاول بأن نائب الفاعل ضمير المصدر أى وحيل هو أى الحول كما فى قوله وقالت متى يخل عليك ويعتلل * يسؤك وان يكشف غرامك تذرب أى ويعتلل هو أى الاعتلال ولا بد عندى من تقدير عليك مدلولا عليها بالمذكورة وتكون حالا من المضمر لينقيد بها فتفيد ما لم يفده الفعل وعن الثانى بأنه على حذف الموصوف أى ومنا قوم دون ذلك كقولهم منا ظعن ومنا أقام أى منا فريق ظعن ومنا فريق أقام ومنها

أي لقد وقع التقطع أوالى الوصل لان ومانرى معكم شفعاءكم يدل على التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل أوالى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين

 أهم بأمر الحزم لو أستطيعه * وقد حيل بين العير والنزوان بفتح بين مع اضافته لمعرب

فبين فاعل لتقطع ويدل له قراءة الرفع وفتح لاضافته للمبنى فاكتسب البناء من المضاف اليه (قوله أي لقد وقع التقطع) انما فسرته تقطع بوقع لان اسناد الفعل لمصدره لابد فيه من التأويل والا كان تهافتا (قوله على ان الفعلين) أي تقطع وضل تنازعاه على الفاعلية فاعمل الثاني واضمر في الاول ضميرا عائدا على ما كنتم تزعمون وفيه ان هذا يعارضه ما قاله في قوله تعالى فلما تبين له قال اعلم أن الله على كل شئ قدير فقدذكر هناك انه لايجوز أن يخرج القرآن دلى الاضمار قبل الذكر حتى ان البصريين لايجيزونه وأجيب بأن كلامه الآن بصدد بيان أقوال المؤولين وان كان أحدها لايرضاه ولايقول به بدليل ماسبق له اه تقرير دردير (قوله ويؤيد التأويل) أي كون بين ظرف والفاعل ضمير يعود الى المصدر أوالى الوصل الخ (قوله بين العير) أي الحمار والنزوان أي النط على الانثى والوثوب عليها (قوله مع اضافته لمعرب) أي واذا كان مضافا لمعرب فلا يمكن القول ببنائه لانه لاتبنى الا اذا أضيفت لمبنى فتعين ان بين ظرف ونائب الفاعل ضمير يعود على المصدر والقصد انه تعين هنا التأويل (قوله مثل ما أصاب) بفتح مثل مع أنه فاعل لقوله يصيب (قوله واذ ماتلهم الخ) فمثلهم مبتدأ مبنى على الفتح لاضافته للمبنى (قوله وزعم ابن مالك ان ذلك) أي اكتساب المضاف البناء من المضاف اليه لايكون في مثل لخالفتها الخ وقد يقال ان يوم يثنى ويجمع ويكتسب البناء من المضاف اليه كما يأتي في الثالث (قوله لخالفتها الخ) أي فلا يتأتى فيها البناء أصلا بخلاف غير وبين (قوله وزعم) عبر بالزعم اشارة لبعده (قوله من حق) من باب ضرب (قوله فقصر) أي بحذف الالف (قوله كما قيل بر الخ) أي فالاصل بارر وسارر ونام (قوله ففيه ضمير مستتر) تغريع على كونه اسم فاعل (قوله ومثل مصدر) أي منصوب على المصدرية أي ان يصيبكم اصابة مثل اصابة الخ (قوله وأما بيت الغرزدق) وهو قوله

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهم قريش واذ مامثلهم بشر

(قوله ففيه أوجه) أحدها أن نصب مثل على الحال والخبر محذوف أي موجود أوانه أعمل لامع عدم التقطع) انما فسرته تقطع بوقع لان اسناد الفعل لمصدره لابد فيه من التأويل والا كان تهافتا (قوله على ان الفعلين) أي تقطع وضل تنازعاه على الفاعلية فاعمل الثاني واضمر في الاول ضميرا عائدا على ما كنتم تزعمون وفيه ان هذا يعارضه ما قاله في قوله تعالى فلما تبين له قال اعلم أن الله على كل شئ قدير فقدذكر هناك انه لايجوز أن يخرج القرآن دلى الاضمار قبل الذكر حتى ان البصريين لايجيزونه وأجيب بأن كلامه الآن بصدد بيان أقوال المؤولين وان كان أحدها لايرضاه ولايقول به بدليل ماسبق له اه تقرير دردير (قوله ويؤيد التأويل) أي كون بين ظرف والفاعل ضمير يعود الى المصدر أوالى الوصل الخ (قوله بين العير) أي الحمار والنزوان أي النط على الانثى والوثوب عليها (قوله مع اضافته لمعرب) أي واذا كان مضافا لمعرب فلا يمكن القول ببنائه لانه لاتبنى الا اذا أضيفت لمبنى فتعين ان بين ظرف ونائب الفاعل ضمير يعود على المصدر والقصد انه تعين هنا التأويل (قوله مثل ما أصاب) بفتح مثل مع أنه فاعل لقوله يصيب (قوله واذ ماتلهم الخ) فمثلهم مبتدأ مبنى على الفتح لاضافته للمبنى (قوله وزعم ابن مالك ان ذلك) أي اكتساب المضاف البناء من المضاف اليه لايكون في مثل لخالفتها الخ وقد يقال ان يوم يثنى ويجمع ويكتسب البناء من المضاف اليه كما يأتي في الثالث (قوله لخالفتها الخ) أي فلا يتأتى فيها البناء أصلا بخلاف غير وبين (قوله وزعم) عبر بالزعم اشارة لبعده (قوله من حق) من باب ضرب (قوله فقصر) أي بحذف الالف (قوله كما قيل بر الخ) أي فالاصل بارر وسارر ونام (قوله ففيه ضمير مستتر) تغريع على كونه اسم فاعل (قوله ومثل مصدر) أي منصوب على المصدرية أي ان يصيبكم اصابة مثل اصابة الخ (قوله وأما بيت الغرزدق) وهو قوله

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهم قريش واذ مامثلهم بشر

(قوله ففيه أوجه) أحدها أن نصب مثل على الحال والخبر محذوف أي موجود أوانه أعمل لامع عدم التصرف كما هو مذهب الجمهور أوالخبر هو الجار والمجرور قبله أي كائنا على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألما أصح والشيب وازع أو بناء عارضا كقوله

الفعل

ألم تعلمي يا عمرك الله أنني * كريم على حين الكرام قليل

وانى لاخزى اذا قيل مملق * سخى وأخزى ان يقال بخيل

روى بالفتح ويحكى ان ابن الاخضر سئل بحضرة ابن الابرش عن وجه النصب في قول النابغة

اناف أبيت اللعن انك لتنئى * وتلك التى تستك منها المسامع

مقالة ان قرقات سوف أناله * وذلك من تلقاء مثلك رائع

فقال ولا تصحب الاردى فتردى مع الردى * فقيل له الجواب فقال ابن الابرش قد اجاب يريد انه لما أضيف الى المبنى اكتسب منه البناء فهو مفتوح لامنصوب ومحله الرفع بدلا من انك لمتنى وقد روى بالرفع وهذا الجواب عندى غير جيد لعدم ابهام المضاف ولوصح لصح البناء في نحو غلامى لمن فرسه ونحو هذا مما لا قائل به وقد مضى ان ابن مالك منع البناء في مثل مع ابهامها لكونها تثنى وتجمع فما ظنك بهذا وانما هو منصوب على اسقاط الباء أو باضمارا عنى أوعلى المصدرية وفي البيت اشكال لو سأل السائل عنه لكان أولى وهو اضافة مقالة الى

لاجتذبن منهن قلبي تحلما * على حين يستصبين كل حليم روى بالفتح وهو راجح من الاعراب عند ابن مالك ومرجوح عند ابن عصفور وان كان المضاف اليه فعلا معربا أو جملة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب والصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين بفتح يوم وقراءة غير ابي عمرو وابن كثير يوم لاتملك نفس بالفتح وقال اذا قات هذا حين أسلو يهيجني * نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر

الفعل من حيث هو البناء لان المضارع على الخصوص أشبه الاسم فاعرب وجعل مايرده الى البناء أمرا طارئا عليه اه دماميني (قوله لاجتذبن الخ) الاجتذاب السلب والتحلم تكلف الحلم بالكسر يعني لاسلبن قلبي من هذه النسوة تكلفا مني لاظهار الحلم والرجوع عن الصبوة وعلى بمعنى في وهي متعلقة بالفعل أو بالمصدر ويستصبين بمعنى يصبين أو بمعنى يطلبن الصبوة (قوله روبا) أي حين في البيتين وقوله بالفتح أي على انهما مبنيان لاضافتهما المبنى (قوله عند ابن مالك) قال في الخلاصة * واختر بناء متلو فعل بنيا (قوله والصحيح) أي مع انه خبر لمبتدا محذوف أي هو يوم الخ (قوله بفتح يوم) اى مع انه خبر عن اسم الاشارة فهو مبنى على الفتح في محل رفع (قوله هذا حين أسلو) هذا مبتدأ والاشارة للوقت الحاضر وحين أسلو مبنى على الفتح في محل رفع وهو مضاف لجملة اسلو (قوله حين أسلو) من السلو وهو النسيان وقوله يهيجني بفتح حرف المضارعة أي يثيرني أي يحرك شوقي والصبا ريح تهب من مطلع الشمس عند استواء الليل والنهار (قوله حين أسلو) أي فاسلو وفعل مضارع كاكغز و (قوله الم تعلمي) مجزوم بحذف النون والياء فاعل (قوله يا عمرك) يا تنبيهية أو المنادى محذوف وعمرك منصوب بحذوف أي أعمر عمرك بالله أي أعمر قلبك بتذكير الله اه تقرير دردير وعلم من هذا أن لفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض ويروى برفع اسم الجلالة على انه فاعل والمصدر مضاف للمفعول (قوله على حين الكرام) أي فحين مبنية على الفتح مع ان المضاف اليه جملة اسمية (قوله لاأخزى) أي لاأذل ولاأهان والمملق الفقير (قوله بالفتح) اى حين في البيت الاول وهو اذا قلت هذا وفي الثاني وهو قوله ألم تعلمي الخ وأما البيت الثالث فلا شاهد فيه (قوله عن وجه النصب) أي نصب مقالة (قوله اللعن) هو الطرد والابعاد من الخير وهذا اللفظ تستعمله العرب كثيرا في الدعاء للانسان بالشرف والعز وعلو المرتبة والمعنى جعلك آيبا للعن ولا يكون كذلك الا اذا كان شريفا أبي النفس عالي الهمة (قوله وتلك التى) أي وتلك الملامة هي التي يضيق منها المسامع فتلك مبتدأ والتى خبره والجملة بعد صلة (قوله تستك منها المسامع) استكاك المسامع ضمها وضيقها (قوله مقالة) نصب مقالة بدل من انك لمتنى وهي في تأويل مصدر فاعل باتاني فمقتضاه أن يرفع مقالة لان البدل من المرفوع مرفوع (قوله أناله) بضم الالام فعل مضارع أي أصيبه وقوله رائع من أراعه بمعنى اخافه (قوله من تلقاء) يقال جلس تلقاءه أي حذاءه اى وذلك القول من عند مثلك مخيف (قوله ولا تصحب الاردى الخ) هذا عجز بيت ثان وأول البيتين

عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه * فكل قرين بالمقارن يقتدى

اذا كنت في قوم فصاحب خيارهم * ولا تصحب الاردى فتردى مع الردى

(قوله الى المبنى) اى وهو ان ولكن فيه ان الاضافة انما هي للجملة وهي لاتوصف بكونها مبنية ولا معربة تأمل (قوله وقد روى بالرفع) اى وقد روى البيت برفع مقالة (قوله ولوصح) اى البناء هنا في مقالة (قوله لصح البناء الخ) أي بجامع ان كلا منهما اسم غير مبهم مضاف لمبنى (قوله فما ظنك بهذا) أي الذي لاابهام فيه أصلا (قوله أوعلى المصدرية) أي وعامله مابعده وهو ان قرقات (قوله وجوابه الخ) اى أو أنه من اضافة العام للخاص وهي المسماة بالبيانية اى مقالة هي قولك سوف اناله (قوله بدل من مقالة) اى فهي في محل نصب على ان مقالة نصب بنزع الخافض أومفعول لاعنى أوعلى أنه مصدر (قوله أومن انك لمتنى) أي فهي في محل رفع لان المبدل منه فاعل اتاني (قوله أوخبر لمحذوف) اى هي أن قرقات الخ (قوله وقد يكون) هذا جواب آخر عن الاشكال الوارد على الشاعر من حيث ان في البيت اضافة الشئ الى نفسه

ان قرقات فانه في التقدير مقالة قولك ولا يضاف الشئ الى نفسه وجوابه ان الاصل مقالة بقذف التنوين للضرورة لا للاضافة وان وصلتها بدل من مقالة اومن انك لمتنى اوخبر لمحذوف وقد يكون الشاعر

انما قال مقالة أن باثبات التنوين ونقل حركة الهمزة فانشده الناس بتحقيقها فاضطروا الى حذف التنوين ويروى ملامة وهو مصدر للمتمنى المذكورة أولا نحرى محذوفة *(الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا وهي عشرون)* احدها كونه على فعل بالضم كظرف وشرف لانه وقف على افعال السجايا وما أشبهها مما يقوم ١٦٠ بفاعله ولا يتجاوز وله وهذا يحول المتعدى قاصرا اذا حول وزنه الى فعل لغرض المبالغة

(قوله انما قال مقالة) اعلم انه مرسوم فوق مقالة صاد وهذه الصاد المرسومة اشارة الى الوصل وهذا خلاف طريقة رسم العروضيين عند التقطيع لانهم انما يرسمونه مقالتين (قوله ونقل حركة الهمزة) اى الى التنوين قبلها انما احتاج المصنف لهذا لان الشاعر لما خالف القواعد النحوية فى كلامه احتاج الى هذا التخريج الحسن فلا عجب فالعجب من الشارح حيث تعجب منه (قوله بتحقيقها) بالقاف أى باثبات الهمزة (قوله فاضطروا الى حذف التنوين) اى لاجل التخلص من التقاء الساكنين فصار فى صورة المتضايفين مع أنه لا اضافة بينهما

(الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا)

أى لازما لا يتعدى اثره الى مفعول (قوله لانه وقف على افعال السجايا) اى الطبائع اى قصر عليها ولا يتجاوزها الى غيرها (قوله مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه) أى فمن ثم لم يجئ متعديا بالان التعدى يقتضى مجاوزة أثر فعل الفاعل لغيره (قوله ولهذا) أى ولكونه وقف على أفعال السجايا وما شابهها (قوله اذا حول) أى المتعدى كضرب فانه اذا حول لقصد المبالغة الى فعل وقيل ضرب الرجل أى ان الضرب صار كأنه سجية له ولازم له فصار يتعجب منه (قوله وسمع الخ) أى قد سمع تحويل الفعل المتعدى لفعل مع بقائه على التعدى فى فعلين (قوله وان بشرا الخ) سمع من على بن أبى طالب والاول سمع من نصر بن سيار ولكن الذى سمع منه أرحبكم الدخول فى طاعة الكرماء (قوله ولا ثالث لهذين اللفظين مع كونهما محولين لفعل (قوله انهما ضمنا) أى وتضمين القاصر معنى المتعدى يوجب تعدى ذلك القاصر (قوله أو فعل بالكسر) الاولى وفعل بالواو (قوله ووصفهما) أى الوصف الآتى منهما على وزن فعيل نحو ذليل (قوله ووصفهما على فعيل) أى ليس الافلا يرد نحو علم فان وصفه وان جاء على عليم الا انه جاء على عالم أيضا فهو متعد (قوله أغد) أصله اغدد على وزن افعل نقلت حركة العين للساكن قبلها وأدغم أى صار اذا غدة (قوله احرنجم) فالجيم والميم أصليتان لا يسقطان فى تصريف فلا ماء أصليتان (قوله اذا انتفش) بالفاء بعد التاء أى اذا انتفش شعر رقبته عند العراك (قوله ولا ثالث لهما) أى لهذين الفعلين أعنى اغرندى واسرندى فى الشذوذ من تعديهما (قوله وبمعناه الخ) أى ويسرندين ملتبس بمعناه من التباس الدال بمدلوله (قوله كاستحجر الطين) أى تحول من صورة الطينية الى صورة الحجرية (قوله يستنسر) أى يصير كالنسر أى أن الضعيف يقوى عند ما ولعل الانسب تستنسر بالتاء وهو فى نسخة والبغاث اسم طائر وقوله يستنسر أى يتنقل من صورته الى صورة النسر (قوله كونه مطاوعا) المطاوعة هى قبول فاعل فعل أثر فعل فاعل آخر وحينئذ فمعنى المصنف كون فاعل ذلك الفعل قابلا لاثر فعل فاعل متعد لواحد (قوله فانكسر) أى الحجر فقد قبل الحجر الذى هو فاعل ذلك الفعل اثر فعل الفاعل الاول وأثر فيه هو الانكسار (قوله قد مضى عد انفعل) أى وحينئذ فيستغنى به عن المطاوع لان المطاوع على وزن الفعل (قوله تألم) أى كونه على وزن الفعل (قوله فتألم) ويصح أن يقال فانألم لكن يكون على وزن انفعل (قوله وأصله) أى وسبب ذلك وعلته أى كون المطاوع لازما (قوله ان المطاوع) أى بالكسر وقوله ينقص عن المطاوع بالفتح درجة فان كان المطاوع بالفتح متعديا لاثنين كان مطاوعه متعديا لواحد وان كان المطاوع بالفتح متعديا لواحد كان مطاوعه لازما كمثل

الشارح

قد يتفقان فى التعدى لاثنين نحو استخبرته الخبر فاخبرنى الخبر واستفهمته الحديث فافهمنى الحديث واستعطيته درهما فاعطانى درهما وفى التعدى لواحد نحو استفتيته فأفتانى واستنصحته فنصحنى والصواب ما قدمته لك وهو قول النحويين وما ذكره ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة وانما حقيقة المطاوعة ان يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله ١٦١ لذلك التأثير (الثالث عشر) أن يكون

الشارح لذلك (قوله قد يتفقان فى التعدى لاثنين) أى وقول النحاة لا بد ان ينقص عنه درجة لا يسلم هذا كلامه (قوله فنصحنى) أى فالباء مفعول والهاء فى الاول مفعول (قوله والاجابة) أى والاجابة مثل الطلب فى التعدى (قوله وانما حقيقة الخ) أى وما ذكره من قوله استعطيته درهما الخ وما معه لا يصدق عليه هذا (قوله أن يدل احد الفعلين الخ) اى فقولك كسرت الحجر الفعل دل على تأثير فى شئ كالحجر وقولك فانكسر دل الفعل على قبول الحجر لذلك التأثير أعنى الانكسار وكان عليه ان يزيد قيدا ويقول مع التوافق فى الاشتقاق فخرج نحو ضربته فتألم لانه وان صدق عليه ما قاله لكنه ليس موافقا فى الاشتقاق (قوله رباعيا) هذا لمعلم من افعنلال لوجود هذا فى المطاوعة وغيرها (قوله تدحرج) على وزن تفعلل واحرنجم على وزن افعنلل وما بعده على وزن افعال (قوله أن يضمن) أى الفعل المتعدى (قوله اذا عوا به) أى فاذا عوامل متعد تقول أذعت الحديث أى افشيته فضمن معنى تحدث وهو لازم يؤتى بالباء فى صلته وكذا أصلح متعد تقول أصلح الله حاله فضمن معنى بارك وهو لازم يوصل بنى فقال تعالى و بارك فيها وكذا اسمع متعد نحو حتى يسمع كلام الله وصغا لازم بمعنى مال يوصل بالى تقول صغوت الى فلان أى ملت اليه (قوله يجرح فى عراقيبها الخ) الضمير للناقة والفعل متعد لانك تقول جرحت عرقوبه وهذا شطر بيت وصدره * وان تعذر بالمحل من ذى ضروعها * الى الضيف يجرح الخ (قوله فانها) اى هذه الافعال وقد جمع لها الامور المضمنة لها على سبيل النشر المرتب بعد الالف (قوله معنى ولا تنب) أى فعد امتعديا بمعنى جاوز تقول عدا فلان طوره أى جاوزه وتنب لازم بمعنى تنحى وتباعد وكذا يخالفون عن أمره فان خالف متعد تقول خالفت أمر فلان اى ارتكبت خلافه وخرج لازم فدخل عن فى صلته وهكذا (قوله ويعث او يفسد) ر اجعان ليجرح فكل من يفسد ويعث يتعدى بنى يقال عاث الذئب فى الغنم ولا تفسد وفى الارض (قوله ان تدل على سجية) هذا أخص من الاول وهو كون الفعل على زنة فعل لانه يدل على السجايا وما شابهها وحيث كان ما تقدم اعم فيستغنى به عما هنا (قوله اودنس) اى ما يزول بسرعة (قوله اوحلية) فى نسخة او على حلية وهى الاوصاف الظاهرة والسجايا الاوصاف الباطنة وكلاهما ملازم بخلاف العرض والدعج سعة العين مع سوادها والشنب عذوبة الاسنان وبرودتها وصفاؤها وحدتها والكحل ان يعلو جفون العين سواد مثل الكحل من غير اكتحال قال * ليس التكحل فى العينين كالكحل * (قوله وهزل) فيه ان هزل لا يدل على حلية (قوله لانه لا يكون الخ) اى لان التفاعل لا يكون الا من متعدد ولا بد ان يكون لازما ولو قبل يتعاهد صنعته كان متعديا ولا يس هنا متعدد (قوله و برده) اى هذا التعليل الذى ذكره ابن درستويه (قوله تجاوزت الخ) اى فقد عدى تفاعل وليس التجاوز واقعا من متعدد ومن المعلوم ان الموجبة الجزئية تناقض السالبة الكلية (قوله ابن قنبر) بفتح القاف وبعدها موحدة (قوله لجمع) اى الحكم بين يونس وبين أبى زيد (قوله كم من علم استفدناه) هذا مدح لابى زيد من يونس فعلم من هذا ان يتعاهد ممنوعة (قوله تعانقه) التعانق جعل كل من المتعانقين يده على عنق صاحبه والفعل منه لازم كما قال ابن السيد البطليوسى وغيره فلا يقال زيد تعانق عمرا وانما يقال عانقه أو اعتنقا أو تعانقا وحينئذ فالبيت مشكل سواء قرئ بالجر أو الرفع أى بجر التعانق على أنه مصدر مضاف لبين أو بالرفع على أنه فعل والجملة مضافة لبين ووجه الاشكال على كل أن ذلك المصدر أو الفعل تعدى للضمير والكماة فاعل كما قال المصنف والكماة جمع كمى وهو الشجاع المتكمى فى سلاحه لانه كمى نفسه أى سترها بالدرع والبيضة والروغ مصدر راغ أى

(٢١ - دسوقى ثانى) الحكم من قنبر أبا زيد عنها فنعها وسأل يونس فأجازها فجمع بينهما وكان عنده ستة من فصحاء العرب فسألهم عنها فامتنعوا من يتعاهد فقال يونس يا أبا زيد كم من علم استفدناه كنت أنت سببه ونقل ابن عصفور عن ابن السيد انه قال فى قول أبى ذؤيب بينا تعانقه الكماة وروغه * يوما أتيح له جرى سلفع *

الشارح

ان من رواه بجر التعانق مخطئ لان تفاعل لا يتعدى ثم رد عليه بانه ان كان قبل دخول التاء متعديا الى اثنين فانه يبقى بعد دخولها متعديا الى واحد نحو عاطيته الدراهم وتعاطينا الدراهم وان كان متعديا الى واحد فانه يصير قاصرا نحو تضارب زيد وعمرو الا قليلا نحو جاوزت زيدا وتجاوز زنه وعانقته وتعانقته انتهى وانما ذكر ١٦٢ ابن السيد ان تعانق لا يتعدى ولم يذكر أن تفاعل لا يكون متعديا وايضا فلم يخص الرد

مال عن الشئ وحاد عنه واتبع قدره والجرى بهمز الآخر وذا الجراءة وهى الاقدام على الشئ والسلفع كجعفر الجسور (قوله ان من رواه) هذا مقول ابن السيد كما نقل ابن عصفور (قوله لا يتعدى) أى لا هو ولا مصدره أى وهنا تعدى لان تعانق تفاعل وقد أضيف الى مفعوله والمكاة فاعله (قوله قبل دخول التاء) أى لان التاء للمطاوعة والفعل المطاوع أحط رتبة من المطاوع كما سبق (قوله ثم رد) أى ابن عصفور على ابن السيد (قوله الا قليلا) مستثنى من قوله يصير قاصرا (قوله وانما ذكر الخ) حاصله اعتراض على ابن عصفور من المصنف وحاصله انك يا ابن عصفور حرفت كلام ابن السيد واعترضت عليه وحاصله أن عبارة ابن السيد لان تعانق لا يتعدى وأنت نقلت عنه ان تفاعل الخ فهو انما تلفظ بجزئى فانت اعترضت عليه بشئ لم يقل به على أن ابن السيد لم يقع فى كلامه أن من رواه بجر الخ لان ابن السيد انما جعل المخطئ الشاعر حيث جعل تعانقه متعديا مع أنه لا يكون الا قاصرا فاعتراضه ليس خاصا برواية الجر كما نقلت عنه فهو لم يجعل الراوى مخطئا بل الشاعر أى فكلام ابن السيد مسلم وأنه لا يتعدى لكن يقال عليه انه ورد تعانقته وان كان قليلا فلعل الشاعر جاء كلامه على ذلك الا أن يقال ان مراده برده له انه مخالف للقياس وان كلام الشاعر شاذ (قوله ولا معنى لذلك) أى ولا معنى لتخصيص الرد برواية الجر بل الشاعر مخطئ سواء روى البيت بالرفع أو بالجر واعترض بان التخطئة للشاعر لا تصح لانه عربى الا أن تفسر بالشذوذ

(الامور التى يتعدى بها الفعل القاصر)

(قوله همزة أفعل) أى وهى المسماة بهمزة النقل (قوله أمتنا الخ) الظاهر انه أطلق على العدم السابق اماتة تغليبا والاحياء فى الدنيا والقيامة (قوله ألبست زيدا ثوبا) أى فالاصل لبس زيد ثوبا فلما دخلت الهمزة صيرت الفاعل مفعولا أول (قوله نحوظن) الاولى وهى ظن الخ كما هو فى نسخة (قوله كما سمعا) اى فى المتعدى الى واحد والى اثنين وفى القاصر (قوله سماعى فى غيره) أى سواء كان متعديا الى واحد أو اثنين فقولهم همزة النقل تعدى أى تعدى القاصر قياسا وتعدى المتعدى زيادة على ما كان متعديا له لكن سماعا فما سمع يقال ومالم يسمع لا يقاس على ما سمع اه تقرير دردير (قوله على فعلت بالفتح أفعل بالضم) أى الذى مضارعه أفعل وهى لافادة الغلبة (قوله كرمت زيدا) أى غلبته فى الكرم (قوله للطلب أو النسبة) خرج الصيرورة كاستحجر الطين والزائدتان للتوكيد (قوله كاستخرجت المال) أى طلبت خروجه (قوله واستحسنت زيدا) أى نسبته للحسن ونسبت الظلم للقبح (قوله وقد ينقل) اى بصوغه على استفعل للطلب أو النسبة ذو المفعول (قوله استكتبته الكتاب) أى فالاصل كتب زيد الكتاب فلما دخلت السين والتاء صيرت الفاعل مفعولا وكذا أصل ما بعده غفر الله الذنب فلما أدخل السين والتاء التى للطلب صير الفاعل مفعولا (قوله وانما جاز الخ) هذا جواب عما يقال كيف ينقل صوغ الفعل على استفعل للطالب المتعدى لواحد الى اثنين مع انه لم يتعد للثانى فى هذا المثال بنفسه (قوله لتضمنه معنى استتبت) اى وهو يتعدى للمفعول الثانى بمن وقوله لتضمنه الخ أى لا لكونه من باب اختار خلافا للاكثر الآتى (قوله ولو استعمل على اصله لم يجز) اى لان صوغه على صيغة استفعل للطالب توجب تعديته لاثنين بنفسه (قوله من باب اختار الخ) هو كل فعل متعد لواحد بنفسه وللثانى بحرف جر دائما وان أتى فى بعض الحالات متعديا للثانى بنفسه فهو من باب

فى هذا للمبالغة لا للتعدية لقولهم سرت زيدا وقوله فاول راض سنة من يسيرها * وفيه نظر لان سرته قليل وسيرته كثير بل قيل انه لا يجوز سرته وانه فى البيت على اسقاط الباء توسعا وقد اجتمعت التعدية بالباء والتضعيف فى قوله ١٦٣ تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا

باب التوسع وهو سماعى والمسموع منه اختار واستغفر وأمر ويمم وكنى ودعا وزوج فتقول زوجت زيدا هندا وبهند وقول الشارح مردود اى لان صيغة استفعل الناقلة للمتعدى لواحد الى اثنين وجدت فلا وجه لجعله من باب اختار ولا يرد علينا استغفرت الله من الذنب لان هذا من التضمين اه تقرير دردير (قوله للمبالغة) أى فى المعنى لان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى فهو فى الاصل قبل التضعيف متعد والتضعيف انما أفاد المبالغة يقال زكى زيد نفسه والفرس سرته (قوله فاول راض الخ) هو لخالد بن زهير ابن عم أبى ذؤيب الهذلى وصدره * فلا تجزعن من سنة أنت سرتها * وكان أرسله أبو ذؤيب لصديقه فافسدها عليه وكان أبو ذؤيب أفسدها على عبد الله بن عمرو (قوله وقد اجتمعت التعدية بالباء الخ) الاولى بالهمزة والتضعيف لانه هو الموجود فى الابيات المذكورة (قوله نزل عليك الكتاب بالحق) التعدية هنا بالتضعيف (قوله وأنزل التوراة) التعدية هنا بالهمزة (قوله ان بين التعديتين) أى التعدية بالهمزة والتعدية بالتضعيف (قوله منجما) أى مفرقا اجزاء (قوله والكتابان) أى التوراة والانجيل (قوله جمع بنزل فى الاول) أى المقتضى للتنجيم بخلاف أنزل بدون تضعيف فانها تقتضى أن الفعل حصل مرة (قوله وانما قال الخ) جواب عما يقال اذا كان القرآن نزل منجما والفعل المضعف يفيد التنجيم فما باله عبر فى خطبة كشافه بانزل القرآن هلا قال نزل (قوله ويشكل الخ) جوابه أن محل كون نزل المضعف مفيد التدريج مالم تقم قرينة على خلافه كما هنا وهذا الجواب يفيده كلام الزمخشرى حيث قال فى هذه الآية نزل هنا بمعنى أنزل لانه عبر بمعنى أخبر والا كان مدافعا يعنى لان نزل للتدريج وجملة واحدة تنافيه فظهر أن ما قلناه مراده وحينئذ فلا اشكال (قوله وقوله تعالى وقد نزل عليكم فى الكتاب الخ) يعنى أن هذه الآية الواردة فى سورة النساء ترد على الزمخشرى أيضا وذلك لانه قد ورد فيها نزل المضعف بالبناء للفاعل فى قراءة عاصم وبالبناء للمفعول فى قراءة غيره وأن مخففة من الثقيلة واسمها الماضمير الشأن على رأى قوم أو ضمير المخاطبين على رأى آخرين أى نزل عليكم فى الكتاب ان الشأن كذا والشأن ما أفادته الجملة بشرطها وجزائها أو نزل عليكم فى الكتاب انكم اذا سمعتم وان مع ما فى حيزها فى قراءة عاصم فى محل نصب بنزل وفى محل رفع بنزل فى قراءة غيره والمنزل عليهم فى الكتاب ما نزل عليهم بمكة من قوله تعالى واذا رأيت الذين يخوضون فى آياتنا فاعرض عنهم حتى يخوضوا فى حديث غيره فما فى سورة النساء تذكير للمؤمنين بما نزل أولا بمكة وهو آية واحدة ومع ذلك استعمل فى شأنها نزل المضعف وهو مناف لقول الزمخشرى باقتضائه التدريج فى التنزيل ولا تدريج مع وحدة الآية والجواب أن الحمل على التدريج انما يرتكب عند فقد المنافى وهو موجود فيما ذكر فيحمل نزل ذو التضعيف على أنزل ذى الهمزة وقد قال الزمخشرى فى آية الانعام نزل بمعنى أنزل اه دماميني (قوله ان اذا سمعتم) أى نزل عليكم فى القرآن ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها الخ اى فاعرضوا عنهم والذى نزل فى القرآن هو قوله واذا رأيت الذين يخوضون الخ (قوله وذلك) أى قوله نزل عليكم فى الكتاب أى ان آية النساء تشير الى آية الانعام (قوله اشارة الى قوله تعالى واذا رأيت الذين يخوضون الخ) أى التى هى فى الانعام (قوله وهى) أى قوله واذا رأيت الذين (قوله آية واحدة) أى والآية الواحدة لا يتأتى فيها التدريج (قوله والنقل) أى والتعدى (قوله سماعى مطلقا) أى فى القاصر والمتعدى لواحد وأما المتعدى لاثنين فلم يسمع كما قال قبل وهذا هو نفس ما سبق والانسب أن يذكر هذا قبل كلام الحريرى ويقول وهو ظاهر قول سيبويه وقوله وقيل قياسى أى وقيل قياسى مطلقا أى فى القاصر والمتعدى لواحد (قوله

واحدة والنقل بالتضعيف سماعى فى القاصر كما مثلنا وفى المتعدى لواحد نحو علمته الحساب وفهمته المسئلة ولم يسمع فى المتعدى لاثنين وزعم الحريرى انه يجوز فى علم المتعدية لاثنين أن ينقل بالتضعيف الى ثلاثة ولا يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه انه سماعى مطلقا وقيل قياسى فى القاصر والمتعدى الى واحد

لما بين يديه وانزل التوراة والانجيل من قبل هدى للناس وانزل الفرقان وزعم الزمخشرى ان بين التعديتين فرقا فقال لما نزل القرآن منجما والكتابان جملة واحدة جىء بنزل فى الاول وانزل وانزل فى الثانى وانما قال هو فى خطبة الكشاف الحمد لله الذى انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما ونزله بحسب المصالح منجما لانه اراد بالاول انزله من اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا وهو الانزال المذكور فى انا انزلناه فى ليلة القدر وفى قوله تعالى شهر رمضان الذى انزل فيه القرآن واما قول القفال ان المعنى الذى انزل فى وجوب صومه والذى انزل فى شأنه فتكلف لا داعى اليه وبالثانى تستنزله من السماء الدنيا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم نجوما فى ثلاث وعشرين سنة ويشكل على الزمخشرى قوله تعالى وقالوا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة وقوله تعالى وقد نزل عليكم فى الكتاب ان اذا سمعتم ايات الله يكفر بها وذلك اشارة الى قوله تعالى واذا رأيت الذين يخوضون فى آياتنا الآية وهى آية

(السادس) التضمين فلذلك عدى رحب وطلع الى مفعول لما تضمناه معنى وسع وبلغ وقالوا فرقت زيدا وسفه نفسه لتضمنهما معنى خاف وامتهن أو أهلك ويختص التضمين عن غيره من المعديات بانه قد ينقل الفعل أكثر من درجة ولذلك عدى ألوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت الى مفعولين بعد ما كان قاصرا وذلك في قولهم لا آلوك نصحا ولا ألوك جهدا الماضمن معنى لا أمنعك ومنه قوله تعالى لا يألونكم خبالا وعدى أخبر وخبر وحدث وأنبأ وأنبأ الى ثلاثة لما ضمنت معنى أعلم وأرى ١٦٤ بعد ما كانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر بالجار نحو أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم نبؤني بعلم (السابع) اسقاط الجار توسعا نحو ولكن لا تواعدوهن سرا اى على سر أى نكاح أبجلتم أمر ربكم أى عن أمره واقعدوا لهم كل مرصد أى عليه وقول الزجاج انه ظرف رده الفارسي بانه مختص بالمكان الذي يرصد فيه فليس مبهما وقوله

* كما عسل الطريق الثعلب *

اى في الطريق وقول ابن الطراوة انه ظرف مردود أيضا بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق ولا يحذف الجار قياسا الا مع أن وان وأهمل النحويون هنا ذكر كي مع تجويزهم في نحو جئت كي تكرمني أن تكون كي مصدرية واللام مقدرة والمعنى لكي وأجاز وا أيضا كونها تعليلية وان مضمرة بعدها ولا يحذف مع كي الا لام العلة لانها بالا يدخل عليها جار غيرها بخلاف أختها قال الله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تشهد الله أنه لا اله الا هو أي بان لهم وبانه وترغبون ان تنكحوهن أي في ان أو عن ان على خلاف في ذلك بين المفسرين ومما يحتملهما قوله

الا لائم أنشده ابن السيد فان قدر في أولا وعن ثانيا فقد رجح وان عكس قدم ولا يجوز أن يقدر فيهما معا على أو عن للتناقض ومحل ان وان وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل وأكثر النحويين حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف منه وجوز سيبويه أن يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه أبوك أي

(التضمين) أي وهو مما حكى كما سبق للدماميني قال شيخنا الدردير والظاهر ان فيه قولا بانه قياسي لكثرته (قوله رحب وطلع) أي مع انه فعل لازم وقوله عدى رحب أي فقيل رحبتكم الطاعة وطلع زيد اليمن (قوله فرقت زيدا) من الفرق بمعنى الخوف فقوله خاف راجع لفرقت وقوله وامتهن أو أهلك راجعان لسفه (قوله قد ينقل الفعل) أي قد ينقل التضمين الفعل (قوله لا آلوك) هو بهمزتين قبل اللام وقد يمد (قوله الى ثلاثة) أي بنفسها بعد ان كانت تتعدى الى واحد بنفسها والآخر بحرف الجر الخ (قوله اى نكاح) تفسير لسر (قوله مرصد) أي طريق وقوله عليه أي على كل (قوله انه ظرف) أي لان كل مضافة للظرف وهو مرصد وكل بحسب ما تضاف اليه (قوله بانه) أي المرصد (قوله فليس مبهما) أي ولا ينصب على الظرفية الا ما كان مبهما (قوله كما عسل) أي كما اهتز ونط الثعلب الطريق أي في الطريق (قوله وقوله) أي ابن الطراوة جواب عما رد عليه من انه ليس مبهما (قوله مستطرق) أي بالفعل وهو الذي يكون بين المزارع أو بين المنازل وهذه ليست مبهمة (قوله الامع ان الخ) أي وأما مع غيرهما فهو مما عى (قوله هنا) أي في المواضع التي يحذف معها الجار قياسا (قوله واللام مقدرة) هذا محل الشاهد أي لحذف الجار هنا قياسا (قوله كونها تعليلية) أي فهي بمعنى لام العلة وعلى هذا الشاهد فيها (قوله بخلاف أختيها) أي أختي كي وهما ان وان فانه يحذف معهما كل جار (قوله على خلاف في ذلك) مبنى الخلاف في سبب النزول هل هو معرض رغبة فيهن أو ذم فمن قدر في رأي الاول ومن قدر عن رأي الثاني فاندفع ما يقال ان شرط الحذف أمن اللبس وهنا قد وجد اللبس لان اللبس عند عدم القرينة والقرينة هنا موجودة وان اختلف فيها وقيل ان الابهام تعلق به غرض هنا لينزجر من يرغب فيهن لما لهن ومن يرغب عنهن لفقرهن (قوله ومما يحتملهما) أي فهو من الكلام الموجه المحتمل لمعنيين أحدهما مدح والثاني ذم (قوله المعالي) جمع معلاة بفتح الميم وهي كسب الشرف (قوله ضنيع الالائم) أي فعل القبيح فالا لائم جمع ألأم من قولك لؤم الرجل فهو لئيم أي دنيء الاصل شحيح النفس (قوله للتناقض) أي لانك متى أثبتله الرغبة في بناء المعالي نفيت عنه الرضا بصنع الالائم وان أثبت الثاني له وهو الرضا بصنع الالائم نفيت عنه الاول لانهما ضدان لا يجتمعان فلا يصح أن يثبت له الرغبة في بناء المعالي والرضا بصنع اللئام ولا الرغبة عن بناء المعالي وعن الرضا بصنع اللئام فان قلت لا شك في ان الانسان يرغب في الخير فيفعله وفي الشر فيفعله في وقت آخر وقد يرغب عن الخير وعن الشر معا فلا يفعل شيأ منهما ولا يريد فعله ولا تناقض في ذلك قلت الذي في البيت الاخبار باستمرار الرغبة بشهادة المضارع ولا يمكن الجمع بين استمرار الرغبة في الخير واستمرار الرغبة في الشر لانه متى استمرت الرغبة في الخير لزم انتفاء الرغبة في الشر لانه لو فرض وجودها لم تستمر الرغبة في الخير وقد فرض استمرارها وكذلك العكس وكذا الاستمرار في الرغبة عن الخير وعن الشر معا لانه يصور اذ الرغبة عن الخير رغبة في الشر والرغبة عن الشر رغبة في الخير فثبت التناقض على تقدير في أو عن في الموضعين كما ذكر المصنف (قوله ومحل ان وان الخ) أي محلهما النصب وجوبا (قوله حملا على الغالب) أي لان الغالب ان الجار اذا حذف انتصب المجرور والاولى التخريج على الغالب لا على النادر (قوله انه) أي محلهما جر (قوله لاه أبوك) أي

فالاصل

وأما نقل جماعة منهم ابن مالك ان الخليل يرى ان الموضع جر وأن سيبويه يرى انه نصب ١٦٥ فسهو ومما يشهد لمدعي الجر قوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون أصلهما لا تدعوا مع الله أحدا لان المساجد لله وفاعبدون لان هذه ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصلتها لا تقول انك فاضل عرفت وقوله

وما زرت ليلى ان تكون حبيبة
الى ولا دين بها أنا طالبه

رووه بخفض دين عطفا على محل ان تكون اذ أصله لان تكون وتد يجاب بانه عطف على توهم دخول اللام وقد يعترض بان الحمل على العطف على الحمل أظهر من الحمل على العطف على التوهم ويجاب بان القواعد لا تثبت بالمحتملات * وهنا معد ثامن ذكره الكوفيون وهو تحويل حركة العين يقال كسي زيد بوزن فرح فيكون قاصرا تقول

وان يعرين ان كسي الجواري
فتنبو العين عن كرم يعاف
فاذا فتحت السين صار
بمعنى ستر وغطى وتعدى الى واحد كقوله

وأركب في الروع خيفانة
كساو جهها سعف منتشر

أو بمعنى أعطى كسوة وهو الغالب فيتعدى لاثنين نحو كسوت زيدا جبة قالوا وكذلك شترت عينه بكسر التاء قاصر بمعنى انقلب جفنها وشتر الله عينه بفتحها متعد بمعنى قلبها وهذا عندنا من باب المطاوعة يقال شترته فشتر كما يقال نرمه فنرم وثلمه فثلم ومنه وكسوته الثوب فكسيه

فالاصل لله در أبيك فقد حذف الجار أعني اللام وأبقى الاسم مجرورا على حاله وقوله در أبيك حذف منه المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله وان هذه أمتكم) الامة الملة والاشارة لملة الاسلام أي ان ملة الاسلام هي ملتكم التي يجب ان تكونوا عليها لا تختلفون عنها يشار اليها ملة واحدة غير مختلفة (قوله أصلهما لا تدعوا الخ) فيه انه يلزم على كون هذا الاصل أن يكون معمول الفعل مقدما عليه مع ان الفاء يمتنع أن يكون ما بعدها عاملا فيما قبلها سواء كانت للسببية أو جزائية خلافا للجاربردي في الاولى فان قلت على ماذا يخرج قلت على حذف اما الشرطية وتكون هذه الفاء هي الداخلة على جوابها وقد ذكر الرضي ان حذف اما مطردا ذا كان ما بعد الفاء أمرا أو نهيا وما قبلها منصوبا به أو بمفسر به وضابط الاطراد المذكور يشمل ما في الآيتين فيكون تقديم المعمول على الفاء مغتفرا على ما تقرر في محله اه دماميني (قوله أصلهما لا تدعوا مع الله أحدا الخ) أي في المساجد لان المساجد لله فالمشركون كانوا يأخذون الاصنام معهم في المسجد الحرام ويدعونها فيه فانزل الله وأن المساجد لله الخ أي لا تدعوا مع الله أحدا في المساجد لان المساجد الخ فالمساجد على التوسع بنزع الخافض مع ان في محل جر بالحرف المحذوف لا في محل نصب بالفعل والا كانت مفعولا لتدعوا ومقدما عليه وتقديم منصوب الفعل المؤول من ان وصلتها ممنوع لان الابتداء بان المفتوحة يلتبس بان التي بمعنى لعل هذا حاصل كلامه (قوله لان المساجد لله) فان وصلتها في محل جر بالحرف المحذوف لا في محل نصب بالفعل والا لزم تقديم الخ (قوله وقوله) عطف على قوله قوله تعالى وان المساجد الخ (قوله ولادين بها انا طالبه) يحتمل أن يكون من باب القلب أي ولادين أنا طالبها بها أو ان الباء بمعنى على (قوله أصله لان تكون) أي وهو محل جر وقد ظهر اثر ذلك في التابع (قوله وقد يجاب) أي من طرف من يقول ان محل ان وصلتها بعد حذف الجار نصب (قوله دخول اللام) اى لان تكون (قوله بان القواعد) أي كقولنا محل ان وصلتها بعد حذف الجار جر (قوله بالمحتملات) أي لان هذا البيت يحتمل (قوله وهو تحويل حركة العين) أي نحو يلها للفتح بعد الكسر أي بان تكون عين الفعل مكسورة فاذا فتحتها تعدى الفعل (قوله كسي زيد) اى صار ذا كسوة (قوله قال الخ) شاهد على كون مكسور العين قاصرا (قوله وان يعرين) أي أخاف بعد مونى ان يعرين ان كسي الجواري بكسر الهمزة فكسي لازم والجواري فاعل وفي نسخة ضبط بفتح الهمزة أي أخاف أن يعرين وقت ان كسي فحذف المضاف (قوله ان كسي الجواري) أي صرن ذا كسوة (قوله فتنبو) اى تتجافى وتتباعد ولا تنظر لهن (قوله عن كرم) بفتح الكاف وكسر الراء توصف به المفرد والمثنى والجمع مذكرا كان ما ذكر أو مؤنثا وصف من الكرم أي كرام والبيت لابي خالد الخارجي وقبله

لقد زاد الحياة الى حبا * بناتي انهن من الضعاف
أحاذر أن يرين البؤس بعدي * وان يشربن رنقا غير صاف

والرنق بسكون النون للضرورة وأصلها الفتح مصدر رنق الماء تكدر وبعد البيت

ولولاهن قد سؤمت مهري * وفي الرحمن للضعفاء كاف

أي كفاية يعني هذا الشاعر ان حبي للحياة وتخلفي عن الحرب انما هو لاجل بناتي فاني ان قتلت لم يبق لهن من يقوم بامرهن فيعرين ويجعن وتنبو عين من تزوجهن عنهن ولولاهن سؤمت مهري للحرب أي جعلت له علامة (قوله يعاف) أي هزيلات جمع عجفاء على غير قياس لان أفعل وفعلاء لا يجمع على فعال (قوله فاذا فتحت السين) اى من كسي (قوله وغطى) أي اذا كان كسا بمعنى غطى (قوله كقوله) أي امرئ القيس (قوله خيفانة) هي الجرادة المتلونة استعارها للفرس (قوله وجهها) أي فهو متعد لواحد أي كساوجهها شعر كالسعف (قوله أو بمعنى أعطى) أي اذا كان كسا بمعنى أعطى وهو عطف على قوله بمعنى ستر (قوله سعف الخ) هو شعر الناصية واحترز بقوله منتشر عن تكاثف شعر الناصية واجتماعه على وجه الفرس فهو غير مذموم في الخيل فقد تخلص بقوله منتشر عن ذلك العيب (قوله وهذا) أي ما ذكر من الثامن ليس مما نحن فيه بل من المطاوعة

فاذا كان متعديا لواحد فطاوعه قاصر والذى يتعدى لاثنين مطاوعه يتعدى لواحد فستر يتعدى لواحد فطاوعه قاصر وكساتمتعد لاثنين فطاوعه متعد لواحد (قوله ومنه البيت) أى ان كسى الجوارى فالمفعول محذوف أى ان كسى الجوارى ثوبا (قوله ولكن حذف فيه المفعول) تقديره كساوجهها جملا أونحو ذلك اه دماميني

(الباب الخامس من الكتاب)

(قوله من جهتها) أى من سببها أى بسببها وقوله يدخل الاعتراض أى موجب الاعتراض كذا حرر والظاهر انه لاحاجة له لان المعرب مثلا اذا راعى ظاهر الصناعة ولم يراع المعنى دخل عليه الاعتراض تأمل كاتبه (قوله ماتزل الاقدام) أى ماتزلق الاقدام وكنى بهذا عن الخطا (قوله بسبب ذلك) أى بسبب مراعاتها يقتضيه ظاهر الصناعة وعدم مراعاة المعنى (قوله ان يفهم معنى مايعربه) أى مابر يداعرابه (قوله ان بعض مشايخ الاقراء) وفى نسخة المشايخ القراء (قوله الاقراء) أى الذين يقرؤن الناس وقوله بيت المفصل أى البيت الذى استدل به فى المفصل على جواز حذف المبتدا وابقاء خبره فاعربه هذا الشيخ وقال لانافية ويبعد فعل مضارع والله فاعل والنلبب مفعول والغارات عطف عليه واذ ظرف والخميس فاعل قال ونعم حرف فلم يوجد حينئذ فى البيت خبر عن المبتدا الذى حذف كما هو محل الاستشهاد والحق ان نعم اسم خبر لمبتدا محذوف أى هذه نعم وقوله الخميس اسم للجيش لانه خمسة أقسام مقدمة الجيش وهى الطائفة المتقدمة منه وساقته وهى الجماعة المتأخرة منه وقلب وهى الطائفة التى فى الوسط وميمنة وهى الطائفة التى جهة اليمين وميسرته وهى الطائفة اليسرى ويقال لهما جناحان والكل يسمى خميسا وجيشا (قوله لا يبعد الله النلبب الخ) البيت للمرقش الاكبر وهو عمرو بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة والاصغر ابن أخيه زهمة بن سفيان بن سعد الخ وأول القصيدة

هل بالديار ان تجيب صمم * لو كان رسم ناطقا بكلم

الدار تقفر والرسوم كما * رقش فى ظهر الادم قلم

ومنها هذا البيت سمى مرقشا ومنها

الشعر مسك والوجوه دنا * نير واطراف الاكف عنم

ليس على طول الحياة ندم * ومن وراء المرء مايعلم

(قوله النلبب) مصدر تلبب اذا لبس السلاح والغارات جمع غارة بمعنى اغارة (قوله لغة كنانة) أى انهم قدفر وامن هذا وجعلوا حرف الجواب مكسور العين مع فتح النون (قوله أى هذه نعم) أى فغيروا عليها وخذوها فلو عرفوا المعنى ماغاروا (قوله وقد عرض اجتماعنا) أى فالاجتماع لم يكن مقصودا (قوله بنهكة ذى قربى) النهكة الانتهاك بالاسر والعقوبة أى انه لم يكثر الغنيمة بسبب أسر وعقوبة شخص قريب له بل لذاته (قوله ولا بحقلد) بفتح الحاء وكسرها كذا ذكر شيخنا العدوى عن شيخه الملوى وفى الصحاح الحقلد الضيق البخيل وفى القاموس حقلد كعملس الضيق البخيل والضعيف وكزبرج السيئ الخلق واذا علمت هذا فالبيت يضبط بفتح الحاء والقاف وفتح اللام المشددة وأيضا كان الاولى للمصنف ان يقول فهو الضيق البخيل لان السيئ الخلق انما هو معنى حقلد كزبرج وهو لا يصح فى البيت انما الذى فى البيت حقلد كعملس (قوله فاذا هو سيئ الخلق) الظاهر انه انما أتى بهذه العبارة المحتملة لعود الضمير فيها على الحقلد وعلى أبى حيان تبكيتا لابى حيان لما كان بينهما من المنافسة فى مسئلة بيانية والشأن أن المغاربة يكونون سيئ الاخلاق فلذا قال سيئ الخلق (قوله هو معطوف على شئ متوهم) يحتمل وجها آخر وهو عطفه على نهكة على حذف مضاف أى ولا بنهكة حقلد أى شخص متصف بسوء الخلق لذاته الحقلد وهو لا يتوجه الا لشريف ولك أن تقول انه عطف عليه من غير حذف والمراد أنه لا يستعين بحقلد (قوله تمييز) أى محول عن الفاعل (قوله ماتزل الاقدام) أى بسبب مراعاتها يقتضيه ظاهر الصناعة وعدم مراعاة المعنى (قوله ان يفهم معنى مايعربه) أى مابر يداعرابه (قوله ان بعض مشايخ الاقراء) وفى نسخة المشايخ القراء (قوله الاقراء) أى الذين يقرؤن الناس وقوله بيت المفصل أى البيت الذى استدل به فى المفصل على جواز حذف المبتدا وابقاء خبره فاعربه هذا الشيخ وقال لانافية ويبعد فعل مضارع والله فاعل والنلبب مفعول والغارات عطف عليه واذ ظرف والخميس فاعل قال ونعم حرف فلم يوجد حينئذ فى البيت خبر عن المبتدا الذى حذف كما هو محل الاستشهاد والحق ان نعم اسم خبر لمبتدا محذوف أى هذه نعم وقوله الخميس اسم للجيش لانه خمسة أقسام مقدمة الجيش وهى الطائفة المتقدمة منه وساقته وهى الجماعة المتأخرة منه وقلب وهى الطائفة التى فى الوسط وميمنة وهى الطائفة التى جهة اليمين وميسرته وهى الطائفة اليسرى ويقال لهما جناحان والكل يسمى خميسا وجيشا (قوله لا يبعد الله النلبب الخ) البيت للمرقش الاكبر وهو عمرو بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة والاصغر ابن أخيه زهمة بن سفيان بن سعد الخ وأول القصيدة

هل بالديار ان تجيب صمم * لو كان رسم ناطقا بكلم

الدار تقفر والرسوم كما * رقش فى ظهر الادم قلم

ومنها هذا البيت سمى مرقشا ومنها

الشعر مسك والوجوه دنا * نير واطراف الاكف عنم

ليس على طول الحياة ندم * ومن وراء المرء مايعلم

(قوله النلبب) مصدر تلبب اذا لبس السلاح والغارات جمع غارة بمعنى اغارة (قوله لغة كنانة) أى انهم قدفر وامن هذا وجعلوا حرف الجواب مكسور العين مع فتح النون (قوله أى هذه نعم) أى فغيروا عليها وخذوها فلو عرفوا المعنى ماغاروا (قوله وقد عرض اجتماعنا) أى فالاجتماع لم يكن مقصودا (قوله بنهكة ذى قربى) النهكة الانتهاك بالاسر والعقوبة أى انه لم يكثر الغنيمة بسبب أسر وعقوبة شخص قريب له بل لذاته (قوله ولا بحقلد) بفتح الحاء وكسرها كذا ذكر شيخنا العدوى عن شيخه الملوى وفى الصحاح الحقلد الضيق البخيل وفى القاموس حقلد كعملس الضيق البخيل والضعيف وكزبرج السيئ الخلق واذا علمت هذا فالبيت يضبط بفتح الحاء والقاف وفتح اللام المشددة وأيضا كان الاولى للمصنف ان يقول فهو الضيق البخيل لان السيئ الخلق انما هو معنى حقلد كزبرج وهو لا يصح فى البيت انما الذى فى البيت حقلد كعملس (قوله فاذا هو سيئ الخلق) الظاهر انه انما أتى بهذه العبارة المحتملة لعود الضمير فيها على الحقلد وعلى أبى حيان تبكيتا لابى حيان لما كان بينهما من المنافسة فى مسئلة بيانية والشأن أن المغاربة يكونون سيئ الاخلاق فلذا قال سيئ الخلق (قوله هو معطوف على شئ متوهم) يحتمل وجها آخر وهو عطفه على نهكة على حذف مضاف أى ولا بنهكة حقلد أى شخص متصف بسوء الخلق لذاته الحقلد وهو لا يتوجه الا لشريف ولك أن تقول انه عطف عليه من غير حذف والمراد أنه لا يستعين بحقلد (قوله تمييز) أى محول عن الفاعل (قوله

(قوله برثه كلالة) أى ورثة ليس فيهم أب ولا ابن (قوله ثم حذف الفاعل) أى لغرض من الاغراض المذكورة فى البيان (قوله ولقد أصاب هذا النحوى فى سؤاله) أى عن معنى الكلالة (قوله وأخطأ فى جوابه) حيث أجاب بأنه تمييز (قوله نقض) أى ابطال (قوله من طى) بيان لما فى قوله عما بنيت وقوله وتراجع أى رجوع وقد يقال ان الغرض الذى حذف هنا الفاعل لاجله الاجمال ثم انه فصل بعد والاجمال أولا ثم التفصيل أوقع فى النفس وحينئذ فكلام النحوى ظاهر تأمل (قوله ولهذا) أى ولاجل كون التمييز بالفاعل فيه نقض للغرض الذى حذف لاجله الخ (قوله ضرب أخوك الخ) أصله ضرب أخاك رجل ثم بنى الفعل للمفعول فارتفع أخاك على انه نائب فاعل وأعرب رجل تمييزا (قوله وأما قراءة الخ) جواب عما يقال انا لانسلم أن ذكر الفاعل بعد حذفه لغرض نقض للغرض والدليل القراءة السبعية فى الآية (قوله انما ذكر فى جملة الخ) أى فهو واقع فى جملة استئنافية ولا يصح الدليل بها الا لو كان مذكورا فى الجملة الاولى (قوله انما ذكر فى جملة أخرى) أى لانه فاعل لفعل محذوف (قوله كما بسط كلب ذراعيه) أى فذراعيه واقع مفعولا وحيث كان كذلك فقد أضاف الشاعر المصدر لمفعوله فاوجه نصب كلبا مع أنه فاعل وهو مرفوع وحاصل الجواب الذى ذكره المصنف أن بسط مصدر المبنى للمفعول وحينئذ فيكون ذراعيه فى محل رفع نائب فاعل فهو مصدر مضاف لنائب الفاعل وكلبا ذكر على أنه تمييز بعد أن كان محذوفا لغرض (قوله ثم أضيف اليه) أى ثم أضيف المصدر الى المفعول النائب عن الفاعل وقوله فرفع أى لنيابته عن الفاعل (قوله واما خبر) أى لكان وهو معطوف على قوله اما حال (قوله فيورث صفة) أى لرجل الذى هو اسمها (قوله ومن فسر الكلالة) أى ان ماذكر كله سابقا مبنى على التفسير السابق فى الكلالة وهم الورثة الذين لا أصل ولا فرع معهم (قوله حال) أى على الوجهين السابقين من كون كان تامة أو ناقصة وقوله أو خبر بناء على انها ناقصة (قوله ولكن لا يحتاج الخ) أى لان المعنى وان كان رجل يورث كلالة أو حال كونه كلالة (قوله بالقرابة) أى القرابة المخصوصة وهى التى لا أصل ولا فرع معها وهو المعنى السابق لكن هذا مبنى على أن الكلالة اسم للمعنى وما سبق مبنى على انها اسم للرجال فالمعنى على هذا وان كان رجل يورث من أجل القرابة المخصوصة (قوله على القلب الخ) أى فهو على حد خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر فذراعاه مفعول مرفوع وكلبا فاعل منصوب لا من اللبس لكن قول المصنف وانتصب كلبا الخ يخالف ذلك لانه يفيد أننا بالغنا فى المفعول فجعل فاعلا وفى الفاعل فجعل مفعولا وهو بعيد فالاحسن ماقلناه (قوله وأصله) اى بعد القلب (قوله المقلوب عن الفاعل) أى فى الاعراب (قوله وها أنا الخ) فى حواشيه على التسهيل أن دخولها التنبيه على الضمير الذى لم يخبر عنه باسم الاشارة شاذ (قوله لانه لم يأمرهم أن يفعلوا فى أموالهم ما يشاؤن) أى وانما أمرهم بفعل ضد مايفعلونه فى أموالهم فكانوا لا يوفون الكيل ولا الميزان فقال أوفوا الكيل والميزان بالقسط ولا تبخسوا الناس وأدوا الزكاة (قوله من قرأ تفعل وتشاء بالتاء) هى قراءة ابن أبى عبلة (قوله فالعطف على أن نترك) أى أصلواتك تأمرك أن نترك وأن نفعل فى أموالنا أى فكأنه لما أمرهم بضد مايفعلونه فى أموالهم كانه هو الذى يفعل فيها ما يشاء (قوله وموجب الوهم) أى المشار له بتبادر الذهن (قوله مرتبين)

كان رجل يرثه كلالة ثم حذف الفاعل وبنى الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر ثم جىء بكلالة تمييزا ولقد أصاب هذا النحوى فى سؤاله واخطأ فى جوابه فان التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض الذى حذف لاجله وتراجع مما بنيت الجملة عليه من طى ذكر الفاعل فيها ولهذا لا يوجد فى كلامهم مثل ضرب أخوك رجلا واما قراءة من قرأ يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال بفتح الباء فالذى سوغ فيها ان يذكر الفاعل بعد ما حذف انه اتى ماذكر فى جملة اخرى غير التى حذف فيها وكاعراب هذا المعرب كلالة ١٦٧ تمييزا قول بعضهم فى هذا البيت

يبسط للاضياف وجهارحبا * بسط ذراعيه لعظم كلبا

ان الاصل كما بسط كلب ذراعيه ثم جىء بالمصدر واسند للمفعول فرفع ثم اضيف اليه ثم جىء بالفاعل تمييزا والصواب فى الآية ان كلالة بتقدير مضاف اى ذا كلالة وهو اما حال من ضمير يورث فكان ناقصة ويورث خبر أو تامة فيورث صفة واما خبر فيورث صفة ومن فسر الكلالة بالميت الذى لم يترك ولدا ولا والدا فهى ايضا حال او خبر ولكن لا يحتاج الى تقدير مضاف ومن فسرها بالقرابة فهى مفعول لاجله واما البيت فتخريجه على القلب واصله كما بسط ذراعاه كلبا ثم جىء بالمصدر واضيف للفاعل المقلوب عن المفعول وانتصب كلبا على المفعول المقلوب عن الفاعل *وهاانا مورد بعون الله امثلة متى بنى فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر فى موجب المعنى حصل الفساد وبعض هذه الامثلة وقع للمعربين فيه وهم بهذا السبب *وسترى ذلك معينا

(قوله برثه كلالة) أى ورثة ليس فيهم أب ولا ابن (قوله ثم حذف الفاعل) أى لغرض من الاغراض المذكورة فى البيان (قوله ولقد أصاب هذا النحوى فى سؤاله) أى عن معنى الكلالة (قوله وأخطأ فى جوابه) حيث أجاب بأنه تمييز (قوله نقض) أى ابطال (قوله من طى) بيان لما فى قوله عما بنيت وقوله وتراجع أى رجوع وقد يقال ان الغرض الذى حذف هنا الفاعل لاجله الاجمال ثم انه فصل بعد والاجمال أولا ثم التفصيل أوقع فى النفس وحينئذ فكلام النحوى ظاهر تأمل (قوله ولهذا) أى ولاجل كون التمييز بالفاعل فيه نقض للغرض الذى حذف لاجله الخ (قوله ضرب أخوك الخ) أصله ضرب أخاك رجل ثم بنى الفعل للمفعول فارتفع أخاك على انه نائب فاعل وأعرب رجل تمييزا (قوله وأما قراءة الخ) جواب عما يقال انا لانسلم أن ذكر الفاعل بعد حذفه لغرض نقض للغرض والدليل القراءة السبعية فى الآية (قوله انما ذكر فى جملة الخ) أى فهو واقع فى جملة استئنافية ولا يصح الدليل بها الا لو كان مذكورا فى الجملة الاولى (قوله انما ذكر فى جملة أخرى) أى لانه فاعل لفعل محذوف (قوله كما بسط كلب ذراعيه) أى فذراعيه واقع مفعولا وحيث كان كذلك فقد أضاف الشاعر المصدر لمفعوله فاوجه نصب كلبا مع أنه فاعل وهو مرفوع وحاصل الجواب الذى ذكره المصنف أن بسط مصدر المبنى للمفعول وحينئذ فيكون ذراعيه فى محل رفع نائب فاعل فهو مصدر مضاف لنائب الفاعل وكلبا ذكر على أنه تمييز بعد أن كان محذوفا لغرض (قوله ثم أضيف اليه) أى ثم أضيف المصدر الى المفعول النائب عن الفاعل وقوله فرفع أى لنيابته عن الفاعل (قوله واما خبر) أى لكان وهو معطوف على قوله اما حال (قوله فيورث صفة) أى لرجل الذى هو اسمها (قوله ومن فسر الكلالة) أى ان ماذكر كله سابقا مبنى على التفسير السابق فى الكلالة وهم الورثة الذين لا أصل ولا فرع معهم (قوله حال) أى على الوجهين السابقين من كون كان تامة أو ناقصة وقوله أو خبر بناء على انها ناقصة (قوله ولكن لا يحتاج الخ) أى لان المعنى وان كان رجل يورث كلالة أو حال كونه كلالة (قوله بالقرابة) أى القرابة المخصوصة وهى التى لا أصل ولا فرع معها وهو المعنى السابق لكن هذا مبنى على أن الكلالة اسم للمعنى وما سبق مبنى على انها اسم للرجال فالمعنى على هذا وان كان رجل يورث من أجل القرابة المخصوصة (قوله على القلب الخ) أى فهو على حد خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر فذراعاه مفعول مرفوع وكلبا فاعل منصوب لا من اللبس لكن قول المصنف وانتصب كلبا الخ يخالف ذلك لانه يفيد أننا بالغنا فى المفعول فجعل فاعلا وفى الفاعل فجعل مفعولا وهو بعيد فالاحسن ماقلناه (قوله وأصله) اى بعد القلب (قوله المقلوب عن الفاعل) أى فى الاعراب (قوله وها أنا الخ) فى حواشيه على التسهيل أن دخولها التنبيه على الضمير الذى لم يخبر عنه باسم الاشارة شاذ (قوله لانه لم يأمرهم أن يفعلوا فى أموالهم ما يشاؤن) أى وانما أمرهم بفعل ضد مايفعلونه فى أموالهم فكانوا لا يوفون الكيل ولا الميزان فقال أوفوا الكيل والميزان بالقسط ولا تبخسوا الناس وأدوا الزكاة (قوله من قرأ تفعل وتشاء بالتاء) هى قراءة ابن أبى عبلة (قوله فالعطف على أن نترك) أى أصلواتك تأمرك أن نترك وأن نفعل فى أموالنا أى فكأنه لما أمرهم بضد مايفعلونه فى أموالهم كانه هو الذى يفعل فيها ما يشاء (قوله وموجب الوهم) أى المشار له بتبادر الذهن (قوله مرتبين)

* فاحدها قوله تعالى أصلواتك تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا او ان نفعل فى اموالنا ما نشاء فانه يتبادر الى الذهن عطف ان نفعل على ان نترك وذلك باطل لانه لم يأمرهم ان يفعلوا فى اموالهم ما يشاؤن وانما هو عطف على ما فهو معمول للترك والمعنى ان نترك ان نفعل نعم من قرأ تفعل وتشاء بالتاء لا بالنون فالعطف على ان نترك وموجب الوهم المذكور ان المعرب يرى ان والفعل مرتبين وبينهما حرف العطف وتغيير هذا سواء ان يتوهم فى قوله لن ما رأيت ابا يزيد مقاتلا * ادع القتال واشهد الهيجاء * ان الفعلين متعاطفان حين يرى فعلين مضارعين منصوبين وقد بينت فى فصل

فى نسخة مرتين (قوله خطأ) اى لانه اذا كان الفعلان متعاطفين كان كل من الفعلين منفيا بلن فيكون المعنى لا أدع القتال وأحضر الهيجاء وهذا تناقض لان الهيجاء هى القتال فاول الكلام يقتضى ملازمته لها وآخر الكلام يقتضى عدم حضوره لها والخلاص منه ماذكره المصنف (قوله معطوف على القتال) أى فهو عطف مصدر مؤول على اسم خالص من التأويل بالفعل أى لن ادع القتال ولا ادع شهودا للهيجاء (قوله وانى خفت الموالى) أى الذين يلونى فى النسب كبنى العم وقوله من ورائى أى من بعدى اى من بعد موتى على الدين أن يضيعوه كما شاهدته فى بنى اسرائيل من تبديل الدين (قوله وهو فاسد) وجه الفساد أن الخوف واقع فى الحال لا فيما يستقبل فلو جعل من ورائى متعلقا بخفت لزم أن يكون الخوف واقعا فى المستقبل أى بعد موته وهو ظاهر الفساد اه دماميني (قوله لما فيه من معنى الولاية) أى فهو فى قوة المشتق (قوله أو مضاف اليهم) اى او ان ذلك المحذوف مضاف الى الموالى فنقوله او مضاف اليهم عطف على قوله اما حال (قوله اى كائنين من ورائى) لف ونشر مرتب وقوله فعل الموالى أى فالمعنى انى خفت فعل الموالى (قوله أو فعل الموالى) هو تبديلهم وسوء خلافتهم (قوله واما من قرأ) هو عثمان بن عفان ومحمد بن على وعلى بن الحسين وزيد بن ثابت وابن عباس وسعيد بن العاصى والوليد بن مسلم (قوله وكسر التاء) أى لاجل الخلوص من التقاء الساكنين (قوله متعلقة بالفعل) أى بناء على ان قوله من ورائى معناه من قدامى فالمعنى انه ذهبت الموالى من قدامى ودرجوا ولم يبق منهم من يقوى الدين فهب لى الخ (قوله متعلقة بالفعل المذكور الخ) اعلم انه على قراءة التشديد ان كان من ورائى معناه من بعدى كان متعلقا بالموالى اى ان الموالى الذين يأتون بعدى خفوا وقلوا وعجزوا عن اقامة الدين فهب لى وليا يقويهم وان كان معناه من قدامى فهو متعلق بخفت والمعنى انى خفت الموالى اى قلت من قدامى اى انه رأى الموالى قلت بين يديه فطلب من الله غلاما والرابط للجملة هو الياء من قوله ورائى وهذا كله اذا كان خفت مشددة فان كانت مخففة فهو ماذكره المصنف قبل اذا علمت هذا تعلم ان قول المصنف فمن متعلقة بالفعل المذكور مبنى على أن من ورائى معناه من قدامى اه تقرير دردير (قوله الثالث الخ) جعل فيه أمثلة ثلاثة لان التوجيه فيها واحد (قوله أن تكتبوه) أى الدين حال كونه صغيرا أى قليلا او كثيرا (قوله استمرار الكتابة الى اجل) أى لان المعنى عليه ان تكتبوه كتابة مستمرة الى اجله وهذا لا يصح اذ الكتابة تقع فى زمن يسير ولا تمتد للاجل الذى هو وقت حلول الدين (قوله وانما هو حال) أى متعلق باستقرار حال (قوله لا تمتد) أى بل تحصل فى لحظة فراده بسبب الحياة تنزع الروح (قوله يتعلق به) أى بأمانه وقوله بما فيه أى بسبب ما فيه وقوله من المعنى العارض وهو اللبث فقول الشارح اى معنى اللبث الاضافة بيانية بيان للمعنى العارض وقوله لا معنى الالباث أى لا معنى هو الالباث الذى هو معنى الفعل المضمن (قوله اى معنى اللبث) الذى يستلزمه الالباث الذى هو مصدر ألبث الذى صار معنى للفعل بحسب التضمين فظهر أن فى الكلام تأويلين وهو تكلف فالاولى انه متعلق بأمانه لما فيه من معنى الموت الذى هو وصف وجودى او عدم الحياة مما من شأنه أن يكون حيا وعلى كل فهو مستمر وحينئذ فالمراد بعدم الحياة استمرار عدم الحياة والمعنى حينئذ فأمانه الله اى جعل الوصف قائما به او جعل استمرار عدم الحياة قائما به مائة عام اه تقرير دردير (قوله لا معنى الالباث) اى لا بسبب ما فيه من معنى الالباث (قوله فلو صح ذلك) أى فلو صح تعلقه بامانه باعتبار ما فيه من معنى الفعل المضمن وهو الالباث (قوله بما فيه من معناه) أى لعلقناه بامانه بسبب ما فيه من المعنى الوضعى وهو الاماتة ولا يحتاج للتضمين (قوله ويصير) اى وحينئذ يصير هذا التعليق وهو تعليقه بامانه بسبب ما فيه من المعنى العارض (قوله على معنى كلتين) ظاهره الجمع بين الحقيقة والمجاز (قوله على معنى كلتين) كامانه فانه مضمن معنى الالباث ويدل على سلب الحياة (قوله يدل على ذلك) أى على كون الكلمة بعد التضمين تدل على كلتين (قوله أسماء الشرط)

أى فمن معناها العاقل وتدل مع ذلك على معنى ان ومتى تدل على التعليق الذى هو معنى الحرف وعلى الزمان وهو معنى الاسم وقوله والاستفهام كيف فانها تدل على معنى الحرف وهو طلب الفهم وعلى معنى الاسم وهو الحالة لان الكيف حالة واعلم انه وقع خلاف فى التضمين فقيل انه من استعمال الكلمة فى حقيقتها ومجازها وقيل انه من باب الحقيقة لكن يلوح الى المعنى المضمن قال ابن جنى لو جمعت تضمينات العرب ملأت مجلدات فظاهره القول بانه قياسى (قوله على الفطرة) بكسر الفاء اى على الخلقة الاصلية أى التوحيد (قوله لا تستمر الى هذه الغاية) اذ الولادة انما تكون فى لحظة (قوله منصوب على الحال) أى ويكون حالا منتظرة اذ الكون المغيا بهذه الغاية لا يوجد وقت الولادة والاظهر جعله غاية لمحذوف اى ويستمر على ذلك حتى الخ (قوله تركت) الخطاب للمحبوبة وقوله لوحا اى عطشا وقوله جادنا أى اروانا من قولهم جيدت الارض فهى مجودة اذا أصابها الجود وهو المطر الغزير والكرى النعاس وثلج صفة لمحذوف اى ريق ثلج اى كالثلج وقوله بكرمان بفتح الكاف اسم لبلدة بين فارس وسجستان والفتح فى كرمان أشهر من الكسر وهى بلدة من بلاد الثلج وقوله ناصع اى شديد البياض صفة لثلج ومعنى البيت تركت بنا عطشا ولو شئت اروا بعيد النوم بريق بارد كالثلج فى كرمان لفعلت والبيت لجرير من قصيدة يمدح بها عبد العزيز بن مروان اولها

أريت بعينيك الدموع السوافح * فلا العهد منسى ولا الربع نازح

وبعد بيت المصنف صنعت شفاء النفس ممن تركته * به كالجوى مما تجن الجوانح

مدحتك يا عبد العزيز وطالما * مدحت فلم يبلغ فعالك مادح

تفيدك بالآباء فى كل موطن * شباب قريش والكهول الجحاجح

(قوله عقب الكرى) اى النوم (قوله فما الظن به فى غير ذلك الوقت) أى لانه اذا كان باردا بعد النوم الذى الشأن أن يكون بعده سخنا فمن باب اولى غيره (قوله به) أى بالريق (قوله قال الزمخشرى الخ) علة لمحذوف أى وليس كذلك لانه قال الزمخشرى الخ (قوله أى فلما بلغ أن يسعى مع أبيه) هذا بيان لحاصل المعنى لا انه حل اعراب وأن مع متعلق بالسعى المذكور (قوله لاقتضائه الخ) وجه الاقتضاء ان المعية تشعر باستحداث المصاحبة فى الزمن وقد قيد الفعل بها فيجب الاشتراك فيها أى بلغ مع ابراهيم حد السعى مع ان ابراهيم بلغ حد السعى قبل ولده وهذا بخلاف قوله تعالى وأسلمت مع سليمان فان مع متعلقة بأسلمت وهو صحيح لان اسلام سليمان ممتد فالمتأخر يصاحب المتقدم وأما بلوغ حد السعى لا امتداد فيه (قوله حد السعى) أى الطرف الاول من السعى ولا شك ان ابراهيم حصل له أول السعى وهو القدرة على فعل الامور التى تصدر من الرجال قبل وجود اسمعيل فلم يشتركا فى أول السعى بل أول سعى ابراهيم متقدم (قوله لان صلة المصدر لا تتقدم عليه) وبعضهم كالسعد توسع فى الظروف فى مثل هذا (قوله وانما هى الخ) أى وحينئذ تكون الجملة معترضة بين الفعل والمفعول (قوله متعلقة بمحذوف) أى يسعى محذوف يدل عليه المذكور وقوله على أن يكون أى المحذوف بيانا أى استئنافا بيانيا فكأنه قيل فلما بلغ ان يسعى فقيل من يسعى فقيل مع أبيه أى مع أشفق الناس اليه وهو الاولى وفيه اشارة الى أن الامر بذبحه كان فى صغره قبل استحكامه السعى اه تقرير دردير (قوله يعلم المكان المستحق للرسالة) المراد بالمكان ذات الرسول (قوله لا أن علمه) فى المكان أى ذات الرسول (قوله لا مفعول فيه) فيقال لو قيل ان المراد بعلم الفضل الذى هو فى محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد من ظرفيتها والمعنى أنه تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رسله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الزكاة والطهارة والفضل والصلاحية للرسال ولستم كذلك اه دماميني (قوله وحينئذ) أى وحين اذ كان مفعولا به (قوله فلا ينتصب بأعلم) لان أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به (قوله الا على قول بعضهم)

* السادس قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالاته فان المتبادر ان حيث ظرف مكان لانه المعروف فى استعمالها ويرده ان المراد انه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لا ان علمه فى المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه وحينئذ فلا ينتصب باعلم الا على قول بعضهم

بشرط تأويله بعالم والصواب انتصابه بيعلم محذوفا دل عليه اعلم * السابع قوله تعالى فحذار بعة من الطير فصرهن اليك فان المتبادر تعلق الى بصرهن وهذا لايصح اذا فسر صرهن بقطعهن وانما تعلقه بخذ واما ان فسر بأملهن فالتعلق به وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف أى الى نفسك لانه لايتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل الا فى باب ظن نحو ان رآه استغنى فلا يحسبنهم بمفازة فيمن ضم الباء ويجب تقدير هذا المضاف فى نحو وهزى اليك بجذع النخلة ١٧٠ واضمم اليك جناحك أمسك عليك زوجك وقوله هون عليك فان الامور * بكف الاله مقاديرها

وقوله

دع عنك نهبا صيح فى حجراته

قوله حجراته بفتحتين أى نواحيه وقول ابن عصفور ان من يمينى مرة أمامى دفعا للمجاز والمذكور وهم لان معنى على الاسمية فوق ومعنى عن الاسمية جانب ولا يتأتيان هنا ولان ذلك لا يتأتى مع الى لانها لا تكون اسما * الثامن قوله تعالى يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف فان المتبادر تعلق من بأغنياء لجاورته له ويفسده انهم متى ظنهم ظان قد استغنوا من تعففهم علم انهم فقراء من المال فلا يكون جاهلا بحالهم وانما هى متعلقة بيحسب وهى للتعليل كالتاسع قوله تعالى ألم تر الى الملا من بنى اسرائيل من بعد موسى اذ قالوا فان المتبادر تعلق اذ بفعل الرؤية ويفسده انه لم ينته علمه او نظره اليهم فى ذلك الوقت وانما العامل مضاف محذوف اى ألم تر الى قصتهم او خبرهم اذ التعجب انما هو من ذلك لا من ذواتهم * العاشر قوله

هو

تعالى فمن شرب منه فليس منى ومن لم يطعمه فانه منى الا من اغترف غرفة فان المتبادر تعلق الاستثناء بالجملة الثانية وذلك فاسد لاقتضائه ان من اغترف غرفة ليس منه وليس كذلك بل ذلك مباح لهم وانما هو مستثنى من الاولى ووهم أبو البقاء فى تجويزه كونه مستثنى من الثانية وانما سهل الفصل بالجملة الثانية لانها مفهومة من الاولى المفصولة لانه اذا ذكر أن الشارب ليس منه اقتضى مفهومه أن من لم يطعمه منه فكان الفصل به كلا فصل * الحادى عشر قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق فان المتبادر تعلق الى باغسلوا وقد رده بعضهم

أى القائل ان أفعل التفضيل ينصب المفعول به (قوله والصواب الخ) مقابله قول بعضهم السابق (قوله اذا فسر صرهن بقطعهن) أى لان قطع لا يتعدى بالى وهذا تفسير لصرهن على قراءة الضم يقال صرت الشئ بمعنى قطعته (قوله وانما تعلقه بخذ) أى وحينئذ ففى الآية تقديم وتأخير فكأنه قيل خذ اليك أربعة من الطير نصرهن (قوله ان فسر بأملهن) هذا تفسير لقراءة الجر ويصح تفسير القراءة بالرفع به (قوله أى الى نفسك) أى فالواقع مفعولا حينئذ انما هو النفس لا الضمير المتصل (قوله فعل المضمر) أى فعل الفاعل المضمر (قوله الى ضميره المتصل) أى لان المجرور وهو الضمير فى اليك مفعول فى المعنى (قوله الا فى باب ظن) أى وما حمل عليه من فقد وعدم فلا يقال الحصر منقوض بفقد وعدم (قوله فلا يحسبنهم) أى بالياء التحتية (قوله فيمن ضم الباء) أى وأما من فتحها ففاعل الفعل ضمير مستتر للواحد والمفعول ضمير الجماعة فلم يتعد فعل المضمر لضمير بل لضمير غيره (قوله وهزى اليك) أى الى نفسك وكذا تقول فيما بعده (قوله وقوله) أى قول امرئ القيس وتمام البيت * ولكن حديث ما حديث الرواحل * (قوله وقول ابن عصفور) أى فى الجواب عن عدم تقدير النفس وحاصله انا نجعل عن وعلى اسمين وحينئذ فلا نحتاج لتقدير المضاف (قوله وهم) خبر عن قول ابن عصفور وهذا الرد لابى حيان ولم ينسبه له المصنف وفى النفس من ذلك شئ لانه حيثما يمر له أدنى غلط يصرح بالرد عليه ويبالغ فيه واذا ذكر له كلاما حسنا فيرده غير منسوب اليه وما حق أبى حيان الا أن يتمثل بقول القائل

ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا * عنى وما سمعوا من صالح دفنوا

اه دمامينى (قوله لا يتأتى مع الى) أى كما فى قوله تعالى وهزى اليك (قوله لمجاورته له) أى لمجاورة من لاغنياء (قوله علم أنهم فقراء من المال) أى وانهم استغنوا بالتعفف (قوله فلا يكون جاهلا بحالهم) اى بل عالم بأنهم فقراء وحينئذ فيخالفه يحسبهم الجاهل أى عن حالهم (قوله متعلقة بيحسب) أى والمعنى يظنهم الجاهل من أجل تعففهم أغنياء (قوله ألم تر الى الملا) أى ألم ينته علمك أو نظرك الى الجماعة الكائنة من بنى اسرائيل وقوله من بعد موسى أى من بعد موته وقوله اذ قالوا النبى لهم هو شمويل وقوله ابعث أى أقم لنا ملكا نقاتل فى سبيل الله أى نقاتل معه فى سبيل الله فنلتقاتم كتبنا وترجع اليه (قوله انه لم ينته) أى لم يصل علمه فأخذ الانتهاء من الى لان مدلولها الانتهاء أى لم ينته العلم اليهم اذ جعلت ترى علمية وقوله أو نظره أى اذ جعل ترى بصرية (قوله انه لم ينته علمه) أى الخاطب وهو النبى صلى الله عليه وسلم وقوله اليهم أى لهؤلاء الجماعة الكائنين من بنى اسرائيل وقوله فى ذلك الوقت أى وقت قولهم لنبيهم ابعث لنا ملكا وانما لم يصل له علمهم فى ذلك الوقت لانه لم يكن فى ذلك الوقت موجودا وانما وجد بعد ذلك (قوله أى ألم تر الى قصتهم) أى ألم ينته علمك الى قصتهم فى ذلك الوقت (قوله انما هو من ذلك) اى من قصتهم ومن خبرهم (قوله فمن شرب منه) اى من مائه على وجه الشبع والكرع (قوله الا من اغترف) أى الا من شرب شربا خفيفا بأن اغترف بيده (قوله ليس منه) أى ليس من أصحابه الممتثلين لامره (قوله بل ذلك) أى الاغتراف (قوله وانما سهل الفصل الخ) هذا راجع لقوله وانما

هو مستثنى من الاولى (قوله ما قبل الغاية) أى وهو الحدث كالضرب والغسل (قوله ان يتكرر) اعلم أن التكرار أمر ان الاول ان يحصل الحدث شيأ فشيأ والثانى ان يتكرر بحسب اجزاء المحل فالاول نحو ضربته الى ان مات والثانى غسلت يدى من أصبعى الى المنكب فالغسل يتكرر باعتبار أجزاء المحل اى غسلت جزأ بعد جزء الى ان وصلت الى المنكب اذا علمت هذا تعلم ان محط النفى فى قول المصنف لا يتكرر قبل الوصول الى المرفق هو قوله قبل الوصول الى المرفق وأما أصل التكرر فهو حاصل فمحط النفى الظرف واما التكرر فى نفسه فهو موجود باعتبار الاجزاء قبل الوصول الى المنكب الذى هو الغاية فحينئذ تعليق الى بغسل يؤدى الى التناقض لان غسل اليد شامل يصدق بغسلها من طرف الاصابع الى المنكب فقوله الى المرفق منافٍ لذلك اذا علمت ذلك فالمناسب للمصنف أن يعال بالتناقض لا بعدم التكرار لان تكرار الغسل حاصل باعتبار الاجزاء وهو كاف فى الغاية لكن قد علمت أن قوله وغسل اليد لا يتكرر معناه لا يقصر تكرره على ما قبل الوصول بل يتجاوز المرفق الى ان يصل للمنكب لان اليد شامل له وحينئذ فيؤدى للتناقض اه دمامينى (قوله لا يتكرر) أى لا يقصر تكرره باعتبار كل جزء دفعة على ما قبل الوصول الى المرفق بل يتجاوز المرفق الى أن يصل للمنكب لان اليد شامل له فقوله الى المرفق تناقض (قوله فالصواب تعلق الى بأسقطوا محذوفا) أى وأسقطوا الغسل الى المرافق أى وأسقطوا الغسل من المناكب الى المرافق (قوله بأسقطوا محذوفا) أى وأسقطوا الغسل الى المرافق (قوله ويستفاد من ذلك) أى من تعلقه بأسقطوا (قوله وقد انتهى الى المرافق) أى والمعنى وأسقطوا الغسل من المناكب الى المرافق (قوله واذا لم يدخل) أى المرافق (قوله فكان ذلك) أى اقتصار النبى فى بعض أحواله فى التيمم على المسح الى الكفين تفسير للايدى فى قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه (قوله وعلى هذا) أى على كون اليد فى الشرع اسما للكف فقط (قوله غاية للغسل) أى المذكور وتذكير ما قبل الغاية بحسب الاجزاء (قوله ان امرأ القيس) هو الشاعر المشهور وقد كان أبوه سلطانا فى الجاهلية وكان يسمى ضليلا ومن كلامه بعض

تنقل فلذات الهوى فى التنقل * ورد كل صاف لا تقف عند منهل
فتى الارض أحباب وفيها منازل * فلا تبلغ من ذكرى حبيب ومنزل

ولا تتبع قول امرئ القيس انه * مضل ومن ذا يقتدى بضلل

(قوله جامه) هو الوقت الذى يكون فيه موته وقد يطلق على نفس الموت وقوله اعتاقه أى حبسه والمدى هو الغاية (قوله وذلك مناقض لقوله فاعتاقه جامه دون المدى) أى لان قوله دون المدى معناه عرفا أنه لم يبلغ المدى (قوله طالبا الخ) هذا التقدير فيه نظر اذ لا يقال طلب الى كذا ويقال قصدته وقصدت اليه فالاولى أن يقدر كونا خاصا غير هذا أى جرى قاصدا الى مدى ويجوز أن يتعلق بجرى على أن المعنى أراد الجرى أو أن جرى على معناه الحقيقى لكن على تقدير مضاف فى الاخبر أى دون قطع المدى (قوله ينوى) أى يقصد تكرره باعتبار كل جزء دفعة على ما قبل الوصول الى المرفق بل يتجاوز المرفق الى أن يصل للمنكب لان اليد شامل له فقوله الى المرفق تناقض (قوله فالصواب تعلق الى بأسقطوا محذوفا) أى وأسقطوا الغسل الى المرافق أى وأسقطوا الغسل من المناكب الى المرافق (قوله بأسقطوا محذوفا) أى وأسقطوا الغسل الى المرافق (قوله ويستفاد من ذلك) أى من تعلقه بأسقطوا (قوله وقد انتهى الى المرافق) أى والمعنى وأسقطوا الغسل من المناكب الى المرافق (قوله واذا لم يدخل) أى المرافق (قوله فكان ذلك) أى اقتصار النبى فى بعض أحواله فى التيمم على المسح الى الكفين تفسير للايدى فى قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه (قوله وعلى هذا) أى على كون اليد فى الشرع اسما للكف فقط (قوله غاية للغسل) أى المذكور وتذكير ما قبل الغاية بحسب الاجزاء (قوله ان امرأ القيس) هو الشاعر المشهور وقد كان أبوه سلطانا فى الجاهلية وكان يسمى ضليلا ومن كلامه بعض

تنقل فلذات الهوى فى التنقل * ورد كل صاف لا تقف عند منهل
فتى الارض أحباب وفيها منازل * فلا تبلغ من ذكرى حبيب ومنزل

ولا تتبع قول امرئ القيس انه * مضل ومن ذا يقتدى بضلل

(قوله جامه) هو الوقت الذى يكون فيه موته وقد يطلق على نفس الموت وقوله اعتاقه أى حبسه والمدى هو الغاية (قوله وذلك مناقض لقوله فاعتاقه جامه دون المدى) أى لان قوله دون المدى معناه عرفا أنه لم يبلغ المدى (قوله طالبا الخ) هذا التقدير فيه نظر اذ لا يقال طلب الى كذا ويقال قصدته وقصدت اليه فالاولى أن يقدر كونا خاصا غير هذا أى جرى قاصدا الى مدى ويجوز أن يتعلق بجرى على أن المعنى أراد الجرى أو أن جرى على معناه الحقيقى لكن على تقدير مضاف فى الاخبر أى دون قطع المدى (قوله ينوى) أى يقصد

يصف الحاج ينوى التى فضلها رب العلى * لما دحاتر بتها على البنى فان قوله على البنى متعلق بابعد المعلل وهو فضل لا باقربهما وهو دحا بمعنى بسط لفساد المعنى الثالث عشر ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخا يعرب لتلميذه قيما من قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قال فقلت له عوجا قيما صفة لعوجا فكيف يكون العوج قيما وترجمت على من وقف من القراء على ألف التنوين فى عوجا وقفة لطيفة دفعا لهذا التوهم وانما فيه ما جال

فى الغسل لان الاسقاط قام الاجماع على أنه ليس من الانامل بل من المناكب وقد انتهى الى المرافق والغالب أن ما بعد الى يكون غير داخل بخلاف حتى واذا لم يدخل فى الاسقاط بقى داخلا فى المأمور بغسله وقال بعضهم الايدى فى عرف الشرع اسم للاكف فقط بدليل آية السرقة وقد صح الخبر باقتصاره صلى الله عليه وسلم فى التيمم على مسح الكفين فكان ذلك تفسيرا للمراد بالايدى فى آية التيمم قال وعلى هذا فالى غاية للغسل لا للاسقاط قلت وهذا ان سلم فلا بد من تقدير محذوف أيضا أى ومدوا الغسل الى المرافق اذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف الثانى عشر قول ابن دريد

ان امرأ القيس جرى الى مدى * فاعتاقه جامه دون المدى

فان المتبادر تعلق الى بجرى ولو كان كذا لكان الجرى قد انتهى الى ذلك المدى وذلك مناقض لقوله فاعتاقه جامه دون المدى وانما الى مدى متعلق بكون خاص منصوب على الحال أى طالبا الى مدى ونظيره قوله أيضا

اما من اسم محذوف هو وعامله اى أنزله قيما واما من الكتاب وجملة النفى معطوفة على الاول ومعترضة على الثانى قالوا ولا تكون معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها واما من الضمير ١٧٢ المجرور باللام اذا أعيد الى الكتاب لا الى مجرور على أو جملة النفى وقيما حالان

من الكتاب على أن الحال يتعدد وقياس قول الفارسى فى الخبر انه لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة أن يكون الحال كذلك لا يقال قد صح ذلك فى النعت نحو وهذا ذكر مبارك أنزلناه بل قد ثبت فى الحال فى نحو لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ثم قال سبحانه ولا جنبا الا ان الحال بالخبر أشبه ومن ثم اختلف فى تعدده ها واتفق على تعدد النعت وأما جنبا فعطف على الحال لا حال وقيل المنفية حال وقيما بدل منها عكس عرفت زيدا أبو من هو

* الرابع عشر قول بعضهم فى أحوى انه صفة لغثاء وهذا ليس بصحيح على الاطلاق بل اذا فسر الاحوى بالاسود من الجفاف واليبس وأما اذا فسر بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الرى كما فسر مدهامتان فجعله صفة الغثاء كجعل قيما صفة لعوجا وانما الواجب ان تكون حالا من المرعى وأخر لتناسب الفواصل

* الخامس عشر قول بعضهم فى قوله تعالى فاخرجنا به نبات كل شئ فاخرجنا منه خضرا نخرج منه حبا متراكبا ومن النخل من طلعها قنوان دانية وجنات من أعناب فيمن رفع جنات انه عطف على قنوان وهذا يقتضى أن جنات الاعناب تخرج من طلع النخل وانما هو مبتدأ بتقدير وهناك جنات أو ولهم جنات ونظيره قراءة من قرأ وحور عين بالرفع بعد قوله تعالى يطاف عليهم بكأس من معين أى ولهم حور وأما قراءة السبعة وجنات بالنصب فبالعطف على نبات كل شئ

العوج وانبات الاستقامة وفى أحدهما غنية عن الآخر للتأكيد فرب مستقيم مشهود له بالاستقامة ولا يخلو عن أدنى عوج عند التصفح أو المراد بكونه قيما على سائر الكتب مصدقا لها شاهدا بصحتها اه دماميني (قوله ولا تكون معطوفة) أى على الثانى لان الحال من جملة الصلة وأشار بقالوا للتبرى اشارة الى أن الحق أن الصلة هى التى لا يتم الكلام الا بها والحال فضلة يتم الكلام بدونها (قوله لا الى مجرور على) أى لا اذا أعيد الى مجرور على وهو العبد لان سياق الآية فى وصف الكتاب والتنويه بشأنه وذلك يقتضى كونه حالا من الكتاب أو من ضميره لا من العبد أو ضميره (قوله أو جملة النفى الخ) عطف على قوله حال اما من اسم الخ (قوله حالان من الكتاب) أى مفيدان للتأكيد (قوله أن يكون الحال كذلك) أى وحينئذ فلا يصح هذا الاحتمال الاخير (قوله قد صح ذلك) أى التعدد مختلفا جملة وافرادا (قوله فى النعت) يعنى والحال فى المعنى نعت لصاحبها فكما أن النعت يتعدد مختلفا بالافراد والجملة ينبغى أن يكون الحال كذلك (قوله بل قد ثبت الخ) أى فلا نحتاج للتخريج على النعت وهذا ترق (قوله وأنتم سكارى) أى فجملة وأنتم سكارى جملة حالية وقوله ولا جنبا حال ثان مفرد وقوله لان الحال علة لقوله لا يقال (قوله لان الحال الخ) هذا منع للتخريج على النعت لا على الخبر وقوله بالخبر أشبه أى لانك اذا حذفت العامل فى الحال من نحو جاء زيد راكبا كان الحال مع صاحبها مبتدأ وخبرا لانعتا ومنعوتا وحينئذ فالتخريج على الخبر أولى لانه أشبه (قوله ومن ثم) أى ومن أجل شبه الحال بالخبر اختلف فى تعددها أى الحال والخبر أى جرى الخلاف فى الحال كما جرى فى الخبر (قوله لا حال) أى وكلا منافى الحال المتعددة المستقلة بدون عطف وقوله وأما جنبا منع لقوله بل قد ثبت الخ (قوله لا حال) هذا مشكل اذ لو كان المعطوف غير حال لم يصح عطفه على الحال ضرورة انتفاء الجهة التى يجب فيها تشارك المعطوف والمعطوف عليه وحينئذ فجنبا حال قطعا لا غير حال والجواب أن نفى الحال عنه انما هو باعتبار الاصالة والاستقلال وهو صحيح لان جنبا معطوف وانما جاء انه الحالية بطريق التبعية لا بطريق الاصالة واذا كان كذلك فلا ينتهض الرد به على أبى على لان الثوانى يغتفر فيها ما لا يغتفر فى الاوائل (قوله بدل) أى بدل كل فكأنه قيل لم يجعل فيه عوجا جعله قيما (قوله بدل منها) أى فقد أبدل المفرد من الجملة وأما فى المثال فقد أبدل الجملة أعنى قوله أبو من من المفرد أعنى زيد (قوله فى أحوى) اى من قوله تعالى والذى أخرج المرعى الخ اى أنبت العشب فجعله بعد الخضرة غثاء أى جافا هشيما أحوى أى اسود يابسا (قوله لغثاء) الغثاء بتخفيف الثاء وتشديدها ما يقذف به السيل على جانب الوادى من الحشيش والنبات اليابس والاحوى سواد يضرب الى الخضرة وقيل خضرة عليها سواد ويطلق الاحوى أيضا على الظبى الذى فى ظهره خطان من سواد وبياض (قوله كما فسر مدهامتان) أى فانه فسر بسودا وان من شدة خضرتهما (قوله فجعله صفة لغثاء كجعل الخ) أى لانه يخيل المعنى فجعله يابسا شديد الخضرة وهو تناقض بخلاف المعنى الاول جعله جافا أسود من الجفاف واليبس (قوله وانما الواجب) أى على التفسير الثانى (قوله فأخرجنا به) أى بسببه أى الماء المتقدم فى قوله وهو الذى أنزل من السماء ماء (قوله فاخرجنا منه خضرا) أى زرعا نخرج منه أى من الزرع الخضر وقوله ومن النخل خبر مقدم وقوله من طلعها بدل وقنوان مبتدأ والجملة حالية (قوله وهذا يقتضى أن جنات الاعناب تخرج من طلع النخل) أى لان المعنى حينئذ القنوان الدانية والجنات من الاعناب كائنان من طلع النخل (قوله بعد قوله تعالى يطاف عليهم) الاولى بعد قوله تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون الخ فقوله بعد قوله يطاف عليهم الخ هذا خطأ اذ ليست التلاوة كذلك فى الآية التى فيها وحور عين وانما التلاوة فيها

يطوف

وهو من باب وملائكته وجبريل وميكال

* السادس عشر قول ابن السيد فى قوله تعالى من استطاع اليه سبيلا ان من فاعل بالمصدر ويرده ان المعنى حينئذ ولله على الناس أن يحج المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس اذا تخلف مستطيع عن الحج وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة لان الاتيان بالفاعل بعد اضافة المصدر الى المفعول شاذ حتى قيل انه ضرورة كقوله ١٧٣ أفنى تلادى وما جمعت من نشب

* السابع عشر قول الزمخشرى فى قوله تعالى يا ويلتا أعجزت ان أكون مثل هذا الغراب فاوارى سوأة أخى ان انتصاب أوارى فى جواب الاستفهام ووجه فساده ان جواب الشئ مسبب عنه والمواراة لا تتسبب عن العجز وانما التصاب

يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب وأباريق وكأس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وحور عين بالرفع وفى قراءة بالجر عطف على الاكواب (قوله وهو من باب الخ) أى أنه من عطف الخاص على العام وليس القصد تلاوة الآية ولذا اقتصر المصنف على محل الشاهد ولم يقل ورسله وجبريل (قوله ان من فاعل بالمصدر) وهو حج من قوله ولله على الناس حج البيت (قوله فيلزم الخ) هذا الالزام مبنى على ان الالف واللام فى الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونهم للعهد الذكرى والمعهود المستطيعون منهم يكون من استطاع من قبيل الاظهار فى موضع الاضمار (قوله أفنى تلادى) هو المال القديم الاصلى الذى ولد عنده ذلك والنشب العقار والقواقير الاقداح جمع قاقورة والاباريق جمع بريق فارسى معرب والبيت للمغيرة بن الاسود الاسدى وقبله

أقول والكاس فى كفى أقلبها * اخاطب الصيد أبناء العماليق
لا تشربن أبدا راحا مسردة * الامع الشيم أبناء البطاريق

لصيد جمع أصيد وهو الملك والعماليق الجبابرة أولاد عملاق والمسردة المتوالية والبطريق كبير الروم (قوله مع التمكن من النصب) فيه ميل لمذهب ابن مالك فى تفسير الضرورة وهى ما ليس للشاعر عنه مندوحة (قوله ومن مجيئه) أى الاتيان بالفاعل بعد اضافة المصدر للمفعول (قوله فى النثر) روى عن ابن عاصم أنه قرأ ذكر رحمة ربك عبده زكريا بضم الدال والهمزة وهو من هذا القبيل (قوله بدل بعض) أى وحذف الرابط لفهمه أى من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبى وهو المبتدأ (قوله وعليهن) أى على جعل من بدلا أو مبتدأ موصولة أو شرطية (قوله أن انتصاب أوارى فى جواب الاستفهام) أى نقال الفاء سببية وأوارى فعل مضارع منصوب فى جواب الاستفهام أعنى أعجزت (قوله لا تتسبب عن العجز) اذ العجز انما يتسبب عنه عدم المواراة والمواراة انما تتسبب عن القدرة وأجاب السعد فى حاشية الكشاف بانه يحتمل أن يكون الاستفهام فيه للانكار الابطالى فيفيد النفى وهو سببه اى ان لم أعجز فواريت (قوله ومن هنا) أى ومن أجل أن جواب الشئ مسبب عنه (قوله لا يتسبب عن رؤية انزال المطر) أى واذا لم يتسبب عنه وجب الرفع لتجرده من الناصب والجازم (قوله وقيل انما لم ينتصب) أى قوله فتصبح وحاصل هذا القول ان عدم النصب هنا ليس لعدم صحة السببية بل لكون الاستفهام ليس حقيقيا وانما ينصب فى جواب الاستفهام الحقيقى (قوله وقيل النصب) أى فى قوله فتصبح (قوله فتكون لهم قلوب) أى فنصب تكون بعد فاء السببية والاستفهام فيها غير حقيقى فكذلك هنا فى قوله فتصبح يجوز النصب بعدها ولكن منع النصب لاجل قصد العطف (قوله على تأويل الخ) أى فهو ماض فى المعنى وان كان مضارعا فاذا صح عطفه على الماضى (قوله القول الاول) أى وهو أن عدم انتصاب فتصبح لكونه ليس جوابا للاستفهام لان اصباح الارض مخضرة لا يتسبب عن رؤية المطر ولا ينصب بعد فاء السببية الا ما كان جوابا وجواب الشئ ما كان متسببا عنه (قوله لما بيناه) أى من ان اصباح الارض مخضرة ليس مسببا عن رؤية المطر وأما الآية المنظر بها فالسببية فيها صحيحة لان كون القلوب تفسقه يتسبب عن السير ورؤية الارض وما فيها من الاشجار والزروع (قوله الذين الخ) صفة لمحذوف أى الاصنام الذين اتخذوا وفيه أنه يفيد أن المتخذ قربانا الاصنام فيجاب بأن المفعول الاول

بالعطف على أكون ومن هنا امتنع نصب تصبح فى قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة لان اصباح الارض مخضرة لا يتسبب عن رؤية انزال المطر بل عن الانزال نفسه وقيل انما لم ينتصب لان ألم تر فى معنى قد رأيت اى انه استفهام تقريرى مثل ألم نشرح وقيل النصب جائز كما فى قوله تعالى ألم يسيروا فى الارض فتكون لهم قلوب ولكن قصد هنا الى العطف على انزل على تأويل تصبح باصبحت والصواب القول الاول وليس ألم ترمثل ألم يسيروا لما بيناه

* الثامن عشر قول بعضهم فى قولا نصر هم الذين اتخذوا من دون الله

قربانا آلهة أن الاصل اتخذوهم قربانا او ان الضمير وقربانا مفعولان و آلهة بدل من قربانا وقال الزمخشري ان ذلك فاسد في المعنى وان الصواب أن آلهة هو المفعول الثاني وان قربانا حال ١٧٤ ولم يبين وجه فساد المعنى ووجهه انهم اذا دموا على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى

محذوف أي اتخذوهم (قوله قربانا) أي متقربا بهم (قوله وان قربانا حال) فيه أنه يرد عليه أن الحال مقيدة لعاملها فيفيد أن توبيخهم لاتخاذهم الآلهة في وقت التقرب بهم مع أنهم موبخون على اتخاذهم دائما الا أن يقال انها حال مبينة أي ان من شأن الآلهة عندهم ولاء أن يكونوا قربانا لقولهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى (قوله ووجهه الخ) ذو وجهه بعضهم بأن المبدل منه في نية الطرح فيقتضي انهم لا يعترفون بألوهيته تعالى لان تقدير الكلام فلولا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة من دون الله وهذا فاسد لانهم لم يتخذوهم آلهة من دون الله حتى ينسب ذلك اليهم بل كانوا مقرين بالهية المولى تعالى مع قولهم ان الاصنام آلهة تقربنا اليه والمفهوم من قوله تعالى فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة أنهم قالوا بالهية الاصنام ولم يقولوا بالهيته تعالى وهذا بخلاف ما اذا كان قربانا حالا لان المعنى انهم اتخذوهم آلهة حال تقربهم الى الله تعالى فانه لا يفهم من هذا نفي الهية الله تعالى (قوله على اتخاذهم) اى الاصنام قربانا (قوله أو جاؤكم الخ) قبله ودوا أي المنافقون أي تمنوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون أنتم وهم سواء في الكفر فلا تتخذوا منهم أولياء تولونهم وان أظهروا الايمان حتى يهاجروا في سبيل الله هجرة صحيحة تحقق ايمانهم فان تولوا أو أقاموا على ما هم عليه فخذوهم بالاسر واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا تتولونه ولا نصيرا تنتصرون به على عدوكم الا الذين يصلون الى قوم بينكم و بينهم ميثاق اى عهد بالامان لهم وان وصل اليهم كما عاهد النبي هلال بن عويمر الاسلمي أو الذين جاؤكم وقد حصرت اى ضاقت صدورهم عن ان يقاتلوكم مع قومهم أو يقاتلوا قومهم معكم اى ممسكين عن قتالكم وقتالهم فلا تتعرضوا لهم بأخذ ولا قتل (قوله حصرت صدورهم) اى صدور الكفار الجائين لكم (قوله جملة دعائية) اى لا حالية كما قال غيره (قوله عن قتال قومهم) اى الكفار أي بل المطلوب أن يدعى بكونهم يقعون في بعضهم حتى يهلكوا بعضهم (قوله بان يسلبوا) أي بالمرض (قوله اذا أقيم مقام الخ) اى لان المنظور له البدل والمبدل منه في نية الطرح وهذا مذهب الجمهور وقال الزمخشري المنظور له كل من الامرين (قوله فسد المعنى) اى لانه يصير المعنى ولبثوا في كهفهم ثلاث سنين (قوله ويرده الخ) اى وحينئذ فالاولى جعل الا اسما بمعنى غير صفة لا آلهة والتقدير لو كان فيهما آلهة مغايرة لله لفسدتا لكنهما لم تفسدا فليس فيهما آلهة غير الله فجاء التوحيد الذي سيقت الآية لبيانه وعلم من هذا أنه لا يشترط في جعل الا بمعنى غير صحة الاستثناء (قوله أما الاول) اى كونه مستثنى (قوله فلان الاستثناء اخراج) اى بالا أو احدى اخواتها والبدل مخرج بالا فهو مستثنى (قوله وأما الثاني) اى وهو كونه موجبا له الحكم (قوله صدق قام زيد) اى لان زيدا مخرج ممن نفي عنه القيام ومن كان كذلك كان القيام ثابتا له (قوله أما الاول) أي كون اسم الله ليس مستثنى وقوله فلان الجمع أي مثل آلهة (قوله فيستثنى منه) اى حتى يستثنى منه لان الاستثناء معيار العموم (قوله ولان المعنى الخ) حاصله ان ما بعد لو مثبت لفظا والاستثناء من الاثبات نفي فلو كانت الا للاستثناء هنا كان المعنى لو كان فيهما آلهة ليس الله فيهما لفسدتا لكنهما لم تفسدا فليس فيهما آلهة ليس الله منها وذلك يحتمل أن يكون فيهما آلهة الله منها فلا يحصل التوحيد الذي سيقت الآية له (قوله وأما انه ليس بموجب له) أي ليس بثابت له الحكم أي الفساد اعترض بان البدل في باب الاستثناء ليس ما بعد الا بل الامع ما بعدها بدليل قولهم في ما قام احد الا زيد ان الا زيدا بدل اذ لو كان البدل زيدا فسد المعنى اذ يكون المعنى ما قام أحد زيد وهو فاسد لانه عكس الواقع لان الواقع ان زيدا موجب له القيام واذا أقمته مقام احد المبدل منه كان القيام منفيا عنه بخلاف ما قام الا زيد ونحن هنا

لو قلنا على رأي المبرد لو كان فيهما الا الله لفسدتا لكان المعنى صحيحا (قوله اقتضى) اى بمفهومه (قوله وهذا وان كان معنى صحيحا الخ) هذا مبتدأ وقوله وان كان معنى صحيحا حال والخبر محذوف أي ليس مرادا بدليل الاستثناء الواقع بعده وهو منقطع (قوله انما هو أن زيدا وحده) أي فالمتكلم بهذا مراده ان زيدا وحده هو الذي نفع وحده (قوله والامتناع انتفاء) اي والنكرة اي جمعا أو مفردا في سياق النفي تفيد العموم فبطل الدليل الاول (قوله قلت الخ) حاصله ان لو لا تعطي حكم النفي من كل وجه (قوله لو صح ذلك) أي السؤال من ان لو لا النفي فتكون النكرة بعدها عامة (قوله لكان كذا) جواب الثلاث قبله (قوله لكان كذا) وكذا كناية عن جواب لو أي لكان لي ثواب مثلا (قوله واللازم ممتنع) أي لانهم قالوا ان من لا تزاد الا بعد نفي صريح وكذا ديار قالوا لا تقع الا بعد نفي صريح وكذا النصب بعد فاء السببية انما ينصب بعد النفي المحض ولم يجوزوا وقوع كل بعد لو فدل هذا على ان لو ليست موضوعة للنفي وحينئذ فلا تفيد النكرة الواقعة بعدها العموم فان قلت انهم دائما يقولون ان ما بعد لو منفي فيدل على انها موضوعة للنفي قلت ممنوع وذلك لان لو موضوعة لتعليق شيء على شيء غيره موجود واذا كان المعلق عليه غير موجود كان المعلق وهو ما بعدها غير موجود فنفي ما بعدها ليس منها بل من خارج وهو عدم وجود المعلق عليه اه تقرير دردير (قوله على اسقاط الحافض) لما كان المشهور أن نصبه على الحال تركه المصنف وتعرض للجواب على أبي الحسن (قوله لامن في غيره) اى فكيف يقول ان المعنى كلمته من فيه (قوله وقد يكون الخ) جواب عن أبي الحسن وحاصله أنه يمكن أن أبا الحسن انما قال ان النصب على نزع الحافض ليس في هذا المثال بل في كلمني فاه (قوله وجعله على القلب) أي فالاصل كلمته من في الى فيه ثم انه قلب ضمير التكلم الى ضمير الخطاب (قوله فلا يرد عليه) اى على كلام أبي الحسن سؤال أبي العباس المبرد وقوله فلنعدل الخ أي ليكون هذا المثال صحيحا لا فاسدا (قوله العرجي) نسبة للعرج محل بطريق مكة وهو اي العرجي عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان (قوله رد السلام) في نسخة أهدى السلام (قوله ولا يتحصل له معنى) أي صحيح أي بل هو فاسد قال الشارح بل له معنى صحيح وهو ان رجلا خبر وجملة رد صفة وظلم خبر لمحذوف أي هي ظلم اى الاصابة ويحتمل ان ظلم صفة لقلر جل بمعنى مظلوم للمبالغة كضرب الامير وعلى هذين الاعرابين فنصاب اسم مفعول اى ان هذا الذي أصبتموه بما فعلتم معه من الجفاء هو الرجل الموصوف بذلك اى بكونه رد السلام تحية وتودد او هذا أي اصابتكم له بالجفاء ظلم لان من حيا أحبته وتودد باهداء السلام اليهم جدير بان لا يجفى وأن لا يصاب أو هو الرجل الموصوف بالصفتين وكلام المصنف مبني على ان مصابكم مصدر والمعنى ان اصابتكم رجل مظلوم فاخبر باسم الذات عن المعنى (قوله بحضرة الواثق) هو ابو جعفر هرون بن محمد المعتصم بن هرون الرشيد بويع بالخلافة بعد موت أبيه وسنه ست وثلاثون سنة فأقام خليفة خمس سنين وتسعة أشهر ومات يوم الاربعاء لست بقين من ذي الحجة سنة اثنتين وثلاثين ومائتين ولما مات ترك وحده واشتغل الناس بالبيعة للمتوكل فجاء حرذ أي فأر فاستل عينيه وأكلهما فسبحان المعز المذل (قوله على ابي عثمان) أي المازني (قوله باشخاصه) أي باحضاره بشخصه (قوله ورجلا مفعوله) أي واصابة مصدر مضاف لفاعله وقوله أظلوم الهمزة فيه للنداء أي يا ظلوم أن اصابتك فهو نداء للمجبوبة أي يا شديدة لظلم ان اصابتك الرجل الموصوف بكونه أهدى لك السلام ظلم (قوله ولهذا) أي لاجل كون ظلم خبرا لا يتم المعنى بدونه أي بحذفه (قوله

وهذا البحث يأتي في مثال سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا الان رجلا ليس بعام فيستثنى منه ولانه لو قيل لو كان معنا جماعة مستثنى عنهم زيد لغلبنا اقتضى انه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلبوا وهذا وان كان معنى صحيحا الا ان المراد انما هو ان زيدا وحده كاف فان قيل لا نسلم أن الجمع في الآية والمفرد في المثال غير عامين لانهما واقعان في سياق لو وهي للامتناع ١٧٥ والامتناع انتفاء قلت لو صح ذلك لصح ان يقال لو كان فيهما من احد ولو جاءني من ديار ولو جاءني فاكرمه بالنصب لكان كذا واللازم ممتنع * الثاني والعشرون قول أبي الحسن الاخفش في كلمته فاه الى في ان انتصاب فاه على اسقاط الخافض اي من فيه ورده المبرد فقال انما يتكلم الانسان من في نفسه لا من في غيره وقد يكون ابو الحسن انما قال ذلك في كلمتي فاه الى في أو قاله في ذلك وحمله على القلب لفهم المعنى فلا يرد عليه سؤال أبي العباس فلنعدل الى مثال غيره هذا حتى عن اليزيدي أنه قال في قول العرجي

أظلوم ان مصابكم رجلا ... أهدى السلام تحية ظلم

ان الصواب رجل بالرفع خبرا لان وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت ولا يتحصل له معنى البتة وله حكاية مشهورة بين أهل الادب رووا عن ابي عثمان المازني أن بعض أهل الذمة بذل له مائة دينار على ان يقرئه كتاب سيبويه فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة احتياج فسلامه تلميذه المبرد فاجابه بأن الكتاب مشتمل على ثلاثمائة وكذا كذا آية من كتاب الله تعالى فلا ينبغي لمكلف ذمي من قراءتها ثم قدر ان غنت جارية بحضرة الواثق بهذا البيت فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه وأصرت الجارية على النصب وزعمت أنها قرأته على أبي عثمان كذلك فأمر الواثق باشخاصه من البصرة فلما حضر أوجب النصب وشرحه بأن مصابكم بمعنى اصابتكم ورجلا مفعوله وظلم الخبر ولهذا لا يتم المعنى بدونه قال فأخذ اليزيدي في معارضتي فقلت له هو كقولك ان ضربك زيدا ظلم

واستحسنه الواثق ثم أمر له بألف دينار ورده ١٧٦ مكرما فقال للمبرد تر كماته مائة فعوضنا ألفا * (الجهة الثانية) * أن يراعى المعرب معنى صحيحا

معنى صحيحا) أى وهذه الجملة عكس الجهة الاولى (قوله ولا ينظر فى صحته) اى فى صحة الاعراب أى فيفسد الاعراب صناعة وقوله فى الصناعة أى الى الصناعة (قوله وها أنا مورد الخ) فيه ادخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع ان خبره ليس اسم اشارة وهو شاذ كما ذكره المصنف فى حواشى التسهيل (قوله من ذلك) أى من الامور التى يراعى المعرب فيها المعنى دون الصناعة وحينئذ فيفسد ذلك الاعراب صناعة (قوله لان لما النافية الصدر الخ) أى ولو جود الفاء العاطفة وهى تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها فالمنع لامرين وقد يقال لصاحب هذا القول أن يجعل اما محذوفة وهو من مظان حذفها قياسا أى وأما ثمود فما أبقى وحينئذ فلا يمتنع التقديم لغرض الفصل بين أما والفاء بجزء مما فى حيزها ولو كان عامله مقترنا بما له الصدر نحو اما زيدا فانى ضارب على ما ذهب اليه المبرد وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب وغيره اه دماميني (قوله على عادا) أى من قوله قبل وانه أهلك عادا الاولى وعلى هذا الوجه فالعطف من عطف المفردات (قوله أو هو بتقدير الخ) وعلى هذا فهو من عطف الجمل وفيه أنه حيث أمكن عطف المفردات لا يعدل عنه لعطف الجمل فالاولى الاقتصار على ما قبله (قوله ما استغنينا) أى فان قوله من فضلك معمول استغنينا فقد عمل ما بعد النفى فيما قبله (قوله ومن شر ما خلق) الاولى حذف الواو ومن هنا ومن التقدير اذ الآية من شر ما خلق بدون واو (قوله فما بدل من شر) قال الدماميني يحتمل أن يكون ما فى هذه هى الابهامية وهى التى اذا اقترنت باسم نكرة أبهمته ابهاما وزادته شيوعا وعموما كقولك أعطنى كتابا ما أى كتاب كان وخلق صفته والعائد محذوف وعلى كل فليس مما نحن فيه وهو ما النافية اه دماميني (قوله فما بدل الخ) أى فهى اسم موصول وليست نافية خلافا لما فهمه المعترض مستدلا به على ان الله لا يخلق الشرور (قوله بتقدير مضاف) أى وفى الحقيقة ان البدل هو المضاف (قوله ينادون) أى من قبل الملائكة وهم يمقتون أنفسهم عند دخولهم النار (قوله لمقت الله) اللام لام الابتداء ومقت مبتدأ وأكبر خبره وقوله لمقت الله من اضافة المصدر لفاعله والمفعول محذوف أى لمقت الله اياكم (قوله اذ تدعون الى الايمان) أى فى الدنيا (قوله فلفساد المعنى) هذا ليس من الجهة الثانية بل من الجهة الاولى لمراعاة المعرب الصناعة دون المعنى وأما تعلقه بالمقت الاول الذى فيه المعنى فصحيح الا أنه مخالف للصناعة وهو الذى من هذه الجهة فهذا هو المقصود بالذات (قوله فلفساد المعنى) أى لان المعنى حينئذ ينادون لمقت الله اياكم أكبر من مقتكم أنفسكم وقت دعائكم الى الايمان وهذا لا يصح لان مقتهم أنفسهم انما يكون فى الآخرة ودعاؤهم للايمان فى الدنيا وقد يجاب بأنه على تقدير مضاف والاصل اذ ظهر صحة دعائكم للايمان أى أكبر من مقتكم أنفسكم وقت ظهور صحة دعائكم للايمان ومن المعلوم ان ظهور صحة الدعاء للايمان لهم انما هو يوم الآخرة وان كان دعاؤهم اليه فى الدنيا (قوله ذلكم الوقت) أى وقت دعائهم للاسلام (قوله وانما يمقتونها فى الآخرة) أى عند دخولهم النار ودعاؤهم للايمان فى الدنيا (قوله ونظيره) أى من جهة فساد المعنى لاختلاف الزمان وان كان مختلفا وعكسا للاول من جهة أن المعمول الظرفى هنا مقدم بخلاف الاول فانه مؤخر (قوله وفيه نظر) أى تردد وتحير (قوله لان التحذير فى الدنيا) أى واليوم الذى تجد كل نفس ما عملته محضرا يوم القيامة فكيف يكون الامر الواقع فى الدنيا ظرفه يوم القيامة (قوله تقديره اذكروا) أى يوم تجد وقوله أو احذر وا أى يوم تجد الخ (قوله وأما امتناع تعليقه) يعنى اذ تدعون وقوله بالاول اى بالمقت الاول (قوله فلاستلزامه) أى وهذا ممنوع عند غير الزمخشرى وذلك الغير هو السعد الزمخشرى جوز الفصل اذا كان المعمول ظرفا كما هنا (قوله بالاجنبى) أى وهو أكبر الواقع خبرا ان قلت الخبر ليس أجنبيا من المبتدا لانه معمول له قلت جعلوه أجنبيا لاختلاف جهة العمل لان عمل المبتدا فى الخبر من حيث انه مبتدأ وعمله فى الظرف من حيث انه مصدر

مفعوليه وانما نصب بمحذوف تقديره اذكروا أو احذروا وأما امتناع تعليقه بالاول وهو رأى جماعة منهم الزمخشرى (قوله فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبى ولهذا قالوا فى قوله وهن وقوف ينتظرن قضاءه بضاحى غداة أمره وهو ضامر

ان الباء متعلقة بقضائه لا بوقوف ولا ينتظرن لئلا يفصل بين قضاءه وأمره بالاجنبى ولا حاجة الى تقدير ابن الشجرى وغيره أمر معمولا لقضى بمحذوف والوجود ما يعمل ونظيره لزم الزمخشرى هنا ما لزمه اذ علق يوم تبلى السرائر بالرجع من قوله تعالى انه على رجعه لقادر واذ علق أياما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات فان فى الاولى الفصل بخبران وهو

(قوله بالاجنبى) أى وهو أكبر لانه خبر عن المبتدا واعلم ان الاجنبى هنا ما كان غير معمول للمصدر غير الجملة المعترضة والمراد بغير الاجنبى ما كان معمولا له فيشمل الفاعل والمفعول والظرف والجار والمجرور والصفة لان هذه منزلة مع المصدر كالجزء فاذا قلت ضربى فى الدار زيدا حسن لم تفصل بين المصدر ومعموله باجنبى وانما فصلت بينهما بمتعلق به داخل فى حيزه بخلاف ضربى حسن زيدا فانك فصلت بينهما بالخبر المستقل الذى لا يصلح أن يكون تتمة لما قبله فى الجزئية وانما تزلوا الجمل الاعتراضية منزلة العدم لانه اتى بها لغرض فاذا نزل الفصل بها كالعدم وأيضا لانه لا يتوهم أنها من متعلقات الاول ولا من متعلقات الثانى لاستقلالها بنفسها اه تقرير دردير (قوله ولهذا) اى ولاجل كون الفصل بالاجنبى من المصدر ومعموله باجنبى مضرا قالوا فى قوله الخ (قوله وهن) الضمير للاتن والقضائه الحكم والضمير فى قضاءه وأمره للحمار والعدا تما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس وضاحيها وقت ضحاها وهى تشرق والضامر بالضاد والزاى المعجمتين أى الساكت (قوله وهو ضامر) اى ساكت من النهيق (قوله بالاجنبى) أى وهو ممتنع الا ان يكون الاجنبى جملة معترضة (قوله ما لزم الزمخشرى هنا) أى فى جعله اذ تدعون متعلقا بالمقت الاول والا للازم له الفصل بين المصدر ومعموله باجنبى (قوله فان فى الاولى الفصل بخبران) قال ابن الحاجب ان الفصل مغتفر فى الظروف لاتساعهم فيها والمعمول هنا المفصول بينه وبين عامله بخبران وهو يوم تبلى ظرف (قوله فان قيل) أى فى الجواب عن الزمخشرى (قوله قبل ان يكمل معموله) أى بقوله أياما (قوله اللازم له) أى للزمخشرى (قوله على هذا التقدير) أى تقدير جعل كما كتب صفة للصيام (قوله وانه) أى المسجد الحرام وقوله حينئذ أى حين عطفه على سبيل الله من جملة معمول المصدر الذى هو صد لكونه معطوفا على معموله وهو سبيل الله والحال أنه قد عطف كفر على المصدر قبل مجىء المسجد فيلزم اتباع المصدر قبل ان يكمل معموله (قوله وقد عطف الخ) أى فقد لزمه العطف على المصدر قبل استكماله مع أنه لا يتبع قبل استكماله (قوله قبل مجيئه) أى ذلك المعمول (قوله ان الظروف الثلاثة) أى اذ فى قوله اذ تدعون وايا ما فى قوله أياما معدودات ويوم فى قوله يوم تبلى السرائر (قوله لان قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره) قد يقال انه اذا كان قادرا على رجعه يوم تبلى السرائر تقدرته على رجوعه قبل البلى من باب أولى تأمل (قوله يوم يرون) أى احذروا يوم أو اذكروا يوم (قوله انه مصدر) أى ومعموله لا يتقدم عليه وقوله وانه اسم للآتى ولها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها (قوله وأما الايوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) أى فانه قد عمل ما بعد ليس فيما قبلها مع أن لها الصدارة (قوله فعلى الخلاف) أى فيجوز تعلق يوم بمصروفا وعدمه بجار على الخلاف فى جواز تقدم منصوب ليس عليها وعدمه فعلى القول بمنع تقدم خبرها عليها يمنع تقدم معمول الخبر عليها وعلى القول بجواز تقدم خبرها عليها يجوز أن يتقدم معمول الخبر عليها (قوله ومن أمثلة ذلك) أى الفصل بين المصدر ومعموله باجنبى فقوله وفاؤ كما مبتدا وقوله كالربع خبر وقوله بان تسعدا متعلق بالمصدر أعنى وفاؤ كما وقد علمت أن الخبر أجنبى من المصدر وقوله أشجاه أى أحزنه والطاسم الدارس والساجم الهامل وهو الفائض والسائل الذى لا مانع له (قوله أشجاه) أى أحزنه طاسمه أى دارسه أى انما يكون باعثا على الحزن اذا كان دارسا (قوله بان تسعدا) أى بان تسعدانى وتعاونانى بالبكاء عند ربع الاحبة والحال ان الدمع الهامل أشجاه أى أحزنه (قوله وقد سأل أبو الفتح) أى ابن جنى وقوله المتنبى هذا هو المفعول فهو المسؤل (قوله اياد) بكسر الهمزة فحى من معد أى لسنا كقبيلة اياد التى جعلت ديارها تكريت بمثناة فوقية

ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء لانه لا يعطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض ومن أمثلة ذلك قول المتنبى وفاؤ كما كالربع أشجاه طاسمه * بان تسعدا والدمع أشفاه ساجمه وقد سأل أبو الفتح المتنبى عنه فاعرب وفاؤ كما مبتدأ والباء بوفاؤ كما متعلقا به كيف تخبر عن اسم لم يتم فأنشده قول الشاعر لسنا كمن جعلت اياد ديارها * تكريت تمنع حبها ان يحصدا

لقادر وفى الثانى الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب فان قيل لعله يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم محذور آخر وهو اتباع المصدر قبل ان يكمل معموله ونظير اللازم له على هذا التقدير ملزمه اذ قال فى قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ان المسجد عطف على سبيل الله وانه حينئذ من جملة معمول المصدر وقد عطف كفر على المصد قبل مجيئه والصواب أن الظروف الثلاثة متعلقة بمحذوف اى معتكم اذ تدعون وصوموا أياما وبرجعه يوم تبلى السرائر ولا ينتصب يوم بقادر لان قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره ونظيره فى التعلق بمحذوف يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين ألا ترى أن اليوم لو علق ببشرى لم يصح من وجهين انه مصدر وانه اسم للذ وأما الايوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فعلى الخلاف فى جواز تقدم منصوب ليس عليها والصواب ان خفض المسجد بباء محذوفة للدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به

أى ان اياد بدل من من قبل مجى معموله جعلت وهو دارها والصواب تعليق دارها وبان تسعدا بمحذوف أى جعلت ووفينا ماومعنى البيت وفاؤكما ياصاحبى بما وعدتمانى به من الاسعاد بالبكاء عند ربع الاحبة انما يسلينى اذا كان بدمع ساجم أى هامل كما ان الربع انما يكون أبعث على الحزن اذا كان دارسا * الثالث تعليق ١٧٨ جماعة الظروف من قوله تعالى لاعاصم اليوم من أمر الله لاتثريب عليكم اليوم ومن قوله

عليه الصلاة والسلام لامانع لما أعطيت ولامعطى لما منعت باسم لاوذلك باطل عند البصريين لان اسم لاحينئذ معلول فيجب نصبه وتنوينه وانما التعليق فى ذلك بمحذوف الاعند البغداديين وقد مضى الرابع وهو عكس ذلك تعليق بعضهم الظرف من قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم بمحذوف أى كائن عليكم وذلك ممتنع عند الجمهور وانما هو متعلق بالمذكور وهو الفضل لان خبر المبتدا بعد لولا واجب الحذف ولهذا لحن المعرى فى قوله

* فلولا الغمد يمسكه لسالا *

الخامس قول بعضهم فى ومن ذريتنا أمة مسلمة لك ان الظرف كان صفة لامة ثم قدم عليها فانتصب على الحال وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال وأبو على لايجيزه بالظرف فى الظن بالحال التى هى شبيهة بالمفعول به ومثله قول أبى حيان فى فاذكروا الله كذكركم آباءكم أواشد ذكرا ان اشد حال كان فى الاصل صفة لذكرا * السادس قول الحوفى ان الباء من قوله تعالى فناظرة بم يرجع المرسلون متعلقة بناظرة ويرد ان الاستفهام له الصدر ومثله قول ابن عطية فى قالهم الله انى يؤفكون ان انى ظرف لقالهم أيضا فيلزم كون يؤفكون لا وقع لها حينئذ والصواب تعلقها بما بعدهما ونظيرهما قول المفسرين فى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون ان المعنى اذا أنتم تخرجون من الارض فعلقوا

مفتوحة فكاف ساكنة فراء مكسورة فثناة تحتية ساكنة فثناة فوقية بلا دسميت بتكريت بنت وائل وقوله تمنع أى تلك القبيلة أى ان هذه القبيلة لخلها تبقى الزرع فى تلك الارض ولا تحصده ثلاثا كل منه فيذهب (قوله أى ان اياد بدل الخ) أى وكما جاز اتباع الموصول قبل تمام صلته جاز الاخبار عن المصدر قبل تمامه (قوله والصواب تعليق دارها وبان تسعدا بمحذوف) على هذا فاياد بدل من من وجعلت منزلة منزلة اللازم أى اسمنا كهذه القبيلة التى حصل منها جعل ثم ابدل من جعلت قوله جعلت دارها الخ (قوله ومعنى البيت) أى بيت المتنبى (قوله من الاسعاد) أى المساعدة (قوله انما يسلينى) أى يذهب الحزن من قلبى (قوله مطول) أى شبيه بالمضاف وهو واجب النصب وليس مبنيا على الفتح اذ لا يكون كذلك الا المفرد (قوله بمحذوف) أى خبر المبتدا الواقع بعد لا والتقدير لا عاصم عاصم اليوم لاتثريب تثريب عليكم اليوم ولا مانع مانع لما أعطيت (قوله بمحذوف) أى دل عليه المذكور أى مانع لما أعطيت فاسم لا مفرد وهو مانع (قوله الاعند البغداديين) الذين يقولون ان اسم لا اذا كان شبيها بالمضاف يجوز نصبه من غير تنوين (قوله وقد مضى) أى مذهب البغداديين (قوله ممتنع عند الجمهور) القائلين ان خبر المبتدا بعد لولا واجب الحذف ولا يكون الا كونا عاما وقيل ان كان كونا عاما حذف وجوبا وان كان كونا خاصا وجب ذكره ان لم يدل عليه دليل فان دل عليه دليل جاز ذكره وحذفه (قوله قول بعضهم الخ) أى فقوله مسلمة عطف على مسلمين لك وقوله أمة عطف على نا من قوله اجعلنا وأصل الكلام واجعل أمة مسلمة من ذريتنا وأول الا يتقربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا وهذا يلزم عليه ماقاله المصنف من الفصل المذكور فالاولى أن يجعل قوله ومن ذريتنا متعلقا بمحذوف أى واجعل من ذريتنا الخ (قوله ان الظرف) أعنى قوله ومن ذريتنا (قوله فى الظن بالحال) أى وحينئذ فالاولى أن يجعل الظرف متعلقا بمحذوف دل عليه المذكور أى واجعل من ذريتنا والجملة عطف على الجملة قبلها (قوله التى هى شبيهة بالمفعول به) أى من حيث ان العامل مسلط عليها بدون واسطة حرف ملاحظ لفظا ولا تقديرا (قوله ومثله قول أبى حيان الخ) أى فقد فصل بين المعطوف وحرف العطف بالحال وهو ممنوع فالاولى أن يجعل قوله أو أشد ذكرا حال معمولة لمحذوف أى أواذكروه حال كونكم أشد ذكرا منكم لآبائكم وهو من عطف الجمل لا من عطف المفردات كما عند أبى حيان وأجاب أبو حيان عن اعتراض المصنف بقوله لا يقال انه لا يجوز الفصل بين الحرف العاطف وهو أو وبين المعطوف وهو ذكرا بالحال لان جواز الفصل اذا كان حرف العطف أكثر من حرف وكان الفصل قسما أو الظرف أو المجرور فالشرط الاول وجد والثانى فقد لانا نقول ان الحال شبيهة بالمفعول فيه لان قولك جاء زيد راكبا فى قوة جاء زيد فى وقت الركوب والحال شبيهة بالظرف والمصنف رد بان الحال شبيهة بالمفعول به لا بالمفعول فيه اه تقرير دردير (قوله كان فى الاصل صفة) أى فالاصل أو ذكرا أشد من ذكركم لآبائكم وهو عطف على محذوف أى اذكروا الله ذكرا كذكركم لآبائكم أو ذكرا أشد فهو من عطف المفردات عند أبى حيان (قوله أن الاستفهام له الصدر) أى فلا يعمل ماقبله فيه والاخرج عما ثبت له (قوله وأيضا) اى انه يرد بما سبق من أن أنى له الصدارة فلا يعمل ماقبله فيه ويرد بانه يلزم الخ (قوله لا موقع لها) أى لا محل لذكره ولا وجه له وذلك لان المقصود الدعاء عليهم بقتل الله لهم فى أى حال لا فى حالة افكهم وصرفهم عن الحق بعد ما تبين لهم وجهه فقط هذا هو المراد وليس المراد لا موقع له من الاعراب لانه فى محل جر بالاضافة (قوله تعلقهما بما بعدهما) أى فالمعنى قاتلهم الله كيف يصرفون عن الحق بعد ما تبين لهم وجهه يرجع المرسلون بأى شئ (قوله فعلقوا

ماقبل اذا بما بعدها حتى ذلك منهم أبو حاتم فى كتاب الوقف والابتداء وهذا لا يصح فى العربية وقول بعضهم فى ملعونين أينما ثقفوا أخذوا أن ملعونين حال من معمول ثقفوا أو أخذوا ويرده أن الشرط له الصدر والصواب انه منصوب ١٧٩ على الذم وأما قول أبى البقاء انه حال من

ماقبل اذا) أى وهو من فى الارض (قوله وهذا لا يصح فى العربية) أى لان اذا الفجائية لها الصدارة واعمال مابعدها فيما قبلها يخرجها عن ذلك وأجيب بان تقديرهم هذا لا يفيد ان ماقبلها متعلق بما بعدها لاحتمال أن مرادهم أن مابعد اذا له متعلق محذوف جار ومجرور والاصل تخرجون منها أى من الارض ثم انهم عدلوا عن الضمير الى الاسم الظاهر وليس قصدهم تعلق من الارض المذكور سابقا بتخرجون بل السابق متعلق بدعا اه تقرير دردير (قوله من معمول ثقفوا) أى الفاعل وهو الواو (قوله لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيآن) اذ لا يجوز أن تقول قام القوم الا زيدا عمرا بل الا زيدا وعمرا والحال اذا وقعت بعد مستثنى وهى مما قبل الا كما هنا كانت الاستثناء عليها فتكون الاستثناء على الحال فالمعنى هنا حينئذ لا يجاورونك الا قليلا من الرجال الا ملعونين (قوله وقول آخر) عطف على قوله قول بعض المفسرين أى نظيره قول بعض المفسرين وقول آخر (قوله وهذا ممتنع) أجاب ابن الحاجب عنه بان تقدم معمول الصلة على أل مغتفر وذلك لانها على صورة الحرف فهى كال المعرفة فليست كالموصولات غيرها من كل وجه ألا ترى ان صلتها مخالفة لسائر الصلات لان الصلة جملة وصلتها صفة صريحة اه تقرير دردير (قوله باعنى) فيه ان أعنى متعدية بنفسها لا بحرف وتقديره هذا يفيد انها غير متعدية بنفسها (قوله أو بالكون المحذوف) فيه انه اذا كان الكون محذوفا كان خبرا فيكون المعنى حينئذ وكانوا كائنين فيه من الزاهدين ولا معنى لكونهم كائنين فيه (قوله ابعد) بكسر الهمزة وفتح العين أمر من بعد بكسرها أى اهلك يقال بعد يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا بمعنى هلك و بياضا تمييز محول عن الفاعل أى بعد بياضك ولا بياض له فى محل نصب صفة للتمييز المذكور والعرب تطلق البياض على الحسن السار للنفس أى بعدت بياضا لا يسر وقبل البيت

ضيف ألم برأسى غير محتشم * والشيب أحسن فعلا منه بالمم

(قوله ابعد) أى اهلك هلكت من جهة كونك بياضا لاحسن فيه ولا سرور (قوله لانت أسود الخ) أى أنت بياض فى الظاهر فقط وأما فى نفس الامر فلست بياضا لانك توجب الغم (قوله وهذا يقتضى الخ) فيه أن المتنبى كوفى وهم يجيزون بناء أفعل التفضيل من الالوان اما مطلقا كما قاله جمهورهم أو من الابيض والاسود كما قاله الكسائى وهشام فالمتنبى كلامه بناء على مذهبه فلا يعترض عليه بمذهب غيره والحاصل انه انما قصد التفضيل على مذهبه الكوفى والمعنى ان بياض الشيب عنده أشد سوادا من سواد الظلم وحينئذ فالتغاير من حيث ان له الصدارة تولو فى الجملة (قوله يلقاك مرتديا الخ) الارتداء لبس الرداء وهو هنا استعارة شبه تقلده بالسيف بذلك والطلى بضم الطاء المهملة الاعناق واحدتها طلية أو طلاة على الخلاف والاكباد جمع كبد و باء بخضرته للتعدية أى أذهبت الطلى والاكبد خضرته بما كسبه من دمها (قوله باحمر) أى بسيف أحمر (قوله اما تعليل) أى ولا تجعل من متعلقة باحمر لئلا يلزم بناء أفعل التفضيل من الالوان (قوله أو صفة) أى أو انه متعلق بمحذوف صفة لاحمر (قوله كان السيف الخ) انما احتاج لهذا لانه على الصفة يحتمل المعنى مرتديا بسيف أحمر ذلك السيف كائن من الدم مع انه من حديد لا من دم (قوله اللام للتقوية) أى انها متعلقة بسقيا على انها للتقوية لا على انها للتعدية (قوله فلام التقوية لا تلزم) أى وهذه اللام لازمة لا تفارق أصلا فدل على انها ليست للتقوية واذا امتنع تعلقها بسقيا لما تقدم تعين تعلقها بمحذوف أى ارادتى لك هذا وقد تقدم ان ابن الحاجب حكى عدم لزوم اللام هنا وانه يقال سقيا لك وسقيا بالك (قوله ومن هنا) أى من أجل امتناع تعلق اللام بالمصدر هنا امتنع (قوله ليس متعلقا بالمصدر) أى فليس العامل المتأخر مشتغلا بضمير الاسم السابق ولا بسببيه وحينئذ فلا يفسر عاملا فيه هذا وقد سبق أن ابن الحاجب قال انها للتقوية وانه يجوز اسقاطها من قوله سقيا لك (قوله بالليل) راجع لقوله منا مكم

يتعدى بنفسه فان قيل اللام للتقوية مثل مصدقا لما معهم فلام التقوية لا تلزم ومن هنا امتنع فى والذين كفروا فتعسا لهم كون الذين نصبا على الاشتغال لان لهم ليس متعلقا بالمصدر * التاسع قول الزمخشرى فى ومن آياته منامكم بالليل

فاعل يجاورونك فرد ودلان الصحيح أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيآن وقول آخر فى وكانوا فيه من الزاهدين ان فى متعلقة بزاهدين المذكور وهذا ممتنع اذا قدرت أل موصولة وهو الظاهر لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول فيجب حينئذ تعلقها باعنى محذوفة أو بزاهدين محذوفا مدلولا عليه بالمذكور أو بالكون المحذوف الذى تعلق به من الزاهدين وأما ان قدرت أل للتعريف فواضح * السابع قول بعضهم فى بيت المتنبى يخاطب الشيب

ابعد بعدت بياضا لا بياض له
لانت أسود فى عينى من الظلم

أن من متعلقة باسود وهذا يقتضى كونه اسم تفضيل وذلك ممتنع فى الالوان والصحيح أن من الظلم صفة لاسود أى اسود كائن من جملة الظلم وكذا قولهم

يلقاك مرتديا باحمر من دم
ذهبت بخضرته الطلى والاكبد

من دم اما تعليل أى أحمر من أجل التباسه بالدم أو صفة كان السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما * الثامن قول بعضهم فى سقيا لك ان اللام متعلقة بسقيا ولو كان كذا لقيل سقيا بالك فان سقى

والنهار وابتغاؤكم من فضله انه من اللف والنشر وان المعنى منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار وهذا يقتضي أن يكون النهار معمولا للابتغاء مع تقدمه عليه وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل وهذا لا يجوز في الشعر فكيف في أفصح الكلام وزعم عصري في تفسيره له على سورتي البقرة وآل عمران في قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت أن من متعلقة بحذر أو بالموت وفيهما تقديم معمول المصدر وفي الثاني أيضا تقديم معمول المضاف ١٨٠ اليه على المضاف وحامله على ذلك أنه لو علقه بيجعلون وهو في موضع المفعول له لزم تعدد

وقوله والنهار راجع لقوله وابتغاؤكم من فضله لان الابتغاء أي طلب الرزق يناسبه النهار (قوله وهذا) أي تقديم معمول المصدر وعطف ذلك المعمول على معمول مصدر آخر المقتضى كونه معمولا لذلك المصدر الآخر الذي عطف على معموله (قوله وهذا لا يجوز الخ) فيه أن قول الزمخشري من باب اللف لا يلزم عليه أن يكون مراده العمل الذي قاله المصنف بل مراده أن الليل مرتبط معنى بالمنام وقوله والنهار مرتبط معنى بالابتغاء وبالليل خبر لمبتدا محذوف والتقدير وذلك كائن بالليل والنهار والجملة معترضة حقها التأخير (قوله عصري) أي شخص منسوب للعصر الذي كنت فيه وهو قاضي القضاة تاج الدين محمد بن عبد الرحمن بن عقيل تلميذ أبي حيان وقد فسرها تين السورتين فقط (قوله وفيهما تقديم معمول المصدر) أي لان حذر مصدر بدليل جر ما بعده وليس فعلا وكذلك الموت مصدر أيضا (قوله لزم تعدد المفعول له) أي وهذا ممنوع لان الشيء لا يعلل بامرين لما فيه من التخالف (قوله غيران) كان المصنف نسي ما قدمه في الباب الرابع في أواخر الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة من أن قولهم غيران واغيار ليس بعربي اه دماميني (قوله غيران) استعمل المصنف هذه الكلمة على قياس المولدين والا فقد سبق له أنه ليس بعربي (قوله والصواب الخ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها ذكر هذه الجملة قبل قوله وزعم عصري (قوله ان ما بمعنى من) أي لان الايمان من أوصاف العقلاء والذي يستعمل للعاقل من فتعين أن تكون ما بمعنى من (قوله لرفع الخ) أي وهو منصوب على أنه مفعول لتؤمنون المتأخر وما صلة لتأكيد القلة أي يؤمنون ايمانا قليلا أو أن ما مصدرية وقليلا منصوب على الظرفية خبر مقدم أي ايمانهم كائن في قليل من الازمنة (قوله على انه خبر) أي لما الموصولة الواقعة مبتدا (قوله وبمزحزحه خبر والمعنى أي شيء هو التعمير مزحزحه من العذاب أي مبعده عن النار (قوله لم يدخل الباء في الخبر) أي الموجب بناء على انها لا تعمل أو ليس أو المنفي بلا (قوله في الخبر) اي فدخول الباء في الخبر يدل على أن ما نافية والضمير مبتدأ أول عائد على الاحد لا للشأن وأن يعمر مبتدا ثان و بمزحزحه خبر الثاني والجملة خبر الاول أي وما ذلك الاحد تعميره مزحزحه ومبعده من العذاب أي عن النار فدخول الباء على خبر المبتدا المنفي بما وهو جائز (قوله ودخول الباء في الخبر) اي الخبر الموجب وقوله يأبى ذلك اي فتعين ان ما نافية و بمزحزحه خبر المبتدا وهو الضمير (قوله فمن رفع يدرك) أي وهو طلحة بن سليمان (قوله يعني) أي باتصال الشرط بما قبله أن ما قبله دليل لجوابه المحذوف (قوله ثم يبتدئ يدرككم) أي فهذا كلام مستأنف والوقف على قوله تكونوا (قوله وهذا مردود) اي وحينئذ فيخرج على اضمار الفاء أي فيدرككم أي فهو يدرككم الموت (قوله وهم يجيزون ذلك) أي ذلك التركيب (قوله لا على الحذف) أي حذف الجواب (قوله عند أصحابنا) اي البصريين (قوله لان الشرط) اي الاداة له الصدر أي واذا تقدم عليها الجواب خرجت عما لها من الصدارة (قوله مفعول به) اي للاخسرين (قوله لا يتعدى) اي وحينئذ لا يتعدى الوصف المشتق منه (قوله وثالثتهم) اي البعض القائل انه مفعول به وابن خروف وابن الصفار القائلين ان خسر لا يتعدى (قوله

مشبه

بأن سيبويه وغيره من الائمة نصوا على انه لا يحذف الجواب الا وفعل الشرط ماض تقول أنت ظالم ان فعلت ولا تقول أنت ظالم ان تفعل الا في الشعر واما قول ابي بكر في كتاب الاصول انه يقال آتيك ان تأتني فنقله من كتب الكوفيين وهم يجيزون ذلك لا على الحذف بل على ان المتقدم هو الجواب وهو خطأ عند أصحابنا لان الشرط له الصدر * الثالث عشر قول بعضهم في بالاخسرين اعمالا ان اعمالا مفعول به ورده ابن خروف بأن خسر لا يتعدى كتغيض ويحيض ووافقه الصفار ومستند لا بقوله تعالى كرة خاسرة اذ لم يرد انها خسرت شيأ وثلاثتهم ساهون لان اسم التفضيل لا ينصب

المفعول به ولان خسر متعد في التنزيل الذين خسروا انفسهم خسر الدنيا والآخرة واما خاسرة فكأنه على النسب اي ذات خسر ويرجح ايضا بتعدي فيقال ربح دينارا وقال سيبويه انما شبه بالمفعول به ويرده ان اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل لانه لا تلحقه علامات الفروع الا بشرط والصواب انه تمييز * (الجهة الثالثة) * ان يخرج على ما لم يثبت في العربية وذلك انما يقع عن جهل أو غفلة فلنذكر منه أمثلة (أحدها) قول ابي عبيدة في كما أخرجك ربك من بيتك بالحق ان الكاف حرف قسم وان المعنى الانفال لله ١٨١ والرسول والذي أخرجك وقد شنع ابن الشجري على مكي في حكايته هذا القول وسكوته عنه قال ولو ان قائلا قال كالله لافعلن لاستحق ان يبصق في وجهه ويبطل هذه المقالة اربعة أمور ان الكاف لم تجئ بمعنى واو القسم واطلاق ما على الله سبحانه وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل اخرج وباب ذلك الشعر كقوله وأنت التي في رحمة الله اطمع * ووصله باول السورة مع تباعد ما بينهما وقد يجاب عن الثاني بأنه قد جاء نحو والسماء وما بناها وعنه انه قال الجواب يجادلونك ويرده عدم توكيده وفي الآية أقوال أخر * ثانيها ان الكاف مبتدأ وخبره فاتقوا الله ويفسده اقترانه بالفاء وخلوه من رابط وتباعد ما بينهما * وثالثها انها نعت مصدر محذوف اي يجادلونك في الحق الذي هو اخراجك من بيتك جدالا مثل جدال اخراجك وهذا فيه تشبيه الشيء بنفسه * ورابعها وهو اقرب مما قبله انها نعت مصدر ايضا ولكن التقدير قل الانفال ثابتة لله والرسول مع كراهيتهم ثبوتا مثل ثبوت اخراج ربك اياك من بيتك وهم كارهون * وخامسها وهو أقرب من الرابع انها نعت لحقا أي أولئك هم المؤمنون حقا كما أخرجك والذي سهل هذا تقارنهما ووصف الاخراج بالحق في الآية * وسادسها وهو أقرب من الخامس أنها خبر لمحذوف اي هذه الحال كحال اخراجك اي ان حالهم في كراهية ما رأيت من تنفيلك الغزاة مثل حالهم في كراهية خروجك من بيتك للحرب وفي الآية أقوال أخر منتشرة (المثال الثاني) قول ابن مهران في كتاب الشواذ فيمن قرأ ان البقر تشابهت

مشبه بالمفعول به) اي لا مفعول به (قوله لا يشبه باسم الفاعل) اي فلا يكون منصوبه مشابها لمنصوبه بخلاف الصفة المشبهة فانهم لما أشبهت اسم الفاعل في الحاق التأنيث والتذكير والتثنية والجمع كان منصوبها مشبها للمفعول به الذي هو منصوبه (قوله الا بشرط) اي خلوه عن ما فاذا خلا عنها لحقته العلامات لكن تارة وجوبا وذلك بان دخلت عليه أل أو أضيف وتصد التفضيل كالهندات الفضليات وهند فضلى النساء وأما ان لم يقصد التفضيل عند الاضافة ففي المطابقة وجهان (قوله والصواب أنه تمييز) أي تمييز نسبة من الضمير المستتر في الاخسرين (قوله ان يخرج) اي المعرب الكلام على ما أي شيء (قوله قول أبي عبيدة) كلام غير المصنف قال أبو عبيدة الكاف بمعنى واو القسم وما بمعنى الذي واقعة على ذي العلم والجواب يجادلونك (قوله والذي أخرجك الخ) جواب القسم محذوف دل عليه السابق أي الانفال لله والرسول وهذا غير ما يأتي له من أن أبا عبيدة يقول ان الجواب يجادلونك فهذا التقرير ليس على طبق كلام أبي عبيدة (قوله وسكوته عنه) أي وعدم سكوته عنه بأن يتركه بالمرة ويحتمل وسكوته عنه بلا اعتراض بل سلمه وهذا أولى (قوله وهو فاعل أخرج) أعني قوله ربك (قوله ووصله) أي الموصول أي ربطه باول السورة وذلك ظاهر التقدير الذي قدره وهو مع ما سبق يقتضي ان أول السورة اعني الانفال لله والرسول دليل لجواب القسم المحذوف (قوله يجاب عن الثاني) اعني اطلاق ما على الله (قوله والسماء وما بناها) اي اقسم بالسماء وأقسم بالذي بناها فقد أوقع ما على الله لانه هو الذي بناها (قوله وعنه الخ) مراده بهذا التخلص عن الاعتراض الرابع (قوله الجواب يجادلونك) اي وهو أقرب من جعل أول السورة دليل الجواب لعروهذا من القسم (قوله عدم توكيده) اي مع ان جواب القسم اذا كان مضارعا منفيا يجب توكيده (قوله أقوال أخر) أي مغايرة لهذا القول (قوله ثانيها) أي ثاني الاقوال بقطع النظر عن قوله اخر والا كان هذا أولها (قوله ان الكاف مبتدأ) أي والمعنى مثل اخراج الله لك من بيتك في الكراهية تقوى الله واطاعته ورسوله واصلاح ما بينهما بالمودة (قوله وخبره فاتقوا الله) أي الواقع قبله وهذا الاعراب لا معنى له لان تقدير الكلام مثل اخراج الله لك من بيتك فاتقوا الله الخ (قوله ويفسده اقترانه بالفاء) أي والخبر لا يقترن بالفاء الا اذا كان المبتدأ أشبه الشرط في العموم (قوله انها) أي الكاف نعت الخ فهي اسم بمعنى مثل على جميع الاقوال (قوله وهو أقرب) أي لكونه ليس فيه تشبيه الشيء بنفسه (قوله مثل ثبوت اخراج ربك اياك من بيتك) أي فثبوت الاخراج معلوم لهم فشبه به ثبوت الانفال لله والرسول وهذا بعيد من جهة اللفظ لبعد ما بينهما (قوله كما أخرجك) أي مماثلا لاخراجك (قوله والذي سهل هذا) أي الوجه اي جعله سهلا وأقرب مما قبله (قوله من تنفيلك الغزاة) اي اعطاءك بعضهم من الخمس زيادة عن سهمه لمصلحة (قوله مثل حالهم في كراهية خروجك من بيتك للحرب) وذلك ان أبا سفيان قدم بعير من الشأم فحرج النبي وأصحابه ليغنموها فعلمت قريش بذلك فخرج أبو جهل ومقاتلو مكة ليذبوا عنها وهم النفير وأخذ أبو سفيان بالعير طريق الساحل فنجت فقيل لابي جهل ارجع فابى وسار الى بدر فشاور النبي أصحابه وقال ان الله وعدني احدى الطائفتين العير او النفير فوافقوه على قتال النفير وكره بعضهم ذلك وقالوا لم نستعد له كما قال تعالى يجادلونك في الحق اي القتال بعد ما تبين اي بعد ما ظهر لهم وجهه وهو وعد الله لك احدى

بتشديد التاء ان العرب تزيد تاء على التاء الزائدة فى اول الماضى وأنشد * تقطعت بى دونك الاسباب * ولا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة وانما أصل القراءة ان البقرة بتاء الوحدة ثم أدغمت فى تاء تشابهت فهو ادغام من كلمتين (الثالث) قول بعضهم فى ومالنا ان لا نقاتل فى سبيل الله ان الاصل ومالنا وان لا نقاتل اى مالنا ١٨٢ وترك القتال كما تقول مالك وزيدا ولم يثبت فى العربية حذف واو المفعول معه (الرابع) قول

الطائفتين كأنما يساقون الى الموت وهم ينظرون اليه عيانا فى كراهيتهم له (قوله تزيد تاء على التاء) اى كالتاء فى أول تشابه (قوله وأنشد الخ) أى استدلالا على ان الماضى قد تزاد فيه تاء على التاء المزيدة فى أوله وحينئذ فيكون الاصل فى الآية تتشابهت بتحريك التاءين مثل هذا الفعل الموجود فى البيت ثم أدغمت التاء فى التاء (قوله ومالنا وأن لا نقاتل) أى فما استفهامية مبتدأ ولنا خبره وأن لا نقاتل الخ مؤول بمصدر مفعول معه وفى الكلام حذف واو المعية (قوله اى مالنا) اى اى شئ ثبت لنا مع ترك القتال لجالوت وقومه وقد أخرجونا من ديارنا وأخذوا أبناءنا وقوله وترك القتال أخذ ترك من لا النافية (قوله ولم يثبت فى العربية حذف واو المفعول معه) أى فالحق أن الكلام على حذف فى اى مالنا فى ترك القتال أى أى شئ ثبت لنا حتى نتركه (قوله قول محمد بن مسعود الزكى) وفى نسخة محمد بن مسعود بن الزكى وهى التى حل الشارح عليها وفى نسخ عدة بدون ابن وقد شطب ابن شيخنا العلامة العدوى من نسخته (قوله يتقارضان) بالقاف اى تقع هذه موضع هذه وهذه موضع هذه (قوله أتقرح الخ) القرح الجرح والضعف اى كالقرح الذى ارى كبدى تقرحه والذى موصول اسمى وعائده محذوف هذا هو الحق كما هو مذهب الجمهور (قوله اتقرح الخ) ينبغى ان تكون صلة الذى على جعلها مصدرية هى الجملة الاسمية وهى كبدى من حبيبة تقرح وقوله أرى جملة معترضة بين الصلة والموصول فالمعنى أتقرح أكباد المحبين مثل قرح كبدى من حبيبة فيما أراه وانما لم تجعل الجملة الفعلية صلة لعدم صحة التشبيه لان المعنى حينئذ أتقرح اكباد المحبين قرحا مثل رؤية كبدى ويحتمل ان يجعل الذى موصولا اسميا وصلته ارى وما بعده والعائد محذوف اى أراه وقوله يقرح فى موضع نصب على انه مفعول ثان لأرى وكبدى مفعول به منصوب بيقرح فهو بالياء التحتية والذى وصف لمحذوف والمعنى أتقرح اكباد المحبين كالقرح الذى اراه يقرح كبدى من حبيبة اه دماميني ويصح أن يكون بالتاء الفوقانية والمعنى كالقرح الذى أرى كبدى تقرحه (قوله كالذى ارى كبدى) اى كقرح كبدى والحامل على انها مصدرية عدم وجود عائد فى الكلام لان ضمير ارى عائد على المتكلم وكبدى مفعول أول وجملة يقرح مفعول ثان (قوله ذلك الذى يبشر الخ) أى ذلك تبشير الله عباده وقوله خضتم كالذى خاضوا أى خضتم كخوضهم (قوله قلم أعرفه قائلا) اى ويردده ايضا قولهم انت أعقل من ان تكذب بالفوقية وأنا اعقل من ان اكذب فانه لو جعل ان بمعنى الذى لم يكن الفعل المذكور متحملا لضمير الغيبة العائد على الموصول بل لضمير المخاطب فى الاول والتكلم فى الثانى فيتعين ان تؤول ان والفعل بالمصدر والمصدر يؤول باسم الفاعل (قوله جرأه) أى حمله عليه اى على القول بان ان بمعنى الذى فى المثال المذكور (قوله وهذا لا معنى له) اذ لا معنى لقولك هو اكثر عقلا من الكذب (قوله توجيهان) أى فى ذلك التركيب وما مانعة الخلو تجوز الجمع (قوله تأويل على تأويل) اى تأويل بعد تأويل فأولا يؤول ان والفعل بالمصدر ثم يؤول المصدر باسم الفاعل فتؤول أن يكذب ثم تؤول الكذب بالكاذب ولا شك ان قولك زيد أعقل من الكاذب يرجع لقولك زيد أعقل من الذى يكذب (قوله ويؤول المصدر بالوصف) أى اسم الفاعل فيقال زيد أعقل من الكذب ثم يؤول الكذب بالكاذب ويقال زيد أعقل من الشخص الكاذب وهذا يرجع لقولك زيد اعقل من الذى يكذب (قوله الى المعنى الذى اراده) أى ابن مسعود (قوله ولكن بتوجيه يقبله العلماء) أى بخلاف التوجيه الذى ذكره ابن مسعود نفسه فانه لا يقبله العلماء (قوله وذلك) أى التأويل (قوله الى

الى القول نفسه) أى من أنت على كظهر أمى (قوله كما يقول اهل الظاهر) اى القائلين انه اذا قال لها أنت على كظهر أمى لا تحب عليه الكفارة لاذا كرر هذا اللفظ مرارا او انظر ما المراد بأهل الظاهر هنا المقلدين داود الظاهرى او الفرقة الضالة (قوله وبعد) اى واقول بعد ذكر هذا التوجيه تنبه فهذا الوجه الخ وقوله فهذا الوجه اى تأويل أن والفعل بالمصدر والمصدر باسم الفاعل (قوله لا فضل فيه) اى فقولك زيد افضل فى العقل من الكاذب فيه تفضيل الكامل على الناقص وهذا لا بلاغة فيه (قوله الثانى الخ) فيه نظر فان الفعل الذى ينسبك هو ومامعه فى المثال بالمصدر مسند الى ضمير المفضل فينبغى عند السبك ان يضاف ذلك المصدر الى هذا الضمير كما تقول فى أعجبنى ما صنعت المعنى أعجبنى صنعك واذا فعل ذلك فى المثال صار معناه زيد أبعد الناس من كذبه فيكون زيد مفضلا على الناس فى البعد من كذب نفسه فيلزم مشاركة الناس له فى ذلك أعنى البعد من كذبه لضرورة التفضيل وهذا عن مظان التوجيه بمعزل ثم فى كلام المصنف الجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه وهو ممتنع فقد ظهر لك ان التوجيهين اللذين ظهر انه لامعول عليهما اه دماميني قال الشمنى والجواب عن النظر الاول أن المصدر المنسبك من ان والفعل لا تجب اضافته ولا نسبته لفاعل ذلك الفعل لان المصدر لا يضمر فيه ولا يلزم ذكر فاعله والغرض من سبكه ما بيان المصدر الحاصل فيهما ولا دخل للفاعل فى ذلك والجواب عن النظر الثانى قد ذكرناه (قوله من غيره) متعلق بفضل ومن بمعنى على ولا يصح ان يكون هو المفضل عليه لان أبعد مضاف فلا يوصل بمن ولا يدفع اعتراض الدماميني (قوله من المعنى الوضعى) أى التفضيل (قوله هذا) أى الذى ذكر بعده من أن يكذب (قوله الاسهاب) أى الاكثار والتطويل (قوله الجهة الرابعة) أى من الجهات الموجبة لفساد الاعراب (قوله ان يخرج) أى المعرب الكلام (قوله ويترك الوجه الخ) أى للحنس لاجل ان يصدق بالمتعدد (قوله الجميع) اى القوى والضعيف (قوله الاذالك) اى الوجه الضعيف (قوله فان قصد بيان المحتمل) أى الوجه المحتمل (قوله فان لم يغلب شئ) أى فان لم يغلب على الظن ارادة شئ من الاوجه المحتملة (قوله من غير تعسف) أى ولا ينبغى ان يذكر الاوجه البعيدة التى فيها تعسف (قوله وسأضرب لك امثلة) أى اذكر لك امثلة وليس المراد ضرب المثل الذى هو مصلوم من تشبيه شئ بشئ لاجل التقريب للافهام كأن يقال مثل العالم الذى لا يعمل مثل الحمار يحمل أسفارا فليس هذا مرادا (قوله وأمثالها) عطف على الضمير فى تجتنبها (قوله انه عطف على لفظ الساعة) أى فالمعنى وعنده علم الساعة وعلم قبله أى قبل النبى يارب (قوله فيمن خفض) أى خفض قبله وهما عاصم وحمزة وقوله فيمن نصب قبله أى وهما عدا عاصم وحمزة وقرأ الحسن ومجاهد وقتادة وقبله بالرفع وخرجت على أنه عطف على علم الساعة على حذف مضاف أى وعلم قبله فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله وعلى محلها) أى لان الساعة مضاف للمصدر الذى هو علم فهو من اضافة المصدر للمفعول فمحله نصب فالمعنى وعنده علم الساعة وعلم قبله (قوله قول النبى يارب) (قوله قول أبى عمرو) أى ابن العلاء (قوله وقول بعضهم) عطف على قوله قول الكوفيين وكان عليه أن يقول وأبعد منه قول بعضهم لان هذا أبعد مما قبله (قوله وقول الزمخشرى) عطف على قوله قول جماعة لا على قول الكوفيين والا لزم ان هذا أبعد مما فى فصلت مع أنه ليس أبعد منه (قوله فيمن جر مستقر) أما من رفع فمستقر خبر عن كل (قوله عطف على الساعة) أى اقتربت الساعة واقترب كل أمر مستقر وثابت (قوله قوله) أى قول

والحق آن ذى الذكر ان جوابه ان ذلك لحق وقول بعضهم فى ثم آتينا موسى الكتاب انه عطف على و هبنا له اسحق وقول الزمخشرى فى وكل أمر مستقر فيمن جر مستقر ان كلا عطف على الساعة وأبعد منه قوله فى وفى موسى اذ رسلناه انه عطف على وفى الارض آيات وأبعد من هذا قوله فى فاستفتهم ألربك البنات انه عطف على فاستفتهم أهم أشد خلقا

أفعل هذا القصد التعميم ولولا خشية الاسهاب لأوردت لك امثلة كثيرة من هذا الباب لتقف منها على العجب العجاب * (الجهة الرابعة) * ان يخرج على الامور البعيدة والاوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب والقوى فان كان لم يظهر له الا ذلك فله عذر وان ذكر الجميع فان قصد بيان المحتمل او تدريب الطالب فحسن الا فى ألفاظ التنزيل فلا يجوز ان يخرج الا على ما يغلب الظن ارادته فان لم يغلب شئ فليذكر الاوجه المحتملة من غير تعسف وان أراد مجرد الاغراب على الناس وتكثير الاوجه فصعب شديد وسأضرب لك أمثلة مما خرجوه على الامور المتبعدة لتجتنبها وأمثالها * أحدها قول جماعة فى وقيله انه عطف على لفظ الساعة فيمن خفض وعلى محلها فيمن نصب مع ما بينهما من التباعد وأبعد منه قول أبى عمرو فى قوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر ان خبره أولئك ينادون من مكان بعيد وأبعد من هذا قول الكوفيين والزجاج فى قوله تعالى ص

قال هو معطوف على مثله فى أول السورة وان تباعدت بينهما المسافة انتهى والصواب خلاف ذلك كله فاما وقبله فيمن خفض فقيل الواو للقسم ومابعده الجواب واختاره الزمخشرى وأما من نصب فقيل عطف على سرهم أو على مفعول محذوف معمول ليكتمون أو ليعلمون أى يكتمون ذلك أو يعلمون الحق وأنه مصدر اقال محذوفا ١٨٤ أو نصب على اسقاط حرف القسم واختاره الزمخشرى وأما ان الذين كفروا بالذكر

الزمخشرى وقوله وأبعد من هذا قوله أى قول الزمخشرى (قوله قال) أى الزمخشرى هو أى قوله فاستفتهم ألربك (قوله معطوف على مثله) هو فاستفتهم أهم أشد خلقا (قوله خلاف ذلك كله) أى لبعد الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فى هذه الآيات وحينئذ فتجتنب هذه الامور (قوله الواو للقسم) أى فالمعنى أقسم بقول النبى يارب الخ (قوله ومابعده الجواب) هو ان هؤلاء قوم الخ أى وقيل الجواب محذوف أى لتنصرن اولافعلن فيهم ما أشاء (قوله عطف على سرهم الخ) فيه أن حكاية هذا القول والقولين بعده فى توجيه النصب فيماهو صواب غير جيدة لوجود التباعد بين المتعاطفين نعم جعل قبله مصدر القال محذوفا أو كون الواو للاستئناف وحرف القسم محذوفا هذا قريب (قوله أو ليعلمون) أى من قوله ولا علك الذين يدعون من دونه الشفاعة الخ (قوله أو أنه مصدر لقال محذوفا) أى فالمعنى قال قيله يارب على حد ضرب ضربا زيدا ثم حذف الفعل لقيام المصدر مقامه (قوله على اسقاط حرف القسم) أعنى الباء والواو الموجودة للاستئناف والمعنى أقسم بقيله يارب (قوله بدل من الذين) أى مع اعادة العامل فكانه قال ان الذين يلحدون وهم الذين كفروا الخ لا يخفون علينا ولا ضرر فى الاخبار عن الاسم قبل اتباعه بالبدل (قوله فى تعيينه) أى تعيين ذلك الخبر المذكور (قوله أى فى شأنهم) هذا تقدير للرابط وتقول فيما بعده كذلك (قوله أى كفروا به) اشارة لجواب لما فالخبر على هذا القول الجملة الشرطية أى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به وفيه أن هذا الاخبار لا فائدة فيه لان التقدير حينئذ ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به والخبر يجب أن يفيد ما لا يفيده المبتدأ وقد تخلف هنا فلا يستقيم الاخبار كما فى قولك ان الذى قام قائم وقد يقال تقييد الكفر بحين المجىء وقع فى الخبر والمخبر عنه لم يشتمل على ذلك فاستفيد مالم يكن فاستقام الاخبار وأفاد فهم وعنادهم وأنهم كفروا بمجرد المجىء من غير سبب يوجب الكفران (قوله من جملة خبر انه) أى من جملة خبر انه للكتاب عزيز اى انهامن جملة الخبر فى المعنى لانها علة له أى انما كان الكتاب عزيزا أى منيعا لانه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه اى ليس قبله كتاب يكذبه ولا بعده (قوله ذى الذكر) اى ذى البيان او الشرف (قوله اوما الامر كما زعموا) اى كما قالوا اى كما قال كفار مكة من تعدد الاله (قوله بدل ولقال الكافرون هذا ساحر كذاب) اى الى آخره لان محل الدلالة قوله بعد أجعل الآلهة الها واحدا حيث قال لهم قولوا لا اله الا الله اى كيف يسع الخلق كلهم اله واحد (قوله لان معناه صدق الخ) هذا بناء على ان هذه الحروف الواقعة فى اوائل السور ليست مما استأثر الله بعلمه وهو خلاف الصحيح (قوله لا لترتيب الزمان) اى لان زمن ايصاء الله المخاطبين من أمة النبى بما تقدم ذكره متأخر عن زمن نزول التوراة على موسى لا متقدم عليه (قوله عند الله واقع) اى واقع عند الله فعند خبر مقدم وقوله واقع مبتدأ مؤخر فالخبر المحذوف جملة (قوله اوذكر) عطف على حذف (قوله وخفض على الجوار) اى لمجاورته الامر المجرور بسبب الاضافة (قوله فعطف على فيهما من وتركنا) اى فالمعنى وتركنا فى قصة موسى آية ثم بينها بقوله اذ ارسلناه الخ (قوله وتركنا فيها آية) اى جعلنا فى قرى لوط بعد اهلاك الكافرين آية اى علامة على اهلاكهم للذين يخافون العذاب الاليم فلا يفعلون مثل فعلهم (قوله وان مابعده) اى وهو قوله عليه ان يطوف بهما وقوله اغراء اى طلب وامر بحث اى على الحاج والمعتمر ان يطوفا بهما اى يلزمه ذلك (قوله مطلوبية التطوف) اى السعى بين الصفا والمروة لانه بدون هذا ربما يتوهم ان التطوف بهما ليس مطلوبا

بل

الكتاب الخ (قوله فاستفتهم) أى فاسألهم (قوله أهم أشد خلقا) أى لبعد الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فى هذه الآيات وحينئذ فتجتنب هذه الامور (قوله الواو للقسم) أى فالمعنى أقسم بقول النبى يارب الخ (قوله ومابعده الجواب) هو ان هؤلاء قوم الخ أى وقيل الجواب محذوف أى لتنصرن اولافعلن فيهم ما أشاء (قوله عطف على سرهم الخ) فيه أن حكاية هذا القول والقولين بعده فى توجيه النصب فيماهو صواب غير جيدة لوجود التباعد بين المتعاطفين نعم جعل قبله مصدر القال محذوفا أو كون الواو للاستئناف وحرف القسم محذوفا هذا قريب (قوله أو ليعلمون) أى من قوله ولا علك الذين يدعون من دونه الشفاعة الخ (قوله أو أنه مصدر لقال محذوفا) أى فالمعنى قال قيله يارب على حد ضرب ضربا زيدا ثم حذف الفعل لقيام المصدر مقامه (قوله على اسقاط حرف القسم) أعنى الباء والواو الموجودة للاستئناف والمعنى أقسم بقيله يارب (قوله بدل من الذين) أى مع اعادة العامل فكانه قال ان الذين يلحدون وهم الذين كفروا الخ لا يخفون علينا ولا ضرر فى الاخبار عن الاسم قبل اتباعه بالبدل (قوله فى تعيينه) أى تعيين ذلك الخبر المذكور (قوله أى فى شأنهم) هذا تقدير للرابط وتقول فيما بعده كذلك (قوله أى كفروا به) اشارة لجواب لما فالخبر على هذا القول الجملة الشرطية أى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به وفيه أن هذا الاخبار لا فائدة فيه لان التقدير حينئذ ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به والخبر يجب أن يفيد ما لا يفيده المبتدأ وقد تخلف هنا فلا يستقيم الاخبار كما فى قولك ان الذى قام قائم وقد يقال تقييد الكفر بحين المجىء وقع فى الخبر والمخبر عنه لم يشتمل على ذلك فاستفيد مالم يكن فاستقام الاخبار وأفاد فهم وعنادهم وأنهم كفروا بمجرد المجىء من غير سبب يوجب الكفران (قوله من جملة خبر انه) أى من جملة خبر انه للكتاب عزيز اى انهامن جملة الخبر فى المعنى لانها علة له أى انما كان الكتاب عزيزا أى منيعا لانه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه اى ليس قبله كتاب يكذبه ولا بعده (قوله ذى الذكر) اى ذى البيان او الشرف (قوله اوما الامر كما زعموا) اى كما قالوا اى كما قال كفار مكة من تعدد الاله (قوله بدل ولقال الكافرون هذا ساحر كذاب) اى الى آخره لان محل الدلالة قوله بعد أجعل الآلهة الها واحدا حيث قال لهم قولوا لا اله الا الله اى كيف يسع الخلق كلهم اله واحد (قوله لان معناه صدق الله) هذا بناء على ان هذه الحروف الواقعة فى اوائل السور ليست مما استأثر الله بعلمه وهو خلاف الصحيح (قوله لا لترتيب الزمان) اى لان زمن ايصاء الله المخاطبين من أمة النبى بما تقدم ذكره متأخر عن زمن نزول التوراة على موسى لا متقدم عليه (قوله عند الله واقع) اى واقع عند الله فعند خبر مقدم وقوله واقع مبتدأ مؤخر فالخبر المحذوف جملة (قوله اوذكر) عطف على حذف (قوله وخفض على الجوار) اى لمجاورته الامر المجرور بسبب الاضافة (قوله فعطف على فيهما من وتركنا) اى فالمعنى وتركنا فى قصة موسى آية ثم بينها بقوله اذ ارسلناه الخ (قوله وتركنا فيها آية) اى جعلنا فى قرى لوط بعد اهلاك الكافرين آية اى علامة على اهلاكهم للذين يخافون العذاب الاليم فلا يفعلون مثل فعلهم (قوله وان مابعده) اى وهو قوله عليه ان يطوف بهما وقوله اغراء اى طلب وامر بحث اى على الحاج والمعتمر ان يطوفا بهما اى يلزمه ذلك (قوله مطلوبية التطوف) اى السعى بين الصفا والمروة لانه بدون هذا ربما يتوهم ان التطوف بهما ليس مطلوبا

أمر مستقر فمبتدأ حذف خبره أى وكل أمر مستقر عند الله واقع أو ذكر وهو حكمة بالغة وما بينهما اعتراض وقول بعضهم * الثانى قول بعضهم فى فلا جناح عليه أن يطوف بهما ان الوقف على فلا جناح وان مابعده اغراء ليفيد صريحا مطلوبية التطوف بالصفا والمروة

الخبر مستقر وخفض على الجوار حمل على مالم يثبت فى الخبر وأما وفى موسى فعطف على فيهما من وتركنا فيها آية للذين يخافون العذاب الاليم

بل مباح فقط مع انه ركن (قوله عليه رجلا الخ) هذا معقول قول الرجل الذى بلغه ان انسانا يهدده (قوله خلاف ذلك) اى خلاف كون عليه اغراء على السعى بينهما (قوله وقصتها الخ) هى ما روى هشام عن ابيه عروة انه قال قلت لعائشة وانا يومئذ حديث السن ارايت قول الله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما فما على الرجل ان لا يطوف بهما قالت عائشة كلا لو كان كما تقول لكانت الآية فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما انما نزلت هذه الآية فى الانصار كانوا يهلون لمناة الطاغية التى كانوا يعبدونها وهو صنم كان حذو قديد وكانوا يتحرجون ان يطوفوا بين الصفا والمروة لانه كان على الصفا صنم يقال له اساف وعلى المروة صنم يقال له نائلة يقال انهما كانا رجلا وامرأة زنيا فى الكفر فمسخا حجرين فوضعا عليهما فلما طالت المدة عبدا من دون الله فلما جاء الاسلام سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقالوا له أنطوف على الاصنام فانزل الله تبارك وتعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما فعرفت رأى دلالة الآية على اباحة السعى لا على وجوبه ووجهه أنه اقتصر فى الآية على نفى الاثم فى السعى ونفى الاثم يجامع فعل المطلوب فعله والمكروه والمباح فلو كان واجبا لما اكتفى بذلك بل كان يذكر أخص منه وهو اثبات الاجر لانه اذا كان للحقيقة اعتبار ان أحدهما عام يشملها وغيرها والآخر خاص بها فالبلاغة أن يعبر عنها بما هو خاص بها فاما جواب عائشة فهو من بديع فقهها وذلك أن النص على عدم الوجوب أن يقال فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما لان هذا يتضمن سقوط الاثم عمن ترك الطواف بهما وحيث لم يقل ذلك ووردت الآية على ما هى عليه لم يكن نصا فى انتفاء الوجوب ثم بينت له ان الاقتصار هنا على نفى الاثم له سبب خاص وهو أنهم توقعوا الاثم فجاء الكلام منطبقا على سؤالهم فقيل لهم لا اثم فيه خلافا لما توهموه وكونه واجبا أولا فشئ آخر فلم ترد عائشة الا انتفاء فى اثبات الايجاب بما ذكرته وانما أرادت نفى دلالة الآية على كونه مباحا وأما وجوب السعى بينهما فقد علم من السنة (قوله تقتضى ذلك مطلقا) أى جعلت اغراء أولا (قوله وبه يتخلص من اشكال الخ) الاشكال هو أن ما من قوله ما حرم موصولة وان لا تشركوا بدل أو خبره مبتدا محذوف وكلاهما مشكل لان المحرم الاشراك لا عدمه وان الاوامر الواردة بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه عطف الانشاء على الخبر وجعل المعانى الواجبة المأمور بها محرمة فيحوج ذلك الى التأويل بادعاء أن لا زائدة لا نافية والمعنى على القول بالاغراء حسن سالم من تلك التكلفات كلها وعطف الاوامر على المحرمات باعتبار حرمة أضدادها وجعل الخبر السابق انشاء معنى والمعنى عليكم أن لا تشركوا به شيأ أى الزموا ترك الشرك به وقدم الكلام على ذلك فى لا من حرف اللام (قوله فلا تجعلوا لله أندادا) لا ناهية وتجعلوا مجزوم بلا الناهية وهذا الاعراب هو الوجيه (قوله فى جواب الترجى) أى ولا ناهية رقوله فى جواب الترجى أى على مذهب الكوفيين المجوزين للنصب فى جواب الترجى (قوله على حد قوله وليس عباءة) أى فهو من عطف الفعل المضارع على المصدر الصريح (قوله موقع أبلغ) أى فهو من العطف على التوهم أى توهم أن أن موجودة (قوله ولا سابق) أى فهو عطف على معنى ما يقع موقع مدرك فى قوله * بدا لى أنى لست مدرك ما مضى * ولا سابق الخ والذى يقع موقع مدرك بمدرك (قوله قول الفراء) أى الذى هو كوفى وقوله ان جواب أى من أن جواب بيان لقول الفراء أى ان ثبت قول الفراء مع من وافقه من الكوفيين والا فهو ليس منفردا بهذا القول (قوله فهو قبل) أى فنصب جواب الترجى قليل (قوله وهذا) أى التخريج على النصب فى جواب الترجى مثل تخريج الزمخشرى قوله تعالى الخ أى مثله فى كون كل قليلا (قوله منقطع) انما حمله على ذلك توهم حلول استقرار المولى فى السموات أو فى الارض وهو لا يصح فاذا جعل منقطعا ولم يجعله متصلا فان قيل ان الراجح فى الاستثناء المنقطع بعد النفى النصب على الاستثناء فما وجه الرفع أجاب المصنف بانه جاء على البدل الخ أى

(٢٤ - دسوقى ثانى) وهو أن أبلغ على حد قوله ولا سابق شيأ ثم ان ثبت قول الفراء ان جواب الترجى منصوب كجواب التمنى فهو قليل فكيف تخرج عليه القراءة المجمع عليها وهذا كتخريجه قوله تعالى قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله على أن الاستثناء منقطع

ويرده أن اغراء الغائب ضعيف كقول بعضهم وقد بلغه ان انسانا يهدده عليه رجلا

رضى الله عنها خلاف ذلك وقصتها مع عروة بن الزبير رضى الله تعالى عنهم فى ذلك مسطورة فى صحيح البخارى ثم الايجاب لا يتوقف على كون عليه اغراء بل كلمة على تقتضى ذلك مطلقا وأما قول بعضهم فى قتل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا به شيأ ان الوقف قبل عليكم وان عليكم اغراء فحسن وبه يتخلص من اشكال ظاهر فى الآية محوج للتأويل (الثالث) قول بعضهم فى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ان أهل منصوب على الاختصاص وهذا ضعيف لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل لك الله نرجو الفضل وانما الاكثر أن يقع بعد ضمير التكلم كالحديث نحن معاشر الانبياء لا نورث والصواب أنه منادى (الرابع) قول الزمخشرى فى فلا تجعلوا لله أندادا انه يجوز كون تجعلوا منصوبا باقى جواب الترجى أعنى لعلكم تتقون على حد النصب فى قراءة حفص فاطلع وهذا لا يجيزه بصرى ويتأولون قراءة حفص اما على أنه جواب للامر وهو ابن لى صرحا أو على العطف على الاسباب على حد قوله * وليس عباءة وتقر عينى * أو على معنى ما يقع موقع أبلغ

وأنه جاء على البدل الواقع في اللغة التميمية وقدم في البحث فيها ونظيره هذا على العكس قول الكرماني في ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه ان من نصب على الاستثناء ونفسه تو كيد فعلى قراءة السبعة على النصب في مثل ما قام أحد الا زيد كما حمل الزمخشري قراءتهم على البدل في مثل ما فيها أحد الا حمارا وانما تأتى قراءة ١٨٦ الجماعة على أفصح الوجهين ألا ترى الى اجماعهم على الرفع في ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم

والتخريج على اللغة التميمية ضعيف لانها لغة ضعيفة وحينئذ فالاولى أن الظرف أعني قوله في السموات الخ متعلق بمحذوف وأن الاستثناء متصل أي قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض الغيب الا الله وقوله الا الله بدل من من لان الراجح في المتصل الابدال بعد النفي والتعلق بالمحذوف أولى من الانقطاع أو أن من معمول لعلم والنصب بدل اشتمال والا الله فاعل وهو من الاستثناء المفرغ وهذان الوجهان سبقا للمصنف (قوله وانظير هذا على العكس) أي من جهة أن الاستثناء هنا متصل وفيما تقدم منقطع وكل منهما واقع بعد نفي وقد أعرب كل من الاستثناءين بخلاف الراجح فيه (قوله الا من سفه نفسه) في البحر من في قوله ومن يرغب اسم استفهام في محل رفع على الابتداء وهو استفهام معناه الانكار ومن سفه في موضع رفع بدل من الضمير المستكن في يرغب ويجوز أن يكون في محل نصب على الاستثناء والرفع على البدل أجود لانه استثناء من غير موجب والنصاب نفسه على أنه تمييز على قول الفراء المجوز لمجيئه معرفة أو على التشبيه بالمفعول به على قول بعض الكوفيين وأما الجمهور فيجعلون النصب على التشبيه المذكور خاصا بالصفة المشبهة ولا يجوز في الفعل تقول زيد حسن الوجه ولا تقول يحسن الوجه واما على أنه مفعول به اما لكون سفه يتعدى بنفسه كسفه المضعف واما لكونه ضمن معنى ما يتعدى كجهل وهو قول الزجاج وابن جني أو أهلك وهو قول أبي عبيدة أو على اسقاط حرف الجر والاصل سفه في نفسه وهو قول بعض البصريين (قوله فعلى) أي الكرماني قراءة السبعة الخ وهذا بيان لحقيقة العكس المشار له بقوله ونظيره على العكس (قوله في مثل ما قام أحد الا زيد) أي فالاولى الابدال لا النصب والنصب خلاف الراجح وحينئذ فيتعين أن محلها رفع على الابدال من ضمير يرغب ونفسه مفعول لسفه بناء على أنه يتعدى لتضمنه معنى أهلك أو جهل (قوله الا حمارا) أي فجعل حمار بالرفع بدلا خلاف الراجح (قوله وانما تأتى الخ) علة لمحذوف أي وكلا التخريجين غير صواب لانه انما تأتى قراءة الخ (قوله على الرفع) أي على البدل من شهداء وقوله الاقليل أي بالرفع بدلا من ضمير فعلوه (قوله الا ابتغاء وجه ربه الاعلى) لانه منقطع لان طلب رؤية المولى ليس من النعمة أي التي شأنها أن تصدر من العبد جزاء لغيره (قوله على خلافه) أي وانه يقرأ اتباع بالنصب أي لانه منقطع (قوله أن يكون بعد التوكيد بالمنفصل) هذا أي كون التوكيد بالمنفصل أولا تم بالمتصل مذهب الاكثر فلا ينافي أن بعضهم يقول ان مطلق فاصل يكفي فاندفع قول الشارح ان الباء فاصل ومطلق فاصل كاف وحاصل الجواب نعم وان كان كافيا الا أنه ليس لغة الاكثر والمصنف انما قال لغة الاكثرين كذا قرر شيخنا (قوله لضعف أمر المخاطب) علة لمحذوف أي الصواب أنها لام العلة لا لام الامر لضعف الخ (قوله كقوله الخ) هذا مثال لامر المخاطب باللام واقتصر المصنف على البيت لير وج له دعوى الضعف ولا يستنكر لكن قد ذكر هو في حرف اللام أنه قرأ جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم قلت ممن قرأ بالتاء الفوقية في تلك الآية يعقوب وليست قراءته شاذة اذ الصحيح في الشاذ أنه ما وراء القراآت العشر وقراءته من العشر اه دماميني (قوله فلتقنطوا) بضم التاء لانه رباعي من قضى (قوله شاء) اي فاصله شاؤا فاجتزي بالضمة عن الواو (قوله ولا يألونهم الخ) يألوا ي يستطيع قال الجوهري تقول ألا يألو ألوا استطاعه والضرار المضارة يريد الشاعر ان أحدا لا يستطيع أن يضارهم ولا يقاومهم في المضارة (قوله كقوله) تنظير في اطلاق الذي على الجماعة (قوله والاولى الخ) أي لانه لا يلزم عليها أمران قليلان حذف الواو والاجتزاء بالضمة واطلاق الذي على الجماعة (قوله وقد جاءت الخ) هذا استئناف مقول لما قبله وقوله

اذا ما شاء ضر وانفع أرادوا * ولا يألونهم أحد ضرارا واجتماع حذف الواو واطلاق الذي على الجماعة كقوله

* وان الذي حانت بفلج دماؤهم * ليس بالسهل والاولى قول الجماعة انه بتقدير مبتدأ أي هو احسن وقد جاءت منه مواضع حتى ان اهل الكوفة يقيسونه والاتفاق على أنه قياس مع أي كقوله * فسلم على ايهم أفضل * وأما قول بعضهم في قراءة ابن مجيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة

ان الاصل أن يتموا بالجمع فحسن لان الجمع على معنى من مثل ومنهم من يستمعون ولكن أظهر منه أي من هذا الباب وهو حذف صدر الصلة عند عدم طولها (قوله ان الاصل أن يتموا بالجمع) أي فحذفت الواو واجتزئ عنها بالضمة (قوله ولكن أظهر منه الخ) الاظهرية من جهة مخالفة الاول للرسم من غير واو اه تقرير دردير (قوله ولكن أظهر منه قول الجماعة الخ) فيه نظر من وجهين أحدهما أنه لا وجه لكون هذا أظهر فان حمل أن الناصبة على ما المصدرية في الاهمال قليل وليس بقياس وانما وقع في شذوذ من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير ووقوعه في فصيح الكلام شائع الثاني أنه قد ذكر في أواخر الكلام على المثال الثاني من أمثلة الجهة الثامنة أن حمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد وذلك مناف لقوله هنا بان القول أن الاصل أن يتموا بالجمع حملا على معنى من حسن وبيان المنافاة أن كون هذا حسنا يقتضي سداده كذا اعترض الشارح الدماميني وأجاب الشمني عن الاول بأن المراد أنه أظهر لتبادره الى الذهن وهذا لا ينافي أنه غير قياسي وعن الثاني أن هذا الحمل مما وقع في المصحف على خلاف الاصطلاح عند أهل الخط ولا يسلم امكان الاصل فيه (قوله فيمن قرأ بتشديد الخ) أما قراءة السكون وكسر الضاد فهو جواب ان (قوله على شئ لا يجوز) أي وهو رفع الجواب مع كون فعل الشرط مضارعا وهذا هو المشار له بقول الطلاعة * ورفعه بعد مضارع وهن * (قوله اتباع) أي والقياس فتح الراء لان المضارع المجزوم اذا كان آخره مشددا فيفتح آخره للتخلص من التقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة للخفة وقوله اتباع اى لحركة الضاد قبلها فيضركم مجزوم بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع (قوله لم يشدد ولم يرد) بضم الدال فيهما اتباعا لضم الشين والراء (قوله وقوله تعالى) عطف على قوله في قوله لم يشد (قوله لا يضركم من ضل) أي فلا يضركم مجزوم وضمته للاتباع فسكونه مقدر (قوله جوابا لاسم الفعل) أي فهو جواب للامر فيكون مجزوما (قوله فالضمة اعراب) أي رفع لتجرده عن الناصب والجازم (قوله بل قد امتنع الزمخشري الخ) هذا زائد على ما استفيد من قوله فخرج القراءة الخ أي ان رفع الجواب مع كون فعل الشرط مضارعا ضعيف لا يجوز الا في الشعر فكيف يخرج عليه القرآن بل قد امتنع الزمخشري من تخريج القرآن على رفع الجواب مع كون فعل الشرط ماضيا مع كونه كثيرا في نفسه (قوله هذا) أي وانظاره هذا (قوله بجواز الوجهين) أي جزم الجواب بحيث يقال أقم ورفعه لكون الاداة لم تعمل في لفظ الشرط مع قربه منها فلا تعمل في لفظ الجواب (قوله لم يستسهل الخ) أي فكيف يصح تخريج القراءة على ما هو خاص بالشعر كما تقدم (قوله عليه) أي على الرفع المرجوح (قوله يوضح لك هذا) أي عدم استسهاله تخريج القراءة المتفق عليها عليه أنه أي الزمخشري جوز ذلك في الشاذة فالحاصل ان القراءة المتفق عليها لم يخرجها الا على الوجه الافصح بخلاف الشاذة فجوز تخريجها على خلافه فلما جوز في الشاذة ومنع في المتفق عليها علم أن المتفق عليها انما تخرج على الافصح بخلاف الشاذة (قوله أنه جوز ذلك) أي رفع الجواب (قوله على تأويله بالماضي) أي فيؤول تكونوا بكنتم فيفرض ما ليس واقعا واقعا فيفرض أيما تكونوا واقعا (قوله على حذف الفاء) أي مع المبتدأ أي فالجملة اسمية أي فأنتم يدرككم (قوله ويجوز أن يقال الخ) وهذا هو محل الشاهد (قوله بمحول الخ) أي فيدرككم مرفوع لكونه جواب شرط ماض تأويلا فيؤول تكونوا بكنتم (قوله وهو) أي ما يقع موقعه هو أينما كنتم (قوله كما حل ولا ناعب) أي فناعب مجرور عطفا على مصلحين خبر ليس باعتبار تأويله بمصلحين وقوله ولا ناعب تمامه الا بين غرابها (قوله ولا ناعب) أول البيت * مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة * ولا ناعب (قوله وهو ليسوا) بيان لما يقع موقعه (قوله والصواب ما بينت لك) حاصل دفع التناقض عن الزمخشري أنه امتنع من جعل ما شرطية لرفع تودوه من حيث كانت هذه القراءة قراءة الجماعة وتساهل في تجويز ما أجازه في أينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك وان كان

أن الناصبة حملا على اختها ما المصدرية (السابع) نزول بعضهم في قوله تعالى وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيأ فيمن قرأ بتشديد الراء وضمها انه على حد قوله انا ان يصرع أخوك تصرع فخرج القراءة المتواترة على شئ لا يجوز الا في الشعر والصواب أنه مجزوم وأن الضمة اتباع كالضمة في قولك لم يشدد ولم يرد وقوله تعالى عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم اذا قدر لا يضركم جوابا للاسم الفعل فان قدر استئنافا فالضمة اعراب بل قد امتنع الزمخشري من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مضي فعل الشرط فقال في قوله تعالى وما عملت من سوء تود لو يجوز أن تكون ما شرطية لرفع تود هذا مع تصريحه في المفصل بجواز الوجهين في نحو ان قام زيد أقوم ولكنه اشار الى رفع مرجوحا لم يستسهل تخريج القراءة المتفق عليها عليه يوضح لك هذا أنه جوز ذلك في قراءة شاذة مع كون فعل الشرط مضارعا وذلك على تأويله بالماضي فقال في قوله أينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك فقيل هو على حذف الفاء ويجوز أن يقال

انه محمول على ما يقع موقعه وهو أينما كنتم كما حل ولا ناعب على ما يقع موقع ليسوا مصلحين وهو ليسوا بمصلحين وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع متناقضا والصواب ما بينت لك

قال ويجوز أن يتصل بقوله ولا تظلمون انتهى وقد مضى رده (الثامن) قول ابن حبيب ان بسم الله خبر والحمد مبتدأ ولله حال والصواب أن الحمد لله مبتدأ وخبر وبسم الله على ما تقدم في اعرابها ١٨٨ (التاسع) قول بعضهم ان أصل بسم كسر السين أو ضمها على لغة من قال سم أو سم ثم

سكنت السين لئلا يتوالى كسرات أو لئلا يخرجوا من كسر الى ضم والاولى قول الجماعة ان السكون أصل وهي لغة الاكثرين وهم الذين يبتدؤن اسمائهم بهمز الوصل (العاشر) قول بعضهم في الرحيم من البسملة انه وصل بنية الوقف فالتقى ساكنان الميم ولام الحمد فكسرت الميم لالتقائهما ومن جوز ذلك ابن عطية ونظير هذا قول جماعة منهم المبرد ان حركة راء أكبر من قول المؤذن الله أكبر الله أكبر فتحة وانه وصل بنية الوقف ثم اختلفوا فقيل هي حركة الساكنين وانما لم يكسروا حفظا للتفخيم اللازم كما في الم الله وقيل هي حركة الهمزة نقلت وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع والصواب أن كسرة الميم اعرابية وأن حركة الراء ضمة اعرابية وليس لهمزة الوصل ثبوت في الدرج فتنقل حركتها الا في ندور (الحادي عشر) قول الجماعة في قوله تعالى تبتئس الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين ان فيه حذف مضافين والمعنى علمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤساؤهم وهذا معنى حسن الا ان فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهما والاولى ان تبين بمعنى وضح وأن وصلتها بدل اشتمال من الجن أي وضح للناس أن الجن لو كانوا الخ (الثاني عشر) قول بعضهم في عينا فيها تسمى ان الوقف على تسمى هنا أي عينا مسماة معروفة وان سل سبيلا جملة أمرية

مثل ما منعه أو أشد لكون القراءة شاذة فسلم يمال بالتسمح فيها وفيه نظر فانه يرى ان القرا آت كلها آحاد ولا متواتر فيها ولذلك تراه يطلق عنان القول في تخطئة بعض القراء السبعة في بعض الاماكن ولا يبالي بما يقول لظنه أن القراءة بالرأي لا بالرواية الصحيحة المتصلة بالنبي صلى الله عليه وسلم فالاعتذار له بما ذكره المصنف غير ظاهر وأقول بل الاعتذار له بما ذكره المصنف ظاهر لان الزمخشري وان كان يرى ان القرا آت كلها آحاد لكن لما كانت الاولى قراءة الجماعة لم يتسمح فيها لقوتها بسبب كثرة القارئ بها وكانت الثانية قراءة البعض تسمح فيها لقلة القارئ بها اه شمني (قوله ويجوز أن يتصل الخ) أي بان يجعل قوله ولا تظلمون دليل الجواب وقوله يدرككم مستأنف أي أينما تكونوا لا تظلموا فتيلا (قوله وقد مضى رده) أي بان جواب الشرط لا يحذف اذا كان فعل الشرط مضارعا بل ماضيا (قوله ان بسم الله خبر الخ) أي والمعنى الحمد حالة كونه لله كائن باسمه تعالى (قوله قول بعضهم ان أصل بسم الخ) هذا المثال لا ينبغي أن يذكر في هذا الباب لانه موضوع لذكر الامور التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها والنظر في ذلك ليس من الاعراب في شئ وقد ذكر المصنف في ديباجة الكتاب أنه يجتنب ذكر ما لا تعلق له بالاعراب فكان حقه أن يجتنب ذلك في كتابه رأسا اه دماميني (قوله لئلا يتوالى كسرات) راجع لقوله سم وقوله أو لئلا الخ راجع لقول سم (قوله لئلا يخرجوا من كسر الخ) وهو أثقل من توالي كسرات (قوله انه وصل بنية الوقف) أي فالميم ساكنة للوقف ولم يوقف عليها بل وصلها مع نية الوقف عليها مع سكونها باللام الساكنة من الحمد وحذفت الالف من الحمد لانها همزة وصل تحذف عند الوصل فالتقى ساكنان فحركت الميم بالكسر لاجل التخلص من التقائهما (قوله لالتقائهما) أي لاجل التخلص من التقاء الساكنين (قوله وانما لم يكسروا) أي مع أن الاصل في التخلص من الساكنين يكون بالكسر (قوله حفظا للتفخيم اللازم) أي مع خفة الفتح والالف للتفخيم يحصل أيضا مع الضم وكل من الضم والفتح ليس أصلا في التخلص (قوله لتفخيم اللام) أي من اسم الله لان اللام اذا كان ما قبلها فتحة أو ضمت لان كان ما قبلها كسرة اذهي حينئذ ترقق (قوله حركة الهمزة) حاصله نقلت حركة الهمزة للساكن قبلها وهو الراء ثم وصلت بما بعدها بنية الوقف (قوله لغير داع) فيه أن فيه داعيا في الاذان لان الاذان لم يسمع الا موقوفا ففي نقل الحركة ايذان بانه واقف حكما ولو لاذلك لما نقل وانما فعل ذلك حرصا على عدم الخروج بالكلية من السنة في الاذان من ايراد كلماته موقوفا على أواخرها فهو ان لم يقف حسا وقف حكما من جهة أنه اعتبر آخر الكلمة ساكنا لاجل الوقف ثم نقل اليها حركة الهمزة ووصل مع نية الوقف ولو حرك الراء بالضمة الاعرابية كما استصوبه المصنف كان لم يقف حسا ولا حكما فخرج عن سنة الاذان بالكلية اه دماميني (قوله فتنقل حركتها) أي حتى تنقل حركتها (قوله قول الجماعة) أي المفسرين (قوله علمت) هو معنى تبينت (قوله معنى حسن) أي وأما ظاهر الآية فهو بعيد اذ ظاهره أن كل الجن ادعوا علم الغيب ولم يتبين لهم عدم علمهم للغيب الا حين خر سليمان ميتا (قوله لم يظهر الدليل عليهما) وقد يقال الدليل عليهما توقف المعنى عليهما فالدليل عقلي ولا يقال ان ظاهر الآية صحيح لانا نقول انه بعيد وحتى كان بعيدا عقلا أو عادة اذا ترتب خلافه (قوله بمعنى وضح) أي لا بمعنى علم فهو كقولك تبين جهل زيد أي اتضح للناس جهله (قوله على تسمى هنا) الاولى هنا على تسمى

ويكون

أي اسأل طريقا موصلة اليها ودون هذا في البعد قول آخر انه علم مركب تأبط شرا والاظهر انه اسم مفرد مبالغة في السلسال كما أن السلسال مبالغة في السلس ثم يحتمل أنه نكرة ويحتمل أنه علم منقول وصرف لانه اسم لماء وتقدم ذكر العين لا يوجب تأنيثه كما تقول هذه واسط بالصرف وبعيد أن يقال صرف للتناسب كقوارير لاتفاقهم على صرفه (الثالث عشر) قول مكي وغيره ١٨٩ في قوله تعالى ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدنيا ان زهرة حال من هاء به أو من ما وان التنوين حذف للساكنين مثل قوله

* ولا ذاكر الله الا قليلا *

وان جر الحياة على أنه بدل من ما والصواب أن زهرة مفعول بتقدير جعلنا لهم أو آتيناهم ودليل ذلك ذكر التمتيع أو بتقدير أذم لان المقام يقتضيه أو بتقدير اعني بيانا لما والضمير او بدل من أزواجا مبالغة أو على انهم جعلوا نفس الزهرة مجازا للمبالغة وقال الفراء هو تمييز لما او للهاء وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز وقيل بدل من ما ورد بان لفتنهم من صلة متعنا فيلزم الفصل بين ابعاض الصلة باجنبي وبان الموصول لا يتبع قبل كمال صلته وبانه لا يقال مررت بزيد اخاك على البدل لان العامل في المبدل منه لا يتوجه اليه بنفسه وقيل من الهاء وفيه ما ذكر وزيادة الابدال من العائد وبعضهم يمنعه بناء على ان المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير وقد مر ان الزمخشري منع في ان اعبدوا الله ان يكون بدلا من الهاء في امرتني به ورددناه عليه ولو لزم اعطاء منوي الطرح حكم المطروح لزم اعطاء منوي التأخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضرب زيد اغلامه ويرد ذلك قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه والاجماع على جوازه *(تنبيه)* وقد يكون الموضع لا يتخرج الا على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين فقيل الفعل ماض مبني للمفعول

ويكون على تسمى بيانا لها هنا (قوله أي اسأل طريقا موصلة) أي اسأل العلماء طريقا موصلة اليها أو أن المعنى الزم طريقا موصلة اليها وقد شنع الزمخشري في الكشاف على من قال بهذا القول ومن نسبه لعلي بن أبي طالب وقال ان هذا من الاحداث في كتاب الله (قوله السلسال) بفتح السين لانه في الاصل مصدر والتفعال لم يأت منه ألفاظ مكسورة العين الا التبيان والتلقاء (قوله مبالغة في السلس) بكسر اللام الثانية والشراب السلس هو سهل المساغ يقال شراب ساس وسلسال وسلسبيل وكل واحد أبلغ مما قبله في اساغة الشراب لان كل واحد أزيد حروفا مما قبله اه تقرير دردير (قوله ثم يحتمل) أي على كونه مفردا وقوله نكرة أي فصرفه ظاهر لانه لم توجد فيه العلتان (قوله وصرف لانه الخ) حاصله أنه اذا كان علما فقد وجد فيه العلة ان للعلمية والتأنيث اذ هو اسم للعين كما سبق عينا فيها تسمى الخ فلاي شئ صرف والجواب انه صرف نظرا لكونه اسم الماء الذي هو مذكر فلو روعي كونه اسما للعين لمنع من الصرف والحاصل أنه يجوز فيه الامران (قوله وتقدم ذكر العين الخ) جواب عن سؤال حاصله أن تقدم ذكر العين يفيد أنه اسم للعين فحينئذ يجب منعه من الصرف وحاصل الجواب أن تقدم ذكر العين لا نسلم أنه معين لمنعه لجواز ملاحظة كونه علما للماء (قوله هذه واسط) أي فالصرف لملاحظة أنها اسم لموضع وهو مذكر ويجوز المنع من الصرف نظرا لكونه اسم بلد (قوله لاتفاقهم على صرفه) أي في هذه الآية أي لاتفاق السبعة فلا ينافي أن هناك قراء شاذة تمنعه من الصرف وقوله لاتفاقهم الخ أي ولو كان الصرف للتناسب لوجد قراءة سبعية بالمنع من الصرف لان المنع للتناسب وقع فيه خلاف قوي تأمل (قوله أزواجا) أي أصنافا منهم زهرة الحياة الدنيا أي زينتها وبهجتها (قوله وان التنوين) جواب عما يقال ان الحال واجبة التنكير وزهرة مضاف للحياة فهو معرفة (قوله ولا اذا كر الخ) أي فالاصل ذاكرا فحذف التنوين للساكنين (قوله بدل من ما) أي والمعنى حينئذ لا تمدن عينيك الى الحياة الدنيا التي متعنا بها أزواجا منهم حالة كون ذلك الممتع به زهرة وزينة (قوله والصواب الخ) أي وأما قول مكي فغير صواب لانه يلزم عليه الفصل بين أبعاض الصلة باجنبي لان لفتنهم متعلق بمتعنا الواقع صلة لما ولانه يلزم عليه أيضا اتباع الموصول قبل كمال صلته وهو ممنوع (قوله وقيل بدل من ما) أي والمعنى لا تمدن عينيك الى زهرة الحياة الدنيا التي متعنا بها أزواجا منهم (قوله على البدل) أي بدل المنصوب من المجرور نظرا للمحل (قوله بنفسه) أي بل بحرف الجر فيجب تعديته أيضا للبدل بحرف الجر لان البدل على نية تكرار العامل (قوله وفيه ما ذكر) أي بمجموع ما ذكر الخ من الاعتراضات وليس المراد الجميع اذ الذي يأتي هنا انما هو الاعتراض الاول والثالث وأما الثاني فلا يأتي هنا لانه ليس في هذا الوجه ابدال من الموصول (ورددناه عليه) بان المضر بدل الموصول فلا عائد في اللفظ وأما بقاؤه بلا عائد في التقدير فلا ضرر فيه (قوله حكم المؤخر) أي بالفعل فلا يعود الضمير عليه فقوله ضرب الخ المفعول في نية التأخير فلو كان في حكم المؤخر بالفعل لازم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة مع أن الآية فيها ذلك والامة اجمعت على جوازه (قوله كقراءة ابن عامر) أي فانه اخرجت على اوجه ثلاثة وكل منها لا يخلو عن ضعف ولا يتأتى تخريجها على غير ما ذكر (قوله وعاصم) أي من رواية شعبة قال في الحرز في الانبياء ونجي احذف وشدد كذى صلا (قوله وكذلك نجي المؤمنين) هذا اعتراف من المصنف بأن هذه القراءة المتواترة غير فصيحة لكونهم لا تخرج الا على وجه مرجوح ولا ينبغي ارتكاب مثله اه دماميني قال الشمني أقول ليس في كلام المصنف اعتراف بان هذه القراءة غير

مضارع اصله نخيي بسكون ثانيه وفيه ضعف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد زعم قوم أنها ادغمت فيها قليلا وأن منه اترج واجاصة واجانة وقيل مضارع واصله نخيي بفتح ثانيه وتشديد ثالثه ثم حذفت النون الثانية وبضعفه انه لا يجوز في مضارع نبأت ونقيت ونزلت ونحوهن اذا ابتدئت بالنون ان تحذف النون الثانية الا في ندور كقراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا

(الجهة الخامسة) أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة ولو ورد مسائل من ذلك ليتمرن بها الطالب مرتبة على الابواب ليسهل كشفها

(باب المبتدا)

مسئلة يجوز في الضمير المنفصل من نحو انك انت السميع العليم ثلاثة أوجه الفصل وهو أرجحها والابتداء وهو اضعفها ويختص بلغة تميم والتوكيد *(مسئلة)* يجوز في الاسم المفتتح به من نحو قولك هذا أكرمته الابتداء والمفعولية ومثله كم رجل لقيته ومن أكرمته لكن في هاتين يقدر الفعل مؤخرا ومثلهما رب رجل صالح لقيته *(مسئلة)* يجوز في المرفوع في نحو أفي الله شك ومافي الدار زيد الابتدائية والفاعلية وهي أرجح لان الاصل عدم التقديم والتأخير ومثله

جواز

فصيحة غاية الامر فيه أنها مرجوحة ولا يلزم من المرجوحية عدم الفصاحة (قوله وفيه ضعف من جهات) أي ثلاثة (قوله اسكان آخر الماضي) أي مع انه مبني على الفتح وفيه أنه لا بعد في تخفيف الياء بالاسكان ولا بعد أيضا في اقامة المصدر مقام الفاعل لان اقتضاء الفعل للمصدر أبلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل متعد أولازم لابد له من مصدر الا ماشذ فكان قيامه مقام الفاعل أولى من قيام المفعول به خصوصا في موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل وهو النتيجة ههنا واذا أقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنين بالفعل لان المصدر قام مقام الفاعل فيبقى المؤمنين مفعولا به صريحا والتقدير ونجى انجاء المؤمنين اه شمني (قوله وانابة ضمير المصدر) أي مناب الفاعل (قوله مع أنه مفهوم من الفعل) أي فاسناد الفعل له لا يفيد (قوله بسكون ثانيه) أي فادغمت النون الثانية في الجيم (قوله تخفى) اي بأن تسكن وتغير وقوله ولا تدغم أي وهنا أدغمت في الجيم (قوله وقد زعم الخ) أي وزعمهم لا يسلم وماذكره من اجاصة ومامعها فهو من ادغام المثلين لا المتقاربين وقد يقال يدل على جواز هذا الادغام هذه الآية فان العربية تؤخذ من القرآن المعجز بفصاحته وقول من يقول انه لم يجئ مثله عن العرب مشيرا الى أنه احاط بجميع كلام العرب فيه تحجير واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ بأقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله أو لعدم عدالته او لجهالة عينه وترك الاخذ والتمسك بما ثبت تواتره عمن ثبتت عصمته من الغلط وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب مع قوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون فان قلت القرآن السبع متواترة فيما لم يكن من قبيل الاداء وأما ماهو من قبيل الاداء كالمد والامالة وتخفيف الهمزة والادغام فغير متواتر كما ذكره ابن الحاجب وغيره قلت نعم لكن لا يكون نقل القراء لهذه الاشياء أقل من ناقل العربية والاشعار والاقوال فكيف يطعن فيما نقله القراء الثقات بأنه لم يجئ مثله ومن أين عرف انه لم يجئ مثله ولو نقل ناقلون عن مجهول الحال لتمالوا على قبول هذا أولى اه شمني (قوله أدغمت فيها قليلا) أي وماهنا من القليل (قوله واجانة) هي حريم النخلة (قوله ونحوهن) أي من كل ماض مبدوء بالنون (قوله اذا ابتدئت بالنون) نحو نبئ ونزل ونقلب (قوله ان يترك) اى المعرب بعض ما يحتمله اللفظ أي فيعترض عليه بأنه قد ترك بعض الاوجه الظاهرة التي يحتملها اللفظ (قوله من ذلك) أي من الامور التي يحتملها اللفظ لا بقيد كونها ظاهرة بدليل أنه سيذكر في باب كان ونحوها أوجها ضعيفة (قوله باب المبتدا) اى باب الاسم الذي يحتمل أن يكون مبتدأ احتمالا ظاهرا (قوله أضعفها) افعل التفضيل هنا كالذي قبله ليس على بابه والا كان بينهما تناقض واعلم أن محل ضعف كون الضمير مبتدأ اذا تعين فيه الفصل وذلك فيما اذا احتمل كون المرفوع صفة لولا الضمير نحو زيد هو الفاضل فلولا ذكر الضمير لتوهم أن الفاضل صفة وأتى بالضمير للفصل بين الخبر والصفة وأما ان لم يتعين الضمير للفصل كما في الآية فليس فيه ضعف اذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح وهو أضعفها لا يظهر اه تقرير دردير (قوله ويختص بلغة تميم) فيه ان اللفظ متحد الا أن يكون ثمرة ذلك اذا زالت ان واختلف الاعراب نحو كان زيد هو الفاضل بنصب الفاضل عند غير بني تميم ويرفعه عندهم (قوله لكن في هاتين يقدر الفعل مؤخرا) أي وأما في المثال الاول فيقدر مقدما (قوله ومثلهما رب رجل صالح لقيته) أي مثل كم رجل لقيته ومن اكرمته في جواز الوجهين وفي تقدير الفعل مؤخرا رب رجل صالح لقيته وان كان بينهما وبين رب رجل لقيته فرق من جهة أن معمول الفعل والابتداء فيهما كم ومن وفيه هو الجر ورب وقد تقدم في رب أنها تنفرد بالزيادة في الاعراب دون المعنى وأن محل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتدائية وفي نحو رب رجل لقيت نصب على المفعولية وفي رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما في قولك هذا لقيته اه شمني (قوله الابتدائية والفاعلية) أي لان الظرف اعتمد على الاستفهام في الآية وعلى النفي في المثال (قوله لان الاصل عدم التقديم والتأخير) أي وهذا لازم على الابتدائية (قوله ومثله) أي في

أنث فكذلك عند البصريين وأوجب الكوفيون في ذلك الابتدائية ووافقهم ابن الحاجب وهم اذا نقل في اما اليه الاجماع على ذلك ويحتجهم أن المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه لا يقال قام أنا والجواب انه انما انفصل مع الوصف لئلا يحمل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت او قمت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل معه الفصل ولان المرفوع بالوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي وقول الشاعر

خليلي ماواف بعهدي انتما

فان القول بأن الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الآية مؤد الى فصل العامل من المعمول بالاجنبي والقول بذلك في البيت مؤد الى الاخبار عن الاثنين بالواحد ويجوز في نحو ما في الدار زيد وجه ثالث عند ابن عصفور

جواز الوجهين والارجح الفاعلية (قوله كلتاغرف) أي في قوله لكن الذين اتقوا ربهم لهم غرف من فوقها غرف (قوله على المخبر عنه) أي وهو قوله لكن الذين اتقوا الآن الذين مبتدأ ولهم غرف خبر (قوله والثاني على الموصوف) أعني الغرف الاول اى غرف، وصوفة بكونها من فوقها غرف (قوله وكذلك) اى يجوز الوجهان والفاعلية أرجح والظرف معتمد على الموصوف أعني عالم (قوله ومثله) أي في جواز الوجهين والارجح الفاعلية (قوله لما ذكرنا) أي من ان الاصل عدم التأخير (قوله كان خبر زيد مفردا) أي لان الصفة مع مرفوعها في حكم المفرد وهذا التوجيه الثاني كما يأتي هنا يأتي في نار وفي غرف الثاني اه تقرير دردير (قوله فكذلك) أي يجوز فيه الوجهان والارجح الفاعلية لان الاصل عدم التقديم والتأخير (قوله في ذلك) أي الضمير (قوله على ذلك) أي على وجوب الابتدائية ووجه الوهم ان البصريين يجوزون الوجهين وحينئذ فلا يصح حكاية الاجماع (قوله وحجتهم) أي وحجة الكوفيين على وجوب الابتدائية بالضمير (قوله لا يجاوره) اى لا يجاور الضمير الفعل حال كون الضمير منفصلا عن الفعل أي لانه متى أمكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال أي ومثل الفعل الوصف اذ لا فرق بينهما وما جاء مخالفا لذلك خرج على التقديم والتأخير هذا حاصل توجيههم وبما ذكرنا تم كلامهم (قوله والجواب الخ) حاصله انا لم نجب الوصل في الوصف لانه لو وصل لاستتر الضمير ولو استتر لم يعلم مرجعه هل هو للمتكلم أو للمخاطب بخلاف الضمير الذي في الفعل فانه لو اتصل لبرز ولم يستتر ففرق بين الوصف والفعل ففتوا لهم في التوجيه لا فرق بين الوصف والفعل لا يسلم اه تقرير دردير (قوله لئلا يحمل معناه) أي المراد منه من كونه ضمير متكلم أو مخاطب (قوله احتمل معه) أي اغتفر معه الفصل (قوله مسد واجب الفصل) أي فلذا جاز فصله (قوله بخلاف فاعل الفعل) أي فانه ليس واجب الفصل (قوله ومما يقطع به على بطلان مذهبهم) أي من وجوب الابتدائية بالضمير وذلك لان الضمير في الآية والبيت يمنع جعله مبتدأ (قوله مؤد الخ) قال الدماميني ليس هذا مما يقطع به على بطلان مذهبهم أما الآية فلان قوله عن آلهتي يحتمل أنه متعلق بفعل محذوف أي ترغب عن آلهتي وأما البيت فلان الخبر يحتمل أن يكون الجملة الشرطية مع جوابها المحذوف المدلول عليه بالنفي اى انهما اذا لم تكونا لي فلواف بعهدي موجود لان غيري كما بالاولى وحيث كانت الآية والبيت محتملين لما ذكر فلا يتم ما ذكره المصنف من أنهما قاطعان ببطلان مذهب الكوفيين وأجاب الشمني بأن مراد المصنف بالقطع الظن الغالب وحينئذ فلا يقدح فيه احتمال غير ذلك ولا شك أن غالب الظن في الآية تعلق عن آلهتي براغب وفي البيت أن المعنى اذا لم تكونا لي على من أقاطعه فأنتما وافيان بعهدي (قوله فصل العامل) أعني راغب وقوله من المعمول أعني آلهتي وقوله بالاجنبي أعني المبتدا لما علمت سابقا ان الاجنبي ما ليس معمولا لما قبله ومن المعلوم ان المشهور ان المبتدأ ليس معمولا للخبر (قوله الى الاخبار عن الاثنين) أعني أنتما وقوله بالواحد أعني واف والمطلوب أن يقول وافيان (قوله بالواحد) أي فتعين كون الضمير فيهما ما عالا (قوله لاعتماده على ذي الحال) أي فالمعنى زيد ضرب هو في حال كون أخيه في الدار (قوله على تقديره) أي فالمعنى زيد ضرب أخوه في حال كونه في الدار وقوله خاليا من الضمير أي فالمضروب على هذا الاخ (قوله وأن يكون مبتدأ خبره الظرف) مرجع هذا في المعنى للاول من حيث ان المضروب في كل زيد لكن الحال

ونقله عن اكثر البصريين وهو ان يكون المرفوع اسما لما الحجازية والظرف في موضع نصب على الخبرية والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفا *(مسئلة)* يجوز في نحو أخوه من قولك زيد ضرب في الدار أخوه ان يكون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير زيد المقدر في ضرب وان يكون نائبا عن فاعل ضرب على تقديره خاليا من الضمير وان يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال والفراء والزمخشري يريان هذا الوجه شاذا رديا لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو

وأذا قرئ بتشديد قتل لزم ارتفاع ربيون بالفعل يعنى لان التكثير لا ينصرف الى الواحد وليس بشئ لان النبى هنا متعدد لا واحد بدليل كاين وانما افرد الضمير بحسب لفظها *(مسئلة)* زيد نعم الرجل يتعين فى زيد الابتداء ونعم الرجل زيد قيل كذلك وعليهما فالرابط العموم او اعادة المبتدا بمعناه على الخلاف فى الالف واللام أللجنس هى ام للعهد وقيل يجوز ايضا ان يكون خبرا لمحذوف وجوبا اى الممدوح زيد وقال ابن عصفور يجوز فيه وجه ثالث وهو ان يكون مبتدا حذف خبره وجوبا أى زيد الممدوح وردبانه لم يسد شئ مسده *(مسئلة)* حبذا زيد يحتمل زيد على القول بان حب فعل وذا فاعل ان يكون مبتدا اخبرا عنه بحبذا والرابط الاشارة وان يكون خبرا لمحذوف ويجوز على قول ابن عصفور السابق ان يكون مبتدا حذف خبره ولم يقل به هنا لانه يرى ان حبذا اسم وقيل بدل من ذا ويرده انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه وقيل عطف بيان ويرده قوله * وحبذا نفحات من يمانية ولا تبين المعرفة بالنكرة باتفاق واذا قيل

على هذا الجملة الاسمية وعلى الاول الظرف (قوله وبوجبان الفاعلية) أى كون الاسم فاعلا للظرف كانه مبتدأ والظرف خبر والجملة حال فخلوا الجملة الاسمية الحالية من الواو (قوله وليس كمازعما) أى لان الحق جواز خلو الجملة الاسمية الواقعة حالا من الواو نحو جاءنى زيد يده على رأسه والحاصل ان اجتماع الواو والضمير فى الجملة الحالية وانفرادالواو ومتقار بان فى الكثرة لكن اجتماعهما أولى احتياطا فى الربط وأما انفراد الضمير فان كان المبتدا ضمير صاحب الحال وجب الواو نحو جاءنى زيد وهو راكب فتصدر بالواو اذا نا من أول الامر بكون الحال جملة وان أردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال فانظر ان كان الضمير فيما صدرت به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءنى زيد يده على رأسه وكمثله قوله الى فى أوخبر نحو خرجت مع البازى على سواد فلم يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط فى أول الجملة نعم هو أقل من اجتماع الواو والضمير ومن انفراد الواو وان كان الضمير فى آخر الجملة كقوله * نصف النهار الماء غامره * فلا شك فى ضعفه وظاهر كلام الزمخشرى أن انفراد الضمير فى الجملة الاسمية ضعيف مطلقا وليس كذلك كما علمت (قوله والاوجه الثلاثة) أى وتجوز الاوجه الثلاثة (قوله وكاين الخ) كاين مبتدأ ومن نبى تمييزه وقوله قتل نائب الفاعل ضمير نبى وربيون نائب فاعل الظرف الواقع حالا من نائب الفاعل أوان ربيون نائب فاعل قتل أوانه مبتدأ والظرف خبر والجملة حال (قوله قيل واذا قرئ) اى فما سبق من الاوجه الثلاثة اذا قرئ بتخفيف التاء (قوله لزم ارتفاع ربيون بالفعل) أى على أنه نائب فاعل قتل (قوله لان التكثير الخ) علة لمحذوف أى لا بالظرف ولا بالابتداء ونائب الفاعل ضمير لان الخ (قوله بدليل كاين) أى لان كاين يدل على الكثرة كما هو الغالب فيها اه شمنى (قوله وانما أفرد الضمير) اى فى معه العائد على نبى وقوله بحسب لفظها اى لفظ كاين والاولى مراعاة لفظه (قوله يتعين) اى عند تقديم المخصوص وقوله الابتداء أى والجملة بعده خبر وقوله ونعم الرجل زيد اى اذا اخر المخصوص (قوله قيل كذلك) اى يتعين جعل المخصوص المؤخر مبتدأ والجملة قبله خبر (قوله وقيل يجوز أيضا) اى فى المخصوص اذا تأخر (قوله وردبانه لم يسد الخ) لم يورد هذا على ما قبله لانه انما يعرف فى الجزء المتم الغائدة لا فى المبتدا وهذا الخبر مما قاله الشمنى فانه قال قوله وقيل يجوز أيضا أن يكون خبرا لمحذوف وجوبا الخ ان قيل يرد على هذا ما سيورده المصنف على ابن عصفور من أن شرط المحذوف وجوبا أن يسد شئ مسده أجيب بان هذا شرط فى المحذوف قياسا وحذف المبتدا وجوبا ليس قياسيا ولو سلم ففعل المدح مع فاعله سادمسده اه كلامه (قوله لم يسد الخ) أى والخبر المحذوف وجوبا ليس أن يسد مسده شئ (قوله على القول) أى المشهور (قوله وذا فاعل) أى لازم الافراد والتذكير لانه كالمثل فاندفع ما يقال لو كان فاعلا لم يفرد ولم يذكر فى الاحوال كلها نحو حبذا زيدوالزيدان والزيدون وحبذا هندوالهندان والهندات (قوله وأن يكون خبر المحذوف) أى الممدوح زيد (قوله حذف خبره) أى وجوبا يرد عليه ما مر (قوله اسم) أى تغليبا للاشرف وهو مبتدأ وزيد خبره أو بالعكس ومعنى حبذا على هذا المحبوب (قوله انه لا يحل) أى لان فاعل حب انما يكون اسم اشارة (قوله وأنه لا يجوز الخ) أى فلا يقال حبذا فقط وهذا بخلاف البدل فانه يستغنى عنه فى نحو جاءنى زيد أخوك وقوله فلا يستغنى عنه اى وحينئذ فلا بد من ذكره واذ كر ما يشعر به اذا حذف (قوله من يمانية) بتخفيف الياء واصله يمنية عوضت الالف عن احدى ياءى النسب وتمامه * تأتيك من قبل الريان احيانا * والريان جبل ببلاد بنى عامر والبيت لجرير والنفحات جمع نفحة يقال نفح الطيب ينفح اذا فاح (قوله ولا تبين المعرفة بالنكرة باتفاق) أى ولو جعل نفحات بيانا لزم بيان المعرفة بالنكرة وقد يجاب عن رده المذكور بجواز أن يكون صاحب هذا القول أطلق عطف البيان على البدل كما اعتذر به المصنف سابقا عن الزمخشرى فى بعض المواضع وحينئذ فلا يضر التخالف بالتعريف والتنكير اه دماميني (قوله واذا قيل الخ) قائله

المبرد

المبرد (قوله حبذا اسم للمحبوب) اى فالاصل أن حب فعل وذا اسم لكن جعلا علما مركبا للمحبوب (قوله عند من يجيز فى قولك زيد الفاضل وجهين) أى وأما على القول بانه يتعين جعل الاعرف وهو زيد مبتدأ فلا يصح هنا ان زيدا خبر عن حبذا بمعنى الممدوح لان زيدا أعرف من المعرف بال (قوله واذا قيل الخ) قاله الاخفش (قوله كله فعل) أى تغليبا للسابق (قوله لجواز حذف المخصوص) اى فقد حذف فى البيت المخصوص وهو قولنا حبيب لا اسمه فهذا هو المخصوص المحذوف وانما قدرنا لا اسمه أخذا من قول الشاعر لولا الحياء (قوله والفاعل لا يحذف الخ) مقتضى هذا القول أن الاسم المرفوع بعد حبذا لا يحذف لانه فاعل مع انه قد حذف فى البيت (قوله كل منهما) أى من ركنى الاسناد وليس المراد كلا من صبر وجميل اذ لا يصح هذا معه صفة وموصوف والدليل على عود الضمير لما قلنا أن الصبر الجميل لما كان شيأ واحدا وهو احد ركنى الاسناد فلا بد من شئ آخر فالمقام دال عليه (قوله كل منهما) أى من ركنى الاسناد المذكور والمحذوف ولا ضرر فى الاجمال بين معينين كل منهما كاف فى المقام دفعى وسيأتى فى الخاتمة بيان الاولى منهما (قوله شأنى صبر جميل) شأنى مبتدأ وصبر خبر وقوله أو صبر مبتدأ وقوله أمثل خبر (قوله من نحو الخ) أى وهو كل تركيب وقع فيه الظرف بعد الفعل الناسخ ووقع بعد الظرف اسم مرفوع (قوله وهو أضعفها) أفعل التفضيل ليس على بابه ولا يقال انه كيف يخرج القرآن على أضعف الاوجه مع انه ممنوع كما سبق له لان غرضه بيان الوجوه المحتملة وبيان الضعيف منها لاجل أن لا يرتكب (قوله باب زيادتها الشعر) فيه أنهم اتفقوا على زيادتها بعد ما التعجبية وفى الوسط قياسا وفى الآخر على خلاف نحو ما كان أصح علم من تقدما والمراد بالوسط وسط الامرين المتلازمين وبالآخر آخر الكلام الملازم بعضه لبعض اه تقرير دردير أى ولا فرق بين شعر وغيره (قوله مرفوع) أى ذلك الاستقرار لانه خبر للاسم بعده وقوله ومنصوب أى ذلك الاستقرار أى لانه خبر لكان تقدم على اسمها (قوله لانه خبر المبتدا) أى والجملة خبر كان الشانية (قوله يحتمل فى كان الاوجه الثلاثة) فان كانت ناقصة فكيف خبرها مما وعاقبتها مما وعلى الزيادة فكيف خبر مقدم وعاقبة مبتدأ مؤخر وعلى التمام فكيف حال وعاقبة فاعلها (قوله لاجل الاستفهام) أى وذلك أن ضمير الشأن لا يفسره الا جملة خبرية والاستفهام لا يفسره وأيضا ضمير الشان لا بد فى مفسره أن يكون متأخرا عنه بتمامه وهنا بعض المفسر وهو الخبر أعنى كيف قد تقدم وهذا معنى قوله ولتقدم الخبر (قوله وما كان لبشر أن يكلمه) تحتمل كان الاوجه الثلاثة اى تحتمل أنها تامة وانها زائدة وانها ناقصة وهو الظاهر فعلى التمام فان يكلمه فاعل ولبشر تبيين اى ارادتى كائنة لبشر وعلى الزيادة فأن يكلمه مبتدأ ولبشر خبره أى ما تكليم الله ثابت لبشر الا فى حالة الايحاء الخ والمعنى على التمام وما ثبت تكليم الله ارادتى لبشر الا فى حالة الايحاء الخ ومعنى ارادتى اى قصدى بالتكلم للبشر وعلى النقصان فان يكلمه اسمها والخبر لبشر أو وحيا ومن المعلوم ان لبشر اذا كان خبرا كان فيه ضمير يجوز جعل الحال منه كما يجوز تجيئه من المصدر (قوله الخبر اما لبشر) اى واسمها قوله أن يكلمه الله أى تكليم الله (قوله فعناه موحيا) اى ان جعلته استثناء مفرغا من الاحوال المقدرة فى فاعل يكلمه وهو الله وقوله أو موحى اليه اى بناء على انه مستثنى من الاحوال المقدرة من مفعول يكلمه وهو الضمير فى يكلمه ونظير هذا ما ضربت الدابة الا ركضا بافركضا حالا من الاحوال المقدرة فى الدابة كان المعنى ما ضربت الدابة فى حال من الاحوال الا فى حال كونها مركوبة فركضا مرادا منه اسم المفعول وان جعلته استثناء من الاحوال المقدرة فى فاعل ضربت كان ركضا بامرادا منه اسم الفاعل والمعنى ما ضربت الدابة فى حال من الاحوال الا فى حال كونى راكبا فالمعنى فى الآية على الاول ما كان لبشر ان يكلمه الله فى حال من الاحوال الا فى حال كونه موحيا وعلى الثانى ما كان لبشر أن يكلمه الله فى حال من الاحوال الا فى حال كون البشر موحى اليه فقوله أو موحى اى اليه وكذا تقول فى موصلا بكسر الصاد وفتحها

من وراء حجاب وأو يرسل بتقدير اوارسالا أى اوذا ارسال واما وحيا والتفريغ فى الاخبار أى ما كان تكليمهم الا ايحاء أو ايصالا من وراء حجاب أو ارسالا وجعل ذلك تكليما على حذف ١٩٤ مضاف ولبشر على هذا تبيين وعلى التمام والزيادة فالتفريغ فى الاحوال المقدرة فى

الضمير المستتر فى ابشر

(مسئلة) اين كان زيد قائما يحتمل الاوجه الثلاثة وعلى النقصان فالخبر اما قائما وأين ظرف له أو أين فيتعلق بمحذوف وقائما حال وعلى الزيادة والتمام فقائما حال وأين ظرف له ويجوز كونه ظرفا لكان ان قدرت تامة

(مسئلة) * يجوز فى نحو زيد عسى ان يقوم نقصان عسى واسمها مستتر وتمامها فان والفعل مرفوع المحل بها *(مسئلة)* *يجوز الوجهان فى عسى أن يقوم زيد فعلى النقصان زيد اسمها وفى يقوم ضميره وعلى التمام لا اضمار وكل شئ فى محله ويتعين التمام فى نحو عسى ان يقوم زيد فى الدار وعسى ان يبعثك ربك مقاما لئلا يلزم فصل صلة أن من معمولها بالاجنبى وهو اسم عسى *(مسئلة)* *وما ربك بغافل تحتمل ما الحجازية والتميمية وأوجب الفارسى والزمخشرى الحجازية ظنا ان المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر وانما المقتضى نفيه لامتناع الباء فى كان زيد قائما وجوازها فى لم أكن بالحمقى وفى ما ان زيد بقائم

(مسئلة) * لا رجل ولا امرأة فى الدار ان رفعت الاسمين فهما مبتدآن على الارجح او اسمان للا الحجازية فان قلت لا زيد ولا عمرو فى الدار تعين الاول لان لا انما تعمل فى النكرات فان قلت لا رجل فى الدار تعين الثانى لان لا اذا لم تتكرر يجب أن تعمل ونحو فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج ان فتحت الثلاثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويه ولواحد عند غيره وتقدر للآخرين ظرفان لان لا المركبة عند غيره عاملة فى الخبر

وعلى الفتح فأصله موصلا اليه ولم يكرر موصلا بان يقول موصلا أو موصلا لانه لم يتغير اللفظ (قوله أى أوذا ارسال) أى منه على أنه حال من الفاعل أوذا ارسال اليه على انه حال من المفعول (قوله فى الاخبار) أى كان نحو ما كان زيد الا قائما وفيه أن الخبر عين المبتدا فى المعنى وهو لا يظهر بالنسبة لقوله وحيا الا ان الايحاء هو الالهام وهو غير التكليم وكذا الارسال ليس عين التكليم والجواب ما أشار له المصنف بقوله وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف أى ذا ايحاء الخ أو تكليم ايحاء أو تكليم ارسال من اضافة الشئ الى سببه (قوله وجعل ذلك) أى الطرفان الايحاء والارسال وأما الايصال من وراء حجاب فلا يكون كذلك لظهور أنه تكليم من غير احتياج الى تقدير فاسم الاشارة راجع للطرفين أو انهم اراجعة الى أبعد مذكور فى كلامه وهو الايحاء فيدخل الارسال بالطريق الاولى ومعنى الآية على هذا ما كان تكليم الله الا تكليم الهام فالمراد بالوحى الالهام والايصال الكلام من وراء حجاب والتكليم ارسال رسول وهو الملك والمراد بالايصال من وراء حجاب أن يسمع النبى كلام الله وهو محجوب عن الله كما وقع لموسى فالممنوع تكليم الله الشخص وهو يراه (قوله تبيين) أى متعلق بمحذوف أى ارادتى أو اعنى والمعنى ارادتى ذلك لبشر وهذا أولى لان أعنى لا يتعدى بنفسه اه تقرير دردير (قوله وعلى التمام والزيادة الخ) فالمعنى على الاول ما ثبت تكليم الله حال كونه كائنا البشر فى حال من الاحوال الا فى حال كونه ايحاء أو ايصالا أو ارسالا وعلى الثانى ما تكليم الله كائن لبشر فى حال من الاحوال الا فى حال كونه ايحاء أو ارسالا أو ايصالا (قوله فى الاحوال) أى النحوية وقوله فى الضمير أى منه (قوله وعلى الزيادة والتمام فقائما حال وأين ظرف له) اعترضه الدماميني بانه على التمام فزيد فاعل بكان وقائما حال منه وأين ظرف لغوه تعلق بكان أو بقائما وأما على الزيادة فزيد مبتدأ وأين خبره قطعا فيكون ظرفا مستقرا متعلقا بمحذوف وجوبا وقائما حال من الضمير المستكن فيه فكيف يتأتى ان يكون ظرفا لقائما هذا مما لا سبيل اليه اللهم الا أن يكون كلامه بناء على لغة ونحن عصبة بالنصب (قوله فى نحو زيد عسى أن يقوم الخ) أى وينبنى عليهما ابراز ضمير التثنية والجمع فيهما وعدم الابراز (قوله واسمها مستتر) أى والمصدر المنسبك خبرها على التأويل أو نظرا للفظ الجملة (قوله لا اضمار وكل شئ فى محله) أى وان وما دخلت عليه مؤول بمصدر فاعلها (قوله لئلا يلزم فصل صلة أن) أى وهو يقوم وبيعثك (قوله من معمولها) وهو فى الدار ومقاما (قوله بالاجنبى) أى وهو اسم عسى (قوله وأوجب الفارسى الخ) عبارة الزمخشرى فى المفصل ودخول الباء فى الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة أهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق اه وحينئذ فاندفع ما يقال الظاهر انهم انما أوجبوا ذلك فى القرآن لانه لم تقع فيه ما الا بحجازية فيحمل وما ربك بغافل على المتيقن وحكم المصنف عليهما انما هو لاجل ظنهما ان المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر مجرد سوء ظن بهم ما بغير تثبت (قوله ظنا ان المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر) أى ولا ينصب الخبر بعد ما الا اذا كانت حجازية (قوله وانما المقتضى نفيه) أى ونفيه كما يتحقق بعد الحجازية يتحقق بعد التميمية (قوله لامتناع الباء الخ) أى لعدم نفى الخبر (قوله وفى ما ان زيد بقائم) أى فان الخبر منفى وغير منصوب لبطلان عمل ما (قوله على الارجح) أى ولا غير عاملة (قوله للا الحجازية) أى وهى التى لنفى الوحدة وهى العاملة عمل ليس (قوله عند سيبويه) أى لانه يرى ان لا المركبة مع الاسم لا عمل لها فى الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا قبل دخولها وهى مع مدخولها فى محل رفع بالابتداء فلا مانع عنده من جعل الظرف خبرا للجميع كما فى قولك زيد وبكر وخالد فى الدار أى كائنون فى الدار وكذا فى الآية التقدير كائنة فى الحج وفتح جميع هذه الاسماء هى قراءة من

عدا

عدا أبا عمرو وابن كثير (قوله وان رفعت الاولين) أى وفتحت الثالث كما هو قراءة المكى وأبى عمرو (قوله حجازية) أى نافية للوحدة عاملة عمل ليس أى وقدرتهما مع الثالث للتبرئة (قوله اضمار خبرين) خبر لا الاولى وخبر لا الثانية اذا جعل الخبر المذكور للاولى الثالثة وانما قدرنا الخبر لكل من الاولين لان خبر لا الحجازية فى محل نصب وخبر لا الثالثة فى محل رفع فقوله وان رفعت الاولين أى وفتحت الثالث على أن لا عاملة عمل ان (قوله كالاولى) أى فى كون كل منهما حجازية (قوله وخبرا واحدا الخ) خبر امنصوب بفعل محذوف أى واضمرت أو قدرت خبرا واحدا وقد يقال اذا قدرت لا الثانية مؤكدة للاولى والرفع بالعطف كما صرح به كانت زائدة لتأكيد النفى فلا ينافى تفريعه على كون لا معهما حجازية وقد يجاب بانه اذا كانت الاولى حجازية والثانية مؤكدة لها كانت الثانية أيضا بهذا الاعتبار حجازية اعطاء للمؤكد حكم المؤكد ويحتمل ان يكون قوله وأضمرت خبرا معطوفا على قوله فان قدرت لا معهما حجازية فيكون قسيما له ولا يكون من التفريع فى شئ (قوله وانما وجب التقدير) أى تقدير خبرين اذا قدرت ان الثانية كالاولى والى تقدير خبرا اذا كانت الثانية مؤكدة أى وقدرتهما مع الثالث للتبرئة (قوله وان قدرت الرفع بالابتداء فيهما) هذا مقابل لقوله فان قدرت لا معهما حجازية (قوله قدرت عند غير سيبويه خبرا واحدا) أى لان لا فى الاولين مهملة والاسم بعدها مبتدأ وفى الثالث عاملة فى خبرها فلو قدرت الظرف خبرا عن الكل لزم ان يكون معمولا لعاملين مختلفين المبتدا بالنسبة لكونه خبرا عن الاولين ولا بالنسبة لكونه خبرا عن الثالث (قوله ولم يحتج لذلك عند سيبويه) أى لانه لا يرى للا عملا فى الخبر فلا مانع عنده من جعل الظرف خبرا عن الجميع (قوله ما يحتمل المصدرية والمفعولية) أى كونه مفعولا به (قوله فتيلا) هو ما يكون فى شق النواة وقيل ما يكون بين الاصبعين من الوسخ والنقير ما يكون فى النقرة التى فى ظهر النواة والمراد هنا أقل قليل كما أشار له بقوله أى ظلما تاما أى ظلم فهو مفعول مطلق (قوله أو خيرا) اشارة الى كونه مفعولا به فالمراد بالفتيل والنقير الخير لكن على تأويل تظلمون وتضيعونه بتنقصون (قوله ولم تظلم منه شيأ) أى تنقص (قوله ومن ذلك) أى المحتمل (قوله أى نقصا) بيان لكونه مصدرا وقوله أو خيرا بيان لكونه مفعولا به (قوله لاستيفاء ضمير مفعوله) يحتمل ان يكون الضمير المنصوب من قوله تعالى ولا تضر وعائدا على المصدر المفهوم من الفعل وشيأ مفعول به أى ولا تضروا الضرر شيأ من الاشياء وتعبير المصنف بضمير مناسب لان المذكور فى الآية مضارع لما مضى اه دماميني (قوله فمن عفى له من أخيه) هو ولى المقتول وقيل له أخوه لانه لا يسمه من جهة انه ولى الدم ومطالبه وقوله شئ أى من العفو (قوله أى سيرا طويلا) أى فالمثال على حذف الموصوف المصدر أو الموصوف الظرف وهو زمنا (قوله أو سرته) أى السير المفهوم من الفعل وقوله طويلا حال مؤكدة لعاملها ولصاحبها أيضا كما يوضحه ما بعده (قوله ومنه وأزلفت الخ) أى فيحتمل وأزلفت ازلافا غير بعيد أو أزلفت زمنا غير بعيد ويحتمل الحالية أى أزلفته غير بعيد (قوله أو زمنا غير بعيد) أى فهنا ذكره لان الجنة بمعنى البستان أو على معنى النسب أى غير ذات بعد (قوله الا أن هذه الحال مؤكدة) أى لعاملها وهو أزلفت ولصاحبها وهو الازلاف لان الازلاف معناه القرب وازلفت معناه قربت ولا شك أن معنى قوله غير بعيد انها قريبة لان غير البعيد هو القريب (قوله وقد يجعل) أى قوله غير بعيد (قوله غير بعيدة) أتى بالتاء لان الحال وصف فى المعنى والوصف للمؤنث مؤنث (قوله حال مؤكدة) أى لعاملها فقط وهو أزلفت لا لصاحبها لان الجنة لا تفيد قربا (قوله فى لعل الساعة قريب) أى فتذكير قريب نظرا لمعنى الساعة أعنى الزمن أو على معنى البعث أو على معنى النسب أى ذات قرب (قوله اى يركض ركضا) اى فهو مفعول مطلق عامله محذوف موافق له فى لفظه (قوله أو عامله جاء) أى ان عامله من معناه (قوله على حد قعدت جلوسا) اى على قياس الاختلاف الواقع فى قعدت جلوسا أى الواقع بعد فعل غيره موافق له فى الاشتقاق

وأزلفته الجنة اى الازلاف فى حالة كونه غير بعيد الا ان هذه الحال مؤكدة وقد يجعل حالا من الجنة فالاصل غير بعيد وهى أيضا حال مؤكدة ويكون التذكير على هذا مثله فى لعل الساعة قريب *(ما يحتمل المصدرية والحالية)* جاء زيد ركضا اى يركض ركضا او عامله جاء على حد قعدت جلوسا

ان قدرت لا الثانية كالاولى وخبرا واحدا ان قدرتها مؤكدة لها وقدرت الرفع بالعطف وانما وجب التقدير فى الوجهين لاختلاف خبرى الحجازية والتبرئة بالنصب والرفع فلا يكون خبر واحد لهما وان قدرت الرفع بالابتداء فيهما على انهما مهملتان قدرت عند غير سيبويه خبرا واحدا للاولين أو للثالث كما تقدر فى زيد وعمرو قائم خبرا للاول أو للثانى ولم يحتج لذلك عند سيبويه

(باب المنصوبات المتشابهة ما يحتمل المصدرية والمفعولية) من ذلك نحو ولا تظلمون فتيلا ولا تظلمون نقيرا أى ظلما ما أو خيرا ما أى لا تنقصونه مثل ولم تظلم منه شيأ ومن ذلك ثم لم ينقصوكم شيأ أى نقصا أو خيرا وما ولا تضروه شيأ فمصدر لاستيفاء ضمر مفعوله وأما من عفى له من أخيه شئ فشئ قبل ارتفاعه مصدرا أيضا لا مفعولا به لان عفى لا يتعدى

(ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية) من ذلك سرت طويلا اى سيرا طويلا أو زمنا طويلا أو سرته طويلا ومنه وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد اى ازلافا غير بعيد او زمنا غير بعيد

او التقدير جاءوا كضاوهو قول سيبويه ويؤيده قوله تعالى انثيا طوعا أوكرها قالتا أتينا طائعين فجاءت الحال فى موضع المصدر السابق ذكره
*(مايحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله) من ذلك يريكم البرق خوفا وطمعا اى فتخافون خوفا وتطمعون طمعا وابن مالك يمنع حذف
عامل المصدر المؤكد الا فيما استثنى اوخائفين ١٩٦ وطامعين اولاجل الخوف والطمع فان قلنا لا يشترط اتحاد فاعلى الفعل والمصدر المعلل

وان وافقه فى المعنى فقال سيبويه انه نصب بفعل مقدر من معنى ذلك المصدر وقال المازنى والمبرد انه نصب
بالمذكور والتحقيق الثانى اذ لا ضرورة للتقدير اه (قوله أو التقدير جاءوا كضا) اى فهو حال (قوله فجاءت
الحال الخ) يعنى ان أتينا طائعين لما كان جوابا لا ائتيا طوعا أوكرها كان طائعين فى موضع طوعا لان الجواب
على طبق السؤال فلما أتى بالحال فى الجواب علم ان المصدر فى السؤال حال فقوله فى موضع المصدر أى فى مقابلة
المصدر لان طائعين فى الجواب مقابل طوعا فى السؤال (قوله أى فتخافون) اى من افساد المطر أو من الصواعق
(قوله الا فيما استثنى) اى بان حذف عامله قياسا جوازا نحو أنت سيرا أووجوبا نحو مازيدا الا يسيرا وسماعا
فى نحو سقيا وجدعا وحاول المصنف بهذا الرد على بدر الدين بن مالك حيث اعترض على قول أبيه
* وحذف عامل المؤكد امتنع * بأنه قد حذف عامل المصدر المؤكد فى نحو هذه الصور وحاصل الجواب ان
الكلام فى مجرد المصدر المؤكد من غير هذه الصور لا فى ما ناب المصدر المؤكد فيه مناب الفعل وجعل عوضا منه
كهذه الصورة اه شمنى (قوله فان قلنا لا يشترط الخ) مرتبط بالمفعول لاجله (قوله فواضح) اى جعل
خوفا وطمعا مفعولا لاجله أوفاعل الاراءة هو الله وفاعل الخوف والطمع المخاطبون (قوله فوجهه) اى مع
ان فاعل يرى هو الله وفاعل الخوف والطمع هو المخاطب فاختلف الفاعل (قوله باعتبار الرؤية) اى وفاعل
الرؤية المخاطب كان فاعل المصدر كذلك (قوله باعتبار الخ) تحقيق ذلك ان يقال ان الكاف فى يريكم
مفعول الآن وفى الاصل فاعل فنظر لفاعل الفعل الاصلى فاصل يريكم ترون من رأى ثم دخلت الهمزة فصار
أرى ثم أخذ منه يريكم فصارت الكاف مفعولا بعد ان كانت فاعلا فالاتحاد فى الفاعل الاصلى كاف (قوله
لا الاراءة) اى التى فاعلها المولى (قوله أوالاصل اخافة واطماعا) اى وفاعل الاخافة والاطماع هو الله كما انه
فاعل الاراءة (قوله يمنع الاول) اى التقدير الاول لما يلزم عليه من حذف عامل المصدر المؤكد وهو ممنوع
عنده (قوله يمنع الثانى) أى التقدير الثانى لان تقديره كذلك يؤدى الى اخراج رغبة عن كونه مفعولا مطلقا
الى كونه مضافا اليه (قوله قلت الخ) هذا تقوية لما قاله ابن الحاجب من منع التقدير الثانى (قوله بلا دليل)
المناسب بلا فائدة بدليل التعليل والا فالدليل هو الفعل المتقدم قبله فهو دليل على حذف المصدر (قوله أبلى
الهوى أسفا الخ) تمامه * وفرق الهم بين الجفن والوسن

كفى بجسمى نحولا أننى رجل * لولا مخاطبتى اياك لم ترنى

(قوله أبلى الهوى) يقال ابلاه اذا جعله بالبا والاسف أشد الحزن والوسن النعاس (قوله آسف) مضارع أسف
كفرح وآسف بفتح السين أصله أأسف (قوله اتحاد الفاعل) اى فاعل المصدر المنصوب على انه مفعول له مع
فاعل عامله (قوله والمفعول به) اى بدنى والفاعل هو الهوى وسكت عن الظرف وهو يوم النوى لانه تارة
يتقدم وتارة يتأخر وتارة يتوسط (قوله آسف أسفا) وقوله أو ابلاه أسف كلاهما اشارة للمفعول المطلق وقوله
أولاجل الاسف اشارة الى المفعول لاجله وسكت عن الحال مع ان الترجمة لما يحتمل الثلاثة لوضوحه أى آسفا
واما المصدر فهو خفى لان تحته وجهين والمفعول لاجله فيه خفاء ولذا قال فمن لم يشترط الخ (قوله أو ابلاه أسف)
اى فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله يبغونها) أى يبغون لها عوجا (قوله أولان الهوى
الخ) عطف على قوله أما على ان الفعل الخ (قوله لحصول الخ) أى لان العطف على ضمير الرفع المتصل لا يصح
الا اذا فصل بين المتعاطفين بضمير منفصل أوفاصل ما (قوله وقد أجيز) اى الاعراب الاول ذهب اليه الزجاج وابن
عطية والزمخشرى قائلين ان حسب اسم فعل بمعنى يكفى فالضمة بنائية والكاف مفعول به ودرهم فاعل
وزيدا مفعول معه وذهب غيرهم الى ان حسب اسم فاعل بمعنى كاف فالضمة اعرابية وهو مبتدأ والكاف فى
محل جر به مضافا اليها ودرهم خبر المبتدا وزيدا مفعول به بتقدير فعل هو يحسب بمعنى يكفى والواو لعطف جملة
على جملة وفاعل يحسب ضمير يعود على الدرهم لتقدمه رتبة اه دماميني (قوله باضمار يحسب) بضم
أوله وكسر ثالثه اه شمنى وعلى هذا فالواو لعطف الجمل ودرهم فى نية التقديم (قوله وهو الصحيح) أى وكونه
مفعولا به هو الصحيح اى والمفعول معه غير صحيح لانه لا يعمل الخ وقوله الا ما كان من جنس الخ أى وجنس الذى
يعمل فى المفعول به الفعل معلقا وما جرى مجراه وحسب ليس فعلا وليس جاريا مجراه وحينئذ فلم يكن وزيدا
مفعولا معه لعدم وجود العامل فى المفعول به وقد ظهر لك ان المراد بجنس العامل فى المفعول به هو الفعل وما
أشبهه أى اسم الفاعل والمفعول ونحوه من الاوصاف وبهذا اندفع ما أورد على المصنف من أن ظاهره ان الفعل
اللازم لا يعمل فى المفعول معه مع ان بعضه ينصب والنيل وهذا الايراد مبنى على ان المراد بجنس العامل فى
المفعول به هو الفعل المتعدى وبعد هذا فيرد على هذا التعليل أن اسم الفعل جار مجرى الفعل لان اسم الفعل فى
التعدى واللزوم حكمه حكم فعله للموافقة فى المعنى وحسب اسم فعل بمعنى يحسب اى يكفى وهو متعد فيكون
اسم الفعل كذلك وحينئذ فالمفعول معه انما عمل فيه ما جرى مجرى الفعل وهو من جنس ما يعمل فى المفعول به
فان قالوا ان حسب اسم فاعل بمعنى كاف لا اسم فعل قلنا هو جار مجرى الفعل بلا ريب ثم ان القول الذى صححه
المصنف العطف على الجملة قبل ان تكمل اجزاؤها والقول الاول سالم من ذلك فيترجح على الثانى اه تقرير شيخنا
درديز (قوله فقيل بالعطف) اى على الضمير المجرور من غير اعادة الجار وهو جائز عند يونس والاخفش
والكوفيين وهو اختيار ابن مالك والقول الثانى الذى استصوبه المصنف هو مذهب أكثر البصريين القائلين
بمنع العطف فى الصورة المذكورة (قوله باضمار حسب) أى فحذف المضاف وبقى المضاف اليه على جره والشرط
موجود (قوله وررووا بالاوجه الثلاثة) أى فالنصب فى الضحاك على وجهين أن يكون مفعولا معه أو
مفعولا به وجره على وجهين العطف على الضمير المجرور وتقدير مضاف ورفعه بالعطف على الاسم المرفوع
بتقدير مضاف أى وحسب الضحاك وانشقاق العصا كناية عن تفرق الجماعة واختلاف الكلمة (قوله
مهند) أى مطبوع من حديد الهند (قوله وهو أرجحها) أى لانه اذا ذكر المستثنى منه وكان الكلام
منفيا ترجح البدل على الاستثناء (قوله وهو أضعفها) أى لان كون الاستثناء خلاف الاصل فيها فاضعف
لما فيه من خروج الاعن أصلها من الحرفية والاستثناء وتخلى اللفظ بغير اعرابه (قوله وهو أضعفها) فيه
تدافع وتقريره أن قوله أرجحها يقتضى رجحان الجميع وأرجحية البدل وقوله وهو أضعفها يقتضى ضعف
الجميع وأضعفية الشئ فتحصل من ذلك أن البدل ارجح وضعيف وان الشئ أضعف وراجح وتنافيه ظاهر
وجوابه أن أفعل فيهما ليس على بابه (قوله ليس زيد شيأ) زيدا سم ليس وشيأ خبرها (قوله بطل كونه
بدلا) أى وتعين الوجهان الاولان (قوله لانها لا تعمل فى الموجب) أى والبدل يقتضى اعمالها فيه فان البدل
على نية تكرار العامل واذا كرر العامل انتقض النفى بالا (قوله كون الضمير منصوبا) أى مفعول حاشى
(قوله وكونه مجرورا) أى بحاشا على أنها حرف جر (قوله تعين النصب) أى لان نون الوقاية لا تلحق حروف
الجر (قوله وهو المختار وكونه بدلا من ضميره) اما وجه الثانى فهو اشتمال النفى على الضمير من حيث
المعنى لان معنى ما أحد يقول ذلك الا زيد ما يقول أحد ذلك الا زيد فاندفع ما يقال كيف الابدال من الضمير مع
أنه استثناء من موجب واما وجه اختيار الاول فلان الابدال من صاحب الضمير أولى لانه الاصل ولانه لا يحتاج
الى تأويل لكونه فى غير الموجب (قوله فارتفاعه من وجهين) أى البدل من أحد أومن ضميره (قوله الا
زيد) أى فرفعه انما هو من وجه وهو الابدال من الضمير وانتصابه من وجهين الابدال من أحد والاستثناء

باضمار يحسب وهو الصحيح
لانه لا يعمل فى المفعول معه
الا ما كان من جنس ما يعمل
فى المفعول به ويجوز جره
فقيل بالعطف وقيل باضمار
حسب أخرى وهو الصواب
ورفعه بتقدير حسب حذفت
وخلفها المضاف اليه وروا
بالاوجه الثلاثة قوله
اذا كانت الهيجاء وانشقت
العصا
فحسبك والضحاك سيف مهند * (باب الاستثناء) *
يجوز فى نحو ما ضربت أحدا
الا زيدا كون زيد بدلا من
المستثنى منه وهو أرجحها
وكونه منصوبا على الاستثناء
وكون الا وما بعدها نعتا وهو
أضعفها ومثله ليس زيد شيأ
الا شيأ لا يعبأ به فان جئت
بما مكان ليس بطل كونه بدلا
لانها لا تعمل فى الموجب
* (مسئلة) * يجوز فى نحو
قام القوم حاشا زيد وحاشاه
كون الضمير منصوبا بالكونه
مجرورا فان قلت حاشاى
تعين الجر أو حاشانى تعين
النصب وكذا القول فى خلا
وعدا * (مسئلة) * يجوز
فى نحو ما أحد يقول ذلك الا
زيد كون زيد بدلا من أحد
وهو المختار وكونه بدلا من
ضميره وأن ينصب على
الاستثناء فارتفاعه من
وجهين وانتصابه من وجه
فان قلت ما رأيت أحدا يقول
ذلك الا زيد

وابن

(قوله فبالعكس) يعنى فرفعه من وجه وهو الابدال من الضمير وانتصابه من وجهين وهما البدل من أحد والاستثناء قال الرضى ولو لم يرجع الضمير للمبتدا فى الحال أو الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ماضربت أحدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفى بل المنفى الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رأيت أحدا يقول ذلك الا زيد او رأيت بمعنى أبصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا كلامه قال الرضى وأنا لا أرى باسا فى غير نواسخ الابتداء فيصح أيضا الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفى على عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت أحدا ينصفنى الا زيد الا ان المعنى ما أنصفنى أحد كلمته الا زيد ومنه قول عدى بن زيد

فى ليلة لا نرى بها أحدا * يحكى علينا الا كواكبها

ونرى من رؤية العين وفى جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا لمعنى البيت الظاهر منه فالانصاف والحكاية منتفيان معنى ولو قلت لا أوذى أحدا او حدا الله تعالى الا زيد لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفى بل الاذى فقط اه شمنى (قوله يمتنع ان يدخل عليه من) أى لانها للبيان (قوله وان قدر نفسه) أى وان قدر ان الضيف نفس زيد (قوله احتمل الحال والتمييز) أى ويكون من التمييز غير الغالب وهو غير المحوّل كملتئ الحوض ماء فقد ذكر ابن مالك ان مميز الجملة لا يلزم أن يقدر الاسناد اليه والتزام بعضهم فى كل مميز وقع عن النسبة فى الجملة أن يكون فى الاصل مسندا اليه تكلف اذ هو غير متأت فى نحو قولهم امتلأ الاناء ماء ونحو طاب زيد أباحيث يراد أن زيدا نفس الاب كما فى مسئلتنا هذه (قوله فالاحسن ادخال من) أى لما فى ادخالها من بيان المعنى المقصود بالتنصيص عليه (قوله للسلامة به من جمود الحال ولزومها) أى عدم انتقالها ووقوعها من نكرة وخبر منهما الخفض بالاضافة (من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول) نحو ضربت زيدا ضاحكا ونحو وقاتلوا المشركين كافة وتجويز الزمخشرى الوجهين فى ادخلوا فى السلم كافة وهم لان كافة تختص بمن يعقل و وهمه فى قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف أى ارسالة كافة أشد لانه أضاف الى استعماله فيما لا يعقل اخراجه عما التزم فيه من الحالية ووهمه فى خطبة المفصل اذ قال محيط بكافة الابواب أشد وأشد لاخراجها اياه عن النصب البتة (من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين) نحو وهذا بعلى شيخا يحتمل أن عامله معنى التنبيه أو معنى الاشارة وعلى الاول فيجوز هنا قائما ذا زيد قال

هابينا ذا صريح النصح فاصغ له * وعلى الثانى يمتنع واما التقديم عليهما معا فيمتنع على كل تقدير (من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل) نحو جاء زيدا كباضاحكا فالتعدد على أن يكون عاملها جاء وصاحبها زيد والتداخل على ان الاولى من زيد وعاملها جاء والثانية من ضمير الاولى وهى العامل وذلك واجب عند من منع تعدد الحال وأما القيته مصعدا منحدرا فمن التعدد لكن مع اختلاف الصاحب ويستحيل التداخل ويجب كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل ولا يحمل على العكس الا بدليل كقوله خرجت بها امشى تجر وراءنا * ومن الاول قوله عهدت سعاد ذات هوى معنى فزدت وعادسلوانا هواها

* (باب اعراب الفعل) *

* (مسئلة) * ما تاتينا فتحدثنا الآن رفع تحدث على العطف فيكون شريكا فى النفى أو الاستئناف فتكون مثبتا اى فانت تحدثنا الآن

معنى التشبيه أو الاشارة لا يكون كذلك لان بعلى خبر والعامل فيه الابتداء أو المبتدأ وأجيب بان انتصاب الحال عن بعلى ليس باعتبار أنه خبر المبتدا بل باعتبار انه مفعول لمحذوف اى أنبه أو أشير والاصل هذا بعلى أشير اليه أو أنبه عليه شيخا فالعامل هنا فى الحال وفى صاحبها واحد اه شمنى (قوله معنى التنبيه) هو الاولى بالعمل عند الكوفيين لسبقه (قوله معنى التنبيه) أى ما فى ها التنبيه من معنى الفعل وهو أنبه وقوله أو معنى الاشارة أى وهو الاولى بالعمل عند البصريين لقربه من الحال وقوله أو معنى الاشارة أى ما فى اسم الاشارة من معنى الفعل وهو أشير (قوله هابينا الخ) تمامه * وطع فطاعة مهد نصحه رشد * (قوله ذا صريح) الصريح الخالص وقوله فاصغ له أى قبل له (قوله يمتنع) أى لتقدم الحال على عاملها المعنوى (قوله فيمتنع على كل تقدير) أى لتقدم الحال على عاملها المعنوى (قوله نحو جاء زيدا كباضاحكا) اعلم أنهم نصوا على أن الحال اذا تعددت وتعدد صاحبها لا تجعل لغير الاقرب الا بدليل تقليلا للفصل فينبغى أن يكون هنا كذلك لان كونها للاقرب سالم من الفصل وكونها للابعد مستلزم للفصل وقد يفرق بأن الفصل هنا يسير واقع فى موضع واحد وهناك وان كان يسيرا يقدر الفصل هنا الا أنه واقع فى موضعين (قوله وذلك) أى التداخل واجب عند من منع تعدد الحال أى مطلقا أى كانت متضادة نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا أو غير متضادة نحو اخرج منها مذؤما مدحورا وشبهة المانعين لتعدد الحال القياس على ظرف الزمان والمكان فان الحال فى المعنى ظرف اذ معنى جاء زيدا كباجاء فى حالة الركوب فكما لا يتعدد الظرف الزمانى أو المكانى والمظروف واحد لا يتعدد الحال وصاحبها واحد قال الرضى والاوجه للقياس وذلك أن وقوع فعل واحد فى زمانين أو مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك أمامك وضربت اليوم أمس فلو جئت بالواو جاز لدلالته على تكرير الفعل وأما تقييد الفعل بقيدين مختلفين كما فى قوله تعالى اخرج منها مذؤما مدحورا فلا بأس به اه دماميني وسواء كان القيدان المختلفان غير متضادين كما مثل أو كانا متضادين نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا (قوله ويستحيل التداخل) اى لعدم امكان تقييد الحال الاولى بالثانية لاستحالة الجمع بينهما (قوله ويجب الخ) الذى ذكره الرضى أن الحال اذا تعددت وتعدد صاحبها الا كثر فيه ان تجعل كل حال بجنب صاحبها نحو لقيت مصعدا زيدا منحدرا ويجوز على ضعف أن يجعل حال المفعول بجنبه ويؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالان وقدمت حال المفعول اذ الاقل أن يكون أحد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه اه كلامه وانظر كيف حكم على ما جعله المصنف واجبا بانه جائز على ضعف و بينهما بون بعيد (قوله تقليلا للفصل) اى لان الفصل حينئذ واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله بخلاف العكس وهو جعل الاولى من الفاعل والثانية من المفعول فانه حينئذ فصلان احدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول والثانى بين المفعول وحاله بحال الفاعل (قوله خرجت بها أمشى الخ) تمامه * على اثرينا ذيل مرط مرحل * والبيت لامرئ القيس من معلقته المشهورة وروى على اثرنا اذيال مرط والاثر والاثر واحد والذيل طرف الثوب والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز أو صوف والمرحل بالحاء المهملة المنقش بنقوش تشبه رحال الابل يقول اخرجتها من خدرها فى حالة كونى ماشيا وكونها تجر على آثارنا قد امنا ذيل مرطها التخفى الاثر على القافة قصدا للستر اه دماميني (قوله عهدت سعاد الخ) ذات هوى حال من المفعول وهو سعاد ومعنى حال من الفاعل وهو تاء عهدت والمعنى من عنى يعنى بالكسر يعنى تعب ونصب وعادمن اخوات كان الناقصة والسلوان النسيان والترك يقول كنت أنا وسعاد متحابين فاما أنا فصرت الى ازدياد المحبة واما هى فصارت الى السلو ونسيان المودة وفى الصحاح السلوانة بالضم خرزة كانوا يقولون اذا صب عليها ماء المطر فشربه العاشق سلا قال

شربت على سلوانة ماء مزنة * فلا وجديد العيش يامى ما أسلو

أن والعطف وللرفع وجه وهو القطع وان جئت بلم فللنصب وجه باضمار أن وللرفع وجه وهو الاستئناف ولك الجزم بالعطف فان قلت ما أنت آت فتحدثنا فلا جزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدم الفعل وانما هو على القطع *(مسئلة) هل تأتينى فاكرمك الرفع على وجهين والنصب على الاضمار وهل زيد أخوك فنكرمه لا يرفع على العطف بل على الاستئناف وهل لك التفات اليه فتكرمه الرفع على الاستئناف والنصب اما على الجواب أو على العطف على التفات واضمار أن واجب على الاول وجائز على الثانى وكالمثال سواء فلو أن لنا كرة فنكون ان سلم كون لو للتمنى *(مسئلة)* ليتنى اجد مالا فانفق منه الرفع على وجهين والنصب على اضمار أن وليت لى مالا فأنفق منه يمتنع الرفع على العطف *(مسئلة)* ليقم زيد فنكرمه الرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار (مسئلة) نحو أقلم يسير وافى الارض فينظر ويحتمل الجزم بالعطف والنصب على الاضمار مثل أقلم يسير وافى الارض فتكون لهم قلوب ونحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم يحتمل تتقوا الجزم بالعطف وهو الراجح والنصب باضمار أن على حد قوله ومن يقترب منا و يخضع نؤوه *(باب الموصول)* *(مسئلة)* يجوز فى نحو ماذا صنعت وماذا صنعته ما مضى شرحه وقوله تعالى ماذا أجبتم المرسلين

واسم ذلك الماء السلوان (قوله بدلا عن ذلك) اى عن عدم مجيئك فيما مضى (قوله نفى السبب) فالمعنى أنت لم تأتنا فكيف تحدثنا (قوله ونفى الثانى فقط) أى ما تأتينا محدثا بل غير محدث (قوله وهو القطع) اى الاستئناف (قوله لعدم تقدم الفعل) المراد بالفعل المجزوم الذى يتبعه تحدث فى الجزم والفعل المرفوع الذى يتبعه فى الرفع لان الاعراب بالتبعية يقتضى متبوعا اشتمل على مثل ذلك الاعراب اه شيخنا (قوله وانما هو على القطع) أى ويجوز النصب باضمار أن (قوله الرفع على وجهين) هما العطف على تأتينى والاستئناف (قوله لا يرفع على العطف) لا يظهر ان هذا ما نع غير تخالف الجملتين بالاسمية والفعلية وليس بمانع على الصحيح وأما من جهة المعنى فلا مانع اذ يمكن الاستفهام عن أخوة زيد وعن اكرامه الواقع بعد ثبوت الاخوة (قوله بل على الاستئناف) وسكت عن نصبه على اضمار أن والظاهر ان سكوته عنه لجوازه (قوله الرفع على الاستئناف) وأما الرفع على العطف فمنعه معلوم مما مر قبله وفيه مامر (قوله أو على العطف على التفات) أى فهو من باب * وابس عباءة وتقر عينى * (قوله واضمار أن واجب على الاول الخ) قال ابن الحاجب انما وجب اضمار ان على الاول لقيام القرينة الدالة على المحذوف مع كون الحذف اختصر وقال غيره لانها لو ظهرت لظهر عطف الاسم على الفعل وهو غير مستحسن وانما جاز اضمار أن على الوجه الثانى لان الفاء تدخل على الاسم الصريح نحو العجبنى ضرب زيد فغضبه فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح (قوله على الاول) أى لان ان تضمر وجوبا فى جواب الاستفهام (قوله وكالمثال) هو هل لك التفات اليه فتكرمه وقيد المشابهة بكون لو للتمنى لانها لو كانت للشرط لم تكن الآية مشابهة للمثال فى اعرابه لعدم تأتى النصب على الجواب فيها وتأتيه فى المثال (قوله ان سلم الخ) اما ان لم تجعل للتمنى بل جعلت شرطية لم يكن فيه الا وجهان الرفع على الاستئناف والنصب اما على العطف على المصدر الصريح أى كرة أو على تقدير ان فى جواب النفى (قوله يمتنع الرفع على العطف) أى لعدم مرفوع يعطف عليه ويجوز الرفع على الاستئناف والنصب باضمار أن (قوله فنكرمه) بالنون لا بالتاء لان أمر المخاطب قليل الا أن يقال يغتفر فى الثوانى (قوله على القطع) أى الاستئناف (قوله والنصب على الاضمار) أى فى جواب الامر وسكت عن الرفع على العطف لظهور امتناعه لعدم المتبوع المرفوع الذى يشاركه هذا التابع فى اعرابه (قوله على الاضمار) أى فى جواب الاستفهام (قوله ونحو وان تؤمنوا الخ) اعلم أن الناصبة يجوز اضمارها بعد الفاء والواو الواقعتين اما بعد فعل الشرط وقبل الجزاء نحو ان تأتنى فتكرمنى آتك ونحو الآية التى تلاها على وجه والمصراع الذى أنشده والتقدير ان يك منك اتيان فاكرام وان يكن منكم ايمان وتقوى يؤتكم اجوركم ومن يكن منه اقتراب منا وخضوع لنا نؤو وواما بعد الشرط والجزاء نحو ان تبد وا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء على قراءة النصب وانما جاز النصب فى هذه الصور لمشابهة الشرط فى الاول والجزاء فى الثانى النفى اذ الجزاء شرط وجودة وجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوف بالوجود حقيقة فحمل نصب المضارع واقعا بعد ذلك على نصبه واقعا فى جواب النفى اه دماميني (قوله ونحو وان تؤمنوا الخ) اشار فى الالفية لجواز الوجهين المذكورين بقوله

وجزم أو نصب لفعل اثر فا * او واو ان بالجملتين اكتنفا

(قوله باضمار أن) أى تنزيلا للشرط منزلة النفى (قوله مامضى شرحه) أى فى الباب الثانى فيما يجب على المسؤل عنه أن يفصل فيه وهو ان ما اسم استفهام وذا موصول خبر وصنعت صلة الموصول والعائد فى الاول محذوف ويجوز ان تكون ماذا برمتها اسم استفهام وهى اما فى محل نصب على المفعولية وفى الثانى الجملة مفسرة للعامل المحذوف واما فى محل رفع على الابتداء والجملة من الفعل والفاعل خبر وهذان الوجهان أحد

أوجه سنة تقدمت (قوله ماذا مفعول مطلق) أى اسم استفهام مفعول مطلق أى أجبتموهم أى اجابة (قوله واسقاط الجار ليس بقياس) أى وحينئذ فلا يصح جعل ماذا مفعولا به ثانيا (قوله مبتدأ وخبرا) أى ما اسم استفهام مبتدأ وذا خبرا اسم موصول وأجبتم صلة الموصول (قوله كون ذا للاشارة الخ) حاصله أن ذا الواقعة بعد ما يجوز جعلها اسم موصول اتفاقا وأما الواقعة بعد من الاستفهامية فالاكثر أنها اسم اشارة بدليل دخولها كثيرا على الذى نحو من ذا الذى وخلاف الاكثر أنها تكون موصولا وقيل ان ذا بعد من لا تكون موصولة أصلا وحينئذ فمن مبتدأ وذا اسم اشارة خبر ولقيت جملة حالية والعامل فيه ما فى الاشارة من معنى الفعل أى من ذا أشير اليه حال كونه لاقيا لك (قوله أى بالذى تؤمره) أى فحذف العائد المنصوب بالفعل (قوله على حد قولهم) أى من كون أمر يتعدى الى المفعول الثانى بنفسه وهذا قليل (قوله أمرتك بكذا) أى من كون أمر يتعدى للمفعول الثانى بالباء وهذا هو الاكثر (قوله معنى ومتعلقا) أى وهنا الجاران اختلفا فى المتعلق لان الباء الجارة للموصول متعلقة باصدع والباء الجارة للعائد متعلقة بتؤمر (قوله أى منه) اى فالعائد مجرور بمن كالموصول واتفقا متعلقا لان الاول متعلق بيشربون والثانى متعلق بيشربون والمعنى فيهما أى فى الحرفين واحد أى النعدية (قوله بمعنى اؤمر) أى فكل من الجارين متعلق بالامر فقد اتفق المتعلقان معنى وان اختلفا لفظا وهذه طريقة والحق أنه لا بد فى الحذف من كون المتعلقين متوافقين لفظا ومعنى كالحرفين (قوله فيحتمل أن يكون الاصل بما كذبوه) أى فالعائد المحذوف منصوب توسعا بحذف الجار أى كالشئ الذى كذبوه من قبيل (فلا اشكال) أى لان العائد المحذوف منصوب وهو يجوز حذفه (قوله بمنزلة كذبوا فى المعنى) أى فقد اتفق المتعلقان فى المعنى وقد علمت أنهما طريقة والحق أن ما فى هذه الآية مصدرية والباء سببية (قوله مصدرية) هذا بناء على قول ابن مالك والكوفيين ان الذى قد يأتى حرفا مصدريا أى موصولا حرفيا لا يحتاج لعائد وهذا القول مردود لانه لم يثبت ان الذى يأتى حرفا مصدريا واستدلالهم بقوله تعالى وخضتم كالذى خاضوا اذ المعنى كخوضهم مردود لجواز كون الذى موصولا اسميا صفة لمصدر محذوف أى وخضتم كالخوض الذى خاضوه فحذف الموصوف لقيام الدليل عليه وحذف العائد المنصوب على القياس فالحاصل أن الذى قد ثبتت اسميته ولا يعدل عما ثبت الا بدليل وما استدل به على الحرفية محتمل (قوله وقيل الاصل الخ) أى بناء على ان الذى اسم موصول وهذا القول مردود لانه يؤدى الى فتح باب حذف الجار توسعا فكل ما يوجد مثل هذا يقال ان العائد المحذوف منصوب لحذف الجار أولا توسعا وذلك يؤدى الى عدم اشتراط الشروط المذكورة فى حذف العائد المجرور وحينئذ فالاوجه ان الذى هنا صفة لمصدر محذوف أى ذلك التبشير الذى يبشره فالعائد منصوب اه تقرير دردير (قوله وقيل الاصل يبشر به الخ) هذا أحد أقوال ذكرها الزمخشرى كما ذكرنا فلنا من أنه الاولى لكن ما قلنا انه الاولى اعترضه أبو حيان بأنه لا يظهر اذ لم يتقدم لفظ التبشير ولا ما يدل عليه من بشرا وشبهه وقد يقال حذف الموصول لدلالة الصلة والدليل يكفى ولو متأخرا اه تقرير شيخنا دردير (قوله ثم حذف) أى فهو من باب حذف العائد المنصوب بالفعل ولا يشترط فى حذفه شئ (قوله أى زيادة على العلم الذى أحسنه) أى أجاد معرفته من قولك أحسن الشئ اذا أجاد معرفته وهذا القول لابن قتيبة وهو بناء على أن المراد بالذى غير من يعقل وهو العلم وعليه فسر الزمخشرى حيث قال ثم آتينا موسى الكتاب تماما على الذى أحسن أى على الذى أحسن موسى من العلم والشرائع من أحسن الشئ اذا أجاد معرفته أى آتيناه الكتاب زيادة على علمه على وجه التتميم (قوله أى تماما على احسانه) على هذا فى أحسن ضمير عائد على موسى أى تماما على احسان موسى بطاعتنا وقيامه بامرنا ونهينا وقيل الضمير فى أحسن يعود على الله ومتعلق الاحسان الى أنبيائه والى موسى وعلى هذا فى الآية التفات أى آتيناه الكتاب زيادة على احساننا

خبرا وليقيت جملة حالية وقيل كون ذا موصولة ولقيت صلة وبعضهم لا يجيزه ومن الكثير من ذا الذى يشفع عنده اذ لا يدخل موصول على موصول الا شاذا كقراءة يزيد ابن على والذين من قبلكم بفتح الميم واللام *(مسئلة)* فاصدع بما تؤمر ما مصدرية أى بالامر أو موصول اسمى أى بالذى تؤمره على حد قولهم أمرتك الخير وأما من قال امرتك بكذا وهو الاكثر فيشكل لان شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضا بمثله معنى ومتعلقا نحو و يشرب مما تشربون أى منه وقد يقال ان اصدع بمعنى اؤمر وأما ما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا فى الاعراف فيحتمل أن يكون الاصل بما كذبوه فلا اشكال أو بما كذبوا به ويؤيده التصريح به فى سورة يونس وانما جاز مع اختلاف المتعلق لان ما كانوا ليؤمنوا بمنزلة كذبوا فى المعنى وأما ذلك الذى يبشر الله عباده فقيل الذى مصدرية أى ذلك تبشير الله وقيل الاصل يبشر به ثم حذف الجار توسعا فانتصب الضمير ثم حذف *(مسئلة)* يجوز فى نحو تماما على الذى أحسن كون الذى موصولا اسميا فيحتاج

وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج الى صلة ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل لافعلا ماضيا وفتحته اعراب لابناء وهي علامة الجر وهذان الوجهان كوفيان وبعض البصريين يرانق الثاني *(مسئلة)* نحو أعجبني ماصنعت يجوز فيه كون ما بمعنى الذي وكونها نكرة موصوفة وعليهما فالعائد محذوف وكونها مصدرية فلا عائد ونحو حتى ٢٠٢ تنفقوا مما تحبون يحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية لان المعاني لا ينفق منها وكذا

اليه والى الانبياء على وجه التهيم (قوله وكونه نكرة موصوفة) أي وأحسن صفة أي تماما على شئ أحسن أي زائد في الحسن وهو علمه وقيامه بالاوامر والنواهي (قوله وهي علامة الجر) أي فهو ممنوع من الصرف لوصفيته ووزن الفعل (قوله فالعائد محذوف) أي لان كلا من الموصولة والموصوفة يحتاج للعائد انما يختلفان في أن الاولى تحتاج للصلة والثانية للصفة (قوله يحتمل الموصولة والموصوفة) أي وعليهما فالعائد محذوف (قوله لان المعاني) أي التي منها المحبة (قوله وكذا ومما رزقناهم ينفقون) أي تحتمل ما فيه أن تكون موصولة وأن تكون موصوفة ولا تحتمل المصدرية (قوله وكذا ومما رزقناهم ينفقون) أي فالمعنى على المصدرية وينفقون من رزقناهم والرزق تعلق القدرة ولا ينفق منه (قوله نحو سرني ما معجب لك) أي فالباء مفعول وما فاعل ومعجب بالرفع صفة لما وصفة المرفوع مرفوع (قوله ولو ثبت نحو سرني ما معجب لك لثبت ذلك) أي لثبت مجيء ما نكرة موصوفة لانتفاء احتمال الزيادة في نحو سرني ما معجب لك لان ما انما تزاد بين الجار والمجرور وفيه نظر فقد مضى في ما الزائدة أنها تقع بعد الرافع كقولك شتان ما زيد وعمرو وأيضا يحتمل ان تكون موصولة حذف صدر صلتها قال الدماميني في كلام المصنف اشعار بموافقة أبي حيان على انه لو سمع سرني ما معجب لك لثبت كون ما موصوفة والظاهر أنه لا يثبت ولو سمع ذلك لاحتمال ان تكون موصولة حذف صدر صلتها ويمكن الجواب بان كلام أبي حيان انما هو على الاصل وهو عدم الحذف والحاصل انه لا يلزم من ثبوت سرني ما معجب لك ثبوت كون ما نكرة موصوفة لجواز كونها في هذا المثال زائدة بين الفعل ومرفوعه أو أنها غير زائدة قبل موصول اسمي وحذف صدر صلته اه تقرير شيخنا دردير (قوله لثبت ذلك) أي مجيئها نكرة موصوفة لان هذا الاحتمال فيه (قوله ولا أعلمهم الخ) هذا رد من المصنف على أبي حيان في قوله ان ما في قولهم مررت بما معجب لك تحتمل ان تكون زائدة وحاصله ان ما انما تزاد بعد الباء اذا كانت الباء للسببية وهنا في قوله مررت بما معجب لك للالصاق لا للسببية فدل على ان ما غير زائدة فتم كونها نكرة موصوفة (قوله ومن الناس الخ) اعترض بانه لا فائدة في هذا الاخبار اذ من المعلوم ان من يقول آمنا الخ من الناس وأجيب بان الفائدة حصلت من الاخبار بالبعضية أي أن الذي قال ذلك بعضهم لا كلهم (قوله بانها نزلت الخ) أي وحينئذ فليس المعنى على الابهام (قوله وعطف البيان) هذا مبني على أن اربا من صيغ المصادر لا مشتق لان عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات (قوله ابراهيم الخ) يجوز أن يكونوا بدلا من الآباء أو بيانا (قوله فانظر كيف كان عاقبة مكرهم) يحتمل أن تكون كان زائدة فكيف خبر مقدم وان تكون تامة فكيف حال وعاقبة فاعل وان تكون ناقصة فكيف خبر مقدم (قوله هذا) أي الآية الاخيرة وقوله أي هي الضمير للعاقبة (قوله سبح اسم ربك) أي نزه اسمه عن الالحاد فيه بالتأويلات الزائغة واطلاقه على غيره هذا هو المراد بتسبيح الاسم وتنزيهه فاندفع ما يقال ان المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف علق التسبيح بالاسم وأجاب بعضهم عنه بان الاسم صلة ورد بان زيادة الاسم لم تثبت وأجاب عنه أيضا الفنري بانه انما تعلق التسبيح بالاسم وان كان غير المسمى لان التعظيم اذا وجب للاسم فلما هو من سببه لاجله فكما يجب تنزيه ذاته وصفاته تعالى من النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسوء الادب (قوله فالصفة للمضاف) أي الغلام وانما جاز في الآية جعل الاعلى صفة للاسم المضاف أو للرب المضاف اليه في الآية بدل من لمزة لانعت اذا لم توصف النكرة بالمعرفة (قوله وقيل لا يتعلق) بناء على أن كاف التشبيه حرف جر شبيه بالزائد فلا تتعلق بشئ (قوله لان الوصل الخ) أي ولو جعل الكاف اسما مضافا لما بعده لزم ان تكون الصلة مضافا ومضافا اليه معا انما تكون جملة (قوله يحتمل على الوجهين) بمعنى كون على حرفا وكونها اسما ظرفا بمعنى فوق وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف لانها مع ما بعدها في موضع الخبر (قوله والا لاحتاج الخ) فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وهو ممنوع كما مر (قوله مجيء الفاء في أوائل سورة المرسلات) أي لان الفاء بالضرورة هنالك حرف عطف فتعين ان تكون الواو هنا كذلك

(باب في مسائل مفردة)

(قوله في مسائل) مراده بالجمع ما فوق الواحد لانه لم يذكر الا مسئلتان (قوله فيمن فتح) أي في قراءة من فتح الباء وهو شعبة (قوله وهو الاولى) أي لانه القائم مقام المفعول لان الفعل يتعدى بالام وأيضا القرب من العامل وسبقه وأما رجال فهو فاعل لمحذوف أي يسبحه رجال والجملة مستأنفة جوابا لسؤال مقدر تقديره من يسبحه (قوله لضعف قولهم سير عليه طويل) وجه الضعف أن سير عليه الاولى فيه ان يكون نائب الفاعل الجار والمجرور لانه القائم مقام المفعول عند حذفه فاذا وجد مصدر وجار ومجرور كان الجار والمجرور أحق بالنيابة وحينئذ فعليه نائب الفاعل وطويلا يقرأ بالنصب صفة لموصوف محذوف أي سيرا طويلا (قوله لمجازية التأنيث) أي لان مجازي التأنيث اذا كان اسما ظاهرا يجوز تجريد فعله (قوله وبما ذكرنا من الوجهين الخ) اعلم انه انما علم الفساد باحتمال الوجه الثاني وهو كون الفعل مضارعا محذوفا منه احدى التاءين لا باعتبار الوجه الاول وهو كونه ماضيا اذ لا مدخل لهذا الوجه في تبيين الفساد أصلا اه دماميني وأجيب بأن قوله وبما ذكرنا من الوجهين فيه حذف مضاف أي من جواز الوجهين وهما كون تجلى ماضيا

أي ولم يؤت به لذاته فان قيل ما الفرق بين الآية وهذا المثال حيث جاز في الآية أن يكون الاعلى صفة للاسم المضاف أو للرب المضاف اليه وتعين في المثال أن يكون الظريف صفة للغلام المضاف أجيب بان المضاف اليه في الآية مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح وليس المضاف اليه في المثال كذلك اه شيخنا (قوله وكل أخ) كل مبتدأ وأخ مضاف اليه وجملة مفارقه أخوه خبر وقوله الا الفرقدان حقه أن يقول الا الفرقدين بالجر صفة للاخ لا الاسم يعني غير ظهرا عرابهما فيما بعدها أي كل أخ موصوف بكونه غير الفرقدين لكنه لاحظ انه صفة للمضاف وهو كل فرفع ويحتمل أنه أتى على قصر المثنى (قوله ان يكون تابعا) أي على النعت لان الموصول مع صلته في قوة المشتق ولا يمنع أن يكون بدلا (قوله فهو نعت لا بدل الخ) قال الدماميني ينبغي أن ينظر في وجه تعين النعت وامتناع البدل في نحو هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب وفي نحو مررت بالرجل الذي فعل وقد يقال لعله اقتصار على الاقرب للذهن من تعين السابق لاطرحه وقال الشمني وجه تعين النعت ان كل موصول فيه الالف واللام فهو موضوع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله كما صرح به الرضي في باب الصفة وسيأتي له عنه المصنف في الجهة السادسة فالموصول الذي فيه الالف واللام دائما صفة لموصوف مذكور أو مقدر فاذا وجد في اللفظ ما يصلح كونه نعتا له تعين جعله نعتا له لان جعله غير ذلك لا يغني عن جعله نعتا لاحتياجه دائما الى منعوت وجعله نعتا يغني عن جعله غير ذلك ولم يذكر الزمخشري ولا أبو البقاء كونه بدلا وان ذكره الشمني حيث قال يحتمل الجر من ثلاثة أوجه أظهرها انه نعت والثاني انه بدل والثالث عطف بيان اه كلامه (قوله الا اذا تعذر) أي بان وقع الموصول بعد نكرة والذي في الآية بدل من لمزة لانعت اذ لا توصف النكرة بالمعرفة (قوله وقيل لا يتعلق) بناء على أن كاف التشبيه حرف جر شبيه بالزائد فلا تتعلق بشئ (قوله لان الوصل الخ) أي ولو جعل الكاف اسما مضافا لما بعده لزم ان تكون الصلة مضافا ومضافا اليه معا انما تكون جملة (قوله يحتمل على الوجهين) بمعنى كون على حرفا وكونها اسما ظرفا بمعنى فوق وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف لانها مع ما بعدها في موضع الخبر (قوله والا لاحتاج الخ) فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وهو ممنوع كما مر (قوله مجيء الفاء في أوائل سورة المرسلات) أي لان الفاء بالضرورة هنالك حرف عطف فتعين ان تكون الواو هنا كذلك

(باب في مسائل مفردة)

(قوله في مسائل) مراده بالجمع ما فوق الواحد لانه لم يذكر الا مسئلتان (قوله فيمن فتح) أي في قراءة من فتح الباء وهو شعبة (قوله وهو الاولى) أي لانه القائم مقام المفعول لان الفعل يتعدى باللام وأيضا القرب من العامل وسبقه وأما رجال فهو فاعل لمحذوف أي يسبحه رجال والجملة مستأنفة جوابا لسؤال مقدر تقديره من يسبحه (قوله لضعف قولهم سير عليه طويل) وجه الضعف أن سير عليه الاولى فيه ان يكون نائب الفاعل الجار والمجرور لانه القائم مقام المفعول عند حذفه فاذا وجد مصدر وجار ومجرور كان الجار والمجرور أحق بالنيابة وحينئذ فعليه نائب الفاعل وطويلا يقرأ بالنصب صفة لموصوف محذوف أي سيرا طويلا (قوله لمجازية التأنيث) أي لان مجازي التأنيث اذا كان اسما ظاهرا يجوز تجريد فعله (قوله وبما ذكرنا من الوجهين الخ) اعلم انه انما علم الفساد باحتمال الوجه الثاني وهو كون الفعل مضارعا محذوفا منه احدى التاءين لا باعتبار الوجه الاول وهو كونه ماضيا اذ لا مدخل لهذا الوجه في تبيين الفساد أصلا اه دماميني وأجيب بأن قوله وبما ذكرنا من الوجهين فيه حذف مضاف أي من جواز الوجهين وهما كون تجلى ماضيا

تجلى الشمس يحتمل كون تجلى ماضيا تركت التاء من آخره لمجازية التأنيث وكونه مضارعا صله تتجلى ثم حذفت احدى التاءين على حد قوله تعالى نارا تلظى ولا يجوز في هذا كونه ماضيا والا لقيل تلظت لان التأنيث واجب مع المجازي اذا كان ضميرا متصلا وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الاول

لا توصف بالمعرفة

(باب حروف الجر)

(مسئلة) نحو زيد كعمرو تحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفية فيتعلق باستقر اروقيل لا يتعلق والاسمية فتكون مرفوعة المحل وما بعدها جر بالاضافة ولا تقدير بالاتفاق ونحو جاء الذي كزيد يتعين الحرفية لان الوصل بالمتضايفين ممتنع *(مسئلة)* زيد على السطح يحتمل على الوجهين وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف *(مسئلة)* قيل في نحو والضحى والليل ان الواو الثانية تحتمل العاطفة والقسمية والصواب الاول والا لاحتاج كل الى الجواب وبما يرجحه مجيء الفاء في أوائل سورتي المرسلات والنازعات

(باب في مسائل مفردة)

(مسئلة) نحو يسبح له فيها بالغدو فيمن فتح الباء يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف الاول وهو الاولى أو الثاني أو الثالث ونحو ثم نفخ فيه أخرى النائب الظرف أو الوصف وفي هذا ضعف لضعف قولهم سير عليه طويل *(مسئلة)* *

تعلم فساد قول من استدل على جواز نحو قام هند في الشعر بقوله * تمنى ابنتاى أن يعيش أبوهما * لجواز أن يكون أصله تمنى الجهة السادسة ان لا

يراعى الشروط المختلفة بحسب الابواب فان العرب يشترطون في باب شيأ ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشئ على ما اقتضته حكمة لغتهم

وصحيح أقيستهم فاذا لم يتأمل المعرب اختلافات عليه الابواب والشرائط فلن يورد أنواعا من ذلك مشيرين الى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين (النوع الاول) اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت ومن الوهم في الاول قول الزمخشري في ملك الناس اله الناس انهما عطفا بيان والصواب أنهما نعتان وقد يجاب بانهما أجريا مجرى الجوامد اذ يستعملان غير جاريين على موصوف وتجرى عليهما الصفات نحو قولنا اله واحد وملك عظيم ومن الخطا في الثاني قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان لا يكون الا أخص من متبوعه وليس كذلك فانه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت وقد هدى ابن السيد الى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذا ابن جني انتهى قلت وكذا الزجاج والسهيلي قال السهيلي وأما تسمية سيبويه له نعتا فتسامح كما سمى التوكيد وعطف البيان صفة وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشكلا بأن البيان أعرف من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت أو مساو له وهو مشتق أو في تأويله فكيف يجتمع في الشئ أن يكون بيانا ونعتا وأجاب بانه اذا قدر نعتا فالملازم فيه

أو مضارعا فالاستقبال جاء من جوازهما (قوله تعلم فساد الخ) حاصله أن بعضهم قال ان حقيق التأنيث يجوز تجريد فعله من التاء اذا كان في الشعر واستدل بهذا الشعر فقال أصله تمنت ابنتاى وحاصله أنه يحتمل أن أصله تتمنى وان أصله تمنت والدليل اذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال (قوله الجهة السادسة) أى من الجهات التي يدخل على المعرب الفساد بسببها (قوله ويشترطون) أى يلتزمون (قوله نقيض ذلك الشئ) مثلا عطف البيان لتوضيح ذات الشئ فالحكمة تقتضي جموده وصحيح القياس على التمييز والنعت لبيان رسم الشئ فالحكمة تقتضي اشتقاقه وصحيح قياسه على الحال (قوله فاذا لم يتأمل المعرب) أى في تلك الشروط (قوله اختلطت عليه الابواب) أى فيعرب ما لا يكون بدلا بدلا وهكذا (قوله لعطف البيان) أى فمن أعرب المشتق بيانا فقد أخطأ ومن أعرب الجامد نعتا فقد أخطأ (قوله والصواب انهما نعتان) أى لان مالك واله مشتقان لا جامدان (قوله مجرى الجوامد) أى في كونهما قد لا يقعان نعتا للشئ وفي أنهما يوصفان وهذا شأن الجوامد وحينئذ صح جعلهما بيانا (قوله اذ يستعملان غير جاريين على موصوف) نحو اله الخلق ومالكهم (قوله وملك عظيم) أى وكذا يقال مالك عظيم فاندفع ما يقال ان الجواب انما يظهر على قراءة ملك لا مالك (قوله ومن الخطا في الثاني) أى وهو النعت (قوله ان الرجل نعت) أى مع أنه جامد فالصواب أنه بدل أو عطف بيان (قوله يقلد بعضهم بعضا في ذلك) أى في جعل الرجل نعتا لاسم الاشارة (قوله والحامل لهم عليه توهمهم الخ) لا نسلم أن هذا هو الحامل لهم بل الحامل لهم على ذلك مار أوه من صدق حد النعت الاصطلاحي عليه مع عدم التكلف وذلك لان النعت عندهم تابع يدل على معنى في متبوعه فاذا وجدت هذه الدلالة في لفظ صح وقوعه نعتا ولا فرق بين المشتق وغيره فالرجل المذكور عند المحققين صفة لهذا وان كان وضعه للذات في غير هذا الموضع وانما استعمل ههنا صفة لان ما تقدم من اسم الاشارة دال على الذات فتعين دلالة الرجل على معنى فيها وهو معنى الصفة وكان وصف اسم الاشارة بذلك أعني اسم الجنس المعرف باللام لانه لا دلالة في اسم الاشارة على حقيقة الذات المشار اليها فاحتيج الى بيان حقيقتها فأتي باسم الجنس لبيان حقيقة تلك الذات فان قيل لم يجز أن يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له كسائر المبهمات التي هي في غير أسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وسبع أسد كما يقال بهذا الرجل وبذلك الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان كاسماء الاشارة فالجواب أن ذلك لم يجز لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة على ما كان يحصل من اسم الجنس لو لم يقع صفة اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية وأسد يفيد السبعية وأما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معه كذا قرره الرضي اه دماميني (قوله الأخص) أى الأعرف أي وهنا المبين أعرف لان اسم الاشارة أعرف من المحلى فلذا عدلوا عن جعله بيانا لجعله نعتا وقوله من متبوعه أي لاجل ان يصح تبيينه به (قوله وليس كذلك) أى وليس هذا مطابقا للواقع (قوله بمنزلة النعت) أى في افادة تخصيص المتبوع ان كان نكرة وتوضيحه ان كان معرفة والفارق انما هو الجمود والاشتقاق (قوله ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت) أى أو مساويا له وكذا عطف البيان يجوز أن يكون مساويا للمبين أو أدنى رتبة منه بان يكون المبين أخص من البيان فصحة التبيين تابعة للشهرة لا للاخصية والاعرفية (قوله في ذلك) أى في الرجل من مررت بهذا الرجل (قوله بان البيان أعرف) أي يجب أن يكون أعرف من المبين لاجل أن يصح تبيينه به وفيه أن صحة التبيين تابعة لقلة الافراد والشهرة لا للاعرفية وقد أجاز سيبويه في يا هذا ذا الجمة أن ذا الجمة عطف بيان فكلامه هذا في حيز المنع (قوله وهو جامد) هذا الاشتراط مسلم فلا اعتراض به مسلم وأما اشتراط أعرفيته عن المبين فلا نسلم لما علم من كلام ابن مالك قريبا (قوله والنعت دون المنعوت) أى في رتبة التعريف أو مساواته فيها وحينئذ فلا يكون

للعهد والاسم مؤول بقولك الحاضر أو المشار اليه واذا قدر بيانا فاللام لتعريف الجنس المعين فكان أخص قال وهذا معنى قول سيبويه انتهى وفيما قاله نظر لان الذي يؤوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا فأما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيرا له وقال الزمخشري في ذلكم الله ربكم يجوز كون اسم الله تعالى صفة للاشارة أو بيانا وربكم الخبر فجوز في الشئ الواحد البيان والصفة وجوز كون العلم نعتا وانما العلم ينعت ولا ينعت به وجوز نعت الاشارة بما ليس معرفا باللام الجنس وذلك مما اجمعوا على بطلانه (النوع الثاني) اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز وافعل من ونعت النكرة ومن الوهم في الاول قول جماعة في صديد من ماء صديد وفي طعام مساكين من كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة انهما عطف بيان وهذا انما هو معترض على قول البصريين ومن وافقهم فيجب عندهم في ذلك ان يكون بدلا واما الكوفيون فيرون ان عطف البيان في الجوامد

يكون النعت أعرف من المنعوت وذلك لان التابع لا يشرف على المتبوع وفيه أن النعت موضح أو مخصص للمنعوت فمقتضاه أنه يجوز أن يكون أشرف منه (قوله للعهد) أى الحضوري أي من غير ملاحظة افادة الجنس المعين وحينئذ فهو مساو لدلول اسم الاشارة من حيث ان كل معين حاضر فالحاضر المعين هو المشار اليه وحينئذ فيؤول مدخول اللام اما بالحاضر أخذا له من اللام أو بالمشار اليه أخذا من الاشارة وانما قلنا من غير ملاحظة افادة الجنس لانه لو لوحظ لكان زائدا على المنعوت مع أنا بصدد أن لا يزيد عليه وبهذا حصل التساوي فيهما وحصل الاشتقاق من حيث التأويل (قوله والاسم) أعني الرجل (قوله لتعريف الحضور) أي والحاضر هو المشار اليه وبهذا ساوى مدخول أل اسم الاشارة وهذا لا يكفي في جعله بيانا اذ لا بد أن يكون البيان أخص وحينئذ فيلاحظ مع كون أل للحضور افادة الجنس المعين وحينئذ فالاسم المعرف مفيد لحضور الجنس المعين دون غيره من الاشياء بخلاف اسم الاشارة فانه انما أفاد حاضرا مبهما وحينئذ فقد حصل الشرط الاول وهو أعرفية البيان وسكت عن الشرط الثاني وهو الجمود لوضوحه (قوله فيساوي) أي الرجل (قوله فيساوي الاشارة الخ) فيه نظر اذ المعرف بأل دون المعرف باسم الاشارة (قوله بذلك) أي بسبب دلالة اللام على الحضور (قوله ويزيد عليها الخ) فيه نظر لان اسم الاشارة يفيد التعيين بالحس والقلب وأما التعيين من أل فهو تعيين قلبي ولا شك أن التعيين بالحس والقلب أقوى من التعيين بالحس فقط فلا يسلم زيادة المعرف بأل وقد علمت أن اشتراط الاعرفية غير مسلم بل الشرط هو الجمود فقط (قوله الجنس المعين) أي جنس الرجل دون غيره من الاشياء (قوله وفيما قاله نظر) أي والجواب عنه أنه فسر بالحاضر أخذا من أل لا من اسم الاشارة ولا يتم كلام المصنف الا لو كان التأويل أخذنا من معنى الاشارة والحاضر هو المشار اليه فصح تفسيره بالمشار اليه واحتيج لذلك التأويل ليصح كونه نعتا وبالجملة فما قاله ابن عصفور هو المناسب فعند جعله نعتا يؤول بالمشتق وعند جعله بيانا لا يؤول الا أن اشتراط ابن عصفور الاعرفية في البيان لا تسلم (قوله فليس ذلك معناه) يقال هو معناه أيضا أتى من أل التي للعهد الحضوري والنعت لا بد من تأويله فالجامد يبين لذاته نعت لتأويله (قوله يجوز في الشئ الواحد البيان والصفة) أي وجواب ابن عصفور السابق لا يتأتى هنا لان أل في الله صارت جزأ من العلم لا أنها للتعريف (قوله وجوز كون العلم الخ) أجيب عن ذلك بأنه لاحظ الاصل قبل العلمية والغلبة فهو بمنزلة ذلكم المعبود وحينئذ فاندفع هذا وما بعده وقد أجاز وا تعلق الظرف بالاسم الشريف في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض يعلم سركم على معنى وهو المعبود فاذا ساغ لهم تأويله بذلك لاجل التعلق فلم لا يجوز مثله لاجل الوصف (قوله اشتراطهم التعريف لعطف البيان) أي فعطف البيان لا بد أن يكون معرفة لان النكرة غير بينة في نفسها فكيف تبين غيرها وفيه أن النكرات تتفاوت في الوضوح فتبين النكرة غير الواضحة بالواضحة على أنهم قالوا يجوز أن ينتصب المراد بالمجموع وأن يكون عطف البيان للمدح (قوله والتنكير للحال والتمييز) أي ولغير ذلك فيشمل خبر لا التبرئة والمضاف اذ لا يكون الا نكرة كما يأتي له (قوله في الاول) أي ما يشترطون فيه التعريف أعم من عطف البيان ونعت المعرفة (قوله انهما ومعترض) أي بكونه نكرة والبيان لا يكون نكرة (قوله على قول البصريين) أي المشترطين لكون البيان معرفة (قوله فيكون في المعارف والنكرات) أي كما ان النعت كذلك والتحقيق مذهب الكوفيين (قوله من الرقش الخ) صدره * فبت كأني ساورتني ضئيلة * وقوله ساورتني أي عانقتني والضئيلة الحية الدقيقة والرقش جمع رقشاء وهي من الحيات المقطعة بسواد وبياض والناقع البالغ في القتل (قوله انه نعت للسم) أي وهو خطأ لان نعت المعرفة لا يكون الا معرفة وأجيب عنه بان السم في معنى النكرة لان أل للجنس والمعرف بها في حكم النكرة (قوله وليس من ذلك) أي من الخطا في الاول (قوله كونه

كالنعت في المشتقات فيكون في المعارف والنكرات وقول بعضهم في ناقع من قول النابغة * من الرقش في انيابها السم ناقع * انه نعت للسم والصواب انه خبر للسم والظرف متعلق به او خبر ثان وليس من ذلك قول الزمخشري في شديد العقاب انه يجوز كونه

العقاب معناه شديد عقابه ولهذا قالوا كل شئ اضافته لمعموله واضافته الى معموله دائما غير محضة والاضافة اغير المحضة لاتفيد تعريفا فيلزم وصف المعرفة بالنكرة (قوله فى أوائل الخ) أى الواقع فى أوائل الخ (قوله واضافتها لاتكون الخ) أى فلا تكون محضة أصلا اذ لا يمكن قصرها على المضى حتى تكون اضافتها لغير معمولها وتكون محضة بخلاف غيرها من الصفات كاسمى الفاعل والمفعول (قوله الا فى تقدير الانفصال) لانه دائما من اضافة الوصف الى معموله (قوله كل شئ) أى كاسم الفاعل واسم المفعول (قوله أن تصير اضافته محضة) أى بان يراد منه المضى فلا يكون حينئذ مضافا لمعموله اذ لا يعمل اذا أريد منه المضى (قوله لانه جعله الخ) علة للنفى أعنى قوله وليس من ذلك قول الزمخشرى الخ (قوله على تقدير أل) أى فالاصل الشديد العقاب (قوله الازدواج) أى الموافقة لما معها من الصفات فى انتفاء أل من كل اه تقرير دردير (قوله الى باب اسم الفاعل) أى والمراد منه المضى أى شديد عقابه فى الماضى أى واسم الفاعل اذا كان المراد منه الماضى كانت اضافته محضة لانه من اضافة الوصف لغير معموله (قوله والذى قدمه الزمخشرى) أى على غيره من كلامه أى والذى ذكره فى كشافه قبل هذا الوجه أن شديد العقاب وجميع ما قبله وهو قوله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب (قوله أما أنه بدل) أى أما كون شديد العقاب بدلا (قوله فلتنكيره) أى لانه من اضافة الصفة المشبهة لمعمولها فاضافتها غير محضة لا تفيد تعريفا (قوله فلتنكيره) اى والنكرة لا تكون نعتا للمعرفة ولا بيانا لها وقوله فلتنكيره أى وحيث كان نكرة وما قبله معرفة فلا يعرب الثانى نعتا لانه يشترط توافق النعت للمنعوت بخلاف البدل اذ بدل النكرة من المعرفة جائز (قوله لان المراد بهما المستقبل) أى واسم الفاعل اذا أريد به المستقبل كان عاملا واضافة اسم الفاعل لمعموله غير محضة فلا تفيد تعريفا (قوله وأما البواقى) أى وأما كون البواقى أعنى العزيز العليم بدلا فللتناسب اى لتناسب ما بعدهما فى كونه بدلا اذ جعلهما صفات وما بعدهما بدلا يكون خاليا عن التناسب (قوله وأما البواقى) المراد بها العزيز العليم لانهما البواقى من جميع ما قبل شديد العقاب أو هما وذى الطول ان أريد البواقى من التوابع فى الآية (قوله وردعلى الزجاج الخ) أى لانه يكون خاليا عن المناسبة (قوله وردعلى الزجاج الخ) تحصل من كلامه ثلاثة أقوال الاول جعل الجميع صفات الثانى جعل الجميع أبدالا والثالث جعل الاربع الاول صفات وجعل الاخير بدلا والاولان للزمخشرى والاخير للزجاج (قوله نبو ظاهر) أى لانه لا موجب للتخالف بالبدلية والوصفية مع امكان أن الكل بدل وقال اليمنى يحتمل أن يكون وجه النبو هو أن هذه النكرة لو كانت بدلا فقط لكان المبدل منه وهو المتبوع فى حكم المنحى ولما كان ما قبله وما بعده صفات لزم أن لا تكون فى حكم المنحى وأيضا فكونه بدلا يقتضى أن يكون هو المقصود بما نسب الى المتبوع دونه وكون ما بعده وما قبله صفات يقتضى كون المتبوع هو المقصود دونه وأيضا لو كان بدلا والبدل على نية تكرار العامل لكان مع عامله أجنبيا من الصفات اه كلامه (قوله ومن ذلك قول الجاحظ) الاولى ومن الوهم فى الثانى أى فى اشتراط التنكير فى الحال وما بعده اذ ليس هذا من الوهم فى الامر الاول كما هو ظاهر بل من الثانى لانه ذكر من جملة الثانى أفعل من (قوله حصى) اى عددا وتمامه * وانما العزة للكاثر * العزة القوة والغلبة والكاثر الكثير (قوله جارياعلى ظاهره) أى من أن آل معرفة ومن جارة للمفضول متعلقة بالمذكور (قوله ومن متعلقة بأكثر منكرا محذوفا مبدلا من المذكور) فيه أنه يلزم عليه ابدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة وهو ممنوع (قوله على انها بمنزلتها الخ) أى فهى جارة لغير المفضول عليه والممنوع انما هو تعلقها بأفعل مع كونها جارة للمفضول (قوله قد يرد بانها لا تدل على الحدث عند من قال فى أخواتها انها تدل عليه) ليس لهذا الظرف مفهوم مخالفة حتى يكون المعنى انها تدل على الحدث عند من لم يقل فى أخواتها انها تدل عليه فان هذا قول لا وجود له وانما هما قولان أحدهما أن أخوان ليس

قوله على انى بعد ما قد مضى * ثلاثون للهجر حولا كميلا وافعل اقوى فى العمل من ثلاثون ٢٠٧ ومن الوهم فى الثانى قول مكى فى قراءة ابن

دالة على الحدث الثانى انها غير دالة عليه وأما ليس فلا دلالة لها عليه قولا واحدا فان قلت فما فائدة التقييد اذن قلت التنبيه على ان انتفاء تعلق الظرف بليس عند من لا يقول بان أخواتها تدل على الحدث من باب أولى فهو مفهوم موافقة اه دماميني (قوله بالاجنبى) اى والفصل بين المميز والتمييز لا يجوز (قوله يتعلق بالوهم) أى بما يتوهم فيه رائحة الفعل (قوله للهجر) متعلق بمضى وحولا تمييز للعدد وهو ثلاثون (قوله وأفعل أقوى فى العمل) اى لانه وصف وثلاثون جامد وكل منهما عامل فى التمييز لانه هو المميز والمميز ينصب التمييز لمشابهته الفعل من حيث ان كلا طالب لما يعمل فيه (قوله ابن أبى عبلة) بالعين المهملة والباء الموحدة (قوله تمييز) أى فهو وهم لاشتراط تنكير التمييز وقلبه معرفة ويمكن أن هذا القائل مشى على طريقة الكوفيين من جواز تعريف التمييز (قوله والصواب انه مشبه بالمفعول به) اى ويكون آثم على هذا صفة مشبهة تماما جاء على صيغة فاعل كقوله

من صديق أو انحى ثقة * أو عدو شاحط دارا

(قوله وقول الخليل) هذا عطف على قول مكى وانما جعل هذا من الوهم فى الثانى لان الاضافة بشرط فيها تنكير المضاف (قوله الا للنكرات) قد يقال لعل مذهبهم جواز اجتماع معرفتين على معرف واحد من وجهين مختلفين ولا يتحاشون من ذلك كما قالوا به الرضى فى أيهم الموصولة وغيرها اه تقرير دردير (قوله واسم الله تعالى معرفة) هذا هو المقصود بالاعتراض به وان كان الاعتراض بالايجاب حاصلا أيضا (قوله فانهم فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه) قال الدماميني كيف يجعل الكلمتان معا مبتدأ مع ان تعريف المبتدا غير صادق عليهما اذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مسند اليه أو صفة معتمدة على نفى أو استفهام رافعة لظاهر أو ضمير منفصل وليس مجموع لا اله مجردا ولا صفة معتمدة الخ قال الشمنى وأقول لا نسلم ان مجموع لا اله ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كخمسة عشر فى قولك عندى خمسة عشر اه أو يقال لعل سيبويه أراد الحاقهما بالمبتدا تأمل (قوله لان جزء الشئ لا يعمل فيه) كان مقتضى الظاهر أن يقول لا يعمل فى جزئه الآخر لان الشئ مصدوقه مجموع المركب الا ان يقال أراد بالشئ مدخول لا وانها فى حكم جزئه تأمل (قوله بالنصب) أى فنصب النعت دليل على اعتبار المحل وما جاء المحل الا من اعتبار العمل فى الاسم وحاصل الجواب ان ظريفا بالنصب مثل يا زيد الفاضل من جهة ان حركة التابع فيه اعرابية محمولة على حركة لفظ الاول العارضة لانها محمولة على محله وتوضيحه أن سيبويه يرى أن هذا النعت مراعى فيه لفظ المنادى وانما روعى حركة البناء لكونها عارضة لانها مشابهة للحركة الاعرابية فى العروض وقولهم حركة البناء لا تراعى محله ما لم تكن حركة البناء عارضة بان كانت لازمة لا تشابه الحركة الاعرابية وحينئذ فظريفا منصوب مراعاة للفظ رجل لانه ركب مع لا تركيب خمسة عشر والمجموع منهما مبتدأ فى محل رفع والحاصل ان حركة البناء يجوز مراعاتها اذا كانت عارضة عند المصنف (قوله وكذا البحث) أى القول فى لا اله الا هو مثل القول فى لا اله الا الله (قوله لم يتجه الاعتذار) أى المشار له بقوله نعم يصح (قوله لعدم التركيب) أى لانه فى حالة التركيب يكون ما بعدها مبنيا على الفتح لانه مركب معها تركيب خمسة عشر ومستحقا معرب لانه مشبه بالمضاف (قوله بدل من محل اسم لا) أى قبل دخول الناسخ وفيه انه زال بالناسخ (قوله ما جاءنى من أحد الا زيد) أى فزيد بدل من أحد المجرور بحرف الجار الزائد (قوله ان البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الاول) قال الدماميني انما يتم هذا الاشكال أن لو كان هذا أمرا لا بد من اعتباره فى البدل ونحن نراه يتخلف كما فى قمت الى هند حسنها وأكلت الارغفة جزأها منها (قوله وقد يجاب الخ) هذا لا يصلح أن يكون جوابا لانهم قالوا المرتفع بدل من محل اسم لا ولم يقولوا بدل من محل لا مع اسمها

ابى عبلة فانه آثم قلبه بالنصب ان قلبه تمييز والصواب أنه مشبه بالمفعول به كحسن وجهه أو بدل من اسم ان وقول الخليل والاخفش والمازنى فى اياى واياك واياه ان اياضمير أضيف الى ضمير فحكموا للمضمر بالحكم الذى لا يكون الا للنكرات وهو الاضافة وقول بعضهم فى لا اله الا الله ان اسم الله سبحانه خبر لا التبرئة ويرده انها لا تعمل الا فى نكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجبة نعم يصح ان يقال خبر للامع اسمها وانهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وزعم ان المركبة لا تعمل فى الخبر اضعفها بالتركيب عن ان تعمل فيما تباعد منها وهو الخبر كذا قال ابن مالك والذى عندى ان سيبويه يرى ان المركبة لا يعمل فى الاسم ايضا لان جزء الشئ لا يعمل فيه وأما لا رجل ظريفا بالنصب فانه عند سيبويه مثل يا زيد الفاضل بالرفع وكذا البحث فى لا اله الا هو للتعريف والايجاب أيضا وفى لا اله الا الله واحد للايجاب واذا قيل مستحقا للعبادة الا الله واحد أو الا الله لم يتجه الاعتذار المتقدم لان لا فى ذلك عاملة فى

بانه بدل من الاسم مع لا فانهما كالشئ الواحد ويصح أن يخلفهما ولكن يذكر الخبر حينئذ فيقال الله موجود وقيل هو بدل من ضمير الخبر المحذوف ولم يتكلم الزمخشري في كشافه على المسئلة اكتفاء بتأليف مفرد له فيها وزعم فيه ان الاصل الله اله المعرفة مبتدأ والنكرة خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم أدخل النفي على الخبر ٢٠٨ والايجاب على المبتدا وركبت لا مع الخبر فيقال له فما تقول في نحو لا طالعا جبلا الا زيد لم

وعلى تقدير تسليم أنهم أرادوا ذلك ونجوز وا من حيث اطلاق الجزء وارادة الكل فما هذا البدل من الاقسام المذكورة في باب البدل قال الشمني وأقول انه بدل كل من كل باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى (قوله على المسئلة) أي مسئلة لا اله الا الله (قوله أن الاصل) أي أصل لا اله الا الله (قوله على القاعدة) أي من انه اذا وجد معرفة ونكرة جعل المعرفة مبتدأ وأخبر بالنكرة (قوله وركبت لا مع الخبر) أي فلا اله خبر مقدم والا الله مبتدأ مؤخر (قوله في نحو لا طالعا جبلا الخ) أي مما كان الواقع بعد لا مضافا أو شبيها بالمضاف (قوله عمل ايس) أي فطالعا خبرها مقدم وزيدا اسمها مؤخر وانه لاتركيب لانه انما يكون اذا كان خبر المبتدا مفردا (قوله لتقدم الخبر) أي خبر لا التي هي كليس في الاعمال وتقدم خبرها على اسمها يمنع من اعمالها (قوله ولانتقاض النفي الخ) أي وشرط عمل لا أن يبقى خبرها منفيا وقوله ولتعريف الخ أي وشرط عمل لا أن يكون الجزآن نكرتين (قوله فاما قوله الخ) هذا منع لدليله وهو قوله للقاعدة الخ (قوله يجب كون المعرفة المبتدا) أي والنكرة خبرا ولا يجوز العكس وظاهره مطلقا ولو كانت النكرة مخصصة فيرد المنع حينئذ الذي ذكره المصنف بقوله فقدم الخ اه تقرير شيخنا دردير (قوله ان أول بيت) أي فبيت نكرة والمضاف اليه وهو أول كذلك وقد أخبر عنه بالمعرفة وهو قوله للذي وذلك لتخصيصه بالوصف وظاهر الزمخشري جعل المعرفة مبتدأ مطلقا ولا تجعل النكرة مبتدأ أصلا (قوله ماشئت من رجل) أي برجل مشيئتك واعترض بان اللفظ في كلام الفارسي لا يحمل على ظاهره بل لابد من تقدير أي مثل مشيئتك أي برجل يماثل مشيئتك بمعنى أنه على وفقها فكلامه صحيح وأجيب بان الاعتراض بالنظر للظاهر من غير تقدير هذا حاصل ما قاله الدماميني (قوله صفة لرجل) أي مشيئتك أي مشيء لك وعلى وفق مرادك ووجه الوهم ما يأتي للمصنف من ان حرف المصدري مع صلته معرفة فسقط ما في الدماميني والشمني (قوله في نحو ذلك) يريد أن يكون الفعل الواقع بعد ما مسندا الى معرفة كالضمير في الآية حتى لو كان مسندا الى نكرة لم يكن المصدر المقدر معرفة وقوله في نحو ذلك معرفة المراد بالحرف المصدري أن وأن لانهما مع صلتهما يحكم لهما بحكم الضمير (قوله والحرف المصدري) بيان للوهم في جميع ما مر (قوله الجملتان معا) أي جملة الشرط والجواب فما شرطية وشئت فعل الشرط وقوله من رجل بيان لما أي مررت برجل موصوف بكونه أي رجل شئته فهو كذلك أي من تشاؤه أو أي رجل شئته فهو كذلك أي فهو مثل من تشاؤه أي فجميع ما مر راجع لما أنه متعلق بما قبل على ما بين فلا ينافي أن جملة الشرط والجزاء صفة لصورة كما أسلفه أي صورة معقول فيها ما شاء ركبك عليها هكذا ينبغي أن يفهم هذا الكلام اه من حاشية الشيخ الامير (قوله في الآية الثانية) وهي قوله قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء الخ (قوله على تقدير مبتدأ) أي هي أن لا نعبد الا الله (قوله وفي الثالثة) وهي قوله ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وقوله وهو قول الاخفش راجع لقوله ولن أجازه بشرط الخ (قوله زعم ان الاوليان صفة) اي والحق انه بدل (قوله ومن ذلك) اي من الوهم في الثاني (قوله لا يتخالفان الخ) أي بل اما أن يكونا معرفتين فقط كما يقول البصريون أو ونكرتين أيضا كما يقول الكوفيون وأما جواز اختلافهما فلم يقل به أحد وحينئذ فالصواب جعل أن تقوموا الله بدلا من واحدة وجعل مقام ابراهيم بدلا من آيات بينات (قوله تعريفا) أي وان تقوموا معرفة لتأويله بقيامكم وكذا مقام ابراهيم معرفة وهو ظاهر (قوله وقد يكون) أي الزمخشري كما أن ضمير قوله قال بعد ذلك عائد لدليله وقوله وقد يكون الخ جواب عن الزمخشري وحاصله أن مراده بعطف البيان البدل وعبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما اذ كل ما جاز ان يكون بيانا جاز ان يكون بدلا الا ما استثنى (قوله أسكنوهن من حيث سكنتم) اي اسكنوهن مكانا من الامكنة التي تسكنونها مما تطيقونه (قوله ومن) اي الداخلة على حيث تبعيضية (قوله وانما يريد) اي بالبيان البدل (قوله امام الصناعة) بدل من هذا اي واذا كان يسمى هذين صفة فأولى تسمية البدل بيانا لانه مؤاخ للبيان اذ كل ما كان بيانا كان بدلا الا فيما استثنى (قوله كمنع الصرف) اي فانه لا يكون في النكرة لانها مصروفة والمعارف المضمرات والمبهمات منها مبنية فلا تكون مصروفة ولا ممنوعة منه فلم يبق للمنع من الصرف الا تعريف العلمية (قوله اشترطوا له تعريف العلمية أو شبهه كما في اجمع) قال الرضي وذلك لان من المعارف المضمرات والمبهمات وهما مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين واذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال غير المنصرف ما حذف منه الكسر والتنوين معا فلم يبق من جملة المعارف الا العلم واما تعريف التوكيد فهو بتقدير اللام او الاضافة فنحو اجمع لانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره اولى للاحتياج اليه في منع صرف بعض التأكيد وقيل ان تعريف التأكيد تعريف العلمية لان الفاظ التوكيد اعلام لها واليه ذهب ابو علي الفارسي (قوله كما في اجمع) اي فانه معرفة بالاضافة المقدرة لان اصله اجمعه فحذف الضمير فانتفوا بالاضافة في المعنى فهو مثل العلم في كون تعريف كل ليس ظاهرا اه تقرير دردير (قوله اشترطوا لهما) اي لنعتهما تعريف الخ قال الرضي فلا ينعت اسم الاشارة الا بذي اللام او بما حمل عليه من الموصول ذي اللام وذو الطائية تستوي ان الواجب بناء على ان الموصوف اخص او مساو ان ينعت اسم الاشارة بكل واحد من اسم الاشارة والموصول بذي اللام والمضاف الى احد الثلاثة لكن اسم الاشارة مبهم الذات وانما تتعين الذات المشار اليها بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم آخر مثله لان المبهم مثله لا يدفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالشئ الذي يكتسب التعريف من معرف آخر ثم يكسب

حال من مفعوله او بعد لك اي وضعك في صورة اي صورة وان قدرت شرطية فالصفة مجموع الجملتين والعائد محذوف أيضا وتقديره عليها وتكون في حينئذ متعلقة بعدلك أي عدلك في صورة أي صورة ثم استؤنف ما بعده والصواب ٢٠٩ في الآية الثانية أنها على تقدير مبتدا

أي لا عليها كما زعم أبو البقاء (قوله حال من مفعوله) أي حال كونه كائنا (قوله ثم استؤنف ما بعده) أي وهو الجملتان الشرطية والجوابية وهذا مناف لقوله فيما سبق ان الجملة صفة لان المعنى على الصفة في صورة معقول فيها ما شاء الله ركبك الا أن يقال انه وصف في المعنى استئناف لفظا فتأمل اهـ تقرير شيخنا دردير (قوله ثم استؤنف ما بعده) مراده أن ما بعده وهو ما شاء ركبك كلام منقطع عن قوله في أي صورة بمعنى أنه غير عامل في ذلك الجار والمجرور لما أنه متعلق بما قبل على ما بين فلا ينافي أن جملة الشرط والجزاء صفة لصورة كما أسلفه أي صورة معقول فيها ما شاء ركبك عليها هكذا ينبغي أن يفهم هذا الكلام اه من حاشية الشيخ الامير (قوله في الآية الثانية) وهي قوله قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء الخ (قوله على تقدير مبتدأ) أي هي أن لا نعبد الا الله (قوله وفي الثالثة) وهي قوله ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وقوله وهو قول الاخفش راجع لقوله ولن أجازه بشرط الخ (قوله زعم ان الاوليان صفة) اي والحق انه بدل (قوله ومن ذلك) اي من الوهم في الثاني (قوله لا يتخالفان الخ) أي بل اما أن يكونا معرفتين فقط كما يقول البصريون أو ونكرتين أيضا كما يقول الكوفيون وأما جواز اختلافهما فلم يقل به أحد وحينئذ فالصواب جعل أن تقوموا الله بدلا من واحدة وجعل مقام ابراهيم بدلا من آيات بينات (قوله تعريفا) أي وان تقوموا معرفة لتأويله بقيامكم وكذا مقام ابراهيم معرفة وهو ظاهر (قوله وقد يكون) أي الزمخشري كما أن ضمير قوله قال بعد ذلك عائد لدليله وقوله وقد يكون الخ جواب عن الزمخشري وحاصله أن مراده بعطف البيان البدل وعبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما اذ كل ما جاز ان يكون بيانا جاز ان يكون بدلا الا ما استثنى (قوله أسكنوهن مكانا من الامكنة التي تسكنونها مما تطيقونه (قوله ومن) اي الداخلة على حيث تبعيضية (قوله وانما يريد) اي بالبيان البدل (قوله امام الصناعة) بدل من هذا اي واذا كان يسمى هذين صفة فأولى تسمية البدل بيانا لانه مؤاخ للبيان اذ كل ما كان بيانا كان بدلا الا فيما استثنى (قوله كمنع الصرف) اي فانه لا يكون في النكرة لانها مصروفة والمعارف المضمرات والمبهمات منها مبنية فلا تكون مصروفة ولا ممنوعة منه فلم يبق للمنع من الصرف الا تعريف العلمية (قوله اشترطوا له تعريف العلمية أو شبهه كما في اجمع) قال الرضي وذلك لان من المعارف المضمرات والمبهمات وهما مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين واذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال غير المنصرف ما حذف منه الكسر والتنوين معا فلم يبق من جملة المعارف الا العلم واما تعريف التوكيد فهو بتقدير اللام او الاضافة فنحو اجمع لانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره اولى للاحتياج اليه في منع صرف بعض التأكيد وقيل ان تعريف التأكيد تعريف العلمية لان الفاظ التوكيد اعلام لها واليه ذهب ابو علي الفارسي (قوله كما في اجمع) اي فانه معرفة بالاضافة المقدرة لان اصله اجمعه فحذف الضمير فانتفوا بالاضافة في المعنى فهو مثل العلم في كون تعريف كل ليس ظاهرا اه تقرير دردير (قوله اشترطوا لهما) اي لنعتهما تعريف الخ قال الرضي فلا ينعت اسم الاشارة الا بذي اللام او بما حمل عليه من الموصول ذي اللام وذو الطائية تستوي ان الواجب بناء على ان الموصوف اخص او مساو ان ينعت اسم الاشارة بكل واحد من اسم الاشارة والموصول بذي اللام والمضاف الى احد الثلاثة لكن اسم الاشارة مبهم الذات وانما تتعين الذات المشار اليها بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم آخر مثله لان المبهم مثله لا يدفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالشئ الذي يكتسب التعريف من معرف آخر ثم يكسب

يسمى التوكيد صفة وعطف البيان صفة كما مر (النوع الثالث) اشترطهم في بعض ما التعريف شرطه تعريفا خاصا كمنع الصرف اشترطوا له تعريف العلمية أو شبهه كما في اجمع وكنعت الاشارة وأي في النداء اشترطوا لهما تعريف اللام الجنسية وكذا تعريف

فاعلى نعم و بئس لكنها تكون مباشرة له أولما أضيف اليه بخلاف ما تقدم فشرطها المباشرة له ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري في قراءة ابن أبي عبلة ان ذلك لحق تخاصم أهل النار بنصب ٢١٠ التخاصم انه صفة للاشارة وقد مضى ان جماعة من المحققين اشترطوا في نعت الاشارة الاشتقاق

المبهم منه تعريفه المستعار واقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وجعل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب (قوله مباشرة له) نحو نعم الرجل وقوله اولما اضيف اى الفاعل اليه اى الى المباشر نحو نعم غلام الرجل (قوله بخلاف ما تقدم) اى من الاشارة واى في النداء (قوله فشرطها المباشرة له) اى مباشرة اللام الجنسية (قوله انه صفة للاشارة) اى فهذا وهم لان تخاصم ليس معرفا بال الجنسية (قوله انه صفة للاشارة) قال الشمني يلزم عليه الفصل بين اسم الاشارة وصفته بالخبر وهو غير جائز (قوله وقد مضى الخ) وجه ثان للوهم (قوله كما اشترطوه في غيره من النعوت) اى وتخاصم غير مشتق فلا يكون نعتا للاشارة (قوله كذلك ما يعطف عليها) أى عطف بيان لا يكون الا بال (قوله ولا يكون التخاصم ايضا عطف بيان) اى كما لا يكون نعتا (قوله ولهذا) اى لكون البيان لاسم الاشارة لابد ان يكون مقرونا بال (قوله كون بعلي عطف بيان) اى خلوه من ال (قوله واوجب كونه خبرا) اى من هذا وقوله او بعلي بدل اى من هذا (قوله لامتناع ذلك في النعت) اى لان الضمير لا ينعت ولا ينعت به والقاعدة ان كل ما كان بيانا يجوز ان يكون صفة اذا اول بمشتق (قوله ولكن اجاز الخ) قصد المصنف بهذا ذكر قول آخر والحاصل ان المسئلة فيها قولان الاول ان كل ما جاز ان يكون بيانا يجوز ان يكون صفة وهذا هو الصحيح والقول الثاني انه لا يلزم ذلك (قوله ولكن اجاز سيبويه الخ) هذا استدراك على قوله فكما لا توصف الاشارة الخ فكذلك ما عطف عليها افاد به ان هذا ليس متفقا عليه (قوله على عطف البيان) اى مع انه لا يجوز ان يكونا صفة لما سبق ان نعت الاشارة لابد ان يكون محلى بلام الجنس (قوله لا يكون الا طبقها في اللفظ) وذلك لان نعت اسم الاشارة اشترط فيه شروط ستة الاول ان يكون بال والثاني ان يكون جنسا الا وصفا وهذا غالب لا لازم والثالث ان يكون مفردا والرابع ان يكون متصلا فلا يقال مررت بهذا في الدار الفاضل وان جاز مررت بالرجل في الدار الكريم والخامس ان لا يقطع والسادس ان لا يخالف متبوعه في افراده وغيره فلا يجوز مررت بهذين الرجل والمرأة (قوله الا طبقها في اللفظ) اى فاذا كانت الاشارة مفردة لابد ان تكون الصفة كذلك وهذان لفظ مثنى والطويل والقصير لفظان مفردان تابع احدهما الآخر (قوله ومنع سيبويه فيها) اى في هذه المسئلة وهي مررت بزيد الطويل والقصير (قوله في النداء) اى فانه قال في قولك يا هذان الطويل والقصيران الطويل والقصير يجوزان يكونا نعتا لاسم الاشارة مع انه لم يطابقه في اللفظ وقصده بهذا الاعتراض على سيبويه (قوله في بعض الالفاظ) لم يقل في بعض المعمولات لانه لو قال ذلك لكان الضمير في قوله والاختصاص في بعضها عائدا على المعمولات وقد عد من هذا البعض اصحاب الاحوال وصاحب الحال من حيث انه صاحبها ليس بمعمول اه شمني وتأمله (قوله كظروف المكان الخ) قال الرضي انما نصب الفعل جميع أنواع الزمان لان بعض الازمنة أعني الازمنة الثلاثة من مدلوله فطرد النصب في مدلوله وغيره وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شئ منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لابد له من مكان فنصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل أعني الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور كالجهات الست والحدود كالفرسخ والميل ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة (قوله كظروف المكان) أما ظروف الزمان فتنصب على الظرفية كانت مبهمة أو مختصة (قوله كما عسل الطريق الثعلب) هذا بعض بجز من بيت وهو * لدن بهز الكف يعسل متنه * فيه كما عسل الخ (قوله وقول جماعة) اى ومنهم سيبويه فانه قال ان الدار نصب على الظرفية وهو مستثنى من اشتراط ابهام ظرف المكان فهو مثل قعدت مقعد زيد فان مقعد ليس مبهما واتفقوا على انه ظرف مكان وذلك لكثرة دورانه في الكلام (قوله)

هؤلاء

ان هذه المنصوبات ظروف وانما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما و يعرف بكونه صالحا لكل بقعة كمكان وناحية وجهة وجانب وامام وخلف والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا والجار المقدر الى في سعيدها سيرتها الاولى وفي البيت وفي أوالى في الباقي و يحتمل ان استبقى واضمن معنى تبادروا وقد أجيز الوجهان في فاستبقوا الخيرات و يحتمل ان يكون بدلا من ضمير المفعول بدل اشتمال أي سعيدها طريقتها ومن ذلك قول الزجاج في واقعدوا لهم كل مرصد ان كلا ظرف ورده أبو علي في الاغفال بما ذكرنا وأجاب أبو حيان بأن قعدوا ليس على حقيقته بل معناه أرصدوهم كل مرصد و يصح أرصدوهم كل مرصد فكذا يصح قعدت كل مرصد قال و يجوز قعدت مجلس زيد كما يجوز قعدت مقعده انتهى وهذا مخالف لكلامهم اذ اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر والفرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصا فينبغي أن لا يتجاوز به محل السماع وأما نحو قعدت جلوسا فلا دافع له من القياس وقبل التقدير على كل مرصد فحذفت على كما قال * واخفى الذي لولا الاسى

هؤلاء الجماعة هم الاكثرون ومنهم امام الصناعة سيبويه فيرون ان دخل وسكن ونزل تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان أو لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة في كلامهم فحذف حرف الجر أعني في معها في غير المبهم أيضا وانتصب ما بعدها على الظرفية ولو مختصا فهو مستثنى من قولهم انما ينتصب من الظروف المكانية ما كان مبهما وقال الجرمي دخلت متعد بنفسه فما بعده مفعول به على طريق التوسع لا مفعول فيه والاصح أنه لا لازم كما هو القول الاول ألا ترى أن غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة أيضا نحو دخلت في البلد وسكنتم في مساكن الذين ظلموا ونزلت في الخان وكون مصدر دخلت هو الدخول والفعول في مصادر اللازم أغلب وكون دخلت ضد خرجت وهو لازم اتفاقا يرجحان كونه لازما اه شمني (قوله ان هذه المنصوبات ظروف) أي مضمنة معنى في (قوله و يعرف) أي المكان المبهم (قوله والصواب الخ) أي وهو مذهب ابن مالك وهذا بناء على أن الفعل فيها لازم وقوله والصواب الخ وقيل ان الدار والمسجد مفعول بناء على انه متعد (قوله والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا) قال الدماميني هو مذهب ابن مالك ولا يخفى أن التخريج على ذلك ليس بأولى من تخريج الجماعة فان من يرى ان هذه المنصوبات منصوبة على الظرفية يلزمه مخالفة الاستعمال في نصب غير المبهم من المكان على الظرفية وما استصوبه المصنف من التخريج على نزع الخافض توسعا ليس بمقيس فما الذي اقتضى كون هذا صوابا دون قولهم اه قال الشمني يمكن ان يكون الذي اقتضى كون هذا صوابا كثرة وجود النصب على اسقاط الجار توسعا في كلامهم دون نصب غير المبهم من المكان على الظرفية (قوله في الباقي) أي فالمعنى دخلت الى الدار أي انتهى الدخول اليها أو دخلت فيها وهذا هو المتبادر واستبقوا في الصراط أي في المرور عليه أو استبقوا الى الصراط أي الى المرور عليه (قوله تبادروا) أي وهو متعد بنفسه و يتبادر مضارع والماضي تبادر وأمره تبادر لا أن ماضيه بادر لانه يتعدى بالى (قوله الوجهان) أي النصب على نزع الخافض والتضمين (قوله سعيدها طريقتها) أي فالمعنى سعيد طريقتها (قوله ان كلا) أي في كل مرصد (قوله في الاغفال) اسم كتاب وضعه الفارسي فيما أغفله الزجاج (قوله بما ذكرنا) أي من أن ظرف المكان لابد ان يكون مبهما وكل مرصد مختص اذ محل الارصاد مختص (قوله بان قعدوا الخ) حاصله انه من جملة الظرف الملاقي لعامله في اللفظ والمعنى فهم كما اشترطوا ابهام الظرف استثنوا منه ما اذا كان موافقا لعامله في اللفظ والمعنى وهنا قد توافقا في المعنى فهو من جملة المستثنى غاية الامر انه عبر بقعدوا بدل ارصدوا (قوله فكذا يصح قعدت الخ) أي لان قعدوا ليس على حقيقته بل بمعنى ارصدوا (قوله كما يجوز قعدت مقعده) اى فالمدار عنده على الاتفاق في المعنى وأن التوافق في اللفظ لا يشترط (قوله وهذا مخالف الخ) هذا رد لجواب ابي حيان المذكور (قوله توافق مادتي الظرف وعامله) أي التوافق في اللفظ والمعنى واما التوافق في المعنى فقط فلا يكفي فهو ليس كالمصدر (قوله كما في المصدر) اى فقد اكتفوا فيه بالتوافق في المعنى فقط على القول الصحيح (قوله على ظرفيته) أي على الظرفية (قوله محل السماع) اى والمسموع انما هو توافق الظرف وعامله في اللفظ والمعنى (قوله على كل الخ) اى فهو منصوب على نزع الخافض (قوله وأخفى الذي الخ) صدره * تحن وتبدي مأيم امن صبابة * (قوله لقضى على) اى فحذف على وأتى بنون الوقاية لتقي الفعل من الكسر (قوله مثل قوله في واقعدوا لهم كل مرصد) اى من ان صراطك نصب على الظرفية اى انه لم يقل فيه ذلك بل قال انه نصب على نزع الخافض وقال ذلك في اقعدوا لهم كل مرصد وهما متماثلان فما جرى في احدهما يجري في الآخر فهذا اعتراض ثان على الزجاج (قوله الظاهر) اى على الظهر فهو منصوب على نزع

لقضائي * أي لقضى علي وقياس الزجاج أن يقول في لاقعدن لهم صراطك المستقيم مثل قوله في واقعدوا لهم كل مرصد والصواب في الموضعين أنهما على تقدير على كقولهم ضربت زيدا الظهر والبطن فيمن نصبهما أو ان لاقعدن واقعدوا

ضمنا معنى لازمن والرموا ومن الوهم فى الثانى قول الحوفى فى ظلمات بعضها فوق بعض ان بعضها فوق بعض جملة تخبر بها عن ظلمات وظلمات غير مختص فالصواب قول الجماعة انه خبر لمحذوف ٢١٢ أى تلك ظلمات نعم ان قدران المعنى ظلمات اى ظلمات بعمى ظلمات عظام أو متكاثفة وتركت الصفة لدلالة المقام عليها كما قال

له حاجب فى كل أمر يشينه * صيح وقول الفارسى فى ورهبانية ابتدعوها انه من باب زيدا ضربته واعترضه ابن الشجرى بأن المنصوب فى هذا الباب شرطه أن يكون مختصا ليصح رفعه بالابتداء والمشهور انه عطف على ماقبله وابتدعوها صفة ولابد من تقدير مضاف أى وحب رهبانية وانما لم يحمل أبو على الآية على ذلك لاعتزاله فقال لان ما يبتدعونه لايخلقه الله عز وجل وقد يتقبل ورود اعتراض ابن الشجرى على أبى البقاء فى تجويزه فى وأخرى تحبونها كونه كزيد اضربته ويجاب بان الاصل وصفة أخرى ويجوز كون تحبونها صفة والخبر ما تصر واما محذوف أى ولكم نعمة أخرى ونصر بدل أو خبر لمحذوف وقول ابن مالك بدر الدين فى قول الحماسى

*فارسا ماغادروه وملحما * انه من باب الاشتغال كقول أبى على فى الآية والظاهر أنه نصب على المدح لما قدمنا وما فى البيت زائدة ولهذا أمكن أن يدعى انه من باب الاشتغال (النوع الخامس) اشتراطهم الاضمار فى بعض المعمولات والاظهار فى بعض فان الاول مجرور ولولا ومجرور و وحدك ولا يختصان بضمير خطاب ولا غيره تقول لولاى ولولاك ولولاه ووحدى ووحدك ووحده ومجرور رابى وسعدى وحنانى ويشترط لهان ضمير الخطاب وشذ نحو قوله

الخافض (قوله ضمنا) اى فهو نصب على المفعولية (قوله ومن الوهم فى الثانى) وهو اشتراط الاختصاص فى المبتدآت وأصحاب الاحوال (قوله أومتكاثفة) بالثاء وفى نسخة بالنون ومعناهما واحد (قوله حاجب الخ) هذا صدر بيت لمروان بن أبى حفصة المعروف بابن ابى السمط وعجزه * وليس له عن طالب العرف حاجب * وقبله

يصم عن الفحشاء حتى كأنه * اذا ذكرت فى مجلس القوم غائب

ويشينه يعيبه من الشين وهو العيب والعرف بضم العين المعروف وهو الاحسان اى له حاجب عظيم فى كل ما يعيبه وليس له حاجب حقير يحجبه عن طالب الاحسان فضلا عن الحاجب العظيم واستعمل الشاعر فى مع حاجب الاول اشارة الى ان الامر الذى يشينه تمكن المانع منه تمكن المظروف من الظرف فجعل الحاجب كائنا فى ذلك الامر الذى يشين واستعمل مع حاجب الثانى عن لانه لا يقال فى طالب العرف حاجب (قوله وقول الفارسى الخ) عطف على قول الحوفى (قوله ورهبانية) أول الآية ثم قفينا على آثارهم برسلنا وقفينا بعيسى ابن مريم وآتيناه الانجيل وجعلنا فى قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة الخ (قوله فى هذا الباب) أى باب الاشتغال (قوله ليصح رفعه) أى ورهبانية نكرة غير مختصة (قوله على ماقبله) أى رأفة (قوله وحب رهبانية) أى لانه الذى يتعلق بالقلب لا نفس الرهبانية وهذا بناء على أن المراد الرهبانية بالاعضاء الظاهرية (قوله أبو على) أى الفارسى (قوله على ذلك) أى على العطف وحاصله أنه لو جعل ورهبانية عطفا على ماقبله لكان فى الكلام تناقض وذلك أن مفاد العطف يقتضى أن تكون الرهبانية مخلوقة لله والوصف بالابتداع يقتضى أنها مخلوقة لهم وما كان مخلوقا لهم لا يخلقه الله فهو تناقض فعدل الفارسى عن العطف وجعله من باب الاشتغال والتناقض مبنى على مذهبه من أن الوصف بابتداعهم لها ينافى كونها مخلوقة لله اذ ما يبتدعونه لا يخلقه الله عنده (قوله لاعتزاله) أى لانه كان من المعتزلة (قوله فى تجويزه فى وأخرى الخ) أى فيقال ان أخرى نكرة غير مختصة وشرط المنصوب فى باب الاشتغال أن يكون مختصا ليصح رفعه بالابتداء (قوله بأن الاصل الخ) أى فالموصوف المحذوف مختص فيجوز حينئذ نصبه على أنه من باب الاشتغال (قوله ويجوز كون تحبونها صفة) أى لاخرى الواقعة مبتدأ (قوله أوخبر) أى هى نصر (قوله فارسا الخ) قال الدماميني هذا صدر بيت عجزه * غير زميل ولا نكس وكل * والبيت فى الحماسة منسوب لامرأة من بنى الحرث ولم أر فيها النصب فى فارسا وانما رأيته فيها مرفوعا ولعل النصب رواية وما زائدة وغادروه تركوه وملحما بضم الميم وبالحاء المهملة مأكول اللحم للسباع والزميل بضم الزاى وفتح الميم المشددة الضعيف والنكس بكسر النون من لا خير فيه والوكل العاجز يكل أمره لغيره (قوله كقول أبى على) أى فورد عليه ما ورد على أبى على من أن فارسا ليس مختصا وغير المختص لا ينصب على الاشتغال (قوله لما قدمنا) أى من أن المنصوب على الاشتغال لابد أن يكون مختصا (قوله ولهذا) أى لزيادة ما أى انه ما جاءه دعوى الاشتغال الا من جعل ما زائدة اما لو جعلها نافية فلا يتأتى له دعوى الاشتغال لان ما النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله أمكن ان يدعى أنه من باب الاشتغال) أى وان كان يرد عليه بعد ذلك الاعتراض السابق (قوله مجرور ولولا) أى عند سيبويه (قوله ولا يختصان بضمير خطاب) بل مثله ضمير المتكلم وضمير الغائب (قوله ومجرور رابى وسعدى وحنانى) وفى بعض النسخ زيادة ودوالى قبل حنانى قال المصنف فى أوضح المسالك ومعنى لبيك اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك اسعادا لك بعد اسعاد أى اعانة بعد اعانة ولا يستعمل الا بعد لبيك وحنانيك تحننا لك بعد تحنن ودواليك تداولا بعد تداول (قوله وشذ الخ) أى لعدم اضافته

فيالبى اذ هدرت لهم وقول آخر * لقالت لبيمان يدعونى * كما شذت اضافتها الى الظاهر فى قوله فابى فلبى يدى مسور * ومن ذلك مرفوع خبر كاد واخواتها الاعسى تقول كاد زيد يموت ولا تقول يموت أبوه ويجوز عسى زيد أن يقوم أو يقوم أبوه فيرتفع السببى ولا يجوز رفعه الاجنبى نحو عسى زيد أن يقوم عمرو عنده ومن ذلك مرفوع اسم التفضيل فى غير مسئلة الكحل ٢١٣ وهذا شرطه مع الاضمار الاستتار وكذا

اضافته لياء المتكلم وقوله وقول آخر أى لاضافته لضمير الغائب (قوله فيالبى الخ) مضاف لياء المتكلم وهو من الطويل أنشده السيوطى

دعونى فيالبى اذ هدرت لهم * شقاشق أقوام فأسكتها هدرى

وحينئذ فاسكنة لامفتوحة كما هو الواقع فى نسخ هذا الكتاب (قوله لقالت لبيه الخ) قبله

انك لو دعوتنى ودونى * زورا عذات متربع بيونى

الزوراء الارض البعيدة وقوله متربع أى ممتلئة بالماء وقوله بيونى بفتح الباء أى بعيدة متسعة (قوله فلبى يدى) أى فلبى مضاف ويدى مضاف اليه وأما لبى الاول فهو فعل ماض لا شاهد فيه وصدر البيت

* دعوت لما بانبى مسورا * ومعنى البيت دعوت مسورا ينصرنى لاجل ما بانبى من الشدائد فأجابنى ولبانى أجاب الله دعاءه ونصره كما نصرنى (قوله ومن ذلك) أى الاول (قوله مرفوع خبر كاد وأخواتها) أى فلا يكون الاضمير اعائدا على اسمها (قوله الاعسى) أى فان مرفوع خبرها يجوز أن يكون اسما ظاهرا لكن لابد أن يكون سببيا أى مضافا لضمير اسمها ولا يكون أجنبيا (قوله ومن ذلك) أى الاول (قوله مرفوع اسم التفضيل) أى فلا يكون الاضمير اعائدا على الموصوف به (قوله وهذا) أى مرفوع اسم التفضيل أى أنه يشترط فيه أمران (قوله ومن الثانى) أى اشتراط الاظهار فى بعض المعمولات (قوله تأكيد الاسم المظهر) أى فلا يؤكد المظهر الا مظهر لا مضمر (قوله والنعت) أى لان الضمير لا ينعت ولا ينعت به ولا يبين ولا يبين به (قوله محتمل الجر) أى عطفا على الباء المجرورة محلا بلولا (قوله وهذا خطأ) أى من وجهين (قوله ولان لولا الخ) هذا هو المنظور له فى الوهم (قوله يحاجبها) أى يلغز بها (قوله فى كون الاسم) أى الواقع بعده وقوله مجردا من العوامل اللفظية أى فيكون مبتدأ (قوله فكذا ما أشبهه الزائد) أى وحينئذ فالباء مبتدأ محلها رفع بالابتداء والعطف عليها نظر المحل (قوله ان فرجا اسم كان) أى وجملة كان وخبرها خبر عسى وفيه أنه يلزم عليه أن مرفوع خبر عسى اسم ظاهر غير سببى وهو لا يجوز وهذا وجه الوهم (قوله فأنم ض) أى أقوم والثمل السكران (قوله لا فاعل يثقلنى) أى والجملة من الفعل والفاعل خبر لجعل لانه من أخوات كاد لئلا يلزم عليه أن مرفوع خبر أخوات كاد اسم ظاهر مع أنه لا يرفع الا الضمير (قوله انه يجوز كون هو توكيدا) أى لشائك وهو وهم لانه يلزم عليه توكيد الاسم الظاهر بالمضمر وهو لا يصح وقوله وقد مضى اشارة الى الاعتذار عنه بما سبق له فى باب ضمير الفصل من أنه يحتمل أن مراد أبى البقاء أنه توكيد لضمير مستتر فى شائك لا للنفس شائك وحينئذ فلا معنى للقطع بتوهيمه (قوله عطف بيان) ووجه الوهم أن الضمير لا يبين كما انه لا ينعت وقد يجاب عنه بانه أراد بالبيان البدل لتآخيهما (قوله وقول النحويين) أى ومن الوهم فى الثانى قول النحويين وجعل ذلك من الوهم فى الثانى وهم لان الثانى اشتراط الاظهار فى بعض المعمولات ولم يشترط أحد فى العطف على فاعل فعل الامر المستتر فيه أن يكون المعطوف اسما ظاهرا قال الشمنى وأقول الاوهم فى جعل ذلك من الوهم فى الثانى لان رد ابن مالك على النحويين يقتضى أن عطف الاسم الظاهر على فاعل الفعل يشترط فيه ان يكون ذلك الفاعل ظاهرا أو يصح فى موضعه ظاهر (قوله ان العطف على الضمير المستتر) أى وهو وهم لانه يقتضى أن فعل الامر يرفع الظاهر وهو لا يجوز وقد يجاب بأنه يغتفر فى

فوبى فأنم ض نم ض الشارب الثمل فتوبى بدل اشتمال من تاء جعلت لا فاعل يثقلنى ومن الوهم فى الثانى قول ابى البقاء فى ان شائك هو الابتر انه يجوز كون هو توكيدا وقد مضى وقول الزمخشرى فى قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله اذا قدرت ان مصدرية وانم اوصلتها عطف بيان على الهاء وقول النحويين فى نحو اسكن أنت وزوجك الجنة ان العطف على الضمير المستتر وقد رد ذلك ابن مالك وجه رد من عطف الجمل والاصل وليسكن زوجك وكذا قال فى لا تخلفه نحن ولا أنت ان التقدير ولا تخلفه أنت

لان مرفوع فعل الامر لا يكون ظاهرا ومرفوع الفعل المضارع ذى النون لا يكون غير ضمير المتكلم وجوز فى قوله نطوف ما نطوف ثم ناوى ذوو الاموال مناوا العديم الى حفر اسافلهن جوف ٢١٤ *وأعلاهن صفاح مقيم كون ذوو فاعلا بفعل غيبة محذوف أى يأوى ذوو الاموال

التابع وقد أشار لتوجيهه الوهم المصنف بقوله لان مرفوع الخ (قوله لان مرفوع فعل الامر الخ) أى وانما جعله من عطف الجمل لامن عطف المفردات لان مرفوع فعل الامر الخ (قوله لا يكون غير ضمير المتكلم) أى ولو عطف أنت فى المثال الثانى على الضمير المستتر لكان المضارع المبدوء بالنون رفع ضمير المخاطب مع انه لا يرفع الا ضمير المتكلم وهذا تعليل لقوله وكذا قال فى لا تخافه وأما قوله قبل لان فعل الامر فراجع لقوله وليسكن زوجك الخ (قوله وجوز) أى ابن مالك (قوله الى حفر) أى القبور (قوله جوف) أى واسعة (قوله صفاح) هى الحجارة العريضة (قوله أى يأوى ذوو الاموال الخ) اى وليس قوله ذوو الاموال فاعلا لتأوى لان الفعل المضارع المبدوء بالنون لا يرفع الا ضمير المتكلم وحده أو معه غيره (قوله توكيدا) أى لضمير ناوى (قوله على حد ضرب زيد الظهر والبطن) اعلم انهم أجازوا فيه التأكيد كما ذكره وأجازوا فيه أيضا البدل وهو بدل البعض من الكل لكن يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز أن يكون ارتفاعهما على البدل أو على التأكيد فان قلت فلم لم يجوزوا فى البيت البدلية وقد نصوا على أن البدل اذا كان مفيدا للاحاطة جاز كونه بدلا من ضمير الحاضر كما فى قمنا أولنا وآخرنا قلت كأنهم امتنعوا من ذلك لاجل اشتراطهم فى البدل صحة حلوله محل المبدل منه وفيه أن هذه القاعدة منقاورفيها اذ لا تمتنع أن يقال أكلت الارغفة جزء منها ولا سكنت الدار بيت منها على ان يكون كل منهما بدل بعض مع ان الثانى لا يحل محل الاول اذ لا يقال أكلت جزء من الارغفة ولا سكنت بيت من الدار اه دماميني (قوله الظهر والبطن) توكيد لزيد أى الظهر منه والبطن منه (قوله ونعم رجلين) أى نعم هما رجلين فرجلين تمييز والزيدان المخصوص بالمدح (قوله نعما) أى بابراز الضمير (قوله فى لغية) أى ضعيفة وهى لغة أكلونى البراغيث (قوله وهو رب) نحو به رجلا وربه رجالا ورجلين وامرأة ونساء فالضمير على كل حال مفرد مذكر (قوله فقد مر البحث فيهما) أى فليس ليسجننه فاعل بدا بل الضمير العائد على البداء وكذا نائب الفاعل لهم لاجله لا تفسدوا (قوله ومن الثانى) أى مما اشترطوا فيه ان يكون جملة (قوله خبران المفتوحة الخ) قال فى الخلاصة

وان تخفف ان فاسمها استكن * والخبر اجعل جملة من بعد ان

(قوله وخبر القول المحكى) حاصله ان القول اذا وقع فاما ان تقصد حكايته أو الاخبار عنه بأمر فان كان الاول وجب الاخبار عنه بجملة مراد لفظها وان كان الثانى أخبر عنه بمفرد (قوله خبر ضمير الشأن) أى فيجب ان يكون جملة (قوله وعلى هذا) أى كون خبر ضمير الشأن جملة (قوله اذا قدر الخ) هذا يفيد جواز التقديرين وهو مخالف لما سبق فى مبحث ضمير الشأن من انه اذا احتمل كونه غير ضمير شأن تعين ولا يعدل لغيره والجواب ان المراد هنا لا يعدل لغيره أى لرجحيته وهنا قصده التدريب فى الاعراب مع ارخاء العنان وقطع النظر عن الارجحية وعدمها (قوله كون آثم خبرا) أى لامبتدأ وقلبه خبرا لا يخبر عن النكرة الغير المختصة بالمعرفة ولا يجوز أن يكون آثم خبران وقلبه فاعل به لان خبر ضمير الشان لا يكون مفردا (قوله وخبر أفعال المقاربة) نحو طفق يتكلم وأخذ يشعر (قوله ومن الوهم) أى فى أفعال المقاربة (قوله ان مسحا خبر طفق) أى فقد جعل خبرها مفردا وهو وهم (قوله ومن الوهم) أى فى جواب القسم (قوله ان اللام وما بعدها جواب) أى جواب للقسم أى وهو خطأ لان أن المضمرة بعد لام كى والفعل بعدها فى تأويل مفرد والمفرد لا يجاب به القسم (قوله وقدر البحث الخ) أى فقد قال سابقا وأجاز أبو الحسن تلقى القسم بلام كى وجعل منه يحلفون بالله لكم ليرضوكم وقال المعنى ليرضنكم وان أبا على قال وهذا عندى أولى من ان يكون متعلقا بيحلفون والمقسم عليه محذوف والجماعة يأبون ذلك بناء على ان القسم انما يجاب بالجملة ويقدرون فى الآية

ليكونن

وقول بدر الدين بن مالك فى قوله تعالى أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا ان جواب الشرط محذوف وان تقديره ذهبت نفسك عليهم حسرة بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات أو كمن هداه الله بدليل فان الله يضل من يشاء ويهدى ٢١٥ من يشاء وانتقدير الثانى باطل ويجب عليه

ليكونن كذا ليرضوكم (قوله وقول بدر الدين) هذا ناظر لجواب الشرط (قوله ان جواب الشرط) أى من قوله أفمن زين الخ (قوله حسرة) الاولى حسرات بالجمع ليوافق المقدر المنطوق به الدال عليه ولان الجمع ذكر لمعنى فاذا قدر المفرد فات ذلك المعنى المراد (قوله باطل) أى لان الجار والمجرور لا يكون جوابا للشرط (قوله باطل) أى على ان من شرطية وهذا جوابها (قوله ويجب عليه الخ) هذا كلام مستأنف أى انه على التقدير الثانى نجعل من موصولة ولا نجعلها شرطية خلافا لبدر الدين ويكون هذا المقدر خبر المبتدا وهو من الموصولة والحاصل ان التقدير الثانى باطل ان كان معتقد ابن مالك ان من شرطية لا موصولة وان كان مراده أنها موصولة وأطلق على خبرها جواب الشرط تجوزا من حيث كونه شبيها به فى المعنى فلا بطلان ووجه المشابهة ان المبتدا الموصول بجملة فعلية مستقبلة مشابه لاسم الشرط فصلته كجملة الشرط وخبره كجملة الجزاء فى المعنى اذ قولك الذى يأتينى أكرمه فى معنى من يأتينى أكرمه فان قلت هذا الاطلاق مجازى لكن لا قرينة على التجوز قلت القرينة قائمة وهى عدم صلاحية المقدر لان يكون جواب الشرط فتعذرت الحقيقة فحمل على المجاز والعلاقة المشابهة (قوله وقديتوهم) أى يقع فى الوهم أى الذهن ولو على سبيل الرجحان (قوله ان مثل هذا) اى مثل التقدير الثانى والمثلية المتوهمة فى البطلان ووجه بطلانه ان قوله لابد من اضمار جملة معادلة ان اراد بها جملة من الالفاظ فهو صحيح وان أراد الجمل المصطلح عليها فى النحو فليس كذلك اذ الجار والمجرور من قبيل المفرد وقوله وانما هذا أى التعبير بالجملة الخ جواب عن هذا الاعتراض فلما كان هذا الاعتراض مجابا عنه بخلاف الوارد على ابن مالك كان تقدير صاحب اللوامح كتقدير ابن مالك فى البطلان على سبيل التوهم لا على سبيل التحقيق (قوله خلافا عن جملة مقدرة) أى والاصل يكون واستقر (قوله ومن الاول) اى الذى اشترط فيه الجملة الفعلية (قوله غير لولا) اى وكذا شرط لو مالان كل جملة شرطية فهى فعلية الا شرط لولا ولو ما فان شرطهما جملة اسمية (قوله وجملة جواب لو) اى فجوابها كشرطها لا يكون الا جملة فعلية واما لولا ولو ما فجوابهما لا يكون الا جملة فعلية وشرطهما لا يكون الا اسمية (قوله والجملتان بعد لما) اى لا يكونان الا فعليتين نحو لما جاء زيدا كرمته (قوله والجمل التالية احرف التحضيض) أى لا تكون الا فعلية نحو هلا اكرمت زيدا والا اكرمته ومقابلته الجمع بالجمع يفيد ان كل حرف من احرف التحضيض يليه جملة واحدة وهو كذلك كما مثلنا (قوله وجملة) اى وجميع اخبار افعال المقاربة فلا يكون الا جملة فعلية (قوله افعال المقاربة) اى فلا يكون الا جملة فعلية لا يقال ان من جملتها عسى وخبرها مفرد لانه غالبا مقرون بان قال فى الخلاصة

*وكونه بدون ان بعد عسى * نزر والان المراد جملة ولو بحسب الظاهر تأمل (قوله عند الزمخشرى الخ) اى القائلين ان أن وما بعدها مؤولة بمصدر فاعل لمحذوف لان لو عندهم مختصة بالافعال فشرطها الابدان يكون جملة فعلية اى ولو ثبت ايمانهم (قوله ومن الثانى) اى الذى اشترط فيه الجملة الاسمية (قوله وليتما) اى لان ليت اذا دخلت عليها ما لا يزول اختصاصها عن العمل فى الاسماء على الصحيح بخلاف اخواتها فانه يجوز فيها الاعمال والاهمال (قوله على الصحيح فيهما) اى من اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية (قوله ومن الوهم فى الاول) اى اشتراط الجملة الفعلية فى الشرط (قوله الى قول الاخفش) اى من ان المرفوع بعد أداة الشرط مبتدا ومابعد المرفوع خبر والاخفش بصرى (قوله وان امرأة) اى بان يقول ان امرأة مبتدا وخافت خبر وكذا وان أحد (قوله ان المرفوع مبتدا) اى والجملة بعده خبر (قوله وذلك خطأ) اى للزوم دخول أدوات الشرط على الجملة الاسمية (قوله لانه خلاف قول من اعتمد عليهم) اى من ان جملة الشرط انما تكون فعلية (قوله وانما قاله سهوا) اى عن القواعد البصرية (قوله واما اذا قال ذلك الاخفش) اى او من قلده أيضا (قوله واجازوا)

انشقت ان المرفوع مبتدأ وذلك خطأ لانه خلاف قول من اعتمد عليهم وانما قاله سهوا وأما اذا قال ذلك الاخفش أو الكوفى فلا يعد ذلك الاعراب خطأ لان هذا مذهب ذهبوا اليه ولم يقولوه سهوا عن قاعدة نعم الصواب خلاف قولهم فى أصل المسئلة وأجازوا أن يكون المرفوع محمولا على

اضمار فعل كما يقول الجمهور وأجاز الكوفيون وجها ثالثا وهو أن يكون فاعلا بالفعل المذكور على التقديم والتأخير مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزباء * ما للجمال مشيها وئيدا * فيمن رفع مشيها وذلك عند الجماعة مبتدا حذف خبره وبقي معمول الخبر أي مشيها يكون وئيدا أو يوجد وئيدا ٢١٦ ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر في الظرف كما كان فيمن جره بدل اشتمال من الجمال

اي الاخفش والكوفيون (قوله واجاز الخ) اي ولم يوافق على ذلك الاخفش بل وافق قومه البصريين على امتناع تقديم الفاعل على عامله (قوله فيمن رفع) اي اما من جر فهو بدل من الجمال بدل اشتمال ووجه استدلالهم على تقديم الفاعل على عامله ان رفع مشيها اما ان يكون بالتبعية او بالاصالة ولا يتأتى هنا بالتبعية الاعلى انه بدل من الضمير المستكن في الظرف وقد منعه المصنف بما علمت فتعين ان يكون الرفع اصليا ولا وجه له الا ان يكون مبتدأ وفاعلا لاسبيل الى الاول اذ لا خبر له من حيث المعنى الاوئيدا وهو منصوب فامتنع كونه خبرا للمبتدأ وتعين ان يكون مرفوعا على انه فاعل وئيدا الذي هو حال من الجمال اي أي شئ ثبت للجمال في حال كونها وئيدا مشيها وهذا الاستدلال مردود بما ذكره في المتن من تقدير الخبر يكون او يوجد (قوله وئيدا) الوئيد الرزانة والتأني اي على تأن (قوله بدل من الضمير المستتر في الظرف) اي اي شئ ثبت هو للجمال فهو عائد على الشئ (قوله ولانه لاضمير فيه) اي وبدل البعض لابد فيه من رابط يعود على المبدل منه (قوله في بيت الكتاب) اي كتاب سيبويه وهذا الذي انشده عجز بيت للمرار وصدره صددت فاطولت الصدود وقلما * الخ (قوله ان وصالا مبتدا) اي وجملة يدوم بعده خبره وهو خلاف الصواب لان قل المكفوفة بما الزائدة لا يليها الا الجملة الفعلية لا الاسمية وكان على المصنف ان يريد قلما في الاول المشترط فيه الجملة الفعلية لاجل ان يبني عليه ماذكره من الوهم (قوله والصواب الخ) لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون هذا المعرب لوصال مبتدا بنى على ان ما في البيت مصدرية لا كافة كما ذهب اليه بعضهم وعلى ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية كما صرح به في التسهيل قاله الدماميني قال الشمني واقول لما لم يذكر هذا القائل انه مبني على مذهب ذلك البعض وعلى مذهب ابن مالك كان ظاهر كلامه انه مبني على ما هو المعروف عند النحاة فورد عليه انه ليس كذلك (قوله وذلك خطأ عند سيبويه) قال الشمني اقول ان المصنف لم يخطئ ذلك القائل مستندا الى قول سيبويه وانما اخبر بان قول هذا القائل خطأ عند سيبويه ويفهم منه انه صواب عند غيره وبهذا يندفع الاعتراض المذكور بعد (قوله لان الزمان المبهم) اي كيوم اعم من ان يكون ظرفا او غيره (قوله لا يضاف الى الجملة الاسمية) بل لا يضاف الا الى الفعلية واعترض بانه وان كان خطأ عند سيبويه الا انه صواب عند غيره وهو قول مشهور واذا كان صوابا عند غير سيبويه فيمكن ان المغرب مقلد لذلك القول القوي فالحق ان هذا الاعراب ليس وهما (قوله واما قوله الخ) هذا وارد على قول سيبويه فان يوم قد اضيف في الآية للجملة الاسمية (قوله فقد مضى ان الزمن) اي اسم الزمن (قوله محمول على اذ لاعلى اذا) اي فلما حمل على اذ جازت اضافته للجملة الاسمية (قوله وانه لتحققه) هذا علة لحمله على اذ (قوله نزل منزلة الماضي) اي الموضوع له اذ فلذا صح حمله عليها (قوله بانه انما يوجب ذلك) اي اضافة الزمن المبهم للجمل الفعلية (قوله في الظروف) اي فيما اذا وقعت اسماء الزمان المبهمة ظروفا اي وليس كلامه في مطلق الزمن المبهم سواء كان ظرفا اولا (قوله وانما ذلك) اي كلام سيبويه (قوله ثم هذا الجواب) اي جواب ابن عصفور وانما لم يتأت لان يوم هنا ظرف قطعا واضيف الى الجملة الاسمية فلا يجاب عنه الا بالجواب الاول من انه نزل المستقبل وهو يوم القيامة منزلة الماضي لتحققه فهو حينئذ محمول بعد التنزيل على اذ وهي تضاف الى الجملة الاسمية وقد يقال يمكن تخريجه على حذف يكون اي يوم لا يكون ذو شفاعة يغني فتيلا فتكون الاضافة للجملة الفعلية وحينئذ فتم جواب ابن عصفور فيه (قوله كون الجملة الاسمية) اعني او به اذى (قوله على انه) اي ذلك البعض القائل بما تقدم من ان او به اذى من رأسه

وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب ومن الوهم أيضا قول بعضهم في قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه بعد ما جزم بأن من شرطية انه يجوز كون الجملة الاسمية معطوفة على كان وما بعدها او يرد ان جملة الشرط لا تكون اسمية فكذا المعطوف عليها

عطف

على انه لو قدر من موصولة لم يصح قوله أيضا لان الفاء لا تدخل في الخبر اذا كانت الصلة جملة اسمية لعدم شبهها حينئذ باسم الشرط وقول ابن طاهر في قوله فان لا مل أعطيه فاني صديق من غدو أو رواح وقول آخرين في قول

عطف على الفعلية المتقدمة لو قدر من موصولة لا شرطية لم يصح قوله المذكور (قوله على انه لو قدر من موصولة) اي وجعلت مبتدأ لم يصح قوله ايضا اي بأن يجعل او به اذى عطف على كان وانما لم يصح لان المبتدأ الذي هو الموصول اعني من كان خبره قوله فقدية والموصول لا يقترن خبره بالفاء الا اذا كانت صلته فعلية لان الموصول الواقع مبتدأ لا يشبه الشرط الا اذا كان صلته كذلك وهنا الموصول صلته جملة اسمية بالنظر للجملة المعطوفة وحاصل الجواب عن هذا الاعتراض والذي قبله انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فقد قالوا رب رجل واخيه مع امتناعهم من ان يقولوا رب اخيه وقال الشاعر

ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا * او تنزلون فانا معشر نزل

قال يونس اراد او انتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط وهذا مما نحن فيه (قوله وقول ابن طاهر) عطف على قول بعضهم (قوله ان ما بعد ان لا الخ) حاصله انه يقول ان ان شرطية ولا نافية للجنس ومال اسمها وجملة اعطيه خبرها وجملة لا واسمها وخبرها شرط لان وجملة فاني صديق جواب ان وهذا وهم لان جملة الشرط لا تكون اسمية (قوله وهلا) حاصله ان هلا حرف تحضيض ونفس مبتدا مضاف اليه ما بعده وشفيعها خبر المبتدا وهذا وهم لان حرف التحضيض لا يليه الا الجملة الفعلية (قوله فان لا كن) اي فالجملة الاسمية خبر كان المحذوفة الواقعة شرطا (قوله فهلا كان) اي وحينئذ فالجملة الاسمية خبر ان كان المحذوفة مع اسمها ضمير الشأن (قوله اي الامر والشأن) هذا تفسير للضمير المستتر في كان (قوله ومن ذلك) اي ومن الوهم في الاول المشترط فيه الجملة الفعلية (قوله قول جماعة منهم الزمخشري) فيه ان هذا ليس وهما وذهولا عن القاعدة بل هم مصرحون بجواز وقوع الاسمية جوابا للو وهو مذهب لهم اختاروه فليس تخريجهم عليه غلطا فالاولى في الرد عليهم ان يقال والصواب خلاف قولهم في اصل المسئلة وينصب الدليل على ذلك اه دماميني (قوله ان الجملة الاسمية جواب لو) اي وهو وهم لان لو جوابها كشرطها لا يكون الا جملة فعلية (قوله ان يقدر الجواب محذوفا) اي لان جواب لو لا يكون الا فعلية (قوله بمنزلة ليت في افادة التمني) اي وعليهما فاللام في لمثوبة موطئة للقسم (قوله ان الجملة) اي الاسمية جواب لما وهو وهم لان جواب لما وشرطها لا يكونان الا جملتين فعليتين (قوله ويؤيد هذا) اي كون الجواب محذوفا لا فهم مقتضى ان جواب الخ (قوله في الثاني) يريد بالثاني اشتراط الجملة الاسمية في بعض المواضع (قوله الاشتغال) اراد بالاشتغال النصب باضمار فعل على شريطة التفسير وانما كان هذا وهما لان اذا الفجائية لا يليها الا الجملة الاسمية على الاصح (قوله ومن العجب الخ) هذا الاعتراض متوجه عليه وقد حاول ابن الحاجب التفصي عنه بما لا يظهر فقال وكان قياس وقوع المبتدا والخبر بعد اذا المفاجأة ان يمتنع النصب فيما اضمر عامله اذا وقع بعدها كقولك فاذا عبد الله يضربه عمر ولان لزوم وقوع المبتدا والخبر مناف للنصب ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة نظرا لصورة المبتدا والخبر اي انه لما كان بعد اذا مبتدا وخبر والخبر مشتغل عن المبتدا بضميره اجري هذا الكلام مجرى غيره مما لم يقع بعد اذا الفجائية نحو زيدا ضربته فكما جاز النصب في ذلك جاز في هذا وكانهم قطعوا النظر عن اذا ورعى مجرد صورة المبتدا والخبر فجوز النصب انما نشأ عن قطع النظر عن اذا ولا يخفى ان قطع النظر عما هو موجود مراد الغاء لما حقه عدم الالغاء فالنصب الناشئ عنه يكون باطلا (قوله لانه لم يسمع الخ) اي لان ما لا تكفه ليت عن الاختصاص بالاسماء بخلاف ان فان ما زالت اختصاصها (قوله لا يمنع التعاطف) لكن التناسب اولى ولا يقع التخالف الا لنكتة تقتضيه فقد يقال اريد في قضية الكافرين

(٢٨ – دسوقي ني) زيدا أضربه أن يكون انتصاب زيد على الاشتغال كالنصب في انما زيدا أضربه والصواب ما يسمع نحو لئيما قام زيد كما يسمع انما قام زيد (تنبيه) اعترض الرازي على الزمخشري في قوله تعالى والذين كفروا بآيات الله اولئك هم الخاسرون ان الجملة معطوفة على ويحيى الله الذين اتقوا بان الاسمية لا تعطف على الفعلية وقد مر أن تخالف الجملتين في الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف وقال

الى فهلا نفس ليلى شفيعها
ان ما بعد ان لا وهلا جملة اسمية نابت عن الجملة الفعلية والصواب أن التقدير في الاولى فان أكن وفي الثاني فهلا كان أي الامر والشأن والجملة الاسمية فيهما خبر ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشري في ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خبر ان الجملة الاسمية جواب لو والاولى أن يقدر الجواب محذوفا أي لكان خيرا لهم أو أن يقدر لو بمنزلة ليت في افادة التمني فلا تحتاج الى جواب ومن ذلك قول جماعة منهم ابن مالك في قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد ان الجملة جواب لما والظاهر أن الجواب جملة فعلية محذوفة أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك ويؤيد هذا أن جواب لما لا يقترن بالفاء ومن الوهم في الثاني تجويز كثير من النحويين الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ومن العجب أن ابن الحاجب أجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحث الظروف وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدا بعدها وأجاز ابن أبي الربيع في ليتما

الشاعر

بعض المتاخرين فى تجويز أبى البقاء فى قوله
مردود لان الاسمية لا تبدل
من الفعلية انتهى ولم يقم
دليل على امتناع ذلك (النوع
الثامن) اشتراطهم فى بعض
الجمل الخبرية وفى بعضها
الانشائية فالاول ككثير كالصلة
والصفة والحال والجملة الواقعة
خبر المكان أو خبرا لان او
لضمير الشأن قيل أو خبرا
للمبتدا أو جوابا للقسم غير
الاستعطافى ومن الثانى
جواب القسم الاستعطافى
كقوله * بربك هل ضممت
اليك ليلى * وقوله
بعيشك يا سلمى ارحنى فاصابة
وما ورد على خلاف ما ذكر
مؤول فمن الاول قوله
وانى لراج نظرة قبل التى
لعلى وان شطت نواها أزورها
وتخريجه على اضمار القول
أى قبل التى أقول لعلى أو على
أن الصلة أزورها وخبر لعل
محذوف والجملة معترضة أى
لعلى أفعل ذلك وقوله
جاؤا بمذق هل رأيت الذئب
قط * وقوله
* فانما أنت أخ لا نعدمه *
وتخريجهما على اضمار القول
أى أخ مقول فيه لا جعلنا الله
نعدمه وبمذق مقول عند
رؤيته ذلك وقول أبى الدرداء
رضى الله عنه وجدت الناس
أخبر تقله أى صادفت الناس
مقولا فيهم ذلك وقوله
وكونى بالمكارم ذكرينى
ودلى دل ماجدة صناع

والجملة فى هذا مؤولة بالجملة الخبرية أى وكونى تذكرينى مثل قوله تعالى قل من كان فى الضلالة فليمدد له الرحمن مدا أى فيمد وقوله النساس
ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما وقوله * انى اذا ما القوم كانوا أنجبه * واضطرب القوم اضطراب الارشيه

الدلالة على ثبات خسرانهم فناسبه الاتيان بالاسمية وأريد فى قضية المؤمنين تصوير نجاتهم مما نال غيرهم من
السوء اشعارا بتعظيم منة الله عليهم وفضله فناسبه الاتيان بالفعلية ذات المضارع اه دماميني (قوله هذا
اى مقول قول بعض المتأخرين مردود لان الاسمية اى كونهم من كلام الله ونحوها (قوله لا تبدل من الفعلية)
اى كفضلنا ونحوها (قوله ولم يقم دليل) هذا جواب عن رد بعض المتأخرين لما جوزه ابو البقاء فى الآية
(قوله على امتناع ذلك) اى الابدال (قوله قيل او خبرا للمبتدا) الصحيح ان المبتدا يجوز أن يخبر عنه
بالجملة الخبرية وبالانشائية لكن لا يجوز أن يدخل عليه ناسخ مثل كان واخواتها وان وأخواتها الا اذا كان
خبره جملة خبرية (قوله أو جوابا للقسم) قال بعض جملة القسم جملة انشائية يؤكد بها جملة أخرى هى جملة
الجواب فان كانت الاخرى خبرية فهو غير استعطافى وان كانت انشائية فهو الاستعطافى فعلى هذا القسم
الاستعطافى ما أجيب بجملة انشائية وقال بعض الاستعطافى هو ما كان بالجملة المشعرة بالحنو والعطف (قوله
بربك هل ضممت اليك ليلى) أى فقوله بربك قسم وقوله هل ضممت الخ جواب القسم وتمام البيت كما فى
نسخة * قبيل الصبح او قبلات فاها * وهو للمجنون وبعده

وهل رفت عليك ترون ليلى * رفيف الاقحوانة فى نداها

قرونهم اشعورها خاطب به زوجها وهو يصطلى فى يوم شات فقال اللهم اذ حلفتنى نعم فقبض المجنون على النار
وخر مغشيا عليه ورفت معناه برقت وتلألأت والاقحوانة بضم الهمزة واحدة الاقحوان والاقاحى بتشديد الياء
وتخفيفها وردة يشبه بها الاسنان (قوله بعيشك الخ) هذا صدر بيت وعجزه * أبى غير مايرضيك فى السر والجهر *
(قوله على خلاف ما ذكر) أى من مجيء الصلة أو الصفة أو الحال أو ما بعده انشائية فلا بد من تأويله وروده للخبرية
(قوله والجملة) أى جملة لعلى وقوله معترضة أى بين الموصول وصلته وكذا جملة وان شطت وجواب الشرط محذوف
لدلالة خبر لعل عليه (قوله لا نعدمه) جملة انشائية لانها دعاء وليس المراد بوصف الاخ بانه غير معدوم اه
دماميني (قوله مقول عند رؤيته ذلك) أى هل رأيت الذئب قط (قوله وجدت الناس) الناس مفعول
لوجدوا خبر بضم الهمزة والباء لانه من باب نصر فعل أمر أى استخبر وتقله فعل مضارع مجزوم بحذف الالف
فالاصل تقلاه أى تبغضه أو بحذف الباء ولوقوعه فى جواب الامر وهو واخبر ومفعول أخبر محذوف أى أخبرهم
وقول المصنف أى صادفت الناس يشير الى ان وجدت تامة كقولك وجدضالته وحينئذ فجملة أخبر حال على
اضمار القول وهذا محل الشاهد فان الجملة انشائية ووقعت حالا لكن على اضمار القول والهاء فى تقله للسكت
أو انها للناس وأفرد نظر الكل فرد فرد من الناس والمعنى وجدت الناس مقولا فيهم استخبر عن حال كل
واحد منهم يترتب على ذلك البغض له (قوله تقله) يقال قلاه يقليه بغضه وقلى من باب رمى فالالف مكسورة
وطيء تفتح فيقولون قلاه يقلاه (قوله وكونى الخ) قبله

ألا يا أم فارع لا تلومى * على شئ رفعت به سماعى

أى صيتى وقوله ودلى بفتح الدال من الدلال وهو الخفر والماجدة الشريفة الكريمة والصناع بفتح الصاد
الحاذقة الماهرة بعمل اليدين (قوله والجملة) أى ذكرينى (قوله مؤولة بالجملة الخبرية) أى والالزم ان
خبر كان يكون جملة طلبية (قوله لا تحسبوا الخ) أى فلا بد من تأويلها بخبرية لانها خبر ان أى والاصل
لا تحسبون بتأويل لا الناهية بالنافية والنهى واقع موقع النفى والنفى خبر وأسند نام الى ضمير الليل مجازا
والمراد نوم أهله أى لا تحسبوهم سكنوا عنكم وتركوا الاخذ بثاركم بل هم منكم جعل تركهم الاخذ بالثار
نوما على سبيل الاستعارة اه تقرير شيخنا دردير (قوله كانوا أنجبه) جمع نجب على صيغة فعيل وهو الذى
تسارر من النجوى وهى المسارة والارشية جمع رشاء بكسر الراء وبالمد وهو الحبل الذى فى الدلو يريد ان

الناس اذا سار بعضهم بعضا واضطربت آراؤهم كاضطراب الاحبال فى الآبار عند الاستقاء منها فهو
ثابت الرأى لا يتزلزل اسداد فكره وحسن نظره فكان جدير الاجل ذلك بان يعصى على غيره ولا يعصى غيره
عليه اه دماميني (قوله هنالك) متعلق باوصنى وهو جملة انشائية وقع خبر الان فلا بد من تأويلها بخبرية
والمعنى انى أستحق ان أكون وصيا على غيرى فى تلك الحالة (قوله ولا توصينى به) أى على فالباء بمعنى على
والهاء للسكت وجواب اذا محذوف لدلالة خبر ان عليه (قوله من منع ذلك) أى من منع وقوع الجملة
الانشائية خبرا لضمير الشان ولان (قوله ان يكون) أى خبران وخبر ضمير الشان (قوله دعائية) أى وهى
انشائية (قوله ان غضب) أى انه أى الحال والشان غضب الخ (قوله أما ان جزاك الله خيرا) أى فالاصل
انه جزاك الخ (قوله واذا لم تلتزم الخ) أى ان محل كونه يغتفر فى خبر أن المفتوحة المخففة كونه جملة دعائية
اذا مررنا على مذهب الجمهور من أن اسمها لابد ان يكون ضمير الشان (قوله كون اسم ان هذه) أى المخففة
ضمير شان أى بل يجوز أن يكون ضمير الغيبة الحال والشان (قوله فلا استثناء بالنسبة الى ضمير الشان)
بل خبره يمتنع كونه جملة طلبية وقوله بالنسبة الى ضمير الشان أى والاستثناء انما هو بالنسبة لان فقط (قوله
انها) أى المرأة غضب (قوله انك) أى الخاطب جزاك الخ فخبران وقع جملة دعائية واعلم أن الاتصال بالضمير
يرد الاشياء لاصولها فلذا اشددت ان (قوله وأما تودى ان بورك الخ) جواب عما يقال ان أن المخففة فى هذه يتعين
ان اسمها يكون ضمير الشان اذ لا يصح غيره وحينئذ فقد وقع خبر ضمير الشان جملة انشائية فكيف يقال اذا
مشينا على مذهب غير الجمهور فلا استثناء وحاصل الجواب أنه لا يتعين فى هذه الآية أن تكون أن مخففة اسمها
ضمير الشان بل يجوز ان تكون غير مخففة وحينئذ فلا ايراد (قوله فيجوز كون ان تفسيرية) أى ويجوز أن
تكون مخففة من الثقيلة وخبرها جملة دعائية (قوله ان جملة الاستفهام حال سد العظام) وجه الوهم ان
الاستفهام انشاء والجملة الحالية لا تكون الا خبرية (قوله بدل من العظام) يرد عليه أن هذه الجملة لا تحل
محل المبدل منه وهو شرط فى صحة البدل لانه يلزم عليه تعليق حرف الجر الا أن يلتفت للمعنى أى الى العظام
كيفية نشرها أو يقال انه يغتفر فى التابع على أن هذه القاعدة أغلبية كما مر (قوله كيف زيد) كيف خبر
مقدم وزيد مبتدأ مؤخر (قوله واختلف فى نحو زيد كيف هو) أى فقيل ان جملة كيف هو يصح ان
تكون خبرا وهو الصحيح وقيل لا يصح لانم اجملة انشائية (قوله زيد كيف هو) زيد مبتدأ وكيف خبر وهو
مبتدأ ثان والجملة خبر عن زيد (قوله وقول آخرين) عطف على قول بعضهم (قوله عرفت زيدا أبو من هو)
زيدا مفعول وأبو خبره قدم ومن مضاف اليه وهو مبتدأ مؤخر والجملة سدت مسد المفعول الثانى لا حال كما قاله
بعضهم لان الحال لا تكون الا خبرية (قوله واعلم ان النظر البصرى الخ) قال الدماميني ساق المصنف الحكم
المذكور وهو تعليق النظر البصرى مساق الحكم المقرر المعلوم الذى لا خلاف فيه مع انه قد قال فى الباب الثانى
من الكتاب ولم أقف على تعليق النظر البصرى الا من جهة الزمخشرى اه قال الشمنى أقول: كونه لم يقف
عليه الا من جهته لا يعارض كونه جائزا به ولا يقتضى أن غير الزمخشرى ينفيه ثم بعد هذا يقال على المصنف ان
مقتضى كون النظر البصرى يعلق يرد ما تقدم له فى كيف فى الآية السابقة قريبا تأمل (قوله النظر البصرى)
أى الذى يتعدى الى مفعول واحد وقوله يعلق فعله أى عن العمل فى ذلك المفعول (قوله كالنظر القلبى) أى
كما ان النظر القلبى المتعدى لاثنين يعلق اتفاقا (قوله فلينظر الخ) هذا مثال للنظر البصرى وقوله انظر
كيف الخ مثال للنظر القلبى (قوله ومن ذلك) أى من الوهم (قوله وان لا ناهية) أى والفتحة فتحة بناء
لاجل نون التوكيد المحذوفة (قوله والصواب أن الواو للعطف) أى ولا نافية لا ناهية وقوله ان الواو
للعطف أى لان الجملة الحالية لا تتبع انشائية (قوله أن الفتحة اعراب الخ) اى فهو منصوب بان مضمرة بعد

الجملة التى بعد الواو ومن قوله * اطلب ولا تضجر من مطلب * حالية وأن لا ناهية والصواب ان الواو للعطف ثم الاصح أن الفتحة اعراب مثلها فى
لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا بناء لاجل نون توكيد خفيفة

جملة دعائية كقوله تعالى
والخامسة أن غضب الله عليها
فى قراءة من قرأ أن بالتخفيف
وغضب بالفعل والله فاعل
وقولهم أما ان جزاك الله خيرا
فيمن فتح الهمزة واذا لم تلتزم
قول الجمهور فى وجوب كون
اسم ان هذه ضمير شان فلا
استثناء بالنسبة الى ضمير
الشان اذ يمكن أن يقدر
والخامسة انها وأما انك وأما
نودى ان بورك من فى النار
فيجوز كون أن تفسيرية
ومن الوهم فى هذا الباب
قول بعضهم فى قوله تعالى
وانظر الى العظام كيف
ننشرها ان جملة الاستفهام
حال من العظام والصواب
ان كيف وحدها حال من
مفعول ننشر وان الجملة بدل
من العظام ولا يلزم من جواز
كون الحال المفردة استفهاما
جواز ذلك فى الجملة لان الحال
كالخبر وقد جاز بالاتفاق نحو
كيف زيد واختلف فى نحو
زيد كيف هو وقول آخرين
ان جملة الاستفهام حال فى
نحو عرفت زيدا أبو من هو
وقد مر واعلم أن النظر
البصرى يعلق فعله كالنظر
القلبى قال تعالى فلينظر أيها
أزكى طعاما كما قال سبحانه
انظر كيف فضلنا بعضهم على
بعض ومن ذلك قول الامين
المحلى فيما رأيت بخطه ان

في النداء والجماء في قولهم جاؤا الجماء الغفير وماوطئ به من خبر أو صفة أو حال نحو زيد رجل صالح ومررت بزيد الرجل الصالح ومنه بل أنتم قوم تفتنون ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن الى قوله تعالى قرآنا عربيا وقول الشاعر

أ أكرم من ليلى على فتبتغي ... به الجاه أم كنت امرأ لا أطيقها * ومن ثم أبطل أبو على كون الظرف من قول الاعشى

رب رفد هرقته ذلك اليو ... م وأسرى من معشر أقيال

متعلقا بأسرى لئلا يخلوما عطف على مجرور رب من صفة قال فاما قوله

فيا رب يوم قد لهوت وليلة ... بآنسة كأنها خط تمثال فعلى أن صفة الثاني محذوفة مدلول عليها بصفة الاول ولا يتأتى ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا لان الاراقة اتلاف فقد تجعل دليلا عليه ومن الثاني فاعلا نعم وبئس والاسماء المتوغلة في شبه الحرف الامن وما النكرتين فانهما توصفان نحو مررت بمن معجب لك وبما معجب لك والحق بهما الانحفش أيانحو مررت باى معجب لك وهو قوى في القياس لانها معربة ومن ذلك الضمير وجوز الكسائي نعته ان كان لغائب والنعت لغير التوضيح نحو قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب ونحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم فقدر علام نعتا للضمير المستتر في يقذف والرحمن الرحيم نعتين لهو وأجاز غير الفارسي وابن السراج نعت فاعل نعم وبئس بالجواز

واو المعية في جواب الامر (قوله محذوفة) أي والاصل لا تضجرن فهو مبني على الفتح فحذفت النون لاجل الخفة فبقي الفعل على حاله (قوله اذا كان ظاهرا) نحو رب رجل كريم أو رب رجل لقيته (قوله وأى في النداء) نحو يا أيها الذين آمنوا (قوله الجماء) بالمد والغفير اى السائر الارض لكثرته (قوله والجماء في قولهم الخ) في الصحاح يقال جاؤا جماء غفيرا تمدود او الجماء الغفير أى جاؤا بجملتهم الشريف والوضيع ولم يتخلف منهم أحد والجماء الغفير اسم وليس بفعل الالة ينصب كما تنصب المصادر التي في معناه كقولك جاؤني جميعا وقاطبة وطرا وكافة وأدخلوا فيه الالف واللام كما أدخلوها في قولهم أو ردها العراك أى أو ردها عراكا (قوله شمني) (قوله وماوطئ به) أى ما جعل تمهيد الغيره مثل رجل في المثال الاول فانه لا فائدة للاخبار برجل وانما أتى به لاجل الوصف بكونه صالحا واذا كان هذا الخبر أو الصفة والحال التي به لاجل كونه موصوفا بامر فلا ينبغي أن يقطع ذلك الوصف لانه المقصود لانه المتوصل اليه بالخبر والحال (قوله أأكرم من ليلى الخ) هذا البيت للصمة وقيل لقيس بن الملوح قال الدماميني وأظن أن هذا البيت بعد قوله

وبثت ليلى أرسلت بشفاعة * الى فهلا نفس ليلى شفيعها

وتبتغي بمعنى تطلب وهو نصب بان مضمرة بعد الفاء في جواب الاستفهام ولكنه سكن الياء وليس بضرورة لثبوت مثله في السعة وان كان قليلا كما في قراءة أبي جعفر من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء وأم منقطعة (قوله فتبتغي به الجاه) أي فتتطلب منه الجاه بان تسوقه على (قوله رب رفد الخ) الرفد بفتح الراء القدح الضخم أو الدلو بكسر الراء العطاء وهرقته أرقته أبدلت الهمزة هاء بمعنى صببته وأسرى جمع أسير والمعشر جماعة من الناس والاقيال ان كان بالمثناة الفوقية فهو جمع قتل بكسر القاف وهو العدو وان كان بالمثناة التحتية فهو جمع قيل بفتح القاف وسكون الياء وهو الملك مطلقا وقيل الملك من ملوك حمير وقيل هو دون الملك الاعلى سمي به لانه يقول ما شاء فينفذ ومعنى البيت أنه حصل منه في ذلك اليوم عطاء كثير واحسان جم أو رب قدح كبير اسيد كان يطعم فيه الناس صببته في ذلك اليوم لا يستطيع صاحبه الدفع عنه أو كنى بذلك عن قتله واعلم أن قول أبي علي انه لا يصح تعلق من معشر باسرى مبني على شيئين أحدهما أن مجرور رب الظاهر لابد من وصفه كما ذكر المصنف وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين وخالف فيه الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وخروف والثاني أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد عرفت أن الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل فكلا الوجهين المستند اليهما قابل للمنازعة (قوله فقد تجعل دليلا عليه) أي والمعنى وأسرى أتلفتهم أو قتلتهم (قوله ومن الثاني) أي ما اشترط فيه عدم الوصف (قوله والاسماء المتوغلة في شبه الحرف) أي الاسماء المبنية لمشابهتها للحرف (قوله لانها معربة) أي والمعرب لا يكون متوغلا في شبه الحرف فاذا وصفت (قوله ومن ذلك) أي من الاسماء المتوغلة في شبه الحرف الضمير وانما لم يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف والاصل في وصفها أن يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل وأما وصف مفيد المدح أو الذم فلم يستعمل فيهما لانه امتنع فيهما ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف ضمير الغائب لان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واضحا غير محتاج للتوضيح المطلوب في وصف المعارف الاغلب أو أنه حمل على ضمير المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما (قوله وجوز الكسائي نعته الخ) كما في قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم ونحو مررت به المسكين والجهور يحملون مثل هذا على البدل اه شمني (قوله والنعت لغير التوضيح) أي بأن كان لمدح أو ذم (قوله نعتا للضمير) وحمله الجهور على البدل منه وكذا يقال فيما بعد (قوله وأجاز غير الفارسي الخ) تبع المصنف في هذه العبارة ابن مالك في التسهيل واعترضه المصنف في حاشيته عليه بأن المانع انما هو الجهور لا ابن السراج والفارسي وهما القائلان

ثم كما يقوله نعم الفتى المرى أنت اذا هم * حضروا لدى الجرات نار الموقد وحمله الفارسي وابن السراج على البدل وقال ابن مالك يمتنع نعته اذا قصد به النعت التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد فاما اذا تؤول بالجامع لا كمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذ لامكان أن ينوى في النعت ما نوى في المنعوت وعلى هذا يحمل البيت انتهى

باالجواز وهذا الاعتراض بعينه يرد على المصنف اه دماميني (قوله تمسكا بقوله نعم الفتى المرى الخ) المرى نسبة لمرقوالبيت لزهير بن أبي سلمى يمدح سنان بن حارثة والموقد بضم الميم وكسر القاف وتمسكوا أيضا بقوله تعالى بئس الرفد المرفود (قوله وحمله الفارسي وابن السراج) الاولى وحمله الجهور على البدل لما علمت وهذا مبني على أن الصفة تخصصه والمقصود العموم والابهام قال الرضي وليس بشئ لان الابهام مع مثل هذا باق اذ المخصص لا يعين فهو كقوله تعالى ولعبد مؤمن (قوله يمتنع نعته) أي فاعل نعم (قوله مع اقامة الفاعل مقام الجنس) أي مع كون الفاعل مرادا منه الجنس (قوله مناف لذلك القصد) أي لان ارادة الجنس تخصص الابهام (قوله اذا تؤول) أي الفاعل (قوله وعلى هذا يحمل البيت) أي فالمعنى نعم الجامع لا كمل الخصال المنسوب لارة (قوله ان الجملة بعدكم) المراد بها جملة هم أحسن (قوله والصواب أنها صفة لقرن) أي لان كم متوغلة في شبه الحرف فلا توصف وفيه أن هذا لا يكفي في الدلالة على منعه وماذا يصنع المصنف بمثل كم من رجل قام وكم من قرية هلكت فانه لا يظهر فيه سوى أن الظرف متعلق بمحذوف وهو في محل رفع صفة لكم التي هي مبتدأ أى كثير من الرجال قام وكثير من القرى هلك قال الرضي واذا انجر المميز بمن وجب تقدير كم منونة يعني أنها تكون حينئذ نكرة والجار والجر وصفة لها والمعنى مساعد عليه اه دماميني (قوله تخصيصهم الخ) حاصله أن بعض الاسماء كاسم الفاعل واسم المفعول العاملين والمصدر خصوا جواز وصفها ببعد العمل ومنعوه قبله وكذلك الموصول خصوا جواز وصفه ببعد الصلة ومنعوه قبل تمامها (قوله بمكان) هو البعدية كما يأتي (قوله كالعامل) أي كالوصف العامل من اسم فاعل أو مفعول (قوله وتعميم الجواز الخ) أي أن بعض الاسماء جوزوا وصفها مطلقا قبل عمله وبعده (قوله الحطيئة) بالحاء المهملة (قوله أزمعت الخ) قبله

لما بدا لي منكم عيب أنفسكم * ولم يكن لجراحي فيكم آس

أزمعت الخ أي حزمت وعرفت والياس القنوط ومبينا اسم فاعل من أبان بمعنى بان أى ظهر واتضح والنوال العطاء (قوله أزمعت) قال الكسائي يقال أزمعت الامر ولا يقال أزمعت عليه وقال الفراء أزمعته وأزمعت عليه بمعنى (قوله ان من متعلقة بيأسا الخ) انما كان هذا وهما لما فيه من وصف الاسم المصدر قبل أن يأتي معموله (قوله قبل أن يأتي معموله) أي ولو جعل متعلقا بيأسا كان المصدر أعني يأسا موصوفا بمبينا قبل عمله (قوله اذا وصف لم يعمل) ظاهره ان وصفه يمنع عمله سواء وصف قبل تمام العمل أو بعد تمامه (قوله جواز الوصف) أي جواز وصفه بعد العمل لا قبله هذا وما ذكره المصنف من التفصيل أصح الاقوال في المسئلة وهو قول البصريين والفراء ووجهه أن الوصف يزيل شبه الفعل أو يضعفه وذلك انما يتحقق قبل العمل لا بعده اذ لا يمتنع ايقاع ما وقع ثانيا قول الكسائي وباقي الكوفيين جواز الوصف مطلقا وثالثها ظاهر كلام ابن عصفور في المقرب المنع مطلقا واختاره ابن مالك (قوله أن يتصل بالناسخ) أي وذلك كان وأخواتها قال في الخلاصة وفي جميعها توسط الخبر * أجز (قوله ومنع ذلك في البعض) وهو ان وأخواتها قال في الخلاصة

وراع ذا الترتيب الا في الذي * كليت فيها أو هنا غير البذي

وانما جاز تقديم الخبر اذا كان ظرفا التوسع فيه في الظرف ما لا يتوسع في غيره لان كل شئ من المحدثات لا بد ان يكون في زمان أو مكان فصار مع كل شئ كقرينه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره واجرى الجار

اجازتهم في بعض اخبار النواسخ أن يتصل بالناسخ نحو كان قائما زيد ومنع ذلك في البعض نحو ان زيدا قائم ومن الوهم في هذا قول المبرد في قولهم ان من أفضلهم كان زيد انه لا يجب ان يحمل على زيادة كان كما قال سيبويه بل يجوز ان تقدر كان ناقصة واسمها ضمير زيد لانه متقدم رتبة اذ هو اسم ان ومن أفضلهم خبر كان وكان ومعمولاها خبران لزمه تقديم خبران على اسمها مع انه ليس ظرفا ولا مجرورا وراء هذا لا يجيزه أحد *(النوع الثاني عشر)* ايجابهم ابعض معمولات الفعل وشبهه

ان يتقدم كالاستفهام والشرط وكم الخبرية ولهذا قدر ضمير الشأن فى قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذر وظباء وليعضها ان يتاخرا ما لذاته كالفاعل ونائبه ومشبهه أو لضعف الفعل كمفعول التعجب نحو ما احسن زيدا أو لعارض معنوى أو لفظى وذلك كالمفعول فى نحو ضرب موسى عيسى فان تقديمه يوهم انه مبتدأ وان الفعل مسند الى ضميره وكالمفعول الذى هو اى الموصولة نحو سآكرم أيهم جاءنى كانهم قصدوا الفرق بينها وبين اى الشرطية والاستفهامية والمفعول الذى هو ان وصلتها نحو عرفت انك فاضل كرهوا الابتداء بان المفتوحة لئلا يلتبس بان التى بمعنى لعل واذا كان المبتدا الذى أصله التقديم يجب تأخره اذا كان أن وصلتها نحو وآية لهم انا حملنا ذريتهم فان يجب تاخر المفعول الذى اصله التأخير نحو ولا تخافون انكم أشركتم احق وأولى وكمعمول عامل اقترن بلام الابتداء أو القسم أو حرف الاستثناء أو ما النافية اولا فى جواب قسم ومن الوهم فى الاول قول ابن عصفور فى أولم يهد لهم كم أهلكنا ان كم فاعل يهد فان قلت خرجه على لغة حكاها الاخفش وهى ان بعض العرب لا يلتزم صدرية كم الخبرية قلت قد اعترف برداءتها فتخريج التنزيل عليها بعيد ذلك رداءة والصواب ان الفاعل مستتر راجع الى الله سبحانه وتعالى أى أولم يبين الله لهم أو الى الهدى والاول

والمجرور مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف فى التقدير جار ومجرور والجار يحتاج الى الفعل ومعناه كاحتياج الظرف اه دمامينى (قوله أن يتقدم) أى على العامل (قوله كالاستفهام) اى وذلك المعمول كالاستفهام والشرط وكم الخبرية انما جعل للاستفهام والشرط ونحوهما كالعرض والتمنى مما يغير معنى الكلام التصدير لان السامع يبنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير على أصله فلو جوز ان يجىء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير أهو راجع الى ما قبله بالتغيير أم مغير لما سيجىء بعده من الكلام فيشوش لذلك ذهنه وكم الخبرية متضمنة لانشاء التكثير فاجريت مجرى الاستفهام وغيره مما هو من قبيل الانشاء اه دمامينى (قوله أى منقلب ينقلبون) هو وما قبله مثال لتقديم اسم الاستفهام على عامله لكن اسم الاستفهام فى الاول مفعول به وفى الثانى مفعول مطلق (قوله أيما الاجلين) أى شرطية مفعول لقضيت اى ان قضيت أى الاجلين فلا عدوان على (قوله ولهذا) اى لوجوب التقديم لاسماء الاستفهام وأسماء الشرط (قوله ولهذا قدر الخ) انما جاز حذف ضمير الشأن منصوبا هنا مع ان حذفه ضعيف اصير ورته بالنصب فى صورة الفضلة مع دلالة الكلام عليه ووجهها هنا ان تواضع الابتداء لا تدخل على كلمة المجازاة اه دمامينى (قوله ان من يدخل) من اسم شرط جازم له الصدر فلا يصح أن يكون اسم ان الثلا يخرج عما له من الصدارة فوجب أن يقدر اسمها ضمير الشان وقوله من مبتدا و يدخل فعل الشرط و يلق جوابه والجملة خبر ان والملتفت له فى خبرية ان الجملة (قوله ولبعضها) أى وايجابهم لبعض المعمولات أن يتأخر عن العامل (قوله ومشبهه) المراد بمشبه الفاعل اسم كان الناقصة واخواتها (قوله كمفعول التعجب) أى فهو لضعفه من حيث عدم اتيان المصدر منه واسمى الفاعل والمفعول يشبه الاسماء (قوله نحو ضرب موسى الخ) موسى فاعل وعيسى مفعول والمانع هنا معنوى لانه لو قدم عيسى لانعكس المعنى لانه يفيد ان موسى هو المضروب والفرض انه الضارب ومن ثم لا يجب التأخير عند وجود القرينة المعينة للمراد نحو أكل موسى الكمثرى فلو قلت الكمثرى أكل موسى لم يحصل لبس لما فيه من القرينة الدافعة له اذ لا يشكل ان موسى آكل والكمثرى مأكولة سواء قدمت أو أخرت (قوله فان تقديمه) اى المفعول اعنى عيسى على العامل (قوله وكالمفعول الذى هو الخ) اى فالمانع انما هو أمر لفظى وهو زوال النكتة اللفظية وهى الفرق بين اى الموصولة والشرطية وأما من جهة المعنى فلا يحصل خلل واعلم ان وجوب تقديم عامل اى الموصولة مذهب الكوفيين على ما ذكره ابن مالك فى التسهيل حيث قال فى اى الموصولة ولا يلزم استقبال عاملها ولا تقديمه خلافا للكوفيين اه شمنى (قوله كانهم قصدوا) أى بتأخير اى الموصولة (قوله والمفعول الذى هو أن الخ) هذا مما العارض فيه معنوى وذلك لانه عند التقديم يتوهم أن أن بمعنى لعل فتكون الجملة حينئذ انشائية مع ان الغرض الخبر (قوله وكمعمول الخ) هذا مثال للعارض اللفظى وذلك لان معمول هذا العامل لو قدم عليه لم يلزم خلل فى المعنى وانما يلزم خلل فى الصناعة فاذا قلت ان زيدا عمرا يضرب لم يحصل خلل فى المعنى وانما يفوت الامر اللفظى وهو استحقاق لام الابتداء الصدارة فالاولى حينئذ ان زيدا ليضرب عمرا (قوله أوما النافية) أى لان لها الصدارة مطلقا فى قسم اولا نحو والله ما ضرب زيد عمرا ونحو ما ضرب زيد عمرا فلا يجوز تقديم عمر وعلى العامل فى المثالين بخلاف لا فانها لا تستحق الصدارة الا فى جواب القسم نحو والله لا يضرب زيد عمرا فلا تقدم عمرا على لا (قوله أو القسم) نحو والله ليضرب زيد عمرا وقوله الاستثناء نحو ما جاء الا الضارب زيدا فلا يجوز أن يقدم زيدا على الا (قوله ومن الوهم فى الاول) اى فى القسم الاول وهو بعض المعمولات التى أوجبوا تقديمها على عاملها (قوله ان كم فاعل) ووجه الوهم ان كم الخبرية يجب تقدمها على عاملها وحينئذ فلا يكون فاعلا لان الفاعل يجب تأخره عن عامله (قوله اوالى الهدى) اى المفهوم من يهد اى فالاصل اولم يهد

الهدى أى أولم يبين لهم البيان أى أولم يحصل لهم البيان اوان الفاعل ضمير العلم فهى احتمالات ثلاثة كما مر (قوله الفاعل الجملة) أى لان المراد منها معناها أى مضمونها او التقدير أولم يبين لهم كثرة اهلاكنا كاهكذا كلام الزمخشرى واذا كان المراد من الجملة معناها فيرد اعتراض المصنف عليه بان الجملة لا تكون فاعلا وبما علمت من ان الزمخشرى قدر هذا التقدير تعلم ان اعتراض الدمامينى والشمنى على المصنف لا يصح لانهما قالا يمكن ان الزمخشرى مراده ان الفاعل لفظ الجملة أى واذا أريد لفظ الجملة صح جعلها فاعلا اتفاقا لانها حينئذ مفرد فهو مثل قول لا اله الا الله فالحق ان اعتراض المصنف على الزمخشرى ظاهر (قوله وقدم الخ) هذا اعتراض على الزمخشرى أى لا يكون جملة على الصحيح وقدم انه قيل انها تكون فاعلا مطلقا وقيل انه يجوز أن تكون فاعلا ان لم تقترن بما له الصدارة (قوله وكم مفعول أهلكنا) هذا على وجهى الصواب السابقين (قوله والجملة مفعول يهد) هذا المفعول مصرح باعتبار تضمين يهد معنى يبين فتكون الجملة فى محل مفعول مصرح أى يتعدى اليه الفعل بنفسه أى ألم يبين الله لهم ذلك (قوله وهو معلق عنها) أى عن العمل فى لفظ الجملة (قوله خلافا لاكثرهم) أى وغير الاكثر القائل بانها تعلق انما هو الزمخشرى وقد سبق للمصنف فى الباب الرابع وجوز الزمخشرى كون كم الخبرية تعلق ولم يصرح به أحد من النحويين لكن فى كلام المصنف شئ وذلك انه أولا اعترض على الزمخشرى وهنا سلمه الا أن يقال أولا اعترض عليه لعدم ظهوره له ثم ظهر له وهو مجتهد لكن قوله خلافا لاكثرهم يفيد ان أكثر النحويين صرح بالمنع وظاهر ما سبق انه لم يصرح بالمنع أحد منهم اذ ليس مجرد سكوت النحاة عن كونها تعلق مسوغا للقول عنهم انها لا تعلق فان كان المصنف ظفر بنقل من جهتهم صريح فى ذلك أو ظاهر فيه فذلك مسلم لكنه يشكل على قولهم ان لها الصدر تأمل اه تقرير شيخنا دردير (قوله ومن الوهم فى الثانى) أى وهو ايجابهم تأخير بعض المعمولات عن العامل (قوله وفى بيت الكتاب أيضا) صدره * فانك لم تبالى بعد حول * (قوله والصواب الخ) أى لان الفاعل وكذا مشبهه لا يتقدم على عامله ولا يجوز أن يكون وصال مبتدأ و جملة يبدوم خبرا لان قل المكفوفة بما الزائدة لا تدخل الا على الجمل الفعلية كما مر (قوله والصواب ان وصال فاعل يبدوم الخ) قد يقال انه لا وهم فيه على مذهب سيبويه فانه يرى تقديم الفاعل لضرورة الشعر (قوله وان ظبى اسم لكان محذوفة) أى وأمك خبر لكان المحذوفة أو المذكورة وحذف مثله من الآخر (قوله وعليهما) أى وعلى أن ظبى اسم كان محذوفة أو مبتدا (قوله راجع اليه) أى الى الظبى (قوله وقول سيبويه) أى فى هذا البيت أى قال ذلك لبيان الواقع (قوله وأما على الثانى) أى جعل ظبى مبتدأ (قوله والجمل نكرات) أى فقد أخبر بالنكرة عن النكرة أى فكلام سيبويه لا يتجه على الاعراب الثانى (قوله والجمل نكرات) يعنى فى حكم النكرات من حيث انه يصح تأويل الجملة بالنكرة كما تقول فى قام رجل ذهب أبوه أو أبوه ذاهب قام رجل ذاهب أبوه وكذا تقول فى مررت برجل أبوه زيد انه بمعنى مررت برجل كائن أبوه زيد وبهذا اندفع ما يقال ان التعريف والتنكير من عوارض الاسم والجملة من حيث هى جملة ليست اسما وحينئذ فلا يتم قول المصنف والجمل نكرات (قوله ولكن الخ) اشارة الى الجواب عن اتجاهه على الاعراب الثانى وكانه قال لكن يجاب على هذا الاعراب عن سيبويه بأنه يمكن أن يكون كلام سيبويه فى قوله كان أمك ولكن كلامه ذلك بناء على القول الضعيف الذى له ان ضمير النكرة نكرة (قوله لا على ان الاسم مقدم) أى بناء على ان الضمير الخ لا على ان الخ كما فهمه الواهم (قوله وقول بعضهم) عطف على قول بعضهم السابق (قوله مرفوع المحل بمسؤلا) أى واسم كان ضمير الكل (قوله وان لم يجر له ذكر) أى لفهمه من الاوامر السابقة ومسؤلا خبر كان (قوله وان عنه فى موضع نصب) أى على انه مفعول ثان لمسؤلا لانه يتعدى لمفعولين ثانيهما بعن هذا و يجوز أن يكون هذا القائل أراد أن عنه مرفوع المحل بمسؤلا محذوفا مدلولا عليه بالمذكور وحينئذ فلا يتم رد المصنف قاله الدمامينى ولا يخفى بعده وقلة مثله ان وجد له مثل اه

مفعول يهد وهو معلق عنها وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم ومن الوهم فى الثانى قول بعضهم فى بيت الكتاب وقلما * وصال على طول الصدود يدوم ان وصال فاعل يبدوم وفى بيت الكتاب أيضا * أطبى كان أمك أم حمار * ان ظبى اسم كان والصواب ان وصال فاعل يبدوم محذوف دل عليه بالمذكور وان ظبى اسم كان محذوفة أو مبتدأ وعليهما راجع اليه وقول سيبويه انه أخبر عن النكرة بالمعرفة وانما وضع على الاول لان ظبيا المذكور اسم كان وخبره أمك وأما على الثانى فخبر ظبى انما هو الجملة والجمل نكرات ولكن يكون محل الاستشهاد قوله كان أمك على ان ضمير النكرة عنده نكرة لا على ان الاسم مقدم وقول بعضهم فى قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤلا ان عنه مرفوع المحل بمسؤلا والصواب ان اسم كان ضمير المكلف وان لم يجر له ذكر وان المرفوع بمسؤلا مستتر فيه راجع اليه أيضا وان عنه فى موضع نصب

في قوله * آليت حب العراق الدهر أطعمه * انه من باب الاشتغال لا على اسقاط على كما قال سيبويه وذلك مردود لان أطعمه بتقدير

شمني (قوله آليت الخ) تمامه * والحب يأكله في القرية السوس (قوله آليت) أي حلفت (قوله الدهر) ظرف معمول لما بعده ويتوسع في الظروف مالا يتوسع في غيرها والافتقدير لا ينافي تقديم المعمول أو ان الدهر معمول لمحذوف (قوله كما قال سيبويه) راجع للمتن والحاصل ان سيبويه جعله على اسقاط على وامتنع من جعله من باب الاشتغال مع انه قياسي بخلاف حذف الجار لان أطعمه بتقدير لا أطعمه ولا النافية في جواب القسم لها الصدر لحلولها محل أداة الصدر كلام الابتداء وما النافية وماله الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله ومالا يعمل لا يفسر عاملا (قوله بتقدير لا أطعمه) أي ولالها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما هو كذلك لا يفسر عاملا وحينئذ يتعين تقدير على أي حلفت على حب العراق (قوله بتقدير لا أطعمه) أي لان حرف النفي يجوز حذفه اذا كان لا وكان الفعل الواقع بعده مضارعا وتقدمه قسم كما قال بعضهم

ويحذف نافي مع شروط ثلاثة * اذا كان لا مع المضارع في قسم

(قوله مع قوله ان اللام بمعنى الا الخ) فيه نظر أما أولا فلا يلزم من كون اللام بمعنى الا أن تعطى حكمها فكم من كلمة بمعنى كلمة أخرى وهما مختلفتان في الاحكام وأما ثانيا فمن المشهور عن الكوفيين ان المبتدأ والخبر يترافعان فكل منهما عامل في الخبر فيلزم ان يكون قائم في قولنا ما زيد الا قائم عاملا في زيد مع وقوعه بعد الا فكفاية الاجماع على هذا مشكلة اه دماميني (قوله مع قوله ان اللام) أي في لما بمعنى الا والمعنى ليوفين كلا الا الذي ليوفينهم الخ (قوله ولا يجوز بالاجماع الخ) هذا رد على الفراء وقوله أن يعمل ما بعد الا فيما قبلها اى وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله ولا يجوز بالاجماع) أي وحينئذ فالصواب ان أن مخففة وكلا اسمها ولام لما للابتداء وما موصولة خبران و جملة ليوفينهم جواب اقسم دات عليه والقسم وجوابه في محل نصب مقول القول محذوف صلة لما أي وان كلا للذي يقال فيه والله ليوفينهم ربك أعمالهم (قوله وهو لام القسم) أي فانها تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله ومنه) أي من تقديم الظرف توسعا (قوله لها الصدر في جواب القسم) أي فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكن جاز تقديم الظرف المعمول لما بعدها عليها التوسع فيه في الظرف (قوله فمن الاول الفاعل) أي فلا يجوز حذفه وكذا ما بعده (قوله من الاول الفاعل ونائبه) يريد ما هو مرفوع بغير المصدر وأما ما هو مرفوع به كما في قولك أعجبني ضرب الامير اللص بتنوين ضرب ورفع الامير على أنه فاعل به فلا نزاع في أنه يجوز حذفه فتقول أعجبني ضرب اللص والسبب فيه امتزاج الفاعل بالفعل وتنزيله منزلة الجزء من الكلمة فكرهوا حذف ما هو كالجزء منها بخلاف الفاعل مع المصدر فان قلت انهم صرحوا في نحو ما قام وقعد الا زيد وما قام وقعد الا أنت بانه تركيب صحيح وانه محمول على الحذف والتقدير ما قام الا زيد وما قعد الا زيد وما قام الا أنت وما قعد الا أنت واذا كان مثل هذا التركيب محمولا على الحذف على المختار اقتضى ذلك جواز حذف الفاعل في مثله فيكون اطلاق القول بامتناع حذف الفاعل كما صنع المصنف مستدركا وأجاب بعضهم بان الممنوع حذف الفاعل لفظا ومعنى أما حذفه لفظا مع وجوده معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان الا أنت مثلا فاعل لهما معنى وان كان من حيث اللفظ لاحدهما وادعى بعضهم انه من باب التنازع ورده ابن الحاجب بانه لو كان منه لوجب أن يضمر في أحدهما الاتم ما من وجهان للفاعل فيقال مثلا ما ضربت وما أكرم الا أنت وعند ذلك يفسد المعنى لانه ينتفي احد الفعلين عن المذكور بعدهما والمقصود حصرهما فيه (قوله الافي مواضع) أراد بالجمع ما فوق الواحد لانه ذكر موضعين الاول ما اذا كان الباقي بعد الجار المحذوف مقسما به والثاني ما اذا كان مميز الكم الاستفهامية (قوله الافي مواضع) راجع للثلاثة (قوله أحد معمولي لات) أي اما الاول أو الثاني (قوله مضافة الى ضمير من تقدم) أي قاموا ليس بعضهم زيدا أو قاموا ما خلا بعضهم زيدا أي فقد لزم على هذا حذف الفاعل وهذا ليس من المواضع التي يحذف فيها (قوله على البنات المفهومة من الاولاد) أي فالاولاد متضمن للبنات كان الجمع متضمن للبعض والمراد

في يوصيكم الله في أولادكم واما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل أي لا يكون هو أي القائم زيدا كما جاء لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن واما على المصدر المفهوم من الفعل وذلك في غير ليس ولا يكون تقول قاموا خلا زيدا أي جانب هو أي قيامهم زيدا ومن ذلك قول كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السور انه يجوز كونها في موضع جر باسقاط حرف القسم وهذا مردود بان ذلك مختص عند البصريين باسم الله سبحانه وبانه لا أجوبة للقسم في سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود ونحوهن ولا يصح ان يقال قدر ذلك الكتاب في البقرة والله لا اله الا هو في آل عمران حوابا وحذفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها في قوله

ورب السموات العلا وبروجها * والارض وما فيها المقدر كائن

وقول ابن مسعود والله الذي لا اله غيره هذا مقام الذي أنزل عليه سورة البقرة لان ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم ومن الوهم في الثاني قول ابن عصفور في قوله * حنت نوار ولات هنا حنت * ان هنا اسم لات وحنت خبرها بتقدير مضاف أي وقت حنت فاقتضى اعرابه الجمع بين معموليها واخراج هنا عن الظرفية واعمال لات في معرفة ظاهرة وفي غير الزمان وهو الجملة النائبة عن المضاف وحذف المضاف الى الجملة والاولى قول الفارسي ان لات مهملة

والمراد من الاخبار عنهن بالنساء انهن خلص لاذكور معهن وحينئذ فاندفع ما يقال ان الخبر يجب أن يفيد مالا يفيده المخبر عنه ولا شك أن الضمير اذا جعل عائدا على البنات وهن نساء لم يفد الخبر شيأ غير ما أفاده المخبر عنه (قوله المفهوم من الفعل) أي الفعل السابق على افعال الاستثناء وهذا مذهب لبعض النحويين وهو معترض بانه لا يطرد في نحو القوم اخوتك خلا زيدا لانه لم يتقدم فعل ولا ما يجري مجراه وقد يجاب بانه عند عدم تقدم الفعل يؤخذ اسم الفاعل من المعنى أي الكائن أخاهم مثلا (قوله وهو مؤمن) أي وهو أي الزاني وقوله حين يشربها وهو أي الشارب المفهوم من يشرب والشاهد في هذا في الزاني لانه مصرح به والمراد نفي الايمان الكامل لانه يرفع حال العصيان ثم يعود كما قيل والا لزم أن الميت حال العصيان كافر (قوله واما على المصدر المفهوم من الفعل) أي من الفعل السابق على افعال الاستثناء (قوله ومن ذلك) أي من الوهم في الاول وهو منع حذف بعض الكلمات كالفاعل ونائبه والجار مع بقاء مجروره (قوله في غير ليس ولا يكون) انما قيد بذلك وان كان غير لم يقيد به لان المستثنى بليس ولا يكون خبر فلو كان المستتر فيهما ضمير الفعل السابق لزم الاخبار بالذات عن الحدث وهو غير جائز لعدم صدق الخبر حينئذ على ما أخبر به عنه فان قيل هناك مضاف محذوف أقيم المضاف اليه مقامه والاصل ليس هو أي قيامهم قيام زيد أجيب بان دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به قط تكلف اه شمني (قوله بان ذلك) أي حذف حرف القسم (قوله ولا يصح أن يقال قدر ذلك الكتاب) أي اجعل ذلك الكتاب (قوله وحذفت اللام) أي من جواب القسم (قوله المقدر) أي للمقدر كائن (قوله هذا مقام) أي لهذا مقامه (قوله لان ذلك) أي حذف اللام من جواب القسم (قوله مخصوص باستطالة القسم) أي المقسم به فان لم يكن هناك استطالة فلا يجوز حذفها والحاصل انه عند عدم الاستطالة يمتنع الحذف ويقل مع وجودها هذا محصل كلام المصنف وصرح ابن مالك بان حذف اللام من الجملة الاسمية المجاب بها القسم دون استطالة قليل كقول أبي بكر الصديق والله أنا كنت أظلم منه قال واما ان كان في المقسم به استطالة فالحذف حسن كما في البيت وكما في كلام ابن مسعود (قوله باستطالة الخ) أي ولا استطالة هنا ولا يخرج القرآن على القليل (قوله ومن الوهم في الثاني) أي وهو ايجاب حذف أحد معمولي لات (قوله حنت نوار الخ) نوار مبني على الكسر كيار والبيت لشبيب بن جعيل يخاطب أمه نوار بنت عمرو بن كلثوم وقد أسره بنو قتيبة بن معين في حرب وتمامه وبدا الذي كانت نوار أجنت * لما رأت ماء السلاسر بالها * والقرث يعصر في الاناء أرنت حنت من الحنين وهو الشفقة وقوله أجنت أي الذي سترته في جنينها من المحبة والسلا بالقصر وعاء المولود وأرنت صاحت (قوله أي وقت حنت) أي وليس هذا الوقت وقت حنت أي وقت حنين (قوله واعمال لات في معرفة ظاهرة) أي وهو هنا لانه اسم اشارة (قوله وفي غير الزمان) أي مع انهم لا تعمل الا في الزمان وحنت ليس ظرفا (قوله وحنت مبتدا مؤخر بتقدير أن) أي والمعنى وليس الحنين هنا اى كائنا في هذا الوقت (قوله وعكسه) أي تجويزهم في النثر مالا يجوز في الشعر (قوله بدلا الغلط والنسيان) الفرق بينهما ان المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط أي بدل عن اللفظ الذي ذكر غلطا لا ان البدل نفسه غلط كما يتوهم وان كان مقصودا وتبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أي بدل من اللفظ الذي ذكر نسيانا (قوله زعم الخ) ان قلت قد استدل المثبتون لوقوع بدل الغلط في كلام العرب بقول ذي الرمة

لميات في شفتيها حوة لعس * وفي اللثات وفي أنيابها شنب

فان الحوة السواد واللعس سواد مشرب بحمرة وفي استدلالهم بذلك دليل على وقوع البدل المذكور في الشعر وهو خلاف ما زعمه ذلك المتقدم قلت لا دليل في هذا البيت على ذلك اذ هو محمول على التقديم والتأخير كما قال

وهنا خبر مقدم وحنت مبتدأ مؤخر بتقدير ان مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه * (النوع الرابع عشر) *

أنه لا يجوز فى الشعر لانه يقع غالبا عن تروٍ وفكر *(النوع الخامس عشر)* اشتراطهم وجود الرابط فى بعض المواضع وفقده فى بعض فالاول قد مضى مشروحا والثانى الجملة المضاف ٢٢٦ اليها نحو يوم قام زيد فاما قوله وتسخن ليلة لا يستطيع *نباحها الكلب الا هريرا

وقوله

مضت سنة لعام ولدت فيه

وعشر بعد ذاك وحجتان

فنادر وهذا الحكم خفى على أكثر النحويين والصواب فى مثل قولك أعجبنى يوم ولدت فيه تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفته وكذلك أجمع وما تصرف منه فى باب التوكيد يجب تجريده من ضمير المؤكد وأما قولهم جاء القوم بأجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد قولهم نفس وأنفس والمعنى جاؤا بجماعتهم ولو كان توكيدا لكانت الباء فيه زائدة مثلها فى قوله هذا وجدكم الصغار بعينه *فكان يصح اسقاطها *(النوع السادس عشر)* اشتراطهم لبناء بعض الاسماء أن تقطع عن الاضافة كقبل وبعد وغير ولبناء بعضها أن تكون مضافة وذلك أى الموصولة فانها لا تبنى الا اذا أضيفت وكان صدر صلتها ضمير محذوف نحو أيهم أشد ومن الوهم فى ذلك قول ابن الطراوة هم أشد مبتدأ وخبر وأى مبنية مقطوعة عن الاضافة وهذا مخالف لرسم المصحف ولاجماع النحويين الجهة السابعة أن يحمل كلاما على شئ ويشهد استعمال آخر فى نظير ذلك الموضع بخلافه وله أمثلة *أحدها قول الزمخشرى فى مخرج الميت من الحى انه عطف على فالق الحب بدل والنوى ولم يجعله معطوفا على يخرج الحى من الميت

بعضهم أى فى شفتيها حوة وفى لثاتها العس وردّ ذلك الجواب بانه يلزم عليه تقدم ما فى حيز الواو العاطفة عليها وهو باطل فصح الاستدلال (قوله أنه) أى المذكور من البدلين لا يجوز الخ (قوله فالاول قد مضى) أى الجملة الخبر والصفة والصلة والحال (قوله والثانى الجملة المضاف اليها الخ) على ابن مالك ذلك بان المضاف الى الجملة انما هو مضاف فى التقدير الى مصدر من معناها وكلا يعود من المصدر المضاف اليه ضمير الى المضاف لا بعود اليه ضمير من الجملة المذكورة فان سمع عود ذلك نادرا اه شمنى (قوله نحو يوم قام الخ) أى من كل ظرف زمان مبهم كيوم وليلة وحين ووقت أضيف لجملة بعده (قوله وتسخن) بفتح المثناة الفوقية وضم الخاء المعجمة من السخونة وفاعله ضمير المرأة ونباح الكلب بضم النون صياحه وهريره صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد (قوله ليلة لا يستطيع الخ) أى فقد أضاف الظرف للجملة وفيها رابط وهو ضمير لها (قوله لا يستطيع) نصف البيت الياء (٣) وآخره الياء من هرير اوزاد سيبا تخفيفا للترفيل الكامل (قوله مضت سنة الخ) السنة والعام والحجة بكسر الحاء المهملة بمعنى واحد وقيله

ومن يك سائلا عنى فانى * من الفتيان أيام الختان

وأيام الختان وقعة لهم قال قائل منهم وقد لقواعدوهم اختنوهم بالرماح (قوله لعام ولدت فيه) أى فقد أضاف عام الى الجملة والجملة فيها رابط وهو فيه (قوله فنادر) الحكم بالندور اذا لم يلاحظ التصويب المذكور والا فعليه لا يوجد مثل ذلك (قوله فنادر) صفة لمحذوف أى فشئ نادر والا فالواجب التثنية للمطابقة اه دماميني (قوله وهذا الحكم) أى جعل الجملة فيما ذكر مضافا اليها مما خفى على أكثر النحويين لان الجملة حينئذ أى حين احتوت على الرابط صفة ولا يضاف موصوف الى صفته (قوله فى مثل قولك الخ) أى من كل ظرف زمان وقع مضافا لما بعده من الجملة التى فيها رابط (قوله تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفته) أى وحينئذ فيكون الاتيان بالضمير واجبا لانه رابط للجملة الموصوف بها (قوله وكذلك أجمع) عطف على الجملة المضاف اليها وقوله وما تصرف منها أى مثل جمع وجمعاء وأجمعون (قوله لا بفتحها) نقل الحلبى فى شرح الازهرية عن النووى جواز فتحها (قوله وهو جمع) أى لا أنه من ألفاظ التوكيد وقوله بجماعتهم الاولى بجماعاتهم ليبين ان جمع بمعنى جماعة اه تقرير دردير (قوله هذا وجدكم الخ) يروى هذا العمر كم الصغار الخ وقوله هذا وجدكم هذا مبتدأ أو الصغار خبره وبعينه توكيد له مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحرف الجر الزائد وقوله وجدكم الواو حرف قسم وجر وجدكم مقسم به مجرور وجملة القسم معترضة بين المبتدا والخبر (قوله فكان يصح اسقاطها) أى وهذا لا يصح اسقاطها فلا تكون زائدة وحينئذ فلم يكن باجمعهم من ألفاظ التوكيد وقد يقال انه لا يلزم من عدم صحة اسقاطها اصالتها اذ كم من زائد لازم كالباء فى فاعل كفى (قوله أن تقطع عن الاضافة) أى لفظا (قوله ومن الوهم فى ذلك) أى الثانى (قوله وأى مبنية مقطوعة عن الاضافة) أى فى محل نصب مفعول تنزع (قوله وهذا مخالف لرسم المصحف) أى العثمانى فان فيه أى متصلة بالضمير ومقتضى كون أى مقطوعة عن الاضافة أن ترسم غير متصلة بالضمير (قوله ولاجماع النحويين) أى ومخالف لاجماع النحويين من ان أى فى هذه الآية مضافة للضمير

(قوله الجهة السابعة) أى من الجهات التى يدخل الخطأ على المعرب بسبب عدم مراعاتها (قوله ان يحمل) أى المعرب كلاما محتملا (قوله بخلافه) أى بخلاف ذلك الحمل أى وحينئذ فالذى ينبغى للمعرب أن يلاحظ المحلات المتقاربة ويجعل الاعراب فى المحل المحتمل مثل ما الاعراب فيه ظاهر (قوله وله أمثلة) أى كثر الخطأ فيها بمعنى خلاف الاولى (قوله ولم يجعله معطوفا على يخرج الحى من الميت) أى الذى هو خبر ثان (قوله

(٣) قوله نصف البيت الخ البيت من المتقارب فالعين آخر النصف الاول ولا ترفيل اه

يدل الخ) أى لان العطف فيها على يخرج اذ ليس فيها اسم وحينئذ فيجعل مخرج هنا عطفا على يخرج لاجل أن يوافق المحل الظاهر اعرابه فيكون من عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل (قوله يدل على خلاف ذلك) قال الدماميني فى كلام الزمخشرى ما يندفع به هذا الانتقاد وذلك انه قال ان يخرج الحى من الميت موقعه موقع الجملة المبينة لقوله فالق الحب والنوى ولذا ترك العاطف وانما كانت كالمبينة له لان فلق الحب والنوى بالنبات والشجر النامين من جنس اخراج الحى من الميت لان النامى فى حكم الحيوان واذا كان يخرج الحى من الميت فى موضع البيان لفالق الحب والنوى لم يتأت عطف يخرج الميت من الحى عليه فى هذا المحل لكونه لا يصلح بيانا كالاول فلذلك جعل عطفا على فالق الحب ففى تلك الآيات وجدنا بين العطف على يخرج وفى هذه الآية وجدنا يرجح العطف على غيره فعمل فى كل بمقتضاه وظهر بذلك أن كلام المصنف غير متجه (قوله كذلك يضل الله الخ) أى فهذا الايصح أن يجعل صفة للمثل وحينئذ فليكن فى آية البقرة كذلك وفى هذا شئ لان تعيين الاستئناف فى آية المدثر لا يعينه فى آية البقرة لجواز الوجهين فيها نعم الاولى الاستئناف للموافقة لا أن ذلك هو الصواب دون غيره كما هو كلامه واذا كان هذا أولى فلا ينبغى ان يعد هذا من جملة الجهات التى يلحق المعرب الخلل منها واجيب بجواب بعيد وحاصله ان المراد بالصواب ما يشمل الاولى ومراده بالخطا ما يشمل خلاف الاولى اه تقرير دردير وقال الشمنى أقول القرآن يفسر بعضه بعضا فاذا تكرر لفظ منه وكان له فى موضع مجمل واحد وفى آخر ذلك المجمل وغيره مجمل فى الآخر على ذلك المجمل دون غيره ومن ثم ترى المهرة من شارحى المختصرات التى لها مطولات لا يعدلون عن حملها بما فى مطولاتها وان احتملت غير ما فى المطولات احتمالا ظاهرا اه كلامه (قوله ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى فى سورة السجدة) أى فان فيه فيها متعلقة بريب وحينئذ فليكن هنا كذلك لاجل التوافق (قوله ويبتدأ فيه هدى) أى والمعنى ذلك الكتاب لا شك ثم قال فيه هدى وهذا معنى صحيح (قوله ان الرابط الاشارة) اى لان الجملة خبر من (قوله مبالغة) أى لانه لا يصح الاخبار عن الصابر والغافر بكونه من الامور الشديدة (قوله والصواب ان الاشارة للصبر والغفران) قد يشكل جعل الاشارة راجعة للغفران والصبر بانه يلزم عليه عدم الارتباط اذ يؤول الامر الى قولك ولمن صبر وغفران الصبر والغفران لمن عزم الامور وجوابه ان الاشارة وقعت للصبر والغفران المضاف كل منهما الى ضمير من فكأنه قال ان صبره وغفرانه فصل الربط بهذا الاعتبار وأما الآية الثانية فيتعين أن تكون الاشارة فيها راجعة للصبر والتقوى لا الى الصابر والمتقى لانهما مخاطبان والمخاطب لا يشار اليه من حيث انه مخاطب فلو أريد خطاب الفريقين لقيل انكم اه دماميني (قوله ان التقدير تزعمونهم) اى فاين خبر مقدم وشركائى مبتدأ مؤخر والذين بدل وكنتم تزعمون صلة والعائد محذوف أى تزعمونهم وكذلك المفعول الثانى محذوف (قوله بدليل وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم الخ) أى والاولى التناسب (قوله فى التنزيل الا كذلك) اى الاعلى ان وصلتها (قوله ومثله فى هذا) الاولى ومثله فى هذا الحكم وهو الوقوع على ان وصلتها تعلم كما فى قوله وقد وجدها فى بعض نسخ (قوله تعلم الخ) هو لسارية بن زنيم معتذرا للنبى صلى الله عليه وسلم وأول القصيدة

تعلم رسول الله انك قادر * على كل حى من تهامة ونجد
تعلم رسول الله انك مدركى * فان وعيدا منك كالاخذ باليد
تعلم بان الركب الا عويرا * هم الكاذبون الخلف كل موعد
ونبئت رسول الله أنى هجوته * فلا رفعت سوطى الى اذ يدى
وما حملت من ناقة فوق ظهرها * أبر وأوفى ذمة من محمد

(قوله تعلم الخ) أى فتعلم ليس واقعا على صريح المفعولين بل واقع على ان وصلتها فهى سادة مسد المفعولين

لان عطف الاسم على الاسم أولى ولكن يجىء قوله تعالى يخرج الحى من الميت ويخرج ٢٢٧ الميت من الحى بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك *الثانى قول مكى وغيره فى قوله تعالى ماذا أراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا ان جملة يضل صفة لمثلا أو مستأنفة والصواب الثانى لقوله تعالى فى سورة المدثر ماذا أراد الله بهذا مثلا كذلك يضل الله من يشاء (الثالث) قول بعضهم فى ذلك الكتاب لا ريب ان الوقف هنا على ريب ويبتدأ فيه هدى ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى فى سورة السجدة الم تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين (الرابع) قول بعضهم فى ولمن صبر وغفران ذلك لمن عزم الامور ان الصابر والغافر جعلا من عزم الامور مبالغة والصواب ان الاشارة للصبر والغفران بدليل وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور ولم يقل انكم (الخامس) قولهم فى اين شركائى الذين كنتم تزعمون ان التقدير تزعمونهم شركاء والاولى ان يقدر تزعمون انهم شركاء بدليل وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء ولان الغالب على زعم ان لا يقع على المفعولين صريحا بل على ان وصلتها ولم يقع فى التنزيل الا كذلك ومثله فى هذا قوله *تعلم رسول الله انك مدركى

ومن القليل فيهما قوله * زعمتني شيخا واست بشيخ * وقوله * تعلم شفاء النفس قهر عدوها وعكسهما في ذلك هب بمعنى ظن فالغالب تعديه الى صريح المفعولين كقوله فقلت اجرني أبا خالد والا فهبني امرأ هالكا ووقوعه على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريري ان

(قوله ومن القليل فيهما) أي في زعم وتعلم (قوله زعمتني شيخا) اى فزعم واقعة على صريح المفعولين وقوله زعمتني شيخا الخ هو لابي أمية أوس الحنفي وبعده * انما الشيخ من يدب دبيبا

انما الشيخ من يسترا لحي ويمشي في بيته محجوبا

ان اراد الخروج خاف من الذئ * ب وان كان لا يرى الحي ذيبا

كيف يدعى شيخا أخو مضلعات * ليس يثني تقابها وركوبا

يدب بالكسر يدرج في المشي رويدا ومضلعات من الاضلاع الامالة (قوله تعلم شفاء النفس الخ) تمامه

* فبالغ بلطف في التحيل والمكر * (قوله في ذلك) أي فهي تقع كثيرا على صريح المفعولين وقليلا على ان وصلتها (قوله هب بمعنى ظن) كون هب من أفعال القلوب مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك وانشد عليه هذا البيت (قوله أجرني) اى انصرني وامنع ظالمي من يظلمني (قوله ان قول الخواص) اى في كتابه دره الغواص في لحن الخواص أي العارفين من الناس (قوله لحن) لعله استند في ذلك الى قول صاحب الصحاح وهبني فعلت كذا أي احسبني واعدني ولا يقال هب انى كذا نقله المصنف في حواشي التسهيل (قوله وذهل عن قول القائل) أي فقوله لعمر بن الخطاب في المسئلة الحمارية وهي زوج وأم واخوان لام واخوان لاب وام حكم فيها عمر بن الخطاب بالثلث للاخوين للام ولم يجعل للاخوة لاشقاء شيأ فقالوا له يا أمير المؤمنين هب ان أبانا كان حمارا فاشتركنا بقرابة أمنا فاشركهم (قوله لان) اى في قوله ان الذين كفروا (قوله والاولى الاول بدليل الخ) قد يقال انه قد وجد في آية البقرة ما يصلح أن يكون لا يؤمنون خبرا عنه ولم يوجد ذلك في الآية الاخرى وهي آية يس فرتب على كل ما يقتضيه ثم الباب موضوع لذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها والمصنف قد اعترف بان ما اركبوه خلاف الاولى فلا يكون خطأ فليس ثم خلل دخل على المعرب من هذه الجهة ثم انه عبر بما يخالف رأيهم في المثال الثاني والرابع بقوله والصواب وعبر عن ذلك هنا بقوله والاولى فتأمله اه دماميني قال الشمني أقول ليس مراده بالخلل الخطأ بل ما يشمل خلاف الاولى كما ان مراده بالصواب ما غلب على الظن (قوله بدليل وسواء عليهم أأنذرتهم) اى ففي هذا لم تجد ان حتى يكون لا يؤمنون خبرها فحينئذ تعين أن تكون مستأنفة فتجعل آية البقرة كذلك لاجل الموافقة (قوله الا وهو منصوب) اى وحينئذ فليكن الذي فيه حرف الجر الزائد كذلك لاجل التوافق (قوله نحو ماهن الخ) الاولى حذف نحو لانه ليس في القرآن من مثل ما الحجازية المنصوبة الخبر لفظا سوى الآيتين اللتين تلاهما اه دماميني (قوله من خلقهم) مفعول ثان لسال على حذف عن (قوله والصواب الحمل الخ) هذا معارض بقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه الى ان قال قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب فانه للدماميني قال الشمني وأقول لا يعارضه لان الكلام انما هو في خصوص الجواب الذي سنده خلق لا في كل جواب (قوله ان الظرف حال) اى من ضمير أسس اى قاصدا ببنيانه التقوى (قوله وهذا الوجه) اى الذي آخره وقوله لتعينه الخ فيه انه لا وجه لتعين كونه ظرفا لغوا متعلقا بأسس مع احتمال كونه ظرفا مستقرا حال من الضمير المستكن في أسس (قوله لتعينه) أي المفعول واذا تعين ذلك في هذا الموضع حمل في الآخر عليه للموافقة (قوله لمسجد أسس على التقوى) قيل هو مسجد قباء وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فاجعل بيننا وبينك موعدا) يحتمل أن المراد وعدا او يحتمل أن المراد زمان وعد ويحتمل أن المراد مكان وعد وقد وجد ما يرجح كلا من الاحتمالات الثلاثة (قوله محتمل للمصدر) أي وهو الوعد وقوله ويشهد له لا نخلفه أي لان الذي يتصف بالاخلاف وعدمه الوعد لا زمانه ولا مكانه (قوله والزمان) أي زمان الوعد

(قوله

قال موعدكم يوم الزينة والمكان ويشهد له مكانا سوى واذا أعرب مكانا بدلا منه لا ظرفا لتخلفه تعين ذلك الجهة الثامنة أن يحمل المعرب على شئ وفي ذلك الموضع ما يدفعه وهذا أصعب من الذي قبله وله أمثلة (أحدها) قول بعضهم في ان هذان لساحران انها ان واسمها اى ان القصة وذان مبتدأ وهذا يدفعه رسم ان منفصلة وهذان متصلة (والثاني) قول الاخفش وتبعه أبو البقاء ٢٢٩ في ولا الذين يموتون وهم كفار اللام للابتداء والذين مبتدأ والجملة بعده خبره ويدفعه أن الرسم ولا وذلك يقتضي انه مجرور بالعطف على الذين يعملون السيآت لا مرفوع بالابتداء والذي حملهما على الخروج عن ذلك اظهار أن من الواضح ان الميت على الكفر لا توبة له لفوات زمن التكليف ويمكن ان يدعى لهما ان الالف في لا زائدة كالالف في لاذ بعنه فانها زائدة في الرسم وكذا في لا أوضعوا والجواب ان هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها بمجرده بل ليسوى بينها وبين ما قبلها أي انه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من أخرها الى حضور الموت وبين من مات على الكفر كما ان في الاثم عن المتأخر فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه مع ان حكمه معلوم لانه آخذ بالعزيمة بخلاف المتعجل فانه آخذ بالرخصة على معنى يستوي في عدم الاثم من يتعجل ومن لم يتعجل وحمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد (والثالث) قول ابن الطراوة في أيهم أشدهم أشد مبتدأ وخبر وأي مضافة لمحذوف ويدفعه رسم أيهم متصلة وان أيا اذا لم تضف أعربت باتفاق (والرابع) قول بعضهم في واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ان هم الاولى ضمير رفع مؤكدا للواو والثانية كذلك أو مبتدأ بعده خبره والصواب ان هم مفعول فيهما لرسم الواو بغير ألف بعدها ولان الحديث في الفعل لا في الفاعل اذ المعنى اذا أخذوا من الناس استوفوا واذا أعطوهم أخسروا واذا جعلت الضمير له طففين صار معناه اذا أخذوا استوفوا واذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا

(قوله قال موعدكم) أي زمان وعدكم (قوله تعين ذلك) أي كون المراد بالموعد مكان الوعد وارتفع الاحتمال (قوله الجهة الثامنة) أي من الجهات التي يدخل على المعرب الخطأ بسبب عدم مراعاتها (قوله أن يحمل المعرب) أي الكلام على شئ (قوله ما يدفعه) أي ما يدفع حمله (قوله وهذا أصعب من الذي قبله) أي لان الدافع اذا كان في المحل أصعب مما اذا كان الدافع في محل آخر (قوله انها ان واسمها) أي فهو يقول ان الاصل انها اذان لساحران فان حرف توكيد ونصب وضمير القصة اسمها وذان مبتدأ وقوله لساحران خبر والجملة خبران (قوله رسم ان منفصلة) أي رسمها في المصحف الامام (قوله والجملة بعده) أي وهي قوله أولئك أعتدنا لهم عذابا أليما وأما جملة يموتون وهم كفار فصلة (قوله وذلك) أي ورسمه بالالف وقوله يقتضي انه مجرور بالعطف أي بالواو ولا لتأكيد النفي وقوله على الذين يعملون السيئات أي من قوله وليست التوبة للذين يعملون السيئات (قوله لا مرفوع بالابتداء) أي وأن اللام لام الابتداء بل هي نافية مؤكدة للنفي قبلها (قوله لا توبة له) أي ونفي الشئ فرع عن صحة ثبوته (قوله ويمكن الخ) هذا جواب عن قوله ويدفعه ان الرسم ولا وقوله أن الالف في لا زائدة أي وان اللام للابتداء (قوله فانها زائدة في الرسم) أي واللام للابتداء (قوله وكذا في لا أوضعوا) أي من قوله تعالى لو خرجوا فيكم ما زادوكم الا خبالا ولا وضعوا خلالكم يبغونكم الفتنة (قوله والجواب) أي عن قوله والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر الخ شمني (قوله لم تذكر ليفاد معناها بمجرده) أي حتى يرد الاعتراض بان نفي الشئ فرع عن صحة ثبوته ومن مات على الكفر لا تتأتى توبته فكيف تنفى عنه (قوله مع ان حكمه) أي المتأخر معلوم وهو عدم الاثم (قوله على معنى الخ) أي فالجملة الثانية مسوقة لاجل التسوية بينها وبين ما قبلها في عدم الاثم لا انها ذكرت لاجل افادة معناها بمجرده لانه معلوم والحاصل أن سوق الكلام لاجل التحقيق وقيل ان أهل الجاهلية كانوا فريقين منهم من جعل المتعجل آثما ومنهم من جعل المتأخر آثما لتضييقه على نفسه وتشديده عليها فورد القرآن بنفي الاثم عنهما جميعا فسوق الكلام ليس لاجل التحقيق بل لاجل نفي الاثم المتوهم على التقديرين فكل من الجملتين ذكرت لافادة معناه بمجرده (قوله وحمل الرسم الخ) هذا رد لقوله سابقا ويمكن أن يدعى لهما ان الالف في لا زائدة (قوله وان أيا اذا لم تضف) أي لفظا أعربت (قوله والثانية كذلك) أي والمعنى واذا كالوا يا أنفسهم أو وزنوا يا أنفسهم (قوله ما بعده) وهو جملة يخسرون وحذف خبر أحد المبتدأين لدلالة الآخر وقوله خبر أي خبر المبتدأ والجملة جواب اذا (قوله لرسم الواو بغير ألف) أي فهذا يدل على أن الضمير متصل بالفعل لان الفعل اذا كان آخره واو الجماعة رسم بعدها ألف (قوله ولان الحديث) أي لان المحدث عنه وهو الذي ذموا من أجله وقوله في الفعل أي الاخذ والاعطاء وهو المشار له بقوله اذا اكتالوا على الناس يستوفون واذا كالوهم الخ وقوله لا في الفاعل أي وحينئذ فلا وجه لتأكيده (قوله اذا أخذوا من الناس) راجع لا كتالوا وفيه اشارة الى أن على بمعنى من وقوله واذا اعطوا راجع لكالوهم أو وزنوهم (قوله استوفوا) أي أخذوا حقهم بكماله (قوله واذا أعطوهم) أي واذا أعطوا الناس أخسروهم ونقصوهم حقهم (قوله اخسروا) أي وحينئذ فضمير كالوهم ووزنوهم للناس (قوله واذا جعلت الضمير) أي هم في قوله كالوهم أو وزنوهم (قوله اذا أخذوا استوفوا) أي من الناس بأن كال أو وزن لهم غيرهم

وهو كلام متنافر لان الحديث فى الفعل لا فى المباشر (الخامس) قول مكى وغيره فى قوله تعالى ذلك هو الفضل الكبير جنات عدن

وقوله استوفوا أى حقهم وقوله واذا تولوا الكيل أى وأخذوا لانفسهم اخسر وا أنفسهم اى وهذا بعيد لكون الشأن انهم انما يخسرون اذا لم يتولوا الكيل واذا تولوا الكيل بأنفسهم فلا يخسرون على أن هذا ليس فيه ذم لهم (قوله متنافر) أى لمخالفته للطبع (قوله وهو كلام متنافر) قد يقال ان المعنى واذا كالوا بأنفسهم أو وزنوا بأنفسهم لغيرهم يخسرون المكيل له والموزون له بنقص حقه وحينئذ فلا تنافر (قوله لا فى المباشر) أى الذى هو الفاعل (قوله لقراءة بعضهم بالنصب) أى وكل ما جاز أن يكون منصوبا على الاشتغال انما يكون رفعه على الابتداء (قوله على جواز استثناء الاكثر من الاقل) الاولى حذف الاقل ويقول استثناء الاكثر فقط لان الاستثناء من المجموع فهو كقولك جاءنى عشرة الا سبعة وظاهر قوله من الاقل انه يجوز قولك جاءنى ثلاثة الا عشرة لانه حينئذ استثناء الاكثر من الاقل مع أنه لا يصح (قوله والصواب ان المراد الخ) أى بدليل الاضافة للباء المفيدة للتشريف ولاشك ان الباء من نفس الموضع لان الدال آية سبحان حتى يكون من الجهة التى قبل هذه وقوله بدليل آية سبحان دليل لمجرد كون الاستثناء منقطعا بقطع النظر عن كون المراد بالعباد المخلصين وهذا فى الحقيقة ليس من هذه الجهة بل من الجهة التى قبلها والمصنف لم يذكره هنا لانه من هذه الجهة وانما ذكره لكونه لازما لكون المراد بالعباد المخلصين أولكونه دفعا لسؤال مقدر وهو اذا كان المراد بالعباد المخلصين فما هذا الاستثناء اه تقرير شيخنا ردير وبه سقط بحث الدمامينى (قوله والصواب ان المراد بالعباد المخلصون الخ) قال الدمامينى اختياره لكون الاستثناء منقطعا مقدوح فيه بانه ارتكاب خلاف الاصل من غير ضرورة لامكان حمل الاستثناء على الاتصال وهو الاصل ويكون المراد بالعباد عموم المملوكين ولا يضر فى ذلك أن آية سبحان بدون استثناء لانه اريد بالعباد فيها المخلصون فترك الاستثناء وقد يجاب بان القرآن يفسر بعضه بعضا فاذا تكرر لفظ فيه وكان له فى موضع محمل واحد وفى آخر ذلك المحمل وغيره حمل فى الآخر على ذلك المحمل دون غيره والاستثناء المنقطع وان كان خلاف الاصل الا انه فصيح شائع اه قال الدمامينى ثم هذا المثال لا يصلح لهذه الجهة المعقودة لان يحمل الكلام على شئ وفى ذلك الموضع ما يدفعه وظاهر ان الدافع عنده له ورود آية سبحان مجردة عن الاستثناء فهى الدالة على أن المراد بالعباد المخلصون وحينئذ فهو من أمثلة الجهة المعقودة لان يحمل الكلام على شئ ويشهد استعمال فى مكان آخر بخلافه اه دمامينى (قوله المثال الآتى) أى فى السابع فى قوله ولا يلتفت منكم أحد والنظير هو قوله الآتى والذى أجزم به أن الخ (قوله قدر) أى جعل الاستثناء من فاسر باهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم أحد لان المختار الاتباع بعد النفى وشبهه ولا ينبغى تخريج قراءة الاكثر على خلاف المختار (قوله ومن رفع قدره) أى جعله اى الاستثناء من ولا يلتفت منكم أحد أى فهو بدل من أحد بدل بعض من كل (قوله ويرد) أى ذلك القول وهذا ابن الحاجب (قوله تكون مسرى بها) أى لان المعنى لا يلتفت منكم أحد أيها السارون الا امرأتك فانها من السارين وتلتفت (قوله على قراءة الرفع) أى لان الالتفات بعد الاسراء وحينئذ فتكون مسرى بها (قوله وفيه نظر) أى فى الرد الذى قاله ابن الحاجب لكلام الزمخشرى نظر بل كلام الزمخشرى وجيه ولا يرد عليه الرد السابق وأجاب نجم الائمة الرضى عن رد ابن الحاجب بجواب آخر وهو أن الاسراء المأمور به مقيد بعدم الالتفات معنى أى أسر اسراء غير ملتفت فيه باهلك الا امرأتك فان اسراءها مع الالتفات وحينئذ فقراءة النصب تدل على انها مسرى بها كقراءة الرفع لفاصله منع أن قراءة النصب تدل على أنها غير مسرى بها وأما جواب المصنف فحاصله منع كون قراءة الرفع تدل على أنها مسرى بها بل انما تدل على أنها غير مسرى بها كقراءة النصب له تقرير ردير (قوله لا يدل على أنها مسرى بها) أى قصدا بل على أنها معهم أى حال الاسراء (قوله وقدر وى) سند للمنع أى فيه نظر لانه قدر وى الخ (قوله انها تبعتهم) أى وليست مسرى بها قصدا (قوله وبعد فقول الزمخشرى) أى وأقول لك بعد ما تقدم من البحث فى كلام الزمخشرى والجواب عنه تنبه فقول

الزمخشرى الخ (قوله على الوجه المرجوح) أى لان الاستثناء من الكلام الغير الموجب الارجح فيه الابدال ولذلك جعلوا الاستثناء من بأهلك (قوله على ذلك) أى على الوجه المرجوح (قوله فان النصب فيها الخ) فقد خرج قراءة الاكثر على الوجه المرجوح وحينئذ فلتكن هنا كذلك مخرجة على الوجه المرجوح ولا ضرر فيه (قوله فان النصب فيها عند سيبويه الخ) حاصل ذلك أن بعضهم قرأ انا كل بالرفع وهذه القراءة يحتمل أن يكون خلقناه صفة لشئ مخصصة بقدر خبر وهذا لا يفيد عموم القدر فى جميع المخلوقات فيوهم وجود شئ ليس بقدر لانه ليس بمخلوق له وذلك لان المعنى على هذا الاحتمال انا كل شئ مخلوق لنا كائن بقدر فيفيد أن الشئ الغير المخلوق لله ليس بقدر وهذا قول القدرية وهو باطل ويحتمل أن خلقناه خبر وقوله بقدر خبر ثان والمعنى كل شئ مخلوق لنا مخلوق بقدر وهذا الوجه يفيد المعنى المراد من الآية وهو عموم خلق الاشياء بقدر خيرا كان او شرا كما يقول أهل السنة وأما قراءة النصب فلا تحتمل الا مذهب أهل السنة اذ لا يتوهم عند نصب كل شئ كون خالقناه صفة لكل شئ لانه اذا نصب كل شئ لزم أن يكون خلقناه مفسر الناصبه واذا كان مفسرا فلا يكون صفة وحينئذ فيفيد المعنى المقصود اذ التقدير خلقنا كل شئ بقدر (قوله زيدا ضربته) أى ونصب زيد على الاشتغال مرجوح والراجح الرفع على ما بين فى محله فانه من افراد قول ابن مالك

*والرفع فى غير الذى مر رجح * (قوله ولم ير) أى سيبويه وحاصله ان نصب كل شئ عند سيبويه فى الآية من قبيل النصب المرجوح لا من قبيل النصب الراجح فان قيل ليس النصب فى الآية مرجوحا وانما هو راجح لانه فى الرفع فى الآية يخاف التباس المفسر بالصفة أى يخاف التباس ما جعل مفسرا فى حالة النصب بالصفة وهو ترجيح للنصب اذ لا التباس فيه وأجيب بان سيبويه لم ير خوف الباس المفسر بالصفة اذا رفع الاسم مرجحا للنصب على الرفع كما يراه غيره وذلك لكثرة وقوع الالباس فى العربية فلا تكون السلامة منه مرجحة (قوله مرجحا) أى لقراءة النصب أى انه يجعلها من باب الاشتغال المرجوح ولم ير ترجيحها بخلوها عن الالباس اللازم على قراءة الرفع لكثرة وقوع الالباس فى العربية وأما غير سيبويه فقد جعل ذلك مرجحا للنصب (قوله نحو خفت) اعلم أنه يحتمل أنه مبنى للفاعل وأصله خوفت نقلت حركة الواو للخاء بعد سلب حركتها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ويحتمل بناؤه للمفعول وأصله خوفت فعل به ما تقدم (قوله وطلت) يحتمل أنه مبنى للفاعل فأصله طولت بفتح الطاء وضم الواو أو مبنى للمفعول فأصله طولت بضم الطاء وكسر الواو فعلى الاول نقلت حركة الواو لما قبلها بعد سلب حركتها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وعلى الثانى استثقلت الكسرة على الواو فحذفت الكسرة ثم الواو لالتقاء الساكنين (قوله محتمل لهما) لانه ان كان الاصل تضارر بفتح الراء الاولى فهو مبنى للمفعول وان كان أصله بكسر الراء الاولى فهو مبنى للفاعل (قوله محتمل لوصفهما) اى لوصف المبنى للفاعل بأن يكون اسم فاعل ولوصف المبنى للمفعول بأن يكون اسم مفعول وذلك لانه ان كان أصله مختير بكسر الياء فهو اسم فاعل وان كان بفتحها فاسم مفعول (قوله فى النسب) أى محتمل لاحد الوصفين من اشترى فيحتمل أنه نسبة لمشترى بفتح التاء وكسر الراء اسم فاعل أو نسبة لمشترى بفتحهما اسم مفعول (قوله كون الاول) الاول تلك وقوله والثانى خبرا أى دعواهم (قوله والالباس واقع فى العربية بدليل الخ) أى لكنه خلاف الاصل والاصل مراعاة ما يدفع الالباس بدليل رفع الفاعل ونصب المفعول وابراز الضمير فى مسئلة جريان الوصف على غير صاحبه ومنع الترخيم فى نحو يا مسلمة على لغة من لا ينتظر وترك بناء فعل التعجب واسم التفضيل من الفعل المبنى للمفعول (قوله والمشتركان) جمع مشترك بمعنى كلمة مشتركة (قوله أن قراءة الاكثرين) وهى نصب امرأتك (قوله وأن الاستثناء فى الآية من جملة الامر) أى من أهلك الواقعة فى جملة الامر (قوله وأن الاستثناء منقطع) أى لكن امرأتك انه الخ فالمراد باهلك المأمور بإسرائه بهم غير المرأة (قوله بدليل سقوطه الخ) أى والمتصل لا يسقط وكل هذا من باب وخير ما فسرته بالوارد (قوله فى آية

على الوجه المرجوح وقد التزم بعضهم جواز مجىء قراءة الاكثر على ذلك مستدلا بقوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر فان النصب فيها عند سيبويه على حد قوله هم زيدا ضربته ولم ير خوف الباس المفسر بالصفة مرجحا كما رآه بعض المتأخرين وذلك لانه يرى وفى نحو خفت بالكسر وطلت بالضم أنه محتمل لفعلى الفاعل والمفعول ولا خلاف ان نحو تضارر محتمل لهما وان نحو مختار محتمل لوصفهما وكذلك نحو مشترى فى النسب وقال الزجاج فى قما زالت تلك دعواهم ان النحويين يجيزون كون الاول اسما والثانى خبرا والعكس *ومن ذكر الجواز فيهما الزمخشرى قال ابن الحاج وكذا نحو ضرب موسى عيسى كل من الاسمين محتمل للفاعلية والمفعولية والذى التزم فاعليته الاول انما هو بعض المتأخرين والالباس واقع فى العربية بدليل أسماء الاجناس والمشتركات انتهى والذى أجزم به ان قراءة الاكثرين لا تكون مرجوحة وان الاستثناء فى الآية من جملة الامر على القراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم أحد فى قراءة ابن مسعود وان الاستثناء منقطع بدليل

الحجر ولان المراد بالاهل المؤمنون وان لم يكونوا من أهل بيته لا أهل بيته وان لم يكونوا مؤمنين بؤيد مما جاء في ان نوح عليه الصلاة والسلام
يا نوح انه ليس من أهلك انه عمل غير صالح ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة ونظيره لست علمهم بمسيطر الا من تولى وكفر
فيعذبه الله واختار أبو شامة ما اخترته من ان الاستثناء منقطع ولكنه قال وجاء النصب على اللغة الحجازية والرفع على التميمية وهذا يدل على انه
جعل الاستثناء من جملة النهي وما قدمته ٢٣٢ أولى لضعف اللغة التميمية ولما قدمت من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود حكاها

الحجر) وهي فأسر بأهلك بقطع من الليل وامضوا حيث تؤمرون (قوله يا نوح انه ليس من أهلك) أي الناجين
(قوله ووجه الرفع) أي مع أنه استثناء من كلام تام موجب وهو واجب النصب (قوله على اللغة الحجازية)
حاصله ان الاستثناء اذا كان من كلام تام غير موجب بان تقدمه نفي أو نهي فان كان متصلا فالراجح الاتباع
ويجوز النصب على الاستثناء وان كان منقطعا تعين النصب على الاستثناء عند الحجازيين وجاز الاتباع أيضا
عند التميميين (قوله وهذا يدل الخ) أي لان الاستثناء لو كان من جملة الامر تحتم النصب عند الحجازيين
والتميميين جميعا على تقدير الانقطاع مثل الاتصال (قوله من جملة النهي) أي من أحد الواقع في جملة النهي
ووجه الانقطاع أن الخطاب في منكم للمؤمنين (قوله وما قدمته) أي من كون الاستثناء من جملة الامر على
القراءتين (قوله من سقوط جملة النهي) أي فان سقوطها في بعض القراءة يدل على أن المستثنى منه جملة الامر
اذ لا يجوز حذف المستثنى منه مع عامله (قوله أحصى ذهنا) قد يتوهم أن ذهنا هنا مضبوط بالباء الموحدة
بقرينة ذكر المال وليس كذلك بل هو بالنون واحد الاذهان والا كان مثل أحصى مالا والذهن قوة للنفس
معدة لاكتساب الآراء وشدتها هي الذكاء وجودة تهيئها لتصور ما يرد عليها هي الفطنة اه شيخنا (قوله تمييز
أي محول عن الفاعل (قوله فان الامد الخ) هذا تعليل للوهم (قوله كزيد أكثر مالا) أي ففاعل الكثرة في المعنى
المال لازيد اه تقرير دردير (قوله كونه فاعلا في المعنى) أي كما قال في الخلاصة

والفاعل المعنى انصبن بافعلا * مفضلا كانت أعلى منزلا

(قوله بخلاف مال زيد الخ) هذا تمييز مخفوض محترز المنصوب فلا يشترط كونه فاعلا في المعنى لان فاعل الكثرة
مال زيد لا مطلق مال اه تقرير شيخنا دردير (قوله لعدم الفائدة) أي لان من المعلوم ان زيدا رجل وشرط
الخبر أن يفيد ما لا يفيده المخبر عنه اما بنفسه أو بغيره كالخبر الموطئ كما هنا (قوله يفعل الخير) أي فالجملة اما خبر
ثان أو صفة للخبر وقوله و زيد رجل يفعل الخير أي فهي صفة لا غير لعدم افادة الاول على انفراده (قوله صفة
فيهما) أي في المثالين وقوله والمشهور رفعهما أي في المثالين (قول الجواز) أي جواز كون الجملة خبرا كما يجوز
أن تكون صفة (قوله لذلك) أي تعدد الخبر (قوله جائز في الصفات) أي اذا كان كل منهما صفة نحو زيد عالم
فاضل (قوله وعليه) أي على ذلك المشهور يخرج قول بعضهم (قوله لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما
لا يعقل) أي فلا يجوز أن يكون صفة لقردة لان جمع الخ (قوله وفقيهها مفعول ثان) فان قيل لم لا تكون رأى في
الاول بصرية وفقيها حالا أجيب بان الغالب في الحال أن تكون منتقلة وفقيها ليس كذلك اه شيخنا (قوله على
الاول) أي بان جعل ترك بمعنى صير (قوله فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر) وفي عبارته بحث وذلك
أن الاخبار عن مجموع الظرف ولا يبصرون بقوله مفعول ثان لا يصح أما أولا فلانه مناف لغرضه من جعل كل
منهما مفعولا وأما ثانيا فلان وصفه بالتكرار غير مستقيم اذ المجموع لم يتكرر فالاولى أن يقول ان الظرف
مفعول ثان ولا يبصرون مفعول آخر تكرر أي ذكر ثانيا لا من جهة خصوصية اللفظ بل من جهة ذاته أي كونه
مفعولا لان لا يبصرون لم يذكر الا مرة واحدة اه تقرير شيخنا دردير (قوله مفعول ثان تكرر) معناه ان أصلهما
خبران متعددان وهما مفقودان ولان يتعدد دخول الفعل فاذا كانت الاخبار متعددة ودخل عليها فعل متعد لاثنين
مثلا صار له مفاعيل كثيرة ثلاثة كما هنا فانا كثيرا تقول ظننت زيدا فقيها عالما شاعرا كاتبا ظريفا فلا امتناع في
ذلك اذا كانت تلك المفاعيل في الاصل اخبارا وقيل يجوز تعدد الخبر (قوله وان حمل على الثاني) أي بان جعل
ترك بمعنى خلق (قوله ففعول مطلق) أي لان الغرفة بالفتح اسم للفعل (قوله ففعول به) أي لان غرفة بالضم
اسم للمغروف وكذا تقول في حسوة (قوله أو على خلاف الظاهر) خلاف الظاهر أعم مما قبله لانهما قد
يجتمعان فيما اذا خرج الكلام على حذف و ينفرد الثاني فيما اذا احتمل الكلام اعرابين وكان أحدهما
لا دليل عليه فهو خلاف الظاهر (قوله ان الكاف) أي في قوله كالذي (قوله و يلزمه أن يقدر الخ) أي لان
الابطال معنى فلا يصح أن يشبه بالذات فاذا قدر مدخول الكاف ابطال (قوله كابطال انفاق الخ) انما قدر
انفاق لان الابطال حكم لا يتعلق بالذوات وانما يتعلق بالافعال (قوله انفاق الذي ينفق) ماله رئاء الناس
ولا يريد بانفاقه رضا الله ولا ثواب الآخرة (قوله والوجه الخ) ذكر الزمخشري في الكشاف كلا من الوجهين
وصدر بالاول (قوله مشبهين الذي ينفق) اي وانما كان هذا الاعراب هو الوجه لانه لا حذف في الكلام
عليه اذ هو الاصل اه تقرير دردير (قوله وقول بعض العصريين) بالجر عطف على قول مكي والمراد بذلك
البعض ابن الاكفاني الحكيم المشهور كما قاله أبو العباس تلميذ المصنف (قوله أن يحذف) أي ذلك الضمير
(قوله لانه لا دليل الخ) اي واذا كان كذلك فكيف يجوز الحذف في زيد هو الفاضل وفي الكلمة لفظ مع
انه لا دليل عليه (قوله ورده) اي ومع رده (قوله واذا مثلهم بشر) هذا عجز بيت وصدره

* فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذ هم قريش وقوله لا نسب الخ هذا صدر بيت عجزه * اتسع الخرق على الراقع
(قوله بان مثلا) متعلق برده (قوله لا يختص بالمكان) اي بل يضاف لغيره (قوله فلا دليل حينئذ) أي على
ذلك الخبر المحذوف أي وحينئذ فالاولى ان يجعل بشر مبتدأ خبره محذوف ومثلهم حال أي اذا بشر في الوجود
مماثلا لهم ولا يجوز ان يكون مثلهم خبرا و بشر اسمها لان شرط اعمال ما عند الحجازيين ترتيب معمولها
(قوله ان النصب) أي في خلة (قوله أي ولا أرى) اي والتقدير خلاف الاصل فالنصب انما هو مثله الخ
(قوله وانما النصب مثله) أي فهو على الغاء لا الثانية والعطف على محل اسم لا الاولى (قوله وقول الخليل) قد
يجاب عنه بانه انما ارتكب خلاف الاصل لمقتض وذلك ان شرط المنصوب على الاشتغال لابد من صحة رفعه على
الابتداء و رجل لا يصح رفعه على الابتداء على ان الشاعر لم يرد أن يدعو رجلا هذه صفته وانما قصده طلبه
وحينئذ فتقدير الخليل أولى من تقدير غيره (قوله ألا رجلا جزاه الله خيرا) هذا صدر بيت وتمامه

* يدل على محصلة تبيت * (قوله وهو) أي ان نصب رجلا في هذا البيت على الاشتغال وهو النصب بمحذوف
مفسر بمذكور أولى من نصبه بمحذوف غير مفسر بمذكور لانه خلاف الظاهر (قوله وقد يجاب عن هذا) أي
الاعتراض الاخير وهو قولنا ان نصب رجلا على الاشتغال أولى من نصبه بمحذوف غير مفسر بمذكور (قوله
نكرة) اي خالية عن موانع الابتداء (قوله قابلا للرفع بالابتداء) بان يكون معرفة أو نكرة لها مسوغ
وهنا ليس كذلك وحينئذ فيكون تقدير الخليل أي جعله منصوبا بمحذوف غير مفسر بمذكور أولى (قوله بان
النكرة هنا موصوفة) اي وحينئذ فهي قابلة للرفع بالابتداء (قوله ان امرؤ هلك ليس له ولد) أي فقد فصل
بالجملة المفسرة وهي هلك بين الموصوف أعني امرؤ وصفته اعني ليس له ولد (قوله هذه صفته) يعني يدل وأما

(٣٠ - دسوقي ني)

وان حمل على الثاني فحالان (الرابع) تخترف بحرفة بيده ان فتحت الغين ففعول مطلق أو ضممتها ففعول به ومثلهما حسوت حسوة وحسوة (الجهة
العاشرة) أن يخرج على خلاف الاصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتض كقول مكي في لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والاذى كالذي الآية ان الكاف
نعت لمصدر محذوف أي ابطالا كالذي ويلزمه أن يقدر ابطالا كابطال انفاق الذي ينفق والوجه ٢٣٣ ان يكون كالذي حالا من الواو اي لا تبطلوا
صدقاتكم مشبهين الذي
ينفق فهذا الوجه لا حذف
فيه وقول بعض العصريين
في قول ابن الحاجب الكلمة
لفظ اصله الكلام هي لفظ
ومثله قول ابن عصفور في
شرح الجمل انه يجوز في زيد
هو الفاضل ان يحذف مع
قوله وقول غيره انه لا يجوز
حذف العائد في نحو جاء
الذي هو في الدار لانه لا دليل
حينئذ على المحذوف ورده
على من قال في بيت الفرزدق
* واذ ما مثلهم بشر * ان بشر
مبتدأ ومثلهم نعت لمكان
محذوف خبره واذ ما بشر مكانا
مثل مكانهم بان مثلا لا يختص
بالمكان فلا دليل حينئذ
وكقول الزمخشري في قوله
* لا نسب اليوم ولا خله * ان
النصب باضمار فعل اي ولا
ارى وانما النصب مثله في
لا حول ولا قوة وقول الخليل
في قوله * ألا رجلا جزاه الله
خيرا * ان التقدير ألا ترون
رجلا مع امكان ان يكون من
باب الاشتغال وهو اولى من
تقدير فعل غير مذكور وقد
يجاب عن هذا بثلاثة امور
احدها ان رجلا نكرة وشرط
المنصوب على الاشتغال ان
يكون قابلا للرفع بالابتداء
مثل مكانهم بان مثلا لا يختص
بالمكان فلا دليل حينئذ
وكقول الزمخشري في قوله
* لا نسب اليوم ولا خله * ان
النصب باضمار فعل اي ولا
ارى وانما النصب مثله في
لا حول ولا قوة وقول الخليل
في قوله * ألا رجلا جزاه الله
خيرا * ان التقدير ألا ترون
رجلا مع امكان ان يكون من
باب الاشتغال وهو اولى من
تقدير فعل غير مذكور وقد
يجاب عن هذا بثلاثة امور
احدها ان رجلا نكرة وشرط
المنصوب على الاشتغال ان
يكون قابلا للرفع بالابتداء

ويجاب بان النكرة هنا موصوفة بقوله يدل على محصلة تبيت * الثاني
ان نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة ويجاب بان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد الثالث
ان طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له

فكان الحمل عليه أولى وأما قول سيبويه في قوله * آليت حب العراق الدهر أطعمه * ان أصله آليت على حب العراق مع امكان جعله على الاشتغال وهو قياسي بخلاف حذف الجار فجوابه ان أطعمه بتقدير لا أطعمه ولا النافية في جواب القسم لها الصدر لحلولها محل أدوات الصدور كلام الابتداء وما النافية وماله الصدر ٢٣٤ لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وانما قال في قل اللهم فاطر السموات

جملة جزاه الخ فهي معترضة للدعاء على هذا والحاصل ان قصد الشاعر انهم يرونه رجلا ويدلونه عليه موصوفا بكونه يدل على محصلة تبيت وليس قصده الدعاء للرجل الموصوف بهذه الصفة لان الاول أهم من الثاني وحينئذ فالحمل عليه أولى (قوله فكان الحمل عليه أولى) اى والحمل عليه يكون بجعل النصب بمحذوف غير مفسر بمذكور بخلاف لو جعل النصب على الاشتغال فانه يفيد ان المقصود الدعاء لرجل موصوف بالصفة المذكورة (قوله وأما قول سيبويه الخ) هذا شروع في جواب عن أمور رد بما يتوهم تخريجها على خلاف الاصل أو على خلاف الظاهر فاحب ان يجيب المصنف عنها (قوله على الاشتغال) أى فيقدر ان الاصل آليت أطعم حب العراق والاشتغال هو الظاهر اذا كان قياسيا بخلاف تقدير على فانه لا دليل عليه فلذا كان النصب على نزع الخافض سماعيا (قوله وانما قال) أى سيبويه في قل اللهم فاطر السموات اى وكذا قال ذلك في قل اللهم مالك الملك (قوله انه) أى فاطر وقوله على تقدير يا اى انه نداء ثان (قوله ولم يجعله صفة على المحل) اى مع انه الظاهر بخلاف جعله منادى ثانيا فانه خلاف الظاهر اذ الاصل عدم الحذف ولا دليل على حذف يا (قوله أشبه الأصوات) فقد صار مثل هلا اذا الميم بمنزلة صوت مضموم الى اسم الله مع بقائهما على معنيهما (قوله الطلل) هو ما شخص من آثار الديار والربع الدار بعينها حيث كانت والقواء بفتح القاف والمد المنزل الذي لا أنيس به وأذاع أفشى ومفعوله محذوف اى اذاع الخصب والمعصران السحاب تعصر المطر أو تعصره الرياح فتمطر وقوله وكل عطف على المعصرات والخضل بفتح الخاء وكسر الضاد البارد الرطب والنبت الناعم اه شمني (قوله وكل حيران) اى في سيره من السحاب لتقلد وعدم الريح التي تسوقه فهو يتردد في الذهاب لاى جهة (قوله ان التقدير الخ) اى اذا رفعت واما اذا نصبت فالتقدير اذكر بعافقد جوز سيبويه فيه الرفع والنصب الا ان الرسم لا يساعد الثاني (قوله ولم يجعله على البدل من الطلل) اى مع انه ليس خلاف الاصل بخلاف جعله خبرا لاحتياج الى تقدير (قوله لان الربع أكثر منه) اى لان المدار اعني الربع اكثر من آثارها وجدارها وهو الطلل (قوله فكيف يبدل الاكثر الخ) اعترض بانه كما يمتنع بدل الاكثر من الاقل لعدم صدق أحدهما على الآخر يمتنع الاخبار بالاكثر عن الاقل لعدم الصدق ايضا وقد صرح سيبويه بان الاخبار هنا يصح ولا بد له من مصحح وأي شيء فرض مصحح للاخبار كان بعينه مصححا للبدلية قال الشمني وأقول مصحح الاخبار بالاكثر عن الاقل المبالغة وهي لا معنى لها في الابدال (قوله ان تحمل) اى يخبر بها عن عامل اى عن مبتدا محذوف وجوبا ولا يجوز اظهاره وكذا لا يجوز اظهار الفعل العامل فيها النصب وانما لم يجز اظهار الرافع ولا الناصب مع ذكر الدار والديار لكثرة ما جرى في أشعارهم من تقدم ذكر المنازل فجرى عندهم مجرى المثل والامثال لا تغير فكذا ما جرى مجراها اه دماميني (قوله لم يحتج الى تقدير خبر) اى بخلافه على كلامه لان المعنى عليه الذي حسن زيدا شيء عظيم او شيء حسن زيدا عظيم (قوله ان ما التامة) هي التي لا تحتاج لصلة او صفة وقوله الحمل عليه اى حمل ما حسن زيدا على حذف الخبر (قوله وانما أجاز الخ) جواب عما يقال كيف يكون الاعراب المخالف للظاهر خطأ مع أن كثيرا من النحويين أجاز في نحو نعم الرجل زيد أن يكون زيد خبر المحذوف وهو خلاف الظاهر (قوله خبر المحذوف) أي الممدوح زيد (قوله العامين) أي في صفات المدح والذم فمعنى نعم الرجل أمدح لرجل بجميع صفات المدح ومعنى بئس الرجل أذمه بجميع صفات الذم (قوله فناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل) أي وحينئذ فيكون هذا الاعراب الذي أجازه كثير من النحاة مخالفا للظاهر لمقتض وهذا غير خطأ

والخطأ

وله هذا يجيزون في نحو هدى للمتقين الذين يؤمنون أن يكون الذين نصبا بتقدير أمدح أو رفعا بتقدير هم مع امكان كونه صفة ثابتة على ان التحقيق الجزم بأن المخصوص مبتدأ وما قبله خبر وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش ٢٣٥ وهو ظاهر قول سيبويه وأما قولهم نعم

والخطأ انما هو مخالفته لغير مقتض كما مر (قوله ولهذا) أي لاجل كون مقام المدح يقتضي الاطناب وينبغي فيه تكثير الجمل (قوله يجيزون) أي لان المقام مدح الكتاب (قوله على أن التحقيق) أي لكن التحقيق وهذا استدراك على ما يتوهم من أن ما اجازه كثير من النحاة هو التحقيق لكونه لمقتض (قوله وأما قولهم الخ) هذا مقول قول سيبويه (قوله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله) أي في كون عبد الله مبتدأ والجملة قبله خبرا عنه (قوله مع قوله) أي قول سيبويه (قوله واذا قال) أي القائل (قوله فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه) أي في كون عبد الله مبتدأ والجملة بعده خبرا عنه (قوله فسوى الخ) أي حيث جعل المخصوص في كل مبتدأ والجملة خبره كانت متقدمة عليه أو متأخرة عنه (قوله والذي غر اكثر النحويين) أي في جعلهم المخصوص اذا تأخر من الجملة نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجل عبد الله خبر المبتدا محذوف (قوله أنه) أي سيبويه (قوله كانه) أي القائل (قوله فقال عبد الله) أي هو عبد الله فظاهر هذا الكلام أن المخصوص بالمدح أو الذم اذا كان متأخرا كان الكلام جملتين ثانيتهما جواب سؤال مقدر حذف مبتدؤها وبقي خبرها (قوله انه قال أيضا) يعني أنه يرد على اكثر النحاة أن سيبويه كما قال هذه العبارة التي ظاهرها أن الكلام مع فعل المدح أو الذم اذا كان المخصوص متأخرا جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدر حذف مبتدؤها وبقي خبرها قال أيضا عبارة ظاهرها أن الكلام مع المخصوص المتقدم جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدر ولم يقل أحد ان المخصوص اذا تقدم يكون خبر المحذوف (قوله وانما أراد) أي سيبويه بالعبارتين وهذا جواب عما يقال اذا لم يرد سيبويه بهذا الكلام ظاهره من أنه خبر لمحذوف فماذا أراد به (قوله بالكلام) أي بالجملة التي قبله أو بعده (قوله الا بالمجموع) أي بمجموع جملة المدح أو الذم والمخصوص وقوله تقدمت أي المخصوص أو اخرته وهذا يفيد ان المخصوص مبتدأ والجملة قبله أو بعده خبره (قوله وجوز الخ) هذا قول ثالث (قوله في ما أحسن زيدا) حيث قال ان الخبر محذوف بناء على أن ما موصولة أو نكرة موصوفة وما بعدها صلة أو صفة لها (قوله وأما قول الزمخشري الخ) جواب عما يقال كيف يكون الاعراب المخالف للظاهر خطأ مع أن الزمخشري قدر تركيبه في هذه الآية وحاصل الجواب أنه انما ارتكبه لمقتض وهو توافق هذه الجملة ما قبلها وما بعدها ومخالفة الظاهر لمقتض غير خطأ (قوله قل هو) أي القرآن فهو مبتدأ خبره هدى وشفاء وقوله للذين آمنوا متعلق بالخبر أو بمحذوف أي بالنسبة للذين آمنوا (قوله تقديره هو في آذانهم وقر) أي فهو مبتدأ أو في آذانهم حال من وقر بعده الواقع خبرا عن هو والجملة خبر الذين لا يؤمنون (قوله أو في آذانهم منه وقر) عطف على قوله هو أي تقديره هو الخ أو تقديره في آذانهم منه وقر فقوله في آذانهم خبر مقدم ووقر مبتدأ مؤخر ومنه حال من وقر أي حالة كون الوقر كائنا من القرآن (قوله حديثا في القرآن) أي كلاما في شأن القرآن وقوله ما قبل هذه الجملة هو قوله ان الذين كفروا بالذكر الى قوله هدى وشفاء وقوله وما بعدها هو قوله وهو عليهم عمى (قوله قدر ما بينهما) أي وهو قوله والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر وقوله كذلك أي كلاما في شأن القرآن (قوله الا على ذلك) أي التقدير بأن يقدر في الكلام ضمير يعود على القرآن قبل قوله في آذانهم أو بعده واعرابه وان كان مخالفا للظاهر لكن لمقتض وحينئذ فلا عيب فيه (قوله فيلزم الخ) أي فيكون حديثا في شأن القرآن من غير تقدير شيء في الكلام لكن يلزم الخ (قوله على معمولي عاملين) أي لان العامل في الذين الاول لام الجر والعامل في هدى المبتدأ وهو ضمير القرآن (قوله في أول ما أقول) اى اول قولي أو اول القول الذي أقوله (قوله وجعلت الجملة خبرا) أي والمعنى اول قولي هذا اللفظ (قوله

ما بينهما كذلك ولا يمكن ان يكون حديثا في القرآن الا على ذلك اللهم الا ان يقدر عطف الذين على الذين ووقر على هدى فيلزم العطف على معمولي عاملين وسيبويه لا يجيزه وعليه فيكون في آذانهم نعتا لوقر قدم عليه فصار حالا وأما قول الفارسي في اول ما أقول اني احمد الله فيمن كسر الهمزة ان الخبر محذوف تقديره ثابت فقد خولف فيه وجعلت الجملة خبرا ولم يذكر سيبويه المسئلة وذكرها ابو بكر في اصوله وقال الكسر على الحكاية

الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله مع قوله واذا قال عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه فسوى بين تأخير المخصوص وتقديمه والذي غر أكثر النحويين انه قال كأنه قال نعم الرجل فقيل له من هو فقال عبد الله ويرد عليهم انه قال أيضا واذا قال عبد الله فكانه قيل له ما شأنه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص وانما أراد ان تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم فلا تحصل الفائدة الا بالمجموع قدمت او اخرت وجوز ابن عصفور في المخصوص المؤخر ان يكون مبتدأ حذف خبره ويرد هان الخبر لا يحذف وجوبا الا ان سد شيء مسده وذلك وارد على الانخفش في ما أحسن زيدا واما قول الزمخشري في قول الله عز وجل قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر انه يجوز أن يكون تقديره هو في آذانهم وقر فحذف المبتدا وفي آذانهم منه وقر والجملة خبر الذين مع امكان أن يكون لا حذف فيه فوجهه انه لما رأى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثا في القرآن قدر

فتوهم الفارسي انه اراد الحكاية بالقول المذكور فقدر الجملة منصوبة المحل فبقي له المبتدأ بلا خبر فقدره وانما اراد ابو بكر انه حكى

وانما أراد الخ) يعني أن أبا بكر لم يرد بقوله والكسر على الحكاية الحكاية بالقول وانما أراد حكاية المتكلم بهذا الكلام اللفظ الذي يفتتح به قوله (قوله واذ قد انجر الخ) كانه أدخل الفاء لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط نحو واذا لم يهتدوا به فسيقولون واذا عثرتم وهم وما يعبدون الا الله فأووا الى الكهف لكن يصد عن ذلك وجود قد لامتناع دخولها في الشرط اه دماميني قال الشمني وأقول اجراء اذ مجرى الشرط حتى تدخل الفاء بعدها لا يقتضي اعطاءها حكم الشرط من كل وجه (قوله كقولك ان رفع سوطا زيدا) أي فالدليل حالي (قوله أي سلمنا سلاما) أي والدليل على ذلك المقدر حالهم وهو مجيئهم ودخولهم عليه (قوله من أضرب زيدا) اي اضرب زيدا (قوله قالوا خيرا) أي أنزل خيرا (قوله الى ذلك) أي الدليل مطلقا حالي أو مقالي (قوله ومبتدأ الثانية) أي والدليل فيهما حالي (قوله أو لفظا) أي أو كان المحذوف لفظا وهو لا في الآية يفيد ذلك اللفظ معنى وهو النفي مبنية الجملة عليه أي ان معناها متوقف عليه (قوله هي أي الجملة) اي معناها (قوله اي لا تفتؤ) أي فالدليل حالي (قوله وأما اذا كان المحذوف فضلة) أي كما اذا قيل ضربت وأردت زيدا فانه يجوز مع عدم القرينة على تعيينه (قوله ولكن يشترط الخ) ظاهره ان الذي في حذفه ضرر معنوي او صناعي انه لا يجوز الحذف ولو وجد دليل وليس كذلك بل القصد انه يجوز الحذف مع الدليل فهذا في قوة الاستثناء من قوله لا يشترط وجد ان الخ تأمل (قوله ما ضربت الا زيدا) أي ولو حذفت هذه الفضلة لتوهم أنه لم يحصل منك ضرب أصلا مع ان القصد نفي الضرب عن غير زيد (قوله زيد ضربته) أي فلو حذفت الضمير وأبقيت زيدا على الرفع لكان فيه تهيئة العامل للعمل وقطعه عن العمل وأيضا كان فيه اعمال العامل الضعيف وهو الابتداء دون الفعل وهو ممنوع (قوله وسيأتي شرحه) أي شرح المانع الصناعي من هذا المثال أي في الشرط الرابع والثامن من شروط الحذف (قوله فيما تقدم) اي فيما اذا كان المحذوف جملة أو ركنا منها أو فضلة ولكن كان في حذفها ضرر معنوي أو صناعي (قوله امتنع حذف الموصوف) اي لعدم الدليل مع وجود الخلل المعنوي (قوله امتنع حذف الموصوف) أي فهو وان كان فضلة لكن حذفه يحصل عليه خلل معنوي اذ لو حذف رجل لم يعلم هل الابيض من أنواع الحيوان أو الجماد أو النبات اذ الابيض يصلح وصفا لكل منها فان قلت كيف يقول ولاشتراط الدليل مع انه لم يشترط لحذف مثل هذا دليلا وانما اشترط انتفاء الضرر المعنوي أو الصناعي قلت قد سلف ان قوله ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي في حكم الاستثناء من الاول فكانه قال ولا يشترط لحذفه وجدان الدليل الا عند حصول ضرر معنوي اه شمني (قوله بخلاف رأيت رجلا كاتبا) أي فلو حذف رجل لم يلتبس بالمرأة لانه يقال فيها كاتبة وفيه أنه لو حذف لاحتمل ان تقدر الموصوف شخص أو انسان وهو يصدق بالذكر والانثى والصغير والكبير مع ان الموصوف الرجل بخصوصه الآن يقال انه لا يحصل ابهام بحسب الشأن لان العادة أن الكاتب انما هو الرجل والصغير لا يراد غالبا أو الرجل بمعنى مطلق ذكر لحديث ألحقوا الفرائض باهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر (قوله وحذف المضاف في نحو الخ) أي وامتنع حذف المضاف في نحو الخ لما يترتب على حذفه من الخلل المعنوي ولا دليل عليه (قوله في نحو جاءني غلام زيد) أي فلو حذف غلام لم يعلم هل الجائي نفس زيد أو غلامه (قوله وجاء ربك) أي فان الاصل وجاء أمر ربك فحذف المضاف والدليل عليه حالي وهو استحالة مجيء الرب (قوله وحذف العائد) أي وامتنع حذف العائد في نحو الخ لما فيه من الخلل مع عدم الدليل الدال عليه (قوله جاء الذي هو في الدار) أي فلو حذف العائد لم يعلم هل الصلة جملة اسمية أو هي الجار والمجرور ولذا قال ابن مالك وأبوا ان يختزل * ان صلح الباقي لوصل مكمل (قوله أيهم أشد) أي لان صلة أي يجوز فيها الحذف وان لم يحصل استطالة (قوله وحذف المبتدا) اي وامتنع حذف الخ لوجود الخلل وعدم الدليل الذي يدل على ذلك المحذوف (قوله لان ما بعده جملة تامة مستغنية عنه) اي فلو حذف ضمير

الشان

ومن ثم جاز حذفه في باب ان نحو ان بك زيدا مأخوذ لان عدم المنصوب دليل عليه وحذف الجار في نحو رغبت في أن تفعل أو عن أن

الشأن لم يعلم هل وجد هنا حذف أم لا وذلك نحو هو زيد كريم وهي هند مليحة (قوله ومن ثم) أي من اجل استغنائها عنه (قوله ان بك زيدا مأخوذ) زيد مبتدأ ومأخوذ خبر ورفع زيدا هنا وعدم وجود منصوب بعده ان دليل على ان اسم ان محذوف لان بك متعلق بمأخوذ ولا يكون اسمها (قوله وحذف الجار) اي وامتنع حذف الجار (قوله في نحو رغبت في أن تفعل أو عن ان تفعل) اى لانه اذا حذف في لم يدر ايهما هل هو في أو عن لاحتمال كل منهما لان رغب يتعدى بكل منهما ولا دليل على عينه (قوله بخلاف عجبت الخ) أي فيجوز حذف الجار فيه لان عجب انما يتعدى بمن وأما رغب فيتعدى بفي للمرغوب فيه وبعن للمرغوب عنه فاذا حذف الجار لا يدرى عينه (قوله لقرينة) اى معلومة عند من نزلت في شأنهم الآية (قوله فالخلاف في الحقيقة في القرينة) أي نقيل هي المحبة في نكاحهن وقيل الكراهة له فعلى الاول تقدر في وعلى الثاني تقدر عن (قوله وكان) عطف على قوله سابقا امتنع أي ولاشتراط الدليل امتنع وكان مردودا الخ (قوله بتقدير مضاف) أي لحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانتصب انتصابه (قوله لاحتمال أن المقدر الخ) أي فالدليل على ما قاله وقوله وقول جماعة عطف على قول أبي الفتح وكذا قوله وقول الاكثرين (قوله لا يثبتون الخ) أي وظاهر هذا الاطلاق أي وجد دليل يدل عليه أو لم يوجد دليل كان كونا عاما أو خاصا وقوله وانما ذلك الخ أي وهو مردود لان حذفهم للخبر انما هو عند الخ أما عند عدم الدليل كما في الحديث وكما في قولك ابتداء الخ فلا يجوز الحذف (قوله وانما ذلك) أي عدم اثباته عندهم (قوله فاثبات الخبر فيه اجماع) يعني من التميميين وغيرهم اي ولا يجوز الحذف باتفاق قال الدماميني كلام المصنف هذا مناف لما يأتي له وذلك أن قوله اثبات الخبر في مثل هذا الجماع يقتضي ان هذا تركيب عربي وان اثبات الخبر على هذه الصورة أمر واجب وقوله فيما يأتي وقال أن تجيب عن الجمهور الخ يقتضي أن الجمهور قائلون بان هذا التركيب غير عربي من حيث اثبات الخبر الخاص في باب لولا وعند تميم في باب لا وأنه اذا اريد التعبير عن ذلك المعنى أخذ مصدر ذلك الخبر الخاص فجعل مبتدأ أو اسم لا وأضيف الى ما كان مبتدأ في الاصل وجعل الخبر كونا عاما محذوفا على سبيل الوجوب فتقول في مثل زيد قائم ورجل ذاهب لولا زيد ولا ذهاب رجل اه كلامه قال الشمني وأقول لا تنافي بين كلاميه فان مراده من الاجماع على اثبات الخبر ليس اجماع النحاة بل اجماع تميم وغيرهم على ذكره أعم من ان يكون على انه خبر كما هو مقتضى كلامه أولا وهو قول بعض أو على انه غير خبر كما هو مقتضى كلامه ثانيا وهو قول الجمهور (قوله ان الخبر بعد لولا واجب الحذف) ظاهره مطلقا كان كونا عاما أو خاصا دل عليه دليل أم لا (قوله موجود) أي ولا شك ان الوجود كون عام (قوله لولا زيد سالمنا ما سلم) أي فلو قيل لولا زيد ما سلم لم يعلم سالمنا خلاف الوجود (قوله وقال الجمهور) هذا كلام مستقل والمراد بالجمهور ما عدا الكسائي والاخفش في التعبير وقول الكسائي انه يجوز الخ أي وكان مردودا قول الخ (قوله لم يناسب فعل النهي) اي لان النهي نفي في المعنى (قوله وذلك أن تجيب الخ) حاصله ان قول الجمهور ان بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة أي مطلقا سواء كان كونا عاما أو خاصا دل عليه دليل أم لا مسلم لانه اذا كان عاما أو خاصا ودل عليه دليل يحذف اصالة وان كان خاصا ولم يدل عليه دليل فلا يثبتونه على أنه خبر بل اذا أريد التعبير عن ذلك المعنى أخذ مصدر ذلك الخبر الخاص وجعل اسما للا وأضيف لما كان اسمها بحسب الاصل وجعل الخبر كونا عاما محذوفا على سبيل الوجوب ولا شك أنه اذا كان كذلك يصدق عليه قولهم ان خبر لا الخاص لم يثبتونه أي على أنه خبر وهذا لا ينافي اثباته لا على أنه خبر وكذا يقال في قول الأكثرين ان خبر المبتدا بعد لولا واجب الحذف مطلقا اهـ المحصل ويرد عليه أن مقتضى هذا الجواب أنه اذا كان الخبر خاصا ولم يدل عليه دليل لا يصح التصريح به ويكون التصريح به غير عربي وهو ينافي قوله سابقا وقولك مبتدئا من غير قرينة لا رجل يفعل كذا فاثبات الخبر فيه اجماع فانه يقتضي أن الاتيان بالخبر الخاص الذي لم يدل عليه دليل على أنه خبر

قدر منفيا أي فالا تدن فسد المعنى بخلاف لا تدن من الاسد تسلم فان الشرط المقدر منفي وذلك صحيح في المعنى والصناعة وذلك أن تجيب

تفعل بخلاف عجبت من أن تفعل وأما ترغبون أن تنكحوهن فانما حذف الجار فيها القرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة وكان مردودا قول أبي الفتح انه يجوز جلست زيدا بتقدير مضاف أي جلوس زيد لاحتمال ان المقدر كلمة الى وقول جماعة ان بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة وانما ذلك عند وجود الدليل واما نحو لا أحد اغير من الله وقولك مبتدئا من غير قرينة لا رجل يفعل كذا فاثبات الخبر فيه اجماع وقول الاكثرين ان الخبر بعد لولا واجب الحذف وانما ذلك اذا كان كونا مطلقا نحو لولا زيد لكان كذا يريد لولا زيد موجود أو نحوه وأما الاكوان الخاصة التي لا دليل عليها لو حذفت فواجبة الذكر نحو لولا زيد سالمنا ما سلم ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لاسست البيت على قواعد ابراهيم وقال الجمهور لا يجوز لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم لان الشرط المقدر ان قدر مثبتا أي فان تدن لم يناسب فعل النهي الذي جعل دليلا عليه وان

عن الجمهور بأن الخبر اذا كان مجهولا وجب ان يجعل نفس المخبر عنه عند الجميع فى باب لولا وعند تميم فى باب لا فيقال لولا قيام زيد ولا قيام أى موجود ولا يقال لولا زيد ولا لا رجل ويراد قائم لئلا يلزم المحظور المذكور أما لولا قوم لحديثو عهد فلعله مما روى بالمعنى وعن الكسائى فى اجازته الجزم بأنه يقدر الشرط مثبتا تاما دل ولا عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية وهذا وجه حسن اذا كان المعنى مفهوما * (تنبيهان) * أحدهما ان دليل ٢٣٨ الحذف نوعان أحدهما غير صناعى وينقسم الى حالى ومقالى كما تقدم والثانى صناعى وهذا يختص بمعرفته النحويون لانه انما عرف من جهة الصناعة وذلك كقولهم فى قوله تعالى لا أقسم بيوم القيامة ان التقدير لا أنا أقسم وذلك لان فعل الحال لا يقسم عليه فى قول البصريين وفى بيت وأصلك عينه ان التقدير وأنا أصلك لان واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالى من قد وفى انها الا بل أم شاء ان التقدير أم هى شاء لان أم المنقطعة لا تعطف الا الجمل وفى قوله

ان من لام فى بنى بنت حسا * ن ألمه وأعصه فى الخطوب *

ان التقدير انه أى الشأن لان اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله ومثله قول المتنبى

وما كنت ممن يدخل العشق قلبه * ولكن من يبصر جفونك يعشق * وفى ولكن رسول الله ان التقدير ولكن كان رسول الله لان ما بعد لكن ليس معطوفا بها لدخول الواو عليها ولا بالواو لانه مثبت وما قبلها منفى ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد الا وهو شريكه فى النفى والاثبات فاذا قدر ما بعد الواو جملة صح تخالفهما كما تقول ما قام زيد وقام عمرو وزعم سيبويه فى قوله

واست بحلال التلال تخافة * ولكن متى يسترفد القوم أرفد

ان التقدير ولكن أنا وجهوه بأن لكن تشبه الفعل فلا تدخل عليه وبيان كونها داخلة عليه ان متى منصوبة بفعل الشرط فالفعل مقدم فى الرتبة عليه ورده الفارسى بأن المشبه بالفعل هو لكن المشددة لا المخففة ولهذا لم تعمل المخففة

عربى وان اتيان الخبر على هذه الصورة واجب وهذا محصل بحث الدمامينى السابق اه تقرير ردير (قوله عن الجمهور) أى الذين عبر عنهم بالاكثرين سابقا القائلين بان الخبر بعد لولا واجب الحذف والذين عبر عنهم بالجماعة القائلين بان بنى تميم لا يلتزمون خبرية التبرئة (قوله بان الخبر) أى خبر لولا وخبر لا التبرئة (قوله اذا كان مجهولا) أى بان كان كونا خاصا لم يدل عليه دليل فالمحذوف المذكور الحذف من غير دليل وحاصل الجواب أن المراد انهم لا ينطقون بالخبر الخاص الذى يجهل عند حذفه بل اذا أرادوا النطق به يجعلونه نفس المخبر عنه فلا يقولون فى نحو لولا زيد كريم اذا أرادوا النطق به الا لولا كرم زيد أى موجود مثلا (قوله فلعله الخ) فيه أن هذا فتح باب لرد الاستدلال بحديث رسول الله والذى فتحه أبو حيان فكان يرد على ابن مالك فى كل حديث استدل به بذلك الرد (قوله فلعله مما يروى بالمعنى) أى لعله من جملة الاحاديث المروية بالمعنى وحينئذ فلا يكون فيه دليل لاحتمال أن لا يكون هذا لفظه عليه الصلاة والسلام وهذا مما يؤدى الى عدم الاستدلال بالاحاديث النبوية على الاحكام النحوية على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى لتطرق الاحتمال المذكور الى كل حديث استدل به منها وقد اتخذ أبو حيان هذا المعنى وزرا له فى الرد على ابن مالك حيث استدل على بعض احكام النحو بالالفاظ الحديثية اه دمامينى (قوله وعن الكسائى) أى ويجاب عن الكسائى (قوله الصناعة) أى صناعتهم (قوله لا أقسم) هو بلام مفتوحة وبعدها همزة مضمومة فقاف ساكنة ولكن ترسم اللام لام ألف بزيادة ألف بعدها والهمزة بعدها بصورة ألف ويقرأ بدرج اللام مع الهمزة من غير اشباع فتحة اللام اذ الاستشهاد انما هو على هذه القراءة (قوله ان التقدير لا أنا الخ) أى فاللام لام الابتداء داخلة على مبتدا محذوف فلا يصح أن تكون للقسم لان الفعل للحال والفعل الذى للحال لا يقسم به ولا تصح تلك اللام الا على جعلها لام الابتداء فالصناعة دلت على حذف المبتدا (قوله لان فعل الحال) أى الفعل الدال عليه (قوله لا يقسم عليه) أى لا يقسم به فعلى بمعنى الباء وقوله لان الخ علة لمحذوف أى واللام للابتداء لا للقسم لان الخ (قوله لا تعطف الا الجمل) لو قال لا يقع بعدها الا الجمل لكان أحسن لان كثيرا من النحاة لا يرى ان أم المنقطعة عاطفة كبل الداخلة على الجمل (قوله لان اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله) نعم ما قبله يعمل فى جملته بتمامها كما هنا لانها اخبران (قوله وما كنت ممن يدخل الخ) وبعده

وبين الرضا والسخط والقرب والنوى * مجال للدمع المقلة المترقرق
وأحلى الهوى ما شك فى الوصل ربه * وفى الهجر فهو الدهر يرجو ويتقى

وقوله يعشق مجزوم لانه جواب الشرط وجزمه سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسرة العارضة لاجل الروى (قوله ولكن) أى ولكنه من الخ (قوله صح تخالفهما) أى فى النفى والايجاب وان كانا متفقين فى الصدق والتحقق كما هنا فى ولكن كان رسول الله (قوله بأن لكن تشبه الفعل) أى لان معناها أستدرك (قوله فلا تدخل عليه) أى على الفعل (قوله فالفعل مقدم فى الرتبة عليه) أى على الشرط وحينئذ فلكن داخلة على الفعل (قوله ولهذا الخ) قد يقال ان المشددة مشبهة للفعل لفظا ومعنى وأما المخففة فهى مشبهة فى المعنى وحينئذ فيمكن ان سيبويه اكتفى بالشبه المعنوى ووجه كون المشددة مشبهة للفعل لفظا البناء على الفتح كالماضى وأما معنى فلانها بمعنى استدركت (قوله لعدم اختصاصها بالاسماء) الانسب لعدم شبهها بالفعل (قوله لمعناها) أى الاستدراك (قوله اللفظى) أى المقالى (قوله أن يكون طبق المحذوف) أى موافقا له لفظا ومعنى كما فى زيدا ضربته أو معنى فقط نحو زيدا مررت به وبعضهم لا يشترط انطباق المعنوى بل يكفى عنده كون لفظ المحذوف كلفظ المذكور وان اختلف المعنيان (قوله والآخر بمعنى الايلام المعروف) ليس هذا معناه الموضوع له لغة بل معناه المقصود منه لان الضرب لغة اسم لفعل بصورة معلومة وهو استعمال آلة التأديب فى محل صالح للتأديب والمعنى المقصود هو الايلام فان المقصود من هذا الفعل ليس الا الايلام ولهذا لو حلف لا يضرب فلانا فضربه بعد موته لا يحنث لفوات معنى الايلام (قوله أجمعوا على جواز زيدا قائم وعمرو) أى قائم فقائم المذكور دليل على المحذوف الواقع خبرا عن عمر ومطابق له فى اللفظ والمعنى وكذا يقال فى ان زيدا قائم وعمرو والواو فى المثالين عاطفة لجملة على جملة (قوله متمنى) قال الشمنى كذا فى نسخة وفى أخرى متمنى عنه وهو الذى رأيته بخط المصنف (قوله لانه خبر المبتدا) فالمحذوف وان طابق لفظه لفظ المذكور لكن تخالف فى المعنى ثم ان فى حكاية الاجماع على منع ذلك فى ليت ولعل وكأن أمرا غريبا لا يحتمل مثله من المصنف فان الخلاف فى المسئلة مشهور مذكور فى التسهيل وغيره (قوله وملائكته يصلون) أى مع ان الصلاة المذكورة غير الصلاة من الله فلم يتطابقا معنى (قوله لئلا يتواردا على معمول) ان والمبتدا وقوله على معمول هو الخبر (قوله والصلاة) أى والحال ان الصلاة الخ وهذا مرتبط بقوله وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الاول للدلالة الثانى (قوله بمعنى الاستغفار) وحينئذ فالصلاة المذكورة مغايرة للمحذوفة فى المعنى فلم يتطابقا معنى (قوله وقال الفراء) الاولى وبقول الفراء أى وكيف يصنع بقول الفراء الخ (قوله ليحسبنا) اللام لام الامر وقوله والحسبان الواو للحال وقوله والمحذوف بمعنى العلم أى فلم يتطابق الدليل والمدلول فى المعنى وان تطابقا فى اللفظ (قوله اذا التردد) أى وليست المحذوفة بمعنى الظن لان الخ (قوله وقال بعض العلماء) الاولى وبقول بعض الخ (قوله الاولها) أى الا وترى لها فى المفارق طيبا (قوله بالخفر) هو بالخاء والفاء المتحركتين (قوله مع ان رأى المذكورة بصرية) أى وحينئذ فلم يتطابق الدليل والمدلول فى المعنى (قوله الصواب عندى الخ) هذا الرأى هو الذى اختاره السهيلى قبل المصنف ذكره فى كتابه المسمى بنتائج الفكر فقال الصلاة كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة الى أصل واحد فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة انما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لا يتأتى على وجه الحقيقة اذ الرحمة حقيقة هى رقة القلب (قوله بمعنى واحد وهو العطف) أى وحينئذ فالدليل مطابق للمحذوف فى آية الاحزاب لفظا ومعنى (قوله بمعنى واحد الخ) هذا القول هو المناسب لسياق الآية وذلك أن سياق الآية لايجاب اقتداء المؤمنين بالله تعالى والملائكة فى الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم وتأسيهم بهم فيما ذكر وحينئذ فلابد من اتحاد معنى الصلاة فى الجميع اذ لا ارتباط فى أن يقال ان الله يرحم النبى وملائكته يستغفرون له يا أيها الذين آمنوا ادعوا الله له لما فى هذا الكلام من غاية الركاكة والانف كالف علم أنه لابد من اتحاد معنى الصلاة لاجل ارتباط الكلام ولما رأى بعضهم هذا التزم ان الصلاة معناها الدعاء مطلقا والمراد ان الله يدعو ذاته بايصال الخير للنبى ثم من لوازم هذا الدعاء الرحمة هذا محصل ما قاله الشمنى نقلا عن صدر الشريعة فى توضيحه وقد يقال ان اعتبار المشاركة فى مطلق الاعتناء والتعظيم أسهل من هذا أو فى مطلق العطف كما قال المصنف (قوله وهو العطف) أى الحنو (قوله قول الجماعة) لعدم اختصاصها بالاسماء وقيل انما يحتاج الى التقدير اذا دخلت عليها الواو والا فحينئذ تخلص لمعناها وتخرج عن العطف * (التنبيه الثانى) شرط الدليل اللفظى أن يكون طبق المحذوف فلا يجوز زيدا ضارب وعمرا وأى ضارب وتريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور بأن يقدر أحدهما بمعنى السفر من قوله تعالى واذا ضربتم فى الارض والآخر بمعنى الايلام ٢٣٩ المعروف ومن ثم أجمعوا على جواز زيدا قائم وعمرو وان زيدا قائم وعمرو وعلى منع ليت زيدا قائم وعمرو وكذا فى لعل وكأن لان الخبر المذكور متمنى أو مترجى أو مشبه به والخبر المحذوف ليس كذلك لان خبر المبتدا فان قلت فكيف نصنع بقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبى فى قراءة من رفع وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الاول للدلالة الثانى أى ان الله يصلى وملائكته يصلون وليس عطفا على الموضع ويصلون خبرا عنهما لئلا يتواردا عاملان على معمول واحد والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة وقال الفراء فى قوله تعالى أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه بلى قادرين ان التقدير بلى نجمعها قادرين والحسبان المذكور بمعنى الظن والمحذوف بمعنى العلم اذ التردد فى الاعادة كفر فلا يكون مأمورا به وقال بعض العلماء فى بيت الكتاب

لن تراها ولو تأملت الا * ولها فى مفارق الرأس طيبا

ان ترى المقدرة الناصبة لطيبا قلبية لا بصرية لئلا يقتضى كون الموصوفة مكشوفة الرأس وانما مدح النساء بالخفر والتصون لا بالتبذل مع ان رأى المذكورة بصرية قلت الصواب عندى ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعاء بعضهم لبعض وأما قول الجماعة فبعيد من جهات أحدها اقتضاؤه الاشتراك والاصل عدمه

لما فيه من الالباس حتى ان قوما نفوه ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الاصل كالمجاز قدم عليه الثانية انا لا نعرف فى العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه ٢٤٠ اذا كان الاسناد حقيقيا والثالث ان الرحمة فعلها متعد والصلاة فعلها قاصر ولا يحسن

أى ان الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة التضرع ومن الآدميين الدعاء (قوله لما فيه من الالباس) أى لتعدد الوضع (قوله نفوه) أى قالوا بعدم وجوده (قوله قدم عليه) يعنى واذا حملت الصلاة على معنى كلى وهو العطف كان ذلك من قبيل النواطئ أو التشكيك وهو أولى من الاشتراك والمجاز وجوابه ان ذلك انما يكون أولى اذا دار اللفظ بين الثلاثة من غير دليل مقتض لاحدها بخصوصه اما اذا دل الدليل على الاشتراك أو المجاز بخصوصه فانه يتعين وقد دل الدليل هنا على أن الصلاة مشتركة بين المغفرة والاستغفار لتبادر الذهن اليه عند الاطلاق اه دماميني (قوله انا لا نعرف فى العربية الخ) قال الدماميني بل ذلك معروف يقال أرض الرجل بمعنى ارعد أوزكم وارض الجذع بمعنى أكلته الارضة وهى دويبة تأكل الخشب ومنه كتأبمثلثة وهمزة فان أسندته الى اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء وان أسندته الى النبت كان معناه طلع أو غلظ أو طال وان أسندته الى القدر كان معناه أزبد ومنه قولهم أسندته للرجل كان معناه ذل وصغر وان أسندته لشئ من الماشية كان معناه سمن ومن تتبع الافعال فى اللغة وجد من هذا القبيل شيأ كثيرا اه (قوله فعلها متعد) فيقال رحم الله زيدا (قوله ولا يحسن الخ) فيه انه شائع (قوله صحة حلول كل منهما محل الآخر) فى هذه المسئلة وهى انه هل يجب صحة اقامة كل واحد من المترادفين مكان الآخر ثلاثة مذاهب أحدها أنه غير واجب واختاره الامام والثانى أنه واجب مطلقا واختاره ابن الحاجب وعليه اعتمد المصنف والثالث التفصيل فان كانا من لغة واحدة وجب والا فلا واختاره البيضاوى والصفى الهندى والمسئلة مبسوطة بادلتها فى أصول الفقه (قوله بلى نجمعها قادرين) أى وليس مفعولا ثانيا لنحسبنا محذوفا (قوله من فعل الحسبان) أى أن فعل الجمع أقرب لقادرين فى العبارة من فعل الحسبان فيكون هو الدليل على عاملة المحذوف (قوله وهو) أى المنفى فى الآية فعل الجمع أى فيكون بلى اثباتا له فيكون المقدر نجمعها (قوله وذلك) أى جزمهم واعتقادهم أن لن يجمع الله عظام الانسان بعد موته لافراط أى شدة كفرهم (قوله وأما قول المعرب فى البيت) أى ان ترى المقدرة قلبية وقوله فرد وبل هى بصرية كالمذكورة (قوله فحال أهل المدر) أى البناء واحدة مدرة تطلقها العرب على القرية (قوله الوبر) أى الخيش وقوله وحال أهل الوبر مختلف فمنهم من يرى كشف رأس المرأة بتذالا ومنهم من لا يراه ابتذالا (قوله عن ارسال شعيب) أى عن اقتضاء ارساله لهما عدم المروأة وحاصل ما قاله الزمخشرى ان قلت كيف ساغ لنبى الله شعيب ان يرضى لابنتيه بسقى الماشية قلت الامر فى نفسه ليس بمحظور فالدين لا يأباه وأما المروأة فالناس مختلفون فى ذلك والعادات متنافية وأحوال العرب فيه خلاف أحوال العجم ومذهب البدو فيه خلاف مذهب الحضر اه كلامه (قوله لسقى الماشية) أى فقالا انهم عرب وليس هذا عندهم مخلا بالمروأة (قوله الشرط الثانى) أى من شروط الحذف الثمانية (قوله ولا مشبهه) نحو ولا مشبه الفاعل وهو اسم كان (قوله على ابن مالك فى مرفوع أفعال الاستثناء) أى القائل انهم المحذوفة وأن نحو قام القوم خلا زيدا تقديره خلا بعضهم زيدا فالفاعل لفظ بعض محذوف وجوبا (قوله وقال الكسائى وهشام الخ) شبههم فى ذلك قول الشاعر

وهل يرجع التسليم أو يكشف العنا * ثلاث الاثافى والديار البلاقع

وذلك أنه على تقدير اعمال الثانى يجب أن يقول يرجعن وعلى تقدير اعمال الاول يجب أن يقول يكشفن ولم يقل ذلك لزم حذف الفاعل اما من الاول أو من الثانى اه دماميني (قوله ان الفاعل) أى لضربنى وقوله محذوف أى دل عليه المذكور (قوله ان الفاعل لفظ المثل محذوفا) أى وان مثل القوم هو المخصوص وقوله فرد وداى لان الفاعل لا يحذف (قوله فأين تفسيره) يعنى فليس هنا تفسير للضمير ويجب اذا كان فاعل نعم وبئس ضميرا مستترا أن يفسر بنكرة منصوبة على التمييز فاقام المصنف السؤال عن مكان التفسير

معقام

مقام خلو ذلك المكان عن التفسير اقامة للمسبب مقام السبب شمنى (قوله وهذا) أى عدم وجود التمييز المستفاد من قولنا فأين تفسيره ويحتمل وهذا أى ما ذكر من استتار الضمير مع حذف المميز لازم للزمخشرى لانه قدر مثلا اه تقرير دردير (قوله وهذا لازم) الاشارة الى ما كنى عنه المصنف بقوله فأين تفسيره وهو خلو فاعل بئس اذا كان ضميرا من مميز اه شمنى (قوله بئس مثلا) أى فتقدير مثلا يفيد ان فاعل نعم ضمير وهذا الذى قدره يدل على الضمير فيقال عليه ان المفسر الدال على الضمير لا يحذف (قوله وقد نص سيبويه على أن تمييز فاعل نعم وبئس لا يحذف) أى لان الحذف ينافى التمييز قال الدماميني مجرد منع سيبويه لذلك لا ينهض ردا على الزمخشرى لم لا أن يقول الحذف لا ينافى التمييز فقد أجمعوا على جواز حذفه فى باب العدد قال تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون أى عشرون رجلا وقال تعالى عليها تسعة عشر أى ملكا وقد سمع حذفه فى نعم فى الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت أى فبالرخصة أخذ ونعمت رخصته وادعاء شذوذه ممنوع قال الشمنى أقول ان أراد أن الحذف لا ينافى التمييز فى الجملة فسلم ولا يضر لان الكلام فى مناقاته فى محل مخصوص وهو باب نعم وان أراد أنه لا ينافيه فى باب نعم فهو ممنوع وما ورد من ذلك فهو شاذ لا يحمل عليه القرآن مع امكان غيره مما هو شائع ومنع شذوذه مكابرة غير مسموعة (قوله وحذف المخصوص) أى حال كونه غير مضاف للذين (قوله أو مضاف) أى أو حذف والحال أنه مضاف للذين المذكور فالذين ليس صفة للقوم على هذا (قوله أو مضاف) أى أو حذف مضافا أى مضافا الى الذين أى اما أن يكون المخصوص هو المحذوف برمته واما أن يكون المخصوص الذين لكن على حذف مضاف (قوله ولا خلاف فى جواز حذف الفاعل مع فعله) هذا مرتبط بقوله فلا يحذف الفاعل ولا نائبه وقوله ولا خلاف الخ أى والممنوع انما هو حذف الفاعل بدون الفعل وهذا مرتبط بقوله الثانى الخ لانه مرتبط بالمسئلة قبله (قوله ولا خلاف فى جواز حذف الفاعل مع فعله) اى اذ رب شئ يجاز تبعا ومنع استقلالا (قوله أن لا يكون) أى المحذوف مؤكدا أى لان التأكيد يقتضى التطويل والحذف ينافيه (قوله لان المؤكد) أى لان الشخص المؤكد (قوله والحاذف) أى والشخص الحاذف (قوله الحذف) أى للمبتدا (قوله متنافيان) قد يقال ان اللازم مؤكدة للنسبة المبتدا لا للمبتدا فلا محذور حينئذ (قوله وتبع أبا على) أى الفارسى فى عدم جواز تأكيد المحذوف (قوله أبو الفتح) أى فقال لا يجوز توكيد المحذوف (قوله كما لا يجوز ادغام نحو اقعنسس) أى بحيث تقول اقعنس (قوله من نقض الغرض) أى والغرض فى الاول التطويل وفى الثانى الحاقه باحرنجم اه تقرير دردير (قوله وسيبويه أيضا) أى من حيث انه رضى بجواب الخليل ولما كان الجواب للخليل قال فى الثانى أيضا (قوله ووافقهما) أى وافق الخليل وسيبويه وقوله على ذلك أى على توكيد المحذوف (قوله وفيه نظر) أى فى استدلالهم على تأكيد المحذوف بما ذكر نظر (قوله فان المؤكد) أى بما ذكر من قول العرب ان محلا وان مرتحلا وما بعده (قوله وقال الصفار) أى فى شرح كتاب سيبويه (قوله لان المقتضى للحذف) أى حذف العائد الطول أى طول الصلة بذكر المفعول (قوله ولهذا) أى لكون المقتضى للحذف الطول لا يحذف فى نحو الذى الخ لعدم الطول بذكر ما هو زائد على ركنى الجملة (قوله فاذا فر وامن الطول) أى بحذف الضمير فكيف يأتون بتوكيد أطول من الضمير (قوله وأما حذف الشئ الخ) هذا مرتبط بقوله الثالث أن لا يكون المحذوف مؤكدا وكأنه قال وهذا عند عدم الدليل الدال على ذلك المحذوف وأما الخ (قوله مع والده) أى جمال الدين صاحب الالفية والتسهيل (قوله بحث) قال بدر الدين فى شرح الالفية والذى ذكره الشيخ يعنى والده فى هذا الكتاب

وهذا لازم للزمخشرى فانه قال فى تقديره بئس مثلا وقد نص سيبويه على ان تمييز فاعل نعم وبئس لا يحذف والصواب ان مثل القوم فاعل وحذف المخصوص أى مثل هؤلاء أو مضاف أى مثل الذين كذبوا ولا خلاف فى جواز ٢٤١ حذف الفاعل مع فعله نحو قالوا خيرا ويا عبد الله وزيدا ضربته (الثالث أن لا يكون مؤكدا) وهذا الشرط أول من ذكره الاخفش منع فى نحو الذى رأيت زيدان يؤكد العائد المحذوف بقولك نفسه لان المؤكد مريد للطول والحاذف مريد للاختصار وتبعه الفارسى فردفى كتاب الاغفال قول الزجاج فى ان هذان لهما ساحران فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان وتبع أبا على أبو الفتح فقال فى الخصائص لا يجوز الذى ضربت نفسه زيدا كما لا يجوز ادغام نحو اقعنسس لما فيهما جميعا من نقض الغرض وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كضربت ضربا لان المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف لذلك وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضا فان سيبويه سأل الخليل عن نحو مررت برجل وأتانى أخوه أنفسهما كيف ينطق بالتوكيد فأجابه بأنه يرفع بتقديرهما صاحبا أنفسهما وينصب بتقدير أعنيهما أنفسهما ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب ان محلا وان مرتحلا * وان ما لا وان ولدا

فحذفوا الخبر مع أنه مؤكد بان وفيه نظر فان المؤكد نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر وقال الصفار انما فر الاخفش من حذف العائد فى نحو الذى رأيته نفسه زيد لان المقتضى للحذف الطول ولهذا لا يحذف فى نحو الذى هو قائم زيد فاذا فر وامن الطول فكيف يؤكدون وأما حذف الشئ للدليل وتوكيده فلا تنافى بينهما لان المحذوف للدليل كالثابت وبدر الدين بن مالك مع والده فى المسئلة بحث اجاد فيه

يعنى الالغية وفى غيره أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله قال لان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك فلم يجز ان أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان أراد أن المؤكد قد يقصد به التقرير والتقوية وقد يقصد به مجرد التقرير فسلم ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلان يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى ولو لم يكن هذا القياس كافيا فى دفع ما قاله لكان فى دفعه بالسماع كفاية فانهم يحذفون عامل المؤكد حذفا جائزا اذا كان خبرا عن اسم عين من غير تكرير ولا حصر نحو أنت سيرا وحذفا واجبا فى مواضع نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا الا كفر فمنع هذا اما سهو عن ورود وامالبناء على أن المسوغ لحذف العامل فيه نيابة التخصيص وهو دعوى خلاف الاصل ولا يقتضيها قوى الكلام اه وحاصله أن حذف عامل المؤكد جائز نقلا كما فى أنت سيرا أى تسير سيرا وعقلا لان المحذوف أحوج للتأكيد ومنع ابن عقيل أن المحذوف مؤكد بالفتح كاد أن يكون مكابرة حيث قال فى دفع هذا الاعتراض جميع الامثلة المذكورة ليست من باب التأكيد لان المصدر نائب فيها مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شئ من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد (قوله الرابع) أى من شروط الحذف أن لا يؤدى حذفه أى المحذوف الى اختصار المختصر أى حذف المختصر (قوله لانه اختصار للفعل) أى وحذفه يؤدى الى اختصار المختصر (قوله أيها المائح) المائح بالتحتية هو الذى ينزل البئر ويملأ الدلو بيده لقلة ماء البئر وأما بالفوقية فهو الذى يجذب الدلو على رأس البئر (قوله ودونك دلوى) أى فدلوى مفعول لمحذوف دل عليه المذكور (قوله ودونك دلوى) أى فظاهره أن اسم الفعل قد حذف وبقى معموله (قوله فقالوا) يحتمل التبرى منه ويحتمل أنه عزاه لانتفاء اعتماده والظاهر أنه أراد التبرى بدليل أن ابن مالك عزا لسيبويه أنه يجوز حذف اسم الفعل وابقاء عمله وحينئذ فما قاله سيبويه تفسير صناعى (قوله وانما التقدير خذ دلوى والزم زيدا والزم الحج) أى فهى مفعولات لافعال محذوفة (قوله ودونك خبره) أى وعلى هذا فدونك ظرف بمعنى قدامك لا اسم فعل (قوله الخامس أن لا يكون) أى المحذوف (قوله الا فى مواضع) أى كسن بعد كم الاستفهامية ولام الطلب فان حذفها مطرد عند بعض ومنها حذف أن الناصبة فى مواضع مخصوصة بعد فاء السببية وواو المعية نحو بكم درهم اشتريت ونحو قل له يفعل ونحو ليت زيدا قائم فاقوم فهذه المواضع الثلاثة الحذف فيها قياسى وقوله ولا يجوز القياس عليها أى فلا يجوز أن يحذف مطلق جارا قياسا على من فى هذا الموضع أو فى غيره ولام مطلق جازم قياسا على لام الطلب ولا مطلق ناصب قياسا على ان (قوله أن لا يكون) أى المحذوف عوضا عن شئ والا لزم حذف العوض والمعوض (قوله فلا تحذف ما فى أما أنت منطلقا انطلقت ولا كلما لان قولهم افعل هذا المالا) قال الدمامينى نص المصنف فى الباب الاول فى فصل ما من حرف الميم على ان ما غير الكافة نوعان أحدهما عوض والآخر غير عوض فالعوض فى موضعين أحدهما نحو قولهم أما أنت منطلقا انطلقت والاصل انطلقت لان كنت منطلقا فقدم المفعول له للاختصاص وحذف الجار وكان للاختصار وجىء بما للتعويض وادغمت النون للتقارب والثانى نحو قولهم افعل هذا المالا وأصله ان كنت لا تفعل غيره فهذا تصريح منه بان العوض فى المثال الثانى كلمة ما وهو مخالف لقوله هنا ان لا فيه عوض وأجاب الشمنى بانه لا مخالفة لان ما عوض عن كان ولا عوض عن الخبر المنفى وهو تفعل (قوله ولا التاء من عدة) أى فانها عوض من الفاء (قوله واقامة) أى فان التاء عوض من عين افعال وهو الواو فالاصل اقوام نقلت حركة الواو للساكن قبلها فتحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها الآن فقلبت الفا ثم حذفت للساكنين وعوض عنها التاء (قوله فما يجب الوقوف عنده) أى فلا يجوز أن يتعدى ويجعل أمرا يقاس عليه (قوله

(الرابع) أن لا يؤدى حذفه الى اختصار المختصر فلا يحذف اسم الفعل دون معموله لانه اختصار للفعل وأما قول سيبويه فى زيدا فاقتله وفى شأنك والحج وقوله أيها المائح دلوى دونك* ان التقدير عليك زيدا وعليك الحج ودونك دلوى فقالوا انما أراد تفسير المعنى لا الاعراب وانما التقدير خذ دلوى والزم زيدا والزم الحج ويجوز فى دلوى أن يكون مبتدأ ودونك خبره (الخامس) أن لا يكون عاملا ضعيفا فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا فى مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها (السادس) أن لا يكون عوضا عن شئ فلا تحذف ما فى أما أنت منطلقا انطلقت ولا كلما من قولهم افعل هذا المالا ولا التاء من عدة واقامة واستقامة فاما قوله تعالى واقام الصلاة فما يجب الوقوف عنده ومن هنا لم

فما يجب الخ) أى فهو مسموع لا يقاس عليه أى انه شاذ وفيه شئ والاحسن ان محل عدم جواز حذف التاء العوض مالم يحصل بدل التاء شئ يسد مسدها كالمضاف اليه والا جاز اه تقرير دردير (قوله من مصدرها) أى لان القصد من نسبة الافعال للازات مصادرها أى الكون (قوله ومن هنا) أى من أجل اشتراط أن لا يكون عوضا وكذا تقول فى ومن هنا الثانى (قوله ان العرب لم تقدر الخ) أى بل بالم تكن عوضا عن شئ بل هى أصلية خلافا لغيره (قوله حذف المفعول الثانى) الاحسن حذف مفعول العامل الثانى وهو الضمير الثانى من ضربته (قوله لئلا يتسلط على زيد) أى أن حق الفعل أن يكون مسلطا عليه فينصبه مفعولا فلما رفعه فقد قطعه عن العمل ورفعه بالاول (قوله ثم حملوا على ذلك الخ) يعنى أنهم منعوا حذف المفعول فيهما وان لم يؤد حذفه الى تسليط ضرب على العمل فى زيد مع قطعه عنه والى اعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل لان ما وهل لصدريتهما لا يتسلط ما بعدهما على العمل فيما قبلهما لان ذلك يستلزم اخراجهما عن المصدرية ووقوعهما حشوا (قوله ثم حملوا على ذلك) أى ان علة المنع لا توجد فيه ولكن انما منع حملا على نظيره (قوله وكذلك منعوا الخ) الاشارة والتشبيه لمنع البصريين حذف المفعول فى زيد ضربته والحاصل ان البصريين منعوا رفع رأسها فى هذا المثال اذا لم يذكر له خبر لان فى رفعه تهيئة حتى أو أكلت للعمل مع القطع عنه واعمال الاضعف وهو الابتداء لكونه معنويا مع امكان اعمال الاقوى وهو حتى أو أكلت لكونه لفظيا (قوله ولاجتماعهما) أى الامرين المذكورين وهما تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه واعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال العامل القوى أما الاول فلان فى تقديم قام على زيد تسليطه على العمل فيه مع قطعه عنه لانك أعملته فى ضمير زيد لافى زيد وأما الثانى فلاعمال الابتداء فى زيد اذ هو مبتدا بالفرض مع التمكن من اعمال الفعل فيه لتقدمه وعمل الابتداء ضعيف وعمل الفعل قوى وأما حصول الالباس فظاهر اذ لا يدرى على هذا التقدير هل الجملة اسمية أو فعلية اه دماميني (قوله منع الجميع) أى جميع البصريين وأما الكوفيون فيجيزونه (قوله تقديم معمول الخبر) أى الفعلى فى نحو زيدا ضرب عمرا أى فيجوز عمرا زيدا ضرب (قوله زيدا أحله أحرز) أى فالاصل أحله أحرز زيدا فأحله مبتدأ وزيدا معمول لاحرز والجملة خبر (قوله بما كان اياهم الخ) هو للفرزدق صدره * فنافذهم اجون حول بيوتهم * والقنافذ جمع قنفذ بالمعجمة والهداجون جمع هداج بتشديد الدال المهملة يعنى متحرلئ من هدج الظليم اذا مشى فى ارتعاش وعطية والد جرير أى انه علم قومه السرقة (قوله هذه النكتة) يريد بالنكتة علة جواز تقديم معمول الخبر على المبتدا فى نحو زيدا ضرب عمرا مع امتناع تقديم الخبر (قوله لمعنى مفقود) أى وذلك المعنى هو مجموع تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه واعمال الضعيف مع امكان اعمال القوى والباس المبتدا بالفاعل (قوله فانه) أى المنع (قوله هذين الشرطين) يعنى السابع وهو تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه والثامن وهو اعمال الضعيف مع امكان اعمال القوى (قوله فالاول) أى مخالفة الشرطين وهما أن لا يؤدى الحذف الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وأن لا يؤدى الى اعمال الضعيف مع التمكن من اعمال القوى ومخالفة الشرطين فى البيت واضحة فان الاصل وخالد يحمده سادتنا فحذف هذا الضمير يؤدى الى تسليط يحمد على العمل فى خالد النصب على المفعولية وقد قطع عن ذلك ورفع خالد بالابتداء فاجتمع الامران اه دماميني (قوله وخالد الخ) تمامه * والحق لا يحمد بالباطل * (قوله يحمد

يحذف خبر كان لانه عوض أو كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر أحرف النداء عوضا من أدعو وأنادى لاجازتهم حذفها (السابع والثامن) أن لا يؤدى حذفه الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ولا الى اعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال العامل القوى وللامر الاول منع البصريون حذف المفعول الثانى من نحو ضربنى ٢٤٣ وضربته زيدا لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الاول ولاجتماع الامرين امتنع عند البصريين أيضا حذف المفعول فى نحو زيد ضربته لان فى حذفه تسليط ضرب على العمل فى زيد مع قطعه عنه واعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل ثم حملوا على ذلك زيدا ما ضربته أو هل ضربته فمنعوا الحذف وان لم يؤد الى ذلك وكذلك منعوا رفع رأسها فى أكلت السمكة حتى رأسها الا أن يذكر الخبر فتقول ما أكول ولاجتماعهما مع الالباس منع الجميع تقديم الخبر فى نحو زيد قام ولانتفاء الامرين جاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدا فى نحو زيد ضرب عمرا وان لم يجز تقديم الخبر فاجازوا زيدا أحله أحرز وقال البصريون فى قوله

بما كان اياهم عطية عودا
ان عطية مبتدأ وأياهم مفعول عودا والجملة خبر كان واسمها ضمير الشان وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور فقال هربوا من محذور وهو أن يفصلوا بين كان واسمها بمعمول خبرها فوقعوا فى محذور آخر وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتدا وقد بينا أن امتناع تقديم الخبر فى ذلك لمعنى مفقود فى تقديم معموله وهذا بخلاف علة امتناع تقديم المفعول على ما النافية فى نحو ما ضربت زيدا فانه لنفس العلة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها وهو وقوع ما النافية حشوا *(تنبيه)* ربما خولف مقتضى هذين الشرطين أو أحدهما فى ضرورة أو قليل من الكلام فالاول كقوله

كله لم أصنع وقيل هو في صيغ العموم أسهل ومنه قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى والثاني كقوله بعكاظ يعشى الناظرين * اذا هم لمحوا شعاعه * فان فيه تهيئة لمحو اللعمل في شعاعه مع قطعه عن ذلك باعمال يعشى فيه وليس فيه اعمال ضعيف دون قوي وذكر ابن مالك في قوله عممتهم بالندى حتى غواتهم ٢٤٤ فكنت مالك ذي غي وذي رشد انه يروى غواتهم بالاوجه الثلاثة فان ثبتت رواية

سادا تنا) أي فقد هيأ يحمد للعمل وقطعه والاصل يحمده فساداتنا فاعل بحمد (قوله كله لم أصنع) صدره قد أصبحت أم الخيار تدعي * علي ذنبا أي فالاصل لم أصنعه فحذف هذا الضمير يؤدي الى تهيئة أصنع للعمل في كل وقد قطع عن ذلك برفعها (قوله وهو في صيغ الخ) أي القطع عن العمل بعد التهيئة في صيغ العموم أسهل لانه سمع (قوله وليس فيه اعمال ضعيف الخ) أي لان العامل في البيت فعلان فلا قوة لاحدهما بالنسبة الى الآخر بل هما مستويان في أصل العمل وان ترجح اعمال أسبقهما عند الكوفيين وأقربهما عند البصريين (قوله فان ثبتت رواية الرفع) قال الدماميني شك المصنف في ثبوت رواية لرفع مع تصريح ابن مالك الامام العدل الثقة بثبوتها غير مناسب وأيضا فهو مناف لجزمه بذلك في فصل حتى حيث قال هناك وقد روى بالاوجه الثلاثة قوله عممتهم البيت قال الشمني وأقول تصريح ابن مالك برواية الرفع وجزم المصنف بها لا يقتضي ثبوتها بمعنى صحتها فكم من مروي ليس بصحيح والشك انما هو في الصحة (قوله في النوع الاول) يريد به ما خواف فيه مقتضى الشرطين وانما كان الرفع من النوع الاول لان الخبر بعد حتى غير مذكور فيه تهيئة حتى للجر مع قطعها عنه واعمال الضعيف وهو الابتداء مع امكان اعمال القوي وهو حتى

(بيان أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف وليس منه)

(قوله أي أوقعوا هذين الفعلين وقوله أي تكن منه خيلة) هذا يفيد تنزيلهما منزلة اللازم كما يأتي له في التحقيق لكن هذا لا يناسب قوله والحذف اقتصارا الحذف لغير دليل لانه بتنزيل المتعدي منزلة اللازم لا يسمى المفعول الغير المذكور حينئذ محذوفا الا أن يقال مراده بالحذف لغير دليل عدم الذكر (قوله والتحقيق) أي تحقيق ما يقال في مقام الحذف لغير دليل (قوله بمصدره) أي وهو حرق أونهب لا حريق وفي عبارته قلب تقديره فيجاء بفعل يكون عام مسند الى مصدره فان المصدر هو المسند اليه والفعل هو المسند (قوله فيقال) أي في مقام تصدقيه الاخبار بحصول حرق أونهب من غير ارادة بيان من أوقعه ومن وقع عليه (قوله بمجرد ايقاع الفاعل للفعل) أي ولا ينظر الى مفعول معين ولذا يقولون حذف المفعول يؤذن بالعموم (قوله ولا يسمى) أي المفعول الغير المذكور محذوفا (قوله ومنه) أي من الذي قصد منه الاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل وقوله على الاصح هو قول عبد القاهر والزمخشري وقدر السكاكي المفعول وفيه أنه لو كان المذود غنما والمسقي غنما لم يتأت الترحم (قوله ومنه على الاصح الخ) ذهب عبد القاهر الجرجاني وصاحب الكشاف الى أن حذف مفعول الافعال المذكورة في هذه الآية للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم أي يصدر منهم السقي ويصدر منهم الذود وقالا لا يصدر مناسقي وأما كون المسقي ابلا والمذود غنما فخارج عن المقصود بل تقديره يوهم خلاف المقصود اذ لو قيل يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لاوهم أن الترحم عليهما ليس من جهة كونهما يصدر منهما الذود ويصدر من الناس السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقي الناس ابل ألا ترى انك اذا قلت مالك تمنع أحالك كنت منكرا للمنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ ومن المعلوم ان كون مذودهما غنما ومسقي الناس ابلا لا يوجب الترحم عليهما (قوله انه) أي موسى عليه السلام (قوله اذ كانتا على صفة الذياد) وهو امتناعهما من السقي وليس الترحم على منع سقي الغنم فليس القصد المفعول فالآية من الذي نزل منزلة اللازم (قوله على صفة الذياد) أي لاجل كونهما متصفين بالذياد كان المذود غنما أو ابلا وقومهما متصفين بالسقي كان المسقي ابلا أو غنما (قوله ومن لم يتأمل الخ) مراده به السكاكي حيث قال في

ربي الذي يفعل الاحياء والاماتة وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم وأوقعوا الاكل والشرب وذروا الاسراف واذا حصلت منك رؤية هذا لك ومنه على الاصح ولما ورد ما عدا الآية ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام انما رجحهما اذا كانتا على صفة الذياد وقومهما على الساقي لا لكون مذودهما غنما ومسقيهم ابلا وكذلك المقصود من قولهم ما لا نسقي السقي لا المسقي ومن لم يتأمل قدر

الرفع فهو من الوارد في النوع الاول في الشذوذ اذ الاصل عدم الحذف لدليل تمنع من الجر والنصب وقد رويا *(بيان أنه قد يظن ان الشيء من باب الحذف وليس منه)* جرت عادة النحويين أن يقولوا يحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا أي أوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى الى اثنين من يسمع بخل أي تكن منه خيلة والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا الى فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذا المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي الذي يحيي ويميت هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وكلوا واشربوا ولا تسرفوا واذا رأيت ثم اذا المعنى

يسقون ابلهم ويذودان غنمهما ولا نسقي غنمنا وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكر ان نحو لا تأكلوا الربا ولا تقربوا الزنا وقولك ما أحسن زيدا وهذا النوع اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما ودعك ٢٤٥ ربك وما قلى وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو أهذا الذي بعث الله رسولا وكل وعد الله الحسنى

*وما شئ حيت بمستباح

(بيان مكان المقدر)

القياس ان يقدر الشيء في مكانه الاصلي لئلا يخالف الاصل من وجهي الحذف ووضع الشيء في غير محله فيجب ان يقدر المفسر في نحو زيدا رأيته مقدما عليه وجوز البيانيون تقديره مؤخرا عنه وقالوا لانه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك فالاول نحو أيهم رأيته اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ونحو وأما ثمود فهديناهم فيمن نصب اذ لا يلي أما فعل وكذا قد منافي نحو في الدار زيد أن متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدا ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديرا مقدما لمعارضة أصل آخر وهو أنه عامل في الظرف وأصل العامل أن يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا في مثل

المفتاح ان المفعول في هذه الآية حذف لمجرد الاختصار والمراد انهم يسقون ابلهم ويذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الآية لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم مثلا لم يصح الترحم فتأمل وتحقيق ذلك ان الشيخين اعتبرا أن المفعول هو الابل والغنم وأحدهما يقابل الآخر وجعلا ما يضاف اليه أحدهما حاصلا بين المفعول غير ملحوظ معه فلو قدر في الآية المفعول لادى الى فساد المعنى فانهم لو كانتا تذودان ابلا لهما على سبيل الفرض لكان الترحم باقيا على حاله وصاحب المفتاح نظر الى أن المفعول هو الغنم المضافة اليهما والمواشي المضافة اليهم وكل منهما يقابل الآخر فلو لم يقدر المفعول في الآية لفسد المعنى وهذا أدق نظرا وأصح معنى اه (قوله وما قلى) أي ما ترك عادة احسانه اليك وما أبغضك (قوله ما يستدعيه) أي ما يقتضي ذلك المفعول و يطلبه (قوله فيحصل الجزم) لعل مراده التأكد والا فالجزم يحصل بمجرد قصد اسناد الفعل للفاعل وتعليقه بمفعوله (قوله فيحصل الجزم بوجوب تقديره) قال الدماميني فرض الكلام فيما اذا قصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فاذا لم يذكر حينئذ جزمنا بوجوب تقديره لانه مقتضى ذلك القصد سواء وجد في اللفظ ما يستدعيه نحو وكل وعد الله الحسنى أو لم يوجد نحو ما ودعك ربك وما قلى اى وظاهر المصنف أن الجزم بوجوب التقدير انما هو اذا وجد في اللفظ ما يستدعيه وليس كذلك وأجاب الشمني بان قصد اسناد الفعل الى الفاعل وتعليقه بمفعوله مع حذف المفعول أمر قائم بالمتكلم غيب عن السامع فان كان في اللفظ ما يستدعي ذلك المفعول جزم السامع به والا لم يجزم (قوله أهذا الذي بعث الله رسولا) أي بعثه اذ لا بد من العائد (قوله وكل وعد الله الحسنى) أي وعده الله فالجملة خبر حذف منها الرابط (قوله حيت) أي حيته والجملة صفة فحذف منها الرابط وصدر البيت * حيت حي ثمامة بعد نجد*

(بيان مكان المقدر)

(قوله وانما يرتكب ذلك) أي التأخير اعترض بان البيانيين انما قالوا بالتأخير عند وجود المقتضي لذلك كهذين الامرين لا مطلقا وقد وافقهم على ذلك حيث قال وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل أو اقتضاء أمر معنوي لذلك وحينئذ فلا وجه للاعتراض عليهم وأجاب الشمني بانه عند هذين الامرين مجمع عليه والخلاف عند فقدهما والمصنف يوجب التقديم والبيانيون يجيزونه (قوله أمر معنوي) أي كافادة الاختصاص (قوله وأما ثمود فهديناهم) أي فلا يقال وأما هديناثمود (قوله اذ لا يلي أما فعل) أي لانه يجب الصاق أما بالاسماء (قوله وكذا قد منا) أي في آخر الباب الثالث (قوله مؤخرا) أي وجوبا (قوله أنه يحتمل) أي يجوز (قوله في مثل هذا) احترازا مما اذا دخلت كان كما يأتي (قوله وجب تأخير المتعلق) أي وجب تأخيره عن الاسم وهو زيد (قوله فعلا كان) أي المتعلق (قوله جاز الوجهان) أي تأخير المتعلق بعد الاسم وتقديمه على الظرف (قوله اذ لا تلتبس الخ) يعني ان المانع من تقديم الخبر الفعلي في نحو زيد قام هو حصول الالتباس بين الاسمية والفعلية على تقدير جواز التقديم اذ لو قدم الخبر في هذا المثال وقيل قام زيد لم يدر هل الجملة اسمية ان قدر زيد مبتدأ أو فعلية ان قدر فاعلا ولا شك ان مفاد الجملتين مختلف فارتكاب ما يلبس بينهما محذور وهذا بخلاف نحو كان زيدا يقوم اذا الجملة فعلية سواء قدمت زيدا أو أخرته فالمانع منتف فثبت الجواز ولقائل أن يقول الالباس حاصل بالنظر لما دخل عليه الناسخ وذلك لان مع تاخير زيد يحتمل أن يكون هو مع رافعه وهو يقوم جملة فعلية خبرا عن ضمير شان دخلت عليه كان فاستتر فيها ويحتمل أن

هذا واذا قلت ان خلفك زيدا وجب تأخير المتعلق فعلا كان أو اسما لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح

اذلا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية * والثانى نحو متعلق باء البسملة الشريفة فان الزمخشرى قدره مؤخرا عنها لان قريشا كانت

تقول باسم اللات والعزى نفعل كذا فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا لهم تفخيما لشأنه بالتقديم فوجب على الموحد أن يعتقد ذلك فى اسم الله تعالى فانه الحقيق بذلك ثم اعترض باقرأ باسم ربك وأجاب بانها أول سورة نزلت فكان تقديم الامر بالقراءة فيها أهم وأجاب عنه السكاكى بتقدير ها متعلقة باقرأ الثانى واعترضه بعض العصريين باستلزامه الفصل بين المؤكد وتأكيده بمعمول المؤكد وهذا سهو منه اذ لا توكيد هنا بل أمر أولا بايجاد القراءة وثانيا بقراءة مقيدة ونظيره الذى خلق خلق الانسان ومثل هذا لا يسمى أحد توكيدا ثم هذا الاشكال لازم له على قوله ان الباء متعلقة باقرأ الاولى لان تقييد الثانى اذا منع من كونه توكيدا فكذا تقييد الاول ثم لو سلم ففصل الموصوف من صفته بمعمول الصفة جائز باتفاق كمررت برجل عمرا ضارب فكذا فى التوكيد ثم قد جاء الفصل بين المؤكد والمؤكد فى ولا يحزنك ويرضين بما آتيتهن كلهن مع أنهما مفردان والجل أحمل للفصل وقال الزاجز

اذن ظللت الدهر أبكى أجمعا

(تنبيه) * ذكروا أنه اذا اعترض شرط على آخر نحو ان أكلت ان شربت فانت طالق فان الجواب المذكور للسابق منهما وجواب ولينس

يكون مبتدأ مؤخرا أخبر عنه بالفعلية المقدمة عليه وهى يقوم وليس ثم ضمير شان والفرق بين الجملتين قبل دخول الناسخ عليهما ثابت بعد دخوله ودخوله لا يغير ما كانتا مختلفتين به باعتبار تقوى الحكم وعدمه فتجويز التقديم يوقع فى الالباس بعد دخول الناسخ أيضا اه دماميني (قوله اذ لا تلتبس الجملة) اى لا يتأتى الالتباس لعدم الاسمية بل كلها فعلية (قوله والثانى) أى تقدير المتعلق مؤخرا لامر معنوى مقتض لذلك (قوله لان قريشا) أى الكفار منهم (قوله تفخيما) أى اهتماما واعتناء بشأنه بسبب التقديم (قوله بذلك) اى بالتفخيم والاهتمام (قوله ثم اعترض) ضمير اعترض وأجاب للزمخشرى (قوله باسم ربك) أى فقد قدم المتعلق على اسم الله ولو كان تأخير المتعلق أولى لقيل باسم ربك اقرأ (قوله أهم) اى فى خصوص عارض المقام فتقدم لحق المقام وهذا لا ينافى أن اسم الله اهم فى حد ذاته (قوله متعلقة باقرأ الثانى) أى ومعنى الاول أوجد القراءة من غير اعتبار تعديته لمقروء به كما يقال فلان يعطى أى يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه بالمعطى بالفتح كذا فى المفتاح وهذا مبنى على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثانى تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام والاحسن أن اقرأ الاول والثانى منزلان منزلة اللازم اى افعل القراءة وأوجدها أو المفعول محذوف من كليهما أى اقرأ القرآن والباء للاستعانة أو للملابسة أى مستعينا باسم ربك أو متبركا أو مبتدئا باسم ربك أو أنها للتعدية على حد اخذت الخطام واخذت بالخطام (قوله بعض العصريين) هو شهاب الدين الحلبى المشهور بالسمين (قوله بين المؤكد) وهو اقرأ الاول وقوله وتأكيده وهو اقرأ الثانى وقوله بمعمول المؤكد بكسر الكاف أى بمعمول الثانى ولو قال بمعموله اى التأكيد أو قال بمعمول التأكيد كان احسن (قوله وهذا سهو منه) يمكن انه لاحظ اصول معنى القراءة (قوله بل أمر أولا بايجاد القراءة) اى كانه قيل له اقرأ فقال ما الذى اقرؤه فقال اقرأ باسم ربك الذى خلق اى اوجد الخلق وقوله خلق الانسان تخلق مقيد بخلاف الاول (قوله ثم هذا الاشكال) يعنى لزوم الفصل بين المؤكد وتوكيده وقوله لازم له اى لهذا المعترض على قوله ان الباء متعلقة باقرأ الاول فانه اثبت ذلك فى اعرابه ولم يعترض عليه وانما كان لازما له لان اقرأ الثانى اذا منع من كونه توكيدا فكذا تقييد اقرأ الاول يمنع من كون اقرأ الثانى توكيدا (قوله فكذا تقييد الاول) أى يمنع من كون اقرأ الثانى توكيدا (قوله ثم لو سلم) يعنى لو سلم أن مثل هذا يسمى توكيدا (قوله ضارب) صفة لرجل وفصل بعمر والمعمول لضارب (قوله ثم قد جاء الخ) هذا رد فى الرد وقوله كلهن توكيد لنون النسوة فى ويرضين وفصل بقوله بما آتيتهن (قوله اذن ظللت الخ) لا يعلم قائله وقبله

يا ليتنى كنت صبيا مرضعا * تحملنى الذلفاء حولا أكتعا * اذا بكيت قبلتنى أربعا

اذن ظللت الخ فقوله أجمعا تأكيد للدهر وقد فصل بالبى (قوله اذا اعترض) أى ورد وأتى بعد شرط آخر (قوله مدلول الخ) أى والشرط الاول وجوابه متأخر معنى لكونه دليل الجواب (قوله المتأخر عن القسم) اى فانهم جعلوه للأول وجعلوا جواب الثانى محذوفا مدلولا عليه بجواب الاول (قوله ولهذا قال محققو الفقهاء) أى من الشافعية أما من المالكية فالطلاق بالجمع بينهما على أى ترتيب كان لاحتمال حذف العاطف وهو الواو كما فى قول الشاعر

كيف أصبحت كيف أمسيت مما * يغرس الود فى فؤاد الكئيب

قال الدماميني ولا أدرى وجه اشتراط أهل المذهب بين مجموع الامرين فى وقوع الطلاق مع أنه يمكن أن يكون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه بجواب الثانى أى ان أكلت فأنت طالق ان شربت فأنت طالق وغاية ما فيه حذف الجواب لقرينة ولا محذور فيه بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثانى (قوله ولهذا قال محققو الفقهاء الخ) توضيحه أنه قد وجد فى هذه الصور شرطان

لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم وذلك لان التقدير حينئذ ان شربت فان اكلت

وليس فيهما يصلح للجواب الا شئ واحد فلا يخلو اما أن يجعل جوابا لهما معا ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل واما ان لا يجعل جوابا لهما ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من الاتيان بما لا مدخل له فى الكلام وترك ما له مدخل فيه وهو عبث واما أن يجعل جوابا للاخير دون الاول وهذا لا سبيل اليه لانه يلزم عليه أن يكون الثانى وجوابه جوابا للاول فيجب الاتيان بالفاء الرابطة ولا فاء فتعين القسم الرابع وهو أن يكون جوابا للاول دون الثانى ويكون الاول وجوابه دليل جواب الثانى فالاصل ان شرت فان أكلت فأنت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم تطلق حتى تشرب ثم تأكل فكذا ما هو بمعناه (قوله حتى تقدم المؤخر الخ) أى لا تطلق الا بفعل الامرين مقدمة للمؤخر (قوله اذ لم يتوال شرطان) أى كما هو الموضوع (قوله اذ لم يتوال شرطان وبعدهما جواب) أى وانما توالى شرطان وتقدم عليهما ما هو جواب فى المعنى للشرط الاول (قوله ان تستغنوا الخ) الاغائة طلب الاغانة والمعاقل جمع معقل بفتح الميم وكسر القاف الحجا أو زانها ازينها من الزين خلاف الشين (قوله ان تذعروا) بضم التاء وفتح العين مبنى للمفعول أى تخوفوا وقوله تجدوا هذا هو الجواب (قوله فان عثرت) أى زلت بالتكلم بعدها أى الواقعة (قوله وألت نفسى) أى طلبت النجاة وقوله من هاتا أى من هذه القضية وقوله لا لعا أى لا انتعاش لك يقال للعاثر لعا عليك وهو دعاء له بأن ينتعش أى يرتفع (قوله فينبغى ان يقدر الى جانبه) أى ويجعل ذلك الشرط وجوابه دليلا على جواب الثانى (قوله واما أن يقدر الخ) اى واما تقدير الخ

(بيان مقدار المقدر)

(قوله لتقل مخالفة الاصل) أى فالتقدير مخالف للاصل والكثرة مخالفة للاصل (قوله كان تقدير الاخفش الخ) فيه أنه يلزمه حذف المصدر وابقاء بعض معموله لانه أعنى الحال وهو لا يجوز اذا المصدر بتقدير الحرف المصدرى مع الفعل الذى هو صلته والموصول لا يجوز حذفه وبقاء بعض صلته اللهم الا ان يقال بجوازه اذا دل دليل على ذلك المحذوف كما فعل سيبويه فى قوله مالك وزيدا فانه قدر أن زيدا معمول للمصدر المحذوف أى مالك ولابستك زيدا (قوله ضربى) هو مصدر مبتدأ وزيدا معمول للمصدر وقائما حال من الهاء الواقع مفعولا محذوفا أى ضربه قائما أى ضربى لزيد ضربه قائما أى أضربه حال كونه قائما هذا عند الاخفش (قوله أو اذ كان) أى فعلى هذا قائما حال من اسم كان التامة (قوله أو اذ كان الخ) يريد بتقدير اذ كان اذا أريد المضى واذا كان اذا أريد المستقبل (قوله لانه قدر اثنين) المصدر ومفعوله (قوله وقدر واحدة) أى لان حاصل فيه ضمير وكان فيها ضمير (قوله من اللفظ) أى من جنس اللفظ (قوله أنت منى الخ) أنت مبتدأ ومنى متعلق به لان الكلام على حذف مضاف وهو بعدك وهو مصدر يكفى فى التعلق به وفرسخان خبر ولا بد من تقدير حتى يصح الحمل لان الخبر نفس المبتدا فقدر الاخفش أن الاصل بعدك منى فرسخان ففرسخان خبر بعدك وحذف البعد وانفصل الضمير فقيل أنت (قوله أنت منى ذو مسافة الخ) أى فهو قدر فى الخبر وبقى المبتدأ على حاله (قوله لانه قدر مضافا) أى وهو البعد وقوله الظرف وهو منى وقوله الى تقدير ثالث اى يتعلق به الظرف وهو منى فقوله أنت منى ذو مسافة أى أنت كائن منى ذو مسافة فرسخين فقوله كائن منى خبر اول وذو مسافة خبر ثان (قوله لانه قدر مضافا لا يحتاج الخ) الضمير فى لانه وفى قدر عائد على الاخفش ان قلت قول المصنف قدر مضافا وهم لانه قدر بعدك وهو مضاف ومضاف اليه قلت لا وهم لان الاخفش يقول التقدير بعدك ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل الضمير وارتفع قال الدماميني اما كون ما قدره الاخفش لا يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يتعلق به الظرف فصحيح لكنه يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يصح معه الاخبار وذلك لان فرسخان ليس نفس البعد فى المعنى فلا يصح حمله عليه فيحتاج الى تقدير مضاف

انت منى فرسخان بعدك منى فرسخان اولى من تقدير الفارسى انت منى ذو مسافة فرسخين لانه قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يتعلق به الظرف والفارسى قدر شيئين يحتاج معهما الى تقدير ثالث وضعف قول بعضهم فى واشربوا فى قلوبهم العجل ان التقدير حب عبادة العجل

منه قوله تعالى ولا ينفعكم نصحى ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم وفيه نظر اذ لم يتوال شرطان وبعدهما جواب كما فى المثال وكما فى قول الشاعر

ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا * منا معاقل عز زانها كرم

وقول ابن دريد

فان عثرت بعدها ان وألت نفسى من هاتا فقولا لا لعا

اذ الآية الكريمة لم يذكر فيها جواب وانما تقدم على الشرطين ما هو جواب فى المعنى للشرط الاول فينبغى ان يقدر الى جانبه ويكون الاصل ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحى ان كان الله يريد ان يغويكم واما ان يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما الى جانب الشرط الاول فلا وجه له والله اعلم

(بيان مقدار المقدر)

ينبغى تقليله ما أمكن لتقل مخالفة الاصل ولذلك كان تقدير الاخفش فى ضربى زيدا قائما ضربه قائما اولى من تقدير باقى البصريين حاصل اذا كان اواذ كان قائما لانه قدر اثنين وقدروا خمسة ولان التقدير من اللفظ اولى وكان تقديره فى

والاولى تقدير الحب فقط وضعف قول الفارسى ومن وافقه فى واللاء يئسن الآية ان الاصل واللاء لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر والاولى ان يكون الاصل واللاء لم يحضن كذلك وكذا ينبغى ان يقدر فى نحو زيد صنع بعمرو جميلا وبخالد سوأ وبكر اى كذلك ولا يقدر من

يصح معه الاخبار أى مسافة بعدك منى فرسخان واجاب الشمنى بان البعد مصدر أريد به هنا محله فصح الاخبار عنه بفرسخين وتعلق منى به لان الظرف يكفيه رائحة الفعل (قوله تقدير الحب فقط) أى لان الكلام مستقيم عليها ونحن فى غنية عن تقدير عبادة وفيه ان التشنيع عليهم انما هو من حيث حب عبادته لا من حيث حبه تامل اه تقرير دردير (قوله وبكر) أى وبكر كذلك اى صنع بعمرو جميلا وبخالد سوأ (قوله ولا يقدر) أى فى الآية والمثال (قوله لو صرح بالخبر) اى بان قيل واللاء لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر وصنع بعمرو جميلا وبخالد سوأ (قوله بان تجعل الموصول) اى واللاء لم يحضن اى فتجعل العطف عطف مفردات لا جمل كما هو على التقدير وقوله معطوفا على الموصول اى اللاء يئسن (قوله فيكون الخبر المذكور لهما معا) اى وان تقدم على المبتدا الثانى (قوله زيد فى الدار وعمرو) اى فتجعل عمرا عطفا على زيد وفى الدار خبرا عنهما وان تقدم (قوله فى المثال السابق) يعنى به زيد صنع بعمرو جميلا وبخالد سوأ وبكر (قوله لان افراد فاعل الفعل يأباه) أى لانه لو كان صنع خبرا عنهما وكان بكر عطفا على زيد لقال صنعا (قوله ان تقدر العطف) أى عطف بكر على ضمير الفعل أى المستتر أى والشرط موجود وهو الفصل (قوله لو صح ما ذكرته) أى من جعل الخبر المذكور خبرا عن المبتدا المتقدم والمتأخر عنه وقوله فى الآية أى واللاء يئسن الخ (قوله والمثال السابق) أى وهو قوله زيد فى الدار وعمرو بخلاف المثال السابق فان المراد به زيد صنع الخ (قوله لصح زيد قائمان وعمرو) اى لكن هذا اللازم لم يصح (قوله قلت ان سلم منعه) أى قلت لا نسلم أنه غير صحيح بل جائز سلمنا انه ممنوع فمنعه لقبح اللفظ من حيث ان فيه الاخبار بالمثنى عن المفرد صورة لا لتقدم الخبر على المبتدا الثانى والقبح هنا منتف (قوله فلقبح اللفظ) أى من حيث ان فيه الاخبار بالمثنى عن المفرد صورة (قوله فيما نحن بصدده) أى الآية والمثال اعنى زيد فى الدار وعمرو وانما كان منتفيا لانه ليس فيه الاخبار بالمثنى عن المفرد صورة (قوله ولكن يشهد للجواز) أى لان الصفة قرينة من الخبر أى ولاجل كون الاكرمان فى البيت صفة والذى فيه الكلام هو الخبر قال ويشهد الخ (قوله أبى ذاك) يحتمل ان أبى فعل ماض أى امتنع وانه مضاف لياء المتكلم أى ابى هو ذاك المعلوم بالحس وقوله عمى الخ جملة أخرى والاصل عمى وخالى هما الاكرمان (قوله وخالى) اى فالاكرمان صفة للعم والخال وان تقدم على خالى

(بيان كيفية التقدير)

(قوله تقدير أسماء) مراده بالجمع ما فوق الواحد بدليل مثاله (قوله الى الرابط) بان كان مبتدأ أو صاحب حال (قوله فالاول) أى وهو ما اذا كان الكلام مستدعيا التقدير أسماء متضايفة (قوله كدوران) الاولى أى دورانا كدوران عين الخ الا أن يقال انه نظر للمعنى المراد من المقدر فتأمل (قوله كدوران الخ) أى فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فصار تدور أعينهم كعين الذى ثم حذف المضاف اليه فصار تدور أعينهم كالذى وقد يقال يمكن ان يكون قوله كالذى حالا من فاعل تدور أو من المضاف اليه لان المضاف جزء ولا حذف أصلا (قوله والثانى) أى استدعاء الكلام تقدير موصوف وصفة مضافة وقوله اذا قامتا الخ قبله

كدأبك من أم الحويرث قبلها * وجارتها أم الرباب بماسل

والدأب العادة والماسل بفتح السين جمل يعينه ويكسرها ماء بعينه والرواية بفتح السين هذا ويمكن أن نسيم نصب بنزع الخافض أى كنسيم وهو حال من المسك والبيت من معلقة امرئ القيس (قوله اذا قامتا) أى المرأتان أم الحويرث وأم الرباب المذكورتين فى البيت قبله وقوله يضوع أى ينتشر وقوله بريا أى رائحة والقرنفل معلوم عند العطار (قوله مثل تضوع الخ) أى فقد حذف الموصوف أى تضوعا ثم حذفت الصفة ثم

والثالث كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيأ أى لا تجزى فيه ثم حذفت فى فصار لا تجزيه ثم حذف الضمير منصوبا بالمحذوف وهذا قول الاخفش وعن سيبويه انه سمع حذفا دفعة ونقل ابن الشجرى القول الاول عن الكسائى ٢٤٩ واختاره قال والثانى قول نحوى آخر

ثم حذف المضاف اليها على التدريج (قوله والثالث) هو استدعاء الكلام تقدير جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج الى رابط (قوله هذا) أى حذف الجار أولا ثم حذف الضمير المجرور بعده (قوله وعن سيبويه الخ) الظاهر أن هذا الخلاف يجرى فيما قبل الجار والمجرور وان كان النقل انه فى الجار والمجرور (قوله فيقدر) اى كما قال الاخفش (قوله قائما) اى ضربى له قائما (قوله اذا كان) اى فانه ليس من لفظ المبتدا وأيضا أكثر من ضربه (قوله معنى الخ) أى انه اذا كان المانع من تقدير المذكور المعنى أو الصناعة قدر مالا مانع له وجوبا وان كان من غير لفظ المذكور (قوله فالاول) أى ما اذا كان المانع من تقدير مثل المذكور المعنى (قوله فالاول نحو زيدا اضرب أخاه) يقدر فيه أهن دون اضرب أى لان تقدير اضرب فى هذا المثال يؤدى الى خلاف المقصود اذ غرض المتكلم الامر بضرب الاخ لا الامر بضرب زيد فلما تعذر تقدير اضرب لهذا المعنى قدر ما يلزمه بحسب العرف وهو فعل الاهانة هذا وقد وقع للمصنف فى حواشى التسهيل أنه قال لو قدرت العامل فى زيدا من قولك زيدا اضربت أخاه لفظ ضربت لم يكن عندى بعيدا ويكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقى وهذا مخالف لما قرره فى المغنى من ان شرط الدليل اللفظى أن يكون طبق المحذوف يعنى بحسب معناه كما مر فتأمله وفى قوله والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقى نظر اه دماميني (قوله يقدر فيه أهن) أى لان القصد الامر باهانة زيد لا ضربه (قوله قدرت أهن) أى لان اهانة زيد اهانة للاخ (قوله والثانى) أى ما اذا كان المانع من تقدير مثل المذكور الصناعة (قوله أن يقدر نصحت زيدا) أى فالمعنى نصحت زيدا نصحت له (قوله أولى من تقدير غير الملفوظ) وهو ارشدت أى انك لا تقدر ارشدت زيدا نصحت له لان الارشاد معناه النصح لكن ليس من اللفظ المذكور (قوله وقد مضى) اى بانه لا يجوز حذف اسم الفعل وابقاء عمله لانه يلزم على الحذف اختصار المختصر ولا يجوز ان يكون دلوى معمولا لدونك المذكور لان اسم الفعل لا يتقدم معموله عليه (قوله واضرب منا الخ) القوانس جمع قونس يطلق على بيضة الحديد وعلى عظم بين اذنى الفرس قال ابو عبيدة فى كتاب أيام العرب غزت بنو سليم ورئيسهم عباس بن مرداس السلمى مرادا فجمع له عمرو بن معديكرب فاقتتلوا قتالا شديدا حتى كره كل واحد منهما صاحبه فقال عباس بن مرداس معلقته ومنها

فدعها ولكن هل أتاها مغارنا * لاعدائنا ترجو الثقال الكوانسا
فلم ار مثل الحى حيا مصبحا * ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا
أكر وأحمى للحقيقة منهم * وأضرب منا بالسيوف القوانسا
اذا ما شددنا شدة نصبوا لها * صدور العوالى والرماح المداعسا
اذا الخيل هالت عن صريع فكرها * عليهم غيارى حين الا عوانسا

والكوانس المستترات والمراد بالحى اعداؤه والمصبح بفتح الباء الذى يؤتى فى الصباح للغارة والكر الرجوع والحماية المنع والحقيقة ما يحق على الرجل ان يحميه ووصف قومه المغار عليهم بصدور البيتين أى لم أر مثل الحى الذى أغرنا عليهم صباحا ولم أر كرامثل كرهم ووصف قومه بعجز البيتين أى لم أر فوارس مثلنا عند ملاقاتهم ولم أر أضرب منا بالسيوف يضرب القوانس (قوله القوانسا) لا يصح نصبه باضرب لانه أفعل تفضيل وهو لا ينصب المفعول به فهو حينئذ معمول لمحذوف لكن يقدر فعلا أى يضرب القوانسا ولا يقدر اسم تفضيل دل عليه المذكور (قوله فكيف يعمل فيه المقدر) أى اسم التفضيل المقدر (قوله من اعمال اسم الفاعل الماضى المجرد) أى واذا كان اسم الفاعل الماضى المجرد المذكور لا يعمل فالمقدر لانه

وقال أكثر أهل العربية منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران انتهى وهو نقل غريب *(ينبغى أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن)* فيقدر فى ضربى زيدا قائما ضربه قائما فانه من لفظ المبتدا وأقل تقديرا دون اذ كان أو اذا كان ويقدر اضرب دون أهن فى زيدا اضربه فان منع من تقدير المذكور معنى أو صناعة قدر ما لا مانع له فالاول نحو زيدا اضرب أخاه يقدر فيه أهن دون اضرب فان قلت زيدا أهن أخاه قدرت أهن *والثانى نحو زيدا امررت به تقدر فيه جاوز دون امررت لانه لا يتعدى بنفسه نعم ان كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالجار نحو نصحت فى قولك زيدا نصحت له جاز أن يقدر نصحت زيدا بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعى قولك أيها المائح دلوى دونكا اذا قدر دلوى منصوبا فالمقدر خذ لا دونك وقد مضى وقوله وأضرب منا بالسيوف القوانسا * الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف لانا

قررنا بالتقدير من اعمال اسم التفضيل المذكور فى المفعول فكيف يعمل فيه المقدر وقولك هذا معطى زيدا مس درهما التقدير اعطاه ولا يقدر اسم فاعل لانك انما قررت بالتقدير من اعمال اسم الفاعل الماضى المجرد وقال بعضهم

في قوله تعالى لن نؤثرك على ماجاءنا من البينات والذى فطرنا ان الواو للقسم فعلى هذا دليل الجواب المحذوف جملة النفى السابقة ويجب ان يقدر والذى فطرنا لانؤثرك لان القسم لايجاب بلن الافى الضرورة كقول ابى طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد فى التراب دفينا وقال الفارسى ومتابعوه فى واللذى لم يحضن التقدير ٢٥٠ فعدنهن ثلاثة أشهر وهذا لايحسن وان كان ممكنا لانه لوصرح به افتضت الفصاحة ان

ضعيف (قوله دليل الجواب) أى جواب القسم وقوله جملة النفى أى قوله لن نؤثرك أى أن هذه الجملة دليل لجواب القسم لا أنها جواب لتقدمها (قوله ويجب أن يقدر الخ) أى أنا نقدر جواب القسم على طبق الدليل لكن لامن كل وجه لانا نقدر لن فى الجواب بل نقدر لا لان القسم لايجاب الخ فهنا انما خولف المذكور للصناعة (قوله ويجب أن يقدر الخ) أى كما يجب أن يقدر جواب لما فى قوله تعالى ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا ماضيا مجردا من قد وان كان دليل الجواب مقترنا بها لما ثبت من أن لما لايقترن جوابها بقد هذا ان قلنا انها حرف وجود لوجود وان قلنا انها ظرف بمعنى حين كان عاملها أهلكنا المذكور ولاجواب مقدر (قوله والله ان يصلوا اليك الخ) قدمر الكلام على هذا البيت فى الباب الاول فى فصل لن من حرف اللام ومر أنه يحتمل أن يكون مما حذف منه الجواب للدلالة عليه بما بعده أى والله انك لا تمن على نفسك فلا دليل فيه على أن الجواب يكون جملة مصدرة بلن كما سبق اه دماميني

* (اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فأيهما أولى) *

(قوله اذا دار الامر) أى لتعارض القرائن أو لحصول الغرض بايهما فلا تلزم قرينة باحدهما على الخصوص (قوله الاولى كون المحذوف المبتدأ) أى وهو الارجح (قوله وقال العبدى الاولى كونه الخبر) قد يقال قد تقرر أنه لابد فى الحذف من استحضار صورة المحذوف ضرورة أنه لاحذف الامع قيام القرينة المرشدة الى المحذوف واذا كان كذلك فكيف جاز فى كلام واحد أن يقدر المسند تارة والمسند اليه أخرى على وجوه مختلفة والجواب أن فرض الكلام عند تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف اه دماميني (قوله لان النحوز) أى التساهل والحذف وقوله أسهل أى من الحذف فى أولها (قوله طاعة معروفة) أى فى قوله تعالى قل لاتقسموا طاعة معروفة (قوله الذى يطلب منكم) أى أيها المنافقون (قوله لاايمان) بكسر الهمزة بمعنى التصديق أى لاتصديق باللسان (قوله أوطاعتكم الخ) هذا تنويع فى تقدير المبتدا (قوله أوطاعة معروفة) اشارة لتقدير الخبر (قوله الايمان) أى الحلف الدال عليه قوله تعالى وأقسموا بالله جهد أيمانهم (قوله مايوجب التعيين) أى تعيين المحذوف (قوله اذلايحذف) علة لمحذوف أى فانه يتعين أن يكون المحذوف هنا المبتدأ لانه لايحذف الخ (قوله على الحذف) أى فهو محتمل لحذف المبتدا وزيد الخبر والاصل حبذا الممدوح زيد أو لحذف الخبر وزيد مبتدا والاصل حبذا زيد الممدوح وهذا كله بناء على ان حبذا فعل وذا فاعل لان الحذف انما هو على هذا القول لاعلى القول بان حبذا اسم بمعنى المحبوب فانه مبتدأ وزيد خبر ولاحذف (قوله بان المحذوف الخبر) أى لسد جواب القسم مسده (قوله لم يمتنع) أى لم يمتنع كون قسمى خبرا (قوله والباقى) أى الاسم الموجود بلا حذف (قوله فالثانى أولى) أى كون المحذوف مبتدأ والموجود خبرا وذلك نحو زيد حبوا بالمن قام فان اعرابه خبر المبتدا محذوف والتقدير القائم زيد أولى من اعرابه فاعلا لفعل محذوف والتقدير قام زيد (قوله الاأن يعتضد الاول) أى كون المحذوف الفعل والموجود فاعلا فان تعضد كان أولى (قوله أو بموضع آت على طريقته) هذا بمعنى ماقبله بدليل مايأتى (قوله فالاول) أى ما اذا اعتضد المحذوف برواية أخرى فى ذلك الموضع (قوله يسبحه فيها) الشاهد فى قوله بعد رجال أى يحتمل أنه خبر والاصل هم اى المسبحون له بالغدو والآصال رجال ويحتمل أنه فاعل لفعل محذوف اى يسبحه رجال وهذا أولى لانه يعضد بقراءة كسر الباء فان رجال فيها فاعل

(قوله ولو قدرت ايمن الله قسمى لم يمتنع اذ المعرفة المتأخرة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصحيح) * (اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقى فاعلا وكونه مبتدا والباقى خبرا فالثانى اولى) * لان المبتدا عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف فأما الفعل فانه غير الفاعل اللهم الاان يعتضد الاول برواية اخرى فى ذلك الموضع او بموضع آخر يشبهه او بموضع آت على طريقته فالاول كقراءة شعبة يسبحه فيها

بفتح الباء وكقراءة ابن كثير وكذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء وكقراءة بعضهم وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركاؤهم ببناء زين للمفعول ورفع القتل والشركاء وكقوله * ٢٥١ ليبك يزيد ضارع لخصومة * فيمن رواه مبنيا للمفعول

(قوله بفتح الحاء) أى فالله العزيز الحكيم يحتمل أن يكون خبر المحذوف تقديره هو أى الموحى وأن يكون فاعلا لفعل محذوف أى يوحيه الله وهذا أولى لانه تعضد بقراءة كسر الحاء فانه فيها فاعل لاخبر (قوله ورفع القتل) أى على أنه نائب الفاعل وأما رفع الشركاء فمحتمل لكونه خبر المحذوف تقديره هم أى المزينون ومحتمل لكونه فاعلا لمحذوف أى زينه شركاؤهم وهذا الثانى أولى لانه تعضد بقراءة البناء للفاعل فان الشركاء فيها فاعل لزين مؤخر وقتل أولادهم مفعوله مقدم (قوله ليبك يزيد الخ) هذا صدر بيت بحزه

* ومختبط مما تطيح الطوائح * والبيت للمحرث بن ضرار النهشلى وقيل للمحرث بن نهيك وقيل لمرة بن عمرو النهشلى ويزيد المذكور فى البيت هو يزيد بن نهشل والضارع الذليل الخاضع وقوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل أى يبكيه من يذل لاجل الخصومة لانه كان ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء والمختبط من يأتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهى الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير قياس والقياس مطاوح لكن جمع على حذف الزوائد كواقع جمع ملقحة ومما متعلق بمختبط ومامصدرية أى يسأل من أجل اذهاب الوقائع ماله أو يبكى المقدر أى يبكى لاجل هلاك المنايا يزيد وتطيح على التقدير ين بمعنى الماضى عدل اليه استحضارا لصورة ذلك الامر الهائل قال بعضهم يحتمل أن لايكون البيت من الحذف بالكلية بان يكون يزيد منادى أى ليبك يا يزيد لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح ياء ليبك والنائب عن الفاعل ان كان بضمها وردبان المعروف مع بناء ليبك للفاعل نصب يزيد على أنه مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه فى رواية الرفع نائبا عن الفاعل لامنادى اه دماميني (قوله فيمن رواه مبنيا للمفعول) أى ويزيد بالرفع نائب فاعل وضارع يحتمل أنه خبر لمحذوف تقديره هم أى الباكون عليه ويحتمل أنه فاعل لمحذوف أى يبكيه ضارع وهذا أولى لانه تعضد برواية البناء للفاعل فان ضارع فيها فاعل ليبك ويزيد بالنصب مفعوله (قوله ولاتقدر هذه المرفوعات مبتدآت) المرفوعات أخبارا حذفت مبتدآتها فى الكلام قلب (قوله لان هذه الاسماء) علة لتقدير المرفوعات فواعل لا اخبارا (قوله قد ثبتت فاعليتها) أى فتعين الفاعلية فى هذه الرواية يعضد احتمال الفاعلية فى الرواية الاخرى (قوله والثانى) وهو ما اذا اعتضد المحذوف بموضع آخر يشبهه (قوله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم) أى بحيث يجعل الله مبتدأ والخبر محذوف وفيه أن هذا خلاف المبحث لان أصل المبحث أن الموجود يحتمل أنه خبر أو فاعل والمحذوف يحتمل أنه مبتدأ أو يحتمل أنه فعل فالاولى أن يقول فلا يقدر ليقولن هو الله بل يقدر ليقولن الله خلقهم (قوله ليقولن خلقهن العزيز العليم) أى فلم يقل هو العزيز الخ

* (اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا وثانيا فكونه ثانيا أولى) *

(قوله أولى) أى لان الحذف فى الآخر أسهل منه فى الاول (قوله نون الوقاية) أى مع نون الرفع (قوله بنون واحدة) أى بدون تشديد وهى نون الرفع والنون المحذوفة نون الوقاية لانها الثانية (قوله وهو قول الخ) أى كون المحذوف هو الثانى وهو نون الوقاية (قوله ان المحذوف الاولى) أى نون الرفع (قوله يسوء الفاليات الخ) جمع فالية وهى من تقتش الشعر لاخراج القمل وهذا عجز بيت لعمرو بن معديكرب صدره

* تراه كالثغام يعل مسكا * والضمير المنصوب فى تراه للمشيب والثغام نبت يكون فى الجبال أبيض اذا يبس يشبه به الشيب ومعنى يعل مسكا يجعل فيه المسك مرة بعد أخرى من العلل وهو الشرب الثانى يقال علله يعله بالضم والكسر اذا سقاه السقية الثانية ويسوء الفاليات يفعل بهن مايكرهنه (قوله اذا فلينى) أى فهذه النون نون الاناث وحذفت نون الوقاية (قوله هذا) أى كون المحذوف نون الوقاية هو الصحيح (قوله الاولى) وهى نون الاناث الفاعلة (قوله وأنه مذهب سيبويه) وفيه أنه يلزمه حذف الفاعل مع أنه لايجوز حذفه

فان التقدير يسبحه رجال ويوحيه الله وزينه شركاؤهم ويبكيه ضارع ولاتقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها لان هذه الاسماء قد ثبتت فاعليتها فى رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل * والثانى كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجىء ذلك فى شبه هذا الموضع وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفى مواضع آتية على طريقته نحو قالت من أنبأك هذا قال نبأنى العليم الخبير قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى أنشأها * (اذا دار الامر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى) * وفيه مسائل * احداها تون الوقاية فى نحو أتحاجونى وتأمرونى فيمن قرأ بنون واحدة وهو قول أبى العباس وأبى سعيد وأبى على وأبى الفتح وأكثر المتأخرين وقال سيبويه واختاره ابن مالك ان المحذوف الاولى * الثانية نون الوقاية مع نون الاناث فى نحو قوله * يسوء الفاليات اذا فلينى * هذا هو الصحيح وفى البسيط أنه مجمع عليه لان نون

* الثالثة تاء الماضى مع تاء
المضارع فى نحو نارا تلظى
وقال أبو البقاء فى قوله تعالى
فان تولوا فان الله عليم
بالمفسدين يضعف كون تولوا
فعلا مضارعا لان حرف
المضارعة لا يحذف انتهى
وهذا فاسد لان المحذوف
الثانية وهو قول الجمهور
والمخالف فى ذلك هشام
الكوفى ثم ان التنزيل مشتمل
على مواضع كثيرة من
ذلك لا شك فيها نحو نارا تلظى
ولقد كنتم تمنون الموت
* الرابعة نحو مقول ومبيع
المحذوف منهما واو مفعول
والباقى عين الكلمة خلافا
للاخفش * الخامسة نحو
اقامة واستقامة المحذوف
منهما ألف الافعال والاستفعال
والباقى عين الكلمة خلافا
للاخفش أيضا * السادسة
نحو بازيد زيد اليعملات
بفتحهما * وبين ذراعى
وجبهة الاسد * وهذا هو
الصحيح خلافا للمبرد *
السابعة نحو زيد وعمرو
قائم ومذهب سيبويه ان
الحذف فيه من الاول
لسلامته من الفصل ولان
فيه اعطاء الخبر للمجاور مع
ان مذهبه فى نحو بازيد زيد
اليعملات ان الحذف من
الثانى قال ابن الحاجب
انما اعترض بالمضاف الثانى
بين المتضايفين ليبقى المضاف
اليه المذكور فى اللفظ

عندهم ولا عند أصحابه (قوله تاء الماضى) أى التاء التى فى الماضى قبل جعله مضارعا فتاظى فعلا ماضيا اذا
جعل مضارعا قيل فيه تتاظى بدخول تاء المضارعة فاذا أريد حذف احدى التاءين كان المحذوف هى الثانية
وهى تاء الماضى (قوله نحو نارا تلظى) أى فهو مضارع حذفت منه تاء الماضى ولو كان ماضيا لقيل تلظت
لاسناده الى ضمير المؤنث (قوله فعلا مضارعا) أى وانما هو ماض للغائبين (قوله لان المحذوف) أى على تقدير
كونه مضارعا الثانية أى وهى تاء الماضى لا الاولى وهى تاء المضارعة (قوله والمخالف فى ذلك هشام) أى بجعل
المحذوف تاء المضارع (قوله ثم ان التنزيل) هذا ترق فى الاعتراض على أبى البقاء القائل انه يضعف كونه
فعلا مضارعا وحاصله أنه يلزم حينئذ أن لا يكون فعل مضارع فى القرآن حذفت منه التاء لان القرآن
ليس فيه ضعف (قوله مشتمل على مواضع كثيرة) أى محذوف منها التاء (قوله لا شك فيها) أى لا شك
فى كون الفعل فيها مضارعا (قوله ولقد كنتم تمنون الموت) أى تتمنون فحذفت الثانية فهو مضارع
اذ لو كان ماضيا لما لحقته نون علامة الرفع (قوله الرابعة الخ) فيه أن هذه المسئلة رابعة والخامسة من مسائل
الصرف فلا مدخل لها هنا فى الاعراب فالاولى حذفهما (قوله نحو مقول ومبيع الخ) أصل مقول ومبيع متقول
ومبيوع نقلت حركة الواو والياء الى الفاء فالتقى ساكنان أحدهما عين الكلمة والآخر حرف المد وهو واو
مفعول فحذف أحدهما وهو مذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف واو مفعول كما ذكر المصنف لانها زائدة وقريبة
من الطرف وبدليل بقاء الياء فى مبيع ولا وجه لتكلف قلبها عن واو ومذهب الاخفش أن المحذوف عين
الكلمة لان واو مفعول جىء بها لغرض ولان الساكنين اذا التقيا فى كلمة حذف الاول منهما (قوله خلافا
للاخفش) أى القائل ان المحذوف عين الكلمة (قوله والباقى) أى وهو الالف المنقلبة عن الواو لان الاصل
اقوام واستقوام نقلت حركة الواو الساكن قبلها فتحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن
فقلبت ألفا فالتقى ساكنان فحذف أحدهما (قوله بازيد زيد اليعملات) هذا بعض بيت من مشطور الرجز
تمامه الذبل وبعده * تطاول الليل علىّ فانزل * والذبل بضم المعجمة وتشديد الموحدة جمع ذابلة وهى
الضامرة (قوله اليعملات) جمع يعملة وهى الناقة النجيبة المذللة المطيوعة على العمل بفتح الياء والميم فى
المفرد والظاهر أن الجمع كذلك أيضا اذ لا ضرورة للتغيير ولكن الشائع ضم الميم فى الجمع تأمل (قوله بفتحهما)
أى بفتح زيد فيهما (قوله وبين ذراعى وجبهة الاسد) أى فكل فيه الحذف من الثانى لدلالة الاول والاصل
بازيد اليعملات بازيد اليعملات وبين ذراعى الاسد وجبهة الاسد ثم حذف من الثانى ووسط زيد وجبهة بين
المضاف والمضاف اليه وعلى هذا الاعراب فيقال ان زيدا الاول مضاف واليعملات مضاف اليه وزيد الثانى
فصل بينهما وهو مضاف لمحذوف (قوله وبين ذراعى وجبهة الاسد) الواو الاولى من المصنف للعطف وما بعدها
عجز بيت للفرزدق صدره * يا من رأى عارضا أسر به * والمنادى محذوف أى يا قوم ومن استفهامية ويحتمل
أن تكون موصولا وهى المنادى فلا حذف والعارض السحاب الذى يعترض فى الافق وأسر به ضارع مبنى
للمفعول أى اجعل مسرورا فرحا به وذراعا الاسد كوكبان معلومان من منازل القمر وجبهة الاسد أربعة أنجم
من منازل القمر أيضا (قوله خلافا للمبرد) أى القائل انه حذف من الاول لدلالة الثانى لئلا يلزم الفصل بين
المضاف والمضاف اليه بالاجنبى وهذا وجيه ولكن الاول أرجح (قوله زيد وعمرو قائم) اى فقائم خبر عن
الاول وحذف من الثانى وقوله ومذهب الخ مقابل للقول الذى مشى عليه المصنف (قوله أن الحذف فيه
من الاول) اى وان قائم المذكور خبر عن عمرو وقوله لسلامتهم الفصل أى بين المبتدا والخبر وقوله ولان
فيه اعطاء الخبر أى المذكور للمجاور وأى لمجاوره وهو عمرو (قوله مع ان مذهبه الخ) اى فقد وقع فى
كلامه تعارض على ان الفصل بين المبتدا والخبر أسهل من الفصل بين المتضايفين الذى قال به (قوله قال
ابن الحاجب الخ) جواب عن التعارض الواقع فى كلام سيبويه (قوله ليبقى المضاف الخ) حاصل كلامه

أنه لو لم يوسط زيد الثانى بين المتضايفين لكان فى اللفظ قبح بخلاف ما لو قدم خبر المبتدا وذكر المبتدا بعده بلا
تخبر فلا قبح فلما كان لا قبح ولم يقدم الخبر علم انه للثانى (قوله عوضا مما ذهب) اى لاجل دفع قبح نصب زيد
الثانى من غير تنوين (قوله عوضا مما ذهب) بيانه أن سيبويه والجماعة قالوا فى بازيد زيد اليعملات
ان الحذف من الثانى فزيد الاول مضاف لليعملات الملفوظ بها وزيد الثانى مضاف لليعملات محذوفة
وخالف المبرد فعكس حيث ذهب الى ان الحذف من الاول لا من الثانى وشبهته انه يلزم على المذهب الاول
محذوران احدهما التقديم والتاخير من غير فائدة والآخر الفصل بين المضاف والمضاف اليه وجوابه أن
الجماعة ارتكبوا ذلك لاستقامة الكلام فلا يضر وبيانه انه لما حذف المضاف اليه من الثانى وزيد الاول
مضاف لليعملات المذكور صارا تركيب هكذا بازيد اليعملات زيد فبقى زيد الثانى غير تام لان تمام الاسم
اذ لم تكن أل بالتنوين أو الاضافة فاخروا اليعملات لتكون عوضا بحسب اللفظ عن تمام زيد الثانى وتم
الاول بما بعده وهكذا القول فى بين ذراعى وجبهة الاسد (قوله اذ كان) كان زائدة وهذا علة لما قبله أى لان
الخبر يحذف الخ (قوله من غير قبح) أى بخلاف حذف التنوين من غير اضافة ولا سادمسدها (قوله عامل
فى الخبر) اى على طريق التنازع ولم يجزه الجماعة (قوله فالاولى الخ) اى لان المذهب البصرى يرجح
اعمال الثانى فى باب التنازع (قوله فى مسئلة الاضافة) أى فيقال ان الاسمين تنازعا المضاف اليه واعمل
الثانى لقربه (قوله فى مسئلة الاضافة) اى فالمنصوص فى المبتدأ أن لا فى الاضافة فيقاس عليه (قوله
الخلاف) أى فى المسئلة السابقة (قوله عند التردد) أى الاحتمال وأما ان قامت قرينة على محله تعين
(قوله فى ان الحذف من الاول) أى لان افراد الخبر وهو عرض يعين انه خبر عن المبتدا الثانى وخبر الاول
محذوف أى راضون (قوله هل طب) اى طبيب فانى اى دنف وقوله دنفان أى هما كلكان من العشق (قوله
ومن الثانى) اى ولا تردد فى ان الحذف من الثانى فى قوله الخ (قوله لئن اجتمعت الانس والجن الخ) اللام
موطئة للقسم وان حرف شرط جازم واجتمعت فعل الشرط ولا يأتون جواب القسم لانه اذا اجتمع شرط وقسم
حذف جواب المتأخر وجوبا (قوله اذ لو كان الجواب للثانى) هو الشرط (قوله فقلنا بذلك) أى بجعل
الجواب للثانى فى نحو ان اكلت الخ قياسا على ما سبق مما اذا اجتمع شرط وقسم قال الدمامينى ظاهره ان القول
بذلك فى هذه اليمين انما هو بطريق القياس على ما سبق فقط مع ان فى اليمين دليلا على ذلك غير القياس لان
الجواب لو كان للثانى وهو وجوابه جواب الاول لدخل الفاء على الشرط الثانى ولا فاء فامتنع كونه مع
الجواب المتأخر جوابا (قوله وفى فأما الخ) المقصود التنظير فى مطلق ان الحذف من الثانى لا ان الاول وجوابه
جواب الثانى (قوله فروح) جواب اما لا جواب ان لان أما أسبق (قوله ولولا رجال مؤمنون الخ)
هذا يقتضى ان يكون اعذبنا جوابا للولا ولولا وجوابها دليلا على جواب لو المحذوف على قاعدة توالى
الشرطين وهذا مشكل فى هذا والظاهر ان هذا ليس من ذلك القبيل فيجعل جواب لولا محذوفا أى لولا كراهة
ان تمكنوا ناسا مؤمنين بين ظهرانى المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه ومشقة لما
كف ايديكم منهم فحذف جواب لولا لدلالة الكلام عليه وفى الكشاف يحتمل ان لو تزيلوا أى تميز وا من
الاختلاط كالذى قبله وحينئذ فلا يطلب جوابا اذ ما لهما واحد فقوله لعذبنا جواب لولا وانما كان
ما لهما واحدا وان كانت لولا تدل على امتناع الشئ لوجود غيره ولو تدل على امتناع غيره لان
لو دخلت هنا على وجود معناه العدم اذ التزيل معناه المفارقة فصار معناه ثبوتا اه ومن هذا تعلم ان قول
البوصيرى ان لم يكن فى معادى البيت ليس من توارد شرطين اذ قوله والا تاكيد لما قبله وقد زعم ذلك الرضى
فى نحو بازيد زيد اليعملات فقال الثانى غير مضاف كما ان الفعل المؤكد لا فاعل له (قوله لعذبنا) اى فهو
جواب لولا وأما جواب لو فهو محذوف لدلالة جواب لولا عليه وليس لولا وجوابها دليلا للجواب فى لو لعدم

عوضا مما ذهب وأما هنا
فلو كان قائم خبرا عن الاول
لوقع فى موضعه اذ لا ضرورة
تدعو الى تاخيره اذ كان الخبر
يحذف بلا عوض نحو زيد
قائم وعمرو من غير قبح فى
ذلك انتهى وقيل ايضا كل
من المبتدأ من عامل فى الخبر
فالاولى اعمال الثانى لقربه
ويلزم من هذا التعليل ان
يقال بذلك فى مسئلة الاضافة
* (تنبيه) * الخلاف انما
هو عند التردد والا فلا تردد
فى ان الحذف من الاول فى
قوله
نحن بما عندنا وأنت بما
عندك راض والرأى مختلف
وقوله
خليلى هل طب فانى وانتما
وان لم تبوحا بالهوى دنفان
ومن الثانى فى قوله تعالى
قل لئن اجتمعت الانس والجن
على ان يأتوا بمثل هذا القرآن
لا يأتون بمثله اذ لو كان الجواب
للثانى لجزم فقلنا بذلك فى
نحو ان أكلت ان شربت
فانت طالق وفى فاما ان كان
من المقرين فروح ونحو
ولولا رجال مؤمنون ثم قال
تعالى لو تزيلوا لعذبنا وانبنى

على ذلك المثال أنها لا تطلق حتى تؤخر المقدم وتقدم المؤخر اذا التقدير ان أكلت فانت طالق ان شربت وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الاول وجوابه كما كان الجواب ٢٥٤ من حيث المعنى في انت ظالم ان فعلت ما تقدم على اسم الشرط بل قال جماعة انه الجواب

استقامة الكلام فهو من الحذف من الثاني لدلالة الاول (قوله على ذلك) اى على الحذف من الثاني (قوله على اسم الشرط) الاولى على اداة الشرط لان المذكور حرف لا اسم (قوله لغريب) خبراني لا خبر عن قيار لان خبر المبتدا لا يقترن باللام (قوله ولا يحفظ مثل نحن قائم) قد يعترض بان مثله محفوظ بدليل قول الشاعر

والمسجدان وبيت نحن عامره * لناوزمزم والاركان والستر

والجواب ان هذا محمول على الحذف والاصل نحن عامروه فحذف الواو اجتزاء عنها بالضمة كما في قوله

اذا ما شاء ضر وامن سواهم * ولا يألوهم احد ضرارا

(قوله ولا يحفظ الخ) أي بل المحفوظ نحن قائمون (قوله وانا لنحن الصافون) فيه ان الضمير للملائكة وهم جمع لا للمعظم نفسه فالاولى التمثيل بقوله ونحن الوارثون لان الضمير لله وحده (قوله فافرد) اى لانه قال يارب فافرد الرب وجمعه ثانيا حيث قال ارجعون فجعل المسند اليه جمعا (قوله فلان) جواب أما (قوله فلان غير المبتدا والخبر) مراده بالغير غير مخصوص وهو المسند اليه فلا ينافي ان الحال والصفة مثل المبتدا والخبر نحو جاء الرجلان الفاضلان وذهب الزيدان راكبين (قوله لا يجب لهما) ثنى الضمير لان غيرهنا اثنان المنادى والمسند اليه الفعل

(ذكر اما كن من الحذف يقترن بها المعرب)

(قوله أي أمره) راجع للامرين وقوله لاستحالة الحقيقي أي المعنى الحقيقي (قوله أي أمره) فيه أن الامر معنى لا يوصف بالمجيء ولا بالاتيان وأجيب بأنا نقدره مضافا ثانيا أي جاء رسول أمر ربك وأتى رسول أمر الله أو حامل أمره أو يقال ان المصنف لاحظ أن المجيء بمعنى الحصول والتحقق بعد عدم نحو أتى أمر الله تأمل (قوله فالباء للتعدية) أي لا للمصاحبة حتى يكون الذهاب مسندا لله تعالى ويحتاج للتقدير كما نحن فيه (قوله ومن ذلك) أي مما حذف فيه المضاف وقوله ما أي الكلام الذي (قوله لان الطلب) الاولى لان الحكم لاجل أن يشمل الاباحة لانها حكم ولكن ليست بطلب (قوله ليتناول الخ) أي فتقدير الاكل لا يتناول ذلك بخلاف التناول (قوله أي منافعها) أي منافع ظهورها ولا يقدر ركوب ظهورها لعدم شموله التحميل (قوله واحلت لكم الانعام) أي منافعها (قوله ومن ذلك) أي مما حذف فيه المضاف وقوله ما أي الكلام الذي (قوله بما قد وقع) أي بما قد انقضى (قوله فانهما) أي العقود والعهود قولان لان كلا منهما قول، وكد بالقسم (قوله وهو أولى) أي تقدير المراودة أولى (قوله لانه) أي ماذكر من المراودة أوذكر نظر الخبر (قوله لانه فعلها) أي الاختياري وهو ملام عليه (قوله بخلاف الحب) أي فانه أمر قهري لا يلام عليه نعم يلام عليه من حيث تعاطي أسبابه كالتكليف بالايمان والحاصل أن المراودة فعل لها حاصلة باكتسابها فهي قادرة على دفعها فيتأتى اللوم عليها بخلاف الحب فانه ليس فعلا لها ولا تقدر على دفعه لان الفرض كونه مفرطا بدليل قد شغفها والحب المفرط يقهر صاحبه ولا يطيق ان يدفعه وحينئذ فلا يلام عليه فان قلت قضية هذا أن يكون تقدير في مراودته متعينا لا أولى كما ادعاه قلت لما كان يلام عليه باعتبار أسبابه صح تقديره اه تقرير شيخنا دردير (قوله واسأل القرية) عطف على فذلكن (قوله أي والى أهل مدين) أي لان مدين بلد (قوله أي أهل القرية) ذهب قوم الى ان القرية عبر بها عن أهلها مجازا مرسلا لعلاقة المحلية ولا حذف فيه والتأنيث فيها نظرا للفظ وقيل أريد الحقيقة على سبيل المجاز وقيل القرية اسم مشترك بين المكان وأهله نقله ابن داود الظاهري عن بعض أهل اللغة كما في عروس الافراح لابن السبكي (قوله بدليل أنحاهم) أي ولم يقل أخاهما وأيضا الاخ انما هو

وقد ظهر في وما كنت ثاويا في أهل مدين وأماكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا فقدر النحويون الاهل بعد من وأهلكناها وجاء وخالفهم الزمخشري في الاولين لان القرية تهلك ووافقهم في فجاءها لاجل أوهم قائلون اذ الاذ تلك ضعف الحياة وضعف الممات أي ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات ان كان يرجو الله اى رحمته يخافون ربهم اى عذابه بدليل ويرجون رحمته ويخافون عذابه يضاهون قول الذين كفروا اى يضاهي قولهم قول الذين كفروا وقال الاعشى *ألم تغتمض عيناك ليلة ارمدا* ٢٥٥ فحذف المضاف اليه ليلة

هو للاهل لا للبلد (قوله وقد ظهر) أي المقدر في الآية قبل (قوله لان القرية تهلك) اى بدثورها (قوله اى ضعف عذاب الحياة الخ) اى لان الحياة والممات لا يتضاعفان بل عذابهما (قوله ألم تغتمض الخ) هذا صدر بيت من افتتاح قصيدة وعجزه *وبت كما بات السليم مسهدا* ومن هذه القصيدة يذكر ناقته وقصده الوفادة على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتفق له ذلك لامر أراده الله

فآليت لا أرثي لها من كلالة * ولا من حفى حتى تلاقي محمدا

السليم اللديغ كأنهم تفاءلوا له بالسلامة والمسهد اسم مفعول من قولك سهدته اذا جعلته قليل النوم وآليت حلفت ولا أرثي لا أرق والكلالة الاعياء والتعب والحفى رقة اخفافها من كثرة المشي (قوله اى اغتماض ليلة رجل أرمد) اى فحذف المضاف وهو مصدر وأقيم المضاف اليه وهو اسم زمان مقامه (قوله خلافا للزمخشري) اى حيث جعل مقدم مصدرا بمعنى القدوم وحينئذ فالاصل وقت مقدم الخ (قوله مع الثاني اولى) قال العلامة الحيالي ان التأويل في الاوائل بمنزلة قلع الخف قبل الوصول الى شاطئ النهر (قوله الحج أشهر) اى فالحمل لا يصح لان الحج هو الهيئة الحاصلة من الاركان (قوله أولى من ان الخ) اى وهذا أولى الخ (قوله عند الحاجة الى التقدير) اى لان المسند اليه وقع في محله والخبر لم يصح فيحتاج فيه لتقدير لاجل صحته (قوله رب) الاصل يارب (قوله الغايات الخ) انما سميت بذلك لانها تصير غاية وآخرا عند الحذف وتبنى عنده ملاحظة المعنى (قوله وفي اى الخ) نحو يعجبني اى قائم وكذا وعد الله الحسنى وفضلنا بعضهم على بعض وقبضت عشرة ليس غير (قوله فلا خوف) لا نافية للاعمل لها مثلها في قراءة من نون (قوله فيحتمل ذلك الخ) قال الدماميني لا وجه لتفريق المصنف بين الاثنتين حيث جزم في الاولى بتخريج واحد وجعل الثانية محتملة للتخريج على أمرين مع ان الاولى كذلك اذ يحتمل ان يقدر فلا خوف عليهم (قوله فانها) اى شعائر الله (قوله من أفعال ذوي تقوى القلوب) الشاهد في الحذف من الثاني وهو حذف أفعال وذوي وهذا التقدير قدره الزمخشري حيث تكلم على الآية قال فحذفت هذه المضافات ولا يستقيم المعنى الا بها لانه لابد من راجع من الجزاء الى من ليرتبط به واعترضه أبو حيان بان ما قدره عار من راجع من الجزاء الى من ألا ترى ان قوله فان تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب ليس في شيء منه ضمير يعود الى من يربط جملة الجزاء بجملة الشرط الذي أداته من قال الاولى ان يكون التقدير فان تعظيمها منه من تقوى الخ فيكون ضمير منه عائدا على من فيربط الجزاء بالشرط هذا كلامه قلت الذي يظهر لي ان في تقدير الزمخشري اشارة الى الراجع من جهة ان المصدر من قوله فان تعظيمها مضاف الى المفعول ولا بد له من فاعل وان لم يلزم ذكره وليس الاضمير يعود الى من والتقدير فان تعظيمه اياها فالرابط ضمير غايته انه حذف لفهم المعنى وأضيف المصدر للمفعول فلزم الاتيان به متصلا وهذا الاحرج فيه وبعد هذا كله فالظاهر أن من الجارة تعليلية لا تبعيضية أي فان تعظيمها لاجل تقوى القلوب أو لابتداء الغاية أي ان تعظيمها ناشئ من تقوى القلوب وعليهما فلا يحتاج الى تقدير المضافين المذكورين فان قلت فلم جمع القلوب وأفرد الضمير قلت حملا على معنى من ولفظها اه دماميني (قوله جعلتني) أي العرادة وهي الفرس المذكورة في صدر البيت (قوله وقد جعلتني الخ) نسبه هذا الرؤبة سهو فانه من أهل الرجز وهذا ليس برجز ونسبة في المفصل

واقام صفته مقامه اى اغتماض ليلة رجل أرمد وعكسه نيابة المصدر عن الزمان جئتك طلوع الشمس اى وقت طلوعها فناب المصدر عن الزمان وليس من ذلك جئتك مقدم الحاج خلافا للزمخشري بل المقدم اسم لزمن القدوم *(تنبيه)* اذا احتاج الكلام الى حذف مضاف يمكن تقديره مع اول الجزأين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني اولى نحو الحج اشهر ونحو ولكن البر من امن فيكون التقدير الحج اشهر والبر بر من آمن اولى، من ان يقدر اشهر الحج اشهر وذا البر من آمن لانك في الاول قدرت عند الحاجة الى التقدير ولان الحذف من آخر الجملة أولى *(حذف المضاف اليه)* يكثر في باب المتكلم مضافا اليه المنادى نحو رب اغفر لي وفي الغايات نحو لله الامر من قبل ومن بعد أي من قبل الغلب ومن بعده وفي أي وكل وبعض وغير بعد ليس ورب بما جاء في غيرهن نحو فلا خوف عليهم فمن ضم ولم ينون أي فلا خوف شيء عليهم وسمع سلام عليكم فيحتمل ذلك أي سلام الله أو اضمارا قبل *(حذف اسمين مضافين)* فانهما من تقوى القلوب أي فان تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب قبضة من أثر الرسول أي من أثر حافر فرس الرسول كالذي يغشى عليه أي كدوران عين الذي وقال رؤبة * وقد جعلتني من حزيقة اصبعا * أي ذا مسافة اصبع *(حذف ثلاث متضايفات)* فكان قاب قوسين

أى فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين فحذفت الثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدره الزمخشرى * (تنبيه) * للقاب معنيان القدر وما بين مقبض القوس وطرفيها ٢٥٦ وعلى تفسير الذى فى الآية بالثانى فقيل هى على القلب والتقدير قابى قوس ولو أريد هذا لاغنى

للاسود بن يعفر وصدره * فادرك ارتمال العرادة طلعها * العرادة بفتح العين المهملة اسم فرس الشاعر والارتمال بالكسر نوع من السير والطلع العرج وحزيمة اسم رجل وغاط من قال قبيلة من باهلة لقوله

فان تنج منها يا حزيم بن طارق * فقد تركت ما خلف ظهرى بلقعا
اذا المرء لم يغش الكريهة أوشكت * حبال الهوينا بالفتى أن تقطعا

وحزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاى ومعنى البيت أن هذه الفرس أدركها العرج وقد أدنفنى من هذا الرجل أو القبيلة وبقى بينى وبينه مقدار مسافة اصبع (قوله فكان مقدار مسافة قربه) أى من الله (قوله من اسم كان) أى المستتر وهو البارز عند التقدير الذى أضيف اليه القرب (قوله وواحد من خبرها) وهو مثل المضاف لقاب قوسين (قوله القدر) أى وعلى هذا لا يحتاج لتقدير مثل (قوله ومابين) أى المقدار الذى بين (قوله وطرفيها) أى الطرفين اللذين يشد الوتر فيهما (قوله فقيل هى على القلب) أى لان كل قوس له قابان لا أن القوسين لهما قاب واحد كما هو صريح الآية فاذا كان مقلوبا أى قابى قوس ومعلوم ان القابين هما نفس القوس فلو أريد ذلك لقال فكانا قوسا ويحذف قاب فتعين أنه ليس على القلب والمعنى قابا من قوسين وهو كناية عن القرب (قوله لاغنى عنه ذكر القوس) كيف الاغناء مع أن المراد تحديد القرب بقرب أحد القابين من الآخر لا تحديد القرب بالقوس وذكر القوس مجردا عن اضافة القابين اليه لا يفيد ذلك المراد بل انما يفيد الثانى ثم ان هذا التحديد لقربه عليه السلام من جبريل أو أن هذا التحديد تقريب للقرب المعنوى من الله (قوله آمنوا بالذى أنزل الينا الخ) صوابه آمنا كما هو التلاوة ففى سورة العنكبوت وقولوا آمنا بالذى أنزل الينا وأنزل اليكم (قوله ما الذى دأبه) الدأب بفتح الدال المهملة وسكون الهمز العادة والشأن وقد تفتح همزته والاحتياط الاخذ بما فيه الثقة والحزم ضبط الامر (قوله أى والذى أنزل الخ) الداعى للتقدير فى الآية أن القرآن المنزل الينا مغاير لما أنزل لليهود من التوراة والداعى للتقدير فى البيتين الاخبار عن المبتدا بمادة التسوية وهى انما تكون بين متعدد (قوله والذى أطاع هواه) أى فهو فى البيت مفعول مقدم * (حذف الصلة) * (قوله يجوز قليلا) أى يجوز حذف فهما مع بقاء الموصول بقلة (قوله وعند الذى) خبر مقدم واحنة مبتدا مؤخر وقوله عدنك من العيادة وهى زيارة المريض والاحنة بكسر الهمزة وسكون الحاء الحقد ويجمع على احن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة قال الدمامينى وفى البيت تغليب المؤنث على المذكر اذ الشواهد جمع عائدة لا عائد والمراد جميع من تقدم ذكره وفيه مذكر فدخوله فى ذلك انما هو بطريق التغليب ويحتمل أن يكون على حذف عاطف ومعطوف أى كيد العوائد والعائد فلا تغليب قال الشمنى وأقول الوجه هو الثانى لان المصنف ذكر فى السادس عشر من الباب السادس أن تغليب المؤنث على المذكر انما هو فى مسئلتين وليس ما نحن فيه واحدا منهما (قوله أى الذى عادلك) أى بدليل اللذ عدنك (قوله أو دلالة غيرها) أى غير الصلة كالمقام (قوله بعد اللتيا) بفتح اللام باجماع النحاة الا الاخفش فانه أجاز الضم فيها وهو تصغير التى والشاهد فى اللتيا الاولى والثانية (قوله تردت) أى سقطت (قوله تغير الخ) أى فيكون من حذف الصلة لدلالة صلة مثلها مثل * وعند الذى واللذ عدنك احنة * (قوله المذكورة) أى اذا علمتها (قوله لان التصغير يقتضى ذلك) أى فيكون من حذف الصلة لا لدلالة صلة عليها مثل نحن الاولى فاجمع جمو * عك ثم وجهك البنا (قوله سيأتى) أى فى الباب السادس والمراد بالبحث كلام أى أن فيه كلاما سيأتى وحاصله أن بعضهم نقل عن سيبويه ان قليلا نصب على الحال من ضمير مصدر الفعل وعليه فالتقدير فاليضحكوه أى الضحك فى حال كونه قليلا وليبكوه أى البكاء فى حال كونه كثيرا وسيأتى الكلام فيه هناك (قوله أى دين الملة القيمة) هكذا وقع فى

الحياة الآخرة بدل وما الحياة الدنيا الامتاع الغرور ومنه حب الحصيد أى حب النبت الحصيد وقال سحيم * انا ابن جلا وطلاع الثنايا * قيل تقديره انا ابن رجل جلا الامور وقيل جلا علم محكى على انه منقول من نحو قولك زيد جلا ٢٥٧ فيكون جملة لا من قولك جلاز يد ونظيره قوله *

غالب النسخ وهو تقدير الزمخشرى وجماعة ومعنى القيمة على هذا المستقيمة المعتدلة واضافة دين للملة بيانية وفى بعض النسخ أى دين الامة القيمة وهو وافق لما روى عن النضر بن شميل أنه قال سألت الخليل عن القيمة فقال القيمة جمع القيم والقيم والقائم واحد ومعناه وذلك دين القائمين بالتوحيد (قوله وقال سحيم) هذا هو الصواب وما فى نسخة ابن سحيم خلاف الصواب وتمام البيت * متى أضع العمامة تعرفونى * وقد تقدم الكلام عليه فى غير (قوله علم محكى) أى علم على أبيه وقوله على أنه منقول أى وحينئذ فهو علم محكى من جملة وحينئذ فلم يصرف بل هو مبنى (قوله لا من قولك جلاز يد) انما منع نقله عند هذا القائل من جلا فى قولك جلاز يد لانه لو كان كذلك لكان مفردا منصرفا فاذا الوزن غير مؤثر فى منع الصرف عنده الجمهور لانه وزن لا يختص الفعل بل يستوى فيه الفعل والاسم واما اذا جعلناه جملة كان مبنيا لان ما كان من قبيل المبنيات اذا حكى فانه يبقى على بنائه قبل الحكاية لان الحق أن الجملة من حيث هى جملة قبل جعلها علما مبنية وان كانت احرزوها معربة (قوله جلاز يد) أى بحيث يكون منقولا من مفرد والا لتونه لانه ليس على وزن يختص الفعل (قوله نبئت أخوالى الخ) الفديد الصوت يقال فد الرجل يفد فديدا اذا صوت وبنى يزيد منصوب على البدل من أخوالى ولهم فديد جملة فى موضع المفعول الثالث ولهم متعلق بمحذوف أى كائن وعلينا متعلق بلهم ولا يمتنع تقديمه عليه وان كان العامل مبنى كما قالوا كل يوم لك ثوب وليس متعلقا بفديد لانه مصدر كالنهيق فلا يتقدم عليه معموله وظلما فى موضع الحال من الضمير فى علينا أو انه مفعول له والعامل فيه محذوف متعلق به علينا دل عليه قوله لهم فديد والتقدير جملوا لينا أو شدوا علينا أو يصيحون علينا ظلما ويجوز جعل هذه الجملة مفعولا ثانيا ويجوز أيضا جعل ظلما مفعولا ثانيا أى ذوى ظلم ويكون لهم فديد على هذين الوجهين فى موضع الحال كالتفسير لقوله ظلما ويجب أن تضبط الميم من قوله لهم بضمة مشبعة ليكون قوله ظلما علينا لهم فديد موافقا لقوله نبئت أخوالى بنى يزيد فى الوزن لان الوزن وان كان لا ينكسر بالاسكان لكن يلزم عليه الاختلاف اذ الثانى من مخلع البسيط قطعا ان سكنت الميم والاول اما نصف بيت من مصرع الرجز أو مشطورا السريع المكشوف ومثل ذلك محذو رعندهم (قوله المال يزيد) أى فهو منقول من جملة لما لم يتوان وحتى (قوله يزيد المال) أى حتى يكون منقولا من مفرد (قوله والا لا عرب غير منصرف) أى غير منون لانه على وزن يختص الفعل (قوله واختلف فى المقدر الى قوله حذف الصفة) موجود فى بعض النسخ (قوله فأصحابنا) أى البصريون بدليل المقابلة بالكوفيين لا أن المراد المصار وة الشامل للمغاربة وان كان هو من المصار وة وهم بصريون لان المقابلة تأبى ذلك (قوله لتلازمهما) علة لقوله أشد اى واذا كانا متلازمين فلا يسهل حذف أحدهما وقوله قدمائهم أى الكوفيين وقوله أن الجملة القسمية لا تكون صلة أى وهذا بخلاف كلام الكوفيين فانهم لما قدر وا من فى قوله وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به لزم أن تكون الصلة قسمية وقوله ورده أى الفراء وقوله وان منكم لمن ليبطئن اى فقد وقعت الجملة القسمية صلة * (حذف الصفة) * (قوله أى صالحة) أى للسير فيها (قوله فلا فائدة فيه) أى فى التعيب الحامل على عدم أخذها فوجب أن يقدر الوصف لاجل أن يكون للتعيب فائدة (قوله فلا فائدة فيه) أى فى تعيبها حين عدم تقدير الصفة يعنى وتعيبها يخرجها عن كونها صالحة فيكون فيه فائدة حين تقدير الصفة فيجب تقديرها اه شمنى (قوله والا كان مفهومه) وهو أنه كان قبل الآن على الباطل (قوله وليست دارنا الخ) هذا عجز بيت صدره * وليس لعيشنا هذا مهاة * أى صفاء ولذة وقوله هذا أى هذه أى دار الدنيا (قوله دفعا للتناقض فيهن)

نبئت أخوالى بنى يزيد
ظلما علينا لهم فديد

فيزيد منقول من نحو قولك المال يزيد لا من قولك يزيد المال والا لا عرب غير منصرف فكان يفتح لانه مضاف اليه * واختلف فى المقدر مع الجملة فى نحو منا ظعن ومنا اقام فأصحابنا يقدر ون موصوفا أى فريق والكوفيون يقدر ون موصولا أى الذى اومن وما قدرناه أقيس لان اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما ومثله

مامنهما مات حتى لقيته
نقدره بأحد ويقدرونه بمن وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به اى الا انسان أو الا من وحكى الفراء عن بعض قدمائهم أن الجملة القسمية لا تكون صلة ورده بقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن * (حذف الصفة) * يا لخذ كل سفينة غصبا اى صالحة بدليل انه قرئ كذلك وأن تعيبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ تدمر كل شئ اى ساطت عليه بدليل ما تذر من شئ أتت عليه الآية قالوا الآن جئت بالحق أى

أما التناقض فى قوله دارنا فيفيد أنه له دار وقوله ليست بدار يفيد أنه ليس له دار وقوله فلم أعط شيأ ظاهره أنه لم يحصل له اعطاء شئ وقوله ولم أمنع يفيد انه اعطى شيأ وهو تناقض وأما الآية فقوله الاهى أكبر من أختها من المعلوم أن مفاد الآية ان كل آية توصف بكونها أكبر وغيرا كبر لأنه اذا كان كل آية أكبر من غيرها فتكون هذه اكبر وغير هامفضولا والغير ايضا أكبر وهذه مفضولة فصار كل آية فاضلة ومفضولة وهو تناقض فاذا قلنا أكبر من أختها السابقة اندفع التناقض (قوله دليل التقدير) أى الدليل على أن الكلام لابد فيه من تقدير أن الاستواء الخ وقوله ودليل المقدر أى والدليل على خصوص ذلك المقدر (قوله أى بين احد وأحد منهم) أى بين واحد و واحد منهم (قوله فيهما) أى الآيتين (قوله مثله فى قل هو الله أحد) أى فانه بمعنى واحد فأصله وحد أبدلت الواو همزة (قوله مثله فى قل هو الله أحد) أى خلافا للقول الاول الذى يقدر بين أحد وأحد فانه يجعل أحد من الذى همزته منقلبة عن الواو وهذا أى أحد هو الذى لايلازم النفى بخلاف أحد الذى همزته أصلية الموضوع للعموم كديار (قوله فلا تقدير) أى لان المعنى ولم يفرقوا بين أحد أى أى احد (قوله وفى لزوم هذا نظر) أى لان اللازم من نفى التفريق بين كل الرسل على سبيل التعريض بالغير ليس تفريق المعرض بهم بين كل الرسل بل اما التفريق بين كل الرسل أو التفريق بين بعض منهم (قوله وفى لزوم هذا) أى الرد على هذا القول نظر أى لان السلب الكلى يكفى فى مناقضته الايجاب الجزئى وحينئذ ففى التفريق بين كل الرسل لايلزم أن يكون المعرض بهم فرقوا بين الكل وانما هو تعريض بمن لم يفعل ذلك فيصدق على من فرق بين بعض وبعض (قوله وأن المقدر الخ) أى ولا تقدر بين أحد واحد (قوله وأن المقدر بين أحد وبين الله) أى بل تؤمنون بالله و بكل أحد من الرسل (قوله بدليل ويريدون الخ) أى فهذا التقدير أرجح مما ذهب اليه القائل بأن أحدا هنا هو الموضوع للعموم بسبب ماذكره من الدليل لان القرآن يفسر بعضه ببعض ويستدل على التقدير فى بعض مواضعه من بعض (قوله أن يفرقوا بين الله ورسله) أى بأن يؤمنوا بالله ويكفروا بالرسل (قوله وقد يكون اكتفى عن هذا) أى عن ذكر هذا هنا وحينئذ فلا حذف هنا (قوله أى وما تحرك) أى لان الموجود اما متحرك أو ساكن وكل منهما مملوك لله (قوله لم يحتج الى هذا) أى لان المستقر شامل للساكن والمتحرك (قوله أى فخلق) أى بدليل ماقبله وهو ولا تحلقوا رؤسكم (قوله أو كسبت) أى ولم تكن كسبت وقوله فى ايمانها أى تصديقها فالمراد بالايمان التصديق الذى هو ايمان لغوى وهذا على كلام المعتزلة (قوله وكسبها) يقدر بعد قوله ايمانها من قوله لاينفع نفسا ايمانها (قوله والآية من اللف والنشر) أى فقوله لم تكن آمنت من قبل راجع لقوله لاينفع نفسا ايمانها وقوله أو كسبت فى ايمانها خيرا راجع لقوله وكسبها أى ان التى لم تؤمن من قبل لاينفعها ايمانها أى يوم طلوع الشمس من مغربها والتى لم تكن كسبت خيرا قبل ذلك لاينفعها كسبها خيرا اذ ذاك تأمل (قوله وبهذا التقدير تندفع الخ) أى لان قوله لم تكن راجع لقوله ايمانها وقوله أو كسبت راجع لمحذوف أى وكسبها والمعنى لاينفع نفسا ايمانها لم تكن آمنت من قبل ولاينفع نفسا كسبها لم تكن كسبت فالمنفى هو النفع بالكسب وحينئذ فالتسوية فى الآية انما هى بين عدم النفع بالايمان وعدم النفع بالكسب لا بين عدم الايمان والايمان الذى لم يقترن بالعمل الصالح كما فهم المعتزلة (قوله تندفع شبهة المعتزلة) أى فى قولهم ان الايمان لاينفع اذا كان مجردا عن العمل الصالح (قوله تندفع شبهة المعتزلة كالزمخشرى) حاصله ان الزمخشرى جعل لم تكن آمنت من قبل صفة لقوله نفسا وقوله أو كسبت فى ايمانها خيرا عطفا على آمنت والمعنى ان اشراط الساعة اذا جاءت ذهب أوان التكليف عندها فلم ينفع الايمان حينئذ نفسا غير مقدمة ايمانها من قبل ظهور الآيات أو مقدمة ايمانها غير كاسبة خيرا فى ايمانها فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة اذا آمنت فى غير وقت الايمان و بين النفس التى آمنت فى وقته ولم تكسب خيرا هذا حاصل كلامه وأجاب المصنف

أنفق من بعد من دليل التقدير أن الاستواء انما يكون بين شيئين ودليل المقدر أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا لانفرق بين أحد من رسله والذين آمنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين أحد منهم اى بين احد وأحد منهم وقيل أحد فيهما ليس بمعنى واحد مثله فى قل هو الله احد بل هو الموضوع للعموم وهمزته أصلية لامبدلة من الواو فلا تقدير و ردبانه يقتضى حينئذ ان المعرض بهم وهم الكافرون فرقوا بين كل الرسل وانما فرقوا بين محمد عليه الصلاة والسلام و بين غيره فى النبوة وفى لزوم هذا نظر والذى يظهر لى وجه التقدير وأن المقدر بين احد و بين الله بدليل ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ونحو سرابيل تقيكم الحر أى والبرد وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله سبحانه فى أول السورة لكم فيها دافء وله ماسكن اى وما تحرك واذا فسر سكن باستقر لم يحتج الى هذا فان احصرتم فما استيسر من الهدى اى فان احصرتم فحللتم فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففدية اى فحلق ففدية لاينفع نفسا ايمانها لم تكن آمنت من قبل او كسبت فى ايمانها خيرا اى ايمانها وكسبها والآية من اللف والنشر و بهذا التقدير تندفع شبهة المعتزلة كالزمخشرى

وغيره اذ قالوا سوى الله تعالى بين عدم الايمان و بين الايمان الذى لم يقترن بالعمل الصالح فى عدم الانتفاع به وهذا التأويل ذكره

عن التمسك بالآية بأنها من قبيل اللف التقديرى فتقدير محذوف فامعطوفا على فاعل ينفع وهو ايمانها أى لاينفع نفسا ايمانها ولا كسبها أى لاينفع نفسا ايمانها فى التى لم تكن آمنت من قبل ولا كسبها خيرا فى التى آمنت من قبل ولكن لم تكسب خيرا قبل فنفى نفع الايمان راجع للنفس التى لم يصدر منها الايمان قبل ذلك و يكون نفى نفع الكسب راجعا الى النفس التى صدر منها الايمان قبل ذلك ولكنها لم تكن كسبت فى ايمانها خيرا وبهذا التأويل توافقت الآيات والاحاديث الشاهدة على أن مجرد الايمان ينفع و يورث النجاة من العذاب ولو بعد حين (قوله اذ قالوا الخ) حاصل الشبهة أن الله سوى بين عدم الايمان و بين الايمان الذى لم يقترن بالعمل الصالح فى عدم الانتفاع فيكون الايمان مركبا من التصديق والعمل وأن التصديق بدون العمل الصالح لاينفع وهذا مبنى على مافهموه من أن معنى الآية لم تكن أمنت أو كانت آمنت ولم تكن كسبت فى ايمانها خيرا (قوله الذى لم يقترن بالعمل الصالح) أى وتمسكوا بظاهر الآية على أن الايمان مجردا عن العمل الصالح لاينفع (قوله ومن القليل الخ) أى أنه يكثر فى العاطف أن يحذف مع المعطوف بخلاف أم العاطفة فانه يقل حذفها معه (قوله كقوله) أى قول أبى ذؤيب الهذلى وصدره *دعانى اليها القلب انى لأمره* سميع (قوله وقد مر الخ) حاصله أنه لامانع من جعل الهمزة بمعنى هل وهل لامعادل لها وحينئذ فلا حذف *(حذف المعطوف عليه)* (قوله أى فضرب فانفجرت) أى فحذف المعطوف عليه والفاء الداخلة على فانفجرت عطفت تلك الجملة على الجملة المحذوفة ولا يصح أن تكون عاطفة جملة انفجرت على جملة اضرب ولو على القول بجواز عطف الخبر على الانشاء لانه لايترتب على مجرد الامر بالضرب الانفجار (قوله هى فاء فضرب) أى فالمحذوف حينئذ هو المعطوف عليه والعاطف معا (قوله أن ذلك يقتضى الخ) أى لان الجزاء اذا صدر بالفاء وقد لزم أن يكون ماضى اللفظ او معنى وفعل الشرط الواقع هنا بعد أن مستقبل معنى فيكون الانفجار سابقا على الضرب (قوله يقتضى تقدم الانفجار على الضرب) أى مع أنه فى الواقع متأخر عنه (قوله الا ان قيل الخ) هذا استثناء مما يفيده الرد أى وتقدم الانفجار باطل الخ وتوضيحه أن المراد فقد انفجرت فى حكمنا وترتيبنا الافى الخارج ولا شك أن الحكم بالانفجار وترتيبه على الضرب سابق عليه وان كان الانفجار بالفعل متأخرا عندهم ثم ان الفاء على التقدير بن تسمى فصيحة لافصاحها عن المقدر ولو غير شرط و يقال فيها أيضا فاء الفصيحة بالمجمة لفصحها المقدر وكشفه ومن أمثلتها الدالة على شرط قول الشاعر

قالوا خراسان أقصى مايرادبنا * ثم القفول فقد جئنا خراسانا

أى ان كان الامر كذلك فقد جئنا وفى المفتاح انها فصيحة على التقدير الاول وهو كونها للعطف على محذوف والا كثر أنها فصيحة على التقدير بن (قوله فقد حكمنا بترتب الانفجار) أى والحكم بالترتب سابق على الانفجار والانفجار بعد الضرب (قوله ان أم متصلة) أى عاطفة على محذوف (قوله وكذلك فى رسولا) أى وكذلك يقال فى رسولا أى انه بدل من مفعول أرسلنا المحذوف (قوله موصول اسمى) أى كالذى أرسلناه حال كونه فيكم رسولا (قوله من أولى العلم) أى مع أنها انما تكون لما لايعقل (قوله من أولى العلم) أى وهو خلاف الظاهر (قوله والظاهر أن ما كافة) أى والكافة تبطل تعين الدخول على الاسماء وقوله والظاهر ان ما كافة أى للكاف من عمل الجر وحينئذ فلا داعى لتقدير ضمير ورسولا مفعول أرسلنا (قوله أنها مصدرية) أى ورسولا مفعول أرسلنا ولا داعى لتقدير الضمير (قوله والجملتان بعده) أى هذا حلال وهذا حرام (قوله أى لاتقولوا الخ) هذا حل معنى والاقل التقدير ولاتقولوا الكذب هذا حلال وهذا حرام فى شأن البهائم التى تصفها ألسنتكم بالحل والحرمة بأن تقولوا هذه البهيمة حلال وهذه البهيمة حرام فقوله من البهائم بيان لما تصفه ألسنتكم أى لاتقولوا هذه البهيمة حلال وهذه حرام كذبا وافتراء على الله (قوله وامالمحذوف) أى والاصل

ما أدرى أرشد طلابها

أى أم غى وقد مر البحث فيه *(حذف المعطوف عليه)* ان اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أى فضرب فانفجرت وزعم ابن عصفور أن الفاء فى فانفجرت هى فاء فضرب وأن فاء فانفجرت حذفت ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه وليس بشئ لان لفظ الفاءين واحد فكيف يحصل الدليل وجوز الزمخشرى ومن تبعه أن تكون فاء الجواب أى فان ضربت فقد انفجرت و يرده أن ذلك يقتضى تقدم الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل الان قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك وقيل فى أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ان أم متصلة والتقدير أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم *(حذف المبدل منه)* قيل فى ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب وفى كما أرسلنا فيكم رسولا منكم ان الكذب بدل من مفعول تصف المحذوف أى لما تصفه وكذلك فى رسولا بناء على أن ما فى كما موصول اسمى و يرده

الكذب واما النصف على ان ما مصدرية والجملتان محكيتا القول أى لاتحلوا وتحرموا المجرد قول تنطق به ألسنتكم وقرئ بالجر بدلا من ما على انها اسم و بالرفع وضم الكاف والذال جمع الكذوب صفة للفاعل وقدر أنه قيل فى لا اله الا الله ان اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف

*(حذف المؤكد وبقاء توكيده) قدمر ٢٦٠ أن سيبويه والخليل أجازاه وأن أبا الحسن ومن تبعه منعوه *(حذف المبتدا) *

ولا تقولوا فى شأن البهائم التى تصفها ألسنتكم بالحل والحرمة هذا حلال الخ فتقولون الكذب (قوله على أن ما مصدرية) أى لا على أنها موصول والا كان العائد أعنى المفعول محذوفا (قوله أى لا تحللوا الخ) هذا حل معنى اشارة الى أن فى الكلام حذفا وأصل التقدير لا تقولوا هذا حلال وهذا حرام لاجل وصف ألسنتكم البهائم بالكذب (قوله وقرئ بالجر) أى للكذب وكذا تقول فيما بعد (قوله وقرئ بالجر) أى والمعنى لا تقولوا لاجل البهائم التى تصفها ألسنتكم بالحل والحرمة أى لا تقولوا للكذب هذا حلال الخ (قوله صفة للفاعل) أى وهو ألسنتكم (قوله وقدمر) أى فى النوع الثانى من الجهة السادسة (قوله قدمر) أى فى الشرط الثانى من الشروط الثمانية المذكورة للحذف فى الخاتمة (قوله منعوه) فشرطوا فى الحذف أن لا يكون المحذوف مؤكدا بالفتح لان الحذف ينافى التوكيد (قوله الآيتين) المراد بالآية الثانية قوله وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال فى سموم أى هم فى سدر وهم فى سموم (قوله قل أئنبئكم بشر من ذلكم) صوابه أفأنبئكم لانه التلاوة وقوله من ذلكم النار أى هى النار (قوله فطل) أى فالمصيب طل (قوله فيؤس) أى فهو يؤس (قوله فان لم يكونا رجلين) أى الشهيدان (قوله أى فالشاهد) أل للجنس الصادق بالشاهدين وهما بمعنى الشهيدين فلا حاجة للاعتراض بان الاولى اى فالشهيدان (قوله أى فالشاهد) قال الدماميني المناسب لقوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم أن يكون هذا من حذف الفعل أى فليشهد رجل وامرأتان من الاستشهاد وقدره الزمخشرى فعلا من الشهادة فقال فليشهد رجل وامرأتان وما قدرناه أولى اذ المأمور هم المخاطبون لا الشهداء وعلى تقدير أن يكون المحذوف مبتدأ كما قال المصنف فليقدر فالشهيدان لا فالشاهد اه قال الشمنى وأقول المناسب لقوله فان لم يكونا تقدير المبتدا وانما لم يقدره فالشهيدان لان الشهيد هنا بمعنى الشاهد ولان الشاهد المرادبه الجنس (قوله فعبادك) أى فهم عبادك (قوله الا قالوا ساحر أو مجنون) أى هو ساحر أو هو مجنون (قوله وقالوا أساطير الاولين) أى هو أساطير الاولين قال الدماميني و يحتمل ان أساطير الاولين مبتدأ وجملة اكتتبها خبر وحينئذ فلا حذف أصلا (قوله سيقولون ثلاثة) أى هم ثلاثة (قوله أضغاث) أى هو أضغاث (قوله وبعدما الخبر الخ) أى و بعد شئ كالمؤمنين والقوم الذين اشتروا الضلالة بالهدى فى الآيتين الخبر صفة لذلك الشئ فى المعنى ولا شك أن الثانيون هم المؤمنون ولا يصح أن يقال بعد مبتدا لان المبتدا انما كذلك (قوله متاع قليل) أى هو متاع أى تقلبهم متاع قليل (قوله ولا تقولوا ثلاثة) أى لا تقولوا هم أى مريم وعيسى والله آلهة ثلاثة أى مستتون فى استحقاق العبادة وقوله ولا تقولوا ثلاثة الخ الاولى حذفه لان هذا فى الامثلة المذكورة للحذف بعد القول وقد سبق والكلام هنا فى حذف المبتدا واقعا بعد غير القول (قوله وقد صرح به) أى بذلك المبتدا (قوله أى هذه سورة) أى فجملة أنزلناها صفة لسورة و يحتمل أن سورة مبتدا وجملة أنزلناها صفة والخبر محذوف أى فيما أوحينا اليك سورة أنزلناها (قوله وسيبويه يصرح به) أى بالمبتدا فى ذلك فيقول هذا باب (قوله والمحصنات من المؤمنات) أى حل لكم وقوله أى حل لكم أى يقدر فى الموضعين (قوله الى دعوى حذف) أى أم الله أعلم (قوله لصحة كون أعلم خبرا عنهما) أى فالخبر عنهما واحد غاية الامر أنه قدم على أحدهما (قوله لزم كون أعلم الخ) أى وهذا لا يصح نظرا للمال لانه لا يعلم (قوله لزم كونه شريكه)

أى فيلزم أن المخاطب نفس المال لان المبتدأ نفس الخبر (قوله اليه) أى الى المال أى ونسبة العلم للمال لا تصح (قوله وان قدر) أى مالك أى وجعل من عطف الجمل (قوله لزم كون المحذوف اعلم) اى بدليل المذكور أى ولا يصح أن يكون المال يعلم (قوله والوجه فيه الخ) هذا التوجيه مخالف للقواعد والحق ما قاله الرضى أن الاصل أنت أعلم بحال مالك فأنت ومالك أى مقترنان لا علقة لنا بكما فلا نشير عليك فيه بشئ فحذف بحال مالك وهو متعلق أعلم وحذف المبتدا الثانى وهو أنت المعطوف عليه مالك لقيام القرينة عليه فصار أنت اعلم ومالك فالواو حرف عطف للمعية ومالك عطف على انت المحذوفة وجملة فانت ومالك عطف على الجملة الاولى وما قوله وأرجلكم فالحق ان الواو عاطفة على الوجوه مشركة فى المعنى والاعراب التقديرى والخفض انما جاء من الجوار لان المجاورة تؤثر وأما قوله ودرهما فاصله دفعت شاة واخذت درهما فحذف الفعل المعطوف والمعطوف عليه فهو من الباب الآتى لا مما نحن فيه بل القول بالخفض للجوار هو دليل على ان الواو عاطفة على وجوهكم لا أنها عاطفة على الرؤس حتى تكون الواو للتشريك اللفظى والمعنوى (قوله قصد التشاكل) أى التشابه فى ان كلا من المتعاطفين مرفوع اى فالواو حرف عطف صورة وفى المعنى نائبة عن الباء وقوله للتشاكل اللفظى أى فى الاعراب بين أعلم ومال (قوله كما قصد) اى الاشتراك المعنوى (قوله على القول) اى بناء على القول الخ (قوله ونظيره) اى نظير المثال فى كون الواو نائبة فيه مناب الباء قصدا للتشاكل اللفظى (قوله فحذف كان وخبرها) اى وهو محل الشاهد لان المراد بالخبر فى الترجمة المحذوف الخبر الذى للمبتدأ أو الخبر لغيره (قوله لهفى عليك) اللهف بفتح الهاء مصدر لهف بكسرها بمعنى حزن وتحسر وقولهم يالهف فلان كلمة يتحسر بها على ما فات والجوار بكسر الجيم ان تعطى الرجل ذمة يكون بها جارك فتجيره اه شمنى وهذا يفيد أن الهاء فى لهفى مفتوحة ولكن فى نسخ عدة تسكينها أى أتألهف عليك لاجل لهفة من خائف والبيت لشمر دل اللبثى ابن شريك بن عبد الله بن رؤبة شاعر اسلامى فى ايام جرير والفرزدق يرثى منصور بن زياد و بعده

أما القبور فانهن أوانس * بجوار قبرك والديار قبور
عمت فواضله فعم مصابه * فالناس فيه كلهم مأجور
يثنى عليك لسان من لم تولة * خيرا الا تك بالثناء جدير
ردت صنائعه اليه حياته * فكأنه من نشرها منشور
والناس مأتمهم عليه واحد * فى كل دار أنة وزفير
عجبا لاربع أذرع فى خمسة * فى جوفه جبل أشم كبير

(قوله حين ليس مجير) الذى فى توضيح المصنف حين لات مجير مستشهدا بذلك على اهمال لات لعدم دخولها على الزمان (قوله أو كاد) أى أو كاد أن يصيب (قوله أو كاد) أى أن يخطئ فقد حذف خبر كاد فى الموضعين (قوله ان مالا وان ولدا) أى ان لنا مالا وان لنا ولدا (قوله وقدمر البحث الخ) الآية الاولى لم يتقدم فيها كلام أصلا واما الآية الثانية فتقدم فى المثل الاول من الجهة الرابعة أن الخبر فيها محذوف أى هالكون أو هو مذكور وهو قوله أولئك ينادون الخ ومابينهما اعتراض وقوله فى ان الذين كفروا الخ قال الزمخشرى خبر ان فى هذه الآية محذوف أى فنذيقهم العذاب بدليل جواب الشرط بعد (قوله ان الذين كفروا و يصدون عن سبيل الله) والمسجد الحرام أى و يصدون عن المسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد (قوله وقال الحماسى) أى الشاعر المذكور شعره فى ديوان الحماسة وهذا الشاعر هو سعد بن مالك (قوله لا براح) أى بالرفع كما سبق فى لا (قوله وقد كثر حذف خبر لا) أى النافية للجنس (قوله ان ليلى) خبر ان قوله لعلها مع الخبر المحذوف (قوله جرى الخ) جواب اذا والقرن

البيه والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل وانما ان فعل فى الظاهر وان قدر مبتدا حذف خبره لزم كون المحذوف اعلم والوجه فيه ان الاصل بمالك ثم أنيبت الواو مناب الباء قصدا للتشاكل اللفظى لا للاشتراك المعنوى كما قصد بالعطف فى نحو وارجلكم فيمن خفض على القول بان الخفض للجوار ونظيره بعت الشاة شاة ودرهما والاصل شاة بدرهم وقالوا الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا فخير أى ان كان فى عملهم خير فحذفت كان وخبرها وقال

لهفى عليك للهفة من خائف * يبغى جوارك حين ليس مجير

اى ليس له وقالوا من تأنى أصاب أو كاد ومن استعجل اخطأ أو كاد وقالوا ان مالا وان ولدا وقال الاعشى

ان محلا وان مرتحلا * وان فى السفر اذ مضوا مهلا

اى ان لنا حللا فى الدنيا وان لنا رتحالا عنها وقدر البحث فى ان الذين كفروا و يصدون عن سبيل الله ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم مستوفى وقال تعالى قالوا لا ضير أى علينا ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت اى لهم وقال الحماسى

من صد عن نيرانها * فانا ابن قيس لا براح

*وقد كثر حذف خبر لا هذه

حتى قيل انه لا يذكر وقال آخر اذا قيل سير وان ليلى لعلها جرى *دون ليلى ماثل القرن أعضب

اى لعلها قريبة (ما يحتمل النوعين) يكثر بعد الفاء نحو فتحرير رقبة فعدة من أيام أخر فما استيسر من الهدى فنظرة الى ميسرة أى فالواجب كذا أو فعليه كذا أو فليكم كذا و يأتى فى غيره نحو فصبر جميل أى أمرى أو أمثل ومثله طاعة وقول معروف أى أمرنا أو امثل و يدل للاول قوله فقالت على اسم الله أمرك طاعة * وقد مر نحو بز ابن عصفور الوجهين فى لعمرك لافعلن وايمن الله لافعلن وغيره جزم بان ذلك من حذف الخبر وفى نعم الرجل زيد وغيره جزم بأنه اذا جعل على الحذف كان من حذف المبتدا

* (حذف الفعل وحده أو مع مضمر مرفوع أو منصوب أو معهما) * يطرد حذفه مفسر انحو وان أحد من المشركين استجارك اذا السماء انشقت قل لو انتم تملكون والاصل لو تملكون تملكون فلما حذف الفعل انفصل الضمير قاله الزمخشرى وأبو البقاء وأهل البيان وعن البصريين انه لا يجوز لو زيد قام الا فى الشعر أو النذور نحو لو ذات سوار لطمتنى وقيل الاصل لو كنتم فحذفت كان دون اسمها وقيل لو كنتم أنتم فحذف فاتصل التمس ولو خاتما من حديد و بقى التوكيد و يكثر فى جواب الاستفهام نحو ليقولن الله أى ليقولن خلقهن الله واذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا وأكثر من ذلك كله حذف القول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم حتى قال أبو على حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج و يأتى حذف الفعل فى غير ذلك نحو انتهوا خيرا لكم أى وأتوا خيرا لكم وقال الكسائى يكثر الانتهاء خيرا وقال الفراء الكلام

بالنون والاعضب مكسور مشبه المانع يكيش كذلك بجامع القبح (قوله ما يحتمل النوعين) أى حذف المبتدا أو حذف الخبر (قوله يكثر بعد الفاء) أى عقيبها من غير فاصل بينه و بينها اه شمنى (قوله أى فالواجب) هذا هو المبتدا المحذوف وقوله كذا هو المذكور من التحرير وما معه (قوله أو فعليكم الخ) هذا ناظر للاخير اذ لا يصح فيه الا ذلك أى فعليكم نظرة (قوله و يأتى فى غيره) أى فى غير هذه الفاء (قوله و يأتى فى غيره) أى فى غير ما هو بعد الفاء بالمعنى المذكور اه شمنى (قوله و يدل للاول) أى تقدير المبتدا قوله أمرك طاعة أى فقد وقع لفظ الطاعة فى كلام العرب خبرا عن مبتدا مذكور هو لفظ الامر فترجح بذلك انه عند احتمال الحذف يجعل خبر المبتدا المحذوف تقدير أمر (قوله و يدل للاول) قال الدماميني فيه نظر لانه لا يلزم من وقوع لفظ طاعة فى تركيب تاخيرا عن مبتدا مذكور هو لفظ الامر ان يكون كذلك فى كل تركيب ثم الظاهر أن الامر فى البيت واحد الاوامر وهو ضد النهى أى أمرك ذو طاعة اى مطاع ممتثل والامر المقدر فى الآية واحد الامور وهو بمعنى الشان فكيف يجعل الاول دليلا على الثانى قال الشمنى لم يدع المصنف لزوم ذلك لزوما قليا وانما يريد أنه لما وقع فى كلام العرب لفظ طاعة فى تركيب خبرا عن مبتدا مذكور هو لفظ الامر ولم يقع فى كلامهم مبتدأ حذف خبره ترجح بذلك أنه عند الحذف خبر المبتدا المحذوف (قوله الوجهين) أى فيجوز لعمرك يمينى أو يمينى لعمرك وكذا أيمن (قوله كان من حذف المبتدا) أى ولو جعل من حذف الخبر لشئ مسده ولم يوجد (قوله وان أحد من المشركين استجارك) أى وان استجارك أحد فحذف الفعل وحده مع الضمير المنصوب (قوله اذا السماء انشقت) أى اذا انشقت السماء انشقت فحذف الفعل وحده (قوله والاصل لو تملكون تملكون) أى فقد حذف الفعل وحده (قوله لو زيد قام) اى انهم يقولون انه لا يجوز أن تدخل لو الا على فعل ظاهر لا على مقدر الا ندور اورد عليهم بقوله تعالى لو أنتم تملكون (قوله وقيل لو كنتم أنتم) أى فحذف الفعل مع مرفوعه و بقى التوكيد (قوله لو خاتما من حديد) أى ولو كان الملتمس خاتما من حديد فقد حذف الفعل مع مرفوعه (قوله و يكثر) عطف على يطرد (قوله و يكثر فى جواب الاستفهام) وكذا جواب النفى نحو زيد رداعلى من قال ما قام أحد و بعد فعل يستلزمه نحو * ليبك يزيد ضارع لخصومة * على البناء للمفعول أى يبكيه ضارع ونظم بعضهم مواضع حذف الفعل ومواضع حذف الفاعل فقال

عند النيابة مصدرو تجب * ومغرغ يقاس حذف الفاعل
والفعل بعد اذا وان مستلزم * وجواب نفى أو جواب السائل

والمراد بالتجب نحو أسمع بهم وأبصر أى بهم لكونه على صورة الفضلة كما يأتى ولا يرد نحو أغزن لان الحذوف لعلة تصريفية كالثابت (قوله خلقهن الله) أى فحذف الفعل مع الضمير المنصوب (قوله قالوا خيرا) أى قالوا أنزل خيرا فحذف الفعل مع ضمير الرفع (قوله حذف القول) أى حذفه اذا كان قولا وقوله وأكثر من ذلك أى من حذفه اذا كان مفسرا أو واقعا فى جواب استفهام (قوله سلام عليكم) أى يقولون سلام عليكم وسيذكر المصنف فى حذف الحال أنه يجوز ان يكون التقدير قائلين سلام عليكم اه شمنى فعلى الاحتمال الثانى لا تكون الآية مما حذف فيه الفعل لكنها على كل حال مما حذف فيه القول (قوله من حديث البحر) أى من الحديث الذى ينقل من البحر فهو مأخوذ من أمر متسع فيكون متسعا (قوله أى وأتوا خيرا) الدليل على تقدير ائت انك تقول ائت بيت تميم فتأتى بعده بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب أن ينتصب بائت أو اقصد أو ما يفيد هذا المعنى كذا قال الرضى (قوله يكن الانتهاء خيرا) أى فالمحذوف على هذا كان

جملة واحدة وخيرا نعت لمصدر محذوف أى انتهاء خيرا والذين تبوؤا الدار والايمان من قبلهم أى واعتقدوا الايمان من قبل هجرتهم وقال علفتها تبنا وماء باردا فقيل التقدير وسقيتها وقيل لا حذف بل ضمن علفتها معنى ألهتها واعطيتها والزموا صحة نحو علفتها ماء باردا وتبنا

كان واسمها (قوله جملة واحدة) أى لا جملتان كما هو على القولين الاولين (قوله أى واعتقدوا الايمان) أى فالايمان على هذا باق على حقيقته والعطف من قبيل عطف الجمل و يجوز ان يكون من عطف المفردات على ان يكون التجوز واقعا فى الايمان على طريق الاستعارة وتقريرها أن تقول شبه الايمان من حيث ان المؤمنين من الانصار تمكنوا منه تمكن الملك فى ملكه بمدينة من المدائن الحصينة وادعى ان المشبه فرد من أفراد المشبه به واستعير اسم المشبه به للمشبه فى النفس وهو ذكر المشبه به ورمز له بذكر شئ من لوازمه وهو التبوؤ على طريق الاستعارة بالكناية واثبات التبوؤ تخييل اه تقرير شيخنا دردير (قوله علفتها الخ) لا يعرف قائله تمامه * حتى مشت همالة عيناها * وير وى غدت و بدت والمعنى واحد (قوله وألزموا) أى من قال بالتضمين الزموا بذلك فالتزموه واستدلوا لجوازه بنحو الخ (قوله لها سبب الخ) صدره

* أعمرو بن هند ما ترى رأى صرمة * الهمزة للنداء والصرمة بكسر المهملة وسكون الراء وفتح الميم نحو الثلاثين من الابل والشاهد أنه ضمن ترعى معنى تتناول فصح تسلطه على الماء (قوله أى ما ثبت الخ) راجع لكل من المثالين أى ما ثبت استقرار حرامكانه وما ثبت استقرار نجم فى السماء (قوله يكثر بعد لو شئت) أى بعد فعل المشيئة الواقع شرطا وكذا بعد لو أردت ولو اخترت ونحو ذلك فان فعل الجواب يدل على المفعول المحذوف و بينه نحو فلو شاء لهداكم أجمعين أى لو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيأ تعلقت المشيئة به لكنه مبهم عنده فاذا جئ بجواب الشرط صار مبينا اللهم الا أن يكون تعلق فعل المشيئة ونحوه بالمفعول غريبا فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر فى نفس السامع و يأنس به كقوله

ولو شئت أن أبكى دما لبكيته * عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فلذا صرح بالمفعول لاجل أن يتقرر فى نفس السامع و يأنس به (قوله ونحوه) أى و بعد نفى نحو العلم كالابصار (قوله ولكن لا يعلمون) الابلغ فى الذم أن هذا منزل منزلة اللازم وحينئذ فلا حذف قاله الدماميني (قوله ولكن لا تبصرون) اى لا تبصرون القرب أو الاصل لا تبصرونا (قوله وعائدا على الموصول) عطف على قوله بعد لو شئت (قوله أهذا الذى بعث الله رسولا) أى بعثه (قوله وحذف عائد الموصوف الخ) اى المفعول وحذف مبتدا وقوله دون ذلك خبره أى ان حذفه أقل مما قبله (قوله وما شئ حيت) اى حيته وهذا عجز بيت صدره * حيت حمى تهامة بعد نجد * (قوله على ذنبا) هذا عجز بيت لابى النجم صدره قد أصبحت أم الخيار تدعى * أى كاملا أصنعه (قوله لبست) أى لبسته و يروى نسيت وصدره * فانبرت زحفا على الركبتين * وهو لامرئ القيس (قوله وجاء) أى حذف المفعول (قوله فى غير ذلك) أى ما ذكر من الامور الخمسة (قوله ومن غريبه) أى من غريب حذف المفعول (قوله نحو قال موسى الخ) ما ذكره المصنف أحد أوجه ذكرها فى الكشاف وعبارته فان قلت هم قطعوا بقولهم ان هذا السحر مبين على انه سحر فكيف قيل لهم أتقولون أسحر هذا قلت فيه أوجه أن يكون معنى قوله أتقولون للحق أتعيبونه وتطعنون فيه وكان حقكم أن تدعنوه وتعظموه ومن قولهم فلان يخاف القالة أى التعيب والطعن فيه ثم قال أسحر هذا فأنكر ما قالوه فى عيبه والطعن فيه وان يحذف مفعول أتقولون وهو ما دل عليه قولهم ان هذا لسحر مبين كأنه قيل أتقولون هو سحر ثم قيل أسحر هذا (قوله أى هو سحر الخ) يمكن أن الاستفهام من مقولهم تحقيرا من تحاويل العارف وان جزموا بالسحر أو انه توبيخ محطه ولا يفلح الساحرون فكانهم قالوا أتأتون بما لا فلاح فيه على انها حال من مقولهم (قوله وما قلى الخ) أى قلاك ولا تخشاه (قوله فاما من أعطى) فيه ان هذا لم يقصد تعلقه بمفعول فهو منزل منزلة اللازم فالاولى أن يمثل بنحو أعطيت جوابا لهل أعطيت زيدا (قوله ولسوف

فالتزموه محتجين بقول طرفة لها سبب ترعى به الماء والشجر وقالوا الحمد لله اهل الحمد باضمار أمدح وفى التنزيل وامرأته حمالة الحطب باضمار أذم ونظائره كثيرة وقالوا أما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا انطلقت وقالوا الا أكلمه ما ان حرامكانه وما ان فى السماء نجما اى ما ثبت و يروى نجم بالرفع فان فعل ماض بمعنى عرض وأصله عن

* (حذف المفعول) *

يكثر بعد لو شئت نحو فلو شاء الله لهداكم أجمعين أى فلو شاء هدايتكم و بعد نفى العلم ونحوه نحو ألا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون أى انهم سفهاء ونحن أقرب اليه منكم ولكن لا تبصرون وعائدا على الموصول نحو اهذا الذى بعث الله رسولا وحذف عائد الموصوف دون ذلك كقوله

وما شئ حيت بمستباح

وعائد المخبر عنه دونهما كقوله على ذنبا كله لم اصنع * وقوله فثوب لبست وثوب أجر وجاء فى غير ذلك نحو فمن لم يجد فصيام شهرين فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا أى فمن لم يجد الرقبة فمن لم يستطع الصوم ومن غريبه

حذف المقول و بقاء القول نحو قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم أسحر هذا و يكثر حذفه فى الفواصل نحو وما قلى ولا تخشى و يجوز حذف به مفعول أعطى نحو فاما من أعطى وثانيهما فقط نحو ولسوف

يعطيك ربك وابوك وامك فقط خلافا للسهيلي نحو حتى يعطوا الجزية *(حذف الحال)* أكثر ما يرد ذلك اذا كان قولا اغنى عنه المقول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم أي قائلين ذلك ومثله واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيل ربنا تقبل منا ويحتمل ان الواو للحال وان القول المحذوف خبر اي واسمعيل يقول كما ان القول حذف خبر اللموصول في والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم الا ليقربونا ويحتمل ان الخبر هنا ان الله يحكم بينهم فالقول المحذوف نصب أو رفع خبرا أول هذا كله أولا موضع له لانه بدل من الصلة ان كان الذين للكفار والعائد الواو فان كان للمعبودين عيسى ٢٦٤ والملائكة والاصنام والعائد محذوف أي اتخذوهم فالخبر ان الله يحكم بينهم وجملة القول حال أو بدل

(حذف التمييز)

نحو كم صمت أي كم يوما وقال تعالى عليها تسعة عشر ان يكن منكم عشرون صابرون وهو شاذ في باب نعم نحو من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت أي فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة

(حذف الاستثناء)

وذلك بعد الاوغير المسبوقين بليس يقال قبضت عشرة ليس الا أو ليس غير وقد تقدم وأجاز بعضهم ذلك بعدلم يكن وليس بمسموع

(حذف حرف العطف)

بابه الشعر كقول الحطيئة *
ان امرأ رهطه بالشام منزله
يبرين جار شدما اغتربا

أي ومنزله برمل يبرين كذا قالوا ولك أن تقول الثانية صفة ثانية لامعطوفة وحكى أبو زيد أكلت خبز الحامتمرا فقيل على حذف الواو وقيل على بدل الاضراب وحكى أبو الحسن اعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على اضمار أو ويحتمل البدل المذكور وقد خرج على ذلك آيات احداها وجوه يومئذ ناعمة أي و وجوه يومئذ خاشعة والثانية ان الدين عند الله الاسلام فيمن فتح الهمزة اي وان الدين عطفا على انه لا اله الا هو ويبعده ان فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين بالمرفوع وقيل بدل من ان الاولى وصلتها أو من القسط أو معمول للحكيم على ان أصله الحاكم ثم حول للمبالغة والثالثة ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد اي وقلت وقيل بل هو الجواب وتولوا جواب سؤال مقدر كانه قيل فما حالهم اذ ذاك وقيل تولوا حال على اضمار قد واجاز الزمخشري ان يكون استئنافا أي اذا ما أتوك لتحملهم تولوا ثم قدر انه قيل لم تولوا با كين فقيل قلت لا أجد ما احملكم عليه ثم وسط بين الشرط والجزاء

(حذف فاء الجواب) هو مختص بالضرورة كقوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها * وقدر ان أبا الحسن خرج عليه ان ترك خيرا الوصية للوالدين *(حذف واو الحال)* تقدم في قوله * نصف النهار الماء غامره * أي انتصف النهار والحال ان الماء غامر هذا الغائص

(حذف قد)

زعم البصريون ان الفعل الماضي الواقع حالا لابد معه من قد ظاهرة نحو وما لكم ان لا تاكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم أو مضمرة نحو انؤمن لك واتبعك الارذلون أو جاؤكم حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبر الكان كقوله عليه الصلاة والسلام لبعض اصحابه اليس قد صليت معنا وقول الشاعر وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذاما وحميرا وخالفهم البصريون واجاز بعضهم ان زيد القام على اضمار قد وقال الجميع حق الماضي المثبت المجاب به القسم أن يقرن باللام وقد نحو تالله لقد آثرك الله علينا وقيل في قتل اصحاب الاخدود انه جواب للقسم على اضمار اللام وقد جميعا للطول وقال * لعمرك اما بالله حلفة فاجر لنامو افما ان من حديث ولا صال * فاضمر قد واما والله ارسلنا يحاقر أو مصفرا لظلوا من بعده يكفرون فزعم قوم انه من ذلك وهو سهو لان ظلوا مستقبل لانه مرتب على الشرط وسادمسد

جوابه فلا سبيل فيه الى قد اذ المعنى ليظلن ولكن النون لا تدخل على الماضي *(حذف لا النافية)* حكى الاخفش لا رجل وامرأة بالفتح واصله ولا امرأة فحذفت لا وبقي البناء للتركيب بحاله (حذف لا النافية غيرها) يطرد ذلك في جواب القسم اذا كان المنفي مضارعا نحو تالله تفتأ تذكر يوسف وقوله

(قوله يعطيك) أي خيرا وقوله حتى يعطوا أي يعطوكم (قوله ربنا تقبل منا) اي قائلين ربنا الخ (قوله اي واسمعيل يقول) اي والحال أن اسمعيل يقول (قوله ما نعبدهم) اي يقولون ما نعبدهم فما نعبدهم مقول القول الواقع خبر الذين (قوله فالقول المحذوف نصب) اي على الحال أي قائلين ما نعبدهم (قوله هذا) أي ما ذكر من الاحتمالات الثلاثة في جملة القول (قوله تسعة عشر) أي ملكا (قوله ان يكن منكم عشرون) اي رجلا (قوله ونعمت رخصة) مثله نعم أنت فالفاعل ضمير مستتر فيها مميز بنكرة محذوفة يدل عليه السياق أي نعم كريما أو شجاعا أو فتى فأنت هو المخصوص بالمدح (قوله حذف الاستثناء) أي المستثنى (قوله قبضت عشرة ليس الا) أي ليس المقبوض الا هي وقوله أو ليس غير أي ليس المقبوض غيرها (قوله بابه الشعر) أي المسموع فيه وهذا أحد مذاهب ثلاثة وقيل انه مختص بالاعداد المسرودة وقيل انه قياس مطرد شعرا ونثرا وهو مذهب ابن مالك (قوله ان امرأ رهطه بالشام منزله * يبرين) كذا في بعض النسخ وقع في بعض منها منزله برمل يبرين وهو الصواب لان البيت من بحر البسيط ولا يكون منه الا اذا كان كذلك ويبرين اسم موضع وهو بياء مثناة تحتية مفتوحة في أوله ويبرين كضبيين اسم بادية للعرب مذهبان منهم من يجعله اسما واحدا ويلزمه الاعراب كما يلزم الاسماء المفردة التي لا تنصرف ومنهم من يجريه مجرى الجمع فتقول على الاول هذه يبرين ونصبت يبرين ورأيت يبرين وتقول على الثاني هذه يبرون ورأيت يبرين ومررت بيبرين (قوله الثانية) أي الجملة الثانية (قوله صفة ثانية) أي لامرأ أي ان ذلك المرء موصوف بكونه رهطه بالشام وموصوف بكونه منزله برمل يبرين (قوله وقيل على بدل الاضراب) هو ما قصد فيه الاول ولم يتبين فساد قصده واضرب عنه الى الثاني وجعل في حكم المتروك فخرج ما لم يقصد فيه الاول ولكن سبق اليه اللسان وهو بدل الغلط وما تبين فيه فساد القصد الاول وهو بدل النسيان (قوله وقد خرج على ذلك) أي على حذف حرف العطف (قوله وبيعده) أي حذف العاطف من الآية الثانية (قوله بين المتعاطفين المرفوعين) أي فقد وسط بين المنصوبين وهما انه لا اله الا هو وقوله ان الدين عند الله الاسلام بمرفوع وهو والملائكة وفصل بين مرفوعين وهما الله والملائكة بمنصوب وهو قوله انه لا اله الا هو (قوله وصلتها) أي فالمعنى شهد الله والملائكة ان الدين عند الله الاسلام فهو بدل اشتمال على الظاهر (قوله أو من القسط) أي ان القسط هو كون الدين الحق الاسلام أي انه بدل اشتمال (قوله على ان أصله الخ) أي ولا يصح أن يكون معمولا لحكيم بدون ذلك لان الصفة المشبهة لا تعمل الا في السببي أي المتصل بضمير الموصوف لفظا نحو زيد حسن وجهه أو معنى نحو زيد حسن الوجه أي منه والمعمول هنا غير سببي (قوله أي وقلت) أي وعلى هذا فجواب اذا تولوا (قوله وقيل بل هو) أي قلت لا أجد ما احملكم عليه (قوله وقيل تولوا) أي كما سيأتي ان الماضي اذا وقع حالا كان على اضمار قد (قوله على اضمار قد) أي وقلت لا أجد الخ جواب اذا والحاصل انه على جعل قلت لا أجد الخ جوابا ففي تولوا احتمالان اما انه مستأنف جواب لمقدر أو انه حال (قوله أن يكون) أي قوله قلت لا أجد (قوله ثم وسط) اي ذلك الاستئناف (قوله الاسلام فيمن فتح الهمزة اي وان الدين عطفا على انه لا اله الا هو ويبعده ان فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين بالمرفوع وقيل بدل من ان الاولى وصلتها أو من القسط أو معمول للحكيم على ان أصله الحاكم ثم حول للمبالغة والثالثة ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد اي وقلت وقيل بل هو الجواب وتولوا جواب سؤال مقدر كانه قيل فما حالهم اذ ذاك وقيل تولوا حال على اضمار قد واجاز الزمخشري ان يكون استئنافا أي اذا ما أتوك لتحملهم تولوا ثم قدر انه قيل لم تولوا با كين فقيل قلت لا أجد ما احملكم عليه ثم وسط بين الشرط والجزاء

(حذف فاء الجواب) هو مختص بالضرورة كقوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها * وقدر ان أبا الحسن خرج عليه ان ترك خيرا الوصية للوالدين *(حذف واو الحال)* تقدم في قوله * نصف النهار الماء غامره * أي انتصف النهار والحال ان الماء غامر هذا الغائص

(قوله وقدر) أي في الكلام على الفاء المفردة فعنده لا يختص حذف فاء الجواب بالضرورة وقوله ان ابا الحسن اي الاخفش (قوله ان ترك خيرا) المراد بالخير المال الكثير وقوله الوصية اي فالوصية الخ وجعل غيره الوصية نائب فاعل كتب وجواب الشرط محذوف اي فليوص (قوله تقدم الخ) اي في مبحث الاشياء التي تحتاج الى رابط في الباب الرابع والشاهد في البيت على رفع النهار فاعل نصف لانه بمعنى انتصف على ما في الصحاح فالجملة الحالية حينئذ خالية من ضمير ذي الحال وهو النهار فاحتيج الى تقدير الواو ومحذوفة ليحصل الربط وقد يقال انه لا يتعين ذلك لجواز تقدير ضمير يعود الى النهار اي غامره فيه وبروى بنصب النهار على ان نصف من قولك نصفت الشئ بمعنى بلغت نصفه ففاعل نصف ضمير مستتر فيه عائد على الغائص وعلى هذا فلا يكون في البيت شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية مشتملة على ضمير ذي الحال (قوله لا بد معه من قد) على كثير هذا الحكم بان الفعل الماضي يحتمل كل جزء من أجزاء الزمان الماضي فاذا دخلت عليه قد قربته من الحال وانتفى عنه ذلك الاحتمال فصلح للحال وهو مشكل من ان كلمة قد تقرب الماضي من الحال بمعنى الحال الذي هو زمان التكلم لا بمعنى ما يبين هيئة الفاعل او المفعول فان الحال بهذا المعنى الذي فيه الكلام على حسب عاملها قد يكون ماضيا أو حالا أو مستقبلا فهذا غلط نشأ من استعمال لفظ الحال (قوله واتبعك) اي وقد اتبعك (قوله حصرت صدورهم) اي وقد حصرت (قوله واشترطوا ذلك) اي الاقتران بقد ظاهرة أو مقدرة (قوله في الماضي الواقع خبر الكان) اي واحدى اخواتها واما الحال الماضية فلا يشترط فيها الاقتران بقد عندهم (قوله حسبنا) اي قد حسبنا (قوله جذاما) بضم الجيم وذال معجمة قبيلة من اليمن تنزل بجبال حسمى وتزعم نسابة ضرائهم من معد وحسمى بحاء مهملة مكسورة اسم ارض بالبادية فيها جبال شواهق ملس الجوانب لا يكاد القتام يفارقها وحمير ابو قبيلة من اليمن ومراد الشاعر انهم طمعوا في هاتين القبيلتين يظنون القوم ضعفا فاذا هم أنوياء (قوله وخالفهم البصريون) اي فلا يقدرون في خبر كان الماضي قد (قوله ان زيد القام الخ) اي اضمار قد في خبر ان الماضي (قوله ان يقرن الخ) أي فان لم يكونا مذكورين قدرا (قوله انه جواب للقسم) أي والسماء ذات البروج (قوله للطول) اي ان المسهل لحذف اللام وقد من جواب القسم طول الفصل بين القسم والجواب فاطول نزل القسم منزلة عدم ذكره في الجملة (قوله - لفت لها الخ) تقدم انشاد هذا البيت في فصل قد من حرف القاف ومر هناك ان ابن عصفور ذكر ان القسم اذا أجيب بماض متصرف مثبت فان كان قريبا من الحال جيء باللام وقد نحو تالله لقد آثرك الله علينا وان كان بعيدا جيء باللام وحدها وانشد هذا البيت شاهدا عليه وفيه بحث مضى هناك اه دعا مني (قوله لناموا) أي لقد ناموا (قوله ولئن أرسلنا) أي والله لئن ارسلنا (قوله انه من ذلك) اي من الماضي المثبت المجاب به القسم فتكون قد مقدرة (قوله لان ظلوا مستقبل) اي ولا يقترن بقد واللام الا جواب القسم الماضي لفظا ومعنى (قوله لانه مرتب على الشرط) أي وهو ارسلنا اي والشرط مستقبل والمرتب على المستقبل مستقبل (قوله غيرها) اي غير لا النبرئة وفي بعض النسخ وغيرها بالواو أي وغير لا النافية وهو النهاية والصواب النسخة الاولى اذ حذف لا الناهية لا اظنه جائزا بطريق الاستقلال فلا يجوز أن تقول تقم على ان المراد لا تقم ولهذا لم يذكر المصنف مثالا في هذه الترجمة لحذف لا الناهية نعم يجوز حذفها بطريق التبعية نحو لا تهن العالم وتكرم الجاهل اي ولا تكرم (قوله يطرد ذلك) اي حذف لا (قوله اذا كان المنفي الخ) في نسخة اذا كان المنفي معنى مضارعا (قوله تالله تفتأ الخ) أي لا تفتأ

(حذف قد)

زعم البصريون ان الفعل الماضي الواقع حالا لابد معه من قد ظاهرة نحو وما لكم ان لا تاكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم أو مضمرة نحو انؤمن لك واتبعك الارذلون أو جاؤكم حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبر الكان كقوله عليه الصلاة والسلام لبعض اصحابه اليس قد صليت معنا وقول الشاعر وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذاما وحميرا وخالفهم البصريون واجاز بعضهم ان زيد القام على اضمار قد وقال الجميع حق الماضي المثبت المجاب به القسم أن يقرن باللام وقد نحو تالله لقد آثرك الله علينا وقيل في قتل اصحاب الاخدود انه جواب للقسم على اضمار اللام وقد جميعا للطول وقال * لعمرك اما بالله حلفة فاجر لنامو افما ان من حديث ولا صال * فاضمر قد واما والله ارسلنا يحاقر أو مصفرا لظلوا من بعده يكفرون فزعم قوم انه من ذلك وهو سهو لان ظلوا مستقبل لانه مرتب على الشرط وسادمسد

فقلت يمين الله ابرح قاعدا *ويقل مع الماضى كقوله ٢٦٦ فان شئت آليت بين المقا* م والركن والحجر الاسود نسيتك مادام عقلى معى

ولا ابرح (قوله فقلت يمين الله الخ) هذا صدر بيت لامرئ القيس بعجزه *ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى*
وقبل هذا البيت فقالت سباك الله انك فاضحى * الست ترى السمار والناس احوالى
سباك الله دعاء عليه بالسبى وهو الاسر والسمار الذين يتحدثون بالليل جمع سامر وأحوالى بمعنى حولى أى بازائى والاوصال المفاصل أو مجتمع العظام وجمع وصل بالكسر والضم وهو كل عظم لا ينكسر ولا يختلط بغيره اه دمامينى (قوله ويقل) اى حذف لا مع الماضى الواقع جوابا للقسم (قوله مع الماضى) أى فكثرته اذا كان جواب القسم مضارعا وأما اذا كان جواب القسم ماضيا فيقل الحذف (قوله نسيتك) اى لا نسيتك والسرمد الدائم اى امد الزمان الدائم وهذان البيتان من بحر المتقارب والاول منهما مدرج آخر صدره ألف المقام وأول العجز ميمه هذا هو الاولى ويحتمل أن لا يكون مدرجا بان يكون آخر الصدر ميم المقام وأول العجز واو الركن فيكون فيه التلم والشاهد الذى اورده المصنف فى قوله نسيتك أى لا نسيتك وانما سهل الحذف فى هذا لان الفعل من قوله نسيتك ماض لفظا مستقبل معنى لعمله فى ظرف مستقبل وهو قوله مادام عقلى اذ التقدير مدة دوام عقلى فسهل حذف النافى معه كما سهل حذفه مع المضارع المستقبل اه دمامينى (قوله وبسهله) اى حذف لا النافية فى جواب القسم اذا كان ماضيا اه تقرير دردير (قوله فلا والله الخ) هذا صدر بيت للمخبل وعجزه * هدو بالمساء والعلاط * ويروى ضيفى بدل قومى والهدو السكون وزنا ومعنى وأصله هدوء مصدر هدأ خفف بقلب همزته واوا وادغمت الواو الزائدة فيها كغزو وبالمساء متعلق بنادى والعلاط بهملتين الخصام وزنا ومعنى مصدر علطه بشر اذا ذكره بسوء اقسم الشاعر بالله على ان الحى لا ينادون ضيفه بما يكرههم من مساءة وخصومة بان يقولوا له اسكن ولا تتحرك عندنا بل ضيفه معزز مكرم لا يقابل الا بما يرضيه وفى ذلك ايماء الى شرف الشاعر وعزته وقد جعل المصنف وغيره النافى المحذوف من هذا البيت كلمة لا وهو قابل للبحث وذلك لان الفعل هنا ماض افظا ومعنى لان الانسان لا يمدح الا بما وقع لا بما يتوقع فلا ينبغى أن يكون المقدر لا لانها لا تدخل على الماضى لفظا ومعنى الا مكررة ولا تكرير فى البيت فينبغى ان يقدر ما وزعم الكوفيون انه لا حذف فى هذا البيت وان المذكورة أولا هى مافى الجواب قدمت اعتناء بالنفى وفيه تقديم مافى جملة على جملة أخرى مع انه لا يتاتى فى قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم اه دمامينى (قوله وسمع) اى حذف لا (قوله وقولى الخ) هذا البيت للغربن توليب قال فى الصحاح والمخبل بفتح الخاء المعجمة مشددا اسم شاعر يقال لا أفعله حتى يؤب المخبل وهو أحد القارظين اللذين خرجا فى طلب القرظ فلم يرجعا فقالوا لآتيك أو يؤب القارظان وفى شرح الكافية لابن مالك بعد ما ذكر بيت المصنف اراد والله لا يلاقونه فحذف القسم وحرف النفى وهذا فى غاية الغرابة اه كلامه وجماعة من النحاة يرونه مما حذف فيه لا النافية بدون اضمار القسم ومنهم المصنف والظاهر أن رأى المصنف أولى لكون من قبيل ما حذفه ثبت بقياس باعتبار حذف لا فى جواب القسم والله أعلم اه دمامينى (قوله عن بعيرهم) عن زائدة وقوله يلاقونه أى لا تلاقونه (قوله ذكر ابن معطى ذلك) أى جواز حذفها (قوله قال ابن الخباز) أى فى شرحها (قوله قال) أى الاجواز حذف لا فى جواب القسم دون جواز حذف صاحبه (قوله وأنشد ابن مالك) أى دليلا على جواز حذف مافى جواب القسم (قوله فوالله الخ) قال فى الصحاح الوقى من الموافقة بين الشيئين يقال حلوبته وفق عياله أى لها لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه ثم انه يحتمل أن يجعل قوله بمعتدل مفعولا به والباء زائدة وما المذكورة نافية فى الموضعين والفعلان تنازعاه وحذف المفعول من أحدهما فلا يحتاج الى تقدير ما النافية ولا موصولة اه دمامينى (قوله بآية تقدمون) أى ما تقدمون أى اقدامكم (قوله وعكسه) أى من جهة انه فى هذا البيت الثانى صرح بما دون الاول فنما حذفت وجعله عكسا بناء على مقابل الصواب (قوله لانهم أم الباب) هذا بيان لوجه تقدير

الجمهور

فهى أولى بالتجوز *(حذف اداة الاستثناء) لا أعلم ان أحدا اجازه الا ان السهيلى قال فى قوله ٢٦٧ تعالى ولا تقولن لشئ الآية لا يتعلق

(قوله فهى أولى بالتجوز) أى بالحذف الذى هو خلاف الاصل *(حذف اداة الاستثناء)* أى وحدها لان الكلام فى حذف الحروف (قوله لا أعلم ان أحدا أجازه الخ) قال الدمامينى هذا عجيب كيف لا يعلم المصنف أحدا أجازه الا السهيلى والمسئلة مذكورة فى التسهيل وقد كتب منه نسخا وملأ بحواشيه وفيه فى باب التنازع ونحو ما قام وقعدا لا زيد يحمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم يعنى ان التقدير ما قام الا زيد وما قعد الا زيد فهل هذا شئ غير حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعا وقد صرح ابن الحاجب بالمسئلة أيضا واختار فيها ذلك أى انها محمولة على الحذف دون التنازع اه قال الشمنى وأقول هذا الايرد على المصنف فان مراده حذف اداة الاستثناء وحدها اه كلامه ولك أن تقول انه قد صرح فى مبحث الآية بحذف المجموع تأمل (قوله لا يتعلق الاستثناء بفاعل) أى لان المعنى لا تقولن لشئ انى فاعل الا أن يشاء الله أى بل قل انى فاعل ذلك بدون الا ان يشاء الله وهو لا يصح (قوله ولا بالنهى) أى المنهى عنه لان المعنى لا تقل انى فاعل ذلك الخ ما لم يشأ الله ذلك الامر فلا القول وحينئذ فلا يكون المخاطب منهيا عن شئ لانه يمكن ان يقول انى أفعل ذلك وبدعى أن الله شاء ذلك الامر (قوله الا أن يشاء الله) أى القيام وقوله فاست بمنهى أى فلا تنه عنه (قوله فقد ساطته الخ) أى لان له أن يقوم وبدعى أن الله شاء القيام (قوله ويقول) أى اذا صدر منه ذلك ولمته (قوله وحذف القول كثير) أى فحذف قائلا لذلك فبقى الا الا ان يشاء الله فحذف أولى اذ الاستثناء فبقى الا ان يشاء الله فتكون الآية على هذا من حذف اداة الاستثناء وحدها لكن بعد حذف المستثنى الذى هو قول لا حرج فى حذفه (قوله تضمن كلامه) هذا اعتراض على السهيلى بأنه قرر الآية من حذف الاداة وحدها بما تضمن انها من حذف الاداة والمستثنى جميعا (قوله الاستثناء) أى فالمحذوف هما معا لا حذف الاداة التى الكلام فيها وحينئذ فالذى تحصل ان حذف الاداة لم يقل به أحد وقول المصنف فتضمن الخ اعتراض على السهيلى الذى جعل هذا اشارة الى حذف الاداة وحدها مع ان المتحصل منه حذفهما معا (قوله والصواب الخ) مفاده ان كلام السهيلى ليس فيه الاستثناء مفرغا وليس صوابا مع انه أيضا مفرغ وصواب تأمل (قوله وأن المستثنى مصدر أو حال) أى وحذف هذا المستثنى لوجود ما يدل عليه وهو ان شاء الله لان معناه الا بان يشاء الله (قوله الا قولا مصحوبا الخ) اشارة الى جعله مصدرا (قوله ملتبسا) اشارة الى جعله حالا أى أو الاحال كونك ملتبسا الخ (قوله مصحوبا بذلك) أى بان يشاء الله وقوله الا مع حرف الاستثناء أى مقدر ونائبه أى بان تقول انا أفعل ذلك الا ان يشاء الله وقوله وطوى ذكره أى ذكر أداة الاستثناء وقوله لذلك أى للعلم أى وحينئذ فالمحذوف انما هو أداة الاستثناء وقوله وقد علم أى من خارج (قوله مصحوبا بذلك) يعنى بان يشاء الله الا مع حرف الاستثناء الذى داخلا على ان يشاء الله نحو لا فعلن الا أن يشاء الله فيكون المحذوف من هذه الآية حرف الاستثناء الداخل على ان يشاء الله وهو أداة الاستثناء وحدها اه شمنى (قوله فطوى ذكره) أى غير مقدر فى الكلام لبقرير كلام السهيلى (قوله وعليهما) أى على جعل المستثنى مصدرا أو حالا (قوله أن يكون أن يشاء الله) الاولى أن يقول أن يكون الا أن يشاء الله (قوله ان ذلك معلوم فى كل أمر ونهى) أى فالشئ المأمور بفعله انما يفعل ما لم يشاء الله عدم فعله والمنهى عن فعله انما يترك اذا لم يشأ فعله وحينئذ فلا وجه لتخصيص النهى عن القول المذكور بهذا المعنى (قوله مطلقا) أى سواء قيد بشئ أو لم يقيد وهو خلاف الاجماع فانه لا يختلف فى جواز قول القائل لافعلن غدا ان شاء الله (قوله وبهذا يرد أيضا قول من زعم أن الاستثناء منقطع) أى لانه يؤدى الى نهى كل أحد عن أن يقول انى فاعل ذلك غدا مطلقا قيد بشئ أو لم يقيد وهو خلاف الاجماع اذ لا يختلف فى جواز قول القائل لافعلن غدا كذا ان شاء الله وجعله منقطعا يدرجه فى النهى (قوله كناية عن التأبيد) أى وليست الا استثناء أصلا لا متصلا ولا منقطعا ووجه الرد ان هذا لا يصح اذ لا يصدر مثل هذا الا عن جهل *(حذف لام

الاستثناء بفاعل اذ لم ينه عن ان يسأل الا ان يشاء الله بقوله ذلك ولا بالنهى لانك اذا قلت أنت منهى عن ان تقوم الا ان يشاء الله فاست بمنهى فقد سلطته على ان يقوم ويقول شاء الله ذلك وتاويل ذلك ان الاصل الا قائلا الا ان يشاء الله وحذف القول كثيرا انتهى فتضمن كلامه حذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعا والصواب ان الاستثناء مفرغ وان المستثنى مصدرا وحال أى الا قولا مصحوبا بان يشاء الله او الا ملتبسا بان يشاء الله وقد علم انه لا يكون القول مصحوبا بذلك الا مع حرف الاستثناء فطوى ذكره لذلك وعليهما فالباء محذوفة من أن وقال بعضهم يجوز ان يكون أن يشاء الله كلمة تأبيد اى لا تقولنه ابدا كما قيل فى وما يكون لنا أن نعود فيها الا أن يشاء الله ربنا الآن عودهم فى ملتهم مما لا يشاؤه الله سبحانه وجوز الزمخشرى أن يكون المعنى ولا تقولن ذلك الا أن يشاء الله أن تقوله بان يأذن لك فيه ولما قاله مبعد وهو أن ذلك معلوم فى كل أمر ونهى ومبطل وهو أنه يقتضى النهى عن قول انى فاعل ذلك غدا مطلقا وبهذا يرد أيضا قول من زعم ان الاستثناء منقطع وقول من زعم أن الا أن يشاء الله كناية عن التابيد (حذف لام

التوطئة) وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن وان أطعتموهم انكم لمشركون وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين بخلاف وان لا تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين *(حذف الجار)* يكثر ويطرد مع أن وأن نحو يعنون عليك أن أسلموا أي بان ومثله بل الله يمن عليكم ان هداكم والذي أطمع أن يغفر لي ونطمع ان يدخلنا ٢٦٨ ربنا وأن المساجد لله أي ولان أيعد كم أنكم اذا متم أي بانكم وجاء في غيرهما نحو قد رناه منازل أي قدرناه ويغونها عوجا أي يبغون لها انما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه أي يخوفكم بأوليائه وقد يحذف مع بقاء الجر كقول رؤبة وقد قيل له كيف أصبحت خير عافاك الله وقولهم بكم درهم اشتريت ويقال في القسم الله لافعلن *(حذف أن الناصبة)* وهو مطرد في مواضع معروفة وشاذ في غيرها نحو خذ اللص قبل يأخذ لا مره يحفرها ولابد من تتبعها وقال به سيبويه في قوله ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعله * وقال المبرد الاصل أفعلها ثم حذفت الالف ونقلت حركة الهاء لما قبلها وهذا اولى من قول س لانه أضمر ان في موضع حقها أن لا تدخل فيه صريحا وهو خبر كاد واعتد بها مع ذلك بابقاء عملها واذا رفع الفعل بعد اضمار ان سهل الامر ومع ذلك لا ينقاس ومنه قل أفغير الله تأمروني أعبد ومن آياته يريكم البرق وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه وهو الاشهر في بيت طرفة ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى * وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي وقرئ أعبد بالنصب كما روى أحضر كذلك وانتصاب غير في الآية على ليست

التوطئة) * (قوله وان لم ينتهوا) أي ولئن لم ينتهوا أي والله لئن الخ وقوله ليمسن جواب قسم محذوف (قوله وان أطعتموهم) أي ولئن أطعتموهم أي والله ان أطعتموهم فقوله انكم لمشركون جواب لقسم محذوف (قوله وان لم تغفر لنا وترحمنا) أي ولئن لم تغفر لنا أي والله ان لم تغفر لنا فقوله لنكونن من الخاسرين جواب لقسم محذوف (قوله أكن من الخاسرين) فان أكن جواب الشرط لا جواب قسم محذوف (قوله أي بأن هداكم) أي بسبب ذلك (قوله والذي أطمع ان يغفر لي الخ) أي في ان يغفر لي وفي أن يدخلنا (قوله وجاء في غيرهما) اي وجاء حذف الجار مع غير ان وان (قوله اولياءه) نصب بنزع الخافض (قوله كقول رؤبة الخ) صرح ابن مالك بجواز حذف الجار قياسا في مثل قولك زيد جواب لمن قال لك بمن مررت قال وهذا هو الصحيح كقوله عليه الصلاة والسلام اقرب هما منك بابا بالجر في جواب قولها ان لي جارين فالى ايهما اهدي والقول العرب خير بالجر لمن قال كيف اصبحت فحذف الباء وابقى عملها الان معنى كيف باي حال فجعلوا معنى الحرف دليلا عليه فلو لفظ به كانت الدلالة اقوى وجواز الحذف اولى قال ابو حيان وينبغي ان تثبت في القياس على ذلك اه دماميني (قوله خير) اي اصبحت على خير (قوله بكم درهم) اي من درهم (قوله الله لافعلن) اي والله لافعلن *(حذف ان الناصبة)* (قوله في مواضع معروفة) هي تسعة مواضع اربعة اضمارا ان فيها واجب وخمسة اضمارا ان فيها جائز فتضمر وجوبا بعد لام الجحود وبعد حتى وبعد او التي بمعنى الا او بمعنى حتى وتضمر جوازا بعد لام التعليل وكي التعليلية وبعد فاء السببية وواو المعية في الاجوبة الثمانية وبعد عاطف مسبوق باسم خالص من التأويل بالفعل (قوله ولابد من تتبعها) اي من ان تتبعها (قوله ونهنهت) اي كففت وصددته * فلم ارمثلها حباسة واحد * والحباسة الظلامة وزنا ومعنى ونسبه الزمخشري لامرئ القيس ونسبه العيني لعامر بن جوين الطائي وجعل صدره

* اردت بها فتكا فلم ارتض له * (قوله بعد ما كدت افعله) اي فقال ان الاصل ان افعله (قوله ونقلت حركة الهاء لما قبلها) اي بعد سلب حركتها (قوله في موضع) اي وهو خبر كاد اي انه قدران في خبر كاد مع انه محل لا تقع فيه الا نادرا وايضا اعتد بها محذوفة فنصب بها الفعل وهذان امران خلاف الاصل (قوله ومع ذلك) اي ومع كونها مضمرة في محل حقها ان لا تقع فيه صريحا وقوله بابقاء الباء سببية (قوله بعد اضماران) اي بعد حذفها (قوله افغير الله تأمروني اعبد) اي تأمروني ان اعبد فحذف ان فرفع الفعل اي قل اتأمروني بعبادة غير الله (قوله يريكم البرق) اي ان يريكم البرق فحذفت ان فارتفع الفعل والداعي لتقدير ان من آياته خبره مقدم ويريكم مؤول بمصدر مبتدا مؤخر (قوله وتسمع) اي فاصلا ان تسمع فحذفت ان فارتفع الفعل والداعي لتقدير ان تسمع مؤول بمصدر مبتدا خبره خبر (قوله أحضر الوغى) اي فالاصل عن ان احضر الوغى اي الحرب فحذفت عن لوجودان وبالحذفت ان ارتفع الفعل (قوله وقرئ اعبد بالنصب) اي فقدا عتد بان المضمرة (قوله وانتصاب غير في الآية الخ) اي افغير الله (قوله لا تعمل فيما قبل الموصول) اي لان أعبد على تقدير ان الموصولة الحرفية (قوله في نحو قل الخ) أي من كل فعل مضارع مجزوم وواقع بعد طلب (قوله قل له يفعل) اي ليفعل (قوله جواب لشرط) اي ان تقل لهم يقيموا يقولوا (قوله او جواب للطلب) وهو قل (قوله والحق ان حذفها) اي حذف لام الطلب اي وحينئذ فالآية

ليست مخرجة على حذف لام الطلب بل الجزم فيها اما بإذا قة شرط مقدرة او بنفس الطلب (قوله محمد الخ) هذا صدر بيت لابي طالب وعجزه اذا ما خفت من امر تبالا * وتقدم الكلام على هذا البيت وكذا الآية الاولى في مبحث اللام (قوله وشذ في اسمي الجنس والاشارة) يريد باسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء نحو يا رجل بالضم أو لم يتعرف نحو يا رجلا بالنصب وسواء كان مفردا كما مر أو مضافا نحو يا غلام رجل ويا حسن الوجه أو شبيها بالمضاف نحو يا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه أولا والسر في امتناعهم من حذفه في النكرة ان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك منتبها لما تقول له وهذا لا يكون الا في المعرفة وأما المعرفة لتعرفه بحرف النداء فلم تمنعوا من حذف حرف النداء منها الان الحرف المذكور حينئذ حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما يعرف به حتى لا يظن به تأوه على أصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المعرف بها وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف التنبيه والخطاب (فان قيل) يجوز حذف حرف النداء من أي نحو أيها الثقلان وهو جنس متعرف بالنداء (والجواب) ان المقصود بالنداء هو وصف أي كما تقرر وهو معرف قبل النداء باللام فلم يحذف لذلك واما اسم الاشارة فانه موضوع لما يشار به للمخاطب الى شيء وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى أي مخاطبا تنافر ظاهر فلما أخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء ثم ان تقييد المصنف شذوذ حذف حرف النداء بما ذكره من اسم الجنس والاشارة ظاهر في أن حذفه من منادى غيرهما ليس شاذا فيرد عليه كلمة الله فانه لا يحذف حرف النداء منها الا مع تعويض الميم المشددة في الآخر وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه بأي أو باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه الكلمة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا اه دماميني (قوله اصبح ليل) معناه بالليل ادخل في الصباح وصرصحا قالته أم جندب زوجة امرئ القيس تبرمابه وكان مفركا أي تبغضه النساء ويقال انه سألها عن سبب تفريك النساء له فقالت له انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الافاقة بطيء الافاقة (قوله بمثلك الخ) صدره * اذا هملت عيني لها قال صاحبي * وهو لذي الرمة وأول القصيدة

عليكن يا اطلال مي بشارع * على ما مضى من عهد كن سلام
ولازال نوء الدلو ينعق ودقه * بكن ومن نوء السماك غمام

(قوله هذا لوعة) أي يا هذا لوعة ولوعة مبتدا و بمثلك خبر (قوله ولحن الخ) قد يقال ان المتنبي كوفي وهم يجيزون حذف حرف النداء من اسم الاشارة (قوله هذي) أي يا هذي والتلحين من حيث انه حذف حرف النداء مع اسم الاشارة (قوله فهيهات رسيسا) الرسيس ابتداء الحب وتمامه

ثم انثنيت وما شفيت نسيسا * والنسيس بقية الروح (قوله هذه البرزة) أي فحذف الصفة وقدم المفعول (قوله كضربته ذلك الضرب) أي وهو المصدر الواقع نعتا للمشار اليه (قوله انشده هو) أي ابن مالك (قوله يا عمرو الخ) الذي يظهر لي أن ذلك اشارة الى الملال المفهوم من قوله ملت أو الى الامر الذي تضمنه هذا البيت والمعنى انك قد ملت صحبتك اياي وصحبتي اياك فيما اخاله وأظنه وهذا الامر قليل في الاصحاب فقوله ذلك مبتدأ أخبر عنه بقليل وقوله اخال جملة ألغى فعلها وأتى بها بعد الجملة السابقة لبيان أن الاخبار بما تقدم عليها نشأ عن الظن لا اليقين كما تقول زيد قائم أظن وحينئذ فليست الاشارة بذلك الى مفعول مطلق ولم يتضح لي وجه الرد على ابن مالك بهذا البيت اه دماميني قال الشمني وأقول وجهه ان ذلك اشارة الى المصدر الذي هو صحابتك ولم ينعت اسم الاشارة بالمشار اليه بل أخبر عنه بقليل اما على أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة حذفت ضرورة كما قال سيبويه في * اني وجدت ملاك الشيمة الادب * وفي قوله * وما الخال لدينا من خلك تنويل * ان الاصل لملاك ولدينا واما أن يكون على الغاء المتوسط (قوله قد ذكر في أول الباب الخ) نحو وتلك نعمة تمنها

محمد تفد نفسك كل نفس
* (حذف حرف النداء) * نحو أيها الثقلان يوسف أعرض عن هذا ان أدوا الى عباد الله وشذ في اسمي الجنس والاشارة في نحو أصبح ليل وقوله
بمثلك هذا لوعة وغرام
ولحن بعضهم المتنبي في قوله هذي برزت لنا فهيمت رسيسا * وأجيب بان هذي مفعول مطلق أي برزت هذه البرزة ورده ابن مالك بانه لا يشار الى المصدر الا منعوتا بالمصدر المشار اليه كضربته ذلك الضرب ويرده بيت أنشده هو وهو قوله
يا عمرو ان قد ملت صحابتي
وصحابتيك اخال ذاك قليل
(حذف همزة الاستفهام) قد ذكر في أول الباب الاول من الكتاب حذف نون التوكيد

يجوز فى نحو لافعلن فى الضرورة كقوله فلا وأبى لنأتينها جميعا ولو كانت بها عرب وروم ويجب حذف الخفيفة اذا لقيها ساكن نحو اضرب الغلام بفتح الباء والاصل اضربن وقوله لاتهين الفقير علك أن ترى يوما والدهر قدرفعه واذا وقف عليها تالية ضمة أو كسرة وبعد حينئذ ما كان حذف لاجلها فيقال فى اضربن ٢٧٠ ياقوم اضربوا وفى اضربن ياهند اضربى قيل وحذفها فى غير ذلك ضرورة كقوله

اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس وقيل ربما جاء فى النثر وخرج بعضهم عليه قراءة من قرأ ألم نشرح بالفتح وقيل ان بعضهم ينصب بلم ويجزم بلا ولك أن تقول لعل المحذوف فيهما الشديدة فيجاب بان تقليل الحذف والحمل على ماثبت حذفه أولى

*(حذف نونى التثنية والجمع) تحذفان للاضافة نحو ثبت يدا أبى لهب وانا مرسلوا الناقة ولشبه الاضافة نحو لاغلامى زيد ولامكرمى العمر واذا لم تقدر اللام مقحمة ولتقصير الصلة نحو الضارباز يدا والضار بوعمرا وللام الساكنة قليلا نحو لذائقو العذاب فيمن قرأه بالنصب وللضرورة نحو قوله

هما خطتا اما اسار ومنة * وامادم والقتل بالحر اجدر

فيمن رواه برفع اسار ومنة واما فيمن خفض فبالاضافة وفصل بين المتضايفين بما فاقل ينفك البيت عن ضرورة واختلف فى قوله لايزالون ضاربين القباب * فقيل الاصل ضاربين القباب وقيل للقباب كقوله أشارت كليب بالاكف الاصابع وقيل ضاربين معرب اعراب مساكين فنصبه بالفتحة لا بالياء *(حذف التنوين) * يحذف لزوما لدخول (قوله)

أل نحو الرجل وللاضافة نحو غلامك وشبهها نحو لامال لزيد اذا لم تقدر اللام مقحمة فان قدرت فهو مضاف ولمانع الصرف نحو فاطمة وللوقف فى غير النصب وللاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال انه غير مضاف فاما قوله امسلمى الى قومى شراح فضرورة خلافا للهشام

(قوله ثم هو نون وقاية الخ) قصد بهذا بيان مذهب الجهور فى نون مسلمنى والرد على هشام فان مذهبه ان النون فى نحو مسلمنى ليست نون وقاية بل هى تنوين والياء مفعول لامضاف اليه كما سبق ولاشك ان هذا الرد مبنى على انه لاتأتى له فى نحو الموافينى لان أل صادة عن التنوين فلم يبق الا أن يقال ان النون فى كلا الموضعين نون وقاية لحقت الاسم شذوذا (قوله اذ لايجتمع التنوين مع أل) هذا التعليل انما هو فى المنظر به (قوله ولكون الاسم علما) مراده بالعلم مايشمل الاسم والكنية واللقب وفى حكم العلم ما كنى به عنه كفلان (قوله ولكون الاسم علما) خرج الوصف نحو جاءنى كريم ابن زيد وقوله موصوفا خرج ما اذا كان الواقع بعده خبرا فاذا كان القياس قراءة قالت اليهود عزير ابن الله بالتنوين (قوله ولكون الاسم علما الخ) وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف افظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف ألف ابن فان لم يكن بين علمين نحو جاءنى كريم ابن كريم أوزيد ابن أخينا لم يحذف التنوين لفظا والالف خطا لقلة الاستعمال وكذا ان لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على انه مبتدا وخبر لقلة استعماله أيضا مع ان التنوين حذف فى الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه الحالة موجودة فى المبتدا وخبره اه شمنى (قوله وأضيف الى علم) خرج جاءنى زيد ابن كريم (قوله وأضيف الى علم الخ) ظاهره سواء كان هذا العلم الذى أضيف اليه ابن أو ابنة اسما للاب الاول أو جده وبعضهم لشترط ان يكون علما للاب لا للجد أو أم وكان وجهه ان هذا الحذف منوط بالكثرة والاكثر نسبة الانسان الى أبيه لا جده اه دماميني (قوله جارية من قيس بن ثعلبة) تمامه * كريمة أخوالها والعصبه * قال ابن جنى الذى أرى انه لم يرد فى هذا البيت وما جرى مجراه أن يجرى ابنا وصفا على ماقبله ولو أراد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر أراد أن يجرى ابنا على ماقبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كالشئ الواحد فوجب لذلك أن ينوى انفصال ابن مما قبله واذا قدر كذلك فقد فاتم بنفسه ووجب أن يبتدأ به وعلى ذلك تقول كلمت زيدا ابن بكر كما تقول كلمت زيدا ابن بكر لان ذلك حكم البدل اذا البدل فى التقدير من جملة أخرى غير جملة المبدل منه وقال بعض المتأخرين لو كان الامر على ماقاله ابن جنى لكان مثل كلمت زيدا ابن بكر بالتنوين كثيرا فى كلامهم لانه وجه سائغ مطرد ولكنه قليل فلقلته كان الوجه أن يحمل على انه ضرورة اه دماميني (قوله وبحذف الخ) عطف على قوله بحذف لزوما (قوله فالفيته) أى فوجدته غير طالب رضاى يقال استعتبته فاعتبنى أى استرضيته فأرضانى (قوله ولاذاكر الله) أصله ولاذاكرا عطف على مستعتب والله معمول لاسم الفاعل لاعتماده على النفى فقد حذف التنوين لالتقاء الساكنين (قوله وانما آثر) بالمد والضمير للشاعر وقوله ذلك أى الحذف لالتقاء الساكنين وقوله على حذفه متعلق بآثر (قوله للاضافة لارادة الخ) اللام الاولى تعليل للحذف والثانية للايثار وقوله للاضافة الخ أى بان كان يقول ولاذاكر الله فيكون حذف التنوين لاجل الاضافة (قوله تماثل المتعاطفين) أى ذاكرا ومستعتب أى ولوار تكب الاضافة لكان المعطوف معرفة لاضافته الى المعرفة وردّ ذلك بان اضافة اسم الفاعل لمعموله لاتفيد التعريف وأجيب بان محل كونها لاتفيد التعريف اذا جعل اسم الفاعل للحال أو الاستقبال اما ان جعل للماضى أو للاستمرار فانه يفيد التعريف وقوله المتعاطفين أى المعطوف والمعطوف عليه (قوله قل هو الله أحد الله الصمد) أى بحذف التنوين لالتقاء الساكنين (قوله وبنصب النهار) أى وأما على جره فحذف التنوين للاضافة (قوله كقبل وبعد) أى فهى مبنية على الضم لقطعها عن الاضافة لفظا ونية معناها وهى محتملة لان تكون اسم ليس ومحتملة لان تكون خبرها (قوله لانها اسم ليس) أى متعينة لكونها اسم ليس فقوله لانها صلة متعينة وليس علة لشئ (قوله ويرده الخ) حاصل الرد ان هذا التركيب مطرد وحذف المضاف اليه ونية لفظه غير مطرد اذ لايحذف الخ (قوله الاان أشبه) أى المضاف لغير المذكور فى اللفظ المضاف للمذكور (قوله والثانى) مبتدا وقوله مع أنه أى الثانى مضاف اليه

ثم هو نون وقاية لاتنوين كقوله

وليس الموافينى ليرفد خائبا * اذ لايجتمع التنوين مع أل

ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به وأضيف الى علم من ابن أو ابنة اتفاقا أو بنت عند قوم من العرب فاما قوله

جارية من قيس بن ثعلبه * فضرورة ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله

فالفيته غير مستعتب * ولاذاكر الله الا قليلا

وانما آثر ذلك على حذفه للاضافة لارادة تماثل المتعاطفين فى التنكير وقرئ قل هو الله أحد الله الصمد ولا الليل سابق النهار بترك تنوين أحد وسابق ونصب النهار واختلف لم ترك تنوين غير فى نحو قبضت عشرة ليس غير فقيل لانه مبنى كقبل وبعد وقيل لنية الاضافة وان الضمة اعراب وغير متعينة لانها اسم ليس لاحتمله لذلك ولخبرية ويرده ان هذا التركيب مطرد ولايحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطراد الا ان أشبه فى اللفظ المضاف نحو قطع الله يد ورجل من قالها فان الاول مضاف الى المذكور والثانى لمجاورته له مع انه المضاف اليه فى المعنى كأنه مضاف اليه لفظا

(حذف أل) تحذف للاضافة المعنوية وللنداء نحو يارحمن الامن اسم الله تعالى والجل المحكية نحو يا الخليفة هيبة وسمع سلام عليكم بغير تنوين نقيل على اضمار أل ٢٧٢ ويحتمل عندى كونه على تقدير المضاف اليه والاصل سلام الله عليكم وقال الخليل

أى الى المذكور خبر المبتدا وقوله لمجاورته له أى للمذكور علة مقدمة على المعلول (قوله تحذف للاضافة المعنوية) أى لان الاضافة المعنوية موضوعة لتخصيص المضاف ان كان المضاف اليه نكرة وتعريفه ان كان معرفة فلولم تحذف أل من المضاف اضافة معنوية يلزم تعريف المعرف ان كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وكل ذلك تحصيل الحاصل (قوله للاضافة المعنوية) أى لا للاضافة اللفظية نحو الضارب رأس الجانى والضارب الرجل (قوله الامن اسم الله تعالى) نحو يا الله وقوله والجل المحكية نحو يا الرجل قائم (قوله يا الخليفة هيبة) أى لان تقديره يامثل الخليفة فى الهيبة فدخول يا فى الحقيقة على غير الالف واللام (قوله على نية أل فى خير) أى لتوافق الصفة موصوفها فى التعريف (قوله انها) أى أل الداخلة على أفعل التفضيل (قوله الجارة للمفضول) قيد به لانها تجامع من الجارة لغير المفضول كما اذا بنى افعل التفضيل مما يتعدى بعن كقول الكميت فهم الاقربون من كل خير * وهم الابعدون من كل ذم

ويجوز أيضا أن تجامع من هذه من الجارة للمفضول مقدمة عليها أو مؤخرة نحو زيد أقرب من عمرو من بكل خير اه شمنى (قوله اللام زائدة) أى اللام فى الرجل (قوله وليس هذا) أى زيادة اللام وقوله والتركيب قياسى اى فسد ما قاله الاخفش (قوله وليس هذا) أى زيادة اللام ليست قياسية وهذا التركيب الذى كالمنا فيه قياسى فبطل كلام الاخفش القائل ان أل فى الرجل زائدة (قوله وابدال المشتق) أى من الجامد كالرجل وقوله ضعيف أى فبطل ما قاله ابن مالك قال الرضى والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذف الاول لاستقل الثانى ولم يحتج الى متبوع قبله فى المعنى فان لم يكن جامدا كقوله

فلا وأبيك خير منك انى * ليؤذينى التحمحم والصهيل

قدر الموصوف أى فلا وأبيك رجل خير منك اه شمنى (قوله وأولى عندى أن يخرج على قوله) أى على طريقة قوله الخ أى بان تجعل أل جنسية وما بعده صفته (قوله ان يخرج على قوله الخ) أى بجعل أل لتعريف الجنس فيكون مدخولها فى المعنى كالنكرة فيصح نعته بالنكرة اه شمنى (قوله وحذف لام لقد) أى لام جواب القسم الداخلة على قد (قوله يحسن مع الطول) أى مع طول الفصل بين القسم والجواب (قوله وحذف لام لا فعلن) أى حذف لام جواب القسم الداخلة على المضارع المؤكد بالنون (قوله وقتيل مرة الخ) مرة بضم الميم وراء مشددة وبهاء تأنيث أبو قبيلة من قريش وأبو قبيلة من قيس عيلان وأثأرن اى اطلب دمه واقتل قاتله مضارع ثأر بفتح المثلثة والهمز والفرغ بكسر الغاء وفتحها وبالغين المعجمة الهدر يقال ذهب دمه فرغا اى هدرا لم يطلب (قوله أثأرن) أى لاثأرن (قوله مع غير الباء من حروف القسم الخ) اذ لا يجوز التصريح بفعله الا معها (قوله زيد قائم والله) حذف جواب القسم للدلالة الجملة قبله عليه (قوله ومنه ان جاءنى الخ) هذا المثال الثانى ليس من القسم الاول قطعا وانما هو من القسم الثانى وقد صرح بذلك فى أول الترجمة التى تأتى وهى حذف جملة جواب الشرط فالظاهر آن ما هنا سهو قوله الدمامينى فلم يعتبر المصنف التقدم الرتبى وقال الشمنى ليس هذا سهوا وذلك لان الشرط والقسم اذا اجتمعا يؤتى بجواب السابق مستغنى به عن جواب المتأخر والاصل فى الجواب أن يلى ما هو جواب عنه فيكون أكثر منه فى المثال مقدما فى الرتبة على القسم ويكون المثال مما حذف منه جواب القسم لتقدم ما يغنى عنه لكن فى الرتبة دون اللفظ ولهذا قال المصنف ومنه اه شمنى (قوله ان جاءنى فزيد والله أكرمنه) هذا جواب الشرط وجواب القسم محذوف للدلالة ما قبله وهو الجملة الشرطية عليه (قوله زيد والله قائم) أى فزيد وقائم قائمان مقام الجواب فجواب القسم محذوف للدلالة الجملة التى اكتنفته عليه (قوله خبرا عن المتقدم) أى فهو مما حذف فيه الجواب لاجل

ما

(حذف جواب القسم) يحب اذا تقدم عليه او اكتنفه ما يغنى عن الجواب فالاول نحو زيد قائم والله ومنه ان جاءنى زيد والله اكرمته والثانى نحو زيد والله قائم فان قلت زيد والله انه قائم او لقائم احتمل كون المتأخر عنه خبرا عن المتقدم عليه واحتمل كونه

جوابا وحملة القسم وجوابه الخبر ويجوز فى غير ذلك نحو والنازعات غرقا الآيات اى لتبعثن بدليل ما بعده وهذا المقدر هو العامل فى يوم ترجف او عامل اذا كروقيل الجواب ان فى ذلك لعبرة وهو بعيد لبعده ومثله ق والقرآن المجيد اى ليهلكنا او انك لمنذر بدليل بل عجبوا ان جاءهم منذر وقيل الجواب مذكور وقد حذفت اللام للطول مثل قد أفلح من زكاها ابن كيسان ما يلفظ من قول الآية الكوفيون بل عجبوا والمعنى لقد عجبوا بعضهم ان فى ذلك لذكرى ومثله ص والقرآن ذى الذكر أى انه لمعجز أو انك لمن المرسلين أو ما الامر كما يزعمون وقيل مذكور فقال الكوفيون والزجاج ان ذلك لحق وفيه بعد الاخفش ان كل الا كذب الرسل الفراء وثعلب ص لان معناه صدق الله ويرده أن الجواب لا يتقدم وقيل كم أهلكنا وحذفت اللام للطول *(حذف جملة الشرط)* ٢٧٣ هو مطرد بعد الطلب نحو فاتبعونى

ما اكتنفه اى لدلالته عليه (قوله الخبر) أى خبر المبتدا (قوله ويجوز) أى حذف الجواب فى غير ذلك أى فى غير ما اذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يغنى عنه (قوله والنازعات) هذا قسم (قوله بدليل ما بعده) أى يوم ترجف (قوله لبعده) أى من القسم (قوله ومثله) أى مثل المثال المتقدم فى كون جواب القسم محذوفا فيه ولم يتقدم عليه أو يكتنفه ما يغنى عنه (قوله وفيه بعد) قال الفراء لا نجد هذا القول مستقيما فى العربية لتأخره جدا عن قوله والقرآن (قوله ص) أى والقرآن ص وهذا القول مبنى على جواز تقدم جواب القسم وان ص معناه صدق الله (قوله أن الجواب لا يتقدم) أى مطلقا سواء كان جواب قسم أو شرط (قوله حذف جملة الشرط) أى مع الاداة (قوله هو مطرد بعد الطلب الخ) هذا مبنى على ان الجملة الواقعة بعد الطلب لا داة شرط مقدرة مع فعل الشرط وان الجازم للفظ فعل تلك الجملة الاداة المقدرة واما على القول بان الجملة الواقعة بعد الطلب جواب للطلب المتقدم وان الجازم به فلا حذف فى الكلام (قوله فاتبعونى أهدكم) أى فان تتبعنى أهدكم (قوله نجب دعوتك) أى ان تؤخرنا لاجل قريب نجب دعوتك (قوله وجاء) أى حذف الشرط وقوله بدونه أى بدون تقدم الطلب (قوله فى هذه البلدة) أى مكة (قوله أى ان صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم) أى وجب عليكم الايمان لانه قد جاءكم فهو علة للجواب المحذوف (قوله وان كذبتم فلا أحد أكذب منكم) لعل الاظهر وان كذبتم فانتم ظالمون اذ لا اظلم الخ تأمل اه تقرير دردير (قوله وهى من حذفها) اى والحال انتم امن حذفها الخ (قوله لانه قد ذكر فى اللفظ جملة) اى وهى فمن أظلم وقوله فقد جاءكم بينة الخ وقوله قائمة مقام الجواب أى وهى تسمى جوابا تجوزا (قوله ويرده الخ) وأجيب بانا لا نسلم أن الجواب هنا جملة فعلية فعلها منفى بلم بل هى جملة اسمية والتقدير فأنتم لم تقتلوهم فالاسم الداخلة عليه الفاء محذوف وقد صرح بهذا الزمخشرى حيث قال والفاء جواب شرط محذوف تقديره ان افتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم فلا معنى للاعتراض عليه تأمل (قوله لا تدخل عليه الفاء) أى وحينئذ فلا يصح ان يجعل قوله فلم تقتلوهم جوابا الشرط مقدر (قوله كثير) اى لكن الاكثر على ان حذف جملة الشرط مع بقاء الاداة جائز مطلقا وذهب بعضهم الى انهم لا تحذف الامع بقاء لا النافية أيضا كهذا البيت اه شمنى (قوله هو ان فعل ظالم) هو مبتدا وان فعل وفاعل فعل الشرط وظالم خبر المبتدا والجواب محذوف دل عليه ما اكتنفه اى هو ظالم (قوله وانا ان شاء الله لمهتدون) اى ان شاء الله انا لمهتدون فحذف الجواب بدليل ما اكتنفه (قوله وقول ابن معطى) اى فى الغيته (قوله اما من ذلك) اى فحينئذ قوله هو الكلام خبر اللفظ والجواب محذوف دل عليه ما اكتنفه (قوله مع كون الشرط مضارعا) اى لان الجواب لا يحذف الا اذا كان الشرط ماضيا كما فى الامثلة المذكورة وأما ان كان الشرط مضارعا فلا يجوز حذف جوابه الا فى الضرورة (قوله وهى حذف الفاء) أى من

يحببكم الله أى فان تتبعونى يحببكم فاتبعونى أهدكم ربنا أخرنا الى أجل قريب نجب دعوتك ونتبع الرسل وجاء بدونه نحو ان ارضى واسعة فاياى فاعبدون اى فان لم يتأت اخلاص العبادة لى فى هذه البلدة فاياى فاعبدون فى غيرها ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولى اى ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولى أو تقولوا لو انا انزل علينا الكتاب لكنا أهدى منهم فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى ورحمة فمن أظلم ممن كذب بآيات الله أى ان صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم فقد جاءكم بينة فان كذبتم فلا أحد أكذب منكم فمن أظلم وانما جعلت هذه الآية من حذف جملة الشرط فقط وهى من حذفها وحذف جملة الجواب لانه قد ذكر فى اللفظ جملة قائمة مقام الجواب وذلك يسمى جوابا تجوزا كما سيأتى

(٣٥ - دسوقى نى) وجعل منه الزمخشرى وتبعه ابن مالك بدر الدين فلم تقتلوهم أى ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ويرده ان الجواب المنفى بلم لا تدخل عليه الفاء وجعل منه أبو البقاء فذلك الذى يدع اليتيم اى ان أردت معرفته فذلك وهو حسن وحذف جملة الشرط بدون الاداة كثير كقوله فطلقها فلست لها بكفء * والا يعل مفرقك الحسام أى وان لا تطلقها (حذف جملة جواب الشرط) وذلك واجب ان تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ان فعل والثانى نحو هو ان فعل ظالم وانا ان شاء الله لمهتدون ومنه والله ان جاءنى زيد لاكرمنه وقول ابن معطى (اللفظ ان يقد هو الكلام * اما من ذلك فضرورة وهى حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا واما الجواب الجملة الاسمية وجعلنا الشرط والجواب خبر فيه ضرورة ايضا وهى حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها *

ووهم ابن الخباز اذ قطع بهذا الوجه و يجوز حذف الجواب فى غير ذلك نحو فان استطعت ان تبتغى نفقا فى الارض الآية أى فافعل ولو أن قرانا سيرت به الجبال الآية أى اما آمنوا به بدليل وهم يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرون لكان هذا القرآن وما قدرته أظهر لو تعلمون علم اليقين أى لارتدعتم وما أنا لكم التكاثر ولوا فتدى به أى ما تقبل منه ولو كنتم فى بروج مشيدة أى لأدركتكم واذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون أى أعرضوا بدليل ما بعده ٢٧٤ أئن ذكرتم أى تطيرتم ولو جئنا بمثله مددا أى لنفد ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم أى

الجواب الواقع جملة اسمية (قوله ووهم ابن الخباز) اى فى شرحه على ألفية ابن معطى (قوله اذ قطع بهذا الوجه) اى فقطعهم بهذا الوجه يقتضى عدم صحة الاول وهو غلط (قوله فى غير ذلك) اى فى غير ما اذا تقدم عليه الشرط أو اكتنفه ما يغنى عن الجواب (قوله سيرت به الجبال) اى عن مقارها وهو زعزعت عن مضاجعها وقوله اوقطعت به الارض حتى تتصدع وتتزايل قطعا اوكلم به الموتى تسمع وتجيب (قوله لكان هذا القرآن) اى لكونه غاية فى التذكير ونهاية فى الانذار والتخويف كما قال تعالى لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله (قوله وما قدرته أظهر) أى للدليل المذكور وفيه أن ما قدروه أيضا دل عليه قوله تعالى لو أنزلنا هذا القرآن على جبل فلم يتبين كون تقديرهم أظهر من تقديرهم واعلم أن كلا من الوجهين ودليل كل واحد ذكره الزمخشرى فلم يقدر المصنف شيأ انفرد به عن غيره خلافا لما يشعر به قوله وما قدرته أظهر الخ (قوله بدليل ما بعده) أى وهو قوله وما اتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين (قوله تقديره ألستم ظالمين) هذا صريح فى أن الزمخشرى جعل جملة الاستفهام جوابا مع أنه لم يقع فى الكشاف هذا الكلام على هذه الصورة وليس فيه ما يقتضى أن جملة الاستفهام جواب ونص ما فيه والمعنى قل أخبرونى ان اجتمع كون القرآن من عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة أعلم بنى اسرائيل على نزول مثله مع ايمانه به مع استكباركم عنه وعن الايمان به ألستم أضل الناس وأظلمهم اه كلامه فان قلت ان هذه الجملة المقدرة اذا لم تجعل جوابا للشرط فما موقعها قلت موقعها مفعول لأخبرونى والعامل معلق فان قلت فاين جواب الشرط حينئذ قلت هو محذوف دل عليه الجملتان المكتنفتان له والتقدير ان كان من عند الله فاخبرونى ألستم ظالمين اه دماميني (قوله ويرده أن جملة الاستفهام لا تكون جوابا) أى وحينئذ فما قاله يرده بقوله ألستم ظالمين لا يصح أن يكون جوابا بل يقدر فاخبرونى ألستم ظالمين (قوله سواء أوجد الرجاء) أى رجاء لقاء الله أم لم يوجد وحينئذ فلا يصح أن يكون قوله فان أجل الله لآت جوابا لعدم تسببه من الشرط (قوله ومثله وان تجهر الخ) قال الدماميني يشكل عليه مضارعية الشرط فى هذه الآية والاربعة بعدها مع أنهم نصوا على أن الجواب لا يحذف فى السعة الا اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا وعدوا من الضرورات

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربى أن بيتى واسع

وقد يجاب بانه لما سد شئ مسد الجواب كانه لم يحذف وقولهم لا يحذف الجواب الا اذا كان الشرط ماضيا مرادهم لا يحذف من غير سد شئ مسده (قوله ان صدقت النفى) أى فنعم نعم حينئذ لم يقم وقوله وبلى أى وتقول بلى ان أبطلته أى فنعنى بلى حينئذ انه قام (قوله ما ان تزال) ان زائدة أى لا تزال وقوله منوطة أى معلقة اسم مفعول من قولك نطت الشئ أنوطه اذا علقته والرجاء توقع أمر محبوب ضد الياس فهو ما دام مترجيا وقوع ما يحب خائف من عدم وقوعه (قوله بمعنى نعم) أى لانهم لو كانت المؤكدة العاملة لكانت محذوفة الاسم والخبر وذلك غير جائز فيها لما صرح به من أن المؤكدة لا يجوز حذف جزأيها معا اه تقرير شيخنا دردير (قوله خلافا لا كثرهم) أى حيث قالوا ان المعنى فقلت نعم أى قد علا فان بمعنى نعم والهاء للسكت

(قوله ولو أن قرانا سيرت الخ) أى لأنه لا أقوى منه ولا أشد (قوله بل لله الامر جميعا) أى فهو قادر على ما يشاء (قوله أفلم ييأس) أى يعلم (قوله أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعا) أى فلو شاء لآمنوا (قوله ولا يزال الذين كفروا) أى بالله ورسوله (قوله تصيبهم بما صنعوا) أى من الكفر والمعاصى (قوله قارعة) أى داهية تقرعهم بالعذاب (قوله أو تحل) أى القارعة (قوله قريبا من دارهم) أى بالحديبية (قوله حتى يأتى وعد الله) أى فتحها (قوله ان الله لا يخلف الميعاد) أى فيما وعد به رسوله من الفتح (قوله ولقد استهزئ برسل من قبلك) تسلية له صلى الله عليه وسلم (قوله فامليت للذين كفروا) أى أمهلتهم (قوله ثم أخذتهم) أى بالعذاب (قوله فكيف كان عقاب) أى فكان عقابى لهم شديدا (قوله أفمن هو قائم على كل نفس) أى حافظ لها ومهيمن عليها (قوله بما كسبت) أى من خير وشر (قوله وجعلوا لله شركاء) أى فى العبادة (قوله قل سموهم) أى بينوا أسماءهم (قوله أم بظاهر من القول) أى بل أتخبرونه بما لا حقيقة له (قوله بل زين للذين كفروا مكرهم) أى بالشرك (قوله وصد عن السبيل) أى سبيل الهدى (قوله ومن يضلل الله فما له من هاد) أى فلا هادى له (قوله لهم عذاب فى الحياة الدنيا) أى بالقتل والاسر (قوله ولعذاب الآخرة أشق) أى أصعب (قوله وما لهم من الله من واق) أى مانع (قوله مثل الجنة) أى صفتها العجيبة الشأن (قوله تجرى من تحتها الانهار) أى أنهار الماء واللبن والخمر والعسل (قوله أكلها دائم) أى لا ينقطع (قوله وظلها) أى ظل أشجارها (قوله تلك عقبى الذين اتقوا) أى عاقبتهم (قوله وعقبى الكافرين النار) أى عاقبتهم (قوله والذين آتيناهم الكتاب) أى التوراة والانجيل (قوله يفرحون بما أنزل اليك) أى لموافقته لما عندهم (قوله ومن الاحزاب) أى كاليهود الذين أنكروا بعض القرآن (قوله من ينكر بعضه) أى كالتثليث (قوله قل انما أمرت أن أعبد الله) أى وحده (قوله ولا أشرك به) أى فى العبادة (قوله وكذلك) أى ومثل ذلك الانزال (قوله أنزلناه) أى القرآن (قوله حكما عربيا) أى يحكم بين الناس بالحق (قوله ولئن اتبعت أهواءهم) أى فى القبلة (قوله بعد ما جاءك من العلم) أى بأن القبلة هى الكعبة (قوله ما لك من الله من ولى ولا واق) أى فلا ينفعك أحد ولا يمنعك من عذاب الله (قوله ولقد أرسلنا رسلا من قبلك) أى كما أرسلناك (قوله وجعلنا لهم أزواجا وذرية) أى كما جعلنا لك (قوله وما كان لرسول أن يأتى بآية) أى من الآيات المقترحة (قوله الا باذن الله) أى بمشيئته (قوله لكل أجل كتاب) أى لكل وقت أمر يكتب فيه (قوله يمحو الله ما يشاء) أى من الاحكام (قوله ويثبت) أى ما يشاء (قوله وعنده أم الكتاب) أى اللوح المحفوظ (قوله وان ما نرينك بعض الذى نعدهم) أى فى حياتك (قوله أو نتوفينك) أى قبل ذلك (قوله فانما عليك البلاغ) أى فلا يضرك عدم حصول ما اقترحوه (قوله وعلينا الحساب) أى فنجازيهم على ما فعلوا (قوله أولم يروا) أى أهل مكة (قوله ننقصها من أطرافها) أى بما نفتحه على المسلمين (قوله والله يحكم لا معقب لحكمه) أى لا راد لقضائه (قوله وهو سريع الحساب) أى فيحاسب الخلق كلهم فى قدر نصف نهار من أيام الدنيا (قوله وقد مكر الذين من قبلهم) أى كما مكر هؤلاء (قوله فلله المكر جميعا) أى فهو يجازى كل ماكر بمكره (قوله يعلم ما تكسب كل نفس) أى من خير وشر (قوله وسيعلم الكفار) أى يوم القيامة (قوله لمن عقبى الدار) أى عاقبتها (قوله ويقول الذين كفروا) أى بالله ورسوله (قوله لست مرسلا) أى من عند الله (قوله كفى بالله شهيدا بينى وبينكم) أى على صدقى (قوله ومن عنده علم الكتاب) أى من علماء أهل الكتاب كعبد الله بن سلام وتميم الدارى وكعب الاحبار (قوله أى هو أبو) أى والد (قوله أيوب) أى ابن القرية (قوله أى لان المحذوف أدعو والمنادى) أى لان المحذوف جزء الكلام والمنادى جزء آخر (قوله احترز بهذا عما اذا قيل ان حرف النداء اذا ولى ما ليس بمنادى يكون للتنبيه لان الكلام حينئذ لا حذف فيه وانما كان هذا الثالث من حذف الكلام بجملته أى بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة لان المنادى عند سيبويه وجمهور البصريين مفعول به لأدعو مقدرا وأصل يازيد يا أدعو زيدا حذفت أدعو لزوما لكثرة الاستعمال ودلالة النداء عليه فجزآ الجملة الفعل والفاعل محذوفان فاذا حذف المنادى ايضا كان الكلام بجملته محذوفا اه شمنى (قوله وان كان نقيرا معدما) يروى بدل معدما (٣) عيبا بفتح العين المهملة وكسر أولى التحتيتين وتشديد الثانية من العى ضد البيان قيل هذا البيت لرؤبة وقوله

قالت سليمى ليت لى زوجا مين * يغسل جلدى وينسينى الحزن
وحاجة ما ان لها عندى ثمن * ميسورة قضاؤها منه ومن

قالت بنات العم الخ ومن بتخفيف النون وأصله المشدد وحاجة عطف على زوجا أرادت بها الشهوة وما نافية وان زائدة قال الدماميني لا يخفى انك اذا قلت ان جاءنى زيد أكرمته فالكلام هنا هو مجموع هذا التركيب ان الشرطية وجملتاها وليس شئ من الجملتين حال تعلق ان به وارتباطها به كلاما لعدم استقلاله بالافادة بل مجموع ذلك هو الكلام واذا كان كذلك فالمحذوف فى هذا الموضع والذى بعده بعض الكلام لا الكلام بجملته وجوابه أن المصنف ألغى الحرف لعدم دخليته فى الاسناد الكلامى والحكم الاعرابى (قوله أى ان كنت لا تفعل غيره فافعله) انما قدر كان لان المعلق عليه عزمه على عدم الفعل تدبر

(حذف أكثر من جملة)

(قوله فى غير ما ذكر) اى من الشرط وجوابه وجواب القسم (قوله ان يكن طبك) بالباء الموحدة مثلث الطاء وفى نسخة طبعك وهو بمعناه والبيت من ابيات العبيد بن الابرص وبعده

كنت بيضاء كالمهاة واذ آ * تبك نشوان مرخيا اذيالى
فاتركى خط حاجبيك وعينى * معنا بالرجاء والتأمال
قد زعمتى انى كبرت وانى * قل مالى وضن عنى الموالى
ان ترينى تغير الراس منى * وعلا الشيب مفرقى وقذالى
فبما أدخل الخباء على مهـ * ـضومة الكشح طفلة كالغزال
فتعاطيت جيدها ثم مالت * ميلان الكثيب بين الرمال
ثم قالت قد النفسك نفسى * وقدا المال ثم أهلك مالى

(قوله فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك) أى فقد حذف جملة شرط لو وجملة جوابها وذلك أكثر من جملة وفيه أن هذا لا يخرج مما تقدم لان حذف كل من الجواب والشرط قد تقدم والجواب أنه غيره من حيث ان المحذوف الامران معا أى وما تقدم حذف واحد فقط (قوله أو بالعكس) أى بان يجد مبتدأ بدون خبر وقوله أو بالعكس أى أو جزاء بدون شرط (قوله نحو ليقولن الله) أى خلقهم الله وقوله قالوا خيرا أى أنزل خيرا

جواز أن لا تكون الهاء للسكت بل اسما لان على انها المؤكدة والخبر محذوف اى انه كذلك * والثانى بعد نعم وبئس اذا حذف المخصوص وقيل ان الكلام جملتان نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد * والثالث بعد حروف النداء فى مثل ٢٧٥ يا بيت قومى يعلمون اذا قيل انه على حذف المنادى اى يا هؤلاء * الرابع بعد ان الشرطية كقوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اى وان كان كذلك رضيته * الخامس فى قولهم افعل هذا اما لا اى ان كنت لا تفعل غيره فافعله * (حذف اكثر من جملة فى غير ما ذكر) * انشد ابو الحسن

ان يكن طبك الدلال فلو فى * سالف الدهر والسنين الخوالى * أى ان كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك وقالوا فى قوله تعالى فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى التقدير فضربوه فحيى فقلنا كذلك كذلك يحيى الله وفى قوله تعالى أنا أنبئكم بتأويله فارسلون الآية التقدير فارسلون الى يوسف لاستعبره الرؤيا فارسلوه فاتاه وقال له يا يوسف وفى قوله تعالى فقلنا اذهبا الى القوم الذين كذبوا بآياتنا فدمرناهم التقدير فاتياهم فابلغاهم الرسالة فكذبوهما فدمرناهم * (تنبيه) * الحذف الذى يلزم النحوى النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة وذلك بان يجد خبرا بدون مبتدا أو بالعكس أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس أو

أو معطوفا بدون معطوف عليه أو معمولا بدون عامل نحو ليقولن الله ونحو قالوا خيرا ونحو خير عافاك الله وأما قولهم فى نحو سرابيل تقيكم الحر ان التقدير والبرد ونحو وتلك نعمة تمنها على أن عبدت بنى اسرائيل ان التقدير ولم تعبدنى فنضول فى فن النحو

(٣) قوله بدل معدما الصواب بدل فقير الانه لا يستقيم الوزن الا بذلك

وانما ذلك للمفسر وكذا قولهم يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه ونحو ذلك فانه تطفل منهم على صناعة البيان ولم أذكر بعض ذلك فى كتابى جريا على عادتهم وأنشد وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد بل لانى وضعت الكتاب لافادة متعاطى التفسير والعربية جميعا وأما قولهم فى تراكب الناقة طليحان انه على حذف عاطف ومعطوف أى والناقة فلازم لهم ليطابق الخبر الخبر عنه وقيل هو على حذف مضاف أى أحد طليحين وهذا لا يتأتى فى نحو غلام زيد ضربتهما الباب السادس من الكتاب فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها) وهى كثيرة والذى يحضرنى الآن منها عشرون موضعا (أحدها) قولهم فى لوانها حرف امتناع لامتناع وقد بينا الصواب فى ذلك فى فصل لو وبسطنا القول فيه بما لم نسبق اليه (الثانى) قولهم فى اذا غير الفجائية انها ظرف لما يستقبل من الزمان وفيها معنى الشرط غالبا وذلك معيب من جهات احداها انهم يذكرونه فى كل موضع وانما ذلك تفسير للاداة من حيث هى وعلى المعرب أن يبين فى كل موضع هل هى متضمنة لمعنى الشرط أم لا

وقوله خير أى على خير فهذه أمثلة لما اذا وجد المعمول بدون عامل (قوله وانما ذلك للمفسر) أى لان المعنى لا يستقيم الا عليه (قوله جريا) علة للمنفى أى لم أذكر ذلك بحيث أكون جاريا على عادتهم وأنشد هذا البيت اعتذارا (قوله وأنشد الخ) يحتمل أن يكون منصوبا بايان مضمرة عطفا على المصدر المتقدم وهو قوله جريا على حد قولها* وابس عباءة وتقرعينى * ويحتمل أن يكون مرفوعا على الاستئناف أى وأنا أنشد والبيت لدريد بن الصمة وغزية بغين معجمة مفتوحة وزاى قبيلة والمضارع من بحور زفيهما ضم الشين وفتحها يقال رشد يرشد كنصر ينصر ورشد يرشد كفرح يفرح وغرضه أنه لم يذكر فى كتابه بعض ما أورده مما يتعلق بغير الاعراب لاجل اقتفاء أثر غيره ممن فعل ذلك من المعربين حتى يحتاج الى أن ينشد هذا البيت اعتذارا عن ذلك وانما فعله لامر آخر وهو أنه وضع كتابه ليفيد به من تعاطى التفسير والعربية جميعا فلا حاجة الى اقامة مثل ذلك العذر اه دماميني (قوله بل لانى الخ) الاوضح حذف الاضراب وقوله لانى الخ علة للنفى أى لانى وضعت هذا الكتاب لافادة متعاطى التفسير والنحو أى وبيان الاغراض التى يحذف الفاعل أو المفعول لاجلها لا تفيد متعاطيهما فائدة لان صناعة النحو لا تتوقف عليها وكذلك استقامة معنى الكلام لا تتوقف عليها (قوله لافادة متعاطى التفسير والعربية جميعا) بل لافادة علم الادب أو لطائف مطلق العلم وما أحسن قول منجك باشا فى ديوانه

يداوى السقيم بصوت رخيم * وطبع سليم وذات تحب
كمال غريب ولفظ عجيب * ومعنى اللبيب بحسن الادب

وقيل للمصنف هلا فسرت القرآن أو أعربته فقال أغنانى المغنى (قوله طليحان) من الطلاحة وهى التعب من السير (قوله وقيل هو على حذف مضاف) أى ولا يكون التقدير الناقة وراكب الناقة بحيث يجعل من باب حذف العاطف والمعطوف عليه لان الحذف اتساع وبابه وسط الكلام وآخرا لا أوله ألا ترى أن كان تزاد وسطا وآخرا لا أولا وحذف العاطف وبقاء المعطوف شاذ وانما حكى منه أبو عثمان أكلت خبزا سمكا تمرا اه شمنى (قوله وهذا) أى حذف المضاف وهو التأويل الثانى وأما التأويل الاول وهو حذف الواو مع ما عطفت فانه يأتى فيه بان يقال الاصل غلام زيد وزيد ضربتهما

(الباب السادس من الكتاب)

(قوله حرف امتناع لامتناع) أى حرف يدل على امتناع جوابها لامتناع شرطها وهذه العبارة فاسدة لاقتضائها أن لو تكون لانتفاء الامرين دائما وليس كذلك لانها انما تدل على انتفاء الامرين اذا كان الجواب مساويا للشرط فى التحقق كما فى لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فان كان أعم منه فلا تدل على انتفاء الجواب بل على انتفاء الشرط فقط كما فى لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا اذ لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء الضوء وانما يلزم انتفاء القدر المساوى منه للشرط وهو وضوء الشمس وقد تكون لتقرير الجواب سواء وجد الشرط أولا كما فى لو لم يخف الله لم يعصه والحاصل أن هذه العبارة التى قالوها تفيد أنها دائما لامتناع الامرين مع انها قد تكون لامتناع الاول وقد تكون لتقرير الجواب مطلقا وجد الشرط أولا (قوله وقد بينا الصواب فى ذلك) أى فيما يقال فيها وهو حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه اى حرف يدل على انتفاء تاليه وهو الشرط يلزم من ثبوت ذلك الشرط ثبوت تاليه وهو الجواب وانما كانت هذه العبارة صوابا لانه لم يتعرض فيها لنفى الثانى بل لنفى الاول وأن الثانى انما يثبت عند ثبوت الاول وأما امتناع الثانى عند امتناع الاول فسكوت عنه (قوله أنهم يذكرونه) أى هذا التفسير (قوله وانما ذلك) أى التفسير أى كونها ظرفا لما يستقبل وفيها معنى الشرط غالبا (قوله من حيث هى) فى نسخة من حيث الجملة والمراد واحد أى من حيث ذاتها بقطع النظر عما تحل فيه من المواضع وحينئذ فلا ينبغى أن يذكر ذلك التفسير بتمامه فى كل موضع بل على المعرب أن يبين الخ (قوله أم لا) تقدم أول الكتاب أن هل لا يؤتى لها بمعادل فقد يشكل ارتكاب المصنف له هنا وجوابه ان أم هنا

وأحسن مما قالوه أن يقال اذا أريد تفسيرها من حيث هى ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه صالح لغير ذلك* والثانية أن العبارة التى تلقى للمتدربين يطلب فيها الايجاز لتخف على الالسنة اذا الحاجة داعية الى تكرارها وكان أحصر من قولهم لما يستقبل من الزمان أن يقولوا مستقبل* والثالثة أن المراد أنها ظرف موضوع للمستقبل والعبارة موهمة أنها محل للمستقبل كما تقول اليوم ظرف للسفر فان الزمان قد يجعل ظرفا للزمان مجازا تقول كتبته فى يوم الخميس فى عام كذا فان الثانى حال من الاول فهو ظرف له على الاتساع ولا يكون بدلا منه اذ لا يبدل الاكثر من الاقل على الاصح ولو قالوا ظرف مستقبل لسلموا من الاسهاب والابهام المذكورين* والرابعة ان قولهم غالبا راجع الى قولهم فيه معنى الشرط كذا يفسرونه وذلك يقتضى ان كونه ظرفا وكونه للزمان وكونه للمستقبل لا يتخلفن وقد بينا فى بحث اذا ان الامر بخلاف ذلك (الثالث) قولهم النعت يتبع المنعوت فى أربعة من عشرة وانما ذلك فى النعت الحقيقى فاما السببى فانما يتبع فى اثنين من خمسة واحد من اوجه الاعراب وواحد من التعريف والتنكير وأما الافراد والتذكير وأضدادهما فهو فيها كالفعل تقول مررت برجلين قائم ابواهما وبرجال قائم آباؤهم وبرجل فاتنة أمه وبامرأة قائم أبوها وانما

منقطعة للامتصلة وقد سبق ما يتعلق بالمواضع المذكورة (قوله وأحسن مما قالوه) أى من جهة ان هذه العبارة ليست موهمة بخلاف المراد بخلاف عبارتهم ومن جهة افادة هذه أن اذا صالحة لتضمن معنى الشرط وليست متضمنة لمعناه بالفعل كما هو ظاهر عبارتهم فانها فى بعض المواضع متضمنة لمعنى الشرط وفى بعضها غير متضمنة لذلك (قوله من حيث هى) أى من حيث ذاتها بقطع النظر عما تقع فيه من المواضع (قوله ظرف مستقبل) أى وأما ظرف لما يستقبل فهو موهم خلاف المراد لافادته ان اذا ظرف للظرف لان ما يستقبل من الزمان ظرف وقوله ظرف خبر لمحذوف أى هو ظرف والجملة مقول القول (قوله منصوب بجوابه) هذا بناء على ما للجمهور والذى اختاره هو انها منصوبة بالشرط (قوله صالح لغير ذلك) أى كتضمنها لمعنى الشرط (قوله فان الزمان الخ) علة لقوله موهمة (قوله فان الثانى حال من الاول) أى لان المعنى حالة كون يوم الخميس مظروفا فى عام كذا وقوله فهو أى الثانى ظرف له أى للاول وقوله على الاتساع أى التجوز أى ان الظرفية مجازية لا حقيقية لانها لا بد فيها من كون الظارف له احتواء والمظروف له تحيز (قوله ولا يكون) أى الثانى بدلا منه اى من الاول (قوله على الاصح) أى خلافا لمن اجاز ابدال الكل من البعض وجعل منه قوله

رحم الله أعظما دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات

فجعل طلحة بدلا من اعظما بدل كل من بعض (قوله الاسهاب) اى التطويل (قوله وكونه للزمان) اى موضوعا للزمان (قوله أن الامر بخلاف ذلك) أى فقد تخرج عن الظرفية بحيث لا تضمن معنى فى فلا ينافى انها اسم زمان فقد زعم الاخفش أنها فى محل جر بحتى فى قوله تعالى حتى اذا جاؤها أى سيقوا الى وقت مجيئهم اياها وزعم ابن جنى فى اذا وقعت الواقعة الآية فيمن نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدأ والثانية خبر والمنصوبين حالان من ضمير وقعت وكذا جلة ليس ومعمولها والمعنى وقت وقوع الواقعة متحققة خافضة لقوم رافعة آخرين هو وقت رج الارض وقد تخرج عن الاستقبال فتجىء للماضى كما فى واذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم (قوله يتبع المنعوت فى اربعة من عشرة) اى فظاهره مطلقا كان النعت حقيقيا أو سببيا وقوله من أوجه الاعراب أى الثلاثة (قوله فهو فيها كالفعل) يعنى فيفرد النعت على الافصح وتضعف المطابقة بينه وبين فاعله فى التثنية والجمع فكما تقول مررت برجلين أو برجال يقوم أبواهما أو آباؤهم تقول مررت برجلين أو برجال قائم أبواهما أو آباؤهم وكما يضعف يقوم ان أبواهما ويقومون آباؤهم كذلك يضعف قائمين أبواهما وقائمين آباؤهم الا اذا كان النعت جمعا لا يجرى مجرى مفرده فى الحركات والسكنات بان يكون جمع تكسير لا جمع تصحيح فان المطابقة حينئذ لا تضعف نحو مررت برجل قعود غلمانه وان ضعف ذلك فى الفعل نحو برجل يقعدون غلمانه لان اسم الفاعل المشبه للفعل اذا جمع جمع تكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر ولم يلزم فيه ايضا شبه اجتماع فاعلين نحو قعود غلمانه كما لزم فى قاعدون غلمانه اه شمنى (قوله الظالم اهلها) اى فقد طابق النعت مرفوعه فى التذكير لا المنعوت فى التأنيث (قوله غير أن الصفة الخ) هذا مخرج من قوله فهو فيها كالفعل وقوله الرافعة جمع أى لجمع تكسير (قوله أن تفرد) اى بحيث يقال برجل قائم غلمانه وان تكسر بحيث يقال برجل قعود غلمانه أى واما الفعل فلا يكسر (قوله وهو) أى تكسير الصفة الرافعة ارجع اى من افرادها (قوله كقوله) اى قول زهير بن أبى سلمى وبعد هذا البيت

وأبيض فياض يداه غمامة * على معتفيه ما تغب نوافله

وهما من القصيدة التى أولها

يقول قائمين أبواهما وقائمين آباؤهم من يقول أكلونى البراغيث وفى التنزيل ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها غير أن الصفة الرافعة لجمع يجوز فيها فى الفصيح أن تفرد وان تكسر وهو راجع على الاصح كقوله

بكرت عليه بكرة فوجدته * تعود اعليه بالصريم غواديه وصح الاستشهاد بالبيت لان هذا الحكم ثابت أيضا للخبر والحال (والرابع) قولهم

فى نحو فكلا منهما غدا ان رغدا ان رغدا نعت مصدر ٢٧٨ محذوف ومثله واذكر ربك كثيرا وقول ابن دريد واشتعل المبيض فى مسوده *

مثل اشتعال النار فى جزل الغضى

أى اكلا وغدا واذكر كثيرا

واشتعالا مثل اشتعال النار

قيل ومذهب سيبويه والمحققين خلاف ذلك وان المنصوب حال من ضمير مصدر الفعل والاصل فكلا له واشتعل له أى فكلا الاكل واشتعل الاشتعال ودليل ذلك قولهم سير عليه طويلا ولا يقولون طويل ولو كان نعتا للمصدر لجاز وبدليل انه لا يحذف الموصوف الا والصفة خاصة بجنسه تقول رأيت كاتبا ولا تقول رأيت طويلا لان الكتابة خاصة بجنس الانسان دون الطول وعندى فيما احتجوا به نظر أما الاول فلجواز أن المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولا على السعة ولهذا يقولون دخلت الدار بحذف فى توسعا ومنعوا دخلت الامر لان تعلق الدخول بالمعانى مجاز واسقاط الخافض مجاز وتوضيحه أنهم يفعلون ذلك فى صفة الاحيان فيقولون سير عليه زمن طويل واذا حذفوا الزمان قالوا طويلا بالنصب لما ذكرنا وأما الثانى فلان التحقيق أن حذف الموصوف انما يتوقف على وجود ان لدليل لا على الاختصاص بدليل وألنا له الحديد أن اعمل سابغات أى دروعا سابغات وغدا

صحا القلب عن سلمى وأعرض باطله * وعرى أفراس الصبا ورواحله

(قوله بكرت عليه الخ) البكرة بالضم الغدوة ويقال بكرت على الشئ وإليه وفيه بكورا ويقال أيضا بكرت بالتشديد وابتكرت وأبكرت وباكرت كل ذلك بمعنى أتيته بكرة وكل من بادر الى شئ فقد أبكر اليه فى اى وقت كان مثل ان يقال بكر وا بصلاة المغرب اى صلوها عند سقوط القرص كذا فى الصحاح وحينئذ فقوله بكرت اليه بكرة معناه بادرت بالاتيان اليه غدوة أى اول النهار (قوله فوجدته) الهاء مفعول أول وتعودا مفعول ثان وعواده فاعل بفعود وقوله عليه أى عنده وقوله بالصريم جمع صريمة وهى القطعة من الرمل تنقطع من معظمه ويطلق على الزرع المحصود وعلى الليل والنهار من اسماء الاضداد لان كلا منهما انقطع من الآخر (قوله وصح الاستشهاد بالبيت) اى مع ان تعودا ليس نعتا بل مفعولا ثانيا لوجد (قوله هذا الحكم) اى وهو رجحان تكسير الصفة الرافعة لجميع وقوله أيضا مقدم من تأخير اى ثابت للخبر والحال أيضا أى كما أنه ثابت للنعت ولا شك أن المفعول الثانى لوجد خبر فى الاصل (قوله والرابع قولهم الخ) قال الدمامينى لا ينبغى ان نعد هذا فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه لانه آل الامر من كلام المصنف الى ان الذى اشتهر فى هذا بين المعربين صواب وان تخطئتهم بما نقل عن سيبويه وغيره لم يصادف محلا قال الشمنى وأقول انما عده المصنف فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه بناء على قولهم ان مذهب سيبويه والمحققين خلافه واستدلالهم على ذلك لا بناء على اعتراضه على أدلتهم (قوله نعت مصدر محذوف) اى أكلا رغدا أى واسعا لا حرج فيه (قوله من ضمير مصدر الفعل) اى حال من الضمير المنصوب العائد على مصدر الفعل (قوله قولهم) اى العرب (قوله سير عليه طويلا) اى فنائب الفاعل ضمير المصدر وطويلا حال منه (قوله ولو كان) أى طويلا نعتا للمصدر لجاز اى ان يقال طويل لانه يكون صفة للمفعول المطلق ومن المعلوم انه اذا جعل نائب الفاعل المصدر فصفته تكون نائبة عند حذفه (قوله الا والصفة خاصة بجنسه) أى والرغد بمعنى السعة ليس خاصا بالاكل والكثرة ليست خاصة بالذكر ومماثلة اشتعال النار فى جزل الغضى ليست خاصة باشتعال الشعر الابيض فى الاسود (قوله تقول رأيت كاتبا) أى انسانا كاتبا وقوله ولا تقول رأيت طويلا أى انسانا طويلا (قوله فيما احتجوا) أى سيبويه والمحققون (قوله أما الاول) اى أما النظر فى الدليل الاول (قوله أن المانع من الرفع) اى من رفع طويل فى قولهم سير عليه طويلا (قوله مجازين) اراد بهما مخالفة الاصل أما المجاز البيانى فلا يكره تعدده وسبق هذا نحو أحيا الارض شباب الزمان (قوله مفعولا) أى نائبا من الفاعل وقوله على السعة اى على خلاف الاصل لان النائب حقيقة هو الموصوف فلما حذف قامت صفته مقامه فى النيابة على خلاف الاصل (قوله ولهذا) أى ولاجل كراهة اجتماع مجازين أى امرين على خلاف الاصل (قوله لان تعلق الدخول بالمعانى مجاز) وتعلقه بالاجسام حقيقة ففى دخلت الدار مجاز واحد وفى دخلت الامر مجازان وهم يكرهون الثانى دون الاول (قوله وتوضيحه) أى وحاصله أنهم يفعلون ذلك أى الرفع أى يأتون به فى صفة الاحيان لانه لا يلزم عليه اجتماع مجازين الذى هو مستكره عندهم (قوله طويلا بالنصب) أى على الحال من ضمير المصدر النائب عن الفاعل (قوله لما ذكرنا) علة لمحذوف أى لا بالرفع لما ذكرنا من لزوم اجتماع مجازين وهو مستكره عندهم (قوله وأما الثانى) أى وأما النظر فى الدليل الثانى (قوله لا على الاختصاص) أى لا على اختصاص الصفة بجنس الموصوف (قوله أى دروعا سابغات) أى كوامل يجرها لابسها على الارض فالكمال ليس خاصا بالدروع وقد حذف الموصوف لدلالة قوله وألنا له الحديد عليه لانه يدل على أن تلك السابغات دروع (قوله ومما يقدح فى قولهم) أى أن

نحو قولهم اشتمل الصماء أى الشملة الصماء والحالية متعذرة لتعريفه (والخامس) قولهم الفاء جواب الشرط والصواب أن يقال رابطة لجواب الشرط وانما جواب الشرط الجملة (والسادس) قولهم العطف على ٢٧٩ عاملين والصواب على معمولى عاملين

رغدا ومامعه حال (قوله الصماء) هى آن يلف الثوب على ظهره ويديه جميعا أى فالصماء صفة لمصدر محذوف لا حال لتعذر الحال (قوله والحالية متعذرة) تعذر الحالية فى هذا التركيب لمانع لا يقتضى المنع من ارتكابها عند عدم المانع اه دمامينى (قوله والخامس) قال الدمامينى غاية ما فعلوه فى هذا والذى بعده انهم حذفوا مضافا لقيام قرينة عليه ولا محذور فى ذلك ولا يقال ان الصواب خلافه ففى كتاب الله وسنة رسوله وكلام العرب من ذلك ما لا يحصى كثرة (قوله ان الفعل مجزوم فى جواب الامر) أى فان المتبادر من هذه العبارة أن الجازم للفعل نفس الامر وهو خلاف الصحيح (قوله تقريب المسافة) أى والاصل مجزوم فى جواب الامر بإداة شرط مقدرة (قوله والصواب ان يقال مرفوع الخ) أى لان القائل بأنه انما رفع للتجرد المذكور انما هو الكوفيون وأورد عليهم أن التجرد المذكور عدمى والرفع أمر وجودى وكيف يصح أن يكون الامر العدمى علة للوجودى وأجيب بمنع كون التجرد من الناصب والجازم عدميا لانه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره واستعماله والمجىء على صفة ما ليس بعدمى اه شمنى وهذا الجواب كاد أن يكون مكابرة والحق أن العدم المقيد قد يكون علامة لوجودى والعامل يرجع للعلامة وقال الكسائى الرافع للفعل المضارع حرف المضارعة لانها لما دخلت فى أول الكلمة حدث الرفع بحدوثها اذ أصل المضارع اما الماضى أو المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فالحالة عليها أولى من الحالة على المعنوى الخفى كما هو مذهب البصريين وردبان جزء الشئ لا يعمل فيه وقيل الرافع له مضارعته للاسم وردبان المضارعة اقتضت مطلق الاعراب ولكل عامل (قوله لحلوله محل الاسم) كان المراد حلوله فى الجملة والا فقد رفع غير حال محل الاسم كالواقع بعد أداة التحضيض (قوله لحلوله محل الاسم) أى سواء حل محل اسم مرفوع كما فى زيد يضرب أى ضارب أو مجرور أو منصوب نحو مررت برجل يضرب ورأيت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فأعطى أسبق اعراب الاسم وأقواه وهو الرفع واعترض بأنه يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم وسوف يقوم لان حرف التنفيس من خواص الافعال وفى خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذى يضرب ويقوم الزيدان بأن يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب هو على أن ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان وبكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن سيقوم بأن يقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كأحد أجزاء الكلمة ومن نحو كاد زيد يقوم ان أصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما فى قوله وما كدت آيبا اه شمنى (قوله اذا أعربوا) أى أعربوا الكلام أو عربوا الطالب أى جعلوه يعرب (قوله المشبهة لالى التأنيث) أى من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معا وقال المبرد جهة الشبه أن النون كانت فى الاصل همزة بدليل قلبها اليه فى صنعانى وبهرانى فى النسبة الى صنعاء وبهراء وردبأنه لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون أبدلت منها وأما صنعاء وبهراء فالقياس صنعاوى وبهراوى كحمراوى فابدلوا النون من الواو شذوذا للمناسبة التى بينهما ألا ترى الى ادغام النون فى الواو (قوله ثمانية) أى بأن يراد بألفى التأنيث ما يشمل مشبههما (قوله لا تسعة) يعنى لان هذه الزيادة حكمها حكم ألفى التأنيث فى الاستقلال بمنع الصرف فينبغى اسقاطها استغناء بعد التأنيث الشامل للالفين أو ما هو بمثابتهما وفيه نظر ظاهر اه دمامينى (قوله وانما شرطت) أى انما شرط الكوفيون ما ذكر فى منع الصرف مع الزيادة (قوله لان الشبه) أى بالفعل لا يتقوم أى لا يتحقق فى الواقع الا بأحدهما لان هذه الزيادة لا توجد الا فى علم أو صفة (قوله نحو عفريت علما) أى فان فيه العلمية وزيادة الشبه لا يتقوم الا بأحدهما ويلزم الكوفيين أن يمنعوا صرف نحو عفريت علما فان أجابوا بأن المعتبر انما هو زيادتان بأعيانهما سألناهم عن علة الاختصاص

(والسابع) قولهم بل حرف اضراب والصواب حرف استدراك واضراب فانها بعد النفى والنهى بمنزلة لكن سواء (والثامن) قولهم فى نحو اثنتى أكرمك ان الفعل مجزوم فى جواب الامر والصحيح أنه جواب لشرط مقدر وقد يكون انما أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين (والتاسع) قولهم فى المضارع فى مثل يقول زيد فعل مضارع مرفوع لخلوه من ناصب وجازم والصواب أن يقال مرفوع لحلوله محل الاسم وهو قول البصريين وكان حاملهم على ما فعلوا ارادة التقريب والا فما بالهم يحثون على تصحيح قول البصريين فى ذلك ثم اذا أعربوا أو عربوا قالوا خلاف ذلك (والعاشر) قولهم امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة وانما هذا قول الكوفيين فأما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لالفى التأنيث ولهذا قال الجرجانى وينبغى أن تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة وانما شرطت العلمية أو الصفة لان

ولا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهة ألفى التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون (والحادى عشر) قولهم فى نحو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ان الواو نائبة عن أو ولا يعرف ذلك فى اللغة وانما يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين وأما الآية فقال أبو طاهر حمزة بن الحسين

أو عجز عن درك الحق فاعلموا

الاصفهانى فى كتابه المسمى بالرسالة المعربة عن شرف الاعراب القول فيما بان الواو بمعنى

الباء والتاء لانه من العفر وهو القوة (قوله ولا يجدون مصرفا) أى مدفعا يدفع ذلك الا لزام الا كون الزيادتين مشابهتين لالفى التأنيث (قوله نائبة عن أو) أى فهذا غير صواب لانه لا يعرف الخ (قوله ولا يعرف ذلك) أى جعل الواو بمعنى أو خصوصا فى هذا المقام الذى فيه العدد معدولا عن الاصل بخلاف جعل أو بمعنى الواو فانه موجود فى اللغة (قوله وأما الآية الخ) جواب عما يقال اذا لم تجعل الواو فى الآية بمعنى أو بل كانت باقية على حالها لزم جواز نكاح تسعة من النساء (قوله درك) بسكون الراء أى عن ادراك الحق وعن معرفته (قوله الاعداد التى تجمع) أى يراد جمعها وضم بعضها لبعض أى والتى لا تجمع قسمان (قوله الاعداد الاصول) أى غير المعدولة (قوله وسبعة) أى فالجملة عشرة ولذا قال بعد تلك عشرة (قوله كهذه الآية) أى فالمقصد أنكحوا ما طاب لكم من قسم التثنية والتثليث والتربيع على سبيل الانفراد لا الاجتماع والحال أنه ليس القصد الجمع والضم حتى تكون الآية مفيدة لجواز تزوج تسعة كما هو شبهة القائل ويحتاج للجواب عنه بأن الواو بمعنى أو فكلام أبى طاهر أفاد أنه لا حاجة لجعل الواو بمعنى أو (قوله وابنة سورة فاطر) وهى أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع وقوله وقال أى أبو طاهر فى معنى آية فاطر (قوله تنبئ) أى تتبئ أى تتطلب الناس وقوله مثنى بموحد حال من ذئاب (٢) يعنى سباع وللت جعلهما خبرين لمحذوف أى بعضها مثنى وبعضها موحد أى أن هذه الذئاب تتطلب الناس حال كون بعضها اثنين اثنين وبعضها يتطلب الناس حال كونه واحدا واحدا (قوله ويريد بدون ثمانية) أى بحيث يريد بدون الضم أى وانما يريد بدون قسم كذا وقسم كذا وذلك لان العدد هنا معدول فلا يراد فيه الضم بخلاف غير المعدول كما فى الآيتين الاوليين فانه يراد فيه الضم والحاصل أن الاعداد المعدولة انما تستعمل فى موضع لم يرد فيه ضم الاعداد بعضها لبعض وانما يراد فيه الانفراد والتقسيم بخلاف غير المعدولة (قوله ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم) أى فالمقصد الضم لان العدد أصلى (قوله بمواقع هذه الالفاظ) يعنى الالفاظ المعدولة (قوله فى غير موضع التقسيم) أى بل استعملها فى موضع الشك وطلب التعيين بناء على ان أم متصلة لان المعنى أ أحاد أم سداس أى أواحدة أم ست فى واحدة ليلة فراق (٣) الاحبة وفى مقام الاخبار المجرد عن التقسيم بناء على أنها منقطعة لان المعنى ليلة فراقنا الاحبة ليلة واحدة ثم شك فيها لطولها فأضرب عن ذلك وأخبر أنها ست ليال فى ليلة واحدة (قوله أحاد الخ) ان قدرت أن أم متصلة فالمعنى أنه استطال الليلة فشك أواحدة هى أم ست اجتمعت فى واحدة فطلب التعيين وهذا من تجاهل العارف وعلى هذا فقد حذف الهمزة قبل أحاد ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدا وهو ليلتنا تقديما واجبا لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس لان شرط الهمزة المعادلة لام أن يليها أحد الامرين المطلوب تعيين أحدهما ويلى أم المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الامر الشئ المطلوب تعيينه وان قدرتها منقطعة فالمعنى انه أخبر بحسب جزمه عن ليلته بأنها ليلة واحدة ثم نظر الى طولها فشك فجزم بعد الشك بأنها ست فى ليلة فاضرب اضرابا مجردا عن الاستفهام أو أنه لما نظر اطولها شك هل هى ست فى ليلة أم لا واستمر على شكه فاضرب واستفهم وعلى الانقطاع يوجهيه فالهمزة مقدرة قبل أحاد لان الكلام خبر محض ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدا وهو ليلتنا ليس على الوجوب وأظهر الوجهين الاتصال لامور ذكرها المصنف فى الكلام على هذا البيت فى مبحث أم (قوله المنوطة) أى المتعلقة بيوم التنادى أى يوم الوصل لتنادى الاحبة فيه (قوله الذى أطاق) أى أبيح (قوله فى الجمع) أى فى حالة تجمعه (قوله أو أربع) أى لا أزيد من ذلك وحينئذ فما معنى التكرير

(٢) قوله حال من ذئاب لتخصيص ذئاب بما بعده لكن صفات اه

(٣) قوله ليلة فراق الخ المتبادر منه انه تفسير للتنادى مع أنه سيفسره بالوصل والمعنى عليه اه

قلت الخطاب للجميع فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما أراده من العدد الذى اطاق له كما تقول للجماعة اقتسموا هذا المال درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ولو افردت لم يكن له معنى فان قلت لم جاء العطف

التكرير أى لان مثنى معناه اثنين اثنين وثلاث ورباع معناه ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة (قوله قلت الخ) حاصل الجواب انه لا يتأتى الاعتراض الا لو كان المخاطب واحدا والامر ليس كذلك بل الخطاب لما كان لمتعدد ناسب التكرار فى كل نوع لان المختار لكل نوع متعدد فناسب تعدد كل نوع لاجل أن يصيب كل واحد من الناس الناكحين المريد للجمع العدد الذى أراده من أى نوع من هذه الانواع الثلاثة ولو أفرد وقال اثنين وثلاثة وأربعة لاعرب اثنين حالا من النساء وذلك لا يصح لان المعنى على الضم فيفيد أن النساء اللاتى فى الدنيا تسعة هذا اذا لاحظت النساء مجردات عن النكاح فان لاحظت نكاحهن أفاد جواز نكاح التسعة كما أن اعراب اثنين مفعولا لمحذوف مفيد لجواز الجمع بين التسعة وهو باطل وأما التكرير فلا يفيد شيأ من هذا الفساد لانه يعرب مثنى حالا تأمل اه تقرير دردير (قوله ما أراده) مفعول يصيب وقوله الذى أطاق أى أبيح له (قوله اقتسموا هذا المال) أى أقساما فاقسم يقسم درهمين درهمين وقسم ثلاثة ثلاثة الخ (قوله لم يكن له معنى) أى صحيح قال السعد ولو أفردت وقلت اقتسموا هذا المال درهمين وثلاثة وأربعة لم يكن له معنى لان القصد الجمع والضم حينئذ فلم يصح جعل درهمين حالا من المال الذى هو ألف درهم مثلا بخلاف ما اذا كرر فان القصد فيه الى التفصيل والتفصيل فى حكم الاقسام وكذا الطيبات فى حكم النكاح (قوله قلت كما جاء الخ) حاصله انما أتى بالواو لانها لكونها لمطلق الجمع تدل على جواز اخذ الناكحين من أرادوا نكاحها على وجه الجمع مع غيرها مطلقا أى ان شاؤا مختلفين فى تلك الاعداد بأن يجمع أحدهم بين اثنين مثلا وغيره بين ثلاثة أو أربعة أو متفقين بأن يجمع كل واحد بين اثنين أو ثلاثة أو أربعة ولو أتى بأو التى لاحد الشيئين أو الاشياء لافادت أنه لا يجوز للناكحين أخذ من أرادوا نكاحها على وجه الجمع مع غيرها مطلقا على وجه الاتفاق بأن يكون الجميع مشتركين فى التثنية أو التثليث أو التربيع وكذا الواقى بأو فى المثال لافادت أنه لا يسوغ للمخاطبين اقتسامه الا على وجه التثنية فقط بأن يأخذ كل واحد اثنين أو التثليث فقط كذلك أو التربيع فقط كذلك بخلاف التعبير بالواو فانه يفيد أمر المخاطبين بقسمه أقساما قسم يقسم درهمين درهمين وقسم يقسم ثلاثة ثلاثة وقسم يقسم أربعة أربعة (قوله لا عملت) أى لافادت وقوله فيجعلوا أى بحيث يجعلون الخ (قوله ان شاؤا مختلفين) اى بان يجمع أحدهم بين اثنين ويجمع غيره بين ثلاثة أو أربعة (قوله متفقين فيها) بان يكون الجميع مشتركين فى التثنية أو التثليث أو التربيع (قوله ما وراء ذلك) أى ما ذكر من الاعداد (قوله من هذه المقالة) أى ان الواو بمعنى أو (قوله واو الثمانية) وهى الواو الداخلة على لفظ الثمانية اشارة لتكثير العدد فالمعدود قبل الثمانية حال منها وأما الثمانية فهى داخلة عليها (قوله أن ذلك) اى القول (قوله واختلف فيها) اى فى الواو هنا اى فى هذه الآية (قوله وقيل للاستئناف) أى فهو ليس من كلام القائل هم سبعة بل من كلام الله ذكر تقريرا لكلام القائل انهم سبعة (قوله فان وكذلك يفعلون) أى فالمعنى نعم وكذلك يفعلون (قوله ليس من كلامها) أى وانه أتى به تقريرا لكلامها وهذا غير متعين فقد يجوز الزمخشرى أن يكون من كلامها وذلك أنه قال ثم قالت وكذلك يفعلون ارادت وهذه عادتهم الثابتة المستمرة التى لا تتغير لانها كانت فى بيت الملك القديم فسمعت نحو ذلك ورأت (قوله ويؤيده) أى القول بأن الواو فى وثامنهم كلابهم للاستئناف (قوله فى المقالتين) أى سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة الخ (قوله رجما بالغيب) أى لان رجما بالغيب راجع لهما معا وحذف من الاولى للدلالة الثانية (قوله فدل على مخالفتها) أى وحينئذ فلا يكون رجما بالغيب أى كذبا بل صدقا (قوله ولا يرد ذلك) أى ولا يرد كون الواو للاستئناف وأن فى الكلام تقريرا لكونهم سبعة اذ مفاده أنه يعلمهم كثير اه تقرير شيخنا دردير (قوله بالغيب ولم يجئ مثله فى هذه المقالة فدل على مخالفتها لهما فتكون صدقا ولا يرد ذلك بقوله تعالى ما يعلمهم الا قليل لانه يمكن أن يكون المراد ما يعلم عدتهم

التكرير

التكرير

الذى اطاق له كما تقول للجماعة اقتسموا هذا المال درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ولو افردت لم يكن له معنى فان قلت لم جاء العطف بالواو دون اوتات كما جاء فى المثال المذكور ولو جئت فيه بأو لا علمت انه لا يسوغ لهم ان يقتسموه الا على أحد انواع هذه القسمة وليس لهم أن يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمة على تثنية وبعضها على تثليث وبعضها على تربيع وذهب معنى تجويز الجمع بين انواع القسمة الذى دلت عليه الواو وتحريره ان الواو دلت على اطلاق ان يأخذ الناكحون من ارادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع ان شاؤا مختلفين فى تلك الاعداد وان شاؤا متفقين فيها محظورا عليهم ما وراء ذلك وابلغ من هذه المقالة فى الفساد قول من اثبت واو الثمانية وجعل منها سبعة وثامنهم كلابهم وقد مضى فى باب الواو ان ذلك لا حقيقة له واختلف فيها هنا فقيل عاطفة خبرا هو جملة على خبر مفرد والاصل هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل للاستئناف والوقف على سبعة وان فى الكلام تقريرا لكونهم سبعة وكأنه لما قيل وسبعة قيل نعم وثامنهم كلبهم واتصل الكلامان ونظيره ان الملوك اذا دخلوا قرية الآية فان وكذلك يفعلون ليس من كلامها ويؤيده أنه جاء فى المقالتين الاولتين رجما

أوتصتهم قبل أن تتلوها عليك الاقليل من أهل الكتاب الذين عرفوه من الكتب وكلام الزمخشري يقتضي أن القليل هم الذين قالوا سبعة فيندفع الاشكال أيضا ولكنه خلاف ٢٨٢ الظاهر وقيل هي واو الحال أوالواو الداخلة على الجملة الموصوف بها التأكيد لصوق الاسم بالصفة كررت برجل ومعه سيف فأما الواو الاولى فلا حقيقة لها وأما واو الحال فأين عامل الحال ان قدرت هم ثلاثة أوهؤلاء ثلاثة فان قيل على التقدير الثاني هو من باب وهذا بعلي شيخا قلنا العامل المعنوي لايحذف

(الثاني عشر) قولهم المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتأنيث وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم والصواب تقييده بالمسند الى المؤنث المجازي ويكون المسند فعلا أوشبهه ويكون المؤنث ظاهرا وذلك نحو طلع الشمس وبطلع الشمس وأطالع الشمس ولايجوز هذا الشمس ولاهو الشمس ولا الشمس هذا أوهو ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طالع خلافا لابن كيسان واحتج بقوله

* ولا أرض أبقل ابقالها *

قال وليس بضرورة لتمكنه من أن يقول أبقلت ابقالها بالنقل وردبانا لانسلم أن هذا الشاعر في لغته تخفيف الهمزة بنقل أوغيره (الثالث عشر) قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض وهذا أيضا مما يتداولونه ويستدلون به وتصحيحه بادخال قد على قولهم ينوب وحينئذ فيتعذر استدلالهم به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لانسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة ولو صح قولهم لجاز أن يقال مررت في زيد ودخلت من عمرو وكتبت الى القلم على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الاماكن التي ادعيت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لان التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف

أوتصتهم قبل ان تتلوها عليك الاقليل) وهذا ينافي أنه يعرف عددهم كثير من المؤمنين (قوله الذين عرفوه) أي عرفوا ماذكر من عددهم أوتصتهم (قوله فيندفع الاشكال) أي لان السبعة قليلون بالنسبة لغيرهم ممن قال المقالتين الاوليين (قوله فيندفع الاشكال أيضا) أي وهو أن قوله تعالى مايعلمهم الاقليل يرد كون الواو في وثامنهم كلهم للاستئناف وكون الكلام فيه تقريرا لكونهم سبعة فان مفاده أنه يعلمهم كثير من الناس (قوله أوالواو الداخلة) أي ان جملة وثامنهم كلبهم صفة لسبعة والواو زائدة لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف (قوله فأما الواو) أي فأما ابطال القول بذلك (قوله فأما الواو الاولى) أي واو الثمانية والاولى حذف هذا لماسبق قريبا (قوله وأما واو الحال) أي وأما ابطال كون الواو هنا واو الحال (قوله من باب الخ) أي أن العامل في الحال مافي ها التنبيه من معنى الفعل قال الدماميني الظاهر أنه لايمتنع الحذف في مثل قولك لزيد قائما جوابا لمن قال من في الدار أي زيد فيها قائما لقوة الدلالة على المحذوف وفي التسهيل ويضمر عاملها أي الحال جوازا لحضور معناه أوتقدم ذكره في استفهام أوغيره وهذا يشمل المعنوي وغيره (قوله يجوز معه التذكير والتأنيث) أي فان ظاهره جواز التذكير معه في الفعل وما أشبهه وفي اسم الاشارة كان المؤنث المجازي المسند اليه الفعل وشبهه اسما ظاهرا أوضميرا وليس كذلك فالصواب تقييده بما قال المصنف (قوله في محاوراتهم) أي مخاطباتهم (قوله فعلا) أي لااسم اشارة فلايجوز تذكيره معه (قوله أوشبهه) أي اسم الفاعل واسم المفعول (قوله ويكون المؤنث) أي الذي يجوز معه تذكير الفعل وتأنيثه ظاهرا أي اسما ظاهرا لاضميرا (قوله وذلك نحو طلع الشمس الخ) أي فكما يقال طلعت الشمس وتطلع الشمس وأطالعة الشمس يجوز أن يقال طالع الشمس وبطلع الشمس وأطالع الشمس (قوله ولايجوز الخ) أي لايجوز تذكير الضمير أواسم الاشارة مع مجازي التأنيث سواء وقع مسند الواحد منهما أووقع واحد منهما مسند المجازي التأنيث وقوله ولايجوز الخ أي بل يتعين هذه الشمس وهي الشمس (قوله ولا أرض أبقل ابقالها) هذا عجز بيت صدره * فلا مزنة ودقت ودقها * المزنة السحابة البيضاء والودق المطر وضميره ودقها عائد على السحابة التي شبهت بها الجيش في البيت قبل هذا وأبقلت الارض خرج بقلها يريد فلا سحابة أمطرت مثل مطر السحابة التي يشبهها الجيش ولا أرض أبقلت مثل ابقال أرض أصابها مطر تلك السحابة المشبهبها اه دماميني (قوله بأنا لانسلم أن هذا الشاعر في لغته الخ) أي واذا كانت لغته لايخفف الهمزة بنقل أوغيره فعدوله عن أبقلت لأبقل لاضرورة الشعر لانه لو عبر بأبقلت ولم ينقل حركة الهمزة للساكن قبلها ينكسر الوزن وهذا الجواب مبني على أن الضرورة مالم يكن للشاعر عنه مندوحة أما على القول بأنها ماوقع في الشعر مطلقا بفعل هذا ضرورة ظاهر (قوله ينوب بعض حروف الجر عن بعض) فظاهره أن كل حرف منها ينوب عن غيره وليس كذلك بل بعضها قد ينوب عن بعض منها (قوله ويستدلون به) أي بهذا القول بأن يقال ان في في قوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل بمعنى على والباء في قوله تعالى فاسئل به خبيرا بمعنى عن لان حروف الجر ينوب بعضها عن بعض (قوله بادخال قد على قولهم ينوب) أي قد ينوب (قوله ولوصح قولهم) أي بافادته على اطلاقه وقوله لجاز الخ أي مع أنه لم يسمع ولايجوز (قوله مررت في زيد الخ) أي على معنى بزيد ودخلت على عمرو وكتبت بالقلم (قوله يرون) أي قد يرون الخ وذلك لانهم يقولون ان الحرف موضوع لمعنى واحد واستعماله في معنى غيره امابسبب التجوز في الحرف أوارتكاب التضمين في الفعل وهذا أولى لما قاله المصنف من أن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف . (قوله أسهل منه في الحرف) اى

(الرابع عشر) قولهم ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا أعيدت معرفة أوأعيدت المعرفة معرفة أونكرة كان الثاني عين الاولى وحملوا على ذلك ماروى لن يغلب عسر يسرين قال الزجاج ذكر العسر مع الالف واللام ثم ثنى ذكره فصار المعنى ان مع العسر يسرين اه ويشهد للصورتين الاوليين أنك تقول اشتريت فرسا ثم بعت فرسا فيكون الثاني غير الاول ولو قلت ثم بعت الفرس لكان الثاني عين الاول وللرابع قول الحماسي صفحنا عن بني ذهل * وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا ٢٨٣ ويشكل على ذلك أمور ثلاثة

لان الكوفيين ينكرون وجوده في الحرف (قوله واذا أعيدت معرفة) انما كانت عينا في هذه بناء على كون المذكور ثانيا معهودا سابقا في الذكر وقوله أوأعيدت المعرفة معرفة انما كان الثاني عينا في هذه حملا له على المعهود الذي هو الاصل في اللام والاضافة وأما قوله أونكرة جعله عينا في هذه بناء على أحد قولين ذكرهما ابن السبكي في هذه ومشى العلامة السعد في التلويح على أن المعرفة اذا أعيدت نكرة تكون غيرا وهو القول الثاني (قوله قال الزجاج الخ) محصله أن العسر ذكر ثانيا معرفة واليسر ذكر ثانيا نكرة فوجب أن يكون عسر واحد ويسران وهذا معترض فان قول القائل ان مع الفارس سيفا ان مع الفارس سيفا لايوجب أن يكون الفارس واحدا والسيف اثنين بل معنى الحديث لن يغلب عسر الدنيا اليسر الذي وعد الله المؤمنين فيها واليسر الذي وعدهم به في الآخرة وانما يغلب أحدهما وهو يسر الدنيا وأما يسر الآخرة فدائم غير زائل (قوله ذكر العسر) أي في سورة الانشراح وقوله ثم ثنى ذكره أي معهما (قوله ان مع العسر يسرين) أي ولاشك أن العسر اذا صاحبه يسران لايغلبهما (قوله ويشهد للصورتين) أي وهما اعادة النكرة نكرة واعادة النكرة معرفة (قوله وللرابع) وهو اعادة المعرفة نكرة وذكره على تأويل القسم والاتفاق يقتضي قوله الاوليين أن يقول الرابعة ولم يتعرض للثالث وهو اعادة المعرفة معرفة لانه ذكر أولا ما يشهد له وهو ماحكاه عن الزجاج (قوله صفحنا الخ) معناه عفونا وحقيقته اعرضنا عنهم وولينا هم صفحة أعناقنا و وجوهنا أي جانبها فلم نؤاخذهم بما كان منهم ومعنى قوله يرجعن قوما كالذي كانوا يردد ان أمرهم الى الائتلاف والتواد كالذي كانوا عليه ويجوز أن يكون المراد كالذين كانوا فحذفت النون تخفيفا كما في قول الشاعر

وان الذي حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يا أم خالد

(قوله قوما) أي ان يرجعن القوم الاول (قوله ويشكل على ذلك) هذا وارد على الاولى (قوله فالثانية) أي فالنكرة الثانية (قوله لوكان العسر الخ) اى ان العسر لاينفك عنه اليسر فاذا فرحقه (قوله انه لن يغلب الخ) هذا يدل على ان اليسر الثاني غير الاول وقوله مع ان أي على ان الخ وقوله فدل اى ماذكر من قراءته ومافي مصحفه والحاصل أن قوله لن يغلب الخ يدل على تكرار اليسر وقراءته ومافي مصحفه يدل على اتحاده وحينئذ فتكراره في الآية على غير قراءته تأكيد فلعله فهم تكرار اليسر من غير الآية وحينئذ فدعوى أن النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير المتم (قوله وعلى انه لم يستفد تكرار اليسر) أي في قوله لن يغلب عسر يسرين وقوله من تكريره أي في الآية (قوله بيسر الدارين) أي ان يغلب عسر الدنيا يسر الدنيا ويسر الآخرة بل يسر الدنيا فقط وأما يسر الآخرة فهو دائم لايزول (قوله الله الذي خلقكم من ضعف) أي من ذي ضعف وهو الماء المهين وقوله ثم جعل من بعد ضعف قوة أي ثم جعل من بعد ضعف آخر وهو ضعف الطفولية قوة الشباب وقوله ثم جعل من بعد قوة أي من بعد قوة الشباب ضعفا وشيبة أي ضعف الكبر وشيب الهرم والشاهد في قوة الاول والثاني فانهما نكرتان بمعنى واحد (قوله والثاني عام) يعني فلايكون الثاني عين الاول لان المراد من كون الثاني عين الاول أن يكون المراد به هو المراد بالاول (قوله لم يكن في الاخبار به عنه فائدة) أي لان الخبر يجب مغايرته للمبتدا مفهوما واتحادهما معه مصداقا (قوله

احدها أن الظاهر في آية ألم نشرح أن الجملة الثانية تكرار للاولى كما تقول ان لزيد دارا وان لزيد دارا وعلى هذا فالثانية عين للاولى والثاني أن ابن مسعود قال لوكان العسر في جحر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه انه ان يغلب عسر يسرين مع ان الآية في قراءته وفي مصحفه مرة واحدة فدل على ماادعينا من التأكيد وعلى انه لم يستفد تكرار اليسر من تكرره بل هو من غير ذلك كان يكون فهمه مما في التنكير من التفخيم فتأوله بيسر الدارين والثالث أن في التنزيل آيات ترد هذه الاحكام الاربعة فيشكل على الاول قوله تعالى الله الذي خلقكم من ضعف الآية وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله والله اله واحد سبحانه وعلى الثاني قوله تعالى فلاجناح عليهما أن يصالحا بينهما صلحا والصلح خير فالصلح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثاني عام ولهذا يستدل بها على استحباب كل صلح جائز ومنه زدناهم عذابا فوق العذاب والشيء لايكون فوق نفسه والثالث قوله تعالى قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء فان الملك الاول عام والثاني خاص هل جزاء الاحسان الا الاحسان فان الاول العمل والثاني الثواب وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس فان الاولى القاتلة والثانية المقتولة وكذلك بقية الآية وعلى الرابع يسئلك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا من السماء وقوله * اذا الناس ناس والزمان زمان * فان الثاني لوساوى الاول في مفهومه لم يكن في الاخبار به عنه فائدة وانما هذا من باب قوله أنا أبو النجم وشعري شعري

أى وشعرى لم يتغير من حالته فان ادعى ان القاعدة فيهن انما هى مستمرة مع عدم القرينة فأما ان وجدت قرينة فالتعويل عليها سهل الامر وفى الكشاف فان ثلث ملمة معنى ان يغاب عسر يسر بن ثلث هذا حمل على الظاهر وبناء على قوة لرجاء وان وعد الله لا يحمل الا على أبلغ ما يحتمله اللفظ والقول فيه أن الجملة الثانية يحتمل أن تكون تكرير الاولى كتكرير رويل يومئذ للمكذبين لتقرير معناها فى النفس وكتكرير المفرد فى نحو جاءنى زيد وان تكون الاولى عدة بان ٢٨٤ العسر مردوف باليسر لامحالة والثانية عدة مستانفة بان العسر متبوع باليسر لامحالة

أى وشعرى لم يتغير) أى وكذا يقال فى البيت أى اذا الناس لم يتغير وا والزمان لم يتغير (قوله فان ادعى أن القاعدة الخ) لا يرتاب فى ان هذا قصدهم ولا يجوز حمل كلامهم على غيره وكيف يتوهم أنهم ارادوا حمل الثانى على انه عين الاول مع قيام القرينة الصارفة الى ان المراد غيره أو أرادوا حمل الثانى على أنه غير الاول مع وجود قرينة تدل على ان المراد به نفس الاول هذا مما لا ينبغى أن يتخيل أصلا قال التفتازانى فى التلويح بعد حربان هذه المسئلة واعلم ان المراد ان هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام عن القرينة والا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله وقالوا لولا أنزل عليه آية من ربه قل ان الله قادر على أن ينزل آية الله الذى خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يعنى قوة الشباب ومنه باب التأكيد اللفظى وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك ثم قال ان تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى انما الهكم اله واحد ومثله فى الكلام كثير كقولهم العلم علم كذا وكذا ودخلت الدار فرأيت دارا كذا وكذا ومنه بيت الحماسى الى هنا كلامه اه دماميني (قوله هذا حمل على الظاهر) من الآية من ان العسر معه يسران (قوله حمل) فى نسخة عمل (قوله وبناء على قوة الرجاء) اى فى الله حيث وعد بان العسر يصاحبه اليسر ووعده يحمل على أبلغ ما يحتمله اللفظ وأبلغ ما يحتمله اللفظ ان العسر معه يسران بواسطة تعريف العسرين وتنكير اليسرين (قوله والقول فيه) اى وحاصل القول فيه أى فى ايضاحه (قوله أن الجملة الثانية) أى فى الآية وقوله لتقرير معناها أى وعلى هذا فاليسر واحد (قوله وأن تكون الاولى) أى ويحتمل أن تكون الجملة الاولى عدة اى وعدا من الله بان العسر الخ وقوله والثانية أى والجملة الثانية (قوله على تقدير الاستئناف) والمعنى ان مع العسر المعهود الذى أنتم فيه نوعا من اليسر ثم وعدهم ثانيا بان معه نوعا ثانيا من اليسر (قوله ان كانت فيه) أى فى العسر الاول (قوله الذى كانوا فيه) أى وهو حصة معينة من العسر معهودة من المتكلم والمخاطب (قوله فهو هو) أى فالثانى عين الاول (قوله وان كانت) اى اللام الداخلة على العسر الاول للجنس وقوله فهو أى فالثانى هو الاول أيضا (قوله يقع الاحتمال) أى احتمال الاتحاد واحتمال التعدد (قوله والقرينة تعين) اى وهنا قد عينت التعدد (قوله الخامس عشر) قال الدمامينى عدهذا الموضع فى هذا الباب مبنى على ان قول سيبويه فى هذه المسئلة صواب وقد رده المصنف بعد هذا فاقال الامر الى سلامة ما اشتهر بينهم فى ذلك من المعارض وحينئذ فلا ينبغى أن يعد من قبيل ما هو من الخطأ قال الشمنى وأقول لم يرد المصنف قول سيبويه وانما رد ما استشهد به له ولا يلزم من رد ما استشهد به له رده (قوله وليس بلازم عند سيبويه) لم يحك الرضى عدم لزوم ذلك عن سيبويه وانما حكاه عن المالقى واختاره ونصه فى باب المبتدا والتزامهم اتحاد العامل فى الحال وصاحبها الا دليل لهم عليه ولا ضرورة ألجأتهم اليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالقى اه كلامه اه شمنى (قوله ويشهد لذلك) أى لعدم اللزوم (قوله فان صاحب الحال) أى وهو زيد والضمير فى صوته (قوله او لجاره مقدر) او لحكاية الحال لانه اختلف

والحال منصوبة بالفعل والثانى قوله * لمية موحشا طلل * فان صاحب الحال عند سيبويه النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذى تعلق به الظرف والثالث وان ٢٨٥ هذه أمتكم أمة واحدة فان أمة حال من

فى عامل الجر فى المضاف اليه فقيل هو المضاف وهو الصحيح وقيل حرف جر مقدر (قوله والحال) أى قوله متبسما وقارئا وقوله بالفعل أى التعجب (قوله فان صاحب الحال عند سيبويه النكرة) أى وهى طلل (قوله وليس فاعلا) أى بالجار والمجرور لعدم اعتماده (قوله والكوفيون) أى لانهم لا يشترطون الاعتماد فى عمل الظرف عمل الفعل وقوله والناصب للحال أعنى موحشا وقوله الاستقرار الذى تعلق به الظرف أى والاصل طلل كائن لمية موحشا (قوله فان أمة حال) أى فالعامل فى صاحب الحال هو ان والعامل فيهما فى الهاء أوذه من معنى الفعل وقوله من معمول ان أى من خبرها (قوله هابنا الخ) هذا صدر بيت عجزه * وطبع فطاعة مهد نصحه رشد * وقدم انشاد هذا البيت والكلام عليه فى الباب الخامس فى الجهة الخامسة فى الترجمة التى نصها من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين (قوله العامل) أى فى الحال واما العامل فى صاحبها وهو صريح الواقع خبرا عن ذا فهو المبتدأ (قوله لا نسلم أن صاحب الحال طلل) أى كما قال سيبويه بل ضميره المستتر وحينئذ فالعامل فى الحال هو عامل صاحبها (قوله لان الحال حينئذ حال من المعرفة) هذا هو المرجح لكون موحشا حالا من المستتر فى الظرف (قوله وأما جواب ابن خروف) أى عن قول من قال رد ا على سيبويه لا نسلم أن موحشا حال من طلل بل هو حال من الضمير المستتر فى الظرف وحاصله أن بعضهم رد على سيبويه فجوز أن يكون موحشا حالا من الضمير المستتر فى الظرف فأجاب ابن خروف عن هذا التجويز بأن الظرف هنا لا مستتر فيه لانه انما يكون فيه مستترا اذا أخر عن المبتدا واما اذا تقدم عليه فلا ورده المصنف بأن هذه التفرقة مخالفة لاطلاقهم ولقول أبى الفتح مع عدم اعتراضهم عليه بها واعتراضهم عليه بخلافها فقوله ولقول أبى الفتح معطوف على لاطلاقهم اه تقرير دردير (قوله اذا تأخر الخ) أى وأما ان تقدم عليه فلا يتحمل ضميرا وحينئذ تعين أن يكون الحال من طلل كما قال سيبويه (قوله لاطلاقهم) أى ان ظاهر كلامهم تحمل الظرف للضمير تقدم على المبتدا أو تأخر عنه (قوله عليك ورحمة الله الخ) هذا عجز بيت صدره * ألا يا نخلة من ذات عرق * كنى بالنخلة عن المرأة وذات عرق موضع بالبادية وهو ميقات أهل العراق (قوله على ضمير الظرف) أى عليك هو ورحمة الله فقد جعل الظرف المتقدم على المبتدا متحملا للضمير (قوله لا على تقديم الخ) أى فالاصل عليك السلام ورحمة الله (قوله وفداء ترض عليه) يعنى أنه اعترض على أبى الفتح فى قوله ان عطف ورحمة الله على المستتر فى عليك أولى من عطفه على السلام بأن ما ذهب اليه فيه تخلص من ضرورة وهى تقدم المعطوف على المعطوف عليه بضرورة أخرى وهى العطف على الضمير المرفوع المستتر مع عدم الفاصل ولم يعترض على أبى الفتح بأنه ليس فى حمله ضميرا لتقدمه على المبتدا وعدم اعتراضهم بذلك يدل على أن الظرف فيه ضمير مستتر مع تقدمه على المبتدا (قوله تخلص عن ضرورة) وهو تقدم المعطوف على المعطوف عليه وقوله بأخرى أى وهو العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير فاصل (قوله وجوابه أن عدم الفصل أسهل) أى والجواب عما اعترض به على أبى الفتح من أنه تخلص من ضرورة بضرورة أنه لم يتخلص من ضرورة بضرورة مثلها وانما تخلص من ضرورة بضرورة أسهل منها وذلك ليس بممتنع (قوله وأما جواب ابن مالك) حاصله أن ابن مالك أجاب عن قولهم لا نسلم أن صاحب الحال طلل بل هو الضمير المستتر فى الظرف بأن جعل صاحب الحال طلا أولى من جعله الضمير المستتر فى الظرف لان جعل صاحب الحال الاسم الظاهر أولى من جعله ضمير ذلك الاسم ورد ذلك الجواب بأنه انما تثبت الاولوية لو كان الظاهر معرفة كالمضمر وأما لو كان نكرة فجعل صاحب الحال ضمير الاسم أولى لكونه معرفة كما هو الاصل فى صاحب الحال (قوله ضبع للمؤنث) أى فقد غلب الفرد المؤنث على الفرد المذكر لقلة الحروف وحكى ابن الانبارى أنهم قالوا للمذكر ضبع كما قالوا للانثى

معمول ان وهو امتكم وناصب الحال حرف التنبيه أو اسم الاشارة ومثله وأن هذا صراطى مستقيما وقال هابينا ذا صريح النصح فاصغ له العامل حرف التنبيه ولك أن تقول لا نسلم أن صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر فى الظرف لان الحال حينئذ حال من المعرفة وأما جواب ابن خروف بأن الظرف انما يتحمل الضمير اذا تأخر عن المبتدا فمخالف لاطلاقهم ولقول أبى الفتح فى عليك ورحمة الله السلام ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض عليه بانه تخلص عن ضرورة باخرى وهى العطف مع عدم الفصل ولم يعترض بعدم الضمير وجوابه ان عدم الفصل سهل لورود فى النثر كررت برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس وأما جواب ابن مالك بان الحال على طلل أولى لانه ظاهر فانما يصح لو ساوى الظاهر الضمير فى التعريف وأما اليوافق فاتحاد العامل فيهما موجود تقديرا اذ المعنى أشير الى أمتكم والى صراطى وتنبيه لصريح النصح بينا واما مسئلة المضاف اليه فصلاحية المضاف فيهما للسقوط جعل المضاف اليه كأنه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط فى المسئلة اتحاد العامل تحقيقا أو تقديرا (السادس عشر) قولهم

وضبعان لما مذكر اذلم يقولوا ضبعانان والثانية التاريخ فانهم أرخوا بالليالى دون الايام ذكر ذلك الجرجانى وجماعة وهو سهو فان حقيقة التغليب
أن يجتمع شيآن فيجرى حكم احدهما على الآخر ٢٨٦ ولا يجتمع الليل والنهار ولا عنا تعبير عن شيئين بلفظ احدهما على الآخر وانما

أرخت العرب بالليالى لسبقها اذ كانت أشهرهم قمرية والقمر انما يطلع ليلا وانما المسئلة الصحيحة قولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة وضابطها أن يكون معنا عدد مميز مذكر ومؤنث وكلاهما لا يعقل وفصلا من العدد بكلمة بين قال فطافت ثلاثا بين يوم وليلة (السابع عشر) قولهم فى نحو خلق الله السموات ان السموات مفعول به والصواب أنه مفعول مطلق لان المفعول المطلق مايقع عليه اسم المفعول بلا قيد نحو قولك ضربت ضربا والمفعول به مالا يقع عليه ذلك الا مقيدا بقولك به كضربت زيدا وأنت اذا قلت السموات مفعول كما تقول الضرب مفعول كان صحيحا ولو قلت السموات مفعولا بها كما تقول زيد مفعول به لم يصح وقد يعارض هذا بان يصاغ نحو السموات فى المثال اسم مفعول تام فيقال فالسموات مخلوقة وذلك مختص بالمفعول به ايضاح آخر * المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده والذى غر أكثر النحويين فى هذه المسئلة أنهم يمثلون المفعول المطلق بافعال العباد وهم انما يجرى على أيديهم انشاء الافعال لا الذات فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله تعالى لظهر لهم أنه لا يختص بذلك لان الله تعالى موجد للذوات والافعال جميعا لا موجد لهم فى الحقيقة سواه سبحانه

وعلى هذا فلا تغليب (قوله وضبعان للمذكر) أى فاذا رأيت ذكرين قلت ضبعانان (قوله اذلم يقولوا) أى فى تثنية المذكر والمؤنث (قوله ضبعانان) أى حتى يكون غلب جانب المذكر (قوله فانهم أرخوا بالليالى دون الايام) أى فيقولون لخمس خلون ولا يقولون لخمسة خلت فلما قالوا لخمس بلا تاء فى العدد كان ذلك ظاهرا فى أنهم غلبوا الليالى (قوله ذكر ذلك الجرجانى) فى نسخة الزجاجى (قوله وهو) أى جعل التاريخ بالليالى من قبيل تغليب المؤنث (قوله ان يجتمع شيآن) أى كمذكر ومؤنث والمراد أن يجتمعا فى الوجود كما فى المسئلة الاولى أو فى اللفظ كالمثال الآتى (قوله ولا يجتمع الليل والنهار) لقائل أن يقول ان أراد لا يجتمعان فى الوجود فمسلم لكن ليس مرادا لان المراد بقوله أن يجتمع شيآن الاجتماع فى حكم من الاحكام وان اراد لا يجتمعان فى حكم فممنوع اه شمنى (قوله ولا يجتمع الليل والنهار) الانسب ولم تجتمع الليلة واليوم أى لم يجتمعا فى اللفظ ولا فى الوجود وقت التاريخ أى بحيث يكون وقت التاريخ من اليوم والليلة معا بل وقته اما من اليوم أو الليلة فالجزء الذى يقع التاريخ منه الحكم له اه تقرير دردير (قوله اذ كانت أشهرهم الخ) تعليل لما قبله (قوله انما يطلع ليلا) أى فسبق الليل على الايام بهذا الاعتبار (قوله وانما المسئلة الصحيحة) أى المتعلقة بالتاريخ المشتملة على تغليب المؤنث على المذكر (قوله بين يوم وليلة) أى ما بين يوم وليلة أى أن بعض الثلاث أيام وبعضها الباقى (قوله وضابطها الخ) قال الدمامينى هذا لا يفيد اختصاص هذه المسئلة بالتاريخ فانه يقال فى غير ه اشتريت عشرا من جمل وناقة وكما فى البيت بل ويقع التغليب بدون هذا الضابط فى التنزيل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بانفسهن أربعة أشهر وعشرا والمراد عشرة أيام بلياليهن لكن أنث لتغليب الليالى وقد علم من هذه الآية ان تغليب المؤنث لا يختص بهاتين المسئلتين (قوله وضابطها الخ) أى ضابط المسئلة المشتملة على تغليب المؤنث على المذكر فى التاريخ وغيره بقرينة ما ذكر من البيت والمثال قبله فاندفع اعتراض الدمامينى والشمنى على المصنف (قوله مايقع عليه اسم المفعول) الاولى لفظ المفعول الا أن تجعل الاضافة بيانية (قوله بلا قيد) أى بجار ومجرور أو ظرف فلا يقال مفعول به ولا فيه ولا معه (قوله لم يصح) هذه دعوى بلا دليل وهذه الدعوى مبنية على أن السموات فى قوله تعالى خلق الله السموات مفعول مطلق وهو ممنوع اه دمامينى (قوله وقد يعارض هذا) أى التعليل وهو قوله لان المفعول المطلق مايقع الخ وحاصل هذه المعارضة ان دليلكم هذا وان افاد أن السموات مفعول مطلق لكن عندنا ما يدل على خلافه وأنه مفعول به وهو صحة أن يصاغ من الفعل العامل فيه اسم مفعول ويحمل عليه وكل ما كان كذلك فهو مفعول به (قوله بان يصاغ نحو السموات) أى يصاغ من الفعل العامل فيه والحاصل أن ضابط المفعول به أن يؤخذ من العامل فيه اسم مفعول و يحمل على المفعول به فيقال فى ضرب زيد عمرا عمر ومضروب والسموات مخلوقة فالضابط صدق على السموات فهذا يفيد أنها مفعول به (قوله ايضاح آخر) أى لوضح كون السموات مفعولا مطلقا فالايضاح الاول لما كان معارضا أتى بهذا الايضاح الثانى والمراد بالايضاح التعليل الموضح (قوله ثم أوقع الفاعل به) أى بذلك المفعول فعلا أى الفعل العامل فيه (قوله فعل ايجاده) أى وحينئذ فلا يكون موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه (قوله فى هذه المسئلة) أى حيث قالوا ان السموات مفعول به (قوله بافعال العباد) نحو الضرب فى ضربته ضربا (قوله أنه) أى المفعول المطلق وقوله لا يختص بذلك أى بالحدث بل تارة يكون حدثا وتارة يكون ذاتا (قوله لان الله تعالى موجد للذوات والافعال جميعا) ففعل العبد مستند الى الله تعالى من جهة الايجاد والى العبد من جهة الكسب وتحقيق ذلك ان صرف العبد قدرته وارادته الى الفعل كسب وايجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق والمقدور

وممن قال بهذا الذى ذكرته الجرجانى وابن الحاجب فى أماليه وكذا البحث فى أنشأت كتابا وعمل فلان خيرا وآمنوا وعملوا الصالحات وزعم ابن الحاجب فى شرح المفصل وغيره أن المفعول المطلق يكون جملة وجعل من ذلك نحو قال زيد عمرو منطلق وقد مضى رده وزعم أيضا فى أنبأت زيدا عمرا فاضلا أن الاول مفعول به والثانى والثالث مفعول مطلق لانهما نفس انبأ قال بخلاف الثانى والثالث فى أعلمت زيدا عمرا فاضلا فانهما متعلقا العلم لا نفسه وهذا خطأ بل هما أيضا منبأ بهما لا نفس النبأ وهذا الذى قاله لم يقله أحد ولا يقتضيه النظر الصحيح (الثامن عشر) قولهم فى كاد اثباتها نفى ونفيها اثبات فاذا قيل كاد يفعل فمعناه أنه لم يفعل واذا قيل لم يكد ففعناه أنه فعله دليل الاول ٢٨٧ وان كاد والا يفتنونك عن الذى أوحينا اليك

والمقدور الواحد يدخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين ففعل العبد مقدور لله تعالى ايجادا ومقدور للعبد كسبا اه شمنى (قوله وممن قال بهذا الذى ذكرتم) أى من كون السموات مفعولا مطلقا (قوله قال زيد عمرو منطلق) أى فجملة عمرو منطلق فى محل نصب على أنها مفعول مطلق عنده لا مفعول به لانها نفس القول (قوله وقد مضى رده) يعنى فى الجملة الثالثة من الجمل التى لها محل من الاعراب وقوله مضى رده أى بانها متعلق القول لا نفسه (قوله وان كادوا ليفتنونك) أى فان معناه انهم لم يفتنوك (قوله أن تفيض عليه) أى على هذا المرتى لما مات وصار فى كفنه لم تفض نفس أصحابه لانه اذا لوفاضت لماتوا (قوله ان تفيض) بالفاء مع الضاد المعجمة أو الظاء المشالة وتمامه * مذ غدا حشو ريطة و برود * وهو لمحمد بن مناذر شاعر البصرة وقبله

ان عبد الحميد حين توفى * هدر كاما كان بالمهدود

مادرى نعشه ولا ما علوه * ما على النعش من عفاف وجود

(قوله وما كادوا يفعلون) أى فقد فعلوا الذبح (قوله فى أن نفيها نفى واثباتها اثبات) أى فالنفى الموجود فى تلك الحالة مستفاد من المعنى لان الاخبار بقرب الشئ يقتضى عرفا عدم حصوله (قوله أما اذا كانت الخ) أى أما وجه انتفاء خبرها اذا كانت منفية (قوله ودليله) أى دليل كون خبرها منفيا اذا كانت منفية (قوله لم يكد يراها) أى لم يقرب من رؤيتها واذا انتفى مقاربة رؤيتها البتة انتفت رؤيتها (قوله ولهذا) أى لكونه يلزم من نفى مقاربة الفعل انتفاؤه وقوله كان أى لم يكد يراها (قوله وأما اذا كانت الخ) أى وأما وجه انتفاء خبرها اذا كانت مثبتة (قوله فلان الاخبار بقرب الشئ يقتضى عرفا عدم حصوله) هذه دعوى وقوله والا الخ دليل عليها وحاصله أنه لو لم يكن الاخبار بقرب الشئ يقتضى عدم حصوله لكان مقتضيا لحصوله لكن التالى وهو أن يقال فى العرف لمن صلى قارب الصلاة وانما يقال ذلك لمن لم يصل واذا بطل التالى بطل المقدم وثبت نقيضه وهو المطلوب (قوله والا) أى والا يكن مقتضيا لعدم حصوله لكان مقتضيا لحصوله (قوله والا لكان الخ) فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وهو ممنوع الا أن يقال انه حلها على لو (قوله اذ لا يحسن الخ) دليل للاستثنائية المطوية (قوله على ذلك) أى على ماذكر من الصواب (قوله أنه اخبار عن حالهم فى أول الامر) أى وقوله فذبحوها اخبار عن حالهم ثانيا فاولا كانوا ممتنعين من الذبح ثم ذبحوها بعد ذلك (قوله فمن انتفت عنه مقاربة الفعل) أى فيقال زيد ما فعل ذلك الفعل وما كاد يفعله (قوله ان هذا الفعل) يعنى ما كاد (قوله والا حسن الخ) قضية هذا أن يكون تعبيرهم بحرف التنفيس حسنا وكل حسن صواب فيلزم ان يكون عند هذا الموضع فى هذا الباب غير صواب لان الباب معقود لان يذكر فيه ما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه وقد بينا أن عبارته تقتضى أن يكون ما اشتهر بينهم صوابا لا خطأ فليس من موضوع هذا الباب فى شئ اه دمامينى (قوله فان هذا الحرف ينقل الخ) اى لان المضارع محتمل للحال والاستقبال فاذا دخلت عليه السين

وقوله * كادت النفس أن تفيض عليه * ودليل الثانى وما كادوا يفعلون وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعرى لغزا فقال

أنحوى هذا العصر ما هى لفظة * جرت فى لسانى جرهم وثمود

اذا استعملت فى صورة الجحد * أثبتت وان أثبتت قامت مقام جحود

والصواب أن حكمها حكم سائر الافعال فى أن نفيها نفى واثباتها اثبات وبيانه ان معناها المقاربة ولا شك ان معنى كاد يفعل قارب الفعل وأن معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخبرها منفى دائما أما اذا كانت منفية فواضح لانه اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ودليله اذا أخرج يده لم يكد يراها ولهذا كان أبلغ من أن يقال لم يرها لان من لم يرقد يقارب الرؤية وأما اذا كانت المقاربة مثبتة فلان الاخبار بقرب الشئ يقتضى عرفا عدم حصوله والا لكان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة

حصوله اذ لا يحسن فى العرف أن يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان ما صلى حتى قارب الصلاة ولا فرق فيما ذكرناه بين كاد ويكاد فان أورد على ذلك وما كادوا يفعلون مع أنهم قد فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح وقد قال تعالى فذبحوها فالجواب أنه اخبار عن حالهم فى أول الامر فانهم كانوا أولا بعداء من ذبحها بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أولا ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم ان هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه وليس كذلك وانما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم فى الآية من قوله تعالى فذبحوها (التاسع عشر) قولهم فى السين وسوف حرف تنفيس والاحسن حرف استقبال لانه أوضح ومعنى التنفيس التوسيع فان هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال

(وههنا تنبيهان) أحدهما ان الزمخشري قال في أوائل تفسيره رحمهم الله ان السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي مؤكدة للوعد واعترضه بعض الفضلاء بأن وجود الرحمة مستفاد من الفعل ٢٨٨ لا من السين وبأن الوجوب المشار اليه بقوله لا محالة لا اشعار للسين به وأجيب بأن السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر فاذا كان المقام ليس مقام تأخر لكونه بشارة تمحضت لافادة الوقوع وبتحقق الوقوع يصل الى درجة الوجوب *(الثاني)* قال بعضهم في سنجدون آخر ين السين للاستمرار لا للاستقبال مثل سيقول السفهاء فانها نزلت بعد قولهم ماولاهم عن قبلتهم الآية ولكن دخلت السين اشعارا بالاستمرار اه والحق أنها للاستقبال وان يقول بمعنى يستمر على القول وذلك مستقبل فهذا في المضارع نظير يا ايها الذين آمنوا آمنوا في الامر هذا ان سلم ان قولهم سابق على النزول وهو خلاف المفهوم من كلام الزمخشري فانه سأل ما الحكمة في الاعلام بذلك قبل وقوعه (تمام العشرين) قولهم في نحو حاست امام زيد ان زيدا مخفوض بالظرف والصواب أن يقال مخفوض بالاضافة فانه لا مدخل في الخفض لخصوصية كون المضاف ظرفا *(خاتمة)* ينبغي للمعرب أن يتخير من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد فيقول في نحو ضرب فعل ماض لم يسم فاعله ولا يقول مبني لما لم يسم فاعله لطول ذلك وخفائه وأن يقول في المرفوع به نائب عن الفاعل ولا يقول مفعول ما لم يسم فاعله لذلك ولصدق هذه العبارة بالمنصوب من نحو أعطي زيد دينارا ألا ترى انه مفعول لا أعطى وأعطى لم يسم فاعله وأما النائب عن الفاعل فلا يصدق الا على المرفوع وأن يقول في قد حرف لتقليل زمن الماضي وحدث الآن لتحقيق حدينهما وفي

أو سوف تخلص للاستقبال وعلى هذا فالسين لا تفيد تبعيدا في الاستقبال انما تخلص لاصل الاستقبال (قوله وههنا تنبيهان الخ) قد تقدم لي في مبحث السين ما عدا الاعتراض على الزمخشري والجواب عنه فانه زائد على ماسبق (قوله فهي مؤكدة للوعد) اي لان وعد المولى لا يتخلف (قوله مستفاد من الفعل) اي لانه يدل على الوجود بعد عدم (قوله وبتحقق الوقوع) اي من كون المقام بشارة وعدا ووعد الكريم لا يتخلف وقوله وبتحقق الوقوع يصل الخ أي وحينئذ تم ما قاله الزمخشري وسقط اعتراض بعضهم عليه (قوله الثاني قال بعضهم الخ) قد تقدم هذا كله في حرف السين (قوله للاستمرار) أي أنها تجعل الفعل مستمرا ومتجددا وقتا بعد وقت وان كان قد مضى فأتى بالسين في الآية اشارة الى أن لهجهم بالمؤمنين أمر مستمر وان كان قد مضى وحاصله ان رجالا من الكفار وهم أسد وغطفان كانوا اذا أتوا المدينة أسلموا لاجل أن لا يقاتلوا واذا أتوا قومهم كفروا فأتى المولى بالسين في الاخبار عنهم اشارة الى أن حالتهم هذه مستمرة ولم يتركوها وان كان ذلك قد مضى فقوله ان يأمنوكم أي بالاسلام وقوله و يأمنوا قومهم أي بالكفر وقوله كلما ردوا الى الفتنة أي دعوا الى الشرك أركسوا فيها أي وقعوا فيها أشد وقوع (قوله لا للاستقبال) اي لان هذا اخبار عن ماض (قوله اشعارا بالاستمرار) اي اشعارا بأن مقولهم هذا مستمر لا ينقطع وان كان قد مضى (قوله وان يقول بمعنى يستمر) أي وكذا ستجدون بمعنى تستمرون على وجوده (قوله يا أيها الذين آمنوا آمنوا) أي فان المعنى استمروا على الايمان (قوله فانه سأل ما الحكمة) اي فان سؤاله عن ذلك يقتضي ان الآية نزلت قبل قولهم وحينئذ فكون السين للاستقبال ظاهر وكذا يقال في قوله ستجدون آخرين فانه يحتمل انه اخبار عما يحصل لا عما حصل وعبارته فان قلت أي فائدة في الاخبار بقولهم قبل وقوعه قلت فائدته ان المفاجأة بالمكروه أشد والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب اذا وقع اه يعني ان قول الكفار ماولاهم عن قبلتهم هذا مكروه فاذا وقع منهم ذلك قبل أن يخبر المولى به حصل للصحابة كرب شديد واضطراب في أنفسهم فاذا أعلمنا الله بذلك قبل صدوره من الكفار اطمأنت النفوس وبعدت عن الاضطراب (قوله والصواب الخ) فيه أن الصحيح ان العامل في المضاف اليه هو المضاف ولا شك ان امام من قولنا أمام زيد مضاف فيكون خافضا لزيد الذي هو المضاف اليه فالتعبير حينئذ بقولهم زيد مخفوض بالظرف صحيح وهم لم يريدوا ان الخفض به من حيث هو ظرف وانما أرادوا من حيث هو مضاف وتركوا التصريح بهذه الحيثية اظهارا لمرادودعواه ان الصواب أن يقال مخفوض بالاضافة غير صحيحة فان هذا قول مرجوح عندهم فالبناء في تخطئة الجماعة عليه واه دماميني قال الشمني قلت قولهم مخفوض بالظرف يوهم ان الخصوصية للظرف دخلا في خفضه وليس كذلك فينبغي الاحتراز منه ومراد المصنف بالاضافة في قوله الصواب أن يقال مخفوض بالاضافة هو المضاف لا المعنى المصدري لانه ذكر في الخامس عشر ان العامل في المضاف اليه المضاف أو الجار المقدر ولم يذكر الاضافة ولم يعد القول بأنها عاملة قولا اه كلامه (قوله خاتمة الخ) لامعنى لذكر هذه الخاتمة في هذا الباب اذ ليس فيها تحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وكان اللائق اثباتها في الباب السابع اه دماميني ولك أن تقول ان المصنف لاحظ ان خلاف المنبغي من قبيل خلاف الصواب اه تقرير دردير (قوله مبني) اي مسند وقوله لما اي لمفعول (قوله لذلك) أي للطول والخفاء (قوله وحدث الآن) أي وتقليل حدث الآن وحاصله ان قد ان دخلت على ماض كانت دالة على تقليل زمانه وان دخلت على مضارع دلت على تقليل حدثه نحو قد قام زيد وقد يصدق الكذوب ونارة تدخل على كل منهما فتفيد تحقيق حدثه نحو قد

أما حرف شرط وتفصيل وتوكيد وفي لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا ويزيد في لما الجازمة متصلا نفيه متوقعا ثبوته وفي الواو وحرف عطف لجمع الجمع أو لمطلق الجمع ولا تقول للجمع المطلق وفي حتى حرف عطف للجمع والغاية ٢٨٩ وفي ثم حرف عطف للترتيب والمهلة وفي الفاء حرف عطف للترتيب والتعقيب واذا اختصرت فهن فقل عاطف ومعطوف وناصب ومنصوب وجازم ومجزوم كما تقول جار ومجرور انتهى

(الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب)

والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون *اعلم أن اللفظ المعبر عنه ان كان حرفا واحدا عبر عنه باسمه الخاص به أو المشترك فيقال في المتصل بالفعل من نحو ضربت التاء فاعل أو الضمير فاعل ولا يقال ت فاعل كما بالغني عن بعض المعلمين اذ لا يكون اسم هكذا فأما الكاف الاسمية فانها ملازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه ولهذا اذا تكلمت على اعرابها جئت باسمها فقلت في نحو قوله وما هذا الى أرض كعالمها الكاف فاعل ولا تقول لـ فاعل لزوال ما تعتمد عليه ويجوز في نحو م الله و ق نفسك وش الثوب ول هذا الامر أن تنطق بلفظها فتقول م مبتدأ وذلك على القول بانها بعض أيمن وتقول ق فعل أمر لان الحذف فيهن عارض فاعتبر فيهن الاصل وتقول الباء حرف جر والواو حرف

أفلح المؤمنون وقد يعلم ما أتم عليه (قوله حرف شرط الخ) أما افادتها الشرطية اي التعليق والتوكيد فهو دائم وأما افادتها التفصيل فقيل كذلك فيقدر فيها اجمال ومعادل لها ان لم يكن قد ذكر وقيل انه غالب لا دائم (قوله متصلا نفيه) اي بالحال (قوله أو لمطلق الجمع) أي للجمع لا بقيد معية ولا لاحقية ولا سابقية (قوله ولا تقول للجمع المطلق) وذلك لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بقيد كذا قال المصنف سابقا والحق ان الجمع المطلق ومطلق الجمع في اللغة معناهما شيء واحد وانهما عبارة عن الماهية لا بقيد شيء لا الماهية بقيد لا شيء وأما نقول الفقهاء فرق بين الماء المطلق ومطلق الماء فهو اصطلاح لهم طارئ ومن هذا الاصطلاح نشأ هذا الوهم

(الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب)

(قوله ان كان حرفا واحدا) يعني وليس بعض كلمة لان ما هو بعضها يعبر عنه بلفظها (قوله أو المشترك) أي ولا يعبر عنه بلفظه (قوله التاء فاعل أو الضمير فاعل) الاول تعبير باسم المعبر عنه الخاص به والثاني باسمه المشترك بينه وبين غيره والثالث بلفظه (قوله اذ لا يكون اسم) أي اسم ظاهر وانما قيدنا به لان الضمائر المتصلة اسماء ومنها ما هو على حرف واحد وهو في هذه الحالة يجب أن يعبر عنه باسمه فيكون اسمها ظاهرا وليس لنا اسم ظاهر على حرف واحد (قوله هكذا) أي موضوع على حرف ولذلك اذا سمي بحرف متحرك ولم يكن بعض كلمة كم بتضعيف يجانس حركته فتقول في التسمية بتاء المتكلم تو وفي التسمية بتاء المخاطب المذكر تاء بألف ممدودة بناء على قلب الثانية همزة كما في حراء وفي التسمية بتاء المخاطبة تي قال الدماميني والظاهر جواز ذلك أي جواز أن يقال ت فاعل اذا أريد منه لفظه فانه علم على نفسه حتى انه يمنع من الصرف لعلة أخرى وحينئذ فقوله اذ لا يكون اسم هكذا ممنوع تأمل (قوله فأما الكاف الخ) هذا جواب عن سؤال وارد على قوله اذ لا يكون اسم هكذا تقدير السؤال ان الكاف الاسمية اسم ظاهر وهي على حرف واحد وحاصل الجواب الخ (قوله ولهذا) أي لاجل اعتماد الكاف الاسمية على المضاف اليه (قوله وق) أصله اوق من الوقاية فحذفت الواو حملا للامر على المضارع وكذا يقال في ش ول فان أصله أول حذفت الواو لما ذكر (قوله وش) أصله اوش من الوشي وهو التزيين بالخطوط (قوله بعض أيمن) اي فاصله أيمن فخفف بالحذف (قوله لان الحذف) متعلق بيجوز وقوله فيهن أي في م وق وش ول (قوله ولا تنطق بلفظها) أي بلفظ باء الجر وواو العطف فلا تقول ب حرف جر ولا و حرف عطف لان كلا منهما كلمة مستقلة لا بعض كلمة (قوله على حرفين الخ) والاكثر فيه الحكاية ويجوز فيه الاعراب فيكمل بالتضعيف وهذا كله حيث كان علما على لفظه أما ان جعل علما لغير لفظه فلا يجب التضعيف بل يلحق بيد ودم (قوله نطق به) أي بلفظه أي لان اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع من اطلاقه هنا وانما وضعوا اللفظ لنفسه لانهم محتاجون الى التعبير عنه فلو وضعوا له لفظا آخر لكان الوضع له ضائعا اذ نفس اللفظ كاف في التعبير عنه قال التفتازاني ولا خفاء في أن هذا ليس بوضع قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه يعلق اللفظ ويراد نفسه والظاهر اللزوم لانا اذا قلنا ضرب فعل ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل وحرف ودلالته عليه ليست الا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق انه وضع علمي لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به اه وظاهر كلام المصنف ان اللفظ اذا كان على حرفين نطق به من غير تغيير وقال الرضي وغيره ان الكلمة الثنائية اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها شدد الحرف الثاني منها سواء كان حرفا صحيحا أو حرف

عطف ولا تنطق بلفظها وان كان اللفظ على حرفين نطق به فقيل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام وناصب فاعل أو مفعول والاحسن ان تعبر عنه بقولك الضمير لئلا ينطق بالمتصل مستقلا

قوله تاء بألف ممدودة هكذا بخطه ولعله سهو لان تضعيف حرف اللين وقلبه همزة محله في النسب اه

ولايجوز ان ينطق باسم شئ من ذلك كراهية الاطالة وعلى هذا قولهم أل أقيس من قولهم الالف واللام وقد استعمل التعبير بهما

علة نحو أكثر من الكم ومن الهل ومن الوا ليكون على أقل أوزان المعربات وأما اذا جعلت علما للغير اللفظ أولم يقصد اعرابها فلا يشدد ثانيها اذا كان صحيحا نحو جاءني كم ورأيت منا الثلاثي يلزم التغيير في اللفظ والمعنى جميعا اه شمني (قوله ولايجوز ان ينطق باسم شئ من ذلك) أي مما كان على حرفين بان تقول في ذا الفاف والدال وفي هل الهاء واللام (قوله أقيس) هذا مناف لقوله ولايجوز ان ينطق باسم شئ من ذلك كراهية الاطالة اه دماميني (قوله وان كان) أي اللفظ المعبر عنه أكثر من ذلك أي من حرفين نطق به أي باللفظ لا باسماء حروفه وقوله أيضا أي كما أنه ينطق به اذا كان موضوعا على حرفين لا باسماء حروفه كراهية الاطالة (قوله وضرب هذا اسم) قال الرضي اعلم أنه اذا قصد بكلمة اللفظ دون معناه كقولك أين كلفا استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشئ بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول هو اللفظ اه شمني واعلم ان الكلمة المبنية اذا جعلت علما على اللفظ سواء كان ذلك اللفظ في الاصل اسما أو فعلا أو حرفا فالاكثر الحكاية كقولك من يستفهم به اوضرب فعل ماض وسوف حرف استقبال ولك الاعراب فتقول مثلا ليت حرف تمن قال الشاعر

ليت شعري وأين مني ليت * ان ليتا وان لوّا عناء

ثم ان أولته بمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان أولته بالكلمة أو اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الوسط كسوف وليت فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على أكثر أو ثلاثيا متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعا اه دماميني (قوله يدلك على ماذكرنا) أي من ان ضرب اسم وقوله لاتدل على ذلك أي وانما تدل على لفظ وقوله ومما يوضح لك ذلك أي اسمية ضرب (قوله فتدخل الجار عليه) أي والجار انما يدخل على الاسماء (قوله تلك هو نظير الاخبار الخ) حاصله ان الاخبار عنه باعتبار مسماه لان ضرب هذا علم على ضرب الواقعة في التراكيب كضرب زيد وضرب عمرو (قوله باعتبار مسماه) أي وهو الذات (قوله الذي يدل على الحدث) أي وهو الواقع في التراكيب من ضرب زيد وضرب عمرو الخ (قوله مسماه لفظ) أي وهو لفظ ضرب المسند للفاعل مثلا وهذا وضع غير قصدي لايوجب الاشتراك والا كانت جميع الالفاظ مشتركة لان الواضع لما استحضره بنفسه عند الوضع تضمن وضعه لنفسه أفاده السعد وتعقبه السيد بانه يلزم في نحو جسق مهمل ثبوت وضع في المهملات فلعله يكتفي في هذا باستحضار المتكلم لا الواضع تدبر (قوله كاسماء السور وأسماء حروف المعجم) وذلك أنها ألفاظ مسماها ألفاظ فان آل عمران مثلا اسم مسماه السورة المخصوصة المؤلفة من الكلمات وجيم مثلا مسماه الحرف المخصوص وهو جه وهو لفظ (قوله ومن هنا) وهو أن الكلمة اذا قصد لفظها تكون اسما (قوله وذلك) أي وبيان ذلك (قوله لمانقلت اللفظ) أي لفظ أل (قوله الى الاسمية) أي لان المراد من حرف التعريف هذا اللفظ والكلمة متى أريد لفظها كانت اسما لنفسها (قوله أجريت عليه قياس همزات الاسماء) أي الصرفة وهي التي ليست جارية مجرى الفعل ومن المعلوم ان قياس همزات الاسماء الصرفة تقتضي القطع وذلك لان همزة الوصل انما تكون في الاسم الصرف اذا كان من الاسماء العشرة المحفوظة وأل ليست منها فيجب قطع همزتها وبتقييد الاسماء بالصرفة يندفع ايراد المصدر كالانطلاق والاقتدار لانه ليس باسم صرف بالتفسير المذكور لانه جار مجرى الفعل اه دماميني (قوله أجريت عليه قياس همزات الاسماء) اي لان أل عند التسمية بها تكون اسما صرفا والاسماء الصرفة يجب قطع همزتها اذا لم تكن من الاسماء العشرة المحفوظة وأل ليست منها (قوله اذا سميت باضرب قطعت همزته) أي لانه حينئذ اسم صرف ولا وجود لهمزة الوصل في شئ من الاسماء الصرفة الا اذا كان من الاسماء العشرة وهذا ليس منها فوجب قطع همزته فان قلت فيلزم اذن قطع همزة مثل الانطلاق اذا سمي به لانه عند التسمية به غير مصدر وليس من الاسماء العشرة قلت أبقيت فيه همزة الوصل على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل

فاستصحب

فاستصحب ما كان ثابتا لها قبل التسمية بها بخلاف أل واضرب اه دماميني (قوله يكون في الاسماء) نحو زيد ثلاثي أي هذا اللفظ ثلاثي وقوله والافعال نحو ضرب فعل ماض أي هذا اللفظ الواقع في أي تركيب فعل ماض وقوله والحروف أي نحو من حرف جر أي هذا اللفظ الواقع في اي تركيب حرف جر (قوله هو الاسناد المعنوي) أي الاسناد للمعنى نحو زيد قائم فان المسند له القيام معنى زيد ومسماه لا لفظه (قوله فلا تحقيق فيه) أي لان التحقيق ان الاسناد اللفظي كالمعنوي خاص بالاسم لان الكلمة متى أريد لفظها كانت اسما كانت في الاصل اسما أو فعلا أو حرفا (قوله ان ابن مالك اشتبه عليه الامر في الاسم الخ) حيث قال ان الاسناد اللفظي يكون في الثلاثة وليس من خواص الاسم أي كيف تتوهم أن قول ابن مالك ذلك وهم وغلط منه (قوله كيف توهم ابن مالك الخ) لقائل أن يقول ان كلام ابن مالك السابق لايقتضي تغليط النحاة في ذلك القول وانما يقتضي اختصاص قولهم ذلك بما عدا الاسناد اللفظي المسند اليه لفظ سواء عبر عنه بلفظه وحده كضرب كلمة أو عبر عنه بلفظه مع غيره كلفظة ضرب كلمة أو عبر عنه بلفظ آخر كالفعل الماضي كلمة اه شمني (قوله غلطوا الخ) الغلط من حيث عموم الاسناد واطلاق المقيد خطأ فسقط ما في الشمني (قوله ان الفعل يخبر به ولايخبر عنه الخ) أي فان هذا صريح في ان الفعل والحرف لايسند اليهما الا باعتبار لفظهما ولا باعتبار معناهما (قوله لما كان الخ) لما بالتشديد شرطية وجوابها قوله خففوا والجملة استئناف جواب عن سبب اصطلاحهم على اطلاق المفعول من غير تقييد على المفعول به (قوله فحسن) أي لانه يترتب على تعيينه فائدة وهي البحث في كونه مختصا أو غير مختص بتقدير كونه ظرف مكان فمع الاختصاص ينظر هل هو من الالفاظ التي تستحوافي انتصابها على انها ظرف مكان أو لا وان كان غير مختص اي مبهما فلا كلام وكذا ان كان ظرف زمان لم يحتج الى البحث في المخصص لانتصابه من غير شرط اه دماميني (قوله ولابد من بيان متعلقه) اي الظرف كان زمانيا أو مكانيا (قوله الذي له متعلق) وهو الذي ليس بزائد ولا شبيه بها بالزائد ولا مما يستثنى به (قوله وتقول في نحو تلظى) يعني من نحو نارا تلظى وأما في مثل قولك تلظى النار يحتمل أن يكون ماضيا حذفت منه علامة التأنيث لاسناد الفعل الى ظاهر المؤنث غير الحقيقي ويحتمل أن يكون مضارعا اه دماميني (قوله علامة الرفع) من كونه ضمة ظاهرة أو مقدرة أو واوا أو الالف أو ثبوت النون وقوله وعلامة النصب أي من كونه فتحة ظاهرة أو مقدرة أو الياء أو الكسرة أو حذف النون وقوله وعلامة الجزم أي من كونه السكون أو حذف النون أو حذف حرف العلة (قوله كفى الخ) كفى فعل ماض وجسمي فاعل والباء فيه زائدة وانثى رجل مؤول بصدر مفعول ونحو لا تمييز والبيت للمتنبي من قصيدة

أبلى الهوى أسفا يوم النوى بدني * وفرق الظعن بين الجفن والوسن

(قوله انثى رجل) هذا محل الشاهد فان رجل خبره وطئ لان من المعلوم ان المتكلم رجل فالقصد به التوطئة للوصف بعده (قوله ولهذا) أي لكون الخبره وطئا غير مقصود لذاته (قوله لا اليهما) أي والا لقيل يجهلون

يكون في الاسماء والافعال والحروف وان الذي يختص به الاسم هو الاسناد المعنوي فلا تحقيق فيه وقال لي بعضهم كيف تتوهم أن ابن مالك اشتبه عليه الامر في الاسم والفعل والحرف فقلت كيف توهم ابن النحويين كافة غلطوا في قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وأن الحرف لايخبر به ولا عنه ومن نادا ابن مالك في هذا الوهم أبو حيان ولابد للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضي وجه اعرابه كقولك مبتدا خبره فاعل مضاف اليه وأما قول كثير من المعربين مضاف أو موصول أو اسم اشارة فليس بشئ لان هذه الاشياء لاتستحق اعرابا مخصوصا فلا فائدة في الكلام عليها على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الاعراب وان كان المبحوث فيه مفعولا عين نوعه فقيل مفعول مطلق أو مفعول به أو لاجله أو معه أو فيه وجرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول وأطلق لم يرد الا المفعول به لما كان أكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه وانما كان حق ذلك أن لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لايطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق وان عين المفعول فيه فقيل ظرف زمان أو مكان فحسن ولابد من بيان متعلقه كما في الجار والمجرور الذي له متعلق وان كان المفعول به متعددا عينت كل واحد فقلت مفعول أول أو ثان أو ثالث وينبغي أن تعين للمبتدئ نوع الفعل فتقول فعل ماض أو فعل مضارع أو فعل أمر وتقول في نحو تلظى فعل مضارع أصله تتلظى وتقول في الماضي مبني على الفتح وفي الامر مبني على ما يجزم به مضارعه وفي نحو يترنح بصن مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وفي نحو لينبذن مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد وتقول في المضارع المعرب مرفوع لخلوه عن الاسم وتقول منصوب بكذا أو باضمار أن ومجزوم بكذا ويبين علامة الرفع والنصب والجزم وان كان الفعل ناقصا نص عليه فتقول مثلا كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وان كان المعرب حالا في غير محله عين ذلك فتقول في قائم مثلا من نحو قائم زيد خبره مقدم ليعلم أنه فارق موضعه الاصلي وليتطلب مبتدأه وفي نحو ولو ترى اذ يتوفى الذين كفروا الملائكة الذين مفعول مقدم ليتطلب فاعله وان كان الخبره مثلا غير مقصود لذاته قيل خبره وطئ ليعلم أن المقصود ما بعده كقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون وقوله كفى بجسمي نحولا أنني رجل * لولا مخاطبتي اياك لم ترني ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلهما لا اليهما ومثله الحال الموطئة في نحو

انا أنزلناه قرآنا عربيا واوان كان المبحوث فيه حرفا بين نوعه ومعناه وعمله ان كان عاملا فقال مثلا ان حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر ان حرف نفي ونصب واستقبال أن حرف مصدري ينصب الفعل المضارع لم حرف نفي يجزم المضارع ويقلبه ماضيا ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم على الجمل ألها محل من الاعراب أم لا *(فصل)* وأول ما يحترز منه المبتدئ في صناعة الاعراب ثلاثة أمور * أحدها أن يلتبس عليه الاصلي بالزائد ومثاله أحرف العطف وان اللام من احرف الجر وان فعل ما لم يسم فاعله مفهوم الاول سبق وهمه الى أن ألفيت و ألهيت اسمان وان أكرمت وتعلمت مضارعان وأن وعظ وفسح عاطفان ومعطوفان وان نحو بيت وبيز ولهو ولعب كل منهما جار ومجرور وأن نحو أدحرج مبني لما لم يسم فاعله وقد سمعت من يعرب ألها كم التكاثر مبتدأ وخبر فظنها مثل قولك المنطلق زيد وتغاير هذا الوهم قراءة كثير من العوام نار حامية الها كم التكاثر بحذف الالف كما تحذف في أول السورة أي مع كسر التنوين أما ان فتح فهو نقل ورش (قوله ريان الخ) هو ضد العطشان والكرى النوم والمسلوع الذي أصابه ذوسع بالرته كالعقرب مثلا وفي البيت استعارة تبعية حيث شبه امتلاء جفون المحبوب من النوم بالري وهو امتلاء الجوف من الماء المذهب لمشقة العطش بجامع حصول الراحة في كل واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من الري ريان بمعنى ممتلئ الجفون وفي البيت كناية وذلك أنه كنى بليلة المسلوع عن ليلة السهر لان السهر والارق من لوازم ذلك وفيه طباق بين النوم المستفاد من الصدر صريحا والسهر المستفاد من العجز كناية (قوله بان مضمرة بعد واو المصاحبة) أي في جواب الاستفهام (قوله على حد) أي طريقة قول الحطيئة في كون المضارع فيه منصوبا بأن مضمرة بعد واو المصاحبة في جواب الاستفهام (قوله قول الحطيئة) أي يخاطب الزبرقان وكان جارهم ثم انتقل الى بني رفيع وأول القصيدة

الا قالت اماما هل تعزى * فقلت امام قد غلب العزاء
اذا ما العين فاض الدمع منها * أقول بها فذى وهو البكاء
لعمرك ما رأيت المرء تبقى * طريقته وان طال البقاء

ولولا مخاطبتي اياه بالغيبة فيهما لان قوم ورجل كل منهما اسم ظاهر وهو من قبيل الغيبة (قوله بين نوعه) اعني كونه حرفا ومعناه كالتوكيد والنفي والمصدرية (قوله ثم بعد الكلام على المفردات) أي باعرابه لها وبيان معانيها وعملها

(فصل وأول ما يحترز منه المبتدئ)

(قوله ما يحترز منه) أي يتباعد منه (قوله أحدها) أي أحد الامور التي يحترز ويتباعد منها أولا التباس الحرف الاصلي بالزائد والمحترز من هذا الالتباس بمعرفة الحروف الاصول في الكلمة وزوائدها (قوله ألفيت وألهيت اسمان) أي لوجود ألف فيهما فاذا علم أن ألف فيهما أصلية لانهما من الالفاء وهو الوجود ومن اللهو لم يتوهم أنهما اسمان لان ألف المعرفة زائدة على بنية الكلمة المعرفة لها (قوله مضارعان) أي لوجود الهمزة والتاء في أولهما وهما من حروف نأيت ولو علم ان الالف والتاء هنا أصليتان لانهما من الاكرام والتعلم ما توهم ذلك لان أحرف المضارعة زائدة على بنية الكلمة (قوله وأن نحو ادحرج الخ) هذا ليس فيه التباس أصلي بزائد تأمل (قوله وقد سمعت من يعرب الخ) قد يقال لا عيب على هذا المعرب الا اذا صرح بان ألها كم نفسه هو المبتدأ وأما اذا أطلق القول في ذلك ولم يعين فيجوز أن يحمل كلامه على ان التكاثر مبتدأ مؤخر وألها كم خبره اه دماميني (قوله بحذف الالف) توهما أن هذه الهمزة همزة وصل فانها همزة أل المعرفة وليس كذلك بل هي همزة قطع وان ألهى فعل ماض من اللهو فألف فيه من بنية الكلمة لازائدة على بنيتها للتعريف (قوله كما تحذف في أول السورة) أي مع كسر التنوين أما ان فتح فهو نقل ورش (قوله ريان الخ) هو ضد العطشان والكرى النوم والمسلوع الذي أصابه ذوسع بالرته كالعقرب مثلا وفي البيت استعارة تبعية حيث شبه امتلاء جفون المحبوب من النوم بالري وهو امتلاء الجوف من الماء المذهب لمشقة العطش بجامع حصول الراحة في كل واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من الري ريان بمعنى ممتلئ الجفون وفي البيت كناية وذلك أنه كنى بليلة المسلوع عن ليلة السهر لان السهر والارق من لوازم ذلك وفيه طباق بين النوم المستفاد من الصدر صريحا والسهر المستفاد من العجز كناية (قوله بان مضمرة بعد واو المصاحبة) أي في جواب الاستفهام (قوله على حد) أي طريقة قول الحطيئة في كون المضارع فيه منصوبا بأن مضمرة بعد واو المصاحبة في جواب الاستفهام (قوله قول الحطيئة) أي يخاطب الزبرقان وكان جارهم ثم انتقل الى بني رفيع وأول القصيدة

الا قالت اماما هل تعزى * فقلت امام قد غلب العزاء
اذا ما العين فاض الدمع منها * أقول بها فذى وهو البكاء
لعمرك ما رأيت المرء تبقى * طريقته وان طال البقاء

اذا ذهب الشباب فبان منه * فليس لما مضى منه لقاء
ألا بلغ بني عوف بن كعب * فهل قوم على خلق سواء

ألم أك جاركم الخ (قوله يقول ثمنها درهمان) اي فقاس درهمان في التركيب الاول على الذي في الثاني لان الذي في الاول مجرور والذي في الثاني مرفوع (قوله في أولها) اي أول الجملة الاسمية وهي قوله وجوههم مسودة فان أن هذه الواو زائدة لربط الجملة بصاحب الحال مع أنها من بنية الكلمة (قوله فقد قال الله تعالى الخ) أي ولم يدر أن بائع اسم فاعل من البيع و بايعهن فعل من المبايعة (قوله بمعنى هنالك) أي فتوهم أن ثم هنا المضمومة الثاء التي هي حرف عطف اسم اشارة للمكان كثم المفتوحة الثاء (قوله ان الفعل ماض) أي مبني للمفعول (قوله والمؤمنين مرفوعا) أي نائب فاعل (قوله الاسكان ضرورة) قد يقال انه لا بعد في تخفيف الياء بالاسكان في غير الضرورة ولا بعد أيضا في اقامة المصدر مقام الفاعل لان اقتضاء الفعل للمصدر أبلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل لازم أو متعد لا بد له من مصدر الا ماشذ فكان قيامه مقام الفاعل أولى من قيام المفعول به خصوصا في موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل وهو التحية هنا واذا أقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنين بالفعل لان المصدر قام مقام الفاعل فبقي المؤمنين مفعولا به صريحا وتقديره ونحيي انجاء المؤمنين أو نقول نحيي فعل مضارع أدغم نونه في الجيم وأصله نحيي ونقول هذه القراءة تدل على جواز هذا الادغام فان العربية تؤخذ من القرآن المجيز بفصاحته وقول من قال انه لم يجئ عن العرب مثل هذا مشيرا الى أنه أحاط بجميع كلام العرب ففيه تحجير واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ بأقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله أو لعدم عدالته ويترك الاخذ والتمسك بما ثبت تواتره عمن ثبتت عصمته عن الغلط رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب مع قوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون اه دماميني (قوله ولو كان وحده) أي بأن لم يكن هنالك مفعول به فما بالك اذا كان هنالك مفعول به كما هنا وحيث بطل كونه فعلا ماضيا فتعين جعله مضارعا وأصله نحيي بسكون ثانيه فأدغمت النون في الجيم وضعف هذا التخريج بان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد ذكر المصنف في آخر الجهة الرابعة من الباب الخامس أنه قد يكون الموضع لا يخرج الا على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين وذكر هنالك التخريج الذي ذكره هنا والتخريج الذي ذكرناه (قوله فان تولوا فانما عليه الخ) أي فاصله تتولوا (قوله لان النهي لا يدخل على الامر) أي وحينئذ فأصله ولا تتعاونوا (قوله تاقت) أي لان الفعل الماضي اذا أسند لضمير مجازي التأنيث يجب تأنيثه بالتاء (قوله تمنى ابنتاى) أي فالاصل تتمنى اذ لو كان ماضيا لوجب أن يقال تمنت لان الفاعل حقيقي التأنيث (قوله من باب ولا أرض أبقل ابقالها) يبنى من بابه في حذف تاء التانيث من الماضي الذي وجب لحاقها به وان كان تمنى مسندا الى ظاهر مؤنث حقيقي وأبقل مسند الى ضمير مؤنث غير حقيقي (قوله وهذا حمل على الضرورة الخ) أي لان حذف التاء من الماضي المسند الى ظاهر مؤنث حقيقي أو الى ضمير مؤنث غير حقيقي اضرورة الشعر ولا ضرورة تدعو الى جعل تمنى في البيت كذلك لجواز جعله مؤنثا محذوفا من أوله احدى التاءين اه شمني (قوله فهلا استشكلت ورود الفاعل مجرورا) أي فان زان فاعل ينكحها وفي آخره كسرة وكان هذا السائل لعدم فطانته لا يدرك الفاعل في الكلام لكونه مما يدرك بالعقل وانما

وقال جماعة من المعربين في قوله تعالى وكذلك نجي المؤمنين في قراءة ابن عامر وأبي بكر بنون واحدة ان الفعل ماض ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحا والمؤمنين مرفوعا فان قيل سكنت الياء للتخفيف كقوله هو الخليفة فارضوا ما رضي لكم * وأقيم ضمير المصدر مقام الفاعل قلنا الاسكان ضرورة واقامة غير المفعول به مقامه مع وجوده ممتنعة بل اقامة ضمير المصدر ممتنعة ولو كان وحده لانه مبهم ومما يشتبه نحو تولوا بعد الجازم والناصب والقرائن تبين فهو في نحو فان تولوا نقل حسبي الله ماض وفي نحو فان تولوا فانى أخاف عليكم فان تولوا فانما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم مضارع وقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان الاول أمر والثاني مضارع لان النهي لا يدخل على الامر وتاظى في فانذرتكم نارا تلظى مضارع والاقيل تلظت وكذا تمنى من قوله تمنى ابنتاى أن يعيش أبوهما ووهم ابن مالك فجعله ماضيا من باب * ولا أرض أبقل ابقالها * وهذا حمل على

الضرورة من غير ضرورة ومما يلتبس على المبتدئ أن يقول في نحو مررت بقاض أن الكسرة علامة الجر حتى ان بعضهم يستشكل قوله تعالى لا ينكحها الا زان أو مشرك وقد سألني بعضهم عن ذلك فقلت كيف عطف المرفوع على المجرور فقلت فهلا استشكلت ورود الفاعل مجرورا وبينت له أن الاصل زاني بياء مضمومة ثم حذفت الضمة للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة هي والتنوين

فيقال فيه فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة وقد يقال في نحو مررت بقاض جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة وفي نحو والفجر وليال عشر والفجر جار ومجرور وليال عاطف ومعطوف وعلامة جره فتحة مقدرة على ألياء المحذوفة وانما قدرت الفتحة مع خفتها النيابتها عن الكسرة ونائب ٢٩٤ الثقيل ثقيل ولهذا حذفت الواو في يهب كما حذفت في يعد ولم تحذف في يوجل لان فتحته ليست

يعرف مايدرك بالحس كالمرفوع والمجرور والمذكورين فانه مامدركان بحاسة السمع (قوله على الياء المحذوفة) أي لالتقاء الساكنين نيابة عن الكسرة لانه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله ولهذا) أي لاجل كون النائب عن الثقيل ثقيلا (قوله نقياس مضارعهما الكسر) فأصل مضارعهما يوهب و يوعد بكسر الهاء والعين فوقعت الواو بين عدوتيها الفتحة والكسرة فحذفت ولاعبرة بفتح الهاء في يهب لانها نابت عن كسرة (قوله ومن هنا) أي ومن أجل ذلك أي من اجل ان النائب عن الثقيل يكون ثقيلا وقوله ومن هنا الخ عطف على قوله ولهذا حذفت الواو مشاركله في الترتيب على كون نائب الثقيل ثقيلا (قوله لان أصلها الياء) أي اصل الالف في ياغلاما الياء لان ياء غلامي يجوز فيه اسكان الياء وفتحها واذا فتحت جاز قلب الكسرة فتحة فتنقلب الياء ألفا (قوله لان أصلها الياء) أي وهي ثقيلة والنائب عن الثقيل ثقيل (قوله فان وجدها مفتوحة الخ) أي وان وجدها مكسورة كان مثنى نحو جاء المصطفين والادنين (قوله وقال الاحنف بن قيس) نسب السيوطي القصيدة لحاتم الطائي الجواد وأولها

أتعرف أطلالا ونؤيا مهدما * كخطك في رق كتابا منمنما
اذاعت به الارياح بعد أنيسه * شهورا وأياما وحولا ومحرما
فنفسك أكرمها فانك ان تهن * عليك فان تلقى لها الدهر مكرما
أهن في الذي تهوى التلاد فانه * اذا مت صار المال نهبا مقسما
ولا تشقين فيه فيسعد وارث * به حين تحشى أغبرا لجوف مظلما
قليلا به مايحمدنك وارث * اذا احتزما كنت تجمع مغنما

تحلم البيت والادنين جمع أدنى من الدنو وهو القرب أي أظهر الحلم لاقاربك واطلب بقاءودهم (قوله ومن ذلك) أي الذي يلتبس على المبتدئ (قوله اعرابا واحدا) أي بأن يجعلها في الجميع مفعولات أومضافا اليها في محل جر (قوله أو يعكس الصواب) أي او يعربها اعرابين ويعكس الصواب بأن يجعلها عند اتصالها بالفعل مضافا اليها وعند اتصالها بالاسم مفعولات (قوله انهن) أي الياء والكاف والهاء وقوله بالاسم نحو غلامك وغلامه وغلامي (قوله اذا اتصلن بالفعل) نحو أكرمك وأكرمه وأكرمني وقوله كن مفعولات أي في محل نصب (قوله كن مضافا اليهن) أي في محل جر (قوله ويستثنى من الاول) أي وهو أنهن اذا اتصلن بالفعل كن مفعولات (قوله أرأيتك) أرأيت فعل وفاعل وزيدا مفعول أول وماصنع مفعول ثان والكاف حرف خطاب أي أخبرني زيدا ماصنع أي أخبرني عن صنعه (قوله فان الكاف فيها حرف خطاب) أي فلا محل لها وفي نسخة فيه اي في النحو (قوله ومن الثاني) أي يستثنى من الثاني وهو أنهن اذا اتصلن بالاسم كن مضافا اليهن (قوله في محل نصب) أي لافي محل جر بالاضافة (قوله نحو الضاربك) أي اسم الفاعل المتصل به مفعوله فان الضمير في محل نصب لافي محل جر بالاضافة لان اسم الفاعل المحلى لايضاف الا للمحلى والضمير ليس محلى بال بل خالبا (قوله ونحو قولهم) عطف على نحو الضاربك وألأم أفعل تفضيل من لؤم الرجل لؤما على وزن فعل (قوله لاعهد لي) لانافية للجنس وعهد اسمها مبني على الفتح ولي متعلق بمحذوف خبر وقوله بألأم جار ومجرور وممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل متعلق بالخبر المقدر ومنه متعلق بألأم

ولا أوضعه بفتح العين فالهاء في موضع نصب كالهاء في الضارب به الا ان ذلك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لاينصب المفعول اجماعا وليست مضافا اليها والاخفض أوضع بالكسرة وعلى ذلك فاذا قلت مررت برجل أبيض الوجه ٢٩٥ لا أجره فان فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل وان كسرتها فهي مجرورته ومن ذلك قوله

* فان نكاحها مطر حرام *

فمن رواه بجر مطر فالضمير مجرور ومن رواه بنصبه فالضمير منصوب على المفعولية وهو فاصل بين المتضايفين (تنبيه) اذا قلت رويدك زيدا فان قدرت رويد اسم فعل فالكاف حرف خطاب وان قدرته مصدرا فهو اسم مضاف اليه ومحله الرفع لانه فاعل (الثاني) ان يجري لسانه الى عبارة اعتادها فيستعملها في غير محلها كأن يقول في كنت وكانوا في الناقصة فعل وفاعل لما ألفه من قول ذلك في نحو فعلت وفعلوا وأما تسمية الاقدمين الاسم فاعلا والخبر مفعولا فهو اصطلاح غير مألوف وهو مجاز كتسميتهم الصورة الجميلة قمرية والمبتدى انما يقوله على سبيل الغلط فلذلك يعاب عليه (والثالث) ان يعرب شيأ طالبا لشئ ويهمل النظر في ذلك المطلوب كأن يعرب فعلا ولا يتطلب فاعله اومبتدأ ولا يتعرض لخبره بل ربما مر به فاعر به بما لايستحقه ونسي ماتقدم له فان قلت فهل من ذلك قول الزمخشري في قوله تعالى

وظفا تمييز (قوله ولا اوضعه) الواو عاطفة ولا لتوكيد النفي واوضع عطف على الام والمعطوف على المجرور مجرور وجره الفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف للوصفية ووزن الفعل والهاء في محل نصب لشبهها بالمفعول به (قوله ولا أوضعه) أي ولا اوضع حقامنه أي ان قفاه دنيء (قوله الا ان ذلك) أي الهاء في الضارب به (قوله وهذا) أي الهاء في اوضعه (قوله لان اسم التفضيل) علة لكون الضمير في أوضعه ليس مفعولا (قوله وليست) أي الهاء مضافا اليها (قوله والاخفض أوضع بالكسر) أي لان الممنوع من الصرف اذا أضيف أودخله لام التعريف انجر بالكسرة ثم اختلف فيه فقال الزجاج منصرف لدخول ماهو من خواص الاسماء عليه مما يتغير به نفس مدلوله ومقابلة شبه الفعل بخلاف كونه مسندا اليه ومفعولا ودخلا عليه حرف جر فان ذلك بالعامل والعامل لايغيره من مدلوله وقال الاكثر امتناع الكسر تبعا لامتناع التنوين للعلتين فاذا زال التنوين بغيرهما زال موجب المنع من الكسر فدخل فيمتنع على هذا مالم يزل أحد سببيه كالمساجد والحمراء والحبلى والاحمر والسكران وينصرف غيره اه شمني (قوله فان فتحت الراء) أي لكونه غير منصرف للوصفية ووزن الفعل فالهاء منصوبة على التشبيه بالمفعول به لان أجرا لاينصب المفعول به وقوله فان فتحت الراء أي وكذا يقال في أبيض الوجه ان فتحت أبيض كان الوجه منصوبا وان كسرته كان الوجه مخفوضا (قوله منصوبة المحل) أي على التشبيه بالمفعول به (قوله وان كسرتها الخ) أي لان مالا ينصرف اذا أضيف أودخلت عليه لام التعريف انجر بالكسرة فالهاء مجرورة المحل على الاضافة (قوله مجرورته) أي بالاضافة (قوله ومن ذلك) أي مما استثنى من الثاني (قوله بمجرمطر) أي فهو من اضافة المصدر للفاعل وفصل بالمفعول وهو الضمير واما على رفع مطر فالمصدر مضاف لمفعوله (قوله فان قدرت رويدا اسم فعل) أي ان جعلته اسم فعل أمر وهو أمهل وقوله وان قدرته مصدرا أي جعلته مصدرا بمعنى الارواد والامهال فهو على هذا منصوب بفعل محذوف أي ارود رويدك وهو مضاف والكاف مضاف اليه (قوله فالكاف حرف خطاب) اي دزيدا مفعول والفاعل ضمير مستتر (قوله فهو اسم مضاف اليه) فهو من اضافة المصدر لفاعله (قوله الثاني) أي من الامور التي يحترز منها المبتدئ (قوله الاسم فاعلا) أي اسم كان (قوله مجاز) أي والفاعل الحقيقي مصدر الخبر المضاف للاسم (قوله كتسميتهم الصورة الخ) أي مع أنها في الاصل اسم للصورة الحسنة من العاج أو البقس (قوله على سبيل الغلط) أي لا على سبيل التجوز (قوله والثالث) أي من الامور التي يحترز منها المبتدئ (قوله طالبا) أي ذلك الشئ (قوله ولا يتطلب فاعله) أي ويهمل النظر في فاعله أي لايتعرض له (قوله ماتقدم له) أي من المبتدا (قوله وطائفة) مبتدأ (قوله قد أهمتهم صفة لطائفة) مقول قول الزمخشري (قوله أوحال) عطف على صفة (قوله أواستئناف) اي أوان يظنون استئناف وقوله للجملة قبلها أعني قد أهمتهم الخ (قوله قلت لعله رأى) حاصله ان كلام الزمخشري ليس من هذا القبيل لاحتمال ان الزمخشري رأى ان الخبر محذوف فالمصنف لم يعترض على الزمخشري ولم يشنع عليه خلافا للشارح في قوله في ايراد هذا من الازدراء بالزمخشري مالايخفى ولم يكن ايراده بالذي يليق من المصنف والادب مطلوب مع الاصاغر فضلا عن الاكابر ورسوخ قدم الزمخشري في علوم اللسان وعلو شأنه فيها مما لا ينكر منصف (قوله أي ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت) اي أوثقة طائفة أوفيكم طائفة على ان الخطاب للجميع من المؤمنين والمنافقين أووطائفة أخرى لم يغشهم النعاس (قوله والظاهر ان الجملة الاولى) اي قد أهمتهم خبرا وان وطائفة قد أهمتهم أنفسهم الآية قد أهمتهم صفة لطائفة ويظنون صفة أخرى اوحال بمعنى قد اهمتهم انفسهم ظانين اواستئناف على وجه البيان للجملة قبلها ويقولون بدل من يظنون فكأنه نسي المبتدا فلم يجعل شيأ من هذه الجمل خبرا له قلت لعله رأى ان خبره محذوف اي ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت والظاهر ان الجملة الاولى خبر وان الذي سوغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة اي وطائفة من غيركم مثل السمن منوان بدرهم

اى منه او اعتماده على واو الحال كما جاء فى الحديث دخل وبرمة على النار وسألت كثيرا من الطلبة عن اعراب أحق ما سأل العبد مولاه فيقولون مولاه مفعول فيبقى لهم المبتدا بلا خبر والصواب أنه الخبر والمفعول العائد المحذوف أى سأله وعلى هذا فيقال أحق ما سأل العبد ربه بالرفع وعكسه ان مصاب المولى قبيح يذهب الوهم فيه الى أن المولى خبر بناء على ان المصاب اسم مفعول وانما هو مفعول والمصاب مصدر بمعنى الاصابة بدليل مجىء الخبر بعده ومن هنا أخطأ من قال ٢٩٦ فى مجلس الواثق بالله فى قوله أظلوم ان مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم انه برفع رجل وقد مضت الحكاية

(تنبيه) قد يكون للشئ اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شئ آخر تغير اعرابه فينبغى التحرز فى ذلك من ذلك ما أنت وشأنك فانهما مبتدأ وخبر اذ لم تأت بعدهما بنحو قولك وزيدا فان جئت به فانت مرفوع بفعل محذوف والاصل ما تصنع أو ما تكون فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل وارتفاعه بالفاعلية أو على انه اسم لكان وشأنك بتقدير ما يكون وما قدمناه ما فى موضع نصب خبرا ليكون أو مفعولا لتصنع ومثل ذلك كيف أنت وزيدا الا أنك اذا قدرت تصنع كان كيف حالا اذ لا تقع مفعولا به وكذلك يختلف اعراب الشئ باعتبار المحل الذى يحل فيه * وسألت طالبا ما حقيقة كان اذا ذكرت فى قولك ما أحسن زيدا فقال زائدة بناء منه على أن المثال المسؤل عنه ما كان أحسن زيدا وليس فى السؤال تعيين ذلك والصواب الاستفصال فانها فى هذا الموضع زائدة كما ذكر وليس لها اسم ولا خبر لانها قد جرت مجرى الحروف كما ان قل فى قلما يقوم زيد لما استعملت استعمال ما النافية لم تحتج لفاعل هذا قول الفارسى (قوله والمحققين وعند أبى سعيد هى تامة وفاعلها ضمير ما والجملة بعدها خبرها وان ذكرت بعد فعل التعجب وجب الاتيان قبلها بما المصدرية وقيل ما أحسن ما كان زيدا وكان تامة وأجاز بعضهم أنها ناقصة على تقدير ما اسما موصولا وأن ينصب زيد على أنه الخبر أى ما أحسن الذى كان زيدا ورد بان ما أحسن زيدا مغن عنه انتهى *(الباب الثامن من الكتاب)* يتخرج عليها مالا يحصر من الصور الجزئية) *وهى احدى عشرة قاعدة (القاعدة الاولى) قد يعطى الشئ حكم ما أشبهه فى معناه أو لفظه أو فيهما فاما الاول فله صور

الاولى صفة وجملة فانون خبر كما قال الزجاج (قوله دخل وبرمة على النار) اى فقوله وبرمة مبتدأ (قوله والمفعول العائد المحذوف) وفيه انه أوقع ما على العالم ويمكن أن يجعل مولاه الخبر وتجعل ما مصدرية وقدر فى الاخرى احق سؤال العبد لاحد سؤال مولاه (قوله فيقال احق ما سأل العبد ربه) اى فاحق مبتدا وما اسم موصول وسأل فعل ماض والعبد فاعل والمفعول العائد المحذوف وربه خبر (قوله وعكسه) اى من جهة أن المولى فى الاول يتوهم انه مفعول والصواب انه خبر وفى الثانى يتوهم انه خبر والصواب انه مفعول (قوله يذهب الوهم) اى عند عدم الالتفات لقبيح (قوله أن المصاب اسم مفعول) والمعنى ان الذى أصابته المولى (قوله وانما هو مفعول) اى والخبر قبيح وقد يقال لا يمتنع ان يكون المصاب اسم مفعول فى هذا المثال وليس مصدرا والمولى هو الخبر وقبيح خبر لمبتدا محذوف والتقدير ان الذى أصابته هو مولاك هذا قبيح وهذا معنى صحيح ينطبق عليه التركيب فلا سبيل الى انكاره اه دماميني (قوله ومن هنا أخطأ الخ) قد يقال ان رفع رجل صواب أيضا على انه خبر ان وان مصاب اسم مفعول وظلم خبر لمحذوف والتقدير يا ظلوم ان الذى أصابته هو رجل أهدى السلام وهذا ظلم منكم (قوله برفع رجل) أى على انه خبر ان والصواب ان مصاب مصدر ورجلا مفعول به وظلم خبر ان اى يا ظلوم ان اصابتكم رجلا ظلم (قوله وقد مضت الحكاية) أى فى آخر الجهة الاولى من الباب الخامس (قوله ما أنت وشأنك) مثالان أى ما أنت وما شانك (قوله فانهما مبتدأ وخبر) أى فما اسم استفهام مبتدأ وأنت خبر اى أى شئ أنت واى شئ شانك (قوله فان يتت به) اى وقلت ما انت وزيدا وما شانك وزيدا (قوله والاصل ما تصنع الخ) اى وأصل ما أنت وزيدا ما تصنع او ما تكون وقوله بعد وشانك الخ اى واصل ما شانك وزيدا بتقدير ما يكون فما أنت وزيد يحتمل احتمالين باعتبار أصله واما ما شانك وزيدا فلا له واحد لا يحتمل غيره (قوله وما فيهما) اى فى ما شانك وزيدا وفى ما أنت وزيدا (قوله خبرا ليكون) راجع لما شانك وزيدا ولقوله ما أنت وزيدا ان قدرت تكون (قوله او مفعولا) راجع لما أنت وزيدا (قوله اذ لا تقع مفعولا به) اى وان قدرت تكون كانت كيف خبرا لتكون (قوله وكذلك يختلف اعراب الشئ الخ) مثل كان فى المثال الذى ذكره والمراد باعرابه تطبيقه على القواعد (قوله والصواب الخ) اى وكلام الطالب فيه اجمال فى مقام التفصيل فهو خطأ (قوله وفاعلها ضمير الكون) اى ضمير يعود على مصدرها (قوله وقيل ما أحسن ما كان زيد) اى ما احسن اكوان زيد وقوله ما كان زيد الخ أى برفع زيد بناء على انه فاعل بكان التامة والصواب ما قاله الطالب لان نصبه لزيد فى السؤال دليل على ان كان انما تقع قبل أحسن تأمل والحاصل انه لا عيب على ذلك الطالب فى عدم التفصيل اذ له ان يقول متى وقعت كان بعد أحسن وجب الاتيان بما المصدرية وهو لفظ زائد على ما كان فى التركيب ووجب رفع زيد وهو فى المثال منصوب فحينئذ يخرج التركيب بذلك الى تركيب آخر وهو خلاف ظاهر السؤال اه دماميني (قوله على تقدير ما) أى الواقعة بعد فعل التعجب اسما موصولا

(الباب الثامن من الكتاب)

كثيرة * احدها دخول الباء فى خبر أن فى قوله تعالى أولم يروا أن الله الذى خلق السموات والارض ولم يعى بخلقهن بقادر والذى سهل ذلك التقدير تباعد ما بينهما ولهذا لم تدخل فى أولم يروا أن الله الذى خلق ٢٩٧ السموات والارض قادر على أن يخلق مثلهم ومثله ادخال الباء فى كفى بالله شهيدا لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا بخلاف قوله * قليل منك يكفينى * وفى قوله * سود المحاجر لا يقرأن بالسور * لما دخله من معنى لا يتقرن بقراءة السور ولهذا قال السهيلى لا يجوز أن تقول وصل الى كذا فقرأت به على حد قوله لا يقرأن بالسور لانه عار عن معنى التقريب * والثانية جواز حذف خبر المبتدا فى نحو ان زيدا قائم وعمرو اكتفاء بخبر ان لما كان ان زيدا قائم فى معنى زيد قائم ولهذا لم يجز ليت زيدا قائم وعمرو * والثالثة جواز أنا زيدا غير ضارب لما كان فى معنى أنا زيد الا أضرب ولولا ذلك لم يجز اذ لا يتقدم المضاف اليه على المضاف فكذا لا يتقدم معموله لا تقول أنا زيدا أول ضارب أو مثل ضارب ودليل المسئلة قوله تعالى وهو فى الخصام غير مبين وقول الشاعر

فتى هو حقا غير ملغ قوله
ولا تتخذ يوما سواه خليلا

وقوله

ان امرأ خصنى يوما مودته
على التنائى لعندى غير مكفور

ويحتمل أن يكون منه فذلك يومئذ يوم عسير على الكافرين غير يسير ويحتمل تعلق على بعسير او بمحذوف هو نعت له أو حال من ضميره ولو نات جاءنى غير ضارب زيدا لم يجز التقديم لان النافى هنا لا يحل مكان غير * والرابعة جواز غير قائم الزيدان لما كان فى معنى ما قائم الزيدان

الخبر وكذا يقال فى قوله غير لاه عدالك (قوله ولولا ذلك لم يجز) يعنى لولا ان غير قائم الزيدان بمعنى ما قائم الزيدان لم يجز هذا التركيب لان جوازه انما هو لكون غير مبتدا وهو لا يجوز لان المبتدا اما ان يكون ذا خبر اوذا مرفوع يغنى من الخبر وغير فى غير قائم الزيدان ليس واحدا منهما (قوله غير لاه الخ) هذا البيت مدرج من بحر الخفيف وآخر صدره هاء اللهو واول عجزه الواو ومنه والاغترار الانخداع والطمع والعدى بمعنى الاعداء فهو جمع والعارض مايبدو ويظهر من غير ثبات والسلم بكسر السين وفتحها الصلح يقول ان اعداءك ايسوا بلاهين عن الحرب والاعتداد لها فاعتدانت ايضا ولا تسلم ولا تخدع بما عرض من صلح لا ثبات له ووجه الاستدلال بالبيت أن عدالك اما أن يرفع على انه مبتدا خبره ماتقدم أو على أنه فاعل بالوصف لكون التركيب فى معنى مالاه عدالك لاسبيل الى الاول لان غير امضاف الى لاه وهو مفرد فيؤدى الى قولك الاعداء غير لاه وهو ممتنع اذ لا يقال الزيدون غير قائم فتعين الثانى فثبت المطلوب ولما نع أن يمنع كون لاه مفرد الفظا ومعنى لجواز كونه صفة لفريق أو نحوه فيكون فى معنى الجمع ولا يخفى أنك لو قلت عدالك غير فريق لاه لصح فيبطل الاستدلال حينئذ اه دماميني (قوله وهو أحسن ماقيل فى بيت أبى نواس) تقدم الكلام عليه فى الباب الاول وذكر هناك فيه أعاريب ثلاثة أحدها هذا وهو أن الظرف مرفوع بالوصف وغير مبتدا ألا خبر له والثانى أن غير اخبر مقدم والمبتدا محذوف وجملة ينقضى صفته والاصل زمن ينقضى بالهم والحزن غير مأسوف عليه والثالث أنه خبر لمحذوف ومأسوف مصدر كالمعسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى أنا غير آسف وسبق ما فى ذلك من البحث (قوله اعطاؤهم ضارب زيدا الخ) أى اسم الفاعل المضاف لمعرفة الذى بمعنى الحال وقوله حكم ضارب زيدا أى اسم الفاعل المنوّن (قوله ولهذا) أى لكونه أعطى حكمه فى التنكير (قوله وصفوا به النكرة) نحو هذا بالغ الكعبة (قوله ونصبوه على الحال) نحو ثانى عطفه (قوله وخفضوه برب) نحو ورب راجينا (قوله وأدخلوا عليه أل) نحو الضارب زيدا قال الدمامينى ظاهر هذا الكلام ان النحاة والعرب أجازوا ادخال أل على اسم الفاعل من نحو قولك ضارب زيد الآن أو غدا فتقول الضارب زيد بجر زيد ومثل هذا عند الجمهور ممتنع لان الوصف المضاف لا تدخل عليه أل الا اذا دخلت على معموله أو على ما أضيف له معموله (قوله وأدخلوا عليه أل) أى لكن الجمهور يشترطون لذلك وجود أل فى المضاف اليه (قوله تقديم حال مجروره) أى الوصف وقوله كما يتقدم عليه أى على الوصف وقوله حال منصوبه نحو هذا ملتو ثائر ب سويقا (قوله اذا أريد) أى من الوصف (قوله لانه حينئذ) أى حين اذ أريد به المضى ليس بمعنى الناصب أى ليس بمعنى الوصف الناصب للمفعول لانه بمعنى الحال أو الاستقبال فاضافته لفظية لا تفيد تعريفا وأما الذى بمعنى الماضى فاضافته محضة تفيد التعريف (قوله ورفع الاستثناء المفرغ فى الايجاب) أى مع أنه انما يقع فى النفى (قوله لما كان المعنى الخ) أى لكون الايجاب هنا فى معنى النفى (قوله بولا) فيه تسمح لان العطف بالواو وحدها ولا لتوكيد النفى عند الاجتماع (قوله بعد الايجاب) أى مع انه انما يعطف بها بعد النفى (قوله فى نحو أبى الله الخ) هذا عجز بيت لعامر بن الطفيل وصدره * فما سودتنى عامر عن وراثة * وقبل هذا البيت

وانى وان كنت ابن سيد عامر * وفارسها المشهور فى كل موكب
ولكننى أحمى حماها وأتقى * أذاها وأرمى من وراها بمنكب

وبعده

عامر قبيلة من العرب وضمير فارسها يعود اليها والمضاف مجرور بالعطف على سيد عامر ومعنى سودتنى جعلتنى سيدا يعنى أنه ساد بنفسه لا بنسبه وخبر ان محذوف وان وصلية والجملة حالية والتقدير وانى لا أفتخر بنسبى وان كان من العظمة بهذا المحل والفاء فى البيت الثانى فصيحة أى واذا كان الامر كذلك فما سودتنى الخ (قوله ما الذى قال لك) أى ما الامر الذى قال لك لا تسجد والمانع له انما هو كبره فلما كان ما منعك فى معنى ما الامر الذى قال لك صح الاتيان بلا (قوله فى هذا) أى التقدير الاخير (قوله أن الناهية) أى أن لا الناهية لا تصاحب

ولا تقترن بعارض سلم وهو احسن ماقيل فى بيت ابى نواس

غير ماسوف على زمن
ينقضى بالهم والحزن

* والخامسة اعطاؤهم ضارب زيد الآن اوغدا حكمه ضارب زيدا فى التنكير لانه فى معناه ولهذا وصفوا به النكرة ونصبوه على الحال وخفضوه برب وادخلوا عليه الواو احيانا بعضهم تقديم حال مجروره عليه نحو هذا ملتو ثائرا ب السويق كما يتقدم عليه حال منصوبه ولا يجوز شئ من ذلك اذا اريد المضى لانه حينئذ ليس فى معنى الناصب * السادسة وقع الاستثناء المفرغ فى الايجاب فى نحو وانها لكبيرة الا على الخاشعين وبأبى الله الا ان يتم نوره ولما كان المعنى وانها لا تسهل الا على الخاشعين ولا يريد الله الا ان يتم نوره * السابعة العطف بولا بعد الايجاب فى نحو * ابى الله ان اسمو بأم ولا اب * لما كان معناه قال الله لى لا تسم بأم ولا اب * الثامنة زيادة لا فى قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد قال ابن السيد المانع من الشئ آمر للممنوع ان لا يفعل فكأنه قيل ما الذى قال لك لا تسجد والاقرب عندى ان يقدر فى الاول لم يرد الله لى وفى الثانى ما الذى امرك ونحنه فى هذا ان الناهية لا تصاحب الناصبة بخلاف النافية * التاسعة تعدى رضى بعلى فى قوله * اذا رضيت على بنو قشير

أن الناصبة وهذا انما يلزم على تقدير ابن السيد لا على تقدير المصنف ثم ان كونها ناهية أو نافية انما هو باعتبار الملحق به وأما اللفظ الملحق فهى فيه زائدة (قوله أقبل عليه) أى وأقبل يتعدى بعلى (قوله فشربوا منه الا قليل) بدل من الواو مع أن الاستثناء واجب النصب اذا كان الكلام تاما موجبا (قوله فلم يكونوا منه) أى لكون ذلك الايجاب بمعنى النفى فأعطى حكمه من صحة الابدال (قوله بدليل فمن شرب منه فليس منى) أى من أتباعى فهذا يدل على ان قوله فشربوا منه فى معنى فلم يكونوا من أتباعه الا قليل منهم وهم الذين لم يشربوا منه (قوله وقيل الاوما بعدها صفة) أى للضمير أعنى الواو (قوله فقيل ان الضمير الخ) جواب عما يقال ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به (قوله يوصف فى هذا الباب) أى فقولهم الضمير لا يوصف ولا يوصف به أى لا يوصف بغير الا التى بمعنى غير وأما هى فيجوز وصفهما بها (قوله فى هذا) أى فى باب الاستثناء (قوله وقيل مرادهم الخ) حاصله أنا لا نسلم ان الضمير يوصف فى باب الاستثناء وحينئذ فمراد القائل بالوصف عطف البيان (قوله وهذا) أى جعل الصفة بمعنى عطف البيان (قوله لا يخلص من الاعتراض) اى لان البيان فى الجوامد مثل النعت فى المشتقات وحينئذ فما لا ينعت كالضمير لا يبين فقول الشارح فلا يتبع الضمير أى ببيان كما لا يتبع بنعت (قوله ان كان لازما) أى ان كان الاعتراض لازما أى والواقع أنه لازم على هذا القول فهو مثل زيد لا عيب فيه ان كان له أم (قوله وقيل قليل مبتدأ) تحصل من هذا ومما قبله ان قليل اما بدل من الواو فى فشربوا أو أنه مبتدأ خبره محذوف وكلاهما يرى أن الاحرف وقيل انها اسم بمعنى غير وعليه فقيل هى صفة للضمير وقيل عطف بيان وظهر اعرابها على ما بعدها لكونها على صورة الحرف (قوله ولكن المبتدأ عين الخبر) أى وهذا هو المراد بقولهم انه ذكر باعتبار الخبر (قوله ولكن المبتدأ الخ) حاصله أن اليد والعصا وان كانا معرفتين لكن لما كانا فى معنى البرهانين والبرهان مذكرا على حكم المذكر فاشير اليهما باشارته (قوله ومثله) أى بعاريق العكس لانه أنث هنا باعتبار الخبر أى أنه أنث الفعل أى تكن نفس زيد فى المعنى وهى يجب لها الصدارة فى جملتها والرفع حمل زيد عليها وأعطى حكمها فرفع فلا يرد أنه مفعول علم فلا شئ يرفع (قوله جوازا) أى على أنه مبتدأ أول ومن مبتدأ ثان وهو خبره ويجوز نصبه ومن هو فى محل المفعول الثانى (قوله نفس من) اى وهى مما يجب لها الصدارة بالابتداء ولا يعمل فيها ما قبلها فكذا زيد (قوله فأوقع أحدا فى الاثبات) اى مع انها لا تقع الا فى النفى (قوله لانه نفس الضمير الخ) حاصله ان هذا الاثبات فى معنى النفى فلما كان بمعناه اعطى حكمه من وقوع احد فى سياقه (قوله يحكى علينا) اى ينم علينا (قوله فكان الضمير كذلك) اى منفى هذا اذا كان ما بعد الا بدلا منه (قوله وهذا الباب) اى اكتساب الشئ من الشئ حكمه لكونه بمعناه (قوله لغوب) اى احمق (قوله فيها خطوط) الضمير للنعيل (قوله ان اردت) اى بقولك كأنه (قوله فقال اردت ذلك) اى وذلك مفرد مذكر واسم الاشارة الموضوع للواحد يجوز أن يكنى به عن أشياء كثيرة باعتبار كونها فى تأويل ماذكر وما تقدم كما يجوز أن يكنى به عن أفعال كثيرة سابقة بلفظ فعل لقصد الاختصار تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكرلك أفعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما أحسن ذلك وقد يقع مثل هذا فى الضمير الا أنه فى اسم الاشارة أكثر ولهذا قال رؤبة أردت ذلك وأردفه بلفظ ويلك على عادة العرب تحقيرا وتنبيها اهدمامينى (قوله ابى عشرة) اى اولاده عشرة (قوله فرفعوا الفاعل) اى الضمير فى ابى وفى عرب وعرفج وقوله الاسماء اعنى ابى والعرب والعرفج

فلان لغوب انته كما بى فاحتقرها فقال له كيف قلت انته كتابى فقال أليس الكتاب شئ معنى الصحيفة وقال ابو عبيدة لرؤبة بن العجاج لما أنشد فيها خطوط من سواد وبلق * كأنه فى الجلد توليع البهق ان اردت الخطوط فقل كأنها أو السواد والبلق فقل كأنهما فقال أردت ذلك وبلك وقالوا مر رجل ابى عشرة نفسه وبقوم عرب كلهم وبقاع عرفج كله برفع التوكيد فيهن فرفعوا الفاعل بالاسماء الجامدة وا كدوه

يوصف فى هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا الايخلص من الاعتراض ان كان لازما لان عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدأ حذف خبره اى لم يشربوا * الحادية عشر تذكير الاشارة فى قوله تعالى فذانك برهانان مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما مؤنثان ولكن المبتدأ عين الخبر فى المعنى والبرهان مذكر ومثله ثم لم تكن فتنتهم الا أن قالوا فيمن نصب الفتنة وأنث الفعل * الثانية عشر قوله علمت زيدا من هو برفع زيد جوازا لانه نفس من فى المعنى * الثالثة عشر قولهم ان احدا الا يقول ذلك فاوقع احدا فى الاثبات لانه نفس الضمير المستتر فى يقول والضمير فى سياق النفى فكان احدا كذلك وقال

فى ليلة لا نرى بها احدا
يحكى علينا الا كواكبها

فرفع كواكبها بدلا من ضمير يحكى لانه راجع الى احدا وهو واقع فى سياق غير الايجاب فكان الضمير كذلك وهذا الباب واسع ولقد حكى ابو عمرو بن العلاء انه سمع شخصا من اهل اليمن يقول

لما لحظوا فيها المعنى اذ كان العرب يعنى الفصحاء والعرفج بمعنى الخشن والاب بمعنى الوالد * (تنبيهان) * الاول انه وقع فى كلامهم ابلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظا موجودا منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه وهو تنزيلهم اللفظ الصالح للموجود منزلة الموجود كما فى قوله بدالى أنى لست مدرك ما مضى ٣٠٠ * ولا سابق شيأ اذا كان جائيا وقد مضى ذلك * (والثانى) * انه ليس بلازم ان يعطى الشئ حكم ما هو فى معناه الا ترى أن المصدر قد لا يعطى حكم أن وأن وصلتها وبالعكس دليل الاول أنهم لم يعطوه حكمها فى جواز حذف الجار ولا فى سدهما مسد جزأى الاسناد ثم انهم شركوا بين أن وأن فى هذه المسئلة فى باب ظن وخصوا أن الخفيفة وصلتها بسدهما مسدهما فى باب عسى وخصوا الشديدة بذلك فى باب لو ودليل الثانى أنهما لا يعطيان حكمه فى النيابة عن ظرف الزمان تقول عجبت من قيامك وعجبت أن تقوم وأنك قائم ولا يجوز عجبت قيامك وشذ قوله فاليكما بالمراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فأجرى المصدر مجرى أن يفعل فى حذف الجار وتقول حسبت انه قائم أو أن قائم ولا تقول حسبت قيامك حتى تذكر الخبر وتقول عسى أن تقوم ويمتنع عسى أنك قائم ومثلها فى ذلك لعل وتقول لو أنك تقوم ولا تقول لو أن تقوم وتقول جئتك صلاة العصر ولا يجوز جئتك أن تصلى العصر خلافا لابن جنى والزمخشرى * والثانى وهو ما أعطى حكم الشئ المشبه له فى لفظه دون معناه له صور كثيرة أيضا * احداها زيادة ان بعد ما المصدرية الظرفية وبعد ما التى بمعنى الذى لانهما بلفظ ما النافية كقوله ورجح الفتى للخير ما ان رأيته * على السن خير لا يزال يزيد وقوله يرجى المرء ما ان لا يراه * ويعرض دون أدناه الخطوب فهذان محمولان على نحو قوله ما ان رأيت ولا سمعت بمثله *

(قوله فرعوا الفاعل) اى فاعل الولادة والفصاحة والخشونة بالاسماء الجامدة وهى الاب والعرب والعرفج لانها بمعنى الوالد والفصحاء والخشن وكل من هذه لو وقع هنا لرفع مستترا فيه فاعلا له اه شمنى (قوله لما لحظوا فيها المعنى) أى فهى جوامد فى معنى المشتق فاعطوها حكمها من تحملها الضمير ورفعها له على الفاعلية (قوله اذ كان) أى لكون العرب (قوله ولا سابق شيأ اذا كان جائيا) أى فقد جعلوا سابق عطفا على خبر ليس على سبيل التوهم أى توهم أن الباء داخلة على مدرك فقد نزلوا اللفظ الصالح للوجود وهو مدرك منزلة الموجود فلذا عطف عليه بالجر (قوله وقد مضى ذلك) أى فى الباب الرابع فى اقسام العطف (قوله والثانى) أى من التنبيهين (قوله دليل الاول) أى وهو ان المصدر لا يعطى حكم أن وأن وقوله ودليل الثانى وهو أن أن وأن لا يعطيان حكم المصدر (قوله فى جواز حذف الجار) اى فان الجار يحذف معهما اطرادا دون المصدر فيجوز أن يقال عجبت أنك قائم ولا يقال عجبت قيامك (قوله ولا فى سدهما الخ) أى أن وأن يقومان مقام جزأى الاسناد كقولى فى ظن بخلاف المصدر نحو ظننت أن زيدا فاضل أو ان يقوم زيد ولا يجوز ظننت الفضل أو القيام (قوله فى هذه المسئلة) اى سد هما مسد ركنى الاسناد (قوله وخصوا أن الخفيفة وصلتها بسدهما الخ) انما سدت أن الخفيفة وصلتها مسد الجزأين فى باب عسى على قول ابن مالك ان عسى حينئذ ناقصة لا على ما يفهم من كلامهم انها فعل تام مسند الى أن والفعل (قوله فى باب عسى) نحو عسى أن يقوم زيد (قوله فى باب لو) أى نحو لو أن زيدا قائم لكان كذا أى لو ثبت قيامه كان كذا (قوله ولا يجوز) أى على حذف الجار بخلاف قولك عجبت أن تقوم أو عجبت أنك فاضل فان الاصل من أن تقوم ومن أنك فاضل فقد حذف من فيهما (قوله عجبت الخ) تمثيل لقوله انهم لم يعطوه حكمهما فى جواز حذف الجار (قوله فى حذف الجار) أى فالاصل من المراء (قوله وتقول حسبت أنه قائم) مثال لقوله ولا فى سدهما مسد جزأى الاسناد (قوله حتى تذكر الخبر) أى كأن تقول حسبت قيامك حاصلا مثلا (قوله وتقول عسى أن تقوم) مثال لقوله وخصوا أن الخفيفة الخ (قوله ومثلها فى ذلك لعل) يعنى ان لعل مثل عسى فى سد أن الخفيفة مع صلتها مسد جزأيها وفى امتناع سد أن المشددة مع صلتها مسدهما اه شمنى فيجوز أن تقول لعل أن تقوم ويمتنع لعل انك قائم (قوله وتقول لو أنك تقوم) مثال لقوله وخصوا الشديدة الخ (قوله وتقول جئتك صلاة العصر) مثال لقوله ودليل الثانى أنهما لا يعطيان الخ (قوله لانهما بلفظ ما النافية) أى التى تزاد أن بعدها (قوله ما ان رأيته) أى مدة رؤيته (قوله ما ان) أى الذى لا يراه (قوله ما ان رأيت) أى لم أر وهذا البيت للمرار بن سعيد الصمة وقيل للخنساء وبعده

متبذلا تبدو محاسنه * يضع الهناء مواضع النقب

والمتبذل بالذال المعجمة غير المصون والهناء بكسر الهاء والمد القطران والنقب بضم النون وسكون القاف بعدها باء موحدة جمع نقبة وهى أول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة (قوله ما ان رأيت الخ) قال القالى فى أماليه حدثنا أبو بكر حدثنا أبو حاتم عن أبى عبيدة قال خرجت تماضر وهى الخنساء فى ذود لها جرباء ثم نضت عنها ثيابها واغتسلت وردين الصمة يراها وهى لا تراه فانشد

حيوا تماضر وارتبعوا صحبى * وقفوا فان وقوفكم حسبى
أخناس قد هام الفؤاد بكم * واعتاده داء من الحب

فسلبهموعنى خناس اذا * غض الجميع هناك ما خطبى

ومنها البيت المذكور (قوله هانئ) الهانئ هو الطالى بالهناء وقوله كاليوم فى موضع نصب كان فى الاصل صفة لهانئ أنيق ثم قدم عليه وانتصب على الحال منه والتقدير ما ان رأيت هانئ أنيق كهانئ اليوم فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وحصل التقديم (قوله أنيق) بتقديم النون جمع ناقة وقد تقدم الياء على القاف (قوله لما اغفلت شكرك) اى فاللام للابتداء داخلة على ما الواقعة نافية مشبهة للموصولة (قوله لا يحطمنكم) اى لاجل أن لا يحطمنكم الخ (قوله ومن أولها الخ) الضمير عائد للآيات التى أكد فيها المضارع بالنون بعد لا الا أن قوله لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على تاويله بالنهى ان كان صفة لفتنة فلا بد من اضمار القول أى مقولا فيها لا تصيبن وان كان غير صفة فالنهى وان كان للفتنة الا ان المراد نهى القوم عن التعرض للظلم الذى هو سبب اصابة الفتنة اه شمنى (قوله ومن أولها على النهى) أى والمقصود بالنهى السبب كما مر (قوله فى نحو الخ) أى فى أفعل فى التعجب وهو فعل ماض أتى به على صورة الامر لاجل التعجب والضمير بعده فاعل به والباء الداخلة عليه زائدة لتصير رفع صورة الامر للظاهر والشاهد فى قوله وأبصر أى بهم فهم وان كان عمدة لكنه شبيه بالفضلة فى اللفظ فى قولك امرر بزيد والفضلة تحذف فكذا ما أشبهها (قوله قاله بعضهم فى قراءة الخ) حاصله ان هذه القراءة مشكلة اذ مقتضى القواعد ان هذين لساحران فأجاب بعضهم بان ان حرف جواب بمعنى نعم وهذان مبتدأ ولساحران خبر وانما دخلت لام الابتداء على خبر المبتدأ الشبيه ان التى بمعنى نعم بان المؤكدة فى اللفظ والمؤكدة تقع بعدها لام الابتداء فأعطى هذا الحكم لما أشبهها (قوله ان هذان) أى نعم هذان (قوله وقد مضى البحث فيها) أى الكلام على هذه القراءة أو على ان التى بمعنى نعم فى الباب الاول فى الكلام على ان المكسورة المشددة (قوله كما يقال يا أيتها العصابة) أى كما يقال ذلك بضم أية وصفتها الا ان أية منادى مبنى على الضم فى محل نصب والعصابة نعت لاى باعتبار اللفظ (قوله وانما كان حقهما) أى أية وصفتها فى اللهم اغفر لنا أيتها العصابة (قوله وجوب النصب) أى وجوب نصب الاية وصفتها لان الاية معمول لمحذوف أى أخص أيتها العصابة (قوله نحن العرب) أى أخص العرب (قوله ولكنها لما كانت الخ) الضمير فى لكنها وكانت وأعطيت لاى فى اغفر لنا أيتها العصابة والضمير فى حكمها لاى المستعملة فى النداء وأراد بموجب البناء موجب بناء المنادى وهو وقوعه موقع حرف الخطاب اه شمنى (قوله أعطيت حكمها) وهو البناء على الضم (قوله وان انتفى) أى وان كان موجب بناء المنادى وهو وقوعه موقع كاف الخطاب منتفيا وهذه الجملة حالية (قوله لكونه بأل) أى فلم يشابه المنادى فى اللفظ (قوله فاعطى الحكم الذى يستحقه) أى وهو النصب على الاختصاص بعامل محذوف (قوله سواء اعتبر حاله) أى من حيث انه معمول لمحذوف (قوله أو حال ما يشبهه وهو المنادى) أى لان معاشر هنا مضاف والمنادى المضاف ينصب (قوله باب حذام) أراد به ما كان على وزن فعال من أعلام الاعيان المؤنثة سواء كان فى آخره راء اولا وحذام بالحاء المهملة فالذال المعجمة علم على امرأة وانما قال فى لغة أهل الحجاز لان أكثر بنى تميم بنى ما كان من ذوات الراء من هذا القسم على الكسر كحضار وغير ذوات الراء كقطام وحذام يعرب به غير منصرف للعلمية والتانيث وألفهم على أن جميع هذا القسم معرب غير منصرف كان من ذوات الراء أولا اه شمنى (قوله تشبيها لها بدارك ونزال) أى فى أربعة امور الوزن والعدل والتعريف والتانيث وهذا بناء على قول الاكثر ان نزال اسم للمنازلة لا الانزل كما قال بعض وذهب الرضى الى ان علة بناء باب حذام عند الحجازيين تضمنه معنى هاء التانيث وذهب المبرد الى أنها بنيت لتوالى العلل لانها كانت ممنوعة

كاليوم هانئ أنيق جرب * الثانية دخول لام الابتداء على ما النافية حملا لها فى اللفظ على ما المصولة الواقعة مبتدأ كقوله لما أغفلت شكرك فاصطنعنى * فكيف ومن عطائك جل مالى فهذا محمول فى اللفظ على نحو قولك لما تصنعه ٣٠١ حسن * الثالثة توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملا لها فى اللفظ على لا الناهية نحو ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده ونحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فهذا محمول فى اللفظ على نحو ولا تحسبن الله غافلا ومن أولها على النهى لم يحتج الى هذا الرابعة حذف الفاعل فى نحو قوله تعالى أسمع بهم وأبصر لما كان أحسن بزيد منسوبا فى اللفظ لقولك امرر بزيد الخ ما مستدرك لام الابتداء بعد ان التى بمعنى نعم لشبهها فى اللفظ بان المؤكدة قاله بعضهم فى قراءة من قرأ ان هذان لساحران وقد مضى البحث فيها السادسة قولهم اللهم اغفر لنا أيتها العصابة بضم أية ورفع صفتها كما يقال يا أيتها العصابة وانما كان حقهما وجوب النصب كقولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف ولكنها لما كانت فى اللفظ بمنزلة المستعملة فى النداء أعطيت حكمها وان انتفى موجب البناء وأما نحن العرب فى المثال فانه لا يكون منادى لكونه بأل فاعطى الحكم الذى يستحقه فى نفسه وأما نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث فواجب النصب سواء اعتبر حاله أو حال ما يشبهه وهو المنادى * السابعة بناء باب حذام فى لغة الحجاز على الكسر تشبيها لها بدارك ونزال

وذلك مشهور في المعارف وربما جاء في غيرها وعليه وجه قوله ياليت حظي من جدالك الصافي والفضل أن تتركني كفاف فالاصل كفافا فهو حال أو تترك كفاف فصدر ومنه ٣٠٢ عند أبي حاتم قوله جاءت لتصرعني فقلت لها قصري اني امرؤ صرعي عليك حرام وليس

كذلك اذليس لفعله فاعل أو فاعله فالاولى قول الفارسي ان أصله حراما كقوله والدهر بالانسان دواري ثم خفف ولو اقوى لكان أولى وأما قوله

طاروا علهن ولات أوان

فاجبنا أن ليس حين بقاء فعلة بناؤه قطعه عن الاضافة ولكن علة كسره وكونه لم يسلم به في الضم مسلك قبل وبعد شبهه بنزال * الثامنة بناء حاشا في وقلن حاش لله لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية والدليل على اسميتها قراءة بعضهم حاشا بالتنوين على اعرابها كما تقول تنزيها لله وانما قلنا انها ليست حرفا لدخولها على الحرف ولا فعلا اذليس بعدها اسم منصوب بها وزعم بعضهم أنها فعل حذف مفعوله أي جانب يوسف المعصية لاجل الله وهذا التأويل لا يتأتى في كل موضع يقال لك أتفعل كذا أو أفعلت كذا فتقول حاشا لله فانها هذه بمعنى تبرأت لله براءة من هذا الفعل ومن نوتهما أعربها على الغاء هذا الشبه كان بني تميم أعربوا باب حذام لذلك * التاسعة قول بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم قصرنا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثرما كافظ وآمنه فأوقع قط بعد ما المصدرية كما تقع بعد ما النافية * العاشرة اعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى أدغم فيه نحو خلق كل شئ ولاث قصورا وحتى اجتمعا روبين كقوله بني ان البرثن هين المنطق الطيب والطعيم

الصرف للعلمية والتأنيث فلما زادوا التعريف بنوا اذليس بعد منع الصرف الا البناء اه دماميني (قوله وذلك) أي بناء باب حذام على الكسر (قوله في غيرها) أي وهو النكرات (قوله باليت حظي الخ) الجد بفتح الجيم والدال المهملة مقصور وهو النفع والعطية والصافي السالم من الكدر وهذا على سبيل التهكم أي باليت حظي من احسانك وعطائك الذي تزعم انه لا شئ يكدره من منّ وغيره أن تتركني كفافا عن اساءتك الى أو تتركني ترك كفاف من ذلك فلا لي ولا علي (قوله فالاصل الخ) بيان لكون كفاف هنا نكرة (قوله جاءت الخ) هذا البيت لامرئ القيس وصف فرسا جمعت به لثرميه فأمرها أن ترفق بنفسها اذ لا تنال الغرض من رميه لقوته ونشاطه وقوله جاءت كذا في غالب النسخ وفي نسخة المؤلف جالت من الجولان أي تحولت كما ان الذي في نسخة المؤلف قتلي بدل صرعي وفيها أيضا قصدي بكسر الصاد والدال من القصد وهو الرفق بدل قصري والذي في نسخة المؤلف هو الموافق لأكثر روايات البيت (قوله صرعي) مبتدأ وحرام خبره مبني على الكسر عند أبي حاتم في محل رفع والجملة صفة لامرؤ وعليك متعلق بحرام (قوله اذليس لفعله) أي وهو حرم فاعل أي وصف على زنة فاعل أوفاعلة حتى يكون معدولا عن واحد منهما (قوله والدهر بالانسان دواري) صدره أطربا وأنت قنسري (قوله ثم خفف) أي بحذف الياء المشددة (قوله ولو أقوى لكان أولى) الاقواء عند علماء القوافي اختلاف حركة الروي بالضم والكسر والقصيدة التي منها هذا البيت مكسورة الروي منها وجاء على الطلل المحيل لأنني * تبكي الديار كما بكى ابن خذام

والطلل ما انخفض من رسم الدار والمحيل الذي حال أي أتى عليه حول لأنني بفتح اللام والهمز أي لعلني وابن خذام بالخاء والذال المعجمتين هو أول من بكى الديار من شعراء العرب ومعنى كلام المصنف ان الشاعر لو ارتكب الاقواء فضم ميم حرام لكان أولى من محافظته على اتفاق حركة الروي لما ينشأ عنه من ارتكاب التخريج على الوجوه الضعيفة والاقواء وان كان عيبا الا أنه أسهل من هذا الذي خرج البيت عليه لان كثيرا من فصحاء المتقدمين استعمله فقد وقع لهذا الشاعر نفسه فقد روى قوله

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان * ورسم عفت آثاره منذ أزمان

بالاطلاق فالنون مكسورة وقال بعد ذلك في هذه القصيدة

بنات بني عوف طهار نقية * وأوجههم بيض المسافر غران

بضم النون وحينئذ فالامر في الاقواء خفيف بالنسبة الى ما ذكر في التخريج اه دماميني (قوله فعلة بناؤه) أي بناء أوان وبقاء وقوله قطعه عن الاضافة أي فالاصل ولات الاوان أو أن صلح فحذف المضاف اليه وهو صلح ونوى معناه فبني أوان وقوله شبهه بنزال أي في اللفظ وكذا قوله ان ليس حين بقاء فأصله ان ليس الحين حين بقاء صلح فحذف المضاف اليه ونوى معناه فبني وكسر لشبهه بنزال (قوله لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية) تقدم الكلام على هذا في حرف الحاء وتقدم ان مجرد مشابهة الاسم للحرف في اللفظ لا ينهض مقتضيا لبناء ذلك الاسم (قوله ومن نونهما الخ) قال الدماميني تقدم في فصل حاشا من حرف الحاء المهملة في الباب الاول أنه يجوز كون هذا التنوين للتنكير لا للتمكين فلا يدل ثبوته على الاعراب (قوله لذلك) أي لالغاء الشبه بنزال (قوله وآمنه) عطف على أكثر أي أكثر أكوانا وآمنه (قوله اعطاء الحرف الخ) قال الدماميني هذا لا مدخل له في الاعراب فما باله قد ذكره مع انه التزم تجنب مثله كما سبق في ديباجة الكتاب قال الشمني وأقول انما التزم تجنب مثله على سبيل القصد دون الاستطراد وما ذكره هنا انما هو على سبيل الاستطراد (قوله حتى أدغم فيه) أي بعد ابدال الاول من الثاني والشأن ادغام المتماثلين (قوله وحتى اجتمعا) أي الحرفان المتقاربان في

وقول أبي جهل ما تنقم الحرب العوان مني باذل عامين حديث سني لمثل هذا ولدتني أمي ٣٠٣ وقول آخر اذا ركبت فاجعلوني وسطا * اني كبير لا أطيق العندا

المخرج والروي هو الحرف الاخير من القافية والقافية آخر كلمة من البيت وقيل هي من آخر حرف في البيت الى أول ساكن قبله مع الحركة التي قبل الساكن وقيل مع الحرف الذي قبل الساكن (قوله وحتى اجتمعا) أي لكونهما كحرف واحد (قوله العندا) جمع عاندوه والجمل الذي يحود عن الطريق (قوله ويسمى ذلك) أي اجتماع روبين متقاربين في المخرج في شعر واحد اكفاء مأخوذ من أكفأت بمعنى قلبت أو بمعنى أملت لان الشاعر يقلب الروي ويميله عن طريقه الى آخر ثم ان ثبوته في البيتين الاولين مقطوع به لعدم صلاحية الواو فيهما لأن تكون رويا اذ هي حرف اطلاق فلا روي ما قبلها وهو النون في الاول والميم في الثاني وهما متقاربان في المخرج وكذا الكلام في البيتين الاخيرين فان الالف فيهما للاطلاق فلا تكون رويا وانما هو ما قبلها وهو الطاء في الاول والدال في الثاني وهما متقاربان وأما أبيات أبي جهل فلا نسلم ان فيها اكفاء لجواز جعل ياء المتكلم رويا فقد نص بعض علماء القوافي على جواز جعل الياء الساكنة التي لم يفتتح ما قبلها رويا سواء كانت للمتكلم أو لغيره وان كان ذلك قليلا كقوله

نروح ونغدو لحاجاتنا * وحاجة من عاش لا تنقضي

تموت مع المرء حاجاته * وتبقى له حاجة ما بقي

اه دماميني (قوله وافادة للمبالغة) اللام للتقوية (قوله لشبهه بأفعل التفضيل) أي فانه يصغر فيقال زيد أميلح من عمرو وأحيسن منه (قوله فيما ذكرنا) أي الوزن وارادة المبالغة (قوله يا أميلح) بكسر ما قبل آخره وكذا تقول في ياما أحيسن وتمامه من هؤليائكن الضال والسمر * يقال شدن الغزال يشدن شدونا اذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه وفي الصحاح عطون مكان شدن مأخوذ من العطو وهو التناول ورفع الرأس والظاهر ان المراد هنا الثاني أي رفعن رؤسهن لنا وهؤليائكن تصغير هؤلاء تكن والضال السدر البري والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم شجره عظيم ذو شوك يقال له الطلح (قوله ولم يسمع ذلك) أي تصغير أفعل في التعجب (قوله مع هذا) أي مع كونه لم يسمع تصغير أفعل في التعجب الا في هذين اللفظين (قوله فاسوه) أي فأجاز وأن يقال ما اليطف زيدا (قوله وليس كذلك) فقد قال أبو حيان ما حكاه ابن مالك في ذلك عن ابن كيسان هو كلام من لم يطلع على كلام النحويين في المسئلة وما حكاه عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين أما الكوفيون فاعتقدوا السمية أفعل فهو عندهم مقيس فيه وأما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس (قوله ولا يقال) أي أفعل في التعجب مصغرا الا من صغر سنه (قوله حكم الشئ) أي في الاعراب وغيره على ما يأتي له وان اعترض بالنظر لغيره اذ لا دخل له في هذا الفن (قوله خرب) صفة لجحر فكان حقه الرفع ولكن جر لمجاورته المجرور وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع منها اشتغال المحل بحركة المجاورة فحركة المجاورة ليست حركة بناء ولا اعراب أي وانما هي حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين فلا تحتاج لعامل لان الاتيان بها انما هو لمجرد أمر استحساني لفظي لا تعلق له بالمعنى (قوله كبير أناس) صدره كان أبانا في عرانين وبله * فلفظ مزمل في المثال وان كان مخفوضا لفظا فهو مرفوع تقديرا والعامل انما يتسلط على تلك الحركة المقدرة لاقتضائه اياها من جهة المعنى ولا تسلط له على الحركة اللفظية لانه غير مقتض لها وانما يقتضيها طلب المشاكلة اللفظية (قوله مزمل) بالجر وهو صفة لكبير فكان حقه الرفع وجر لمجاورته المجرور (قوله وقيل به) اي بالجر على الجوار (قوله وقيل العطف الخ) أي وحينئذ فلا شاهد فيه وكذا فيما بعده (قوله على جنات) اي من قوله في جنات النعيم (قوله على أكواب) المراد بها الاقداح التي لا عرا لها والاباريق التي لها عرا وخراطيم (قوله انه عطف على ايديكم) اي وحينئذ فهو منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة المجاورة (قوله كما مثلنا) اي بجحر

انى كبير لا أطيق العندا

ويسمى ذلك اكفاء والثالث وهو ما اعلى حكم الشئ لمشابهته له لفظا ومعنى نحو اسم التفضيل وافعل في التعجب فانهم منعوا افعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بافعل في التعجب وزنا وأصلا وافادة للمبالغة واجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بافعل التفضيل فيما ذكرنا قال

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا

ولم يسمع ذلك الا في احسن وامليح ذكره الجوهري ولكن النحويين مع هذا قاسوه ولم يحك ابن مالك اقتباسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك قال ابو بكر بن الانباري ولا يقال الا لمن صغر سنه

(القاعدة الثانية)

ان الشئ يعطى حكم الشئ اذا جاوره كما يقول بعضهم هذا جحر ضب خرب بالجر والاكثر الرفع وقال

كبير أناس في بجاد مزمل

وقيل به في وجوه عين فمين جرهما فان العطف على ولدان مخلدون لا على أكواب وأباريق اذ ليس المعنى ان الولدان يطوفون عليهم بالحور وقيل العطف على جنات وكأنه قيل المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور وقيل على أكواب باعتبار المعنى اذ معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب ينعمون باكواب وقيل في وأرجلكم بالخفض انه عطف على أيديكم لا على رؤسكم اذ الارجل مغسولة لا تمسح ولكنه خفض لمجاورته رؤسكم والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلا كما مثلنا

ضب خرب بالبيت بعده (قوله وفى التوكيد نادرا) اى ولا يكون فى العطف لان العاطف فاصل بين المتجاورين فيمنع من المجاورة والبدل على نية تكرار العامل فالعامل المقدر مانع منها لفصله (قوله ياصاح الخ) صاح مرخم صاحب وهو نكرة مقصودة عارية من هاء التأنيث فترخيمه شاذ وقال ابن خروف أصله ياصاحبى فرخم أولا بحذف الكلمة الثانية اجراء له مجرى المركب المزجى ثم رخم ثانيا بحذف الباء من صاحب وهو تعسف لادانى اليه (قوله كلهم) هو بالجر لمجاورة الجر ورأى الزوجات مع انه فى المعنى توكيد للذوى المنصوب (قوله اذا انحلت عرا الذنب) أراد بالذنب الذكر كناية أى بلغ الازواج انه ان انحلت رأس الذكر وتركوا الجماع لضعفهم لا يوجد حينئذ وصل من الزوجات لهم (قوله هو خير) أى لكن المسموع عنهم هكذا (قوله ثم استنشدته) أى لعله أن يرجع عما قاله أولا (قوله ولا يكون فى النسق) أى لا يكون الجر على المجاورة فى النسق وقوله وقال الخ جواب عما يقال اذا لم يجز الجر بالعطف على المجاور فقد تصنع بالآيه فأجاب بما ذكره (قوله تغسل) أى شأنها أن تغسل وقوله بصب الماء عليها أى وأما الآخران فينقل الماء اليهما أى الشان أنه ينقل بالغرف الى وجهه ويديه وأما فى الرجلين الشأن أن يصب عليهما ولا يرفع لهما كما فيما قبلهما (قوله فعطفت على الممسوح) أى لا على الايدى حتى يكون من الجر على المجاورة فى العطف (قوله لا للتمسح) أى مسحا حقيقيا (قوله ولكن لينبه الخ) أى وحينئذ فالمسح مستعمل فى حقيقته بالنسبة للرأس وفى مجازه بالنسبة للارجل أو أنه من عموم المجاز بمعنى الاتالة (قوله اماطة) أى ازالة (قوله لان المسح الخ) الحاصل ان الاتيان بالغاية يدل على ماذكر من ان الارجل تغسل ولا تمسح لان المسح لم تجعل له غاية فى الشرع وانما جعلت للغسل وحينئذ فعطفها على الممسوح انما هو للتنبيه على طلب الاقتصاد فى صب الماء عليها (قوله الخفض على الجوار) أى فى الوصف والتوكيد ونحوهما (قوله ثم قال السيرافى) أى فى بيان التأويل (قوله الاصل خرب الجر منه) أى فالاصل الاصيل خرب الجر منه فغرب نعت لضب جار على غير من هو له والجر فاعل بخرب لانه صفة مشبهة ومنه متعلق بخرب ثم حذف منه للعلم به وان كان ضمير الصفة ثم حول الاسناد لضمير الموصوف فقيل هذا جحر ضب خرب الجر ثم أضيف فقيل هذا جحر ضب خرب الجر ثم أتى بضمير الجر مكان الجر وقبل خرب واستتر الضمير فى خرب فقد تحمل ضميرين ضمير الجر وضمير الموصوف الذى استتر أولا فقول المصنف واستتر أى فى خرب فعنده يجوز تحمل الوصف لضميرين (قوله بتنوين) أى خرب وقوله ورفع الجر اى على الفاعلية (قوله مع جريان الصفة الخ) وذلك لان الصفة انما هى للضب وأجريت على الجر (قوله لا قاعدين) عطف على قائم الذى هو صفة لرجل جارية على غير من هى له وقوله وقول السيرافى اى فى الجواب عن الالزام وحاصله ان قاعدين فى المثال صفة لرجل لان المعطوف على الصفة صفة وهى جارية على غير من هى له لان ضمير قاعدين للابوين ولم يبرز الضمير فيها والا لقيل قاعدين هما فكما جاز عدم الابراز فى قاعدين فليجز فى خرب (قوله لان ذلك) اى جعل الوصف الجارى على غير من هو له غير محتو على الضمير انما يجوز الخ (قوله انما يجوز فى الوصف الثانى) اى لاشتماله على ضمير الموصوف استلزاما فكأنه جار على من هو له بيان ذلك ان الضمير فى قاعدين عائد على الابوين المشتمل على ضمير الرجل لان الضمير فى أبواه للرجل وضمير قاعدين عائد على الابوين المشتمل على ضمير الرجل وحينئذ فقاعدين مستلزم لضمير الرجل فجعل تعين ابراز الضمير فى الصفة اذا جرت على غير من هى له اذا لم تكن محتوية على ضمير الموصوف استلزاما والا لم يجب الابراز (قوله انما يجوز فى الوصف الثانى دون الاول) أى وخرب فى المثال ليس وصفا ثانيا مثل قاعدين فقياس خرب على قاعدين قياس مع الفارق (قوله على ماسيأتى) أى فى القاعدة الثامنة (قوله ومن ذلك) أى مما يعلى حكم المجاور واعلم ان ماذكره من الامثلة ما عدا قوله سلاسلا

فى

بر جل قائم أبواه لا قاعدين مردود لان ذلك انما يجوز فى الوصف الثانى دون الاول على ماسيأتى ومن ذلك قولهم

فى الآية الاولى حذفه لانه لا دخل له فى الاعراب الذى وعد أنه انما يأتى فى كتابه بالاحكام المتعلقة به (قوله هنأنى) أى اتانى هنيئا بلا مشقة وقوله ومرأنى أى جعل عيشى مريئا أى حميد المغبة مستحسنا الا ان الهمزة حذفت منه عند اقترانه بهنأنى طلبا للمشاكلة (قوله بفتحة فكسرة) أى فكسروا النون وسكنوا الجيم طلبا لمشاكلة ماقبله (قوله كذا قالوا) أى قال العلماء ان الكسر والسكون فى رجس نجس لاجل المشاكلة (قوله وانما يتم هذا) أى ما قالوه وقوله أن لو كانوا أى العرب لا يقولون هنا اى عند اجتماع رجس ونجس (قوله وحينئذ) أى وحينئذ كانوا لا يقولون عند الاجتماع نجس بفتح فكسر وقوله انما هو الالتزام أى التزام الكسر والسكون وقوله للتناسب متعلق بالاستشهاد (قوله وأما اذا لم يلتزم) أى الكسر مع السكون عند الاجتماع بان كانوا تارة يكسرون النون ويسكنون الجيم وتارة يفتحون النون ويكسرون الجيم فلا يكون الكسر مع الاسكان شاهدا للتناسب لان هذا جائز بدون تقدم رجس (قوله فى كل فعل) أى فى كل كلمة على وزن فعل سواء كانت اسما أو فعلا سواء كانت عينها حرف حلق مثل نفذ وشهد أو غير حرف حلق كما ذكره من الامثلة ولهم فى تخفيف ذلك وجه آخر وهو اسكان العين وابقاء الفاء على الفتح كفخذ وكتف هذا فى الاسم وأما الفعل فان كانت عينه حرف حلق فحكمه حكم الاسم الذى عينه حرف حلق من جواز الوجهين المذكورين وجواز اتباع فائه لعينه فى الحركة فيكون لك فى نحو شهد وفخذ من الوجوه الفرعية ثلاثة تبع الاول واسكان الثانى وكسر الاول واسكان الثانى وكسرهما وان لم تكن عينه حرفا حلقيا نحو علم فليس فيه من الفرعية الا وجه واحد وهو اسكان العين مع ابقاء الفاء على فتحها وعلى هذا يخرج اللغز وهو قوله

خليلى دمع العين حرّ ناكوى القلبا بسكون الميم وفتح العين من دمع ورفع العين (قوله وقولهم) عطف على قوله سابقا قولهم هنأنى (قوله بضم دال حدث) أى والاصل بفتحها فضمت قصد المناسبة الازدواج (قوله بصرف سلاسلا) أى لمناسب ما بعده وهو أغلالا وسعيرا (قوله مأزورات غير مأجورات) أى فهمز الاول لمناسب همز الثانى ومشاكلته أى ارجعن وعليكن الوزر لا الاجر وقال النبى صلى الله عليه وسلم لهن ذلك لانهن كن جالسات بنفقرن جنازة (قوله بالهمزة) أى لمجاورة المهموز وهو الآخرة (قوله أحب المؤودين الخ) البيت لجرير يمدح هشام بن عبد الملك وموسى ابنه وجعدة بنته وكانا يودان نار القرى (قوله على اعطاء الواو الخ) أى وكذا يؤودون فى الآية (قوله حكم الواو المضمومة) أى والواو اذا كانت مضمومة بالفعل يجوز قلبها همزة ولكن فى هذا شئ وذلك لان القاعدة اعطاء الشئ حكم مجاوره وذلك الشئ وهنا ليس الامر كذلك اه تقرير دردير (قوله ومن ذلك الخ) حاصله أن لام الكلمة اذا كانت واوا وقبلها واو فتدغم وتقلب الواو المتطرفة ياء وتدغم فأجرى عين الكلمة فى ذلك مجرى لام الكلمة وأنت خبير بان هذا خارج عن القاعدة تامل اه تقرير دردير (قوله فى عصو) أصله عصو ووقعت الواو متطرفة فقلبت ياء ثم قلبت الواو الاولى ياء (قوله قد يشربون لفظ معنى لفظ) هذا ظاهر فى تغاير المعنيين فلا يشمل نحو وأحسن بى أى لطف فان اللطف والاحسان واحد فالاولى ان التضمين الحاق مادة باخرى لتضمنها معناها ولو فى الجملة أعنى باتحاد او تناسب (قوله ان تؤدى كلمة مؤدى كلمتين) ظاهر فى أن الكلمة تستعمل فى حقيقتها ومجازها الا ترى أن الفعل من قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم ضمن معنى يمتنعون من نسائهم بالحلف وليس حقيقة الايلاء الا الحلف فاستعماله فى الامتناع من وطء المرأة انما هو بطريق المجاز من باب اطلاق السبب على المسبب فقد أطلق فعل الايلاء مرادا به ذانك المعنيان جميعا وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شك وهو أى الجمع المذكور انما يتأتى على قول الاصوليين ان قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مانعة أما على طريقة البيانيين من اشتراط كونها مانعة من ارادة المعنى الحقيقى فقيل ان التضمين حقيقة لموحة لغيرها وقدر السعد العامل مع بقاء الفعل مستعملا فى معناه الحقيقى والفعل المذكور مستعمل فى معناه الحقيقى مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر

هنأنى ومرأنى والاصل أمرأنى وقولهم هو رجس نجس بكسر النون وسكون الجيم والاصل نجس بفتحة فكسرة كذا قالوا والتحايتم هذا أن لو كانوا لا يقولون هنا نجس بفتحة فكسرة وحينئذ فيكون محل الاستشهاد انما هو الالتزام للتناسب واما اذا لم يلتزم فهو جائز بدون تقدم رجس اذ يقال فعل بكسرة فسكون فى كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف ولبن ونبق وقولهم أخذه ما قدم وما حدث بضم دال حدث وقراءة جماعة سلاسلا وأغلالا بصرف سلاسل وفى الحديث ارجعن مأزورات غير مأجورات والاصل موزرات بالواو لانه من الوزر وقراءة أبى جعفر يؤفنون بالهمزة وقوله أحب المؤودين الى موسى وجعدة اذ أضاءهما الوقود بهمز المؤودين وموسى على اعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة فهمزت كما قيل فى وجوه أجوه وفى وقتت أقتت ومن ذلك قولهم فى صوم صيم حملا على قولهم فى عصو عصى وكان أبو على ينشد فى مثل ذلك *قد يؤخذ الجار بجرم الجار*

(القاعدة الثالثة)

قد يشربون لفظ معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته ان تؤدى كلمة مؤدى كلمتين

قال الزمخشري ألا ترى كيف رجع معنى ولا تعد عيناك عنهم الى قولك ولا تقتحم عيناك مجاوزين الى غيرهم ولانا كلوا أموالهم الى أموالكم
أى ولا تضموها اليها آكلين انتهى ومن مثل ٣٠٦ ذلك أيضا قوله تعالى الرفث الى نسائكم ضمن الرفث معنى الافضاء فعدى بالى مثل وقد

بمعونة القرينة اللفظية فقولنا أحد اليسار فلانا معناه أحدره منها البتة وهو يقلب كفيه على كذا أى نادما على كذا فمعنى الفعل المتروك وهو المضمن معتبر على انه قيد لمعنى الفعل المذكور وزعم بعضهم ان التضمين بالمعنى الذى ذكره السعد وهو جعل وصف الفعل المتروك حالا من فاعل المذكور يسمى تضمينا بيانيا وانه مقابل للنحوى وقيل ان التضمين من باب المجاز ويعتبر المعنى الحقيقى قيدا وهذا هو الذى اعتبره الزمخشرى فعلى مذهب السعد يقال ولا تأكلوا أموالهم ضامها الى أموالكم وعلى مذهب الزمخشرى تقول ولا تضموها اليها آكلين وقيل ان التضمين من الكناية أى لفظ أريد به لازم معناه فالاقوال خمسة وانظر ما بيان صحة الاخير منها تأمل اه تقرير دردير (قوله مجاوزين الى غيرهم) أى فى حال كونهما مجاوزين ومنصرفين الى غيرهم الذين يدعون ربهم بالغداة والعشى أعنى الفقراء (قوله لا الى واحد) أى فنائب الفاعل واحد والمصرح به الثانى (قوله فى الاول) أى فى الموضع الاول وقوله وفى الثانى مراده انه ثان فى المادة والا فالاول يسمعون والثانى سمع (قوله وانما أصله أن يتعدى بنفسه) قال فى الكشاف فان قلت أى فرق بين سمعت فلانا يتحدث وسمعت حديثه وبين قولك سمعت الى حديثه قلت المعدى بنفسه يفيد الادراك فقط والمعدى بالى يفيد الاصغاء مع الادراك (قوله بالحلف) أشار بذلك الى أن يؤلون مضمن معنى يمتنعون مع معناه الاصلى وهو الحلف (قوله بمعنى للذين) أى لا بقوله يؤلون والاوضح يتعلق للذين أى التربص كائن للذين وكائن من نسائهم (قوله لى منك مبرة) أى مبرة كائنة لى وكائنة منك (قوله عدم فهم المتعلق) أى عدم فهمه فهما صحيحا اذ فهموا ان قوله من نسائهم متعلق بيؤلون (قوله وقال أبو كبير) أى فى وصف ربيبه تأبط شرا والنطاق بكسر النون شقة تلبسها المرأة فتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة والاسفل ينجر الى الارض وانما ذكر ان أمه كانت مكرهة لان ذلك عند العرب من الحالات التى تقتضى نجابة الولد ومن كلام بعضهم اذا أردت ان تنجب الولد أى تأتى بالولد نجيبا كريما فاغضبها عند الجماع بحيث تكون كارهة له وكان السبب فيه ان غضب المرأة فى تلك الحالة يكسر سورة شهوتها فلا يكون لها فى الولد حظ كامل ويكون كمال الشهوة للابيه فيكتسب بذلك اتمام خصال الرجولية (قوله لم يحل) أى غير مفكوك وبعده

فأتت به حوش الفؤاد مبطنا * سهدا اذا ما نام ليل الهوجل

(قوله ممن حملن) ضمير حملن للنساء وان لم يجر لهن ذكر لان المراد مفهوم وعواقد لحكاية الحال الماضية ولهذا أعملته نحو وكلبهم باسط ذراعيه واضافة حبك للنطاق من اضافة الصفة للموصوف أى النطاق المحبوك أى المنقوش والحبك شدة تشد به المرأة وسطها والحبك الطى والطريق فى الرمل ونقش بشبهه وقوله فشب أى فكان فى زمن الشباب غير مهبل أى غير كثير اللحم من قولك هبلته اللحم أثقله والضمير فى به عائد على من باعتبار لفظها والمعنى ان هذا الفتى من الفتيان الذين حملت بهم الامهات وهن غير مستعدات للفراش فنشأ محمودا مرضيا (قوله مزؤدة) بالزاى كما قاله الشمنى وقوله ويروى أى وهو يروى لانه لا يروى الا بالجر صفة أو بالنصب (قوله مثل والليل اذا يسرى) أى مثله فى الاستناد المجازى اذ الليل لا يخاف بل يخاف منه ولا يسرى بل يسرى فيه (قوله وليس بقوى) اى ليس المعنى على النصب على الحال بقوى وقوله مع انه الحقيقة اى لان الذعور وهو الخوف من أوصاف المرأة فهو حال منها (قوله حينئذ) اى حين نصب مذعورة على الحال (قوله لا كبير فائدة الخ) أى لانه لبيان الواقع فلا دخل له فى المدح لان كون حملها ليلا أو نهارا لا دخل له فى المدح وأما على رواية الجر فالمعنى قوى لان كون حملها فى ليلة يتوقع فيها الخوف يفيد ان

* كرها وعقد نطاقها لم يحلل * وقال قبله ممن حملن به وهن عواقد * حبك النطاق فشب غير مهبل مزؤدة أى امه
مذعور وروى بالجر صفة لليلة مثل والليل اذا يسرى وبالنصب حالا من المرأة وليس بقوى مع انه الحقيقة لان ذكر الليلة حينئذ لا كبير فائدة فيه والشاهد

فيهما انه ضمن حمل معنى عاق ولولا ذلك لعدى بنفسه مثل جلته أمه كرها وقال الفرزدق ٣٠٧ كيف ترانى قاليا مجنى * قد قتل الله زيادا

أمه كانت كارهة للجماع (قوله فيهما) أى فى البيتين حيث قال حملت به وقال ممن حملن به (قوله مجنى)
المجن بكسر الميم الترس والجمع مجان بفتحها أخذا من الجنة وهى الستر لان صاحبه يستتر به مما يقصد به من مكر وهو قالبا بالباء المثناة التحتية أى باغضا وهاجرا ضبطه الشمنى بالموحدة ولعل معناه وضعه على عكس الاتقاء فيوافق نسخة المثناة أى هاجرا وزيادة هو ابن أبيه الذى استلحقه معاوية بن أبى سفيان بنسبه واعترف بانه أخو من أبيه أسلم فى زمان أبى بكر وولد فى عام الفتح على فراش الحرث بن كلدة من زوجته سمية جارية ووالى العراق سنة ثمان وأربعين ومات سنة ثلاث وخمسين (قوله وهو) أى التضمين كثير وقوله قال أبو الفتح دليل لقوله وهو كثير (قوله قال أبو الفتح الخ) هذا رد بما يؤيد القول بأن التضمين قياسى وقيل الثانى فقط وظاهر انه ليس كل حذف مقيسا وكذا المجاز اذا ترتب عليه حكم زائد (قوله أنهم يغلبون على الشئ ما لغيره) وذلك بأن يطلق اسمه على الآخر ويثنى بهذا الاعتبار قصد اليه والى الآخر جميعا حتى يكون معنى الابوين المسميين بالاب قال التفتازانى أما بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه وانه من أى أنواعه لم أر أحدا حام حوله لكن أنت خبير بأن قول المصنف للتناسب يقتضى ان الاول أعنى التغليب للتناسب استعارة للمشابهة والثانى وهو التغليب للاختلاط مجاز مرسل للمغايرة أو المجاورة وهو ظاهر فى جعل الام أبا مثلا وأما ابوين فحقيقة ومجاز باعتبارين أو انه من عموم المجاز بأن يفسر الابوين بالوالدين اه تقرير شيخنا دردير (قوله لتناسب بينهما) أى بان كانا متصاحبين أو متسلبين أو متقابلين (قوله فلهذا قالوا الابوين الخ) هذا مثال التغليب للتناسب وكذا المشرقين والمغربين والعمرين ومثال التغليب للاختلاط ما يأتى بعد (قوله لكل واحد) دفع به توهم ان السدس للمجموع (قوله وفى الاب والحالة) أى بناء على أن زوجة يعقوب فى ذلك الوقت هى خالة يوسف وان أمه ماتت وقيل ان الموجودة اذ ذاك انما هى أمه وعلى الاول فالتغليب لمناسبة أى وجود التصاحب (قوله والمشرقين) هذا عطف على الابوين أى وقالوا المشرقين والمغربين قيل انه لا تغليب فى هذا والمراد مشرق الصيف ومشرق الشتاء ومغربهما وقيل مشرق الشمس ومشرق القمر ومغرب الشمس ومغرب الشفق (قوله وانما الخافق المغرب) أى وأما المشرق فهو محل الطلوع فالخافق محل الخفوق أى الغروب (قوله مخفوق فيه) من خفق النجم غرب وقيل انه لا تغليب وانه من خفق اضطرب لاضطراب الارياح أو الكواكب أو الليل والنهار فيهما (قوله والقمرين) أى وقالوا القمرين فغلب هنا المذكر على المؤنث اذ لا بد للمغلب من مزية فيغلب المذكر على المؤنث والاشرف على غيره (قوله واستقبلت الخ) قبله

نشرت ثلاث ذوائب من شعرها * فى ليلة فأرت لياتى أربعا

(قوله يجوز انه أراد قرا وقرا) أى وحينئذ فلا تغليب بل فيه حقيقة ومجاز وقوله لانه لا يجتمع الخ علة لمحذوف أى انه أراد قرا وقرا وصح التعجب لانه الخ اه تقرير دردير (قوله انه أراد قرا وقرا) أى ان القمر انطبع فى صفاء وجهها فرأيتهما كما قال

واذا تقارت الى محاسن وجهه * الفيت وجهك فى سناه غريقا

هذا هو الابلغ ويشير له قوله معا لما يتبادر من انه تفار لها ولا للقمر فى محله والحاصل ان كلام التبريزى محتمل لامرين وحمله على ما قلناه أبلغ وعلى كل منهما الا تغليب فى البيت وما قاله المصنف من التغليب أمدح (قوله امدح) أى لان جعل وجهها شمسا أبلغ وأعظم ولان القمرين فى العرف للشمس والقمر فالمصنف ذكر وجها واحدا للامدحية (قوله والقمران فى العرف) أى كما يشهد له التعريف بأل المفيدة للعهد ومقتضى كلام التبريزى التنكير (قوله وانما منه) اى من التغليب (قوله انما أراد) أى بالقمرين محمدا والخليل مجازا (قوله وقالوا العمرين) غلبوا الاخف وقيل لطول مدة عمره فكثر استعماله وقوله لا تغليب أى فى كل ما ورد فيه العمرين (قوله قيل لعثمان) أى وقد

وعمر وقيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرد بانه قيل لعثمان رضى الله عنه

عنى أى صرفه عنى بالقتل وهو كثير قال أبو الفتح فى كتاب التمام أحسب لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئتين أو رأقا اه

(القاعدة الرابعة)

انهم يغلبون على الشئ ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط فلهذا قالوا الابوين فى الاب والام ومنه ولابويه لكل واحد منهما السدس وفى الاب والخالة ومنه ورفع أبويه على العرش والمشرقين والمغربين ومثله الخافقان فى المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب ثم انما سمى خافقا مجازا وانما هو مخفوق فيه والقمرين فى الشمس والقمر قال المتنبى واستقبلت قمر السماء بوجهها * فأرتنى القمرين فى وقت معا أى الشمس وهو وجهها وقمر السماء وقال التبريزى يجوز انه أراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران فى ليلة كما انه لا تجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه امدح والقمران فى العرف الشمس والقمر وقيل ان منه قول الفرزدق

أخذ البلاد آفاق السماء عليكم * لنا قمراها والنجوم الطوالع

وقيل انما أراد محمدا والخليل عليهما الصلاة والسلام لان نسبه راجع اليهما بوجه وان المراد بالنجوم الصحابة وقالوا العمرين فى أبى بكر

نسأل لك سيرة العمرين قال نعم قال فتادة رؤبة والحجاج والمروتين فى الصفا والمروة ولاجل الاختلاط أطلقت من على مالا يعقل فى نحو فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع فان الاختلاط حاصل فى العموم السابق فى قوله تعالى كل دابة من ماء وفى من يمشى على رجلين اختلاط آخر فى عبارة التفصيل فانه يعم الانسان و الطائر واسم المخاطبين على الغائبين فى قوله تعالى اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم فى وكانت من القانتين والملائكة على ابليس حتى استثنى منهم فى فسجدوا الا ابليس قال الزمخشرى والاستثناء متصل لانه واحد من بين أظهر الالوف من الملائكة فغلبوا عليه فى فسجدوا ثم استثنى منهم استثناء أحدهم ثم قال ويجوز ان يكون منقطعا ومن التغليب أو لتعودن فى ملتنا بعد لتخرجنك ياشعيب والذين آمنوا معك من قريتنا فانه عليه الصلاة والسلام لم يكن فى ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه ومثله جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الانعام أزواجا يذرؤكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والانعام ومعنى يذرؤكم فيه يبثكم ويكثركم العقلاء

كان قبل عمر بن عبد العزيز (قوله سيرة العمرين) اى أبى بكر وعمر (قوله وهذا) أى قوله أعتق العمران (قوله أطلقت الخ) أى على وجه التغليب وهذا مثال التغليب للاختلاط (قوله كل دابة من ماء) أى ان قوله من ماء فيه اختلاط وفصله بقوله فمنهم من يمشى على بطنه الخ وفيه أيضا اختلاط آخر لان الذى يمشى على رجلين يعم الانسان وغيره (قوله واسم المخاطبين) عطف على من من قوله أطلقت من على مالا يعقل أى لاجل الاختلاط أطلقت من على مالا يعقل وأطلق اسم المخاطبين على الغائبين بطريق التغليب فى هذه الآية وبيان ذلك ان لعلكم متعلقة أى لها تعلق وارتباط بخلقكم والخلق واقع على المخاطبين وعلى الغائبين وهم المعبر عنهم بالموصول المعطوف وحاصل المعنى خلقكم والذين من قبلكم لاجل التقوى فكان مقتضى الظاهر أن يقال لعلكم تتقون ولعلهم يتقون لكن غلب المخاطبين على الغائبين لقيل لعلكم تتقون والمراد الجميع وليست لعل متعلقة باعبدوا لينتفى التغليب لظهور انه ليس المراد اعبدوا ربكم لاجل التقوى لما يفضى اليه من تعليل الشئ بنفسه (قوله على الغائبين) اى للعموم السابق (قوله لعلكم تتقون) أى خلقكم وخلق من قبلكم لاجل التقوى والحاصل انه تقدم غائب وهو والذين من قبلكم ومخاطبون وهو مدلول خلقكم وأطلق ضمير المخاطب فى لعلكم عليهما (قوله لا باعبدوا) أى لئلا يلزم تعليل الشئ بنفسه أى اعبدوا لاجل التقوى والتقوى هى العبادة (قوله والمذكرين) اى ولاجل الاختلاط أطلق اسم المذكرين فهو عطف على المخاطبين أى أطلق اسم المخاطبين وأطلق اسم المذكرين (قوله والمذكرين على المؤنث الخ) يعنى ولاجل الاختلاط أطلق وصف المذكرين على المؤنث وهذا هو تغليب المذكر على المؤنث فى صفة مشتركة بينهما تطلق على كل منهما بصيغة تمتاز عن الصيغة الاخرى بعلامة فاذا أريد ما عدا أتى بصيغة المذكر كقوله تعالى وكانت أى مريم من القانتين أى المطيعين فعدت الانثى من الذكور حيث جعلت بمنزلتهم فى التعبير بلفظ يخص به الذكور وضعا اه دماميني (قوله فى وكانت من القانتين) أى فلو لم يغلب لقال من القانتات (قوله والملائكة) أى وأطلق اسم الملائكة وهذا من تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من جنس آخر مغمور فيما بين تلك الافراد بان يطلق اسم ذلك الجنس متناولا لذلك الفرد كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا الآية فان ابليس داخل فيما أريد بلفظ الملائكة ولذلك تناوله الامر بالسجود وكان استثناؤه من قوله تعالى فسجدوا متصلا على ماهو الاصل فى الاستثناء (قوله ويجوز ان يكون منقطعا) وجهه أنه ليس بملك فلا يتناوله اسم الملائكة لكن ذكر الاباء والاستكبار يدل على أنه مأمور بالسجود تبعا كالعلامة مع العلماء وان لم يتناوله لفظا الملائكة (قوله ويجوز ان يكون منقطعا) أى بالنظر للمعنى الحقيقى أى نظر الكونه ليس من الملائكة (قوله بخلاف الذين آمنوا معه) أى فانهم كانوا من أهل ملتهم فغلبوا فى العود عليه وان كان حقه ان لا يستعمل الا فى قومه وفى الخطاب أى فى قوله لتعودن تغليب أيضا للاختلاط لان الخطاب فى أو لتعودن حيث عبر بالجمع شامل لشعيب وللذين معه مع ان الخاطب انما هو شعيب فقط والحاصل أن الآية فيها تغليبان أحدهما تغليب اتباعه عليه فى نسبة العود الى تلك الملة وهذا مذكور فى المتن والثانى تغليب شعيب فى الخطاب عليهم حيث عبر بالجمع مع ان المخاطب هو فقط (قوله يذرؤكم فيه) أى فان الميم شامل للعاقل وغيره فلولا انه غلب لقال يذرؤكم و يذرؤكن وغلب الخطاب على الغيبة لان الكاف فى يذرؤكم صادق بالانعام الذى هو من قبيل الغيبة وصادق بالضمير المخاطب فى لكم فلولا أنه غلب المخاطب لقال يذرؤكم واياهن (قوله فان الخطاب فيه) أى فى قوله يذرؤكم (قوله فغلب المخاطبون والعاقلون الخ) أى ففى الآية تغليبان لان المعنى جعل لكم أى خلق لكم أيها الناس من أنفسكم أى من جنسكم أزواجا أى حلائل أو ذكورا واناثا وخلق للانعام من جنسها أزواجا يذرؤكم أى يبثكم و يكثركم أيها الناس والانعام فيه اى فى هذا الجعل الذى هو متبع التكثير بالتناسل والتوالد فى لفظكم غلب المخاطبون أعنى الناس على الغيب أعنى الانعام والاقال يذرؤكم واياهن وغلب فيه أيضا

فى هذا التدبير وهو ان جعل للناس والانعام أزواجا حتى حصل بينهم التوالد فعل هذا التدبير كالمتبع والمعدن للبث والتكثير فلهذا جىء بفى دون الباء وتذييره ولكم فى القصاص حياة وزعم جماعة ان منه يا أيها الذين آمنوا ونحو

العقلاء على غيرهم والا لقال يذرؤكم واياكن قال بعض ونعم ما قال لتغليب المخاطبين على الغيب جىء بالكاف لا بالهاء ولتغليب العقلاء جىء بالميم لا بالنون اه دماميني (قوله وهو ان جعل للناس الخ) اى وهو جعل الازواج للناس والانعام (قوله ولكم فى القصاص حياة) لما كان مشروعية القصاص يترتب عليه الحياة بولغ فيه حتى جعل كالحياة لها فلهذا عبر بفى دون الباء (قوله ان منه) أى من التغليب (قوله يا أيها الذين آمنوا) أى فالنداء مفيد للخطاب والذين من قبيل الغيبة فغلب الغيبة وقال آمنوا ولو غلب الخطاب لقال آمنتم (قوله بل أنتم قوم تجهلون) اى ان أنتم هذا من قبيل الخطاب وقوله قوم من قبيل الغيبة فغلب الخطاب وقال تجهلون (قوله وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ) يعنى أن الآية الثانية من قبيل ما روعى فيه المعنى دون اللفظ وذلك لان تجهلون صفة لقوم فمقتضى الظاهر ان يكون الضمير العائد عليه ضمير غيبة اذ هو اسم ظاهر فطريقه الغيبة لكن لما كان القوم المعنى به هنا المخاطبون بقوله أنتم روعى معناه فجعل ضميره ضمير خطاب وتركت رعاية لفظه فلم يجعل ضميره ضمير غيبة وأما الآية الاولى فروعى فيها اللفظ لان الذين اسم ظاهر وهو هنا المقصود بالنداء والمنادى مخاطب فروعى لفظه دون معناه فقيل آمنوا بطريق الغيبة ولم يقل آمنتم بطريق الخطاب اه دماميني (قوله وانما هذا) أى قوله بل أنتم قوم تجهلون من مراعاة المعنى وذلك لان تجهلون وصف لقوم الذى هو من قبيل الغيبة لكن لما كان فى المعنى عبارة عن المخاطبين غلب جانب الخطاب على جانب الغيبة حيث قيل تجهلون بالتاء قال الشمنى لا يخفى ان مراعاة المعنى لا تدفع التغليب اذ لا منافاة بين التغليب ومراعاة جانب المعنى على اللفظ بل فيه تحقيق لتغليب المعنى (قوله والاول من مراعاة اللفظ) المراد بالاول يا أيها الذين آمنوا أى ان الذين فى اللفظ من قبيل الغيبة وان كان فى المعنى هو المنادى فهو مخاطب وروعى اللفظ فقيل آمنوا ولم يراع المعنى بحيث يقال آمنتم لان من حق العائد على الموصول أن يكون بلفظ الغيبة والتغليب وان كان للمعنى على اللفظ لا يكون للفظ على المعنى (قوله أى لو شارفوا ان يتركوا) اى لانهم اذا ماتوا لم يتأت حصول خوف منهم (قوله وقد مضت) أى هذه الآية (قوله وزال الراسيات) اى شارفت الزوال لان الراسيات من الصخر لم تزل بالفعل (قوله ارادته) أى ارادة وقوع الفعل (قوله فاذا قرأت القرآن) اى اردت القراءة ويمكن هنا المشارفة لكن الارادة أصوب (قوله اذا قمتم الى الصلاة) أى اردتم القيام لها (قوله اذا قضى أمرا) اى اذا أراد قضاءه وفيه ان القضاء نفس تعلق الارادة وضعوا والمصنف رأى انه فعل الشئ وامضاؤه اه تقرير دردير (قوله وان حكمت) اى اردت الحكم (قوله وان عاقبتم) اى اردتم ذلك (قوله اذا تناجيتم) اى اردتم المناجاة وقوله اذا ناجيتم الرسول اى اردتم ذلك (قوله اذا أتى احدكم الجمعة) اى اذا أراد احدكم الاتيان اليها (قوله ومنه) اى من التعبير بالفعل عن ارادته وقوله فى غيره اى فى غير الشرط (قوله ولقد خلقناكم) الخطاب لله وجود بن حين نزول الآية وظاهر الآية ان القول للملائكة اسجدوا بعد وجود الصحابة وليس كذلك فيؤول بحمل الفعل على ارادته (قوله وقيل هما) اى خلقنا كم وصورناكم اوان ثم للترتيب الذكرى لا الرتبى ففى هذه الآية محامل ثلاثة (قوله اى خلقنا اباكم) اى آدم اى خلقناه حينا غير مصور ثم صورناه نزل خلقه وتصويره منزلة خلق الكل وتصويره (قوله اردنا اهلاكها) اى فظاهر الآية ان مجىء البأس بعد الاهلاك مع ان البأس يحصل قبل الاهلاك (قوله اراد الدنو الخ) اى ان جبريل تمثل للنبى على صورته الحقيقية فى الافق اى افق السماء عند مطلع الشمس فرآه قد سد الافق الى المغرب فخر مغشيا عليه وكان قد سأله ان يريه نفسه على صورته التى خلق

(القاعدة الخامسة)

انهم يعبرون بالفعل عن امور *احدها وقوعه وهو الاصل *والثانى مشارفته نحو واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن اى فشارفن انقضاء العدة والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لازواجهم اى والذين يشارفون الموت وتركوا الازواج يوصون وصية وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية اى لو شارفوا ان يتركوا وقد مضت فى فصل لوو نظائرها ومما لم يتقدم ذكره قوله الى ملك كاد الجمال لفقده تزول وزال الراسيات من الصخر * الثالث ارادته واكثر ما يكون ذلك بعد اداة الشرط نحو فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا اذا قضى امرا فانما يقول له كن وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به اذا تناجيتم فلا تتناجوا بالاثم والعدوان اذا ناجيتم الرسول فقدموا والآية اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وفى الصحيح اذا اتى احدكم الجمعة فليغتسل ومنه

فى غيره فاخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين اى فاردنا الاخراج ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لان ثم للترتيب ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر فاذا حمل خلقنا وصورنا على ارادة الخلق والتصوير لم يشكل وقيل هما على حذف مضافين اى خلقنا اباكم ثم صورنا اباكم ومثله وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا اى اردنا اهلاكها ثم دنى فتدلى اى اراد الدنو من محمد عليه الصلاة

والسلام فتدلى فتعلق فى الهواء وهذا اولى من قول من ادعى القلب فى هاتين الآيتين وان التقدير وكم من قرية جاءها بأسنا فاهلكناها ثم تدلى فدنى وقال فارقتنا من قبل ان نفارقه لما قضى من جماعنا وطرا اى اراد فراقنا وفى كلامهم عكس هذا وهو التعبير بارادة الفعل عن ايجاده نحو ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله بدليل انه قوبل بقوله سبحانه وتعالى ولم يفرقوا بين أحد منهم *والرابع القدرة عليه نحو وعدا علينا انا كنا فاعلين أى قادر ين على الاعادة وأصل ذلك ان الفعل يتسبب عن الارادة والقدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس فالاول نحو ونبلو أخباركم أى ونعلم أخباركم لان الابتلاء لاختبار وبالاختبار يحصل العلم وقوله تعالى هل يستطيع ربك الآية فى قراءة غير الكسائى يستطيع بالغيبة ورد بلك بالرفع معناه هل يفعل ربك فعبر عن الفعل بالاستطاعة لانها شرطه أى هل ينزل علينا ربك مائدة ان دعوته ومثله قفلن ان لن نقدر عليه اى لن نؤاخذه فعبر عن المؤاخذة بشرطها وهو القدرة عليها وأما قراءة الكسائى فتقديرها هل تستطيع سؤال ربك فحذف المضاف أوهل تطلب طاعة ربك فى انزال المائدة أى استجابته ومن الثانى فاتقوا النار أى فاتقوا العناد الموجب للنار *(القاعدة السادسة)* انهم يعبرون عن الماضى والآتى اى كما يعبرون عن الشئ الحاضر قصد الاحضاره فى الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الاخبار نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة

عليها فواعده بحراء ثم انه انتقل الى صفته التى ينزل عليه فيها وارادالدنو من محمد فتدلى اى تعلق فى الهواء الى ان وصل الى النبى وقرب منه فكان منه قدر قوسين او أدنى من ذلك حتى افاق النبى وسكن روعه فاوحى الله الى عبده جبريل ما اوحاه جبريل الى النبى صلى الله عليه وسلم (قوله فتعلق فى الهواء) تفسير لتدلى (قوله وهذا اولى الخ) اى لان القلب خلاف الاصل (قوله فى هاتين الآيتين) اى وان المعنى ثم تدلى النبى محمد من السماء فدنا من بيت المقدس وجلة على القلب ان المتبادر ان الشخص يتدلى من العلو الى السفل ثم يدنو فاذا قال بالقلب واما المعنى الاول فليس المعنى عليه التدلى من السماء كما علمت (قوله لما قضى من جماعنا وطرا) اى اجتماعنا وفى التعبير بجماعنا فحش خصوصا مع تضاء الوطر والعجب من المصنف فى ايراده هذا البيت الشنيع الفاحش مع انه فى غنية عن ايراده بما أورده من الكتاب والسنة ونظير هذا البيت ماوقع فى الحماسة لابى تمام من قول لربيع بن مالك يرثى مالك بن زهير العبسى

من كان مسرورا بقتل مالك * فليأت نسوتنا بوجه نهار
يجد النساء حواسرا يندبنه * بالصبح قبل تبلج الامعار

ويروى *يلطمن أوجههن بالاسحار * قال الامام المرزوقى انى لاتعجب من ابى تمام مع تكلفه رم جوانب ما اختاره من الابيات كيف ترك قوله فليأت نسوتنا وهى لفظة شنيعة وأصلحه المرزوقى بقوله

* فليأت ساحتنا بوجه نهار * واعترض على الربيع فى قوله بالصبح قبل تبلج الاسحار بان الصبح لايكون الا بعد تبلج الاسحار فكيف يقول قبله وأجيب بان المراد بقوله يندبنه بالصبح أى بالمزايا الواضحة كالصبح (قوله عكس هذا) أى يعلقون الارادة على الوقوع بالفعل (قوله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله) أى فهم فرقوا بالفعل فآمنوا بالله وكفروا برسله بدليل المقابلة بالمؤمنين بقوله تعالى والذين آمنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين أحد منهم وأدلة الادباء يكفيها الظهور ولا يشترط أن تكون قطعية (قوله القدرة عليه) أى أنهم يعبرون بالفعل ويريدون القدرة عليه (قوله وعدا علينا انا كنا فاعلين) قبله كما بدأنا أول خلق نعيده الكاف متعلقة بنعيده وضميره عائد على أول خلق وما مصدرية أى نعيد أول خلق بعد اعدامه كبدئنا اياه وقوله وعدا منصوب بوعدنا مقدرا أى ووعدنا بذلك وعدا علينا انا كنا فاعلين أى قادرين على ماوعدنا به من الاعادة (قوله وأصل ذلك) أى سبب ماذكر من التعبير بالفعل عن ارادة وقوعه والتعبير بالارادة عن وقوعه وايجاده والتعبير بالفعل عن القدرة عليه فقوله وهم يقيمون السبب مقام المسبب هذا بالنظر للحالة الثانية وقوله والعكس بالنظر للحالة الاولى والاخيرة (قوله أى ونعلم) أى بحسب ماعندكم أى تعلموا أنا علمنا (قوله يحصل العلم) أى فاطلق الابتلاء وهو السبب وأراد المسبب وهو العلم (قوله لانه شرطه) أى فأطلق الشرط وهو سبب لغوى وأراد المسبب وهو الفعل (قوله أى هل ينزل) هذا تفسير لقوله هل يفعل ربك أى فالمراد بالفعل الانزال والحاصل أن قوله أى هل ينزل تفسير لفعل الانزال أى لحاصل المعنى لا للفعل فقط والا كان لامعنى لهل ينزل الانزال تأمل (قوله فعبر عن المؤاخذة الخ) أى انه أطلق الشرط وهو القدرة وهو سبب لغوى واراد المسبب وهو المؤاخذة (قوله وأما قراءة الكسائى) أى هل تستطيع بالخطاب ونصب ربك وادغام لام هل فى تاء تستطيع (قوله هل تستطيع سؤال ربك) أى هل تقدر على سؤاله أن ينزل علينا مائدة فالمراد بالاستطاعة على هذا القدرة وقوله أوهل تطلب الخ يشير الى أن السين والتاء فى الاستطاعة للطلب (قوله ومن الثانى) أى اقامة المسبب مقام السبب (قوله اى فاتقوا العناد الخ) أى فقد أطلق المسبب وهو النار وأريد السبب فيها وهو العناد (قوله يعبرون عن الماضى) أى عن الامر الماضى والامر الآتى وقوله كما يعبرون عن الشئ الحاضر أى بعبارة تماثل ما يعبرهم عن الشئ الحاضر (قوله قصد الاحضاره)

لان لام الابتداء للحال ونحوه هذا من شيعته وهذا من عدوه اذ ليس المراد تقريب الرجلين من النبى عليه الصلاة والسلام كما تقول هذا كليك فخذه وانما الاشارة كانت اليها فى ذلك الوقت هكذا فحكيت ومثله والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا ٣١١ تصد بقوله سبحانه وتعالى فتثير احضار

أى الامر الماضى أو الآتى (قوله لان لام الابتداء للحال) أى فاذا دخلت على مضارع صيرته نصا فى الحال وأولى بها مع أن الحكم مستقبل قصد الاستحضار الصورة فائدفع مايقال ان المضارع صالح للاستقبال (قوله اذ ليس المراد تقريب الرجلين) أى قربهما كما تفيده الاشارة بهذا (قوله فحكيت) أى الى النبى صلى الله عليه وسلم بمثل ماوقعت (قوله قصد الخ) أى والا فكان مقتضى الظاهر أن يقال فأثار سحابا (قوله قطعا) أى متفرقة وقوله ثم تتضام أى فتصير قطعة واحدة (قوله ركاما) أى بعضه فوق بعض (قوله أى فكان) أى فهو مجاز فى الهيئة عكس أتى أمر الله فان المجاز فيه فى المادة (قوله فكانما خرمن السماء) أى يخر لان يشرك مستقبل (قوله ونريد أن نمن) أى وأردنا أن نمن الخ وأرينا فرعون الخ (قوله أى يبسط الخ) أى فهو من حكاية الحال الماضية حيث فرض البسط الواقع فى الماضى واقعا فى الحال وعبر عنه باسم الفاعل (قوله وبهذا التقرير) أى من أن باسطا للحال تاويلا أو على أنه على تقدير فعل الخ) قبله واذ قتلتم نفسا فادارأتم فيها أى واذكروا أى يابنى اسرائيل اذ قتلتم نفسا فادارأتم أى تخاصمتم وتدافعتم بسببها والله مخرج أى يخرج ويظهر ماكنتم تكتمونه من أمرها فالاخراج مستقبل بالنسبة لوقت التدارئ لا أنه كان حاصلا فى الحال فهو من حكاية الحال المستقبلة حيث فرض الاخراج الواقع فى المستقبل حين التدارئ واقعا فى الحال وعبر عنه باسم الفاعل (قوله والله مخرج) أى يخرج ذلك بالفعل عند وقوع الحكومة عند موسى لان الاخراج حاصل فى الحال *(قوله وقت التدارئ)* أى التخاصم والتدافع وان كانت ماضية وقت قص ذلك على النبى صلى الله عليه وسلم وانزل هذه الآية عليه (قوله وفى الآية الاولى) أى باسط (قوله حكيت الحال الماضية) أى لان البسط وقع من الكلب فيما مضى قبل اعلام النبى بذلك ففرض واقعا فى الحال وعبر عنه باسم الفاعل (قوله ومثلها) اى مثل الآية الاولى وهى وكلبهم باسط ذراعيه فى حكاية الحال الماضية وقوله جارية بالرفع خبر لمبتدا محذوف يرجع لما تقدم ان كان أوالمعنى محبو بتى جارية ويجوز الجر برب محذوفة والايماض لمع البصر وهو محبوب من المحبوب (قوله فى رمضان) متعلق بتقطع بمعنى قطعت فهو من حكاية الحال الماضية (قوله يغشون) أى يغشاهم الناس ويأتونهم للضيافة طائفة بعد طائفة حتى ان كلا منهم صارت لهم نوبة على أحد أى لم تصف عليه لاعتيادها على مجىء الضيفان فقوله لانهر بمعنى لم نهر لكنه عبر بالمضارع لحكاية الماضى فهو من حكاية الحال الماضية وقوله يغشون الخ هذا صدر بيت عجزه

*لايسألون عن السواد المقبل * ومر الكلام على هذا البيت فى مبحث حتى وقبل هذا البيت

أولاد جفنة حول قبر أبيهم * قبر ابن مارية الكريم المفضل
بيض الوجوه كريمة أحسابهم * شم الانوف من الطراز الاول

(قوله لم يصح الرفع) أى لتهر وقوله لانه لايرفع أى الفعل الواقع بعد حتى الا اذا كان للحال حقيقة أو تأويلا كما فى البيت والآية قال فى الخلاصة

وبعد حتى حالا أو مؤولا * به ارفعن وانصب المستقبلا

(قوله ومنه) أى ومن الحال الواقع بعد حتى وزلزلوا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع فى يقول (قوله ان اللفظ) أى كان والفعل مثلا وقوله يكون على تقدير أى بان يكون مؤولا بمصدر وذلك المصدر يكون على تأويل آخر بان يؤول باسم الفاعل أو اسم المفعول (قوله والا فتراء مؤول بمفترى) قال الدماميني قد تقدم فى الباب الاول فى فصل أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون انه لو قيل بان كان تامة وان يفترى فى محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى وماوقع افتراء هذا القرآن لم يكن ثم حذف ولا افتقار الى تأويل

تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثارة السحاب تبدو أولا قطعا ثم تتضام متقلبة بين أطوار حتى تصير ركاما ومنه ثم قال له كن فيكون أى فكان ومن يشرك بالله فكانما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوى به الريح فى مكان سحيق ونريد أن نمن على الذين استضعفوا فى الارض الى قوله تعالى ونرى فرعون وهامان ومنه عند الجمهور وكلبهم باسط ذراعيه أى يبسط ذراعيه بدليل ونقلبهم ولم يقل وتقلبناهم وبهذا التقرير يندفع قول الكسائى وهشام ان اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى يعمل ومثله والله مخرج ما كنتم تكتمون الا ان هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارئ وفى الآية الاولى حكيت الحال الماضية ومثلها قوله جارية فى رمضان الماضى تقطع الحديث بالايماض ولولا حكاية الحال فى قول حسان

يغشون حتى لانهر كلابهم * لم يصح الرفع لانه لايرفع الا وهو للحال ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول بالرفع *(القاعدة السابعة)* ان اللفظ قد يكون على تقدير

وذلك المقدر على تقدير آخر نحو قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله فان يفترى مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بمفترى وقال

لعمرك ما الفتيان ان تنبت اللعى ٣١٢ ولكنما الفتيان كل فتى ند وقالوا عسى زيد أن يقوم فقيل هو على ذلك وقيل على حذف مضاف

أى عسى أمر زيد أو عسى زيد صاحب القيام وقيل ان زائدة ويرده عدم صلاحيتها للسقوط فى الاكثر وانها قد عملت والزائد لا يعمل خلافا لابى الحسن وأما قول أبى الفتح فى بيت الحماسة

حتى يكون عزيزا فى نفوسهم
أو ان يبين جميعا وهو مختار

يجوز كون ان زائدة فلان النصب هنا يكون بالعطف لا بان وقيل فى تميم يودون لما قالوا ان ما قالوا بمعنى القول والقول بتاويل المقول أى يعودون للمقول فيهن لفظ القلى وروهن الزوجات وقال أبو البقاء فى حتى تنفقوا مما تحبون يجوز عند أبى على كون ما مصدرية والمصدر فى تاويل اسم المفعول انتهى وهذا يقتضى أن غير أبى على لا يجيز ذلك وقال السيرافى اذا قيل قاموا ما خلا زيدا وما عدا زيدا فما مصدرية وهى وصلتها حال وفيه معنى الاستثناء قال ابن مالك فوقعت الحال معرفة لتاولها بالنكرة انتهى والتاويل خالين من زيد ومتجاوزين زيدا وأما قول ابن خروف والشلوبين ان ما وصلتها نصب على الاستثناء فغلط لان معنى الاستثناء قائم بما بعدهما لا بهما والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره

(القاعدة الثامنة)

كثيرا ما يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الاوائل فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم

على تاويل (قوله ان تنبت) أى نبات ثم أوّل بنبات فالمصدر مؤول باسم الفاعل أى ما الفتيان نابتى اللعى ويحتمل أن يكون ثم مضاف محذوف ولا يحتاج لهذا التأويل على التاويل أى ما فتوة الفتيان نبات اللعى ولكن عجز البيت يناسب الاحتمال الاول (قوله اللعى) بكسر اللام وضمها وكلاهما جمع لحية بالكسر فاما الكسر فيهما فهو مثل قربة وقرب وأما الضم فى الجمع والكسر فى المفرد فمثل ذرو وذرى (قوله ند) الندى الجواد يقال ندى اذا أجاد فهو ند (قوله على ذلك) أى على التاويل بالمصدر والمصدر على التاويل باسم الفاعل اى القائم (قوله عدم صلاحيتها) أى صلاحية ان وقوله فى الاكثر هو وقوعها بعد عسى فان انما تقع كثيرا بعد عسى فهذا يدل على عدم الزيادة (قوله خلافا لابى الحسن) أى الاخفش القائل بعمل الزائدة (قوله وأما قول أبى الفتح) هذا جواب عما يقال كيف تكون الزائدة لا تعمل مع انها قد عملت فى البيت وهى زائدة كما نص على زيادتها فيه أبو الفتح (قوله فى بيت الحماسة) هو لزيد بن حماد السلوتى (قوله حتى يكون عزيزا الخ) قبله

انى حدت بنى شيبان اذ خدعت * نيران قومى وفيهم ثبت النار
ومن تكرمهم فى المحل انهم * لا يعلم الجار فيهم انه جار

حتى يكون الخ والمعنى انهم لا يرضون فى وقت المجاعة والقحط بما طبعوا عليه من الكرم بل يتكلفون أكثر منه ومن تكلفهم أنهم يحملون جارهم من العناية به والاحسان اليه مالا يتشكك به فى نفسه هل هو جارهم أو من أنفسهم وضميمتهم وعلى هذا تتعلق حتى من قوله حتى يكون عزيزا بالمعنى الذى دل عليه قوله لا يعلم الجار فيهم انه جار أى يعاملونهم بهذه المعاملة الى أن يكون عزيزا بمثابة واحد من أنفسهم أو أن يبين أى يفارق وهو مجتمع الشمل والحال مختار الذلك غير مضطر وقوله فى نفوسهم فى نسخة من بدل فى (قوله أو أن يبين جميعا) أى أو أن يفارق مجتمع الشمل والحال (قوله يجوز كون ان زائدة) هذا مقول أبى الفتح أى ويجوز أن تكون أن الناصبة كما قاله غيره وفيه ان أن الناصبة لا تظهر بعد حتى وأجيب بأنه انما ظهرت أن فى المعطوف على المنصوب بعد حتى وان كانت لازمة الاضمار بعدها لانه يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع (قوله يجوز كون أن زائدة الخ) أى وأما غير أبى الفتح فيرى أنها ليست زائدة فى البيت وأنها ظهرت فى المعطوف على المنصوب بعد حتى وان كانت لازمة الاضمار فى الاول نظرا الى أنه يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الاوائل فيكون البيت من أمثلة القاعدة الثامنة الآتية ويمكن وجه ثالث وهو ان تكون مصدرية كما يراه غير أبى الفتح لكن ليس العطف على ما بعد حتى بل على خبر يكون وهو عزيزا على تاويل المصدر باسم الفاعل أى حتى يكون عزيزا أو باثنا فيكون البيت من أمثلة القاعدة السابعة التى الكلام فيها الآن اه دماميني (قوله فلان النصب الخ) أى فلا يرد لان النصب بالعطف لا بان (قوله أى يعودون للمقول فيهن) أى بالامساك لهن والعزم على وطئهن (قوله وهن الزوجات) وقيل ان المعنى يعودون لضد ما قالوا (قوله والمصدر) أى حتى تنفقوا من الحب وقوله فى تاويل اسم المفعول اى حتى تنفقوا من الامر المحبوب (قوله أن غير أبى على لا يجيز ذلك) أى وهو كذلك لانه يغنى عن هذا التكلف جعل ما موصولا اسميا محذوفا عائده (قوله وهى وصلتها حال) أى قاموا حال كونهم خلو زيد (قوله والتاويل الخ) أى فقد أولت ما وصلتها بالمصدر وأول المصدر باسم الفاعل (قوله لان معنى الاستثناء) اى وهو الاخراج قائم بما بعدهما وهو زيد فى المثال أى فكيف يقال ان ما وصلتها نصب على الاستثناء (قوله على معنى) اى على الاستثناء أى وهو ما بعدهما (قوله لا يليق) اى لا يليق قيام ذلك المعنى أعنى الاستثناء والاوضح لا يقوم وقوله بغيره مصدوقه هنا ما وصلتها (قوله وسخلتها) السخلة ولد الشاة ذكرا أو أنثى وهو عطف على شاة فيلزم تسلط كل عليها مع ان كلا لا تضاف لمعرفة مفردة فيجاب بانه يغتفر

فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع (قوله واى فتى) مضاف ومضاف اليه وفتى مضاف وهيجاء مضاف اليه وجارها عطف على فتى والمعاوف على المجرور مجرور وفيه أنه يلزم عليه تسليط أى على جارها مع أن أى لا تضاف لمعرفة مفردة وأجيب بانه يغتفر فى الثانى مالا يغتفر فى الاول (قوله وأخيه) عطف على رجل ويغتفر فى الثانى لان رب لا تجر الا نكرة لا معرفة (قوله تنزل عليهم) جواب الشرط وقوله فظلت تابع له (قوله ولا يجوز ان يقم الخ) الاوضح ولا يجوز ان نشأ فظلت لانه الواقع فى الآية الا أنه تجانب الآية (قوله فى الاصح) هذا مذهب الجمهور وقال الفراء لا يختص بالشعر بل يقع فى النثر واختاره ابن مالك مستدلا عليه بحديث من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه (قوله ان يسمعوا سبة) السبة هى ما يسب فاعلها وقبله كما فى الحماسة

صم اذا سمعوا خيرا ذكرت به * وان ذكرت بشر عندهم أذنوا
جهلا علينا وجبنا من عدوهم * فبئست الخلتان الجهل والجبن

أى جمعوا جهلا على القريب وجبنا من العدو (قوله اذ لا تضاف الخ) علة لقوله ولا يجوز كل سخلتها الخ وقوله اذ لا تضاف كل وأى الخ هذا مسلم لان كلا تضاف للمعرفة فتكون لاستغراق الاجزاء نحو كل زيد حسن أى كل جزء حسن ويجاب بان المراد اذ لا تضاف كل أى المراد منها استغراق الافراد كما هنا وهذا لا ينافى ان المراد منها استغراق الاجزاء تضاف للمعرفة والحاصل أنه اذا أريد منها استغراق الاجزاء أضيفت لمعرفة وان أريد استغراق الافراد فانها تضاف لنكرة ولا تضاف لمعرفة فاذا قلت أكلت كل رغيف لزيد كانت لعموم الافراد وان قلت أكلت كل رغيف زيد كانت لعموم أجزاء فرد واحد (قوله كما ان اسم التفضيل) هذا تنظير وقوله كذلك أى لا يجوز اضافته لمعرفة مفردة فلا يجوز زيد أفضل عمرو (قوله ولا يكون فى النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا) لا فائدة لهذا بعد قوله أولا ولا يجوز ان يقم زيد قام عمرو الا فى الشعر وقوله والجواب مرفوع بالعطف على المضاف من قوله فعل الشرط ولا يجوز خفضه بالعطف على الشرط لانه يؤدى للعطف على معمولى عاملين وهو ممنوع فى مثل هذا على الصحيح (قوله ان تركبوا) جملة تركبوا مجزوم بان وقوله فركوب جواب الشرط وقوله أو تنزلون قال يونس انه خبر لمحذوف أى أو أنتم تنزلون (قوله فعطف الجملة الاسمية الخ) يعنى وجملة الشرط لا تكون الا فعلية فيكون عطف الاسمية عليها جاريا على قاعدة اغتفارهم فى الثوانى مالا يغتفرونه فى الاوائل وينبغى ان يكون مثل هذا عند الكوفيين والاخفش جائزا من غير حاجة الى هذا الاعتذار لانهم يجوزون فى نحو وان امرأة خافت من بعلها الخ كون امرأة مبتدأ خبره خافت (قوله من العطف على التوهم) أى انه توهم ان الاستفهام حال محل أداة الشرط (قوله لا قاعدين) عطف على قائم الذى هو صفة فيلزم أن يكون الآخر أيضا صفة وفيه أنه كيف يوصف الواحد بالمثنى وأجيب بانه يغتفر فى الثانى (قوله على اعمال الثانى) أى وهو قاعد فى أبواه فيفرد ويضمر فى الاول وقوله وربط الاول وقوله بالمعنى أى بالضمير المغتفر فى الثوانى (قوله لذلك فصلوا بهما الفعل الناقص الخ) هذا مذهب جمهور البصريين وأجاز ابن السراج والفارسى ومن تبعهما الفصل بغيرهما اذا اتصل بعامله نحو كان طعاما لك يأكل زيد طعامك زيد يأكل وأجاز الكوفيون الفصل بغيرهما مما لقائمكابه قوله

فتا فذ هاجون حول بيوتهم * بما كان اياهم عطية عودا

وخرج على الضرورة أو اضمار ضمير الشأن فى الفعل الناقص وحينئذ فليس ذلك الغير فاصلا بين الفعل الناقص ومعموله ومما تمسكوا به أيضا * وليس كل النوى تلقى المساكين * قال الدماميني ولو صح ما قالوا لقيل تلقون فوجب ان كان شائعا وفيه ان ضمير الجماعة يصح فيه الافراد والتأنيث نعم لو قيل يلقى بالتحتية كان ما قاله متجها (قوله أو عندك زيد جالسا) أى فزيدا اسمها وجالسا خبرها وقد فصل بمعمول الخبر لان فى

* وأى فتى هيجاء أنت وجارها * ورب رجل وأخيه
وان نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلت لا يجوز كل سخلتها ولا أى جارها ولا رب أخيه ولا يجوز ان يقم زيد قام عمرو فى الاصح الا فى الشعر كقوله

ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا
عنى وما يسمعوا من صالح دفنوا * اذ لا تضاف كل وأى الى معرفة مفردة كما أن اسم التفضيل كذلك ولا تجر رب الا النكرات ولا يكون فى النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا وقال الشاعر

ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا
أو تنزلون فانا معشر نزل

فقال يونس أراد أو أنتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهم قال فكأنه قال أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون فنحن معروفون بذلك ويقولون مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين ويمتنع قائمين لا قاعدا أبواه على اعمال الثانى وربط الاول بالمعنى

(القاعدة التاسعة)

انهم يتسعون فى الظرف والجار والمجرور ما لا يتسعون فى غيرهما لذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله

عند الحرب زيدا وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قوله فلا تلحني فيها فان بحبها * أحالك مصاب القلب جم بلابله وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن كقوله * أبعد بعدك تقول الدار جامعة ٣١٤ وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما وبين اذن وان ومنصوبهما نحو هذا

الدار متعلق بجالسا (قوله وبين الحرف الناسخ) أى وفصلوا بهما بين الحرف الناسخ الخ (قوله فلا تلحني الخ) هذا خطاب لمذكر اى لا تلح أنت اياى فالياء مفعول والنون للوقاية أى لا تلمنى (قوله تقول الخ) اى فالاصل أتقول الدار جامعة بعد بعد فقد فصل بين الهمزة الاستفهامية والقول وفيه أن الفصل بين القول والاستفهام ليس من خواصهما حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فيهما بل قد جاء بالمعمول الثانى نحو

* أجهالا تقول بنى لؤى * الا ان يقال انه تخصيص نسبى أى بالنسبة لتفسير المفعول الثانى اه تقرير دردير (قوله تقول الدار جامعة) تمامه * شملى بهم أم تقول البعد محتوما * أى محتما ومقضيا (قوله هذا غلام والله زيد) اى فقد فصل بين المضافين بالجار والمجرور (قوله اذا والله نرميهم الخ) تمامه * يشيب الطفل من قبل المشيب (قوله ان مارأيت) الاصل لن أدع القتال مدة رؤيتى أيا زيد مقاتلا ففصل بين لن ومنصوبها وهو أدع بالظرف وهو ما (قوله وقدموهما) عطف على قوله سابقا فصلوا بهما من قوله ولذا فصلوا بهما (قوله ان فى ذلك لعبرة) أى انه يجب الترتيب فى باب ان اذا لم يكن الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله ومعمولين) أى قدموهما حال كونهما خبرين أو معمولين للخبر (قوله فما كل حين الخ) صدره

* باحبذا حزم لذوان كنت آمنا * واعلم ان كلا بحسب ما تضاف اليه وهى هنا أضيفت لحين وهو ظرف فصح التمثيل (قوله فما كل حين) الاصل فما الذى توالى موالياكل حين فقد فصل بالظرف وهو كل حين الذى هو معمول للخبر الذى هو مؤاتيا (قوله تؤاتى) بالتاء والاشهر فى انشاده توالى من الموالاة (قوله فان كان المعمول) أى معمول خبرما الوالى لها (قوله وما كل من وافى الخ) أى فقد فصل بقوله كل من وافى وهو مفعول للخبر أعنى قوله عارف وانما مبتدأ وقوله وما كل من وافى الخ صدره * وقالوا تعرفها المنازل فى منى * وبعد البيت

ولم أنس منها ليلة الجزع اذ مشت * الى وأصحابى منيخ وواقف

والمنازل نصب على اسقاط الخافض توسعا أى فى المنازل وليس ظرفا لانه اسم مكان مختص فلا ينصب على الظرفية (قوله فى قول) أى والثانى يقدر للظرف عاملا أى زاهدين فيه وليس هذا اشتغالا حتى يقال مالا يعمل لا يفسر عاملا وتقدم الكلام على ذلك فى الجهة الثانية من الباب الخامس (قوله وعلى الفعل المنفى بما) أى مع ان لها الصدارة (قوله قيل وعلى ان) أى قيل ويقدمان أى الظرف والجار والمجرور على ان الخ وقوله معمولا لخبرها الاولى معمولا خبرها أى حال كونهما معمولين لخبرها (قوله أما بعد) أى فاما حرف شرط وتفصيل وقوله فانى أفعل كذا جواب الشرط وقوله بعد متعلق بأفعل فقدم الظرف الذى هو معمول لخبران على ان وقوله أما أنت ذا نفر أى فالاصل لان كنت ذا نفر والجار والمجرور متعلق بقوله لم تأكلهم الذى هو خبران فقدم الجار والمجرور على ان والحال أنه معمول لخبران (قوله أكل يوم لك ثوب) فثوب مبتدأ مؤخر ولك جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر وقوله أكل يوم متعلق بالجار والمجرور ولا شك انهما من العامل المعنوى عندهم (قوله وأقول الخ) اعلم ان الذى يلى أما تارة يكون ظرفا وتارة يكون غيره والتالى للفاء اما أن يمتنع تقدم معموله أم لا فهذه أربع صور (قوله اذا تلاها ظرف) اى أو غير نحو أما الرغيف فزيد آكل (قوله فزيد جالس) مبتدأ وخبر والجملة جواب الشرط وقوله فى الدار أو عندك يحتمل أنه متعلق بخبر المبتدإ لانه لا يمتنع تقدم معموله ويكون من متعلقات الجزاء ويحتمل تعلقه بما أنهو من متعلقات الشرط (قوله فالعامل فيه عند المازنى أما) اى لان معمول خبران لا يتقدم على ان وقوله فالعامل اما أى لا ما بعد الفاء لامتناع تقدم المعمول عليه (قوله معمولا لا أما) اى لنيابتها مناب فعل الشرط لان الاصل مهما يكن من شئ فانى أفعل كذا فحذفت مهما وليكن وأنيبت أما منابهما (قوله من وجهين) اى من

جهة كونه معمولا لا أما ولما بعد الفاء (قوله واحتج) اى المبرد وقوله على ان الخ اى على شرط ان ما بعد الخ (قوله وجوزه بعضهم) اى جوز كون الظرف معمولا لما بعد الفاء اى للجزاء كما أجاز كونه معمولا لا ما وهذا مقابل لكلام السيرافى لانه يقول انه ليس الا معمولا للشرط لا للجزاء وهذا يقول بجواز كونه معمولا للجزاء وللشرط وهذا القول هو قول المصنف سابقا قيل وعلى ان معمولا لخبرها فالمسئلة السابقة فيها خلاف (قوله وجوز بعضهم الخ) علم من كلامه أنه اذا تلا أما ظرف أو غيره وتلا الفاء ما لا يتقدم معموله عليه فيه أقوال ثلاثة امتناع مسئلة غير الظرف وتعين كون الظرف معمولا لا ما وقيل بامتناع مسئلة غير الظرف والظرف يجوز أن يكون معمولا لا ما أو لما بعد الفاء وقيل بجواز المسئلتين (قوله دون المفعول به) أى وبهذا خالف المبرد (قوله على تعلقه بما بعد الفاء) أى كما قال القول الاول (قوله ألهذا) أى ألكونك ذا نفر (قوله وأما على المسئلة الاخيرة) أى تقدم المعمول الذى هو ظرف على العامل المعنوى (قوله فمن أجاز الخ) أى فمن أجاز تقديم الحال على عاملها المعنوى نحو زيدا الخ والمعتمد عدم الجواز وعليه فيكون تقدم المعمول على العامل المعنوى خاصا بالظرف (قوله لم يكن ذلك عنده مختصا بالظرف) أى بل مثل الظرف الحال (قوله كأن سبيئة) أى خمرا سبيئة وهو بالهمز اذا كان المشترى للشرب وان كان منه قولا من محل الى محل قيل لها بالهمز وبيت الرأس محل بالشام يتقن فيه عمل الخمر اه تقرير دردير (قوله كأن سبيئة الخ) هذا البيت لحسان من قصيدة يمدح بها النبى صلى الله عليه وسلم ويهجو أبا سفيان قبل اسلامه وأولها

عفت ذات الاصابع فالجواء * الى عذراء منزلها خلاء

ومن جملتها أمن يهجو رسول الله منكم * ويمدحه وينصره سواء

أتهجوه ولست له بكفء * فشركما لخيركما الفداء

والسبيئة بالهمزة الخمرة المشتراة للشرب وأما المحمولة من بلد الى بلد فهى سيبة بالياء لا غير كما صرح به الجوهرى وتبعه التفتازانى على ذلك فى شرح المفتاح ووقع فى القاموس أن الجوهرى قدوهم فى ذلك وان الصواب عكس ما قاله وبيت رأس قرية بالشام اشتهرت بجودة الخمر وخبر كان قوله بعد

على أنيابها أو طعم غصن * من التفاح هصره اجتناء

يقال هصرت الغصن بتشديد المهملة اذا أخذت برأسه فاملته فقد شبه ريق المحبوبة بخمر مزجت بعسل أو بطعم تفاح (قوله فمعسل الخ) اى فمعسل المبتدأ الذى حقه التعريف نكره وهو عسل وجعل الخبر الذى حقه التنكير معرفة فهذا دليل على القلب حيث خالف الاصل (قوله على الظرفية) اى يكون فى مزاجها (قوله وقدروى) اى البيت كذلك اى برفع المزاج ونصب العسل ورفع الماء وقوله أيضا اى كما روى بالعكس (قوله فارتفاع ماء) اى على هذه الرواية (قوله ويروى برفعهن) اى الثلاثة (قوله وأما قول ابن أسد) اى فى توجيهه رواية رفع الثلاثة (قوله ولا ضرورة تدعو الى ذلك) اى الى جعلها زائدة لصحة جعلها شانية (قوله ومهمه الخ) المهمه المفازة والمغبرة الملونة بلون الغبار وأرجاؤه نواحيه وأطرافه جمع رجا بالقصر وبعد البيت

وصيحت فى ليلة اصداؤه * داع دعا أدرماد عاؤه

(قوله فعكس التشبيه) اى لانه عند الهيجاء انما تتغير السماء اى جهتها من الغبار الصاعد فيصير كالارض (قوله مبالغة) يعنى مبالغة فى غبرة لون السماء حتى كأنه أصل فى الغبرة وقوله وحذف المضاف أى لسماء (قوله فان أنت لاقيت الخ) النجدة تطلق على الشدة وعلى القتال والهول والفزع وكل هذه المعانى ممكن هنا والتهيب الخوف والفعل بالمثناة التحتية مسند الى أن تقدم أى لا يخفك الاقدام والمعنى لا تخف أنت من الاقدام على ملاقاة العدو والدخول فى الحرب والقلب فيه ظاهر اه دماميني (قوله فى نجدة) فى زائدة (قوله أن تقدما) فاعل أى

واحتج بان أما وضعت على أن ما بعد فاء جوابها يتقدم بعضه فاصلا بينها وبين اما و جوزه بعضهم فى الظرف دون المفعول به وأما قوله أما أنت ذا نفر فليس المعنى على تعلقه بما بعد الفاء بل هو متعلق بفعل محذوف والتقدير ألهذا فخرت على وأما المسئلة الاخيرة فمن أجاز زيدا جالسا فى الدار لم يكن ذلك عنده مختصا بالظرف

(القاعدة العاشرة)

من فنون كلامهم القلب وأكثر وقوعه فى الشعر كقول حسان رضى الله تعالى عنه كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء

فيمن نصب المزاج فجعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم وتأوله الفارسى على ان انتصاب المزاج على الظرفية المجازية والاولى رفع المزاج ونصب العسل وقد روى كذلك أيضا وارتفاع ماء بتقدير وخالطها ماء ويروى برفعهن على اضمار الشأن واما قول ابن اسد ان كان زائدة فخطأ لانها انما ترادبلفظ المضارع بقياس ولا ضرورة تدعو الى ذلك هنا وقول رؤبة

ومهمه مغبرة أرجاؤه

كأن لون أرضه سماؤه

أى كأن لون سمائه اغبرتها لون أرضه فعكس التشبيه مبالغة وحذف المضاف وقال

القدوم بمعنى الاقدام والكاف مفعول وقوله تهيبك أى يتخوفك أى اذا أنت لاقيت شدة فلا تتخوفن من الاقدام عليها فظاهره ان الاقدام يتخوف معه ان الذى يتخوف انما هو الشخص فهو مقلوب والاصل فلا تتخوف أنت من الاقدام عليها ولذا قال الشارح فلا تتهيبها أى الشدة أى لا تتهيب القدوم عليها (قوله ولا تهيبنى المومأة) التهيب الخوف وأصله تتهيبنى حذفت احدى التاءين والمومأة المفازة والاصداء جمع صدى وهو هنا ذكر البوم أو طير يصفر بالليل والسحر الزمن الذى قبل الصبح بيسير والمعنى ولا تخوف منى المفازة التى أركبها فظاهره ان المفازة تخاف منه مع انه هو الذى يخاف من المفازة فهو مقلوب والاصل أتهيب المومأة (قوله وقال كعب) أى ابن زهير فى قصيدته بانت سعاد (قوله أوب ذراعيها) أى الناقة وقوله وقد تلفع حال (قوله اسم لاوائل السراب) أى وظاهر أن الجبال تتلفع بالسراب أى تشتمل عليه لان السراب يتلفع بالجبال كما هو ظاهره والمراد بالسراب ما يتراءى للظمآن فى شدة الحر أنه ماء والحال انه غير ماء (قوله فديت بنفسه الخ) الاصل فديت نفسه بنفسى فالمفدى نفس المحبوب والمفدى به نفس الشاعر لا العكس كما هو ظاهر البيت وقوله ما آلوك أصله ما أمنعك ثم ضمن فى البيت معنى المنح والاعطاء فعدى الى اثنين أى وما أمنحك الا ما أطيقه وأقدر عليه وهو فداء نفسك بنفسى وقال السيوطى المعنى ولا أمنعك الفداء بنفسى ومالى أى لا أقدر على ذلك لانى مجبول عليه (قوله فلما أن جرى سمن) بكسر السين وفتح الميم والضمير للناقة وجواب لما قوله بعد

أمرت بها الرجال ليأخذوها * ونحن نظن أن ان تستطاعا

وصحف بعضهم سمن بفتح فسكون وجعله فى وصف قصعة تريد عليه سمن وهو غلط فان قبله ما يعين وصف الناقة وهو قوله

فلما أن مضت سنتان عنها * وصارت حقة تعلو الجذاعا
عرفنا ما يرى البصراء فيها * فآلينا عليها أن تباعا
وقلنا مهلوا لنبيتها * لعل تزداد للسفر اطلاعا

فلما أن جرى الخ (قوله كما طينت) أى وصارت كما طينت أى كتطيين السباع بالفدن (قوله والسباع الطين) فالمعنى كما طينت الطين بالقصر وهذا المعنى مقلوب لان القصر هو الذى يطين ويابس بالطين لان الطين يعاين ويابس بالقصر كما هو ظاهره (قوله القصر) أى الذى يسكن فيه (قوله أدخلت القلنسوة فى رأسى) أى فالاصل أدخلت فى القلنسوة رأسى لان فى انما تدخل على الظرف والظرف القلنسوة لا الرأس (قوله وعرضت الناقة على الحوض) أى فالاصل عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ماله ميل كالناقة لا الحوض وقوله وعرضتها على الماء فالاصل عرضت الماء عليها (قوله قاله الجوهرى) أى قال بالقلب فى المثالين (قوله على النار) أى فالاصل ويوم تعرض النار على الذين كفروا لان المعروض عليه هو ماله ميل فيختار المعروض وخلافه (قوله مقلوب) كأنه رأى ان المعروض هو المساق وهو الذى عنده ميل (قوله وردّ على قول الزمخشرى فى الآية) وهى ويوم يعرض الذين كفروا على النار بان عرض الكفار على النار ليس بمقلوب لان الكفار مقهورون فكأنهم لا اختيار لهم والنار متصرفة فيهم كالمتاع الذى يتصرف فيه من يعرض عليه كما لو اعرضت الجارية على البيع وعرضت القاتل على السيف والزانى على السوط (قوله كيف لا يموت من يعشق) أى لانه لما ذاقه وعلم شدته تعجب من حياة أربابه (قوله أن لا سبب للموت سوى العشق) أى فتعجب ممن مات من لا عشق عنده لعدم وجود سبب الموت (قوله اذا طلعت الجوزاء) هى نجم يطلع مع الفجر فى مبدأ الحر والحر باء دويبة أكبر من ابن عرس لا عظم فيها وهى المسماة بالحرباية وهى ضعيفة تحصل بقوة الحرارة اشتدادها تدور كيف دارت الشمس لمحبتها لها (قوله اذا طلعت الجوزاء) هى برج فى السماء اذا حلت الشمس به قصر الليل وطال النهار وذلك بعكس برج القوس فاذا حلت الشمس فيه قصر النهار وطال الليل والى هذا المعنى يشير قول القائل فى وصف حاله عند زيارة الحبيب

وعدمها * فالشمس بالقوس أمست وهى نازلة * ان لم يزرنى وبالجوزاء ان زارا

أى ان لم يزر كان الليل طويلا وان زار كان الليل قصيرا وقوله فى الحرباء أى بالحرباء (قوله أى انتصب الخ) أى تعلق لان الحرباء هى التى تتعلق بالعود عند شدة الحر وقوله فى العود أى به (قوله ان المعنى اسلكوا فيه) أى ادخلوا فيه أى فى عنقه سلسلة أى طرف سلسلة وهو الطوق فعارف السلسلة وهو الطوق مسلك وعنقه مسلك فيه لا أن الشخص مسلك والسلسلة مسلك فيها كما هو ظاهر الآية وقد يقال انه لا قلب فى الآية لان فى تدخل على الظرف وهو ماله احتواء فالمعنى ثم فى طرف سلسلة فاسلكوه أى فاسلكوا عنقه فعارف السلسلة ظرف وعنقه مظروف (قوله فجاءها بأسنا) أى لان مجىء البأس قبل الاهلاك أى جاءها بأسنا فأهلكناها (قوله ثم دنا الخ) أى فالاصل ثم بعد ان كان بالافق الاعلى تدلى فدنا من النبى صلى الله عليه وسلم وقرب منه أو المعنى ثم بعد ان كان النبى فى السماء تدلى فى الهواء فدنا من بيت المقدس (قوله وقد مضى تأويلهما) أى بأن المراد من الفعل الارادة فالمعنى أردنا اهلاكها فجاءها وأراد الدنو فتدلى وقوله التثنية بالافراد أى والافراد بالتثنية (قوله وهو حسن ان فسر) أى لان فسر القاب بالقدر فلا يحسن (قوله ولها طرفان) أى وهما محل ربط الوتر (قوله يحمول) أى يحتمل وحاذ بل اصرفه منى (قوله لشر فعليه) أى لست متحملا لشر الفعلين أى للشر من الفعلين وهما الاحسان والاساءة فهو له فعلان ولا يتحمل أحدهما وهو الاساءة حاذا بل يصرفها وليس المراد ان فعله واحد ولذلك الفعل شران (قوله اذهب بكتابى هذا الآية) أى فألقه اليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون أى فالاصل فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم وارجع الى وأخبرنى لان النظر انما هو قبل التولى والانصراف عنهم (قوله فعميتم عنها) الاولى فعموا عنها أى عن الاتيان لها لمناسب الغيبة فى عليهم (قوله وفى حقيق) أى وقيل بالقلب فى حقيق الخ وحاصله ان حقيق على أن لا أقول معناه أى وجب على قول الحق فحقيق خبر مقدم وقوله الحق مبتدأ مؤخر وعلى جار ومجرور متعلق بحقيق وهذا المعنى قلب لمعنى قراءة الجماعة حقيق على أن لا أقول فحقيق خبر لمبتدا محذوف أى أنا حقيق وعلى حرف جر وان لا أقول مجرور بعلى فلما كان مبتدأ صار مجرورا بعلى وما كان مجرورا بعلى صار مبتدأ وهو المقدر قبل حقيق أى أنا حقيق أى واجب على قول الحق ولا شك أن قلب هذا قول الحق واجب على (قوله على أن المعنى) أى بناء على ان المعنى أى ان القلب بناء على أن معنى قراءة التخفيف هو معنى قراءة التشديد أى لا على التضمين اذ لا قلب عليه (قوله لتنوء) أى لتثقل أى لتنهض بحملها متثاقلة أى ان الجماعة العصبة أى القوية اذا حملوا المفاتيح لتنهض بحملها متثاقلة فقوله لتنوء بالعصبة فيه قلب أى لتنوء العصبة بالمفاتيح أى لتنهض بالمفاتيح متثاقلة (قوله لتنوء بالعصبة) أى لتنهض المفاتيح بحمل العصبة متثاقلة هذا ظاهره وليس مرادا والمعنى المراد لتنوء العصبة بالمفاتيح اى تنهض العصبة بحمل المفاتيح متثاقلة (قوله وقيل الباء للتعدية) اى فالماضى أصله فاءت العصبة اى ثقلت فاذا دخلت الباء قلت ناءت اى ثقلت المفاتيح بالعصبة اى أثاءت العصبة اى صيرت العصبة متثاقلة والمضارع منه تنوء فالمعنى لتنىء المفاتيح العصبة اى تجعلها وتصيرها ناهضة بها على ثقل (قوله ملح) جمع ملحة كغرفة وغرف والملحة ما يستملح و يستظرف و يستحسن من الكلام (قوله تقارض اللفظين) من القرض أى السلف فشبه تابس أحد اللفظين بحكم الآخر بتسلف كل من شخصين شيأ من صاحبه واستعير اسم المشبه به وهو التقارض للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية (قوله اعطاء غير حكم الا فى الاستثناء بها) اى فى الاخراج بها المابعد ها عما قبلها وان كانت غير تنصب بخلاف الا فانها لا تعرب فالنصب لغيرا يس ملحوظا فى الحكم المعطى لها فقوله فى الاستثناء بيان للمحكم (قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) اى فالمراد غير الله اى موصوفون

أى انتصب الحرباء فى العود وقال ثعلب فى قوله تعالى ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة وقيل ان منه وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا ثم دنا تدلى وقد مضى تأويلهما ونقل الجوهرى فى فنكان قاب

التثنية بالافراد وهو حسن ان فسر القاب بما بين مقبض القوس وسيتها أى طرفها ولها طرفان فله قابان وتطير هذا انشاد ابن الاعرابى

اذا احسن ابن العم بعد اساءة * فلست لشرى فعله بمحمول

اى فلست لشر فعليه قيل ومن القلب اذهب بكتابى هذا الآية واجيب بأن المعنى ثم تول عنهم الى مكان يقرب منهم ليكون ما يقولونه بسمع منك فانظر ماذا يرجعون وقيل فى فعميت عليهم ان المعنى فعميتم عنها وفى حقيق على ان لا اقول الآية فيمن جر به على ان وصلتها على ان المعنى حقيق على بادخالها على باء المتكلم كما فى أنا فمع وقيل ضمن حقيق معنى حريص وفى ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة ان المعنى لتنوء العصبة بها أى تنهض بها متثاقلة وقيل الباء للتعدية كالهمزة أى لتنىء العصبة اى تجعلها تنهض متثاقلة

(القاعدة الحادية عشر)

من ملح كلامهم تقارض اللفظين فى الاحكام ولذلك أمثلة * أحدها اعطاء غير حكم الا فى الاستثناء بها نحو لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر فمن

*أن تقرآن على أسمائها وبحكا *مني السلام وأن لا تشعرا أحدا الشاهد في أن الاولى ولبست مخففة من الثقيلة بدليل ان المعطوفة عليها واعمال ماجملا على أن كما روى من قوله عليه الصلاة ٣١٨ والسلام كما تكونوا يولى عليكم ذكره ابن الحاجب والمعروف في الرواية كما تكونون

بكونهم غير الله وليس المراد الاستثناء والا لورد أنه لو كان هنالك آلهة منهم الله لفسدتا (قوله أن تقرآن الخ) قبله

ياصاحبي فدت نفسي نفوسكما * وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
ان تحملا حاجتي لخف مجالها * تستوجبا نعمة عندي بها ويدا

(قوله الشاهد في أن الاولى) أي فانها مهملة اذ لو نصب بها لحذف النون (قوله بدليل ان المعطوفة عليها) أي فانها مصدرية والاصل تناسب المعاطيف ثم ان قوله بدليل ان المعطوفة عليها فيه تسامح اذ ليس المعطوف ان وحدها بل هي وصلتها فالاولى أن يقول المعطوفة مع صلتها عليها وقوله بدليل ان المعطوفة فيه انه يمكن أن تعطف أن المصدرية وصلتها على أن المخففة وصلتها وهو من عطف المصدر على المصدر كما تقول عندي أن لا تسيء الى محبك وأن لا تحسن الى عدوك برفع تسيء على أن ان مخففة من الثقيلة ونصب تحسن على أن ان ناصبة وحينئذ فلا دليل على ان الاولى مصدرية بل يجوز أن تكون مخففة وأجيب بأن هذا دليل على الرجحان لان الاصل التناسب لا على تعين كونها مصدرية (قوله كما تكونوا) أي فلم يقل تكونون وذلك ليس الا لاعمالها حملا على أن المصدرية وفيه ان هذا اثبات لحكم بما لا دليل عليه اذ لم يوجد في غير هذا المحل فالاولى ان النون حذفت للتخفيف وقد جاء ذلك نظما ونثرا فأما الاول ففي قوله * أبيت أسري وتبيتي تدلكي * فلم يقل تبيتين تدلكين لاجل الحنة وأما نثرا فكما في قراءة وقالوا ساحران تظاهرا بتشديد الظاء فان النون حذفت للخفة اه تقرير دردير فالاصل أنتما ساحران تتظاهران حذفت النون تخفيفا وأدغمت التاء في الظاء وفي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الشاهد فيما بعد لا (قوله فان لا ترا) أي فلم يقل تره قال الدماميني قد مضى في فلم تخريج ابن السيد البطليوسي * كان لم ترا قبلي أسيرا يمانيا * على اقتراء يراه كخاف حذفت الالف للساكنين وأبدلت الهمزة الساكنة بعد فتحة ألفا فكذا الحديث وتعقبه الشمني بأنه كان يقول فانه يراك لبعد الجمع بين لغتين (قوله ميعة) أي نشاط وتمام البيت * لاحق الآطال نهد ذو خصل * جمع أطل وهي الخاصرة ونهد بفتح النون جسيم (قوله ذكر الثاني) وهو اعطاء لو حكم ان واستدل بهذا البيت (قوله ويؤيده) اي التخريج الثاني الراد للاول (قوله في هذا الموضع) اي لان لو شرط لافادة المعنى وان موضوع لافادة الزمن المستقبل فلا يصح أن يقوم أحدهما مقام الآخر (قوله لانه) اي البيت اخبار عما مضى اي فلا يصح أن يحل محل لو ان واذا لم يصح حلول ان محلها لم يصح أن تحمل لو عليها لان الحمل لشيء على شيء فرع عن صحة حلوله محله (قوله وبهذا) اي بهذا التأييد المفيد أنه لابد من حلول المقيس عليه محل المقيس وقوله في الحديث السابق أعني قوله فان لا تراه الخ وجه القدح أن لو تفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط والمعنى انتفى رؤية المولى لك عند امتناع عدم رؤيتك اي عند رؤيتك له وهذا لا صحة له وأيضا لا تدخل على لا النافية فلا تحل لو في الحديث حتى تحمل عليها ان (قوله على اجراء المعتل مجرى الصحيح) اي في جزمه بحذف الحركة فالجازم حذف الحركة المقدرة على حرف العلة (قوله بالثبات يا ينقي الخ) تقدم في الكلام على أقسام العطف ان الظاهر تخريج هذه القراءة على ان من موصولة لا شرطية فالثبات ياء ينقي حينئذ جائز بل واجب واسكان الراء ليس جزما بل هو تخفيف بحذف حركة الرفع مثل وما يشعركم بإسكان الراء وهو فصيح (قوله اذ لا تحل لن الخ) أي لان لن لا افادة المستقبل ولم لافادة الماضي والقصد تقرير الماضي (قوله كقول عائشة) أي في استنابة أبيها في مرضه عليه السلام يصلي بالناس (قرله وقيل أصله نشرحن الخ) يمكن ان فتحة الحاء اتباعا للام بعدها (قوله مع أنه كالفعل الماضي في المعنى) أي والماضي لا يؤكد (قوله الرواية بكسر الباء)

ويخب

ويخب يجز وم بلن وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين وفيه أنه لا يصح هنا حلول لم محل ان لان لم للماضي ولن للمستقبل ومراد الشاعر الاستقبال كذا قال الشارح وفيه أن محل كون ان تفيد الاستقبال اذا لم يقيد الفعل بما يفيد خلافه وهنا قيد بالآن فلم يكن القصد الا النفي لا المضي ولا الاستقبال وحملها على لم في النفي لان ينفي بها الماضي الى الحال وان هذا القصد منها نفي الحال تأمل (قوله الرواية بكسر الباء) فيه أنه انما يصح أو يحسن حمل الشيء على ما يحل محله ولم لا يصح حلولها هنا لان لن للنفي في المستقبل لا الماضي ولم بالعكس اه دماميني وتكاف الشمني بالالتفات لمطلق النفي (قوله والسادس) أي من أمثلة تقارض اللفظين في الاحكام (قوله اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال) أي وان كان الاصل في ما الاهمال ولو كان عملها عند الحجازيين بشروط أربعة أن لا تقع بعدها أن وان لا تنتقض بنفي وترتيب معمولها وأن لا يفصل بينها وبين معمولها بمعمول الخبر الا اذا كان ظرفا ومعلوم ان العمل بشرط خلاف الاصل وأهملها بنو تميم مطلقا ومنه قوله

ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب * فاجاب ما قتل المحب حرام

(قوله وهي لغة بني تميم) أي وأما غيرهم فيعمل ليس مطلقا (قوله في العمل) أي وهو نصب الاسم ورفع الخبر فالكاف في مسألك اسمها في محل نصب لا في محل رفع لان الكاف ليست من ضمائر الرفع (قوله اعطاء الفاعل الخ) وذلك لان القصد من الاعراب بيان المعنى فاذا ظهر لم يبال بمخالفة ما تقتضيه القواعد ولا يقاس وظاهر المصنف أنه يقال فاعل منصوب ومفعول مرفوع وقيل يقدر للفاعل رفع وللمفعول نصب منع منه الحركة التي جلبها ظهور المعنى وقيل يعرب الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا وهو قلب (قوله وعكسه) أي اعطاء المفعول اعراب الفاعل وهو الرفع (قوله القنافذ) بالذال المعجمة جمع قنفذ وهو الدابة المعلومة وقوله هداجون أي في مشيهم ارتعاش ونجران اسم بلد باليمن وكذا هجر وقوله سوآتهم فاعل ونصبه وهجر مفعول ورفعه لا من الليس وسوآتهم منصوب بالكسرة (قوله وسمع أيضا نصبهما) أي الفاعل والمفعول (قوله الحيات) فاعل وهو منصوب بالكسرة والقدما مفعول وهو منصوب بالكسرة وألفه للاطلاق وتمامه

* الافعوان والشجاع الشجعما * الافعوان ذكر الافاعي والشجاع قوي الحيات والشجعما الجريء توكيد له (قوله في رواية من نصب الحيات) وأما على رواية الرفع فالامر ظاهر (قوله هما خطتا) تثنية خطة بمعنى الامر وتمامه * وامادم والقتل بالحر أجدر * والشاهد في خطتان حذفت نونه للضرورة (قوله فيمن رواه الخ) أما من رواه بجر اسار ومنة فقد حذف النون للاضافة ولكن فصل بين المضاف والمضاف اليه بما (قوله كيف من صاد عقعقان ويوم) عقعقان مرفوع بالالف ويوم عطف عليه وهو مفعول وصاد فاعله ضمير مستتر في محل رفع ويمكن أن يؤول هذا بان يجعل قوله ويوم مبتدأ حذف خبره أي ومعهما يوم وقوله عقعقان مفعول منصوب بفتحة مقدرة على الالف فلا شاهد فيه حينئذ (قوله التاسع اعطاء الحسن الوجه الخ) تحصل من هذا أن الصفة المشبهة المقترنة بهي ومعمولها بأل الاصل فيها الجر وانما تنصب المعمول حملا على اسم الفاعل المماثل لها وكذا الاصل في اسم الفاعل المقرون هو ومعموله بأل عمله النصب والجر انما هو بالحمل والسر في ذلك أن الصفة المشبهة تماما مأخوذة من اللازم واسم الفاعل مأخوذ من المتعدي فالاصل عمله وانما كان الجر غير أصل فيه لان اضافته لا تفيد تخفيفا بخلاف اضافة الان الحسن الوجه أصله حسن وجهه بالرفع ثم لما أرادوا الاضافة حولوا الاسناد عن الوجه الى الضمير العائد على الموصوف كالرجل ثم أتي بالوجه ونصبوه ثم جروه بالاضافة فالجر انما هو بعد صيرورته منصوبا بتشبيهها بمفعول اسم الفاعل وحكمة الاضافة التخفيف بحذف الضمير في وجهه واستتاره في حسن وأما الضارب الرجل فليس فيها تخفيف وان كانت لفظية فهي مقيسة على الحسن الوجه (قوله اعطاء الحسن الوجه الخ) لا يخفى أن نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه لا يصح على جهة المفعولية اذ الصفة مأخوذة من فعل لازم لكنهم شبهوه بالمفعول به في قولك الضارب الرجل فاعطى النصب واما اعطاء الضارب الحسن الوجه

* والسادس اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال وهي لغة أهل الحجاز نحو وما هذا بشرا واعطاء ليس حكم ما في الاهمال عند انتقاض النفي بالا كقولهم ليس الطيب الا المسك وهي لغة بني تميم
* والسابع اعطاء عسى حكم لعل في العمل كقوله
* يا يتاعلك أو عسا كا *
واعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان ومنه الحديث فلعل بعضكم ان يكون ألحن بحجته من بعض
* والثامن اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وقال الشاعر

مثل القنافذ هداجون قد بلغت

نجران أو بلغت سوآتهم هجر

وسمع أيضا نصبهما كقوله

قد سالم الحيات منه القدما

في رواية من نصب الحيات وقيل القدما تثنية حذفت نونه للضرورة كقوله

* هما خطتا اما اسار ومنة *

فيمن رواه برفع اسار ومنة وسمع أيضا رفعهما كقوله

ان من صاد عقعقا لمشوم

كيف من صاد عقعقان ويوم

* التاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه

الرجل حكم الحسن الوجه فى الجر فتقريره ان الاضافة فى المحلين لفظية اذهى اضافة الصفة الى معمولها وشرطها ان تفيد تخفيفا فى اللفظ وهذا متحقق فى الحسن الوجه لان أصله الحسن وجهه برفع وجهه على أنه فاعل الصفة فقصدوا التخفيف فيه بالاضافة واضافته الى الفاعل على خلاف الاصل لانه هو فى المعنى فشبهوا مرفوعه بالمنصوب فنصبوه لتصح الاضافة اليه وجعلوا الصفة فى اللفظ لغيره وأضمروا فيها الضمير المتصل وحذف الضمير من الوجه وعوض عنه أل لئلا يزول تعريفه ثم أضافوا الصفة اليه فحصل التخفيف بحذف الضمير من الوجه واستتاره فى الحسن ومثل هذا فى الضارب الرجل غير متحقق فعلم أنه محمول فى الجر على الحسن الوجه اهـ ما بينى رحمه الله تعالى (قوله فى الجر) أى والاضافة (قوله اعطاء أفعل فى التعجب) أى فافعل التفضيل اسم فيصغر بخلاف فعل التعجب فهو فعل فلا يصغر الا قياسا على اسم التفضيل (قوله فى جواز التصغير) أى فان اصله للاسماء (قوله فى أنه لا يرفع الظاهر) هذا يقتضى أن الاصل فى عدم رفع الظاهر أفعل فى التعجب وأن أفعل التفضيل مقيس عليه بجامع مطلق الزيادة والحاصل أن الاسماء التى تعمل عمل الفعل كلها ترفع الاسم الظاهر والضمير المنفصل ولا يستتر فيها الضمير وجوبا الا أفعل التفضيل لحمله على أفعل فى التعجب بجامع مطلق الزيادة (قوله الظاهر) أراد به ما يشمل الضمير المنفصل (قوله وقدمر ذلك) أى فى آخر القاعدة الاولى (قوله أن يحرم وجهى) مفعول أسأل وأراد بوجهه ذاته فهو مجاز مرسل علاقته البعضية أو الكلية أو هما بناء على اختلاف فى ان العلاقة وصف المعبر به او المعبر عنه او هما (قوله من رقدة الغفلة) من اضافة المشبه به للمشبه أى من الغفلة الشبيهة بالرقدة مثل والريح تعبث بالغصون وقد جرى * ذهب الاصيل على لجين الماء

اى على ماء كاللجين (قوله قبل الفوت) أى قبل فوات الاعمال او التوبة بالموت (قوله شادوا) أى رفعوا وقووا (قوله والدقيق) اى كل شئ دقيق فهو عطف عام (قال المؤلف رحمه الله تعالى) لازمت شيخنا العلامة الشيخ أحمد الدردير فى قراءته لهذا الكتاب من أوله الى آخره من ابتداء سنة ١١٧٣ الى تمام سنة ١١٧٤ سادس سنة من مجاورتى فى الازهر والله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وقد وافق تمام هذا التجريد الذى على نسخة والدنا مربى وحنا أسكنه الله فى أعلى الجنان مصاحب السيد ولد عدنان ليلة الاثنين المبارك سابع ليلة خلت من شهر جمادى الثانى الذى هو من شهور سنة ثلاث وثلاثين ومائتين بعد تمام الالف وأسأل الله الكريم المنان الرحيم الرحمن أن يغفر لنا ولوالدينا ومشايخنا واخواننا فى الله تعالى أحياء وأمواتا خصوصا من كان سببا فى اعانتى عليه جعلنا الله واياه من حزبه المفلحين وسلام على جميع الانبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين

ان أولى ما صاغه لسان الانام ونقشه على صفحات الاوراق سنان الاقلام حمد فيض الآلاء وشكر مفيد النعماء فنحمده على ما أولى من تحقيق علوم الادب ونشكره على ما وفق من نشر أجل كتاب يجود منها بكل أرب ونسأله ان يصلى على سيدنا محمد وآله وكل من والاه باقتفاء منواله مادام الفرقدان وتوالى الجديدان (أما بعد) فيقول راجى غفران المساوى محمد الزهرى الغمراوى قد تم بحمده تعالى طبع حاشية العلامه المحقق والفهامه المدقق الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقى على متن مغنى اللبيب للامام ابن هشام الانصارى وقد حليت هوامشها بهذا المتن الشريف على أحسن وضع منيف وذلك بالمطبعة الميمنية بمصر المحروسة المحميه بجوار سيدى أحمد الدردير قريبا من الجامع الازهر المنير ادارة المفتقر لعفو ربه القدير أحمد البابى الحلبى ذى العجز والتقصير فى اواخر شهر الحجة الحرام من شهور سنة ١٣٠٥ من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف

كتابخانهٔ مجلس شورای ملی
١٣٠٤

فى الجر * العاشر اعطاء أفعل فى التعجب حكم أفعل التفضيل فى جواز التصغير واعطاء أفعل التفضيل حكم أفعل فى التعجب فى أنه لا يرفع الظاهر وقد مر ذلك ولو ذكرت أحرف الجر ودخول بعضها على بعض فى معنى لجاء من ذلك أمثلة كثيرة وهذا آخر ما تيسر ايراده فى هذا التأليف وأسأل الله الذى من على بانشائه واتمامه فى البلد الحرام فى شهر ذى القعدة الحرام ويسر على اتمام ما ألحقته به من الزوائد فى شهر رجب الحرام أن يحرم وجهى على النار وان يتجاوز عما تحملته من الاوزار وان يوقظنى من رقدة الغفلة قبل الفوت وان يلطف بى عند معالجة سكرات الموت وان يفعل ذلك باهلى واحبابى وجميع المسلمين وان يهدى اشرف صلواته وازكى تحياته الى اشرف العالمين واملم العالمين محمد نبى الرحمة الكاشف فى يوم المحشر بشفاعته الغمة وعلى آله الهادين واصحابه الذين شادوا لنا قواعد الاسلام وان يسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين اللهم صل وسلم وبارك على حبيبنا محمد عدد الرمل والدقيق وعدد الموج الدفيق وسلم تسليما

(فهرسة الجزء الثانى من حاشية الشيخ الدسوقى على مغنى اللبيب لابن هشام الانصارى)

صحيفة	
٢	(حرف النون * النون المفردة)
٨	نعم بفتح العين
١١	(حرف الهاء * الهاء المفردة)
١٢	ها
١٢	هل
١٦	هو وفروعه
١٧	(حرف الواو * الواو المفردة)
٢٩	وا
٣٠	(حرف الالف)
٣٢	(حرف الياء * الياء المفردة)
٣٢	يا
٣٣	(الباب الثانى من الكتاب) فى تفسير الجملة وذكر اقسامها واحكامها
٣٣	شرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها لا مرادف لها
٣٥	انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية
٣٦	باب مايجب على المسؤل فى المسؤل عنه الخ
٣٩	انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى
٤٠	انقسام الكبرى الى ذات وجه والى ذات وجهين
٤١	الجمل التى لامحل لها من الاعراب فالاولى الابتدائية
٤٥	الجملة الثانية المعترضة بين شيئين لافادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا
٥٢	مسئلة كثيرا ماتشتبه المعترضة بالحالية
٥٦	الجملة الثالثة التفسيرية
٥٨	مسئلة قولنا ان الجملة المفسرة لامحل لها خالف فيه الشلوبين
٦٠	الجملة الرابعة المجاب بها القسم
٦١	مسئلة قال ثعلب لاتقع جملة القسم خبرا الخ
٦٤	مسئلة زعم الاخفش فى قوله الخ
٦٤	الجملة الخامسة الواقعة جوابا للشرط غير جازم الخ
٦٥	الجملة السادسة الواقعة صلة لاسم أو حرف
٦٥	الجملة السابعة التابعة لما لامحل له
٦٦	الجملة التى لها محل من الاعراب
٦٦	الجملة الاولى الواقعة خبرا
٦٦	الجملة الثانية الواقعة حالا
٦٧	الجملة الثالثة الواقعة مفعولا
٧٣	الجملة الرابعة المضاف اليها
٧٧	الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء أو اذا
٧٨	الجملة السادسة التابعة لمفرد
٨٠	الجملة السابعة التابعة لجملة لها محل
٨٢	حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات
٨٦	*(الباب الثالث من الكتاب)* فى ذكر أحكام مايشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور
٨٦	ذكر حكمهما فى التعلق
٨٩	هل يتعلقان بالفعل الناقص
٩٠	هل يتعلقان بالفعل الجامد
٩٠	هل يتعلقان باحرف المعانى
٩٣	ذكر مالا يتعلق من حروف الجر
٩٥	حكمهما بعد المعارف والنكرات
٩٥	حكم المرفوع بعدهما
٩٧	مايجب فيه تعلقهما بمحذوف
٩٨	هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف
٩٩	كيفية تقديره باعتبار المعنى
١٠١	*(الباب الرابع من الكتاب)* فى ذكر أحكام يكثر دورها الخ
١٠١	فمن ذلك مايعرف به المبتدا من الخبر
١٠٣	مايعرف به الاسم من الخبر
١٠٤	مايعرف به الفاعل من المفعول
١٠٥	ماافترق فيه عطف البيان والبدل
١٠٨	ماافترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة
١١٠	ماافترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا فيه
١١٢	أقسام الحال
١١٤	اعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها

صحيفة	
١١٥	مسوغات الابتداء بالنكرة
١١٩	أقسام العطف
١٢٨	عطف الخبر على الانشاء وبالعكس
١٣٠	عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس
١٣١	العطف على معمولى عاملين
١٣٣	المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة
١٣٧	شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا
١٤١	رابط الجملة بما هى خبر عنه
١٤٥	الاشياء التى تحتاج الى رابط
١٥٣	الامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة
١٦٠	الامور التى لايكون الفعل معها الا قاصرا
١٦٢	الامور التى يتعدى بها الفعل القاصر
١٦٦	*(الباب الخامس من الكتاب)* فى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها
١٦٦	الجهة الاولى ان يراعى مايقتضيه ظاهر الصناعة
١٧٦	الجهة الثانية ان يراعى المعرب معنى صحيحا ولا ينظر الخ
١٨١	الجهة الثالثة ان يخرج على مالم يثبت فى العربية الخ
١٨٣	الجهة الرابعة ان يخرج على الامور البعيدة الخ
١٩٠	الجهة الخامسة ان يترك بعض مايحتمله اللفظ الخ وفيها مسائل مرتبة على الابواب
١٩٠	باب المبتدا
١٩٣	باب كان وماجرى مجراها
١٩٥	باب المنصوبات المتشابهة
١٩٥	مايحتمل المصدرية والمفعولية
١٩٥	مايحتمل المصدرية والظرفية والحالية
١٩٥	مايحتمل المصدرية والحالية
١٩٦	مايحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله
١٩٦	مايحتمل المفعول به والمفعول معه
١٩٧	باب الاستثناء
١٩٨	مايحتمل الحالية والتمييز
١٩٨	من الحال مايحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول
١٩٨	من الحال مايحتمل باعتبار عامله وجهين
١٩٩	من الحال مايحتمل التعدد والتداخل
١٩٩	باب اعراب الفعل
٢٠٠	باب الموصول
٢٠٢	باب التوابع
٢٠٣	باب حروف الجر
٢٠٣	باب فى مسائل مفردة
٢٠٤	الجهة السادسة أن لايراعى الشروط المختلفة الخ
٢٢٦	الجهة السابعة أن يحمل كلاما على شئ الخ
٢٢٩	الجهة الثامنة أن يحمل المعرب على شئ الخ
٢٣٢	الجهة التاسعة أن لايتأمل عند وجود المشتبهات
٢٣٣	الجهة العاشرة أن يخرج على خلاف الاصل الخ
٢٣٦	خاتمة واذ قد انجر بنا القول الى ذكر الحذف الخ
٢٤٤	بيان أنه قد يظن أن الشئ من باب الحذف وليس منه
٢٤٥	بيان مكان المقدر
٢٤٧	بيان مقدار المقدر
٢٤٨	بيان كيفية التقدير
٢٤٩	ينبغى أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن
٢٥٠	اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فايهما أولى
٢٥٠	اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقى فاعلا وكونه مبتدأ والباقى خبرا فالثانى أولى
٢٥١	اذا دار الامر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى
٢٥٤	ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب
٢٥٤	حذف الاسم المضاف
٢٥٥	حذف المضاف اليه
٢٥٥	حذف اسمين مضافين
٢٥٥	حذف ثلاث متضايفات
٢٥٦	حذف الموصول الاسمى

صحيفة	
٢٥٦	حذف الصلة
٢٥٦	حذف الموصوف
٢٥٧	حذف الصفة
٢٥٧	حذف المعطوف
٢٥٩	حذف المعطوف عليه
٢٥٩	حذف المبدل منه
٢٦٠	حذف المؤكد وبقاء توكيده
٢٦٠	حذف المبتدا
٢٦٠	حذف الخبر
٢٦٢	حذف الفعل وحده أومع مضمر مرفوع أو منصوب أومعهما
٢٦٣	حذف المفعول
٢٦٤	حذف الحال
٢٦٤	حذف التمييز
٢٦٤	حذف الاستثناء
٢٦٤	حذف حرف العطف
٢٦٥	حذف فاء الجواب
٢٦٥	حذف واو الحال
٢٦٥	حذف قد
٢٦٥	حذف لا التبرئة
٢٦٥	حذف لا النافية غيرها
٢٦٦	حذف ما النافية
٢٦٦	حذف ما المصدرية
٢٦٦	حذف كي المصدرية
٢٦٧	حذف اداة الاستثناء
٢٦٧	حذف لام التوطئة
٢٦٨	حذف الجار
٢٦٨	حذف أن الناصبة
٢٦٨	حذف لام الطلب
٢٦٩	حذف حرف النداء
٢٦٩	حذف همزة الاستفهام
٢٧٠	حذف نون التثنية والجمع
٢٧٠	حذف التنوين
٢٧٢	حذف أل
٢٧٢	حذف لام الجواب
٢٧٢	حذف جملة القسم
٢٧٢	حذف جواب القسم
٢٧٣	حذف جملة الشرط
٢٧٣	حذف جملة جواب الشرط
٢٧٤	حذف الكلام بجملته
٢٧٥	حذف أكثر من جملة فى غير ماذكر
٢٧٦	*(الباب السادس من الكتاب)* فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها
٢٨٨	خاتمة
٢٨٩	*(الباب السابع من الكتاب)* فى كيفية الاعراب
٢٩٢	فصل وأول ماتحتاج زمنه المبتدى الخ
٢٩٦	*(الباب الثامن من الكتاب)* فى ذكر أمور كلية الخ
٢٩٦	القاعدة الاولى
٣٠٣	القاعدة الثانية
٣٠٥	القاعدة الثالثة
٣٠٧	القاعدة الرابعة
٣٠٩	القاعدة الخامسة
٣١٠	القاعدة السادسة
٣١١	القاعدة السابعة
٣١٢	القاعدة الثامنة
٣١٣	القاعدة التاسعة
٣١٥	القاعدة العاشرة
٣١٧	القاعدة الحادية عشر